

فهرست الجزء الثالث

صفحة	صفحة
١٨٥ فصل في حكم الجريرة	٢ كتاب البيع
١٨٧ باب السلم	٢ في شروط البيع
٢٠٦ كتاب الشفعة	٣ وأما الشروط المتعلقة بالعقد
٢١٥ في بيان ما تبطل به الشفعة	١٣ والمبيع يخالف الثمن في خمسة أحكام
٢٤٧ كتاب الاجارة	١٥ في بيان من تجوز معاملته
٢٧١ في حكم اجارة الحيوان	٣٦ ولا يصح بيع الثمر بشرط البقاء
٢٧٦ في اجارة الاكديمين	٤١ فصل في البيع والشراء الموقوف
٣٠٩ فيمن يضمن ومن لا يضمن	٤٨ والتخليص للتسليم قبض
٣١١ باب الزراعة	٥٦ باب الشروط المقارنة للعقد
٣١٨ والمساقاة الصحيحة	٦٩ باب الربويات
٣١٩ باب الاحياء والتحجر	٧٨ في وجوه ورد الشرع بحريم البيع فيها
٣٢٧ باب المضاربة	٨٥ باب الخيارات
٣٥٤ كتاب الشركة	٩١ في خيار الرؤية
٣٦٣ باب شركة الأملاك	٩٨ في خيار الشرط
٣٦٦ فصل في حكم الشركة في الحيطان	١١٨ في حكم خيار العيب
٣٧٠ في حكم الشركة في السكك	١٢٥ باب فيما يدخل في المبيع
٣٧٤ في أحكام الشركة في الشرب	١٣٢ في حكم المبيع إذا تلف قبل القبض
٣٧٨ في حكم المراء في الملك	أو استحق
٣٨١ باب القسمة	١٣٧ في ذكر حكم بيع الموصوف مشروطا
٣٩٥ كتاب الرهن	١٤١ باب البيع غير الصحيح
٤٢٥ كتاب العارية	١٤٧ جملة الاستهلاك الحكمي ١٥
٤٣٣ كتاب الهبة	١٤٩ باب المأذون
٤٣٨ في حكم الهبة على عوض	١٥٩ باب المراجعة
٤٥٤ فصل في العمري والرقي	١٦٣ التولية كالمرابحة إلا الخ
٤٥٨ كتاب الوقف	١٦٥ باب الاقالة
٤٧٤ في حكم الوقف إذا اقتطع مصرفه	١٧١ باب القرض
٤٨٢ في بيان حكم إصلاح المسجد	١٧٢ أدلة القرض وفضله
٤٨٨ في بيان من يملك ولاية الوقف	١٧٤ في أحكام القرض
٥٠١ في بيان حكم رقبة الوقف	١٨١ باب الصرف

صفحة	صفحة
٥٨٦ فصل في بيان حكم تمييز العتق	٥٠٩ كتاب الودعة
٥٨٩ باب والتدبير	٥١٩ كتاب العصب
٥٩٣ باب الكتابة	٥٢٥ والمنقول بالتعثر غصب
٥٩٤ فصل في بيان أنواع الكتابة	٥٥٩ كتاب العتق
٦٠٥ باب الولاء	٥٦٠ في بيان من يصح منه العتق
انتهى	٥٦١ في ذكر أفعال العتق
	٥٧٤ في ذكر بعض مسائل الشرط

تم فهرست الجزء الثالث

فهرست هامش الجزء الثالث

صفحة	صفحة
٢٥١ في العبادات البدنية	٢ اقسام البيع الى الأحكام الخمسة
٢٥٢ وحكم أخذ الأجرة على القرآن	١٠ نظم العقود التي يشترط فيها التعلق
٢٥٢ سؤال في حكم القراءة على قبور الموتى	١٤ نظم فيما يثبت في الذمة
٢٥٣ منع الدعاء والقرآن لروح الفاسق	٢٠ الفرق بين البيع والإجارة
٢٨٩ حكم رباع الأنعام	٣٦ مسألة من اشترى آثاراً الخ
٣٠٢ الوصية على إمام المهراب	٣٥ وحاصل المسئلة ان شرط البقاء الخ
٣١٠ ضابط من يضمن ومن لا يضمن	٣٨ حصر مسائل الشجرة
٣١١ سؤال ما حكم ثواب القرآن هل يكون للنبي أو لقارئه	٤٥ الإجارة تقرر العقد من يوم وقوعه
٣١٥ ترغيب فيمن زرع زرعاً	٥١ العرف الجاري كالتسروط في العقد والمعاملات
٣٢٠ الإنهاء التي من الجنة	٥٦ حديث النبي عن بيع وشرط
٣٦٠ فائدة إذا كان جماعة مشتركين الخ	٦٩ حد الربا والوعيد فيه
٣٦١ جوابات في الشركة العرفية	٧١ فائدة في بيع الرجاء
٣٧٠ مسألة ويأمر الإمام من يطوف على الطريق الخ	٧٥ عدد جنس الثياب
٣٧١ تحذر المزاج في الطول	٧٥ اقسام الحرر وأماؤه
٣٧٧ مسألة إذا أراد الانسان فتح طاقة الى فوق بيت التبر	٧٦ مسائل الاعتبار وحكم الجبرية
٣٧٥ أجرة التقسام على قدر الحصص	٨٠ وعيد احتكار الطعام
٣٨٠ وأما المواعيل التي في الطرقات للشرب هل يجوز الوضوء فيها	٩٤ الفرق بين التصرف والاستعمال
٣٨٠ الفرق بين الملك والحق	١٠٦ عيب الدواب
٣٨٥ كلام مفيد في المعاطاة	١١٧ تحصيل مسألة التماقم
٤٣٦ مسألة هبة المنافع	١٣١ من اشترى أرضاً وفيها نهر مدفون
٤٤٤ الأمراض الخفية	١٥٩ استحقاق بن راهويه
٤٤٨ في تليك بعض الأولاد	١٦٥ حديث من أقال نادماً
٤٥٠ ما يأخذ الشمر على شرم	٢٥٢ جواب الامام عز الدين عن بيع الرجاء
٤٦٠ مسألة وتصح قسمة الوقت بما يشاء	١٧١ في ثواب القرض
٤٦٩ حكم الوقف على الأولاد	٢٥٥ أصل القرض
٤٧١ مسألة من وقف على نفسه ثم على أولاده	١٧٩ فيما يجب رده وما لا يجب رده نظماً
٤٧٤ حد الورع وأقسامه	٢٢٠ إذا طلب الشفيع بعض الشفعة بطلت شفعه
	٢٤٥ الحاصل في نفي العفقتين في الشفعة
	٢٤٨ وعيد من ظلم الأجير أجرته
	٢٤٩ في صفة الطاووس وألوانه

٥٣٦ لو جن رجل على ولد بقرة فلفظ
الولد الخ

٥٣٦ مسألة من غصب فرساً الخ

٥٤٨ حد جزيرة العرب نظماً

٥٥٢ مسألة إذا اختلفا في الشجر الذي في

الأرض المقصوبة

٥٦٤ وإذا التبس المثلوث بخيره

٥٦٥ ومن التلثة الخصي

٥٨٣ وحاصل الكلام في الشريكين في الحق

٤٨٩ وولاية كل وقف إلى واقفه

٤٩١ في حصر من كانت ولايته أصلية نظماً

٤٩٩ فرع إذا ترك الوصي أو المتولى أرض

اليتم أو المسجد أو الوقف بخير زراعة

٥٠٣ حكم بيع اليد

٥٠٥ يجوز بيع الوقف في ٣ حالات

٥١١ مسألة ويضمن الودعة بالتسيان والضياع

٥١٤ الفرق بين العارية والودعة

٥٣٦ فلو كان المقصوب ثوباً ولم يلبسه

الناصب الخ

تم فهرست هامش الجزء الثالث

الجزء الثالث من

شيخ الإسلام

المنزوع من الفيت المدرار المتبحر لكاتب الأزهاري في قبة الأئمة الأقطاب * أنزعه من هو لكل منهم مفتاح العلامة أبو الحسن عبد الله بن مفتاح رحمه الله
للإمام المهدي صاحب المتي الأزهاري وشرحه بالفتي قال الشوكاني في ترجمته في البدر الطالع
الإمام الكبير المصنف في جميع العلوم ولد في رجب سنة ٧٧٥ هـ استوفى ترجمته ومؤلفاته وقد
اشتهرت فضائله وكثرت مناقبه ثم توفي في شهر القعدة سنة ٨٤٠ هـ يظهر حجة ابن مفتاح
الذي أنزعه هذا الكتاب من الفتي ترجمه الشوكاني وقال كان محققا للفقهاء ومشهوراً بالصلاح
وقرأ على الإمام المهدي وتوفي سنة ٨٧٧ هـ وقبره ياتي صينتا معروف

(تنبيه) طبع هذا الكتاب على نسخة مصممة نسخت بحواشيها على نسخة شيخ
الإسلام القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني سنة ١٢٠٧ هـ وقرئت عليه وذلك
بخط القاضي علي بن عبد الله سهيل

(تنبيه آخر) : جميع الحواشي الموجودة بالأصل والتعليق التي بين الأسطر في النسخ
الخطية جعلناها جميعاً تحت الأصل بتمرة سلسلة مفصلة يبدول * وإذا كانت الحاشية مكررة
من موضع واحد فقد جعلناها علامة نجمة بين قوسين هكذا (*) وإذا كان على الحاشية حاشية
أخرى فقد جعلناها قوساً عريضاً وداخله نجمة ثلاثية بغيرها هكذا (*) وبعد
تمام الحاشية الأصلية تكون الحاشية المذكورة بنمطها على الترتيب * وما كان من تنبيه فوق
لفظ الشرح أو في أول الحاشية فهو بمنزلة وضعها وكذا الحواشي الصغيرة بين الأسطر في
الأصل بمنزلة كتابتها ووضعها بين الأسطر في طبع الحروف بخلاف طبع الحجر فلما جعلناها
مع الحواشي * والتنبيه في آخر الحاشية جعلناها تميزاً وجعل أهل المذهب فوق الرأفة قطعة
علامة للصحة وهو علامة للكلام المضار لديهم وهو هذا اللفظ قرز لا يمدح ولا يقرير بل لا يقطع *
وأما اثنين رموز الحروف التي في الأصل أو في الحواشي من أسماء العلماء وأسماء الفروع وأسماء
الكتب فقد ذكرنا جميع ذلك في مقدمة مستقلة مع ترجمة المؤلف وتراجم الرجال المذكورين
في هذا الكتاب وهي موضوعة مع هذا الكتاب في أول الجزء الأول

(العليمة الثانية مع زيادة في بعض الحواشي وطبعة ممتازة)

(طبع هذا الكتاب على نفقة بعض سادات أهل اليمن)

(حقوق الطبع محفوظة للمزعم المذكور فكل من يتجاسر على طبعه يلزم بالتصريح قانوناً)

طبع بطنجة حجازي بالقاهرة في شهر شعبان سنة ١٣٥٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب البيع (١)

البيع والشراء هما من أسماء الأضداد (٢) يطلق أحدهما (٣) على ما يطلق عليه الآخر فيطلق الشراء على البيع والبيع على الشراء وله حقيقتان لغوية وشرعية أما اللغوية فهي الإيجاب والقبول أو في معناها في مالين قلنا أو ما في معناها لتدخل المنازعة (٤) والملامسة وأما الاصطلاحية فجملية وتفصيلية أما الجملية فهو الإيجاب والقبول في مالين مع شرائط (٥) وأما التفصيلية فهو المقدار الواقع بين جائز التصرف المتناول لما يصح ملكه (٦) بشئ معلوم مع تعريه عن سائر وجوه الفساد بافظين ماضيين أو ما في حكمهما (٧) والأصل في البيع الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فهو قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا (٨) وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله فقوله البيهقي بالخيار ما لم يفترا (٩) وفعله صلى الله عليه وآله وسلم ظاهر (١٠) والاجماع متفق على جواز البيع (١١) فصل في شروط البيع التي لا تصح إلا مع كمالها واعلم أن (شروطه)

(١) والبيع ينقسم إلى واجب ومحظور ومكروه ومندوب ومباح أما الواجب فتند خشيته الهلاك إن لم يجد ما يسد الرمي أو انكشاف العورة وأما المندوب فلا تفاق على الطاعات وأما المحظور فغيث يتضمن الربا والمكروه القاسد بغير الربا وعند النداء وفي المسجد حيث دخل تبعاً للطاعة والاحرام والمباح ما عدا ذلك اه زهور (٢) الضدان لا يجتمعان ويرتفعان ثالث (٣) فمن إطلاق الشراء على البيع قوله تعالى وشروطه بشئ بنفس أي باعوه ومن إطلاق البيع على الشراء قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع أحدكم على بيع أخيه أي لا يشتري وقول الشاعر إذا الثريا طلعت عشاء • فابع لراعي غنمك كساء (٤) وهي أنت تقول إذا نبئت إليك الثوب قد وجب البيع والملامسة أن يقول إذا لمسته وجب البيع والمنازعة هي من بيع الجاهلية (٥) وهذا تقريب وإلا فليس بمحد حقيقة لأن قوله بيع شرائط حالة لمعرفة البيع على معرفة الشرائط (٦) في الحسد تسامح (٧) السؤال أو الامتنال أو نعم جواباً وكشارة الأخرس والكتابة وما تم به المحقرات من قوله زن أو كل أو هات بعد ذكر الثمن (٨) ولا يجب الأشهاد عند البيع إلا عند خشية الضياع أي ضياع المال (٩) يعني فرقة أفاظ وهو قول القاسمية قرز وقيل فرقة أيدان وهو قول الصادق ونوف وش قالوا لها الخيار ما لم يفترا بحيث لا يسمع أحدهما خطاب الآخر (٩) فانه قول البيع والشراء

على ثلاثة ضرب ضرب يرجع إلى الماقد وضرب يرجع إلى العقد وضرب يرجع إلى المال الذي يتناوله العقد أما الذي يرجع إلى الماقد فهي أربعة الأول (الإيجاب مكلف) (١) أو يميز (٢) يختار من الصبي والمجنون والسكران (٣) الذي لا يميز فإن هؤلاء لا يصح بيعهم وشرائهم فأما المراهق (٤) الذي له عييز فإنه كالباقي في صحة بيعه وشرائه عندنا إذا كان مأذوناً (٥) وقال ش لا يصح الاذن للصبي المراهق الشرط الثاني أن يصدر الإيجاب من (مختار) (٦) فلا ينقد من المكره أجماعاً (٧) سواء باع أم اشترى من المكره أم من غيره وسواء باع بقيسته أم بأقل (٨) إلا أن يكره بحق كأن يكرهه الخاكم على البيع للدين ونحو ذلك (٩) قال السيدح ولو أجاز ماباعه في حال الاكراه مختاراً احتمل أن تصح إجازته لأنه كالموقوف واحتمل أن لا تلحقه الإجازة (١٠) وهذا أظهر الشرط الثالث أن يكون (مطلق التصرف) (١١) فلا يصح من المحجور (١٢) والبدو الصبي غير المأذونين الشرط الرابع أن يصدر الإيجاب من (مالك) (١٣) للمال الذي تناوله العقد (أو متول) كالوصى والولي والوكيل والخاكم فلا يصح (١٤) من غيرهم • وأما الشروط المتعلقة بالمقد فهي سبعة الأول أن يأتي (بلفظ عليك) (١٥)

(١) والمعنى كالصبي في ذلك وهو من غلبت عليه الغفلة وعدم القطنة بالأمور مع كمال تمييزه اه معيار وفي البستان يصح بيع المعوه إذا كان مأذوناً قرز وقيل المعوه اختلال العقل بحيث يخط الكلام فتارة يشبه كلام المعتلة وتارة يشبه كلام المجانين فنثبت له جميع أحكام الصبي اه معيار (٢) وكل إيجاب وقبول حصل على ما بين فهو بيع وكل إيجاب وقبول حصل على منفعة ومال فهو إجازة وكل إيجاب وقبول حصل على مال وبضع فهو نكاح وكل إيجاب وقبول حصل على مال وطلاق فهو خلع وكل إيجاب وقبول حصل على مال وحده فهو هبة ذكر هذا في زوائد الإفادة قرز (٣) للنفوذ والصحة قرز (٤) للصحة فقط قرز (٥) فلا ينقد بيعه ولا شرائه قيل بالإجماع وقيل في بيعه يمين احتمالين يحتمل أن يصح غوخته كالطلاق ويحتمل أن لا يصح وهو أظهر ذكر معناه في شرح البحر لكن ينظر ما وجهه ففي كلام الهدوية اضطراب (٦) المراد إذا كان مجزاً وإن لم يكن مرافقاً وهو الذي صرح به في الزهور اه ح فتح (٧) وهو الذي دخل في سنة البلوغ اه ح ل (٨) ومع عدم الاذن يكون موقوفاً على إجازة المؤذن قرز (٩) للصحة قرز (١٠) ولو هازلاً قرز (١١) الاحتمالين في الصحة عند عقده بيعه اه ح قرز وقيل لا لأنه لا حكم لنيته فيالس له صريح ولا كناية وصادقه المشتري على التيقن قرز (١٢) في كتب الحنفية أن بيع المكره فاسد فينظر في دعوى الإجماع (١٣) أم بكثرة (١٤) وهو حقيقة الزوجتو كذلك للسلم فيه إذا عدى في ملكه وقد حصل الأجل فإنه يكرهه الخاكم على شراء ذلك المجلس ويصح البيع والشراء وكذلك إذا كان الاكراه تأكيداً للذن للبيع نحو قول السيد نفير بيع عبدي وإلا فقلت اه ح حميد قرز (١٥) لأن عقده كالعقد قرز (١٦) شرط النفوذ قرز (١٧) أي لا ينقد بل يكون موقوفاً على الإجماع والإبراء قرز (١٨) يمه لا شرائه كإسائتي قريباً (١٩) ولو جعل البائع ملكه مال البيع قرز (٢٠) غالباً احترازاً عما أخذ الماطاة فإنه يصح منه البيع مع غيره ماله (٢١) بل لا ينقد بل يتيق موقوفاً (٢٢) ونحوه الاسداد كقوله احتق عبدي عن كفارتى على ألف فإنه إذا ساعد بالاعتاق فكأنه قد تضمن ادخاله في ملكه وإخراجه عنه بالعق بالامر بتمام مقام الإيجاب والقبول شرعاً كره

نحو أن يقول بعت مملكتي بدفعت وهبت جعلت إذا ذكرت في مقابلة عوض^(١) وكذا إذا قال هو لك^(٢) بكذا وكل لفظ أفاد التمليك (حسب العرف) نحو أشعلت كلفت في بيع الطعام وكذا قضيت^(٣) إذا قضاه صفائي ذمتي بخلاف فعلت وورضيت^(٤) فلا ينعقد بهما إلا^(٥) ليس اللفظ عليك إلا أن يكونا جوابين ذكره الفقيه^(٦) ولا ينعقد بأبحت مطلقاً^(٧) (و) الشرط الثاني أن يتمصل (قبول غيره)^(٨) أي غير الموجب لأنه لا يصح أن يتولى طرفي المقدو واحد سواء كانا وكيلاً أو ولياً ومن حق القابل أن يكون (مثله) أي مثل البائع في كونه مكلفاً مختاراً^(٩) مطلق التصرف^(١٠) ماله كالملين^(١١) بالقبول أو متولياً لقبولها الشرط الثالث أن يكون الإيجاب والقبول (متطابقين)^(١٢) أي يتناول القبول كل ما

الامام شرف الدين عليه (هـ) مع قصد اللفظ وان لم يقصد المعنى وهو التمليك قرز (١) فان لم يذكر العوض فالأول باطل والآخر نادر والثلاثة للتوسط هبة قرز (٢) فان لم يقل بكذا كان اقراراً قرز (٣) إذا كان القضاء من غير جنس الدين وإلا كفي الإقباض وقيل لا فرق بين إيجاب الجنس واختلافه من اشتراط لفظ القضاء والاقضاء ويؤيد ما ذكره القاضي عامر ما في الزكاة حيث وكل المالك الفقير بقبض الدين من نفسه فظاهر كلامهم أن القبض كاف وإنما احتفظوا هل يحتاج إلى قبضين أو قبض واحد لفظ البيان في السلم مسألة ولا يصح أن يكون ديناً في ذمة السلم إليه لأنه كالمالك يباعي^(١) إلا أن يقبضه منه أو يوكله يقبضه من نفسه ثم يقبضه لنفسه قبل اقرارهما صح ذكره في الشرح بلفظه فظاهره ان مجرد قبضه من نفسه كاف من غير لفظ كما ذكره ض عامر حيث قال رحمه الله ولا يعد أخذه من قوله وكل دينين الخ فكلا يحتاج إلى لفظ مع الاستواء كذلك هنا فاده سيدنا حسن رحمه الله تعالى (هـ) وكذا الصلح إذا كان عن شيء في يده أو في ذمته لا غيرهما (٤) لا باللفظ الوصية إلا إذا أضيف إلى بعد الموت فيصح ويكون يباعي ذكره الفقيه ع ولعل مراده يكون وصية بالبيع فأما لو أضافه إلى بعد الموت كان يقول أوصيت فلان بعد موتي بأرض كذا عن الدين الذي علي له وقيل فلان بعد الموت فانه يكون يباعي قال القاضي عبدالله الدوايري وهذا كلام غير مستقيم لأن من حق الإيجاب للبيع والقبول أن يكونا في مجلس وإيجاب الموصي ان كان في حال الإيضاء فلا قبول وبعد الموت إذا قبل الموصي له فلا إيجاب (هـ) يعني حيث قال بعت منك بكذا قال فعلت أو رضيت ومثله جواباً بعت مني بكذا قال فعلت أو رضيت مني بكذا قال فعلت لأنه بمثابة بعتهم وكذا في غير البيع من طلاق أو نكاح ونحوهما (٦) أما فعلت فلم يتكلم فيها الفقيه ف وإنما حكى عن علي خليل الصحة ان كان جواباً (٧) جواباً لا (٨) للصحة والنفوذ (٩) أما المجهور عليه فيصح شراؤه ويبقى الثمن في ذمته حتى يفك الحجر أو يجيز الفرماء والخامس ثبت للبائع الخيار إلا أن يكون مالاً بالحجر كالبيع إلى المثلث (١٠) إذا كان بعين من ماله ولا وجه لا شك عليه (١١) يعني مملوك (١٢) أي يكون القبول مثل الإيجاب قوله لم يصح البيع هذا جواب المسائل فوجه عدم الصحة في الأولى تهريق المصنف وعدم التمييز لكل واحد وجه عدم الصحة في الثانية تهريق المصنف ولأن كل واحد من المدين يبيع شرط في بيع الآخر ووجه عدم الصحة في الثالثة تهريق المصنف أيضاً وكون يبيع كل واحد شرطاً في بيع الآخر ووجه عدم الصحة في الرابعة إذا قبل أحدهما السل كان قبوله غير مطابق للإيجاب لأنه لم يوجب البائع لكل واحد لا نصفه تطبيق ابن مفلح

تناوله الايجاب لا ينقص عنه ولا يزيد فلو قال بعتك هذين العبدين^(١) بألفين أو كل واحد بألف فقبل أحدهما بألف لم يصح البيع^(٢) وكذا لو كان المشتري اثنين فقبل أحدهما^(٣) أحد العبدين بألف أو قبل أحدهما الكل والبائع باع منهما جميعا لم يصح البيع لأنهما غير متطابقين فاما لو قال بعتك هذا بألف وبتك هذا بألف فقال المشتري شريت هذا بألف^(٤) فانه يصح لأن الايجاب والقبول في هذه الصورة متطابقان من حيث كانا عقدين قبل أحدهما دون الآخر وكذا يصح لو قال البائع بعت منك العبدين كل واحد بألف فقال المشتري قبلت هذا بألف^(٥) وهذا بألف وهكذا إذا كان البائع شخصين^(٦) لشئيين أو لشيء واحد فقبل المشتري بيع أحد الشخصين دون بيع الآخر صح المقدم لأن الايجاب والقبول قد تطابقا بشرط الرابع أن يكون الايجاب والقبول (مضافين^(٧) الى النفس) نحو قول البائع بعت والمشتري اشتريت (أو ما في حكمهما) كقول البائع اشتريت معنى هذا بكذا فقال المشتري نعم^(٨) أو قال المشتري للبائع بعت معنى هذا بكذا فقال البائع نعم صح

(٥) لفظا ومعنى أو معنى قرز (٥) قيل ذكرت الحنفية أن تكرير لفظ البيع لا يوجب بطلانه فان جعل الثمن الثاني أكثر كان كزيادة ان كان من جنس الأول وان كان من غير جنس الأول كان خروجا من الأول ودخولا في الثاني كالكسبة ذكر ذلك في الزهور قرز (٥) وحكم الاجازة في اشتراط المطابقة حكم القبول اه سحولي معنى (١) فلو قال قبلت هذا بألف وهذا بألف لم يصح لجواز أن تكون قيمة أحدهما أكثر من الآخر أما لو قال بعت منك هذا العبد بألفين فقال قبلت نصفه بألف ونصفه بألف صح لأنهما قد تطابقا ذكر مناه في المعيار قرز (٥) لا إذا كان أحدهما يمه باطل كان يكون أحد العبدين حراً فانه يصح في العبد حيث تميز الثمن كما سيأتي وقد ذكر هذا في البحر قرز (٧) ظاهره ولو قبل الثاني في المجلس هذا مستقيم في الطرف الأول لا في الطرف الثاني فيصح إذا قبل في المجلس (٣) قيل إلا أن يقبل الثاني في المجلس أو يميز مطلقا فانه يصح مع الاضافة لهما معا قرز (٤) فلو قال قبلتهما جميعا بألفين لم يصح وفي البيان يصح واختاره في قرز (٥) ولا بد أن يقبلهما جميعا لا لو قبل أحدهما فقط لم يصح قرز (٥) فان قال قبلتهما بألفين لم يصح اه ح فتح ووجه أن المشتري إذا قبلهما بلقظ واحد ثم رد أو استحق أحدهما فالمشتري يقول يقسط الثمن على القيمة والبائع يقول بعت منك كل واحد بألف فأسلم لك أهأما من الثمن اه شرح فتح (١) يعني باع كل واحد شيئا غير الذي باعه الآخر فان كان كل واحد باعاً عاماً لكل الشئيين فانه لا يصح قبول نصفه قرز فهو كما لو كان البائع واحداً اه كواكب (٧) قال في ح الفتح ولو كان عادته فتح ناء المتكلم لعرف في نفسه أو فساد في لسانه لم يضر نحو بعت منك وهو يريد نفسه أو اشتريت منك وهو يريد نفسه كما هي لغة بعض الجهات وكذا في غير البيع من سائر العقود والاشاءات اه ح في قرز (٨) وفي حكم نعم إليه وآه عرفاً قرز (٥) ولان نعم فاقامة مقام بعت واشترت إذا وليت لفظاً ماضياً صريحاً مضاعفاً إلى قال لها فهي قائمة في المعنى لا في الحروف والحركات يوضحه قوله تعالى فهل

المقد لأنهما في حكم المضافين الى النفس^(١) ذكر معنى ذلك م بأنه قليل ح وهي وفاقية بينه وبين الهدوية وقال السيدح والفقيرس بل لا بد عند الهدوية من الاضافة الى النفس فيها اسرها فلا تجوز وهاتان الصورتان اللتان ذكرهما بالله عندهم قال مولانا عليم والأقرب عندنا ما ذكره الفقيرس من أنها وفاقية قطعي هذا يعني قول المشتري بعت مني هذا بكذا فإلّا البائع بعت فلا يحتاج المشتري أن يقول بعد ذلك اشتريت بل قد انمقد البيع باللفظين الأولين وعند السيدح لا بد عند الهدوية من أن يقول بعد ذلك اشتريت ليكونا جميعاً مضافين الى النفس والشرط الخامس أن يكون الايجاب والقبول (غير موقت^(٢) ولا مستقبل أيهما) فلو قال بعت منك هذا شهراً أو سنة وقال الثاني اشتريت لم يصح وكذلك لو كان أحدهما مستقبلاً نحو تبيع^(٣) مني هذا بكذا فقال بعت أو تبيع مني ومن المستقبل الأمر عندنا فلو قال بع^(٤) مني هذا بكذا فقال بعت لم ينمقد قبيلح وإذا لم يصح انقلب معاطاة^(٥) وقال م بالله أخيراً وهو قول الناصر وش ولا أنه يصح البيع بالمستقبل حيث يأتي فيه بلفظ الأمر (و) الشرط السادس أنه (لا) بد من كون كل واحد منهما غير (مقيد بما يفسد) من الشروط التي سيأتي ذكرها (و) الشرط السابع أن (لا) يكون الايجاب والقبول قد (تمخّل) في المجلس اضراب^(٦) (أو رجوع) فلو قال بعت منك هذا الشيء

وجدتم ما وعد ربحاً حقاً قالوا نعم أي وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً (٥) إذا نصب تاء الخطاب كفت نعم جواباً وان ضم التاء لم يكف نعم (١) قال الشيخ أوسعيد لو قال المتوسط بين المتبايعين البائع بعت بكذا قال بعت ثم قال المشتري اشتريت بكذا فقال اشتريت لم يصح لعدم الخطاب بينهما والمختار الصحة قرز (٢) انتهاء لا إبداء فيصح قرز (٣) باطل إذ هو استعظام بل فاسد كما يأتي (٤) تنبيه فإن مات التايل بعد الايجاب ووافى المجلس لم يرش القبول إذا لايجاب ليس إيجاباً له كالأمر أو يزيد قبل عمرو قرز (٥) والفرق بين النكاح في الأمر والبيع حيث انعقد النكاح دون البيع أن النكاح خصه الخبر ولعدم أكثر الماكسة فيه بخلاف البيع اه بحر قلت وهو أن رجلاً قال في التي وهبت نفسها لرسول صلى الله عليه وآله وسلم زوجها قال زوجتها به بحر ولم يأمره بالقبول اه بحر وفرق آخر من وجهين الأول أن التساوم في البيع كثير فاحتاج إلى لفظين ماضيين ليكون فرقاً بين لفظ المقد والمساومة وليس كذلك في النكاح فإن التساوم فيه قليل الثاني إذا قال بع مني فكأنه وكله بالبيع منه والقبول وهو لا يصح قولني طرقي المقد في البيع واحداً في النكاح فيصح (٥) الأولى أن يكون فاسداً لأنه لم يخل المقد بالكية في غير المحقر قرز (٦) من أيهما (٧) قال المؤلف ولو مال سير السفينة أو بهيمة (٨) بهما ما أي كافاً في السفينة أو على بهيمة فأوقفهما حاله السير فإنه يصح وذكر عن عبد الله الدويري في تعليقه على اللمع أن ذلك لا يصح ولو كان السير يسيراً فصح وهو ظاهر الأثر (٩) لا على بهمين أو في سفينتين فلا حشر في قرز (٥) منها اه ح في قرز (٥) فأما موقع الرجوع من البائع والقبول من المشتري معاً قلنا القياس صحة الرجوع لأنه حصل قبل توفد البيع اهن حوائش الملقى أو القيس مطلقاً أي أوسعاً لم تهتس أم لا فارجع الرجوع قرز (٥) منها اه ح (٥) قال الدويري وبأي المتعاضدين

بكذا فاضرب عنه المشتري^(١) أما بمكالة غيره أو قام لبعض حاجاته أو نحو ذلك مما يدل على الاعراض ثم قبل بعد ذلك لم يصح القبول وهكذا لو قال بست منك ثم قال رجعت عن ذلك قبل أن يقول المشتري قبلت لم يصح أيضا وأما الشرط المتعلقة بالمال فهي خمسة الأول أن يكون البيع والشراء في (ما بين معلومين)^(٢) أما على الجملة كيبيع الجزاف^(٣) أو على التفصيل كأن يذكر مقداره كيلا أو وزنا أو عددا أو قولا كأنا أو أحدهما^(٤) مجهول القدر جملة وتفصيلا لم يصح البيع الشرط الثاني أن يكون المبيع والثمن بمال (يصح عليهما) للبائع والمشتري (في الحال)^(٥) أي في حال البيع والشراء فلو كانا مالا يصح أن يملكهما أيهما^(٦) كالمتقي حق المسلمين أو التمين أو لا يصح عليهما لأحدهما كالخرف في حق المسلم والتمني فإنه لا يصح البيع وما أشبه ذلك كالنجس^(٧) والموقوف وأرض مكة (و) الشرط الثالث أن يكون المبيع والثمن مما يصح بيع أحدهما بالآخر احترازاً من أنه عن بيع أحدهما بالآخر أما على الإطلاق نحو بيع الرطب بالتمر إذا كانا مكيلين^(٨) مما أو موزنين^(٩) مما أولاً أجل التأجيل نحو بيع البر بالشمر نساً وما لم يرد ذلك نحو بيع اللحم بالحيوان^(١٠)

قام عن المجلس قبل القبول بطل الإيجاب اهـ وفي المعيار العبرة بمجلس القابل اهـ واغتراب أن قيام البائع رجوع فلا يصح من المشتري القبول بعده (٥) من المبتدئ قرز (١) أو البائع قرز (٢) فلو باع بقد ثم حرم السلطان التعامل به قبل قبضه فوجبان يلزم ذلك النقد إذ عقد عليه أولاً يلزم قيمته إذ قد صار لكساده كالمروض ولو قال نصفي ديناراً سلم ديناراً إذ هما عبارة عنه لا نصف وثلاث سدس فليس عبارة عن الكل اهـ بحر وإنما ذلك عبارة عن الأجزاء للذ كورة فقط فلا يلزمه أن يسلم ديناراً صحيحاً وإنما يلزمه تسليم ما عقد عليه فقط اهـ شرح على البحر (٥) ولفظ البيان في البيع وأن يكون معلوم الجنس جملة أو تفصيلاً للبائع والمشتري فإن جهلاً أو البائع لم يصح وإن جهل المشتري فإطلاق المهادي عليه السلام أنه يصح اهـ بلفظ المعلن معلوم لهما أو لأحدهما والمشتري اختيار حيث كان جاهلاً اهـ بيان معنى (٣) بتثنية الجيم وهو بيع الشيء بلا كيل ولا وزن وهو فارسي معرب ذكره المثلثي في شرح التلخيص (٤) لاحقوه الذي يدخل فيما قصص ولوجوه اهـ ذكره معنى (٥) ومن المجهول أن يشتري ملكه وملك غيره فإنه لا يصح ذلك لأن حصته ملك الغير من الثمن مجهولة والجملة أصلية فلا يصح بخلاف ما استحق منه فانه يصح البيع فيما بقي منه بمحضته من الثمن على قدر القيمة لأن الجملة طارية اهـ كواكب قرز (٥) والمال لصخر ج أم الولد والمدير (٦) ولو كان مما يصح بيعه في المسالك كالتمر يصير خلا والعبد في حق المحرم قرز والمدير للضرورة والوقف قرز (٧) الذي لا يظهر بالنسب (٨) هذا إنما هو على قول القتيبي يبيح أنه إنما يحرم إذا اختلفا في الجنس والتقدير لا لو اختلفا في التقدير فيجوز والصحيح ما أطلقه في سياق أنه لا يجوز مطلقاً كما ذكره القتيبي وورد به الحديث كما سيأتي اهـ شرح فتح وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم حين أتى بعضهم فقال ليرسل الله نبيح الرطب بالتمر فقال صلى الله عليه وآله وسلم هل إذا جف التمر قصص قال نعم فقال لا إذا (٩) لا فرق قرز (٩) لا فرق قرز (١٠) والأصل فيه أن أبكر منه وأقرب الصلابة وأما حديث

الذي يؤكل لحمه^(١) وقال أبو حبل يجوز بيع اللحم بالحيوان سواء كان يؤكل لحمه أم لا
(و) الشرط الرابع أن يكون المقنود (المبيع موجودا في الملك) فلو لم يكن موجودا تلك الحال
في ملك^(٢) بآئمه لم يصح المقنود إلا في مستثنين فيصح البيع فيهما وإن لم يكن موجودا في الملك
وهما السلم^(٣) وبيع مافي الذمة^(٤) ممن هو عليه مالم يكن الذي في الذمة من سلم^(٥) أو
صرف فانه لا يصح بيعه * الشرط الخامس أن يكون المبيع (جائزا للبيع^(٦)) احتراز من المدبر وأمر
الولد^(٧) والمكاتب والأمة قبل استبرأها والتفريق بين ذوى الأرحام المحارم في الملك ونحو ذلك
بما لا يجوز بيعه (ويكنى في المحقر^(٨)) قال على خليل وأبو مضر وهو مادون ربع المثقال^(٩)
وقال ض زيد قدر قيراط^(١٠) المثقال^(١١) فادون فيكفي فيمن اللفظ (ما اعتاده الناس^(١٢))
نحو أن يستله كيف تباع هذا فيقول كل رطل بكذا فيقول بعد ذلك زنى بهذا الدرهم ونحو ذلك
فانه متى وزن نقد البيع^(١٣) وكذلك ما أشبهه من مكيل أو غيره إذا كان محقرا وقيل عوف يلزم البيع^(١٤)

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نبى عن بيع اللحم بالحيوان فلم يثبت وعلى تقدير ثبوته يحمل على الحيوان
لأن كونه جمعا بين الأدلة ويقي غير المسأ كونه تحت عموم الآية أم بهران (١) وأما الذي لا يؤكل
فيصح قرز (٢) أو ملك من باع عنه (٣) بشرط قبض الثمن في المجلس قرز (٤) ويشترط قبض الثمن
قبل إقرارهما لتلا يكون من بيع السكاليه بالسكاليه اه كواكب أو يحيل به على غيره قرز (٥) فلا يصح
بيع رأس مال السلم ممن هو عليه ولا المسلم فيه لعدم الاستقرار (٥) قوله أو صرف نحو أن يصرف رجل الى
آخر دينارا بعشرة دراهم فلما سلم الدينار وقبضه الآخر قال لصاحبه خذ هذا الثوب عن المشتري الدرهم
قبل قبضها فانه لا يصح لأنه يشترط في الصرف القبض (٦) غالبا احتراز من بيع الثوب والماء حيث
هو محتاج له وبيع السلاح والسكران فانه غير جائز ويصح البيع اه سحولى كما يأتى عن أبي ط في شرح غالبا بعد
ولو إلى مستعمله في معصية (٧) باطل عند الهادى عليه السلام قرز (٨) وفي حكم المحقر المتقولات للعرف واختاره
الامام شرف الدين فتكفي فيه المعاظة اه متى (٩) ولا شفعة فيه لا لخلال النقد وقال حتى تلبت وتلحقه الاجازة
ويدخله الر باقرز (٥) في البيع والاجارة قرز (٩) فتكون من الدرهم ثمن ريال ونصف الثمن وبقشة الا ربع
قرز تحقيقا فادونه هو المحقر قرز (١٠) القيراط ربع سدس الدينار بمكة ونصف عشر الدينار بالعراق اه قاموس
ولا خلاف أن المثقال ستون حبة وإنما عمل الخلاف في القيراط فن قال المثقال أربعة وعشرون جبل القيراط
حبتين ونصف من قال عشرون قال القيراط ثلاث حبات اه لمعة (١١) وقدر يثلث ريال نهريا (١٢) وفي ح
في البيان حقيقة المحقر عندنا الذي لا يقدد عليه لحقارته لا للتساهل فيه كما يفعله جهال زماننا اه من خط سيدى
حسين بن القاسم عليه السلام (٥) ولا خيار فيه لحقارته اه بحر وفي شرح الفتح ثبت الخيارات وهو قوي قرز (١٣) لأنه
بناية الإيجاب (١٤) قال شيخنا والمفحوظ عن المشايخ تشكيك كلام القميين عوف أنه يلزم بقوله وزن
واختاره المؤيد بالله كلامهما قلت لا وجه لكلام الله اه من حواشى الملقى (٥) قال في الفتح وشرحه ويكنى في

بقوله ^(١) "زن بمد ذكر الثمن وإن لم يكن" فلو قال زن بهذا الدرهم ولم يبين كم وزن أو قال زن رطلا ولم يبين ^(٢) "بكم فيها" للشترى الخيار ^(٣) ولو حصل الوزن قال السيدح ومن شرط المحقر أن يكون ثمنه من الدراهم لا من غيرها ^(٤) قال مولا ناعليه السلام يعني حيث لم يحصل لفظان ماضيان فأما إذا حصل لفظان صح فيه ما صح في سائر المبيعات من الأثان ^(٥) فصل (و) اعلم أن البيع والشراء (يصحان من الأعمى) وسواء كان العمى طاريا ^(٦) أو أصليا فلو عاد إليه نظره فلا خيار له في الضياع وغيرها لأن الوصف ^(٧) قائم مقام الرؤية وقيل ع الوصف بدل فاذا قدر على المبدل فله خيار الرؤية حيث العمى طار لا أصلي وقال ش يصح شراء الأعمى ^(٨) إن كان العمى طاريا لا أصليا ^(٩) (و) البيع والشراء أيضا يصحان من (المصمت) وهو الذي اعتقل لسانه من الكلام لمرض أو غيره بمد أن كان يتكلم (و) يصحان من (الأخرس) وهو الذي يجمع بين الصمم والعجمة والأعمى الذي يسمع ولا يتكلم ^(١٠) فتصح عقودهم كلها (بالإشارة ^(١١)) التي يفهم بها مراده فأما الإشارة من الصحيح فلا حكم لها (و) يصح منهم (كل عقد ^(١٢) إلا الأربعة) وهي الشهادة والأقرار

البيع الضمني إسعاد من الآخر كاعتق عبدك عن كفارتك فساعد الآخر فيقول أعصت فيلزم بذلك البيع لأن سؤاله متضمن للإيجاب وامتنال الآخر متضمن لقبول البيع والوكالة فكأنه قال بع من بكذا واعتصم عني ومثله أن يقول مالك أعنت أنا عبدي عن كفارتك ويقول الآخر اعنت أو نعم فأنه إذا اعتصم كان يباع فتم قائم مقام اعتق عبدك عن كفارتك كما تقدم وقول مالك العبد أعصت قائم مقام قبول البيع والوكالة وكذا لو قال مالك العبد اعنت أنت عبدي عن كفارتك فقال أعصت فلا بد من ذكر العوض معلوما حتى يكون يباع وإلا كان عليك بشيء عوض فلا يكون له شيء من أحكام البيع وهذه المسئلة من دلالة الاقتضاء الذي جوفت عليه صحة الأحكام الشرعية كما هدم ولما تكلم عليها وعلى جميعها الأصوليون وقررها أهل الفروع دونوها ولم يختلف فيها علم أن تم تقييد لأن الإجماع معتقد على أن الحق لا يصح إلا عن ملك كذا (١) إلا يجري عرف بخلافه قرز (٢) مسئلة وحيث لم يذكر العوض بل قال زن لي كذا أو أعطني كذا فأعطاه لا يكون يباع بل قرضا حيث لا عرف اه بيان قرز (٣) قيل ع وإنما الذي لا يلزم إلا بالوزن حيث قال زن لي من هذا رطلا بدرهم فإن البيع يشهد بالوزن والخيار ثابت قبل الوزن اه زهري (٤) وتراضيا على الثمن بعد ذلك (٥) والبيع وقرز في الطرف الآخر (٦) لمعرفة قدر المبيع في الأول ولمعرفة قدر الثمن في الثاني قرز (٧) وقيل لا يشترط قرز (٨) والمراد بالطاري ما كان بعد معرفة المبيع والأصلي بخلافه (٩) فيتضيق خياره عند حصول الوصف له اه بيان وله الرد قبل الوصف كما في رؤية البصير (١٠) والممس والذوق والحس فله الخيار قبل ذلك قرز (١١) وبه اه وإني (١٢) وأما البائع فلا خيار له إذا ما نظره فأنه لا لتدليس كما يأتي قرز (١٣) فيقول اه ع (١٤) من مولده (١٥) والكتابة قرز (١٦) صوابه كل انشاء استثناء منقطع لأن هذه ليست عقود (١٧) وقد جمع السيد صارم الدين ما لا يصح بالإشارة بقوله

بإلزامنا^(١) والقذف والابلاء واللعان^(٢) فان هذه الأربعة لا تصح إلا من متكلم (و) يصح البيع والشراء (من مضطر^(٣) ولو غبن) غبنا (فاحشا إلا) أن يكون الاضرار (للبوع^(٤)) أو لعطش بحيث يخشى الهلاك^(٥) فانه لا يصح بيعه^(٦) حيث لا يشاء ولا شراءه أن تبين غبنا فاحشا قال السيدح والفقهاء هذا إذا لم يجد من يشتريه بقيمته لا إذا وجد من يشتريه^(٧) بالقيمة صح بيعه بالتبين * نعم والتبين الفاحش هو ما لا يتباين الناس بمثله وسيأتي الخلاف في تحقيقه^(٨) فان باعه بقيمته أو بأقل قدر ما يتباين الناس بمثله صح ذلك فاه المضطر لغير الجوع والعطش فيصح بيعه ولو غبن غبنا فاحشا كمن باع شيئا تبين فاحشا لأجل قضاء دينه أو لأجل أن يشتري شيئا آخر^(٩) أو طرد من بلد فباعه لعدم التحكم منه (و) يصح البيع والشراء (من المبادر ولو) باع (بتافه^(١٠)) والتافه الشيء الحقير الذي لا قيمة له على اتفراده والمصادر هو من أكره على تسليم مال ظلما فإذا أراد بيع ماله لتخليص ذلك المال صح بيعه هذا قول القاسمية والفقهاء وظاهر هذا سواء غبن أم لا وسواء باعه من الظالم^(١١) وأعوانه أو من غيرهم وقال الأميرح

شرا شهادة ثم اقرار فاحشة * قذف لعان لزوجات وإيلاء

فالتعلق في هذه الأشياء معتبر * ليست كسائر ما يكفي إيماء

الابلاء واللعان واحد لانهما بين اه تكيل (١) وأما بالقذف فيصح قرز (٢) والظهار والاقالة والكتابة أما الاقالة والكتابة فيصحان من الأخرس قرز (٣) والقرق بين المضطر والمكره أن المكره من يجبر على نفس البيع والمضطر لا يؤمر بالبيع ولا يجبر عليه بل ألجى اليه لأمر آخر (٤) وكل من في يده مال لغيره يقره سرا ويجهد علانية ولم يتمكن منه فباعه في ذلك قولان للمؤيد بالله والمنصور بالله لا يصح وقيل يصح البيع لأنه لم يكرهه على البيع وهو ظاهر الإظهار وكذا بيع المرأة التي لا يمكن من بيع مالها لاحتياج قرائنها اه تكيل قرز (٤) في الحال لا في المستقبل فلا تمنع الصحة (١) سواء كان الخوف من البايع على نفسه أو على غيره اه يجز من تلزمه نفقته أو سد رمقه قرز (١) ومن هذا تأخذ الحيلة والحيلة في بيع المضطر أن يشبهه ثم يشتري منه وقرره الشامي (٥) والمضطر إلى الركوب في مفازة أو العرى مع التلف قرز (٥) وإذا باع المضطر طعامه أو شرا به مع خشية التلف بالجوع أو العطش صح البيع مع الانتم اه حابس (٥) باطل قرز والحرج والبرد (٥) على النفس أو العضو قرز (٦) إلا لفرض اه لمة قرز (٧) في المجلس اه سماع فلكي وقيل في الميل قرز (٨) في باب الخيارات وهو مازاد على نصف العشر قرز (٩) قيل لعل ذلك موافقا اه زهور (١٠) قال المؤلف التافه في كتب اللغة كالصاح وغيره الشيء الحقير من غير زيادة ما لا قيمة له فلا تقادة على الأظهار بل على شرحه اه شرح فصح وفي بعض الحواشي أن الشارح أراد المبالغة أو على قول المؤيد بالله أنه يصح إذا كان لكثيره قيمة (٥) والتافه دون العشرة الدراهم (٥) يكسر الفاء ذكره في الديوان (١١) ما لم يكن

أما إذا باعه من الظالم أو أعوانه بغبن لم يصح وقال الناصر إن بيع المصادر لا يصح وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يبيعه بغبن أم لا وبقاء أبو ثابت^(١) على ظاهره وحل أبو جعفر كلام الناصر أنه إنما يفسد إذا عين لا إذا لم عين وكذا^(٢) عن ص باقر (و) يصح البيع والشراء (من غير المأذون^(٣)) صبي أو عبد إذا كان (و كلاً) لغيره لا إذا كان أصلاً^(٤) فإن عقدهما لا ينفذ (ولا عهدة عليه^(٥)) بخلاف الوكيل صحيح التصرف فانها لازمة له عهدة المبيع كما سيأتي (و) البيع والشراء يصح (بالكتابة^(٦)) ذكره ط في أحد قولي ف وهو الصحيح وأحد قولي أنه لا يصح به (ولا يتولى الطرفين^(٧)) واحداً (وفي حكمه) فلا يشتري الأب مال ابنه من نفسه لنفسه وكذلك ما أشبهه^(٨) هذا الصحيح للمنزه على ما ذكره الاخوان وهو قول زفر والذي في حكم الواحد أن يوكل الأب من يبيع منه مال ابنه وقال أبو حنيفة وهو أحد قولي أبي حنيفة وأبي ط أنه يجوز للأب أن يشتري لنفسه من مال ابنه الصغير وكذلك الوصي له ذلك وقال ش أنه يجوز ذلك^(٩) للأب والجد وان علا دون غيرها وقال الناصر وص باقر أن الولي أن يقدر ذلك بالقيمة ويأخذه من الصبي من باب المعاطة^(١٠) والحيلة عند من منع من ذلك أن

غرضه أخذ ماله بالمصادرة لم يصح البيع وظاهر الأثر لا فرق قرز (١) صاحب المتن من الناصرة (٢) مثل كلام من مع حل أبو جعفر (٣) يميز كما يأتي في الوكالة قرز (٤) يستقيم إذا باع فضولي مال الغير وتلقه الاجازة اه شامى ويستقيم أن يكون البند أصلاً إذا كان حاكماً (٥) وحى حقوق المبيع فلا يطالب بقبض ثمن ولا مبيع ولا رد مبيع ولا مسحق ونحو ذلك لأنهما معيران معاً أمرهما بالبيع وفضوليان مع عدمه اه حابس (٦) ويكون صريحاً إذا لا كتابة في المايلات قرز (٧) في المجلس ذكره في تعليق المصيرى والفقير ف وعن المتن لا يشترط المجلس اه وكذا الرسالة كالكتابة كما في النكاح اه مرغم في مجلس أو مجالس اه طاهر ومفتي قرز (٨) إذا لا بد للإيجاب والقبول من جنتين لاستزامه أن يكون مسلماً متسلاً ضامناً للدرك مضموناً له (٩) وفي ذلك حصول الترضين والجمع بين الامتياز والتمني وذلك محال اه ان (١٠) وهو يقتض ببيع العبد والصبي غير المأذون له في ذلك والوكيل الذى يضيف اه مروية عن مولانا المتوكل عليه وهذا الاعتراض منه ولعلمهم الخلقوا هذه الصورة التي ذكرها بما تعلق به الحقوق بالوكيل لأنه الإعم والأغلب اه شامى وفي السكاكيت قريب من اعتراض المتوكل ولفظها لكنه يقال إذا كانت الملة الماسة هي تعلق الحقوق بالوكيل فيلزم انه يصح من الفضولي أن يحول طرفي العقد ونحوه ثم تلقه الاجازة عن باع عنه وعن اشتري له لأن الحقوق لا تعلق بالفضولي اه (٨) الاجارة والهبة عوض قرز (٩) لا تضاء التهمة ويصير الإيجاب والقبول كما في النكاح اه من شرح المنهاج لمولى بن مظفر (١٠) أما من باب المعاطة فنحن نواقفهما لأنهما يقولان إنها توجب الملك اه وتلقها الاجازة كالبيع قرز

الولي يبيع مال الصبي من الغير^(١) ثم يشتريه لنفسه أو يبيع مال نفسه من الغير^(٢) ثم يشتريه للصبي
 فأما لو كان الصبي مميزاً جاز للأب أن يشتري منه ويبيع^(٣) **﴿فصل﴾** فيما يلحق بالعقد مما يلحقه
 العاقد بمدنفوذه^(٤) (و) اعلم أنه (يلحق بالعقد الزيادة^(٥) والنقص المعلومان في المبيع والتمن
 والخيار والأجل مطلقاً) سواء حصلت الزيادة قبل قبض المبيع أم بعده ولا تقتصر الزيادة^(٦)
 إلى قبول بل يكفي في قبولها عدم الرد^(٧) وإلا لم تكن لاحقة بالعقد الأول واقتضت إلى عقد
 جديد^(٨) مثال الزيادة في المبيع أن يبيع أشياء معدودة كشيء فلما تم العقد قال البائع قد زدتك
 الشاة الفلانية ومثاله في الثمن أن يشتري منه بمشرين درهماً فلما تم العقد قال المشتري قد زدتك
 في الثمن عشرة دراهم ومثاله في الخيار والأجل أن يكون أياً ما معلومات فيقول الذي شرط عليه
 بمد عام العقد^(٩) قد زدتك يوماً أو يومين أو نحو ذلك (ولا تاحق الزيادة^(١٠)) في الثمن (في
 حق الشفيع) قال عليم ومثله الخيار والأجل^(١١) فأما الزيادة في المبيع فانها تلحق في حق

(١) فإن امتنع المشتري من بيعه فعل قول الهدوية وقواء الفقيه لا يصح فيسرده وعلى قول م باقه
 لا يسرده واختاره الفقيه ساه لأن الهدوية يحلون للضمير حكاه م باقه بصريح ظاهر اللفظ (٢) بدق قبض
 المشتري قرز (٣) أو يشتريه من الامام أو الحاكم لان لم ولاية فيها لا يصح منه فعله وكان الولي غير
 موجود في هذه الحالة وقد تقدم نظيره في التفقات حيث قال ولا يبيع عنه عرضاً إلا باذن الحاكم
 (٣) هذا على كلام الفقيه وقيل لا يصح لانه قائم مقامه كالوكيل اه يان (٤) يؤخذ من هذا
 بقا المصنفين (٥) وكذا قبله إذا جرى به عرف قرز (٥) وسواء حصلت في مجلس العقد أو بعده اه هداية
 ولو ذكرت للغير أيضاً فانها تلحق بالعقد إن ذكرت مع العقد كما في النكاح قرز (٥) وسواء كانت
 الزيادة من المالك أو الوكيل المفوض أو الولي لمصلحة أو القضوى وأجاز البائع أو المشتري (٥) مع بقاء
 المصنفين بغير ما أتوا أحدهما لم يمنع الزيادة والنقصان إلا من الحي لورثة الميت اه ع ولفظ ح فلا يصح
 من الحي الزيادة لورثة الميت قرز (٥) والحجة في لحوق الزيادة والنقصان في المبيع والتمن بالعقد
 قياساً على النكاح وقد قال تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضيتم به من بعد القرية اه بهران (٥) إلا المجهول
 فلا يلحق بل يبقى العقد على حاله وتأنو الزيادة وكذا إذا كانت تتضمن الربا اه سحولي معنى قرز
 (٥) وإذا انكشف في الزيادة عيب رد المبيع حيث تعيب به الباقي قرز فكذا إذا استخفت لأنها
 صارت من حيلة المبيع المراد انه يرجع بمحضها من الثمن ولا يرد المبيع إلا إذا تحيت مع الباقي قرز
 وقيل لا يرجع إذا استخفت إذا لم تعيب به الباقي (٦) ولو من غير جنس المبيع ولا فرق في مجلس
 العقد أو بعده قرز (٧) في المجلس (٨) أو لفظ زيادة أو ازدياد قرز (٩) أو بدتمام الخيار أو الاجل قرز
 (١٠) وهكذا في النقصان قرز (٥) معنى في الكل (٥) لان الزيادة إنما تثبت بتراضيهما والتراضى
 على اثبات حق على الغير لا يصح اه بحر (٥) ونقص في مبيع في حق الشفيع فلا تلحق هذه اه شرح فتح (١١)
 فيلزم على قول من أنه التاجيل (٥) أما الخيار فانه يطل الشفعة فلا يصور هنا مجال اه ع الذي سيأتي

الشفيع فيأخذ المبيع مع زيادته ^(١) (وأول ^(٢) مطلق الأجل وقت القبض) نحو أن يقول بعت منك وأجلك بالثمن شهر أكان أول الشهر يكون من يوم قبض المبيع ^(٣) ففصل ^(٤) في أحكام المبيع والثلث والفرق بينهما (و اعلم أن (المبيع) يخالف الثمن في خمسة أحكام الأول أنه (تعين) أي يجب تسليمه بعينه (فلا يصح) أن يكون (معدوماً ^(٥)) إلا في صورتين وهما (في السلم ^(٦)) فان المبيع فيه يصح أن يكون معدوماً ^(٧) عند العقد (أو) حيث يكون المبيع لازماً (في ذمة مشترية ^(٨)) نحو أن يهر زوجته عبداً في ذمته فانه يصح أن يشتريه ولو كان معدوماً في تلك الحال (و) الحكم الثاني أنه (لا يجوز ^(٩)) أن (يتصرف ^(١٠)) فيه (بيعه أو هبه أو اجارة) قبل القبض ^(١١) (و) الحكم الثالث أنه يبطل البيع بطله ^(١٢) أي تلف المبيع قبل

حيث هو الشارط وهنا الشارط المشتري اه فينظر (ه) نحو أن يكون للبائع الخيار ثم ان المشتري زاده يوما أو يومين فان الشفيع يشفع ولا عبرة بزيادة الخيار قرز وأما قصاصة فان نقص له يصح لأنه يهرب له لحقه قرز (ه) ينظر في زيادة الأجل لم لا تلحق في الشفيع قال لأنه يلزمه تعجيل الثمن الموجب (١) يعني حيث يستحق الشفيع فيها الشفعة والإقومت وتدق بمحضها من الثمن ملسوب من القيمة وأما النقص منه فان كان قبل الشفعة صح وخير الشفيع بين أن يأخذ الباقي بمحضه من الثمن ملسوب من القيمة والإترك وإن كان بعد طلبه لم يصح فيأخذ الكل قرز وأما النقص في الثمن فكما يأتي في الشفعة (٢) وفي الفسخ أول مطلق الخيار وقت القبض والأول أن أول مطلق الخيار وقت الجمل وقواه في البحر قرز (٣) فلو باع شيئين بعشرة كل شهر خمسة فتلّف أحدهما أو اسحق فكل شهر نصف خمسة اه تذكرة قرز (ه) فان كان في يالمشتري نظر فان كانت اليد قبضا فمن يوم العقد وإلا فمن يوم القبض قرز (ه) اذا كان العقد صحيحا لا في الفاسد فلا يصح التأجيل قرز (٤) انتهى صلي الله عليه وآله وسلم عن بيع ما ليس عنده اه بحر (ه) والصرف قرز (٥) بشرط أن يقبض الثمن في المجلس قرز (٧) بشروط ثلاثة الأول أن لا يكون من ثمن صرف أو سلم الثاني أن يحضر الثمن فلا يكون من بيع الكالي بالكالي والثالث أن يبيع من هو عليه لا من غيره اه بيان وفاية (٨) أي لا يصح (ه) لعله يستقيم في السلم لأجل التخي وأما في الصرف فلا يصح ويجوز وكذا في سائر المعاملات فيجوز ولا يصح وقيل لا يجوز في الصرف أيضا لأنه يؤدي إلى القاضاة قرز (٩) وأما القواحد فيجوز قرز (١٠) إلا بما هو استهلاك كالعتق ونحوه والوقف ونحوه اه بيان قرز (ه) انتهى صلي الله عليه وآله وسلم عن بيع ما لم يقبض اه بحر (١١) فروح والتلف رافع (١) الملك المشتري فيرجع الملك للاول لا أنه كاشف عن ملكه فلو أعتق البائع العبد للمبيع بعد البيع ثم قبل قبل القبض استحق القيمة من القابل ولا حكم لاعتاقه وكذا سائر تصرفاته اه معيار (١) لكن يلزم أن تكون القواحد للمشتري فينظر وهكذا لو باع العبدين فأسدأ ثم قبضه المشتري ثم أعتقه البائع ثم فسخ العقد بحكم لم يفسخ الحق كافي الضرب الثاني من الخيارات (ه) حسناً لا لودع البقرة فهي باقية على ملك المشتري قرز ويلزم البائع الارض مابين القيمتين إن لم يمتو المشتري الفسخ اه سيدنا حسن قرز

القبض^(١) (و) الحكم الرابع أنه يبطل البيع^(٢) (استحقاقه) مثال ذلك أن يشتري عبداً أو نحوه فيكشف كونه ملكاً لغير البائع (و) الحكم الخامس أنه (يفسخ مبيعاً)^(٣) إذا انكشف أن فيه عيباً (ولا يدل والثمن ليس كالبيع في هذه الأحكام بل (عكسه في ذلك) فصح معدوماً والتصرف فيه قبل قبضه^(٤) ولا يبطل البيع بتلقه^(٥) قبل التسليم ولا باستحقاقه^(٦) بل يجب إبداله ولا يفسخ مبيعاً بل يدل قوله (غالباً) احتراز من ثمن الصرف وثن السلم فإن له من أحكام المبيع أنه لا يجوز التصرف فيه^(٧) قبل قبضه (و) اعلم أن (القيمي والمسلم فيه مبيع أبداً)^(٨) أي على كل حال ولا يكون ثمناً في حال من الأحوال (وكذلك الثمنى غير النقد)^(٩) وهو المكيل والموزون يكون مبيعاً (إن عين^(١٠) أو قول بالنقد) مثال التحين أن يقول بعت مني هذا الطعام أو ذلك الطعام بكذا درهم أو بهذه الساسة أو بكذا

(١) ما لم يطف بجماعة للمشتري قرز (٢) بل فاسد (٣) بل يبقى موقوفاً قرز (٤) وكذا سائر الخيارات قرز (٥) ما لم عين قرز (٦) حيث عين وهو قد لا مثلي فهو مبيع قرز (٧) فرع فلو كان النقد ديناً في ذمة الغير واشترى به صاحبه شيئاً من غير من هو عليه قيل ح أنه يصح ولا يصح هنا وفقاً وقال في الكافي وشرح الأمانة بل يصح هنا على قول المؤيد بالله ومن معه فيكون الشرأ به فاسداً كالأول كان الذي في الذمة عرضاً أو مثلاً وشري به من غير من هو عليه لم يصح وفقاً اهـ يان (٧) لأن من شرطه صحة القبض قبل التفريق قرز (٨) إذا كان الثمن من الدراهم والدنانير وعيناً ثمناً ومعه البائع من المشتري أو قبضها البائع بغير إذن المشتري لم يصح وذلك لأن الثمن باق على ملك المشتري حتى قبضه البائع فلا تصح الهبة ولا قبضه إلا بأذن البائع (٩) وحقيقة القيمي هو ما اختلف أجزاءه وكثر التفاوت فيه وليس له مثل في الصورة ولا مقدار يقدر به وحقيقة المثل هو عكس القيمي وضبط بمكيال أو ميزان لأعداداً فيضمن بقيمته إن تلف (١٠) ولا يثبت في الذمة إلا في أربعة عشر موضعاً وهي مهر وخلع وإقرار وتزكية هدي وأضحية كفارة سلم وصية ثم نذر موجب دية كتابه وجزاء لازم ودم اهـ هداية

(١) ولو هداً يشترط أن لا يكون ثمنه من التقدين قرز (٢) والسبائك من الذهب والفضة كسائر المثلثات اهـ غيث قرز إذا كانت غير مشوشة قرز (٣) وحاصل المسئلة أن الدراهم والدنانير أثمان بكل حال وذوات القيم مبيعات على كل حال وإن قابل بعضها بعضاً وأما ذوات الأمثال فإن عيئت فهي مبيعة وإن لم تعين فال حاضر مبيع والثابت أن ثمنها إذا كان بمن يجوز فيه النساء وإن قابلت ذوات القيم فإن لم تكن معينة فهي ثمن وإن كانت معينة فقيل ح مبيع وقيل ل ثمن اهـ لغو إن كانا موجودين معا ولم يبيتا كان الثمن ما دخلت عليه الباء نحو كذا بكذا (٤) وكذا في حكم المبيع كدبر أو نحوه وهو غير معين وهو موجود في ملك بائعه فيعين فيه اهـ يان قرز (٥) فلو باع منه طعاماً ولم يبيتا وهما موجودان في الملك فهما مبيعان وصح النقد اهـ برهان (٦) وما في الذمة كالعين فلو كان أحد الثمنين ديناً من قبل البيع والثاني ثمن بنفس البيع فالأول مبيع والأخر ثمن حيث لم يبين

مكبالاً^(١) أو رطلاً وأما مثال حيث يكون في مقابله النقد فيجوز أن يشتري طعاماً^(٢) بدرام أو يكون في ذمته عشرة أصواع شعيراً فيقضى التريم بها عشرة درام^(٣) (د) إن (لا) بين المثلي ولا قابله نقد (فمن أبداً) في جميع الصور نحو بعت مني هذا الثوب بعشرة أصواع^(٤) برا فإن البرثن وهكذا لو كان مكان الثوب عشرة أرتال عسلاً وسمناً أو عشرة أصواع شعيراً مشاراً إليه^(٥) قوله (كالتقدين)^(٦) أي كما أن التقدين عن أبداً في جميع الصور (فصل) في بيان من تجوز معاملته بيعاً وشراءً وما لا يجوز بيعه مما يدخل فيه بعض إشكال^(٧) (و) اعلم أنه يجوز معاملة الظالم بيعاً وشراءً^(٨) فيما لم يظن تحريمه من منصوب أو غيره فأما فيما علم أو ظن تحريمه فإنه لا يجوز بلا إشكال^(٩) ولا إشكال في جواز ما علم أو ظن أنه حلال لكنه يكره لأن في ذلك إيتاساً لهم^(١٠) وأما إذا التبس عليه الأمر بعد علمه أن الشخص الذي يعامله معه ماهر حلال وحرام فظاهر المذهب أنه يجوز^(١١) وقال م باقاً أنه لا يجوز وأن الظاهر مما في أيدي الظلمة أنه حرام^(١٢) وفي الزوائد عن أبي جعفر للناصر وأبي هاشم وقاضي

لكنه يشترط قبضه قبل إتمامها لئلا يكون من بيع الكال بالكال اه كواكب قرز يظن بل يكونان ثمين حيث لم يمتا اه القياس أن ما كان في الذمة من قبيل البيع مبيع لأن ما في الذمة كلمين (١) يشترط القبض في المجلس لئلا يكون ربا (٢) سلماً فقط وإلا فقد عين (٣) ولا بد أن يقبض العشرة الدرهم قبل الاقتراق لئلا يكون من بيع الكال بالكال لأنه في ذمة واحد (٤) غالباً احتراز من اتفاقهما جنساً وتقدراً كما يأتي فلا بد أن يكونا مملوكين (٥) ولا بد من قبض البر والشعير في مجلس النقد قرز (٦) أو غير مشار إليه لكن يشترط القبض قبل الاقتراق قرز (٧) والمراد حيث قابلهما غيرهما وأما إذا تقابل فذلك صرف وحكمه حكم المبيع في بعض أحكامه فيشترط قبضهما قبل الاقتراق ولا يصح التصرف فيهما قبل قبضهما ولهما من حكم الثمن جواز كونهما مضمومين حال النقد ولا جمينان وإن عينا على قول الهدوية (٧) كالمز والهدد والمراد بالمر الأهل وكان فيه إشكال لعدم العادة بيعهما وهذا إذا كان للتصديق المختار أنه يصح إذا كان فيهما نوع أي تقع كان قرز (٨) وتأجيراً اه ح لي قرز (٩) ونحو الظالم وهو من ملك شيئاً من وجه محظور كالبنية والغنية وأهل الارتشا اه ح لي قرز (١٠) الأولى حذف قوله بيعاً وشراءً ليم جميع معاملته اه غايه ومثلاً كل طعامه ذكر معناه في الوابل (١١) والفرق بين هذا وبين ما يأتي في القطة في قوله ولا يفتقط لنفسه ما ترد في إباحته إلى آخره يقال الفارق ثبوت اليد هنا لا هناك (٩) ولا يصح (١٠) هذا إذا كان المالك معيناً وأما إذا كان غير معين والمشتري ممن يجوز له الصرف من بيت المال فإنه يجوز له التوصل إليه بالشراء وغيره اه دوازي وغاية (١٠) يقال إذا كان فيه إيتاساً فيكرهه حذر ذكره في ح ابن حديد ومثله في السحولي (١١) لأن الأصل الإباحة والحرام طارئ يرجع إلى الأصل مع التيسر لكنه يكرهه مخالطة الظلمة وإيتاسهم اه أن (١٢) لرهته صلى الله عليه وآله وسلم درعه من يهودي في شعير مع تصرفهم في الحجر والربا اه بحر (١١) عملاً باليد (١٢) عملاً بالريقة كالمناذي

القضاء انه يجوز بشرط أن يكون الأكثر مما في أيديهم حلالاً^(١) وفي الزوائد أيضاً عن م باه وأبي علي والفقهاء انه يجوز بشرط أن يقول من هو في يدهما نه حلال^(٢) هذا إذا كان اللبس مع شخص واحداً أما إذا كان اللبس بين الأشخاص فإن التمس^(٣) من معه الحرام بقوم غير محصورين جاز. بلا إشكال^(٤) وإن كان بين قوم محصورين قال علي فله جائز بالاجماع كما قال الفقيه ع^(٥) (و) يجوز معاملة (المبدو) الصبي (المميز) في البيع والشراء منهما (فيما لم يظن)^(٦) العامل لهما (حجرهما) فإن ظنهما محجورين لم يجز وإذا عاملهما من دون معرفة الاذن لهما صح وهو (بالخطر^(٧)) يعني انه إذا انكشف حجرهما فسدت^(٨) تلك المعاملة وانتقضت قال الأمير ح الأولى ان معاملة الصبي لا تجوز إلا بمعرفة الاذن لأن الأصل أنه غير مأذون قيل ح الأولى أن يعتبر العرف والمادة في الشيء المشتري منه فلا يجوز أن يشتري منه داراً أو لافرساً ما لم يعلم^(٩) الاذن قال مولانا عليهم وهذا هو الصحيح وهو لا يخالف ما في الازهار^(١٠) وذلك انه ينسب في الظن أن الصبي والمبدع محجوران في مثل ذلك فلا بد من معرفة الاذن أو ظنه (و) يجوز أيضاً معاملة (ولي مال الصغير) في^(١١) مال الصغير يباع وشراء (ان فعل) ذلك (المصلحة^(١٢)) الصغير فإن التمس

(١) عملاً بالاغلب (٢) عملاً بالقول كما قال أصحابنا في المنادي (٣) وهذا كله حيث كان في دار الاسلام وأما إذا كان في دار الكفر فلا بد من العلم وقيل لا فرق بين الدارين اه ح يلزمي قرز (٤) ذكره الفقيه ع (٥) في التيث (٥) وفي بعض نسخ الزهور عكس ذلك فقال بالاجماع في غير المحصورين وفي المحصورين فلا إشكال (٦) هذا إذا عاملها للتصرف وإن عاملها على أن يكون موقوفاً على إجازة السيد أو الولي جاز ومثله عن ض حمر (٥) وإن لم يظن إذنه لان قولها مقبول في بيع ما في أيديهما كالدلال قرز (٧) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من عامل صبياً أو محجوراً فكأنما وضع ماله في مضیعة (٨) يعود الى أول الفصل قرز (٩) على موقوف قرز (١٠) أو يظن بل يجوز ما لم يظن حجرهما قرز (١١) بل يخالف لما في الازهار لانه يعتبر عدم ظن الحجر قرز وهنا تعتبر العادة اه مفتي (١٢) والمسجد والمجنون والوقف قرز (٥) وإذا تصرف الولي في مال اليتيم بما ظن فيه مصلحة ثم تبين خلافه فإن كان منه تقصير في تحريم المصلحة ضمن وإن لم فلا شيء نحو أن يبيعهم ثم بان أن ترك البيع أصح أو يودعه مع من ظن انه همة ثم بان خلافه ذكره الفقيه ع بخلاف ما لو اتفق المال عليه ثم بان على أيديهم مستغرق لانه فانه يتضمن مطلقاً لانه ألتهم على الغرماء اه من الوصايا ما لم يكن للصبي مال وأما البيع إذا انكشف فيه عدم المصلحة للصغير فلا يفتد قرز (١٣) حظاً أو حاجة (٥) فيقدم ما خشي فساد ثم المنقول ثم المنقار وهذا على الاغلب وإلا فقد تكون المصلحة خلافاً في بعض الاوقات فيعمل بالاصح ويحري جهده اه ن ذلك كالطعام في وقت الحاجة أو خشية النقص فركه أولى ولو بيع المنقار ذكره الوالد رحمه الله اه يستأن عملاً بالظاهر (٥) نحو أن يبيعهم من أو وصية أو خشية الفساد أو بطلان منفعة أو لحقارته ليشتري

الحال فسيأتي تفصيل ذلك (والولي مال الصغير (هو أبوه) ^(١) فلا ولاية لأحد ^(٢) مع وجوده
 (ثم) إن علم الأب كان الولي (وصيه) ^(٣) أي وصي الأب ولا ولاية لتغيره مع وجوده (ثم
 جده) ^(٤) يعني جده الأب هو الولي (ثم وصيه) ^(٥) أي وصي الجد (ثم الامام والحاكم ومنصوبهما) ^(٦)
 فهو لا م أولياء مال الصغير على هذا الترتيب لا ولاية للأخر مع وجود الأول وقال من الجد
 أولى من وصي الأب قيل ع ^(٧) ووصي وصي الأب وان تدارج ^(٨) أولى من الجد وعن الفقيه الجد
 أولى ^(٩) من وصي وصي الأب (والقول له في مصلحة الشراء) ^(١٠) أي القول قول الولي في أن الحظ
 للصبي في الشراء فلا يحتاج إلى بايع منه أن يبحث هل للصبي مصلحة في الشراء أم لا إذا كان
 الشراء بنقد أو ما جرى مجراه ^(١١) (و) كذلك القول قول الولي في أن الحظ للصبي في بيع ما هو
 (سريع الفساد) ^(١٢) كاللحم والعيش وما أشبههما فلا يحتاج المشتري أن يبحث هل للصبي مصلحة
 في بيع ذلك لأن الظاهر للمصلحة (و) كذلك القول قول الولي في أن الحظ للصبي في بيع (المتقول)
 كالتيا ب والمبيد نحو ذلك من المتقولات فلا يحتاج المشتري لها إلى البحث عن المصلحة لأن الظاهر
 للمصلحة في ذلك فهذه الأمور تجوز مع اللبس من غير بحث ما لم ينشب في الظن عدم المصلحة للصبي فإن
 غلب في الظن عدم المصلحة للصبي وجب البحث حينئذ واختلوا فيها أعداد ذلك ^(١٣) مع اللبس فظاهر

أقع منه (١) الحر العدل قرز (٢) والظاهر من المذهب أن لا ولاية للأب على الصغير مع وجود الامام والحاكم
 وأما مع عدمها فلا يمتنع أن لها ولاية إذا كانت مرشدة من جهة الصلاحية على قول من لا يحبر التصب اه
 كب وقيل لها ولاية عند دعوى وم بالقدوح وش لأنهم حصصوا منها أن تحمل الهبة ونحوها وأجب أن ذلك
 خاص اه بحر وأما على المذهب فليس لها أن تحمل وسيأتي نظيره في الهبة صريح (٣) الحر العدل قرز
 (٤) تلييه اعلم أن الجد كالأب إلا في تعلق لإسلام الطفل به وأن الجد لا يجر الولاء إلا بشرطين أن يكون
 الابن وابن الابن حر أصل بخلاف الأب فإنه يجر الولاء بشرط واحد وهو أن يكون الابن حر أصل
 وأنه لا يكون غنيا ينفاه فيغارق الأب بهذه الاحكام اه وخالفه أيضا في أنه لا يكون القول قوله على قول
 أبي ط كما يأتي وأنه لا يصح اقرار الجد به وأنه إذا زوج بنت ابنته الصغيرة كان لها الخيار إذ بلغت على
 الخلاف اه شرح بهران (٥) وإن علا قرز (٥) لأنه أخذ الولاية بمن ولاجه أصلية فهو أولى من وصي
 وصي الأب اه بحر (٦) ثم من صلح قرز (٧) لأنه لو ارتضاه لم يعدل إلى غيره اه واختاره المتقن والتماري
 والتمامي والقاضي حابس (٨) قرى وهو الموافق للأزهار في الوصاية (٨) والجد ووصيه أولى من وصي
 وصي الأب ووصي الأب أولى من وصي وصي الجد اه زهور (٩) وبني عليه ثم وصيه (٩) ووصيه قرز
 (١٠) ما لم يكن سريع الفساد ما لم يتازع كما يأتي في الوقف (١٠) إذا كان عينا فلا بأجرة قرز والقياس أن القول قوله
 ولو بأجرة (١١) لعله أراد سائر المتقولات قرز وسريع الفساد (١٢) وسريع الفساد أن يفسد قبل بلوغ الصبي
 قرز (١٣) ولو غير متقول قرز (١٣) والصحيح أن الخلاف في جميعها كالمسألة في الوقف إلا الامام والحاكم والظاهر

قول الهادي عليه السلام أن الظاهر عدم الصلاح في جميع الأولياء ^(١) فيكون القول قول الصبي ^(٢) بعد بلوغه وهذا هو المذهب وعندم أن الظاهر الصلاح في جميع التصرفات من جميع الأولياء فتكون على الصبي ^(٣) البينة بعد بلوغه وقال أبو ط الظاهر الصلاح في فعل الأب وحده وفي غيره الظاهر عدم الصلاح (و) القول قول الولي (في الاتفاق) ^(٤) أي في أنه قد اتفق على الصبي ماله (و) في أنه قد وقع (التسليم) إليه بعد بلوغه وإذا ادعى الصبي خلاف ذلك فعليه البينة ^(٥) وقال كشوش بل القول للصبي ^(٦) في عدم التسليم (ولا يجوز) (الشرا من وارث) ^(٧) وميت (مستغرق) ماله بالدين فلا يجوز الشرا منه حيث (باع) (التركة) (للقضاء) ^(٨) فإن اشترى عصى بالانقضاء ^(٩) (و) يكون ذلك الشرا موقوفاً ^(١٠) (ينفذ بالإناء) وبالإبراء ^(١١)

الصلاح فلهما (١) من غير فرق بين ما يتسارع إليه الفساد وغيره وإن كان كلام الكتاب يوم فيها عدا ذلك اهـ بيان حيث والمذهب ما في الأزهار من التفصيل قرز (٢) ولو الامام أو الحاكم قرز (٣) والبينة على المشتري أنه يبيع لمصلحة اهـ كواكب (٣) على إقرار الولي قبل البيع والشراء أنه لا مصلحة (٤) إذا كان الاتفاق من النقولات (٥) لعله يريد إذا كان في وقت يمكن فيه اتفاهه عادة قرز وقد يختلف باختلاف قلته وكثرته قرز (٥) قلنا وإذا ادعى أنه اتفق منه على الصبي بنية القرض له فإن كان بعد بلوغ الصغير فعليه البينة وإن كان قبل بلوغه فالقول قوله إذا كان جانا قرز لأنه يصح منه فعل ذلك في الحال فيصح منه دعواه اهـ بيان ينظر من المنازع للصبي ولعله الحاكم اهـ أو غيره من جهة الصلاحية حيث ادعى ثبوت عدم المصلحة (٥) وقيل يقال أو أراد أن يضع له الحاكم ادعاء من أنه اقترض له خشية البلوغ والابطال بعد فلا يعد أن ينصب الحاكم على الصغير من ينكر ذلك فيستقيم حيثق مع الدعوى والله أعلم لأن ما لا يصح أن يحول الولي يكون وجوده كعدمه كما قلنا إنه يشترى مال الصغير من الحاكم (٦) وهذا كله محمول على أنه كان عمله بشير أجرة لأنه أمين وأما حيث أخذ الأجرة على الوصاية فعليه البينة قرز (٥) على إقرار الولي لأن الشهادة على النقي لا تصح اهـ حاشي (٧) لقوله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم (٨) حيث لا وصي أو وصي وقد تراخي وإلا فالولاية إليه قرز (٥) ونحوه كالتردد مع اللعوق ومنصف ومغفدل وغائب من مضي عمره الطليعي (٩) وإذا كانت التركة مستغرقة بالدين الحال والمؤجل فليس للوارث أن يفتع بها على جهة الاستهلاك لها وأما مع بقا عينها فعل وجه لا ينقص من قيمتها كزروع الأرض فيجوز إذا لم يكن الدين أكثر من التركة فإن كان أكثر منها ضمن الوارث قيمة المنتفعة للترما اهـ كواكب من باب القرض (٥) وقد ذكر في البيان في الغصب أنها تلزم الأجرة والمذهب أنها لا تلزم والله أعلم (١٠) فإن كان للقضاء وتلف الثمن قبل أن يقبضه الترماء فله الوارث يضمن ولا يصح البيع وقيل ح يصح ولا يضمن اهـ بحر قرز إلا أن يلف بجنابة أو تخریط والقول قوله في أن البيع للقضاء قرز (١١) مع القبض قرز (١٢) قل وقف الوارث أو اتفق فلوارث الرجوع عن الحق قبل الإبراء أو القضاء وهو ضعيف لأن الحق قوة فلم يصح الرجوع في موقوفه اهـ بيان وإن لم يحصل الإبراء بطل الحق ويباع بالدين وقيل الأولى أن لم التقض لذلك إذ ملكهم ضعيف بخلاف الرهن كما سيأتي فقد نفذ الحق من جهة فليس له قبضه اهـ سحولي (١٣) لا بالأجرة من أهل الدين لأن الدين باق بخلاف الحجر قال في الحجر والأجرة ترفعه ولا

فإن قضاة الوارث أو أبرؤا من دينهم نفذ الشراء وإلا لزم المشتري رده فإذ باي
فالحاكم وهذه المسئلة مبنية على أن الوارث ليس بخليفة الميت معنى أنه لا ينتقل
دين الميت إلى ذمته ولا يملك التركة إلا بعد تخلص أهل الدين أو أبرائهم وهو قول القاسم ويحيى وهو
الأخير من قولى م بالله وعلى قديم قوله وهو قول بعض الحنفية والشافعية أن الوارث خليفة
الميت فينتقل الدين إلى ذمته ويكون للمال ملكا له كالمرورث سواء فعلى هذا إذا باع عندهم الوارث
شيئا من تركه الميت لا للقضاء صح البيع وللرماه مطالبته وليس لهم إلى البيع سبيل ولا خلاف
بينهم أن الوارث لا يكون خليفة في أكثر من التركة بمعنى إذا كان الدين أكثر من مالها ينتقل الزائد
من الدين إلى ذمة الوارث اتفاقا ولا خلاف أن يكون خليفة في الزائد^(١) على الدين من التركة
معنى إذا زاد على الدين^(٢) من التركة ملكه فلو تصرف في الزائد ثم في الباقي نفذ في الزائد
لا في الباقي^(٣) الذى هو مقدار الدين فيستعين فيه الحق^(٤) قال عليم والمصحح المذهب قول أئ
مضر أن الورث تقع الاستغراق لهم في التركة^(٥) ملك ضيف فينفذ تصرفهم بالايغامو قال ض زيد^(٦)
ليس لهم ملك لا قوى ولا ضيف فلا ينفذ تصرفهم ولو سلموا الدين (و) وإما يجوز يمه
فاعلم أن (يم كل ذي نفع^(٧) حلال جائز^(٨)) وذلك نحو دود القز ويضه وما

دُفعةً يعلق الدين بها بخلاف المَجْبُور لبقاء الذمة (٥) لليت أو الوارث على ما سبق في الوصايا اه فصح
(٦) بعد اتلاف التركة أو قصد إبراء الورثة إبراء الميت قرز (١) مسئلة لو كانت غيبة مستغرقة
ل قدر ربحها يوفي الدين قباغ الوارث ربحاً ثم ربحاً ثم انه تلف الربع الرابع بعد بيع الثلاثة
الارباع لم يرجع الترماء على أحد من المشترين ولا على البايع الوارث لأن حق الترماء قد يطل كما لو تلفت
التركة وقيل الظاهر أن دين الترماء على الوارث فيرجع عليه لاستهلاك التركة وقيل يطل البيع في آخر
صفة وقيل لا وجه للنقض إذ قد وقع البيع على وجه الصحة اه تعليق الفقيه س وقواه سيدنا طامرو ينظر
لو التيسر قيل يكون كالتباس الأملاك ويقسم بين الترماء فيكون للترماء ثلث والمشتري ثلثين لقسم
بينهم قرز لأن المشتري اثنان والترماء واحد (٢) ونص م بأنه ان البيع كله صحيح إن كان المبيع
غير مستغرق (٣) وقال أبو مضر والفقيه ح لا يشترط في قنود صحته في الزائد قضاء الدين وقيل ل
بل يشترط اه ح بحر وقواه السيد حسين التهامي (٣) إلا أن يلف الباقي قرز (٤) على الخلاف وتنظر
(٥) هل تحرم عليهم الزكاة سل قيل يحرم عليهم اه ح وقيل نحل لم الزكاة اه ح وينظر لوجهها فاعصب هل
يؤثر بالرد إلى الورثة القياس انه يبرأ حيث لم يطل ولا وجه اه ح (٦) وقائمة الخلاف بين أبي مضر و ض زيد
إذا مات عن ابنين وعليه دين ثم مات أحد الابن عن ابن ثم ان الذي له الدين أبرأ كان البراء لليت لأن الدين عليه
وتكون التركة بين الابن وابن الابن نصفين قيل ف هذا إذا قلنا للوارث ملك ضعيف كاذره أبو مضر وإن قلنا
لا ملك له كما قال ض زيد كان للابن ولا شيء لابن الابن اه وقيل لا فرق فينظر (٧) مسئلة ولا يصح ولا يجوز بيع
ما يقتل قلبه وكثيره كاسير ويجوز بيع ما يقتل كثيره لا قليله كالزعران اه ح آثار (٨) ويجوز بيع القرا ادها بحر قرز

أشبهه^(١) بما فيه منفعة حلال قوله ذي نفع إشارة إلى ما يقع فيه كالهر الوحش والخفاش^(٢) والمقارب والحيات والفارات فهذه لا يجوز^(٣) بيعها لعدم المنفعة فيها قوله حلال يحتز بما منفعته غير حلال نحو الزمير والأداف^(٤) والدراريج^(٥) وما أشبهها^(٦) فهذه لا توضع في العادة إلا لقتل محرما شرعا فلا يجوز بيعها^(٧) (ولو) بيع ذوالنفع الحلال (إلى مستعمله في معصية)^(٨) فذلك جائز إن لم يقصد بيعه^(٩) للمعصية وذلك نحو أن يبيع النصب إلى من يتخذ خمرًا والخشب إلى من يصنعها من أجرة وما أشبه ذلك لكن ذلك مكروه قوله (غالبًا) احتراز من بيع السلاح^(١٠) والكرام^(١١) فإنه لا يجوز بيعه إلى من يستعمله في حرب المسلمين من كافر أو باغ أو نحوهما^(١٢) كالأكراد إلا أن يبيعه بأفضل منه^(١٣) وحاصل الكلام في ذلك أن شراء السلاح والكرام والبيد من الكفار ونحوهم جائز وكذلك إذا عوض بآدمي منه وأما بيع ذلك منهم فإن كان لا مضرة على المسلمين^(١٤) جاز أيضا وإن كان ثم مضرة فظاهر قول الهادي عليه السلام والوافي أنه لا يجوز^(١٥) البيع اليهم مطلقا قال مولانا عليه السلام وهو الذي أشرنا إليه في الأزهار بقولنا غالبًا يعني أنه لا يجوز البيع اليهم لأنهم يستعملونه في معصية^(١٦) قيل ع وعنم بالله وأبي ط والأميرح وض جعفر أنه ان قصد دفع

(١) الديان والذباب والتحل قرأه الساج فيجوز بيعها اه بحر قيل بد موتها قرز (٢) وهو طائر صغير يطير الليل لا النهار (٣) يشتد بد القاء أو شطيف (٤) قال الطبري كان عيسى عليه السلام يخلق الخفاش خاصة لأنه أكمل الطيور خلقه له ندى وأستان ويطير بحبس ولا يبيض وقال وهب بن منبه كان يطير حتى يصب ثم يقع ميتا يتميز خلق الله من خلق غيره (٥) أي لا يصح (٦) ويكون فاسدا اه حلى وأما قياس ما سياتى في البيع غير الصحيح أنه باطل لأنه قد صححه تملكها (٧) ولوا أخذها ليكرها أو يورقها إلا أن يأخذها بعد كسرهما اه حلى قرز (٨) كالطنبور يضرب به اه قاموس (٩) الأصنام (١٠) لكنه يصح عند أبي ط كناية في غالبها قرز (١١) ان قيل ما الفرق بين البيع والاجارة قيل الفرق ان عقد الاجارة متناول للمنفعة المحرمة فلم يصح بخلاف البيع فيتناول الرقبة وتملكها غير محرم وإنما المحرم الانضاع في المعصية (١٢) وهو يقال لم فرق بين هذا وبين ما لو أجرة يته من ذمي لبيع فيه محررا فإنه لا يصح قيل الفرق ان العقد في البيع على العين وهو يمكن المشتري أن يتنفع بها في غير معصية بخلاف استئجار البيت ونحوه فلا يصح لأن العقد وقع على المنفعة وهي محظورة والله أعلم وقيل الفرق انه قد خرج المبيع عن ملك البائع بخلاف الاجارة فهي باقية تملك فهو يستعمله في ملكه وهو لا يجوز اه مفتي وحديث (١٣) ينظر هل يحل بيعه إلى من يبيعه إلى من يضر المسلمين ظاهر الأزهار الجواز اه مفتي وفيه نظر لأن التمدى في سبب السبب كالتمدى في السبب قرز (١٤) فان قصد كان محظورا قرز فان فعل صح قرز (١٥) والطعام والباروت والرصاص وكذا الأمانة اه قرز قوله تعالى فلا ترجعوا إلى الكفار (١٦) اسم الخيل والبيد والابل اه صميرى (١٧) قطاع الطريق وقيل بدو العجم (١٨) قيل من جلس اه لا فرق قرز (١٩) كبيع الخيل إلى الهند لعدم معرفتهم ركوبها اه ان (٢٠) صوابه لا يحل فان فعل صح سواء قصد فتح نفسه أم لا قرز (٢١) صوابه في مضرة المسلمين وإلزام نفسه

نفسه صح البيع و جاز لذلك ولكن بكره وان قصد قمعهم عصى بلا خلاف وهل ينمقذ البيع أم لا قال في التقرير عن أبي ط أنه يعتقد وقيل يكون الخلاف فيه كبيع العبد المسلم من الكافر^(١) (أو بيع إلى من يستعمله في أمر واجب كالمصحف)^(٢) وكتب الحديث ونحو ذلك^(٣) فإنه يصح بيعه^(٤) ويكون المقدمتنا والجلد والكاغد^(٥) ويرد بالغلط الزايد^(٦) على المتاد (و) يصح بيع الشيء (من ذي اليد) الثابتة عليه كالستير والوديع والمستأجر والمرتهن والناصب (ولا تكون) اليد^(٧) (قبضاً) أي لا يكفي في صحته قبضه بل لابد من مجدي القبض^(٨) بعد البيع فالتقول بالنقل وغيره بالتصرف (الأي) الشيء (المضمون) عليه كالمارية^(٩) المضمونة والمستأجر المضمون والرهن^(١٠) فإن ثبوت اليد عليها كاف في صحة القبض قيل ع وذلك وفاق قال ما بقه وكذا الأمانة لا تحتاج إلى تجديد قبض^(١١) قوله (غالباً) احتراز من المنصوب والمسروق إذا بيع من الناصب والسارق فإنه يحتاج إلى تجديد قبض^(١٢) قيل ع وذلك وفاق^(١٣) ويصح بيع شيء (مؤجر) من المستأجر وغيره (ولا تنسخ) إلا الجارة يبيعه بل يستوفي المستأجر مدته ثم يسلمه (إلا) في ثلاث صوراً أحدها (أن يباع لغيره)^(١٤) نحو أن يحتاج إلى فقة لها ولم ينلزمه أمره كأبويه الماجزين^(١٥) وأولاده الصغار أو كسوة أو دين أو ما أشبه ذلك^(١٦) فإن الاجارة تنسخ حينئذ^(١٧) بالبيع الصورة الثانية قوله (أو) يبيعه (من

في بيع العنب ونحوه (١) فعند أبي ح وأبي ط صحيح وعندهما بقه قلند (٢) في منفعة المصحف واجبة للتلاوة القدر الواجب (٣) الماعل هو ضا به وكتب أصول الدين (٤) من السلم ولا يجوز بيع المصحف ونحوه إلى كافر لأنه لا يرى حرمة (٥) والمداد قال في الأعمار لا يصح بيعه لأنه قد صار مستهلكاً (٦) وكذا ضعف المداد (٧) وهو ما ينقص القيمة وهو ما قلدها (٨) لأن اليد المالك (٩) الصغلية فلو تلف قبل القبض لم يضمنه الذي هو في يده اه يان (١٠) بل يضمن لأن تلف المبيع قبل القبض نقض العقد من أصله ذكره الامام عز الدين بن الحسن قوله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد (١١) لأنه بالبيع صار أمانة وهذه الحيلة فيمن جرى على يده شيء مضمون ولم يمكنه رده على مالكه أن يشتريه ثم يفسخ لتغير التسليم وقد برى اه (١٢) ينظر في الحيلة لأن التلف نقض العقد من أصله فالضمان باق بل المختار في البيان أن يلف من مال البائع ولا يضمن للمشتري إذ قد صار أمانة بنفس العقد فلا يود غصباً بعد إلا ما من غير موجب لذلك وقرره للفقهاء كل على الله طاعت بر كاه قرز (٩) أي المضمن (١٠) بالتضمن لا بالتلف لأنه يصير ماصياً (١١) إذا كان صحيحاً (١٢) بل يحتاج قرز (١٣) لأنه لم يمكنه لنفسه ولا لمصاحبه (١٤) بل فيه خلاف الامام ع (١٥) سواء كانت صحيحة أو فاسدة قرز (١٦) ويستثنى لما يستثنى المفسس قرز (١٧) لا فرق مع وجوب الثقة بين الابوين وغيرهم قال في البيان ممن تزمه تفقهم قرز (١٨) كشفة الروجة (١٩) كالحج ينظر شيئاً في يشرح قوله ونكاح من بينهما الزوج ما يضافه قرز (٢٠) بالحكم مع التشاجر لاجل خلاف من يقول لا تنسخ بالاعذار اه وهو ش (٢١) وظاهره أنها تنسخ بنفس العقد والذي سيق أن لا يلزم من قبض

المستأجر) ولو نذر عذر فان الاجارة تنفسخ الصورة الثالثة قوله (أو) يبيع من غير المستأجر ولو نذر
عذراً يضاهي بميز المستأجر البيع فان الاجارة تنفسخ (باجازته) ^(٢) لأن عقد البيع فسخ من جهة البائع
واجازة المستأجر تكميل للفسخ أمالوباعه واستثنى المنافع ^(٣) مدة الاجارة لم تنفسخ الاجارة ^(٤) (و) اذا
باع الدين المؤجرة على وجه لا تنفسخ الاجارة به كما تقدم كانت (الأجرة) ^(٥) للمشتري من (يوم العقد)
لأنه قد ملك الرقبة والمنفعة ^(٦) والأجرة هي المماقوسه سواء كان المشتري قد قبض المبيع أم لا وسواء كان
البائع قد قبض الاجرة أم لا لكن يكون الى البائع ولا يقبضها لأن الحقوق تتعلق به وقال الوافي اذا
كان البائع قد قبضها لم يجب عليه ردها للمشتري لأنه قبض ^(٧) ما يملك ومثله ذكر الفقيه ^(٨) وتنبه اذا
جهل المشتري كون المبيع مؤجراً أو جهل مدة الاجارة فله الفسخ وان علم المدّة وجعل قدر الاجرة
قبل جامت الأقوال ^(٩) الا في اجازة البيع من غير علم بالثمن ^(١٠) (و) يصح بيع (مجهول العين) ^(١١) اذا كان

ولعل ما ناعلى قول الهادى عليه السلام أن البيع ونحوه رجوع وعقد (٥) ولو رضي المشتري بقاء الاجارة
لأن الاجارة قد انفسخت فينظر هل يحتاج الى حضور المستأجر في فسخ الاجارة أم لا قياساً ما ساقى
أنه لا بد من الحضور اهـ وقيل لا يحتاج كما يأتي قرز (١) لتناقى الاحكام ما لم يستثنى مدة الاجارة قرز
(٢) أو إذنه قرز أو تسليم المبيع للمشتري (٥) ولو جاهلا حيث تقدم العقد اهـ مقصد حسن ولو أن
المستأجر بعد علمه بالبائع مكن المشتري من دخول المشتري المبيع كان إجازة وانفسخت الاجارة وإن
جهل أن ذلك ينفسخ به هذا مقتضى قواعدم وحفظناه هكذا اهـ مقصد حسن (٣) وقائمة الاستثناء
سقوط الأجرة عن البائع مدة الاجارة وأن الشفيع يأخذ المبيع دون المنافع (٤) ولو باعه من المستأجر
(٥) حيث لم يستثنى البائع قرز (٦) في الصحيح وفي القاسم من يوم القبض والشفيع من يوم الحكم
أو التسليم قرز (٧) وأورد الفقيهي سؤالاً وهو هل يتناول البيع الرقبة والمنفعة جميعاً لزم أن تنفسخ
الاجارة أو لم يتناولها لزم أن لا يستحق المشتري الأجرة وأجيب بأن البيع يتناولها لكن لما تضرر تسليم
المنفعة سلم به لها وهي الاجرة لان رضاه بالبائع يجري اجرة بالاجارة فلذلك كان له التمسى اهـ وياض
يستقيم بعد القبض لا قبله اهـ حيث (٥) لان البائع قد أسقط حقها بالبائع بخلاف إذا أفلس المشتري وقد أحر
المبيع ثم أخذه البائع فلا شيء له في الاجرة اهـ بستان بل للمشتري قرز (٨) يعني حقوق عقد الاجارة وقبض
الاجرة تمثها (٥) ولا يقال إن الحقوق لا تعلق بالكيل إلا بعد القبض لانه باع وهو مالك اهـ (٥) ومن هنا أخذ
الحنفي اذا باع المالك للمستأجر عنى فمن طلب صاحب البائع المختاراً نه بطالب البائع لانه باعها بمناقصها ولصاحب البائع
حسن العين حتى يستوفي قرز ولا يرجع البائع على المشتري لانه باعها بالبائع قرز ما لم يشرط البائع على المشتري (٥)
وإذا أبرأ البائع المستأجر من الاجرة سلم منه المشتري القسط من المسمى من يوم العقد لان البراء بمنزلة القبض
قرز ولعله مثل ما يأتي في الوكالة في قوله ولعل الخط قبل القبض فيقرم (٩) بتاعلي أصله أنه اذا استعمله لم يجب
الخارج (١٠) البيع (١١) في البيع الموقوف في قوله ويخير اثنين فاحش جهله قبلها (٥) المختار لانه لغير مع التبن اهـ
أو كانت الاجرة من غير التقدين معنى حيث لم يجر الصامل به قرز (١٣) لا مجهول الجنس كمشرة أزود قرز

(نحوه فيه) مدة معلومة) وصورة ذلك أن يقول اشترت مني شاة من غنمي هذه^(٣) أو ثوبا من ثيابي هذا ودارا من دوري هذه على أن لك أن تختار^(٤) أيما شئت ثلاثة أيام^(٥) أو نحو ذلك فانه يصح البيع^(٦) عندنا وأما إذا لم يشترط الخيار فسد البيع بالاجماع وقال ش لا يصح البيع سواء شرط الخيار أم لا ورجحه الأزرق للمذهب (و) يصح بيع ميراث^(٧) قبل قبضه وقبل العلم بتفاصيله إذا (علم جنسا ونصيبا)^(٨) مثال ذلك أن يعلم أن له ثلث التركة مثلا وللميت غنم وبقر فيقول البائع بستمك نصيبى في الغنم بكذا أو نصيبى في البقر بكذا فان هذا البيع يصح ولو لم يعلموا لأحدهما كمية الغنم أو البقر في الحال فاما إذا لم يعلم الجنس ولا النصيب نحو أن يعلم^(٩) أن المثلث خلف مائة شئ ولو لم يعلم ما تلك الأشياء ولا علم كم نصيبه في الميراث أو جمل الجنس وعلم النصيب نحو أن يعلم أن نصيبه نصف تلك الأشياء أو نحو ذلك أو جمل النصيب وعرف الجنس نحو أن يعلم أن التركة مائة شاة ولا يعلم كم نصيبه فيها فان البيع في هذه الصور

(١) لأحدهما لانه فيفسد قرز (٢) في مختلف المثل أو قيمى مطلقا (٣) لا يحتاج إلى قوله هذه بل الوجود في الملك وقرز وفي الهداية اثبات هذه قل في هامشها لابد من هذه لتحصل زيادة التعيين (٤) أولى لانا لثلا يتشاجرا (٥) ويكلف التعيين بعد المدة اه فتح (٥) وهذه في المختلف لا في المستوي فيفسد (٦) حيث شرط الخيار اه وقيل يصح ولا يحتاج إلى ذكر الخيار كما في بيع بعض الصيرة قرز لعله يؤخذ من الأزهاري في قوله في بعض صيرة مشاما أو مقدرات في المختلف ويكون كالشريك وله أن يختار مع ذكر الخيار قرز (٧) وجه التمسك في المستوي ان الاستثناء يقتاول كل جزء من البيع فلا يصح اه وقيل بل يصح لأنه رفع الجهل والشجار بالتخير في المدة المعلومة فيلغو قرز (٨) قيل أو غيره أى غير الميراث وهو المشمري الوهوب ونحوهما ذكره في البيان وذكره القمي بحسن الذود في شرحه على الازهار اه مع فتح (٩) هذه المسئلة لا تستقيم على قواعد المذهب لأن الهدوية يعتبرون علم القدر جملة أو تعميلا وبله بدليل خاص اه عامر وشامي وهو الاجماع وهلا قيل قد قال نصيب من زرع الخ ونهض حاشية ويرد على هذا سؤال كيف صح البيع في ميراث علم جنسا ونصيبا وم لا يصحون بيع ما ملكه الفرق بين الميراث وغيره ولعل الفرق انهم أخذوه من باب التسمية في المختلف فاتها تصح في المجهول وهي فيه ينع فكذا هنا والله أعلم والوجه في ذكر النصيب تحليل الجهالة وأن المبيع قد صار بذلك معينا فكان ذكر النصيب قائم مقام القدر اه وابن لفظا (١٠) وهذا فيما لا يحتاج إلى تجديد قبض وأما فيما يحتاج كأن يشتري ويموت فلا يصح بيع الورثة حتى يقبضوا اه كواكب معني وبعد إعادة كيلة فيما اشترى مكيلة اه ح لي قرز (٧) وإن لم يذكرهما اه بقر قرز (٨) فلو كان الوارث واحدا لم يصح بيع البقر والغنم اه وظاهر الازهار الصحة اه سلامي (٩) أو ذكر جنسه والنصيب كربع أو سدس أو نحوه صح يمه ولو جاهلا قدر كيلة أو وزنه أو عدده اه بيان ينظر (١٠) إذا علما جميعا أو البائع وبقيت الخيار للبشرى (١١) اه بيان معني ورياض فان جلا جميعا أو البائع وحده فسد البيع اه قرز بخلاف ظاهر الازهار (١٢) إن علم أحدهما كان من غير فرق بين البائع والمشتري اه عامر (٨) أى البائع

كلها^(١) لا تصح وقال مائة إذا ذكر حاصرا صح البيع^(٢) نحو أن يقول بعت منك ما ورثته من فلان قيل هو أحد قوليه ونحو يحمو رواية عن الهادي عليه السلام وأن ذكر مع الحصر جنسا ولم يذكر النسيب صح عند مائة قولا واحدا خلافا لظاهر قول أبي ع وأبي ط (و) يصح بيع (نصيب^(٣) من زرع قد استحصد) أي قد أوقت حصا من الشريك أو غيره (و) إن (لا) يمكن قد أوقت حصا (فن الشريك فقط) ولا يصح بيعه من غير الشريك^(٤) لأنه لا يباع إلا بشرط القلع^(٥) والقطع لا يكون إلا عند القسمة والقسمة لا تكون إلا عند الحصاد فلو باع من الشريك صح ذلك لأنه قد رضي بادخال المضرة على نفسه^(٦) وكذا إذا كانت الأرض للمشتري^(٧) أو اشترط البقاء مدة معلومة^(٨) وكذا إذا لم يكن للبائع شريك لأنه قد رضي بادخال المضرة على نفسه (قيل و) يصح بيع كل (كامن يدل فرعه عليه) كالبل^(٩) والثوم والبصل والجزر في منابتها وسواء قد كانت ظهرت فروعه^(١٠) أم لا إذا قد بلغ مدة الانتفاع به قال هليلج وإنا قلنا يدل فرعه عليه احتراز من خلاف

(١) لسبب جهل الورثة الأرض لا سبب كيفية التوريث فيصح اه تذكرة وذلك بأن يكونوا من العوام الصرف الذين لا يعرفون كيفية التوريث لأن الجهالة نزول في الحال قيل وفي ذلك نظر والصحيح أنه لا يصح وسواء كان بسبب جهل الورثة أو كيفية التوريث لأن أبا ط قال في الهبات إذا أرض بين أخوين وأخت فوهبت الأخت نصيبها في جربة من أخها وهي لا تعلم كيتها لم يصح اه قرز (٢) وقواه الملقى والشامي وقال الملة التشاجر ولا تشاجرا (٣) قال في التقرر ولا بد أن يكون مشاهدا وقواه الفقيه واختاره المؤلف كما يأتي اه شرح فتح (٤) في المشترك أو جزء منه فيما ليس بمشترك (٥) وعلم النسيب وجلس الزرع قرز (٦) فيكون موقوفا على رضا الشريك قرز (٧) قيل ف إلا أن رضي (٨) قيل ف المراد أن للشريك فسخ البيع لأن البيع قلد من أصله اه شرح أثمار وهران واختاره الملقى (٩) لأن موجب البيع التسليم والتسليم لا يكون إلا بعد القطع وفي القطع ضرر على الشريك اه ووقيت (١٠) وهو فساد بعد قطع همه ثم قسمته وهو المراد بالمضرة (١١) حيث أطاره من اثنين أو أجرة متما ووجه أنه لا يؤمر بقلعه وهذا ذكره الفقيه يحيى وفيه نظر لأن له أن يطلب قلع نصيبه وبذلك تزم التهمة قبل الحصاد يقال العارية تتأبد وهي لا تزم اه ذويد (١٢) يعني المشتري وأما إذا كان الشارط البائع فسد لأنه رفع موجه قياس قول الفقيه يحيى فيما يأتي في اشتراط عدم ركوب الدابة حتى تصلح أنه لا يفسد البيع لأنه غير رافع للموجب قبل الحصاد يقال الزرع ينتفع به قبل الحصاد بخلاف الدابة (١٣) وإنا صح الشرط هنا بأن تبقى مدة معلومة بخلاف بيع الثمر إذا اشترط مدة معلومة لم يصح والفرق بينهما أن الأرض يصح استئجارها بخلاف الشجر فلا يصح اه صميتي (١٤) أو جرى العرف بالبقاء مدة معلومة قرز (١٥) يعرف أنه يحصل فيها (١٦) قال في شمس العلوم التجمل بضم الفاء وإسكان الهم حار سم خيث الجشا وصغارها أصلح من كبارها وفروعه أصلح من أصوله اه شرح بحر (١٧) ينظر ما الذي ينتفع به ولا يظهر فروعه لعلها ظهرت ثم قطعت ثم باع الأصل اه (١٨) كبيع الكبد والطحال من الذكي على قوله

ذلك كالطعام المبذور ونحوه مما المقصود فيه فرفع لا أصله فإن ذلك لا يصح^(١) يمه وهذا القول
لا يفهمه محمد وصححه زيد وقال الناصر وكأنه يجوز إذا كانت أوراقه قد ظهرت لا إذا لم تظهر^(٢)
قال عليه السلام^(٣) وظاهر المذهب أنه لا يصح مطلقا^(٤) ولهذا أشرنا إلى ضعف المسئلة بقولنا
قيل (و) يصح (يع) شيء (ملصق) بغيره (كالقص^(٥)) من الخاتم (ونحوه) الحشبة من السقف
والحجر من البناء ونحو ذلك^(٦) (وان تضرا^(٧)) يعني الملصق والملصق به فإن ذلك لا يمنع من
صحته (غالباً) احترازاً من بيع الصوف^(٨) من جلد الحى فإنه لا يصح بيعه ونحو ذلك^(٩)
(ويخير^(١٠)) يعني البايع والمشتري (قبل الفصل) فإن فصل بطل الخبر (و) يصح بيع (صبرة)
إذا كانت (من) مقدار^(١١) كيلاً أو وزناً أو عدداً أو ذرعاً^(١٢) (ويعني بالصبرة الجملة أى يصح

(١) قال في البحر ولو باع الشجرة مع الثمرة قبل أن تصلح والأرض مع الكامن لم يصح للجهالة اهـ شرح فتح
سيأتي في بعض الحواشي في باب ما يدخل في البيع خلاف هذا فخذ من هناك موقفاً يعني في الثمرة
لا في الكامن فلا يصح البيع إذا دخل مع الأرض لأنه من جملة البيع وهو مجهول اهـ وفي البيان إذا باع
الشجرة مع الثمر الذي لم يدرك والأرض مع الجزء الذي فيها أو الأرض مع حقها فإنه يصح البيع
ولعل الفارق الإجماع اهـ وفي البحر قلت إن اشتراكاً مما فسد للجهالة قرز (٥) حتى يكامل بناءه
(٢) ولكن الحيلة أن يبيع منه الأرض بما فيها ثم يقبضها للمشتري ثم يبيع الأرض ويستثنى ذلك
وعن الملة أن يبيع منه الورق ثم يتدر عليه بالأصول وإن كان ممن لا يصح التدر عليه بالإباحة فإن خشي
أن يرجع عن الإباحة تدر على من يصح التدر عليه بقدر المبيع أو بقدر قيمته إن رجع عن الإباحة اهـ ح فتح
(٣) قيل وفي هذه الحيلة نظر لأن ادخال الكامن في بيع الأرض يفسد العقد لا شبهة على ما يصح وبما لا يصح
(٤) للجهالة لأن المقصود مستور فلا يعلم مقداره لأنه يشتمل على الصغار والكبار والصحيح والفاقد اهـ بستان
(٥) قال في الضياء القص يفتح القاء وكسرهما والفتح أفصح (٥) وفي القاموس القص مثله والكسر غير
الحق وإنما وهم الجوهري (٥) الباع من الباب (٦) ينقص القيمة (٥) وذلك إن الضرر حاصل في الخاتم
والقص وكذلك سائرهما ويؤزم من ذلك أنهما لو قطعاً بعدم الضرر في بعض العصور أنه لا يثبت لهما
خيار والله أعلم اهـ من شرح على الأزهار (٧) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
بيع الصوف على ظهور النعم ولا أنه يقع التشاجر في موضع القطع ولا أن من عاتده التو فليتبس المبيع
بالتأني اهـ زهور (٨) بيع جلد الحيوان وهو حي (٩) خيار تعذر التسليم اهـ ح فتح وفي ح خيار
الضرر ويطلب بالفصل ويبقى للمشتري خيار الرؤية والعيب قرز (١٠) قرع ويعتبر في الكيل بالرسل
الذي لا يخلف وهو الكيل الشرعي فإن شرط الرزم أو كان عرفاً فالظاهر فساد البيع حيث يكون
التفاوت في الرزم لا يتسامح به لأن الناس يخطئون في صفة الرزم وحيث يكون التفاوت يسيراً يتسامح به
يصح البيع ذكر ذلك المحقق ف اهـ شرح بهران (١١) يعني بذراع معلوم لا يختلف ولا يكون بذراع
رجل معين لأنه يجوز تعذبه بموت الرجل وكذلك في الكيل والوزن إنما يصح إذا كان معلوماً لا يختلف

بيع جملة من شيء بمقدار باي هذه التقديرات سواء كان المبيع من (مستو أو مختلف) وبيع الصبرة صور أربع الأولى أن يبيعها^(١) (جزافاً) نحو أن تكون ثمينة من طعام أو عسل أو رمان أو أرض مذروعة^(٢) أو ثياب فيبيع كل تلك الجملة من غير تعيين قدرها بل يقول بعت منك هذا الشيء بكذا فهذا يصح إذا كان (غير مستثنى^(٣)) لشيء من الصبرة التي باعها جزافاً فإن استثنى فسد البيع^(٤) (إلا في صورتين أحدهما أن يستثنى جزء منها (مشاعاً) نحو ثلثها أو ربعها أو نحوهما فإن البيع يصح مع هذا الاستثناء الصورة الثانية قوله (أو) يستثنى قدراً معلوماً على أن يكون (مختاراً) لذلك القدر من تلك الصبرة في مدة معلومة نحو أن يقول بعت منك^(٥) هذا الرمان ثلاثاً منها اختارها في ثلاثة أيام أو نحو ذلك فإن البيع يصح مع هذا الاستثناء فلم يشترط الخيار مدة معلومة فسد البيع فلا يصح البيع مع الاستثناء إلا في هاتين العورتين ولا يصح في غيرهما قال أبو مضر أنه يصح بيع الصبرة إلا مداً ونحو ذلك وبيع المذبح واستثنى^(٦) أرطالاً معلومة منه ولكن

فلا يكون بمكيال أو ميزان معينين اه كواكب ولعل قائمة قوله من مقدار الخ تظهر في قوله فإن زاد أو نقص في الأخيرتين الخ (١) قيل ف وإنما صح بيع الجزاف إذا كانت الصبرة مشاهدة أو في حكم المشاهدة نحو ما يكون في ظرف حاصر وأما إذا لم تكن مشاهدة ولا في حكم المشاهدة نحو ما في بيتي أو ما في مدفي ولا يعلم البائع قدره فإن لا يصح إلا على قول من يقول بالحصر اه كواكب وهذا في غير الغار فأما فيها فيصح ذكره في التثنية اه تكبيل (٢) لا حاجة إلى الذرع لأن الكلام في بيع الجزاف (٣) وهذا بيع الثلث وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثلث إلا أن يعلم وهو أن يبيع ويستثنى واحداً لا يعينه فيفسد فإن عين المستثنى صح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فله ثلثاه اه شرح هداية من شرح قوله غير مستثنى (٤) والوجه أن الصبرة لا تكون معلومة لاجملة ولا تفصيلاً لجملة حجمها بعد اخراج المستثنى اه (٥) أو معينا نحو هذه الثياب إلا هذا التوب وهذه صورة ثالثة اه ح وكذا يصح أن يستثنى من المذكرة رأسها أو نحوه وكذا لو استثنى من المذكرة رطلاً وقد عرف قدر الباقي (٦) فيصيران شريكان وتلحقهما أحكام الماشرك اه ح في قرز (٧) لأحدهما لهما وأما الجزاف التلي فلا يصح الاستثناء منه لشيء معين كبيعك هذا اللبن (٨) إلا مداً ولو جعل مدة معلومة إذ لا معنى للخيار فيه ولا قائمة كما ذكره التجري في شرحه وذكر معناه في الباقية وقرره المؤلف اه شرح فتح لفظ الجزاف فارسي معرب والمجازفة أخذ الشيء من غير تقدير ويستعمل في الأقوال والأفعال يقال قال مجازفة من غير علم ولا تحدير وفصل ذلك مجازفة اه هاشم هداية وقد نظم الجزاف السيد صارم الدين فقال بيع الجزاف بلا كيل نزاوله (٩) ولا بوزن ولا ذرع ولا عدد (١٠) مع الخيار لأن الاستثناء يتناول كل جزء وقيل يصح لأنه يرفع الشجار والجهل بالمدة المعلومة اه (٨) حال الحياة وأما بعد الذكاة فأعاقق يصح كما ساقى في قوله ولا في جزء غير مشاع من حي (٩) وفي البيان ما لفظه وإن باع السكك واستثنى منه مداً أو رطلاً بحيث الباقي يعرف قدراً قبل البيع يصح وحيث لا يعرف لا يصح لأنه صار البيع لا يعرف تفصيلاً ولا جملة لأنه قد استثنى بعضه اه (١٠)

لا يستقر البيع الا بتمييزها وكونها الخيار^(١) قال لكن يجب أن يستثنى من عضو مخصوص ليقول
التفاوت وهكذا ذكر في^(٢) لاتسار الصورة الثانية من صور بيع الصبرة قوله (أو) قال بعت منك
(كل كذا بكذا) فهو أن يقول بعت منك هذه الصبرة كل مدبدرهم أو كل رطل بدرهم أو كل ذراع
بدرهم أو كل حبة من الرمان بدرهم فان البيع يصح^(٣) (فيخير) المشتري لمرفة تقدير الثمن^(٤) فان جاء
والثمن نقص عن الصبرة أو يزيد^(٥) فله الخيار وثبت له أيضا خيار الرؤية فباعه مختلف قبل ع وخيار
معرفة^(٦) مقدار المبيع ثبت أيضا بما لمرفة مقدار الثمن^(٧) الصورة الثالثة قوله (أو) يقول البائع
للمشتري بعت منك هذا المقدار (على أنه مائة^(٨)) مائة أو مائة رطل أو مائة درهم^(٩) أو مائة شاة أو ثوب
أو مائة (بكذا)^(١٠) درهم فان البيع يصح الصورة الرابعة قوله (أو) يقول بعت منك هذه الصبرة
على أنها (مائة مد كل كذا)^(١١) منها (بكذا) نحو كل مد منها بدرهم ونحو ذلك فان البيع يصح وللمشتري
خيار الرؤية في المختلف^(١٢) في هاتين الصورتين جميعا^(١٣) (فان زاد) المبيع (أو نقص) في هاتين الصورتين
(الاخيرتين)^(١٤) اللتين هما على أنها مائة بكذا أو مائة كل كذا بكذا (فسد) البيع (في المختلف مطلقا)^(١٥) سواء
كان معدودا أو موزونا^(١٦) أهم كيلا أم موزونا (و) اما اذا زاد أو نقص (في غيره) أي في غير المختلف وهو

(١) قبل التمييز (٢) لأنها معلومة بالمشاهدة وثمن كل مد معلوم قال في النيث واغضرت هنا الجهالة للثمن حال
البيع لأنه يعلم في الوقت الثاني بالكيل والوزن (٣) من غير فرق بين علم البائع في هذه الصورة أو
جهله اه مفتي (٤) أو يساوى قرز وهو ظاهر الأضمار (٥) وقامته لو بطل خياره في الثمن ثبت له الخيار
في المبيع إلا أن قال إذا بطل المتبوع بطل التابع (٦) بل هو ثابت بالاتصال ولفظ شرح الفتح ويخير
المشتري لمرفة قدر المائتين والخيار لافي المبيع لأن الصبرة للمشاهدة (٧) ولا يقال أنه مستعمل بل شرط
حالي (٨) في مسألة الصرف وكان الثمن من غير الجنس اه وأما إذا كان من الدرهم فلا بد من علم
التساوي قرز يعني وزنه (٩) والفرق بين الثانية والثالثة انه قد جعل كل جزء من المبيع مقابل جزء من
الثمن في الثانية لأنه ذكر العموم ثم الخصوص (١٠) بوصف الجملة والتفصيل اه هداية (١١) وفي
المستوي قبل الرؤية قرز وكذا في الصورتين (١٢) الأوليين في المخطف اه تذكر قرز (١٣) وأما
الأولين فلا يصور زيادة ونقصان (١٤) أما الزيادة فظاهر لأنه يؤدي إلى المشاحةة هل رد الزائد من
السكرار أو من الصغار وأما نقصان في الصورة الثالثة حيث جعل ثمن الكل واحدا يفسد أيضا
لأنهما يشترجان فيما يرجع به من حصة النقصان هل يكون من السكرار أو من الصغار وأما الصورة
الرابعة حيث جعل كل كذا بكذا أطلق في المبيع أنه يفسد البيع أيضا قال الامامى وفيه نظر إذ
لا سبب بوجوب الفساد ولأن حصته أهض بينه بفسد النقصان فالأولى عدم الفساد اه كواكب وقيل لأن
المشتري يقول كنت أظن النقصان من الصغار والآن قد وجدت من الكبار واختاره المؤلف لأنه لو وجد
خمسة وأربعين كيرة ومثلها صغارا فقال كنت أظن أن الصغار أربعين والكبار خمسين ونحو ذلك اه شرح
فتح قال المفتي لكنه مشكل لأنه يلزم ولوم ينقص أيضا لجواز أن تكون خمسة وعشرين كيارا ومثلها
صغارا فيقول كنت أظن أن الكبار ثلاثون والصغار عشرون فتأمل (١٥) أما الشروع بالتفصيل الذي

المستوي كالمكيل والموزون والمذروع والمدود الذي هو مستوى الحال ليس بمضاه أفضل من بعض
فإن المشتري (يخبر^(١)) في التقص بين الفسخ (المبيع لأجل التقصان (و) بين (الأخذ) للتناقص (بالحصة)
من الثمن بمعنى أنه ينقص من الثمن المسمى قدر ما تقص من المبيع (الالمذروع^(٢)) إذا تقص
(في) الصورة (الأولى) من هاتين الصورتين الأخيرتين (فبالكل إن شاء) أي إن شاء أخذ المبيع بكل
الثمن المسمى ولو انكشف كونه ناقصاً عما شرط وإن شاء فسخ لأجل التقصان مثال ذلك بست منك
هذا الثوب على أنه مائة ذراع بما يدرهم فانكشف أنه تسعون^(٣) ذراعاً فإن المشتري يخبر إن شاء
فسخه وإن شاء أخذه بالمائة بخلاف ما لو كان مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً فإنه يخبر بين الفسخ
والأخذ بتسعين درهماً وإما في الصورة الثانية من الأخيرتين فالمذروع وغيره سواء في أنه يخبر
بين الفسخ والأخذ بالحصة^(٤) قال عليم ولما تكلمنا في حكم التقصان في الصورتين الأخيرتين تكلمنا
في حكم الزيادة إذا انكشف وصورة ذلك أن يقول بست منك هذه العبرة على أنها مائة بمد بما يدرهم
أو على أنها مائة بمد كل مد بدرهم فانكشف أنها مائة عشرة أمداد (و) جب عليه (في) هذه (الزيادة^(٥))
ردوها أو يأخذ المائة بالثمن المسمى^(٦) (الزيادة في) (المذروع) فأخذها بلا شيء^(٧) (في) (الصورة
(الأولى)^(٨) وهو حيث قال بست منك هذا الثوب أو هذه العبرة على أنها مائة ذراع بمائة
درهم فانكشف أنها مائة ذراع وعشرة أذرع فإنه يأخذ المائة والعشرة الأذرع بالمائة الدرهم^(٩) قسط
(و) أما حيث قال على أنه مائة ذراع كل ذراع بدرهم فإنه يخبر^(١٠) إن شاء أخذ العشرة الزائدة

سيأتي في الأولى وقيل إن هذا مبنى على أنها دخلا في المذروع أيهما يصحسان في الزائد ويراد أن في
التناقص فإن ذلك يفسد بخلاف ما لو دخلا غير قاصدين لذلك صح في الصورة الأولى (١) خيار فقد
الصفة المذكورة (٢) إذ هو قصان صفة لا قدر في التحقيق فإن زاد أخذه بلا شيء كلو اشترى
جارية على أنها ثيب فانكشف بكره أو بحر الإمام ي بلى بمحضته إذ لا يصل مال امرئ مسلم إلا بطيبة
من نفسه بخلاف البكارة فهي صفة محضة (٣) والفرق بين المذروع وغيره مما لا يتحدد فيه القطع وإن
كان متعادلاً فلا فرق بين المذروع وغيره في الزيادة والتقصان والفسخ (٤) في المستوى لا في المختلف
قد فسد قرز (٥) قيل ح وإذا شرط عند البيع أنه لا يرد الزيادة ولا يرجع بمحضته التقصان فسد البيع
لأنه رفع موجب العقد أو يان قرز (٥) إذا كانت مما لا يتساع بها وإلا لم يجب الرد ذكر معناه في البيان
ومثل معناه في اليرهان (٦) قيل سماع وإذا اختار المشتري أخذ الزيادة بالحصة أخذها كما في الصورة
الثانية من بيع المذروع لأن كل جزء داخل في البيع وإنما أخذه بالحصة لأنها زيادة قدر لا صفة له
زهود وهو بخلاف ظاهر الإزهار لأن الزيادة لم ينطو عليها البيع فهي باقية على ملك البائع (٧) ولو جهل
البائع قرز (٨) والفرق بين هذه وبين المكيل والموزون والمدود في أنه يرد الزائد إن في المذروع ضرر
ولا ضرر في المكيل (٩) ولو اخطف قال في الإمام يفسد مع الاختلاف وهو ظاهر الإزهار (١٠) وهذا
الخيار خيار معرفة مقدار المبيع والتمن

(بمحصتها من الثمن (في) هذه الصورة الثانية^(١٢)) فيأخذ المبيع بمائة درهم وعشرة دراهم (أو) إن شاء
 (يفسخ^(١٣) البيع (و) يصح بيع (بعض صبرة) من الكيل والموزون والمدود والمذروع لكن بيع البعض
 على وجهين أحدهما أن يبيع بعضها (مشاعاً^(١٤)) من نصف أو ثلث أو نحو ذلك وذلك جائز مطلقاً ولا يغير
 البايع في التسليم من أي الجواب^(١٥) شاء الوجه الثاني قوله (أو) يبيع شيئاً (مقدراً^(١٦)) معلوماً نحو مدأ أو
 رطل أو رمانة أو ذراع أو نحو ذلك فإن كانت الصبرة مستوية الأجزاء صح البيع مطلقاً^(١٧) وإن كانت
 مختلفة^(١٨) لم يصح بيع الجزء المقدر إلا إذا (سوى في المختلف^(١٩)) قبل البيع) أما بزل أو إشارة فإن لم يفسد
 البيع إلا أن بشرط الخيار لأحدهما كما سيأتي هذا في الكيل والموزون والمدود وأما المذروع^(٢٠) إذا
 اختلفت أجزاؤه فقد أو ضمه عليهم بقوله (وعين جبهته^(٢١)) في يختلف المذروع) فإن لم يفسد
 البيع^(٢٢) (وكذا^(٢٣)) يصح البيع (إن شرط الخيار) لأحدهما^(٢٤) (مدق معلومة) يختار ذلك البعض من الصبرة
 في مختلف الكيل والموزون والمدود يختار من أي الجهات شاء في مختلف المذروع (لا) لو قال بمت
 منك (منها^(٢٥)) كذا مدأ وكذا ذراعاً نحو أن يقول بمت منك من هذه الصبرة عشرين مدأ وعشرين
 ذراعاً (بكذا) درهم ففي هذه الصورة^(٢٦) يفسد البيع (إن نقصت^(٢٧)) الصبرة عن العشرين فإن وجدت

(١) وظاهره أنه يؤخذ بالمقد الأول ولا يحتاج إلى عقد آخر وقد ذكر مثله في الوابل المختار لا بد من
 عقد آخر قرز (٢) حيث في رد الزيادة مضره اه كواكب بأن تكون الثياب معلومة أو قميصه يضرها القطع
 وإلا ردها ولا فسخ (٣) والفسخ على التراخي قرز (٣) ويصح قبضه بالتخيلة بين المشتري والصبرة خلاف
 أبي مضر وإن خيل في التخيلة وتكون مؤنة التسليم عليهما مما على قدر الحميم وعند أبي مضر على
 البائع (٤) ويكونا شريكين قرز (٤) مستوى أم لا (٥) وفي التثبيح يغير البايع في التسليم ومثله في التجري
 وفي البحر مثل مفهوم الشرح قال فيمويقاسم من أي الجواب شاء قلت والأقرب عندي أنهما يستويان
 في ذلك إن جعلت القسمة أفرزاً لا يماً اه بحر (٦) ولا تكون التخيلة قبضاً بخلاف المشاع ومؤنة القسمة
 على البائع وما قلقت منها فعليه وليس للمشتري أخذ المبيع بنفسه اه برهان (٧) عين جبهته أم لا ذكر
 خيار أم لا (٨) بعضها أفضل من بعض في القيمة كما في شرح الآثار (٩) وإن قال إذا ميز قبل البيع قد
 صار صبرة مستقلة اه مع سحولى ولعله في الجملة اه مفتي (١٠) من ثوب وأرض (١١) وأما مستوى المذروع
 فلا يحتاج تعيين بل يصح أن يبيع من عشرين من هذه الأرض المستوية وتكون كسواء الجزء المشاع اه مع
 لي قرز (١٢) إلا أن يقصدوا الشيء اه تذكره فيصح وذلك نحو أن تكون الأرض ما انفرد فباع منه عشرة أذرع
 وتصادقاً على أنه أراد عشرة أراضٍ صح ذلك اه كب فينظر إذا لحق للارادة (١٣) وإنما قال وكذا ليم المذروع
 وغيره إذ لو لم يقل وكذا لا يعمود الضمير إلى المذروع قطع اه برهان وقيل زاده على الشرط وقيل على المدة
 وقرره المفتي (١٤) لا لهما فيصح لأنهما يتشاجران قرز (١٥) لأن من للتبعض والبعض يطلق على التليل والكثير
 فلا يصح البيع لجهة المبيع (١٦) وهذا إذا لم يميز عن كل مدق فإن تميز في الموجود نحو كل مد بدرم (١٧) قال

قدر ما مبي أو أكثر صح البيع (أو) قال بت منك من هذه الصبرة (كل كذا بكذا) نحو كل مدبدرهم (مطلقاً) يعني سواء قبلت بشرط أم لم تقيد^(١) زادت أم نقصت (فيفسد) البيع لجهالة^(٢) المبيع (و) يجب أن (تعين الأرض) حال العقد (بما يميزها) بما يتبس بها بما شاء (من إشارة) إليها نحو أن يقول بتك هذه الأرض (أو حد^(٣)) نحو أن يقول التي يحدها ما هو كيت وكيت فإن تميزت عن غيرها بمحد واحد كفي وإن لم يكف زاد على ذلك حتى يميزها (أو لقب^(٤)) نحو أن يقول التي تسمى بكذا فإن أضاف المبيع إلى ملكه لم يحتج إلا إلى ما يميزه من سائر أملاكه كدور أملاك غيره وإن لم يصف إلى ملكه فلا بد أن يميزها عما يتبس بها من ملكه أو ملك غيره (فصل) فيما لا يجوز بيعه ولا يصح في حال من الأحوال (و) اعلم (أنه لا يجوز عطلاً^(٥)) بيع الحر^(٦) باع نفسه أو باعه غيره (فيؤدب العالم^(٧)) بحريته^(٨) من البايع أو المشتري أوهما جميعاً إذا علموا البيع باطل ولو جهلاً (ويرد القابض) للثمن ما قبضه إلى المشتري إن كان الثمن باقياً^(٩) بينه كبيراً كان القابض أم صغيراً (إلا الصبي^(١٠)) إذا باع نفسه أو باع حراً غيره ثم قبض الثمن وأتلفه فلا يرد (ما) قد (أتلف)^(١١) فإن كان باقياً أخذ منه وقد جعل أبوط في ظاهر كلامه الأعجمي كالصبي لجهله بالشرايع قال

في البحر لأنه باع الموجود والمعدوم فيفسد في الوجود لأن حصته من الثمن مجهولة جهالة مقارنة للعقد وأما إذا قال بت على أنه كذا فوجد معدوم ذلك فإن البيع يصح ويكون للمشتري الخيار لأن البيع على المشار إليه فقط ويكون كذا وكذا صفة جهت الخيار لفقدها (هـ) لا إذا ساوت ولو مختلفة أو زادت متسوية لا مختلفة فيفسد البيع الخيار معلوم لأحدهما فيصح قرز (١) مثال التقيد كالشرط أن يقول بت منك من هذه الصبرة كل كذا بكذا إن كانت مائة مد فاتها ففسد زادت أو نقصت اه غيث (٢) والجهالة الثمن أيضاً لأن الثمن مبعض على جزء من أجزاء المبيع وأجزاء المبيع مجهولة فلزم جهالة الثمن (٣) والحدود أقوى من الاسم لما دخل فيها دخل (٤) في المبيع إذ هو للبايع وإن خرج عن الاسم ذكره م يلقه وما خرج عن الحدود خرج عن المبيع ولو دخل في الاسم اه يان قرز (٥) فيلزم أنه إذا كان للغير أن يحيط بحصته من الثمن اه مفتى قلنا ملزم كما في المسئلة الثالثة من البيان في هذا الموضوع (هـ) أو أرضي ولا غيرها مه اه سحولي قرز (هـ) قدمت اهتماماً بالمنع وقيل إنما قدمت ليكون قيداً للجميع (٦) ولو شاعرا بعد انفصاله اه زهرة وفي البيان في الظاهر قال القاضي زيد ويجوز الانتفاع بشعر الآدميين حيث يجوز النظر إليه ظاهره ولو بايع على وجه يعل (٧) ينظر الحاكم (هـ) المكلف قرز والصغير يقرع اه سحولي (٨) وتحرّم بيعه قرز (٩) والمبيع وكذا الكاتب والشاهد قرز (١٠) والثمن كالتصديق لا في جميع وجوهه إلا في أربعة سواء كان للمشتري طملاً أو جاهلاً له قرز (١١) ولو تافها اه بصر وهو ظاهر الأثران ويسلم عوضه (١٢) وكذا العبد الصغير إذا باع نفسه بغير إذن سيده لم يبرم الثمن لاهو ولا سيده اه بيان (هـ) ويضمن حيث يضمن وما لا فلا (هـ) المميز غير المأذون وأما المأذون فكان لا طائل قرز (١٣) إلا ما أخذه من نحو وكيل فانه يرد قرزه حساً على وجه يستباح قرز كذبح الشاة لا مالا يستباح كذبح الخمار

ولا نأى عليه السلام في ذلك نظر لأن الجهل في هذا لا تأثير له واللازم في العربي الجاهل^(١) للشرائع
 (فإن غاب)^(٢) البائع للحرجية (منقطعة)^(٣) بسد قبض الثمن (فالدلس)^(٤) يفرم للمشتري مادفع
 (ويرجع) للدلس بما غرم من الثمن على القابض^(٥) متى ذفر به فإن لم يكن منه تدليس أو لم ينسب القابض
 غيبة منقطعة لم يرجع عليه بشي أصلا وهو المراد بقوله (والأفلا) رجوع الماشري الأعلى القابض (ولا)
 يصح ولا يجوز بيع (أم الولد)^(٦) وهي الأمة التي ولتها سيدها^(٧) فعلفت منه وادعاه ووضعته متينا

(١) قال المؤلف ملتزم لأن الجاهل إذا كان ناشئا في بلد غالب أهلها كذلك وعدم الاختلاط بأهل
 التميز فهو مثل العجمي القريب العهد بالكفر هذا حيث لم يكن قد تمكن من تعلم الأحكام
 (٢) غيبة معتبرة بالحكم أي يحكم على ذلك الغائب معها وهي ثلاثة أيام كما يأتي ما اختاره
 المؤلف لا كما في الأزهار ولا يصح ما ذكره في بعض الحواشي من أن المراد غيبة النكاح اه
 شرح فتح (٥) أو خفي مكانه قرز (٣) وهي يريد هنا قرز (٤) حيث المبيع هو الدلس بأنه عبد
 قيل بالقول أو بالسكوت وفيه سؤال وهو أن يقال أن من أصلكم أنه لا حكم للسبب مع وجود المباشرة
 قلنا خصه قول على علم فإن كان البيع في أفق من الاتفاق استسعى المبيع غير مشقوق عليه فإن كان
 الدلس النير لم يرجع لإحلال البائع كما في التذكرة وغيرها (٥) قال شيخنا استسعى مجازا والأحكام حكم الدين
 بل يسمى لأن الحرجية في مواضع هذا منها كما يأتي في باب الفلوس قرز (٥) واعلم أن ما ذكر في هذا الفصل قد
 تضمنته شروط البيع المتقدمة فذكر لها هنا من باب التفصيل بعد الإجمال اه سحولي لفظا (٥) لأنه
 حكم لزمه عما قبض سواء غرم بحكم أم لا نوى الرجوع أم لا مالم ينو التبرع هكذا ظاهر كلام أهل المذهب وهو
 ظاهر الإزهار كما ذكره التجري في شرحه ومثله عن الفقيه على ذلك الظاهر لكنه قال هو مخالف
 للأصول المقررة إلا أن يتناول أن ذلك كان لحكم الحاكم وأنه نوى الرجوع إذ لا ولاية للمبيع على البائع
 وقواه المؤلف اه ص (٦) وهل يصح بيعها إلى نفسها كما يصح كتابتها ظاهر الكتاب عدم جواز البيع قرز
 والكتابة ليست بها حقيقة فلا يقاس عليها قرز ينظر ما للفرق بين هذا وبين ما لو اشترى المبد نفسه أنه يلزمه
 الثمن ينظر قيل لأن أم الولد فيها شائبة الحرية فلا يلزمها وهذا هو الفرق (٥) فقيه قال في التثب عن أبي ط ما
 لفظه وإن باع جاريته ثم ادعى أنها أم ولده فإن البيع ينفسخ بأحد أمور أربعة أحدها أن يصدقه المشتري
 الثاني أن يقيم البينة على مادعاه الثالث أن تأتي الأمة بولدها لأقل من ستة أشهر من يوم باعها ويصح
 ذلك الولد الرابع أن يكون لها ولد معه غير مشهور النسب من غيره فيدعيه فإذا حصل أي هذه الوجوه
 فنسخ البيع قال الامام^(٨) الأول أن لا يفسخ البيع في الوجهين الآخرين لأن ذلك دعوى عن التيم ومن
 الجائز أن يكون ولد من غيره اه من شرح بهران (٥) قوله صلى الله عليه وآله وسلم في أم ولده القبطية وهي
 مارية أعقبا ولدها وإن كان سقطا وللرأيه سبب عتقها اه أنهار (٥) ويصح باطل مطلقا عند المحدث فاسد عند
 الأخوين مع الجهل (٥) ولا مدبرة إلا للضرورة أو فسق قرز (٧) لا يشترط ذلك بل إذا ولدت منه في ملكه
 ولو علفت في ملك غيره كان يشتري زوجها قرز ٥ ولوقيل الاستبراء

فيه أثر الخلقة^(١) كالمنفعة ونحوها مما يتبين فيه وقال ش في أحد قوليه إذا وضعت علقته صارت أم ولد
واعلم أن في جواز بيع أم الولد قولين الأول المذهب أنه لا يجوز بيعها وهو قول القاسم وللإمام وح و ش
وعامة الفقهاء وهو رواية عن أمير المؤمنين على عليه السلام وجمهور الصحابة والرواية الثانية^(٢) عن علي
عليه السلام أنه يجوز^(٣) بيعها وهو قول الناصر والامامية وحكاها في شرح الإبانة عن الصادق والباقر وهذا
الخلافاً هو إذا أراد سيدها يبيعها في حياتها وأما بعد موته فإن كان ولدها باقياً^(٤) عتقت وفاقاً وإن لم يكن
باقياً يقال في شرح الإبانة عن الناصر أنها تكون مملوكة للأولاد وفي الشرح^(٥) عن الناصر أنها تنسب
إذا كان له أولاد من غيرها (و) لا يجوز ولا يصح أيضاً بيع (النجس^(٦)) كالدم والميتة والخمر
والكلب^(٧) والمذرة وزيل ما لا يؤكل لحمه والدهن والنجس وقال ح يجوز للمسلم توكيل النسي
بيعه الخمر وقال أبو ح أيضاً والناصر يجوز بيع الأربال سواء كان مما يؤكل لحمه أم لا وقال ش لا
يجوز بيعها مطلقاً والمذهب أنه يجوز بيع زيل مما يؤكل لحمه لطهارته لا مما لا يؤكل لحمه لنجاسته قيل
ح أما المشتري فله أن يشتري ما ينفع به من هذه الأشياء^(٨) كالزبل لاصلاح المال والكلب
للصيد لأنه يتوصل إلى المباح بالمباح^(٩) وهو دفع المال قيل ع ولا يجوز للبائع استهلاك الثمن بل يجب
عليه رده^(١٠) للمشتري ومن سبق إلى شيء من الأربال^(١١) أو كان من حيوانه فهو أحق به وفاقاً

(١) وقيل لا بد أن يبين فيه أثر الخلقة وتكون خلقة آدمي والعبرة بالأس (٢) أي خلقة كانت قرز (٣) وهو خير
قوله (٤) وظهر ذلك في الصحابة وانتشر انتشاراً لا يخفى اه ان (٥) إذ ملكها ولدها وصحت لشر كانه عندهم
(٦) وكانه يحمل الصهارة كالرأمة (٧) ولا يصح بيع الماء القليل والنجس ولو كان يمكن طهارته بجملة على
الكثير وأما السمن ونحوه فمن صح غسله صح بيعه اه سحوى (٨) وأما العبد الكافر فيصح لأن نجاسته
ليست للعين بل للصفة يمكنه إزالتها اه ح فصح والتوب للنجس يجوز بيعه بالاجماع قرز غير كافر اه ح فصح
(٩) وقيل يجوز بيعه ويتفقون في جوار اقتناؤه وهبته والتندر والوصية (١٠) يعني النجس (١١) قال الفقيه ف
وكلام الفقيه ح محتمل للنظر لأن ذلك يلزم في أمواضع كثيرة أن يحصل إلى المباح ولو بما صورته صورة
المحظور اه زهور كان يحصل بالربا إلى أخذ أموال الكفار قلت لأن قول لا لعمرة بالصورة كأنه أن
يأخذ ماله من غاصبه بالتخصيص والسرقة والتهرب والتلبس وإن كانت الصورة صورة محظورة اه غيث من
كتاب الاجارة (١٢) ويكون كالنصب إلا في الأربعة قرز مع العلم كما يأتي ومع الجهل كالنصب في جميع
وجوهه كما سيأتي للإمام في ح قوله قرض فاسد مع الجهل قرز (١٣) المجهولة المرغوب عنها اه أو كان الحيوان
مباحاً (١٤) فإن أتلفه الغير فلا ضمان عليه إذا كان زيل مما لا يؤكل لحمه (١٥) في النجس وأما الطاهر فهو ملكه
«» وإذا كانت الدواب في موضع مملوك والقت زيلها فيه كانت لرب الموضع هذا معنى ما أتى به عبيد
القادر التهامي وكذا عن المتق وأما ما جرت به عادة القبايل في البيوت التي توضع فيها الدواب ويكون الزيل

(و) كذلك لا يجوز ولا يصح بيع (ماء الفحل^(١)) للضراب) وهو أن يؤجر لانتكاح البهايم لأنه يتضمن بيع منيه وهو معلوم^(٢) (و) لا يجوز بيع (أرض مكة^(٣)) بشرها الله تعالى بقاءها وأحجارها وأشجارها ولا إجارها هذا هو المذهب وهو يخرج أني طلب الهادي عليهم وهو رواية لأبي حنيفة وقال شافعي وحكام في شرح الأبا نفعن الهادي والناسروم بالله أنه يجوز بيع ما أجارها وفي رواية لأبي حنيفة جواز بيع أبينتها دون العرصة وفي رواية ثالثة لأبي حنيفة وهو قول محمد أنها تكره الإجارة من الحاج والمعترون المقيم والمهاجر ولا خلاف أن من سبق إلى مكان وعمره كان أولى به ولا خلاف أن من أدخل الأحجار والأخشاب من خارج جازيها قيل في الحيلة في البيع أن يبيع هذه الأحجار والأخشاب التي جاء بها من خارج فيقع عليها وتكون العرصة من الحقوق^(٤) والحيلة في الإجارة أن يستأجر صاحب البيت على حفظ اللتاع ولكن هذا إذا لم يشتري^(٥) بشئ الجميع فإن شري بشئ الجميع جاءت من مسائل الضمير^(٦) (و) لا يجوز بيع (ما لا تقع فيه مطلقاً) أي لم ينتفع به ضريراً من الانتفاع

لرب البيت فإذا احتل مالك الدواب من تسليم الزبل لزمته أجرة البيت لو كان يؤجره إيان وهي قيمة الزبل جميعه أو بعضه اه حيث وشامي وقرر في زبل ما يؤكل وأما ما لا يؤكل فتنقض القواعد أن تكون الإجارة باطلة لأن عوض ما لا يصح تملكه اه مباح سيدي حسين الديلمي (١) (مسألة) ويكره إنزاع الخيل على الخيل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إنما يبيع ذلك الذين لا يملكون والمذهب السكراة للتنزيه قرز (٢) ويندب عاريته وأما أجرة تلقيع الخل فائتز إجماعاً اه بخر (٣) الأولى لثنيه صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الملائيق والمضامين ولثنيه صلى الله عليه وآله وسلم عن عسيب الصعل وأنه يتضمن الحبل وهو غير مقدور وأنه يتضمن بيع النجس إذا كان الحيوان غير مأكول والملائيق ما في بطون الأنعام والمضامين ما في بطون الحوامل اه أنهار والصبب ملؤه (٣) وللرادي بمكة ما حواه الحرم وأما حرمة المدينة فيجوز بيعها إجماعاً قرز (٤) فأكثر إذا حكم ببيع بعض بيوت مكه وإجارها أصبح تملكها وصحت الإجارة لأن الحكم يقطع الخلاف ويصح بالفساد فعل هذا بيوت مكة. فزماننا هذا قد صارت مملوكة وإجارها صحيحة إجماعاً إذا المعلوم أن الأحكام قد صدرت فيها بالملك لأن السلطان فيهم للشافعية وحكامهم يحكون بذلك في شرائها وإجارها اه دوازي يقال مع عدم المشاجرة لا فائدة للحكم (٥) لقوله تعالى الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يملك بيع بيوت مكة ولا إجارها وحجة الآخرين قوله تعالى الذين أخرجوا من ديارهم فأضاف الديار إليهم (١) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم وهل ترك لنا عقيل من رباع ولم أجرى من البياعات في زمن الصحابة اه زهير (١) والأضائة تقتضي الملك وما كان مملوكاً جازيها قلنا الأضائة لا توجب الملك فقد يقال مرجع الدابة والدابة لا تملك اه بستان (٤) يعني في الانتفاع لا في البيع فلا يبيع اه كواكب (٥) أو يستأجر (٦) يصح البيع ويصدق بمسألة العرصة من الثمن على ما ذكره الحنفية لأنه ملك من وجهه محظور وقيل ح بل يطيب له لأن الضمير كالظهر عندهم في الرأيا لا في غيره اه إيان (١) قياس المذهب أن

كالنعم والبصاق^(١) والهوام^(٢) والحشرات قال عليم والأقرب صحة بيع لبن الخيل والدواب لينتفع به الفصيل إذا خشي عليه^(٣) (فصل) فيما لا يصح بيعه مما يصح تملكه (ولا يصح) البيع (في ملك) حقيق بحيث (لا قيمة له) كالخبة والحيتين^(٤) من الطعام (أو) كان له قيمة لكن (عرض مامنع بيعه) وهو نوعان نوع يمنع من بيع الملك (مستمر) وذلك (كالوقت^(٥)) فإن المال إذا وقف لم يصبح بيعه أبداً إلا أن يبلغ حداً لا يمكن^(٦) الانتفاع به في الوجه المقصود النوع الثاني قوله (أو حالاً^(٧)) أي عرض مامنع من بيعه في الحال لافي المستقبل وذلك (كالطير^(٨)) يكون حين بيعه في (الهوام) كالنحل^(٩) والحمام فإنه لا يصح بيعهما^(١٠) في الهوام حتى تقع على الأرض ويمكن أخذها من غير تصيد^(١١) وكالحوت الملوكة إذا كان في الأجام^(١٢) والأنهار وأما إذا أرسلت الحوت فيما لا تقوت فيه وأمكن أخذها من غير تصيد جاز بيعها ويكون المشتري خيار الرؤية لأن

يكون بيع الأحجار والأخشاب فاسداً لأنه انضم إلى جازر البيع غيره فيفسد^(١) كالظفر حيث استخرجت للخدمة والرضاع يدخل تبعاً قلنا لعله في الظاهر بدليل خاص وقد جلول الضمير حكماً في غير الرافق مسألة المتقية^(٢) يسهل تأثر أم لا وتم مسائل الضمير جميع المهرات وقيل ح مسائل الرأ^(٣) ما لم يكن فيه بيع كرق المحش قرز^(٤) الهوام مالا سم فيها الحشرات^(٥) ما فيه سم^(٦) ينظر فإنه لا يملك فلا يصح بيعه والضرورة لا تنج ذلك ولا تصححه لكن لا يبعد أن يجب على صاحب الفرس ونحوه ما يدفع به ضرر محرم الدم حيناً أو كفاية ويكون من باب سد رمق المحترم ولعل الأمام أراد جواز دفع العوض من الدافع وإن لم يحل للأخذ حيث امتنع إلا به إلا أن الأصول تأباه والله أعلم اهـ شرح فتح وأما البيع فلا يصح على المذهب قرز^(٧) ولو أمكن الانتفاع بهما اهـ سحوى^(٨) أما لو غلب الكفار على بلد الإسلام فهل تبطل الأوقاف باستيلائهم عليها وإذا ملكنا من بعد جازر البيع فيها أم لا يقال لا يملكون علينا إلا على حد ملكنا اهـ سحوى يستقيم في المنقول فقط قرز^(٩) الأولى كأن الولد إذا الوقت يصح بيعه في حال كايأ في قرز^(١٠) لكن امتنع تسليمه شرعاً اهـ شرح فتح^(١١) قاعدة يجوز بيع الوقف عند خشية الملاك على الموقوف عليه^(١٢) كالخبة ذكره بعض الذكركين اهـ لمة^(١٣) وقيل لا يجوز لأنه يجب على المسلمين سدر مقه قرز^(١٤) وقد قوم بعض الناس ذلك قياساً على المسجد إذا خرب ولم يمكن إصلاحه إلا ببيع الموقوف عليه وذلك قياساً فاسد لأن المقصود بالوقف على المسجد دوام صلاحه وليس المقصود بالوقف على الأذى دوام حياته ين ينفع به مدة حياته وإن لم يمت بالجوع ونحو موعات بغيره وهذا فرق واضح من صحة التماس المذكور اهـ شرح بهران^(١٥) ومنها إذا خشي فساد أو تلفه إن لم يبيع ومنها إذا خشي فساد الموقوف عليه كالمسجد ونحوه ومنها إذا لم يمكن إصلاح الوقف في نفسه إلا ببيع بعضه لإصلاح الآخر فيجوز ذكر ذلك اهـ بالله وان قرز قال في السكواب والرد إذا كان واقفه واحداً في صفقة واحدة فيباع بعضه لإصلاح البعض^(١٦) لكن امتنع تسليمه مادة اهـ شرح فتح^(١٧) للملوك ولا يجوز بيع النحل إلا في الليل دون النهار وإنه وقت يجتمع فيه اهـ^(١٨) فإن باع كان فاسداً^(١٩) مع تجديد العقد^(٢٠) يكسر

الرؤية في الماء ليست صحيحة^(١) وإن كان لا يمكن أخفها إلا بصيد كان ذلك كبيع الآبق^(٢) (ولا يصح البيع في حق^(٣)) من الحقوق كحق الشفعة وحق رور الماء ووضع الجذوع ونحو ذلك مما لا يملك فيه عينا وإنا استحققنا أمرا يتعلق بالعين (أو حمل^(٤) أولين لم ينفصلا) من البطن والضرع فإنه لا يصح يسهما وقيل إذا باع من اللبن قدر معلوماً وكان اللبن في الضرع أكثر جاز • قال مولانا عليم وهذا بعيد لعموم النهي ولأن المبيع يختلط بالحادث فلا يتميز^(٥) (أو غير) بيع (قبل نفعه^(٦)) أي قبل أن يصير إلى حال ينفع به^(٧) فلا يصح بيعه ولو شرط البقاحي ينفع^(٨) (أو بعده) أي بعد أن يبلغ حداً ينفع به فلا يصح بيعه (قبل صلاحه^(٩)) وصلاحيه أن يأخذ الثمر في الوانه وأن يطيب أكثر العنب فلا يصح بيعه قبل الصلاح

المهزة جمع أمة وهي المكان الذي يجتمع فيه الماء وفي الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم إن العالم مثل الأجمة في الأرض يأتيه البعداء ويتركه القراءاء زهور^(١٠) لأن الماء يجسم^(١١) يصح ويثبت الخيار لصحة التسليم قرز^(١٢) أما حبة الحق فجاز ولأنها كالأباحة ذكره من بالله ومثله ذكر أبو مضر قال المتأخرون لأن حبة الحقوق على ثلاثة أضرب تملك واستقاط وإباحة والتعليق بحبة الدين ممن هو عليه والاستقاط بحبة الشفعة والخيارات في البيع والإباحة بحبة التصحرراته تعليق^(١٣) وكذا هيته والتصديق به والتكفير به ويصح التذرية والاقترابه والوصية وجعله عوض خلع إيان لأن هذه الأشياء تقبل الجهالة والوجه في عدم الصحة في البيع أنه يصدر تسليمه وما معناه في البيان في الحبة لأن ما في بطنها كالعضو منها اه وشلى قرز^(١٤) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع جبل الحيلة وهو لدحل الناقة وللملائيق ما في بطون الأنعام والمضامين ما في بطون أنثى الحوامل اه أنهار وفي الهداية جبل الحيلة تاج التاج^(١٥) أو نحوه كالمسك والبيض قبل الاضغصال قرز^(١٦) لما روى ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع اللبن في الضرع • وفي تخريج البحر لابن جبران أن المضامين ما في بطون الأبل وللملائيق ما في بطون الجمال^(١٧) العلة التي وأما الاختلاط فلا يمنع كأي^(١٨) ولو من الشريك قرز^(١٩) في الأكل^(٢٠) وأما الزرع فيصح بيعه بعد تكامل نباته والفرق بين الزرع والتمر أن الزرع أن شرط قطعه فهو من موجه وإن شرط بقاءه فالأرض تخرج والتمر أن شرط قطعه خالف قوله صلى الله عليه وآله وسلم لاحق زهوان شرط بقاءه فهو تأجير الشجر للشر وهو لا يجوز اه تعليق قيل لرسول الله ما هنا زهوان فقال يحمر أو يصفر اه زهوان صفرار الأصفر واحمرار الأحمر أريت أن منع الله الثمرة فيها يستحل أحد كمال أخيه^(٢١) وهو الإحباب وفي الحديث من أحبا قدأربا وضر ثلاثة فاسم أحدها بيع الزرع قبل أن يدو صلاحه اه حداية • تليه صلاح العنب أن يحمر ويبيض ويسود الأسود صلاح التمر أن يحمر ويصفر كاه في الزكاة صلاح الجيوب أن تشتد وتصلب صلاح القواكه أن تحلو وطيب أكلها والجامع لهذا كله أن يمكن الانتظام بها في الاكل ذكر ذلك في الانتصار وفي النيث يسكن في العنب أن يطيب أكثره

(قيل الا) أن يشتره (بشرط القطع) فوراً ^(١) صح يعمه لأنه يمكن الانتفاع به والقائل بذلك ابن أبي الفوارس قال مولانا عليه السلام وفي ذلك نظر ولهذا أشرنا إلى ضعفه بقولنا قيل ووجه الضعف أن ظاهر إطلاق الهادي والقاسم أن ذلك لا يصح ولو شرط القطع وكلام ابن أبي الفوارس تأويل لكلامهما ^(٢) ولا وجه له وقال زيد بن علي ^(٣) وم باقه وابوح وش إنه يصح بيع الثمر بعد نفعه وقبل صلاحه إذا شرط القطع قاله وابوح أوسكت عن القطع والبقاء قيل ح ويؤخذ بالقطع أما إذا شرط البقاء لم يصح البيع وفاقا (ولا) يصح بيع الثمر (بعدهما) أي بعد نفعه وبعد صلاحه (بشرط البقاء) ^(٤) على الشجر فإن لم يشرط ذلك صح البيع وحاصل ذلك أنه إما أن يشرط القطع أو البقاء أو يطلق أن اشترط القطع صح وفاقا وإن اشترط البقاء فظاهر قول الأخوين وأحد قولي ابن ع لا يصح كما ذكر مولانا عليم في الأزهار وأحد قولي ابن ع أنه يصح ولحق ^(٥) الاستاذ بأن المدة إن كانت معلومة ^(٦) صح والافسد ^(٧) قيل ح ^(٨) وهذا هو المعمول عليه وإما إذا أطلق قيل ع ينظر فإن لم يكن لهم عرف ببقاء الثمر صح وأخذ بالقطع وإن كان لهم عرف بالبقاء إلى مدة معلومة صح والافسد ^(٩) وإذا اشترط القطع وتراضيا بمد ذلك على البقاء صح وفاقا ^(١٠)

(١) لا فرق مع الإطلاق (٢) خرجه من بيع فرخ باز وطفل وعبد قيل ح ويرقى بينهما بأن فيه افتضا ملك العين عند القطع بخلاف اليد فيستقبل ذكر معناه في الزهور (٣) وقرره للؤلؤ فاه شرح فتح (٤) مسألة ما اشتري ثمراً قبل صلاحها أو بعده شراء فاسد أو قبضها بالتخلي على أشجارها لم يملكها فإذا أصابها آفة أو سرقة قبل قطف شيء منها فهي من مال البائع إيان من باب الأذن وفي كماله لفظه لكن إذا قطف بعضه قبيل ح إنه يكفي فيملك الكل وكذا في سائر المنقولات كافي الأرض فإن تصرف المشتري في بعضها يكفي قبيل ح يحتمل أن المنقولات تخالف الأرض وإن قل بعضها لا يكفي في قل الكل «٥» بأن قول زيد حيث المدة معلومة ومراد الأخوين حيث هي مجهولة كافي التذكرة «٦» شرح فتح (٧) لأنه يبيع وأجرة مدة معلومة «٧» وهذا حيث الشارط البائع لم يصح وفاقا له رفع موجه «٨» وع وأبو مضر «٩» وأخذ بالقطع قرز «١٠» كما هو ظاهر الأزهار والأثمار وفتح الفاراه ح فتح «١١» بناء على صحة التلقيق والذهب عدم الصحة لأنه يبيع وأجرة «١٢» فلي هذا يبيع العنق في جهات صناعاته لأن العرف أن للمشتري يقيه إذا اشتراه خرفاً ولو صلح للزيب اه مفتي على التلقيق وأما على المخافة فصحيح ويؤخذ بالقطع قرز اه املا سيدنا حسن رحمه الله وحاصل المسألة أن شرط البقاء لم يصح وإن شرط القطع صح وإن سكت صح وأخذ بالقطع إلا أن يجري عرف بالبقاء إلى مدة مجهولة فظاهر كلام الأئمة عليهم السلام أنه يصح مطلقاً ويؤخذ بالقطع اه غيث لأن النقد إذا احتمل وجهي صحة فساد حل على ما يصح «١٠» ولو كانا مضميرين إذا الضمير لا يصح عدم الشرط قرز

الأربعة وإن لم يصح بيعها فإنه يصح استثنائها مدة^(١) معلومة (و) أما (الحق) فيصح استثنائها^(٢) (مطلقاً) وإن لم يضرب له مدة وهو المسيل والروور وسكنى^(٣) الدار واستثنى الشجرة وبقاؤها^(٤) في قرارها مدتها (وتفقه^(٥) مستثنى اللبن على مشتريه) فإذا باع البهيمة واستثنى لبنها مدة معلومة فنفتها واجبة على المشتري وينفقا المتعاد (ويعنى) المشتري من (اتلافه)^(٦) أي لا يجوز له اتلاف المبيع ولو كان مالكا حتى يستوفى صاحب اللبن مدته (ولا ضمان إن^(٧) فعل) ما يتلفه وإن كان آغا هذا هو الصحيح للمذهب وقيل ح إذا ذبحها غرم ما بين قيمتها مستثناة اللبن وغير مستثناة^(٨) (إلا) أن يكون ذلك الاتلاف واقع

ما كولا قرز (١) حصر مسائل الشجرة في الازهار في مواضع قوله وصح استثناء هذه مدة معلومة والحق مطلقاً والثاني وبقاء الشجرة المبيعة في قرارها مدتها والثالث قوله ومنه بقاء الشجرة مدة معلومة والرابع وما استثنى أو بيع مع حقه ففي الاول مطلق مفيد بقوله وما استثنى الخ وفي الثاني يفسد إلا أن تكون مدة معلومة صبح وإن كان الشارع المشتري والبايع وله منفعة في بقائها فلا يكون من رفع موجه كاذ كره الفقهاء في البيان وفي الثالث كذلك وفي الرابع يصح اه املاء سيدنا زيد بن عبدالله الا كوع قرز (٢) إلا في حق الشفعة فلا يصح استثنائه قرز ولفظ السحولى ولا يصح أن يستثنى حق الشفعة فيصح البيع ويلغوا الاستثناء فتصح الشفعة ملك السبب اه لفظاً قرز (٣) هي منافع فإن كانت المدة معلومة صبح وإلا فلا اه فتح قرز وكذا خدمة البعد قرز إذ ما أعيان يصح أخذ العوض عليهما (٤) حيث استثنائها بحقها كما يأتي فهذا مطلق مفيد كما يأتي في قوله ما استثنى أو بيع مع حقه بقي وعوض (٥) وكذا ما يحتاج إليه الشجر والتمر من عمل الأرض وسقيها وأما إذا باع الأرض واستثنى شجرها بحقها فاحتال أن أحدهما على المشتري والثاني على البايع لأنه أقرب إلى العرف (٦) إلا لعرف قرز ورجحه الامام المهدي أحد بن يحيى عليهما السلام لكن يكون على وجه لا يمنع صاحب الأرض انتفاعه بأرضه قال فإن كان بمنه من الانتفاع كان البيع فاسداً لأنه كأنه استثنى منافع الأرض مدة معلومة مع بقاء الشجر وذلك مجهول اه كواكب لفظاً (٧) هذا فيما يرجع إلى الأرض وأما سقي الأشجار فعلى مالكا لا على مالك الأرض اه سيدنا حسن ولفظ السحولى أما لو باع الأرض واستثنى الأشجار بحقها أو استثنى زراعتها مدة معلومة كان سقي الاشجار واصلها على مالكا واصلاح الأرض على المشتري اه لفظاً قرز (٨) ولا يتبع صاحبه إلا في البلد التي يمكن صاحبه استيفاء حقه بالمهايا فإن باع في غير ذلك ضمن صاحبه كلها لحقه بسببه وظاهر المذهب انه لا يبيع مطلقاً قرز يقال قدسذكروا أن الامة المزوجة يجوز لسيدها أن يسافر بها ويبيعها والزوج يلحق لحقه فالأقرب (٩) على وجه تهوت المنفعة لا كيمه اه بيان (١٠) ينظر لو أعاد عمارة الدار هل يعود حق المستثنى من السكنى القياس عدم العود ذكر متواف في شفاء غلة الصادى للامام محمد بن ادريس الحمزى (٧) فلو قيل يقال على الخلاف بين الاصوليين فمن قال بالقتل خرم قال يضمن ومن قال انه وقاه أجل لم يضمن اه شامى (٨) قال في البيان وهو الاول كافي الشجرة المستثناة تحرمها وكفى للزول المستثنى سكانه مدة معلومة اذا هدمت فإنه يضمن قيمة منافع في تلك

(في) شجر بيع وهو (مستثنى الثمر) ^(١) فإنه يجب الضمان على متلفه وهو ما يبين قيمته مستثنى الثمر وغير مستثناه ^(٢) (ولا) يصح البيع (في جزء غير مشاع من حي) فلا يصح بيع جلد الشاة وهي في الحياة ^(٣) ولا صوفها ولا لحوم بطنها وما أشبه ذلك فأما المذكاة فيصح بيع ذلك منها • قال عليم ولهذا قلنا من حي يحترز من المذكاة على هذا أيضاً لا يصح استثناء جلدها ^(٤) من قبل أن تذكى ولا شيئاً من أجزائها غير مشاع كراسبها أو يدها فاما بعد التذكية فيصح (ولا) يصح البيع (في مشترى) ^(٥) أو موهوب قبل قبضه ^(٦) فأما اعداها كالوصية والنذر والمهر ^(٧) ونحوها فيصح بيعها قبل القبض وعن ش تجوز هبة المبيع قبل القبض وبمه من يايه وقال أبو حنيفة يجوز بيع غير المنقول قبل القبض وعن أبي مضر للمذهب الباهي عليم يجوز بيع الموهوب على غير عوض ^(٨) قبل القبض (أو) كان البيع (بعده) أي بعد القبض لكن وقع (قبل الرؤية) (في) (المشترى) (المشترك) ^(٩) بين جماعة فإنه لا يجوز لأحدهم أن يبيع حصته ^(١٠) لأمن الشركاء ولا من غيرهم ^(١١) (إلا) أن يبيعه (جميعاً) ^(١٢) فيصح ذلك قبل رؤيتهم له وأما لو لم يكن مشتركا صح بيعه قبل رؤيته إذا كان قد قبض وقالم بالله بل يجوز لأحد

المدة وهكذا إخطاره الامام شرف الدين (١) وكذا المنزل المستثنى سكتاه مدة معلومة اه هداية وهي أجزأتها اه هاجري قرز وإذا خربت الدار وأعيدت هل يودعها قبل يوزد (٢) والجل واللين (٣) عطف على أول الفصل (٤) لصعد التسليم (٥) ولا شيء من التصرفات قرز (٦) ونحوه قرز (٧) وضابطه أن ما كان يطل العقد بطله لم يصح التصرف فيه قبل قبضه وما ملك بطله لم يطل العقد إذا تلف صح التصرف قبل قبضه وهذه قاعدة مطردة قرز (٨) لا فوائده فيصح فيها قبل القبض إذ لا يطل البيع بطلها قرز (٩) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لحكيم إذا اجعت مبيهاً فلا تبه حتى تستوفيه (١٠) وكذا المدة اه ان قرز (١١) كموض الخلع والصلح عن دم العمد والميراث فيا كان يصح للمورث التصرف فيه قبل قبضه ليخرج المشتري اه بيان معني وأما الدية فيمتنع (١٢) قلت وهو قوي كالتنذر والوصية اه متى (١٣) كان يقبضه ليلا فلا يقال كيف يقبضه ولا براه اه ح هداية (١٤) ينظر لو اعتق العبد أحد الشركاء قبل الرؤية هل ينفذ لكونه استهلاكاً سل أوجب الشاى أنه لا ينفذ لأن فيه إبطالاً لحق الشركاء وهو خيار الرؤية (١٥) ولوقد رآه (١٦) لأنه يؤدي إلى إبطال خيار الرؤية على شركائه لأن الحكم فيها لمن رد كما يأتي أو إلى تفريق الصفقة على البائع هكذا ذكره أبو حنيفة وأبو طهليل لا إطلاق المادى وهو الذى أطلقه الأزهاري وقرره المؤلف اه ص (١٧) أو إلى البائع منهم كاذكروه الفقهاء واختاره الفقهاء اه في تذكرته وهو الموهوم من تليل أي العباس وأن طالب كاعدهم اه شرح فتح وفيه نظر لأنه إذا لم يرجع إليه للمبيع بسبب واحد وهو الرد بخيار الرؤية فقد فرقته عليه الصفقة فيلزم ألا يصح على تليل أي ح وأبو طه اه صحتى قرز

الشركاء بيع^(١) حصته قبل الرؤية (و) لا يصح من (مستحق الخمس^(٢) والزكاة) كالفقير والامام أن يبيعا مالم يقبضاه قبض مثله من تنفيل أو غيره^(٣) ولو كان ذلك (بعد التخلية)^(٤) اليهما (إلا المصدق)^(٥) فان تخلية الزكاة اليه كافية في كمال القبض فيصح منه بيعها^(٦) بعد التخلية (ومتى انضم الى جائز البيع^(٧) غيره فسد ان لم يتميز ثمنه) نحو أن يقول اشترت مني هذين البدين بكذا أو أحدهما حراً أو مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد أو قول اشترت مني هذه العرصة كلها وفيها قبر^(٨) أو مسجد أو يشتري مسلوختين أحدهما ميتة أو ذبيحة من

(١) ويقوم المشتري مقام البائع فان رد شركاه رد منهم (٢) لانهما لا يصيران زكاة ولا محسباً إلا بعد إخراجهما وقبضهما ذكره في البيع اهـ وكذا في أصول الاحكام عن زيد بن علي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصدقة حتى قبض وعن بيع الخمس حتى يحاز قال عليه السلام وإطلاق اسم الصدقة عليهما قبل قبضها توسع مجاز في من مال المزكي اهـ ان (٣) مالم يقدم تملك إلى الفقير فيصح منه بعد التخلية قرز (٣) تخلية الأتجار على رموس الأشجار بعد التملك قرز (٤) إلا أن يكونا قد قبلاه قرز (٥) وكذا الامام حيث تم مصلحة في القبض فان التخلية قبض فإذا صحت التخلية صح البيع منه كالمصدق اهـ ينظر في ظاهر المذهب خلافة قرز (٦) حيث كان باجرة قرز لأنه يصير كالاجر المشترك وقيل ولو بغير اجرة (٧) والعبارة غير جيدة لانها توم أنها في المصدق وحده وليس كذلك بل هو عام له ولغيره على صحة قبل التار على الأشجار بالتخلية عندنا لكنه يصير ضاء الامام والفقير لا المصدق لأنه لا يجب عليه القبض (٧) والفرق بين البيع والتكاح والجمع بين من يحل ويحرم أن التكاح لا يفسد فساد الشروط ولا يطل لجهة المهر بخلاف البيع وقرن بينهما أن الأثروء في البيع أنه لا بد أن يكون الموضان معلومين اهـ غيث ولأن كل واحد من الثمن والتمن مقصودان (٨) عبارة الفتح إلى صحيح بيع غيره اهـ فلا يلزم من المجهول والمعلوم وملكته وملك غيره (٩) قال في البحر فلا يصح ولو باع الشجرة مع الثمر قبل أن يصلح للبيع والارض مع الكامن من بذرا وأصل جزراً وقوة وأ نحو ذلك فانه لا يصح وأصحه القاضي يحيى بن مظفر في البيان قال والفارق الاجماع وقرره المؤلف اهـ الله لكنه قال والفارق هنا أن يدخل ثمن البيع الذي هو المقصود بالبيع بخلاف بيع الثمن غير المترك مع المترك كالحكم مقصود ولا ينتقض بما لو باع ملكه وملك غيره فانها باع وإن كانا مقصودين فالجهة طارئة لعدم الاجازة مع أن الثمن يعرف بواسطة القيمة اهـ شرح فتح (٩) إذ يبيع ما يصح حينئذ كالشرط بالآخر ولجهة الثمن إذ قسمته على قيمته يخطف باختلاف الموقمين والمصدق هـ ما عارن بخلاف ما لو اشترى بعض المبيع فالقصد طارئ اهـ زهر بخلاف ما لو اشترى ملكه وملك غيره لم يصح لأن الجهة مقارئة اهـ وهذا حيث كان معيناً لا إذا كان مشاعاً صرح لان الأثمان مميزة اهـ غيث معنى واختاره المعنى وقرره لانه يقصد الثمن على أجزاء للبيع مع الشياخ اهـ غيث (٨) اعلم أنه إذا باع العرصة وفيها قبر وسكت عنه ولم يذكر فظهوره كاستثناء فيصح البيع فان كان مسعوراً فسد البيع فان التيس القير كانت العرصة لبيت المال فان كان القير لحري فلا حرمه له فيصح البيع فان التيس هل لحري أم لمدني صح البيع

لا تحل ذبيحته ونحو ذلك فإن البيع فاسد^(١) فإن تميز عن أحدهما عن الآخر نحو أن يقول بعت منك هذين العبدين كل واحد منهما بمئة مائة أو هذا بألف وهذا بخمس مائة فإنه يصح البيع^(٢) في العبد دون الحرة وكذلك سائر ما في الفصل في البيع^(٣) الموقوف واحكامه والشراء الموقوف (وعقد غير ذى الولاية^(٤) وهو من ليس بالملك المبيع ولا وكيل للمالك ولا ولي له وكذا المشتري الذي يشتري لغيره من غير ولاية فكل واحد يسمى فضولياً^(٥) في اصطلاح أهل الفروع فقدهما (يما وشراء) غير نافذ في الحال بل (موقوف) وينتقد بما سياتى إن شاء الله تعالى وقال الناصر وش لا يصح البيع الموقوف ولا الشراء الموقوف وقال أبو حنيفة يصح البيع لا الشراء وقال كعكسه^(٦) والموقوف (ينتقد^(٧)) بالاجازة كما سياتى إن شاء الله تعالى قيل من^(٨) ولو كان عقد الفضولى (فاسداً)^(٩) ولحقته الاجازة فإنه ينتقد بها فاسداً كما لو

إن كانت الخطة للمشركين لا إن كانت للمسلمين فيفسد اه غيث (١) في جازز البيع لجهالة ثمنه وباطل بالآخر (٢) وبغير المشتري إن كان عيباً بالنظر إلى غرضه (٣) لفظ البيع قد كان لأنه أراد الإيجاب الموقوف والقبول الموقوف (٤) فرع واعلم أنه يشترط كمال أهلية الفضولى لأنه نائب فلا تلحق الاجازة عقد المحرم والمرأة للتكاح ولا عقد الكافر عقد المسلم ولا اجازة للكافر بيع المسلم محر أو خنزير وكال أهلية المقودعته حال العقد فلا عقد حلال عن محرم نكاحاً ولا له ولو حصلت الاجازة وقد حل ولا ينتقد نكاح مسلمة بكافر ولو أجاز وقد أسلم وصلاح المملوك صحى فلا يصح بيع المملوك ولو أجاز مالكة بعد الوضع ولا صيد محرم أى بيعه ولو أجاز بعد الحل ولا بيع المسلم المحرم ولو أجاز مالكة بعد الحل ولا عقد النكاح على معدة ولو أجاز بعد المدة اه ميار قرز (٥) عبارة لا تمارونمو إنشاء الفضولى غالباً وإنما عدل عن عبارة الأزهاري إلى ذلك لأن العقد اسم للإيجاب والقبول مما بخلاف الانشاء فيطلق عليهما وعلى أحدهما نحو أن يشتري الفضولى شيئاً زيد من عمرو فيجوز زيد قبل أن يحصل القبول من عمرو فإن العقد ينتقد بالاجازة فدخل في الانشاء ما كان من تواجى العقد اه وإيل للكال صحيح لا كما يهوى فلراد أن الفضولى وقع منه الشراء لزيد بقصد السؤال فأجازته زيد قبل أن يحصل قبول البائع الذى هو عمرو فهو واضح فصار مـ ويدخل في ذلك الزيادة في المبيع والتمن اه آثار من قرز (٥) يضم القاءه قانونى وضى فضولياً لأنه يستغرق أوقانه فيما لا يمتنع عند أهل الأصول (٦) ومنهبتا صحتها لمحر حكيم بن حزام وفى رواية غفيرة البارقي وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم دفع إليه ديناراً يشتري به شاة فشرها وباعها بدينارين ثم شري شاة بدينارين وجاء بشاة ودينار اه زهور فأجاز صلى الله عليه وآله وسلم فله وقال أحسنت ودعها لغيرك كثر كان لو أنجز في التراب لم يصح فيه (٧) أى ينفذ كما في التصح قرز (٨) واختار المؤلف اه شرح فتح (٩) وأخذ الفقيه من كلام أهل المذهب في المضاربة في قولهم في الطارئة وهو الأقل منهما ومن المسمى وهو ما أخذ جده اه واختار المؤلف قول الفقيه س قال ولا حجة في خبر حكيم إذ لا دليل على كونه صحيحاً اه فينظر ما الفرق

عقد المالك ^(١) قال مولا ناعليم ^(٢) وفي كلامه نظر وقد أشرفنا إلى ضعفه لأن ظاهر كلام أهل المذهب أن من شرط العقد الموقوف أن يكون صحيحاً ^(٣) والقاسد لا تلحقه الاجازة ^(٤) نعم والمقد ^(٥) الموقوف لا يحتاج إلى اضافة ولا نية بل لو نواه لنفسه نلت النية ومن ثم ^(٦) قال مولا ناعليم ^(٧) (أو قصد البايع) ^(٨) الفضولي في بيع مال الغير أن لا يبيع عن الغير بل (عن نفسه) ^(٩) لنفسه وأجازته المالك ان عقد البيع وكان الثمن للمالك والبايع في ذلك يخالف المشتري فإن المشتري لا بد له من الاضافة إلى الغير لفظاً أو نية ^(١٠) فإن لم يصف لزمه المبيع لنفسه ^(١١) • قال عليم ولهداقلنا أو قصد البايع ولم نقل والمشتري إشارة إلى أن حكمهما في ذلك مختلف وقال ص بالله لا بد للمشتري من الاضافة بالقول وإنما ينفذ العقد الموقوف بشروط خمسة • الأول أن يكون العقد صحيحاً • الثاني الاضافة من المشتري لفظاً أو نية • الشرط الثالث أن تقع الاجازة (مع بقاء المتعاقدين) ^(١٢) وبقاء (العقد) • فلو مات أحد المتعاقدين بطل ولم تلحقه الاجازة بعد وكذلك لو بطل العقد قبل الاجازة بفسخ من الفضولين أو من أحدهما ^(١٣) أو وقع ما يجري مجرى الفسخ وذلك نحو

وهذا وم لأن الفساد فيها سيأتي في عقد المضاربة فإذا شري المضارب بعده صار فضولياً فإذا أجاز المالك لخصه الاجازة بشروطه ^(١٤) وذلك أن المستند خبر حكيم وكان عقده صحيحاً اه بستان ورد بأنه ليس فيه تصريح بأنه كان صحيحاً اه شرح فصح ^(١٥) وإذا لم تلحقه الاجازة كان باطلاً وقيل يكون معاطاة قرز ^(١٦) صوابه البيع الموقوف ^(١٧) قيل وإنما اعتبر الاضافة في الشراء لا في البيع لأنه في الشراء اثبات فلا يحتاج إلى الاضافة فيه والبيع كالأسقاط اه زهور ^(١٨) أو لفظ قرز ^(١٩) وهذا محمول على أنه باعه بما يصح مما كان يكون مثلياً ولم يمين أو قدأ ولو في الذمة اه سماع سحولى والوجه انه مشتر للعرض الذى باع عنه اه ظاهر الكتاب ولو كان الثمن عرضاً وسيأتي في النصب في تأجير العين المنصوبة عن الامام المهدي انه لا فرق بين أن يكون الثمن عرضاً أو غيره خلافه لقيه ل ^(٢٠) مع المصادقة من البايع قرز ^(٢١) فلو لم يجز المشتري له شراء الفضولي رد المبيع لبايعه إن صادقه البايع انه فضولى أو أضاف لفظاً وإلا فله المشتري اه تذكرة فيملكه ظاهراً لا باطلاً ذكره أبو مضرع اه فيأمره الحاكم يبيعه أو بقبضه إياه فلو باعه ففسخ لزمه الثمنان لأنه قد لزمه في ظاهر الشريعة فإن زاد كان الزائد لبيت المال والذى في البيان في المضاربة قيل فصل الاختلاط انه قد أباحه له فيقبل فيه ملاءمة فلا يحتاج إلى أمر الحاكم اه قلت هو راد لهذه الاباحة والبايع منكر ملكه لنفسه فلا حكم لهذه الاباحة ^(٢٢) والمقود له وعنه قرز قلت زوال عقله كونه اه بحر أو وردته مع الحقوق فلو لم يلحق بقي موقوفاً اه بحر معنى وكب ^(٢٣) وشكك السيد عبد الله بن أحمد المؤيدى ولعله يريد من عقل صحته من الاجازة اه شامي قرز ^(٢٤) في وجه الآخر وقيل لا فرق اه بحر معنى قرز

أن يمدد^(١) عليه المالك أو الفضولي عقداً آخر أو يقول المالك لأرضاه أو لأرضه لى فيدأ ولا
أجيزه^(٢) وعن الإمام يحيى بقاء المتأقدين ليس بشرط^(٣) وكذا عن ص بالله وذو
أبومضر لم بالله أن بقاء المبيع شرط^(٤) والمذهب ما خرج على خليل^(٥) للهادي عليه السلام أنه ليس
بشرط^(٦) الشرط الرابع أن يقع تنفيذه (باجازة من هي له^(٧)) حال العقد فقولهم عائد إلى
الولاية أى لا تصح الاجازة الا من الولاية^(٨) في المبيع له (حال العقد^(٩)) بمالك أو ولاية كالوصى
فلو كانت الولاية له حال الاجازة دون حال العقد لم يصح * مثال ذلك لو باع الفضولي مال
رجل فانتقل إلى ملك^(١٠) رجل آخر فاجاز هذا الآخر عقد الفضولي لم تصح الاجازة
وكذلك ما أشبه ذلك^(١١) قوله (غالبا) احتراز من صورة تكون الولاية للمبجز حال
الاجازة لا حال العقد ويصح العقد الموقوف باجازته ومثال ذلك لو باع الفضولي^(١٢) مال

(١) ولو في غير حضر المشتري قرز (٢) بناء على الاحتناع من الاجازة فسخ والمذهب خلافه بل لو أجاز
من بعد صبح قرز إلا لعرف قرز (٣) أن جرى عرف هذه الالفاظ قرز (٤) لأن الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم لم يعرف بقاء المتأقدين في خير حكيم وحجة الآخرين أن موتهما كاطالها بطلان
تصرفهما اه (٥) على الحالة التي وقع العقد وهو عليها لا لو صار الصغير عمراً ولو ماد من بعد خلا (٥)
خرجه له من قوله فلو ماتت الزوجة قبل الاجازة في النكاح وأجاز من له ذلك تمت تحريم الاصول
واقبها الميراث ونحو ذلك لأن الموت كالفسخ اه ميار (٦) وفي التجري لا حكم للاجازة بعد موت
أحد الزوجين (٧) يعني حيث كان الوقف من جهة الزوج أو من جهة الولي فإن كان من جهتها
كان يقد لها قبل مراضاتها فيقبل العقد لسنن الاجازة بموتها (٨) فائدة الخلاف لو تلف المبيع في يد
المشتري بعد ما قبضه بغير إذن المالك وقبل الاجازة ثم أجاز المالك فلي القول بأن الاجازة تلحق بالتلف
يظف من مال المشتري (٩) وعلى القول بأنها لا تلحق بتلف من مال البائع ويلزم المشتري القيمة لانه
غاصب اه (١٠) وإنما يستقيم حيث كان المبيع في يد المشتري فتلف معه حيث لا يحتاج إلى تجديد قبض
(٧) وهي على التراخي فلا تبطل إلا بالرد (٨) ولو من جهة المصلحة مستمراً كما في النكاح قرز
(٩) بسبب واحد لا بسببين نحو أن يبيع فضولي مال العبي ولم يميز الاب حتى مات العبي وترك أباه
قد ملكه بالارث فليس له أن يميز ذلك وقيل يصح وهو ظاهر الا لانه بسببين وهما المالك والولاية (١٠)
بالاصالة أو التباية كالوكيل (١١) بالارث لا بغيره قرز لانه يكون فسغا قرز (١٢) مثل من حدث له
الولاية بمدايبع كالامام والمحاكم فلا تصح اجازته بخلاف ص بالله (١٣) ومثل هذا لو تزوج له بخلاف
ما لو زوج عنه ثم بلغ فإن الاجازة إلى ولي عقد النكاح حال العقد لا إلى العبي والمصحيح انه لا اجازة
للولي ولا للعبي بمدايبوع اه بل يحد العقد للعبي قرز والفارق بين النكاح والمبيع لانه مال المبيع من
يوم العقد ملكا مستمراً وإنما ناب عنه النائب لسنن الصغر مثلاً فلا يلزم منه ما لو باع الفضولي مال
العبي ثم قام اماماً وحكم أو مات الاب وبقي الجد فله لا يميز لانه لا ملك حال الانشاء رأساً خلاف

الصبي^(١) فالولاية الى وليه حال المقدّم تقع الاجازة من الولي حتى بلغ الصبي^(٢) فان الاجازة حينئذ الى الصبي فاذا أجاز صح العقد وقيل ح الاجازة في هذه الصورة الى الوصي لا الى الصبي ولو بلغ واعلم أن هذا العقد الموقوف ينقذ بالاجازة له (أو اجازتها)^(٣) أي اجازة الاجازة فان اجازة الاجازة كاجازة^(٤) العقد نحو أن يقول فضولي للبائع الفضولي أجزت عقدك ثم يقول من له الولاية أجزت اجازتك * الشرط الخامس أن تكون الاجازة أو اجازتها واقعة بلفظ^(٥) أو فعل يفيد التقرير^(٦) فتال اللفظ أن يقول أجزت أو رخصت أو نعم ما فعلت أو هات الثمن^(٧) أو نحو ذلك والفعل الذي يكون اجازة نحو أن يسلم المبيع^(٨) الذي بيع عنه أو قبض عنه^(٩) أو قبض الذي اشتراه أو تصرف فيه بأي تصرف^(١٠) أو يمتق^(١١) ما اشترى له أو يفتقه بمعلمه^(١٢) (و) لو فعل فعلا يفيد التقرير وهو جاهل لكونه اجازة فانه يكون اجازة (و) ان جهل حكمه^(١٣) فلا تأثير للجهل وكذا لو أتى بلفظ يفيد الاجازة وهو جاهل لكونه اجازة صححت ولا تأثير للجهل بذلك اذا كان قد علم عقد الفضولي (لا) لو جهل (تقدم العقد)^(١٤) فانه إذا لم يعلم بعقد الفضولي

ص باق وذلك كما لا يميز المالك الثاني اه ح فتح (١) وكذا المجنون قرز (٢) قال في السحولي فلو كان قد مات الولي لم تصح منه الاجازة لان العقد قد بطل بموت من كان موقفا على اجازته كبطلان موت أحد المتعاقدين اه وهو المقصود من الازهار فيها يأتي في قوله ولا يورثان (٣) وأوق المجنون (٣) ولا يشترط بقاء المميز الفضولي لأن الاجازة انطوت على العقد (٤) وتكون اجازة للاجازة وهذا مبني على أن الاجازة عقد كقول أبي ع لا على قول م باق انها امضاء فلا تصح اجازتها ولهذا دخلها الشرط اه شرح فتح قال في الثبوت وقول أبي ع هو الذي اخترناه للمذهب (٥) فأما لو قال أحسنت لم تكن اجازة ذكره م باق قال عليم فأما في عرفنا فلا يعد ان قوله أحسنت اجازة فأما أصبت أو جزيت خيرا أو نحو ذلك إذا لم يكن بمعنى الاستنكار فله مثل أحسنت اه ع (٦) والذي لا يفيد التقرير الاستنكار ونحوه الاستهزاء فعلت حسناً قرز (٧) قال في الكواكب فأما الشراء الموقوف فلا تصح اجازة بعض دون بعض لانه تمييز للبيع الواحد وأما البيع إذا حصلت الاجازة في بعض دون بعض قال سيدنا عماد الدين تصح كما إذا باع ماله ومال غيره ولم يميز الثمن (٨) أو بعضه قرز (٩) أو بعضه قرز (١٠) ولو لم يصح تصرفه نحو أن يبيعه قبل القبض وتصرفات المشتري قبل الاجازة من المالك صحيحة حيث كان قد قبضه (١١) لا لو قال المالك للعبد بعه منك فقال أعطته اه تذكرة بخلاف ما لو قال اشتريت لك عبداً فقال أعطت فانه يصح المتى ويكون اجازة قال الفقيه س وذكر في حواشي الزيادات أنه يصح أيضاً حيث جعله جواباً للبيع (١٢) بالقد والثمن والمبيع قرز (١٣) وأما جهل المالك فلا يضر كمن طلق امرأته فلانها غير زوجة اه أتمار معنى فإذا بيع عنه مثلاً فأجاز البيع يقول أو فعل ثم انكشف انه قد كان ملكه قبل الاجازة برب أو غيره فانه يكون منه اجازة اه ح بي (١٤) أي حكم اللفظ وأحكم الفعل (١٤) أو محضه اه شرح فتح وقيل تكون اجازة ولو جهل الصيغة اه بي قرز

وفعل فعلا أو قال قولا يفيد الاجازة جاهلا بوقوع عقد الفضولى فان ذلك لا يكون إجازة (و) إذا باع الفضولى أو اشترى بثمن فجاز المميز فانه (يخير) ^(١) بعد الاجازة (لثمن فاحش ^(٢) جهله) قبلها ^(٣) ذكره ابن أبى الفوارس فى إجابة البيع إلا أنه قال وكذا لو كان الثمن من غير الدراهم ^(٤) والدنانير ^(٥) قال مولانا عليم ^(٦) والشراء كذلك ^(٧) وقال من باقه إن له الخيار مهما لم يعلم كمية الثمن وجنسه قال مولانا عليم وكذلك الشيء المشتري ^(٨) وقال م باقه لا خيار له بحال (قيل و) من باع مال الثير من غير اذنه ثم زاد المال قبل الاجازة ثم أجاز صاحبه فاتها (لا تدخل الفوائد) ^(٩) فى المقد بل تكون للبايع (ولو) كانت (متصلة) ^(١٠) حالة الاجازة كالصوف واللين أو منفصلة كالولوة الثمرة بعد انفصالها فان الزيادة لا تدخل لأن الاجازة إنما تناول ما كان موجودا حال المقد ذكر معنى ذلك فى شرح أبى مضر ^(١١) قال مولانا عليم وفى ذلك ضئف عندنا ^(١٢) وقد أشرنا إلى ضعفه ووجه الضعف إن المبيع يملك بالاجازة منطلقا من يوم العقد ^(١٣) لأن الإجازة كالكشفة ^(١٤) عن الملك لأنها كالخيار ^(١٥) فتدخل الفوائد الحادثة

(١) وينظر ما الفرق بينه وبين المهر فيما تقدم فى قوله وكالاجازة التمكن بد العلم بالقد والتسمية اه مفتى ويمكن أن يجاب بأن الاعراض غير مقصودة فى النكاح وبأن لها الاعتناع حتى يبلغ لها إلى مهر المثل بخلاف هنا (٢) أو افترض مقصود قرز (٣) عبارة التذكرة من أجل قبل أن يعلم كمية الثمن وجنسه فله الخيار إن وجد غيبا فاحشا قال المنصور باقه ولو لم يجد قال المؤيد باقه لا خيار بحال اه تذكرة لفظا (٤) وحالها قرز (٥) حيث لم يجر عرف بالتعامل به وإلا صبح وخير مع الثمن قرز (٦) أو كانت نسيئة وعادتهم لا يؤجلون (٧) يعنى لو شرى غير الدراهم والدنانير (٨) أى يثبت للمشتري الخيار فى الثمن كما يثبت له فيما بيع عنه عند المنصور باقه (٩) الحاصلة من نسيئة المبيع لأمن فعل المالك (١٠) حكي القاضى عبد الله الدوارى عن المنصور باقه أن البيع إذا وقع على أرض ثم غرسها المالك أو بنى فيها ثم علم البيع وأجاز فان البناء والقرس يدخلان فى المبيع بهذه الاجازة وقياس المذهب أنه لا يدخل إلا ما تحمله العقد مما يدخل تبعا أفاده سيدنا حسن فان كان البناء والقرس أحصى الأرض كان للمشتري الخيار اه سلوك (١١) عبارة الهداية ولو منفصلة وهو مفهوم شرح الأزهار (١٢) أما الزيادة التي لا تفصل كاسمن والكبر فهي تدخل وفاقا لأنه لا يصح إفراؤها بالعقد (١٣) مسألة الاجازة تقرر عندنا من يوم وقوعه فلو باع فضولى دار زيد ثم مضت مدة طويلة وقيل له إن فلا ت قد باع دارك قال أجزت لزمته الأجرة للمشتري من يوم العقد ولو استغرق الثمن على قاعدة المذهب قلت وإذا جهلت المدة وجاز فلا يبعد أن له الخيار خيار التقرر اه مقصد حسن (١٤) الأولى منطقة لا تلو قلنا كاشفة صبح التصرف قبل الاجازة اه مباح يقال من صحة شروط التصرف التيقض وهو لا يصح إلا بعد الاجازة اه يستقيم حيث كانت اليد قبضا اه سيدنا حسن (١٥) لعله أراد خيار الشرط لأن القوائد فيه لمن استقر له الملك

بعد المقد قبل الاجازة وعن ص بالثمن أو في مضر في موضع آخر أنها تدخل إن كانت متصلة كالخيار والصوف لا منفصلة قال علي لم وهذا القول هو الذي أشرنا إليه بقولنا ^(١) ولو متصلة إشارة إلى هذا الخلاف وعن صاحب البيع أن البائع إن أجاز عالماً بها دخلت ^(٢) وإلا فلا (و) اعلم أنه (لا يتعلق) من حقوق المقد (حق فضولي) ^(٣) من قبض المبيع وتسليم الثمن والرد بالخيارات بل ذلك إلى المالك (غالباً) احتراز من صورة واحدة وذلك حيث أجاز المالك وقد علم قبض الفضولي للثمن ^(٤) فإنه حينئذ يتعلق به حق المطالبة ^(٥) فيطالبه المميز بالثمن ^(٦) ولا يطالب المشتري (و) لو باع الفضولي من واحد ثم من آخر فأجاز المالك فله وجب أن (تلتحق) الاجازة (آخر المقدين) ^(٧) لأن العقد الأول قد بطل ^(٨) بالثاني وصح الثاني باجازه المالك (ونفذ) البيع (في نصيب الماقد) إذا كان (شريكاً) فاما نصيب الشريك فوقوف

(١) وفي المسئلة أربعة أقوال إطلاقاتاً وتفصيلان الإطلاق الأول لأهل المذهب أنها تدخل مطلقاً منفصلة عند الاجازة أو متصلة علم البائع أم لا - الثاني تفصيل المنصور بالله وقول أبي مضر تدخل إن اتصلت حال الاجازة لا إن كانت متقدمة الثالث الأمير علي بن الحسين تدخل إن علم لا إن جهل الرابع إطلاقاً في مضر أنها لا تدخل مطلقاً اه سحوي (٢) المتصلة فقط (٣) يقال لو جعل الفضولي الخيار له فأجاز المالك هل يكون بمنزلة من جعل الخيار للأجنبي فيجب له الجاهل عن سيدنا يحيى السحوي أنه للمميز لقوله ولا يعلق حق فضولي ومن جعلها الرد بالخيار وعن سيدنا إبراهيم حيث إن أجاز طالما كان له الخيار كما في التصح ومعار التجري قال المقي ولا يبعد أن يدخل كلام إبراهيم حيث في صورة غالباً (٤) ووكيل لا عهدة عليه قرز (٥) أو المبيع قرز (٥) قيل ويعلق الحقوق بالفضولي لما صح قبضه اه كواكب وقيل لا يتعلق به إلا الثمن فقط اه مفتي قرز (٦) ولو تلف في يده بعد الاجازة والعلم قبضه فمن مال المميز لأنه إذا أجاز بعد العلم بالقبض فقد أجاز القبض فيكون الثمن في يد الفضولي أمانة للمميز فذلكم يضمنه إلا إذا كان تلفه قبل الاجازة وقبل العلم قبض الثمن فإنه يظن من مال المشتري اه ام وأولها من التذكرة (٧) فإن التمس المتقدم فأيهما بين (٨) حكم له وإن لم فله قبضه بانقضاء البائع وإلا فلهن أقره البائع وإن لم قسم بينهما اه بيان ولهما الخيار اه تذكرة (٩) هذا حيث كان الماقد المالك من اثنين (٥) فلو كان المقد من فضولين صح ما أجزا إن تريا أو من قدمت إجازته فإن أجزاها مما قسمت فإن وفي البيان يطل القندان لئلا يؤدي إلى ملك بين مالكي وفي التجري عن الامام المهدي يكون لمن تأخر عقده وهذا حيث لم يكن أحد المقدين أقوى لا كبيع البد وعطه بمال فينفذ العتق اه شرح فتح إلا أن يكون البيع إلى ذي رحم محرم اه قرز أي لا ينفذ أحدهما اه قرز (٨) ولو في غير محضر للمشتري الأول كما في البيان في الوكالة أنه لا يحتاج في فسخ الوقوف إلى حضور الآخر

على اجازته^(١) فان أجاز صح والإصح نصيب الماقد فقط (غالباً) احتراز من بعض الصور وذلك حيث يكون نفوذه في نصيب الشريك يحصل به ضرر على الشركاء فانه لا ينفذ في نصيبه^(٢) اذا لم يجز وأمثال ذلك لو كان أربعة شركاء في أرض أرباعاً فباع أحدهم ربع ذلك للشركاء وعينه في جانب معين من الأرض فان المقد لا ينفذ في نصيبه هاهنا لأن ذلك يؤدي إلى أن يستحق المشتري ربع الربع ويلزم لو فضل البائع كذلك^(٣) في ربع ثان وثالث ورابع فيصح ربعه^(٤) في مواضع وذلك يضر بالشركاء فلا يصح هذا إذا لم يجزوا وما إذا أجازوا جميعاً فذا لبيع في ذلك الربع كله واشتركوا في الثمن وبقي الثلاثة لأرباع مشركة بينهم اللهم إلا أن يقصد البائع القسمة وأجازوا صح^(٥) البيع وكان الثمن له وحده وباقى المبيع^(٦) لهم وحدهم فان لم يصادقوه في قصد القسمة^(٧) بعد أن أجازوا فالقول قولهم^(٨) فصل في تفصيل قبض المبيع وما يصح قبضه

(١) وليس المراد أن الشريك باع الكل كما يفهمه شرح الاز حيث قال فاما نصيب الشريك لموقوف على اجازته إذ لو كان المراد بيع الكل لم يكن لنا لياً فائدة اه سحولى لكنه يستقيم حيث باع حصته وحصته شريكه فتحير الاشكال (٢) لأنه مرتب على القسمة ولا يصح (٣) يعني من غير المشتري الأول (٤) هذا حيث باع كل ربح إلى شخص لا لو باع الجميع إلى شخص فستقيم فلا يلزم المنع البيع لأنه يقوم مقامه اه شامى إذا كان صفقة واحدة لاصفات اه شامى وعقيل ولو صفات (٥) وهذا بناء على أنها قسم بعضها في بعض وإلا نفذت حصته فيها عينه وكذلك الدور المشتركة حيث كانت قسم بعضها في بعض فان كانت قسم في قسمها نفذ حصته فيها باع اه ع مرغم وشرح فتح يكون موقوفاً مجازاً لا حقيقة والمراد أن للشركاء تقضيه لا أنه غير نافذ قد نفذ على الصحيح وقد أشار إلى ذلك في شرح الآثار وغيره وفرق بين الموقوف حقيقة ومجازاً اه ينظر لأننا لم نظفر في شرح الآثار بذلك بل الصحيح أنه موقوف حقيقة (٦) والقسمة ولو بعد موت الشريك البائع إذ الاجازة هي ازالة مانع اه ح آثار وقرز ينظر فقد تقدم في قوله مع بقاء المصايد والمقد اه يقال هناك البائع الفضولى وهنا المال ك وتم فرق اه عدي بن على الشوكاني (٧) وإذا شفع سائر الشركاء هل تكون اجازة للبيع ولو كانوا جاهلين لا يبعد ذلك وتصح القسمة وتصح الشفعة قرز (٧) أى المال قرز (٨) وحكم الوقف حكم البيع في هذه الصورة (٨) وينظر لو قالوا قبل صدور الاجازة منهم قد صادقناك أنك قصدت على نفسك لكن لا تميز القسمة فاما البيع قد أجزأه هل يصح البيع وينفذ ولو قصد ما ما اه نفذ البيع على الجميع لا القسمة (٩) قيل ف وهكذا في الأرض والدور المشتركة بين جماعة إذا كانت المصلحة في قسمة بعضها في بعض ثم وقف أو باع أحدهم نصيبه في أحدها فلا يصح إلا أن يرضوا به كالمهوكذا إن باع نصيبه من جماعة مغرقة وان باع من واحد صح وقام مقامه في قسمتها اه بيان لفظاً (٩) ويكون البيع لهم الكل

بالتخلية وأحكام القبض قال عليم وقد أوضحنا ذلك بقولنا (والتخلية^(١) للتسليم قبض) في المنقول وغير المنقول عندنا فيختلف بعد ذلك من مال المشتري وينصح تصرفه^(٢) فيه وعندنا أن التخلية لا تكون قبضا في المنقول وقال في الاتصاف المختار أنها قبض تلف المبيع من مال المشتري لاصحة تصرفه (واعلم) أن التخلية تكون قبضا عندنا بشرط من ماله ما يستبر في المقدم منها ما يستبر في المبيع أما التي في العقد فالأول أن يكون (في عقد صحيح)^(٣) فلو كان فاسدا لم تكن التخلية فيه قبضا بل لابد من نقل المنقول والتصرف في غيره^(٤) الثاني أن يكون العقد (غير موقوف)^(٥) فلو كان موقفاً أجازه المالك لم يقبض المشتري المبيع بالتخلية وأما الشروط التي تعلق بالمبيع فهي ستة الأول أن تكون التخلية (واقعة في مبيع غير معيب)^(٦) فلو خلى بين المشتري وبين المبيع ثم تلف قبل أن ينقله المشتري تلف من مال البائع سواء علم^(٧) العيب أم جهله (و) الثاني أن (لا) تكون التخلية في مبيع (ناقص)^(٨) أي مسلم بعضه فلا تكون التخلية

(١) ومن شروط التخلية أن يكون المبيع مالا يقتصر إلى كيل ولا وزن وقاوا ولا فلا بد من ذلك والخلاف (١) فيه إذا كان قد قبضه ولم يزنه وأن يكون بعد مضي خيار البائع أو إبطاله اه شرح ذويد ولعله في غير المشاع كمشرة أصواع من هذه الصورة اه (١) الآتي في التلبية في شرح قوله أعيد ليصحه (٢) مع قصد التسليم قرز فان اختلفوا هل خلا للتسليم فالأصل عدم كونه للتسليم قرز (٣) ويشترط أن يكون المشتري ونحوه طالما أنه المبيع قرز (٢) ولو في صرف أو سلم في الرويات وغيرها اه ح لي ظاهر الاز فيما سأتى أنها لا تكن قرز (٤) في غير المشاع (٣) والعبرة بمذهب الوكيل في الصحة حيث تعلق به الحقوق لا حيث تعلق بالموكل فبالموكل (٤) والعبرة بمذهب المشتري قرز (٤) هل المنقول جميعه والتصرف في غيره ولو بعضه لأنه يحقق في الأرض ولعل هذا مع الاتصال في الأرض وإلا فلا بد من التصرف في جميعها وفي فرع ويكفي قبض بعض الأرض ونحوه وظاهره متصلا أو منفصلا قرز من البيع الفاسد قال الدواري يكفي ضرب من التصرف كدخول الدار والأرض والحراث لها وذكر في موضع آخر يكفي إتيان اليد في غير المنقول اه ومن التصرف طيافة الأرض وقبض مغايب الدار اه شامى (٥) مسألة ولا يجوز القبض بالنقل ولا يصح بالتخلية إلا بعد إجازته ورضا المالك أو قبضه للتمسك اه بيان وأما قبلها فلا حكم لها ما (٥) ولو انقضى موقفاً ووقت بعد إجازته اه فتح (٦) أما إذا قد أجاز المالك فالتخلية قبض قرز ولعله مبنى على أن الإجازة ووقت بعد قبض المشتري للبيع ثم أراد أن يقبض بالتخلية لم يصح بل لابد من النقل كما لو كان في يده غصبا وسيأتي الكلام عليه لأنه باقبض المتقدم صار غاصبا وبالإجازة صار أمانة ولا تكن التخلية وعلى هذا يحمل كلام الكتاب اه سماح سحولي حتى يرتفع التشكيك (٧) لأنه كالتناقص (٨) المشتري (٥) بعد العقد لا قبله فليس يجب (٩) قدر أو صفة قرز.

قبضا مهما لم يحضره جميعا (و) الثالث أن (لا) يكون المبيع (أمانة) ^(١) في يد المشتري فلا يصح قبضه بالتخلية بل لا بد من تجديد قبض بعد المقد بقل أو تصرف فلو تلف قبل تجديد القبض تلف من مال البائع الرابع أن يكون المبيع (مقبوض الثمن) ^(٢) أو في حكمه (أى في حكم المقبوض نحو أن يكون المبيع حاضراً ^(٣) ويقول للمشتري اقبض فتى كان مقبوض الثمن أو في حكمه صح قبضه بالتخلية وإلا فلا الشرط الخامس والسادس أن تكون التخلية (بلا مانع) ^(٤) للمشتري (من أخذ في الحال ^(٥) أو) من (نقمة) مثال المانع من أخذه أن يكون في يد الغير سواء كان بحق كالاجارة ^(٦) أو بنير حق كالنصب والعارية ^(٧) ونحو أن يخشى من الظالم ^(٨) عليه إذا قبضه ونحو أن تكون الفرس تقوراً لو حاول أخذه وكذلك ما شابه من الحيوانات ومثال للمانع من نقمة أن يكون المبيع مشغولاً بملك البائع أو غيره فلا يصح قبض المشتري بالتخلية حتى يفرغه البائع إلا أن يرضى المشتري ^(٩) صح القبض ونحو أن يكون المنزل مغلقاً فلا تكون التخلية قبضاً إلا مع تسليم مفاتيحه التي يمكن فتحها بها ^(١٠) قال عليم وقلنا في الحال تنبها على أن حضوره ^(١١) عند التخلية ^(١٢) شرط في صحتها ولا يكفي في صحتها مضي وقت يمكن فيه حضوره (و) إذا تنازع البائع والمشتري أيهما يسلّم أولاً فالصحيح للمتعبد (أنه يقدم

(١) إلا أن يرضى المشتري بالمبيع مع أى هذه الثلاثة أو مع كلها كفت التخلية اه شرح فصح وقرز في غير الأمانة قرز (٥) ولا ضمانه عدو ان كان كالنصب ونحوه (٧) مانع يمكن مؤجلاً لأنه لا يستحق الحبس كما يأتي اه كواكب ولفظ ح لى أو مؤجلاً به أو في ذمة البائع أو قد سقط ببراءة أو نحوه اه ح لى قرز (٥) كله وتسليم بعض الثمن لا يبيع له قبض بعض المبيع قرز (٣) وفي بعض نسخ النيث نحو أن يكون الثمن حاضراً أو الشكل مستقيم قرز فيقول المشتري اقبض وهو الصواب وفي التصح لا وجه للتصويب لأنه إذا أذن المشتري باقبض لم يستحق الحبس (٤) ولا بد أن يكون بالقرب منه بحيث يتناول به يده أو بمصاة سواء كان مغلولاً أو غير مغلول ذكره صاحب النية عن الكواكب في الاجازة ولفظ البيان وأن يكون بالقرب منه بحيث يمكنه قبضه لا ان كان بعيداً عنه ولو مضت مدة يمكنه قبضه فيها خلاف الفقيه ح (٥) لا في المستقبل قرز (٦) حيث لا يفسخ (٧) حيث لم يكن المستعير فيها حق (٨) في الحال (٩) عائد الى أول الفصل في الأطراف جميعاً إلا العقد الموقوف (١٠) والفاقد والأمانة فلا بد فيها من القبض الحقيقي قرز (١) قبل الاجازة قرز (٥) وله الرجوع قبل ذلك كخيار عند التسليم قرز (١٠) والبررة بأغلب الناس بنير أجرة ولا منه قرز (١١) أى المبيع (١٢) خلاف الاجارة وإن لم تحظر العين المؤجرة بالتخلية كافية ولعل وجه الفرق ان في الاجارة قد قامت المنافع عنده ولو تكن الصلح قبضاً لكانت قد قامت المنافع بغير عوض بخلاف البيع فالعين باقية لم تسلك اه املاء

تسليم الثمن (إن حضر المبيع) ^(١) بحيث يمكن قبضه عقيب تسليم الثمن فإن كان غائباً لم يلزم المشتري تقديم تسليم الثمن وقال من ياقه بل يقدم تسليم المبيع ^(٢) ثم الثمن عقيبه وقال من ياقه يعدل الثمن ثم يسلم المبيع ^(٣) (ويصح من المشتري) ^(٤) (التوكيل بالقبض) ^(٥) ولو وقع منه التوكيل (للاباع) ^(٦) بأن يقبض له من نفسه صح التوكيل (و) لكن إذا كان البائع هو الوكيل بالقبض فإنه (لا) يصح أن يقبض بالتخليف لأن أمين ^(٧) وقد تقدم أن اليد لا تكون قبضاً وقال من ياقه وأبوح لا يصح توكيل البائع بالقبض إلا أن تدفع إليه الجواقي ^(٨) (و) اعلم أن من باع شيئاً فإن (المؤن قبل القبض) تكون (عليه) ^(٩) لأعلى للمشتري وذلك (كالثقة) ^(١٠) للعبد وعلف البهيمة (و) كذلك مؤن (الفصل) ^(١١) نحو أن يشتري خشبة من سقف أو حجراً من دار أو فصاً من خاتم فإن مؤن فصل هذه الأشياء ونحوها على البائع لأعلى للمشتري (و) كذلك (الكيل) والوزن ^(١٢) (لا) لو باع الثمرة على الشجرة كالمنب والوطب فإنه لا يجب على البائع مؤن (القطف) ^(١٣) بل على المشتري

(١) يستوي في التعين اه شرح فتح (فرع) فلو سلم الثمن ثم أبق العبد قبل قبضه لم يسرد الثمن إذ قد أسقط حقه من حبسه لكن له التسخ بالابق ثم يطلب الثمن اه بجر ومثله لو تعيب (٢) ولو كان المشتري اثنان فله حبس المبيع حتى يستوفي الثمن منهما جميعاً ما لم يكن قسمته افراز قرز (٣) فلو كانا مبيعين فله يقرع بينهما وفي بعض الحواشي فيها أي إذا بيد وكيل يقدم ما دخلت عليه الباء (٤) يستوي في جواز التصرف اه ح فتح (٥) وقوله بالحقين (٦) وكذا المرتب (هـ) ويجب على الوكيل النية حيث يكون مستحقاً للقبض بسبب آخر نحو أن يكون مستأجراً أو زوجاً للأمة البهيمة أو يكون الوكيل هو البائع قبل أن يستوفي الثمن اه معيار (٧) فائدة من اشترى حيواناً أو نحوه وتركه عند البائع أو نحوه وشرط له أجره على حفظه والقيام به فعل قول الهدوية يكون ذلك توكيلاً من المشتري للبائع بالقبض فيبرأ من ضمان المبيع حيث قد نقله بعد التوكيل وصيرم كالأجير المشترك بضمن غير الغالب وأما على قول من ياقه لا يصح توكيل البائع قبض المبيع فلا يصح ولا يبرأ البائع من ضمانه ولا يستحق أجره لأن حفظه ومؤنه عليه قبل قبض المشتري ولا حكم للشرط ذكره في الزوائد اه من حواشي الزهور (٨) وإذا قال المشتري للبائع امسك المبيع أو أدخله بيتك كان توكيلاً بقبضه لا إن قال تركه أو أحفظه إذ لم يأمره بالنقل اه معيار (٩) بل بضمن قبل القبض وبهذه أمين اه ليس بضمن حقيقة بل يشبه الضمين إذ يظف من ماله (١٠) علة البعير ليعتبر قبض المشتري من قبضه (١١) لأنه بعض تصرف (١٢) الجواقي بالضم للمفرد وبالفتح للجمع اه قاموس (١٣) وكذا مؤن فوائده قرز (١٤) إلا القطرة فعل المشتري لأنه المالك وإنما وجبت على البائع الثقة لوجوب تسليم المبيع على حاله (١٥) وقطع الشجر على البائع وكذا مساحة الأرض إلا أن يجري عرف بخلافه قرز وكذا مؤن الثمن على المشتري كوزنه وقده قرز (١٦) وكذا قطع المنروع فعل البائع للعرف قرز (١٧) وجزر القصب عند أهل اليمن علف الدواب ويسمى في الحجاز ومصر والشام الرسم (١٨) وحمية الزرع اه تذكرة

(و) كذلك (الصـب) يجب على المشتري إذا كان البائع قد ملاء المكيال قيلى هذا إذا كان المبيع مكيالاً واحداً أو آخر مكيالاً فأما إذا كان أكثر فإن الصب لا يجب على المشتري لأنه بعض حقه فلا يلزمه قبض حقه ناقصاً ^(١) قال مولانا عليه السلام ^(٢) وظاهر كلام الأئمة خلاف ذلك وهو أنه يلزم المشتري من غير فرق ^(٣) ومثل ما قاله عليه السلام ذكره الفقيه وعقبت التفرقة بالوقت اليسير وهو مقدار الكيل ^(٤) (ولا يجب) على البائع (التسليم) (المبيع) إلى موضع (المقد) وإما الواجب أن يسلم المبيع حيث هو إلا أن يشترط عليه تسليمه إلى موضع المقد ^(٥) لزمه الوفاء به قوله (غالباً) احتراز من أن يجهل المشتري ^(٦) موضع المبيع عند المقد فانه يجب على البائع تسليمه إلى موضع المقد قيل ح والمشتري الفسخ ^(٧) إن شاء قبل الاحتراز ^(٨) وعند الله أنه يجب على البائع تسليم المبيع إلى موضع المقد ولو عرف المشتري أنه في موضع آخر قوله (أو منزل المشتري) ^(٩) إلا لرف ^(١٠) معنى أنه لا يلزم البائع تسليم المبيع إلى منزل المشتري إلا لرف جرى بذلك كما يجري في الحطب والحشيش ونحوهما فإن الرف جار بأن يوصله البائع إلى منزل المشتري في المصر ^(١١) (ولا يجوز أن) (يسلم الشريك) ^(١٢) نصيبه حيث باعه

وسمى في اللام خلافة في قوله لا يصح إفراده بالمقد (١٣) والوجه في ذلك أن تخلية التمر على الشجر مع تعيين مقطعه كاف في التسليم إذ لا مانع من أخذه بخلاف الحجر من الجدار والغلبة من السف فإما مانع من الأخذ حاصل وهو ما يحصل به من ملك البائع على وجه لا يمكن أخذ المبيع إلا بهلاج أو تشييل ملك البائع وما أشبه ذلك وذلك لا يمكن في التخلية اه من شرح ابن عبد الباقي (١٤) حيث حضر المبيع بجميعه قرز (١٥) وهو الذي بين المكيالين مع اتصال الكيل اه صميري قرز (١٦) ويكون المقد قد انطوى على بيع وإجارة ويكون الثمن ثمناً وأجرة وقادته تظهر لو تخاسفاً بعد الإيصال سقطت الأجرة من الثمن تقسماً (١٧) أو جرى عرف (١٨) وفي البحر ما قلناه إلا أن يجهل المشتري غيبه عن يد المقد فيلزم انخافاً فإن علم غيبه وجعل في أى موضع لم يلزم البائع إحضاره اه قلن علم أنه في موضع فأنكشف أنه في آخر لزمه تسليمه إلى الموضع الذي علم فيه اه صميري لكن يقال كم حد الغيبة هل عن موضع المقد أو عن المجلس لعل الأول أقرب وقيل ما له مؤنة ولو في البلد (١٩) قيل ليس من الخيارات الآتية بل مستقل وقيل خيار تنذر التسليم قلنا يحصل أن يثبت الخيار كعلوم الأمد كما يأتي (٢٠) وكذا البائع ينظر قرز (٢١) قوي عن قضاء ذمار (٢٢) إلا إذا علم المشتري أنه غائب فلا خيار له (٢٣) إذا كان معروفاً وإلا فسد المقد ويحتمل أن يصح المقد ويلزمه الإيصال في الليل والمقرر الأول لأن هذه الجهة منقضية لأن هذا من باب الحقوق وهي تنقض الجهة فيها (٢٤) والرف الجاري كالشروط في المقد في المعاملات كلها اه يان (٢٥) في الميل (٢٦) وإما التسليم في نصيب البائع قد صح اه زهور (٢٧) مثول أو غيره ولو باعه إلى شريك ثالث فلا

من غير شريكه (الا بحضور شريكه^(١) أو اذنه^(٢)) فتي حضر جاز له التسليم ولو كره الشريك أو أذن وهو غائب جاز التسليم (أو) لم يكن الشريك حاضرا ولا أذن بالتسليم فان أذن (الحاكم) ^(٣) يقوم مقام اذنه (ولان (لا) يكن التسليم في محضر الشريك ولا اذنه ولا اذن الحاكم (ضمن) نصيب شريكه (ان أذن) ^(٤) للمشتري أن يقبضه (والقرار) في الضمان (على الآخر) ^(٥) وهو المشتري (ان جنى) ^(٦) على المبيع (أو علم) ان التسليم بنفسه اذن الشريك لا يجوز ومعنى ذلك أن البائع إذا غرم لشريكه رجع على المشتري بما غرم أن جنى المشتري أو علم فألوم لم يجن ولا علم وتلف نصيب الشريك بأفة سماوية كان القرار ^(٧) على البائع وان تلف بجنابة من غيرهما كان القرار على الجاني (ولا ينفذ^(٨) في المبيع قبل القبض) شيء من التصرفات من اجارة أو بيع أو هبة ^(٩) أو نذر أو وصية أو نكاح ^(١٠) أو رهن حتى يقبضه ^(١١) المشتري أو وكيله (إلا) ما كان استهلاكا ^(١٢) مثل (الوقف والمتق) ^(١٣) فانهما يصحان قبل القبض للمبيع (ولو) كان العتق (بمال) كالكتابة ونحو

يجوز له إلا بأحد هذه الثلاثة الوجه قرز (١) وفي التذكرة أو سلم في نوجه وقد ذكره غيره من المذكرين وظاهر الإزخلافه وقد حل على أن المشتري أمين والشريك في الناحية اه شرح فتح وهو أنه لا يسلم ولو في نوجه إلا بالشروط التي في الإزهار قرز (٢) في مجلس التسليم قرز (٣) وله أن يرجع عن الأذن قبل التسليم اه تجري قلنا ليس له الرجوع لأنه إسقاط حق اه ع (٤) إذا كان في مسافة يجوز الحكم عليه أو كان حاضرا متمردا قرز (٥) فلو كان المشتري حاكما أو ولي جيم واليتم الشريك كان كما اذا سلمه باذن الشريك اه ام وقرز (٦) ولا يضمن إن قبضه المشتري لا باذن مطلقا جنى أم لا علم الاشتراك أم لا ولو كان البائع قد قبض الثمن في الصحيح اه سحولى (٧) أو وفر الثمن جميعه اه عامر (٨) عبارة الامار على الآخذ ليدخل الوكيل قرز (٩) فلو لم يجن ولا علم ولا إذن فعل المشتري لأنه غاصب (١٠) هذا في المتعولات لا في غيره فلا يطالب إلا من تلف تحت يده عند الهدى عليه السلام كما في النصب اه سياتى عليه كلام السحولى أنه مطلق مفيد بقوله والقرار على الآخر لا فرق بين المنقول وغيره (١١) إن قبضه باذن البائع ولا يضمن مطلقا قرز (١٢) صوابه لا يصح بل يكون قاسدا وقرز لا كما تضمنه العبارة أنه يكون موقوفا (١٣) المستحق قبضه باذن البائع أو توفير الثمن في الصحيح كما يأتى (١٤) لا التوافد فيصح التصرف فيها قبل القبض ووجهه أنه لا يطل البيع بطرف قبل قبضه اه مفتى وحديث وهاجرى وقيل وكذا فوائده لأنه يطل البيع فيها خلف البيع قبل القبض (١٥) ولو الى رحمة فلا يصح (١٦) معنى نكاح العبد والامة اه فان قل كان فاسدا أقرز (١٧) قبضا جائزا (١٨) واستهلاك للمشتري كالقبض للبيع (١٩) في القصد الصحيح وقرز وكذا الاستيلاء قرز (٢٠) وهذا في غير العبد الا بق ونحوه فأما فيه فلا يصح عققه لأنه يطل خيار البائع ذكره في الشرح اه بيان ينظر فيه لأنه إذا صح في الملك المشترك صح في الحق كما في مسألتنا اه عامر يقال هذا منع حتى التبر

أن يشتري العبد نفسه ^(١) فإن ذلك يصح قبل القبض للمبيع أيضاً لأنه من الاستهلاك ومن الاستهلاك الجناية كالقتل وكسر الآية ^(٢) (ثم إن تعذر قبض الثمن) من المشتري بأعصار ونحوه ^(٣) بمداًن أعتق قبل القبض (فلبايع فسخ ما لم ينفذ) كالتيدير قبل الموت والكتابة ^(٤) قبل الإيلاء ويطل للمتيق ويموده ^(٥) (واستسماؤه ^(٦) في) المتق (النافذ) كالمتق المطلق والتيدير بعد الموت والكتابة بعد الوفاء ^(٧) وإنما يستسميه (بالأقل ^(٨) من القيمة (و) من (الثمن) فأيهما كان أقل سمي به ويدفعه ^(٩) إلى البايع (ويرجع) ^(١٠) بما سمي به (على المتق) قيل ع ^(١١) وإنما ثبت له ^(١٢) الرجوع على المشتري ^(١٣) بشرطين الأول أن ينوي

وهو ابطال خياره كما لو أعتق أحد الشركاء حصته ورده الآخر بخيار الرؤية فإن الحق يعطل اهـ
 ١٥ ويحق بأن ينقل همه لأنه هنا فسد ومثله ما يأتي في قوله وإذا وكل المأذون من يشتره عقي في الصحيح بالعقد وفي الفساد بالقبض ٢٥ من غير هل سواء كان بطله أو أمره قرز ٣٥ تردوا لم يكن اجباره أو حجر عليه ٤٥ فإن كان العبد قد سلم بعض مال الكتابة وجب على المشتري رده البايع ٥ وفارق هنا الكتابة من أحد الشريكين لأن حق البايع هنا أسبق بخلاف الشريك أو لأنه كاتب في ملك مستقر فسرت الكتابة وهنا ملك المشتري غير مستقر ٥ فلا بد من فسخ العقد الأصلي الذي هو عقد البيع فيفسخه الحاكم ثم يعود ملكا للبايع بعد التسخ فإن فسخ التدير والكتابة فإنه يعود للمشتري ويمنع الحاكم للمشتري لتوفير الثمن البايع اهـ شرح أثمار ٥ أي البايع قرز ٦ أي أن البايع يستسمي العبد ويسلم ماسمي به العبد إلى البايع اهـ يعني أن البايع أن يستسمي العبد بالأقل من القيمة أو الثمن ويرجع العبد على مفعفه بما سمي به ووجه وجوب الاستسماء أن حق البايع أسبق من حق العبد ومن حق المشتري إذ له امساكه حتى يستوفي ثمنه وليس له تقض الحق النافذ اهـ وابن ٧ والاستيلاء ٨ ووجه اعتبار الأقل لأن الثمن ان كان أقل قد رضى به البايع وإن كان أكثر فليس يجب على العبد الا عوض قيمته اهـ زهره ٩ وقت السعاية والزائد في ذمة المشتري ٩ أي المشتري ١٠ وسواء كان للمتيق موصراً أم مصرأ لأن الذي يسمى به العبد ديناً على المشتري ثابت قبل العتي بخلاف العبد المشترك فإنه لا يرجع ان كان مولاه مصرأ لأن أصل الوجوب عليه فإن قيل ما للفرق بين هذا وبين ما إذا كاتب أحد الشريكين العبد للمشارك فإنه لا يكون للشريك قبض الكتابة فله جواب أن حق البايع هنا مقدم على الكتابة بخلاف العبد المشترك فإنه لاحق لأحد في نصيب الشريك فينفذ في نصيبه ثم يسرى إلى نصيب شريكه اهـ زهره وأيضاً لم تلزم السعاية بنفس المتق كالمشترك ٩ أي العبد ٩ غير أم الولد فلا ترجح بما ست قرز وتسمى بالثمن ٩ لأنه يشبه للمرهون الذي سيده مفلس ١١ وقواه المؤلف ١٢ أي العبد ١٣ وهو للمتيق

الرجوع^(١) والثاني أن يكون تسليمه باذن الامام أو الحاكم^(٢) قيل ويُنظر إذا أعتقه المشتري عن كفارة هل يجزئه المتق هنا مع لزوم السعاية وقد قيل أنه يجزئه^(٣) لأنه ملكه بخلاف عتق المشتري ولأن المبدع هنا أن يرجع عاسى ومن شبه عتقه^(٤) قبل القبض بتلفه لم يثبت له الرجوع بما سعى به ولم يجزه عن الكفارة لكنه بعيد^(٥) قال عليه السلام وأما إذا نذر الثمن بمدأ وقعه المشتري^(٦) قبل قبضه استسمي العبد^(٧) كما في العتق فإن لم يكن عبداً استغله البائع^(٨) حتى يستوفى (ومن) اشترى عبداً من شخص ثم (أعتق ما اشتراه) وكان شراؤه لذلك العبد (من مشتري) له^(٩) (لم يقبض)^(١٠) ذلك العبد حتى باعه قبل القبض (صح) (العتق) (إن أعتقه)^(١١) هذا المشتري الآخر (بعد) أن وقع منه (القبض باذن الأولين) أى باذن البائع الأول والمشتري الذى باع قبل القبض (أو) باذن (الثاني) وهو المشتري الذى باع قبل القبض إذا كان اذنه بعد كونه (موفراً للثمن)^(١٢) إلى البائع الأول (وإن لا) يعتقه بعد قبضه بل قبل أن يقبضه أو بعد قبضه من دون إذن من أيهما^(١٣) أو باذن من الثاني قبل أن يوفر الثمن إلى البائع الأول أو باذن البائع الأول (فلا يصح العتق)^(١٤) (وما اشترى بتقدير)^(١٥)

(١) وقيل له الرجوع ما لم ينو التبرع (٢) لا يشترط اذن الامام والحاكم وهو ظاهر الاظهار لأنه ولاية على تخلص نفسه (٣) لان السعاية لم تلزم العبد هنا بنفس العتق بل لزمته بعد العتق بمقتضى آخر غير العتق احابس (٤) التقيع (٥) إذ يلزم منه أن الولا لم يباع والفرق بينه وبين الآية قلنا الفرق أن الآية قد تلفت وهنا البين باقية (٦) أو خطه مسجداً أو طريقاً أو مقبرة أو بيان ويبقى الثمن في ذمة المشتري اهـ بيان من باب التخليص وفي شرح الامار لا يصح أن يجعله مسجداً لأن من شرطه أن لا يبقى لاحد فيه حق وهنا للبائع حق الحبس قرز في المسجد والمقبرة بعد القبر وأما الوقف فشرح الاظهار وأما الطريق فيستغنى (٧) ويرجع بما سعى إذا نوى الرجوع قرز (٨) ويرجع التصرف للوقف بالقبلة على الواقف اهـ فتح قرز وهو الاقل من القيمة أو الثمن قرز (٩) وإنما لا يصح قبل القبض لأنه لا يملك إلا بالقبض والعتق لا يصح إلا بعد الملك (١٠) إذا كان القيد الاول صحيحاً لان البيع الفاسد لا يملك إلا بالقبض (١١) ولا خيل له تخليعة صحيحة قرز (١٢) وكذا ما أثر التصرفات اهـ تذكرة إلا الوطء والشفعة فيه لابه قرز لانها لا يجوزان بالفاسد (١٣) أو في حكمه وهو أن يكون الثمن مؤجلاً وقد أذن له البائع بالقبض (١٤) صوابه منهما قرز (١٥) لوقوعه قبل الملك (١٦) لفظاً قرز (١٧) الظاهر والله أعلم أن قوله وما اشترى بتقدير وقع قبل اللفظ من باب الاستخدام لانه أراد لفظه وبضمير في قوله وقع قبل اللفظ بتقدير الفعل مثل قوله إذا نزل السماء بأرض قوم وعريته وإن كانوا غناباً (١٨) ولذلك صورتان أحدهما أن يكون التقدير باللفظ فقط نحو أن يقول بعت منك هذا على أنه مائة بكذا ثم يقبضه المشتري بشيء ككيل ولا وزن فإذا أراد يمه فلا بد من كيله لان التقدير إنما حصل باللفظ والمعبرة الثانية أن يكيل الطعام أولاً ثم يقول بعت

أي بكيل أو وزن أو عدد^(١) لأجزاء^(٢) وكان الكيل والوزن والعدد (وقع قبل اللفظ)^(٣) وأراد أن يبيعه^(٤) (أي يبيعه) كيله ووزنه وعدده (ليبيعه حتماً)^(٥) يعني على كل حال^(٦) ولا فرق بين السلم^(٧) وغيره^(٨) وصورة ما اشترى بتقدير أن يقول بمت مني هذه الصبرة على أنها مائة مد بمائة درهم أو كل مد بدرهم فأما لو قال بمت مني هذا المد فقيل هو يشبه المكيل من حيث أنه لا يبيعه حتى يبيد كيله ويشبه الجزاف من حيث أنه إذا زاد لم يجبر بالرائد^(٩) قوله وقع قبل اللفظ يعني فأما إذا وقع بعد اللفظ^(١٠) لم يحتاج إعادة (الالترج)^(١١) فلا تجب إعادته للبيع ﴿تنبيه﴾ اختاف العلماء هل الكيل والوزن بمنزلة القبض حقيقة أم لا فمن الإمام أحمد بن سليمان والإمام أحمد بن الحسين أنه بمنزلة القبض حقيقة فلو تلف قبل أن يوزن تلف من مال البائع وعن أبي جعفر ليس

منك هذا ويحضر المشتري فأما أراد المشتري يبيعه فلا بد من إعادة كيله أو وزنه فالصورتان أحدهما في الشرح والأخرى في الأثر فأما أنه نمارى وقد حققه في قبيل فعمل الربا بالصورة الثانية فلا يستقيم لأنه صورة الجزاء (١) على قول طائفة كالكيل والوزن لا على قول ع أنه كالنذر (٢) وإذا كان جراً فاصح يبيعه ما لم يبيع بمجسه فيعاد الكيل والوزن أن يجوز فيه الزيادة والنقصان كما يأتي في قرز (٣) فعلا (٤) ولو كان المشتري مشاهداً لكيله لقوله صلى الله عليه وسلم لا حتى يخطف الصاعان اه ولا كيله بعد البيع مع غيبة المشتري لأن الكيل من باب التسليم لأنه يصير للبيع معلوماً ولا يسلم إلا بحضوره ويكتفى بكيل البائع بحضوره المشتري وقيل لا قرز (٥) لا تغير ذلك كالمدة على غير عوض والنذر ونحوه فيجوز قبل إعادة كيله وإنما خص البيع بالخبر على (٦) حتى التفسير أن تقول أي واجبا ولعل معنى قوله على كل حال عدم الفرق بين أن يكون للمشتري الآخر مشاهداً لكيل المشتري الأول أم لا كما صرح به في التثنية اه غاية (٧) يحتمل أنه يريد رأس المال أن كان نقداً ويحتمل أنه يريد السلم فيه مثاله في السلم في رأس المال أو يكيل شيئا أو وزنه ثم يقول أسلمت إليك هذا في كذا فلا يصح من السلم إليه أن يبيع رأس مال السلم بعد قبضه إلا بعد إعادة كيله قرز (٨) القولية والمرابحة والأقالة إن جعلناها يما وفي التثنية وسواء قلنا الأقالة يما أو فسختها والوجه في ذلك أنها إذا جعلناها يما فظاهر وأما إذا جعلناها فسختها فوجهه فيها أنه مأخوذ بأن يكيله إذا فسخت ليرده كما أخذه لأنه اشتراه مكيلاً لأنه إذا لم يكيل لم تصح الأقالة (٩) لأنه قد أشار إليه والاشارة أقوى من التقدير (١٠) لأنه وقع الكيل وقد صار في ملك المشتري (١١) وكذا العدد على قول ع قرز (١٢) ولو قال بتمام القبض لكان أجلى (١٣) المراد هل الكيل شرط في صحة القبض أم لا المختار ليس بشرط قرز (١٤) للهدى (١٥) وقد أثنى الإمام أحمد بن الحسين في أحمال قطن نفقت في شرس بعد ما حلها المشتري. وقيل إعادة الكيل والوزن أنها من مال البائع

كذلك بل القبض الحقيقي قد حصل^(١) ولكنه ممنوع من يمه حتى يعيد الكيل لأجل
الخبر^(٢) قال مولانا عليه السلام^(٣) وهذا هو الأقرب عندى^(٤) (ويستحق القبض) للمبيع
بأحد أمرين إما (بإذن البائع^(٥) مطلقاً) أي سواء كان العقد صحيحاً أم فاسداً الأمر الثاني
قوله (أو توفير)^(٦) المشتري (الثمن) على البائع فإنه بمدة توفيره^(٧) يستحق القبض فله
أن يقبضه سواء أذن له البائع أم لا وهذا إما يكون (في) العقد (الصحيح) فقط دون الفاسد
فلا بد من الأذن من البائع ولو بعد توفير الثمن وإذا استحق المشتري القبض بأي الوجوه
هذين جاز له قبضه أينما وجده سواء وجدته في يد البائع أو في يد غيره (فلا يمنع منه)
حيث (لا ذوق حق) في المبيع وذلك (كالمتأجر)^(٨) فإن له منعه حتى تنقضي مدة
الاجارة إذا لم يكن البيع لمعذراً أو أجاز للمتأجر كما تقدم وكذا المرتين^(٩) له منعه (لا الفاسد)^(١٠)
والسارق فلا يحبس^(١١) المبيع وكذا المستمير^(١٢) والوديع^(١٣) **باب** ^(١٤) الشروط

(١) بالنقل أو الصلابة مع كمال شروطها (٢) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لاحق
يخطف الصاعان يعني صاع البائع وصاع المشتري (٣) قال القاضي عبد الله الدوازي ولعل هذا إجماع
(٤) في غير المشتري قرز (٥) وليس له أن يرجع عن الأذن وهو ظاهر الاز وقيل له الرجوع قبل القبض
أه نجري وح لي وقواه الخبري (٥) أو تأجيله قرز (٦) ولو تبرع التبرع عنه قرز (٧) والمستمير حيث بدأ به
(٨) أن قبضه المشتري بغير إذنهما قلها منته واسترجاعه من المشتري وإن قبضه بأذنهما فقد بطل حقهما أه
كواكب ينظر لو تلف قبل الاسترجاع هل للرتين أن يرجع على المشتري لعل لذلك وتكون القيمة مبرهنا
ويطال البيع لأنه تلف قبل توفيقه ومتى استوفى رد القيمة للبائع حيث لم يتساقطاً قرز (٥) فاما حيث بيع للائفاء
أول من الثمن فله الحبس حتى يستوفى وأما تبرع ذلك فموقوف كما يأتي قرز (٩) مالم يخش التضمين فله المنع (٥) وإذا
سأله الفاسد إلى المشتري قبل توفير الثمن إلى البائع فلفاسد أن يطالب برد ذلك إلى المالك لا إلى
يده أه يان أو الحاكم إن كان المالك قائماً أه بستان (١٠) حيث علم بالبائع وأنه اذن مطلقاً أو وفر الثمن في
الصحيح أه وإلا فالفاسد والسارق وغيرهما سواء ذكره في الكواكب (١١) إلا أن يستعير ليزرع ولم يقصر
فله حبسه حتى يصعد قرز (١٢) حكى القتيبي عن واثق بن سعيد قال دخلت الكوفة فوجدت ثلاثة من
قنائها وهم ح وابن أبي ليلى وابن شبرمة فسألت ح عن بيع وشروط فقال يطلان ثم سألت ابن أبي ليلى
عن ذلك فقال يصح البيع ويطل الشرط ثم سألت ابن شبرمة فقال يصحان فعدت إلى ح فأخبرته
بما قال فقال لا علم لي بما قال ولكنني صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع وشروط ثم دخلت على
ابن أبي ليلى فأخبرته بما قال فقال لا علم لي بما قال ولكنني صلى الله عليه وآله وسلم أجاز البيع
وأبطل الشرط في خبر بربرة ثم دخلت على ابن شبرمة فأخبرته بما قال فقال لا علم لي
بما قال ولكنني صلى الله عليه وآله وسلم اشتري من جابر بن عبد الله جيرا واشترط

المقارنة للعقد^(١) فصل ففسده من الشروط (عريحتها)^(٢) يبنى لاعتقدها^(٣) الاماسيائي
مثال الصريح أن يأتي بأي أدوات الشرط نحو أن يقول بستمك كذا إن جاء زيد أو إذا جاء أو
متى جاء وإذا أعطيتني الثمن فقد بستمك أو إذا جاء غد أو نحو ذلك ومثال العقد^(٤) أن
يأتي بملئ مثاله بستمك هذا على أن تفعل كذا^(٥) ونحو ذلك (إلا) الصريح (الحالي)^(٦) منها
فانه يصح ممة العقد^(٧) مثاله أن يقول بستمك هذا إن كان في ملكي أو إن كنت ابن فلان^(٨)
فإن انكشف حصول ذلك الشرط ثبت البيع وإن انكشف عدمه بطل العقد (و) ففسده (من)
عقدتها^(٩) ما تقتضي جهالة في البيع كخيار مجهول المدة^(١٠) مثال ذلك أن يشرط الخيار
مدة مجهولة (أو صاحبه)^(١١) مجهول مثال ذلك أن يشرط الخيار لشخص مجهول (أو)

واشترط جابر ظهره إلى المدينة فصحيح البيع والشرط وأهل المذهب يحسموا هذه الأخبار وقسموا الشروط
إلى هذه الأقسام اه غيث زهور وستان وشرح آثار (١) فيخرج منه ما كان مقدما أو متأخرا ولفظ
السحولي فيخرج منه ما لو تقدمت أو تأخرت الشروط المفسدة وانقضى العقد على وجه الصحة من غير شرط
قرز (٢) وغير الصريح ما يأتي به بأحد حروف علب (٣) يعني غير المتضمن للشرط (٤) الذي لا يصح قرز
(٥) هذا مستقبل والمثال الصحيح بستمك على تسجيل الثمن اه مراد الشارح حيث لم يحصل جهالة في
البيع أو في الثمن أو في الخيار أو في الاجل كما يأتي أو يطلق بالعقد نحو على أن تبني مني كذا فإنه لم
ينتيم العقد في الحال (٥) فيفسد ولا يغذ بالشروط المستعجلة إلا ما يأتي في قوله لا على تأدية الثمن ليوم كذا
وإلا فلا يصح (٦) ومعنى الحالي انه لم يخلق بوقت يحصل في المستقبل بل بأمر حاصل في نفس الامر
فاذا انكشف حصوله نفذ البيع (٥) ومن جملة الحالي ما علق بعلم الله تعالى نحو ان علم الله أنه يقدم
زيد يوم كذا فقد بستمك فلذا قدم في ذلك الوقت انكشف صحة البيع لأن علم الله حاصل في الحال
ولا يجوز باستقبال اه تكييل واختاره المتوكل على الله انه يفسد (١) فلو قال بستمك هذا الثوب بدنيار
إن شاء الله تعالى لم يفسد إلا أن يكون مضطرا إلى البيع لأن الله تعالى يشاؤه حال البيع اه غيث من باب
المية (١) لأنه مستقبل لأن القصد بظهوره لنا اه من المسائل المرتضاة (٥) والماضي قرز (٢) سواء كان
عقدا أو شرطا ان كنت قد حبست (٨) فإن التمس (١) بين المشتري والإحلف بالبيع وقيل يفسد الحاكم
لنصر تسليم الثمن وقيل يبطل العقد حيث لا يينة ولا عين لأن الأصل عدم البيع اه أم ويجزى (١) ما لم يعلم أنه
ابن فلان مع استمرار التمس (٩) أمور أربعة (٥) أي من عقد الشروط اه متى (٥) يقال لم يضاف العقد إلى
الشروط ينظر يقال قد سماها شروطا نظيلا لما أشار كفى الصحة والفساد فسمي الباب باب الشروط (١) لانه
إذا كان الخيار مجهولا كان العقد مجهولا لانه لا يعرف أي وقت استقر اه (١١) فلو شرط الخيار له ولوارثه قيل يصح
لانه يعلم من بعده وقيل لا يصح لانه مجهول ادهاملا أو أيضا هو يبطل خيار الجاعل بموته فيبقى المجهول له إلا أن يوصى
بالتمس قرز (٥) فلو التمس المجهول الخيار بعد تعيينه أو التمس قدر مدة الخيار بعد ذكره يفسد في السحولي وقال

شرط شرطاً اتقضى جهالة (في المبيع) ^(١) قال مولانا عليه السلام في مثاله قولنا (كلى إرجاحه) ^(٢) في الوزن ولا يذكر قدر معلوماً ^(٣) (أو) شرط (كون البقرة) المبيعة (لينا) ^(٤) فإن ذلك يقتضى الجهالة لأنها صيغة مبالغة فكأنه قال على أن فيها لبنا كثيراً والكثير مجهول فيفسد المقد (ونحوه) أن يشترط كون الفرس جرياً ^(٥) أي شديد الجري وما يقتضى جهالة في المبيع أن يبيع ثياباً ويستثنى واحداً لبيته ^(٦) فيفسد المقد (أو) شرط ما اتقضى جهالة (في الثمن) فيفسد به المقد أيضاً قال عليه السلام ومثال ذلك قوله (كلى إرجاحه) ولا يذكر قدر معلوماً ^(٧) (ومنه) ^(٨) أي ومن الجهالة في الثمن أن يشتري صبرة من موزون أو مكيل وشرط (على) المشتري ^(٩) (حط قيمة كذا) ^(١٠) أرطالا (من) تلك (الصبرة) أو كذا مكيالاً أو نحو ذلك فإن هذا يقتضى الجهالة في الثمن لأن القيمة مجهولة غير مقدرة لأنه يرجع فيها إلى المقيمين ^(١١) (لا) لو شرط أن يحط (كذا من الثمن) ^(١٢) فإنه يصح العقد والشرط وللمسئلة ^(١٣) صور الأولى أن يرف ^(١٤) وزن الظرف فيقول بستمك على أنهما تطل كل رطل

المقي ان المقد يصح ولا خيار للمشتري لأن البيع انعقد على الصحة قرز (٥) أو هما مجهولان (١) والمراد بالرجحة هنا ربح الميزان وانخفاضه إذ لو كانت الرجحة قدراً معلوماً متعارفاً بينهم صح البيع اه وشى قرز (٥) فإن المقد يفسد بذلك حيث يشترط المشتري على البائع إرجاح وزن المبيع حيث هو موزون (٧) قال في التذكرة ومن ذلك شرط الرزم في الكيل في المبيع أو الثمن إذ الكيل والرزم يختلف فيفسد إذا شرط أو جرى عرف قيل ف إلا أن يكون التفاوت يسيراً يصاح به كفى كيل الدرة والبر ونحوهما لا في الزبيب والخناء فلا بد من شرط الرسل وهذا حيث تقدم البيع فإن تقدم الكيل وتأخر لفظ البيع صح بلا اشكال اه تكييل (٣) غزيرة اللبن (٤) أى سابق هكذا صوب المؤلف اه ح فص (٥) في المستوى مطلقاً وفي المختلف ان لم يذكر خياراً معلوماً وظاهر إطلاق البيان انه يصح مع ذكر الخيار سواء كان مستوي أو مختلفاً ولفظه كن باع ما به أو عبده أو غنمه إلا واحداً منها غير معين فلا يصح إلا أن يذكر الخيار لاحتدام مدة معلومة صح على الاصح (٦) ولا جرى عرف بقدر معلوم قرز (٧) من الاربع الصور الآتية قرز (٨) الذى في البحر وشرط على البائع وهو الصواب وقد يقال الشارع البائع على المشتري أن يحط قيمة كذا والمخ لا أكثر من ذلك فلا وجه للتصويب اه عمى (٩) هذه الصور الثلاثة (١٠) إلا أن تكون القيمة معروفة عندهم اه ضياء قرز (١١) هذه هي الصورة الرابعة (١٢) يعنى مسئلة الكتاب وفيه نظر لتصف الصور اه حارو وعمد صلاحية بعضها مثال لاز اه عامر (١٣) لاين أى القوارس وهو معنى كلام الهادى عليم (١٤) وهذه الصورة متفرعة من صور ذكرها ع حيث قال وكذا ان باع تمرأى ظرف ولا يعرف قدره على انه أرطال معلومة وشرطاً أن يطح مكان الظرف شيئاً معلوماً كان البيع مجهولاً وقد تردد المذاكرون في وجه الفساد اه غيث (٥) لهه عرف وزن الظرف وتمره جميعاً ولذا قال في البحر من باع ظرفاً بما فيه على انه مائة رطل والظرف خمسة بمائة درهم

بدرم أو على أنه مائة بمائة درهم على أن أتقص عنك بحسابه ^(١) فإن هذا جائز * الصورة الثانية ^(٢) أن يقول بمت منك هذا التمر الذى فى الطرف على ان التمر مائة رطل بمائة درهم وأسقطت عنك خمسة دراهم لأجل الطرف ^(٣) فإن قصدوا أنه لا يرد الزائد ^(٤) على المائة ولا يحاسب بالناقص فسد وإلّا أصح ^(٥) * الصورة الثالثة ^(٦) أن يقول بمت منك هذا التمر على انه مائة رطل بظرفه ^(٧) وأسقطت عنك قيمة خمسة أرطال ^(٨) فسد لجهاالة الثمن ^(٩) * الصورة الرابعة أن يقول بمت منك هذا التمر على انه بظرفه مائة رطل ^(١٠) بمائة وأسقطت عنك لأجل الطرف خمسة دراهم فيفسد لجهاالة المبيع ^(١١) (و) من الجهاالة فى الثمن أن يبيع أرضاً ويشترط (على) نفسه ^(١٢) للمشتري (أن ما ^(١٣) عليك من خراج هذه (الأرض كذا) درهما وآتى به (شرطاً) ^(١٤))

وحط مكان الظروف خمسة (١) أى الطرف والطرف غير مبيع (٥) وأما إذا شرط إسقاط حصته وزن الطرف من الثمن فانه يصح ذكره ابن أبى القوارس ولو كانت حصته مجهولة فى الحال فهى تعرف ومثله فى التذكرة والخفيظ وظاهر كلام الشرح أنه لا يصح إلا أن يعرف وزن الطرف اه بيان (٧) للقيح (٣) ولعل المراد أنه لم يدخل الطرف فى جملة المبيع وكان الطرف معلوماً وإلا فهى الصورة الرابعة وفى شرح الفتح والصميرى لا حاجة إلى ذكر الطرف اذ ليس من جملة المبيع (٥) مع أنه لا يحتاج الى ذكر الطرف فى هذه الصورة اه وابل غروجه عن المبيع (٤) يعنى شرطوا أو هو من عرفهم لان القصد ان لا يحكم له (٥) فى المستوي لا فى المختلف فيفسدان زاد أو نقص قرز (٥) لأنه خلاف موجه (٩) للقيح حسن (٧) والطرف مبيع (٨) قيل ف وكذا لو قال وأسقطت عنك خمسة أرطال فيفسد لجهاالة المبيع أيضاً ومثله فى المختار المصحح قرز (٩) والمبيع أيضاً (٥) وهو منطوق الاز فى قوله على حط قيمة كذا (٥) وإذا أراد قيمة الأبطال الحصص من الثمن فهو يؤدى إلى النور فلا يعرف حصص كل رطل إلا بعد معرفة الثمن ولا يعرف إلا بعد الثمنان بمحض خمسة ولا ينقص حتى يعرف حصص كل رطل اه صميرى (١٠) والطرف غير مبيع (١١) وفيه نظر وجه النظر أنه لا يقع استثناء فى المبيع فيكون باقيه مجهولاً وهذا هو الصحيح وهو أنه يصح لأنه يعرف وزن الطرف من بعد كمثلة الرقوم (٥) والمقرر المصحح فى جميع الصور إلا الثالثة من الأربع كما فى الاز فيفسد اه مفتى وحيث قرز ومجاهد وبطل للمشتري خيار فقد الصفه وإن زاد الزائد وإن نقص حاسب الناقص اه مجاهد وحيث (٥) ولم يعرف وزن الطرف وإلا فعلى الأولى من الأربع والطرف غير داخل فى جميع الصور يعنى فى المبيع وفساد الآخرين لأنه أدخل الطرف فى الوزن اه وكذا الصورة الأولى الطرف داخل فى وزنها لكنه عرف وزنه فصح البيع (١٢) على ان عليه أى المشتري بما على البايع من خراج أو غيره كذا حاشا غير قاصد للصفه تغالف ماشوط عليه فيفسد وقد فهم من رجوعه إلى الفساد إمادة حرف القيد وهو على اه شرح فتح (١٣) موصولة يعنى الذى (١٤) صوابه عقداً (٥) فان لم يذكر خراجا على الأرض حال بيعها صح البيع وهو على المشتري

(لا صفة بخلاف) ما شرطه في نفس الأمر إما إلى أقل أو أكثر ففسد العقد لجهالة الثمن^(١) أو جهالة المبيع^(٢) وصورة الشرط أن يقول بمت منك هذه الأرض على أن التي عليك من خراجها عشرة دراهم مثلاً وقصده^(٣) أن دفعه^(٤) يكون عشرة^(٥) سواء كان المضروب أقل أو أكثر فإن انكشف أن على الأرض أكثر من عشرة أو أقل فسد العقد لأنه إذا انكشف أن المضروب عليها خمسة فقد شرط البائع على المشتري خمسة دراهم في كل خراج وهذه زيادة في الثمن مجبولة إذا لم تذكر مدة معلومة فإن ذكر مدة معلومة^(٦) صح^(٧) قال عليم وسوا شرط تسليم الخمسة إلى نفسه أو إلى الإمام وأطلق وقيل ح أما إذا شرط التسليم إلى الإمام ولم يجعله مناصح^(٨) قال عليم وفيه نظر^(٩) وأما إذا انكشف أن المضروب على الأرض أكثر من عشرة نحو أن يكون خمسة عشر فانه يفسد العقد أيضاً لأن البائع في التحقيق شرط على نفسه أن يدفع عن المشتري الزائد على العشرة من الخراج وهذه زيادة في المبيع مجبولة^(١٠) القدر فكأنه باع منه الأرض وخمسة دراهم في كل سنة بكذا من الثمن وهذا قاسد لجهالة المبيع^(١١) فإن شرط مدة معلومة صح ما لم يستغرق الثمن^(١٢) هذا إذا جعل هذا الخراج المذكور شرطاً كما تقدم فأما إذا جعله صفة نحو أن يقول على أن الخراج المضروب عليها كذا فانه يصح العقد والشرط فإن انكشف أنه على ما شرط أو خراجها أقل نفذ المبيع^(١٣) وإن انكشف خراجها أكثر فله خيار فقد الصفقة (ومنه) أي وما يقتضي جهالة الثمن (شرط) البائع (الاتفاق من الغلة) أي من غلة

إلا أن لا يلم حالة الشراء فله الخيار قرز (١) حيث الثمن من جنس الخراج بخلافه إذا كان الثمن من غير جنس الخراج صح ولو استغرق جميع الثمن والمختار ما لم يستغرق (٢) في الأقل (٣) في الأكثر (٤) أي المشتري (٥) دراهم (٦) لأنه زيادة في الثمن معلومة اهـ ح فتح (٧) حيث ثبت في الذمة وإلا فسد لأنه مبيع والذي في الذمة كل قيم كالدرهم والدنانير والمكيل والموزون (٨) مع الإطلاق (٩) وجه النظر أنه كما شرط مع المبيع منفعة مجبولة القدر يصح إفرادها بالعقد فيفسد ولو كانت للغير اهـ غيث وبكيل (١٠) الأولى أن يقال حط من الثمن اهـ شرح فتح قال السيد عبد الله المؤيدي إن كانت من غير جنس الثمن فزيادة في المبيع وإن كانت من جنسه فخط قرز وقيل انه زيادة في البيع وإذا كانت من جنس الثمن اشترط التقاض في قدرها (١١) سواء لجهالة الثمن (١٢) إذا كان من جنس الثمن لا نه يكون زيادة فلا يصح قرز (١٣) لأنه إذا استغرق فكأنه باع منه الأرض بغير ثمن (١٤) أي بطل الخيار فأما البيع فهو نافذ ولو انكشف عليها أكثر أو ما ثبت الخيار

المبيع^(١) سواء شرطه لواحد أو جماعة (ولو) كان (لملومين) فإن هذا يقتضي جهالة في الثمن فأما إذا جعل الطعام قدرا معلوما وجنسا معلوما صح البيع إذا لم يبين من غلها^(٢) (أو) شرط في المقد شرطاً (رفع موجب) فإنه يفسد (غالبا) كملى ألا ينتفع^(٣) نحو أن يبيع منه السلعة على أن لا ينتفع بها فإن هذا الشرط يرفع^(٤) موجب المقد لأن المقد يوجب أن المشتري ينتفع بالمبيع فلو شرط أن لا يبيع أولا يهب أولا يمتق أولا يدخل المبيع ثلاثة أيام أو أكثر أو مطلقا أولا يلبس الثوب أو شرط بقاء الثمرة المشتراة بحد صلاحها وليس العرف بقاها^(٥) أو باع نصف دابته^(٦) على أن لا يركبها المشتري إلى وقت أنزال الفحل عليها فسد العقد لأن هذه كلها ترفع موجبه قيل ح فأما لو لم تكن سالحة للركوب وشرط أن لا يركبها حتى تصلح صح ذلك لأنه لا يرفع موجب العقد قوله غالبا احتراز من صورتين أحدهما أن يبيع الجارية على أن لا يوطأها المشتري^(٧) فإن البيع يصح^(٨)

(١) أو من غيره قرز (٢) أو غلة غيرها معينة يفسد البيع وإن أطلق ذلك صح وكان من جملة الثمن إذا بين جلسته ونوعه وقدره وبين ما يدخله من الملع إذا كان متاعا اه بيان وكانت المدة معلومة وكان مثليا وكذلك الخطب بقدر قيمته كدثرم أو نحوه لأنه من لا بد أن يكون معلوما يثبت في الدمة اه صغيري (٣) لأنه إذا عيه من غلها كان ميبا وهو معدوم فلا يصح العقد اه شرح آسمار ومثله في النيث وفي الكواكب لأنه غرر وجهالة من حيث لا يعلم هل تنل شيئا أم لا اه (٤) قيل ف ولتأفل أن يقول ما وقع موجب العقد في المبيع وكذا في الثمن أفسد فلو قال اشتريت منك هذه الدار بمائة على أنك لا تهب الدرام أو لا تبيعها أو لا تصرف فيها فسد العقد اه زهور (٥) وكذا إذا شرط البائع على المشتري أنه لا يرجع عليه بالثمن عند الاستحقاق لأنه رفع موجب اه كواكب وقرز (٦) إذ لو كان العرف بقاؤها فهو كالشرط فيأتي فيه كلام الفقيه ع أنه يصح إذا كانت المدة معلومة اه وقال ابن مرغم لا فائدة فيه سواء كان العرف جليا يقاتها أم لا لأنه رفع موجب اه قال في الكواكب هذا لا حاجة إليه إذ لا معنى للعرف مع الشرط لأنه لا حكم له إلا مع السكوت اه قرز (٧) هذا على تعليق الأستاذ كما تقدم (٨) أو كلها قرز (٩) فإن استثنى البائع وطأها مدة معلومة أو مطلقا فسد العقد اه قرز (١٠) أو بطلها قرز (١١) إلا ما نص عليه الشارع على عدم الفساد كما يأتي في الضرب الثالث في خير بريرة وقيس عليه من شرط ألا يوطأ الأمة عند الهادي عليه السلام كما ذكره في المنتصب وقرره الامام الهادي عليه السلام وغيره للذهب لأن امتناع الوطء لا ينافي الملك إذ جوازه ليس يلزم الملك كما لو كانت ربيعة المشتري وكان جواز الوطء ليس من موجبات العقد فلا يضر اشتراطه بل يلغو وقال الناصر وح أن اشتراط عدم الوطء يرفع موجب العقد اه (١٢) وإنما فرق بين البيع والنكاح لأن هنا قد تناول ملك

والشرط يلغو الثانية أن يبيع الجارية على أن يكون ولاؤها للبائع فان هذا الشرط يلغو ويصح البيع وقال أبو حنيفة لا يصح البيع في هاتين الصورتين ^(١) (ومنه) أي ومن الشرط الذي يرفع موجب العقد أن يشرط البائع ^(٢) (بقاء المبيع) ^(٣) في يده ^(٤) (ولو) يقصد أن يبقى في يده ^(٥) (رهنًا) حتى يؤدي المشتري الثمن فان ذلك يفسد به البيع ^(٦) (لا) لو شرط (رده) ^(٧) إليه رهنًا بعد أن يقبضه للمشتري فان هذا الشرط يصح ويصح العقد معه ^(٨) (تنبيه) أما لو شرط ^(٩) في المبيع كفيلاً أو رهنًا ^(١٠) فقال في شرح أبي مضر وص بالله يصح إذا كان معيناً لا إن لم يكن معيناً قال ص بالله فان امتنع من تسليم الرهن أجبر عليه ^(١١) وإن امتنع الكفيل فللبائع الفسخ وفي الوافي يصح سواء كان معيناً أم لا ^(١٢) وأطلق في الزيادات أنه لا يصح ^(١٣) (و) لو شرط البائع (بقاء الشجرة المبيعة في قرارها مدتها) فسد العقد ^(١٤) لأن ذلك خلاف موجهه ^(١٥) ذكره أبو ط قال وكذلك إذا شرطه المشتري على البائع على أصل يحكي عليم وقد قيل إنم بالله يخالف في فساد العقد هنا واختلف في وجه الفساد فقيل لأنه

الرقبة والوطء تبع له بخلاف التكاح فالقصد الوطء فقد رفع موجب العقد اهـ (١) وقواه الامامان (٧) لا المشتري وقيل لا فرق (٣) في العبارة إيهام لأن ظاهرها يقتضي أن البائع لو شرط لعا المبيع في يده حتى يسلم للمشتري الثمن كان مفسداً وليس كذلك إذ لم يرفع موجب العقد لأن البائع له حبس العين حتى يسلم له الثمن فلو حذف لفظة لو كان أولى لأنه إذا شرط بقاءه في يده وهما لم يصح إذ ليس حكمه في يد البائع حيث حبسه قبض الثمن حكم الرهن بل إذا تلف تلف من مال البائع ولان المشتري لا يصح رهنه قبل قبضه لا من البائع ولا من غيره اهـ سحولي ويمكن حمل الكتاب على أن المراد بقاء المبيع لا لاجل الثمن الاوّل فساد العقد لتعلقه بمستقبل اهـ بحر من الرهن حيث شرط بقاءه في يده إلى أن يستوفي الثمن قرز (٤) بعد قبض الثمن (٥) والوجه فيه أنه يؤدي إلى أن يكون مضموناً على البائع ضمان المبيع بالثمن وضمان الرهن بالقيمة وذلك مخلف ذكر ذلك في السكافي اهـ كواكب ووجهه انتهى عن بيع وشرط (٦) لاختلاف الضمان اهـ بيان (٧) هذا إذا كان عقداً لا شرطاً وقيل لا فرق إذا امتنع المشتري من الرد فللبائع الفسخ (٨) يعني البائع (٩) يعني في الثمن أو في المبيع قرز أو شرط كفيلاً في الثمن إن استحق المبيع (١٠) الصحيح لا يجبر لأن من شرط الرهن التراضي لكن للبائع الفسخ وقرز قال في البحر والأولى أن يسترده حتى يسلم الرهن (١١) قال الامام في التبع وهو الاقرب وسيأتي في الفصل الثاني (١٢) وهو القياس لأن تعليق البيع بالمستقبل يفسد كما يأتي اهـ شرح فصح (١٣) وفي البيان العقد والشرط قرز (١٤) قال عليم لانا قد قدمنا أنه يصح استثناء الحق مطلقاً مع كون المدة مجبولة فينتظر في ذلك اهـ غيث من باب ما يدخل في المبيع وقد يلقى بأنه ان قصد بالبقاء دخول الحق في صبح هذا لا ين معرف وهو صريح فيما يأتي وقيل ان قال بخوفها

إذا شرط بقاءها فذلك بيع^(١) وإجارة مجبولة وعن الأمير م من حيث أدخل الحقوق وهي مجبولة قال عليه السلام وكلام الفقيه ح هو الصحيح وهو الذي في الأزهار^(٢) (و) لو اشترى^(٣) (على) شرط (أن يفسخ) المقد (أن شفيع)^(٤) في البيع فإن المقد يفسد بذلك لأنه رفع موجهه لأن موجهه ثبوت الشفعة (أو علقه) أي قيد البيع بمستقبل ففسده قال عليم مثال ذلك قولنا (كلمى أن تمل أو تحلب كذا) أي يقول بعت منك هذه الأرض على أن تكون غلتها في المستقبل كذا أو يقول بعت منك هذه البقرة على أن يكون حلبها ما هو كبت وكبت فإن هذا الشرط ونحوه يفسد المقد وعلى الجملة أنه إذا علق نفوذ البيع بأمر يحصل في المستقبل فسد إلا في هذه المسئلة الآتية وهي قوله لا على تأدية الثمن ليوم كذا والا فلا بيع (لا) لو باع ثوباً أو فرساً أو نحوهما (على تأدية) المشتري^(٥) (الثمن ليوم كذا) (لا) وإن يؤده ذلك اليوم (فلا بيع) فإنه يصح^(٦) المقد والشرط عند أبي طووس بالله وأبي ح فلا يصح تعليق نفوذ البيع بأمر مستقبل إلا في هذه الصورة^(٧) وقال شومصاحب الوافي يبطل البيع^(٨) بذلك ﴿تنبه﴾ قيل لو قال بعت منك بشرط الوفاء فسد إن لم

صحب ولا خلاف (١) يعني إذا كان الشارط للمشتري وأما لو كان البائع فيرفع موجهه فيفسد ولو كانت المدة معلومة مالم تكن مصلحة في ذلك كما يأتي اه إذ يصح أفرادها بالمقد ولفظ البيان قيل إلا أن تكون المنفعة في بقائها وذكر له مدة معلومة صح البيع والاستثناء ط (٢) فيما يأتي في قوله بعت بقاء الشجرة مدة معلومة (٣) أو باع (٤) أن كانت تستحق فيه وإن لم تستحق فيه الشفعة لنا اه وعظاير الأز مطلقاً ولو لم يكن ثم شفيع لأنه رفع موجب المقد في الجملة واللازم في وطء الأمة ألا يصح المقد إلا حيث هي عرمة حقيقة ولا جمل التي عن بيع وشرط سواء كان الشارط البائع أو المشتري (٥) وهذا حيث أتى به عقد الاشرط اه وقيل لا فرق قرز (٦) وإن أضاف البيع في هذه المدة في يد المشتري تلف من ماله لأنه قد صح البيع كما يأتي وقرز حيث تسلم الثمن في ذلك الوقت قرز (٧) وهذا خاص في هذه الصورة فلا يقاس عليها غيرها (٨) وثبتت الشفعة كما لو أجزد المشتري بخيار الشرط اه ح لي وقد صح البيع وإنما هو تعليق وليس بخيار حقيقة إذ لا يصح من أحدهما فسخ المقد قبل الوقت المعين وإنما يتسخ المقد بمضي الوقت اه سحولي وفي حاشية وهل ثبتت الشفعة في هذا البيع قرر الشامي أنه إذا فسخ لم تثبت الشفعة لأنها انكشف عدم البيع وقامت بما أنه ثبتت الفسخ للبائع فيكون طلب الشفعة موقوفاً على تمام المقد قرز (٧) لما روى عن ابن عمر أنه قال من اشترى عبداً واشترط أنه إن لم يقد له الثمن بثلاثة أيام فلا بيع بينهما صح البيع قال في شرح ض زيد وبهذا لا طريق له في الاجتهاد فيكون توقيفاً غير مسلم بل المسئلة اجتهادية ولذا وقع الخلاف فيها اه شامي (٩) وعلى أنه تعليق للفسخ لا للبيع وله فائدة وهو أنه يصح من غير فسخ إذا لم يسلم في الوقت (٨) وقرز مالم لا لأن الشرط

يبين مدة معلومة وان بين مدة معلومة فان أراد للشرط فسد^(١) وان أراد البيع يبطل ان لم يوف جاء الخلاف^(٢) بين أبي طو وصاحب الوافي قال عليم في الفرق بين هاتين الصورتين^(٣) نظر اذ لا معنى لقوله والافلا بيع الا للشرط (أو) شرط شرطاً اقترن بعقد البيع (لا تعلق له به) فسد به العقد وذلك (كشرطين) في بيع (أو بيعتين^(٤) في بيع) مثال الشرطين في بيع أن يقول بت منك بكذا ان كان قدراً^(٥) وبكذا ان كان نسيئة^(٦) أو الى أجل^(٧) كذا بكذا أو الى أجل كذا بكذا مثال البيعتين في بيع أن يقول بت منك بهذا الثمن على أن تبني^(٨) به كذا أو اشتريت منك نصف هذه الأرض مشاعاً على أن يكون نصيبي عند القسمة^(٩) غريباً ونحو ذلك (ونحوهما عما نهى عنه) كسلم وبيع أو سلف وبيع وكمن باع داراً على أن لا ينفع المشتري بدار نفسه فان هذا^(١٠) مما لا تعلق له بالعقد فأفسده^(١١) قوله (غالباً)

في التحقيق مستقبل اه ح فصح (هـ) لكن لو وطى الجارية قبل حصول الشرط وأباعها أو اعطتها فان سلم الثمن في ذلك الوقت فغذو ان لم يسلم في ذلك الوقت فان كان قد أطلقه لزمه القيمة وان كان قد وطى له لحق السلب لقوة الشبهة وان كان قد باع وأعطى لم يصح لانه باع أو أعطى غير ملكه وأما اذا لم يقبله بل تلف بأية مما وية فان سلم الثمن في ذلك الوقت فمن ماله وان سلم في غير الوقت فمن مال البائع وحيث لم يأت به فذلك الوقت والمبيع باق انفسخ البيع وفصل المشتري ما كان يمكن فصله بغير ضرره ولربيع البائع على المشتري بالاجرة ينظر قال سيدنا صلاح الفلكي يرجع وأخدم من خيار الشرط اه وقال المقي برده عليه أنه لا خيار في النسخ هنا فيلزم بخلاف الشرط قيل لكن بهارق خيار الشرط وبوجهين الاول ان في خيار الشرط إذا تمت المدفعة السكوت انبرم البيع وهنا ينفسخ إذ لم يسلم الثاني أن لصاحب الخيار في الشرط أن ينفسخ قبل الوقت وهنا ليس لاحدهما النسخ هـ واختار أن هذا التولية لا يصح على المذهب لأن ذلك مقيس على مسألة ابن عمر وهو توقيف لا يصح القياس عليه اه شرح فصح قال الشامي المسئلة واحدة لا بالقياس (هـ) صورة التولية وصدر المختصر واحد قرز (١) بل يصح قرز (٢) يصح إذا كانت المدة معلومة (٣) صورة الا ان صورة التولية قرز (٤) قيل ف وهذا إذا لم يشترط الخيار لاحدهما إلى مدة معلومة فان شرط ذلك صح اه زهور وظاهر الا لا فرق قرز (٥) ما لم يكن ربا (٦) حيث كان الأكثر قيمته قدراً والا بطل لاجل الربا الوجه في ذلك جهالة الثمن فلا فرق لانه لا يدرى أيهما الذي يقع عليه العقد اه نهاية ابن الاثير (٧) حيث الاقل قيمة الاكثر في التأجيل (٨) وأما لو قال بت منك هذا بكذا على يبك لي كذا بكذا صح لانه انطوى على القدين ما اه قرز ميار وريان فاذا قال قبلت أو بت صح فيها ما اه بيان قرز (٩) ولعله مبنى على أن القسمة بيع وهو مستقيم في المختلف وقيل يفسد ولو مستويا لانه شرط لا تعلق له بالبيع (١٠) من أول الباب إلى هنا على قول ح اه زهور لا مسئلة غالباً فعلى كلام ابن أبي ليل ومسئلة ابن عمر (١١) قال عليه السلام القياس ان يلتزم الشرط كالمو شرط وطء الميعة اه غيث فاما لو قال على أن أسكن دارى

احتراز من أمور نهى عنها ولا توجب الفساد كالنجس^(١) والسوم على السوم ونحوهما^(٢)

﴿فصل﴾ فيما يصح من الشروط للمقارنة للمقدّمات هي والمقدّم * قال عليم وقد أوضحنا ذلك بأن قلنا (ويصح منها) نوعان أحدهما (ما لم يقتض الجبالة من وصف للبيع كخبيا ومعلوم أو)^(٣) وصف (للمبيع) لا يقتضي الجبالة كقولنا (كلّي أنها لبون^(٤)) أي نحو أن يشترط أنها لبون فيما مضى (أو) الأرض^(٥) على أنها (تدل كذا) وأراد بذلك كونه (صفة) ثابتة (في) الزمن (الماضي)^(٦) فيصح المقدّم والشرط فلو جعله شرطا في المستقبل لم يصح كما تقدم وأما كون الشرط صفة في الماضي أما^(٧) بأن يأتي بلفظ الماضي نحو على أنها كانت لبونا أو أغلّت كذا وقيل لم يعتبر شاهد الحال سواء جاء بلفظ الماضي أم المستقبل (ويعرف) حصول الوصف (بأول^(٨) المستقبل) بأن تدل مثل ذلك أو تحلب مثل ذلك في أول المدة المستقبلية (مع) سلامة حالهما و (اتقاء الضار) في تلك المدة (وحصول ما تحتاج^(٩) إليه) بما يستاده فالأمر عرض لها ما يضرها فنقص لبنها لم يكن له النسخ بفقد الصفة وكذا لو لم يحصل لهما ما كانت تمتاده مما تحتاج إليه من علف أو حمل^(١٠) فهذا الشرط يصح مع المقدّم فإن وجد الشرط نفذ المقدّم^(١١) والا فلا وكذا لو شرط كونه قويا^(١٢)

احتمل أن يفسد لأنه علقه بمستقبل ويعمل أن يصح ويلغو الشرط كلى أن يفتها ويحتمل أنه ما لا تعلق له ومسائل أمحنا في هذه الشروط غير محسلة والمصحح الفساد فيها اه يان ولفظه وكذا لو شرط أن لا يفتض شيء من ماله كداره أو أرضه أو غيرها فسد البيع لأنه بيع وشرط لا تعلق له بالبيع (١) وهو رفع قيمة للعروض (٢) بيع الحاضر لباد (٣) وصاحبه معلوم قرز فان جعل بذلك صل أجاب التقي أن المقدّم صحيح ولا خيار للمشتري لأن الفساد طارئ (٤) فلو جرى عرف بأن لبونا ولينا سواء استوى حكمهما إن كانا للباقة في كثرة اللبن فسد البيع وإن كانا للوصف بأنها ذات لبن صح البيع اه يان (٥) أو الشجرة قرز (٦) قيل ح أن اخلفا هل جعل شرطا أو صفة فالقول لمدعى الصفة لأنه مدعى الصحة اه زهور (٧) هكذا في النيت والأولى حذف أما (٨) قال الرضى قدّم تأتي مجردا عن التفصيل واستشهد بقوله تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون أو مثل قولك أما زيد فقامم يدفع الخزام التفصيل فيها اه يان (٩) لأنها لا تدخل الاصل في التقسيم ولا تسمى حيل (٨) بأول حلية وبأول ثمرة اه ح لى قرز (٩) مع اتفاق المثل قرز (١٠) فان اخلفا في حصول ما يحتاج إليه قال المشتري قد حصل والبائع لم يعمل فالقول بالبائع ذكره الفقيه س قيل ف بل عليه البينة (١١) على إقرار المشتري أو على تحقق حبسها عن العلف وتبين فصاعدا بما يتبادر إلى الخلب فيه (١٢) لأنه أقر بالقبضان وادعى أنه من جهة المشتري اه يان (١٠) في الأرض (١١) أي لا خيار قرز (١٢) فائدة كم حد التقي اذا شرط والكبر الذي يرد به بقرب

أو مملجا^(١) (أو) أن الثوب رازي^(٢) أو نحو ذلك وقيل ح بل يعتبر^(٣) حصول الوصف بالمضى فإن قامت الشهادة على أنها تمل هذا فلا خيار وإن شهدوا أنها تمل أقل منه فلا خيار وإن عدمت البيئة فبالاستقبال قال مولانا عليم والصحيح للمذهب ما ذكرناه وهو قولهم بالثبوت القيدل (أو) كان الشرط وصفا^(٤) (للمتن) لا يقتضى جهالة صحت المقد والشرط (كأجله)^(٥) مدة معلومة^(٦) أو يعطيه به رهنا أو كفيل^(٧) فإن ذلك يصح * النوع الثاني مما يصح فيه العقد والشرط قوله (أو) شرط شرطا (يصح) أفراده بالعقد^(٨) كإيصال المنزل^(٩) وذلك نحو أن يشتري منه طعاما أو نحوه على أن يوصله البائع إلى منزل المشتري فإن ذلك يصح كما لو استأجره على أن يوصل الطعام المنزل من دون بيع وهكذا ما أشبه ذلك^(١٠) * قال عليم وهذا ما لم يكن من تمام العقد فلو اشترى منه زرا على أن يحصده لم يصح^(١١) ذلك إذا الحصاد^(١٢) من تمام العقد (ومنه) أى من هذا الشرط التى يصح أفراده بالعقد أن يشتري شجرة ويشتري

أن التى يكون إلى سن الأضحية قيل إلى أن يكون جامعا والكبير خلاف ذلك وبعد أن يجمع يرجع في تسميته في إلى العرف في ذلك اه ديباج (*) فإن أنكر البائع قصبان اللبن قالينة على المشتري وكذا ينزل الخلاف في الأرض اه يان (١) أي حيث السير وقيل ذلولاً متقاداً ولقظ ح قال في شمس العلوم المملجة حسن السير أى بهمة (٢) منسوب إلى الري والزاي زائدة على خلاف القياس كمنعنا لأن التون زائدة وهى مدينة (٣) وقواه المقي وعافر وصدره في البيان والتذكيرة وقوي في شروح معتبرة على المشايخ (٤) بل التأجيل تأخير مطالبة قرزو وإلا لما لزم البائع تمجيل المؤجل (٥) وما علق من الآجال بوقت غير معلوم كالصيف والخريف والطلب والصراب ويجوز التأفلة ونحو ذلك فهو فاسد للجهالة قرز (٦) وأما مجهوله فلا يصح إجماعا قرز (٧) هذه المسئلة تشبه قول الواقي في التنبية اه وفي بعض الخواص أن هذا خلاف ما في التنبية والفرق أن هذا صفة وما تقدم شرط وقيل الشارط هنا المشتري على البائع الرهن أو الكفيل للمتن إذا استحق المبيع فلا تكرار (٨) وله تعلق بالبيع (٩) فأما إذا كان الشرط لا يصح أفراده بالعقد كان يشتري فصيلا ويشتري على البائع إرضاعه فإن الشرط لا يصح ويفسد العقد لأن إرضاع الفصيل لا يصح أفراده بالعقد لعدم صحة الاستعجار على نفس الرضاع لتضمنته بيع المعلوم اه شرح أثمار وأما لو باع البهيمة وشرط البائع أن ترضع فصيلها مدة معلومة فإنه يصح لأنه بيع واستثناء لا بيع وشرط وكذا لو شرط البائع الركوب إلى موضع معلوم صح اه غيث (*) وأما إذا لم يفت البائع بما شرط عليه أجبر إن أمكن وإلا كان للمشتري الخيار فإن اختار تمام البيع قسط التمن على قيمة المبيع وأجرة التل قرز (٩) كلام البيان إلى محل معلوم (١٠) نحو أن يشتري دقيقا على أن يسجنه البائع أو نحو ما على أن يخطيه (١١) يعنى الشرط بل يفتو (١٢) ولعل الامام عليه السلام يوجب

المشتري^(١) على البائع (بقاء) تلك (الشجرة)^(٢) في قرارها (مدة معلومة)^(٣) فان هذا يصح كما لو استأجر مكان تلك الشجرة (و) اهل ان (ماسوى ذلك) من الشروط التي تقدمت التي تقسد العقد والتي يصح معها (فلنوع) بمعنى ان المقد يصح والشرط لا يلزم ومثال ذلك ان يشترط على المشتري أن يطأ الميعة أو يشتريها^(٤) أو أن لا يطأها أو أن الولاء للبائع^(٥) (و) اعلم أنه إذا شرط ما هذا حاله (نذب الوفاء)^(٦) بالشرط لـ لكن لا يندب الا حيث لا يأتى به فأما لو شرط عليه أن يطأ الأمتوهي رضىته^(٧) لم يجوز الوفاء به فأما لو شرط أن لا يطأ الأمة وله وطؤها نذب له أن لا يطأها إلا أن يخشى وقوعها^(٨) في المحذور حسن منه ترك الوفاء (و) من حكم هذا الشرط ان (يرجع بما حط لأجل من) باع شيئاً وحط لأجله بمضا من الثمن اذا (لم يوف له به) قال يحيى عليم فان كان البائع قد نقص من الثمن لهذه الشروط فله أن يرجع فيه يعنى اذا لم يف المشتري^(٩) وقال مولانا عليم^(١٠) واختلف أصحابنا في تفسير كلام الهادي عليم فقال مباله^(١١) وض زيد هو على ظاهره إلا أن معناه ان البائع باع عبداً بشئ ثم بعد نقوذ

الحصاء على البائع وعند أصحابنا أنه على المشتري فذلك صحيح ويكون يدا وإجارة اه (١) وكذا لو كان الشارط البائع لمصلحة في بقائها وذكر له مدة معلومة صح البيع ذكره الفقيه يوسف اه بيان وإن لم يكن له منفعة فلا يصح لأنه رغب موجه اه زهور وقرز (٢) أو الزرع (٣) إلى هنا انتهى كلام ابن شبرمة (٤) ينظر لو قال بعتك بكذا على عتقها أو على أنها حرة فقال قبلت أو أعتقها لعلها تنق وقد ذكر المؤيد بالله ما يدل على ذلك في البراء حال البيع إلا أن يخص هذا خبر اعم من خط حيث (٥) خبر بربره روى أنها جاءت إلى عائشة وذكرت أن موالها كاتبوها على تسع أواق من الذهب على أن تسلم إليهم كل سنة أوقية من الذهب وأنها ملجزة عن ذلك فقالت عائشة إن باعوك صبت لم المال صبة واحدة فرجعت إلى أهلها فأخبرتهم فقالوا لا ينكح إلا بشرط أن يجعل الولاء لنا فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فأذن لها أن تشتريها وقال لا يملك ذلك فان الولاء لمن أعتق فلما اشترتها صعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر فقال ملأل أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ولا سنة نبيه ككتاب الله أعتق وشرطه أعتق والولاء لمن أعتق اه صعيدي وزاد في شرح البحر لا يباع ولا يوهب (٦) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنون عند شروطهم وقيل على شروطهم قال عليه السلام المعنى أن لا يمان حاصل عند الوفاء (٧) أو حاضراً ومثله قبل زواج (٨) أو يظن (٩) أو هو ولكنه يجب عليه ان يخشى على نفسه (١٠) تخريجه (١١) وأما منهجه فلا يرجع لأن الشرط لا يقتضى مالا عنه بل وجوده كدنه اهوشلى وهكذا في الزهور لكن قال فيموصلة البراء عند المؤيد بالله أن يأتي به معقود على أن يعتق للمشتري وقيل المشتري فيبر بالقبول ذكره بن أبي القوارس وأما إذا جاء به شرطاً فقد ذكر في المؤيد بالله قولان إن قلنا إن

المقد^(١) أبر المشتري من بعض الثمن بشرط أن يمتق المبدفان هذا إرأواقف على شرط فان حصل الشرط صح البراءة إلا يصح وكذا لو أبرأه بشرط أن يطأها وقال ع بل مراد الهادى عليه السلام إذا نقص من القيمة لأجل الشرط لأن الثمن لكن عبر بالثمن عن القيمة قيل وصوره ذلك أن تكون قيمة العبد الفايديمه بتسمائة^(٢) وشرط عتقه ويكون لفظ البيع بعت منك هذا العبد بتسمائة^(٣) على أن تمتعه فان اعتقه والارجع البائع بمائته وهكذا لو تواطأ قبل المقد^(٤) على أن ينقص له مائة ويمتعه فباع منه بنقصان المائة مضمراً لكون قصصانه في مقابلة العتق فله أن يرجع بها إذا لم يمتق^(٥) قال مولانا عليه السلام وقول أبي ع قوى عندي لأنه لا صورة للقبض^(٦) في حال المقد لأن الثمن إنما يلزم بعد القبول فالإبراء^(٧) قبله لا يصح فأما بعد المقد فذلك إسقاط ملق على شرط لا تعلق له بالمقد قال وكلام الأزهاري يصح حمل على كلام أبي ع وعلى^(٨) كلام م بالله لأنه مجمل حيث قال ويرجع بما حط^(٩) لأجله من لم يوف له به

البراءة عليك لم يبرأ وإن قلنا ليس بملك براءه إن حصل الشرط اه زهور (١) خروجه من قوله من تزوج امرأة على شروط لا تجب ونقصت له من مهر مثلها فانما ترجع عليه بما قصبت إن لم يوف اه أو حاله من البعض لا من كل الثمن (٢) مع حصول جري العرف بأن المتواطأ عليه عمل للذكور حال العقد اه مفتي (٣) لفظ التذكرة بألف واسقطت عنك مائة على أن تمتعه لكن هذه الصورة لا تستقيم على كلام ع لأن كلامه في الاسقاط من القيمة وكلام التذكرة يستقيم أيضاً على اختيار الامام عليه السلام في الشرح وهو المختار اه قرز (٤) وهكذا لو تواطأ البائع والمشتري قبل العقد نحو أن يقول بعت منك أرضي بمائة ومع المشتري أرض قد تواطأ على بيعها من البائع فإذا امتنع المشتري بعد الشراء من البيع كان للبائع الخيار اه ساج شامى (٥) لأن المتواطأ عليه كالقسطوق به حال العقد اه غيث قرز مع جرى العرف بأن المتواطأ كالشروط قرز (٥) ينظر ما وجه الرجوع في هذه الصورة في بعض الحواشي لا رجوع إلا أن يبيع منه بألف فيسقط عنه مائة اه حاشية القياس أنه له التصح ونظيره ما تقدم قيم باع مال ابنه على أن يبيع منه أو العكس فانه إذا لم يبيع فسح اه يقال بينهما فرق هناك الاضمار في نفس المبيع وهنا الاضمار في نفس القيمة اه عن القاضي احمد حابس (٦) وتصادف على ذلك وإلا أقيمت البينة على الاقرار وإلا حلف المشتري اه قرز (٦) من الثمن (٧) وفي البيان ويصح البراءة من بعض الثمن حال المقد ولو لم يملك لأن المقد سبب بخلاف الطلاق حال عقد النكاح فلا يصح للتغير اه وهو ظاهر كلام الامام في آخر الحاصل فتأمل خلافة اه (٨) قال الامام ي و كلام م بالله أوضح وأقيس وكلام أبي ع أدق وأخص وكلا المذهبين لا غبار عليه اه بستان (٩) وهو يقال احتاله قول أبي ع ظاهر وأما قول م بالله فلا احتال لأنه قال ويرجع بما حط لأجله وعلى تقدير م بالله لا جمهور الرجوع إذ الحط مشروط بالوفاء وإذا لم يحصل الوفاء لم يحصل الحط فالرجوع

باب الرويات (١)

الأصل في هذا الباب الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا إلى غير ذلك من الآيات وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم يعموا الذهب بالذهب مثلاً بمثل يدايدو الفضة بالفضة مثلاً بمثل يدايدو البر بالبر مثلاً بمثل يدايدو الشعير بالشعير مثلاً بمثل يدايدو التمر بالتمر مثلاً بمثل يدايدو الملح بالمح مثلاً بمثل يدايدو^(١) وأما الاجماع فلا خلاف بينهم الآن في ذلك على سبيل الجملة إلا ما يروى عن ابن عباس^(٢) وأسامة بن زيد وزياد ابن أرقم^(٣) أنه لا ربا إلا في النسيأ فيجوز عندم بيع درهم بدرهمين نقداً وعن ابن عباس

إذ الرجوع فرع عن وقوع الخط كما هو ظاهر اهـ ح لى (١) الربا في اللغة هو الزيادة قال تعالى قلنا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأما في الشرع فهو على وجهين لأجل الزيادة ولأجل النسيأ والراي محرم اجماعاً لقوله تعالى وذروا ما بيني من الربا إن كنتم مؤمنين وقيل ما أحل الله الربا في شريعة قط قال تعالى وأخذي من الربا قبل أن تأتيه وقوله تعالى وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون أى إن تبتم عن الربا والمعاملة فلا حرج عليكم في استرجاع أموالكم وقال تعالى فإن لم تقموا فاذنوا بحرب من الله ورسوله يريد على الربا ولم يوعده بالحرب إلا على معصية الربا اهـ شرح بحر والربا من الكبائر اهـ بستان (٢) ولما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لأن زنى الرجل سقوت ثلاثين زنية خير له من أن يأكل درهما من ربا وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الدرهم من الربا أشد على الله تعالى من أربعة وثلاثين زنية أهونها اتيان الرجل أمه وفي الأحكام روى المهدي عليه السلام عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله الربا وآكله وموكله وكاتبه وشاهديه اهـ بصيرتي (٣) والملح والملح والذرة مثلاً بمثل يدايدو ذكره في الأحكام عن زيد بن علي عليه السلام عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٤) حجة ابن عباس ومن معه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ربا إلا في النسيئة رواه أسامة بن زيد قلنا قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تبيعوا الذهب بالذهب والبر بالبر وقال صلى الله عليه وآله وسلم الدرهم بالدرهم والدينار بالدينار مثلاً بمثل من زاد فقد أربا إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على تحريم التفاضل قال عليه السلام وهذا قول ثلاثة عشر من الصحابة رضي الله عنهم قال ولم يعرفوا لخلاف من جهة الصحابة إلا من هؤلاء الأربعة قال وقد رجح ابن عباس عن هذه المقالة وعن نكاح اللثة وقال عند الموت اللهم أنى أتوب إليك من مسئلة الصرف وهو بيع الدرهم بدرهمين والدينار بدينارين وعن نكاح اللثة نعم حكاية الكتاب عن الامام ي كما ترى وكذا البرهان وكب وكلامه في هذا الوضع من الاتصاف كقول أصحابنا وأصح لم يجمع كثيرة اهـ بستان (٤) وكذا الامام ي وعبد الله بن الزبير وخلافهم في البيع لا في

أنه رجع إلى التحريم وصار الآن اجماعاً في الستة ^(١) للنصوص عليها واختلفوا هل يقاس عليها غيرها أم لا فقال أهل الظاهر ^(٢) لا يقاس ^(٣) وأكثر العلماء قالوا يقاس ثم اختلفوا ^(٤) مالة المدينة إلى التبر فذهب أهل البيت عليهم السلام وح أنها الاتفاق في الجنس والتقدير وقال الشافعي الاتفاق في الجنس والطعم ^(٥) وقال مالك الاتفاق في الجنس والاتقيات فإن لم يحصل إلا مجرد الجنس فعندنا وح أنه يحرم النساء ^(٦) وذلك كشوب بثو بين وفرس بفرسين وقال ش لا يحرم ^(٧) فصل ^(٨) إذا اختلف المألان ^(٩) اللذان يباع أحدهما بالآخر (ففي الجنس والتقدير ^(١٠) بالكيل والوزن يجوز التفاضل ^(١١) والنساء ^(١٢) نحو أن يبيع لحماً بشعير ونحو ذلك ^(١٣) لأن الجنس مختلف وكذلك التقدير فاللحم موزون ^(١٤) والطعام مكيل * قال عليم وأما قلنا بالكيل والوزن لأنه لا عبرة بما سواه من الدرر والمعدس وما اتفق فيه الجنس أن اختلفا (و) أما إذا اختلف المألان (في أحدهما) أي في الجنس دون التقدير كالبر بالشعير ^(١٥) أو في التقدير دون الجنس كالبر والعجين ^(١٦) حيث لا يكال ^(١٧) (أو لا تقدير لهما) بكيل ولا وزن كالحيوان بالحيوان والدار بالدار والضيعة ^(١٨) بالضيعة سواء اتفق

القرض فيحرم التفاضل اجماعاً (١) ويجمع هذه الستة قوله (٢) ذهب فضة بر شعير (٣) ثم تم والملح مثلاً مثل (٤) وم ثقات القياس (٥) لأن التحريم معين (٦) إذ فيه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا صاع بصاعين (٧) المراد بالمطعم ما يمد للطعم غالباً خوتاً أو ثامداً أو تمكها أو غيرها (٨) قال القاضي عبد الله الدوارى وتظهر فائمة الخلاف بيننا وبين ش فلا يجوز عندنا يبيع صاع نورة أو جص بصاعين ويجوز يبيع رمانة برمانتين وعنده عكس ذلك وتظهر فائمة الخلاف بيننا وبينك في بيع صاع حلبة أو طحجان بصاعين فلا يجوز عندنا ويجوز عنده لأنه غير قوت اه ديباج (٩) اعتبار ش مردود بالذهب والقضبة واعتبار مالك بهما وبالمال (١٠) وهو عدم الوجود في الملك (١١) فإن اتفقا في الجنس وليساً مكيلاً ولا موزوناً كحبة بجمتين وحفنة بحفنتين فإنه يجوز التفاضل لا النساء ومثله في البحر والتجوى وقيل لا يجوز ذكره ش والواقى وفي البحر لا قاضل في قليل الموزون اه لعله أنه اضبط من المكيل وامكانه في القليل (١٢) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اختلف المألان في الجنس والتقدير فبيعوا كيف شتم اه بحر (١٣) نحو يبيع البر بنخ شعير أو برطل قطع أو سمن أو نحو ذلك (١٤) إن كان مثلياً وإلا فلا معنى للوزن فيه فيكون مما لا تخدير له قوى في الضمان فيضمن بقيمته إلا في الربا للوزن وقرز (١٥) ويشترط وجوده فلا يصح مصدوما قرز (١٦) ولو قد صار أحدهما قيميا كالقوز يعني الموسوس قرز (١٧) عجين بر (١٨) بل يوزن (١٩) يقال لا يعقل التفاضل هنا اه يقال بالنظر إلى القيمة

الجنس^(١) هنا م اختلف^(٢) فانه يجوز (التفاضل فقط) ولا يجوز النساء^(٣) في هذين الوجهين^(٤) جميعاً فاما لو اختلف الجنس وكان أحدهما مقدراً دون الآخر جاز النساء أيضاً كعرس بطعام (الا) في صورتين فيجوز فيهما التفاضل والنساء أحدهما^(٥) أن يبيع (الموزون)^(٦) أو مالا تقدير له إذا بيع (بالنقد فكلهما) أي يجوز فيه التفاضل والنساء كلاهما نحو أن يبيع رطلا من اللحم ببقلة من الدرهم أو من الدنانير فانهما هنا اتفاقاً في التقدير ولم يحرم النساء ولا التفاضل وكذلك سائر الموزونات اذا بيعت بأحد النقيدين جاز التفاضل والنساء وكذا مالا تقدير له إذا

مثل لو اشترى داراً بخمسين وقيمتها مائة قد حصل التفاضل باقية (١) كعرس بفرسين (٢) كعرس بغيرين (٣) وإنما منع النساء هنا لأنه قيميا لا يصح إلا بمعنا فلا علة للربا فيه لأنه مختلف الجنس والتقدير ولهذا يصح السلم فيه اه كواكب (٤) ولا بد من وجود أحدهما وتعيينه والمراد بالنساء عدم التقاض في المجلس اه كواكب قرز يعني في الصورة الأولى وفي الصورة الثانية عدمها في الملك اه في ملك صاحبه حتى يكون الذي في الذمة ممناً اه شرح حفظ قيل هذا إذا عين المثل فيكون مبيعاً وأما إذا لم يعين فهو نكح فلا يشترط اه عامر وقبض أحدهما في المجلس كما قلنا في رأس المال اه قد تقدم ما يقضيه وسيأتي أيضاً قريباً كذلك (٥) والمراد بالنساء عدم الوجود في الملك فيها لا تحدير له وفيما يدخله التقدير عدم التقاض في المجلس اه صغيري وقيل لا بد من التقاض في المجلس والوجود في الملك كما يؤخذ من رواية ابن عمر أنه قام رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أبيع الفرس بالآخراس والنخبة بالابل قال لا بأس إذا كانت يد بيد وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أنسأ في شيء من ذلك قدأفسد وأربأ اه أحكام (٦) قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ربا إلا في النسبة فعم إلا ما خصه دليل اه بحر (٧) هذه مستثناة من قوله وفي أحدهما (٨) غير ذهب وقضه اه شرح فتح قرز (٩) والمكيل بالاولى (١٠) مستثناة من قوله أولاً تحدير لها (١١) لا رمان رمان ساسا فلا يجوز اه ح لى إذ التقاض شرط لان فيه نكاح من الربا اه ح هدية في فائدة قال في المسائل المرتبة ما قلته إن شرط الاقالة من الربا وهي بيع الرجا وإن كان فيه توصلا إلى الربا لغرام يمنع منه قاصد الربا وغيره حسنا مادته ودفعاً لذمته كالبيع للعب بالسمر ثم يقضى بالسمر حسناً ونحو ذلك صرف الدرهم بالفروش لتفقدان العلم بالتساوي وليس كذلك لأنه إما زيادة أو حط انتهى وقيل عن القاضي أحد بن علي شاور رحمه الله تعالى وبيع الحب بدرام نساء ولو بغير يومه حرمه الامام عليه السلام لأنه يؤدي إلى أن يأخذ في التدح زائداً من جنسه حتى أنه يلغى ذلك وأن الذي يقضى لو قضى درام فلا يأخذ إلا بجنس يوم القضاء وكثير في ذلك من أدلة التحريم وذلك حسناً لمادة الربا انتهى ومثله عن والده الامام القاسم عليه السلام في جواب سؤال قال فيه وقلت حفظك الله في بيع الحب إلى الصراب بدرام بسعر الوقت ومقد السيلان أو يضمرا على أن يسلمه له عند حلول الاجل حبا بسعر

قوبل بالنقد جاز التفاضل والنسأ (و) الصـــــورة الثانية أن يبيع (نحو سفر رجل^(١) برمان) أو نحوه (سلمان)^(٢) فانه يجوز هنا التفاضل والنسأ وهكذا لو أسلم تقاحا في حطب أو نحو ذلك^(٣) مما يجوز في السلم فانهما اختلفا في الجنس ولا تقدير لهما وجاز النسأ^(٤) هنا مع التفاضل (فان اتفقا فيهما)^(٥) أى في الجنس والتقدير مما كالب بالبر والذهب بالذهب^(٦) والمليح بالمليح ونحو ذلك (اشتراط) في صحة بيع أحدهما بالآخر شروط أربعة الأول (الملك)^(٧) فن حقهما أن يكونا موجودين في ملك البائع والمشتري وهل يجب أن يكونا حاضرين غير غائبين * قال عليم فيه أقوال أصحابها ما في الأزهار وهو أن ذلك لا يعتبر وإنما المعتبر الوجود في الملك (و) الشرط الثاني (الحلول)^(٨) فلو علق المقد بشرط التأجيل مدة^(٩) زائدة على قدر المجلس لم يصح العقد ولو تقابضا في المجلس لأن المقد لم يقع على الوجه الصحيح وقيل ف^(١٠) أما إذا تقابضا في المجلس فله يصح كما ذكرنا في السلم إذا شرط الخيار ثم أبطل في المجلس صح العقد قال مولانا عليم * وفيه نظر لأن التأجيل حرمه الشرع^(١١) فيما نحن فيه فإذا شرط التأجيل مدة زائدة على المجلس^(١٢) فقد أوقع المقد على خلاف ما أباحه الشرع بل على ما حرمه وكل عقد انطوى على خلاف المشروع فهو فاسد^(١٣) بخلاف خيار

وقت القضاء الجواب والله الهادى إلى الصواب أن هذه المسئلة متضمنة ليعين في بيع والبيع لا ينقد للنهي عن ذلك والاضمار في ذلك كالأظهار لقوله تعالى سواء منكم من أمر القول ومن جهر به وإذا لم ينقد فهو ربا بحث من حيث أنه سلم الطعام الاصل بطعام مثله حبا وأكثر منه قدرا وهل الربا غير ذلك اه متقولة من خط سيدنا أحد بن سعد الدين المسورى رحمه الله (هـ) (١) فاما غير السلم فلا يصح فيه النسأ لكونه تقييلا لا لاجل الربا فهو مما يجوز فيه التفاضل اه ح فصح بل لكونه بيع ممدوم إذ يشترط في المبيع الوجود في الملك كما تقدم (٢) كسوء في سفر رجل (٣) يعنى في السلم فيه (٤) يعنى في غير التقدين قرز (هـ) شكل عليه ووجهه أنه صرف (٦) غير المضروبين قرز (٧) قال في شرح الآئام ما لفظه الموافق للقواعد ان البدلين لا يتصور وجودهما معا في ملك المتعاقدين بل يكتفى بوجود أحدهما في الملك ولو عدم الآخر ويكون للوجود ميمما والممدوم تمتا فصرفت ان اشتراط وجود المالين في ملك المتبايعين مخالف للقواعد مع عدم الدليل عليه هكذا قل عن المؤلف أيده الله * في غير الصرف كما يأتي في قوله إلا الملك حال العقد وقرز (هـ) ملك أحدهما كاف اه آثار (هـ) وعدم الخيار بعد انقراق المتبايعين وكذا قبله لأن المعبر عدم الخيار حال العقد والمراد ان لم يطل في المجلس وقرز وهو ظاهر الأزهار كما يأتي اه (٨) وهو عدم ذكر الخيار والأجل (٩) لا فرق اه تليق ابن مفتاح ووشل اه وقرز (١٠) واختاره المؤلف (١١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بدأ بيد والتأجيل يمنع من ذلك اه (١٢) بل والمجلس قرز (١٣) بل باطل

الشرط فلم يرد فيه تحريم^(١) إلا لأجل ما يستلزم من عدم إبرام العقد بعد التفرق فإذا أبطله في المجلس فقد زال المانع (و) الشرط الثالث (يقين التساوي حال العقد)^(٢) فلو لم يتيقن تساوي المتقابلين في الوزن والكيل عند العقد لم يصح عندنا^(٣) وقيل ح مرادم بقوله حال العقد في المجلس كما قالوا في شروط السلم إذا اختلف شرط منها ثم حصل في المجلس صح (و) الشرط الرابع (التقاضي)^(٤) وهو أن يقبض كل واحد من المتبايعين (في المجلس)^(٥) ما رقع عليه العقد فلو تأخر قبض المالكين أو أحدهما عن المجلس بطل العقد وإن تأخر بعض أحد المالكين بطلت حصته وقال أبو ح^(٦) لا يشترط التقاضي في المجلس إذا لم يكن مؤجلاً قال السيدح والفقيرح وهو المذهب^(٧) قال مولا ناعليم^(٨) بل المذهب ما ذكرناه وقد ذكره الفقيهان ع وهو قول ش^(٩) (وإن طال)^(١٠) أي ولو تأخر القبض عن العقد بأوقات كثيرة صح بمها وقع القبض في المجلس (أو انتقل البيعان) من مكان العقد إلى جهة أخرى لم يضر انتقالهما (أو أغنى عليهما)^(١١) أو على أحدهما ثم أفاق وحصل التقاضي في المجلس صح ذلك (أو أخذ) أحد المتبايعين (رهنًا أو) حصلت (أحالة)^(١٢) بما يستحق (أو كفالة) لم يفسد البيع بذلك

لاجل الربا ه (١) وحمل لفظ الحلول في التذكرة على أن المراد ترك للشرط واختاره المؤلف اه (٢) فأما لو قال بمت منك هذا البر بهذا البر إن كان متساويًا صح إذا تعين التساوي وينظر هل يكون من باب الاجداء والانتفاء على ما تختاره وإن كان آتياً وظاهر الأظهار خلافه اه قرز ه (٣) حيث وقع عقداً ولو حكماً كالحق لا معاطاة فلا ريب فيها ولو يتيقن الزيادة ذكر معناه القاضي عبد الله الدوري في الدياج في باب الكفالة في الصلح عن المكفول وهذا الذي كنت أقوله نظراً فوجدته بها قبيل أن أطلع على كلامه اه معاج شامي ومثله روى الفقيه أحمد النوري عن سيدنا إبرايم حيث أنه كان يقول لا ريب في المعاطاة ه ما لم يدخل فيه مكايلة أو موازنة اه وقرز نحو خمسة خمسة فاليقين حاصل عند عقده اه هداية ه (٤) وهذا قائم إلى الثلاثة الشروط المتقدمة اه هداية (٥) ولا يكتفي الظن لعظم خطر الربا اه وقرز ه (٦) أو التخليه اه في المنع ليخرج النقد اه ه وظاهر الأظهار لا يكتفي بالتخليه اه وقرز ه (٧) فإن مات أحدهما أو هما بطل عقدهما إذ هو موقوف وإذا ارتد أو أحدهما لم يبطل إلا إذا لحق إذ هو بمنزلة الموت اه دوري ه (٨) في غير الصرف فأما فيه فافق اه (٩) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز النساء اه زهور ه (١٠) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم يدا يد وقوله صلى الله عليه وآله وسلم والقر بالملح يدا يد كيف شئت اه بحر ه (١١) وكذا لو جن وينوب عنه وفيه قرز وفي البحر كاللوث ولقظ ح لمرض لا لجنون إذ قد صار مولى عليه والاجابة لا تطعق كما تقدم اه لأن العقد قد انعقد على الصحة فلا يضر جنونه من بعد اه هبل ه (١٢) مما عليه لا بماله اه نجري ه (١٣) فإن قيل كيف يصح أخذ الرهن والكيل بمن الصرف والاحالة من

(ما لم يفترقا) ^(١) قبل أن يتقابضا فإن افترقا قبل التقابض فسد العقد (لا) لو تدرك متدرك لأحد البيعين ^(٢) بما يستحقه ثم أنه ذهب ذلك (المتدرك) عن المجلس قبل أن يفي بما ضمن به لم يفسد العقد بفرقهما لم يفترق البيعان (وما في اللمة كالحاصر) ^(٣) فلو كان في ذمة رجل لرجل طعام فقضاء من جنس ذلك الطعام ^(٤) صح ولو كان في التحقيق مشتريا لما في ذمته بهذا الطعام ولهذا لو أتى بلفظ البيع صح وإنما صح لكون النوى في اللمة كالحاضر فكانها تقابضا في المجلس (والحجوب) كالبرو الشمبر والقدرة والدخن والطيف (أجناس) ^(٥) مختلفة كل جنس مخالف للآخر والبر مع تنوعه جنس واحد (وكذلك الثمار) ^(٦) كالتمر والزبيب والمان والسفرجل ^(٧) وما أشبه ذلك فأنها أجناس مختلفة فكل جنس مع تنوعه جنس واحد (و) كذلك (لحوم الأجناس) ^(٨) من الحيوانات كالغنم والبقر والأبل والطير ^(٩) فأنها أجناس مختلفة فالغنم ما عزاها وضائنها لها

وجب وهو لا يتم إلا بالتبض قلنا لأنه قد صار لازما وواجبا على كل واحد للآخر وبطلانه بالافتراق قبل حصول التبض لا يمنع من صحة ذلك ويطل هذه الأمور التي هي الاحالة والرهن والسكافة بالافتراق قبل التبض اه صغيري وقرز (٥) بما عليه لا بماله في الثدين قطع إذ لا يشترط ملكهما كما يأتي في الصرف اه الظاهر عدم صحة الاحالة أما بما عليه فلا يشترط الملك هنا وأما الاحالة فلا نه تصرف في البيع قبل قبضه لهه يقال الدين ملك فتصح الحوالة وقد تقدم أنه يدخل في لفظ الملك الذي قد تقدم لفظ الإزهار هنا اه يقال الدين ملك لا موجود في الملك اه قوله قطع لا في غيرهما لاشتراط الوجود في الملك فلا يتصور احالة اه سحولى (١) وحد الافتراق أن لا يسمع أحدهما خطاب الآخر هذا في القضاء وفي الملاء الخروج من المجلس والمراد بالخطاب المتبادر اه أى المنزل الذي هما فيه أو يصعد أو يهبط قرز (٥) ولو فضولين ولا بد من الاجازة بعد التقابض بينهما في المجلس ولو تأخرت عن المجلس لأنها كاشفة اه ومثله في البحر (٢) يعنى وكيل يسلم له كما في التذكرة (٣) غالبا احتراز من أن يجعل ما في ذمة غيره رأس مال سلم لم يصح لأن من شرطه أن يكون مقبوضا في المجلس ولأنه من بيع الكالء بالكالء وكذا لا يصح أن يبيع من زيد ما في ذمته له ويكون التمن مؤجلا تابعا في ذمة المشتري لأنه من بيع الكالء بالكالء اه تكييل وكذا حيث العوض والم عوض في ذمة واحدة اه (٥) أو ما في ذمتين جاز أن يبيع ما في ذمة صاحبه بما في ذمته مع اختلاف المجلس أو النوع أو الصفة فاما مع الاتفاق فيساقطان اه شرح آثار (٥) صوابه كالقبوض اه (٥) أحدهما أو كلاهما اه (٤) أم من غير جنسه اه (٥) والبر والمجلس جستان فيجوز التفاضل بينهما اه وقرز (١) والخل نافع للثمار اه (٧) هذا تعداد وإلا فهو يجوز التفاضل فيهما ولو اتفقا كما تقدم اه (٨) وكذلك جلودهما (٩) والطير كلها جنس واحد اه وفي التكييل أجناس اه والجراد جنس مستقل اه

جنس واحد وكذلك الطباء ^(١١) قال في الكافي ^(١٢) والأوعال من جنس النعم والبقر كماها جنس واحد وحشيبا وأهلبيا والجواميس في معناها ^(١٣) (وفي كل جنس) من الحيوانات (أجناس) ^(١٤) فالكبد جنس ^(١٥) والكرش جنس واللحم جنس ^(١٦) والكلية ^(١٧) جنس وشحم البطن جنس والآلية جنس ^(١٨) قال مولانا عليم ^(١٩) وكذلك الما جنس والقلب قيل كاللحم وقيل كالكبد قال عليم والأقرب عندي أنه كالكلية ^(٢٠) (والألبان تتبع اللحوم) فلبن النعم جنس ولبن البقر جنس ولبن الإبل جنس وكذلك السمن مثل اللبن (والثياب سبعة) ^(٢١) أجناس حرير ^(٢٢) وكان وقطن ^(٢٣) وخز ^(٢٤) وصوف ^(٢٥) ووبر ^(٢٦) وشعر ^(٢٧) قيل في وفي عدم الشعر والصوف جنسين نظر لأنهما فرع لجنس واحد وهو المعز والضأن قال مولانا عليم لا وجه للتنظير لأن الجنس الواحد قد يحتوي على أجناس أأرى أنا جعلنا اللحم والشحم جنسين في المضرب الواحد فضلا عن الحيوان الواحد فضلا عن الحيوانين وإنما جعلنا اللحم والشحم جنسين لاختلافهما أسما وصفة وعدم تأثيلهما وما بين الشعر والصوف من الاختلاف في الاسم والصفة أبلغ مما بين اللحم والشحم فجعلناهما جنسين وإن كانا فرعين لجنس واحد كما جعلنا لحم الجنس الواحد أجناسا لأجل الاختلاف وهذا لا إشكال فيه (والطبوعات) ^(٢٨) وهي التي تليها النار وتجري عليها المطارق

(١) يعني أنها من جنس النعم وهو أصبح الاحتمالين أ ه بحر وفي البحر جنس مستقل وحمار وحش جنس برأسه أ ه بحر (٢) لأنها تترى بعضها على بعض بخلاف الطير فاته إلا يترى بعضها على بعض فلا يكون جنساً واحداً والمخجول البحرى والجبل جنس واحد قرز فيحرم التفاضل بينهما أ ه بستان وفي بعض الحواشي جنسان وقد مر في الجنس أنه لا يجب في البحرى لأنه منقذ من الماء فجعله جنسين (٢) ومثله في البيان وهذا في البيع لا في غيره يعني في الزكاة والمهدى والأرضية والقدية أ ه بستان وقرز (٣) أى البئر (٤) في البيع (٤) ولا يجوز بيع الشيء بالمطبوخ ذكره ش إلا مثلاً بمثل قلت وهو الأقرب للذهب خلافاً أ ه بحر (٥) والرقة جنس أ ه (٦) ومن جنس اللحم شحم الظاهر على الأصح أ ه بران قرز (٧) بضم الكاف أ ه ناموس (٨) والأهال يتبع اللحوم وقيل يتبع السمن قرز بل يرجع به إلى أصله فيكون جنساً برأسه أ ه (٩) بل جنس برأسه أ ه بحر وقرز (٩) والثامن السمندل وهو صوف طائر لا يظف إلا بالثار ولا يحرق وهو في جزرة في البحر أ ه كشاف من تسمير قوله تعالى إنما شجرة تخرج في أصل الجحيم وقد جمع عدد الثياب الشاعري في بيت وهو قوله

خز حرير وكتان وقطنهم * والصوف والوبر والمنسوج والشعر

(١٠) «قائمة» الحرير يسمى قرز أقبل أن يخرل وإذا غزل يسمى أبريساً فإذا صنع يسمى حريراً فإذا حيك تحيياً يسمى ديباجاً وإذا حيك رقيقاً يسمى أسيرقاً وسدساً فإذا خلط معه الصوف يسمى خزاً أ ه (١١) والكتان من الشجر (١٢) صوف دباقة من نوع الحرير وهو الديباج والاسيرق منه والسندس أيضاً أ ه (١٣) الضأن (١٤) للز (١٥) ممثلة التراب الأبيض والأسود والأحمر والأصفر أجناس وحكة في الرابا ممر انتهى

(سنة) ^(١) الذهب والفضة والنحاس والرصاص والشبه ^(٢) وهو نوع من الصفر يشبه الذهب والسادس الحديد ^(٣) (فان اختلف التقدير) في بعض الأجناس ^(٤) باختلاف الجهات فيكال في بلد ويزن في أخرى وكان في بلد قديع بالكيل وقديع بالوزن (اعتبر بالأغلب في) ^(٥) تقدير (البلد) ^(٦) وقال م بالقشوز الميزان ميزان مكة فما وزن فيها فهو موزون في سائر البلدان والمكيل ميكال المدينة فما كيل فيها فهو مكيل في سائر البلدان وظاهر اطلاقهم ^(٧) العبارة بما يوزن حال البيع لا وقت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (فان) بيع الجنس يحسنه (صاحب أحد المثلين) (جنس غيره) أدخل في المقد وهو (ذو قيمة) ^(٨) غلب المنفرد ^(٩) مثاله لو باع مدأبراً بعد روبرم فان ذلك لا يصح بل لا بد أن يكون الطعام المنفرد عن الدرهم أكثر من مدلاً أنه اذا لم يكن كذلك أدى الى الربا لأنه يكون بعض المد بالدرهم وبعضه بالمد فيؤدى الى بيع الجنس يحسنه متفاضلاً وذلك ربا فاذا كان المنفرد زائداً على المد كانت الزيادة في مقابلة الدرهم ولو قلت ^(١٠) وكانت المد في مقابلة المد وكذلك يجوز بيع الرايب بالزبد والزيتون ^(١١) بالزيت والسليط

(١) وقد جمعها قول الشاعر ذهب رصاص فضة نحاس • شبه حديد ستة أجناس
(٢) قال عليه السلام وهو أعلى من الصفر ومثله في الضياء وظاهر البيع أنه جنس مستقل اه بستان
(٣) والهند وان من جملة الحديد كالرصاص الأبيض والأسود (٤) في غير الستة المنصوص عليها انتهى وقيل لا فرق (٥) وذلك نحو القليل فإنه لو كان يباع تارة كيلا والأغلب فيه الوزن فإن بيع بموزون من غير جنسه جاز التفاضل وإن بيع بمكيل من غير جنسه كالتمر جاز التفاضل والنساء اعتباراً بالأغلب (٦) وهذا جواب للمستئلة الأخرى وأما الأولى وهو حيث اختلف التقدير في البلدين فترك جوابها والجواب ما ذكره في التذكرة وكب وهو أنه يعبر في كل بلد بعادتها وعرفها قرز (٧) فان استويا (٨) في أنه يكال ويوزن ثبت حكمها معاً بحيث بيع بمكيل قلنا هو مكيل والموزون العكس احم فتح وفي البحر يغير كمتعارض الأمرين احم فتح وقيل القياس الاطراح كمتعارض الدليلين (٩) فان التمس فالخطر وقيل المصحة رجوعاً الى الأصل (١٠) وميلها وقيل البريد (٧) قوى على أصلهم (٨) أو لا يتسامح به (٩) وإذن لم يكن للزائد قيمة إلا حيث قصد بذلك التوصل الى الربا بالجريرة اشترط التساوي كما في الصرف كما يأتي وقد أطلق في الأزهار هنا وقيد في الصرف بشرط المساواة قليل هذا مطلق وفيما يأتي مفيد يعمل عليه وقيل بل هنا لم يقصد الحيلة وهناك قصد فافهم احم فتح (١٠) وهذه تسمى مسائل الاعتبار وهي تارة عندنا خلاف ش لكن هذا حيث لم يقصد الحيلة في الزيادة بل اتفق ذلك من غير قصد فأما حيث يقصدون الحيلة فهي جريرة حقيقة فلا بد أن تكون الزيادة مساوية لما قابلها على قول المدوية وسميت مسائل الاعتبار لما كان يحبر فيها زيادة الجنس المنفرد (١١) إذا كان لها قيمة في القيمي أو لا يتسامح بها في التلي قرز (١١) والزيتون غير الخالص والزيت الخالص والزيت شجرة مباركة في الشام والعراق

بالسمسم^(١) والبرقي سنبله^(٢) يبرمنسل وأرض فيها زرع^(٣) بر يبر ومصحف أو سيف على
فضة بدرام^(٤) ولا بد فيها من غلبة المنفرد إذا كان للمصاحب للآخر له قيمة فأما لو لم يكن

وقد يوجد في اليمن قليلا هستان يشبه شجر القرسك يصصر حبه ثم يخرج منه سليط الزيت اه جوهر شفاف
من تصير قوله تعالى والزيتون والرمثان لفظه قيل شجرة الزيتون مثل شجرة القرسك أي الخوخ وكذا
ورقه لكن فيه غيرة الوجه مثل الشمس المنار وتصير الحبة بما فيها من السجم ثم يستأدم ويؤكل
إذا عظم فضاجه واسود (تليه) قيل ح فلي قياسي قولهم في هذه المسئلة يجوز بيع الدرام المشوشة بدرام
مشوشة وغش كل واحد يقابل فضة الآخرين لم تكن قيمة للفضة قيل ف ذلك يعمل بخلاف ما ذكره
قلت لا وجه للتخيل عليه إلا أن يقال أنه لا يعلم هل للمصاحب للفضة له قيمة أو هل الفضة يسيرة لا قدر لها
وهذا لا يعلم به ما ذكره الفقيه ح لانه قصد بيان كل واحد منهما قدرا هذا مذهبا أه غيث (لكنه)
يقال إذا كان الفس غير مقصود فهو في حكم الندم كالموالتو لا يجوز بيع سمس سمس متفاضل مع مكانه
أن يقال الصبارة تقابل السليط من كلا الطرفين قلت ويمكن أن يقال إذا كان الامتزاج خلقيا متصدا لأن
قيل المصير سمس لا غير فلا يصح القول بجواز التفاضل فيه اعتبارا بخلاف الدرام المشوشة فإنها ذات
اجزاء يصح الحكم بتفاضلها بالاعتبار إذ لا شك أنها ذهب وفضة خلطا فافترقا اه مقصد حسن (١) قلت
وظاهر قولهم في بيع السليط السمسم والراب بالزبد وبيع العجين بالخطئة أو بالخبز أن ذلك من مسائل
الاعتبار وأنه يجب تغليب المنفرد والاعتبار بأن السمسم يكال والسليط بوزن والراب يكال والخطئة تكال
والوجه فيه أن الجنس واحد وأصله القدر بتقدير واحد فيؤول إلى تقدير واحد فلم يحسن التفاضل
إلا بالاعتبار الذي ذكره وهو أن الزيادة في أحد الطرفين تقابل للمصاحب للآخر مساوية له في
القيمة وهذا يقوى كلام شوما اختاره فيما سبق وما يؤكده ذلك نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع
الغيب بالزبيب مع أن الغيب لا يكال ومن ذلك بيع ثياب القطن بالقطن فإن الثياب لا توزن اه ضياء
ذوى الاعتبار (٢) فيشترط أن يعلم أن الزبد المنفرد أكثر مما في الراب من الزبد ليكون زائده قيمة
للاب وبأن يكون الزيت أكثر مما في الزيتون من الزيت وأن يكون السليط أكثر من الذي في السمسم من
السليط والسمسم هو الجبلجلان وأن يكون البر المصمود أكثر من البر الذي في سنبله اه صغيري لفظه
(٣) فرع فإن باع خزامسما بثلثه وزنا جاز التفاضل للاعتبار بخلاف الزيتون بثلثه إذ ليس بمركب بل
جنس مستقل وإن جرى مجرى المركب في عدم صحة بيعه زيت أقل مما فيه لا أن التركيب فيه خلقه فم
يفصل مقابل ما فيه لعدم تميزها بخلاف ما إذا بيع زيت فإن التمييز من أحد الطرفين موجب لتمييز
الآخر بهذا يتدفق الإشكال الوارد فيه اه معيار بلفظ موزن (٤) فأما بدنانير فيجوز متفاضل لكن يصير
أن يقبض ما يخص الحلية من الدنانير قبل تخريمها لأن ذلك صرف فإن تخريفا قبل قبضه بطل البيع في
الحلية (١) فقتل زبنت الخيار لهما معا لأن فصل الحلية عن البيع ضرر وكذا في بيع السيف والخنجر المحلى اه
(٢) لأن التسديلا يلحق بالبدل لكونه طارفا اه شامخ ويكون التخصيص على قدر قيمة المصحف وقيمة الفضة

له قيمة فانه لا يشترط تنقيب المنفرد^(١) ولا يشترط في الزيادة التي يطلب المنفرد بها أن تكون مساوية في التقويم لما صاحب الجنس الآخر بل يصح زيادة قيمتها عليه و نقصانها وقال م بالله إذا كان جنس المصاحب له قيمة وجب التنقيب له منفرد ولو لم يكن للمصاحب قيمة (ولا يلزم) التنقيب لأحدهما على جنسه (ان صحبهما) جميعا جنس آخر وذلك نحو أن يبيع مدبرونوبيا^(٢) بمدبرودرم فلا يلزم تنقيب أحد المدين (و) حيث يطلب المنفرد (لا) يلزم (حضور) ^(٣) ذلك (المصاحب) للجنس الآخر لأنه مخالف لما به في الجنس (و) كذلك إذا كان مع كل واحد من المثلين مصاحب فانه (لا) يلزم حضور (المصاحبين) في مجلس المقد مثال ذلك أن يبيع كرا^(٤) حنطة ونوبيا بكر حنطة ودنار فانه لا يجب حضور الثوب والدنار مجلس المقد^(٥) قال عليم والقياس أنه لا يجب حضور الحنطة في هذه الصورة لأنه يجوز أن تكون الحنطة مقابلة للجنس الآخر المصاحب والمقد إذا احتل وجهي صحة وفساد حمل على الصحة عندنا خلاف قول (غالب) احتراز من بعض الصور وذلك نحو أن يشتري رطلا عسلا مع رطل حديد برطل غسل مع رطل نحاس فانه هنا يجب حضور الجميع في المجلس^(٦) فصل في وجوه من البيع ورد الشرع بتحريمها (و) هي

التي فيه يوم البيع اه شامي (١) مفهوم كلام الشرح أن المقد صحيح والمختار أنه لا يصح اذ من شرطه يتقن التساوي اه ينظر اذ ما لا قيمة له لا حكم له قرز (٢) حيث الزيادة من غير جنس الزيد والاوجب التساوي قرز (٣) موجود في الملك (٤) ولا بد أن يكون الثوب حاضر حتى يمين لانه مبيع الا اذا كان مشهورا بحيث لا يلبس بغيره لم يشترط حضوره اه شرح فتح (٥) ولو مدومين (٦) فيجعل المد مقابل المد والثوب للدرم أو المد والثوب للدرم للمد فلا يجعل المد وبعض الثوب مقابل المد الآخر وبعض الثوب مقابل الدرهم أو العكس لأن المقد اذا احتل وجهي صحته فساد حمل على الصحة اه شرح فتح (٧) والمراد بالحضور القبض (٨) قال في شرح أبي مضر الكر مائة وعشرين قنبرا والقنبر أربعة مكايك المكوك ثلاثة أصواع والصاع أربعة أمداد والمد رطل أو ثلث والرطل اثني عشر أوقية والوقية عشر قنبرا والقنبرة اثنان وأربعون شعيرة من الشعر المتوسط في الناحية فيكون الكرا ألف وأربعمائة وأربعين صاعا يصح الكر تسعين قدما (٩) على وزن قنل اه مصباح (١٠) بل يشترط وجود الثوب في الملك وكرواحد ولو عدم الكر الثاني والدنار لأنه يجعل الآخر ثوبا للثوب فيصح مدوما والدنار بمن الكر الموجود فلا يشترط في الكر الآخر والدنار الوجود في الملك ولا التقاض في المجلس الا أن يجعل هذه الصورة سائما جاز الدخول فيها والذي يحكم بأن رأس مال السلم يشترط قبضه في المجلس اه سحوي قرز (١١) لانا لا قدرنا ان النحاس والحديد مقابلان للسلم من الطرفين فقد اختلفا في التقدير وهو الوزن وان اختلف جلساهما

خمس عشرة صورة^(١) منها أنه (محرم بيع الرطب)^(٢) مادام رطباً^(٣) (بالمتر) التي قد جف وليس
(والعنب بالزبيب ونحوهما)^(٤) مما لا يعلم تساويه وذلك كبيع البر القلويير غير مقلو أو المبلول
باليابس والحليب بحليب فيه ما هو بر بديق فإن ذلك كله لا يصح ولا يجوز لأتهما متفقان جنسا
وتقديرا ولا يحصل علم التساوي قيل ع أما في الحنطة بالقيق والمبلول بنير المبلول فيجوز إذا علم
التساوي قبل الطحن والبلل وأما المقلو بالمقلو أو بنير مقلو فلا يجوز ولو علم التساوي قبل ذلك
لأن النار تأخذ من المقلو فلا نعلم أيهما أخذت منه أكثر * قال مولانا عليم ويمكن أن يقال إن
هذا التقدير من التفاوت^(٥) يعني عنه ويجوز بيع عنب^(٦) بنسب وديق بر بديق بر وزيد
بزبد^(٧) مثلاً بمثل يدأ يد ولو حصل تفاوت فهو يسير معفو عنه^(٨) (و) منها (الزبابة)^(٩)

يجز النساء وكذلك إذا قدرنا السمل مقابلاً للسمل والتحاس مقابلاً للحديد لم يجز النساء أيضاً فهذا وجب
الحضور للجميع اه غيث بقضه (١) لعل المراد التقاض قبل التفرق قرز (١) صوابه مسألة لأن الصورة
قد تطلق على الوجوه في مسألة واحدة (٢) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله أتبيع التمر الرطب
بالتمر فقال هل إذا جف قص قال نعم قال لا إذن (٣) ولا يصح اه أعمار (٣) لعدم يقين التساوي
(٤) قياساً على التمر اه مشارق إذ الحديث في التمر كإرواه في النيث عن سعد بن أبي وقاص وفي الشفاء
والزبيب بالعنب منصوب عليه وليس بجيـس (٥) هذا إذا كانا مكيلين معاً أو أموزونين معاً فإن كانا
مخلفين جاز ذلك يدأ يد وظاهر الخبر أنه يحرم مطلقاً قرز (٦) وكذا في بيع السمسم بالسمسم والزيتون
باليونون ولا يجوز لما في الحليب من زيد ولما في السمسم من غير السليط ولما في الزيتون من غير الزيت
حكماً في كونه جريرة تباع الفضل في ذلك وجعلوا له حكماً في صورة وهو حيث باع الحليب أو الرابب
باليونون أو السمسم فلا بد أن يكون السمن والزبد أكثر مما في الحليب من الزيت حتى يكون الرابب بمثله
والزائد مقابلاً للحليب ذكره الفقيه ح وكذا في بيع السمسم بسليط يجب كون السليط أكثر مما في السمسم
من السليط وكذا في بيع زيتون بزيت يجب أن يكون الزيت أكثر مما في الزيتون من الزيت قيل ف ولعل
التفرق حيث حصل الاستواء في الجنس والتقدير لاحتكم لهذا الكامن فيه كافي بيع التمر بالتمر فلا حكم
لما فيه من التوى الكامن وحيث لم يحصل الاستواء في التقدير مع الجنس يكون الكامن كالبازر اه كواكب
لفظاً (٥) قلت لا يعني كقليل السكر اه وأجيب بأن قيل ليس يراد لأن الاعتبار التساوي في مقداره
لا بالخفة والقلل اه شامى (٦) حيث هو مقدر (٥) إذا اخفا نومة وخشونة جاز وإلا فلا اه زهور لا إذا
اختلفا لأنه يؤدي إلى التفاضل إذ المكيال يأخذ من الجنس أكثر من الناعم والتفاوت غير يسير لا على
اختلاف الحنطة ونحوها طولاً وقصراً ونحوا ورة فهو يسير (٧) وفي ح أما الزبد فلا يجوز ولو كان يسه
جزافاً لأنه يؤدي إلى الوزن فلم يعلم التساوي (٨) والصحيح أنه لا يجوز لتقديره بالتساوي (٩) مأخوذ

فهي محرمة (إلا العرايا) والمزابنة هي بيع التمر على النخل بتمر مكيل أو غير مكيل فإن ذلك لا يجوز لعدم تيقن التساوي الأربعة العرايا^(١) قال أبو ع وهو شراء الرطب على النخل بخرصه^(٢) تمر فيمادون النصاب للفقير^(٣) قال في مهنذب ش وهكذا في العنب بالزبيب وفي سائر الثمار قولان^(٤) (و) منها أنه لا يجوز تلقي (الجلوبة)^(٥) إلى أسواق المسلمين ليشتريها قبل ورودها وإنما حرم تلقي الجلوبة لأمرين أحدهما أن المتلقي يخذلهم الثاني أن الضيف من أهل المصر لا يمكنه التلقي فإن كان الجلاب قد وصل^(٦) طرف المصر زال التحريم لزوال الأمرين في حقه (و) منها (احتكار^(٧) قوت الآدمي والبهيمة)^(٨) فإنه يحرم بشروط الأول أن يكون قوتا لآدمي أو بهيمة فلو كان غير ذلك جاز ولا فرق عندنا في جميع الأقوات وعن زيد بن علي لا احتكار إلا في الحنطة والشعير^(٩) الثاني أن يحتكر (الفاضل عن كفايته) كفاية (من عمون إلى النلة)^(١٠) أن كان له غلة فإن لم يكن له غلة فالسنة^(١١) قال في الزهور وإن يكون متربصا به^(١٢)

من الزين وهو الدفع لما كان المشتري يدفع غيره عن الشراء رياض (١) وأصل هذا أن رجلا من الأنصار شكوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الرطب باقى ولا تقد معهم يتاعون به رطباً يأكلونه مع الناس وعندما فضلة من قوتهم من التمر فرخص لهم العرايا يتاعون بخرصه من التمر الذي في أيديهم فيأكلونها رطباً قالوا وفي جواز ذلك في حق الأغنياء قولان أهـ غيث واختار لا يجوز قرز (٢) ورخصة العرايا إنما هي في الرطب على النخل لا لو قد قطعت (٣) محدوداً حاضر أهـ ح فصح وفي البحر ولو مؤجلاً إذ لا دليل على اشتراط التقاض أهـ بحر (٤) والفقير الذي لا يجد قدأ يشتري به أهـ بحر (٥) الإصح يصبح عند ش وعندنا لا يجوز قرز (٥) لها أو بها قرز وأما قصدهم إلى ديارهم فلا بأس بذلك وظاهر الأثر خلافه (٥) إلا أن يكون الجلاب مقصده البيع أيها وجد جاز ولا كراهة وظاهر الأثر خلافه قرز (٥) وإنما يحرم مع العلم بالتحريم وقصد التلقي فلو لم يقصد بل خرج لشغل من اصطيد أو غيره فرام فاشترى منهم فوجان أحصهما يصح قرز والآخر لا يصح (٦) بناء على أن طرف المصر سوق أهـ شكايدي وذلاري وح ل وقيل الموضع الذي يباع فيه وإلا فلا يجوز أهـ شكايدي قرز (٥) إذا كان يته خلع المبرز له الأخذ من الجلوبة أهـ من تذكرة علي بن زيد وعن سيدنا أحمد بن سعيد المجل أن ذلك تلقى أهـ قرز (٧) وكذا الكسوة وكعب الهداية والماء أهـ بحر والدواء وما لا يعيش الحيوان إلا به أهـ غشم وظاهر الأثر خلافه بل إذا امتنع من بيع هذه الأشياء مع خشية الضرر أو التلف على الناس أجبر على البيع قرز (٥) قوله صلى الله عليه وآله وسلم من احتكر الطعام يريد به القلاء فقد برىء من الله وبرىء الله منه وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجالب مرزوق والاحتكر ملعون وعنه صلى الله عليه وآله وسلم عشر المحتكر وقائل النفس يوم القيامة في درجة واحدة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم بئس الرجل المحتكر إن رخص الله أسرار حزن وإن أغلاها فرح أهـ برهان (٥) وكذا الماء قرز (٨) المحترمة قرز (٩) والتمر (١٠) ولو قرى قرز (١١) إذ كان صلى الله عليه وآله وسلم يحتكر قوت السنة (١٢) يقال ظاهر الأثر أنه

الفلاء ^(٣) الثالث أن يحتكره (مع الحاجة) ^(٤) اليه (و) الرابع أن يحتكر ذلك مع (علمه) ^(٥) بحيث لا يوجد (الإمع) محتكر (مثله) فيحرم الاحتكار بهذه الشروط ولا فرق بين أن يكون من زرع أو شراء من المصر أو من السواد وقال أبو حنيفة إنما يكون محتكراً إذا شراه من المصر لا من السواد ولا من زرع • ثم ومعنى الاحتكار أن يمنع من بيعه مع حصول هذه القيود (فيكلف البيع لا التسعير) ^(٦) أي لا يكلف أن يحمل سعره كذا بل يسره كيف شاء ^(٧) فإن امتنع من البيع • قال علي بن أبي طالب فلا تقرب أن للامام والمالك أن يبيعه ^(٨) وهذا ما هو (في القوتين فقط) فأما سائر المبيعات فالتسعير فيها جائز ^(٩) • قال علي بن أبي طالب استصالح الأئمة المتأخرون ^(١٠) تقدير سعر ماعد القوتين في بعض الأحوال كاللحم والسمن رعاية لمصلحة الناس ^(١١) ودفع الضرر عنهم وقال كإنه يجوز تسعير القوتين أيضاً (و) منها (التفريق) ^(١٢) بين ذوي الأرحام المحارم

لا يصير محتكراً إلا عند اجتماع هذه القيود أو ما لو اشترى للاحتكار لم يهر محتكراً قال عليه السلام وهو ينظر فيه فإن كان حازماً على منعه ولو اجتمعت القيود كان عاصياً بالعزم ولا يكلف البيع حتى يجتمع وإن كان في عزمه أنه لا يمنع لم يكن محتكراً فلو امتنع هل للامام والمالك أن يبيعه عنه قال عليه السلام نعم فإن قلت فلا فصل على عليه السلام في طعام المحتكر ذلك ولم يحرره قال عليه السلام أراد عقوبته وزجره له ولنيره ولو باعه ورجع منه إليه فلا يذوق وبال أمره فإن قلت فلا دفعه إلى بيت المال عقوبة له قال عليه السلام إنما خاف أن تلحقه تهمة وفي عدم صرفه إلى الفقراء خشية أن يبيع متعفف فيكون في ذلك وصمة على الامام فإن قلت هل يصح البيع مع الإكراه قلت نعم كالباع قضاء الدين أنه غيبت معنى (٥) هذا يشترط في الإثم فقط وأما البيع فيكلف (١) وقيل لا فرق قرز (٢) وهو خشية التلف والضرر ولو واحد من الناس قرز (٣) في البريد وقيل الذي يضرب به قرز (٤) وجه تحريم التسعير ما رواه أنس قال إن السعر غلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الناس يا رسول الله سحر لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله هو القاضى والباسط والرازق والمسرور وإني لأرجو أن أتى الله وليس أحد يطلبني بمظلمة في نفس ولا مال وهذا الحديث في الشفاء يدل على أن التسعير لا يجوز اه صيغرى (٥) وكذلك الامام يجب عليه إخراج حب الحصون مع ذلك إلا أن ينشئ استيصال قطر من أقطار المسلمين إن أخرج ذلك لم يجب عليه قرز (٥) قال في الآثار إلا أن يطلب زائداً على قيمة وقته إن عرفت القيمة لأنه يؤدي إلى أن يقصد المضاربة بأن يخرجها إلى السوق ويرسمه بالأسعار عليه ومثل هذا ذكره صاحب عبد الله بن حسن الدواري فينظر الحاكم يكون يسه وتقدر قيمته فيقيس على ماضى من مثل هذه الشدة وإن زادت زاد غنير ما يرى وإن قصت قصص كذلك اه شرح فتح (٦) ضمن المثل قرز (٧) ولا يكلف البيع في غير القوتين قرز (٨) والمادى عليه السلام (٩) والطعام للمصنوع كذلك لأنها قد تلحقه تهمة اه حيث وقيل لا فرق وهو ظاهر الأثر اه قرز (١٠) فأما بين البيعة وولدها بعد استغناها من اللبن فائز وللذبح فائز

في الملك^(١) فمن ملك رقيقين فصاعدا بينهما حامة محرمة كالأخوين أو أماً وولدها أو ولدا وخاله أو خالته أو عمه أو عمته فانه لا يجوز له اخراج أحدهما^(٢) عن ملكه إلى ملك غيره ببيع أو هبة إلا أن يشترهما جميعا واحد جاز ذلك لا لو اشتراهما اتنان فلا يجوز التفريق (حتى يبلغ الصغير^(٣) وإن رضي الكبير) بالتفريق^(٤) لم يحز ذلك لأجل رضاه وقال ص بالله إذا رضى الكبير جاز التفريق وعن ش أن النبي أعاها عن التفريق بين الأولاد والوالدين^(٥) وأجاز أبو جرح ومحمد التفريق مطلقا ومثله عن الباقر قال مولا ناعلي لم وإنما قلنا في الملك احترازا من التفريق بالعتق^(٦) أو بالجهات فانه يجوز أن يمتق أحدهما دون الآخر^(٧) وأن يحمل أحدهما في جهة والآخر في جهة قيل ع^(٨) إلا أن يحصل معه الضرر لم يحز^(٩) قال مولا ناعلي السلام هذا صحيح لا اتفاق ذلك هو والتفريق في الملك^(١٠) في الملة^(١١) (و) منها (النجش)^(١٢) وهو رفع عن المروض لا رغبة فيه بل ليندفع غيره أو ليحير البائع عن البيع إلا بما دفع فذلك

مطلقا أه قرز وفي لفظ البحر فرح وفي البهية وولدها وجان لا يجوز لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن تعذيب البائس^(١٣) ويجوز كالذبح وهو الأصح قرره بخلاف الأدي لم رته^(١٤) وقد يجب التفريق للضرورة قرز كما لو كانا مملوكين لكافر ولهما ولد صغير مملوك فأسلم أحد أبويه ثم ماتا قبل بيع الولد أه مفتى^(١٥) قوله صلى الله عليه وآله وسلم من فرق بين أمة وولدها فرق الله بينه وبين أحبائه يوم القيامة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم ملعون ملعون من فرق بين والدته وولدها أه بستان (١) فان فلا كان فاسدا أه يان قرز من باب وعلى وأحب الأمة وقال المسادي باطل^(٢) ولو إلى رحم وفي شرح ابن عبد السلام أنه يصح البيع إلى رحمه إذ يصير كالعتق أه شرح فصح وكذا لو باعه من نفسه إذ يضمن العتق وقرز^(٣) فان باع نصف الأمة ونصف ولدها جاز ذلك قرز وقيل لا يصح وقواه السيد محمد بن عز الدين لمفتي رحمه الله^(٤) إلا أن يسلم بجماعه أو عن قسمة أو عن ميراث أه أتمار فيصح التفريق قرز (٢) أو بعضه قرز- (٣) أو يقيق المجنون قرز^(٥) ولو بقي معه غيره قرز (٤) فان قلت ظاهر الحديث بعم الصغير والكبير قلت ولعل الكبير خصه بالإجماع^(٥) قلنا وغيرهما مقيس عليهما (٦) والوقف (٧) وإلا في الحمل إذا نذر به أو وصى به أو جعله عوض خلع أو استثناء لكن يقال في استثناء الحمل من الجارية يؤدى إلى التفريق وجوابه بأن غير طاعين بالولد عند الاستثناء ولعل في بطنها ربح أو نحوه ولو صح الحمل لم يفسد البيع لأنه لا يفسد بالتسديد الطارئ أه أما الوصية والنذر وعوض الخلع فينتظر فيهن وهو ظاهر الآثار (٨) قوى وظاهر الاز خلافة (٩) قلنا فيلزم في الرهن والعتق والتأجير وأتم لا تهولون به أه مفتى (١٠) وهو الضرر (١١) ولا خيار للمشتري إلا أن يكون الرفع بمثابة البائع ذكره الإمامي أه يان وقيل لا فرق سواء كان لهناية أم لا^(١٢) (١٣) التجش المحتل ومنه قيل للصياد ناجش لأنه يحتل الصيد ويحاط له أه شرح رسائل وقيل تنفير الناس عن الشيء مأخوذ من تنفير الوحش من مكان

محرم على فاعله (و) منها (السوم) على السوم^(١) وهو الزيادة في الثمن أو في المبيع سرا أو جها
 (و) كذلك (البيع على البيع)^(٢) إذا وقع (بمده التراضي)^(٣) فأما لو كانا متساويين
 لم يترافيا بل دفع البائع ثمنًا فامتنع فباعه آخر دفع أكثر منه جاز وصورة البيع على البيع
 أن يقول لمن باع بخيار استرد المبيع وأنا أزيدك^(٤) في الثمن أو للمشتري بخيار رد المبيع وأنا أبيع
 منك وأتقص في الثمن^(٥) (و) منها أنه يحرم (سلم) وبيع^(٦) (أو سلف وبيع) فصورة السلم والبيع
 هي أن يبيع المسلم فيه قبل قبضه ممن هو عليه أو غير موصورة السلف أو البيع هو أن يريد الرجل
 أن يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لأجل النساء وعنده أن ذلك لا يجوز فيحتال أن يستقرض الثمن
 من البائع ليحمله إليه حيلة فكلتان صورتان محرمتان والعقد فاسد^(٧) (و) منها (ربح) ما اشتري
 بنقد غصب^(٨) مثال ذلك أن ينصب قنطرة ثم يشتري به سلعة ثم يبيعها بربح فانه يصح الشراء
 والبيع لأن الدرهم والدنانير لا تتعين لكن يحرم عليه الربح فيلزمه التصديق به^(٩) لأنه ملكه

إلى مكان وفي حديث لا تاجشوا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله اخوانا (١) المساومة
 المجادلة بين البائع والمشتري على السلعة وفصل ثمنها يقال سام يسوم سوما وسام واستام والتمى عنه أن
 يتساوم المتبايعين في السلعة ويضارب الانقاد فيجبه رجل آخر يريد أن يشتري تلك السلعة ويخرجها
 من يد المشتري الأول زيادة على ما استقر الأمر عليه بين المتساومين ورضاه في أول العرض والمساومة
 اه نهاية (٥) أو لم يزد قرز (٦) إلى هنا يصح البيع قرز مع الائتم أي من بعد المنازلة لا التفريق بين ذوى الأرحام
 فيكون فاسداً ومن هنا إلى آخر الباب باطل إلا في السلم والبيع ففاسد اه قرز (٣) راجع إلى المساومة
 إذ لا يكون البيع إلا بعد التراضي (٤) أو لم يزد قرز (٥) أو لم يتقص قرز (٦) أو أزيدك في المبيع
 (٧) وصورة السلم والبيع والسلف والبيع أن يسلم إليه مثلاً قرشاً في قديم برأى وقت معلوم ثم يبيع البرمته قبل أن
 يقبضه وصورة السلف والبيع أن يريد البائع أن يبيع بأكثر من سعر يومه لأجل النساء فيقر من ذلك فيسلم
 المشتري مثلاً قرشاً ثم يبيع منه هذا القرش الحاضر فيدفعه ويؤتي في ذمته بقيمة سلعته مثلاً بنصف قرش فهذا
 محرم (٧) وينظر الأولى أن يكون باطلاً وفي السلم والبيع فاسد اه قرز (٨) ويصدق بالربح وروحه ما تدارج
 وقرز لا ربح رأس المال فيطبخ لأنه ربح ملكه الخالص اه وفي شرح البحر لا ربح الربح (٩) مع من دفع
 قرز (٩) وربح ما لم يضمن كيح ما اشتراه قبل قبضه بأكثر من ثمنه يذم من الثمن على القيمة للمشتري اه تذكرة
 وصورة ذلك أن يشتري شيئاً بديناره يسوى تسعة ثم يباعه قبل قبضه بمائة فيرددها للمشتري الأخير ويؤتي
 درهم ربح اه بيان يصدق به على القول بأن البيع الفاسد محظور وعلى المذهب يطيب قرز وهو ظاهر كلام
 أهل المذهب في البيع الفاسد حيث لم يصدوه من أحكام الفاسد اه بيان

من وجه محظور قوله (أو غنه) ^(١) يعني أو ربح ما اشتراه بشمن النصب فانه يحرم ^(٢) (و) منها (بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء) ^(٣) فيحرم وان لم ينطق بذلك بل مضمرين له ويجوز بيع الشيء بأكثر من سعر يومه مجلا وكذا نساء اذا عزم أن لا يبيعه إلا بذلك وكذا إن لم يعزم وكانت الزيادة مقدار ما يقع به التباين ^(٤) فان كانت أيا أكثر لم يجوز عندنا ولا يصح المقدم هذا هو المذهب وهو قول الهادي والقاسم والناصر وزيين المايدين وص بالهاتف صوا ^(٥) أن هذا من باب الربا لأن الزيادة ^(٦) لم تقابلها إلا المدقولا نهضلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المضطر ^(٧) وهذا منه وقال م بالله انه جائز لمعوم قوله تعالى وأحل الله البيع ^(٨) وحرم الربا وهو قول زيد بن علي ^(٩) وأبي حوش ^(١٠) (و) منها أنه يجوز لمن اشترى شيئا أن يبيعه (بأقل مما اشترى به) ^(١١) (الام) في الصور التي سبذ كرها عليم الآن الأولى أن يبيعه (من غير البائع) فانه يجوز أن يبيع منه بأقل مما اشتراه وهذه جميع عليها قال عليم الآن يقصد الحيلة ^(١٢) فلا يمد أن لا يصح عند الهادي عليم الصورة الثانية قوله (أو) يبيعه (منه) أي من البائع ويكون ذلك (غير حيلة) ^(١٣) يتوصل بها الى قرض ونساء فاذ لم يكن على وجه الحيلة جاز ذلك الصورة الثالثة قوله (أو)

(١) وكان قد قرز (٢) وهذا مع جهل المشتري يكون المبيع أو الثمن مفصولا مع علمه فيطيب الربح لأنه في يده رضا صاحبه قال المفتي أ ما مع العلم فيكون كالنصب إلا في الأربعة أهلى القول بأن الإباحة تبطل بطلان عوضها والمذهب خلافه فيصدق مطلقا مع العلم والجهل وقرز (٣) تبيعه قال في مجموع على خليل إذا كان للسلعة سعر عند يدها حيلة وسعر عند قرضها فانه إذا كان التفاوت بينهما يسيرا قدر ما يتباين جاز بيع الحيلة نسبة بسم التفريق اه غيث (٤) ويكون باطلا قرز (٥) هذا على كلام الامام عليه السلام فيما تقدم لاهل المقرر فلا يجوز مطلقا اه مفتي (٦) لانه إذا كان كذلك فقد باعه بقيمته على بعض الوجوه (٧) وهو ادعاء العلم من دون دليل وأكثر ما يستعمل به الكذب قال تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا (٨) لأن الربا هو الزيادة وهو مشتق من ربا ربو إذا زاد فتاؤه أدلة تحريم الربا اه شرح بهران (٩) لانه لا يرضى بالزيادة لأجل النساء في الثالب إلا المضطر (١٠) وهذا عام إلا ما خصه دليل ولا يبيع جهن معلوم من المتباين بقراضها فوجب القضاء بصحة البيع كبيع التند (١١) وقواه المؤلف الامام الهادي واختاره المفتي (١٢) هذه إحدى عشرة صورة بل هي الثالثة عشر وفيها ثلاث مسائل من البائع حيلة أو غير حيلة أو يبيع جالس الثمن حيلة اه (١٣) لو قال وأقل مما شري به حيلة لا فاق مفاد جميع الصور التي عددها لأن مناط التحريم ذلك التبد وهو أعم من البيع إلى البائع وغيره كوكيله فستد قعداته يرتفع التحريم وفيه أيضا أعمية كالاول فتأمل اه من خط العلامة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى (١) مع كون الثمن الاول نساء وإلا فهو يصح وقرز إن لم يكن تم حيلة (١١) كان يكون التبر وكيل البائع أو عبده (١٢) وصورة الحيلة

يبع (ينبر جنس الثمن الأول)^(١) فانه يجوز ولو كان أقل فأما لو قصد بذلك الحيلة فظاهر عبارة التذكرة^(٢) إن ذلك لا يضر^(٣) قال عليم وفي ذلك نظر فان ظاهر كلام الهدوية منع التوصل إلى الربا بأى صورة كانت • الصورة الرابعة قوله (أو) يكون النقص من الثمن (بقدر ما انتقص من عينه^(٤) وفوائده الأصلية^(٥)) نحو أن يشتري شاة بمشرة دراهم ثم استغرق من صوفها بدرهمين فيجوز بيعها إلى البائع بثانية حينئذ ولا خلاف في جواز هذه الصورة^(٦)

باب الخيارات^(٧)

(هى ثلاثة عشر نوعا) الأول أن يبيع شيئا وتسليمه متمذرا عند^(٨) العقد نحو أن يكون عبداً أبقاً أو منصوباً أو مسروقاً أو مؤجراً أو مرهوناً^(٩) فيجب الخيار (لتمتد تسليم المبيع وهو) يثبت (لها) أى للبائع والمشتري (في مجهول الأمد) كالبيع الآبق وللنصوب والمسروق فانهما يجهلان متى رجوعه فيثبت الخيار لهما جميعا ولو علما^(١٠) ما لم يرجع (و) يثبت الخيار (للمشتري الجاهل في مملوئه)^(١١) كالبيع المؤجر والمرهون إلى مدة

المهلة التى هى مسئلة الميت حيث يريد أن يرضه مائة لقائمة تحصل له فيقول أنا أبيع اليك سلعة بمائة درهم وعشرة ثم يبيعها متى قبل أن تتبدل شيئا بمائة درهم أسلمها اليك ويبقى في ذمة المشتري الثمن الأول الاكثر وهذا فوصل إلى الربا فيجرم اه قرز العينة النسيئة وقيل لأنه طأليه عين ماله اه زهري^(١) والدرهم والدنانير جنس واحد اه صبيترى وقال المفتي جواز التفاضل بأداء أى بل جلسين وقرز^(٢) اه أو بعد قبض الثمن جميعه اه إن لم تكن ثم حيلة وقرز^(٣) والآن زاهر^(٤) بل يضر وقرز^(٥) أو يبيعه الحادث عند المشتري اه عداية قرز^(٦) المتصل حال المقدقرز إذ هى من جملة البيع^(٧) (و) أما القرعية فلم يذكرها ومفهومه لا غير ها وهى أجرة الدار ونحوها وأما نقص سعره فقيل أنه يجوز وقيل لا يجوز اه شرح أثمار قرز^(٨) فذا عدم أحد هذه الصور فالبيع باطل اه مشارق^(٩) واعلم أن أقوى الخيارات الميب وأضعفها الرؤية أو وسطها الشرط اه ولا يصح في بيع المبدن نفسه شيء من الخيارات إلا خيار الشرط حيث كان للبائع وكذا بيع المبدن رحمه اه معيار ولا راس إذا انكشفت به علة لأنه حصل الحق بنفس العقد فكأنه عتق بدليل بيع أم الولد من نفسها فلا يصح من التبريل لا يصح من نفسها وقرز^(١٠) اه أو بعده قبل القبض قرز^(١١) ولعله حيث يبيع للاضفاء ولرهن الثمن ولعله حيث قد أذن المرتهن يقال قد استسخ الرهن فلا خيار لكن يقال للمرتهن حبسه حتى يقبض الثمن حينئذ يثبت الخيار^(١٢) قيل وفيه من رضى منهم قبل الامكان لم يطل خياره ما دام التصديروا ما يثبت الخيار للبائع لأنه متمذرا عليه تسليم الثمن لا لم يسلم المبيع اه بيان يعنى إذا لم يكن قد قبض الثمن وقيل لا فرق قرز لان للمشتري مطالبة برد الثمن حيث لم يسلم المبيع^(١٣) (و) ولو أطل الخيار كان لهما الرجوع^(١٤) ولا يصح

معلومة^(١) فانه لا خيار للبائع مطلقا ولا للمشتري إذا كان عالما (و) الثاني ثبوت الخيار (لفقدصفة^(٢) مشروطة) نحو أن يشتري البقرة على أنها لبون فوجدها لابن فيها (و) الثالث (لغير) من البائع * قال عليه السلام وقد ذكرنا مثاليين أحدهما قولنا (كالمصراة) فإن من صراشة^(٣) حتى اجتمع اللبن فيها لم يشتراها مشترق فقص لبنها في ثلاثة أيام فانه ثبت للمشتري الخيار لأجل الضرر وظاهر المذهب سواء قال على أنها ليست بمصراة لم يقل بل سكت عن ذلك وقال في حواشي الافادة بما يكون له الخيار إذا شرط أنها ليست بمصراة لا إذا أطلق وادعاء في ذلك الاجماع وإذا ثبت الرد بالتصيرية فالمذهب أنه يرد اللبن^(٤) إن كان باقيا فان تلف فثله فان عدم المثل^(٥) فالقيمة^(٦) قال في الاتصاار والرد

البائع لصدر تسليم الثمن (١) من غير حجر والفرق أنه يصح الحجر ولا يصح البيع لان الحجر قد تناوله بخلاف غيره فالحكم يبيعه ويقضى الثمن البائع (٢) إذ لو كان المشتري محجورا عليه ثبت للبائع الخيار لصدر تسليم الثمن (١) ينظر في ذلك فان كان بغير إذن المهرن فهو موقوف ولكل فسخه ولو كان عالما وإن كان باذنه فان كان لا يفاء الثمن أو رهنه قد انقضى الرهن كما يأتي فمواجهه الخيار وفي الكواكب أنه وإن كان موقوفا فليس البائع القسح ولا للمشتري العالم اه مفتوح حتى لا يفسخ لصدر التسليم ولما القسح لكونه موقوفا اه ح لى وقرز (٢) فرع ويستحق خيار قد الصفه لعدما أى وقت من وقت العقد الى القبض فلو اشترى بقره على أنها حامل ثم قبضها وقد ذهب حملها كان له القسح وكذا لو كانت وقت العقد غير حامل ثم قبضها وهي حامل فله القسح أيضا بخلاف خيار العيب لأن العقد وقع مشروطا عليها بالقبض ولما كان ذلك القبط هو السبب فصح اسقاط الخيار بعده ولو قبل قد الصفه اه معيار (٣) والمشتري القول قوله في ثبوتها أى أنها لم تكن موجودة مع ربيعيته وبين البائع بها اه فتح (٤) إذا كان الشرط حال العقد لا إن شرطه قبل العقد فلا حكم له إلا أن يجري عرف بأن المشروط قبل العقد كالمشروط حاله صح اه بيان وقرز (٥) كالبكارة والحمل اه شرح فتح وقوله مشروطة أى مذكورة وإن لم تكن باله الشرط اه ح فتح (٦) أو تعمرت بنفسها قرز (٧) فان قال البائع ما قص اللبن إلا ترك العلف أو قلته حلف وقيل يمين لأنه أقر بالنقص وادعاء السبب من المشتري فلو أنكر قص اللبن كان القول له واليمين على المشتري وقرز (٨) وحلبها في الثلاث ليس برضاء قرز قال الامامى لأنه إذا حلبها في اليوم الأول فيجوز لبنها كثيرا فيظن أنه لبن مادة ويجوز أنها لتصيرية وإذا حلبها في اليوم الثاني فوجده ناقصا فانه يجوز أن قصاها لأجل التصيرية ويجوز أن ذلك لا بخلاف الأيدى والطف والمساكن وعدم الالف لأن اللبن يخطف لأجل ذلك وإذا حلبها في اليوم الثالث فوجده لبنها ناقصا علم انه إنما قص لأجل التصيرية اه ح بحر (٩) عن أول حلبه وقرز (١٠) وقيل ف هذا إذا كان الرد بالحكم لا بالتراضي فلا يجب رده كالعيب وظاهر كلامهم الاطلاق وهذا في اللبن الحاصل بعد البيع وأما ما كان حاصل حال العقد فيجب رده مطلقا (١١) في الريد وقرز (١٢) يوم الرد اه ن وقرز وقيل يوم التلف

بالنصرية عام في جميع الحيوانات من مأكول وغيره كالأتان ويرد عوض لبن الأتان إن قلنا بطهارته^(١) قال وهو المختار وأما رد الجارية بالنصرية ففي ذلك احتمالان أحدهما لا ترد لأن لبن الآدميين غير مقصود والثاني يثبت وهو المختار^(٢) لأن ذلك قد يقصد لتكون ظهراً وعند أبي حنيفة لا يثبت الرد بالنصرية لكن يرجع بالنقص خيار رد المعيب بالمعيب (و) المثال الثاني بيع (صبرة^(٣)) علم قدرها^(٤) البيع فقط دون المشتري^(٥) وأما حيث يكون العالم للمشتري دون البائع فأنهم ذكروا أنه لا خيار للبائع ولا للمشتري * قال علي بن أبي طالب يثبت للبائع الخيار هنا كما ثبت للمشتري الخيار حيث جهل وعلم البائع إذ لا يحدون إلى الفرق بينهما سبيلاً^(٦) (و) الرابع والخامس الخيار (الخيانة) الواقعة من البائع (في المراجعة والتولية^(٧)) أيضاً نحو أن يقول رأس مالي كذا وهو أقل فانه إذا انكشف ذلك للمشتري ثبت له الخيار على ما سياتي إن شاء الله تعالى^(٨) (و) السادس والسابع أن يشتري شيئاً لا يعلم قدر ثمنه وأقدر المبيع فيخسر (لجل) صرفة (قدرا ثمن) أو قدر (المبيع) مثال خيار معرفة مقدار الثمن أن يقول بعت منك هذه الصبرة على ما قد بعت من الناس وقد باع على سعر واحد^(٩) ولا يعلم المشتري كيف باع فيها مضى كان للمشتري خيار معرفة

(١) المختار يجب رد العين قرز لا عوض لأنه نجس عندنا وقيل لا يجب رده ولا عوضه عند من يقول بنجاسته (٢) قال في البحر ولا يرد لبن الآدمية إذ لم تجر العادة بذلك اهـ مع التلطف والإلزام رد العين مطلقاً وقرز (٣) وكذا الثمن ملء صبرة نحو الكسف من الدرهم وعلم قدرها المشتري فقط وقرز (٤) وهذا في بيع الجزاف وفي المقدار مأمور في الصبرة (٥) وأما وكيل البائع فلا يعتبر عليه إذا جهل البائع الكمية (٦) فلو علمها جميعاً أو علم المشتري وحده أو جهل صاحبه البيع وقفاً ولم يثبت الخيار اهـ تجزئ (٧) إلا أن يعلم علم البائع فلا خياره اهـ بيان وقرز (٨) بل قد فرق الإمام عليه السلام في التثبت في النسخة التي بخط يده الكريمة بأن البائع قد طابت نفسه بخلاف ما لو جهل المشتري فهو كالمفروود وقيل الفرق أنهم أنجسوا خيار الرؤية للمشتري دون البائع اهـ تطبق وقيل للفرق أن البيع إسقاط فلا يفتقر الحال بين العلم والجهل (٩) هي كالراجعة إلا أنها بالثمن الأول (٨) قال ص باق و الرد لتعدد الصفة والخيانة قضى للعقد من أصله قبل هذا تكون الفوائد فيها مثل ما في خيار الرؤية (١٠) تطيب القرعية مع القبض وترد الأصلية ويقسم ثمنها مطلقاً وأما معرفة مقدار الثمن والمبيع فينظر ولعله كخيار الرؤية اهـ وقيل تكون الفوائد كما في خيار الشرط وكذا الثمن اهـ بحر وقرز (١١) قلت الأولى أنه كالمبيع فينظر هل كان بالحكم أو بالراضى اهـ مفتي وعن الإمام عليه السلام لمن استقر له ملك كخيار الشرط ذكره م باق وقرز (١٢) فرع وإذا اختلف في قدر الثمن الذي باع به هو أو غيره في الماضي لم يقبل فيه شهادة المشتري الأول ولا البائع الأول لأنه يشهد بفعله (١٣) وبمن مثلي يثبت في الدمة وقرز

مقدار الثمن وهما لآخر^(١) أوضح من هذا هو أن يشتري صبرة من مكيل أو موزون كل قدر منه بكذا ولم يعلم مقدار الصبرة وكميتها في الحال ثم كاله وعرفه وعرف مقدار الثمن^(٢) كان له الخيار كما تقدم ومثال خيار معرفة مقدار المبيع نحو أن يقول بعت منك بمائة درهم من هذه الصبرة على ما قد بعت وقد باع على سعر واحد^(٣) فهنا المبيع لم يعلم كم هو فثبت فيه الخيار^(٤) فإن لم يكن قد باع أو باع بأسعار^(٥) مختلفة^(٦) ولم يبين أحدها أو قال على ما أبيع فسد العقد^(٧) وهكذا في المثال الأول في خيار معرفة مقدار الثمن والثامن قوله (أو) اشتري شيئاً غير معين فإن له خيار (تعيينه)^(٨) مثاله أنه لو اشترى ثوبين أو ثياباً كل ثوب بكذا على أنه بالخيار يرد ماشاء^(٩) ويأخذ ماشاء كان له الخيار بأخذ أيهما^(١٠) مع شرط الخيار لأحدهما^(١١) مدة معلومة وكذا

(١) وجه الوضوح أن هذا يجمع عليه وذلك يختلف فيه وسيأتي الخلاف في باب المراجعة وقيل إن الثمن في هذا المثال معلوم الجنس والأول غير معلوم وقيل الثمن في الأول قد علم جملة وفي الثاني لما جعل كل جزء من الثمن مقابلاً لكل جزء من المبيع وأجزاء المبيع غير معلومة الحال لاجملة ولا تفصيلاً (٢) وثبت الخيار قرز قيل السكيل وبه (٣) وقياس ما تقدم أنها نصح حيث لم تنقص عن قدر ما باع وقرز (٤) والثمن مثلي قرز (٥) وإنما صح البيع هنا وإن كان الثمن والمبيع مجهولين لأن الجاهل جزئية وليست كلية وبسبب الجهالة لا يضر زمن ذلك بيع ثوب من ثياب مع شرط الخيار لأحدهما مدة معلومة اهـ تكيل (٥) أو قيمي قرز (٦) ولا غالب وإلا انصرف إليه وقوله على سعر واحد يأباه (٧) في الوجهين الأولين لجهالة المبيع والثالث كونه معلق على شرط مستقبل (٨) وأما القسخ فليس له أن يفسخ في الصورتين لأنه خيار تعيين ومن ذلك لو قال بعت منك هذا بكذا أو هذا بكذا ولك الخيار مدة معلومة في أيهما شئت صح البيع اهـ بيان (٩) وينظروا اشترى عبيدين على أن يرد أحدهما في ثلاثة أيام إن شاء فمات أحد العبيدين قبل تمام المدة هل يثبت له الخيار في الحي ويموت الميت من ملكه أم لا سل اهـ وأبل قيل يثبت الخيار في الحي اهـ تكيل وقرز أي من ملك المشتري مقرزاً قد قبض قرز (٥) هذا حيث عين ثمن كل ثوب وميزه نحو كل ثوب بعشرين فلوجعل ثمنها السكيل واحداً لم يصح البيع ولا يصح أن يشرك غيره بالخيار لأنهما يختلفان اهـ شرح بحر معنى لعله يريد من غير جهة وأما من جهته فيكون لمن سبق وقرز قلنا بل يصح كما لو أعطاه رجلاً ثوبين وأمر كل واحد أن يبيع ثوبه مع ثوب الآخر بقدر واحد صح مع أن نصيب حصص كل واحد مجهولة جملة مقارنة لأصل العقد وكما لو باع العبيدين بألف ثم مات أحدهما قبل التسليم صح بيع الآخر بحصته كذلك كما في مسئلتنا (٥) وليس له رد السكيل (٥) قال المؤلف هذا ليس من صور تعيين المبيع لأن المبيع قد عين وإنما جعل البائع المشتري الخيار في بضعه ولهذا لا يصح بضمي البدل أن يختار ماشاء فيلزمه الجمع وإنما ذلك من خيار الشرط اهـ ومثله في شرح بهران (١٠) وله أخذ السكيل وقرز (١١) لالهما ما لأنهما مختلفان

إذا اشترى ثوباً^(١) من ثياب على أن له الخيار في تعيينه مدة معلومة صح البيع وله خيار تعيينه (وهذه الخيارات الثمانية (على التراخي)^(٢) لا على الفور بمعنى أنه إن علم بتعذر التسليم أو بفقد الصفة ولم يفسخ فهو بالخيار حتى يصدر منه رضاه^(٣) بالقول أو ما يجري مجراه (وتورث) هذه الخيارات الثمانية إذا مات من هي له^(٤) فإن كان الورثة صغاراً تولاهم ولي مالهم (غالباً) احتراز من خيار تعيين المبيع^(٥) حيث تناول العقد كل الشيء على أن يأخذ ماشاء ويرد ماشاء فإنه لا يورث^(٦) (وكلف) المشتري (التعيين) للمبيع (بعد المدة)^(٧) فإن امتنع حبس^(٨) قال عليم وكذا في حق الميت لو بقي حتى مضت مدة الخيار كلف وورثه التعيين^(٩) (و) التاسع أنه يثبت الخيار (لنفس صبي^(١٠) أو متصرف عن الغير) إذا غلبنا غلبنا (فاحشاً) والمتصرف عن الغير هو العبد المأذون والوكيل^(١١) والولي والشريك إذا اشترى أو باع بنين فاحش فإنه يثبت الخيار فإن كان مما يتباين الناس بثله فلا خيار وهذا في التحقيق يرجع إلى خيار الاجازة فإن أجاز ولي الصبي^(١٢) لمصلحة مالك العبد والموكل نفذ العقد لإفلا والنبن الفاحش هو ما زاد على نصف

(١) هذا حيث كانت الثياب مختلفة لاستتابة فيفسد البيع لأن البيع معين على الأقل لاصح استواءهما فلهما حالة واحدة إذ يجوز في كل واحد أن يأخذه فلم ينطو البيع على مبيع معلوم وقياس المصلحة قرز في المستوى أيضاً كند من صورة وذكر الخيار لا يضر وإنما اشترط أن يكون في المخطف الاستثناء كافي يبع الصورة (٢) ما كان من باب النقص فعل التراخي ويورث وما كان من باب التروي والرأي فعل الفور ولا يورث اه عمر (٣) فرع فكل من هذه الخيارات يصح إسقاطه بعد وجود سببه لاقبله وما كان سببها ممتداً لم يصح إسقاطه كخيار التعيين (٤) وخيار تعذر التسليم والرؤية ومعرفة مقدار المبيع على القول بأن سببها الجهالة اه معيار (٥) مستقيم في صورة الشراء لغير معين قرز (٦) هذا في غير التعذر كالكتابة (٧) أو أريد ولو لم يخطف لا إذا جاز ونوب عنه وليه كخيار الشرط (٨) في أحد صورته وذلك حيث اعطى (٩) بل يستقر المبيع الوارث ولو مات قبل معنى المدة قرز (١٠) وهذا حيث لا يتناول العقد كل الأشياء إلا لا فقدت في المخرج لمخرج المدة (١١) وقيل بين الحاكم (١٢) ينظر لو اخطف الورثة في التعيين لمه يعمل بالأول لأن لكل وارث ولاية كاملة فإن اختلفوا في الوقت قلنا كوفي البيان في الحق إذا اختلف الورثة في تعيين الرصية فعين بعضهم غير ماعينه الآخر لم يصح إلا ما راضوا عليه الكل لأن ذلك كالقسمة (١٣) بمنزلة ما ذكروا قرز (١٤) للرادف الوكيل ونحوه حيث تصرف في غير محضر الموكل فأما في محضره فيصحب الثبن عليه لأنه كالغير عنه ذكره أبو جعفر وأبو مضر ودل عليه كلام أصحابنا في القسمة أن الثبن فيها يصح على من حضر ولو تولاه غيره والمذهب أنه لا يصح الثبن عليه ولو حضره وافرقت بين القسمة وهذا أن هنا تتعلق الحقوق بالوكيل لاهلاكه والله أعلم بالصواب (١٥) ما لم يغرض وكان لمصلحة قرز (١٦) وهذا حيث يمكن الاجازة كالصبي بعد بلوغه

العشر^(١) ذكره في الزوائد قيل ح واختاره من زيد عن ش ما زاد على العشر وأشار إليه في الوافي وقال من جعفر ما أجمع أهل المعرفة على أنه غبن فهو فاحش وما اختلفوا فيه هل هو غبن أم لا لم يكن فاحشا قيل ح وإذا اعتبرنا أن يزيد على نصف العشر فلا بد من معرفة القيمة قبل ذلك^(٢) فإن اتفق المقومون فظاهر وإن اختلفوا أخذ بالوسط^(٣) من الثلاثة وبالأقل من تعيين وفي أربعة بالأقل من المتوسطين^(٤) وأما المالك المرشد إذا باع أو اشترى لنفسه فلا خيار له ولو غبن وقال ك له الخيار إذا لم يكن من أهل البصر^(٥) قال بعض أصحابه إذا كان النبن مقدار الثلث وهو قول الناصرو من بالله إلا في قدر النبن فذهب الناصر أن يزيد على نصف العشر (و) الماشر هو الذي يثبت في العقد (بكونه موقوفا) فإذا باع الفضولي مال النذر أو اشترى له كان لذلك النذر الخيار^(٦) في الإجازة^(٧) (و) هذان الخياران (حما على تراخ) فلو علم ولي الصبي بغير فسكت كان على خياره ولو طالت المدة حتى يجوز أو يرد وهكذا المالك إذا علم بمقد الفضولي وسكت (و) خيار المتأبنة والإجازة (لا يورثان)^(٨) فإذا مات ولي الصبي الذي غبن غيبا فاحشا لم ينتقل الخيار إلى ورثته^(٩) بل يطل العقد بالموت كخيار الإجازة

وسيد العبد ونحو ذلك وحيث لا يمكن الإجازة كمتولى المسجد والوقف ويث المال إذا غبن فلا يصح التصرف اه يان بل يصح الإجازة إذا عرضت المصلحة ولعله حيث باع جاهلا وإلا لقد انزل مع العلم اه لي وقرز (١) من القيمة قرز (٢) قبل الفسخ (٣) وهذا حيث كان المقومون اثنين قال لا يحتمل ويحتمل أما إذا كانوا أكثر نسوا أن يقول اثنين يساوي عشرة واثنان ثمانية واثنان اثني عشر اعتبر بالأكثر كهيئة الخارج اه بي هذا يستقيم في قيم المتلفات قرز وأما هنا فاختار ما في الكتاب لان التقويم بالأقل كهيئة الخارج إذ ثبت معها الفسخ بخلاف بيته الأكثر فهو كالدخول اه طاهر ولعل هذا يستقيم في الشراء (٤) هذا إذا كان التقويم بأمر الحاكم فإن لم يكن بأمر الحاكم عمل بقول من طابق دعوى المدعي وقرز لمن شهد بغوق ما ادعاه المتبوعين أو دونه لم تضع شهادته وهذا عام في جميع التقويمات (٥) يفتح الباب الموحدة والصنادل لمهمة العلم والمعرفة وفي الحديث العلم بلا بصير كالرعي بلا ور (٦) والخباء يان قرز يعني الفضوليين (٧) أو عدما اه آثار قرز (٨) الذي لا يورث من الموقوف هو ما كان موقوفا حقيقة كمال الكتاب أو ما الموقوف بما مثل بيع الراهن وبيع المحجور عليه شيء من ماله قيل انه يطل البيع قرز والصواب خلافه اه شرح بهران ومثله في ح لي حيث قال ولو على إجازة المرتين أو على فك الحجر وقرز (٩) إذا كان المتصرف في الصبي في مال الصبي وغبن فلا يطل (١٠) بل بخير الصبي بعد بلوغه وكلام الشرح يستقيم في صورة واحدة وهو حيث تصرف الصبي في مال الولي بأذنه وغبن غيبا فاحشا ولم يجز الولي حتى مات فإنه يطل بالموت اه ع (١١) الصحيح أنه يطل قرز مطلقا بموت الولي وسواء كان الماقد الصبي أو الولي ونهض السحولي ولو اشترى الصبي لنفسه أو باع بغير فاحش ثم

فانه يبطل بالموت (و) ثبت الخيار (لرؤية والشرط والعيب) وهذم في الحادى عشر والثانى عشر
والثالث عشر * قال عليم وقد أفردنا لكل واحد من هذه الثلاث فصلا لكثرة مسائلها فبدأنا
بمختيار الرؤية (فصل) (فن اشترى شيئا (غائبا) ^(١) لم يكن قدره رؤية مثله وقد (ذكر جنسه ^(٢)
صح) البيع ويكون له الخيار إذا رآه وأما إذا باع مالم ير صحت أيضا ولا خيار للبائع عند الأكثر
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اشترى شيئا فهو بالخيار إذا رآه (تنبيه) قال عليم أما لو وقع
من المشتري تدليس ^(٣) بأن المبيع دون ما هو عليه من النقاسة ^(٤) في القدر أوفى القيمة ^(٥) فلا
يمد على أصولنا أنه يثبت للبائع خيار النحر ^(٦) كما ذكر أصحابنا في باب الإبراء أن المشتري لو
دلس بالفقر ^(٧) أو حقارة الحق لم يصح الإبراء ^(٨) ولا جبه له إلا النحر والله أعلم (و)
إذا اشترى الغائب كان (له رده) ^(٩) بمختيار الرؤية سواء وجدته على الصفة المذكورة ^(١٠)
أم لم يجده عليها خلافا لأبي ع والمختص ^(١١) فانهما لا يثبتان خيار الرؤية إذا وجد على

مات هو أو وليه قبل الاجازة بطل العقد ولم يورث الخيار قرز (هـ) وأي حق لولى فقول ينقل إلى
ورثته اه بل له حق للمصلحة التي عرضت (١) أو أجاز قرز (هـ) المراد غير مرئي ولو حاضر أو لولى رأى
رؤية غير مميزة وظاهر الموم ثبوت خيار الرؤية في المسلم فيه وأما رأس مال السلم والصرف وسائر
الأمان إذا كانت من التقديس فلا يثبت فيها خيار الرؤية اذ لم يكن خيارا (٢) قيل ح هذا
إذا كان مثليا لا يختلف بقاء التسمية باختلاف نوعه وصفته وإلا يصح إلا جمين المجلس والصفة
التي يمين بها أو كان قيمياً وميز في لفظ البيع أو مطلق مقيد بما عدهم في قوله ويجوز للمسلم غير آف وهو قرز هكذا
قرر عن سيدنا سعيد المجل (هـ) مع قدره قرز (٣) ثبت الخيار للبائع في ثلاث صور الأولى حيث وقع من المشتري
تدليس بأن المبيع دون ما هو عليه من النقاسة في القدر أو في القيمة الثانية حيث تلقى الركب أو اشترى
منهم فمن غبن منهم كان له الخيار وادعى الفقيه ح أنهم لم يثبتوا الخيار للبائع إلا في هذه الصورة الثالثة صيرة
علم قدرها المشتري قط من الثمن وقرز (هـ) أو دلس عليه بجملة ثمن المبيع الذي باعه كان يقال له هذا
الثمن كذا قدره أو صفة وهو على غير ذلك سواء كان الدلس للمشتري أو الواسطة بناية المشتري أو
غيرها اه ح فتح (٤) أو أنه غير مرغوب إليه في الشراء أو غير مرغوب إليه بالاتفاق نحو أن الأرض
المبيعة في موضع ناء أو خفيف بحيث لولا التضرر لا باعها فان هذا مما يثبت به الخيار ولو باعها بالثمن
الوافى أو القدر الذي يحتاجه الناس بجملة فله الخيار ادعى من جوابات سيدي علي بن المؤيد بالله جد
ابن اسماعيل قرز (هـ) أو في الصفة (٥) وكذا لو دلس البائع على المشتري بجملة الثمن أو غلاء المبيع
أو نحوه ثبت الخيار كما يثبت للبائع اه بيان لفظا (هـ) ويورث (٧) معنى على البرى (٨) قياس هذا أن
البيع لا يصح كالأصح الإبراء وليس كذلك فينظر في الصليل (٩) في وجهه أو عليه بكتاب أو رسول اه
حيث وذلك ثابت في جميع التسوخلات اه معنى وقرز (١٠) ولو أطل (١١) والفنون

الصفة المشروطة نعم وإنما يثبت له رده (عقيب رؤية) ^(١) فلو تراخى عن الفسخ عقيبها بطل الخيار ^(٢) ولا بد أن تكون الرؤية التي ينقطع الخيار عندها ^(٣) (مميزة) فلو رآه رؤية غير مميزة فلم يفسخ لم يبطل خياره وذلك نحو الرؤية في المرأة فالمرء من خاف زجاجة بطل خياره لأن الشعاع ينفذ قليل ولعل هذا في تقاطيع الجسم فلما في اللون فله الخيار لأنها يتلون بلون الزجاجة قال مولا ناعليم بمحو الأقرب عندي أنه لا يبطل خياره بكل حال ^(٤) لأنها رؤية غير مميزة وأما رؤية الحيتان في الماء فقد ذكروا أنه لا يبطل بها الخيار لأنها تتجاف ^(٥) قال عليم بل لأنها رؤية غير مميزة ومن حق الرؤية أن تكون (تأمل) ^(٦) فلورآه من دون تأمل لم يبطل خياره ولا بد أن تكون تلك الرؤية شاملة (لجميع غير المثلثي) ^(٧) فإن كان مثلياً كفي رؤية بمضه نحو بعض الطعام ونحوه من المسكيلات ^(٨) وبعض السمن ونحوه من الموزونات المستوية فلو كانت مختلفة لم يكف رؤية البعض كالقيس ^(٩) وأما غيره فلا بد من رؤية جميعه إلا ما يعني عنه فلو رأى بعض منازل الدار أو أعلى البناء دون أسفله أو العكس أو رأى كل الدار دون السطوح لم يبطل خياره ^(١٠) قيل في هذا مني على أن السطوح مقصورة ^(١١) وأولها حوايط إذ لو لم تكن كذلك فلا خيار ^(١٢) وكذا لو رأى ظاهر السفينة أو المنزل أو الرحاء ^(١٣) أو اللدقة ^(١٤) أو الطنافس ^(١٥) أو الزرابي ^(١٦) لم يبطل خياره ^(١٧) (الما يعني) عن

(١) ويثبت للبايع حق في طلب المشتري لرؤيته ليبطل الحق الثابت عليه المشتري اه معيار (ه) ولا يثبت الرد إلا فيما عين لا فيما يثبت في الذمة كموض الخلع ونحوه ان لم يحن عنه القدر وقد تقدم واختار انه يثبت الخيار ويرجع إلى قيمته يوم العقد قرز (ه) صوابه إلى عقيب رؤية وقرز (ز) اذا علم ان التراخي يبطل والقول قوله في الجهل وقرز (ح) وأثبت من باع خيار القرة إلى ثلاثة أيام اه بيان وقيل له الخيار حتى يعرفه ذو معرفة إذا كان السن مقصود (ه) ورؤية السكران مميزة اه شاع وقوله مميزة بأماه مفتي وقرز (ه) ورؤية الليل غير مميزة قرز (ز) إلا أن يكون لا يستضيء إلا بها بطل خياره وبغيره لا يبطل بل ثابت حتى يرى بها قرز (ه) أي يرى جميعاً كبيراً (ز) يقال قوله مميزة هي التأمل وقيل التأمل الرؤية التي يعرف الشيء فيفهم بها جودته وردائه وغلاؤه ورخصه وقرز (ز) وأما الدفن فكأما المنزل الذي في الدار فلا بد من رؤية جميعه بخلاف البئر لأنها غير مقصودة في الضيق والسعة وقيل مقصودة في السعة (ه) صوابه لجميع غير المستوى وقرز (ز) ولومن غير المبيع وقرز (ز) المخلط وقرز (ز) ولو تصرف فيما رآه وانضم اه بيان مني بغير البيع ونحوه (١١) أي مرصوفة بالحجارة المدققة مع التورقة وهو نظير المسمى في مصر والشام والروم السميت وهو بالسين المهملة والشين المعجمة المطين به الاجسام من جدار أو سطوح أو غيرها والسميت في صلاجه عند جفافه أصلب من الحجارة (١٢) والمذهب ثبوت الخيار وقرز (ز) رحاء الجص (١٤) مدقة الصغار التي يدق فيها (١٥) البسط الصغار (١٦) الوسايد (١٧) حيث باطنها غير ظاهرها وإلا فلا خيار له إلا يجب اه تذكرة مني

رؤيته يعني أن عادة المسلمين جرت بأن المشتري يرضى بإبطال خياره وإن لم تحصل رؤيته مع قصده
الرؤية للمبيع والبرية بجميعه وذلك نحو أن يئيب عنه اليسير من المبيع ونحو موثر البناء ودخل
الحش^(١) قال عليهم وكذا ما قدم لص من الجدرات^(٢) (ويطلل) خيار الرؤية بأمر^(٣) عشرة وأهلها
(بالموت)^(٤) أي إذا مات المشتري بطل^(٥) خيار الرؤية في حقه ولزم المبيع الورثة (و) الثاني
(الابطال بعد العقد)^(٦) فإذا بطل المشتري خيار الرؤية بعد أن عقد البيع بطل الخيار وهذا
أشار إليه أبو ع وأبو ط وهو عموم قول أبو مضر في قوله الأبراء يصبح من خيار الرؤية فإذا
قال قطعت أو أبرأت أو أبطلت خيار الرؤية بطل وقال في مجوع على خليل وفي التفريمات
أنه لا يطل بالأبطال لأنها بطله قبل ثبوته فأشبهه إسقاط الشفعة^(٧) قبل البيع قال عليهم وقولنا
بعد المقد لأنه لو أبطل قبل العقد لم يطل لأنه لم يحصل سببه وأما لو شرط إبطاله حال العقد
ففي الزوائد عن أبي ط يصبح النقد^(٨) ويطل الشرط قبل ح كان القياس أن يفسد العقد^(٩) لأنه
رفع موجهه (و) الثالث أن يتصرف المشتري في المبيع بعد الشراء (ب) أي بوجوه (التصرف)^(١٠)
في بطل خياره نحو أن يبيعه^(١١) أو يرهنه أو يؤجره أو يسيرها أو يهبه قبل س ولو باعه بخيار بطل

(١) فائدة (١) إذا كان المبيع بنتاً فإذا يكون هل يتأمل ظاهره وباطنه هل أم ظاهره فبالرؤية وأما باطنه
فبالرؤية قبل أن يفتق بالرمي هل يضمن أم لا الجواب أن الراي إذا كان بصيراً وبغير المتألم يضمن
والأضمن يقال هو تيب حدث عنه (١) فينظر والأزهار يقول والتبيب اه من خط سيدنا حسن قال إلا
عن سبب قبل القبض فلا شيء يصور لو اقتضى بما فيه من البارود من قبل القبض وأما لو كان المشتري
هو الذي جعله فيه فيمنع الرد لليب الحادث كما ذكر والله أعلم اه سيدنا علي بن أحمد رحمه الله
(٢) فينظر فالمشتري مباشر والمباصرة تبطل التسبب اه سماع سيدنا عبد القادر الشويط رحمه الله
(٣) وكذا داخل البلى إذا اشترت مع الدار (٤) فإذا كشفها فوجد فيها عيباً ثبت خيار الرؤية وقرز
(٥) قال في القاموس الجدران بالثون جمع جدار وسمع بالهاء لأنه جمع الجمع اه عن سيدي حسن بن القاسم
(٦) صوابه بأحد (٧) ولو وكلا لم يضمن قرز (٨) لا البائع اه نجرى وينقل إلى وارث من خلفه يطل وولي
من جن وينظر في صبي بلغ قبل ينقل إليه كالشرط (٩) أو ارتد وخلق اه فان لم يلحق في موقوف (١٠) وإبطال
خيار الرؤية لا يحتاج إلى حاكم ولا تراخى لضيقه لأن المقد غير متبرم قبل الرؤية اه غيث (١١) ولو أبطله
فصولي لخصه إلا اجازة من المشتري قرز (١٢) بئله على أصلهم أنه لا يثبت الخيار قبل الرؤية (١٣) قلنا قد
وجد السبب وهو العقد قرز (١٤) قوي إذا كان الشرط المشتري وقرز (١٥) قوي إذا كان الشرط البائع وقرز
(١٦) في غير المشترك إلا جميعاً وسواء علم أو جهل وأما هو فلا يطل خيار الرؤية بصرف أحد الشرط كما
كما يأتي (١٧) ولو لم يصح كالبيع قبل القبض وقرز (١٨) بالإيجاب والقبول من المشتري ونحوه لا مجرد

خيار الرؤية^(١) وكذا لو أنكحه^(٢) أو نذر به فأما لو شفع به^(٣) قال عليم فلم أقف فيه على نص لكن لا يبعد أن يبطل خياره كما يبطل به خيار الشرط قال ويحتمل أن لا يبطل خياره كما لو استعمله بركوب أو غيره قبل أن يراه وضابطه كل تصرف (غير الاستعمال)^(٤) فأما لو كان التصرف بالاستعمال فقط لم يبطل خياره نحو أن يركب الدابة قبل رؤيتها أو يلبس الثوب أو يزرع الأرض^(٥) قبل الرؤية فأما لو قبل الجارية^(٦) قبل رؤيتها قال عليم فيحتمل أن يكون كالاستعمال^(٧) (و) الرابع من الوجوه المبطله لخيار الرؤية هو (بالتميب)^(٨) الحادث في المبيع قبل رؤيته فانه يبطل خيار الرؤية (و) الخامس هو (التقص)^(٩) الحاصل منه في المبيع (عما شمله المقد) فلو نقص شيئا^(١٠) مما شمله المقد قبل الرؤية يبطل الخيار نحو أن يشتري البقرة وفيها لبن أو الشاة وعليها صوف أو الشجرة وعليها ثمرة^(١١) فذهب اللبن أو الصوف أو الثمرة يبطل الخيار فأما لو لم تكن ثابتة حال المقد بل حدثت بعد العقد ثم استهلك قبل الرؤية^(١٢) لم يبطل الخيار قوله (غالبا)^(١٣) يحترز من المصراة فلو استهلك لبنها

الإيجاب وحده فلا يبطل اه ح ل لفظا جميعه أو بعضه اه بيان وقرز (١) إذا انفرده المشتري اه بستان (٢) أو أذن للعبد بالنكاح وقرز (٣) أو فيه وسلم وقرز طوما لا كرها فانه إذا فسخا الشافع لم يبطل بخيار المشتري (٤) ينظر ما الفرق بين الاستعمال في الرؤية والشرط الفرق أن خيار الرؤية أثبتته الشارع بخلاف خيار الشرط فهو الذي أثبتته لنفسه وأيضا ان خيار الشرط جعل للتخير فإذا استعمله فقد اختار بخلاف خيار الرؤية فلم يسكن الاستعمال مبطلا اه يحيى حميد (*) والفرق بين التصرف والاستعمال ان الاستعمال قد يجوز في ملك الغير مع ظن الرضا وأما التصرف فلا يكون إلا في الملك فذلك كان قرينة الرضا بخلاف الاستعمال فليس بقرينة اه بحر (*) ولو كثر اه ح ل وقرز (٥) من غير حرث لأنه زيادة كما يأتي وظاهر الشرح ولو بالحرث وقرز (٦) أو لمس أو نظر لشهوة وقرز (٧) والاحتيا الثاني يبطل لان ذلك عيب لانها تحرم على أصوله وفصوله ولان العادة لم تجر بذلك في ملك الغير (*) بل تصرف كما يأتي في قوله ووطؤه ونحوه جناية قرز (٨) بين بد القبط قرز (٩) لا لسبب من البائع وعن لى ولو من البائع قرز وهو ظاهر الاظهار ويؤيده ما تقدم في الزوجة إذا جبت زوجه فان لها الفسخ (١٠) أو قبل القبض فعمل المشتري قرز (٩) بد القبض وقصان السر لا يمنع من الرد بخلاف بين من أتمت خيار الرؤية (*) ليس له لسره وعيه ولو من البائع فيبطل وقرز (١٠) ولو بما يتسامحه وقرز (١١) إذا شرط دخولها أو جرى عرف وقرز (١٢) بغير فعل المشتري وفي البيان ولو بفعل المشتري وقطعه فرع ولا يبطل بأخذه للحادثة إلى أخذه (*) لكن يضمها المشتري إذا رده وكان تلقا معه اه بيان ولو بأمر غالب اه نهرى بل هي أمانة قرز (١٣) قال في شرح الآثار يبطل خيار الرؤية وهو المختار وإنما له الرد بخيار الضرر وهو التصرية قرز

الذي شمله المقدم بطل الخيار ذكره الفقيه وقيل ل^(١) ما كان في الضرع فلفه لا يمنع الرد بالرؤية وكذا الحل كالمصراة^(٢) قال مولانا عليم^(٣) والقول الأول أظهر (و) السادس (جس مايجس)^(٤) كالكبش الذي يشتري اللحم^(٥) وجس الضرع حيث يشتري اللبن فان الجس يقوم مقام الرؤية تبقى ذلك فتى جس بطل الخيار كما يبطل بالرؤية (و) السابع إذا رأى المبيع بعد المقد فسكت ولم يفسخ نفذ البيع وبطل الخيار (بسكوته عقيبها)^(٦) ولو كرهه بقلبه مالم يلفظ بالفسخ وكذا لو رضيه بقلبه عند الرؤية وفسخ عقيبها لم يبطل خياره (و) الثامن أن وكل على الشراء^(٧) أو على قبض المبيع فيبطل خيار الموكل (برؤية من الوكيل)^(٨) لأن رؤيته رؤية للموكل فالو رآه ثم فسخه الموكل بخيار الرؤية لم يفسخ قيل س ولو أبطل الموكل خيار الرؤية لم يبطل في حق الوكيل^(٩) لأن الحق تتعلق به^(١٠) وقال الناصروش أن رؤية الوكيل بالشراء أو بالقبض ليست رؤية للموكل وهو قول فومحمد والوافي في وكيل القبض (لا الرسول)^(١١)

(١) كلام الفقيه ل راجع إلى أول المسئلة من غير فرق بين الممرات وغيرها (٢) مشكك عليه ووجهه أن الفقيه ل ذكر التي للتساع والعرف وليس كذلك الحل والرواية عنه مشككة قال في الزهور ووجهه أنه غير مقصود (٣) وإذا رآه ولم يجسه فهو على خياره حتى يجسه قرز (٤) طابا بأنه المبيع قرز (٥) مع رؤية باقيه اه شرح بحر هذا حيث يتعلق به غرض كالهدي والأضيحية وأما غيره فلا يصح رؤية باقيه اه قلت الجس كاف وقواه المقتى وكذا طعم ما يطعم وشم ما يشم ولس ما يلس (٦) لا ما يشتري للثنية فلا يشترط جس به تكني رؤيته اه بيان (٧) مع علمه بأن هذا المبيع وعلمه أن له الخيار ولو جهل كونه على الفور وقيل لا بد أن يعلم أنه على الفور قرز وإلا لم يبطل اه حيث وفرق بينه وبين الشرط أن هذا من جهة الله تعالى بخلاف الشرط (٨) إلا أن يكون سكوته ليعامل المبيع هل يوافق غرضه أم لا لا يبطل خياره ويكون القول له مع ظهور القرائن (٩) وإلا فلا يثبت عليه كذا الاختار للمؤلف وظاهر الأزهاري خلافه وقرز (١٠) يشهدوا على ما عرفوا من حاله ونطقه اه بهران (١١) أو للرؤية (١٢) وظاهر الأزهاري لو كان الوكيل البائع وهل يبطل رؤيته المقدمة قيل أنها لا تكني وقيل تكني قرز (١٣) يعني وكيل الشراء لا وكيل القبض لأن وكيل الشراء يتعلق به حقوق المقد فيكون الفسخ بخيار الرؤية أو إبطاله إليه لا إلى الموكل فلا حكم لما قبله من فسخ بها أو إبطال بل العبرة وكيل الشراء وهذا إذا لم يضاف فان كان مضيقا من يتعلق به الحقوقي بل بالموكل كما سيأتي وأما وكيل القبض ووكيل لرؤية فانه يبطل خيار الرؤية برؤيتهما وليس لما أن يفسخا بخيار الرؤية إلا أن يوكلا به اه مسحولي حيث لم يفسخ الموكل عقيب رؤيتهما (١٤) حيث لم يضاف قرز (١٥) الرسول من يقوله المشتري قل للبائع بأمر لي بالمبيع ملك أو مع غيرك والوكيل من يقوله له قبض للمبيع من فلان أو خذ اه دوازي

فلا تكون رؤيته رؤية للمرسل اتفاقاً لأن الحقوق لا تملك به ^(١) (و) التاسع أن تكون الرؤية (لبعض) من المبيع ذلك البعض (يدل على الباقي) ^(٢) ويحصل به معرفة جميعه نحو بعض الطعام وبنض الثياب مستوية ^(٣) النسيج والجنس والصفة والصبغ أو ظاهرها الذي يعرف به خشوتها ^(٤) ولينها ورفها فانه يبطل خياره لأنه بمنزلة من رأى جميعه ^(٥) وإن كان لا يدل على الباقي بأن يكون المبيع مختلفاً لم يبطل الخيار برؤية البعض كقطعتي أرض أو بض شبكة للصياد أو للرأس ^(٦) وأما العبد والجارية فقد قيل إن رؤيته وجوهها تكفي لأن الوجه هو المقصود في الآدميين هذا كلام السادة قال الأميرح الذي حفظناه في الدرس لمذهب الهادي عليم أن الجارية ^(٧) إذا اشترت للوطء ^(٨) فلا بد من نظر ماسوى المورة ^(٩) وإن كان الحيوان للحمل فلا بد من رؤية المقادم ^(١٠) والمواخر (و) الماشر أن يكون المشتري قد رأى المبيع رؤية (متقدمة) ^(١١) على الشراء فتكفي تلك الرؤية ^(١٢) ويبطل خياره إذا كانت (فيما لا تنغير) ^(١٣) في مثل تلك المدة كالأرض والدار فأما لو كان مما يجوز تنغيره ^(١٤) في تلك المدة لم تكف الرؤية المتقدمة وذلك كاللحم واللبن ونحوهما قال عليم والأقرب عندي أنه لا حد للمدة التي تقدمت الرؤية بها إلا ما ذكرنا من أنها التي لا يجوز تنغير المبيع فيها وقال أبو جعفر حدها إلى شهر ومفهومه أن له الخيار بعد الشهر وإن لم يجوز تنغيره في تلك المدة وقال الأستاذ ^(١٥) لا يبطل خيار الرؤية

(١) الأولى أن يقال أنه لا يجب إعطاء الرسول بخلاف الوكيل فيجب التسليم إليه حيث علمت وكالته اه طاهر (٢) تنبيه إذا رأى بعض الطعام المستوى يبطل خياره ولو لم يدخل الذي رآه في المبيع إذ قد حصلت رؤية بعضه اه غيث (٣) ذكره م باله في الإفادة قال في حواشي الإفادة يعني ظاهر كل ثوب (٤) ولو وجد باطنها خلاف ظاهرها إذا كان قدر المعاد فإن كان أكثر كان له الخيار قيل خيار رؤية وقيل خيار عيب ذكره الأستاذ اه بيان لفظاً (٥) لعل هذا في المختلف كذا قل وقيل رؤية بعضها ولو ظاهرة في المستوى وقرز (٦) وهي تحارب النسيج (ه) قال الدواري يعتبر في السكيب رؤية كل حرف منها اه تكيل وظاهر الإخلافة قرز في قوله ولبعض يدل على الباقي أن البياض إذا كان سواء والخط سواء كفي رؤية البعض قرز (٧) وكذا العبد قرز (٨) لا فرق وقرز (٩) وينظر ما للمانع في نظر المورة بعد الشراء إذ قد ملكه بالشراء يجوز النظر ولكن ليس من تمام الرؤية قرز (١٠) بل يحصل الصحيح إذا كان ممن يعرف ذلك وإلا فهو على خياره قرز (١١) وأما لو وكل شخصاً وقد كان الموكل رآه هل تكفي تلك الرؤية أم لا تكفي لأن الحقوق تملك بالوكيل قال المقق لاحكم لرؤية الموكل قبل التوكيل قلت وظاهر الشرح ممن له الرؤية وأما لو رآه الوكيل قبل التوكيل ثم شراه فله يبطل خياره قرز ولفظ حاشية منه أو من وكيله بالشراء لا وكيله بالقبض (١٢) والجنس وقرز (١٣) حادة قرز (١٤) ولو لم ينص قرز (١٥) هو أبو يوسف ابن أبي

بالرؤية المتقدمة مطلقاً (و) إذا كان للمشتري فسخ المبيع عقيب رؤيته جاز (له الفسخ قبلها) ^(١)
 وإن لم يرد سواء بلته أنه موافق للمفتقأ مخالف (و) إذا قبض المشتري المبيع ولم يره ثم حصلت
 منه فوائد ثم رآه ففسخه بالرؤية استحق (فرعية ما قبض) ^(٢) ولا يجب عليه ردها (وإن رد)
 المبيع والمراد بالفرعية ههنا الكسب أو اشتراة وكان مؤجراً أو غصب عليه مدة فلزمت الأجرة
 الناسب ^(٣) • وأما الفوائد الأصلية ^(٤) كالصوف والولد والشر فإنه يلزمه ردها ^(٥) إذا
 فسخ ذكره أبو مضر ^(٦) قال مولانا عليم ^(٧) والصحيح المذهب ما ذكره أبو مضر من الفرق بين
 الأصلية والفرعية في وجوب الرد وقال ض زيد لا فرق بينهما بل يجب رد الفرعية والأصلية
 كما في خيار الشرط ^(٨) (و) إذا اختلف البائع والمشتري هل قد رآه رؤية مميزة أم لا كان
 (القول له) أي للمشتري (في نقي) الرؤية ^(٩) (الميزة) ذكره الفقيه من في تذكرته • قال

جعفر (١) فإن كان البائع حاضراً كان الفسخ في وجهه وإن كان غائباً فسخ المشتري في الحال وأشهد
 على ذلك وخرج إلى البائع أن كان في البريد وإلا قال الحاكم ^(٢) ليتم الفسخ بذلك وإن تلف في يده قبل
 أن يسلمه إلى البائع تلف من ماله ولو بعد الفسخ قرز ^(٣) وقيل لا يشترط قرز ^(٤) ولا يرجع بما أتفق
 قياساً على خيار العيب قرز ^(٥) ينظر لو حصلت الفرعية قبل القبض ثم قبض المبيع وفسخه بالرؤية هل
 يستحقها سل يستحقها على مقتضى كلام أهل المذهب ^(٦) ومهر العيب مطلقاً والبكر قبل الدخول حيث
 العاقد البائع أو المشتري بأذن البائع وقيل يطل ولو بأذن البائع أه سحوى بناء على أن العيب يطل ولو
 بسبب من البائع أه خلاف التجري ^(٧) ينظر كيف يصور ذلك لأنه إذا كان العاقد للامه البائع قد
 استحق المهر من حين عقد النكاح لأن العقد وقع وهي في ملكه وإن كان العاقد المشتري فهو تصرف يطل
 به خيار الرؤية ولا يقال يصور حيث وطئت لشبهة سواء كانت بكراً أو ثيباً أو حيث زالت بكارة البكر
 بجناية الغير لأنه يقال ذلك تعيب عند المشتري يمنع الرد فإن قيل يستقيم حيث وقع وطء الشبهة أو الجناية
 على البكر قبل القبض قيل ذلك مسلم في حق الثيب أنه فرعية لا في حق البكر فلا يستقيم لأنه فائدة أصلية
 من حيث أنه في مقابل تلف أجزاء من المبيع وهو البكارة فافهم أنه لا يستقيم إلا في حق الثيب حيث
 وطئت لشبهة قبل القبض ينظر قد تقدم في حاشية على قوله في النكاح وله المهر وإن وطئت بعد العقد
 وكذا بعد البيع ولو قاسداً قرز ^(٨) ضابط الأصلية ماله جرم في المبيع كلوله والصوف واللين ونحو
 ذلك وما لا جرم له كسكنى الدار فرعية أه مقصد حسن ^(٩) ولا يرجع بما أتفق قياساً على العيب
 والجامع بينهما كون كل واحد منهما ثابت من جهة الشرع وينظر هل يرجع بما أتفق على الفوائد
 الأصلية إذا رد المبيع أه لا يرجع كأصلها وفي المقصد الحسن يرجع إذا نوى الرجوع ^(١٠) قال الإمام
 ي فإن تلفت لا بجناية لم يضمنها إذ هي أمانة قلت بل يضمن إذ هي بما مضمون كقواعد ميب فسخ
 بحكم أه غير لفظاً ^(١١) قلنا المتقدم الشرط غير مستقر فأقرنا أه بحر ^(١٢) وفي نقي الجنس الميزاء سحوى قرز

ولانا عليم وفيه نظر عندي^(١) لأنه إذا أقر أنه قد رأى فالظاهر أنه قد ميز فالمشتري مدعي خلاف الظاهر^(٢) (و) ان اختلفا هل فسخ حين رأى أم لم يفسخ فالقول (البائع في قى)^(٣) وقوع (الفسخ) من جهة المشتري لأن الأصل عدمه وقال في التفرعات أن القول قول المشتري في فصل في خيار الشرط (و) اعلم أنه (يسمح ولو بعد العقد^(٤) لأقبله شرط الخيار مدة معلومة)^(٥) وإن طالعت عندنا (لها أو لأحدهما أو لأجنبي^(٦) فينبه الجاعل إلا لشرط) * اعلم أن خيار الشرط إن كان قبل العقد لم يصح اتفاقا^(٧) وإن كان مع العقد صح العقد والشرط اتفاقا وإن كان بعد العقد فالمنهك أنه يلحن

(١) وقد رجع عنه في البحر لأن الأصل عدم الإحاطة (٢) فلو قال غير مميزة رأته قبل قوله عند أهل المذهب اتفاقاً اهـ شكايدي وقواه الشامي قال بعضهم أن مراد الإمام هذا (٣) عبارة الفتح للشافعي منهما وقرز (٤) قيل في إلا أن يجري عرف بأن الشروط قبل البيع كالشروط حاله (هـ) فرع فإن باع وقال لا خلافة فإن علما أن معناه خيار الثلاث صح وإلا فلا خيار اهـ بحر قال الإمام في الخلافة بكسر الخاء الجديدة باللسان اهـ يقال خلبه يخلبه بلسانه إذا خدعه وأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله لا خلافة أى لا خديعة يخله شرطاً في العقد اهـ شرح بحر ومن ذلك قول العرب إن لم تطلب فاخلب قال جابر الله الزمخشرى في المستقصى معنى فاخلب أى اخدع ويروى بكسر اللام ومنه أيضاً قول البازمهري خلب السامعين سحر كلامي * وسرت في عقولهم كلمات أى خدع السامعين (هـ) ومن أمر غيره ببيع شيئاً مع شرط الخيار فإنه يكون الخيار للوكيل اهـ بيان فقطا وقرز (هـ) فأما لو قال لساعة أو لساعتين صح ان قصدوا من ساعات النهار فإن كانوا لا يعرفونها رجع إلى من يعرفها وإن أرادوا من الساعة المعتادة في العرف التي هي عبارة عن أوقات قليلة وكثيرة لم يصح البيع قرز (هـ) في جميعه أو بعضه حيث تميزت الأمانة اهـ ح لى وقرز (٦) عبارة الائتمان وكذا الاجنبي وإنما زاد لفظة كذا لأن تركها يوم أن الأحكام راجعة إلى المجمع فيكون قوله فينبه الجاعل يوم أن البائع إذا جعل الخيار للمشتري يتبعه إذ يصدق أن الجاعل وليس كذلك وإن كان قد تومض على ابن أحمد حابس وفسر به الأوزكوثر ذلك في مجالس التدريس في حضرة إمامنا القريب حتى أنه لم يقبل في ذلك قول قائل بل قطع به حتى قال الإمام شرف الدين تقطع المراجعة في ذلك ولا يعاد إلى شيء منها وما بقى إلا كسر الخواطر والمواشاة اهـ حميد (هـ) إذا كان مميزاً وإلا لم يصح العقد إذا كان مقارناً لآلو تأخر فيصح العقد لأن المصاد الطارىء لا يلحق الأصل اهـ آثار (هـ) وقاعدته أن من سبق من الجاعل والمجهول له إلى فسخ أو إضفاء كان الحكم له قرز (٧) هذا حيث أضرباً وأما لو دخلا في العقد مع بقاء التواطؤ على الخيار فهو ثابت ذكره الفقيهس اهـ بستان حيث جرى به عرف قرز قال ض عبدالله الدواري وهو عرفنا الآن وعرف أهل صعدة (هـ) معنى إذا كان المجهول له غير البائع والمشتري فإن كان المجهول له أحدهما لم يبقه الجاعل من بائع أو

بالمقد^(١) إذا كانت مدة معلومة^(٢) وكذا الزيادة فيه أو في الثمن أو في المبيع كما تقدم سواء كان في المجلس^(٣) أم بدمه وقال الناصري لا يلحق إلا في المجلس قوله لهما يعني للبائع والمشتري وقوله أو لأحدهما يعني للبائع أو للمشتري وقوله لا لشرط يعني إلا أن يشرط الجاعل أن لا خيار لنفسه بل يبطل خيار نفسه فإنه يصح الخيار للأجنبي^(٤) دون وقال زيد بن علي وشي وح لا يصح^(٥) أن تكون مدة الخيار أكثر من ثلاثين أيام لكن قال أبو حنيفة إن جعل أكثر وأبطل الزائد في الثلاث صح المقدلان أبطله بعدها وقال ش هو باطل^(٦) وإن أبطله في الثلاث وقال ش أيضاً لا يصح جعل الخيار للأجنبي^(٧) (ويبطل) خيار الشرط بأحد خمسة أشياء الأول (موت صاحبه)^(٨) فإن كان للبائع والمشتري جميعاً بطل خيار الميث وكان الحى على خياره وإن ماتا جميعاً بطل خيارهما واستقر للمشتري قوله (مطلقاً) أى سواء شرطه لنفسه أم لغيره (نعم) وإذا شرط الخيار للأجنبي فأتى الشارع بطل خياره (فبتمه) بطلان خيار (المجمول له)^(٩) وهو الأجنبي فلا يبقى المجمول له على خياره سواء كان وارثاً للشارط أو أجنبياً ذكر ذلك الفقهاء قال لأنه وكيل للجاعل والوكالة تبطل بالموت وقيل لا يبطل خيار المجمول له لأنه لمع الاصاله فلم مات المجمول لمدون الجاعل فقال عليه فلا يمتد أن يأتي الخلاف بين الفقهاء بل يفي فن قال إن المجمول له وكيل لم يبطل خيار الجاعل^(١٠) ومن قال هو أصل يبطل خياره (و) الثاني أنه إذا مضى البيع من له الخيار مضى (بماضائه) وبطل خياره سواء كان المضى هو البائع أو المشتري^(١١) (ولو) مضى أحدهما البيع (في غيبة الآخر)^(١٢) صح الامضاء سواء كان المضى هو البائع في غيبة المشتري أم المشتري في غيبة البائع (وهو) باق (على خياره) أى والتائب باق على خياره

مشترا ح آثار لابن جبران لأن الضمير المنصوب يعود إلى الأجنبي والعجب عن قول يدخل فيه جعل البائع للمشتري أو العكس لأن كلامهما ليس بأجنبي أحسحوي (١) يعني حيث كانت مدة ثلاثة أيام وكان المشتري أيضاً ويصح البائع خلاف الثوري وابن شيرمة أنه بخر معنى (٢) لا مجهولة (٣) ولو بدلت المبيع أو بعد خروجه عن ملكه وقاعدته أنه إذا خرج عن ملكه ثم عاد إليه ما هو ناقض للعقد من أصله فاته برده بخيار الشرط وهو ظاهر الأثر وقرز (٤) ولو للمبيع إذا كان عبداً أو أمة وقرز (٥) ولا يصح العقد (٦) يعني العقد (٧) فإن شرط فسد ذكره في التجري (٨) لأنه من باب التروى (٩) وهذا مع عدم قصر الخيار للمجمول له وإلا لم يبطل خياره بموت الجاعل وقيل لا لفرق قرز (١٠) وإذا جهل الثمن على المتبايعين بطل القسح قرز (١١) ما يمكن فداً بطله ما شرح فتح وأشرط أن لا خيار له قرز (١٢) أو المجمول له قرز (١٣) عن المجلس وقرز

إذا كان الخيار لهما والامضاء في هذين الأمرين (عكس الفسخ) وذلك لأن الفسخ من^(١)
أحدهما لا يصح إلا في حضرة^(٢) الآخر فلو فسخ في غيبته^(٣) لم يصح الفسخ الأمر
الثاني أنه إذا فسخ أحدهما لم يبق الآخر على خياره بل يبطل وينفسخ البيع وقال م بالله
في الإفادة^(٤) وكوش لا يحتاج إلى حضور الآخر في الفسخ كالأداء (و) الثالث أنه كما
يبطل الخيار بالأداء يبطل أيضاً إذا تصرف فيه (بأي تصرف) وقم منه^(٥) نحو أن
يبيعه^(٦) أو يهبه أو يتقنه أو يبره أو يستعمله كلباس الثوب وسكنى الدار وركوب الفرس فإن
ذلك كله يبطل به خياره^(٧) إذا كان فعل ذلك (لنفسه)^(٨) لا لو فعل ذلك لمصلحة البيع بأن
يركبه ليستقيه أو ليعلقه^(٩) أو يحمل له علفاً عليه فإن ذلك لا يبطل به الخيار^(١٠) ولا بد أيضاً من
أن يكون فعله لذلك (غير تصرف)^(١١) لحال المبيع فأما إذا ركه ليعرف طيب رأسه وكيفية
جريه أو حمله شيئاً ليعرف القدر الذي يستطيعه أو يأمر البند ليعرف كيف طاعته أو يعرضه للبيع

(١) هذا هو الأمر الأول (٢) فلو كان غائباً وأرسل إليه أو كتب صبح لأنه لا يعتبر رضاه به بجر
وفي الزهور فإن تضر حضوره تاب عنه الحاكم اه زهور أي فسخ في محضره لأنه لا يحتاج إلى قبول فإن
لم يجد حاكماً في صلح وهذه قاعدة مطردة قرز (٣) أي لا يتم الفسخ إلا في حضرة الثاني أو بولوغه إليه
أن غاب كما في عزل الوكيل نفسه قيل ف وإنما يحتاج إلى حضور الآخر إذا كان الفسخ باللفظ وأما إذا
تصرف فيه البائع انفسخ ولو في غيبة المشتري خلاف ما ذكره الفقيه يحيى اه قرز وظاهر الأمر أنه لا فرق
بين الفعل والقول (٤) ولورج (٥) قبل العلم كان امضاء وينظر لو فسخ ثم تلف قبل علم البائع بكتاب أو رسول
يطف من مال المشتري إن كان الخيار له وإن كان لهما من مال البائع قرز (٦) لا يصح الرجوع عن
الفسخ كما يأتي في الإقالة (٧) فلو التمس من له الخيار أجاب المتق لا خيار لا للبائع ولا للمشتري قرز (٨)
وقال المؤلف بل يصح في غيبته إذ لا يحتاج إلى رضاه وكذا حضوره كالاتفاق لأن الفسخ حق للبائع
وأفهمه التجري أهم أنه يصح الفسخ في غيبته اه فتح (٩) قوى حيث وما مر ومضى واختاره الإمام شرف
الدين (١٠) وكذا المجهول له قرز (١١) ولو فاسد أو قرز (١٢) ولو جعل كونه له (١٣) وكذا لو كان الاستعمال
لنفسه وللبيع بطل خياره وسواء علم أن التصرف يبطل الخيار أم جهل اه سحوي وقرز (١٤) إذا كان البائع
غائباً ولا حاكماً والبائع في خيار الميبع لا في الشرط قرز (١٥) أو يكون انقضاء بان من أذن للمشتري
بالاستعمال أما حيث الخيار لهما أو للبائع فظاهر وأما حيث هو للمشتري فقط قد ذكر في الفتح فيه احتمالان
أحدهما لا يصح لأنه إن فيها لملك له فيه والثاني يصح ويكون بمثابة جعلت لك الخيار شهراً وكذا
فعلت ما يبطله فقد رددت لك الخيار فتصير كالزيادة في الخيار بعد العقد اه بلفظه من شرح الفتح (١٦)
والقول قول المشتري إذ لا يعرف إلا من جهة قرز

ليعرف ما يدفع فيه وما أشبه ذلك^(١) فانه لا يطل به خياره فأما ما عرف أنه لا يفعله المشتري للمعرف (كالتقيل^(٢) والشفع^(٣)) متى لو قبل الجارية المشتراة^(٤) بخيار أو بيع الى جنبه مبيع فشفع به المشتري فهذا تصرف غير تعرف قطعاً فيطل به الخيار وقال زيد بن علي التقييل لا يقطع الخيار (والتأجير)^(٥) كالشفع في أنه تصرف لنفسه (ولو) أجره البائع (الى المشتري)^(٦) بعد ان كان البائع له الخيار فان تأجيرها من المشتري يطل خياره بمعنى أن التأجير منه فسخ لذلك^(٧) البيع وكذا لو أعاره أو وهبه^(٨) أو استعمله لنفسه فانه فسخ للبيع (غالباً) احترازاً من صورة وهي أن يشتريه المشتري مسلوب المنافع مدته معلومة ثم يوجب البائع^(٩) من المشتري أو غيره تلك المنافع المستثناة فان ذلك لا يطل به الخيار^(١٠) (و) الرابع أنه اذا سكنت من له الخيار عند أن تنقضي مدة الخيار ولم يفسخ^(١١) من فوره بطل خياره (بسكوته لتأم المدة)^(١٢) اذا كان عند اقتضاها^(١٣) (عاقلاً) فأما لو انقضت وهو نائم^(١٤) أو مجنون أو منفي عليه في تلك الحال لم يطل خياره وفي السكران^(١٥) الخلاف المتقدم (ولو)

(١) وكذا الاستخدام الذي يعتاد مثله والانتفاع الذي يعتاد مثله مع بقاء الخيار ولا يحط بالبرقوتنوها
واتلاف الثمن فلا يطل خيار المشتري لجرى المادة بذلك اهـ بيان (٢) ولا يطل خيار البائع بمحض الثمن واتلافه يعني حيث سلمه للمشتري اجداء وأما إذا طلبه البائع من المشتري فليل في انه اختيار لتأم البيع قبل من إلا أن يجري عرف بخلافه لم يكن رضا اهـ كواكب (٣) ونحوه قرز (٤) ولو لم تكتب الشفعة (٥) ما لم تكن زوجة لم يطل خياره حيث الخيار لها أو للبائع قرز (٥) ولو فاسدة فلو أجر المشتري إلى البائع كان امضاء للبيع من جهة المشتري وبطلان الخيار البائع اهـ بيان وقرز (٥) ولو بطلها قرز (٦) ويطل خيار المشتري قرز (٧) لأن الاجارة عقد نافذ طرأ على عقده موقوف فأبطله وان قدمه الاجارة بطلت بالشراء (٨) قيل ع والبراد بذلك كله أن يكون فسخاً من جهة لكنه لا يتم حتى يعلم به المشتري قرز (٩) لا فرق لأنه يصبح استثناء مطلقاً لأنه حتى إلا أن يكون عقداً فلا بد أن يكون الاستثناء مدته معلومة (١٠) وكذا حيث شرط أن لا يفسخ له إلا أن يرد الثمن في مدته معلومة ومثله فلا يطل البيع باجارته لكن ان تم البيع من بعد تبين بطلان الاجارة وان فسخ تبين صحتها اهـ بيان (٥) يعني لا يفسخ به البيع (١١) قبل خروج مدة الخيار قرز (١٢) وإنما قال لتأم المدة ولم يقل عقيب لأنه بالتأم قد بطل خياره سواء سكت أو فسخ قرز (٥) إلا أن يحدد الخيار البائع والمشتري حاد له كما قلنا ولو بعد التقد (١٣) متى قبل اقتضاها بما يسمع الفسخ (٥) ويعني له قدر المجلس ما لم يمرض وفي البحر فوراً قرز (١٤) أو في صلاة فريضة اهـ (٥) لتأم عاقل كما يأتي في الجنائيات ولو قال غالباً (١٥) فليل خياره قرز وفي شرح الانظار للتجريد أنه لا يطل اهـ ح فصح

سكت (جاهلا) بطلان الخيار بالسكوت^(١) أو جاهلا لمضي المدة بطل خياره (و) الخامس انه إذا ارتد عن الاسلام من له الخيار بطل خياره (بردته)^(٢) إذا استمر على كفره (حتى انقضت) مدة الخيار فإن أسلم قبل انقضائها فهو على خياره ان لم يكن قد خلق بدار الحرب^(٣) وأبطل وارثه^(٤) الخيار فأما لو لحق^(٥) ثم رجع إلى الاسلام قبل أن يبطل الوارث الخيار^(٦) لم يبطل (فصل في حكم المبيع حيث الخيار للمشتري وحده أو للبائع وحده أو لهما (و) يأنه أنه (إذا انقرد به المشتري)^(٧) دون البائع ملكه فإذا ملكه ثبت له أربعة أحكام الأول انه إذا اشترى رحمه (عتق عليه)^(٨) وكذا لو اشترى أحد الزوجين الآخر انفسخ نكاحها^(٩) (و) الثاني انه إذا ملكه بالشري (شفع فيه)^(١٠) أي شفعه من له سبب يستحق به الشفعة (و) الثالث والرابع^(١١) انه إذا تلف أو تعيب (بميب)^(١٢) وتلف في يده من ماله^(١٣) أي من مال المشتري (فيبطل) خياره إذا اتفق أي هذه الأمور وينفذ البيع (ولا) ان يفرد به المشتري بل كان لهما جميعا^(١٤) أو للبائع وحده (فالمكس) هو الواجب في هذه الأحكام وهو أنه لا يفتق^(١٥) ولا يشفع فيه^(١٦) ولا يتيب^(١٧) ولا يتلف من ماله

(١) إلا أن يجهل ثبوت الخيار فله الفسخ متى علم وقرز (٢) وهذا علم في جميع الخيارات ولا وجه للتخصيص اه شرح آثار قرز (٣) وإذا ارتد من له الخيار في مدة خيار غيابه باق قرز فان اختار التمام أو الفسخ كان موقوفاً ان رجع إلى الاسلام صح ما اختاره وإن مضت المدة صح البيع ولم يكن للاختاره حكم اه يان لفظاً (٤) فلو مات الوارث هل يجعل حكمه حكم الفسخ أو حكم الامضاء ينظر قلت ان أسلم في المدة ثبت له الخيار اه مفتي وقرز (٥) بدار الحرب (٦) إذا كانت المدة باقية قرز (٧) وحيث الخيار للمشتري وحده ليس للبائع مطالبة بالتقاضي حتى يتم البيع (٨) أو يجعل له من جهته وقرز (٩) ولو جهل الرحمة (١٠) يقال غالباً احترازاً من أن يشفع فيه شريكه فانه لا يفتق اه ن والخيار ثابت وقرز (١١) فلو شفع فيها ملكها الشفع ولم يعد النكاح إلا بصعيد اه ح ن وقرز (١٢) أو به اه يان بنفس العقد في الصحيح والتبعض في الفاسد اه فان لم يشفع المشتري فطل البائع الشفعة إذا رد المشتري وكذا المشتري في خيار البائع إذا تم العقد اه شرح نكت وقرز (١٣) والخامس ارتفاع اذن المأذون (١٤) ولو فضل البائع قرز وقيل مالم يكن بفعل البائع لئلا يكون حيلة (١٥) بعد قبضه وقرز (١٦) مستقلة وإذا وطئ المشتري الامة في مدة خيار البائع أو وطئها البائع في مدة خيار المشتري فانه يأنم ولا حد عليه ولا مهر إن استقر له الملك عليها وان لم فلا حد وأما المهر فيزمه المشتري للبائع وأما البائع فيلزمه للمشتري حيث وطئها جهلاً بعد التسليم لا قبله فيثبت الخيار للمشتري في وطئ البائع اه بستان ولا يلحق النسب ذكره في البيان في باب الاستبراء (١٧) حيث قارن الشرط العقد ومثله في ح ن فأما لو كان بعد العقد فهو كما لو ارتد به المشتري اه نعماري (١٨) وأما به فيشفع ويكون فسخاً من جهة البائع قرز (١٩) ولو فضل المشتري ويضمن ما قص من قيمته

لأنه حينئذ لم يكن قد انتقل عن ملك البائع ولو كان تلقه في يد المشتري^(١) (و) اعلم
 أن المبيع بخيار تكون (الفوائد فيه)^(٢) الأصلية والقرمية مستحقة (لمن استقر له
 الملك) من بائع أو مشتر فإن قلت ألسم قلتم أن الاجارة تبطل الخيار من الجانبين قال
 عليم أردنا أنه لو غصب المبيع أو كان مؤجراً قبل البيع فالأجرة لمن استقر له الملك (و)
 من استقر له الملك كانت (المؤن عليه)^(٣) كالغلف ونحوه فإن قلت إذا كانت المؤن
 على من استقر في ملكه فن يؤمر بالاتفاق عليه في مدة الخيار لهما أو لأحدهما قال
 عليم لم أقف في ذلك على نص لكن الأقرب أنه يؤمر بذلك من هو في يده من بائع
 أو مشتر فإن انكشف خروجه عن ملكه رجع^(٤) بما أفاق على من استقر في ملكه
 (و) اعلم أن الخيار قد ينتقل عن يستحقه وذلك في ثلاثة صور الأولى أنه (ينتقل إلى^(٥) وارث
 من) اشترى شيئاً بخيار فارتد في مدة الخيار و (الحق)^(٦) بدار الحرب فإن فسخ الوارث
 انفسخ وإن أمضاه (و) الثانية أنه ينتقل أيضاً إلى (ولي من جن)^(٧) فإن أفاق ولو بعدمضي
 مدة الخيار فهو على خياره^(٨) مالم يكن قد أمضى الولي أو فسخ^(٩) (و) الثالثة أنه ينتقل أيضاً
 إلى (صبي) اشترى له وله شيئاً بخيار ثم (بلغ)^(١٠) ذلك الصبي في مدة الخيار وإنما ينتقل إليه إذا لم

للبيع وقرز (١) مالم يضمن فإن ضمن كالمستام وقرز (٢) والبن إذا حلبه لا لنفسه وأما لو حلبه
 لنفسه كان أمضاه فلو جرى العرف أن المشتري يستهلكه احتمل أن ذلك لا يبطل الخيار قال عليه السلام
 وعرف جهاتنا أن المشتري يحلب نفسه لكن يقال أيضاً أنه لا يرجع بالغلف إذا ردها اه غيث ونجوى (٣)
 وشرطها لتدبر من استقر له الملك بفقد البيع كالأفاق اه حفيظ وقرز (٤) وهذا مبني على أن المشتري
 قد قبضه ورده إلى البائع وأما قبل القبض فالأون على البائع مطلقاً وقرز (٥) ولا يرجع به الحق ونحوه وبعد القبض
 على المشتري إذا اغترده به وإلا فعل البائع ويرجع على من استقر له الملك (٦) وكذا الفطرة قرز (٧) حيث
 نوى الرجوع أو باذن الحاكم (٨) ينظر أو مات الذي لحق بدار الحرب هل يبطل الخيار على الزمة ظاهر
 التحليل أنه يبطل لأنه قال بالحق يصبح ما فله نية لا عن أغاسهم فإذا مات فقد بطلت النية واستقر
 لهم اه شامي وقرز (٩) فلو مات الوارث هل يجعل حكمه حكم الفسخ أو حكم الأمضاه ينظر القياس الأمضاه
 اه نجوى وقيل لا يبطل خياره قرز لأن فسخته وأمضاه بالنية اه شامي (١٠) ينظر في خيار الرؤية هل
 تلتب هذه الأحكام (١١) وكذا خيار الرؤية والعيب قرز (١٢) في مجلس عود عقله ما لم يعرض عنه إلا
 أن يجعل ثبوت خياره فله الفسخ متى علم به فوراً اه بيان وقرز (١٣) لا لو مات الولي فلا يبطل الخيار
 لأنه له بالأصالة (١٤) ومجنون أفاق قرز

يكن الولي قد أمضى أو فسخ^(١) وقيل لا ينتقل عن الولي (و) اعلم أن شرط الخيار (يلغو^(٢)) في النكاح والطلاق والوقف^(٣) والعاق^(٤) بمعنى أنه لو شرط الخيار في هذه كان الشرط لغوا وصحت من دونه (و) هذا الشرط (يطلب الصرف^(٥) والسلم) إذا دخل فيه ما (إن لم يطل) الخيار (في المجلس^(٦)) فأما إذا أبطله في المجلس من شرطه وكان إبطاله قبل أن يتفرقا صح العقد (والشفعة^(٧)) أيضا تبطل بشرط الخيار ولو أبطله في المجلس لأن شرط الخيار كالاشتغال بغيرها بعد العلم بها^(٨) **فصل** في ذكر خيار العيب وشروطه وأحكامه (و) اعلم أن (ما) يرد به المبيع من العيب هو ما جتمع شروطا ثلاثة الأول أن يكون قد ثبت^(٩) أو حدث في المبيع^(١٠) قبل القبض (فلو حدث مع المشتري بعد قبضه ولم يكن قد حدث مع البائع قبل القبض ولا قبل القبض لم يصح الرد به بخلاف (و) الثاني أن لا يكون قد زال عن المبيع بل (بقي) فيه مع المشتري (أو) كان قد زال عند القبض لكنه (ماد مع المشتري) كالصرع والآباق^(١١) ونحوهما^(١٢) مما يأتي ويزول ثم يعود^(١٣) فأما لو قبضه وذلك العيب زائل ولم يعد مع المشتري لم يكن له رده به^(١٤) حتى يعود لا محال أن يستمر زواله^(١٥) (و) الثالث أن يكون قد (شهد عدلان^(١٦))

(١) أو مات أو نحوه وقرز (٢) في غير معاوضة وغير رهن وغير عوض خلع لأنها وقرز (٣) ونحوه الاقالة وكذا الهبة على غير عوض والنذر والصدقة والبراء والوصية والكفالة وسائر عقود التبرعات اه سحولى معنى وقرز والمختار ما ساقى في الهبة في حاشية عن الشكايدى على قوله وتتميز بما يميزه للبيع الذى يأق عنه إنما هو خيار تعيين لا خيار شرط فلا يترض به على ما هنا (٤) إلا في الكتابة وقرز (٥) لأن الصرف والسلم مبنيان على التصجيل والخيار ينافيه (٦) مسألة ولا يثبت خيار الرؤية في الصرف ولا في السلم لأن من شرطهما أن يكونا ناجزين لا خيار فهما بعد القراق ذكره الفقيه س وقال في الزوائد ثبت في السلم فيه (٦) صوابه قبل الفرق اه شرح أثمار (٧) حيث الشارط التفتيح للمشتري قرز (٨) ما لم يكن مكرها (٩) قبل العقد (١٠) بعد العقد (١١) مسألة وإذا كان في المبيع دعوى من الغير يدعى أنه له أو بعضه فهي عيب فيه إن كان من قبل تسليمه الى المشتري وإثبات كانت من بعده فقال أبو مضر أنه كالعيب الحادث عنده وقيل يانه كالكامن فيه فيرده بها ولو سكت للمدعى من دعواه ما لم يسقطها أو تبرأ منها أو يقر بإبطالها وهذا كله ما لم يعرف أن الدعوى وقعت بناية للمشتري حيلة في الرد نحو أن يأمر من يدعى اه بيان (١٢) أو بعد القبض في مدة خيارها أو خيار البائع ما لم يكن حدوث العيب بفعل المشتري فيكون كالقبض ولا ردها واهل وساقى في فصل تلف المبيع والمذهب أنه ليس كالقبض قرز (١١) فيرده متى عاد فان لم يعد فلا رده اه تذكرة (١٢) الردة والسرقة لأنه عيب كامن فيه (١٣) حيث لم يكن قد أخبر بزواله (١٤) المختار ثبوت الرد لأنه عيب ينقص القيمة (١٥) ولا يطل خياره بصره قبل العود (١٦) أو رجل وامرأة اه شرح بحر (١٧) أو رجل ويمن للمدعى اه وشلى أو عدل فيا يعلق

ذو خبره فيه) أى في ذلك المبيع كالنخاسين في حق الرقيق^(١) والحدادين في حق الحديد والحمارين في حق الحمار أو من له خبره وإن لم يكن من أهل العلاج في ذلك الشيء ويأتیان بلفظ الشهادة^(٢) على (أنه عيب ينقص^(٣) القيمة) ولا تكفى شهادتهما على أنه عيب بل لابد من أن يشهدا^(٤) أنه ينقص القيمة أو يبينوا ماهو العيب^(٥) ويرجع إلى نظر الحاكم في تعرف^(٦) حاله هل ينقص القيمة أو لا^(٧) وإذا ثبت العيب بالشروط الثلاثة التي قد تقدمت (رد به ماهو على حاله)^(٨) لم يتخير مع المشتري بزيادة ولا نقصان فإن كان قد تغير فسيأتى أحكام ذلك^(٩) واعلم^(١٠) أنه لا يجب رد العيب إلى موضع العقد بل (رد حيث وجد^(١١) المالك) فإن طلب^(١٢) البائع رده إلى موضع العقد لم يلزم المشتري (و) إذا رد المشتري للمبيع بسبب فانه (لا) يجوز^(١٣) له أن (يرجع بما اتفق)^(١٤)

بمورات النساء أو علم الحاكم أو اقرار البائع أو نكوله أو رده الجمين قرز نصف ذلك للدين وبما يشهدان عند الحاكم أنه ينقص القيمة ذكره في الكافي اه وإن بناء على أن المركبة تصح (هـ) أو رجل وامرأتان اه بحر (١) في الضياء التماس مأخوذ من النقص وهو نخس الدابة بالود اه زهر (٢) اذ هو دعوى (٣) بالنظر إلى غرض المشتري وإن لم ينقص بالنظر إلى غيره كالقيمة الحامل حيث قصد القسم فهذا ينقص القيمة بالنظر إلى غرضه ويزيد بالنظر إلى غرض غيره اه نجوى (هـ) مسألة وهو كل وصف من موم ينقص به قيمة ما تنصف به عن قيمة جلسه السلم نقصان عين كالوروز زيادة كالأصبع الزائفة والتؤلؤل أو حال كالبحر والابق اه بحر لفظا (هـ) أو لم ينقص القيمة لكنه يدعيها أو خلقة كخصى وإن زادت القيمة به أو ينقص القيمة (١) كطلب وجد في المبيع في الأربعين اليوم من الشراء ولو وجد تمامها فن عند المشتري هذا هو الظاهر والقول قول المشتري في الأربعين مع يمينه والقول للبائع بعد تمامها مع يمينه ويكون على القطع استنادا إلى الظاهر حيث البلد سليمة الطلب قال في البحر أو كبر من فانه عيب سبب في البهايم فأثبت خيار القردة اه ترح فتح (١) وحكى ذلك عن أصحاب قيل ف ولله المذهب (٤) فلو شهد شاهدان أنه عيب قطع وشهد آخران أنه ينقص القيمة لم يكف لأتاهم مركبة وقرز (هـ) ويكونون كالمرقين وقرز (٦) فلم يعرفه الحاكم رجع إلى ذي المعرفة فهل ينقص أم لا ذكره في التويد (هـ) وهو ظاهر الأثر (هـ) بالنظر إلى غرض المشتري وقرز (٧) ولا عبرة باليمين القاضى قرز (٨) وإن تراضيا يقيما هو الأرض جازاها تذكرا لأنه في مقابلة جزء ناقص من المبيع لأنه ترك في مقابلة التسخ فهو حق لا يصح أخذ الموضع عليه ذكره في الشرح اه كواكب وبحر (٩) وكذا خيار الرقيق والشرطو غيرهما إذ هو حق له كالتقصا ص والدين قال في الكواكب فيلزم قبوله ولو في غير موضع العقد إذ الرد حق له على البائع (هـ) ما لم يمش عليه من ظالم اه غايه وهو ظاهر الأثر في قوله لا مع خوف ضرر أو غرامة قرز (١٠) لا فرق (١١) أى لا ثبت (١٢) ولو بعد التسخ قبل القبض إلا أن يأمره الحاكم بالاتفاق لقيمة البائع أو تمرده عن الحضور للتخلى فيرجع قرز

على البيع^(١) (ولو علم البائع^(٢) بالعيب وقت العقد^(٣)) ولم يخبر به المشتري قيل ي ذكره أبووع وم بالله لنفسه قال على خليل وحكم بالله عن الهادي أنه ان علم البائع رجوع عليه^(٤) بما أتفق للتفريز وضغفه م بالله في تنبيهه قال عليه السلام أعلم أن الضابط الذي عقدنا في الأزهار^(٥) هو خاص لكل عيب يصح الرد به وتعداد أعيان المسائل يطول لكننا نذكر مسائل قد ذكرها أصحابنا في الأولى أن الأباقي في العبد الصغير ليس بعيب وكذلك البول على الفرائش في حال الصغر ومما في الكبير^(٦) عيب وأما الجنون فانه عيب مطلقا • الثانية قال أبووع انقطاع^(٧) الحيض والحبل في الآدميات^(٨) عيب والحبل في الجارية^(٩) عيب إذا كانت مشفرة للوطء^(١٠) وفي البيمة^(١١)

(٥) أو غرم قرز (١) ولو كان الرد بالحكم اه معيار قرز (٢) لأنه أتفق على ملكه (٣) بدليل تقدم من ماله اجاما ما لم يقضه البائع أو يحصل السخس ومؤنة حمله على البائع كاتفاقه اه بل على المشتري اه بحر قرز (٤) وهو قياس ما يأتي في الهبة حيث يرجع الواهب (٥) وهو قوله إنه عيب ينقص القيمة (٦) قال في الكافي إذا كان الآباقي هرا على وجه الضبط ولا يعود إلى سيده لا لو اخفى في المصر وإنما كان الآباقي والسرقة والبول عيب في الكبير لا حال الصغر لأنها فعل العبد وما فعل حال صغره فلا حكم له بخلاف الجنون فهو من فعل الله تعالى (٧) على ما صرحه المتكلمون فلا يختلف حاله من حال الصغر والكبر اه بستان (٨) وقيل من فعل الجن وأنه يجوز أن يحل الله بينهم وبين غيرهم كاخل بين الظلمة وبين غيرهم ذكره في الزهور (٩) والكبير هنا هو المميز ذكره ح والفقهاء قال في الكافي والفقهاء يعتبر البلوغ وما كان قبله فلا حكم له اه كواكب (١٠) وهذا إذا كان انقطاعه عند البائع وان كان عند المشتري فهو عيب حدث عنده في ملكه فلا يرد به اه لمعة وقيل لا فرق وقرز (١١) والرد بعدم الحبل بعد أربعة أشهر وعشر وبعدم الحيض بعد ثلاثة أشهر (٨) وذلك لأنه يكون له فيها قيلع والمراد إذا انقطع بعد أن كان قد أتاها لا إن كان منقطعاً من الأصل وقيل لا فرق اه كب لفظاً قال الامام ي لأن الصحة والسلامة يقضيان بالحبل والحيض فإذا انقضا لم يكن إلا عن فقد الصحة والسلامة (٩) لأنه يمنع من الوطء ولائها ربما ماتت عند الولادة اه بستان (١٠) وأول الخدمة قرز (١١) والنطف عيب في البهائم كلها وكذا كثرة النضج والنواح ومن عيوب الإبل المر بضم العين وهو داء يصيبها في مشافرها يدأوى بكى الصحيح فعندها فقيراً قال الثابتة الذي يأتي

وحملتي ذنب امره وترصكه • كذا المر يكوى غيره وهو راع

وأما المر يفتح العين وهو الجرب وهو من العيوب إذا كثر ومن عيوبها السعر وهو الهيام ويقال إنه يحدى وفي البئر الطلع والامتناع من تعليق اداة الحرث والريوض حاله وفي التهم الدور والطلب وغير ذلك مما هو متعارف به عند أهل الخيرة لأجتناسها وفي الدور والأرض ظاهر ومنها أن يكون فيها عادة للظلمة أو حتى للغير كطريق أو يمر ماله قال في القاموس السعر من الخيل الذي تطيح قوائمها متفرقة

ليس بميب إذا لم تكن مشترة للحمل فإن لم تكن الجارية مشترة للوطء^(١) فإن حبيلها لا يكون عيباً حيث مقصود مشتريها التنازل وإن كانت البيمة مشترة للحمل^(٢) والركوب فحبيلها حينئذ عيب لا نه يمنع من المقصود قيل ح والقول في ذلك للمشتري^(٣) لأنه لا يعرف الأمن جهته^(٤) وقيل ي الظاهر أنه عيب في بني آدم وأنه ليس بسبب في سائر الحيوان فمن وافق الظاهر فالقول قوله ومن ادعى خلافه فعليه البينة * الثالثة أن الجارية إذا كان لها زوج^(٥) كان عيباً وإن كان قد طلقها^(٦) بانثا لم يكن عيباً وإن انقطع^(٧) حيض الممتدة ثبت الخيار وكان عيباً

(فصل في بيان ما يبطل به رد الميب بالميب ويبطل به الرجوع بالأرض أيضاً) واعلم أن المشتري (لا) يستحق (رد) الميب بالميب (ولا) أرض (يستحقه في ذلك الميب) (أن) حصل أحد سبعة أشياء * الأول حيث تقدم العلم^(٨) بالميب قبل العقد^(٩) (ولو) كان المشتري قد (أخبر) بزوال ما يتكرر^(١٠) قبل العقد كالصرع وحى الربيع^(١١) ومأشبههما ولو وجهه أن معرفة

(مسئلة) ومن عيوب الخيل والبغال والحمير امتناعه من الاسراج والتطعيم والامثال وبل الخلق باللعاب وفي الذكر الشرج والحران كثرة الشعر والدوائر المذمومة وهي الضلال قيل وبجملته نخال الخيل ثمانية عشر نخلة على ما ذكره أحد بن عمران بن أبي الفضل الباهلي في كتابه الصريح وحى اماسد كاتبي في الجهة والمخرو أو خمس كاتبي في المنسوخ أو تحت اللبة أو متوسطة كالخرامية والذراعية لما كان منها عيب ينقص القيمة عند أهل الخبرة فسبح به وإلا فلا قال الامام ي هذا تطير لا أصل له في الشريعة اه شرح بهران (١) أو للخدمة (٢) أو اللحم (٣) مع يمينه (٤) مسئلة ومن العيوب ما يكون مختصاً بهذا المشتري نحو أن تكون الأمترضية له أو مظاهر أمناً أو مطلقة ثلاثاً أو أشوى نعلاً أو خاتماً يلبسه فوجده صغيراً أو كبيراً على رجله أو يده أو غير ذلك بما يكون مخالفاً لغرض المشتري والقول قوله مع يمينه اه بيان لفظاً (٥) وكذا العيب إذا كان له زوجة اه يستأن لأنه يلزمه تفقة زوجة العيب (٦) ووجهه أن بعضها ملوك للزوج وذلك بمنع المشتري الوطء يلزم لو كان المشتري امرأة يقال لوجب التسليم (٧) قال السيد الهادي إن كان غرض المشتري الوطء بعد الاستبراء فله الفسخ ولعله حيث بقي من العدة فوق مدة الاستبراء قرز (٨) ولعل حد الانقطاع في ذلك ما كان ينقص من قيمتها (٩) ولا فرق بين أن يكون قد شرط رد الميب أم لا أي أن علمه يبطل به الخيار كما ذكره الفقيه خلاف الفقيه ح كما يأتي في الصرف اه ح نفع (١٠) لفظ التذكرة فمن اشترى معيباً حالماً بعيبه اه يؤخذ من هذا أنه لا بد من العلم حال العقد فلو عقد جاهلاً لم يؤثر العلم المتقدم اه وهو المعمول عليه وإن كان ظاهر الأذهار خلافه (١١) وبأنه عيب وبأنه ينقص القيمة (٩) أو يده قبل البيض وقبضه وهو عالم (١٠) والقول قوله أنه غير عارف بأن الميب يكرر إلا أن يكون ظاهراً عند الناس فالبينة عليه اه يستأن (١١) وإنما سميت حى الربيع لايتانها في رابع يومها

تكراره كمرقة استمراره فكما يبطل خياره حيث اشتراه واليبس مستمر فيه كذلك حيث اشتراه وهو زائل عنه لكنه يعرف أنه يتكرر وإن كانا مما لا يعود بعد زواله كان له الرد إذا تكرر حدوثه^(١) عنده لأن الميب إذا كان مما لا يعود ثم وجدته المشتري فانه يعلم أنه اشتراه وهو كامن في بدنه والمشتري أن يرد المبيع بالميب الحادث عند البائع قال عليه السلام والذي لا يعود كالجدري^(٢) الثاني قوله (أو) كان المشتري قد اطلع على العيب و(رضى^(٣)) بذلك المبيع بقول أو فعل (ولو) وجد بمضه ميباً فرضى (بالصحيح منه^(٤)) دون الميب بطل خياره في الكل ولزمه المبيع جميعاً ولا أرض للميب وقال في الزوائد ذكر الهادي في المنتخب وأبو جعفر وابن اصفهان أن له أن يرد الميب ويفرق الصفة^(٥) إذا عيزت الأمان كأن يقول بست من هاتين الشاتين كل واحدة بشرة فوجد في إحداهما عيباً الثالث قوله (أو) اطلع المشتري على العيب (وطلب الاقالة^(٦)) فانه يكون في حكم الرضاء فأما لو طلب الاقالة قبل العلم بالميب لم يكن رضاء فان ادعى أنه جمل حكم طلب الاقالة في كونه رضاء لم يسمع دعواه ذكره بالله واختلف المذاكرون هل يبطل في الباطن أم لا^(٧) الرابع قوله (أو) اطلع على العيب ثم (عالجه^(٨))

التي تأتي فيه اه هاجري وهي الثالث في عرفنا (١) صوابه إذا حدث (٢) ليس يبيع إلا أن يصفه له انه قد أتاه كان له الرد بخيار فقد الصفه اه ح لى قال القتي هو عيب كامن فيده به (٣) وسواء تقدم الرضاء أو تأخر فانه إن تقدم الرضاء ثم فسخ فلا حكم له إذا لم يبيع بالرضاء وإن تقدم الفسخ ثم رضى به فقد بطل الفسخ ورضى به اللهم إلا أن يكون البائع قد قبل الفسخ أو حكم الحاكم فلا حكم للرضاء بعده اه بيان ولو رد الميب ولم يذكر الصحيح انفسخ اه كواكب (٤) ولو البائع اثنان لأن فيه تمزيق الصفقة (٥) ومثله في البحر والمختار في الكتاب خلاف هذا القول وهو أنه لا يفرق الصفقة ولو تميزت الأمان وهو قول جمال الدين من الناصرية وذكره في الحفيظ (٦) وهذا بعد العلم بالميب وأما قبله فلا يكون رضاء كالأستعمال (٧) وهل ذلك يبطل خيار الشرط وسائر الخيارات سل (الجواب) أن طلب الاقالة يبرئ المبيع عن الفسخ بخيار العيب وسائر الخيارات فلا يبعد ذلك والله أعلم قرز (٨) مسئلة ومن استقال في شيء ثم وجد فيه عيباً حدث مع المشتري فله رده كولو اشتراه وسواء جعلنا الاقالة يماً أم فسخاً إذ الواجب في الفسخ رد المبيع كما قبض اه بحر (٩) وإنما كان طلب الاقالة رضاء لأنه اعراض عن الرد (٧) قيل يبطل خياره ظاهر أو باطن اه يستأن (٨) وإذا أراد البائع أن يالج المبيع في يد المشتري فله منه لأن له الحق في رده اه تعليق لم لفظاً (٩) إلا أن يسال به باذن مالكة صح الرد اه ن قرز (١٠) فلو اطلع على عيب غير الذي أصابعه كان له الرد به ولو كان من جنس الأول اه بيان وفي تذكرة على بن زيد يمنع الرد مطلقاً كما تقدم في عيوب النكاح (١١) ما لم يحش هلاكه اه تعليق والوجه كونه

ليزول بدواء أو غيره لأن ذلك في حكم الرضاء ^(١) وإنما كان رضاء لأنه لو لم يرض يبقائه لم
 ين نفسه بملاجه قال في الكافي فإن مرض عنده ^(٢) فداواه ليرده بميه الذي هو غير المرض
 لم يكن رضاه وكان له رده * الخامس قوله (أو) قبض المشتري المبيع وليس عالماً بالميب ثم
 انكشف أن فيه عيباً ثم (زال) ذلك العيب ^(٣) (ممه) فانه يطل خياره قبل ح ويأثم البائع
 اذا أصلح العيب قبل التسليم ^(٤) لأنه أبطل خيار المشتري ^(٥) قال مولانا عليه السلام * لا وجه
 لذلك لأن الواجب عليه تسليمه على موجب المقد * السادس قوله (أو تصرف) ^(٦) المشتري
 (بعد العلم ^(٧)) بالميب فيه (أي تصرف) فانه يطل به خياره ^(٨) ولا ورش لأن ذلك جار مجرى
 الرضاء وذلك نحو أن يطا الجارية ^(٩) أو يقبل أو يستخدم كثيراً وأمر المبد يبيع أو
 شراء أو يرضه للبيع لا لمعرفة قيمته مع الميب أو يركب لاللف أو سقي أو رد الامع حضور البائع ^(١٠)
 أو لبس الثوب ولو كان راداله حال لبسه ^(١١) أو سكن أو زرع أو أكل أو طبخ أو خبز أو حلب ^(١٢)

من باب سد الرق الواجب عليه مطلقاً فلا دلالة فيه على الرضاء اه شامى القياس يغسخه في وجه الحاكم أو
 من صلح كما يأتي في قوله وأخشيئ الفساد اه ^(١) قوي مع غيبة ظاهر الاظهار خلاه قرز (هـ) وأمر
 بملاجه وان لم يمتل للمأمور قرز (١) الا أن يأذن له البائع بذلك فهو كالوكيل اه بيان وقرز (٢) قوي
 وبني عليه في البحر والبيان والتذكر قوا المقتي (٣) كن اشترى أمة زوجة ولم يعلم ولا قد دخل بها الزوج
 وطلق قبل فسخ المشتري اه ينظر اذا لم ينجب بانتظر الى أولاد الزوج (٤) وأما بعد التسليم فظاهر البيان
 أنه لا يجوز اخافاً وقيل يجوز وقواء ض مامر (٥) ولو قبل القبض (٦) فان قيل ما الفرق بين خيار الرؤية
 وخيار الميب ان خيار الرؤية لا يطل بالاستعمال وخيار الميب يطل يمكن الفرق أنه في الرؤية استعماله
 قبل وجود شرط الفسخ وهو الرؤية وهنا قد وجد الشرط وهو علمه بالميب والعادة جارية بأن المشتري
 لا يتصرف في المبيع بعد علمه بميه في الاغلب الا وقد رضيه اه تجري وشامى ويقال ما الفرق بين هذا وهو
 التصرف بعد العلم والذي تقدم اذا تصرف ولو قبل الرؤية يطل خياره بخلاف هذا ولعله قال أن الفرق
 بأن خيار الرؤية ثابت من قبل الرؤية بخلاف هذا فم يشرع الا بعد العلم بالميب اه شامى (هـ) ما دلى
 جميع الوجوه وقرز (هـ) وعلم أنه الخيار وقيل ولو جاهلاً بثبوت الخيار (٧) الا أن يكون ياذن البائع اه
 ح بحر وقرز (٨) أما الوطء والتفصيل فيطل خياره مطلقاً ولو لم يعلم بالميب لأن ذلك جناية منه يمتنع
 ردها (٩) أو حضور الحاكم وقيل لا عبرة بحضور الحاكم اه عامر اذا لا يفته (١٠) والفرق بين المداية والثوب
 ثبوت العادة في رد المداية راجحاً بخلاف الثوب فلا يرده لابساً والله أعلم اه بحر معنى (١١) بعد العلم فان
 حلبها قبل العلم ثم اتضع به بعد العلم فقال قتها م بالله يكون رضاه وقيل لا اه بيان مسلم فيما كان موجوداً حال العقد
 (١٢) فالجري العرف بأنه لا يكون رضاه وان المشتري يستهلك اللبن احتمل ألا يكون رضاه حال عليه السلام
 وعرف جهاتاً أنه ليس برضاء اه شرح بحر

الا لدفع الضرر أو أخرجه عن ملكه ببيع أو هبة أو غيرها (غالبا) احتراز من صور ثلاث
 الأولى أن يستخدم العبد^(١) شيئا يسيرا يتسامح بمثله في المادة أي يضمنه الناس في ملك غيرهم
 من دون انكار فان ذلك لا يكون رضاء^(٢) الثانية أن يرصنه ليعرف الغلاء والرخس فان ذلك
 لا يكون رضاء فان اختلفا ما أراد احتمل^(٣) أن يكون القول قول المشتري إذ لا يصرّف الامن
 جهته واحتمل^(٤) أن يكون القول قول البائع لأن الظاهر فيمن عرض شيئا أنه انما عرض له لبيع
 الثالثة أن يركبه ليطعمه أو ليستقيه^(٥) أو ليرده للبائع فانه لا يكون رضاء قيل ح وكذا لو أجزها
 بملءها لم يكن رضاء قيل ع بل يكون رضاء لأن الملف عليه فكأنه أجز حاجته نفسه^(٦) السابع
 قوله (أو تبرأ^(٧) البائع من جنس) من العيوب (عيته)^(٨) نحو بمتك هذا على أن يرى من
 عيب فيه وبين جنس العيب وتبرأ من جميع ذلك الجنس^(٩) (أو) تبرأ من (قدر) معلوم (منه
 وطابق)^(١٠) أي انكشف القدر الذي تبرأ من غير زيادة نحو أن يقول بمتك هذه الأرض
 وأنا برىء من ثلاث صخرات فيها^(١١) أو نحو ذلك فانه يبرأ ويبطل بذلك خيار المشتري
 فأما لو تبرأ البائع من كل عيب فيه^(١٢) لم يصح^(١٣) هذا التبري عند الهدوية وقال زيد
 ابن علي وم وح بل يصح (لا) لو تبرأ البائع (مما حدث)^(١٤) في المبيع من بعد العقد (قبل

(١) والقول للمشتري في هذه العصور جميعها وقرز (٢) للقبض (٣) للقبيض (٤) اذا كان البائع غائبا وقيل ل
 ولا حاكم هناك اه يان (٥) وكذا لو ركب حاجته وحاجة المبيع كان رضاء وقرز (٦) حيث كان الذي تبرأ منه
 موجودا لا معدوما فلا يصح التبري منه والمشتري لم يلحقه خياره وقرز (٧) من جنس معلوم أو أجناس معينة وقرز
 (٨) وان لم يذكر قدره نحو عدد الا حجار وعدد عروق الاشجار في الارض أو الاخر اق في الثوب أو الاوضح
 في الخدام والبرص وقرز وان كثر ولا يدخل فيه ما حدث منه بعد الشرط ولا ما انكشف من غيره اه
 بحر (٩) ولو مجهولا (١٠) فيه ايهام وجهه الا ايهام أنه يقضي منه أنه اذا انكشف أنه غير مطابق لم يبرأ من ذلك القدر
 الذي تبرأ منه والقياس أنه قد برىء من ذلك القدر وينظر في ان اذهل ينقص القيمة على ان اذاه أم لا فان انقص رد
 به والا فلا (١١) يقال ذلك مجهول ولو طابق في العقد قال ابراهيم السجولي حيث أشار الى الصخرات أو عينها
 طولاً وعرضا وقيل يعتبر الفرق فيما يسمى صخر لأن ذلك من الحقوق (١٢) فان قيل لم يصح البراء من المجهول
 كقولك أرايتك من كل حق لي عليك على ما حصله ع وط الهادي ولا يصح البراء من كل عيب قلنا
 الفرق بينهما ان البراء من كل حق اسقاط لشيء لا في مقابلة التملك وهذا البراء من كل عيب تملك مقابل لشيء
 من الثمن وهو مجهول وتلك المجهول لا يصح اه غيث معنى (١٣) بل يلغو الشرط ويصح العقد ويثبت
 الخيار وإنما لم يفسد العقد لأنه لم يقض بجهالة في العقد ولا في المبيع ولا في الثمن اه غيث (١٤) وكذا لو
 أبرأ المشتري من كل عيب فسد الهادي والقاسم لا يبرأ اه كواكب (١٥) ولو عين جنس العيب أو قدره

القبض^(١) فيفسد) المقد إذا كان التبرء شرطاً مقارناً للمقد.

﴿فصل﴾ في بيان الوجوه التي يبطل بها الرد ويستحق الأرض قال عليم وقد أوضحناها بقواننا (ويستحق الأرض^(٢) لا الرد إلا بالرضا)^(٣) بأحد أربعة وجوه الأول (بتافه)^(٤) أو بعضه في يده^(٥) فإذا تلف المبيع المبيع في يد المشتري أو بعضه لم يكن له فسخه بالميب لكن له المطالبة بالأرض وذلك كمن اشترى طعاماً فأكله أو أكل بعضه قبل العلم^(٦) بالميب وكذا لو كان المبيع عبداً قتلته^(٧) هو أو غيره^(٨) فإنه يرجع بالأرض عندهم وقال ط لا يرجع بالأرض إذا كان هو القاتل قيل خ والملة أنه يجعل ذلك عقوبة له فيكون ذلك في الممد لا في الخطأ^(٩) وقيل ف لأنه قرره في ملكه فلا فرق بين الممد والخطأ حينئذ وقال أبو ج إذا قتل غير المشتري فاعتاض المشتري من الجاني قبل أن يأخذ الأرض من البائع سقط الأرض قيل ع والصحيح قول م بأنه قال مولا ناعليه السلام ﴿وهو الذي اخترناه في الأزهار لا تأخذ غلنا من عموم اللفظ (ولو) تلف المبيع (بعد امتناع البائع عن القبض^(١٠)) فلفسخ بالميب (أو) عن (القبول^(١١) مع) وقوع (التخية) بينه وبينه فإنه يتلف من مال المشتري^(١٢) ويرجع بالأرض فقط فاما لو قال المشتري قد رددت عليك فقال البائع قبلت وحصلت التخية^(١٣)

لأنه يرى مما سيحدث قبل القبض فرغ موجه (١) هكذا ذكره ع وعال في الشرح واللمع لكونه واقفاً على شرط مجهول فأشبهه شرط الخيار إلى مدة مجهولة فكان كالشرط كما مر في خياره قال في الكواكب لأن المدة مجهولة فيلزم لو علمت يصح هو الذي في البحر ما معناه أنه إنما لم يصح لكونه رافعا لموجب القدر لكونه مضمونا عليه إلى القبض اه شرح فتح بقضه لأن التناقص بالميب بعض من المبيع وصار بعض الثمن مقابلاً لما تبرء منه (٢) ما لم يقتض الربا (٣) وهذا ليس بمستحق شرطاً بل من باب آخر (٤) مفهوم هذا أنه يصبح الفسخ بعد تلف المبيع جميعه بالراضي وهو قوي هذا حيث تراضوا على القيمة كما يأتي نظيره في الالفة لصاحب البيان (٥) يعني رضا البائع وإذا رض فلا بد من إيجاب وقبول (٦) ولو حكاً فيصح الرد بالراضي اه مامر (٧) أو في يد غيره بأنه قرز (٨) أو بأحد ألتف الباقي بعد العلم بالميب لصدر الرد بعد تلف البعض (٩) قبل العلم بالميب (١٠) ولو بعد العلم بالميب (١١) قوي على أصل ط وفيه نظر لأن قد ثبت أنه إذا أكل الطعام ونحوه لم يمنع الرجوع (١٢) أو بعد القبول ولم تحصل تخية صحيحة قرز (١٣) أي قبول الفسخ (١٤) لأنه قد ملكه فلا يبطل هذا الملك بعد استقراره فلا يخرج إلى ملك الآخر إلا باختياره أو حكم الحاكم اه بستان وقرز (١٥) أو اعلم أن ما تلف بعد التناسخ قبل القبض أو التخية يتلف من مال المشتري وسواء في الالفة وغيرها وسواء كان الفسخ من أصله أو من جهة على المختار اه سحولي ويستحق الأرض قرز

تلف من مال البائع والقبض من البائع^(١) بمنزلة القبول وكذا قول الحاكم خل بينه^(٢) وبينه بعد الحكم بالبيع^(٣) (و) الوجه الثاني أن يخرج المبيع عن ملك المشتري فيبطل خياره (بخروجه^(٤) أو بمضه عن ملكه) بأى وجه^(٥) من بيع أرهباؤنذ^(٦) أو عتق (قبل العلم) بالبيع (ولو) خرج (بموض) فانه يستحق الأرض ذكره الله وهكذا في الزيادات عن زيد بن علي والهنادي في المنتخب وش وقال أبو ع وأبو ط وأبو ح إنه إذا أخرجه عن ملكه بموض نحو أن يبيعه أو يهبه أو يفتقه على مال لم يرجع على البائع بشئ فلو اشترى ثوبين مميئين ثم باع أحدهما قبل العلم بمبيعه رجع على البائع بارش الثوبين جميعا^(٧) على القول الأول وبارش ما أمسكه^(٨) فقط على القول الثاني فلو رجع المشتري الثاني على المشتري الأول بالأرض فقد أشار في الشرح إلى أن الأول يثبت له الرجوع^(٩) على البائع إجماعا^(١٠) وانما يبطل الردييع المبيع (مالم يرد عليه) المبيع (بحكم)^(١١) حاكم فأنزله المشتري بالحكم كان ذلك ابطالا لأصل العقد فكأنه لم يكن فحينئذ يصح للبائع رده بالبيع على البائع الأول فلو رده عليه بالتراضي لم يكن له رده على الأول^(١٢) لأن ذلك بمنزلة عقد جديد^(١٣) وقال الناصر وش

(١) شكل عليه ووجهه أن القبض لا يجري مجرى القبول (٢) ينظر في قوله خل بينه وبينه بعد الحكم والظاهر أنه لا يجاز إلى ذلك لأنه نقض للعقد من أصله قلت إنما حكم بالبيع لا بالفسخ وأما حيث حكم ببطان العقد فستقيم فيبقى أمانة وإن لم يقل خل وإذا تلف تلف من مال البائع ويصير المشتري أمينا اه المختار أنه يطف من مال المشتري من غير فرق قرز (٥) وحصلت التخلية قرز (٣) وهل يلزم الأرض سل قيل إذا كان بالحكم لزم الأرض اه مفتي وإن كان بالتراضي فلا شيء (٥) والحكم بالفسخ (٤) عينا لا منفعة وقرز (٥) بغير الشفعة فأما إذا خرج بالشفعة فلا يستحق أرض وفي حاشية ولو بيع اختياره بالحكم بالشفعة وحيث كان تسليم الشفعة بالحكم فلا فرق ولو بعد الحكم بالبيع وكذا التدير والاستيلاد والوقف لا يقضى بل يرجع بالأرض اه زهور وقرز ليس بخروج في الاستيلاد أو كتابة اه غيث وتحرير قرز (٦) فإن عجز نفسه ثبت للمشتري رده (٧) ولو تصرف في الثوب الآخر بعد العلم بالبيع وقرز (٨) ولا يستحق رد ما أمسكه وفاقا (٩) بالأرض (١٠) لعله حيث كان بالحكم وأما بالتراضي فيأتي فيه خلاف ع وط وح (١١) أو ما يجري مجراه كالرؤية والشرط وقد الصفقة أو عيب قبل القبض وكذا الفساد المجمع عليه قبل القبض قرز وكذا لو عجز المكاتب نفسه سيأتي في الكتابة ويستبد به الضامن ان عجز وهذا يدل على أنه نقض للعقد من حينه فلا رده (١٢) مالم يكن البائع الثاني قد ادعى أن المشتري الآخر قد علم بالبيع ورضيه اه نجري ورجع بالأرض لأن في دعواه لرضاء الثاني يقضي بأنه لا يستحق رده عليه اه بيان إلا أن يدعي أنه أقر بالبيع بمعنى للمشتري ولم يعلم المدعي فانه يثبت له الرد اه مفتي (١٣) ولو باذن البائع (١٤) الأول اه بيان ويستحق

وخرجه أبوع وأبو ط للقاسم أن له أن يردّه على البائع الأول ^(١) قيل ع فإن رده المشتري الآخر بالحكم وقد كان البائع ^(٢) قبض أرض العيب من الأول ^(٣) خير بين رد الأرض ^(٤) ورد المبيع إلى الأول وأخذنا ممن أورد الأرض ^(٥) وإمساك ^(٦) المبيع (و) الوجه الثالث حيث حدث في المبيع عيب مع المشتري ثم انكشف أنه كان فيه عيب من قبل القبض فإن حدوث العيب الآخر يبطل بطل بطله بالعيب القديم ^(٧) فقد بطل الخيار (بتعيينه ^(٨) معه) لكنه إن عاين بطل بشروط ثلاثة الأول أن يحدث ^(٩) (بجناية) فلا يحدث لأعن جناية كاستعماله من لباس للثوب أو زرع ^(١٠) للأرض ونحوهما لم يبطل الخيار الشرط الثاني أن تكون تلك الجناية مما يعرف العيب بدونها ^(١١) فلا يمكن الإطلاع على العيب القديم إلا بتلك الجناية لم يبطل الرد كالشاة ^(١٢) التي عيبها في باطنها بحيث لا يفهم إلا بعد سلقها ^(١٣) أو نحو ذلك ^(١٤) الشرط الثالث أن تكون تلك الجناية (بمن تضمن

الأرض ولو أمكنه فسخه بالحكم (٥) إذ لا تأثير لاذنه لأنه قد صار أجنبيا (١) ولو بالتراضي (٢) أي الثاني (٣) أي البائع (٤) لو قال وجب رد الأرض وخير في المبيع لكان أولى أنه مفعى (٥) لأنه قد علم العيب فلا أرض (٦) إلا أن يراضيا بأرض العيب وعدم الرد جاز ذكره في الشرح اه يان واخذ العوض هنا ليس على حق باقراده وإنما هو على قصاص جزء من المبيع لاعتوض الخيار ذكره الإمام في أمستان (٧) ومن اشترى صغيرة في الحولين فأرضعتها بنت البائع ثم انكشف بها عيب امتنع الرد بصيها عند المشتري اه بجر إلا أن يراضيا بالرد مع أرض الجناية أو بغير أرض جاز وفاقا إلا أن يطلب البائع أخذ المبيع بغير أرض فامتنع المشتري من أخذه الأمع الأرض كان البائع أولى اه يان وظاهر الأضمار خلاه قرز (٨) ولم يزل قرز (٩) أوفى يد البائع بفعل المشتري وسيأتي في فصل تلف المبيع اه وكذا بفعل البائع في يد المشتري وقرز (٩) للعيب (٥) قال أبو مضر فإن كان ما فاضله المشتري باذن البائع لم يمنع الرد ولا يجب له أرض اه يان (١٠) من غير حرث وأما لو كان بحرث فهو زيادة كما يأتي لا تفصل اه قيل إذا كان يزيد في القيمة أضحى إلى قرز (١١) أي بدون الجناية (١٢) وصورة ذلك أن يذبح الشاة فإنه يرد اللحم والأرض وهو ما بين القيمتين حيا طليبا ومذبوحا طليبا فإن أخذ اللحم وشركه فله الأرض وهو ما بين قيمته حيا طليبا وحيا غير طليبا اه ح يقق فإنه حيث شره كه قدرضى بالعيب لأنه تصرف فيمتنع الرد والأرض اه وقرز على كلام الأضمار (٥) إذا كان له قيمة بعد الجناية والأضمار لا قطع كما يأتي (١٣) وذلك كالطلب إذا وجد قبل أربعين يوما من القبض وإن كان فيها فوقها لم يرد له لأنه حادث عند المشتري (٥) كالأبراد والياب الطوال التي لا يمكن استهلاكها إلا بعد قطعها فإن قطعها لا يمنع من ردها مع أرض القطع أو أخذها مع أرض العيب على قول الهدوية ويرده ولو قبضا روى ذلك عن الملق وقرز (١٤) كالأرمان والبيض والجوز اه يان بناء على أن للكسرة قيمة والأضمار في حيث لا يمكن له بعد الكسرة قيمة (٥) ولم يمسوا الذي يذبح للشاة وقطع القلوب عنها استهلا كما يمنع الرد ويجب الأرض وجعلوها في البيع القاسد استهلا كما يمنع رد العين كما سيأتي ولعله يقال البائع هنا غار للمشتري

جنايته^(١) فلو كانت بأفة صماوية كرض وهزال^(٢) وعى وعور أو جناية ماجرحه جبار^(٣) كسبع وبهيمة غيور أو نحوها^(٤) لم يطل الرد فتي حصلت هذه الشروط امتنع رد الميب القديم (وفي عكسها^(٥)) أى عكس هذه القيود وعكسها أن لا يكون بجناية بل باستعمال أو يكون بجناية لكن لا يعرف الميب إلا بمحصل تلك الجناية أو تكون بمناية من لا تضمن جنايته فان الميب إذا حدث عن هذه الأمور فانه (يغير)^(٦) المشتري (بين أخذه) أى أخذ المبيع (و) يطلب^(٧) (أرض) الميب القديم^(٨) أو رده^(٩) (و) يرد معه (أرض)^(١٠) الميب (الحديث) عنده وقال م بالله وأبوح وش انه يطل الرد بمجرد الميب سواء كان بجناية أم بأفة صماوية ويستحق الأرض فقط^(١١) ثم وأرض القديم هو أن يقوم المبيع صحيحا^(١٢) معيبا^(١٣) ويرجع بقدر نقصان القيمة من الثمن فلو قوم المبيع صحيحا بستين دينارا ومعيبا بأربعين، وثمنه ثلاثون فانه ينقص من الثمن الذى هو ثلاثون قدر الثلث^(١٤) منه وهو عشرة دنانير وعلى هذا فقس وأرض الحديث يعرف بالقيمة فقط فيقوم المبيع مع الميب ومع عدمه فإيا بينهما فهو الأرض (إلا) أن

بالإيجاب بخلاف البيع الفاسد فهو حاصل بالتسليم (١) ولو بفعل البائع في يد المشتري (٢) بغير سبب من المشتري فان كان بسببه كتركه العلف فانه جناية وقرز (٣) وهو الذى لأرض فيه ولاقصاصه من مقامات الحريرى (٤) كالغور وقد حفظ حفظ مثله (٥) قال في التذكرة اذا كان الجاني أجنبيا لزم الأرض وامتنع الرد إلا بإرضائها واستحق المشتري الأرض على البائع (٥) وفي تقييد الثلاثة الأمور اه هداية (٦) في الآثار غالبا احتراز من بعض الصور فانه لا يثبت له الخيار نحو أن يختار الأرض في غير حضرة البائع فليس له ذلك ذكره الامام عبد بن علي السراجي وذكره امامنا شرف الدين لنراجه وجهته ووجهه أنه مع غيبة البائع يجوز أن يتخج من الأرض ويطلب ارجاع المبيع بلا أرض الحديث وقد يقال في ذلك لافرق بين غيبة البائع وحضوره اه شرح آثار (٥) ولا يغير البائع لأنه قد خرج عن ملكه قرز (٧) ان لم يختار البائع أخذه فلا شيء اه فتح (٨) وهذا حيث كان بفعل المشتري أم لا كان بفعل الغير يطل الرد وتعين الأرض (٥) يوم العقد اذا كان الميب مقدما والقيمة الحديث وقت القبض قرز (٩) اذا بنى له قيمة والا فلا (أرض فقط: ١٠) فرع وحيث يطلبان الأرض جميعا أو يقطعان الأرض جميعا فالمشتري أولى به والا فليقطع للأرض اه ذكره في البيان وظاهر الاذخار (١١) من الميعين (١٢) بالأول دون الثاني (١٣) اعلم أن كل أرض يأخذها المشتري من البائع فهو ما بين القيمتين منسوب (١٤) من الثمن وكل أرض يأخذها البائع من المشتري فهو ما بين القيمتين غير منسوب واه اعلم (١٥) لأنه يلزم قلنا ما بين القيمتين من غير نسبة أن يأخذها المشتري من غير شيء نحو أن يكون قيمته مع عدم الميب أربعين ومعه

يكون العيب الحادث عند المشتري تولد (عن سبب) ^(١) ذلك السبب وجد (قبل العقد فلا شيء) ^(٢) على المشتري بل إن شاء أخذ المبيع وطلب أرش القديم ^(٣) وإن شاء رد المبيع من دون أرش العيب الحادث وذلك نحو أن يشتري جارية حاملاً ^(٤) فيكشف فيها عيب ثم ولدت عنده فحدثت بولادتها نقصان بسبب الولادة ^(٥) فإن العيب الحادث بالولادة تولد عن سبب كان مع البائع وهو الوطء (فإن زال أحدهما) ^(٦) أى أحد العيين القديم والحديث (فالتبس أيهما) ^(٧) الزائل واختلف البيمان فقال البائع هو القديم فلا خيار لك وقال المشتري بل هو الحديث فلي الخيار (تعيين الأرش) ^(٨)

عشرون والثمن عشرون (١) وكذا لو اشترى عبداً قطع رمه لسرقه أو قصاب من قبل العقد فاته لا أرش عليه للقطع ولا يطل به الرد ولا يقال إنه رده ناقصاً لأنه اشتراه وبه مستعطف للقطع قيل لا وكذا لو سرق مع البائع ومع المشتري قطع بهما فاته لا أرش على المشتري اه شرح بحر وإذا سرق خمسة عند البائع وخمسة عند المشتري هل يرجع بالأرش سل لفظ ح والذى هو امتناع الرد ويصين الارش وهو يشبه ما لو كان في المبيع عيان وزال أحدهما والتبس فاته يصين الارش إلا أن يوجد نص اه شامى (٢) في نسخة قبل القبض وهو الاولى (٣) ما لم يمت فإن مات وجب الارش قطعاً لأن الموت لزيادة ألم كالمرض بخلاف ماذا قتل بسبب قبل القبض فاته يرجع كالأستحقاق اه بيان للذهب أنه يرجع بالأرش إلا أن لا يلقى لها قيمة يرجع بالثمن كله اه من خط سيدى حسين بن القاسم عليه السلام (٤) شكل عليه ووجهه أنه ليس له أرش مع أخذ المبيع بالعيب القديم بل بأخذه ولا شيء أو يرد ولا شيء لأنه قد تقدم للفقهاء خلافه قرز في مثال هام للمورثين لو كان الثمن ثمانين وقيمة المبيع سلباً من العيوب أربعين وقيمه مبيعاً قديماً ثلاثين وقيمه مبيعاً حديثاً عشرون فاته قد زادت قيمته مبيعاً قديماً بعشرة وذلك ربع قيمته سلباً فيرجع للمشتري على البائع ربع القيمة وهو منسوب من الثمن وذلك عشرون ويأخذ المبيع وإن شاء رد المورد الارش منه وهو ما بين القيمتين مبيع قديم وحديث وذلك عشرة من غير نسبة يأتي ربع القيمة سلباً (٥) يقال لو باع المشتري وبطل الرد بأى وجه هل يرجع بأرش العيين مما أى القديم والحديث عن سبب قبل القبض أم لا يرجع إلا بأرش القديم سل في بعض الحواشي يرجع بأرش العيين لأنهما من عند البائع فيكون للمشتري الثاني أن يرجع بأرش العيين وكذا الاول كما هو ظاهر الاز وشرحه قرز (٥) ولو من المشتري (٦) أما لو لم يكن في المبيع قديم غير الذى حدثت عنده المشتري بالولادة عن سبب متقدم فانه يغير المشتري أما رضى بالعيب ولا أرش له أو رده ولا أرش عليه اه ح لى (٧) فإن زال الاول قيل تسليم البائع للارش فلا أرش وإن زال بعد تسليم البائع للارش فلا رد للارش وقرز (٨) والمراد بالتبس حيث لا يئنه لأحدهما ويتاوت كما ذكرنا وقد حلفنا معاً ونكلا وقرز (٩) لعله يريد أرش الموجود منهما وقيل الاقل منهما وهو الاولى (١٠) من حيث إن كل واحد مدعى بخلاف الاصل فللمشتري يدعى زوال الحادث والاصل بقائه فيبطل الرد والبائع يدعى زوال عيبه والاصل بقائه

ذكره الفقيه في تذكرته قال عليم وهو قوى عندي (ووطؤه^(١) ونحوه جنائية^(٢)) منه فيبطل الرد ويستحق الارش وسواء علفت أم لم تعلق وسواء كانت بكرًا أم ثيبًا وأما اذا وطئها غيره فالصحيح للمذهب أنها إن كانت بكرًا^(٣) مكرمة امتنع الرد لأنها جنائية مضمونة ممن تضمن جنائته وإن كانت ثيبًا لم يمتنع الرد^(٤) لأنها غير مضمونة ذكر معنى ذلك الفقيهي وأراد عليم بنحو الوطء الثقيل واللمس الشهوة^(٥) (و) الوجه الرابع أن يطلع المشتري على الميب وقد زاد المبيع عنده فيبطل الرد^(٦) (زيادته) اذا حدثت (ومعه^(٧)) وكان الزائد (ملا) ينفصل^(٨) وكان أيضا (يفعله^(٩)) وله أن يطلب الارش وذلك نحو أن يسبغ الثوب أو يطحن الخنطة^(١٠) أو يمت السويق بمسل^(١١) أو نحوه^(١٢) مما يمد زيادة أو يحرق الأرض^(١٣) أو يقصر الثوب أو يصفل السيف^(١٤) (و) أما (في المنفصل) فالواجب أن (يخير بين أخذ الارش^(١٥)) وامساك المبيع (أو القلع^(١٦)) لازائد (والرد) للمبيع (فإن تضمر^(١٧)) المبيع

فإن زمانه الأرض فكان في ذلك وفاه الحقين حيث أطلنا على كل واحد حقا وأثبتنا له آخره غيث هذا فيه نظر على أصل الهدوية لأن الأصل ثبوت الرد عند الهدوية والبايع يدعي سقوطه وحدث العيب لا يمنع من الرد عدم ثبوت الرد وهما تافيان للارش فان اختار للمشتري امساكه فلا ارش له وان اختار الرد حكم له ورد له الثمن ولا ارش لان المشتري نافه له وأما المبيع فالبائع نافه له فيأمره الحاكم بهيه ويأخذ قدر ثمنه ويصدق بالزائد لانها تافيان له على قول الهدوية (ه) وامتنع الرد اه تذكره على البائع مفسوياً من الثمن واستقر ملك للمشتري (١) ووجهه أن يقتضي تحريم الاصول والقصول وكونه تصرف وهو يقدر أن لا يجد مشتري إلا أصول الواطئ موقوفه (ه) ولو باذن البائع اه ينظر ان كانت فارغة (٢) قبل العلم بالميب وإلا فلا رد ولا أرش قرز (ه) مسألة وإذا وطئت الامة عند المشتري بزوج بعد الشراء أوزنا أو غلط منعه رداه ان وإذا لم يدخل الزوج لم يمنع الرد اه يان ينظر لان العقد عيب (٣) لا فرق قرز (٤) إلا أن تعلق أو كانت مطاوعة لانها تعدو الحد عيب إذا كان شخص القيمة (ه) وكذا ينظر قرز (٥) وإما بطل الرد لانه لا يجب عليه أن يقبض زائد أعلى ملكه فيصين الارش كما لا يجب على من صجل له أن يقبل المسجل الزائد قدراً أو صفة اه يستأن (٦) أي بعد قبضه ولو في يد البائع (٨) غير السمن والكبر فاما ما فلا يمتان الرد اجماعاً اه كب (٩) أو غيره باذنه (١٠) انزاد وان نقص فيب منع الرد (١١) وأما بالماء فلعل ذلك قصبان صفة فيمتنع الرد (١٢) سكر أو سمن (١٣) حيث تحصل به الزيادة اه على قرز (١٤) قلت وسيأتي في باب السلم فيه غالباً أن زيادة الصفة لا تمنع الرد اه منق يقال هناك تغير بلا نقل وهنا تغير فيقول اه شام (١٥) ينظر ما وجه لزوم الارش مع عدم التضرر وهل كان له الخيار بين الرد والرضاء كثيره اه القياس أنه يرضى ولا شيء له أو يرد بعد قبض الزيادة ولا أرش عليه كاذكره الفقيه اه منق (ه) بخلاف كلام الفقيه الذي تقدم (١٦) وعليه مؤنه لانه للركب (١٧) أي قصبت

بالفصل وعلماه ^(١) قبل الفصل أو فصلاً ^(٢) فتضرر (بطل الرد) لأن تضرره كالسبب الحادث عند المشتري يحميه فيبطل الرد (لا الأرض) ^(٣) هذا هو الصحيح للمذهب (ولو كان الزائد بها) ^(٤) عن ^(٥) المبيع قيمياً (سليماً) أي لو كان عن المبيع هو الذي وضعت عليه الحلية (لم يبطل الرد بتضرره إذا فصلت) واستحق قيمة الزيادة ^(٦) وذلك نحو أن يشتري قتيلاً ^(٧) سليماً بقمقم معيب فيحط السليم ثم يرد عليه ذلك المبيع بالمعيب فإنه لا يبطل الرد بتضرر السليم بفصلها لكن يجب على بائع السليم أن يدفع قيمة الحلية ^(٨) فإن كان لا يتضرر فله الفصل قوله (كلو تضررت الزيادة وحدها فيهما) أي في صورتين جميعاً حيث انحلت للمعيب وحيث هو السليم فإنه لا يبطل بتضرر الحلية رد المبيع لكن يجب للمالكها قيمتها ^(٩) مهما لم يرض بها متضررة فإن رضى بها ولم يضر فصلها ما هي عليه ^(١٠) فصلت (وأما) إذا كانت الزيادة (بفعل غيره) فإنه لا يبطل به الرد بالمعيب (فبرده) فإن كانت لا تنفصل كصباغ الثوب وقصار تمه وحراث الأرض ^(١١)

قيمتها (١) أو غنائه (٢) جاهلين فلا يكون تكراراً فلو علم المشتري التضرر أو علما جميعاً لم يستحق أرض ولا رد اه لأنه تصرف قرز (٣) إن لم يرض بأمته فلا شيء فأما إذا قال أفضل الحلية مثلاً ولو ضر المبيع لم يكن للمشتري الانتفاع يأخذ الأرض بل يرضى بأمته أو يفصل ويرده اه شرح فصح (٤) أي بالزيادة (٥) عبارة الأثران كان وهي أجلى ولو قيل إن الواو للاستئناف لم يبعد (٥) ومعناه تمنا مجازاً وإلا فكلامها مبيح لأنه جعلهما قيمتين والقيمي مبيع أبداً (٦) أو مثلياً غير قد وإن كان قدماً وحلله سلم مثله نحو أن يبيع قمماً بدرهم فيحط الدرهم فلا يجب إلا رد مثله قرز (٧) هذه المسئلة خالفت ما تقدم في أن الزيادة مع تضرر المبيع لا تفصل لا يبطل الرد والفرق أن الفسخ يهدم الفسخ حيث التضرر بالزيادة في السلم ولم يمنع الرد إلا حيث كانت الزيادة في المبيع ذكر معناه في الفيت (٨) غير مركبة لأنه متددى قرز (٩) ولو كانا مبيعين مما حيث لم يضررا فإن تضرر امتنع الرد فإن تضرر أحدهما دون الآخر فإن أراد الفسخ من لا يضرر الذي حلله كان له الفسخ والآخر كاللعجاً وإن أراد الفسخ الذي يضرر ما حلله قد امتنع الرد بهم التضرر أو غنائه وقرأ جعان في الأرض اه شامى وقرز (وتحصيل مسألة) التماقم إذا أراد إرجاع المبيع وقد زيد في المبيع أو السلم أن تقول لا يغلوا ما أن يكون التضرر في المبيع أو في السلم أو في الزيادة إن كان التضرر في المبيع امتنع الرد واستحق مشتره الأرض وإن كان في السلم لم يمتنع الرد وسلم مشتري المبيع قيمة الحلية منفصلاً وإن كان التضرر في الزيادة في أيهما لم يمتنع الرد لكن إن كانت لا تنفصل سلمها صاحبها وأخذ عوضها وإن كانت تنفصل خير ما لكها بين فصلها ولا شيء أو أخذ قيمتها وأما ما هي فيه فقد على كل حال وقرز ينظر لأن ما لا يفصل يمنع الرد مطلقاً في المبيع اه معاج (١٠) غير مركبة قرز (٥) من غير جلسها قرز (١١) وتكون قيمة الذي على المبيع مركبة لأعمالها والذي على السلم غير مركبة (١٢) قيل ع ولا أرض بل أماركها وأخذ قيمتها أو فصلها ولا أرض له ولله أو لى (١٣) وكذا المشتري لا يجب عليه قبوله لأن

لم يجب على البائع القبول لأنه لا يلزمه أن يقبض^(١) الزائد على ملكه وأما إذا كانت تنفصل ولا تنفصل بالفصل فانه يفصلها ويرده وحده (دون) الفوائد (القرعية)^(٢) كالكره والمهر^(٣) فلا يردهما (مطلقا) سواء فسخ بالحكم أم بالتراضي (وكذا) الفوائد (الأصلية) كالولد والحر فانه يملكها المشتري فيرد المبيع من دونها (إلا) أن يفسخ المبيع (بحكم) فانه يجب عليه رد الفوائد الأصلية مع المبيع لأنه فسخ للمقدم أصله (فيضمن^(٤) نالها) ان كانت تالفة وقال ش ان الفوائد الأصلية والقرعية سواء في أنها للمشتري^(٥) سواء فسخ بحكم أم بغيره

فصل في حكم خيار الميب في التراخي والاحتياج الى الحاكم (و) هو أن يقال من اطلع على الميب فله (فسخه) متى شاء ولا يجب التمهيل لأنه (على التراخي) مالم يصدر منه رضاه أو ما يجري^(٦) مجراه وقال ش بل فسخ الميب على الفور قوله (ويورث)^(٧) بمعنى اذا مات من له خيار الميب انتقل الخيار الى الورثة^(٨) (و) فسخ الميب يكون على أحد وجهين إما بالتراضي^(٩) بين اليمينين (و) (لا) يكن ثم تراخي (فبالحكم) إن

له رده لأجل الميب فيستلزمه واضح الزيادة (١) بقيمته يسلمها للبائع وهو يرد الثمن للمشتري إن اختار القيمة وإلا أخذ البين زيادتها كما يأتي في النصب (١) حيث غير إلى غرض وإلى غير غرض ضمن أرض السيد ويغير في الكثير إلى آخره (١) بل يغير بين أخذه وبين قيمته يوم الفسخ (٢) ظاهر الأزهار ترتيب هذا على مسألة فعل الغير وليس كذلك بل المسألة عامة راجعة إلى أول الفصل أم من خط صادم الدين وشاحي ومتفق وح (٣) إلا أن يشملها العقد أم بمر قرز (٣) يعني حيث وجب لغير وطء كنصفه بالطلاق قبل الدخول أو كله بالموت أو خلوه أو قبل الإنجاب يستقيم حيث تزوجها المشتري بأذن البائع وإلا امتنع الرد ذكر معناه في شرح البحر بل صورة المهر حيث تزوج المشتري الحارمية بعد القبض جاهلا بالميب أم عامر يقال النكاح عيب حادث عند المشتري فيمنع الرد يستقيم كلام ض عامر إذا رد بحكم ولفظ البيان وظاهر هذا أنه لا يعطل الرد بأجازة المشتري للمبيع قبل غلمه بالميب ولا تزوجه الأمة إذا لم يدخل بها الزوج وبات قرز (٤) ولو تلت بغير جناية ولا تحريم والوجه في ذلك أنه قد ثبت في ابن المصراة كما قدم والولد وعده الثأثأت أولى وأحق بهستان والفرق بين هذا والمبيع الفاسد في ضمان الأصلية هنا أن المبيع لازم من جهته بخلاف الفاسد فلا يضمنها إذا تلت من غير تحريم لأنه جائز من جهتها جميعا معرض للفسخ بالحكم واختار الامام شرف الدين أنه لا يضمن إلا إذا جنى أو فرط كفوائد المبيع في العقد الفاسد وقرز (٥) أي متلفها قرز (٥) وأصح بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اغراج بالضمان قلنا أما ورد ذلك في الكرى ونحوه من القرعية (٦) وهي أحد الأمور السبعة التي بطل بها الرد والأرض والأرضية التي بطل بها الرد دون الأرض (٧) فإن اختلقوا فلمن رضى (٨) ولو كلن ماله مستغفرا بالدين إلا أن يكون يتناع بأكثر من منه لم يكن للورثة رده ذكره المؤيد بأنه أم بيان من آخر كتاب النصب (٩) اعلم أن ما كان فسخه بالتراضي

تشاجرا (بعد القبض) ^(١) ولا يفسخ مع التشاجر إلا بالحكم (ولو) كان الميب (مجمعا عليه) ^(٢)
وعن الناصروص بالله وش لا يفتقر إلى حكم ولا تراض قيل ولا خلاف أنه يصح رد الثمن
الميب من غير حكم ^(٣) ولا تراض فإذا خلا يئتم وينته صح الرد وقال عليم وهذا مستقيم
على أصل الهدوية لأنه غير متعين أو إذا كان في النمة عند الجميع ولا خلاف أنه إذا
فسخ قبل القبض لم يحتج إلى حكم ^(٤) ولا تراض (و) إذا وجد المشتري عيبا وكان
البائع غائبا فإن المشتري يرفع المبيع إلى الحاكم لينقض البيع (و) هو ينوب ^(٥) (من) ذلك
(الغائب) ^(٦) (و) عن (المتهم في الفسخ) على المشتري (و) ينوب عنه في (البيع) أيضا إما
(لتوفير الثمن) للمشتري إذا كانت البائع قد قبض الثمن ولم يتمكن الحاكم من رده
إلا بالبيع ^(٧) لذلك الميب فإن لم يكن البائع قد قبض الثمن فإن الحاكم ينقض البيع
ويرد المبيع إلى من نصبه وكيلًا للغائب (أو) يبيعه ^(٨) (خشية الفساد) ^(٩) عليه.

بعد القبض فلا بد من إيجاب وقبول أو مافى حكم القبول وهو القبض اه غيث لكن ان فسخ بحكم كان
المبيع بعده أمانة وإن فسخ بالتراضي وتلف كان كتلف للمبيع قبل القبض في يد البائع اه مفتي وهل يلزم
الارسل قيل إذا كان بالتراضي فلا غنى عن مال كان بالحكم لزما اه مفتي قال إذا كان بالحكم فهو يرجع بجميع
الثمن فلا معنى للرجوع وإن كان بالتراضي فليس كالتقدم كل وجه بل هو فسخ فلا يكون رضاه فيلزم حيلته
الارسل اه املا شامى قد مر خلافه في بعض الحواشي (١) عن علي فان لم يحصل إيهما إلا بإيجاب والقبول أو ما
في حكمه كان كالمطالبة فيتلف من مال المشتري وقرز (٢) على قوله فصل ويستحق الارسل الخ ما ذكره في بعض
الحواشي عن علي من أنه يلف من مال المشتري مطلقا سواء كان بالحكم أو بالتراضي فيستحق المشتري الارسل
قرز (٣) بإيجاب وقبول اه شرح فصح (٤) وكذا قبله حيث تم عيب وتشاجرا (٥) والجميع عليه ثلاثة الجنون
والجذام والرق إذا كان للمبيع من الاما أو ما ينقص ثلث القيمة والسعر في الابل وهو داء يصيبها في
أعناقها (٦) هذا إذا كان من القدين لأنها لا تمنع أو مثل غير معين قرز وأما إذا كانت عروضا فالخلاف
ذكره سيدنا اه زهير (٧) والرد تملك تام يخرج به عن ملك المشتري فيمنعه الحجر ويدخل في ملك
البائع ملك جديد وتلت له الشفعة اه ميار ينظر في الشفعة قرز (٨) إذا كان جمعا عليه فاما إذا كان مختلفا
فيه فلا بد من الحكم لقطع الخلاف (٩) أى ينصب (١٠) قلن فسخته الى وجه الحاكم عن الغائب ولم
يقبضه الحاكم وتلف تلف من مال المشتري وقرز (١١) وعن العبي والمجنون (١٢) إذا غلب بعد القبض وأما
لو لم يقبض المبيع فلا يحتاج المشتري الى حكم ولا تراض (١٣) أو غير من أمله على ما يرى (١٤) قيل
جواز أو قيل وجوبا (١٥) قلن لم يكن حاكم في التاجي وخشي ثقه أو فساد قبل وصوله فله أن يبيعه ويذهب
ان خشي عليه التلف ولا يكون ذلك مانعا من أخذ الارسل (١٦) من البائع لأنه قد تمرد عليه الرد اه برهان

إن كان ذلك المبيع مخشى فساد كالحم ونحوه ^(١) ومحفظ ثمنه للبائع الغائب اعلم أن البيع إن كان لتوفير الثمن صحيحاً ولو كان البائع حاضراً حيث هو متمرداً فإن كان غائباً يصح الإلحاح حيث كانت غيبته مسافة قصر ^(٢) وإن كان البيع لخشية الفساد فإن كان البائع حاضراً لم يصح من الحاكم وإن كان غائباً صح ^(٣) ولو المسافة قريبة (و) إذا حكم الحاكم بفسخ المبيع بالمعيب فإن (فسخه لإبطال لأصل العقد) حتى كأنه لم يقع (فترد منه) الموائد ^(٤) (الأصلية) لا القرعية فتطيل للمشتري (ويطيل كل عقد ترتب عليه) ^(٥) فلو باع داراً ببعد فرب من البعد أو أجرها أو باعها ثم فسخت عليه الدار ببعد بحكم فإن الفسخ يطل المقود المترتبة على العقد الأول ذكره م بالله لأنه قد بطل وصحتها مبينة عليه فيفسخ الرهن والاجارة والبيع وقال ض زيد الأول أن يبيع المبد لا يطل بل يرد ^(٦) لمشتري الدار قدر قيمته وأما الرهن والاجارة

له حيث فسخته إلى من صلح وإلا كان رضاء اه بحر قيل يفسخه إلى وجه من صلح وقرز قال الملقى هذا فيه نظراً لأنه يخالف قواعد أهل المذهب لأن مع انتفاعه واستهلاكه يطل خياره (٥) عليه أو بعضه (٥) أو غرامة لطلقه اه حيث كانت أكثر من ثمنه ولا يجد ما ينقذ اه شرح آثار وظاهر الأثر خلاله (١) المضاروات (٢) أو جعل موضعه أو لا يبال قرز فإن التبت غيبته أو جعل موضعه أو لا يبال لم يحكم (٣) ووجب لأنه قد صار وليه في ذلك الحال قرز (٤) أما المتصلة حال الرد كالولد والصوف والبن وكذا ما شمله القصد متصل أو متصلة فهي للبائع ولو براض وما عداها فعل التضمين اه بحر معنا (٥) بعد القبض اه معيار وأما إذا لم يقبض فلا يطيب لثبته صلى الله عليه وآله وسلم عن ربح ما لم يضمن (٥) وأما طاعت القوائد القرعية في مقابلة الضمان فهذا لم يرجع بالنفقة على البائع (٥) وذلك لما روت عائشة رضي الله عنها أن رجلاً اشترى من رجل غلاماً فاستعمله ثم وجد فيه عيباً فخاصمه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى برده فقال البائع انه قد استعمل غلامي فقال صلى الله عليه وآله وسلم الخراج بالضمان قال عليه السلام ومعنى الخراج بالضمان أن الخراج يكون لمن تلف المبيع عنده كان من ماله وفي ضمانه وهو المشتري فإن قيل فلا قلتم ان خراج المقصوب للناصب للغير قلنا لا لضعف يد الناصب إذ ليس بملك بخلاف المشتري فسيب قوي بالملك وأما الأصلية فلما في حديث المصراة قال عليه السلام فإذا جهرد البن الباقي وعوض الثالث فموض الولد وهذه الثباعات أولى وأحرى اه بستان (٥) وسياق اللام المهدى عليه السلام أن الشفعة لا تطل بعد الحكم بها ولو فسخ السب يجب أو رؤية فينبى الاحتراز عنها والله أعلم وظاهر هذا مثل قول الفقيه أن الشفعة تطل ولو بعد الحكم بها حيث وقع الفسخ بالحكم (٥) وخبرة الأمار كل ما ترتب عليه من إنشاء كالعتق أو عقده أو الاستيلاء ويزم المشتري قيمة الأولاد والولد حراً والجاردة الأولاد (٥) إلا الشفعة والجاردة بعد قبضها فقد صحت فيرجع على الحمل (٦) كافي بيع الباس إذا فسخ بعد يسهو فرق م بالله بينهما بأن التصرف في القاصد مستند إلى إذن البائع

في بطلان عنده وصحح الفقيه أنه ينقض^(١) ما ترتب عليه سواء كان زهنا أو مائما غيرهما (أو كل عيب) انكشف^(٢) في المبيع (لأقيمة المبيع معه مطلقا) أي في جميع الأحوال سواء جنى عليه معه^(٣) أم لم يجن عليه فإنه يقتضي أن البيع باطل من أصله لأنه اشترى مالا قيمة له وإذا كان باطلا (أوجب رد جميع الثمن) مثال ذلك أن يشتري رمكة^(٤) قد عقرها كلب كلب قبل شرائها^(٥) فإنها إذا لم يكن لها قيمة مع ذلك رجع^(٦) بكل الثمن وسواء اشتراها علما بذلك أم جاهلا وأما إذا كان لها قيمة^(٧) مع العيب فإن اشتراها مع العلم لم يرجع بشيء وإن اشتراها مع الجهل ردها مع البقاء ورجع بالأرض مع التلف أو ما في حكمه^(٨) (لا) إذا لم يكن له قيمة (بعد جناية فقط)^(٩) وقمت عليه بحيث لو لم يجن عليه لكان له قيمة (فالأرض) هو الواجب له (فقط) وهو ما بين قيمته ممييا سليما من الجناية وقيمته سليما^(١٠) منها غير معيب ولا يستحق الرد بذلك العيب (وإن لم يعرف) العيب (بدونها) أي بدون الجناية فإنه لا يستحق المشتري إلا الأرض فقط مثال ذلك الجوزة التي اختل لبها فإنه لا يعرف اختلاله إلا بكسرها ولا قيمة لها بعد الكسر بخلاف ماله بقيت سليمة فإن لها قيمة ولو علم أنها مختلة اللب فأنهم ربما زغروها وتركوها زينة أو يلعب بها الصبيان ونحو ذلك

فلا ينقض بصرف المشتري بخلاف العيب قالت تصرف المشتري مستند إلى المقدل إلى الاندفاع فإذا بطل المقد بطل ما ترتب عليه اه وشي ويان (١) هذه الرواية عن الفقيه يحيى بلا التافية مطابقة لما في النيث والذي في الصحيح بخير نفي مطابقة لمعنى الأزهار فأنهم ذلك (٧) شكل عليه ولا وجه للتشكيل لأنها انكشف أنه لا قيمة له والذي ساقى في التشرح أنه علم بالعيب محالة وانكشف من بعد أنه لا قيمة له فلا اعتراض (٥) قوله وكل عيب أو علم وقت البيع لأن شرائه باطل وإنما نفي على الطالب أن ما فلا لا يقدم على شراء ما ذلك حاله (٣) أي مع العيب (٤) وهو الفرس اه فاموس (٥) قبل القبض قرز (٦) هذا إذا كان جاهلا ومع العلم بإحاطة يرجع به مع البقاء لأمع التلف ذكر مئة في المعيار ينظر في ذلك هذا في قول الرواة وابن الخليل والفقيه سليمان أن الإباحة لا تبطل ببطلان عوضها اه كوا كب وقيل لا فرق بين علم المشتري وجهه لأنه في مقابلة عوض باطل فيبطل إباحته ويكون في يده مضمون عليه ذكره في المبيع (٧) كالعيد إذا اشتراه وقد وجب عليه التصا من قيمة لأنه يثق عن كفاية وأما البعد المرتد إذا قتل فكالرمكة (٨) خروجه أو بعضه عن ملكه كإتدوم (٩) ومثل ذلك ذبيحة الذي إذا حرمت عليه وقيل لأرض إذا لحكم لشرعهم مع شرعنا وقرره القاضي أحمد بن صالح (١٠) نحو أن يشتري إنا من الرقاب فينكر عليه ثم يتكشف فيه عيب من قبل القبض (٥) مضمونة أو غير مضمونة (٥) ويرجع بقسمان

كالرمان الفاسد^(١) (ومن باع ذا جرح) وقع من غيره^(٢) يعرف في المادة أن مثله (يسري فسري)^(٣) ذلك الجرح مع المشتري (فلا شيء على الجارح في السراية)^(٤) لا للبائع ولا للمشتري (إن علما)^(٥) عند المقد أنها تسري (أو أحدهما)^(٦) عارف لذلك فلا يكون لأحدهما أن يطالب الجارح بأرشف السراية فأما ارش الجراحة فلبائع أن يطالب به^(٧) (والمكس إن جهلا) كون تلك الجراحة تسري وتلف^(٨) المبيع في يد المشتري^(٩) قبل رده فله أن يرجع على البائع بأرشف السراية والبائع يرجع على الجارح بما أعطى المشتري من الارش لأنه غرم لحقه^(١٠) بسببه ولم يكن قد علمه قبل البيع فيكون البيع رضا باسقاط الحق (أو) كان المبيع باقيا و(رد) على البائع (بحكم)^(١١) كما لم فله أن يرجع حيثئذ بأرشف السراية على الجارح لأن الفسخ بالحكم إبطال لأصل المقد فكأن السراية وقعت في ملكه فان رضيه المشتري لم يرجع أيهما على الجارح وكذا اذا رده على البائع بالتراضي لم يرجع أيهما على الجارح أيضا (و) الجرح الذي يسري (هو عيب) فان جهله^(١٢) المشتري فله أن يفسخه مع البقاومع التلف يرجع بالارش

القيمة من الثمن كما تقدم (١) أو البيض الفاسد (٢) أي غير البائع والمشتري (٣) إلى النفس أو اتلاف عضو اه شرح فتح (٤) من وقت البيع إلى الرد قرز (٥) أما المشتري فكأنه قد رضى بالجرح والسراية من بعد وأما البائع فقد رضى باسقاط حقه والسراية وقعت في غير ملكه وإذا جهل المشتري يرجع على البائع ولا يرجع على الجارح (٥) قال المؤلف ومع العلم منهما أو من أحدهما يرجع البائع فقط على الجارح (١) وهذا هو الذي يفهم من قول الفقيه على وهو قوي لأن بيع البائع ليس بأرشف ولا هو من قواعد عمل السراية منمنطقة الى يوم الجرح فكأنها وقوع سببها في ملكه واقعة فيه إذ السبب هو العيب في كثير من جنى على عبد جناية تسري إلى النفس ثم أعنى وأما المشتري فبطلت له الغيار مع جهله فقط والله أعلم اه شرح فتح (١) بكل القيمة وقيل بالارش فقط (٢) حيث هو المشتري وأما لو كان البائع والمشتري جاهل فانه يرجع بأرشف السراية مع التلف لا مع البقاء فله الفسخ فقط (٣) وما سري إلى وقت البيع قرز (٤) أو امتنع الرد بأي وجه (٥) من غير السراية وقيل بالسراية أو غيرها وقرز (١٠) هذا إذا كان الثمن مساويا للقيمة أو دونها وأما إذا كان أكثر لم يرجع إلا بأرشف الجراحة إذا كان التي قصت قيمته مثله أن يكون قيمته من غير سراية عشرة دراهم ومعا نسمة والثلث عشرون فانه لا يرجع إلا بدرهم ودراهم لا يرجع له لأن المشتري يرجع بما قصص به منسوبة من الثمن والجراح لا يضمن إلا ما قصص من القيمة فيرجع البائع بقصصها فقط اه مجاهد (٥) مفهومه وان لم يلحق لا جمل ابراه لم يرجع بشيء والصحيح أنه يرجع اه من خط حيث (١١) وحيث رد بحكم للبائع الرجوع ولو علم عند المقد أنها تسري لأن الحكم كشف أن السراية وقعت في ملكه وهو الذي يفهم من البيان وفي الجرح خلافه وقرز ظاهر الا زهار لا نه قد أسقط حقها لوجه لود الحق بدسقوطه (٥) أو رؤية أو شرط وقرز (١٢) أو جهل

كسائر العيوب (واذا تمرد^(١) على الوصي الرد من التركة فن ماله) كلوباع الوصي شيئا من التركة ثم قبض الثمن بقضاء الغرماء^(٢) أو استهلكه الورثة ثم فسخ ذلك الشيء^(٣) المبيع بحكم فانه يجب عليه رد الثمن فان كان باقيا في يده رده بيته وجوبا للمشتري وإن لم يكن باقيا فان كان للميت شيء غير هذا المبيع باعه^(٤) ورد مثل ذلك الثمن للمشتري وإن لم يكن للميت شيء استرجع الثمن من الغرماء فان لم يمكنه الاسترجاع منهم رد الثمن من مال نفسه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت^(٥) حتى ترد قيل ح فان نوى اقراض الميت^(٦) كان له أن يرجع^(٧) إن ظهر له مال هذا معنى ما ذكره في تعليق الآفاده قال مولانا عليه السلام وهو صحيح إلا قوله^(٨) أنه ان كان قد دفع الثمن إلى الغرماء وكان للميت مال سوى هذا المبيع فانه يبيعه ويرد مثل الثمن قال ويكون الذي قبض من المشتري بمنزلة القرض قال مولانا عليه السلام أما إذا كان الثمن قد ألتفوا^(٩) الثمن فهذا صحيح وأما إذا كان الثمن باقيا في أيدي^(١٠) الغرماء موجب عليهم رده بيته لأنه انكشف أنه باق على ملك المشتري وهذا لا اشكال فيه قال عليه السلام وأراد ذلك

﴿فصل﴾ (واذا) اشترى شخصان شيئا معا باعتهما فلما رأياه^(١١) (اختلف المشتريان)^(١٢) فاختار أحدهما فسحبه بخيار الرؤية والآخر رضيه (فالقول في الرؤية)^(١٣) لمن رده سواء تقدم أم تأخر ويجب الرضى على رد^(١٤) نصيبه (و) أما إذا شرط المشتريان لأنفسهما الخيار واختلفا فسحبه أحدهما

كونه سري ولو قد علم وقرز (١) فلو أوصى للميت بالبيع وعين عبدا أو فرسا لا يملك غيره ولا وارث له ثم ظهر عليه دين مستغرق ولم يكن يعلم الوصي وقد بحث ولم يقصر بالقيا على هذا أن يسترد العبد أو القرس للغرماء ويسلم أجرة الحاج من عنده وهي أجرة المثل لأن الاجرة غير صحيحة إلا أن يعطيه من جهة أخرى جائز وكانت الاجرة صحيحة كبيع وارث المستغرق لنفسه القضاء فان تصد الاسترجاع ضمن الوصي قيمة القرس من ماله وقرز (٢) أو الولي أو الوكيل الذي تعلق به الحقوق بخلاف الامام والحاكم فمن بيت المال لان الحقوق لا تعلق بهم وإنما يصرفان بالولاية العامة ذكره القنبر والتذكرة (٣) أو الفقراء إن كان الحق لله (٤) أو استحق بحد وقرز (٥) وليس الوصي بالتسخر باقراض غيره مصلحة ظاهرة وقرز (٥) ونحوه وهو الاستحقاق بما هو حق للضامن أصله وقرز (٤) أو المبيع باع وقرز (٥) ويكون ما أخذه من المشتري بمنزلة القبض اه لعله (٦) قوى ما لم ينو البيع (٧) فان لم ينو بيع على الغرماء ويؤمنهم في التركة حيث لم ينو البيع عن الميت قرز (٨) في تعليق الآفاده (٩) هذا اذا كان لا يصح فاما لو باع بمثل معين أو قيمى لزم الغرماء الرد أو القرض عوضه بل يلزم الرد مطلقا (٥) وتعد إجبارهم (١٠) الظاهر أنه لا فرق بين البقاء والتلف لأنه بمنزلة القضاء والشرط يكون للميت مال فان لم يكن له مال رجع على الغرماء مع البقاء والتلف اه طاهر وقرره الشامي (١١) أو لم يرد وقرز (١٢) وكذا الشيطان في الرؤية اه بيان وقيل أما الشيطان فن رد ابطال إحقه واستقل به الآخر (١٣) أى الحكم (١٤) لا نا قولنا

ورضيه الآخر كان القول (في) ذلك (الشرط لمن سبق) ^(١) بفسخ أو رضاه فان سبق الفاسخ انفسخ جميعا وإن سبق الراضى لزم كلامهما نصيبه ^(٢) (و) هذا الحكم وإنما يثبت اذا كانت (الجهة واحدة) نحو أن يكونا مشترين مما أو بائعين مما أو مشرياً ومجمولاً له الخيار من جهة المشتري أو بائعاً ومجمولاً له الخيار من جهة البائع فلما لو اختلفت الجهة نحو أن يكون الخيار للبائع والمشتري فانه اذا رضى أحدهما كان الآخر على خياره كما تقدم (فان اتفقا) ^(٣) أي وقع منهما الا مضاهو الفسخ في وقت واحد ولم يسبق أحدهما الآخر (فالفسخ) أولى حكاه في الكافي عن أصحابنا والخفية وقال كذا الآعام أولى ^(٤) وقيل ليس أحدهما أولى من الآخر فيبطلان ويبقى الخيار على حاله (و) أما اذا طلع المشتريان ^(٥) على عيب في المبيع واختلفا فريضه أحدهما وفسخه الآخر كان القول (في العيب) ^(٦) لمن رضى ويلزمه المبيع (جميعا) ويدفع لشريكه حصته من الثمن ذكره الفقيه ح وقيل لبل قيمة نصيبه لأنه قال مستهلك له وكذا ذكر في الشرح (وله) ^(٧) على البائع (أرض حصه) ^(٨) الشريك) وقال ح أنه اذا رضى به أحدهما بطل الردولزم كلا ما شري

ان القول قول من رضى ابطالنا على الآخر ما أثبت له الشرع وهو الردولقلنا نقر بالصيغة فعلى البائع مضرة قلنا الراضى يرد مع إنكاره اه زهور فان قيل قد أبطم على الراضى ما أثبت له الشرع من قبول نصيبه قلنا لم يثبت له الشرع ذلك إلا على وجه لا يفرق به الصيغة ولا يكون فيه إلزام شرى كما قبول نصيبه مع كراهته اه شرح أثمار وقيل أما أى الحكم (١) لأن كل واحد منهما وكيل للآخر وقرز (٢) وإذا كان البائع اثنين أو المشتري اثنين فأت واحد منهما بطل خياره والحق على خياره ولا يقال قد تم البيع من جهة الميت فيبطل خياره الحق كالرضى أحدهما لأن الموت ليس برضا حقيقة بل باعتذار الفسخ من جهة شبهة بالرضاء اه بيان واذا رد الحق لزم وروية الميت الرد وفي البحر يطل خيارهما بموت أحدهما اذا كانت الجهة واحدة (٣) هذا إذا كان الفسخ في حضرة الآخر فيرجع الفسخ لأنهما قد وقعا معا وإن كان في غير حضرة فهل الامضاء أولى لوقوعه في الحال أم الفسخ أولى من غير فرق قيل السابق الرضاء حيث لم يقع الفسخ وقد قلتم الحكم لمن سبق وقرز (٤) لأن الفسخ أمر طارئ والقضاء أصل فاشبه البيعة بالخارجة اه بستان (٥) لأنه لا يحتاج إلى حضور الآخر (٦) قال الدواري فلو اشترط جماعة الخيار ثم أراد كل واحد منه بخيار آخر مثال ذلك أن يرد أحدهم بخيار الرؤية والآخر سبق الى الرضاء به من جهة خيار الشرط والآخر رضى به من جهة خيار العيب فان تطابق خيارهم بالرد ودوا جميعاً وإن اختلفت جهتهم ففهم من يرد ومنهم من يرضى بالعيب ونحوه فيقرب أن الحكم لمن رد بكل حال اه تكميل وقرز (٥) أو الوارثان لأن خيار العيب يورث وكذا الشفيعان (٧) وأما اذا كانا مسلمين مبيعين أحدهما بالآخر مبيعين فاقول لمن رد مطلقا سواء تقدم أو تأخر اه وابل معنى لأن الرد حق لكل واحد منهما اه بستان (٥) قيل ويكون الحكم في الخيار لفقد الصيغة لمن رضى وكذا ما كان من الخيارات من باب النقص فرده الى العيب وما كان من باب التزوي فكالشرط وقرز وسواء تقدم أو تأخر أو التمس (٨) أي الراضى (٩) لأنه تدخلت في ملكه بغير اختياره لا أرض

لكن الكاره يرجع بالأرض وعن شئ وك^(١) وف ومحمد أن الصفقة تفرق

﴿باب ما يدخل^(٢) في المبيع وتلفه واستحقاقه﴾

﴿فصل﴾ في ذكر ما يدخل في المبيع تبعا أعلم أنه (يدخل في المبيع ونحوه) كالنذر والهبة والوقف والوصية^(٣) فإنه يدخل فيها تبعا ما يدخل تبعا^(٤) في المبيع فإذا كان البيع ونحوه متناولا (للمالك) إلا ما هو المبيد دخلت (ثياب البذلة^(٥)) في ملك المشتري^(٦) والمتبذ ونحوه ما تبعا للرق (و) كل (ما تورف به^(٧)) أن البائع العبد أو الأمة لا ينتزعه منه إذا أخرجه عن ملكه كسوار الأمة وسراويلها لا منقطعها^(٨) وعمامة العبد وذلك يختلف باختلاف الجهات والمالكين فربما يتسامح التجار والمالكين بما لا يتسامح به النخاسون ونحو ذلك^(٩) (و) يدخل (في) بيع الفرس^(١٠) تبعا لها (المنار^(١١)) فقط دون اللجام والقلادق والسرر^(١٢) قال عليم ويدخل النعال كالمنار فلو باعها مع السرر دخل البندان كان متصلا بالسرر لا إذا كان منفصلا إلا لعرف^(١٣) وقد أدمى

حصته لأنها دخلت في ملكه رضاه أه شامى (ه) وشفع في الحصة بائع قطع في حق الراضى وأما الآخر فلا شفعة لأنه دخل بغير عقد أه نجري أى حصة الراضى وفيه بحث وجه البحث أنه فهم أن مصير حصة الشريك إلى الراضى بغير عقد آخر وأنه ملكه بغير عقد والشفعة إنما تنبت فيها ملك بغيره ولم لأن دخوله في ملكه هو بالعقد الذى اشتركا فيه فدخل حصة الشريك في ملك الراضى بحكم الشرع والوجوب لذلك هو ذلك العقد إذ لولا أنه لم يحكم بذلك فتأمل وقرز (١) وقد تلخص ض عبد الله الدواوى هنا بأنه لو صبح رد البعض على البائع لكان فيه هريق للصفقة وهو بعد خروج المبيع من يد البائع يجب بيع الرد فإذا لم يصح منه الرد كان الراضى في حكم المستهلك على من لم يرض حصته فيصير كالتأصيب إذا استهلك المقصوب فإنه يضمته فيحصل الملك بذلك فكان كمن اشترى جارية مبيعة ثم وطئها قبل الطهر به فإنه يرجع بالأرض قطع وقد ذكر معنى ذلك في الزهور أه فص (ه) وكلا القولين أقوى من قولنا أه بيان على البائع يرضى من رضى ويرد من رد (٢) لكن ما كان يدخل في المبيع ملكا فلا بد من معرفته (١) حال العقد لا ما يدخل في المبيع حقا فيصير البيع ولو جهل لأنه ينظر في الحقوق أه متقولة عن الدواوى (١) بل لا فرق فلا يشترط المعرفة وقرز (٣) والحق ينظر في ثياب اللحق الامام التوكل على الله يدخل ويكون بينهما ترتب ذهني وقرز (ه) وظاهر دخولها في الوقت أنها تكون وقفا للوقوف عليه فيكون له لبسها ويحصل أن المراد بها يكون وقفا على المملك وأما دخولها في غير الوقت فحكم المملك أه صبيرى ويض له في الرياض (ه) والاقرار والمهر وعوض الخلع أه بيان وقرز (٤) وكذا الاجابة يدخل فيها ما جرى العرف بدخوله فيها وقرز (ه) ولو لم تكن عليه ولا بد أن تكون معلومة فإن كانت مجهولة فسد أه أه وأقول تكون حبيضا لأنها من الحقوق وإن دخلت ملكا (٦) ولو شترى نفسه (٧) والسيرة بغير البائع ثم يذنه وقرز (٨) وهو اليريم في حق الاماء وسر عريض في حق العبد وهو الحزام الذى تشد به المرأة وسطها (٩) كالنفي والتقييد (١٠) عبارة شرح بهران ونحو الفرس (١١) وهو الرسن أه لعة وهو الخطاطم (١٢) طام

على بن العباس ^(١) إجماع آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على إتيان العرف فيما يدخل
 تبعا (و) يدخل (في) بيع (الدار طريقها) ^(٢) فيستحقها المشتري (و) كذلك كل (ما ألصق
 بها لينفع مكانه) من دون نقل كسفل الرحا والمذقة الملتصقة ^(٣) مكانها والأبواب المسلسلة دون
 الموضوع والسلام للسور دون الموضوع • قال عليم والأقرب أن أعلى الرحا يدخل في
 جهاتها لأجل العرف قال وكذلك الأبواب المنصوبة ^(٤) وإن لم تكن مسلسلة لأجل العرف قال
 أبو مضر ويدخل فرجين ^(٥) الدار والبستان لأنه للدوام ^(٦) لا فرجين لزرع ^(٧) (و) يدخل (في) بيع
 (الأرض الماء) ^(٨) وإن لم يذكر (العرف) بأن الأرض تباع دون مائها ^(٩) والعكس ^(١٠) (و) يدخل
 أيضا في بيع الأرض (السواقي) ^(١١) التي يجري الماء فيها إلى الأرض (والمسائي) ^(١٢) وهي الأصباب
 التي ينحدر منها ماء المطر إلى الأرض (و) كذلك (الحيطان) ^(١٣) وهي الجدران تدخل في بيع
 الأرض تبعا (و) إذا بيعت الأرض دخلت (الطرق المعتادة) ^(١٤) إن كانت لها طرق معتادة مع
 البائع (ولن) (لا) يكون لها طريق في ملك البائع ^(١٥) (ففي ملك المشتري) ^(١٦) تكون طريقها (إن
 كان) (في ملكه ما يتصل بها) (و) (لا) يكون لها طريق في أملاك المشتري (ففي ملك البائع) ^(١٧)

أو خاص اه بستان اه فالحام الذي لا يختلف باختلاف المكان والامصار والإقليم والخاص الذي يختلف
 باختلاف المواضع والأشخاص (١) وهو من أهل البيت عليهم السلام وقيل انه أحرز علم اثني عشر
 أملا وكان يضرب به القل في الزهد والورع (٢) قال أبو جعفر بخلاف المنزل إذا بيع من الدار فإنه
 لا يدخل ما فوقه من منزل أو هواء ولا طريقه ولعل الفارق العرف اه مفتي وقيل كالدار سواء والذي
 يقرر في المنزل أنه ان كان مجاورا للملك للمشتري لم تدخل الطرق وإلا دخلت وقرز (٣) والودود البئر والدفن
 لا ما فيه من الحب ولا ما في الدار من الأمتعة والآلات والآنية والدفائن اه بيان وكذا يدخل ما حولها
 من حمام ومسجد وبستان لا الحبال الربوطة لطريق الثياب فلا تدخل (٤) وكذا التورونجوه (٥) وقال
 في الديباج لا يدخل أسفل الرحي وكذا العلو لأن العادة في جهاتها بتقلها (٦) وإن لم تكن منصوبة وقرز
 (٧) الزرب (٨) هذا ضابط لكل ما كان ينقل في العادة لم يدخل إلا القنطرة وكل ما لا ينقل دخل اه بستان (٩)
 حيث لا عرف (١٠) وسواء كان سيل أو غيلا أو غيرهما وقرز (١١) كإراضي خراسان (١٢) وهذا مبني على
 أنه باع حصته من البئر أو السواقي وأما بيع نفس الماء فهو حق لا يبيع (١٣) للهر أو البئر (١٤) للسيل (١٥)
 قال في الانتصار ويدخل أساس الحيطان لا الأحجار المدفونة في غير الأساس اه غيث وفي كب تدخل
 الأحجار المدفونة وفي البحر ولا يدخل الملقى ولا الدفين ولا أحجار غير الأساس (١٦) أن كانت خفافتي وإن
 كانت ملكا فملك (١٧) بأن يكون مستعيرا (١٨) لأنه لا يجب على البائع أكثر ما وقع به التلافظ إذا تمكن
 للمشتري من قبض ما وقع به العقد فيكون الطريق في ملك المشتري اه غيث (١٩) وفي البحر يقدم ملك البائع وهو
 أولى قال في البحر بل العكس وهو أن يكون في ملكه البائع ثم للمشتري اه شرح فتح (٢٠) قيل ان لم يكن
 ثم مباح جانب الأرض أقرب من ملك البائع أو مساوي اه شامي ومثله في التثيث وقرز (٢١) بخير قيمة قرز

ويجبره الحاكم على ذلك (إن كان) له ملك يتصل بها (ولا) ن (لا) يكن لها طريق معتادة ولا اتصل بها ملك المشتري ولا البائع (فصيب) ^(١) أي فعدم الطريق عيب فأما رضاها المشتري أو فسخه عالم أنه لا خلاف أنما كان حقا للأرض لا يستغنى عنه كالطريق والمسقى كالطريق والمسقى أنه يدخل تبعا وإن لم يذكر لكن اختلفوا هل الذي يدخل الحق أم قرار الطريق والمسقى قيل ع ذكر الفقيه ح أن الذي يدخل أعاهو حق الاستطراق فقط دون ملك القرار إذ لم يتبعوا الملك من الطريق مع الأرض وقيل ع ظاهر كلام اللع عن م بأن الملك يدخل تبعا ليله العنار فإنه يدخل تبعا مع أهم لم يعموه ^(٢) قال مولا ناعليه السلام ^(٣) المتبع في ذلك هو العرف ^(٤) فاقضى به من دخول القرار أو غيره فهو الممول عليه (و) يدخل في بيع الأرض شجر (نابت) ^(٥) بما يبقى سنة فصاعدا ^(٦) كالنخيل والأعناب وأصول القصب والسكرات و (لا) يدخل (ما يقتطع) ^(٧) منه أي من ذلك النابت (إن لم يشترط) ^(٨) دخوله في المبيع وذلك (من)

(١) ثم بالضرورة حيث لم يمكن الدخول إليها إلا في ملك معين قليل ولها تلزم القيمة كما في مسئلة الجوهره في دخولها القارورة والبيضة الدار ولم يمكن خروجها إلا بخراب الدار وهو على ذوق عن بعض شيوخي وأحسبه ض عز الدين عد بن حسن النحوي بل قد ذكره في شرح الأزهاري في شركة الشرب حيث علم أن هذه الجربة تشرب من هذه البئر ولم يمكن وصول الماء إليها إلا في ملك أجنبي ثبت فيه كما يأتي وقد وجدته بخط الناظري عن الامام المهدي اه ح فتح هذه الحاشية قوية حيث علم أن لها طريقا ثم التمسث لا ولم يعلم نحو أن يبيع طريقها اه عرض هذا على إمامنا التوكل فاستجوده وقواه في قراءة البيان عليه (٥) بناء على أنها التمسث يقوم ولو محصورين فإن كان لها طريق ثم التمسث فرض لها الحاكم طريقا من أقرب جهة إليها على ما يراه وتكون قيمتها على المالك من بائع أو مشتري يعني على المشتري إن كان قد قبض وإلا فعلى البائع وقيل تكون القيمة على أهل الأملاك (٥) وصورة العيب أن يكون لرجل أرض فباعها لرجل لا الوسطا منهم ولم يستثن لها طريقا فباعها ثم باع الوسطا فهي هنا لا طريق لها وأما إذا كان لرجل جربة بين أطيان غيره ولم يعرف أين طريقها فإن الحاكم يمين لها طريقا من أي الجهات يقتضى نظره ومن عين الحاكم الطريق في أرضه وجبت له قيمة الطريق على سائر أهل الأملاك ويسقط عليه من القيمة بقدر حصته من ربيع حيث كان من أي الجهات الأربع أو أقل أو أكثر لأنه قد بطل عليه تصح الممين طريقا اه حار وقيل أن قيمة الطريق على المشتري كما لو خوزه في جنب ملك آخر اه ح فتح وقيل على المالك فقط (٥) بعد القبض وخيار تخذ التسليم قبله وقرز (٢) فإن لم يمكن ثم عرف ففي الحق حق وفي الملك ملك قرز (٣) وأما البذر فيدخل اه نجري (٤) ويراد به الدوام احترازا من الزنجيل والمرد والقوة فإنها لا تبخل تبعا وإن كانت تبقى سنة فصاعدا (٥) ظاهره ان الأخشاب لا تدخل لأنها قطع وأما أصولها وما لا يقطع منها لعدم صلاحية فيدخل (٦) وعلى المشتري إصلاحها وإلا ضمن البائع ما فسد

غصن وورق وثمر^(١) فانها لا تدخل في المبيع^(٢) تبعا وقال أبو ط وأبو جعفر إن الأغصان التي تقطع كأغصان التوت^(٣) تدخل في المبيع تبعا كالصوف والخنثار في الصكتاب قول م بالله وهو أنها لا تدخل إن لم يشترط^(٤) دخولها قال الأستاذ وإذا باعها^(٥) قبل أن تورق فهي للمشتري قال في الروضة هذا اجماع وإنما الخلاف إذا باعها مورقة قليل وأغصان الحنا كأغصان التوت^(٦) • تنبيه إذا لم تدخل الأغصان في المبيع وأخذت أوراقها ثم طلعت عليها أوراق أخرى فقال الحنفية وأبو مضر أنها لصاحب الأغصان^(٧) وقيل لصاحب الأصول وقيل من بالله ليت المال^(٨) قال مولانا عليه السلام والأول أصح وقال ش وشو حكا في شرح الابانة عن الناصر أنه إذا باع النخل والأرض التي فيها النخل وقد أبر النخل^(٩) كان الثمر للبائع وإن لم يكن قد أبره فلمشتري والخنثار في الصكتاب تحصيل الأخوين للمذهب وهو قول الحنفية إن الثمرة للبائع مطلقا من النخل وغيره سواء أبر أم لم يؤثر^(١٠) (و)

من الثمر لدم الاصلاح (١) ولا يصح قبضه في هذه الحال بالتخلية لأنه مشغول بملك البائع (٢) فإن ذكر بأن يقول بمت ملك هذه الأشجار بما عليها من الثمار كانت من جملة المبيع اه ح لى لا يصح على المختار إذا كان قبل الصلاح لم يصح وإلا صح قرز (٣) الأجر لأن المقصود منه ورقه ومن الأبيض ثمره اه بحر وهو يوجد في مصر والشام والعراق (٤) فإن قيل أليس إذا انضم الى جميع المبيع غيره فسد فالجواب هنا خصه الاجماع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من باع أشجارا وعليها ثمار فالثمار للبائع ما لم يشترط للمشتري فإن اشترط فهو له اه غيث معنى (٥) يعني إذا باع الشجرة قبل أن تورق الأغصان كانت الأغصان للمشتري اه غيث وظاهر الازهار أن الأغصان للبائع من غير فرق وقرز (٦) أى لا تدخل تبعا (٧) ولا أجره عليه وقرز (٨) قال الامام شى والتأخير إخراج الثمر من أكامها وقيل تلقيح النخل وهو يصلحه بأذن الله عز وجل فأما تلقيح سائر الثمار فلأنما هو تنقيه بالماء قال عليه السلام وروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة وم يلقحون النخل وهو شيء يؤخذ من الجمار (٩) فيدخل على النخل حتى يحمل فقال صلى الله عليه وآله وسلم ما هذا قالوا نضع هذا حتى تحمل الثمرة قال صلى الله عليه وآله وسلم دعوه فإن كانت حاملة فستحمل فركوه تلك السنة فلم تحمل فخلهم إلا بالثبيص وهو شيء من الثمر لا يقع فيه نواه مسترخى لا يصبأ أبدا قال صلى الله عليه وآله وسلم ارجعوا إلى ما كنتم عليه فأنتم أعرف بماوردنيكم وأنا أعلم بماوردنيكم اه بستان (١٠) والجار شحم النخل الذي في جوفه وهو شديد اليابس اه ح بحر وهذا فيه نظر لأنه إذا أخذ جمار النخل الذي في جوفها يست النخل ذكره مولانا المتوكل على الله اسمعيل ولفظ ح التأخير هو التلقيح وهو أن يؤخذ جمار النخل المذكور ثم يحفف ثم يدق ويشد في خرقه ثم تضرب على رأس كل بطلع نخل آخر ثم ينفث عنده الطلع بالمقود ويؤخذ جمار النخل ويحفف ثم يدق ويخلط مع رماد ويوضع على كل شيء كالطبق ونحوه في أعلا النخل الثلاث تمددكه الريح على أغصانها وأوراقها اه روضة (٩) وهذا مبنى على أن الثمر قد ظهر وإلا فلمشتري وقرز

إذا لم يدخل الزرع والتمعن والورق والثمر بل بقي على ملك البائع وجب أن
(يتقي للصالح) ^(١) أي إلى أن يصلح للجذاز ^(٢) ويكون بقاؤه (بلا أجره) ^(٣) لمدة
بقائه في الأرض والشجر ذكره الأميرح للمذهب وقال ص بالله ^(٤) وابن
أبي الفوارس أنه يجب على البائع قطعه ^(٥) أن لم يرض المشتري ببقائه وقال أبو مضر إنه
يجب على المشتري إبقاؤه وله الأجرة على البائع (فإن اختلط) ^(٦) الثمر والأغصان
والورق الموجودة في الشجر عند المقد (بما حدث) على تلك الشجر من غير تلك
التي لم تدخل بعد انصارت في ملك المشتري حتى التبيست القدعة بالحادثة بعد المقد (قبل
القبض قبل س ^(٧) فسد المقد) بذلك لأنه تعذبه تسليم المبيع ذكر ذلك أبو مضر قبل هذا ضيف
والصحيح أنه لا يفسد لأن الجبال طارئة وأيضا فإن المبيع متبذر وإنما الجبال في أمر حادث
قال مولانا عليه السلام وهذا هو الصحيح وقد أشرنا إلى ضعف قول أبي مضر ^(٨) بقولنا
قبل (لا) إذا كان الاختلاط (بمده) أي بعد قبض للمبيع (فيقسم) الثمر بالمحدث والتقديم
بين البائع والمشتري (ويبين مدعي الفضل) في نصيبه أو كونه أكثر (وما استثنى أو بيع

(١) فإن حصدها قبل صلاحها لم يكن له التمتع بل لغيره إذا لم يفسد ذلك الزرع فقط وإذا بقيت عروق
الذرة بعد حصدها فقلها على البائع إذ هي ملكها نهى مع العرف وقرز (٢) بالدال للمعاقلة في التخل خاصة اه
نهاية (٣) فائدة إذا بقي الثمر للبائع إلى الجذاز قيل فكل من البائع والمشتري أن يستقي الشجر إن لم يرض السقي
ملك الآخر وليس للأخر منه والحال هذه لأن ذلك أضره وإن ضرهما كليهما لم يجز لأحدهما إلا برضا الآخر
وإن ضر تركه الشجر وجب على البائع أن يسقيه أو يقطع ثمرة والمشتري أن يطالبه بفصل أحد الأمرين
دفعا للضرر لحديث أحمد وابن ماجه لا ضرر ولا ضرار (٤) فإن شرط الأجرة قبيل يثو اه شامي وقيل
يفسد اه الفساد في الثمرة فقط لاني الزرع والشجر لأنه يصح استئجار الأرض للزرع اه مفتي وح (٥)
ويخير العرف في مدة البقاء وقرز (٦) ووجهه أن البائع كالمتقن لبقائه إلى وقت الحصاد ووجه من أزم
الأجرة أنه انفع بملك المشتري واختفوا في الفلوس أنه لا أجرة لانه زرع في ملكه وخرج بغير اختياره
بخلاف هذا واختفوا في الشفعة أنها يجب بعد استحقاق الشفعة لأن حق الشفيع سابق لحقه اه زهرة
معنى (٧) قلت وهو قوي اه بحر (٨) ينظر كيف صورة الاختلاط في الورق وقد تقدم في التعليق أنها
لصاحب الأغصان ولو أخذت مم طلعت أخرى ولعل هذا على قول من يقول انها لصاحب الأصول
(٩) حيث بيع الثمن واستثنى الورق (٧) مراد الفقيه س أنه يثبت الخيار لا أن العقد يفسد وهو
ظاهر الشرح (٨) والصحيح أنه يثبت لهم الخيار في التمسك لتعذر التسليم اه بيان وقال في شرح الآثار
أما لو حصل اللبس قبل القبض فانه يقسم ويبين مدعي الزيادة والفضل ولا خيار لتعذر التسليم وقرز

مع حقه بقي) وذلك نحو أن يبيع أرضاً ويستثنى أشجارها بمحقوقها أو يبيع الأشجار بمحقوقها^(١) فان ذلك كله يوجب بقاء الشجر على الأرض لأجل الحقوق التي أدخلها استثناء أو يما (و) اذا اقتلع منها شيء بنفسه أو بقالة (موض^(٢)) مكانه غير ما إذا شاء المستحق للشجر تمويضه وحكم الجدار حكم الشجر في ذلك كله وقال أبو مضر الصحيح المذهب أن الشجرة اذا انقلبت والبناء اذا انهدم لم يكن له التمويض (والقرار^(٣)) الذي فيه الشجر أو البناء ملك (لنبي الأرض) وليس لصاحب الشجر والبناء فيه إلا حق اللبث^(٤) فقط هذا كله اذا ذكر الحق حيث استثنى وحيث باع (ولا ين) (لا) يذكر الحقوق (ويجب رفعه^(٥)) من تلك الأرض في صورتين جميعاً مهما لم يرض مالك الأرض ببقائها ويكون قطع الشجرة من ظاهر الأرض^(٦) اذا تدخل العروق في البيع وهذا كله حيث لم يجر عرف بخلافه فان جرى العرف بالبقاء الى مدة معلومة^(٧) صح وان كان الى مدة مجهولة فسد^(٨) كما تقدم في بيع الثمار بعد بدو صلاحها^(٩) وان جرى العرف بدخول العروق كما يشتري للفرس أو الشجرة اذا ليست وشريت للحطب^(١٠) دخلت العروق والا فلا (تلييه) اذا اشترى الشجرة بمحقوقها فامتدت منها

(١) ولو مدة مجهولة لان الحقوق قبل الجهاة استثناء وبيعاً (٢) ما لم يشترط عدم التمويض (ه) مثله أو دونه في الفقرة (ه) وإذا التمس موضع القلوع عينه الحاكم اهـ زور معنى (٣) ويصرف فيها بما لا يمنع ذي الحق حقه وعليه اصلاحه اهـ ح لا لاسقى الأرض ومراحتها فعل رب الشجرة اهـ شفاء ان جرى عرف أن ذلك عليه وإلا فعل صاحب الأرض وقرز (ه) وقائمة ذلك لو غصبها غاصب لزمته الاجرة لذي الأرض اهـ تذكرة (ه) قال في شرح ض زيد إذا بيعت الشجرة أو الجدار المستثنى كان لصاحب الأرض أخذه بالأولوية كالتراث والمذهب خلافه كما يأتي في قوله مالك في الأصل التي إذا لا أولوية إلا في حق الوارث وقرز (ه) وإذا باع حوايه إليها ميزاب وجب عليه رفعه حيث قطع فيها كل حق فان لم يقطع لم يرفع ويحق في ذلك الميزاب اهـ مفتي وقرز ويثبت المشتري الخيار مع الجهل وقرز (ه) وفي البناء من سواه الأرض (٧) ولا يقال هذا مبني على قول الفقيه ع في الثمر لان أصحابنا يوافقون في هذا الموضع ويفارق هذا ما تقدم لان الأشجار هنا تصبح وحشاً لا تصبح لان فيه استعجالاً للشجر للثمر وهو لا يصح (٨) في البيع لافي الاستثناء لانه يصبح استثناء الحق مطلقاً وقرز (ه) فرع من باع شجرة أو بناء في أرض (ه) وهو مستأجرها قبل مضي مدة الاجارة مع علم المشتري بذلك احتمل أن يستحق المشتري بقاء المبيع بقية المدة بالاجرة وهو الاقرب وأجماً كما لو كانت الأرض ملك للبائع اهـ اثمار والذي يأتي للمذهب أنه يجب الرفع حيث قبل بمحقوقها كما هو صريح في قوله وإلا وجب رفعه وقرز (٩) يعني الأرض للثمن والبائع مستأجرها للفرس والبناء اهـ سيدنا عبد القادر رحمه الله تعالى (٩) على قول الاستاذ (١٠) ولا

أغصان في المستقبل طولا وعرضا غير ما كانت عليه وقت البيع قال أبو مضر كان للبائع أن يأمره بقطعها وقيل يحرر الأولى خلاف هذا ^(١) وأنه لا يقطع ما امتد من الأغصان ^(٢) وهو عرفنا الآن دون ما ذكره أبو مضر قيل ل وإذا أراد أن يطلب بقطع ما امتد استثنى في الموى أذرعاً معلومة ^(٣) فوق الشجرة وحولها (ولا يدخل) في بيع الأرض ^(٤) (معدن) ^(٥) بها (ولادفين) ^(٦) من طعام أو غيره ^(٧) إلا أن يدخل (ولا درهم في بطن شاة أو) في بطن (سمك) فإنه لا يدخل في يمينها أيضا (و) الدرهم (الاسلامي) ^(٨) إذا وجد في بطن الشاة وهو ما كان بضربة الاسلام فإنه يكون (لقطة) حكمه حكمها (إن لم يدعه) ^(٩) البائنه) فإن ادعاه فالقول قوله مهما لم يعض وقت بعد عقد البيع يجوز فيه أنها أزدردته فيه فإن مضى وقت يمكن فيه ذلك وادعاه المشتري كان القول قوله ^(١٠) وإن لم يدعه أحدهما فهو لقطة هذا إذا وجد في بطن الشاة وأما إذا وجد في بطن السمك فليس للبائع أن يدعيه عقيب أصطيادها ولا للمشتري إلا أن يكون قد حبسها المدعي في ما يملكه أو لا ^(١١) ومضى عليها وقت

بضر جهل السروق كآثر البناء لأنه من باب الحقوق فلا يوم (٥) ولا يجب عليه تسوية الأرض إلا أن يجري عرف بذلك (١) أما لو خرجت أغصانها عن تلك الأرض أو امتدت عروقها إلى غير تلك الأرض فلي المالك إزالة ذلك أم سحولها وفي شرح بهران في الشركة وهل يجب على رب الشجرة أن يرفع عروق شجرته عن أرض النهر كما يجب عليه أن يرفع أغصانها كما تقدم سل الأقرب عدم وجوب ذلك لجري العادة (٢) ومثله في ن وقواه في البحر قلت أبو الورق كالأغصان وقرز (٣) هذا يستقيم للبائع لا للمشتري (٤) يعني شرط إذ لا يملك الموى (٤) وكذا الدار (٥) قال في البحر عن الامام في الانحصار مانع أي لا يدخل المعدن المانع كالنقط والقرار إذ ليس من جنس الأرض ولا يباع إلا بعد حيازته كالماء بخلاف الجمادة فهي من جنس الأرض فتدخل أم شرح فتح ينظر بل ولومن جنس الأرض فلا يدخل معدن الذهب والفضة ونحوهما وإنما شكك هذه المسئلة في البحر لأنها تحتاج إلى تفصيل لا أنها ضيقة من كل وجه (٥) ولو باعد لأنه من تخوم الأرض وتقوم الأرض لا تملك (٦) وأما الأحجار إذا كانت مدفونة لم تدخل إلا أن تدخل وكانت مدفونة وإلا فسد البيع وإن تكن مدفونة دخلت (٥) قال ض بالله عبد الله بن حمزة ومن اشترى أرضاً وفيها نهر مدفون أو يترى ثم أظهره المشتري فالبيع صحيح ويكون ذلك كالتواضع في شمس البئنه بدمعة الجملة ولكن باع رمكة وإذا بطنها حامل أو عبداً وله مهنة تزيد في ثمنه ولا يضمن حال العقد ولكن باع فرساً على أنها حرون فوجده طياً وكالو باع الأرض فوجدها مدفا عظمها أم من هداية المسترشدين أم غيث لفظاً (٧) إلا أن يدخل وكان معلوماً ومع الجهل يفسد البيع وأما قرار المدفن فيدخل (٨) أو الكفري حيث يضامل به للسامون وقرز (٩) أي حيث نهاه (١٠) مع يمينه (١١) في بعض النسخ ضبط أولاً بالتشديد وبعضها بالتخفيف

يجوز أنها أزدردته ^(١) معهفلو أفرأتم لم يحبسها لم تقبل ^(٢) وكان الدرهم لقطة لا نعلم أنها أزدردته في البحر (و) أما الدرهم (الكفري ^(٣) والدره ^(٤)) إذا وجدا في بطن شاة ^(٥) أو بطن سمك فانه يحكم بهما (البائع) ^(٦) لأنها لا يدخلان تبعهما لم يضر وقت يجوز فيه ازدرادها لذلك في ملك المشتري ^(٧) قيل ح ولا فرق على ما حكاه أبو مضر بين أن تكون الدره مثقوبة أو غير مثقوبة أنها للبائع ^(٨) وهو ظاهر كلام الأزهاري قال في الكافي إن كانت مثقوبة ^(٩) فلقطة بالاجماع وإن كانت غير مثقوبة فهي للمشتري إن كان هو الشاق لبطن السمك سواء علم البائع والمشتري بها أم لم يعلم وأن كان الشاق غير المالك ففي الزوائد ثلثة أقوال الأول لأبي جعفر أنها للشاق ^(١٠) من غير تقصيل الثاني أطلقه في الزوائد إن ملكها غير الشاق بالاصطيداء فهي للشاق ^(١١) وإن ملكها بالشراف فهي للمالك ^(١٢) الثالث عن محمد بن منصور ^(١٣) والامام ط الأخير ^(١٤) والامام أبي الفضل ^(١٥) أن الدره لصاحب السمكة في الوجهن ^(١٦) (و) أما (العتبر ^(١٧) والسمك) إذا وجدا (في) بطن (سمك ^(١٨) ونحوه) نحو أن يشتري غليا فيجد فيه قارة مسك ^(١٩) فان ذلك يكون (للمشتري) قال أبو جعفر وسواء علم البائع أم لم يعلم (فصل في حكم المبيع إذا تلف قبل القبض أو استحق (و) أعلم أنه) إذا تلف المبيع ^(٢٠) قبل التسليم النافذ ^(٢١) في غير يد المشتري (و) تلف بأمر

(١) من ماله (٢) دعواه أنه يملكه لا يبيته (٣) الذي لا يعامل به وقرز (٤) كبار القؤل (٥) قيل حيث جلبت من دار الكفر أو كانت لأرضي إلا فيه (٦) إذا كان هو الصائد أو حبسها فملكه لجواز أنها أزدردته والا فليصائد إن لم يخصصه أحد الوجهن وقرز (٧) لأنها غنيمة (٨) حيث ادعاه والا فللبائع (٩) لأن من الجائز أن تكون المثقوبة كفيرة فتكون غنيمة أه بحر (١٠) لأن هبادة لا ملكها (١١) لأنها مباحة (١٢) دون المالك (١٣) وهو البائع دون الشاق (١٤) من قهاده الهادي عليه السلام (١٥) الخنفي يسمى بن أحمد بن الحسين المؤيد بالله ذكره الدواري (١٦) أحمد بن أحمد بن الحسين بن الهادي وهو الناصر (١٧) الملك بالاصطيداء والشراف (١٨) ونقط ح لي وفي حكم العتبر والسمك الباد زهر الذي يوجد في الحيوان وهو يولد منه ويعرف أنه لم ينظمه فيكون للمشتري وهو من الأوعال يولد تحت عينا (١٩) وهو حشيش يأكله السمك (٢٠) لكن يشترط في السمك الذي يوجد في بطن السمك أن يخرج حيا كما يأتي أه شرح فتح لا ميتا لأنه طافي (٢١) فيدخل في المبيع تبعا كالتلف (٢٢) وهو يولد من دم الفزال (٢٣) وأما فوائد العادة بعد البيع وقبل التسليم للمبيع كالأول ونحوه فليست مضمومة على البائع لأنها لم تشارك في المبيع في السبب الموجب للضمان وهو التمن ذكره في الشرح أه ماجرى قيل ف ولعله يكون للبائع حسبما مع المبيع حتى يقبض التمن وذلك تبعا للأصل وهو المبيع (٢٤) وحقيقة النافذ ما ليس للبائع استرجاعه وغير النافذ ماله استرجاعه أه هداية

غير (جنايته فمن مال البائع) ^(١) فيفسخ البيع ويجب على البائع رد الثمن إن كان قد قبضه من المشتري قوله قبل التسليم لأهلو تلف بعده كان من مال المشتري ^(٢) وقوله النافذ يحترز من أن يتلف بعد تسليم غير نافذ فانه يتلف من مال البائع ^(٣) لأن التسليم كالتسليم وللتسليم غير النافذ صور ذكرها ع (الأولى) أن يكون البائع قد سلم المبيع وطلب من المشتري تسليم الثمن المعين من ذهب أو فضة فاستمره إليه أو وضعه على يد عدل ثم تلف فانه يتلف من مال البائع قبل ل ^(٤) هذا فيه نظر إن لم يشترط عند تسليم المبيع تسليم الثمن لأنه إذا لم يشترط بل سلم من غير شرط فقد أسقط حق الحبس ولو كانت دراهم أو سبائك أو حلية فإن شرط فالصورة مستقيمة وقال الأثيرم والفقهاء ح ي بل مراد أبي ع بحيث كان الثمن مما جعين كالسبائك والحلية وامتنع المشتري من تسليمه صح استرجاع المبيع وتمديده ^(٥) وأما الدرهم والدنانير فهي لا تمنع ^(٦) قال مولانا عليه السلام وهذا أقرب • الصورة الثانية أن يكون الثمن غير معين ^(٧) بل في ذمة المشتري فسلم البائع المبيع وشرط تحصيل الثمن فلم يف المشتري فوضاه مع عدل فانه يتلف من مال البائع • الصورة الثالثة أن يسلم المبيع من غير شرط وينكشف في الثمن عيب ^(٨) فيطالبه برد المبيع ^(٩) حتى يسلم الثمن فرد أو وضع مع عدل فانه يتلف من مال البائع وقوله وهو في غير يد المشتري يحترز من أن يتلف في هذه الصور التي تقدمت وهو في يد المشتري قبل أن يرد إلى البائع أو إلى العدل فانه يتلف ^(١٠) من مال المشتري وقوله وجنايته يحترز من أن يتلف بجنايته المشتري ^(١١) فانه يتلف من ماله ولو كان في يد البائع

(١) الا في ثلاث صور الاولى اذا اشترى الابن امة ثم وطئها الاب وعطفت منه قبل التسليم الى الابن ثم تلقت الامة (الثانية) حيث اشترى من مكاتبه ثم عجز عنه ورجع في الرق ثم تلف للبيع قبل القبض (الثالثة) حيث اشترى بمن يره ثم مات البائع وتلف للبيع قبل القبض فانه يلف في الثلاث الصور من مال المشتري وقرز (٢) حيث لا خيار للبائع وقرز (٣) في غيب يد المشتري (٤) والشرط يستقيم فيها لا يمين لا فيل يصين فيعطى البيع بطله مطلقا متى حيث كانت قيميا وظهر فيه عيب (٥) كلام الفقهاء قوي الا أنه هو الصورة الثانية فيكون نكرا (٥) ولو لم بشرط (٦) ولو شرط تسليمها بينها وقرز (٧) او دراهم او دنانير لانها لا تسلم (٨) وقبض الثمن من المشتري (٩) وهو قد أو مثل في الامة فان كان قيميا أو مثليا ميتا فهو مبيع والمبيع لا يدل اذا كان معيا بل يفسخ كما تقدم (٩) حيث امتنع البائع من تسليم للمبيع الا بتسليم الثمن (١٠) والا فلا أو قدم تسليم الثمن لان امتناعه كالشرطاه كب وقد تقدم نظيره في النكاح في المدخول في حاشية على المياد (١١) وعن المقل لا فرق وهو الذي أطلقه في البيان (١٠) وهذا حيث لم يكن الخيار للبائع أو لمها أو لا قد تقدم الكلام فيه وقرز فيطعن من مال البائع لأنه قد يد المشتري امانة (١١) أو عده الصغير أو يره من الثمن او يره ولم يحفظ حفظ مثله (١٢) عمدا أو خطأ

لأن الجناية بمنزلة القبض^(١) تنبيه اعلم أنه إذا تلف المبيع قبل التسليم لم يكن للمشتري مطالبة البائع بما استغل أو استنفع ولا مطالبة بالتاج^(٢) والنماء الحادث بعد البيع متصلاً كان أو منفصلاً بل يكون للبائع وكذلك ليس له المطالبة بقيمة^(٣) المبيع مع كونه عاصياً بالاستعمال ذكر ذلك أبو مضر (قيل وإن) باع رجل شيئاً (استعمله) قبل التسليم (فلاخراج^(٤)) عليه ذكره صاحب الوافي تخريماً^(٥) للهادي عليه السلام قال مولانا عليه السلام وهذا القول ضعيف لأن البائع مستهلك لمنافع مملوكة لغيره بنفي إباحته فزعمه قيمة المنافع وهو الكراء فالأولى ما ذكره أبو طوط حكاية عنه في حواشي الأمانة أنه يلزمه الكرى^(٦) للمشتري وهو قولهم بالقول هذا الخلاف إذا لم يتلف المبيع قبل التسليم إذ لو تلف قبله فلا كراء على البائع^(٧) وفاقاً (وإن تعيب)^(٨) المبيع قبل التسليم^(٩) سواء كان باستعمال أم بغيره (ثبت الخيار) للمشتري فإن شاء

(١) في العقد الصحيح لاقى القاسد لأنه يفتر في قبضه إلى النقل بالأذن وقرز (٢) وإذا ادعى البائع تلف المبيع فعليه البينة وعلمت المشتري على القطع إذ الظاهر عدم التلف (٣) فإن كان المشتري قد قبض التاج وإنما والتار وجب رده فإن أتلفه ضمنه فإن تلف لا بجناية ولا بخرط فإن قبضها باذن البائع مطلقاً أو توفير الثمن في الصحيح فلا ضمان والاضمنه شاعى فإن كان المشتري قد أغرق على التاج ونحوه ينظر التماس يرجع أن نوى الرجوع على المقرر وكان قبضها باذن البائع (٤) بل بالثمن (٥) إذ الإخراج بالضمان (٦) وهو نص في موضع الخلاف قلت ليس على عمومه وإلا لزم في الغصب قلنا معارض بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخل مال امرئ مسلم الخبز إذ يسقط الأثم ولا قائل به يعمل أن المراد حيث فسخ المبيع بعد استغلال المشتري غصباً بالقياس وهو جائز فإن تلف بطل العقد فيملكه والنفقة والتاج اه بحر (٧) هذا فيما يجوز له الاستعمال (٨) إلا أن ينتج من تسليمه بعد القبض للثمن ضمن الأجرة كالتأصيص وإن لم يستعمله بشرط القبض (٩) من قوله لو أن رجلاً باع داراً ثم سكنها قبل التسليم لم يلزمه للمشتري أجرة اه بل هذا نص للهادي عليه السلام (١٠) ولا مهر على البائع قال في البرهان فإن قيل لم لا يلزم البائع المهر هنا كما يلزم الكراء إذا انتفع بالمبيع على ما ذكره م بالله قلنا إنه هنا لزم للمشتري قبض المبيع فيلزم الكراء وهو لا يلزم قبض الأمانة بل ثبت الخيار فهو كاف فإن قيل فلم لا يلزم المهر هنا كما يلزم الزوج إذا وطئ الأمانة المصدقة قلنا شبهة البائع هنا أقوى وملك المشتري ضعيف ولهذا لا يصح تصرفه وشبهة الزوج هناك ضعيفة وملك الزوجة قوي وبهذا أصبح تصرفها قبل القبض (١١) فأما ما امتنع البائع من تسليم المبيع لغيره موجب فسله من بعد ذلك هل تلزم الأجرة كالتأصيص أو لا يجب عليه كما لا يجب عليه قبل التسليم سل وقد قال في البيان في كتاب الشفعة إذا امتنع المشتري من تسليم المبيع بعد توفير الثمن لزمته الأجرة وإن لم يفتح فله يجهز هذا مثله وقواه لا يعد مثله في قوله في الشفعة والافتصاف (١٢) لأنه انكشف أنه استعمل ملكه ولهذا لم يلزمه قيمة المبيع للمشتري وإن كان عاصياً بالاستعمال فافهم (١٣) هذا قد فهم من قوله في خيار اليب أو جدت قبل القبض والذي حذوه مؤلف الإتمام اه تكبيل (١٤) النافذ في

فسخ وان شاء رضي أما اذا كان العيب حدث بجنابة من المشتري فلا خيار له ^(١) (و) أما اذا تلف المبيع (بعده) أي بعد التسليم لم يفسخ البيع وتلف (من مال المشتري) لأنه قد نفذ ^(٢) ملكه بالتبض (ولو) تلف (في يد البائع) بعد أن قبضه المشتري قبضا نافذاً تلف من مال المشتري وذلك نحو أن يسترده البائع رهناً ^(٣) في الثمن أو غيره ^(٤) أو استرده ^(٥) لقبض الثمن ^(٦) من دون شرط تسجيله أو عدله ^(٧) ويضمن البائع ^(٨) القيمة في هذه الصور بخلاف ما لو عاد إليه ودية أو عارية غير مضمونة أو تلف بعد قبضه بالوكالة من المشتري فإنه لا يضمن قيمة ولا ثمناً لأنه أمين (وإذا استحق) ^(٩) المبيع أي انكشف أنه ملك للبائع (رد المستحقه) ^(١٠) سواء أمكن المشتري الرجوع بالثمن على البائع أم لم يمكنه

غير يد المشتري وجنابته (١) لعله اذا كان يعرف العيب بدونها وان كان الحاقى البائع فلا أرض بل يأخذه المشتري أو يفسقه وان كان بفعل الغير خير بين الرضا والفسخ ويرجع بالأرض على الحاقى وقرز وإلا لم يطل خياره هذا اذا فرض أن ثم عيب غير هذا الحادث والا فلا حاجة الى هذا الاستدراك اه من شرح السيد أحمد الشامي (٥) ما لم يكن الخيار لها أو للبائع وقرز (٧) أي استقر (٣) وضمنه ضماناً رهن حيث قبضه باذن للمشتري (٤) أي في دين غيره (٥) بغير إذن المشتري ضمان غصب قرز (٦) اذا كان مما لا يضمن وقرز (٧) بغير إذن المشتري وقرز (٨) ويضمنه ضمان غصب وقرز (٨) في الأولى ضمان رهن وفي الأخيرة ضمان غصب (٩) مسألة (٩) وإذا اشترى من رجل مالا والمشتري علم أنه للغير وضمن للبائع ما لحق المشتري صح الضمان فكلما لحق المشتري رجع على البائع من ثمن وغيره لأجل الضمان وأما اذا لم يضمن لم يرجع عليه المشتري إلا بالثمن لأنه كالأباحة فيبطل بطلان عوضها على الصحيح من المذهب اه صميمي (١٠) مسألة (١٠) اذا استولد الامة المشتراة ثم استحققت ردت المستحق اجماعاً والاستيلاء ليس باستهلاك كالمنصوب والولد حر اجماعاً للشبهة وعليه قيمته السكنا اجماعاً اذ هو ثمن ملكه ففي حرجه وضمان قيمته وفيه بمطابقة الأصول اه بحر ويرجع قيمة الأولاد على البائع لا بالمهر وقرز (٥) مع فوائده الأصلية والقرعية إن كان طالباً وإن كان جاهلاً طابت القرعية يستقيم في الكراء فقط وقرز لأنه يملك مشتريها الجاهل غلباً وعليه الأجرة كما يأتي وقرز (٥) مسألة (٥) قيل فإذا ضمن البائع للمشتري ما لحقه في المبيع وعلقه بشيء من ماله نحو أن يقول ضمنت لك ما يلحقك بهذا المبيع وجعلت الضمان في يميني القلانية فإنه لا يعلق الضمان بهذه القيمة قيل لا ويطلق الضمان لأنه علقه بالقيمة لا بد منه فأنه هذه الفائدة فإنها كثيرة ما يعلقها الجاهل والحيلة أن يقول ان علم الله أنه يستحق عليك المبيع أو بضعة فقد نذرت عليك بالوضع الثلاثي اه برهان وعن سيدنا طاهر وسيدنا أحمد حابس ولا بد أن يقول نذرت عليك الآن بمثل ما علم الله الخ الذراع بالذراع والبائع بالبائع والمختلف بالقيمة اه فان انكشف مستحقاً للغير فقد صح

(قبلاذن^(١)) أو الحكم بالبيئنة أو العلم^(٢) الحاصل للحاكم أنه لنير المشتري^(٣) فإن المشتري (يرجع بالثمن^(٤)) على البائع (ولا) يرد باذن البائع ولا بالحكم بالبيئنة أو العلم بل يرد باقرار المشتري أو نكوله (فلا) يرجع على البائع بالثمن (وما تلف منه) أي من المبيع قبل التسليم (أو) استحق منه ما يفرد بالمقد) كثوب من ثوبين أو ثياب أو نحو ذلك (فكاسر) من أنه يتلف من مال البائع على التفصيل المتقدم ويرد استحققه على التفصيل المتقدم ويصح البيع في الباقي وأما إذا كان التالف مما لا يفرد بالمقد نحو أن يتلف عين الثياب أو العبد أو أحد أعضائها فذلك عيب حادث قبل التسليم وقد تقدم حكمه (فإن) تلف ما يصح افراده بالمقد واستحق (ثم) تعيب به الباقي^(٥) ثبت الخيار للمشتري^(٦) وذلك نحو أن يتلف أو يستحق أحد فردي الثمن فإن قيمة الباقية

النذر ويكون منكشفا من ذلك الوقت يعني وقت النذر وقرره الشامي (٥) وجوبا ولو بالظن (٦) ينظر لو رجع عن الاذن قبل أن يسلمه المشتري إلى المالك سل قلت كلا اذن يقال المراد بالاذن الاقرار يقال ان قال اعطه فقط صح الرجوع لأنه اذن بالاعطاء فان قال اعطه فهو حقه لم يصح الرجوع (٥) فان قيل ما الفرق بين هذا وبين الميب أن هنا جعلنا لاذن البائع حكما وفي استرداد المبيع لا ميب لا حكم له حيث اذن البائع الأول البائع الثاني بالرد والجواب أن بيع للميب صحيح فيملكه المشتري ويكون البائع كالاجنبي وما هنا البيع باطل فاذا اذن البائع برده على المدعي فقد أقر بطلان البيع اه ونخل (٥) والاقرار أنه لنير اذن بالتسليم (٢) أو يمين من هو في يده أو نكول البائع قرز (٣) فلو كان المبيع في يد الغير وأنكره ثم حلف عليه أنه له في محضر الحاكم فله الرجوع للمشتري على البائع اه يان (٥) صوابه لنير البائع (٤) وحيث يرجع بالثمن يرجع بالقرامات من بناء وغرس وغيرها حيث جهل كما ذكر في الشفيع إذا أخذ بالتراضى اه في الزهور ما لم يتراض فان اعتاض فلا رجوع إلا أن يكون البائع ضامنا له ضمان الدرك فله الرجوع ولو اعتاض اه يان معنى (٥) في مسألة (٦) وإذا كان المشتري قد ملئت ثم استحق المبيع من يد وارثه قبل الرجوع على البائع بما لحقه من الترم بعد موت المشتري فيه ترده الاقرب أنه يرجع لان تقرير موته تقرير له اه يان (٥) للمدفع لا المقود عليه فلو عطف بدراهم ثم دفع دنانير لاجل اختلاف الصرف فكأنه انكشف أنه لم يكن في ذمته الدراهم فتسليم الدنانير لم يكن في مقابلة الدراهم (٥) وفيما كان للمشتري غرض (١) في اجتماعهما كثورين للحرث أو عید وأمة زوجين فله الخيار والقول قوله في غرضه مع يمينه اه يان وقرز (١) وخالف غرض المشتري أو كان مشاعا وإن لم تنقص قيمته (٥) ولا أرض مع الجهل قرز (٦) بين أن برده للمشتري سدس الثمن كأن تكون قيمة الفردتين اثني عشر والتمن خمسة عشر وصار قيمة الباقية أربعة استحق أو يأخذ أرض ما تنقص درهمين ونصفا وهو تلك قيمة الفردة الباقية حال انضمامها ونحو ذلك وهذا إنما يدخل في الضرب الرابع من البيوب كما مر اه شرح فتح وقيل يخير بين أخذه ولا شيء أو رده وأخذ الثمن اه شامى ولي

تنقص لأجل انفرادها وتزيد بانضمام أختها إليها فيثبت الخيار ^(١) في الباقية لأجل تمييزها فإن تلف ذلك البعض بجنابة المشتري ^(٢) فليس بسبب ولا يرجع على البائع بشيء كما تقدم في تنبيهه قال عليه السلام اعلم أن الظاهر من كلام أصحابنا أن المبيع إذا تلف أو بضمه قبل التسليم ^(٣) تلف من مال البائع سواء كان المشتري قد عرض عليه القبض فاستمتع أم لا وعن الكافي إذا استمتع ثم تلف المبيع فمن مال المشتري لأنه أمانة مع البائع في فصل في ذكر حكم بيع الموصوف مشروطاً ^(٤) وغير مشروط (و) اعلم أنه (من اشترى شيئاً مشاراً إليه موصوفاً ^(٥) غير مشروط) في المقد كونه على تلك الصفة مثالها أن يقول بستمك هذا البر وهو في جوارتي فكشفه فإذا هو شعير أو العكس وكذلك قال هذه النعجة فإذا هو كبش (صح) ^(٦) المقد (وغير) المشتري ^(٧) (في المذالف) ^(٨) خيار قد الصف (مع الجهل) ^(٩) فقد هال مع العلم فإذا وجد المخالف على صفة أفضل قال عليه السلام فالأقرب عندي أن النعرة بفرض المشتري فإن انكشف خلاف غرضه خير ولو كان أدنى (فإن شرط) ^(١٠) كون المبيع على تلك الصفة (بخلاف) فإنه ينبغي أن ينظر في تلك المخالفة (فهي) مخالفة معظم (المقصود) والنرض ^(١١) ومناقته ^(١٢) لذلك (فسد) ^(١٣) المقد ولو كانت تلك المخالفة في الصفة ^(١٤) فقط وذلك نحو أن يشتري عبداً ^(١٥) فيجده جارية أو يشتري ناعماً ^(١٦) للتاج فوجدها غولاً وما أشبه ذلك (و) إن كان المخالفة (في الصفة) ^(١٧) فقط (صح) المقد ^(١٨)

(١) ان شاء رده عليه وأخذ الثمن وان شاء أخذه بحصته من الثمن وقرز (٢) أو عبده أو بيمته أو عقوراً (٣) حيث لم يستكمل شروط التولية وقرز وإلا ففي قبض (٤) وفيه أربع مسائل (٥) مسمى مذكور جنسه أو نحوه لا أنه أراد الصفة المخصوصة كأيض ونحوه اهـ (٦) إن لا حكم للصفة مع الإشارة (٧) ولا خيار للبائع مطلقاً اهـ سحولي ما لم يحصل تبرؤ في الكوأكب ولابد كحكم البائع هنا ولعله يكون له الخيار إذا كان جاهلاً وظاهر الأزهار لا فرق بين علمه وجهه فلا خيار (٨) سواء كانت المخالفة في الجنس أو في النوع أو في الصفة أو في معظمه اهـ بحر ولو انكشف أعلى إذا كان بالنظر إلى غرضه أدنى اهـ (٩) قيل له الخيار مع البقاء والارض مع التلف وقرز (١٠) قيل ولو شرط له مطلق وقد ذكر معناه في ح بهران (١١) أي عقد مع الإشارة فقيهاً أربع مسائل (١٢) غطف تفسير (١٣) ولو مع علم المشتري (١٤) وإلها فسد لأنه شرط في المقد موافقة للمقصود فلما لم يحصل الشرط بطل الشروط اهـ غيث (١٥) مطلقاً سواء علم أو جهلاً (١٦) مع مخالفة النرض (١٧) صوابه رقيقاً (١٨) صوابه غنائل أنها ناعج (١٩) لا في المقصود ولا في الجنس ولا في النوع (٢٠) وإن لم يجد الكباش في الملك إذ لم يطل بالسكية بل قد حصل بضه وهو الجنس ولم يمت منه إلا شيء يسير وهو قد الصف فوجب الخيار لأجله في

(مطلقاً) ^(١) سواء علماً أو جهلاً مثال ذلك أن يقول بعت منك هذه التمرة على أنها كباش
 فإذا هي نماج ومقصوده اللحم صبح المقد (وخير في) النماج إذا كانت هي (الأدنى)
 وقبضها (مع الجهل) ^(٢) فإن قبضها علماً فلا خيار له فأمّا إذا أعطاه ^(٣) الأعلى فلا خيار له
 سواء كان علماً ^(٤) أو جاهلاً (و) أما إذا كانت المخالفة (في الجنس فسد) ^(٥) المقد (مطلقاً)
 أي سواء علم البائع أم جهل ^(٦) وسواء سلم الأعلى أم الأدنى مثاله اشتريت منك هذا الطعام على
 أنه بر فاذا هو شعير وظاهر قول تعليق الافادة أنه باطل ^(٧) وقال الامامى والفقهاء أنه
 صحيح لكن للمشتري ابطاله بخيار فقد الصفه إن وجده أدنى قال في الانتصار يخير مع البقاء
 ويرجع بما بين القيمتين مع التلف (و) إن كانت المخالفة (في النوع) نحو أن يقول بعتك هذا
 المبد على أنه حبشي فاذا هو زنجي فسد المقد (إن جهل البائع) ^(٨) كونه زنجياً (و) لا (لا)
 يكن جاهلاً بل هو عالم (صبح وخير المشتري) ^(٩) سواء أعطاه أعلى ^(١٠) أم أدنى وعلى قول تعليق
 الافادة يكون باطلاً وعلى قول الامامى والفقهاء يكون صحيحاً (فان لم يشر) ^(١١) إلى المبيع

الأدنى مع الجهل لأمع العلم فلا خيار له (١) يعود إلى الصفه وإلى مخالفة معظم المقصود فالأولى
 بالفساد وإلى الثانية بالصحة اهـ (٢) مائل إلى الصحة والفساد اهـ (٣) يعني المشتري (٤) يعني
 انكشفت (٥) يعني المشتري وأما البائع إذا كان جاهلاً فلا خيار له والمختار لا خيار له كما هو ظاهر
 الازهار وقرز (٦) ما لم يخالف غرضه (٧) وذلك لأنه بطل الشرط وهو شرط لازم حالي فيبطل الشرط اهـ
 زين ورباض لكن يحكم بالفساد لأجل الخلاف وكان القياس أن يكون باطلاً فثبت له أحكام الفساد
 (٨) لأنه كالمدوم (٩) لأنه لم يأت بالمبيع ولا بفضه (١٠) لأنه باع ما ليس عنده (١١) قيل لأنه قصد
 ألا يبيع إلا ما سمى فساكنه باع ما ليس عنده ومع العلم باع ما قصد يمه لكنه غر المشتري فيثبت له
 الخيار اهـ لمة وفي حاشية اعتبر يعلم البائع لأنه علة في ملك المبيع (١٢) فإن قلت ما الفرق بين هذا وبين
 الصفه فقلت في الصفه بخير في الأدنى وهنا بخير فيهما قلت لأن المخالفة في الصفه أخف فاذا وجدها أعلا
 فقد وجد الفرض وزيادة بخلاف النوع فإنه يكون الفرض في الأدنى دون الأعلى فلا يسكل الفرض بالأعلى
 اهـ غيث (١٣) مع البقاء مع التلف يرجع بما بين القيمتين إن قبضه جاهلاً فإن أثنه على فلا شيء (١٤) فإن قيل
 ما الفرق بين الجنس والنوع فقالوا في الجنس فسد مطلقاً وفي النوع فسدوا فالجواب أنه في الجنس لم يأت
 بالمبيع ولا بفضه بخلاف النوع فقد أتى بالمبيع وإنما قد الصفه فإن قيل ولم فرق بين علم البائع والمشتري
 فجعل لم يعلم البائع تأثير دون المشتري فالجواب أن علم البائع علة وعلم المشتري شرط والاحكام تتعلق
 بالعلل لا بالشرط اهـ زهور (١٥) مع الجهل (١٦) إذا كان مخالفاً لغرضه (١٧) ولا يصح بيع غير المشار
 إليه إلا إذا كان من ذوات الامثال وكان موجوداً في ملك البائع أو كان من ذوات القيمة وذكر صفته
 حتى يميز عن غيره أو كان لا يملك غيره من جنسه اهـ كواكب وبيان

(وأعطى) ^(١١) المشتري (خلافه في الجنس) ^(١٢) مثل أن يقول اشتريت منك عشرة أزود برأبذه الدرام أو عشرة أزود طماما على أنه بر قيمته البائع عشرة شعيرا (سلم البائع المبيع) وهو عشرة برا إن كان موجودا في ملكه عند المقد والا كان فاسدا ^(١٣) (وما قد سلمه) من الشعير (مباح) ^(١٤) للمشتري إن سلمه (مع العلم) بأنه شعير وإذا كان مباحا للبائع استرجاعه مع البقاء لامع التلف ^(١٥) فلا يؤول على المشتري ^(١٦) قال الفقيه مدق قول أصحابنا أنه مباح مع العلم فيه نظر لأنه ما سلمه على طريق الماوضة فالأولى أن لا يكون مباحا ^(١٧) (قرض) ^(١٨) فبسد إن سلمه (مع الجهل) بكونه شعيرا ويكون حكمه حكم القرض الفاسد وهو أن المشتري يملكه بالقبض وهو معرض للفسخ فإن كان قد تلف رد مثله قال عليم وقول أصحابنا أنه كالقرض الفاسد مع جهل البائع فيه نظر والأولى أن يفصل القول فيه فيقال إن كان المشتري عالما أن البائع جاهل وأنه غلط في سلم لم يكن كالقرض الفاسد بل كالنصب ^(١٩) لأنه لم يبيع له التصرف فيه لأنه سلمه غلطا وإن كان المشتري جاهلا فإن في حكم القرض الفاسد ^(٢٠) (و) إذا لم يكن مشارا إليه وأعطى المشتري خلافه (في النوع) ^(٢١) نحو أن يقول بست منك عشرة أصواع غرا صيحنا ^(٢٢) فأعطاه غرا برنيا ^(٢٣) أو زيبا أسودا فأعطاه أحر ^(٢٤) فإن كان للمبيع ^(٢٥) بائيا (خيرا) جينا (في ذلك) (الباقى) إن شاء كان هذا النوع مكان ذلك النوع ^(٢٦) ولا يحتاج إلى تجديد لفظ ^(٢٧) وإن اختلف النوع * قال عليم هذا ما يقتضيه النظر وإن شاء رد المشتري ^(٢٨)

(١) يفتح الطاء اه كواكب (٢) وكذا معظم المقصود اه مصابيح (٣) إذا قاله قد يكون ميبعا وإلا كان تمنا وصح البيع (٤) لعل هذا مبني على أن الأمانة لا تبطل بطلان عوضها اه صغيرى والخيار أنها تبطل وقرز (٥) ولو حكا (٦) إذا سلمه عليه اه شرح بحر (٧) الأولى أنه كالنصب إلا في الأربعة سقوط الأثم وقرز (٨) فإن كان مما لا يصح قرضه فينتظر (٩) في جميع وجوهه وقرز (١٠) بل كالنصب في جميع وجوهه إلا في سقوط الأثم وقيل كالنصب إلا في الأربعة والخامس سقوط الأثم (١١) وفي الشروط خير في الباقي ومثاله تمرا على أنه صيحاني وفي الصفة خير في الباقي أيضا وسواء كان مشروط أم لا وفي المقصود خير أيضا وسواء كان مشروطا أو غير مشروط وهذه خمس مسائل موفية ستة عشر لأن أحد عشر قد تضمنتها الكتاب (١٢) قال من بالله انما سمى القرض صيحانيا لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل بستانا فكانت كل نخلة تصيح أن يأكل منها اه بستان (١٣) البرني أجود التمر وأطيبه (١٤) هذا مثال الصفة (١٥) يعني المسلم (١٦) أن كان موجودا في ملكه وإلا كان فاسدا وقرز (١٧) على جهة المبلغ قرز (١٨) فيه نظر إذ المبيع صحن ولا يصح إبداله إلا بصديد لفظ فأصل يقال هو مصين فلا نظر وهو ظاهر التذكرة (١٩) هذا على جهة اللزوم وقرز

ما قبض وسلم البائع للمبيع^(١) ولا فرق مع بقاء المبيع^(٢) بين علمهما جميعاً أو جهلها أو جهل أحدهما
ان الخيار^(٣) يثبت كما تقدم (و) ان كان النوع الذي سلمه البائع تالفاً (تراد في التالف^(٤)) أرض
الفضل مع الجهل (فان كان الذي سلم أعلى^(٥)) رد المشتري ما بين القيمتين وان كان أدنى رد البائع
ما بين القيمتين^(٦) هذا اذا كانا جاهلين^(٧) فان كان البائع عالماً^(٨) لم يرجع بزيادة الأعلى وكذا
المشتري ان كان عالماً^(٩) لم يرجع بنقصان الأدنى (وحيث يخير المشتري في الأدنى وقد بنى^(١٠)
جاهلاً فله الخيار) قال عليه عليم بمعنى أن المشتري اذا اشترى طعاماً أو بزراً مشار اليه أو غير مشار
مشروطاً أو غير مشروط على التفصيل الذي قدمنا فانه حيث ذكرنا أنه يخير في الأدنى اذا ثبت
له الخيار وقد بنى بذلك الطعام أو البزر^(١١) فان له خيارات ثلاثة ان شاء رضي بما دفع

(١) إذا كان موجوداً في ملكه وقرض (٢) صوابه للدفع (٣) فان اختار أحدهما خلاف ما اختاره
الثاني فالواجب هو أن رد المشتري ما قبض وسلم اليه البائع للمبيع اه غيث وقرض (٤) هذا يستقيم
في القيمة والمثل ان عدم مثله في الناحية اه زهور أو تراضياً وإلا سلم البائع للمبيع والمشتري رد مثل
ما تلف وقد ذكر ذلك في ح لى وظاهر الاز والبيان الاطلاق (٥) على وجه يضمن وإلا فهو أمانة
وقرض (٥) بناء على أن المثل معدوم في الناحية وقرض (٦) يعني من الثمن الذي دفع وبين ما وجب
من القيمة أو المثل إذا كان من جنس الثمن وعلى صفته وان خالفه رد القيمة وأخذ الثمن اه تعليق
ابن مفتاح (٧) وفيها ثمان مسائل أيضاً لأنه اما أن يشترط مع عدم الإشارة أولى وفي كل طرف إما أن
تكون المخالفة في الجنس أو في النوع أو الصفة أو معظم المقصود فقبل في هذا القسم وهو عدم الإشارة
مع الشرط وعدمه سواء والجنس ومعظم المقصود سواء في الحكم والصفة والنوع سواء فيدخل أربع
في أربع اه ح لى (٨) معنى ما زاد من القيمة (٩) على الثمن لكن غير بقيمة عن الثمن (١٠) لا قيمة ما استهلك
(٧) أو من له الرجوع منهما اه ح لى وقرض (٨) عند العقد أو عند التسليم (٩) عند القبض أو عند الاستهلاك (١٠)
(١٠) أو نحوه ليدخل في ذلك لو طعن الحب أو ذبح الشاة وما أشبه ذلك مع الجهل ولو لم يعرف المخالفة إلا بعد
أن ثبت المبذور فثبت الصغير وافقه أعلم اه ح لى فقط (١١) يفهم من هذا أنه لا يخير في غير الأدنى وقد تقدم أنه إذا
أشار وأعطى خلاف ما وصف انه يخير في التالف ولو كان أعلى قيل إذا كان له عرض كما مر فثبت له الخيار هنا
ولو كان أعلى اه ح ذويد وكذا حيث شرط وأشار وخالف في النوع فانه يخير ولو كان أعلى (١١) هذه
المسئلة تسمى بز البعل قال عليه لأن الهادى عليه قال في الأحكام ولو أن رجلاً اشترى من رجل بزراً على أنه
من بز البعل فثبت كراهاه ان (١٢) وأما لو اشترى بزراً بعت فاعطاه بزراً لا يثبت لما اللازم للمشتري
فأجاب اصح أن الواجب رد الثمن جميعه ولم يغر في البذر والبائع مثل الذي سلم ان كان مثلياً أو قيمته

اليه ^(١١) وإن شاء رجع بالارث ^(١٢) وهو ما بين القيمتين ^(١٣) وإن شاء سلم النبات وسلم الأرض حتى يبلغ الحصاد ^(١٤) ورجع على البائع بالثمن وكما الأرض ^(١٥) وما غرم على ذلك الزرع ^(١٦) قال ابن أبي الفوارس وهذا الخيار ^(١٧) بناء المهادي عليم على الصالح والتراضي لأعلى طريق الحكم وقيل ع بل على طريق الحكم ^(١٨) لأنه بذر باذنه وهو غار له

باب البيع غير الصحيح

قال عليم أعلم أن البيع عندنا والخفية ينقسم إلى صحيح وباطل وفاسد ولكل واحد منها حكم وهما نحن ذا كرون الباطل والفاسد وما يختصان به لأننا قد ذكرنا الصحيح وشروطه وقال الناصروش ليس البيع إلا نوعين صحيح وباطل ^(١٩) فصل باطل ^(٢٠) ما وقع على أحد وجوه أربعة ^(٢١) الأول (ما اختلف فيه العقائد) ^(٢٢) نحو أن يكون صبيًا غير مميز أو مجنونًا ^(٢٣) أو مكروها ^(٢٤) سواء كان بايما أم مشتريا الثاني قوله (أو فقد ^(٢٥) ذكر الثمن أو المبيع) ^(٢٦) نحو أن يقول بعت منى هذه الدار فيقول بعت وكذا لو لم يذكر المبيع نحو أن يقول بعت منى بكذا الثالث قوله (أو) فقدت (صحة تملكهما) ^(٢٧) وهو أن يكون الثمن أو المبيع

إن كان قيميا والذي يأتي علىذهب إن الواجب على البائع الأرض وهو ما بين قيمته يبت وقيمه لا يبت ادهع وهو الذي يفهم من قوله لا بعد جناية قط فلأرض قط ادهع فلكي (*) لعل هذا يستقيم في الصورة الأولى حيث كان مشارا غير مشروط في جميع صورها وكذا حيث شرط وكانت المتعاقلة في الصفة وأما حيث كانت المتعاقلة في معظم المقصود أو في المجلس فلا يستقيم الخيار لأن العقد فاسد وكذا في النوع إن جهل البائع وإلا صح ويثبت الخيار وإن كان غير مشار إليه فأعطى خلافه فعلم لإباحة (١) على وجه المراضاة (٢) هذا كلامهم وإن كان مؤداهما واحد أو يختاره مطلقا وما بقي إلا ترك الأرض وهو لا يتركه فافهم ادهع شرح فتح (*) هذا على طريق الحكم حيث عدم التل في التاحية أو كان قيميا وإلا فعلى جهة التراضي وقرز (٣) وهذا لا يستقيم إلا في النوع لا في المجلس إلا حيث لم يشترط وصم في التاحية (*) يعني يرد ما زاد من الثمن على قيمة ما سلم وقرز (٤) وهذا الخيار ثابت فيها له حد ينتهي إليه لا القروس التي للدوام فالخياران الأولان (٥) وكذا إذا لم يثبت قرز (٦) إلى وقت التسليم وقرز (٧) الثالث (٨) وهو ظاهر الإظهار انه يجري (٩) ذروى في الكافي عن المهادي عليم (١٠) والخامس ما اقتضى الربا (١١) من موجب وقابل عن نفسه وعن غيره وقرز (١٢) وكذا ما وقع من مضطر للجوع أو العطش وغبن غبنا فاحشا وكذا السحكران ذكره في السكاكب عن المحيط ادهع إذا كان غير مميز وإلا صح ولو غبن ادهع إلى قرز (١٣) بنير حق (١٤) قال المتقي ظاهره ولو تقدمت مواطاة وقيل إذا تواطا ودخلا فيه متواطئين صح البيع ادهع جرى ولي كما لو قال زوجك المتواطى عليها إلا أن يقول بعت منك هذه على ما قد وقعت عليه للمواطاة وكما قد باع فلان فإنه يصح ادهع إلى قرز (١٥) أو ذكرهما جميعا وقرز (١٦) وإذا كان بعض الثمن بما

مما لا يصح تملكه أما إذا كان لم يمتدح لم يملك لمدم نفعه^(١) فلا خلاف أنه باطل وأما إذا كان خمرًا^(٢) أو خنزيرًا فقال ص بالله^(٣) وحكي عن ض جعفر أنه باطل وظاهر كلام الهدوية أنه يكون فاسدًا وقد لفق بعضهم^(٤) بين القولين فقال مراد الهدوية حيث يكون في النعمة لا إذا عين فيكون باطلا ومراد ص بالله حيث يكون معيناً لا حيث هو في النعمة فيكون فاسدًا فقال مولانا عليم^(٥) والظاهر أن المسئلة خلافة والصحيح الأول الرابع قوله (أو) فقد ذكر (المقد)^(٦) ولو حصلت المرأضة وكذا لو قال اعطني كذا وخذ هذا عوضه فإن هذا لا يكون عقدًا واختلف الناس في المعاوضة من غير اللفظ المعتبر^(٧) فالذهب وهو ظاهر قول الهدوية أنها لا توجب التملك بل إباحة قيل ومذهب م بالله^(٨) وتخريجه^(٩) والخفية وص بالله أنها توجب الملك قيل ع لكن إن عاطا نفسه^(١٠) فتولان لم بالله وإن عاطا النير فتول واحد أنها تقيد الملك وهذا في الأعيان وأما في المنافع فتولان من غير فصل بين أن يعاطي نفسه أو غيره (والمال) وهو المبيع والثمن (في) الوجه (الأول) وهو حيث اختل الماقد (غصب)^(١١) تجرى عليه أحكام الغصب في جميع وجوهه (وفي) الوجهين (التالين) للوجه الأول وهما حيث فقد ذكر الثمن أو المبيع أو صحة تملكهما فيكون المبيع في يد المشتري والثمن في يد البائع (كذلك) أي كالغصب في جميع وجوهه (إلا) في أربعة^(١٢) أحكام أحدهما (أنه يطيب

لا يصح تملكه فهو باطل بالإجماع اه كواكب الأقرب أنه يكون فاسدا حيث بعض الثمن مما لا يصح تملكه لأنه انضم إلى جائز البيع غيره (٥) في الحال ليخرج عصب الغنم قبل أن يصير محرراً ويخرج العبيد في حق الحرم (٥) لهما أو لا أحدهما قرز (١) كالم والحق والخشرات (٢) سؤال إذا أبيع الحرم في حال كليلية المضطر والخر لن غص بقيمة هل يصح العقد لأجل الضرورة المصلحة وذلك كأن تباح الميتة لجماعة لضرورة فهل يصح البيع فيما بينهم ويحل ثمنه فيها ويكون العقد صحيحاً أو فاسداً أو باطلاً يحتمل أن يكون يسه كبيع الزيل ويحتمل أن يصح لأنه يبيع ذي شع حلل (٣) وهو ظاهر الأزهار واختاره المؤلف إذ قد اختل فيه صحة التملك بالإجماع اه شرح فصح (٤) الفقيه س (٥) في غير المحقر اه سحولي وقرز (٦) كيم ونحوه (٧) وهذا في المتقولات لا في غيرها فلا تصح المعاوضة لأنها مخرجة من مسئلة الهدية والهدية لا تصح إلا في المتقول هذا على أصل م بالله وفي الهدية ولو بما لا يتحل وهو الظاهر (٨) وصحة م بالله أن قد جرى عمل المسلمين بذلك وتناقلوه خلف عن سلف وما استحسنته المسلمون فهو عند الله حسن واختاره عليم (٨) خرج من الهدية (٩) معاوضة النفس فيها له ولاية أو وكالة من غيره فأجلزها (١٠) وفوائده كفوا كمال الغصب اه سحولي وقيل كما صله وفي تذكرة علي بن زيد أنه يملكها بقله تحت يده (١١) وهذه الأحكام قبل المطالبة

ربحه^(١) لا في النصب (و) الثاني أنه (يرأ من رد اليه)^(٢) بخلاف النصب فانه لا يبرأ من أخذه من الناصب بالرد اليه (و) الثالث أنه (لا) يجب فيه (أجرة ان لم يستعمل) فان استعمل وجب^(٣) بخلاف النصب (و) الرابع أنه (لا يتضيق) عليه (الرد إلا بالطلب)^(٤) بخلاف النصب (وفي) الوجه (الرابع) وهو الذي لم يكن ثم عقد بل معاوضة يكون المبيع في يد المشتري والتمن في يد البائع ليس بمالك^(٥) بل (مباح بموض فيصح)^(٦) فيه أربة أحكام الأول أنه يتخذ (فيه كل تصرف غالبا)^(٧) بتمتزم من الوطء^(٨) للأمة فانه لا يجوز^(٩) خلاف م بالله وكذلك الشفعة به^(١٠) لا تصح عند

فأما بعدها فكان نصب في جميع وجوهه وقرز (١) واعلم أن للرد والله أعلم إذا باعه واشترى بتمته شيئا آخر فباعه ورجع فيه لأن تمته صار في يده بأذن صاحبه لا أن الرد أنه عليه أنه إذا باعه لأنه يجب رده لملكه لكن ينظر في قوله عليه ربه هل مع علم العامل أم مع جهله فيحقق قلت قد تقدم إذا كان المشتري ملما بجهل البائع فهو غاصب اه مفتي (٥) وفوائده من ربه اه تذكرة على بن زيد وقيل ليس من ربه وهو المختار فيكون كغواصة النصب (٥) إذا كان قدما (٧) العين أو القيمة اه ح لى ولا يبرأ في الوديعة برد القيمة إلى الوديع ولعل الفارق هنا والوديعة أن هنا تسليط على الالتلاف مأذون له به بخلاف الوديعة اه سحولى (٣) وقت الاستعمال قطوعى زال الاستعمال لم تجب الأجرة اه سحولى وقرز (٤) قال الإمام شرف الدين وكذا يموت المالك أو رده مع الحقوق وقرز لأنه مستند إلى الأذن وقد بطل بالموت ذكره مولانا محمد المراجى (٥) ويطلب من مال البائع ذكره يحيى حميد والاولى أن يطف من مال المشتري لأنه يزعم القيمة ظاهره ولو بأفة مساوية (٦) مما وجد بخط سيدنا الحسن بن أحمد الشنبري رحمه الله ما لهظله وقد وقع التتبع في مواضع يذكر فيها على تحرير المشايخ هل الإباحة تبطل بطلان عوضها أم لا فمن ذلك قوله وكل عيب لا قيمة للميب معه مطلقا وفي قوله ورجع ما اشتري يتخذ غصب أو تمته وفي قوله وما قد سلمه مباح مع العلم الخ وفي قوله في الوقف وعلى بائنه استرجاعه وفي قوله في السير ولا يتقض لهم ما وضعوه إلى أن قال وعظور وقد تلف فالتدنى عرف من تحرير المشايخ مع تتبع أن الإباحة تبطل بطلان عوضها أن قالها محظور كادل عليه كلام التصح في السير وان لم قالها محظور فانها لا تبطل كما دل عليه كلام الميسار والصميرى والمستحب وعن سيدنا زيد بن عبد الله رحمه الله أن المقرر في قراءة البيان عليه أن الإباحة تبطل بطلان عوضها في جميع المواضع (١٥) والله علم (٧) ووقفا أو عتقا وقرز وقيل لاها (٨) ومقدماته قرز لكن لا يعتق الرحم إلا بقتله (٩) فلو وطء غالبا لم يجد وقرز فان علق هل يثبت الاستيلاء سل القياس أنه يثبت وقيل يثبت النسب قوى مع الجهل قرز لا الاستيلاء ما لم يخرج عن يد المشتري ثم تعود إليه ويحصل الاستيلاء بعد ذلك والله أعلم (١٠) صوابه فيهما به فيصح عند م بالله اه بيان لكن يقال لم لا يشفع فيه عند م بالله وهو ملك عته بالتمن يقال هو كالمدينة

الجميع (و) الثاني أن للبائع (ارتجاع الباقي) ^(١) منه عند الهدوية ^(٢) خلافه بالله (و) الثالث أنها يجب (فيه القيمة) ^(٣) لا الثمن خلافه بالله (و) الرابع أنه (ليس يما) فلو حلف لا باع لم يحنث بالمطاعة ^(٤) عند الجميع (و) أما (فاسده) ^(٥) فهو (ما اختلف فيه شرط غير ذلك) ^(٦) وذلك نحو أن يكون الثمن أو المبيع مجبولا أو يكون المقد بغير لفظ ماض قال السيد والفقيه أو يكون المبيع غير موجود في الملك وقال الفقيه مد ^(٧) بل هو باطل وكذا إذا تولى طرفي المقد واحد كان فاسدا ونحو ذلك (و) البيع الفاسد ليس بمحرم بل (يجوز عقده) ^(٨) والدخول فيه (إلا ما هو) منه (مقتضى الربا) ^(٩) فحرام (فله والدخول فيه وعقده باطل) على الأصح وفي تخريج ^(١٠) م بالله أنه فاسد يملك بالقبض فإن كان الفاسد من جهة الربا مجما على كونه ربا كقرص ^(١١) درهم بدرهمين فلا خلاف أنه باطل ^(١٢) لا يملك بالقبض (وما سواه) أي ماسوى المقد الفاسد ^(١٣)

ولا شفعة إلا في البيع (١) ما لم يعرف اه بيان (٧) وهل يدخله الربا وتلقفه الاجازة سل على قول الهدوية لا تدخله إذ ليس من البيع في شيء والأولى أنه يدخله كما يأتي (٥) وحكم فوائده حكم أصله اه تذكرة على بن زيد قرز وقيل كالتفد الفاسد ولعل الفرق بأن الفاسد قد ملك بخلاف هذا وقيل كالتصيب (٥) ينظر هل للشترى الرجوع بالثمن أم لا سل القياس أنه لا يرجع لأنه أنفق غير مراد العوض اه بي (٣) يوم قبضه إلا أن يطالبه فيمتنع فيصير فاصبا فيلزمه ما يلزم الفاسد وقرز لأن ما قبضه برضاء أربابه لاستهلاكه قيمته يوم القبض اه غيث (٤) ما لم يعرف فيبحث لجري الايمان على العرف (١) وقيل ولو جرى عرف لأن الحث يطلق بالحكم لا بالاسم (١) حيث علقه بالحكم كما يأتي (٥) قال أهل المذهب والخنفية والفاسد من العقود هو المتزوج بأصله المتنوع بوصفه وهو ما اختلف فيه شرط غلبي يعني ما كان من الأحكام يرجع إلى المبيع أو الثمن لا إلى غيرها فلا يفسد ولو حرم كالبيع وقت النداء (٦) يعني غير الاربعة المذكورة أولا (٧) قوى واختاره المؤلف (٨) إلا في بيع المدر وأم الولد فلا يجوز ولو كانا يملكان عند م بالله وط بالقبض وقال القاسم لا يجوز الفاسد ويملك بالقبض وقال الناصر وش لا يجوز ولا يملك اه بيان وكذا بيع اللحم بالحیوان والتفريق بين ذوى الارحام الحرام في الملك فذه ونحوها لا يجوز عقدها وكذا بيع المضامين والثار قبل صلاحها والمسلم فيه قبل قبضه اه (٩) ويطيب ربحه وفوائده بطله قبلها كالفاسد ذكره في تذكرة على بن زيد وقيل لا يطيب ربحه ذكر في الاحكام لأن ما تضمنه الربا فاذن صاحبه كلا اذن اه من جوابات الامام محمد بن القاسم (١٠) خرجه للهادي من مسئلة السيكة التي بيعت بخمسة وزنها ستة فقال الهادي إذا أخرج بائعا الدنانير من يده إلى الغير بوجه من التصرف لم يلزمه ردها بعينها بل برد مثلها من عنده فيخرج م بالله من هذا ان فاسد الربا يملك إذا كان مختلفا فيه وقال طائفا لم يجب ردها بعينها لان الدرهم والدنانير لا تتضمن اه بستان وقيل التصريح من الهدية اه من (١١) صوابه بيع (١٢) فيكون خامسا لا قاسما الباطل المقدمة (١٣) صوابه

بالربا من العقود الفاسدة (فكالصحيح^(١) الا) في ستة أحكام^(٢) الأول (انه معرض^(٣) للفسخ) بمعنى أنهما لو تشاجرا فان للحاكم الذي يقول بفساده أن يفسخه وكذا اذا تراضيا بفسخه افسخه قال عليهما والأقرب أن الفسخ مع التراضي يحتاج الى لفظه كابتداء^(٤) البيع ولا يكفي أن يرد كل واحد منهما لصاحبه ما قبض منه قيل من ذكر الفقيه ي وغيره من المذاكرين ان حكم الحاكم يراد هنا لأحد وجهين أما لقطع الملك أو لقطع الخلاف فان كان الفساد جمعا^(٥) عليه لم يحتاج الى حكم قبل القبض لأنه لا ملك ولا خلاف وان كان قد قبض احتيج الى الحكم لقطع الملك وان كان مختلفا فيه^(٦) احتيج الى الحكم قبل القبض لقطع الخلاف وبمده لقطع الملك والخلاف نعم فان كان المبيع باقيا رد بينه^(٧) (وان) كان قد (تلف) لم يمنع من الفسخ ورد قيمته ان كان من ذوات القيم ومثله ان كان من ذوات الأمثال والمراد بالقيمة قيمته يوم قبضه^(٨) لا يوم استهلاكه وفائدة الفسخ^(٩) بعد التلف التراجع^(١٠) فيما بين القيمة والثلث وقيل ان الفسخ لا يلحق بالتلف • قال عليهما والصحيح الأول (و) الحكم الثاني أن المبيع في العقد الفاسد باق على ملك البائع (لا يملك الا بالقبض)^(١١) من المشتري فحق قبضه (بالأذن) الصادر من البائع

الباطل (١) نعم والبيع الفاسد لا يثبت فيه خيار الرؤية ولا خيار الشرط ولا تحطه الاجازة أما الرؤية فقولهم صلى الله عليه وآله وسلم لا رد إلا في الصحيح وأما الشرط فهو لا يثبت إلا بالقد وليس ثم عقد يثبت معه وأما الاجازة فهي لا تطبق إلا جامع شروط الصحة ولا يثبت فيه خيار العيب لأنه يملك بالقيمة يوم القبض ذكر من ذلك ح اه من حاشية من تعليق الفقيه س وظاهر الأظهار ثبوت الخيارات في المبيع الفاسد لأنه كالصحيح (٢) والسابع لحق الاجازة اه كاتبه (٣) وإذا طوب بالفسخ ثم باعه أو وهبه بمدة المطالبة صح اه بحر وقرز (٤) ولو لوارث وهو صريح البحر وقرز (٥) قال الفقيه ف أو رد المبيع أو ائتم اذا جرت العادة بذلك في التنازع اه بيان وظاهر الأظهار خلافه (٦) كبيع الطير في الهواء بيع المعلوم والتم المجهول والأجل المجهول والخيار المجهول قد تقدم لأن مضر أنه يصح بيع الطير في الهواء كبيع الآبق (٧) كبيع أم الولد (٨) على قولنا لا بد بالهوط والزينة لأجل الأجل على قول مائة (٩) ولعل المراد مع الجهل لا مع العلم فباطل ذكر من ذلك أبو مضر اه بيان وأما عند الهادى فباطل مطلقا وقرز (١٠) وأرض عيه ولو كان الصيب بأفة مياوية والذي في التذكرة أنه يمنع رده (١١) ومثل ذلك ما قبض رضاه أربابه قرز وكذا في المطاعة وقرز (١٢) فان قيل ما الفائدة في التنازع بعد التلف مع أن التراجع في القيمة والتم من البائع والمشتري ثابت قبل التلف وبمده سواء حصل فسخ أم لا الجواب أن فائدة الفسخ بعد التلف أن للبائع القواعد حيث تلفت قبل تلف المبيع أو حاله بمجانبة أو تخریط فيقتض رجع على المشتري بمثل المثل وقيمة القيمة فان لم يفسخ لم يستحق شيئا قرز (١٣) هذه الفائدة على قول الانتصار (١٤) ولا يصح

ملكه (و) الحكم الثالث أنه تجب (فيه القيمة) ^(١) يوم القبض فإن كان الثمن أكثر وجب على البائع رد الزائد ^(٢) وإن كان أقل وجب على المشتري التوفية قال في الانتصار ولا يجب ذلك إلا بعد التفاسخ ^(٣) وقيل لا وهو ظاهر قول أبي مضر أنه لا فرق بين قبل الفسخ ^(٤) وبعده لأنه مضمون بالقيمة فإن غاب مستحقها بقيت حتى اليأس ^(٥) ثم للوارث ثم للقراء ^(٦) (و) الحكم الرابع أنه (لا يصح فيه الوطء) ^(٧) إن كان المبيع جارية (و) الحكم الخامس أنه لا يثبت فيه (الشفعة) لأنها مأخوذة بالثمن والفساد بالقيمة ^(٨) (و) الحكم السادس أنه لا يوضع فيه (القبض بالتخلية) بل لابد في قبضه من نقل ما ينقل والتصرف ^(٩) فيما لا ينقل فيلحق وإذا نقل البعض كفى كما لو تصرف في بعض الأرض وقيل يحل الفرق بينهما بأن الأرض تخفف فيها لما لم يمكن نقلها

منه توكيل البائع اهـ بيان أن القبض من تمام العقد وأما توكيل غيره فيصح توكيله قبضه اهـ بيان وقيل يصح كالرهن قرز (١٠) وما غرم في العين المشتراة بمقد فاسد فإن كان الطالب للفسخ البائع رجع المشتري بما غرم وإن كان الطالب للفسخ المشتري لم يكن له أن يرجع ذكره القتيبي وظاهر الامار خلافة لأنه لا يقع على ملكه (١١) إجماعاً (١٢) إن كان قيمياً ومثله إن كان مثلياً وقرز وكذا في المعاطاة والقرض الفاسد والمهدة (١٣) وإن لم يطالب به المشتري (١٤) بائناً أو يأن أو بعد التلف (١٥) وفي البحر ما قلناه والزائد كالإباح قال في شرحه مع معرفته باستحقاقه ويمكنه من المطالبة إلا في الأربعة وقرز أنه دين بضيق بالطلب اهـ غاية مع علم من له الرقعة لا مع جهله فكانت نصب اهـ سيدنا حسن وقرز (١٦) مائة وعشرون سنة (١٧) إن أيس من حياته بأن يمضي عليه العمر الطبيعي وإن أيس من معرفته فإلى الحاكم وإلى الإمام ولا يعتبر مضي العمر الطبيعي اهـ إن أحب تسليم ذلك إلى الإمام والحاكم وإلا فالولاية إليه لأنها مظلمة وقرز (١٨) أي لا يجوز (١٩) ومقدماته إلا أن يكون قد أخرج الأفعى ملكه ببيع أو نحوه ثم عادت إليه ولو زوجها صح الزوج وجاز للزوج الوطء بلا إشكال اهـ حتى (٢٠) وإنما يجوز الوطء لأن جواز التصرف في الفاسد بالإباحة والوطء لا يستباح بالإباحة وعن بعض أهل المذهب يجوز الوطء قيل ح وهو قوي إن لم يصح دعوى الإجماع الذي في المص (٢١) فإن وطئ بعد القبض طأً عزر ويحق النسب وإن كان قبل القبض حد ولا يلحق النسب سواء كان طأً أم جملأ اهـ حيث وفي البيان في فعله إلا ما عدا مع العلم لا مع الجهل قرز ويلحق النسب (٢٢) هذا تحليل أهل المذهب قال في البحر قلت والآولى تحليل المنع بملك البائع استرجاعه بالحكم فلم يستقر اعتقاده كلو شرط لنفسه الخيار وفي حاشيته بل لأن ملكه غير مستقر وإلا لزم ألا يثبت الشفعة فيها كان منه قيمياً اهـ لا يستقيم ذلك وإلا لزم فيما اشترى بخيار أن لا تصح فيه الشفعة لأن الملك غير مستقر فتعليل الشرح مستقيم لكن يقال قد انهد به المشتري (٢٣) والمراد بالتصرف المرور فيها

﴿فصل﴾ في أحكام العقد الفاسد إذا أريد فسخه (و) هو أن الفوائد (الفرعية)^(١) فيه قبل الفسخ (المشتري)^(٢) وكذا ما ربح فيه^(٣) (و) أما (الأصلية) كالصوف^(٤) والولد واللبن الحادثة مع المشتري فانها تكون (أمانة)^(٥) في يده إذا فسخ العقد فان فسخه وقد كانت تلفت بتفريط ضمنها وإن لم تكن بتفريط لم يضمنها (وتطيب) الفوائد الأصلية للمشتري بأمرين أحدهما (بتلفه قبلها)^(٦) فإذا تلف الأصل قبل أن تلف الفوائد طابت للمشتري فإذا فسخ العقد لم يجب عليه إلا قيمة الأصل وقيل لى لا تطيب بل هى أمانة (و) الأمر الثانى (بفسخه)^(٧) بالرضا (قطط) فلا يجب عليه رد ما ذكره الفقيص قال مولانا عليم ويمكن أن يقال هذا ينزل على الخلاف فى الميب إذا فسخ بالتراضى هل هو فسخ للعقد من أصله كما ذكر للقاسم^(٨) أو من حينه كما ذكر للهادى (و) يمنع رد عينه^(٩) الاستهلاك الحكيمى وجملة خمسة عشر وجها (وهو قولنا) (وقض وعق وبيع)^(١٠) ثم موهبة غرس^(١١) بناء^(١٢) وطحن ذبحك الحلال^(١٣)

(١) متصلة أو منفصلة وقرز (٥) بعد القبض لئنه ضل الله عليه وآله وسلم من ربح ما لم يضمن (٧) ولو فسخ بحكم قرز (٣) وصورته لو كان من البيع من التقدين فاشترى بها سلعة ثم باعها وربح فيها فانه يطيب الربح وقد صدق فى هذه الصورة ولا وجه لتكلف وقال ح يجب التصديق بالربح فى العقد الفاسد وفى بعض الحواشى وقد فسر بالزائد على أجرة المثل أو باعها بأكثر مما شراه كان له الربح وهذا يستقيم إذا لم يتقاضا بالعقد الثانى يقال البيع يمنع الفسخ قيل لا بل إنما منع الرد دون الفسخ اه سيدنا حسن وقرز ولو قيل المراد الربح الأجرة ويكون من عطف الخاص على العام اه شامي (٤) والجناية لكنها تمنع الرد قرز (٥) ويجوز له الانتفاع والبرء بالانكشاف فعل هذا لو باعها ثم فسخ بحكم وجب عليه استيفاء ما ينظر فى التفقه على الفوائد ولعله مثل خيار الشرط والاولى أن يباح بيع الرد كالأصل (٩) باستهلاكه حسا وأحكا قال فى ح لى وهو أولى من الصير باللف كما يظهر مع التأمل (٥) فان تلف بعضه حصصت القيمة فاستقر فوائد ذلك البيض والثانى مرض الفسخ فبقية فوائده الأصلية اه معيار (٥) أى الفوائد الأصلية (٧) ما لم تكن متصلة عند الفسخ فليباح قرز (٥) ويجب على المشتري أن يسيرى ما لا يفسخ بالراضى لا بالحكم وقرز (٨) فيها خرج جع وط فى شرح قوله ما لم يرد عليه بحكم (٩) وكذا الملاحظة قرز وفوائده قرز (٥) والزيادة التى لا تنفصل تمنع الرد وينظر فى السمن والكبر هل يمتنع الرد لانه قد تهدم فى خيار اليب أنها لا يمتنع فهل يكون هنا كذلك قيل يمنع ومثله فى الجع وقرز (٥) بالحكم وأما بالتراضى فيصح الفسخ مع الزيادة والتقصان مع أرش أو غير أرش اه ن لا ما يصير منه التصرف غير جائز كالحق والاستيلاء والتدبير والوقف (١٠) وسواء كان البيع صحيحاً أو فاسداً ولو ماد إلى ملكه ما لم يبد بما هو قرض للعقد من أصله اه سحولى معنى (١١) فان زال الترس والبناء كان للفسخ وعن السيد عبد الله بن أحمد المؤيدى ولو أزيل البناء عن الرصة وقرره المقي قرز (١٧) فيه وبه قرز (١٣) اسم لولد الضأن وهو ما تم له أربعاً شهراً ولعله حل

(طبخ ولت وصنع) ^(١) حشو ^(٢) مثل قبا ^(٣) نسج وغزل وقطع كيف ما ضل) ^(٤)
 فن اشترى شيئاً بمقد فاسد ثم وقفه أو عتقه ^(٥) أو باعه أو وهبه أو غصنا فترسه ^(٦) أو
 عرصة فيهاها قالت أحاطا بيمضها ^(٧) فقد استهلك ^(٨) ذلك البض أو طعاما فطحنه أو
 حيوانا ^(٩) فذبحه أو لحافطه أو سوقا ^(١٠) فقلته ومثله الطحين إذا عجنه وكان لهما ^(١١)
 قيمتا أو ثوبا فصبغنه أو قبا قبل أن يحشى غشاه وخاله أو غزلا فنسجه أو قطننا فنزله أو ثوبا
 فقطعه قيصا ^(١٢) ثم فسغ المقد يحكم أو غيره ^(١٣) لم يجب رد العين بمد هذا الاستهلاك
 بل القيمة فقط ولا خلاف بين من يقول بالمقد الفاسد أن هذه الأمور استهلاك فيه
 يمنع وجوب رد المبيع بعينه إلا البناء فمندف ومحمد أنه لا يكون استهلاكاً وحكام في الكافي
 عن أصحابنا (وبصم) ^(١٤) في المقد الفاسد (كل عقد ترتب عليه ^(١٥) كالنكاح) نحو أن
 يشتري خارية بمقد فاسد فينكحها بمد القبض فإن النكاح صحيح وكذلك إن باعها كان البيع
 صحيحا (و) إذا فسخت الجارية المشتراة بالمقد الفاسد قد أنكحها المشتري لم يفسخ النكاح بل
 يفسخ البيع (ويبقى) النكاح قال في التقرير والمهر للمشتري ^(١٦) (و) كذا (التأجير) بمد
 المقد الفاسد يكون صحيحا (ويفسخ) ^(١٧) إذا فسغه البائع ^(١٨) الأول فإن رضى ببقاء

رطب ولا معنى له هنا (١) فيه وبه (٢) عبارة لا تمارقز (٣) قبض ضيق الا كام (٤) أو نحوها (٥) أي شيء
 فعل من هذه فاته لا يجب رد قيمته (٦) بدقيضه (٧) وعرق وقرز (٨) من جميع جوانبها (٩) لكن
 يقال لا يفرق الصفة على البائع فيكون استهلاكاً للجميع قلنا لا يفرق في الفاسد وقرز (٩) والجنابة
 عليه يمنع الرد ذكره في التذكرة ولذا كره في الحفيظ لا يمنع بل يرد مع الأرض ولو كانت
 بآفة سماوية والمخاران كان بآفة سماوية لم يمنع الرد وإن كان بجنابة امتنع الردها صيرت (١٠) وهو
 الخبز (١١) لا فرق (١٢) أماد الضمير إلى غير متقدم لا تقطا ولا رتبة ولعل أراذلسن والماء (١٣) لا خياطة
 المقطع فلا يمنع الرد (١٤) بما هو قرض للعقد من أصله (١٥) بشرط أن يكون الثاني صحيحاً فإن
 كان الثاني فاسداً انفسخ بفسخه ولفظ حشية وحكمه حكم نفسه فإن كان المقد صحيحاً فهو صحيح ولا يطل
 بفسخه ولو بالحكم خلاف أبي مضر (١٦) وأما العارية والهبة فيستقضيان بطلان ما ترتب عليهما
 العارية والرهن وأما الهبة فهي استهلاك لا تنقض قرض وظاهره ولو الهبة بغير عوض (١٧) يعني إذا كانت ثياباً
 أو بكرأ ولم يدخل بها فهي من القوائد القرعية فإن كانت بكرأ ودخل بها فهي من القوائد الأصلية
 فيرد معها إذا كان الفسخ بالحكم اهـ كب بناء على كلام الحفيظ أن الجنابة لا تمنع الرد بخلاف التذكرة
 وهو القوي (١٨) أما قبل القبض فظاهر وأما بعد القبض فأنما يستقيم على كلام الهادي عليه وأما على
 ما رجحه اللذا كرون في مثل هذا فيكون فسخا بالمقد الأول ولا يصح الثاني لأنه وقع والمالك لا يملك المبيع
 اهـ كب وقيل لا فرق على ظاهر الكتاب بوسياً في نظيره في الهبة وقرز (١٨) إذا كان الفسخ بالحكم اهـ كـ

الاجارة كان له الأجرة من يوم فسخ البيع وقيل ح للذهب ان الاجارة لا تفسخ كالنكاح
 (و) للمتافدين في العقد الفاسد (تجديده) على الوجه الصحيح فيكون (صحيا بلا فسخ)^(١)
 للعقد الأول الفاسد لأن تجديد العقد الفاسد يكون فسحا وعقدا
 بـ (باب المأذون) (فصل ومن أذن لسيد^(٢) أو صبيه^(٣) المميز أو سكت عنه^(٤) في شراء أي
 شيء صار مأذونا في شراء كل شيء^(٥) ويبيع مباشرة^(٦) أو عومل يديه^(٧) يعني استؤجر عليه قال
 أبو ع و إذا أذن السيد لسيد في جنس من الأجناس في التجارة كان ذلك أذنا في سائر الأجناس
 وأذنا في الاجارة قبل ح يعني اجارة ما شري إلا أنه يؤجر نفسه^(٨) إذ لو جاز ذلك لباع نفسه^(٩)
 وقال أبو مضر والفتي ل بل هو على ظاهره وله أن يؤجر نفسه^(١٠) واعلم أن المأذون
 له على هذا الوجه (لا) يجوز له (غير ذلك) الذي تقدم فليس له أن يبيع شيئا لم يشتره ولا

وإن كان بالتراضي فلا يفسخ إلا للاعذار كما لو باعه وظاهر الأثر اطلاق (هـ) والفرق بين
 الاجارة والنكاح أن الاجارة تفسخ للاعذار بخلاف النكاح اه املاء صيتري (هـ) ليس إلا بائع
 واحد (١) فإن كان الباع أمة لقي يكون الاستبراء سل في بعض الحواشي لا يحتاج فتأمل وقيل من
 يوم العزم (هـ) وسواء كان قبل البضع أو بعده وفي الكواكب بعد قبض المشتري (٢) مع العلم بالاذن
 كالوكيل والاذن لهما في الاجارة اذن في التجارة لم ينه عنه وفي التصح لا وعمل بأن المنافع لا تناس
 على إلا عيان واختاره المؤلف (٣) المميز اه يان وسحولي (هـ) بعد قبضه من البائع (٤) في ماله أو ماله
 غيره وكذا المجهون للمميز (هـ) إذا أذن له فلا فرق بين أن يكون الشراء لغيره أو له وإن رآه يصرف
 فلا بد أن يكون التصرف لأحدهما أو السيد أو الولي ذكره ط وقرره الجبل ولفظ سحولي إذا كان
 ذلك الذي سكت عنه السيد لنفس البعد من طعام أو نحوه لا لو شراء السيد أو الغير وسكت السيد
 فلا يكون السكوت إذا كان لو تزوج لنفسه وسكت السيد مع علمه كان اجازة ولو تزوج السيد وسكت
 لم يكن اجازة وحيث سكت عند شراء البعد شيئا لنفس البعد يكون اجازة وإذا طام في التجارة لا في
 النكاح والعكس وفي الصيتري ولو شري البعد لسيد شيئا وسكت كان السكوت اجازة قال لأن
 ما شراه لنفسه فهو لسيد فلا فرق والأصح الأول والله أعلم اه سحولي لفظا (هـ) وإنما كان
 السكوت في الشراء اجازة لأنه تصرف لنفسهما بغيره فيه حق فكأنه رضى كالشفيع بخلاف ما إذا
 باع مال سيده أو غيره فإن السكوت من سيده لا يكون اجازة لأنه تصرف لغيره فيا لغيره فيه حق فلا يكون
 سكوت صاحب الحق اجازة (هـ) إلا في بيع شيء أو اجارته فلا يكون مأذونا إلا فيه اه شرح فتح
 وفي النيث لو أذن ببيع شيء صار مأذونا فينظر (هـ) وطلب الشفعة كالشراء (٦) وفروا كده (٧) بمضاربة
 أو استعجار (٨) ولا اجازة ما لم يسقط (٩) قلنا لا اجازة لا تبطل الاذن والبيع يبطل الاذن يطلان
 عمله (هـ) وهو مفهوم الإظهار (١٠) مشترك لا خاصا إذ يؤدي إلى منع سيده من التصرف وظاهر
 الشرح وكذا تشرح التصح عدم الفرق وقرز (هـ) والصبي لا يكرى ولا يؤجر من مال نفسه أو وليه
 إلا باذن خاص قرز

عومل على يمه (الإبخاص) من سيده (كبيع نفسه^(١) ومال سيده) فليس له أن يبيع نفسه ومال سيده إلا بإذن يخصهما نحو أن يقول وقد أذنت لك أن تبيع مالي أو تتجر في مالي^(٢) أو نحو ذلك^(٣) **فصل للمأذون** ^(٤) في التجارة (كل تصرف^(٥) جرى العرف لمثله بمثله) نحو أن يبيع بالتقيد والمؤجل وأن يزيد في الثمن وينقص قدر ما يتخاف الناس بمثله^(٦) وله أن يوكل ويرهن ويرهن ويبيع من سيده^(٧) إن كان عليه^(٨) دين مستغرق له ولم يفي يده^(٩) قيل ع فلو كان مقدار ما عليه^(١٠) نصف مامعه^(١١) ونصف نفسه جاز أن يشتري^(١٢) النصف منه^(١٣) لأن لم يكن عليه شيء لأنه لا يشتري مال نفسه قال في الكافي وليس له أن يهدي ولا يضيف ولا يبيع الدابة للركوب قيل ولا يهب ولا يقرض^(١٤)

(١) وإذا وكله يبيع نفسه لم يتعلق به الحقوق لأنه يطل الإذن من سيده بخروجه عن ملكه ولأنه يؤدي إلى أن يطالب سيده المشتري بالثمن اه كواكب لو صار حراً كان يشتريه رحمه فليس له أن يطالب بالثمن ويقبضه (٢) وليس له أن يبيع نفسه اه تذكرة لأنه يؤدي إلى حجر نفسه (٣) كبيع نفسه (٤) وقيل قوله كالدال اه بحر ولا يحق رحمه إذا اشتراه لأنه لا يملكه اه مفتي ويجوز قبض المبيع والتمن من البد والصغير المأذونين إذا جرى العرف بذلك وقرز (٥) مسئلة وإذا أذن لكل من عيده بمكاتبة الآخر أو عتقه أو يمه فقد فعل الأول فقط ان تربا والجميع إن كانت في وقت واحد إذ كل واحد منهم أوقع وهو مملوك فتأخر الحكم عن السبب قرز (٥) لأن عليا عليه السلام شري ثوما من مرامق اه غيث (٦) قرع وإذا اشترى للمأذون رحا له بخيار ثم أعق للمأذون في مدة الخيار لم يحق عليه ملك سيده له من أول الأمر وإن كان الخيار للبايع عتق عليه حيث أمضاه البايع لا قلاه بعد العتق وكذا وإن كان ذي رحم للسيد عتق في الخيارين ما في الأول في الحال وفي الثاني عند الأمضاء اه معيار وقرز (٥) ما لم يقصد العتق ولو قل (٧) لأن دخول السيد معه في ذلك اذن (٨) أي السيد (٩) قال في الشرح ولو نفسه يبيعها من سيده لأن الدين قد صار مطلقا برقبته وقرره الشاشي مع الاستغراق (١٠) قال للفتي ليس يبيع حقيقة وإنما هو استغناء (١٠) يعني من الدين (١١) مثال ذلك أن تكون قيمته مائة دينار وعليه ديناً محسناً ديناراً وهذه الخمسون هي نصف مامعه جاز أن يبيع نصفه من السيد بما عليه من الدين لأن الدين يعلق برقبته (١١) يعني وهذا النصف هو نصف نفسه (١٢) السيد له (١٣) أي نصف نفسه (١٤) يعني السيد وكذا في الأقل والأكثر وليس له أن يبيع نفسه من غير سيده قرز (٥) ولا يجب عليه استبراء الأمة المشتراة من السيد المأذون وجهه أنه استقرار فقط (١٤) وإذا أقرض المأذون قارداً إلى سيده إلا أن يجري عرف بالرد إليه (٥) قال في البيان **مسئلة** ^(٥) وللمأذون أن يبيع التقيد والدين المعتاد وأن يوكل غيره ويرهن ويرهن ويبيع من سيده ولو نفسه وليس يبيع حقيقة وإنما هو استغناء اه رياض لأن الدين قد صار مطلقا برقبته اه رياض حيث عليه دين استغرق قيمته وما في يده وإن كان الدين قدر نصف قيمته وما في يده صبح أن يبيع منه قدر نصف ذلك وكذا في

ولا يضمن^(١) مال ولا بدن ولا يسافر وحكى على بن العباس عن آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أن له أن يضيف على ماجرت به المائدة قال مولانا عليه السلام التحقيق في ذلك أنه لا خلاف بل المرجع إلى ما حكيناه في الأزهار وهو أن فضل ماجرت المائدة لشئله بعثله قال وقد جرت عادة أهل الأموال الجليلة أن عبيد تجارهم يصفون هذه الأشياء من الضيافات والكفالات فلا خلاف بل المتبع العرف (وما زمه بمعاملة) من بيع أو شراء (فدين يتعلق برقبته^(٢)) وما في يده فيسلمها للمالك أو يسلم (قيمتها)^(٣) للرماء والخيار في ذلك إلى مولاه ودين الماملة ما أخذ برضا أهله وأذن مولاه واختلف أهل المذهب هل يتعلق بما في يده من مال سيده أطلق الهادي عليم أنه يباع وما في يده فقال أبو جعفر يعني بما استدانه العبد وأكسبه من أموال الناس لا ما سلمه إليه سيده وقال بالله بل هو على صومه^(٤) قيل ح وما يبيع من مال سيده لم يتعلق به حق للرماء على قول أبي جعفر^(٥) (و) اعلم أن الرماء يجوز (لهم استسماؤه) بجميع الدين ويرجع للمالك بعد الوفاء وإن شاعوا استسموه بالقرض الزائد ثم يباع ببقية الدين^(٦) هذا (إن لم يفده)^(٧) المالك يسلم ما زمه من الدين فإن فداه لم يكن للرماء ذلك (فإن هلك)^(٨) العبد قبل قضاء الدين (لم يضمنه)^(٩) السيد (ولو) كان قد طوّل بتسليمه فتمرد ثم هلك (بعد عرده) فإن كان في يده مال يتعلق به دين الرماء وقال السيد ح إذا تلف بعد عرده ضمنه قال مولانا عليه السلام وفيه نظر لخالفته نص أصحابنا^(١٠) (وإن استهلكه) أي استهلك السيد ذلك العبد وقد زمه الدين (فبغير البيع) كالقتل والعق

الأكثر والأقل ذكره الفقيه ح أنه يقضه (مثال ذلك) أن تكون قيمة العبد ثمانين درهما وعلى العبد دين مائة درهم وفي يده عشرين درهما جاز أن يبيع نفسه من سيده (١) ولا فرق بين العبد والصغير في ذلك كما هو ظاهر الأزهار (٢) فإن ضمن كان في ذمته (٣) وأما الصغير ففي ذمته أو ماله لأن الصغير متصرف عن نفسه لا عن وليه (٤) لا الوديعة والنصب وقرض فيكون تعلّقها برقبته فقط وقرض (٥) فقط والزائد في ذمته حتى يحق له أن يقرض (٦) فيسلمه إليه للمعاوضة لا ما سلمه الوديعة أو غصب على سيده وقرض (٧) والخيار أنه يتعلق به وما في يده أو ذمته وقرض (٨) حيث أضر به المالك بالكية وتكون ولاية البيع إلى السيد وكذا الاستسماه فإن تمرد فالجاء كقرض (٩) إلى قدر قيمته وقدر ما في يده فصح وأتمار إن زاد عليها وإلا فلا قبل من القيمة أو الدين وقرض (١٠) وكذا لو عتق بسبب مقدم لم يضمنه لكن يسمى العبد وقيل لا سعاية عليه وقرض (١١) أو تلف ما في يده لم يضمنه وقرض (١٢) ما لم يكن قد اختار القيمة إذ هو يتقلل بالاختيار (١٣) لأن التمرد من تسليمه لا يكون التزاما بالدين ذكره في اللعق ويسان السحامي (١٤) ولو جنى السيد على عبده بقطع يد أو نحوها فلا أرض عليه للرماء ح على وينظر لو جنى عليه الغير سل الخيار أنها إن كانت

والوقف^(١) (لزمته القيمة^(٢)) فقط (وبه) أي ولو استهلكه بالبيع^(٣) لزمه القدر (الأوفي) للرماء (منها) أي من القيمة (ومن الثمن^(٤)) فإن كان الثمن يوفى الرماص له لم وإن كان لا يوفى لهم سلمه والقدر الزائد بين الثمن والقيمة هذا تحصيل أي ط للمذهب وظاهره أنه لا يلزم السيد إلا ذلك سواء كانت القيمة والثمن يفان بالدين^(٥) أم لا وقيل ع أما إذا لم يفان بالدين فلهم تقض البيع ليستسوا العبد بالزائد قال مولا ناعليه السلام وفيه نظر لأن باط قد صرح أنه لا ينقض (ولهم النقض) للبيع^(٦) (إن) كان قد قبض الثمن (ثم فوته معسراً)^(٧) قال علي سلم وليس لهم تقض العتق والوقف^(٨) بل يستسوم العبد إذا كان السيد معسراً (و) ما لزم العبد للمأذون^(٩) (بمنصب)^(١٠) غصبه على أهله (أو) أخذه برضام لكنه جرى منه (تدليس)^(١١) عليهم في أنه مأذون^(١٢) في ذلك الشيء وليس بمأذون فإن ما لزمه عن هذين الأمرين يكون دين (جناية)^(١٣) بمعنى أن العبد جان في ذلك ولدين الجناية أحكام تقارق دين المعاملة فيها وهي أربعة^(١٤) وقد ذكرها علیم الأول أن الجناية (تملق)^(١٥) برقبته فقط بخلاف دين المعاملة

توجب القصاص فالتقصاص للسيد ولا شيء عليه وإن لم توجب كلاً رث السيد وقرز (١) ولعل المراد حيث له مال غيره يقضي الدين منه وأما حيث لا مال له فقل الوقف لا يصح كما في وقف الموهون ولأن من شرطه القرابة ولأنه لا يملك منافع نفسه فنقول أنه يسمى في زائد الدين وأما في العتق فله يصح ثم يقال لصاحب الدين اتبع العبد كما ذكره في العبد الجاني أنه يصح عتقه اه كواكب لفظاً وفي تعليق ابن مفتاح وقد صح الوقف والعتق للعبد وقرز (٢) الأقل منها ومن الدين علم الدين أم لا (٣) ما لم يفسخ بما هو قرض للعقد من أصله وقرز (٤) لأن يسه اختياراً لما لزمه اه غيث (٥) والزائد في ذمة العبد وقرز (٦) بأمر الحاكم (٧) والدية والكفاية قبل الإغناء والتدبير قبل الموت اه شرح فتح (٧) فلو فوته موسراً ثم أعسر بعد ذلك كان في ذمته لقوله تعالى فنظرة إلى ميسرة (٨) أو متبرداً ولم يمكن إجباره اه أنهار وبيان (٨) الظاهر أنه لا يصح الوقف والهبة ونحوهما مما يصير به إلى يد غيره ما عدا العتق فإنه يصح لأنه مالك منافع نفسه فيسعى للرماء بدينهم وفي البيان جعل العتق من جعلها في عدم المصحة وقرز بين ذلك في الكواكب (٩) هذا في الوقف وأما في العتق فكسائر الديون بل يسمى بقدر قيمته والزائد دين في ذمته ويرجع بما سعى على سيده وقيل لا يرجع هنا لأن أصل الوجوب عليه (٩) أو غير المأذون (١٠) المراد حيث غصب شيئاً وأتلفه لا لو سلمه إلى سيده فلا يكون له حكم دين الجناية بل يكون الضمان على السيد اه ح لى كما يأتي في آخر الباب قرز ولو صغر (١١) مع كونه مكلفاً أو ميّزاً وفي ح لى لا حكم لتدليس الصغير وقرز (١٢) أو حر (١٣) إلا الممتول به فدين ذمة وفي هامش البيان أنه يتعلق برقبته وقيل كام الولد وقيل اما الممتول به فيجب اعتاقه ويسلم القيمة فإن أعسر السيد سعى العبد وقرز (١٤) بل ثلاثة (١٥) قالت تميز الصلح كام الولد والذير فعلى السيد قدر قيمتهما اه

فانه يعلق برقبته وما في يده الثاني أن السيد يخبر بين إمساك العبد وتسليم الارش أو تسليم العبد^(١)
 بجنائته لأنها تعلق برقبته (فيسلمهما للمالك) أي يسلم رقبة العبد إن اختار ذلك (أو) يسلم
 (كل الارش)^(٢) بالناس ما بلغ إذا أحب بقاء العبد له وسواء كانت جنابة العبد على نفس أم على
 مال على الأصح من قول الهادي عليم وله قول ضعيف أنه في الجنابة على المال أنه لا يلزمه إلا بقدر
 القيمة (والخيار له)^(٣) في هذين الوجهين (و) الثالث أنه (يتمين)^(٤) الأرض وتنتقل^(٥) رقبة العبد
 إلى ملك المولى في دين الجنابة (إن اختارها)^(٦) أي قال اخترت رقبة عبدي (أو استهلكها)^(٧)
 بعتي أو بيع أو وقف أو هبة (عالم) أن عليه دين جنابة ويكون ذلك الاستهلاك كاللفظ بالاختيار
 فإن كان جاهلا للدين لم يكن ذلك اختيارا منه للفداء لكن قد استهلكه (فتلزمه قيمته)^(٨) فقط
 كدين الماملة قال عليه السلام والمبرة بقيمتها وقت الاختيار^(٩) وفي كفاية الجالجرى أنها يوم لزوم
 الدين وذكره الفقيه ف بخلاف دين الماملة فإن المبدل ينتقل إلى ملك المولى إلا باخراج الدين
 هذا الذي حكاه في الشرح عن أبي حنيفة وأطلقه في بعض التماثيل للمذهب والذي في الشرح للمذهب
 أن دين الجنابة والماملة سواهما في هذا الحكم أنه ينتقل إلى المولى بمجرد الاختيار في الماملة كالجنابة
 (و) الرابع أن الجنابة (تلتزم)^(١٠) العبد (الصغير)^(١١) فيضمنها وتعلق برقبته بخلاف دين

ميار وهذا مع اليسار وما مع الاصدار فتسمى أم الولد والدبراه الاخر خلافه في قوله قال اصبر بيع
 وسعت الى آخره (١) من أول وهلة ولا يعلق برقبته (١) وحيث يسلم لهم الرقبة لا يتي في ذمة العبد
 شيء فإذا احتق فلا مطالبة قرز (٢) إلا أن يمتنع ولي الحق من أخذه فالقيمة فقط وكذا الرهن وام
 الولد ومدبر المورس فالقيمة فقط (٣) فإن اختار تسليم الارش فليس له الرجوع عنه وإن اختار تسليم
 الرقبة فله الرجوع عن ذلك قبل التسليم ادع وقيل ليس له الرجوع كالأختار بعض اصناف الدين (٤)
 ما لم يجب القصاص كما يأتي في قوله ويخير مالك عبد حتى قال وجب القصاص سامه ويخير القصاص (٤)
 صوابه يستقر (٥) يعني يضر في ملكه (٦) وكان موسرا اه بخر ولو مسرا ويلزمه الحاكم ببيع العبد أو
 قرضه وقرز ولم يقرض ما يقض ويستسعو نفيا لا يقض (٧) فالتفان استهلكه حتى أو بيع أو نحوهما
 بعد امتناع المني عليه أو من له حق الجنابة من أخذه لم يلزمه الا قيمته ذكره في الذكر في باب الرهن
 وكب وكان على الأثر أن يقال غالبا (٨) أو الأرض إن كان أقل فإن بقي شيء من الأرض بقي في ذمة
 العبد طال به متى احتق وقرز (٩) بخر البيع وبه الأوفى منها ومن التهن وقرز (١٠) وسقط عنه دين الجنابة
 ولو لدم ثم مد ما لم يكن المثلث (٩) أي وقت الاستهلاك (١٠) حيث هي قصبت أو نحوها لا لادليس وقرز
 (١١) ولو غير مأذون (١١) أملا حيث كان غير عيز فظاهروا أما الميز الذي لا يلزمه دين الماملة فالمراد الذي
 يعلق بذمه وهو ما أخذه برضا أهله من دون ابنه أو مولاه إن كان عبدا أفرادا عكس الماملة

المعاملة فإنه لا يلزمه لأن من عامل الصغير قد وضع ماله في مضيق ودين الجناية (عكس)
دين (المعاملة) في هذه الأحكام الأربعة ^(١) (و) إذا باع السيد عبده وعليه دين معاملة
ودين جنائية لم يخص بتمتة أحدهما بل يخص بينهما (و) يستويان ^(٢) في ثمنه لكن
لا يجب في دين المعاملة أكثر من قدر القيمة ^(٣) بخلاف دين الجناية فيجب بالنما يبلغ

الذي هو دين الذمة في بعض الأحوال أما المعاملة فهي تلزم في الصغير للأذن اه من املاء السيد حسين
التهامي فهذا الذي لا يلزمه كما سيأتي في قوله والا الصغير مطلقا (١) الا الاختيار فيستويان فيه (٢) بناء
على أن الثمن والقيمة مستويان والا كانا مختلفا لما مر حيث قال وبه الا وفي منها ومن الثمن فيكون
حيث الزائد الثمن يخص به دين المعاملة بل يستويان في الزائد على قدر الحصص كما في الحاصل (٣)
وفي التكميل ويمكن أن يقال كلام المهدي على ظاهره ولا يخالف قاعدة للذهب غاية أنه ان روى له
مخلص في ذلك الانضراب وهو أنه إذا باعه بأكثر من قيمته تعلق بذلك الاكثر دين المعاملة لأب
الثن عوض عن شيء يستحق للفرم له ولذا قيل ان لهم استمائه بالزائد ثم يباع وفي بعض كتب
أهل المذهب وأما تفسير قوله ويستويان في ثمنه أنه لا يجب في دين المعاملة أكثر من القيمة إذ لا اجتماع
دين المعاملة ودين الجناية حكم فخصص الجناية بالزائد لقوله لأنه أثر فضل البعد مع التغير بغير اذنه ثم قول
إذا بقي من الثمن شيء بعد استيفاء دين الجناية صار لدين المعاملة بقسط ما بقي إذ الباقي ثابت في الذمة
ومستقر فيها لا يسقطه مسقط ولذا قيل أنه في الحق يبقى في ذمة البعد ثم انه لا وجلاخذ السيد الزائد
وامتصاصه مع بقاء الدين الذي يثبت بأذنه إذ هو عليه حقيقة ثم ارجاعه الي غير باب الرهن أولى وأناسب
لأنه في الرهن أعتق البعد وهما باعه والله أعلم (٤) نحو أن يكون دين الجناية أربعين ودين المعاملة عشرين
والثمن ستون والقيمة ثلاثون يستويان الى قدر القيمة وهو ثلاثون يصير لذي الجناية عشرون ولذي المعاملة
عشرة والثلاثون الباقية يأخذ صاحب الجناية عشرين وعشرة منها تبقى للمالك اه ناظر في وفي الفصح ما
لفظه بعد كلام طويل ثم قول انه إذا بقى من الثمن شيء بعد استيفاء دين الجناية صار لدين المعاملة
بقسط ما بقي أو باقيا إذ الباقي ثابت في الذمة ومستقر فيها لا يسقطه مسقط اه فتح بلفظه (٥) قال سيدنا
عبدن على المباح لا يخلو اما أن يستهلك المالك مالا أو جاهلا للجناية فإن استهلكه بالبيع مالا استوى الدينان
دين المعاملة ودين الجناية بالاروف من القيمة أو الثمن والزائد من دين الجناية على السيد لأنه باستهلاكه
مالا قد اختار الارش بالنما بلغ والزائد من دين المعاملة في ذمة السيد يطالب به اذا عتق وأما إذا
استهلكه بغير البيع مالا استويا في القيمة فقط والزائد من دين الجناية على السيد ومن دين المعاملة على
البعد في ذمته يطالب به اذا عتق وإذا استهلكه وهو جاهل للجناية فإن الدينين يستويان بالاروف من
القيمة أو الثمن حيث استهلكه بالبيع (٦) والزائد منهما جميعا في ذمة البعد يطالب به اذا عتق وان استهلكه
بغير البيع جاهلا استويا في القيمة على قدر الحصص والزائد منهما جميعا في ذمة البعد يطالب به اذا عتق
ورفر (٧) القياس ان كان الثمن أكثر اشركا في القيمة وزائد الثمن يخص به دين المعاملة اه عن الدمازي

فيقسم بينهما قيمة العبد والزائد على قيمة الرقبة يختص به دين الجناية ^(١) (و) إذا كان عليه دين وعلى سيده دين كان (غراماً أولى به) ^(٢) وبشئ (من غرام مولاة) ^(٣) لأنه كالرهن ^(٤) معهم (ومن عامل) عبداً ^(٥) (محجوراً) نوع معاملة نحو أن يضاربه أو يودعه أو يستأجره ^(٦) (علماً) بحجبه (أو جاهلاً لتحرير) ^(٧) من العبد (لم) يكن له أن (يضمن الكبير) ولا يطالبه بما لزمه عن تلك المعاملة (في الحال) ^(٨) وإنما يطالب به إذا عتق وسواء ألتفه بغير رضاه أربابه كمال المضاربة أو برضاه كالقرض (ولا) يضمن (الصغير مطلقاً) ^(٩) لا في الحال ولا بعد عتقه (وإن ألتف) ^(١٠) أي ولو أودع الصبي وألتف المال لم يضمنه متى عتق ^(١١) لأنه سلمه إلى مضيعة **﴿فصل﴾** في ذكر ما يرتفع به الأذن (و) جلته ستة أمور الأول أنه (يرتفع الأذن) ^(١٢) بحجبه العام لجميع التصرفات فإن حجبه عن شيء مخصوص لم يرتفع الأذن إلا في ذلك الشيء ^(١٣) دون غيره قال عليم والأقرب أن الصبي المميز الحر كالعبد في ارتفاع الأذن قال فإن حجب الحاكم على سيد العبد فالأقرب أن العبد ^(١٤) يصير محجوراً بذلك (و) الثاني (بيعه ونحوه)

(١) صوابه دين المعاملة اه بل يستويان على قدر الحصص وقرز (٢) وما في يده وقرز (٣) بل من السيد نفسه حيث مات ولا مال له سوى العبد هذا ولو مات بعد التزامه إذ هو ضامن قطع ولا يكف عن منه إذ هو كالرهن معهم والذي في الخلد أن غرامه أولى به بعد التحيز للبيت وحقه زوجاته مدة العدة من العبد وما في يده من غرام مولاة (٤) بل لأن حقهم أقدم (٥) أو حرراً قرز (٦) وما ألتف بشئ جناية ولا تهر يطأ هل يطالب به بعد عتقه يقال إن كان مشتقاً فله حقه وإن كان خاصاً فله حقه (٧) ولا يتصور من الصغير تحرير (٨) والحر عند ذلك الحبر وقرز (٩) ولو غرز أو دلس لم يضمن اه فصح (١٠) حيث العامل له مكلفاً مختاراً مطلق التصرف مالك يخرج ما يقيضه من الولي والوكيل فيغرم (١١) على وجه يستباح بالأباحة وتحريق الثوب وتمزيقه يستباح على المهر (١٢) ولا الصبي متى بلغ (١٣) إلا أن يكون عليه دين معاملة فلا يدخل في الحجر قضاء الغرام (١٤) ظاهره ولو أطلق الحجر كفى ولحق العام لا يقيده اه من خط سيدي الحسين بن القاسم (١٥) شاعر لا إن كان مرأً فيكون حجراً في حق من علم لا من جهل (١٦) فإن قيل ما الفرق بين هذا وبين ما لو أذن له بشراء شيء واحد كان مأذوناً في شراء كل شيء الترق بينهما من وجهين أحدهما أن القياس أنه لا يكون مأذوناً إلا في ذلك الشيء فقط دون غيره كالحجر لكنه خصه في الأذن خبر على عليم ونق الحجر على القياس الثاني أن الحجر ضد الأذن فيثبت له قبض الأذن في الحكم اه صبيتي (١٧) ما لم يكن على العبد دين معاملة اه فمأري ولحقح إلا أن يكون عليه دين معاملة مستغرق له ولما في يده لم يصح حجر السيد حجراً عليه

فاذا باعه سيده أو قتله من ملكه بأى وجه ارتفع إذنه ^(١) فأما لو باعه السيد وشرط له الخيار دون المشتري • قال عليه السلام فالأقرب أن الأذن لم يرتفع قال وكذا لو كان الخيار لهما (و) الثالث (عقته) ^(٢) فاذا أعتقه السيد ارتفع الأذن (و) الرابع (أباه) (و) الخامس (غصبه) فاذا أبق على سيده أو غصبه عليه غاصب صار محجوراً (حتى يموت) ^(٣) إلى يده فيرجع مأذوناً وقال ش لا يرتفع الأذن بالاباق وقيل ح الصحيح أنه لا يموت الأذن بموده من الأباق إلا بتجديد ^(٤) (و) السادس أن يموت السيد فيرتفع أذن العبد (يموت سيده) ^(٥) لأنه قد انتقل ملكه (والجاهل) لعجز العبد (يستعجب الحال) ^(٦) فن علم أن العبد مأذون ثم وقع الحجر ولم يعلم به بقى حكم معاملته في استصحاب الحال معاملة المأذون في الجواز والتعلق برقبة العبد وما في يده (وإذا وكل) العبد (المأذون) له في التجارة (من يشتره) من سيده (عق في) العقد (الصحيح بالمقد) ^(٧) وإن لم يقبضه

ولا يصير العبي محجوراً عليه بحجر الحاكم أو رده أو موته أو جنونه (•) وكذا العبي لو حجر عليه حيث هو متصرف في مال الولي (١) ولو رجع بما هو قرض للعقد من أصله إذ مجرد البيع رجوع وقيل هذا إذا لم يرد عليه بما هو قرض للعقد من أصله ولم يسلوا مجرد البيع رجوعاً كما لو كان لها الخيار. وظاهر الأثر الأول (٢) ووقفه على غيره لأنه تعذر الإبقاء من تمته وكسبه وكذا رهنه لتعذر الإبقاء من تمته وكذا جنونه أو رده مع الحقوق فإن لم يعلق بقى موقوفاً (•) لا التدبير والاستيلاء وأجارته أه يان والمثله والرهن وقرز (•) وكذا به إلا أن يجوز (٣) قيل في المراد بالارتخاع سقوط الضمان لا نفس الأذن فهو باق (ح فتح (١) وفيه نظر لأنه يقتضي أن يثبت من عليه دين رضا مولاه ورضا أربابه ولا يعلق برقبته بل في ذمته وقد نصوا على أن ما صار إليه رضا مولاه ورضا أربابه كان ديناً معاملة يعلق برقبته وما في يده أه غيث (١) قيل ح وسيل هذا سبيل قولهم الدار للمؤجرة إذا أنهت بطلت الاجارة أى الضمان فإن يثبت حادث الاجارة أى الضمان (٤) لأنها ولاية مستفادة فلا تعود إلا بصحيد (•) وجنونه وردته مع الحقوق وتعود إن زالا وقرز (•) وبلوغه (٥) يعود إلى الحجر قطع لا إلى بقية الأمور الخمسة كوت السيد وحجر الحاكم وخروجه عن ملكه فلا يستصحب الحال فيها وقرز (•) وهذا إما هو في حجر المأذون لا في حجر الحاكم كما هو المذهب من سياق الكلام أه شرح فتح ينظر بالمقروق بين حجر وحجر وقد فرق بأن الحاكم لم يكن منه تبرير بخلاف السيد كما يذهب قد غر أه متى (•) وإنما خالف هذا ما تقدم في البيع لأن الأذن هنا ثابت صحيح واقع بخلاف ذلك فلم يثبت فيه أذن فكان بالخطر (٧) فلو وجد في نفسه عيباً لم يكن له رد نفسه على سيده ولا أرض لأنه عتق بنفسه العقد دليله شراء أم الولد نفسها واختار أنه لا يصح بيع أم الولد من نفسها على ما تقدم أه فتاوى وقرز (•) وإنما عتق لأنه إذا كان مأذوناً صح منه أن يوكل وإذا صح منه التوكيل ملكه نفسه بالثراء ولا يقال إن المأذون له بالتجارة لا يبيع مال سيده إلا بأذن خاص لأن العبد هنا مشترى والبائع هو السيد (•) قوله في الصحيح

الوكيل (وفي) المقد (الفاقد) لا يمتنع بمجرد المقد وإعنا يمتنع (بالقبض) ^(١) والمعتبر قبض
الوكيل ^(٢) لأن الحقوق تعلق به ^(٣) وقبضه بأن يأمره بأي تصرف ^(٤) فإن أمره الوكيل
بقبض نفسه تصرف أي التصرفت بنية القبض ^(٥) (ويؤمر) ^(٦) العبد (مادفع)
الوكيل من مال سيده ويرجع السيد بمن العبد على الوكيل لأن الذي دفع اليه هو عين ماله
فلم يبرأ ^(٧) بل الثمن في ذمته ^(٨) فلو أنه دفع اليه عرضا وجعله الوكيل عين الثمن قال عليه
فالأقرب أنه لا يصح المقد فيحتمل أنه على الخلاف في الشراء بالعين المنصوبة هل باطل أم
فاسد ^(٩) (و) إذا ملك العبد نفسه كان الولاء للسيد كما لو كاتبه (و) أما (المحجور)
فإنما يمتنع (باعتاق الوكيل إن شاء) إعنتاه والباقي رقيقا وذلك لأن الوكالة باطلة فإذا
اشترى الوكيل ملكه ومــــــا إذا لم يصف ^(١٠) إلى الموكل (و) إذا اعتقه الوكيل فإنه
(يؤمر) ^(١١) لسيد الأول (مادفع) ^(١٢) من ماله في الثمن (بعده) أي بعد العتق لأنه

والصحيح أن يشتريه بمن إلى الذمة أو دراهم أو دنانير عند الهدية لأنها لا يمتنعان عندهم (الفاقد) ^(١) بأن
يشتريه بمرض عند الجميع أو تعدد عند طوم بأقوا أحكام وكيل الصحيح ثلاثة أنه يفتق بنفس الشراء
وأن ولده لسيد و يرجع بما دفع على أحد احتمال طوم و زيد ولا يرجع على الاحتمال الثاني واقطع
أهله ^(٢) يعني باطل وقرض ووجه الفساد في المرض قيل ح لأن المستحق هنا يرجع إلى المستحق ولا يقال
إذا جلت الإجازة بطل كبيع الحر لأنه هنا يباع في حال أه سلك وهو حيث إجازة ما لسكو البيع من
الغير لا في الحر فلا يصح في حال أه زهور ^(٣) حيث لا خيار فيه أو اختيار للعبد ^(٤) فيلزم اثنين ^(٥) بالآذن
^(٦) فيلزم القيمة ^(٧) باذن السيد وقرض ^(٨) حيث لم يصف ^(٩) وحينما وجب الضمان في النصب وكذا
تصرف الوكيل أه زهور ^(١٠) ولو بغير نية وقرض يستقيم حيث أمره الوكيل بالقيام والا فلا بد من نية
القبض ^(١١) ووجه القرامة على العبد المشتري أنه وكيل للعبد وما لزم الوكيل لزم الموكل ^(١٢) يعني الوكيل أه
أم ^(١٣) حيث كانت الحقوق تعلق به ^(١٤) والقيمة في الصحيح الفاسد قرض ^(١٥) قال في الزوائد فاسد ما ساقى في
النصب ما يخالف هذا لأنه قال إذا اشتري بمرض كان باطلا إجماعا وقال السكيتي هو باطل ^(١٦) والظاهر
أنه يكون موقوفا على اختيار السيد يستقيم في النصب وأما هنا فلا يصح الإجازة لأنه باع ملكه ^(١٧)
قال عليه كلام الأزمعمتي القبولين ^(١٨) فلو أضاف الشراء إليه لم يصح الشراء بل يكتفون باطلا أه
زهور والقياس أن الشراء موقوف على الإجازة العبد لأن دخول السيد في العقد إذن أه هبل وبساقى نظيره
في المضاربة في قوله والبيع منان بعد ويكون ولاؤه للسيد الأول حيث ذكر العبد في الإضافة لا لو قال
لموكل فلا يكون دخول السيد كالأذن ^(١٩) قال عليه القياس أنه لا يؤمر بعد العتق حيث صار المال
بعينه إلى السيد الأول لأن الغاصب يرد بمصير المنصوب إلى المالك بأي وجهه لكن أطلق في الكتاب
أنه يؤمر ما دفع بعده ولم يفصل كما أطلقه أهل للذهب وقرض ^(٢٠) إلى الوكيل

بعد المتق يضمن ما غصبه وهو ^(١) إذا سلمه للوكيل فهو متعمد فيضمن فأما ما دفع قبل أن يمتق فلا ضمان ^(٢) لأنه إن سلمه لسيده الأول فقد برى بمصيره إلى مالكه وإن سلمه إلى الوكيل نظرت فإن سلمه الوكيل بينه إلى السيد فلا ضمان أيضا وبقي الثمن في ذمة الوكيل فإن أتلفه ^(٣) الوكيل وسلم من نفسه فالضمان على الوكيل للسيد ^(٤) إذ لا يثبت للسيد على عبده دين فإن سلمه ^(٥) وقد صار في ملك الوكيل فهي جناية متعلقة برقبته ^(٦) فإن صار بينه إلى السيد فقد تخلصت رقبة العبد من الجناية ^(٧) بمصير المال إلى مالكه وإن لم تصر إليه لم يضمن الوكيل رده إن كان بائنا ولا غرامة ^(٨) على العبد وإن كان تالفا فالضمان على الوكيل لأن المال صار إليه وليس للسيد ^(٩) بترسيم العبد قبل عتقه إذ قد صار المال إلى مالك العبد ^(١٠) فهو في التحقيق الفاضل ولا ضمان بعد العتق ^(١١) إذ قد تعلق الضمان بالوكيل ^(١٢) بمصير المال إليه إذ لو لم يصر إليه لم يضمن تسليم العبد وأفاده قال علي بن فضال في هذه الوجوه أنه لا يضمن العبد لسيده الأول ما دفعه من ماله قبل أن يمتقه الوكيل (والاولاه) ^(١٣) في هذه الصور رأى للوكيل لأنه المتق

(١) يعنى العبد (٢) على العبد (٣) أو تلف (٤) الأول (٥) أى العبد (٦) ولو تلف (٧) وبقي الثمن على الوكيل وقرز (٨) قوله ولا غرامة على العبد والوجه في ذلك أن الجناية الواقعة من العبد بأمر السيد فكان السيد هو الجاني فلا تصحق برقبته شرح به في الشرح وصرح به أيضا في الشرح في النقطة في الصحاح على كلام الوافي ونظر أن ما جناه العبد بأمر سيده لا يكون جناية وقرز (٩) ينظر ما وجه أنه لا يضمن العبد بعد مصير المال إلى الوكيل لأنه غاصب والتأصّب لا يبرأ بمصير المنصوب إلى غير مالكه فهذا خلاف الظاهر (١٠) ينظر فيمو الصحيح أنه لا يبرأ بل يطالب المالك إجماعا (١١) يقال الوجه أنه يؤدى إلى أن العبد يضمن السيد والسيد يضمن العبد ولا قائل به أنه حاصر (١٢) الأول (١٣) وهو الوكيل (١٤) وحاصل الكلام أن ما أخذ العبد قبل أن يملكه السيد الآخر لم يطالب به لأنه لا يثبت للسيد على عبده دين وما أخذه بعد ملك السيد الثاني له فدين جناية كما تقدم فإن أخذه بعد الحق كان حكمه حكم التصبغ اهـ وفقز (١٥) ونهض خشية والأولى أن يكونا غاصبين مما يفتيلها والقرار على الوكيل اهـ يان معنى وقيل لأنه استهلكه بغير البيع عالما قصير عليه أرض الجناية فكانت اختار رقبة العبد باستهلاكه كما مر اهـ لكن يقال لا يبرأ العبد من دين الجناية بالاختيار بل بالتسليم بل يبرأ بمجرد الاختيار على كلام الشرح وهو المنه (١٦) ما لم يصف الوكيل قولا لا لاول ومثله من يموله على ما اختاره ض عاصره أنه يكون موقوفاً على الإضافة

باب المراجعة

اعلم أنها جائزة ^(١) عند أكثر الأمة وقال اسحق ^(٢) إنها غير جائزة وعن ابن عباس وابن عمر كراهتها قال عليم ولا بد من الكلام في حلها وشرطها وأحكامها وقد انتظمها كلام الأزهار وأما حلها فقد أوضحناه بقولنا (هي نقل المبيع بالثمن الأول وزيادة ولو من غير جنسه أو بعضه ^(٣) بمحضته وزيادة بلفظها ^(٤) ولفظ البيع ^(٥) فلفظها راجع بك هذا برأس مالى وهو كذا وزيادة كذا ولفظ البيع بعث منك هذا برأس مالى وهو كذا وزيادة كذا وقد تضمن هذا الحد صورتين الأولى بيع جملة المبيع وصورته ظاهرة والثانية حيث تكون المراجعة في بعضه وصورته أن يشتري ثوبين أو هو وآخر سلعا بثمان أو اقتساما فإنه يجوز بيع ثوب ونصيبه مراجعة ^(٦) عند أبي طوئ وقال أبو حنيفة والشافعي وروى عن أبي حنيفة أنه لا يجوز ذلك ^(٧) وقال كنهان يجوز إن بين وفي الزوائد عن أبي طوئ وأبي جعفر أنه يجوز إن بين ^(٨) وكان مستويا ^(٩) وهذا الخلاف حيث لا يتميز الثمن فإن تميز جاز بلا خلاف إذا لم يقصد الحيلة بأن يشتري الثياب كل ثوب بدينار ورابع

(١) لعموم قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله تعالى إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وحجة اسحاق أن في الثمن جهالة وحجة ابن عباس أن فيها تحمل الأمانة في الثمن والرابع قلنا لاجهالة في الثمن وتحمل الأمانة جائزة بهرمان ومثله في البحر (٢) ابن راهوية كان يلى تسعين ألف حديث حفظا ذكره في البدر المنير وهو يفتح الرء وضم الهاء وسكون الواو وفتح الياء الثلاثة اه بحر ومعنى راهوية اسم لطريق لأنه وجد فيها طريقا ومعنى أنه من طريق فنسب اليها لوجوده فيها اه روى عنه أنه قال أنا أحفظ تسعين ألف حديث وإذا كر بمائة ألف حديث قال ولا سمعت شيئا إلا حفظت منه ولا حفظت شيئا فنتجته ولم أسمع بالمراجعة اه كواكب (٣) والمراجعة في البعض صحيحة سواء كان الباقي مع المشتري أو مع غيره وقسم الثمن على قدر القيمة هكذا ما أخذاه الأز و التذكرة من قول طوئ وقرره المؤلف وانحصر به على ما سيأتي من صحته مع فساد القدر وفي التيمي وفي الاطلة في بعض التيمي كما يأتي خلاف ح والشافعي اه شرح فصح والطريق إلى معرفة من يريد المراجعة في البعض أن يقوم الذي يريد أن يراجع فيه على إقراره ثم الباقي ككذلك ثم تضم التيمين ثم تنسب قيمة المراجعة به من مجموع التيمين فما أتى رابع بمحضته من الثمن اه بستان وقرز (٤) أو ما جرى به عرف اه كواكب ويان (٥) أو لفظ التولية (٦) بعد معرفة القيمة في الموردين جميعا اه رياض (٧) لا يشترط القسمة ولو مشاع عند التقويم منسوب من الثمن اه كواكب أما مع عدم القسمة فيصح وقفا اه ح لي وقرز (٨) وهو القوي لأنه لا يعرف مقدار الثمن إلا بالتقويم وهو غسر معلوم اه كواكب (٩) أنه بعض للبيع (٩) وهذا في نوات القيمة لا في الكلي وللوزون فيصح

في الأدنى^(١) (وشروطها) ثلاثة الأول (ذكر كمية البيع ورأس المال) وصورتها أن يقول بعت منك
برأس مالي وهو كذا وزيادة كذا (أو معرفتهما أو أحدهما^(٢)) أيها^(٣) حالا^(٤) تفصيلا^(٥) أي لا بد
مع ذكر كمية البيع أن تذكر كمية رأس المال أو يكن البيعان أو أحدهما^(٦) عارفين لها حال العقد
تفصيلا كجائته درهم أو مائة مد أو نحو ذلك (أو جملة فصلت^(٧) من بعد كبر رقم صحيح يقرأ^(٨))
هنا مثال ما علمت جملته حال المقدو التفصيل من بعد وصورة ذلك أن يكون عن السلعة مرقوماتها
والبائع^(٩) يعلم أنه موضوع على وجه الصحة لكن لم يمكن قراءته^(١٠) في الحال فيقول البائع^(١١)
بعت منك هذه السلعة برأس مالي وهو ما في هذا الرقم وزيادة كذا فان هذا العقد يصح إذا حصلت
معرفة التفصيل^(١٢) في المجلس^(١٣) (و) الشرط الثاني (كون العقد الأول^(١٤) صحيحا^(١٥)) وذلك
لأنه إذا اشترى بمقد فاسد^(١٦) فإنه يملك بالقيمة فلا تصح المراجعة في ذلك لأن الثمن غير معلوم
حينئذ لأن المقومين المحتملون (و) الشرط الثالث كون (الثمن مثليا^(١٧) أو قيميا^(١٨)) قد صار
إلى المشتري^(١٩) وراجع به مثاله أن يشتري رجل شيئا بشئ قيمى ثم صار ذلك الشئ القيمي إلى

في بعضه وفاهاه بيان (١) ما لم يبين ذلك كان بين صحيح قرز (٢) وسواء كان العالم البائع أو المشتري أم
ينظر حيث الجاهل البائع لأنه قد ذكر في البيان أنه يفسد إذا جهل أم بيان من باب الخيارات (٣) أي
كية رأس المال (٤) أي حال العقد (٥) البيرة بمعرفة البائع أم تذكرة (٦) واشترطنا معرفة التفصيل هنا
لا في مسألة البيرة لأنه لا يضر جهله في البيرة ولا يؤدي إلى الشجار بخلاف الثمن فمرة جملته لا تمكن في نفي
الجهالة المؤدية إلى الشجار أم ح فتح وغيث فاعتبرنا معرفة التفصيل في المجلس وإلا فسد العقد للجهالة
المؤدية إلى الشجار أم غيث (٧) ويكون الرافع عدلا بمن يقضاه وقرز (٨) أو وكيله قرز (٩) أو أمكن
(١٠) أو المشتري (١١) وقد عرف قدره قبل ثقله وقيل لا فرق وقرز (١٢) أو بعده (١٣) والثاني (١٤) وهو
صحة عقد المراجعة أيضا وقرز (١٥) إلا أن يحكم بصحته حكم أو تراضيا بقيمة معينة أو لزوم بقيمة معينة أم يحق
فظاهر إلا بخلافه (١٦) مينا فأيا (١٧) وذلك لأن ذواتنا لقيم لا تثبت في الذمة (١٨) يعني مجازا وإلا فهو
صحيح أم وقرز (١٩) مثاله من باب الإيضاح أن يبيع كتابا إلى شخص نسي قيمى ككتاب ثم يبيع ذلك
الشخص الثوب إلى شخص آخر فيشتري هذا الشخص الآخر الكتاب من الشخص الأول المشتري بالثوب
وزيادة أم إياها من تكيل (١٨) قيل في هذا الشرط مستقيم على كلام ع وح أنها لا تصح المراجعة في بعض المبيع
متميزا غير مشاع وأما على قول ط وش أنها تصح في ذلك ويقسم الثمن على قدر القيمة فكذلك أنها تصح بقيمة
القيمي قال سيدنا ولعل المراد بمعرفة القيمة في الوجهين مما أم بيان بلفظه وظاهر المذهب بخلاف ما ذكره
الفتاوى ولله يفرق بين الموضوعين بأن المراجعة هنا بقيمة القيمي فلا يصح بخلاف المراجعة في بعض المبيع
متميزا فهي بالخصم من الثمن والتقويم إنما هو توصيل إلى معرفة الخصم أم (١٩) يعني للمراجيح بكسر الباء
يعنى يصير إليه بمقد المراجعة مع زيادة ربح عليه لأن هذا القيمي هو رأس مال للمراجيح بالكسر أم سحولى
(٢٠) صوابه وروى بوجه التصويب كون المشتري الذي صار إليه القيمي هو البائع للمراجيح إلى البائع

شخص^(١) فإنه يجوز له المشتري^(٢) أن يراجع ذلك الشخص في ذلك الشيء^(٣) لأنه لا جهالة حيثئذ إذ يراجع بهير ذلك القيمي وزيادة **فصل** في ذكر طرف^(٤) من أحكام المراجعة وهي ستة قد أوضحنا عليهم بقوله (و) على من أراد أن يبيع شيئاً مباحاً أن (يبين)^(٥) للمشتري كل واحد منها (وجوباً) لينهب المتداع منها (تميهه)^(٦) إذا كان قد حدث به عيب سواء كان الميب من فعله أو من فعل غيره^(٧) (ووقعه)^(٨) إذا كان قد انتقص معه (ورخصه)^(٩) إذا كان يوم الشراء غالباً وقد صار رخيصاً الآن (وقدم عهده)^(١٠) إذا كان قد طالبت مدته مع المشتري ولتقديم عهده تأثير في انتقاص عنه (وتأجيله)^(١١) إذا شرأه بشئ من ثوبل (وشرأه ممن يحاييه)^(١٢) نحو أن يشتري من ولده أو والده ونحوهما^(١٣) ممن لا يكره له الزيادة في الثمن (و) من اشترى شيئاً بشئ ثم حط عنه البايع بعضه^(١٤) لم يجز له أن يراجع به الاو (يحط ما حط^(١٥) عنه ولو) حصل الحط (بمعددها) أي بمعدده المراجعة (وتسكره)

الأول فلا يستقيم أن يقال وراجع به بل يقال رويح به المشتري لأنه الدافع للرج فظهر لك التصويب وهو أن يقول البائع الأول للمشتري اشترت مني رأس مالى وبيع كذا تسلمه الي فللمشتري مراجع (هـ) معنى كلوا اشترى الدار بعد ثمرها في الدار بعدو قد ملكه للمشتري الثاني (١) صواباً للمشتري (هـ) وكذا إذا راجع ذلك الشخص نفسه ما لم يقصدوا الحيلة كسئلة العينة (٢) وهو الذى كان له القيمي قبل أن يبيعه الى البائع (٣) وهو عوض القيمي أ أم معنى الذى اشترأه ولا بالقيسى لافى القيسى (٤) بل قد ذكرها جميعاً ولذا قال التجري فصل في ذكر أحكامها وجملة ما وفى بعض الحواشى ما طرقن أحدهما سياً والثاني قوله والجنازة فى عهدها الخ (٥) التبيين شرط الجواز لا للصحة قرز (٦) إذا كان الميب باقياً وقيل لا فرق وقرز (٧) ولو باقة متماوية (٨) مسألة ولو حدثت مع المشتري فواء أصلياً وفروعاً لم يمنع استهلاكها من المراجعة فى أصل المبيع إذا هى هل المبيع باقياً الأول وزيادة وقد حصل ولا يلزمه تبيين ذلك اهـ بمر لفظاً (٩) تصمان صفقة لا تصمان قدره راجع فى الباقي بمحضته فيهم بما يأتى أنه لا فرق فلا بد من التبيين اهـ بمر (٩) الأولى أن يقال وغلا (١٠) ألا أن يكون خلاً وسليطاً فوز يادة فيه (١١) على وجهه لا يقتضى الربا نهجى معنى إذا تأجيل صفة الثمن فينارفق بفتح الفاء والراء اهـ بمر (٥) الا أن يؤجله مثل ذلك (١٢) تنبيه اذا لم يبين للمشتري أن يراجع جميع ما تقدم ذكره كان عاصياً بذلك وينتدع البايع ويثبت الخيار للمراجع فى جميع ما تقدم ذكره فى شرح بهران (هـ) والحقاق اللغة الاعطاء وفى الشرع للمساخه (١٣) السيد من عبده والعكس والشرىك فى التصرف من شريكه (١٤) لا كله فراجع بالكل قرز (١٥) ويزيد ما يزيد به للمبيع (١٦) لافى زيادة الثمن كالتشيع اهـ ح فصح وظاهر الاثرى قوله لا الزيادة فى حق التشيع تؤذن بخلاف هذا وهو المقرر (١٧) بهير لفظ التملك (هـ) معنى قبل قبض الثمن وكان يلفظ الحط أو الاراء أو الاستقاط أو الإحلال لا لو كان بعد قبض الثمن أو كان يلفظ المحبة ونحوها فإنه يراجع بالكل أو كان من الكل فلا يلحق بالمعدولة أن يراجع برأس المال وزيادة ولا يلزمه الحط (هـ) معنى بعد الشدما اذا حصل الحط قبل عقد المراجعة وجب ان يبين ذلك ويحل فيه بالمرضاة وان لم يبين ثبت الخيار

المراجعة^(١) (فيا اشترى بزائد) على قيمته (رغبة) فيه والكرامة للحظر لكنه يتمدو بثبت الخيار^(٢) (ويجوز) للمشتري (ضم المؤن)^(٣) التي غرم فيها كالتقصير والخياطة والكرام^(٤) وأجرة السمسار^(٥) وكسوة العبد وحقته^(٦) لكن يقول قائل على "بكذا ليكون أبعد من الكذب لا اشترته بكذا قوله (غالبا) احتراز مما غرمه البائع على نفسه من ضيافة وغيرها^(٧) ومن ذى الشجة^(٨) ومما استفاده به من اللصوص فانه لا يجوز ضم ذلك^(٩) فأما لو أخذ أرض الشجة فمن ش قولنا الأرجح للمذهب أنه يسقط^(١٠) بقدرها وكذا الجارية البكر إذا ذهبت بكارتها فلو كانت الجنابة كقيمتها نحو قطع المذاكير^(١١) • قال عليه السلام فالأقرب أنه لا يصح يمه مراجعة وأما في دونها فيصح ويحط ما بين قيمته مجنيا عليه وغير مجنى عليه^(١٢) وكذا سائر الجنایات (ومن أغفل ذكر الوزن)^(١٣) عند المراجعة بل قال اشترت • في برأس مالى وهو كذا^(١٤) وزيادة كذا (اعتبر في) وزن^(١٥) (رأس المال بوضع الشراء وفي) وزن (الربح

للمراجعة قطع اه ح بهران (١) ان لم يبين اه بحر وصغيرى كايانى فى التولى وقرز (٢) مع التين وقرز (٣) فان حلاه بنفسه لم يجز الضم اذ لا يستحق لمل نفسه اجرة وكذا ما تبرع به التبرع اه بحر وقيل لا فرق بل يجوز اه حيث وقطع واجرة نفسه وما تبرع به التبرع فانه يضم لجوب المكافاة وقرز (٤) المختادة (٥) وما سلم من الجبا (٥) الذى يبيع السلع وقيل هو المتوسط بين البائع والمشتري اه فاموس (٦) اذا كانت للقاء لا للبقاء ذكر معادى البحر وقيل لا فرق قرز (٧) ثقة نفسه (٨) الحادثة بعد المقد لا قبل الشراء فيضم لأن ذلك للتا (٩) حيث لم يبين ذلك وقرز (١٠) قال فى البحر وهو المختار اه بيان والأولى ان يسقط بقدرها من القيمة منسوب من التين اه ح لي والمختار من غير نسبة فيها كان ارشه دون قيمته اه سيدنا حسن وقرز فلو اشترى اثمان سلعة بخمسين فاسترخصها فقاوماها (١١) يستين فأخذها احدها كان له ان يراجع بخمسة وخمسين لا يستين اه تذكرة ون وقرز (١٢) اى اشترى نصيب الآخر ثلاثين (١٣) الاقرب صحة المراجعة ويضم الارش (١٤) الى القيمة ثم ينسب من التين مثاله لو كانت قيمته مائة والارش مائة والتين مائة فقيمة القيمة والارش ما كان قد نقص نصفها وهو الارش فينقص نصف التين وهو بخسون ويراجع في خمسين اه ح عن سيدنا محمد الجاهد روى عن شيخه ابن رواع (١٥) وقيل يصح ويقوم مجنيا عليه وغير مجنى عليه وما بين قيمته منسوب من التين مثاله لو كان قيمته قبل الجنابة الف وبهذا خمسمائة والتين تسعة فيسقط منه ستائة اه تعليق لأنه لا ينسب التين على القيمتين قبل الجنابة وبهذا فبطلت في هذا المثال خمس عشرة مائة قد احتاض عشر مائة (١٦) والمذهب انه يحط الارش من غير نظر بين قيمته مجنى عليه وغير مجنى عليه مالم يستغرق الثمن قطع المذاكير وقرز (١٧) معنى النسبة كمعتاق ونحوه واما نفس الكيل والوزن فقد ذكر وقرز (١٨) ونحوه المنزوع والعبد وقرز (١٩) ارطالا او اوصوا (٢٠) وكذا جنس النقد الا لشرط فهو املك (٢١) فلو اشترى سلعة من الهندو يعاها في اليمن كان رأس المال في الهند والربح في اليمن اه بنجرى وقرز

بموضعه) أي بموضع الريح قيل ف ويكون للمشتري الخيار ^(١) لأن ظاهر المقدي ينصرف إلى نقد الناحية ^(٢) (واعلم أن الريح هو) يكون (بين الشركاء ^(٣) حسب الملك لا حسب الدفع) ^(٤) فمن كان له نصف البيع فله نصف الريح وإن كان مدفوعا فيه أقل من مدفوع شريكه في النصف الأخير ثم كذلك في الانصباء قلت أم كثرت (وللكسر) من رأس المال ^(٥) (حصته) من الريح فلو اشترى سلمة بخمسين وخمسين ديناراً ثم باعها مائة ديناراً بحقه على كل عشرة ديناراً الزم الخمسة نصف دينار لأنه حصتها من الريح ^(٦) قال الامام ي عليه السلام ويجوز بيع المخاسرة ^(٧) كالرأحة وهي أن يبيع بناقص من رأس ماله ^(٨) فيقول بتك كذا على مخاسرة كذا أو برأس مالى وتقضان كذا ^(٩) (فصل) (والتولية كالرأحة إلا أنها بالثمن الأول فقط) قيل ^(١٠) وينمقد ^(١١) البيع بلفظ التولية كما تنمقد التولية بلفظ البيع (ويجوز ضم المؤن كإمارة إلى رأس المال) قال عليه السلام وأما ذكرنا ذلك ولم نستغن بقولنا والتولية كالرأحة لأننا قلنا إلا أنها بالثمن الأول فقط أوم ذلك أنه لا يجوز ضم المؤن لأن المؤن لا تسمى ثمناً وقد جعلناها بالثمن الأول لا غير فأحياناً رفع هذا الوهم (والخيانة) إذا وقعت من البائع (في عقدهما) ^(١٢)

(١) وكذا البائع (٢) حيث جهل عند شرائه أن رأس المال من غير نقد الجهة وقرز (٣) حيث باعها بريح كذا وأما لو رباحها على كل عشرة درهما أو درهمين فيكون على حسب الدفع لأنه جعل كل جزء من الريح مقابل جزء من الثمن (٤) فأما في رجلين لكل واحد منهما عبد ثم باعها بألف فانهما يقتسمان على قدر قيمة العبدان أه يان مثله لو كان قيمة أحدهما أربعمائة والثاني مائتين فانهما يقتسمان الثمن أثلثاً أه بستان (٥) وأما رأس المال بحسب الدفع وقرز (٥) ويكون بين الشركاء على حسب الدفع قرز (٥) خلاف بعض أصحاب الشافعي فانهم يقولون لا ربح للكسر (٦) مع الشروط التي في الروايات (٥) لعله يكون بين الشركاء بحسب الملك ويحتمل أن يكون بحسب الدفع فلا يستغرق حصته أحدهما وكذا التولية تكون على حسب الدفع وذلك نحو أن يشتري أحدهما النصف بتسعة والثاني بدرهم فباعها بنقص درهمين مثاله أن يشتري أحدهما نصف السلعة بخلافين والآخر نصفها بشرة ثم باعها على مخاسرة عشرين فانه يكون الخسر بينهما أر باها فيعطى الذي دفع عشرة خمسة ومن دفع ثلاثين خمسة عشر (٥) من الملك والحلول ويبقى التساوى الخ (٧) ولو إلى البائع إليه ماله يقصدوا الخيانة كما تقدم (٨) هذا القيل للسيد أحمد الجيلاني ذكره في بعض كتب الناصرية (٩) والأولى أن لا ينمقد بلفظها لأن البيع جنس وهي نوع فيدخل النوع تحت الجنس دون العكس كما يأتي في الصرف والسلم في قوله لا هو بأههما الخ إلا أن يجري عرف أن لفظ التولية يفيد التمليك وقرز (١٠) فهو حصلت فوائد البيع في خيار الخيانة وقد الصنة قائمتها تكون كما في خيار الرؤية ذكره المتصور بالله سبحانه بن حزة وقيل تكون كخيار الشرط أه بمر معنى قيل ان كان الصسخ بالحكم ذكره التقيي يوسف قلت الأولى أنه يكون كإليبي فينظر هل

أى فى عقد الملامح عقد التولية^(١) (توجب الخيار)^(٢) للمشتري (فى) المبيع (الباقى)^(٣) فان كان تالفا فلا خيار ولا أرض العيب^(٤) وصورة الخيانة فى المقدان يومه^(٥) أنه اشتراه بالثمن حالا وهو مؤجل أو قد تقدم عهده أو قدر خص أو شراه رغبة فيه بأكثر من ثمنه^(٦) ولم يذكر ذلك للمشتري أو قد حدث فيه عيب وأومعه^(٧) أنه شراه وهو فيه وذكر الأخوان على أصل يحى عليه السلام أن الخيانة فى المقدتوجب الخيار فى الباقي والأرض فى التالف^(٨) (و) الخيانة (فى) الثمن (و) (فى) المبيع (و) (فى) المساومة كذا) (أى) كالخيانة فى عقدها فالخيانة فى الثمن نحو أن يشتريه بشرة ويومعه أنه بخمسة عشر فيقول بعت منك برأس مالى وهو خمسة عشر والخيانة فى المبيع نحو أن يشتري شيئا ويستهلك بعضه ويراجع فى الباقي بثمانى مومها أنه لم يذهب منه شيء والخيانة فى المساومة^(٩) لها صورتان فى الثمن وفى المبيع فأما فى الثمن فنحو أن يومعه بأنه خمسة عشر^(١٠) وهو عشرة فيقول بعت منك بخمسة عشر^(١١) فيقول اشتريت وأما فى المبيع فنحو أن يبايعه فى رمان أو سفرجل فيعزل المشتري منها ما يريد أن

كان بالحكم أم بالتراضى اه متى (١) وعقد الخافرة وقرز (٢) الرضاءين ولا أرض أو التسخاه محولى (٣) مع البقاء (٤) وإنما كان العيب عنده خيانة فى العقد لاقى العيب لأن المشتري اشتراه وقد علم بالعيب لكن أومعه البائع أنه لم يحدث بل هو كذلك حين الشراء فتبين حدوثه معه وأما الخيانة فى العيب فهو أن يومعه أنه صحيح فيشتريه جاهلا ثم يظهر العيب فتحكه ما تقدم فى العيوب اه صيرتى ولفظه ووجه كون مانع عنده خيانة فى العقد لاقى العيب هو أن الذى اشتراه مرا بعة اشتراه مع العلم بهيه ولكنه ثم أن البائع منه اشتراه ميا على حاله بخلاف الخيانة فى العيب فانه حيث المشتري اشتراه جاهلا بالعيب كما تقدم فى العيوب اه صيرتى لفظا (٤) ينظر لوتلف البعض قيل ثبت الأرض فى الباقي والتالف ويمنع الرد اه متى وقرز (٥) مع العلم بالعيب وعلم أنه من عند المشتري وقرز (٥) لا العيب كان ينكشف فيه عيب ولو من البائع الأول فانه يفصل فيه كما مر فى خيار العيب اه شرح فتح وقد ذكر معناه فى الزهور وقرز (٥) والصحيح أنه يلزمه ومثله فى شرح الفتح (٥) يكفى عدم البيان اه شرح فتح وقرز (٦) صوابه من قيمته (٧) هذا بناء على أنه قد علم ولذا قال وأومعه (٥) والأهم فى هذه الأمور المراد به عدم التبيين وقرز (٨) إذا فوته جاهلا (٩) والمساومة صورتها حيث لم يأت بلفظ التولية والمراجعة (١٠) بأن يسأل كم رأس المال فيقول خمسة عشر ثم انه باع منه بخمسة عشر (١١) والذى فى النيت فى هذه الصورة نحو أن يومعه أن الذى فى يده خمسة عشر وهو عشرة فيقول اشتريت منك بهذه اه ينظر فيما ذكر فى الكتاب اه الذى فى النيت الأيام من المشتري والذى فى الكتاب من البائع فلا اعتراض اه (٥) فان قال بعت منك برأس مالى وقال المشتري اشتريت فلا يجب خياره ولا يلزمه إلا البشارة اه نجري

يأخذه فيقول له البائع كم هذه فيقول عشر^(١) وهي أكثر أو نحو ذلك ثم يقول المشتري قد
بعت مني هذه التي قد عزلتها بكذا فيبيع منه معتقدا أنها الشر وهي أكثر فان
هذه الخيانة في هذه الصور كلها توجب ما أوجبه الخيانة في المقد وهو الخيار في الباقي^(٢)
(و) زداد هذه الخيانة التي في هذه الأمور على الخيانة بحكم آخر وهو الارش^(٣) في التالف
فيرجع المشتري في الخيانة في الثمن بخمسة^(٤) وأما الخيانة في البيع فانه يقدر ما قد ذهب
منه ويرجع على البائع بقدره من الثمن وأما في المساومة فان البائع يرجع على المشتري بقيمة
ما زاد على الشر^(٥)

باب الاقالة (٦)

الأصل في الاقالة السنة والاجماع^(٧) أما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم مر أقال نادما

(١) المثال الواضح (١) أن يقول المشتري بك تبيع هذا الرمان فيقول البائع بدرهم فيقول المشتري أعزل
عشرين فيعزل خمس عشرة ثم يقول اشتريت مني هذه العشرين بششرين درهما وقبل المشتري فيكشف أن
ذلك خمس عشرة فيرجع المشتري بخمسة دراهم ونحو ذلك اه طاهر (١) في هذه صورة للمساومة التي توجب
الخيار في الباقي والارش في التالف (٥) هذا في الصورة الثانية من مسائل المساومة وأما الصورة الاولى حيث
أومعه أنه خمس عشرة البيع صحيح إلا أنه يأثم البائع لاجل الضرر وهل يثبت الخيار للمشتري أم لا فيه
تردد اه رجع الفقيه أن له الخيار اه زهور ولا ارش في التالف (٧) ينظر قول تالف البعض قبل يثبت الارش
في الباقي والتالف ويمنع الرد اه مفتي وقرز (٣) وليس بأرش حقيقة إنما المراد يرجع بما زاده على العشرة
الدراهم وبقيمة مئزاد على الشر ونحوها اه ح لى لفظا (٤) وأما الرجع فيطيب كله للبائع اه يسان
إلا أن يراجع على قدر من الثمن قدر ما من الرجع سقط حصمة الخيانة وقرز (٥) وبخمس في ثمن المساومة اه
حيث لأن التواطع عليه كالمنطوق به وقرره على بل لا يرجع بشيء في هذه الصورة بل يثبت له الخيار قطلان
البيع قد وقع عليه ولم يذكر رأس المال اه مؤيدى (٦) والأصل فيها قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أقال
نادما أقال الله عزته (١) يوم القيامة ومن أنظر مصرا أو وضع له أظله الله في ظل عرشه وحصة ابن حزم
والحاكم وفي رواية من أقال مسلما وأخرجه أبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم اه من ضوء النهار
بلفظه (١) عبارة عن اللطف والثلث يوم القيامة (٧) ومن الكتاب قوله تعالى فاصبح الصبح المجليل (مثل
الامام) عز الدين بن الحسن عليه السلام عن بيع الرجل هو صحيح أم فاسد فأجاب علم من هذا أنه غير صحيح
لوجهين (أحدهما) أنه وصلة إلى الرق المحض فان الغرض فيه ليس بالمواضة والتحريك بل الوصول إلى الرق في الغرض
فان البائع إنما أراد أن يقرضه للمشتري ما يقدرون مثلا والمشتري لا يسعفه إلا بفائدة وزيادة فلما لم يجزوا على
أن يقرضه درهما بدرهمين مثلا أو نحو ذلك جملا هذا البيع وصلة لذلك وذو صلة له مع التواطع والبناء على
عدم اتقاد الملك وعلى أن المبيع باق على ملك البائع وهذه حيلة قبيحة توصل إلى هدم قاعدة شرعية وهي تحريم
الرجع في القرض وكل قرض بحر منة فليس كالحيلة في بيع صاع من التمر بصاعين من التمر الرديء إذ

يسته الخبر أو أجماع فلا خلاف في صحتها وإنما اختلفوا هل هي فسخ أم بيع ولها شروط^(١)
أربعة قد ذكرها عليه السلام في قوله (أما تصح بلفظها)^(٢) هذا هو الشرط الأول وهو أن

لم يجعل ذلك توصلا إلى ربح وزيادة وقائمة مستفادة (الوجه الثاني) أنه بيع موقت في الحقيقة وهو ربحان
العرف جار بأن البائع متى رد مثل الثمن استرد حقه شاء المشتري أم كره وفي حكم التوقيت تعيين هذا
أن البيع غير صحيح ومع كونه غير صحيح فلا يملك بالتبض لأن البائع لم يسلم منه ولا يحتمل به تبسيط
المشتري عليه فليس كغيره من البيع الفاسد لأن البيع فيه منسلخ عن المبيع مسلط للمشتري على التصرف
فيه كيف شاء ثم إن فساده من جهة الربا في أحد الوجهين فلا يقرب أنه باطل إذا عرفت ما ذكرناه فاعلم
أن هذه المسئلة من المعضلات المشكلات التي حارت فيه أئمتنا ليس من جهة أنه صحيح أو غير صحيح
قد أبتا القوى من الوجهين بل من جهة أخرى وهو أن قهرنا الناس على ما يتأدونه من هذا البيع
وقضيتا بينهم بتنفيذه وتقريره وألزمنا البائع تسليم الأجرة والثالث فهو باء على غير قاعدة وأصول ذلك فاسدة
وان عرفنا الناس بطلانه وانتهادهم بليانه فقد أغرق الناس فيه واستمعروا على ما لم يمكن تلافيه وكان ذلك
يؤدي إلى فتح أبواب واسعة من الشجار وإثارة فتك كبار الخ ومن أجل ذلك الذي يحوي لنا عدم صحته
لأنه يحكم به ولا تشهد فيه ولا تحضر عليه ولا نلزم تسليم أجرة أو غلة فيه ومن الوجه الثاني وهو الذي
خشينا فيه فتح أبواب الشجار لا يكاد تذكر مذهبنا لمتنازعين في شأنه ولا نلزم المشتري رد ما استفاد منه
استعمالا وباء على أن هذا هو الأولى والأسلم من المسدتين في هذا وهذا وقد ذكر بعض سلفنا أنه
ترك الفتيا في مسئلة مذهبه لما خشي من عدم الجدوى وفساد الناس وقلة الهدى منهم والتقوى وتبطل في
ذلك بقول بعضهم : اني لا كنم من علي جواهره كيلا يرى الحق ذو جمل فيفتننا

(وسئل الإمام عز الدين أيضا) عن بيع الرجا قال الجواب أن مذهبنا فيه أنه حرام باطل لأنه
لا قصد المتبايعين سوى القرض والوصلة إلى الزيادة وكلام العلماء فيه معروف وقد شهر عن مذهبنا جوازه
لأنه لا يضر الضمير والله أعلم بتحقيق قوله في ذلك أنه واجب عليم في موضع آخر أن بيع الرجا ليس له
الله فيه نص إنما أخذه من قوله بجواز بيع الشيء بأكثر من سعره لاجل التساؤل أنه صحيح بقوله صلى الله
عليه وآله وسلم نحن نحكم بالظاهر نخرج له جواز هذا البيع بالراضى فيكون ظاهره البيع وبواطنه أنه عليم لا يحترق
الضمير وقد زاد هذا كرون وقصوا وطولوا وقصروا وهي مسئلة غير مرضية ونحن أشد الناس مبالغة في النهي
عن هذه المسئلة واعتناؤها وفي بطلان هذا البيع في جميع صورته وأساليبه واختلافه إلا عراف فيه ونحرمه على
البائع والمشتري والكاتب والشاهد وقد أثر ذلك بحمد الله في كثير من الجهات والنواحي من سؤالات الإمام
عز الدين بن الحسن عليه السلام وجدت هذا الكلام وهو قوله وأجاب عليم في موضع آخر الخ في سؤالات الإمام
عز الدين عليم عقيب السؤال الآخر ولعلهم لولا ناعز الإسلام عهد بن أمير المؤمنين أحمد بن عز الدين بن الحسن لأنه
الجامع لسؤالات الإمام عز الدين عليه السلام (١) أربعة (٢) وتصح الوصية بالاقالة والفسخ نحو أن يقول أحد المتبايعين
للاخر أو صيت لك ويصح الالتزام بهما نحو أن يقول ألتزم نفسي الاقالة أو الفسخ قلان في كذا أرح فصحي وفي
المعيار ولا يصح الالتزام بالاقالة إذا كانت في الذمة كمالا يصح الالتزام بالبيع قرز (٣) لا لها أحكام مخصوصة فتعتبر
فيها لفظ مخصوص كالكتابة أو بحر ولفظها أطلقك أو قايظك أو قايظنا أو لك الاقالة أو لك القيلة أو أنت مقال

يأتي المقييل ^(١) بلفظ الاقالة فان أتى بنير لفظها لم تلحقه أحكامها وأما اقتصاص المقد فيصح بقوله أبطلنا المقد أو رفقناه أو فسخناه قال في الاختصار المختار أنها تصح بنير لفظها وهو ما حكى عن ع كان يقول خذ حقتك واعطني حتى وقبل ^(٢) قال مولانا عليه السلام وفي هذا نظر لانه ادعى في تعليق الافادة الاجماع ^(٣) والظاهر أنه لا خلاف بينهم إذا أتى بنير لفظها أنه لا يكون يما في حق الشفيع ^(٤) ولا غيره بخلاف الاقالة ولعل مراد الامام ي أنه يفسخ المقد بقول القائل خذ حقتك وأنا آخذ حتى كما يفسخ بالاقالة والفسخ والله أعلم قال مولانا عليه السلام ولعل من جعلها فسخا يصحها عارض ^(٥) ومستقبل ومن قال إنها بيع فاختلاف ^(٦) كما تقدم والله أعلم الشرط الثاني أن يكون التقابل (بين المتعاقدين) ^(٧) فلو ماتا أو أحدهما ^(٨)

اه بحر أو أقالك الله اه حفيظ حيث جرى به عرف اه يان وقرز (هـ) ويحبر فيها القبول أو تقدم السؤال أو القبض في البيع وقرز ولا يكون يما في حق الشفيع ولا غيره وقرز (و) وتصح من السكران وتصح بالكتابة وقرز (هـ) ومن المأذون في كثير من الحالات يقول البائع بت وأنا مقال وكذا المشتري يقول اشترت وأنا مقال ولي الاقالة الى يوم كذا فالذي عرف من حال الناس أنهم يريدون اغيار وقد يصرحون به في بعض الألفاظ فيقول اشترت الى أن أروى فلانا فهذا البيع صحيح إذا كان الى يوم معلوم ويكون خياراً بلفظ الاقالة لأن الاقالة إنما تكون بفسخ البيع فان قال اشترت منك إن سلمت معامتك الى يوم كذا فانت مقال هل هو من بيع الرجاء اه يفصل فيه فيقال إن كان مراد المشتري الرقبة ولا غرض له الاقالة وحدها فهو بيع رجاء صحيح وإن لم يكن مراده الرقبة بل التلقة فقط فهذا بيع الرجاء الذي لا يجوز لتضمنه الربا بزيادة التلقة على الثمن وقد ذكر معناه في السحوى اه سيدنا حسن بن أحمد الشيباني وقرز (١) عن يكتنه لا الأخرس ونحوه فيصح منه كسائر انشاءاته إذ لم يستثن فيما مضى الأربعة اه سحوى لفظاً (٢) أو يقبض قرز (٣) على الاتيان باللفظ (٤) ينظر لو ادعى الشفيع أن المقييل أقال بلفظها وقال المبايع بنير لفظها لم يكن القول قوله ينظر تكون البيئة على الشفيع اه سيدنا عبد القادر رحمه الله تعالى (هـ) وهي الحيلة في إسقاط الشفعة (هـ) كقول القائل استقل متى فيقول استقلت فانه يصح ويكون مستقبلاً (٦) في شرط البيع اه رابع في قوله ولا مستقبل أيهما (٧) فرع فلو كان المأذون وكلا لغيره هل يصح من الموكل أن يقبل احتمالان الأصح تصح ولو كان المأذون غير لانه لما لاقى ولا تصح من الوكيل وقرز (هـ) لا يمكن (١) اه ذكره وتصح الاقالة من جى بلغ في باب ع وليه حال صغره لان الوارث اه هاجري وكذا في المجنون إذا أقال صحته منه الاقالة (١) ونحوها الولين فلو عقد الولي وبلغ الصغير وقدمت الولي وفي عقد المصطفى بعد الاجازة وقد مات بعدها أحد المتعاقدين فالظاهر الصيغة اه تهاى قرز لا الفضولين والوكيلين اه (٨) إذ هي رفع وليس للوارث رفع ما أبرمه للورث اه (هـ) ولعل هذا حيث لم يشرط لغيرهما فلو اشترط صح كشرط اقالة الوارث وقد ذكره في الحفيظ وقيل إن المؤيد بالله صحح الوصية بالاقالة فلذا كان كذلك فعمل الاقالة إذا شرطت

بطلت الاقالة * الشرط الثالث أن تكون الاقالة واقعة (في مبيع باق) فلو كان قد تلف^(١) لم تصح الاقالة فيه عندنا وقال ش تصح الاقالة في التالف قال الامامى وهو ظاهر المذهب قال في السكاى وأما لو تلف بمض المبيع فأنها تصح الاقالة^(٢) في الباقي منه اجماعا وهو الذي في الأزهار لأنه قال في مبيع باق لم يزد ولم يقل ولم ينقص وفي الانتصار يصح أيضا قال فان كان للمبيع كله باقيا لم تصح الاقالة في بعضه^(٣) وقال مولانا عليه السلام وكذا تصح الاقالة وان كان النقصان غير متميز نحو أن تهزل البهيمة أو تشيع الجارية أو يذهب بصرها أو نحو ذلك اذهب عين المبيع ونم ينقص منه ما يمكن تقسيط الثمن عليه وذلك هو مفهوم الكتاب * الشرط الرابع أن يكون المبيع على حاله (لم يزد)^(٤) فان كان قد زاد بطلت الاقالة أما اذا كانت الزيادة غير متميزة كالسمن^(٥) فذلك لا تردد^(٦) فيه بين أصحابنا وأما اذا كانت متميزة كالصوف والشرقية تردد ذكر الفقيه أنها تبطل أيضا قال مولانا عليه السلام والصحيح للمذهب أنها لا تبطل فان قيل ان ظاهر كلام الأزهار أنه لا فرق بين المتميزة وغيرها لأنه قال لم يزد ولم يفصل قال عليه السلام بل قد رفع هذا الوم بقوله في آخر الباب والفوائد للمشتري أراد الفرعية والأصلية فصرح أنها تصح حيث الزيادة متميزة ونم ومن حكم الاقالة أنها تستلزم أن يرجع المشتري (بالثمن)^(٧) الأول فقط ولو سكنت عنه (ولم يذكر

لوارث أو مطلقا صارت كالحق في البيع فثبت للبائع أو وارثه ومن صار المبيع اليمن وارث أو غيره وقرز ويرجع المشتري بالثمن والبائع بالقيمة (١) حسا أو حكما وقرز (٢) إذ هي بيع فيصح معدوم أو فسخ فلا يلحق التالف لصدره برده كما أخذ كفسخ المبيع قال في البيان إلا أن يراضا على تسليم القيمة صح قرز (٣) إن تميزت الأثمان اه بل تصح وإن لم يميز ويقسم الثمن على قدر القيمة قرز (٤) تصح على الصحيح اه بحر معنى قرز (٥) وأما الزيادة المعنوية فلا تمنع كعظيم الصنعة والشفاء من الألم (٦) فلو زاد ثم عاد الى حاله الأولى فقبل الظاهر الصنعة وقيل ولو زادت الزيادة لم تصح الاقالة كما يأتي في الهبة في قوله ولا زادت متصلة كلام الفقيه مصرح بذلك (٧) فلو كان فزاد لم تلحقه أحكام الاقالة وأما الفسخ فيصح وفي البيان لا يصح أيضا لأن الاقالة لا تقع إلا على ما اعطى عليه العقد وكذا الفسخ (٨) فلو زاد بعضه دون بعض فطلبا تصح في الذى لم يزد مع تميز الأثمان اه شامى المذهب الصنعة ويقسم على قدر القيمة وقرز (٩) والكبروز يادة الثمن أو الشجر وصنعت الثوب وقصارته ودفع الأديم ونحو ذلك لأن الاقالة لا تقع إلا على ما اعطى عليه العقد اه بيان (١٠) إذ الفوائد للمشتري ولم يميز عن الأصل (١١) أنها لا تصح (١٢) فان نوى لم تصح لأن من حق الفسخ رد الثمن لا أقل ولا أكثر وذلك مصدر مع جهله وكذا أيضا في الرد

عندها لأن الاقالة فسخ فيرجع لكل ما يملك ^(١) (ويلغو شرط خلافه ^(٢) ولو في الصفة) فلو شرط أحدهما في الاقالة خلاف الثمن نحو أن يقيه على أن يحيط عنه من الثمن كذا أو يزيد كذا أو يكون قد دفع دراهم سودا فاقاله على أن يرد مثلها يضاء فان هذا الشرط يلفو ولا تفسد به الاقالة عندنا وعند من إن هذا الشرط يفسد الاقالة قال عليه السلام (و) من حكم الاقالة ان تقول (هي بيع ^(٣) في حق الشفيع) بمعنى انها متى حصلت كان له ^(٤) ان يشفع ^(٥) المستقيل ^(٦) كمالوباعه منه ولا خلاف في هذا الحكم بين السادة واعلم ان أصحابنا قد ذكروا صورا متفقا عليها فيها هذه الصورة ومنها انها فسخ في الصرف ^(٧) والسلم قبل القبض ^(٨) قيل بلا خلاف ومنط وأبي بكر الرازي هي فسخ قبل القبض اجماعا ولم يخصا موضعا دون موضع وفي الافادة قال لا تصح الاقالة على قول من يقول انها بيع الا بعد القبض قيل ع وفي الشرح عن م بالله انها بيع ^(٩) ولو قبل القبض يعني في غير الصرف والسلم ومنها انها فسخ في

بالبيع وفي كل فسخ حيث جهل الثمن وقرز ^(١٠) ولو قال المدفوع لتدخل الزيادة (١) في المثل مطلقا وفي القبي مع البقاء لا تأخا فلا يصح اءح آثار وقرز ^(٢) قال عليم ولا تغير هذه الشروط في الفسخ ولا يلفو شرط خلافه حيث أتى بلفظ الفسخ بل يصح الفسخ مع الزيادة ويقت على الشرط لكن لا بد من بقاء المتعاقدين أيضا كالاقالة لا غير ذلك اه شامي ^(٣) ان جعله عقدا لا شرطا فلا يصح إلا بمصولة ولا يلفو الشرط بل بطل الاقالة ^(٤) وجه كونها بيعا في حق الشفيع اجماع حكاة في البحر حيث قال هي بيع في حق الشفيع اجماعا لكن في ارشاد الشافعية أنه لا يتجدد فيها شفعة على الاظهر ولعل الامام عليم أراد اجماع أهل البيت اه بهران ^(٥) أي تجدد له حق الشفعة إذا كان قد أطلها اه بيان وسواء كانت الاقالة بعد القبض من المشتري أم قبله فانه ثبت حق الشفعة كما يأتي في الشفعة ^(٦) فلو أقاله وأسقط عنه بعض الثمن فهل يشفع الشفيع بالثمن الأول أو بما بقي بعد الاسقاط سل ^(٧) قال هي عقد فيشفع به وهذا حيث قد سقطت شفعة في عقد البيع وإلا فسكا لو تنسخ فيشفع مدفوع من شاء اه شامي وقرز ^(٨) ولو ملك السبب بعد المبيع قبل الاقالة وكانت تابعة لفقد صحيح ^(٩) أي الشافع ^(١٠) ولو كانت قد بطلت اه ح فسخ ^(١١) أي البائع ^(١٢) إذ لو جملناها بيعا فيها استلزم بيع المدوم وإلا فلا فائدة اه بحر قلنا يلزم رأس المال إذا كان بما يصح فهو مبيع فصحيح فيه الشفعة وإذا حصل فيه التقابل ثبت فيه الشفعة إذ ليس معدوما ^(١٣) وصورته أن يكونا شريكين في السلم أو الصرف فأقال أحدهما المسلم اليه أو للصرف اليه فيشفع الآخر من الشريكين فلا تصح الشفعة في ذلك لأنها فسخ وأما لو غبن المسلم فيه وقت حلول أجله في شيء مشترك فهو حق التقابل فشفع الشريك فالتقاس المصحة وايسر له التصرف قبل قبضه اذا لا صححت في المبيع قبل قبضه اه ي قرز ^(١٤) ولو في حق الشفيع قرز ^(١٥) قد تقدم ان البيع لا يصح في مشتري أو موهوب قبل قبضه فينظر ما وجه تخصيص هذا الموضع بصحة

الفاسد بلا خلاف ذكره السيدح واختلفوا فيما عدا هذه الصور فالذهب وهو تخريج
أبي طوع وهو قول ح وش وأحد قولي م بالله انها فسخ ^(١) قال عليم وقد صرحنا بذلك
في قولنا (فسخ في غيره) ^(٢) أي في حق غير الشفيع وقال م بالله في الاظهر من قولي هو تخريجه
وهو قول زيد بن علي والناصر انها بيع ^(٣) وروي في حواشي الافادة عن م بالله التوقف ^(٤)
واذا كانت فسفا (فلا يعتبر) ان يقبل في (المجلس) ^(٥) لأن ذلك انما يعتبر في البيع وهذا
الحكم انما يثبت (في) (القابل) (النائب) عن مجلس الافالة فانه يصح قبوله في غير المجلس ^(٦)
واما اذا كان حاضرا في المجلس حال الافالة فقام من غير قبول كان هذا اعراسا فلا يصح
ولو قلنا انها فسخ واعلم ان للخلاف في كونها فسفا لم يما فوافوا اذ تظهر ثمرة الخلاف فيها
وقد ذكرها عليه السلام في الازهار مستوفاة ^(٧) فهذا أولها فن جعلها بيعا ^(٨) اعتبر المجلس ومن
جعلها فسفا لم يعتبره في النائب والفائدة الثانية انها اذا جمعت فسفا (ولا تلحقها الاجازة) ^(٩)
ومن جعلها بيعا قال تلحقها الاجازة (و) الثالثة انها اذا جعلناها فسفا (تصح) (من المشتري
(قبل القبض) ^(١٠) للبيع ولو جعلناها بيعا لم تصح (و) الرابعة صحة (البيع) ^(١١) (من المستقبل
(قبله) أي قبل القبض (بدها) أي بعد الافالة اذا جعلناها فسفا وان جعلناها بيعا لم يصح
الا بعد القبض (و) الخامسة انها تصح (مشروطة) ^(١٢) بالشروط والمستقبل اذا جعلناها فسفا

البيع قبل القبض اه سيدنا القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني سيأتي في الشفعة في شرح قوله ولا بالتقابل
مطلقا كلام للامام عليم لدفع هذا الاراد فنفذه من هناك اه منه (١) إذ هي لفظ يقتضي رد المبيع ولا
يصح به التملك اجداء كفسخ المبيع ولمصحها من دون ذكر الثمن لا البيع اه بمر (٢) إلا في اللفظ
والحذف وعدم ذكر الثمن ومنع الزيادة والقبض وفي صحة الشروط في البيع لا فيها وفي النعي اه
تطبيق (٣) إذ هي لفظ اقتضى الملك بالفراض عن عوض معلوم فكان كاي بيع اجداء قلنا إذا يلزم ذكر
الثمن وصح اجداء البيع بلفظها اه بمر (٤) ومات متوقفا (٥) فيقبلها في مجلس عليه بها لا بعده فلا يصح
كا إذا كان حاضرا فلم يقبل في المجلس اه كواكب (٦) ينظر في التوائد الحاصلة بين ذلك
لمن هي وللمبايع اه غيث وقيل للمشتري إذ لا تصح الافالة إلا بالقبول وقرز (٧) لم يذكر إلا البيع
(٨) في حق غير الشفيع فاما في حقه فلا خلاف (٩) في حق غير الشفيع مالم يكن عقدا أو مامو فتتحقق
إذ هي بيع اه مامر ومثله للنواري وفي ح لا تلحق مطلقا (١٠) وإذا تلف المبيع قبل القبض تلف من
مال المشتري على القولين معا كا في سائر التسويات التي من حيث (١١) في حق غير الشفيع وفي حق الشفيع
وقرز (١٢) ونحو كالمبة والنفر والصدقة (١٣) ولو مجهول زمان أو مكان ويدخل في ذلك تعليق الافالة

بخلاف البيع (و) السادسة إذا جعلناها فسحا صم (تولى واحد طرفها) ^(١) بخلاف ما إذا جعلناها يما (و) السابعة ^(٢) إذا جعلت فسحا (لا يرجع) ^(٣) عنها قبل قبولها (بخلاف ما إذا جعلناها يما (و) أما إذا وقعت الأقالة (بغير لفظها) ^(٤) فلا خلاف في أنها (فسخ في الجميع) أى في حق الشفيع وغيره (و) إذا تقابل البيعان في المبيع بعد مدة وقد حدث في المبيع فوائد كانت تلك (الفوائد للمشتري) ^(٥) سواء كانت يما أم فسحا وسواء كانت الفوائد ^(٦) أصلية أم فرعية لأن

الأقالة رفع للمقد من حينه

باب القرض (٧)

يرد مثل الثمن إلى المشتري أو من يقوم مقامه وهو بيع الرجا للمعروف فيؤخذ من هنا محتم ما لم يكن فيه ما يقتضي الربا كان يريد المشتري التوصل إلى الفلّة فقط ولا غرض له في أخذ رتبة البيع اه سمعنى لفظا فان التيس التقيّد عمل بالعرف فان التيس أو لا عرف حمل على الصحة لأن القيد إذا احتمل وجهي صحة وفساد حمل على الصحة اه شرح فتح لفظا (١) بالوكالة لا بالقبضلة كما تقدم وتصح أيضا بالولاية وصورته حيث باع رجل من آخر ثم جني فان وليهما تصح منه الأقالة وقرض (٢) وزيد عليها بحسب مسائل منها اختلاف الصاعين فلا يعتبر على القول بأنها فسخ ومنها أنها تصح بماض ومستقبل على القول بأنها فسخ ومنها أنها إذا شرط فيها خلاف الثمن جسا أو صفة أو أكثر لم تصح إذا جعلناها فسحا ومنها أنها لا يدخلها خيار الرؤية على القول بأنها فسخ وخيار الشرط أيضا وتدخل على القول بأنها بيع (٣) وسواء كان الآخر حاضرا أو غائبا وقرض (٤) أو في القيد الفاسد (٥) أما الثمن والحمل فالمشتري مطلقا ما لم يشملها القيد وأما الصوف والبن فان آكله بعد الاقصال فله وإن آكله قبل فلاباع اه وقيل للمشتري في الكل (٥) قبل القبض أو بعده وهو ظاهر الأضمار وفي الميار بعد القبض (٦) وتبقى للصالح بلا أجرة قرض (٧) وفي الآثار أن قرض دهم أفضل من الصدقة لأن الإنسان لا يستعرض إلا من حاجة والصدقة قد تصادف وقد لا يستجيب للإنسان أن يستعرض وإن كان غنيا ليعزم على قضاها ويمتنع إلى غريمه وعنه صلى الله عليه وآله وسلم من مشى إلى غريمه بحقه صلت عليه دواب الأرض ونون الماء وكتب له بكل خطوة شجرة في الجنة وذنب ينخر وفي نسخة ونبت له قلف والتعفف عن ذلك أفضل لما روي في التشديد في حق من مات وعليه دين لم يترك له قضاء وفي حديث أبي موسى أو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن من أعظم الذنوب عند الله تعالى بعد الكفار التي نهي الله عنها أن يموت رجل وعليه دين لم يترك له قضاء اه شرح أثمار (٥) قال في شمس العلوم ويقال إن أصله ونحوه قسط شديد في الدين حتى عدم الحب وانقطع فلم يزرع في الدين زمانا طويلا وكثروا يمارون من مصر سنين يوسف عليه السلام فاقطع الحب عن امرأة من حمير فسألت جارة لها من نساء ملوكهم من طعامها فأذا جاءت ميرتها أعطتها مثلها ففعلت فعل الناس بغيرها وقبضوا ذلك وشاع ذلك في اليمن ثم في العراق وسما ذلك سقا وكان قبل ذلك لا يرفون السلف بل كان إذا اقطع حميرة أحدم أغلق عليه باب وحبس في منزله إلى أن يموت تكبراً عن السؤال ويسمون ذلك الإغلاق وسبب اقطاع الزرع من أهل اليمن أن أهل مصر كانوا يكونون المحبوبين ويوقدون عليها لئلا تنبت كما يفعل بالقطر في الهند فزاروا كذلك حتى احتال رجل من حمير يسمى ذوالخير فوضع حاما على أصناف المحبوب بصر فلقطت منها ثم خرج وبجها واستخرج الحب من حواصلها وبذر في اليمن وعرف أهل اليمن أوكلت الزرع وآلة الحراث اه ترجمان (*) القرض شرعه الشارع لحاجة المحتاج وضمان الشيء بمثله إلا بالتراضي وبخلاف المناوضة

اعلم أن القرض مشتق من القطع لما كان المقرض يقطع قطعة من ماله للمستقرض ومنه نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قرض^(١) الأظفار بالسن وهو من القرب المؤكدة وفيه أخبار كثيرة وقد يجب^(٢) عند الضرورة الشديدة^(٣) وفيه كشف كربة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من كشف عن مسلم كربة^(٤) من كرب الدنيا كشف الله عنه كربة من كرب الآخرة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم من أقرض أخاه المسلم قرضا كتب الله له بكل مثقال ذرة منه كل يوم^(٥) ألف حسنة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم من استقرض^(٦) قرضا فهم بإدائه حتى يؤديه^(٧) في عافية وراحة كتب من الفلاحين وكتب له برائة من النار قال مولانا عليه السلام وقد ذكر نافي أول الباب ما يصح قرضه وما لا يصح بقولنا (أما يصح في مثلي أو يقيى جادا أمكن وزنه^(٨)) فقولنا في مثلي يدخل كل التليات من الجيوب والذهب والنقصة التي لا تخرجها الصنعة عن حد الضبط وقولنا أو يقيى جادا يختز من الحيوان فانه لا يصح قرضه مطلقا عندنا وح وقال المزني وداود وابن جرير يجوز مطلقا حتى جارية يحمل وطؤها ويجوز له الوطء وقال شريك يجوز إلا في الاماء^(٩) قيل وفي شرح الابانة الجواز^(١٠) عند الباقر والقاسم والصادق وقولنا أمكن وزنه يختز مما لا يمكن وزنه كالأراضى والدور فانه لا يصح قرضها (أما يعظم تفاوته)^(١١) من القيسى وإن لم يكن مصنوعا فانه لا يصح قرضه وذلك (كالجواهر) واللاسى والنفصوص والجلود فان هذه الأشياء يعظم التفاوت فيما بينها في الجودة

باعتناج الأجل وعدم اعتبار التقاض اه بحر (١) قيل لأنه يورث الفقر وقيل ان فيها سم وقيل لأنها مجمع الأوساخ (٢) عليها أى القرض والمستقرض وقرض (٣) التطف أو الضرر حيث مع المستقرض مالا وإلا وجب سدرمه (٤) حلا قيل عشا كما في الآية ان الحسنه بشرة أمثالها قيل كربة زائدة (٥) قدر وزنها وهي أصغر النمل اه شرح محمداة آية (٦) وعنه صلى الله عليه وآله وسلم ان أعظم الناس أجرا من دابن عباد الله وأحسن الطلب لله بكل يوم عبادة أهل زمانه ولن أم يقضائه مثل ذلك فزاده الله أجرا وخيرا اه بستان وفي حديث آخر قرض درهم أفضل من صدقة درهم فوق درهم إلى السماء رواه في المنهاج (٧) من غير مطالبة ولا ينة (٨) ووزن وقيل لا فرق قرز (٩) الذي في شرح البحر عن أبصش وله يجوز فيمن يحرم وطؤها على المستقرض كالحيوان لا من يحمل إذ عقده بجائر غير لازم فأشبهه البارية (١٠) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقرض إلى اهل الصدقة (١١) إلا في الإملاء وجهه في شرح الابانة مع قول ش من غير قول قائل (١٢) مسئلة ولا يصح قرض الحب للبرقوز لأنه صار قيميا وكذا الشمع المخطط بالعل ونحو ذلك (١٣) وهو مئزاد على نصف العشر وقرز

والرداءة فيصعب ضبطها ليرد مثلها فلم يصح قرضها (و) كذلك (المصنوعات) من التيمى
صنعه لأجلها يعظم التفاوت (غالباً) ^(١) احترازاً من بعض المصنوعات التي تكون صنعتها
يسيرة لا تخرجها عن حد الضبط وذلك كالخبز ^(٢) والدرام ^(٣) الضروبة والأجرة قال عليم ومن
هذا الجنس الثياب والبسط المصنوعة على صفة لا يعظم التفاوت فيها من النقش البليغ والصفافة
البليغة التي يصعب ضبطها فإذا كانت صناعتها على غير هذه الصفة بحيث لا تتفاوت تفاوتاً
كلياً صح قرضها ولا بد في القرض من أن يكون (غير مشروط) ^(٤) بما يقتضى الربا نحو
أن يقرضه من غير شرط أو بشرط لا يقتضى الربا نحو على أن تردلى مثله (و) إن (لا) يكون
كذلك بل مشروطاً بما يقتضى الربا (فسد) ^(٥) نحو أن يقرضه كذا على أن يقضيه في مكان كذا
وله منفعة ^(٦) بذلك القرض أو على أن يرد له أكثر من ما أقرضه هذا مع الشرط فأما مع
الاضمار فينظر فإن كان المضمر هو الآخذ ضمراً أنه يرد دفلاً تأثير لضميره ^(٧) وإن كان هو المقرض
فضميره على وجهين الأول أن يضمن أنه يأخذ الزيادة إن حصلت مع أنه ما قصد بها إلا قراض

(١) تصرخ بالمفهوم الذي فهم من قوله إلا ما يعظم تفاوته فقد فهم متعلصة حيث لا يهلل التفاوت والله أعلم
(٢) والخبز (٣) أى القلوس وأما الدرهم فهو مثلية (٤) فائدة اعلم أن من صور الربا المجمع عليها أن يكون
لرجل دين على غيره فزيد من عليه الدين شيئاً لئله أو يكون لدرهم يقول إن لم تسلمها فقلت كذا كان
عليك لكل قدر من الدرهم كذا من الطعام الثانية أن يقرض الحب الماسوس والدين المضير بحسب سليم
الثالثة أن يكون له دين فيأكل من له الدين مع من عليه الدين على وجه الضيقة وقد عرف أن ما أضافه
إلا لينظره فأما لو أضافه أو أهدى إليه مكافأة على الإحسان باقرضه أو تأجيله بالدين فيها مضى فإن
ذلك جائز الرابعة أن يقرضه قدرأ من الحب ويقول ما طلع من السعر على ذلك القدر فهو لى ولا يقبل منه
مثله اه ح لى (٥) فائدة قال ص بالله قرض الحب جائز والمطالبة به وقت القضاء وإن كان غالباً جائز
وأخذ القيمة بغير زيادة جائز ودفع القيمة بما لا حاجة لجائز وهذه حيلة في الخروج من المأثم ذكره في
التناوى والتقرير وقرض (٥) أى يطل (٦) مسألة إذا أهدى من عليه الدين هدية ونحوها فن قصد بها المجازاة
في الإحسان بالقرض أو التأجيل في الماضى جائز وإن قصد لينظره في المستقبل ويصير عليه فهو حرام اه بيان
(مسألة ١) من أقرض حبه عند الخوف عليه من الدود والبلل ونحوه فتقبل ح لا يجوز لأنه فرض حبر
منفعة وقال أبو مضر بل يجوز لأن المنفعة من غير المستقرض كما لو قصد الثواب اه بيان وقرض (مسألة ٢)
ولا يصح قرض الحب للماسوس والبلول والمقلو ولا العسل والسمن والسليط المشوشات ولا التليل ولا
الشعير والعلس المخلوط بذاق اللبن ولا الدرهم والدنانير المشوشة بغير معلوم لتعذر تحقق القيمة اه بحر
بقضه وقرض (٣) فإن استوت المنفعتان فعموم كلام أهل المنع أنه لا يجوز وقال في الحفظ إنه يجوز
لأن العين في مقابلة العين والمنفعة في مقابلة المنفعة وقواه لى وقرره للفق ومشايع فمار والقاسم عليم نقل
إجماع المسلمين ووطنهم جواز ذلك وهو قوى عندى اه لاجد حابس ومن استواء المنعتين في القرض
الذى يأخذ الشر كاهن الزرايع وغيرهم اه مشايخ فمار وقرض (٧) لا روى عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم

فهذا جائز والثاني أن يكون ضميره أنه لا يقرض إلا لأجل الزيادة فقبل ^(١) لا يجوز عند
الهادي لأن المضر كالمظهر **﴿فصل في أحكام القرض﴾** (و) هي خمسة * الأول أنه (إنما
يملك بالتبض) ^(٢) بقول المالك أقرضتك ^(٣) كذا وقبول المستقرض قال في البحر وصيغته
أقرضتك أو أعطيتك أو خذ هذا بعثله أو قرضاً ^(٤) وفي اعتبار القبول وجهان قال الامام ي
أصحها لا يفتر ^(٥) كالأذن بالاتلاف اذ ليس معاوضة محضة * الثاني أنه متى قبضه المستقرض
^(٦) ملكه (فيجب) ^(٧) عليه للمقرض (رد مثله) ^(٨) قدراً وجنساً (وصفة) ^(٩) لا فوقه ولا دونه
* الثالث أنه يجب على المستقرض الرد (إلى موضع القرض) ^(١٠) (و) * الرابع أنه (لا يصح) ^(١١)
الانظار فيه) فإذا قال المقرض للمستقرض قد أنظرتك مدة كذا لم يلزمه ذلك هذا مذهبا

أقرض نصف صاع وردصاعاً وأقرض صاعاً وردصاعين وعن جابر قال كان لي عند رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ديناراً فقضاني وزاد لي درهم (١) وظاهر الأثر خلافه (٢) فيصير به غنياً وتزمت كانه وحصر فيه
ما شاء وليس للمقرض استرجاعه قال في الزهور ولو تفاشوا ولم وجهه أن ليس فيه عقد يقع الفسخ عليه
ذكره في التذكرة والكواكب إلا أن يقع إيجاب وقبول صح الفسخ (٣) مسئلة ومن أبيع له الطعام
المصنوع لم يملك ما لم يستهلك وقيل ما أخذ من لقمة ملكها بالتبض كالحديفة فلا يصح السحب استرجاعها
وقيل لا يملك حتى يضعها في فيه له استرجاعها قبل وقيل لا يملك إلا بالاطلاع فله استرجاعه قبله قلت
وهو الأصح إذ لا موجب للملك قبل الاستهلاك اه بحر (٤) بالأذن وقرض ظاهره لا بالتخليه والقياس الصحة
إذا تقدم سؤال (٥) ومن صح قبوله للبيع صح إقراره إذ هو عقد معاوضة (٦) الأولى أن القرض
لا يحتاج إلى إيجاب وقبول بل يصح من دونهما بما يفيد عرفاً وقد ذكر معناه في المياري وقائمة القبول أن
المقرض ليس له الرجوع اه ح آثار (٧) إذا قبض (٨) إذ له فيه جده كل تصرف كالحديفة وقيل لا يكفي
القبض حتى يحصر فيه ببيع أو هبة أو اتلاف أو تلف في يده إذ للمستقرض رده غيبه فلم يكن رضاه قلت
إنما يلزم قبول الرد لوجوب قبول الأيلاء كقوله مثله الامام ي بل هو جائز من جهة المستقرض إذ لا عقد
هناك يلزم وأما المقرض فلا يجوز له الرجوع غروجه عن ملكه بقبض المستقرض وقيل له الرجوع أيضاً
مهما بقيت العين الامام ي لكن بالحكم في الأصح كالبيع القاسد قلت الحق أنه ليس بجائز من الجهتين معاً
ووجوب قبول الرد لوجوب قبول الأيلاء لا الجواز اه بحر لفظاً (٩) وتلحقه الاجازة كما سياتي في
المضاربة في ح قوله والأذن بأقرض معلوم لها (١٠) فإن رده بعينه جاز ولا يجب (١١) والقول للمقرض
في قدره وجلسه وصفته وقيمته إذ الأصل براءة الذمة اه بحر قرز (١٢) وإذا شرط أن رد في غير
موضع القرض لى الشرط (١٣) أي القبض (١٤) أي أنه لا يلزم ومعنى عدم الصحة عدم الزوم بمعنى
أنه لا يلزم وأما أنه جائز فما لا خلاف فيه بل مندوب أيضاً لانه وفاء بالوعد فإذا لم يجب كان
مستحباً اه صيغري لفظاً (١٥) قال اصح ما لو نذر بالتأجيل أو أوصى له به صح الانذار
لانه يصح النذر بالحق اه والمذهب لا يصح لانه اسقاط إذا كان هو عليه أو بإباحة إذا كان

وهو قول ح واحد قولى ع وقال ك وط فى التذكرة والشرح وهو أحد قولى ع أنه يصح
 ويلزم ولا فرق بين أن ينظره عند عقد القرض أو بعده فإن فيه هذا الخلاف ذكر ذلك فى
 الشرح وذكر فى موضع آخر منه أنه إن أنظره حالة الاقراض لم يصح اجماعاً^(١) وإنما الخلاف
 إذا أنظره بعد القرض قال أبو جعفر وكذا الخلاف فى الديون التى لم تلزم بمقد (و) كذلك لا
 يصح الانظار (فى كل دين^(٢) لم يلزم بمقد) كأروش الجنائيات وقيم التلفات (و) الخامس
 أن (فاسده كفاسد^(٣) البيع) فى أنه يملك بالقبض وأنه معرض للفسخ^(٤) قال عليه السلام
 * واعلم أن كلام أصحابنا فى حكم فاسد القرض منضرب انضراباً كلياً والتحقيق عندنا فيه أن
 نقول إن كان فساده لأجل شرط يقتضى الربا نحو أن يقرضه مائة على مائة وعشرين فهذا
 ونحوه باطل لا يملك بالقبض اجماعاً ولا ينفذ فيه المستقرض^(٥) أى تصرف وقد ذكر معنى
 ذلك الفقيهان ح وع وإن كان فساده لأجل أمر مختلف فيه^(٦) كقرض الحيوان فقال أبو مضر

بمن لغيره اه قال فى البحر الامام يولى اقراض^(١) فضلات المسجد إذ مقصوده المصلحة الدينية حيث
 المستقرض ملياً يوتق بالرد منه^(٢) إذا كان لمصلحة وهو حال الخوف عليهم من الدود والبلايا بيان من كتاب
 الوقف (٥) وأجرة هذا القرض على المقرض إذ عليه تمييز من ماله وعند القضاء على المستقرض والوجه ظاهر اه
 آثار فإن طلب المقرض الاعادة فليدها بحر قال سيدنا صبارم الدين ما معناه أى مثل هذا لو طلب أحد الشركاء
 إعادة كليل المسكيل وسائر التذيرات أن تكون الأجرة على الطالب للاعادة وهكذا فيما فعله الحكماء فى إرسال
 المأمون من قبلهم للاطلاع على محل الشجار فيما بين الخصمين لو طلب أحدهما إعادة الاطلاع لقرض يدينه بعد
 تقدم ذلك فعلى قياس ما ذكره أهل المذهب فى القرض أن تكون الأجرة على الطالب للاعادة والوجه ظاهر اه
 معام منه المقرر أنه انكشف محققاً كان عليهما لأن التسمية الأولى كالأجرة وان كان مبطلا كانت من
 الطالب (١) إذ هو متبرع ولأن التأجيل قصص فى العوض وموضوع القرض تأملها (٢) صحيح لأن
 الفاسد يلزم فيه القيمة (٣) معنى بانظار صاحب الحق من غير تأجيل الشرع (٤) غالباً احترازاً
 من الدية على العاقلة فانها تحت الانظار يقال هذا لا يحتاج إلى الانظار لأن الذى سيقى لازم من جهة
 الشرع لا من جهة الأجل وقرض (٣) فيمنع رد عبته الاستهلاك الحكيم وتطبيب فوائده كاتقدم ويجوز
 الدخول فيه مالم يقتض الربا ويجوز التماسخ فيه بالتراضي أو الحكم مالم يمنع مانع فيها وملك التيمم
 منه بقيمته والمثل بمثله أما لو تماسخ فى القرض الصحيح مع بقاء الدين فله يجبر ردها بينها بالقرض اه
 ح لى لفظاً وقرض (٤) الفسخ إنما يرد على ما فيه عقد وليس كذلك هنا اه قلت رد لا يفسخ اه مفتى (٥)
 ويكون كالنصب إلا فى الأربعة هذا مع علم المالك ومع الجهل يكون كالنصب فى جميع وجوهه إلا
 فى سقوط الاثم ينظر فاقياس أن يكون كقوائمه الربا يتصدق به على قول الاحكام (٦) هذا يتصور
 فى غير الدرام والدنانير قرض (٧) الأولى بخير الربا

لا يملك بالتبض أيضاً ولا تنفذ تصرفات المستقرض فيه بيع ولا هبة ولا غيرهما وهو قول
الوافي وض زيد وض جعفر وقال ابن أبي القوارس في مسألة الأواني^(١) بل يملك وقواه
الفقيه للمذهب وهذا القول هو الذي في الأزهار لأنه قال وفاسده كفساد البيع
(غالباً)^(٢) احترازاً من قرض المبد فانه لا يصح عتقه قال أبو مضر بالاجماع قال مولانا
عليلم هذا بناء على ما قدمناه من أنه لا يملك بالتبض وفي دعوى الاجماع ضنف لأن قرض الحيوان
يصح عندك وش وكذا عند التماسم والباقر والمصادق في رواية شرح الابانة (ومقبض
السفينة^(٣) أمين فيما قبض ضمين فيما استهلك) * اعلم أن السفينة اسم للرقعة التي يكتب فيها في
لغة الحبشة وصورة المسألة أن يحتاج الرجل في بعض المواضع إلى مال وعنده مال لغيره فيأذنه
بالاقراض من تلك الأمانة ثم يطلب منه أن يقضيه من مال له في بلد آخر فيكتب اليه به كتاباً
ولم يكن مضراً لذلك عند القرض * قال عليه السلام ومعنى قولنا أمين فيما قبض ضمين فيما استهلك
أي هذا الذي قبض المال وأعطى صاحبه السفينة حين قبض المال فهو أمين فيما قبض ضمين
فيما استهلك وحين اقترض منه بعد ذلك ليستهلكه^(٤) صار ضميناً^(٥) (و) قبض المال على سبيل

(١) حيث قال إذا استعار ما يحرم استعماله من أواني الذهب والفضة كان قرضاً وقيل إذا أقرضه
أواني من ذهب أو فضة وقد ذكر أبو مضر فيمن استعار من امرأته حلية ليمرها امرأة له أخرى
صح ولم يكن للمعيرة إلا القيمة اهـ وهو لو كان فيه صنته بليغة فخرجه عن حشد الضبط
وإلا وجب رد المثل (٢) وقد تحذف غالباً في بعض الشروح ومن هاهنا إلى آخر كتاب الأزهار
غالبها الضمف (٣) بل يصح الحق ذكره في ح التصح اهـ وهو للمذهب الأولى في الاحتراز أنه
يصح أن يحول طرفي العقد واحد وأنه يملك بالمعاطة وإنما جرى في التثيت على ما ذكره وقد
تحذف غالباً في كثير من النسخ (٤) وذكر الفقيه ح أن السفينة اسم للبرام المكتوب بها فسميت
باسم السفينة كانت توجد فيها فان قبض البرام ودية فأمين وان قبضاً قرضاً فضمين وفي الزوائد أنه
إن صدقه المكتوب إليه الرسالة فأمين وإن كذبه فدفع إليه قرضاً فضمين بمعنى أنه يضمن للدافع
إليه أن يملكه الكاتب إليه (٥) وفائدة السفينة السلامة من خطر الطريق وفئة الحمل (٥) ومقبض السفينة
ينصح الباء هو أن يكتب رجل لشخص كتاباً إلى آخر أن يعطيه مالا للكاتب بوصلة إليه وأذنه إذا
قبضه أن يقترض منه فهو أمين حين يقضيه ليوصله إلى الكاتب ضمين حين يقبله بنية اقراضه والمسألتان
سواء في الحكم اهـ سحوي وقرز (٥) يضم السين وفتح التاجاه فاموس وقيل فصحا كقرطقه (٤) فلأضر به من
الاقراض بعد أن قبض بنيه يرمي من القرض يركه إلا أن يكون المودع أذنه بالرد إن استغنى عنه عادت يده
أما نحو اختار لي أنه يخرج عن ضمانه ويتيق على ملك صاحبه لظاهر قوله ضمين فيما استهلكه (٥) بعد النقل قرز

الامانة ثم استهلكه بنية القرض والقضى من البلد الآخر (كلاهما جائز الا) ان يقرضه (بالشرط)^(١)
 ان يقضيه في البلد الآخر فان شرط لم يجزه قال عليه السلام وكذا لو أضمر هذا الشرط لم يجز
 أيضا على أصول الهدوية وان احتمل كلامه انه لا تأثير للاضمار هنا (فصل ٢) (وليس لمن
 تعذر^(٢) عليه استيفاء حقه حبس حتى خصمه ولا استيفاءه الا بحكم^(٣)) فمن له دين على الغير
 أو هو غاصب عليه شيئا لم يجز له ان يحبس عليه شيئا يملكه من دين أو عين اذا تمكن من ذلك
 ولا له أن يأخذ من ماله بقدر حقه^(٤) واعلم ان المسئلة على وجوه ثلاثة الأول أن يكون التريم
 غير متدر فلا يجوز ذلك بالاجماع الثاني أن يكون ذلك بأمر الحاكم^(٥) فيجوز بالاجماع ذكره
 أبو مضر الثالث أن يكون متدر أو لم يأمره الحاكم ففيه ثلاثة أقوال^(٦) الأول للهادي عليم ان ذلك
 لا يجوز مطلقا^(٧) الثاني لم يأمره الله وح ان له ان يأخذ^(٨) من جنس ماله الثالث للمنصور بالله
 والاشهر من قولي شانه يجوز من الجنس^(٩) وغير الجنس لكن قال اصح لا يملكه بمجرد الأخذ
 بل يبيعه الحاكم على قول^(١٠) أو يبيعه الآخذ على قول^(١١) ويملكه عنه^(١٢) واذا أمكنه المحاكمة
 لم يجز وفاقا أيضا الا أن يعرف أنها تثير فتنة كان كالمولم يتمكن^(١٣) واذا كان ثبوت الدين بغير رضاه
 ماله فهو مجتمع^(١٤) وان لم تجد مطالبة قوله (غالبا) احتراز من الاجير^(١٥) فان لمحبس العين

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كل قرض جر نفعا (١) فهو بالقاسم بل يجوز لظهوره للمسلمين من غير
 تكثير قلنا نسل مع الشرط اه بحر (١) إلا أن تستوى المضمان جازاه خفيظ وقواه مشايخ دمار (٢) وهذا
 ما لم يكن الذي عند خصمه مع عين حقه فأما عين حقه كالتصيب فيجوز له أخذه من غير حكم ولا نراض ولو لم
 يمكنه إلا بقتله جاز وهذا قول الهادي اه سحولي وقرز (٣) فان لم يكن حاكم استأذن خمسة وعلى قول
 الهدوية يستأذن واحدا صالحا لذلك قرز (٤) هذا في المختلف فيه فأما المجمع عليه فيجوز له أخذه من
 جلسته فقط (٥) فيجوز مع التنية أو التمرد اه غيث وقرز (٥) بل على أن الأمر حكم ولو من غير جنسه
 (٦) وهذه الثلاثة الأقوال في المجمع عليه كالقرض ونحوه لافي المختلف فيه فلا بد من حكم وفاقا ذكره
 في حاشية على الثمرات في تفسير قوله تعالى فمن اعتدى عليكم عليكم الآية (٧) لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خالك وقسوله
 لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة الخبر (٨) لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم عليكم الآية اه ثمرات (٩) لقوله تعالى
 وجزا عسيبة مئة منها والقاب ليس من جنس العسيبة اه غيث وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا امرأة الا في سفیان
 خذى ما يكفيك (١٠) ابن أبي هريرة (١١) الا صطغري (١٢) وهذا مشكل كيف يبيع ماله بملك ثم يملك منه بعد
 البيع اه تبيين في المنهاج هذا في غير المجلس فأما من الجنس فيملكه بمجرد الأخذ (١٣) سواء كان متدر
 فيأتي فيه الاقوال الثلاثة (١٤) يعني متدر فيأتي فيه الاقوال الثلاثة (١٥) مطلقا سواء كان مشركا أو خاصا وقرز

التي استؤجر على العمل فيها حتى يستوفي أجرته وكذلك البائع قبل التسليم^(١) وكل دينين استويا في الجنس^(٢) والصفة تساقطا^(٣) فإذا كان على شخص دين قدر عشرة دراهم مثلاً ثبت له على غيره مثلهما في الجنس والصفة تساقطا الدينان ويريء كل واحد منهما وإن لم يتراضيا على ذلك ذكره أبو مضر^(٤) للهادي عليه السلام وقال الناصران هما لا يتقاضان وإن اتفقا في جميع الوجوه^(٥) (والفلوس^(٦) كالنقدين) في أنها تثبت في النعمة كما يثبت النقدان وتساقطان كما يتساقطان النقدان لا مكان ضبطهما بالوزن والصفة وقد اختلف في ذلك فذهب شوف وعمد أنهما من ذوات الامثال^(٧) ولا يضر اختلافها اليسير لأن ذوات الامثال كذلك قيل بح وهو المذهب وقال ص بالثمن والكافي بل من القيميات^(٨) قيل ع وهو قول ع حيث منع من الشراكة فيها قال مولانا عليه السلام وهو الذي اخترناه^(٩) أعنى أنها أيمية^(١٠) لكن يصح قرضها لا مكان ضبطها بالوزن

(١) وكذا المشتري فأسد فله حبس العين إذا فسخ وقد سلم الثمن حتى يستوفي له ح فصح وكل فسخ بعد تسليم الثمن قلنا الحكم واحد قرز (هـ) وكذا كل عين تعلق بها حق فله الحبس حتى يستوفي حقه (و) والنوع (ز) لا قدر أفتساقطا بقدره (هـ) غالباً احترازاً من من الصرف والسلم فلا تصح المساقطة فيها اهـ إلى لأنه يطل القبض الذي هو شرط وأما السلم فيه فتصح المساقطة اهـ سحوي وفي البيان قولان أصحهما لا فرق بين أن يكون من الصرف أو سلم أو غيرها على الصحيح (هـ) مع اتفاق مذهبهما وقرز وإلا فلا بد من حكم ح ك (مسألة) إذا ادعى رجل على آخر عند الحاك كدراهما أو غيرها وعرف الحاكم صدق المضي وعدا له جازلها كم أن يأمر الدعي أن يأخذ بقدر حقه بشرط ثبوت البينة اهـ أملاء فلكي قلت لا يجوز لأن القضاء عقد بيع أو صرف فلا يجوز طرفيه واحد وقوله تعالى ولانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل اهـ شرح أمار (هـ) وأن ليس للموافق المراجعة إلى الخلاف وإلا فلا بد من الحاكم وهل يشترط اتفاقهما في الحلول والأجل الأرجح لا يشترط لأن أجل ليس بصفة إنما هو تأخير مطالبة قرز (هـ) خرجه له أبو مضر من الرهن إذا أنكر المهرن (هـ) إلا بالراضي فإنه يصح عنده وخرجه المؤيد بالله للهادي عليه السلام (و) وحى الصالحات الخالص لا للفتوش اذ هي قيمة وإذا كسدت بعد قرضها فسد طوش والقيمة ح أنها مثلية فبرد مثلهما وقال الفقهاء وح ورس ترد قيمتها يوم قبضها اهـ رضاء ولقد طرح قرضها وبرد مثلهما ولو كسدت وبطل التعامل بها وكذا حيث تمت مهراً أو عوض خلع أو نكاح أو إقرار أو وصية فإنه يسلمها ولو كسدت بعد ثبوتها في الذمة أو المبيع بها وبطلت أجرته في الذمة فعلى الخلاف هل هي مثلية فيصح ذلك فيها ويسلمها ولو كسدت أو قيمية فلا يصح البيع بها ولا جعلها أجرته اهـ في لفظا حيث هي في الذمة قرز (فرع) ومتى كسدت لم تنفق في شيء قط فسد البيع بها لبطان العوض اهـ ويرى ح الأتار من باع بقدر تم حرم السلطان التعامل به قبل قبضه فوجب أن يلزم ذلك النقد إذا عقد عليه والثاني يلزم قيمة إذا صار لسكناه كالعرض (هـ) وهذا حيث تكون نافعة على السواقي مضياً والتعامل بها فأما حيث تكون غير نافعة أو مجتطفق مضياً فهي قيمة وفقط اهـ بيان (و) فيدخلها الربا (أ) ولا يدخلها الربا (ب) في الشر كذا (١٠) فلا يدخلها الربا

والصفة وردد مثلها^(١) ولا تصح الشركة فيها كما سيأتي ﴿فصل ويجب رد القرض^(٢)﴾
 (والرهن^(٣) والنصب^(٤) والمستأجر والمستأجر^(٥) والحق المؤجل^(٦) والمجمل والكفالة بالوجه^(٧)
 إلى موضع الابتداء) فهذه الأشياء يجب ردها إلى موضع ابتداء قبضها^(٨) (غالبا) احتراز من
 كفيل الوجه فإنه إذا سلم المكفول به حيث يمكن خصمه الاستيفاء منه^(٩) يرى من الكفالة وإن
 لم يكن موضع الابتداء^(١٠) (لا المبيع^(١١) والوديعة^(١٢) والمستأجر^(١٣) عليه وكل دين لم يلزم
 بمقد^(١٤) والقصاص غيث أمكن) ولا يجب ردها إلى موضع الابتداء (ويجب قبض كل مجمل^(١٥))
 فإذا طلب من عليه الحق أن صاحبه يسجله لتبري ذمته لزمه أخذها أو أعطيها بشرطين أحدهما أن
 يكون (مساو) لحقه (أو زائدا) عليه (في الصفة)^(١٦) فأما لو كان ناقصا قدرا أو نوعا أو صفة أو
 زائدا قدرا^(١٧) أو نوعا لم يلزمه قبضه الشرط الثاني أن (لا) يكون قبضه (مع خوف ضرر)^(١٨)

بالتفاضل ولا يصح البيع بها إلى الذمة اه يان قوي إذا لم تجر العادة بوزنها (١) قوي ولو كسدت (٢) وهذا كله
 في قبولها وأما إذا طالب من له ذلك وجب ولو في غير موضع الابتداء وقرض إذا كان المطلوب حاضر الأغلبا (٣)
 الصحيح (٤) أي عوضه (٥) الصحيح (٦) وفوائده وقيل حيث أمكن (٧) وأما التفرل المعين والمهر المعين
 وعوض الخلع المعين والمهية سل يقال سيأتي في المعين المنذورة بها أن حكما حكم ما يليه طائر أو ربح في ملك
 فعل هذا يجب ردها إلى صاحبها أيضا وجده اه عى وقيل أما المهر المعين فالتباس أنه كالأجرة اللازمة
 بمقد وقيل كالبيع (٩) أبرأه المؤجل والمجمل الذين للآزم بالمقد سواء كان مؤجلا أو حالا فإنه يجبرده
 إلى موضع العقد اه تعليق معنى (٥) وقد جمع بعضهم وهو الملقى ما يجب رده وما لا يجب في قوله

معار ورهن ثم غصب ومقرض ودين بمقد باجلا ومؤجلا

كفيل بوجه والمؤجر بعده يرد إلى حيث التفاضل أولا

وأما الواقي ردها حيث أمكنت فدين بلا عقد مقود ليقبلا

كذلك مبيع مودع ومؤجر عليه وكن ذان فطنة متاملا

(٧) حيث يعلق بغرض (٥) وكذا بالمال (٨) ما لم يجبر عليه الحاكم (٩) فإن لم يمكن الاستيفاء منه
 لم يبرأ ولو في موضع الكفالة (١٠) واحتوز من المسجور (١١) عليه ومن الغصب إذا لم يكن له ثمة ولا
 غرض (١٢) في الدين لا في المعين (١٣) وكذا خيار الرؤية والشرط وسائر الخيارات وفي البيع القاسد
 وقرض (١٤) له إذا مات المالك (١٥) لأن يجري عرف بخلافه كراعي الفهم وقرض (١٦) كأروش الجنائيات
 وقبم المتقات (١٧) يعني مالا أحل فيه أو فيه أحل لازم بعد حلول أجله اه عى (١٨) صوابه كل منسلم
 مؤجل عمل (١٩) ما لم يخالف غرضه قرض (٢٠) بل يأخذ قدر حقه وغيره في الزائد ويكون إباحة إذا لم
 يكن له ثمة وقرض (٢١) فإن خلا جميعا فله يقال أن كان من مال الدافع لا يجب وإن كان من مال
 المدفوع إليه وجب الا في النصب كما سيأتي في قوله لا تخوف ظالم أو غيره وقرض (٢٢) ولو حالا اه زهور

من قبض حقه نحو أن يخاف من ظالم أن يأخذه (أو غرامة) ^(١) تلحقه نحو أن يكون له مؤنة إلى وقت حلول الأجل فانه لا يلزمه قبضه وكذا لو كان منتظرا لوصول القافلة وهو يخشى عليه الفساد إلى وقت حيشها (ويصح) ويجوز أيضا ممن عليه دين مؤجل أن يسجله لصاحب (بشرط ^(٢) حط البعض) من ذلك الدين اعلم أنه لا خلاف ^(٣) أنه لا تجوز الزيادة لزيادة الأجل ولا خلاف أنه يجوز التعمان إذا عجل به تبرعا واختلفوا إذا كان شرطا أو مضرا فاجاز ذلك مع وم بالله وش ومنع ذلك ط و ح وعحمد ^(٤) فصل ^(٥) (ويتضيق رد النصب ^(٦)) ونحوه قبل المراضاة) لأن الناصب في حكم المطالب في كل وقت فهو متضيق عليه الرد مهما لم يقع منه مراضاة للمنصوب عليه ^(٧) قال عليه السلام وهذا مما لا يحفظ فيه خلافا والذي نحو النصب ما قبضه من صغير أو عجور ^(٨) عليه برضاهة أو يما فانه في حكم النصب (و الدين) ^(٩) وهو ما ثبت في اللمة برضاهة أربابه بتضيق فضاؤه (بالمطلب ^(١٠)) ممن هو له (فيستحل من مطل) من الناصب أو صاحب الدين أن مطل بعد المطالبة مع التمكن من التخلص أي يطلبه أن يحمل عليه من جهة المطل ^(١١) (وفي حق الله تعالى وهو الذي ليس لأدنى معين كالكفاة

(١) حيث أجله لازم بالبعد لا القرض ونحوه فيجب قبوله ولو لزمه غرامة إلى حلول أجله وقرز (٢) إلا أن يجتمع من عليه الدين من تسليم دين معجل إلا بذلك الخط والابراء والاسقاط فانه لا يرى مما حط عنه لأنه لا يقابله عوض بل يغادى لحقه والامتناع محرم إياه فتح وقرز (٣) بنظر فقد أجاز م بالله بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء وهذا حجة لنا عليه والفرق على أصله أن هذا خصه الخبر (٤) وهما لمعوم الآية اهـ (٥) وهو قوله صلى الله عليه وسلم كل قرض جر منفعة فهو ربا (٦) وكذا فوائده وأرش ما جنى عليه إذا كان ما لا يتساع به وأجرته وكسبه (٧) هذه غصب حقيقة وقد تقدم وإنما الذي في حكم النصب كأروش الجنائيات وقيم الملقطات ومثل معناه في البيان (٨) (فرع) وإذا كان صاحب الدين مشددا عليه لم يجب فضاؤه إلا مع حصول الشهود ولو غير الأولين قال الملق أو في محضر الحاكم وقرز (٩) قال المهدي عليه السلام وكذا لو غلب في ظنه أن صاحبه لا يرضى ببقائه (١٠) ويجب وإن لم يطلب فلو كان مؤجلا ثم حل أجله لم يتضيق إلا بالمطلب اهـ بيان وقرز إلا أن يقول إذا حل أجله فانا مطالب بك بتسليمه فانه يجب اهـ بستان (١١) كان يترك المطلب خوفا أو حياء وقرز (١٢) أو في حكمه كالغدية والرفق بتضيق بأن يحصل مع صاحبه مثل ما حصل مع وقرز (١٣) إلا أن يكون لصغير أو مجنون أو مسجود مع الحاجة إليه لم يعتبر المطلب أن لم يكن مصديا بالأخذ فان لم يصح إليه لم يتضيق إلا بالمطلب من الولي (١٤) فان امتنع الصريم من الاحلال فالظاهر أن يأثم بالامتناع ووجه الامتناع عدم القبول للشيء (١٥) إذا ظن صحة التمس من المعتذر وقد ورد من اعتذر إليه أخوه ولم يقبل فهو شيطان اهـ آثار وعنه صلى الله عليه وآله وسلم من اعتذر إليه أخوه المسلم فلم يقبل عذر مجاء يوم القيامة وعليه مثل ما على صاحب المكس وهو

والكفارات ونحوها (الخلاف) بين العلماء في كونها على الفور أم على التراخي فمذهب الهادي والناصر أنها على الفور وهو قول م باق أخيراً وقال قدما أنها على التراخي وهو قول ح وأبي الحسن البصري (ويصح في الدين قبل القبض^(١) كل تصرف إلا خمسة أشياء أحدها (رهته)^(٢) لا ممن هو عليه ولا من غيره (و) ثانيها (وقفه)^(٣) لأنه تحييس الرقبة للمينة والدين غير ممين (و) ثالثها (جعله زكاة)^(٤) لأن من شرطها التملك الحقيقي^(٥) وعليك الدين اسقاط ورابعها قوله (أو) جله (رأس مال مسلم) لأنه يصير من باب بيع الكالء^(٦) بالكالء (أو) جله رأس مال (مضاربة^(٧)) (و) خامسها (عليك غير الضامن)^(٨) لفاته لا يصح لأنه تملك للمدوم فأما الضامن به فيصح عليك إياه سواء كان هو الذي عليه الدين من الأصل أم غيره ممن هو ضامن به لأنه بالضمان صار كأنه في ذمته وهذا إذا كان التملك (بشر وصية أو نذر^(٩) أو إقرار^(١٠) أو حوالة) فأما إذا كان التملك بأى هذه الأمور فإنه يصح إلى الضامن به وإلى غيره^(١١)

باب الصرف هو بيع مخصوص بأى هو اسم لبيع الذهب بالذهب أو بالفضة والعكس^(١٢) وسواء كان مضرورياً أم لا (يترفيه لفظه)^(١٣) أو أى ألفاظ البيع^(١٤) فلا بد في صحة الصرف من أن يأتي بلفظه أو أى ألفاظ البيع فيقول صرفت منك هذا بهذا أو بت منك أو ملكتك هذا بهذا أو نحوه (و) يعتبر (في متفق الجنس والتقدير)^(١٥) كالذهب بالذهب أو الفضة بالفضة (أمير) من الشروط في الربويات وهى الملك والحلول وتيقن التساوي حال العقد والتقابض^(١٦)

المشار اه إرشاد^(١٧) قال الشاعر إذا ما جنى الجاني على العنود ذنبه وصار الذي لم يقبل العنود جانياً (١) لا يحتاج إلى قوله قبل القبض لأنه لا يسمى ديناً إلا قبل القبض اه وهو عبارة الأعمار وقرز (٢) لأن من شرطه التحييس والقبض قرز (٣) وعقده قرز (٤) ونحوه فطرة وكفارات قرز (٥) الأولى أن يقال القبض الحقيقي (٦) مهموز ذكره رسالة الجوزي للشوان (٧) أو شركة (٨) أو في حكم الضامن كوارث من عليه الدين حيث شري مالى ذمة مودعه والقرعة موجودة غير مستهلكة ذكره القتيبان س وح اه بيان ولو بدى لأن الدينين غنطين (٩) أو مهر أو عوض خلع (١٠) ويجمل الإقرار على أى هذه الوجوه من الوصية ونحوها (١١) لقبوله الجاهل (١٢) لعله أراد الفضة بالفضة وإلا فهو تكرار (١٣) في غير المختار (١٤) العامة لا الخاصة كالراعية والتولية قرز (١٥) يقال ذكر التقدير لا يفيد فالأولى حذفه إذا جلس كاف وإلا لزم على ذلك التقدير أن يصح صرف سيكة بدرهم مضرورية مضافاً ولا يقال به اه متفق قلنا هى موزونة في الأصل (١٦) وإذا كان الماقد فضولين اشترط أن يميز الماقد قبل التفرق اه كواكب ثم لا يضر بعدها ولا يفرق الميزان بعدها حتى يقاضا اه مامر وفي البحر إذا قبضه الماقد قبل التفرق وإن تأخرت لا جائزة

في المجلس^(١) وإن طال أو انتقلا كما مر (إلا الملك حال العقد^(٢)) فانه لا يشترط هنا^(٣) فيصح أن يصرف منه درهم معدومة عند العقد بدراهم كذلك فيصح العقد بشرط أن يحصل ملكها^(٤) والتقابض في مجلس العقد^(٥) وقال في الزوائد يشترط أن يتعاقدا وكلا البديلين حاضر معين عند الناصر وأبي جعفر والاول لم يصح (فإن اختل) من الشروط الثلاثة (أحدها) وهي الحلول وتيقن التساوى والتقابض في المجلس (بطل) الصرف كله (أو حصته) حيث يمكن تمييزه وذلك نحو أن يصرف منه خمسة دنانير بخمسة مثلهما ثم ينكشف في أحد الجانبين دينار ردىه^(٦) عين فانه يبطل من الصرف بقدره ولا يبطل جميعه وكذا لو حصل التقابض في البعض بطل بقدر ما لم يقبض نحو أن يصرف خمسة^(٧) بخمسة فيتقابضا أربعة ثم يفرقان فانه يبطل الصرف في الخامس فقط وقال كشوش بل يبطل في الجميع* نعم فإذا بطل الصرف بوجه

(١) أو في غيره ما لم يفرقا قرز (٢) وأما اذا كانت سيكة بسيكة فلا بد من وجودهما في الملك حيث هما متقنين في الجنس والتقدير وأما اذا كان ذهب بفضة لم يشترط وجودهما في الملك بل وجود أحدهما كلف وظاهر الازهار فيها مرخلافه في فصل (١) حصر البيع والتين يعني فلا يشترط الملك إلا حيث كان سيكة بقدر لأنها مبيعة وقرز (١) وهو قوله فعل والبيع حين إلى آخره (٣) قيل هذا خاص في الصرف أنه يصح في المصدوم كالبدلين غير ابن عمر قال يارسول الله إني أبيع الإبل بالدرهم فأخذ الدينارين وأبيع بالدينارين فأخذ الدرهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس إذا لم يفرقا وبينكما شيء وقد دل هذا على أن التفرق هو للبطل دون القيام من المجلس اه زهور أخرج الحديث الترمذي وأبو داود والنسائي وقال الترمذي إنه قد روي موقوفاً على ابن عمر اه من جامع الأصول ولفظ الحديث عن ابن عمر والترمذي وأبو داود والنسائي قال كنت أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدينارين وأخذ الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ الدينارين أخذت من هذه وأعطى هذه من هذه فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بيت خضعة فقلت يارسول الله ريدك أسألك إني أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدينارين وأخذ الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ الدينارين أخذت من هذه وأعطى هذه من هذه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم يفرقا ويتكاثروا اه من جامع الأصول (٤) يلزم من هذا لو غصب درهما ودفعها في المجلس أن لا يصح ولعله كذلك لكن ينظر في حواله التبرع اه متى لا يصح (٥) أو في غيره قبل التفرق وقرز (٥) ولا تكن الصخلية هنا في القود وفي السيكة تمكن (٦) هذا يستقيم حيث أتى بلفظ الصرف لا بلفظ البيع فتأمل وكان مبنياً لأن كان غير معين فبطل الكل وقيل بقدره وقرز (٧) فلو صرف إناوزة بخمسة وقبض أربعة وانقرا لم يصح لأنه لا يمكن فصل الزائد إلا بكسره وفيه مضرة إلا أن راضياً بالشياخ قبل التفرق صح وإلا لم يصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفرقا ويتكاثروا اه حاشي وظاهر الازهار خلافه قرز

من الوجوه لم يملك أحدهما ماصار اليه (فتردان^(١)) ما كان باقيا (لم يخرج عن اليدوان (لا) يكن باقيا في يده بل قد خرج عن اليد (فا) لواجب رد (المثل في التقدين^(٢)) ورد (العين في غيرهما) كسيكة أو حلية^(٣) فيجب استرجاعها ولو استفدها كالنصب وإنما يجب ردها واستفادتها (مالم يستهلك) فإن استهلك وجب رد مثلها قال عليه السلام مهما أمكن رد السيكة^(٤) بيننا فليست مستهلكة أما لو خلطت بأن سبكت مع غيرها فلا إشكال هناك متمذر^(٥) ردها بيننا إذ لا تميز فلا يجب عليه رد العين^(٦) (فان) وقع المقد على وجه فأسد كصرف أربعة بخمسة ثم (أراد تصحيحه) ولم يلقاه على وجه صحيح (ترادا^(٧)) الزاد وقد جردا^(٨) المقد ولو كان أحدهما قد استهلك^(٩) ما قبض وصار في ذمته لم يمنع ذلك من تجديد المقد على ما في ذمته لأن (ما في النعمة كالخاضر)^(١٠) (فصل في) ومضى (صرف خمسة بخمسة أو نحو ذلك) ثم (انكشف في أحد التقدين رد العين)^(١١) ودرهم ينكشف أنه حديثا ونحوه (أو رد في (جلسن)^(١٢) كدرهم ينكشف فضة ردية ليست في الطيب كبذلها (بطل)^(١٣) من الصرف^(١٤)

(١) فيما يلز قرز (٢) مالم يتساقطا قرز (٣) لا نه لا يصح عند ط (٤) ولم يذكر عليه السلام ما يجب رده في الحلية إذا استهلك ولعل يجب قيمتها من غير جنسها اه تجري إذا كان فيها صنعة لا يمكن ضبطها وقرز (٥) ويجب الارش وعوض ما أكلته النار اه تنهى ونهط حاشية فيجب رد عينها والارش وهو ما بين قيمتها حلية وغير اه ع جري (٦) وهذا يستقيم إذا كان من غير جنسها فاما جنسها فلا يمنع بل قسم ويبين مدعى الزيادة والفعل وظاهر الاذخلافه (٧) فرع فلو جعلت الفضة دراهم أو آنية فليس باستهلاك إذا لم يزل معظم المنافع ويضمن النقص اه يان وينظر لو خرجت من اليد هل يلزم الاستدعاء في هذا الوجه قيل يلزم لا في الوجه الاول فلا يلزم (٨) بل القيمة من غير جنسها اه تجري إذا كان فيها صنعة لا يمكن ضبطها والا فائلل وقرز (٩) أي الفياها قرز (١٠) أو راد من سلم الاقل (١١) ولا بد من تجديد قبض غير القبض الاول اه تذكره وح لى (وهو) والقبض فيها ممكن فيه التقاض فمراده ما كان باقيا بل لا يشترط القبض المحقق كما في السلم أنه لا بد من قبض الوديعة وهو أولى (١٢) أو كلاما بحيث لا يتساقط عين فلا يحتاج الى مقابضة هذا يدل على أن الرد مع البقاء لا يجب بنظر اذ لو وجب الرد مع البقاء وجب مع التلف كما في السلم وهو الصحيح اه كواكب (١٣) وهذا حيث اختلفا في النوع والصنعة والا فقد تساقطا اه مبنى فلا بد لهم من احضار المالكين ان كانوا اثنين أو أحدهما حتى يتقاضيا في الجاس لان كاتا تالين لأنما في الذمة كالخاضر (١٤) فائدة إذا قد الصيرفي الدرام بنحو أجرة فظهرت الدرام منشوشة فلا ضمان على التفاد وان كان بأجرة لزمه الضمان والأجرة اه كافي وقيل لا ضمان مطلقا كالقوم والعتق وقرز (١٥) عبارة الفصح في أحد البدلين ليم السبائك والتقدين أو غيرهما عبارة الازهار أولى لصحة الابدال إذا انكشف (١٦) وتسمى فلوأ (١٧) ويسمى زيوفا (١٨) بعد اقترافهما (١٩) على مذكوف السلم وفارق هذا بيع عشرة بنسمة لأن المقد من أصله فأسد بخلاف مسألتنا فالمقد صحيح لكن طرأ البطلان لتيمم القبض اه

(يقدره^(١)) أي بقدر ذلك الزائف (الأن يدل الأول) وهو ردي المين^(٢) (في مجلس الصرف فقط) فانه يصح حيثئذ فان افترق المتصارفان قبل الابدال بطل قدر الزائف^(٣) ولو حصل ابداله بعد المجلس (والثاني) وهو ردي المجلس إذا أبدل (فيه) أي في مجلس الصرف فانه يصح ويلزمه (مطلقا) أي سواء شرط رده أم لم بشرط^(٤) (أو ابداله) (في مجلس الرد)^(٥) وهو أول مجلس يتفقان فيه بين التفرق والعلم بالرداءة وقيل بل موضع الرد مطلقا وإنما يلزم^(٦) ابداله (أن ردولم يكن قد علمه)^(٧) فأما إذا كان قد علم عند المقد أن في الدرام ردي جلس لم يكن له الرد بعد ذلك (فيلزم)^(٨) كما لو اشترى شيئا حالما بسببه وعند م أنه لا يصح الابدال مطلقا بل يبطل بقدره في ردي المين وفي ردي المجلس بخير بين الرضاء^(٩) أورد الجميع (أو شرط^(١٠) رده فافتراقا) وكان (مجزوا له أو قاطعا)^(١١) فانه إذا شرط رد الردي

زهري (ه) فإن قيل لم لا يبطل الكل قلنا محمول على أنهما عقدا على نقد أو على دراهم في الذمة اه ثم أحضرهما (١) وزنا (٢) والفرق بين ردي المجلس والمين أنه لو رضى بردي المجلس صح ولو رضى بردي المين لم يصح لأنه يؤدي إلى الافتراق قبل التفاض لأنه صرف إليه دراهم فضة وأعطاه حديداً أو نحوها م تعليق من السلم (ه) وظاهر كلام الميار في ردي المين أنه يبطل لأنه قيمى أو مثلى معين إلا أن يكون الردي له قيمة صح وكان من مسائل الاختيار لأنهم لم يقصدوا بيع الأقل بالأكثر ذكر معناه في الواهب أو يصح على أنه غير معين وقت الصرف (٣) قال شيخنا الأول أن يفصل فيه فيقال إن كان أتى بلفظ البيع وعينا فأنكشف ردي معين كان يمّا أن كان له قيمة أن لم يقصد الحيلة وكان له الرد الجيب إن كان جاهلا وإن جاء بلفظ الصرف فهو لا يتخذ البيع به كما يأتي (٤) وإن لم يكن معينا فمن شرطه التبييض قبل التفرق فلا حكم للزائف فان افتراق بطل بقدره اه مفتى وقرز وظاهر الإظهار خلافه (١) قوله لا هو بأههما ولا أههما الآخر (٤) وسواء علم (٤) أن فيه ردي أم لا ولعله قيل التبييض اه بجر فان قبضه حالما قد رضى (٤) وقيل بالم علم قرز (ه) لافي غيره فيخبر بين فسخ الردي أو الرضاء به ولا رد ولا ابدال هنا لأنه من باب الرد بالجيب محضا اه من التفتح وشرحه (٦) سواء كان أول مجلس أو بعده ولأن الرد بالجيب على التراخي كما مر وقيل للصرف أحكام مخصوصة فيجوز أول مجلس وقرز (٧) العلم يبطل الرد في أربعة مواضع عند المقد وعند التبييض وعند التصرف وعند التفرق وقرز (٨) ماله إلى المقهور والمنطوق فالمنطوق لزوم الابدال حيث رد ولم يكن قد علمه والمقهور لزوم أخذه لردي المجلس حيث عقدا وقبض طلا به وظاهر هذا أنه حيث قد علم به يبطل الرد ولو جهل كونه لالرد أو اختلفا بعد مجلس الصرف وقد علم به ولم يدل في مجلس الاتفاق يعني ولا رده إذ لو رده ولم يقبض بطله وافتراق بطل بقدره اه ح لى وقرز (ه) التفاء في قوله فيلزم معنى حتى يلزم الصرف ويصح الرد لو كان طلالا لكن لم يعلم قبلت الرد كذلك فهي سببية وكذا في الأتمار اه فتح (ه) معنى البيع (٩) ومنهبت كذلك في السبائك (١٠) فرع وقد أخذ الفقيه ح من هذه المسئلة في المغيب اه إذا اشترط مع العلم به صح وقيل ف أنه يفرق بينهما بأن هنا مع الشرط قد أخرج المغيب عن الصرف وصار في الذمة في قدره فإذا قبض بطله قبل تفرقهما صح بخلاف ذلك في بيع المغيب اه بيان (ه) حال المقد إلى انهاء المجلس (١١) قبل التفرق قرز

بطل ^(١) وجوب الابدال اذا افترقا وهو يجوز لوجود الردي أو قاطع بوجوده وسواء علم به عند المقدام لالكنه في هذه الصورة لا يلزمه ولو علم ^(٢) به لأجل كونه قد شرط رده (غير ضي) ^(٣) به (أو يفسخ) ^(٤) بخلاف المسئلة الأولى فإنه يلزمه اذا علم كما تقدم وأما اذا افترقا قاطعا بأن لا ردي ثم انكشف فإنه يصح الابدال في مجلس الرد فله طلب الابدال ^(٥) فيه (فإن كان) الرادة (اتكحيل فصيل) ^(٦) الكحل من الدرهم (أن أمكن) فصله (وبطل) ^(٧) من الصرف (بقدره) ^(٨) ويضمن المشتري قيمة الكحل إن فصله وكان له قيمة ^(٩) وكيفية تقويمه إن نظر كم بين قيمتها مكحلة وغير مكحلة فما بينهما فهو قيمة ^(١٠) الكحل (ولإن) (لا) يمكن فصله (فهي الكحل) أي بطل الصرف في الكل لفقد العلم بالتساوي وذلك حيث تكون مزقة أو مكحلة ^(١١) كحلا لا يمكن فصله ^(١٢) فصل ^(١٣) في حكم الجريرة اذا دخلت في الصرف (و) هو أن تقول (لا تصححه الجريرة ^(١٤) ونحوها الا) أن تكون (مساوية لمقابلها) فمن أراد أن يتحيل في

(١) لأنه قد خرج عن الصرف بالشرط (٢) أي باليب (٣) في أول مجلس يشقان فيه بعد الفرق والعم بالرداة فإن لم يرض ولا يفسخ بطل بغيره وقيل يلزم وفي الرضا والكواكب في مجلس الصرف قسط وقرره ض عامر ومثله عن الهاجري (٤) بل يفسخه قسط اه تذكرة قرز يعني في الدرهم الردي لا غيره اه بيان معنى (٥) ولو لم يدل فيه لم يكن له طلب الابدال بعد بل يرضى أو يفسخ (٦) وفي النيث فإن كان لا يمكن إجباره بطل بقدره (٧) أن لم يدل في المجلس (٨) وزنا اه سحولي وقرز (٩) إن لم يرد اه فأن لزم أرض قص قيمة الكحل بالأفعال وهو ما بين قيمته منفصل وغير منفصل إن لم يأذن المالك قرز فأن أذن فلا أرض (١٠) فأن تلف وله قيمة وكان الفصل بغير إذن المالك لزمه مثله لأنه مثلي وإلا فلا شيء اه سحولي (١١) والصحيح أنه إذا كان له قيمة بعد الانفصال قوم منفردا قسط فإن لم يكن له قيمة بعد الفصل قيمته قبله قائما لا يستحق حق البقاء لأن صاحبها غير مصد بوضعه اه سماع (١٢) وإنما يلزم بشروط ثلاثة الأول أن لا يكون يافذ البائع الثاني أن يكون له قيمة الثالث أن لا يسلمه إلى المالك وقرز (١٣) اعلم أن الفرق بين المكحل والزريق من ثلاثة وجوه في الصورة والملة والحكم أما الصورة فالمكحل طلاء على ظاهر الدرهم والزريق مخلوط بالدرهم وأما في الحكم ففي المكحل يطل بغيره وفي الزريق يطل في الكل وأما في الملة فهو أن المضرة تنصل بفصل الزريق لا بفصل الكحل اه زهور (١٤) والأصل في الجريرة أنه أتى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجر من خبير فقال أو كل ثم خير هكذا قالوا لا يرسول الله إننا نشتري الصاع بصاعين والصاعين بثلاثة فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تفعلوا ولكن مثلا بثل أو تباع هذا وتشتري بجمته من هذا وكذلك الميزان كالسكياي في ملة الربا اه شرح نكت فأخذت الجريرة من هذا (١٥) فأن قيل ما الفرق بين هذا وبين الربويات في أنكم قلتم في الربويات إذا صحب أحد التلحين غير ذو قيمة غلب المنفرد ولم يتصوروا المساواة الجواب من ثلاثة وجوه الأول أن ذلك مطلق مقيد بهذا وفيه نظر الثاني أن ذلك على قول وهذا على قول الثالث وهو الصحيح أن هنا قصدوا الحيلة فاعتبرنا قبض قصدتم بخلاف ذلك فلم قصدوا (١٦) من أحد الطرفين

تصحیح صرف الأقل بالأكثر من الجنس الواحد فادخل جريرة مع الأقل لتقابل الزيادة أو نحوها أي أو نحو الجريرة وهو أن يشتري بالأقل سلعة من صاحب الأكثر ثم يبيعها منه بالأكثر فإن الحيلة بالجريرة وبالسلمة لا تقتضي التصحيح حتى تكون الجريرة قيمتها مساوية لما يقابلها من الزيادة وكذلك السلمة تكون قيمتها مساوية لما يقابلها بحيث يرضى كل بما أخذ عوضاً^(١) عن الآخر وعندم بالله مذهباً وتفرجاً^(٢) أن ذلك جائز إذا كان للجريرة قيمة في نفسها وإن لم تكن قيمة للزائد فإن لم تكن لها قيمة في نفسها ولجنسها قيمة قليل ع ذكر ض زيد أنه لا يجوز وقيل ح^(٣) أنه جائز عندم بالله فإن لم يكن لها قيمة^(٤) ولا لجنسها لو كثر فلهذا لا حكم لها اتفاقاً قيل ح اما إذا كانت^(٥) الجريرة من كلا الطرفين فذلك جائز وفقاً^(٦) ويقابل كل جنس الجنس الآخر^(٧) (ولا يصح) من المتصارفين (في متفق الجنس والتقدير قبل^(٨) القبض حط^(٩) ولا إبرام ولا أي تصرف) وسواء كان الإبرام من الكل أو من البعض وسواء قلنا أنه إسقاط أو تملك لتأديته^(١٠) إلى المفاضلة (ويصح حط البعض^(١١)) (في الجنسيتين المختلفتين) إذا أتى بلفظ الخطأ والإسقاط لجواز

(١) يعني رضايان التفرق على العدم معاً نحو أن تكون قيمة السلمة قيمة الأقل لجودته وقيمة الأكثر لردائه اه يان (٧) أخذه من قول الهادي عليه السلام إذا باع مكيلاً بئر من رجل ثم اشترى به قبل قبضه منه مكيلاً من جنسه حل له (٣) قوى على أصلهم (٤) كقشر البيض ونحوها (٥) مع عدم قصد الحيلة (٦) وأما الدرام المشوشة فيجوز بيع بعضها ببعض وإن لم يعلم التساوي لأن ما في كل من النحاس يقابل الآخر من الفضة فيجوز ولو كان جنساً واحداً ذكره المؤيد بالله وهو إجماع وقد ذكره في النية في مسائل الاعتبار وضبط ذلك أهل المذهب لأن الزيادة في مثله غير مرادة ولفظ البحر فأما المشوشة بالمشوشة فيجوز وقرز قد تقدم في ذلك في تنبيه في حواشي باب الرويات فأثبت هناك (٥) وذلك كالتفريفة والمصنانية وظاهر الكتاب أن الجريرة لا تصحح مطلقاً من غير فرق (٧) ولا بد من لفظ البيع إذا كانت الجريرة من غير الذهب والفضة وقرز (٥) ما لم يقصدوا الحيلة وفي البحر وإن قصدوا (٨) وتصح بعده ولو قصد الحيلة لأنه تملك جديد قلت لكن يقال لتأمل أن يقول كاجريرة وقد أصغر فيها عدم الحيلة اه من خط المقي (٩) ما لم يكن الخط من الجانبين وكان بلفظ واحد في حالة واحدة وقيل مهما حصل في المجلس صح ما لم يفتراً ويسوى الخط وكان بلفظ الخط والإبرام لا يلفظ التملك لأنه تصرف وقيل هو إسقاط وليس بصرف (١٠) مسألة إذا كان أحد الدليلين أكثر من الآخر قليل التقييد من الحيلة في ذلك أن يقول صاحب الأكثر صرفت منك من هذه الدرام أو الفضة ما يساوي ما ملك وأبحت لك الزائد ولا يقول وجبت لك ولا تصدقت لأنه تصرف (١) قبل القبض وهذا قوى ما لم يقصدوا الحيلة ينظر فلا تصح إذا قصدوا وقرز (١) وقيل هو إسقاط وليس بصرف وقرر الصحة (١١) لا الكل لعدم القبض وقرز

التفانل بينهما فإن آتى بلفظ الإبراء وجعلناه اسقاطا صحيح^(١) وإن جعلناه تمليكاً لم يصح لأنه تصرف في ثمن الصرف قبل القبض وهو ممتنع قال عليه السلام من ثمننا (لا التصرف) ببيع أو نحوه (ولا يجل^(٢) الربا) ولا يصح التعامل به (بين كل مكلفين)^(٣) مسلمين كانا أم ذميين أم حربيين أم حربين ومسلم أو ذمي (في أي جهة) سواء كانا في دار الإسلام أم في دار الحرب^(٤) وقال الناصري يجوز التعامل بالربا في دار الحرب بين مسلمين أسلمنا هناك ولم يهاجرا وبين الذميين وبين التمي والمسلم^(٥) (ولا يجوز أيضا الربا) (بين المبدوريه)^(٦) أي فيما بيننا وبين الله تعالى ولا بين السيد وعبد المأذون^(٧) وعن باقره قولان في الربا بين الله تعالى والمبدورين السيد وعبد

باب السلم

اعلم أن السلم والسلف^(٨) بمعنى واحد وهو في الاصطلاح تعجيل أحد البديلين وتأجيل الآخر على جهة اللزوم^(٩) مع شرائط وهو باب من أبواب البيع والأصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفله أما قوله فقال من أسلم^(١٠) فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل

(١) لأنه لا يصح من الصرف (٢) فإن قيل لم لا يجوز معاملة الحربى بالربا ولنا أن التوصل إلى أموالهم بالتقصص لأنها مباحة الجواب أنه إنما يصح التوصل إلى المباح بما لا يكون عطفورا في الصورة وأما المحظور فلا كييع قتل الكفار من الكفار وكالا تجوز الرشوة على المذهب ليحكم له بالحق والتقصص (١) مخصوص أه غيث قلت وهذا معارض بأموالهم أجازوا شراء أولاد الكفار مع أنه ليس شراء لكن تسليم المال إليهم عوض عن الضريبة ومنها أن الشيخ أبى جعفر وص باقره أجازا أن يرتضى ليحكم بالحق (١) قلت يحتاج إلى الخصوص اذ هو أمر ليس بمحظور البتة بل هو شيء يجوز تارة ويحرم أخرى كالقتل والجرح ونحو ذلك فلا نسلم أنه مخصوص بذلك الحال أه مقصد حسن (١) في نسخة قلت لا يحتاج إلى القول بالخصوصية وهو أولى (٣) حجتنا يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا حصة التاصروح لا ربا بين المسلمين في دار الحرب لانها دار باحة قلنا ولو كانت دار باحة فالربا محظور (٤) صوابه معاملة ليس للميز المأذون وغيره (٤) قلنا البيع بيننا وبينهم صحيح فأن أدخله الربا فهو ربا حقيقة بخلاف شرائك للولد من والده فهو غير صحيح بل يكون جباة على تسليم الولد اليها أه بيان بل هو شراء صحيح إلا أنه خاص أه مفتي (٥) في دار الحرب (٦) وقد أخذ من هذا أن الربا يدخل المعاطاة قلنا لا مأخذ لأن المعاطاة لم يملك أحدهما الآخر ما دفع إليه بخلاف هنا فإن الدفع ملك القابض فاشبه البيع بدليل عدم الرجوع فيها أعطى وسيأتى في القسمة أنه ليس ربا أه شامي وقرز (٧) حيث كان عليه دين مستغرق والا فالكل فلكه وقرز (٨) ويتخذ بلفظ السلف اجماعا كما سلفك هذا في كذا أه بحر (٩) من الاصل ليخرج التي المأذون (١٠) والدليل عليه من الكتاب قوله تعالى يا أيها

معلوم وأما فعله فأرؤى منه صلى الله عليه وآله وسلم استسلم^(١) من يهودى فلما طالبه قال لنا بقية يومنا^(٢) والاجماع منع على جوازه^(٣) ونم والظاهر أنه مخالف للقياس^(٤) . أذهب بيع معدوم وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع ما ليس عنده ورخص في السلم وقال الامام يلى هو وارد على القياس لأن بالناس اليه حاجة ولأنه إذا جاز دخول الأجل في الثمن جاز في الثمن^(٥) وأما النهى عن بيع المعدوم^(٦) فالمراد به إذا تناول شيئا مغيثا^(٧) لا يكون في الثمن ولم يكن ذلك الشيء في ملك البائع^(٨) (و) اعلم أن (السلم لا يصح) إلا في بعض الأموال دون بعض فمن ما لا يصح السلم فيه أن يسلم (في عين)^(٩) فلو قال أسلمت اليك هذه العشرة في هذا الثوب^(١٠) أو نحو لم يصح لأنه يصير يما بلفظ السلم وذلك لا يصح كما سيأتى (أو ما يعظم تفاوته) وذلك (كالحيوان) وقال في الاتصاف المختار جواز السلم فيه وقد قال به طبقات أربع^(١١) من الصحابة أمير المؤمنين وابن عمر وابن عباس ومن التابعين الحسن^(١٢) وابن المسيب^(١٣) والنخعي ومن الأئمة الباقر والصادق والقاسم وم باقه ومن الفقهاء شوك وأحمد (والجواهر والآلئء والفصوص) فهذه الثلاثة لا يصح السلم فيها إجماعا ذكره في أصول الاحكام (والجلود)^(١٤) لا يصح السلم فيها وعن ك جواز السلم^(١٥) فيها قيل ع وهو أحد قولى ض زيد

الذين آمنوا إذا تداءيتهم يدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال ابن عباس أشهد أن السلف المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله وأذن فيه في كتابه وتلاه هذه الآية اه شفاء وروى ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة وم يستلقون الخمر السنة والسنتين والثلاث فقال صلى الله عليه وآله وسلم من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم اه ح بحر ويسمى ساما لتقديم رأس المال وسلفا متأخر السلم فيه (١) في تمر اه شفاء (٢) يهودى اه بستان (٣) وبني عليه في الهداية (٤) يحن في عين المبيع (٥) يعني في السلم (٦) فقط (٧) أراد عينا معدومة كتمر نخلة معدومة (٨) كدار غيره وعنده يقال دار غيره وعنده بينهما موقوف فطهارة الاجازة (٩) خاص اه ح الى وفي البيان موجودة في الملك ولم تكن حاضرة (١٠) عبارة الهداية في عين (١١) أو مينا ولو غامبا قرز (١٢) ومنه طبقات ثلاث من الصحابة ابن مسعود ومن الأئمة الناصر وزيد بن علي واختاره السيدان ط ورح ومن الفقهاء الأوزاعي وح اه ان حجة من منع قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أسلف فليسلف في كيل معلوم وحجة من أجازاه ان الحيوان مما يمكن ضبطه كسائر الاموال الموصوفة قلنا لا نسلم امكان ضبطه (١٣) البصري (١٤) بكسر الياء وتشديد دها وفي القاموس وكحدث والد سعيد ويقع (١٥) وذلك لأنه لا يمكن ضبطها لأن جلد الوركن غليظ قوي وجلد الصدر مخين رخو وجلد الظهر رقيق ضعيف ولا يمكن ذرع الجلد لاختلاف اطرافه ولا ضبطه بالوزن لأن الجلدين قد يتفان في الوزن ويختلفان في القيمة لسمه احدهما بالخفة وضيق احدهما بالثقل اه بستان (١٦) مع ذكر المرض والطول والوزن

وما لا ينقل^(١) لا يجوز السلم فيه كاللور والمقار^(٢) بالاجماع^(٣) تنبيه^(٤) قال ح لا يصح السلم في الدراهم والدنانير واليه أشارم بالله^(٥) لأنه يؤدي الى أحد عذورين إما أن يجعلنا وقد استقر الاجماع على أن المسلم فيه مبيع أو يجعلنا مبيعا وقد ثبت أنها آذان للأشياء وقال ش والواق بل يصح السلم^(٦) فهما وهو الذي في الأزهار لأنه لم يدهما مع الجواهر قيل ولا خلاف في جواز السلم في السبائك^(٧) (وما) كان (محرم فيه النساء)^(٨) لا يصح السلم فيه لأن من لازم السلم النساء فلا يصح فيما يحرم فيه (فن أسلم جنسا في جنسه)^(٩) (و) في (غير جنسه فسد في الكل) هذا مذهبتنا وهو قول ح وقال أصحابه يفسد بقدر الجنس المتفق (ويصح) السلم (فيما عدا ذلك) المتقدم ذكره مع كمال شروطه وإذا وقع حيث يجوز فاما يصح (بشروط) سبعة لكن مولانا عليه السلام داخلها فجعلها خمسة^(١٠) الشرط الأول (ذكر قدر السلم فيه وجنسه ونوعه وصفته) أما القدر^(١١) فهو الوزن والكيل وأما الجنس فنحو أن يقول برأوا ما النوع فنحو أن يقول حميري أو ميسانى أو نحو ذلك وأما الصفة فقد مثلها عليه السلام بقوله (كرطب) أى نحو أن يسلم في تمر صيحاني فقد ذكر جنسه ونوعه وصفته هو أن يقول برطب أو بابس (وعتيق) هذا من صفات السمن فاذا أسلم في سمن فلا بد أن يذكر كونه سمن بقر^(١٢) أو غم فهذا تبين جنسه

(١) ووجهه أن لا يثبت في الذمة وقيل وجهه أنه لا بد من تعيين البقعة فيكون سلفا في عين وهو باطل إذ السلم تسجيل أحد البدلين وتأجيل الآخر (٢) لتقد إمكان الوزن (٣) بالفتح اسم للتخل والغلبة والكسر للآفات وبالضم اسم للعمر اه زهور (٤) واختاره الامام شرف الدين ومثله في البحر والهداية والسكواكب والبيان والزهور وهو ظاهر الأزهار فيما تقدم في قوله والمبيع حصن وذهب التهاجي وغيره (٥) حجتها قوله صلى الله عليه وآله وسلم فليسلم ولم يخص موزونا من موزون (٦) بشرط أن يكون الثمن من غير الجنس قرز (٧) ولكون رأس المال من غير جنسها وكان غير موزون وقرز (٨) نحو مكيل بمكيل وموزون بظله ونحو ذلك مما يحرم فيه النساء (٩) فلو أسلم ثوبا في ثوب وصاح بر لم يصح على ظاهر الكتاب (١٠) لعدم التميز قرز واختار أنه يصح لأنه غير ربوي (١١) في غير ربوي فلو أسلم ثوبا وصاحا برأ في ثوب وصاح شعير صح لأنه يكون كل جنس في مقابل الآخر وقرز (١٢) والوجه أن حصصه التي يصح من رأس المال مجهولة جهالة معروفة كلو جمع في القصد حر أو عبداً فإن يميز الثمن صح فيها يصح فيه (١٣) المراد بالجنس الذي يحرم فيه النساء فلو أسلم مكيلا وموزونا بمكيل وموزون فله يصح ويكون كل جنس مقابل الآخر إذا كان يصح أن يكون ثوبا في بعض الأحوال (١٤) إذا لم يميز عما يصح فيه النساء اه وابل وأما وبرهان (١٥) ربو يا ليم المتفق في القدر وإن اختلف الجنس (١٦) لأنه جعل الجنس والنوع والقدر واحداً وهو ثلاثة اه غيث والعفة داخلة تحت النوع (١٧) هذا تقدير وليس بقدر وإنما القدر أن يقول عشرة (١٨) ونوعه إما سمن جواميس أو ممز

والصفة^(١) أن يقول عتيق^(٢) والعتيق هو الذي تقادمت مدته (و) يسين (مدته) أي مدة العتيق عتيق عام أو عتيق عامين (وقشر زيت) أي إذا أسلم في زيت فلا بد أن يذكر كونه مقشراً أو غير (ولحم كذا^(٣) من عضو كذا سمته كذا) أي لا بد أن يبين جنسه كلحم بقر أو مئذ أو نحو ذلك وبين من أي الأعضاء نحو أن يقول من لحم الأضلاع أو من الأضخاذ أو نحو ذلك وبين قدر سمته^(٤) نحو أن يقول سمته قدر أصبع^(٥) ولا بد أن يبين كون العظم مغلولاً^(٦) أو غير مغلول (وما) كان (له طول وعرض ورقة وغلظة^(٧) يثبت) هذه (مع) ذكر (الجنس) إذا كان الطول والعرض والغلظة مقصودة فيه أي يتعلق بها العرض كالخشب والآجر^(٨) واللبن^(٩) والثياب والبسط فأما لو لم يكن ذلك مقصوداً في الشيء السلم فيه كالطعام فإن له طولاً وعرضاً لكن ليس مقصودين فيه ولا يتعلق النرض بهما فلم يحتاج إلى ذكرهما (ويوزن^(١٠) ما عدا المثل^(١١) ولو آجر أو حشيشاً) هذا هو الصحيح للمذهب على ما ذكره أبو طالب وقال من زيد لا يتمتع جواز السلم في العوارض^(١٢) والمجنوع^(١٣) من غير ذكر الوزن إذا بين جنس الخشب وطوله وعرضه وغلظته وورقه لأن وزنه يتحمل^(١٤) في المادة قال ويجوز السلم في الآجر واللبن إذا بين مقدارها^(١٥) على أصل يحوي عليه السلام قيل ع وأما الآجر واللبن والبسط والأكسية^(١٦) فيتفق ط و ض زيد فيها في أنها

أوضاع (١) وفي وصف السلم من مرعى كذا وكذا لأن الصل قد يقع على الكون والعدم فيكون دواء وقد يكون على أضرار القواكه فيكون داء يعني زهرها اه شرح عليه (٢) وكذا الغسل قوله أو عتيق وكذا أو جديد (٣) وكونه من ذكر أو أنثى لأن لحم الذكر أطيب ولحم الأنثى أرطب وكذا خصى أو نقي أو غير مغلول أو غير فإن كان من صيد فلا بد أن يبين أعيد كلب أو غيره لا الخصى فلا يشترط إن لا يكون الخصى للصيد إلا نادراً (فاكلة) ما صيد بالسكب فانه أطيب مما صيد بالفتل لأن أفواه الكلاب واسعة ولا تزال مفتوحة ونكهته طيبة إذا عض على الصيد بخلاف الفتل فإن أفواهها منتبقة فنكهتها كريهة اه بحر (٤) ويصح السلم في الجراد ميتة عند عموم الوجود ويوصف بما يليق به وقيل يصبح حياً وميتاً (٥) قال الامام أي لحم الرعي أطيب من لحم المغلول لأنه يأكل مما يشتهي لأجل الاحتراك ولحم الرضيع أطيب من لحم العظيم (٦) وقد رجمه وقرز (٥) معروفة نحو أصبح الذراع المتصل بها اه ح آثار (٦) وفي البحر يدخل العظم في اللحم كما يدخل النوى في التمر لانه به إلا أن يخرج السلم اليه (٧) على جهة البدل (٨) يشهد بالراء اه قاموس (٩) بكسر اللام وسكون الياء الباب اه ضياء وبروى بكسر الياء لغة اه كواكب (١٠) ولابد من ذكر نوع الطين (١١) أي يذكر وزنه عند المقد ويجوز التراضي من بدون تشاجرا وزن عند التسليم وقرز (١١) صواب المكيل وقرز (١٢) الخشب الصغار (١٣) الخشب الكبار (١٤) وقواه الامام شرف الدين إذ مع ذلك يقرب تحقيق العين وللتسامح بما عدها يفتني الشجار اه ح فتح (١٥) يعني عددا وإن لم يذكر الوزن اه بيان (١٦) اسم لما يلبس

لاحتاج الى ذكر الوزن قال مولانا عليه السلام الظاهر من كلام ط أنها توزن وقد أشرنا إلى أن الصحيح اعتبار الوزن بقولنا ولو أجر أو حشيشا الشرط الثاني (معرفة) ^(١) أمكانه للحلول ^(٢) وإن عدم ^(٣) حال المقد أي من شرط السلم أن يعرف من طريق المادة أن الشيء المسلم فيه يتسكن السلم اليه من تحصيله عند حلول أجله ولو لم يكن موجوداً حال المقد فإن لم يعرف ذلك لم يصح ^(٤) السلم وقال الناصر لا بد أن يكون المسلم فيه موجوداً وقت المقد والحلول ^(٥) وإن انقطع في الوسط وقال ح لا بد أن يستمر ^(٦) وجوده من وقت المقد إلى وقت الحلول (فلو عين ما يقدر تملذه ^(٧) كنسج حلة أو مكياها ^(٨) بطل) ويكتفي الظن فعلى هذا لا يجوز أن يشترط تمر نخلة بعينها أو حائطه ^(٩) مزرعة بعينها أو نسج ^(١٠) حلة بعينها أو مكياها إلا إذا كانت بلدنا كبيرا ككرخ ^(١١) بحيث لا يجوز إجلاله أهلها في المادة دفعة واحدة قال ط لا يجوز أن يشترط في شيء منه خير ما يكون من ذلك الشيء مولا أردأ والوجه فيه أنه مجهول إذ لا شيء إلا ويقال غيره خير منه أو دونه قليل ع ^(١٢) فلو قال من خير ما يوجد أو من أردما يوجد صحيح لأن من للتبعض قال ط فإن قيد ذلك بأجود ما يوجد في ذلك البلد جاز لأنه مما يضبط بخلاف ماذا أطلق * الشرط الثالث (كون الثمن) ^(١٣) مقبوضاً ^(١٤) في المجلس) فلو ترقا قبل قبضه بطل السلم ولا بد أن يقع القبض (تحقيقاً) فلو كان على المسلم دين اليه لم يصح ^(١٥) أن يحمل رأس

(١) تقديره الثاني معرفة وجداته عند حلول أجله (هـ) ويثبت في السلم فيه خيار الرؤية والسبب ذكره في الزوائد خلاف القبحان سوف ويثبت في رأس المال خيار الرؤية قبل التفريق والسبب حيث هو ما يصح يخرج ما لو كان دراهم أو دنانير قلها لا تصح (٢) في أيدي الناس (٣) من شرطه الصدم فلا فائدة لقوله وإن عدم ولعله لأجل الخلاف اهـ مفتي (هـ) في أيدي الناس ويشتد عدم الوجود في المالك حال المقد وقرز (٤) وتكتفي معرفة أحدهما حال المقد ولو بالظن وقرز (هـ) نحو أن يسلم في الشتاء في عتب والأجل ثلاثة أيام (٦) في الناحية (٧) في الناحية (٨) في مدة أجله (٩) أو ميزاتها ما لم يكن لها عيار في الناحية وقرز (١٠) والوجه فيه الغير وهو ما روي أن يهوديا قال يا هذا إن شئت أسلمت إليك وزنا معلوماً في كيل معلوم في تمر معلوم إلى أجل معلوم من حائط معلوم فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يهودي ولكن إن شئت فاسلم وزنا معلوماً في كيل معلوم إلى أجل معلوم في تمر معلوم ولا شيء لك أساطا اهدوا ري (١١) وكذا نسج رجل معين (١٢) وهي بلاد السيدين وهي يحداد وسكانها عشرة آلاف وكذا صنعة وصناعة ونمار في اليمن والقاهرة في مصر (١٣) وقد نظر مرغم كلام الفقيه ووجهه أن من وإن كانت للتبعض فهي داخلة على مجهول وبعض المجهول مجهول ومثله عن الشامي (١٤) وتصح الإحالة إذا أسلم في المجلس بأن يحيل المسلم المسلم اليه على غيره لا أن السلم اليه يحيل غرضاً على السلم بقبض رأس المال إذ هو تصرف قبل القبض (١٥) ولا تكتفي التخلي وهو ظاهر الأزاره وقيل تكتفي التخلي إذا كان رأس المال ما يمين (١٦) فائدة فإن

مال المسلم إلا بعد أن يقبضه ^(١) منه ثم يعطيه وكذلك لو كان عنده وديعة لم يصح ^(٢) جعلها رأس مال المسلم حتى يقبض ^(٣) في المجلس ولو كانت حاضرة هذا ظاهر قول الهادي عليه السلام وحاصله م باق وهو لم يحكى عن ش وقال م باق يصح أن يسلم الوديعة وإن غابت عن المجلس وقال ع نفيهما إن حضرت الوديعة المجلس جاز وإن لم يقبض والإفلا ولا بد أيضاً أن يكون الثمن (معلوماً) حال المقد (جملة أو تفصيلاً) ونفى بالجملة الجزاف والتفصيل ظاهر وعند الناصر ^(٤) وح لا يصح في الجزاف ^(٥) قيل فلو أسلم عشرين درهماً في قبض بر وقبض شعير ولم يبين عن كل واحد منها جاز عندنا وأبي ف ومحمد ^(٦) وعند ح لا يجوز (ويصح) السلم (بكل مال) ^(٧) فيجعل رأس المال تقدماً أو غير تقديمياً أو قيمياً حيواناً أو غيره منقولاً أو غير منقول كثمن البيع وقال الناصر لا يصح أن يجعل رأس المال إلا دراهم أو دنانير (و) الحكم (في انكشاف الرديء) (في رأس المال رديء عين أو جنس) (ما مر) ^(٨) في الصرف في أنه يبطل

كان عليه رجل عشرة دراهم فأسلم إليه عشرين درهماً تقدماً عشرة التي في الذمة لم يصح إلا في العشرة التي تقدماً ^(٩) فان قيل ما الفرق بين هذا وبين ما أسلم موزوناً في موزون ومكيل الفرق بينهما أنه موقوف في الأول دليل أنه لو حصل التقاض في المجلس لصح في الجميع بخلاف المكيل والموزون اه تعليق ابن مفتاح ^(١٠) ش ولك وزفر تبطل في الكل لعدم تعيين القدر المقابل للدين قلنا لا يمنع كل واحد على عشرين فنقدر عشرة من الثمن أو المسلم فيه اه بسر ^(١١) أو يركل المسلم إليه يقبضه له من نفسه فيصح السلم قبل أن يفترقا ذكره في الشرح ^(١٢) وأما المضمون فيكون قبضاً لكن قولهم تحقيقاً فيهم أنها لا تسكن فينظر وعنده عليه السلام أن العين المضمونة في حكم المقبوض فلا تحتاج إلى تجديد قبض فيها وقوله هنا عليهم نسبة قولهم في المبيع ولا يكون قبضاً إلا في المضمون ولكن الظاهر أن بينهما فرق فينظر في الفرق ^(١٣) ولا تسكن الصلابة بل لا بد من النقل لأن اليد لا تكون قبضاً كما تقدم وقرئ ^(١٤) لأن يد الوديع يد المدعو فإذا لم يقبضها المالك وسلمها فكأنها لم تخرج من يده فيكون الاقتراق قد حصل قبل القبض اه بصيرتي ^(١٥) وش ^(١٦) ونفى بالجزاف وهو رأس المال للحياة ^(١٧) ويقسم الثمن نصفين حيث عدم أحدهما اه مفتي وقيل على قدر القيمة ^(١٨) وتبطل الشفعة فيه بعد قبضه وقرئ ^(١٩) قال في شرح الآثار وظاهر المذهب أنه لا يصح أن يكون رأس مال السلم منفعة لا لشرائط قبضه في المجلس تحقيقاً ولا مبيعاً كذلك وقيل بل يصح على القول بأن قبض العين قبض للثمن كما هو المذهب والأولى عدم الصحة إذ لا قياس على ما ورد على خلاف القياس ^(٢٠) غالباً احتراز من أن يحتمل الربا ^(٢١) يقال لا وجه للبطلان هنا إذ لا يشترط علم المتساوي بل هو من باب الغيب فيرضى به أو يفسخ ولا يبطل بقره ^(٢٢) والجامع بينهما اشتراط قبض في المجلس اه بسر ^(٢٣) حيث كان رأس المال من التدين أو مثلاً غير معين ولا قبول بالتقدير لأن لم يكن كذلك كان مبيعاً والمبيع لا يصح ابتداءه كما تقدم في أول البيع فيبطل السلم حينئذ لعدم قبض الثمن الصحيح اه على وقيل يرضى أو يفسخ وهو الأقرب في رديء المجلس سقط اه غيث يعني يكون عيباً فيرضى أو يفسخ ولا يبطل

بقدره إلا أن يدل برديء العين في مجلس الصرف^(١) ورديء الجنس فيما وفي مجلس الرد على مامر
من التفصيل * الشرط الرابع (الأجل المعلوم)^(٢) وعن ش يصح^(٣) حالا وأقله (ثلاث)^(٤)
وعن الأستاذ يوم ولية وقال ص بالله أقل مدة السلم أربعون يوماً^(٥) (و) من أسلم إلى (رأس
ما هو فيه) نحو أن يسلم إلى رأس الشهر الذي قد دخل بمضيه وجب أن يكون (الأخره)^(٦)
وكذا السنة (والا) لا يسلم إلى رأس الشهر الذي هو فيه بل إلى رأس الشهر المستقبل (فلو روية
هلاله) وهي الليلة الأولى التي يرى فيها هلال ذلك الشهر إلى طلوع الشمس^(٧) من أول يوم
منه وإذا أسلم إلى رأس السنة كانت عله الليلة التي يرى فيها هلال أول الشهر من السنة
(و) إذا جعل الأجل إلى يوم كذا ولم يبين ساعة منه كان اليوم كله وقتاً لإيقاء السلم و (له)
مهلة (إلى آخر) ذلك (اليوم المطلق)^(٨) وعن أصحاب بل وقته طلوع الفجر قبل مدوماً كروه
قياس لأن إلى للتأية لكن ترك القياس للخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لنا بقية يومنا
فلو قال إلى شهر كذا أو إلى سنة كذا لم يدخل الشهر والسنة على القياس^(٩) (و) يصح
التججيل للمسلم فيه قبل حلول أجله (كأمر)^(١٠) في القرض على ذلك التفصيل^(١١) والخلاف في
شرط حط البعض كما مر * الشرط الخامس (تعيين المكان)^(١٢) الذي يسلم فيه المسلم فيه وسواء كان

بقدره (١) صوابه في مجلس السلم (٢) ويصح إلى الطلب وسهول ونحوهما إن كان معلوماً لا يختلف كما هو المقرر في علم
الفلك اه تكيل (مسئلة) ومعلق من الأجل كلها وقت غير معلوم كالصيف والجمهر وهو القبض والغريف
والشتاء والصراب والطلب عجيء الفأفة ونحو ذلك فهو فاسد وفاسد البيع الذي شرط فيه اه بيان (٣) إنه هو عقد
معاوضة كالبيع فلنا خصه الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أجل معلوم والقياس على الكتابة إذ كل منهما
عقد إرفاق ولأن موضوعه تججيل أحد البديلين وتأجيل الآخر اه محيري لا تسلم الاصل إذ الكتابة مخالفة
للقياس (٤) كوا مل كقولته تعالى تتصوا في داركم ثلاثة أيام فزل الوعيد يوم الاربعاء موزل العذاب يوم الأحد
فدل على أن الأجل يعمل على الأيام السكوا مل ولا عجرة بخلق الأوقات اه شرح محيري (٥) بتحديد
من الوقت إلى الوقت قرز (٥) لأنه أقل مدة يأتي فيها الزرع ذكره في القرض (٦) فأما وعظه بأوله
فالطلاق أو الطاق برؤية الهلال واليمين بطلوع الفجر والسلم بطلوع الشمس اه بحر إن لم يدخل الشهر
فان كان قد دخل تعلق الطلاق واليمين بالأساعة التي يتحقق رؤية الهلال (٥) حيث بقي منه
قدر ثلاثة أيام اه سحولي وإلا بطل السلم (٧) ذكره الهادي عليه السلام استحصاناً لأن التصلل في
العادة كذلك (٨) ولا يضيق الطلب إلا بعد طلوع الشمس وقرز (٨) وكذا الليلة المطلقة كاليوم لأنه
يعبر بأحدهما عن الآخر (٩) وفي شرح التكت يدخل الشهر والسنة قياساً على اليوم لكن العرف
بخلافه (١٠) وإذا قال إلى أجل كذا إن وجد فيه وإلا فإلى أجل كذا فإنه يفسد ذكره في الشرح
وكذا إن أسلم في بر فان تضرع في تضرع فسد ذكره في التذكرة ومثله في البيان (١١) من أن يكون مساوياً
لقله قدرأ وصفة وأن لا يغشى عليه من ظالم وأن لا يحكون له غرض بتأخير (١٢) فرع ولا

بما لحله مؤنقاً لا ذكره الاخوان وهو قول زيد بن علي والناصر وقال ح يشترط ذكر المكان فيما
 لحله مؤنة فان لم يكن لحله مؤنة فوجب الايفاء حيث التقيا وروى حيث تماقدا وعندف ومحمد
 أنه لا يشترط ذكر المكان مطلقاً ويجب ايأؤه حيث عقد (نعم) ولا يشترط في ذكر المكان
 أن يقارن المقد بل يكفي أن يذكر (قبل التفرق) من المجلس الذي وقع فيه المقد وإن تراخى
 عن المقد وهكذا سائر الشروط^(١) (و) يشترط أيضاً في صحة عقد السلم (تجوز الربح) و^(٢)
 تجوز (الخسران) أي يكون كل واحد من المتبايعين^(٣) مجوزاً للربح ومجوزاً للخسران
 فلا يجوز أن يكون رأس مال السلم مالا يجوز^(٤) أن يكون ثمنه في الأوقات كلها
 قيل ح فيعتبر بالماضي والمستقبل لأنه إذا اتفق في الماضي فهو يجوز في المستقبل وقيل ل بل
 العبرة بالمستقبل وهو أظهر (نعم) وم بالله لا يشترط تجوز الربح والخسران بل يصح عنده ولو
 يقن الربح لأنه يجوز بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل التسا^(٥) تنبيه قال أصحابنا
 إذا حصلت شروط السلم التي ذكرناها صح السلم فيما يصح فيه السلم وإن نقص شيء منها

يلزم قبوله في غير المكان المسلم ولو بذل المسلم إليه الأجرة لم يعمل أخذها إذ لا يعمل الوض عن السلم فيه
 فكذا عن موضع تسليمه اه بحر وقيل يعمل قرز (٥) قال في البحر إذا عين السوق وجب إليه وإن
 عين البلد وجب إلى خلف السور إن كان والا فاطرف دار منها المختار أن المتبع العرف وعرفنا الآن
 إلى بيته وقرز (١) المختصة بالسلم لا ما كان غرضاً بالبيع الأصلي كقدر السلم فيه وجلسه ونوعه
 وصفته فلا بد من مقارنتها للمقد (٢) أما تجوز الربح والخسران باختصار المؤلف اعتباره حال المقد
 وإلا بطل لأنهما عقده على وجه يقتضي الربا اه وابل (٣) ينظر لجواز السلم إليه الربح والخسران
 وأن المسلم راجع هل يمتنع أو يصح ظاهر كلام الفيت حيث قال أن يكون كل واحد من المتبايعين
 راجح وكذا عبارة البحر والقياس المصحة لأنه قال كقرض جو منفعة يعني المقرض من المستقرض
 والعبرة فيه بالمقرض ونحوه اللهم إلا أن يخلو المسلم إليه كونه المسلم قاطعاً بالربح حرم عليه الدخول
 معه اه شامى (٤) ولعل ذلك يشترط في المسلم إليه وأما المسلم فيصح ولو يقن النقص لأنه يصح بيع
 الشيء بأكثر من سعر يومه حاضراً اه المراد أن المسلم إليه لا بد أن يكون مجوز الربح والخسران أو
 قاطعاً بالربح والمسلم لا بد أن يكون قاطعاً بهما أو قاطعاً بالخسران اه تطبيق بذكره وقرز (٥) حال
 المقد ولو قد حاله لم يكف ذلك (٦) فلو قطعاً جميعاً بدم اختلاف القيمة فله يصح ذكر المعناه في بعض
 الخواص (٧) فلا بد أن يكون رأس المال مما يجوز أن يكون ثمنه للسلم فيه في بعض الأحوال فإن
 كان رخصاً لا يخلطه في بعض الأحوال لم يصح عند الهادي عليه السلام كما في بيع الشيء بأكثر من
 سعر يومه نسا (٨) كدرهم في فرق والفرق عشرون وطلاً ليقين الربح وذلك لا يجوز على أصلي يمين
 عليه السلام كما تقدم في بيع الشيء بأكثر من سعر يومه

كان باطلا^(١) إلا أن يذكراه قبل اقرارهما فيكون صحيحا قيل ح أرادوا بالباطل الفاسد وقيل ل
بل هو على ظاهره^(٢) لأن أصله بيع معدوم وهو باطل^(٣) وفي التقرير عن الأحكام إذا فسد السلم
لم يجز التصرف^(٤) في رأس المال^(٥) وفي الكافي عن أبيه أنه علك بالقبض^(٦) فيقاس عليه المسلم فيه
فصل^(٧) ومتى^(٨) بطل السلم ففسخ^(٩) أو عدم جنس^(١٠) لم يؤخذ الرأس^(١١) (المال) ان
كان باقيا (أو) يأخذ (مثله) ان كان مثليا (أو) يأخذ (قيمه) ان كان قيميا ويستبر قيمته (يوم
قبض^(١٢)) وإنما يجب رد المثل أو القيمة (ان تلف)^(١٣) رأس المال في يد المسلم اليه فأما اذا كان

(١) حيث كان الأمر يقتضي الريا وإلا كان فاسدا أه متى وقيل باطلا قرره (٢) التذهيب على أنه باطل يتاقى
التذهيب على أنه بيع معدوم لأن بيع المعدوم فاسد كاسبق في قوله وفاسد ما اخل فيه شرط غير ذلك وقد
ذهب هنالك على الفساد فقدره قال التذهيب متناقضة وإن كانت لا تدور على يقين (٣) وقواه حيث (٤)
وقد تقدم أنه فاسد (٥) للسلم اليه (٦) بل يجوز كافي الاضرار وقرره (٧) قوى على كلام الفقيه (٨)
ينظر لو كان رأس المال جرة ثم عدم السلم فيه أو قد كانت شفت هل تبطل الشفعة أم لا قال المتوكل على الله اسمعيل
مادت بر كانه تبطل لأنه تقضى للمعدن أصله وعن الشامي هلا قيل يمنع كما قيل في قوله ويستبان بعده لأن عدم
الجلس غير مبطل للعقد فيثبت الخيار (٩) عبارة الأتار متى تهاشوا وإما عدل عن عبارة الأتار لافادة
العموم ولأن القسوخ لا يسمى باطلا ولا عدم المجلس لا يقتضي البطلان وإنما يقتضي ثبوت الخيار قال في
ح لى أنظره لعدم المجلس جاز فلا تبطل لعدم المجلس عند حلول الأجل كما وضحت العبارة لمرجع الوجهين
التحقيق إلى وجه واحد (١٠) فان كان رأس المال أمة فاستولدها المسلم اليه ثم تهاشوا فاللزم القيمة في الأمة
وأولادها قيمة الأمة يوم قبضها وقيمة الألام يوم التفاسخ لأن الأولاد من الهوائد والاستيلاء استهلاك
ومثل ذلك في فسخ الاجارة لو كانت الاجرة أمة فاستولدها المؤجر للمعين أه متى وقرره (٨) بالراضى (٩)
وحد العلم أن لا يوجد في اليد ملكه أو لنوره قال في البيان وإذا وجد في ملك غيره لزمه تملكه ولو
من المسلم لشراء أو غيره فان لم يحصله لعدم وجوده خير من أن ينظره إلى أن يجده أو يفسخ السلم أو كان
ممسرا ولو وجد في الناحية أه بمر (١٠) وكذا يثبت له ذلك الخيار في النوع أو خيارا لك وهو أخذ نوع
آخر بالراضى منها في الاعلا والادنى لاعم عدم الرضا فلا يلزم للمسلم اليه سلم نوعا آخر انما نوع كالمجلس
ولا يلزم للمسلم أن يقبض آخر لذلك وكذا في الصفة كما في النوع لكنه يجب قبوله الاغلا فيها أى في الصفة فإذا
سلم للمسلم اليه السلم صفة اعلانا للذكورة لزمه قبولها وأما أدنى فلا يلزم له بل يلزم السلم اليه سلم الادنى
إن طلبها المسلم لأنه قد رضي بتقصان حقه والصفة كالمعين هكذا ماقتضيه التواعد وان لم ينص إلا على
بعض تلك الأمور فانهم أه فص (١٠) نقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لك إلا رأس مالك أو
سلكه (١١) وأما إذا كان الفسخ بالحكم رد رأس المال وقوائمه الاصلية دون القرعة وإن كان بالراضى ردا رأس
المال دون القوائد القرعية والاصلية وإن كان لبطان رأس المال ردا القوائد القرعية والاصلية (١٢) مع الفسخ
وقرره (١١) لأن كل ما قبض بأن ما لك للاستهلاك يوم قبضه أه صميقي (١٢) ولو حكا قرره

بأنها وجب رده كما مر ^(١) (ولا يتبع به قبل القبض شيئاً ^(٢)) أي إذا بطل لأحد الوجهين المتقدمين لم يكن للمسلم أن يشتري برأس المال قبل قبضه شيئاً آخر غير ما أسلم فيه وقال ش له أن يشتري به ماشاء (لا) إذا بطل ^(٣) (لفساد) في عقده (فيأخذ) المسلم (ماشاء) أما رأس المال أو بدله أو يشتري به شيئاً آخر ولو قبل قبضه (ومتى توافيا فيه) أي في الفاسد (مصرحين ^(٤)) بالتقضاء والاقضاء نحو أن يقول المسلم اليه قضيتك هذا ما ما أسلمت اليه ويقول المسلم قبلت (صار) ذلك (يما) أي منزلة بنت واشترت وليس من المسلم في شيء لفساده ^(٥) (ولا) (ن) (لا) يصير جاً بالمفاضلة لم يكن يما قبل ولا معاوضة ^(٦) وإذا لم يكن يما (جاز) لكل واحد منهما (الارتجاع) لما سلم لأنه باق ^(٧) على ملكه (ولا يجدد) السلم الفاسد على وجه الصحة (إلا بعد التراجع) ^(٨) فيسترد المسلم ما كان سلمه أو مثله أو قيمته إن كان قد تلف ثم يجدد المقصد (ويصح) من المسلم (انظار ^(٩) معدم العباس) المسلم فيه ماشاء لأن الحق له (و) للمسلم والمسلم اليه (الحط والابراء) عن صاحبه بعض حقه الذي وجب عليه

(١) في الصرف في قوله فيترادان ما لم يخرج الخ (٢) حيث كان باقياً وأما لو كان تألفاً صبح فيه ما صبح في الدين وظاهر الارتخاؤه وقرز (٣) ولو تعدا (٤) جمع بين البطالان والفساد قالوا في العبارة لا إذا بطل لا اختلال شرط كما هو عبارة الفصح (٥) وهذا بناء على أنه قد تلف وإلا لم يصح بلفظ القضاء والاقضاء اه يلبي بل لا بد من إيجاب وقبول قرز (٦) أي لعدم كمال شروطه (٧) بل معاوضة لأن التواطؤ بينهما على أن الثمن هو رأس المال حاصل (٨) إذا لم يتواطأ على الثمن (٩) ما لم يستهلك بأى وجوه الاستهلاك حيث قد حصل مواطاة وقرز (١٠) وهذا ما لم ينو عن رأس المال فلو نوى وقع عنه كالمبلغ كافي للزراعة الفاسدة (١١) بخلاف الصرف فلا يجب التراجع لأنه في ذمتين وما في الذمة كالحاضر بخلاف السلم فهو يشبه الكاليه بالكاليه لأنه في ذمة واحدة وهذا إذا كان تألفاً وإن كان باقياً فهو كالوديعة ذكر معناه في التث (١٢) وإنما يصح تجديده قبل القبض لاتحاد الذمة إذ صار رأس المال والمسلم فيه في ذمة المسلم اليه فكأنه أسلم ما في الذمة وذلك غير صحيح هذا مع التلف وأما مع البقاء فهو كالوديعة ولا بد من حضورها وقبضها الحقيقي ولعل لقائل إن يقول أن الوض إذا قد تبين أما لكونه مثله أو بالرضا أو بمحكم حاكم كفى الحضور لأن الدين يصح بالصخية كما صحه المؤلف لا كما قاله جده الإمام كما مروج البقاء الصخية كافية اتفاقاً فلا يحتاج إلا إلى قبض المسلم اليه والله أعلم وقريب عنه في شرح التذكرة قاهم اه ج ضح (٩) ويؤزمه إذا نظره لأنه مستند إلى عقد ولا يجوز الطلب في مدة الانظار (١٠) في البرد قرز (١١) ولا يلزم المسلم اليه قبول الانظار بل إن رضى به ولا كان له الصبح لعدم التسليم (١٢) وكذا

أو كله (قبل القبض غالباً^(١) و بعده) لكنه بعد القبض عليك وقبله اسقاط وهو حاصل المسئلة أن ذلك إن كان بعد القبض صح الكل^(٢) والبعض من غير تفصيل وإن كان قبله فإن كان من رأس المال صح البعض لا الكل لعدم القبض^(٣) قال عليه السلام ومن ثم قلنا غالباً قيل ع^(٤) ويشترط كون الباقي قيمة للمسلم فيه في بعض^(٥) الأوقات لأن المفسد^(٦) لا يلحق بالمقدون إن كان الخط من المسلم فيه صح البعض بلفظ الإبراء أو الاسقاط لا بلفظ التملك لأنه تصرف فيه قبل قبضه وكذا الإبراء إن جعلناه عليك أو أماً الكل فقبل ع يصح أيضاً وقيل من لا يصح^(٧) لأنهما دخلا في عقد بيع وذلك يؤدي إلى أن يكون الثمن هبة (و يصح) السلم (بلفظ^(٨) البيع كالصرف) فيقول المسلم بمت اليك هذا بكذا أو أسلمته اليك بكذا كما يجوز في الصرف أن يقول صرفت^(٩) اليك هذا بهذا أو بمت اليك (لا هو بأيهما)^(١٠) أي لا ينقد البيع بلفظ الصرف ولا بلفظ السلم في غير بائهما (ولاً فيهما بالآخر) أي ولا الصرف ينقد بلفظ السلم ولا السلم بلفظ الصرف (فصل في اختلاف المتباين اعلم أن اختلافهما إما أن يكون في المقد أو في المبيع أو في الثمن وقد فصل ذلك عليهم على هذا الترتيب فقال (وإذا اختلف البيمان فالقول^(١١) في العقد أنكر وقوعه) نحو أن يقول أحدهما بمت منى وكذا ينكر البائع البيع فالقول قول النكر مع عينه فإن قال بمت منك وكذا وأنكر المشتري فالقول قول المشتري مع عينه فإن أنكر البائع بقبض الثمن كانت العين لبيت^(١٢) للمال

النوع والصفة قرز (١) احتراماً من أن يحط المسلم إليه كل رأس المال فإنه لا يصح الخط كما ذكرنا في التحصيل اه غيث (٢) بلفظ التملك لا غير قرز (٣) وذلك لأنه يطل التججيل برأس المال وهو شرط فيه (٤) الصواب لا يشترط كما هو المقرر للفقهاء فيتنظر في كلامه (٥) يلى مع بقاء التجوز بعد الخط إذ لو قطع المسلم بالرخ لم يصح الخط ولزم رأس المال جميعه اه دواى إذا كان حال عقد السلم لا بعده فلا يضر إذ قد وقع على جهة الصحة (٥) عند الهدوية (٦) الذى في الزهور بعد ذلك وإن لم يكن ثمنه له جاز أيضاً لأنه لا يلحق بالمعد ما يفسده (٧) قلنا فيلزم في البيع والاجارة أنه لو حط أو أرى من الثمن والاجرة قبل القبض لم يصح وفيه بعد (٨) وكذا القضاء والصلح يصحان بلفظ البيع لا هو بأيهما لأن القضاء يستعمل على ما في الذمة والصلح على ما في اليد والذمة بعد الخصومة اه ميار (٩) إلا أن يدخل جريرة فلا بد من نطق البيع لأن الصرف اسم لبيع الذهب والفضة بالهضة (١٠) فإن أتى بهما في غير بائهما كان مطابقة قرز (١١) وإذا اختلف البائع والمشتري في القول فقال البائع أوجبت ولم يقبل وقال المشتري قبلت صدق مع عينه اه هاجرى على الأركا في الهبة سواء من أن القول قول للتهب (١٢) ولورجى المشتري إلى تصديقه اه هبل خلافه ل لأنه قد

والإفلايح^(٣) ذكره الفقيه فإن أقر قبض البعض قال مولا ناعليه السلام^(٤) فله يقال يجب أن يباع ويوفي الذي^(٥) له البقية ليت المال والله أعلم (و) القول لمنكر (فسخه) حيث تصادقا على وقوع العقد لكن ادعى أحدهما أنه قد وقع التفاسخ بينهما لأن الأصل بقاء العقد (و) إذا ادعى أحدهما فساد العقد بدال تصادق على وقوعه فالتقول لمنكر (فساده^(٦)) قال أبو مضر لأن أمور المسلمين^(٧) محمولة على الصحة قال مولا ناعليه السلام وهذا^(٨) مبنى على أن الاختلاف بين البيعين وقع في جهة قل ما يتعاملون بالعقود الفاسدة بل أكثر معاملاتهم بالعقود الصحيحة^(٩) فأما لو فرضنا أن أكثر المعاملات وقعت على وجه فاسد فالتقول قول من يدعي وقوعه على ذلك الوجه هو حاصل المسئلة أيهما إما أن يختلفا في الصحة والفساد على وجه الاجمال^(١٠) أو على وجه التفصيل^(١١) إن كان الأول فالتقول لمدعي الصحة^(١٢) وهما إما أن يقيما البيئة أو أحدهما أو لا بيئة لواحد منهما إن بين أحدهما حكمه^(١٣) وإن لم يبيننا حلف مدعي الصحة وإن نكل حكم عليه^(١٤) بالفساد

أقر ليت المال وهو الأقيس (٥) لكن يخل بينه وبين المشتري فإن قبلها وإلا كانت ليت المال ان لم قبل المشتري أن الذي قبضه البائع قرضا ونحوه فإن قال ذلك فالتقول قوله (٥) وإذا بين المشتري أنه اشترى المبيع والبائع مالم أنه ما يباع فإن كان التمن من التقدين أخذ (١) منه بقدر قيمته وإن كان من غير التقدين فلا يجوز إلا بأمر الحاكم ذكره الفقيه (١) وقيل يطالب التمن جميعه لأنه قد أباح له الزائد قيل هو راد للإباحة اهـ مفتي (٥) مالم يقيم فيها شئ من قرز (٥) ويكون التمن ليت المال قرز (١) مع الصالح وقيل لا يمين على المشتري وقرز (٧) ينظر ما لفرق بين هذا والاقرار كما يأتي لأنه هنا معلوم أن التمن للبائع وهذا هو الفرق (٧) هلا قيل ثبت للبائع الفسخ لصغر تسليم التمن كجهول الامد ورد المقبوض من التمن ليت المال له يقال هو كذلك قياساً على سلمة للمفسد اهـ مفتي (٥) فإن لم يفت بالباق فله الفسخ لصغر تسليم التمن والتمن الذي مع البائع يصير ليت المال (٥) ويجل قوله في الباقي من التمن وقرز (٤) قيل ف وظاهر اطلائهم أنه لا فرق بين أن يقر بالبائع ويدعي الفساد متصلاً أو متصلاً وبين أن يقول بت فاسداً أو فاسداً يمت أن على مدعي الفساد البيئة وتكون مقبولة وقيل ح إذا قال بت فاسداً قد أقر بالبائع والاقرار بالبائع اقرار بشرطه فإذا قال بت فساداً أو ضيماً أو مكرباً أو نحو ذلك كان رجوعاً فلا يقبل إلا بيئة اهـ زهور (٥) أو بطلانه (٥) وكذا الذميين في دار الاسلام قرز (٦) التعليل (٧) أو استويا أو التمس وقرز (٨) نحو أن يقول أحدهما هو صحيح ويقول الآخر هو فاسد ولا يبين ما أفسده اهـ صبيترى (٩) وهو أن يذكر الوجه الذي يفسد به العقد فيقول بت ضيماً أو مكرباً أو جراً أو خبزيراً أو يمن مجهول أو نحو ذلك اهـ صبيترى (١٠) مالم يدع مدعي الصحة عقداً آخر فإن ادعى قاييئة عليه اهـ بيان (١١) وقائدة البيئة بمن القول قوله سقوط التمن عليه الأصلية حيث شهدت على التحقيق (١٢) أو نكلاً جميعاً أو رد وحلف صاحبه وقرز

وإن بيننا فإن أطلقت أو أرتابو قتين أو أطلقت أحدهما وأرخت الأخرى حكم بالصحة^(١) حملا على عقدين فإن أضافت إلى وقت تكاذبا^(٢) وإن كان على وجه التفصيل ففي ذلك ثلاثة أقوال الأول للهادي عليه السلام^(٣) واجد قولهم بأفان القول قول مدعي الصحة مطلقا والثاني أخير قولهم بالله أن القول قول مدعي الفساد مطلقا الثالث لا عوص بالشئ وحوض زيدان اختلاف في شرط هوركن^(٤) وهو الذي يصير البيع باختلاله باطلا فالقول قول مدعي الفساد وإن كان غير ركن^(٥) وهو الذي يصير البيع باختلاله فاسدا فالقول قول مدعي الصحة (و) القول لمنكر وقوع (الخيار و) ثبوت (الأجل)^(٦) لأن الأصل عدم ذلك (و) لو تصادقا^(٧) على الخيار أو الأجل لكن اختلاف في قدر المدة وفي اقتضاها فالقول قول منكر (أطول المدتين)^(٨) (و) قول منكر (مضيها) إذا الأصل القلة وعدم الاقتضاء (وإذا) ادعى رجل على رجل أنه باع منه جارية فادعى المشتري أنه تزوجها^(٩) منه

(١) سواء تقدم الصحيح أو تأخر قرز (٢) وكان كالو لم بينا وهت الصالح بينهما فإن حلقا معا فالقول قول مدعي الصحة لأن وجوب اليقين عليه والعبرة بميمته وإن نكلا حكم بطلان العقد عند الهدوية لأنهم يحكمون بالنكول والصيرة ينكول من عليه اليقين اه تجري لكن يقال إذا نكلا معا فقد أقر كل منهما بدعوى الآخر (*) وإذا تكاذبا رجعا إلى الأصل وهو أن القول قول مدعي الصحة اه زهور ويأتي على قول ط و م بالله أنه يحكم بالأرجح وهي بينة من هي في الأصل عليه (٣) والمذهب قول الهادي مطلقا إلا أن يضيفا إلى وقت محتمل الصغر والكبر فالظاهر أن القول قول مدعي الصغر كما تقدم في النكاح وكذا لو كان القاب الجنون وزوال العقل فبقياس أن القول لمدعي ذلك كما يأتي في الهبة ويؤيده الإزهار في قوله آخر الفصل إلا في السلم ففي المجلس قطع اه شامى (٤) فإن قيل ما الفرق بين هذا وبين النكاح إذا ادعت المرأة أنها زوجت وهي صغيرة فالقول قولها وهنا قلتم أنه إذا ادعى إنه باع وهو صغير فلم يكن القول قوله الجواب أنه هنا مباشر للعقد وظاهر عقده الصحة بخلاف مسألة النكاح فإنها غير مباشرة للعقد وأيضاً فإن هنا يدعي الفساد وهناك يدعى الخيار فافترقا اه تذكرة (٥) كالأكره والصغر (٥) كجهالة الثمن والمبيع والأجل والخيار (٦) إلا في السلم قرز (٧) فارت كان ثمة عرف جار لمدة معلومة هل يكون القول له سل الجواب أن يقال القول قول من الظاهر معه والله أعلم اه شامى (٨) ما لم يدع دون ثلاث في السلم لم يكن القول قوله إذ هو مدعي الفساد (٩) فلو كان الدعوى على العكس قال صاحب الأمة زوجها وقال الآخر بمضيها مني فأيهما بين حكم له وإن كان الثمن قدراً استحق سببها منه إلى قدر قيمتها (١) لا أكثر لأنها كالمستهلكة عليه وإن كان شيئا معيناً صار لبيت المال (٢) وإن كان حياً أو نحوه في الأمانة (١) فلا حكم له اه بيان لأنه ليس بقيمة للقومات بل يسقط وقيل أما السقوط فلا يستغنى بل يسلمه لمدعي التزويج لتراذمه ويغني عنه وبين ملك الأمانة بأمر الحاكم فإن قبله وإلا كان لبيت المال (١) وعليه كلام المهدي عليه السلام جميع الثمن وهو المختار وقرز (٢) بل مالك الأمانة كما

و(قامت يئتا بيع) تلك (الأمة وتزويجها استملا) ^(١) جميعا أن مكن فيحكم بالبيع ويحكم بالتزويج وحاصل الكلام في ذلك أنهما لا يخلو إما أن يكون لأحدهما يئنة أو لكل منهما أو لا يئنة لواحد منهما إن كان لأحدهما يئنة فإن يئنه مدعى البيع استحق الثمن على الآخر والمشهود عليه ناف للملك الجارية قال عليه السلام فالقياس أنها تكون ليئنة للمال لكن لما حكمنا عليه بالثمن استحقها عوضا ^(٢) عنه وإن يئنه مدعى التزويج حكم به والمهر مالها فناف له قال عليه السلام فالقياس ^(٣) إن كان ليئنة للمال لكن لما حكمنا له بالجارية استحق عوض بضمها ^(٤) وأما إذا أقاما جميعا البيئتين فلا يخلو إما أن يمكن استعمالهما وذلك حيث يطلقان أو يضيفان إلى وقتين أو تطلق أحدهما وتؤرخ الأخرى أو لا يمكن استعمالهما بأن يضيفا إلى وقت واحد إن أمكن استعمالهما وجب وكانت يئنة ^(٥) مدعى الثمن أو لا لكن إن تقدم البيع فالتزويج لنو ^(٦) وإن تقدم التزويج حكم به ^(٧) وبالبيع لكن البيع يبطل النكاح حيث أطلقنا أو أرخنا بوقتين وإن أطلقنا إحداهما وأرخت الأخرى فإن أرخت يئنة البيع فلا حكم للنكاح وإن أرخت يئنة النكاح حكم بالبيع ^(٨) أيضا كالمؤرخين ^(٩) وإن لم يمكن استعمالهما كان كما لو لم يئنا وسيأتى إن شاء الله تعالى (فإن لم تكن لأيهما يئنة و (حلقا) جميعا) (أو نحوه) بأن نكلا جميعا تهاترتا البيئتان والنكولان (وثبت للمالك) ^(١٠)

دل عليه كلام الامام وقرز (قوله) في الحاشية فإن قبله الخ وإن لم يقبله فكذلك عندنا قرز (١) فزجها للشهود (٢) وقال السيد الهادي ابن يحيى بل يخلو بينها وبين المشتري (٣) فإن أخذها وإلا كانت ليئنة المال وهو أولى بها إياهان هذا يخالف ما في الاقرار اه يقال هذا يئنة فلا تناقض (٤) وعن سيده طاهر يكون كن رغب عن ملكه فيكون لمن سبق (٥) لكنه يقال على أصل الامام هل له أن يطلب الامام أو الحاكم أن يقضيه الجارية عما سلمه من الثمن فيملكها ظاهراً وباطناً أم لا الجواب أنها تحمل له لأنه قد ملكها بملك الحاكم أو الحاكم عما سلمه من الثمن ويحمل له وطلبها بالملك وبفسخ النكاح اه املاء شامى وقرز (٣) هذا إذا كان معينا وأما إذا كان في الذمة فلا حكم لثبته له اه يسان قلت فغير المين يسلمه مدعى التزويج لثبته ويطل بيئته وبين مالك الأمة فإن قبل وإلا كان ليئنة المال بل يكون لمالك الأمة وقرز (٤) مع الوطء قط لأن المالك منكر التزويج فكأنه مقر بالفسخ من جهة بدعواه البيع الى الزوج (٥) لأن العمل بها عمل بالبيئتين بخلاف ما لو عملنا بيئته النكاح فانها تبطل يئنة البيع وتكذبهم (٦) إذ لا يزوج بملكه (٧) ونصف المهر نحو بل مع الدخول وقيل لا مهر مع الاطلاق لأنه لا تحويل على من عليه الحق إذ الأصل براءة الذمة (٨) وبأحكامه الى وقت بطلانه بالبيع وقرز (٨) والنكاح والتمن والمهر مع الدخول (٩) ويبطل النكاح (١٠) ولا يقال إنها تصير ليئنة للمال لكون سيدها قد أقر ببيعها وأنكرها للمشتري لأن إقرار سيدها كالمشروط بحصول الثمن وإذا لم يثبت بقيت له الأمة اه كواكب (٥) ولا مهر ولا ثمن إلا أن يدخل لزم للمهر

ذكره الفقيه ع وقيل ل^(١) إذا نكحنا حكم بالثمن للمالك كما يحكم بالنكاح فاما المهر ففقيه نظر^(٢)
 قال مولانا عليم والأقرب أنه لا يلزم^(٣) لأن الافرار به لم يصح لرد المقر له (لا) إذا قامت
 (يبتا المتق والشراء^(٤)) فانا لا نحكم بهما جميعا^(٥) بل نقول اذا ادعى رجل أنه اشتري أمتمن
 مال كها^(٦) وأقام البينة^(٧) وادعت أن مال كها أعتقها وأقامت البينة (فان) (المتق) يحكم به
 اذا وقع التداعي (قبل القبض^(٨)) من المشتري للأمة^(٩) (و) يحكم بينة (الشراء) إذا وقع
 التداعي (بعده) أي بعد القبض^(١٠) لأن القبض دلالة تقدم الشراء وهذا التفصيل ثابت
 في البيتين (إن اطلقتا^(١١)) فان أرختا عمل بالتقدمة فان أرخت إحداهما حكم بالمؤرخة فان
 لم تكن لأيهما بينة حكم لمن أقر له البائع^(١٢) فان حلف لهما جميعا بقيت له وإن نكل أو أقر لهما
 عتقت وسعت بنصف قيمته للبائع^(١٣) لا للمشتري لأنها كالتلف قبل القبض^(١٤) ذكره الفقيه ع

(١) وهو الذي يأتي على الأصول لان كل واحد يثبت بنكوله حق للآخر ونظر لمن تكون الجارية
 على كلام الفقيه ل قيل تكون لبيت المال للتلاؤدى إلى تنافى الاحكام (٢) قوي لأن كل واحد
 منهما كأنه أقر للثاني اه كواكب (٣) يجب مع السخول (٤) وإن لم يزم الثمن بالنعول على قول الفقيه
 سليمان دون المهر كما ذكره الامام لأن عقد النكاح يصح لمن غيّر ذكره لغير بخلاف البيع فيلزمه بنكوله مع
 تكامل شروطه ومن ذلك الثمن (٥) والتدبير والكتابة (٦) أى لا يستعملان كما في المسألة الاولى اه
 (٧) أو غيره قرز (٨) أو غيرها من باب الحسبة قرز (٩) فاما إذا ادعى الحرية فاقول قوله مطلقا لانه
 الاصل اه بحر (١٠) لانه أقوى فوذا من البيع لانه يطرؤ على البيع ولا يطرؤ على الملك بالبيع عليه في دار
 الاسلام (١١) إذا قبض وهي ما كتبه وكذا طالة بالبيع اه زهرة (١٢) خلاف الامام يعني اه وان قال عليه
 السلام وذلك لان الحق أعظم العقود فوذا اذ مؤقته يتأبدو ببعضه يتم فلا فرق بين قبل القبض وبعده قلنا
 القبض أمانة قوية على هدم البيع وصحة الملك والمالك لا يمكن طرده على الحرية اه بستان (١٣) وإن أرختا
 بوقت واحد تساقطا وحكم بالمتق قبل ثبوت فوذه وقيل يطلان (١٤) وحلف للآخر فان لم يحلف كان موقوفا
 فان رجعت اليه عتقت وقرز (١٥) بأن يقول كان مني ذلك أو فعلت ذلك اه مع وقرز (١٦) حيث هي فيه
 اه مع وقيل لا فرق لانهما قد أقرأ باليد له (١٧) نحو فلائك ان قدرت ان العتق قبل الشراء عتقت بلا شيء وان
 قدرت أن الشراء قبل العتق لزمها القيمة على حالين يلزمها نصف قيمة اه بستان (١٨) الاولى أنه لا سيطرة
 لان البائع هو المستهلك فكانه المتق اذ هو أعتقها بنكوله وأما المشتري فقتسى له بنصف قيمتها اه قال
 ض عبد الله الدوايري صوابه للمشتري لا للبائع لأنك إن قدرت أن الشراء مقدم فالعق لنو وإن قدرت
 أن المتق مقدم فالشراء لنو فثبت ملك كل واحد في حال وبطل في حال فكان نصفها عتقا ونصفها مشتري
 لكن سرى العتق فتسمى للمشتري بنصف القيمة وأما البائع فلا معنى لسميتها له لانه أتى من قبل نفسه
 كما لو أعتقها جميعا تبرعا من أول وهلة (١٩) لا بعده فلا يصح لانه اقرار على النهر

قيل ف ولقائل أن يقول يحكم بأقراره المتقدم وينكوله المتقدم من عتق أو بيع فإن قال فلتبهما
 معاً رجع العتق^(١) (و) إذا اختلف اليمين (في المبيع) فادعى البائع أن المشتري قد قبضه
 أو ادعاه المشتري وأنكره البائع^(٢) فالقول (لمنكر قبضه^(٣)) إذا الأصل عدمه (و) القول
 لمنكر (تسليمه كاملاً أو) أنه (مع زيادة) عليه فلو قال المشتري ما قبضت إلا بعض المبيع
 أو ما قبضت إلا قدره لا أكثر والبائع يدعي أنه سلمه كاملاً أو أنه سلم أكثر من المبيع
 فالقول للمشتري^(٤) بخلاف ما لو قال قبضته ناقصاً^(٥) فقد أقر بالقبض فلا يسمع قوله
 ناقصاً (و) إذا ادعى المشتري عيباً في المبيع فأنكر^(٦) البائع (تعيبه) فالبيّنة على المشتري (و) أما
 إذا اختلف البائع والمشتري في نفس العيب مع اتفاقهما على وجوده كقطرة دهن في ثوب
 ونحو ذلك فقال المشتري هو عيب وأنكر البائع (أنذاعيب) فالقول قول البائع فإن أقر
 البائع بالعيب (و) أنكر كونه (من قبل القبض) وادعى المشتري أنه كان حادثاً عند البائع
 فالبيّنة على المشتري والقول للبائع (فما يَحْتَمِلُ^(٧)) أنه حدث قبل القبض ويَحْتَمِلُ أنه حدث
 بعده فإن كان مما يعلم أنه حادث عند البائع لأحالة نحو أصبع زائدة أو نقصان خلقة أو الرق
 وكذلك إذا كان مثله مما لا يحدث في المدة القرية نحو الداء المتيق^(٨) فلا يبيّن ولا يبين ويجب
 رده على البائع وإن كان مما يعلم أنه حادث عند المشتري لأحالة كالجراحة الطرية ونحوها^(٩)

(١) وسعت في نصف قيمتها قرز (٢) وفادته في القوائد بعد تلف المبيع أو قيمته حيث أُلِف
 (٣) إلا في متفق المجلس والتقدير نحو أن يبيع برأ به وفي الصرف في المجلس قطع اه فالقول لمدعى
 القبض والبيّنة على من أنكر لأنه مدعى الفساد (٤) أو تخليته (٥) فلو كان المشتري هو المدعى للزيادة
 وفادته أن الصخلية لا تكون قبضاً إذ لا يلزمه أخذه مع الزيادة فالقول للبائع والبيّنة على المشتري اه شرح
 يلحق فيه تأمل فيصح لا فيما يحتاج إلى مؤنة فلا تكن الصخلية كما تقدم في الفرض على قوله مساوٍ أو زائد
 في الصفة قرز (٥) قلت حيث كان طوقاً لحكم ذلك النطق اه متفق (٦) وكذا حيث كان البائع ادعى العيب
 حيث رام المشتري رده بأي الخيارات فالبيّنة على البائع اه تجري قرز (٧) وهكذا الحكم في الثمن كالمبيع في هذين
 الحكمين اه قيل س وإذا قبضه مبيعاً فله أن يخلف ما قبض ثمن سلته إذ العقد يقتضي ثمناً صحيحاً وهي حيلة
 يدفع بها أنكار المشتري لبيع الثمن قرز (٨) وكذا لو علم بالعيب ولم يعلم بأنه عيب لعدم معرفته فانهما تسمع
 بينته ودعواه اه دياج قرز (٩) كالحمل والصرع والبول على القراش والباقي إذا أصل عدم الراد (١٠) البخر
 في الثمن والطلب والسل والجدري كالطلب (١١) كالطلب إذا ظهر في الحيوان قبل أن يوفى مع المشتري
 أر بعين يوماً لأن الظاهر أنه من عند البائع فإن كان من بعد الأربعين فلا شيء على البائع إلا أن تكون
 بلد المشتري لا يصيب دوابها الطلب اه ويبين البائع على القطع مع عدم بينة المشتري ويجوز له استنادا
 إلى الظاهر اه من نكوى الأنام المطهر قرز (١٢) مسح تقدم القبض (١٣) الحمل الذي أنت

فهو لازم للمشتري ولا بينة ولا عين على البائع (و) إن تصادق البائع والمشتري على السب وتقدمه لكن ادعى البائع أن المشتري قد رضى به وأنكر المشتري (الرضا به) أو ما يجري بحري الرضا فالبينه على البائع (فيل^(١)) (و) القول لمنكر (أكثر التقديرين^(٢)) فإذا ادعى المشتري أن المبيع أكثر مما أقرب البائع فالقول للبائع^(٣) ذكره ابن أبي القوارس (قال مولانا عليم) لكن ط حصل للمذهب خلافه فأشرنا إلى ضعفه (و) القول (لبائع لم) بعد^(٤) (قبض الثمن في نفي إقباضه) أي إقباض المبيع والبينه على المشتري أنه قبضه باذن البائع فإن كان البائع قد قبض الثمن^(٥) فلا فائدة لذلك لأن المشتري حينئذ أخذ المبيع كرها^(٦) من البائع (و) إذا فسد السلم أو تفاسخا وكان رأس المال قد تلف في يد المسلم إليه^(٧) وهو قبيح واختلفا في قدر قيمته فالبينه على المسلم والقول (للمسلم إليه^(٨)) في قيمة رأس المال^(٩) إذا اختلفا فيه (بعد التالف^(١٠))

به ستة أشهر فصاعداً من يوم الشراء الصواب فوق أربع سنين قرز إذا ما أتت له ستة أشهر يحتمل أنه من البائع ويحتمل أنه من المشتري (١) والصحيح أنهما يصحان ويرجع البائع للمبيع وإن بينا حكم بينة مدعى الزيادة في المبيع لأنها تشهد بزيادة وأما الثمن فهما متصادقان على قدره (٢) مسألة (و) إذا قال المشتري اشتريت الأمة والبيد بألف وقال البائع بل البيد وحده وبيننا ما حكم للمشتري وقال في الوافي للبائع وفيه نظر اه يان وهذا قول ح وط والوجه أنهما قد اختلفا على الألف للبائع والبيد للمشتري واختفا في الجارية فالمشتري يدعي أنها من المبيع فشهادته تستند إلى علمه والبائع شهادته أنها ليست من المبيع فهي على نفي فلم تصح اه زهور من الدماوي (٣) قوي إذا اختلفا على الثمن اه يجرلا مع اختلافهما فكل واحد مدع ومدعى عليه (٣) قبل القبض لا بعده فعليه البينة اه يان بل لا فرق لأنه وإن كان في يد المشتري قد أبطل يده بدعواه الشراء ذكر معناه في الزهور (٤) لا فائدة لقوله بعد وهي لقصة صعدة (٥) شكل عليه ووجهه أن لم حرف جزم لا تدخل على اسم لأنها من خواص الفعل وقد جاز دخولها على اسم قال نذ الرمة

فأضحت معانيها فقاروا رسومها • كأن لم سوى أهل من الوحش يؤهل

(٥) أو أحله بل أو أحل وقرز (٦) هذا في المبيع الصحيح غير المشترك قرز (٧) إحدى الاستهلاكات (٨) قاعدة فان قال رب السلم أدرى ما كان يسوى عرضي وقال المسلم إليه لا أدرى ما كان يسوى نصته ووصف صفته لمن يعرف قيمته ويعرف ثمن مثله ثم يقومه قيمة يجحد فيها لطلب الحق ثم يحكم بذلك بينهما ولا ينظر إلى قيمة ما أسلم فيه اه من كلام الهادي قرز (٩) وهذا لا ينحصر المسلم إليه بل وكذا سائر التفاسخات القول لمراد في القيمة والقدر والنوع والصفة اه املاء قرز (١٠) فإن كان في يده قد خرج عن يده فالقول قول (١) من طابق دعواه تجوز للمقومين لكن يقال قد زال التشاجر بالتقويم فلا فائدة لقوله من طابق الخ لعله مع الاتفاق أن القيمة لم تختلف (١) وهذا على القول بأن فاسد السلم كفساد المبيع كما ذكر

فأما إذا اختلفا اليمين أو المسلم والمسلم إليه (في) أمور غير ما تقدم وهي (جنس المبيع وعينه^(٢) ونوعه وصفته^(٣) ومكانه^(٤)) نحو أن يقول المشتري اشتريت منك برأ أو أسلمت إليك في بر ويقول خصمه بل شميراً ويقول بمت منك هذا الثوب فيقول المشتري بل هذا أو يقول بمت منك ثمراً صيحانياً ويقول بل برناً^(٥) أو يقول المشتري برأ أحمر ويقول البائع بل أبيض^(٦) أو يقول المسلم شرطت عليك الألفاء في البلد ويقول المستسلم بل في السواد^(٧) فإنه إذا لم يكن المشتري قد قبض المبيع واختلفا في أي هذه الأمور (ولا يئنة^(٨)) لأحدهما كان كل واحد منهما مدعياً ومدعى عليه (فتحالفان^(٩) ويطلق) العقد^(١٠) حينئذ فأما إذا كان المشتري قد قبض المبيع فالظاهر منه لأن البائع يدعى النملط فيما سلم وقد تقدم^(١١) أن عليه الينة في دعوى النملط بالزيادة فكذا الجنس ونحوه^(١٢) قوله (غالباً) احتراز من الزيادة في الصفة فإنه يجب على المشتري قبولها^(١٣) للتسامح في ذلك (فإن بينا فالمشتري) أي عمل بينة المشتري^(١٤) (إن أمكن عقدان) وهو أن لا يضيفا إلى وقت واحد فيحمل على عقدين كل عقد وقع على جلس (ولم) ن (لا) يمكن عقدان بأن يضيفا إلى وقت واحد

في الوابل لا إذا كان باطلاً ففرد بهتة كما أفهمته عبارة التذكرة والكواكب (١) يم السلم والمبيع (٢) يختص المبيع (٣) يمين المبيع والسلم (٤) يختص السلم (٥) النوع (٦) الصفة (٧) المكان (٨) أو نحوها كالم الحاكم أو نكول وقرز (٩) أصلاً ورداً (١٠) ويحلف (١١) كل واحد منهما على النفي ما بهت كذا وما اشترت كذا ويبدأ الحاكم بحليف أيهما شاء اه رياض لينفي كل واحد منهما دعوى صاحبه فلو حلف على الإثبات أتى بهت أي اشترت لكانا فيه إثبات كل واحد منهما دعوى ما يدعيه فيؤدى إلى أن يثبت العقد ولا يثبت وهذا لا يصح فإن امتنع من الحلف فسخاه يان (١٢) فإن امتنع أحدهما وحلف الآخر حكم لمن حلف والتسخط بعد الحلف إلى الحاكم يفسخ العقد بينهما (١٣) وقيل بل أيهما مذهب مع التراضي (١٤) مذهب مع التشاجر (١٥) ويسمى لعان المبيع (١٦) بعد التفاسخ بالحكم أو التراضي قرز (١٧) يطل مع اتفاق الذهب وإلا فلا بد من الحكم أو التراضي لعل التراضي مع اتفاق للذهب بل لا يحتاج إلى فسخ لظاهر الخبر يحمل الخبر مع تراضيهما وقيل لا بد من الحكم والتفاسخ اه يان ويحر (١٨) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اختلف اليمان والسلعة قائمة تحالفا وترادا المبيع اه يحر وظاهر الأذهار أنه يطل من دون فسخ وفي البحر لا بد من التسخط رواه عنه الإمام ي وبنى عليه في البيان (١٩) في قوله ولتنكر تسليمه كاملاً ومع زيادة (٢٠) وفي التمسك الينة على المشتري (٢١) ما لم يخالف غرضه (٢٢) هذا في السلم وأما البائع والمشتري فلا يستقيم بل يلزم كلاً ما بين عليه الآخر فيسحق المشتري ما بين عليه البائع أنه المبيع فيضل بينه وبين المشتري

(بطل^(١)) المقدرو) أما إذا اختلف البيعان (في) جنس (التمن) التي عقدا به فالقول (للمدعي^(٢)) ما يتحمل به (في) ذلك (البلد^(٣)) إذ الظاهر منه ذكره أبو مضر قيل ع ظاهره سواء كان المبيع باقيا أو تالفا في يد البائع أو المشتري وإنما الخلاف (٤) إذا ادعى كل واحد منهما غير نقد البلد وإذا كان في البلد فقدان^(٥) وقيل ح إذا كان المبيع في يد البائع فالقول قوله سواء ادعى نقد البلد أو غيره (ثم) إنهما إذا اختلفا في قبض التمن كان القول (للبائع في نفي قبضه^(٦)) مطلقا) سواء اختلفا في المجلس^(٧) أم بعده (إلا) أن يكون اختلافا (في) ثمن^(٨) (السلم في) المجلس فقط أي فالقول قول المسلم إليه في أنه لم يقبض لأن الأصل عدم القبض فان كان اختلافا بعد التفرق فعليه البيئة لأنه يدعي فساد المقد إذ من شرطه التقابض (و) القول للبائع (في قدره^(٩)) أي في قدر التمن (و) (في) جنسه^(١٠) (و) (في) نوعه وصفته قبل تسليم المبيع) لأن له حق الجلس (لا) لو اختلفا (بعده) أي بعد تسليم المبيع (فلمشتري^(١١))

فإن أخذه وإلا كان لبيت المال مع تعيينه والتمن أن تصادق أنه واحد كان للبائع وإلا كان ما بينه وبين المشتري يحل بينه وبين البائع فإن قبله وإلا كان لبيت المال أنه شرح فتح معنى وكان هو القياس إلا أن الأثر اختلفا (وقرز^(١)) بعد التحالف وجه الطلان لجهة التمن والمبيع (٥) صوابه بطلنا معنى البيتين إذا أضافا إلى بيع واحد أو تصادق البيعان بأنه لم يقع إلا عقد واحد أه كواكب وقرز (٢) ولو غير نقد وقرز (٣) أو التالف وقرز (٤) للفقهاء انتهى مجامع (٥) حال النقد ولا غالب (٦) وعلى المشتري البيئة ولو قد قبض المبيع بأذن البائع أه رياض إلا أن يجري عرف بأن البائع لا يسلم المبيع إلا بعد تسليم التمن (٥) إلا القرينة كالنقد بين من لم يترقا بعد التفرق ولا كفيلا ولا رهن ففي المجلس (٧) وسواء كان المبيع في يد البائع أو المشتري (٨) والصرف وكذا ما يحتاج إلى قبض كالربويات (٩) يعني أن القول بعد القبض للمشتري في قدر التمن ويكون قوله لازما وبمحكم به وأما قبل القبض فقد ذكرنا أن القول للبائع ومعنى ذلك أنه لا يلزمه تسليم المبيع إلا بما ادعى من التمن إلا أن قوله يلزم المشتري يدل عليه قولهم أنهما يصحان ويراد أن أه شرح بحر فأما قوله في أول المسئلة أن القول للمشتري في قدر التمن وسواء كان في يد البائع أو المشتري فهو يصدم أيضا أن القول قول المشتري يعني أنه لا يلزمه قول البائع وإن كان لا يلزم البائع قوله إذا كان الاختلاف قبل القبض ولكن هذا حيث يكون المشتري هو الطالب لتسليم المبيع وأما حيث يكون البائع هو الطالب لتسليم التمن فعليه البيئة لأنه يدعي الزيادة ذكره في الشرح والفتاوى أه يان (١٠) حيث لم يكن من نقد البلد أو كان يحامل بهما على سواء وقرز وإلا قد قدم أن القول للمدعي ما يحامل به (١١) قيل هذا ما لم يدع ما فيه غبن على البائع فالقول قول البائع إذا كان زائدا على ما يفتان الناس بمثله أه عامر وقرره الشافعي ومثله عن اللؤلؤ كل على الله عليه السلام وهكذا في العكس حيث يدعي البائع ما فيه غبن على المشتري (٥) فلو كان قد سلم بعضه يعني بعض المبيع فطلعه

أى فالتقول فى ذلك كله للمشتري وهذا لا خلاف فيه إذا كان المبيع قد تلف أو خرج من يد المشتري يبيع أوبة فإن كان باقيا فى يد المشتري فتلاثة أقوال عند الهادى عليم القول قوله مطلقا وهو الذى فى الأزهار وعند ع والفقهاء^(١) يتحالفان ويترادان المبيع وعندم بالله إن كان الاختلاف فى الجنس أو النوع أو الصفة تحالفا وترادا كقول ع وإن كان فى المقدار فتقولان

الأول مع الهادى والثانى التحالف والمرادة كتاب الشفعة

الشفعة فى أصل اللغة تقيض^(٢) الوتر ونقل الى الشفعة الشرعية لما كان فيه ضم مال الى مال والشفعة الشرعية هى الحق السابق لملك المشتري^(٣) للشريك^(٤) أو من فى حكمه^(٥) قوله للشريك أو من فى حكمه لتخرج الأولوية^(٦) والدليل عليها السنة والاجماع أما السنة فتقوله صلى الله

يكون القول قول البائع فيما سلم وقول المشتري فيما سلم أم مع تميز الأمان فهذا صحيح وأما إذا كان الثمن جملة واختلفا فى قدره فلا تقرب أن القول قول البائع لأنه لا يلزمه تسليم ما بقي إلا بما ادعاه أه أملاء شامخ قرز (١) العراقيين من الحنفية والشافعية والمالكية (٢) أى مخالف (٣) المتوقف على الطلب (٤) صوابه لتصرف المشتري لأنها لا تجب إلا بالمبيع فلا سقط قبله لا يصح فلو قلنا بثبوت الحق قبل للملك لصحح الاستقاط قبل البيع وهو لا يصح أه زهور (٤) فى الأصل (٥) لا فائدة لقوله أو من فى حكمه لأن الجار شريك (٦) وصورته أن يبيع الوصى شيئا من مال الميت لقضاء دينه كان الوارث يقضه واحدة بحق الأولوية لا بحق الشفعة عندنا قرز إلا أن يكون لهم سبب فى الشفعة خيروا والفرق بين الأخذ بالأولوية وبين الأخذ بالشفعة من وجوه منها أن الأخذ بالأولوية على التراخي ومنها أن الأخذ بها أقدم من الأخذ بالشفعة مطلقا يعنى ولو كانت الغلظط ومنها أن حقا يطل بالابطال قبل البيع ومنها أنها تثبت مع فساد البيع ومنها أن حقا يطل بالموت فلا تورث ذكره بعضهم وقيل تورث قرز ومنها أنها تؤخذ بالقيمة لا بالثمن ولو دفع فيه أكثر إلا حيث يكون الدين أكثر من التركة وجب الزائد ومنها أن حقا بين الورثة على قدر الأنصبة لا على عدد الرؤوس إذا طلبها الكل فإن طلبها البعض فليلح لا يأخذ إلا حصته (١) وقال أبو مضر بل يضيئ بين أخذ حصته أو لكل قبل ومبنى الخلاف هل المال باق على ملك الميت فيأخذ الطالب كله أو قد ملكه الورثة فلا يأخذ إلا حصته وفى الأخذ بالشفعة عكس هذه الأحكام ويضقان فى أن المشتري إذا أخرج المبيع عن ملكه كان للورثة وللشفيع تقضه وأخذ أه بيان (١) والباقي بالشفعة إذا كان لم سبب غير هذا المبيع وقيل ولو هذا على اختيار قول أبى مضر أن لم فى التركة ملك ضعيف (٢) وقد نظم بعضهم الفرق بين الأولوية والشفعة وهى من وجوه سبعة وهى هذه

وبين الشفعة والأولوية فرق • من وجوه بإصباح سبعة (٧)

مع تراخ تؤخذ وتهدىها • وفساد بيع فكأن ذاممة
وتبطل بالموت وتورث • وبالإبطال وتؤخذ بالقيمة

عليه وآله وسلم الشفعة في كل شيء وقوله الشريك شفيح^(١) إلى غير ذلك والاجماع ظاهر إلا عن الأصم^(٢) واختلف العلماء هل هي واردة على القياس^(٣) أولاً في شرح الإبانة عند عامة الفقهاء أنها واردة على غير القياس لأنها تؤخذ كرها ولأن الأذية لا تدفع عن واحد بضر آخر قال في الاتصهار وهذا هو المختار وهو قول الناصرية والظاهر من مذهب المعتز أنها واردة على القياس وهو رأي الحنفية قيل لولها نظائر^(٤) كأخذ سلمة للفلس^(٥) وبيع ماله ومال المتبرد لقضاء دينه ونفقة الزوجة^(٦) ﴿فصل﴾ (تجب) الشفعة (في كل عين)^(٧) ملكت بعقد صحيح^(٨) بموضع معلوم مال على أي صفة كانت قال علي بن قتيبة في كل عين احتراز من الحقوق^(٩) والمنافع^(١٠) فإنه لا شفعة في ذلك وقلنا ملكت احتراز من المارية والاباحة^(١١) وقلنا

وجوز الوردية على الانبياء • فغذا منحت بكل كرامة

(١) وأما كونها على القور فمن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة كلوبة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة كشطت عقاب البعير (١) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بصفيقه إلى غير ذلك من الأحاديث (١) تمامه إن قيدت قيدت وإلا فالقول على من ترك (صاحب الدار) أي قربه والسبق بالسين والصاد (٢) وجابر بن زيد قلنا إن صححت الرواية عنهما فهما محجوبان بالاجماع قبلهما وبمدهما (٣) قوى واختاره في البحر (٤) يعني ولا أخذها كرها نظائر (٥) وكأخذ سلمة بالفلس والقرور ونحوهما بما شرع للمساكين إليها كالبيع والاجارة أو معيار (٦) والقسمه أو زهر (٧) أي ثبت (٨) إلا الدرام والذناير إذا باعها فلا يشفع الشريك لأنها لا تنكح بالعقد بل يصح (٩) أي إذا لم يثبت ثبوتها وقرره المتوكل على الله (١٠) ولأنها لا تبين (١١) قال الهادي عليم في الأحكام وعندى أن المناقعة أرض بأرض كالمباينة يصح عقدها والشفعة فيها قرز (١٢) ظاهره ولو كان موقوفاً (١٣) قبل ان يراه وفي كسب لاحق له وإنما الحق للبايع ويكون كما سيأتي في الفاسد قبل التضيض وله يؤخذ من قوله ملكت ولا ملك قبل الاجازة وفيه تأمل وجه التأمل أن الاجازة تكشف ملكه من يوم العقد بخلاف الفاسد فلا يملك إلا بالتضيض (١٤) وعن سى لا تصح قبل الاجازة قرز (١٥) والمرة مذهب البيهقي لا بمذهب الشافعي فلو كان مذهب الشافعي السداد ومذهب البيهقي المصلحة كان له أن يشفع فافهم فإن اختلفت مذهب البيهقي في مذهب المشتري وقيل لا شفعة مع اختلاف مذهب المتبايعين قرز (١٦) على القول بمصلحة بيعها وهو قول شافعي ومحمد ابن بل يستقيم عندنا وذلك حيث يدخل تبعاً وشفع بالحق لأن ملكه يستند من التبع (١٧) ومثال ذلك أن يبيع أرضاً ولها حق الاستطراق في الأخرى فليس لدى الأرض الذي فيها الحق أن يشفع هذا الحق (١٨) نحو أن تكون دارا بين اثنين فيؤجر أحدهما حصته فإنه لا شفعة للأخر (١٩) ومن الدين أيضاً قلنا بمت نصيبك من الدين لم يكن للشريك في الدين أن يشفعك وصوره أن يندر شخص على رجلين يبيد في الذمة ثم إن أحدهما المذكور عليها باع حصته من النادر فشفع الآخر فإن الشفعة لا تثبت (٢٠) (والرهن)

بمقد ليخرج الميراث والاقرار وما ملك ^(١) بالقسمة فإنه لاشفعة فيه ولو قلنا إن القسمة تبع
 وقلنا صحيح ليخرج ممالك بمقد فامد فإنه لاشفعة فيه ^(٢) وأحد قولي ص بالله تجب فيه
 الشفعة ^(٣) بالقيمة وقلنا بموض ^(٤) احترازاً لمن الهبة والصدقة ^(٥) بغير عوض فإنه لاشفعة فيهما ^(٦)
 عندنا وقلنا معلوم يحتز بما ملك بموض مجهول كالصلح بمعلوم عن المجهول ^(٧) وعن ص بالله
 أنه يشفع فيه بالقيمة وقلنا مال يحتز بما ملك بموض غير مال كموض الخلع والمهر والصلح
 عن دم العمد ^(٨) وعوض المستأجر ^(٩) فالصحيح للمذهب أنه لاشفعة في هذه الأشياء وقال ش
 تجب الشفعة في الجميع وقلنا على أي صفة كانت بمعنى سواء كانت العين تحتل القسمة أم لا
 منقول أم غير منقول طعام ^(١٠) أم غير طعام وقال ش لاشفعة فيما لا ينقسم وعند زيد بن
 علي وحوش لاشفعة في المنقولات وعن ص بالله لاشفعة في المسكيات والموزونات فعمله

(١) وكذا ما ملك بالشفعة لأنه يؤدي إلى التسلسل قرز (٢) لأنه معرض للفسخ ولأن اللازم فيه القيمة
 (٣) وهو قوى لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل شيء ولم يفصل (٤) مظهر قرز (٥) مسألة
 وإذا أضمر العوض في الهبة ونحوها عند العقد ولم يفسر لم تثبت الشفعة فإن فسر من بعد فظاهر كلام
 ابن مظهر أنها لا تثبت وقد ذكره الفقيه ي وروى عن حى والدنا القاضي أحمد بن محمد حاس أنها
 تثبت اه مقصد حسن (٦) خلاف ابن أبي ليلى قال يشفع بالقيمة وخلاف ك في الهبة لافي العبدقة اه
 قلنا لا يعرف (٧) لاما أشرى بموض مجهول كالجزاف ومنه ما صار كوى في المبيعات والمعاملات
 من أن يصحب الثمن المعلوم مالا مجهولا كصبرة من حب حيلة مثلاً ولم يسلم قدرها بل تلت أو بعضها
 بعد العقد فأنها تبطل وهذه الحيلة ونحوها كأن ينذر البائع جزءاً من المبيع أولاً ليكون خليطاً تبطل
 شفعة من عداه كما ذكره في البحر من أنها تجوز الحيلة لاسقاطها حيث قال قلت ولا حرج في تجنب
 ما يلزم منه حق كعجب ملك التصاب لئلا تلزم معه الزكاة ونحو ذلك إلى آخر ما ذكره عليم وهو الذي
 صار عليه أحكام زماننا وقرره علماءنا اه ح فتح (٨) هذا على القول بصحة ذلك الصلح أو المذهب
 أنه لا يصح (٩) لأنه يبيع ويبيع المجهول لا يصح (١٠) حيث هو بمعنى المبيع (١١) لإذنا صالغ عن الهدية
 وأطلق فتثبت الشفعة وبضع الشفيع أي أنواع الهدية شاء معنى قيمتها إذ تجب قيمة التميميات قرز (١٢)
 قال ط أو بمنفعة معنى أو يكون العوض منفعة فأنها لا تبطل الشفعة بل تصح ويسلم أجرة المثل كان
 يؤجر نصف أرض بدار للغير فيها شفعة فإن جار الدار مثلاً أن يشعها (١٣) ويسلم نصف أجرة
 المثل للأرض لأن المشفوع فيه مال قد كملت شروطه والمشفوع به مال في التحقيق كما لو اشترى أرضاً
 بثوب سلم قيمة الثوب لا هو بثمنه فكذا يسلم قيمة للمنفعة وهي مال فعرفت قوة قول ط وقد قواه
 الفقيه ح (١٤) اه فتح (١٥) وقيل لاشفعة وهو معنى على أن المنافع ليست بمال (١٦) لكن قال
 الفقيه ح لا تثبت الشفعة عنده إلا بعد مضي مدة الاجارة اه بستان قيل ووجه ما شكل عليه ان قد
 ملكه بنفس العقد (١٧) وذلك كأن يكون شر يكتن في أصل طعام كالزروع ونحوه لو أخذنا طعاماً

الأمير علي والشيخ عطية على أن المراد إذا لم يكن الحب في مدفن والسمن في زق فإن كان كذلك وجبت فيه الشفعة عند من بالله ولما فرغ عليم من بيان ما يجب فيه الشفعة بين من يجب له فقال يجب (لكل شريك^(١)) سواء كان آدمياً أم غيره كمسجد^(٢) ونحوه^(٣) وسواء كان آدمي مؤمناً أم فاسقاً أم كافراً^(٤) صغيراً أم كبيراً وقال الناصر لشفعة لقاسق إلا أن يكون غليظاً قال أبو جعفر وشريك الطريق كالخبط وقيل ع لشفعة بأرض المسجد لأن المالك هو الله تعالى وهو لا يتضرر^(٥) وقوله (مالك) يحترز من ثلاثاً شيئاً أحدها أرض يبت المال^(٦) فليس للامام أن يشفع بها • الثاني الموقوف عليه فلا يستحق الشفعة بالأرض الموقوفة عليه • الثالث المستأجر والمستأجر فانه لشفعة بهما وإنما يستحق الشفعة المالك (في الأصل)^(٧) يحترز عن هو مالك^(٨) الحق لا الأصل فانه لشفعة بالحق وقال في حواشي المذهب الظاهر من مذهب الأئمة ثبوت الشفعة^(٩) بالحقوق وقواه الفقيهان لى (ثم) يجب للشريك في (الشرب)^(١٠)

ثم خلطاً فلاشفة له كجوار الشجرة والبناء ونحوه إذ يحقق لانهما قد صارا شريكين للالتباس إلهي ونحو (١) ولو حلا قرز ويطلبها له وليه (٢) ينظر هل لقوله لكل شريك مزيد فائدة على ما قال لكل مالك اهـ ح لى (٢) يعنى ملكه لا الموقوف عليه ووصية الوارث على الأصح (٣) وهى الطريق فيشفع بملكها (٤) هذا مطلق مفيد بما يأتى (٥) قلنا الصلحة للمسلمين والضرر عليهم اهـ بى (٦) وكذا غير الوقت ملك لله تعالى لقوله تعالى إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ولكن الوقت إذا كان متوقفاً له ما يريد الشفعة وجب له ذلك فإن قيل فهل يصير ما شفع به الوقف قلنا لا بل يصير من جملة غلة الوقف لأنه من فوائده والله أعلم اهـ من جوابات القاسم بن محمد عليم (٧) إلا ما اشتراه له ذو الولاية فله أن يشفع به ذكره الامام لى اهـ وإن معنى وقيل لا فرق لأن الشراء هنا لتبرع من بخلاف المسجد فهو كالأدبى المصين قرز (٧) لأنه مشارك في كل جزء (٨) وإذا كانت الشركة في الاحتجار والاخشاب المعمور بها تمت الشفعة ولو لم تكن العرصه مملوكة كان يكون وقفاً ونحوه كذا عن الحق وهو جار على القواعد لحصول الاشتراك قرز (٩) إنما قدمت لقوتها وإجماع العلماء ولأن الشفعة موضوعة بدفع الضرر والضرر فيها أكثره بستان (٨) جاز (٩) إذا كان مستقلاً (١٠) كان يجرى الماء في أرض مباحة ثم يجرى النهر فيجربى الماء وما إذا كان حافضاً مضافاً فانه لا يثبت فيه نحو أن يوصى للنهر لمرور الماء أو يبيع ويستثنى مرور الماء فلا يشفع فيه اهـ زهور (١١) ذكر ذلك في تطبيق الأئمة وص بالله وابن معرف (١٢) لا فرق وإن كان مستقلاً ومضافاً إلى ملك الغير (١٣) لا تمت مشاركتي الجاري والجرى اهـ كبتال في المقصد الحسن وفيه تسامح لأن ذلك إنما يستقيم في مام السيل والضرر الذي لا يملك بالنقل فأما ما يملك بالنقل كالأبارغ فلا شك إن الذي يملكه يملكه بالنقل ولا يشاركه غيره فيه فلا مشاركتي كحجينة في الجاري على ذلك لا ترى في تصورهم في الشرب إلا ما هو من مسيل أو غدير كما هو في العصور المتقدمة اللهم إلا أن قال المراد الاشتراك في أصل الجاري استقام كما هو كالصحرى في الصير المتقدم لكن لو فرضنا

والشرب بكسر الشين (ثم الطريق^(١) ثم الجار الملاصق^(٢)) فالشفعة تستحق بأي هذه الأسباب على الترتيب فلا شفعة للشريك في الشرب مع الشريك في الأصل ولا للشريك في الطريق مع الشريك في الشرب ولا للجار مع الشريك في الطريق ولا خامس لهذه الأربعة عندنا وظاهر كلام الناصر^(٣) وم بآله أنها تستحق بالميراث^(٤) وعند ش لاشفعة إلا بالخلطة وصورة الشركة في الشرب أن يكونوا مشتركين^(٥) في نهر أو وسيع كالسوائل المظني^(٦) وأصابع الجبال^(٧) المبرقة إلى الأموال فهذا هو الذي يستحق به الشفعة وأما صورة الاشتراك في الطريق التي توجب الشفعة فذلك حيث تكون غير^(٨) مسيلة بل مملوكة لأهل الاستطراق^(٩) وأما صورة الجوار التي تستحق به الشفعة فنحو الجوار في عرصات^(١٠) الدور المتلاصقة

اشترآهم في الجرى ولا شركة لهم في الماء بل كل واحد يجري فيه ملكه من غدير آخر أو بئر أخرى أو يأخذها بالشراء أو بالاحالة أو نحو ذلك وفي هذا لا شركة إلا في الجرى فقط فإذا تكون الشفعة الظاهر أن في هذه الصورة كما في منزلة الشفعة بالطريق لتسوى من له الشركة في ذلك الجرى أو من له شركة في طريق فقط فتأمل اه مقصد حسن (٥) وإذا كان الماء يسقى صياحة الاعمى ثم من تحته فلا شفعة لعدم الاشتراك في الجرى اه ن وظاهر الكتاب والتذكرة ومنه في البيان أنه لا يشترط قرز (١) ما يقال في الطريق إلى أي أعرام لا ملك وليس لصاحبها منع المار هل تمنع الشفعة بين الاعمى والأسفل مع اتصال الطريق ولو أن خراب الحرم لمصاحب المال أصلا حرم حكم ذلك حكم سائر الطرق النافذة سل الظاهر أن فيها ملك لصاحب الأرض والمار حق فقط فلا يمنع الشفعة للجار ونحوه ويستحق بها الشفعة في بيع مجاورتها اه من جوابات عبد الله الصميرى (٧) ووجهه أنه مشارك في جزء رقيق فكأنه خليط إلا أنه لما كانت في جزء يسير غير مقصود آخرون كان في التحقيق خليطا يقال إنما الخلطة في الجزء الذي لا يتقسم وما بعده إنما هو بالجوار فكان يلزم ألا يثبت وظاهر المذهب ثبوتها مطلقا والاولى في ثبوتها للجار عموم الادة نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة للجار والجار أحق بصفقه ولا يحتاج إلى التليل بالجزء المشترك اه حى وعن سيدنا ابراهيم حيث لا تصور شفعة بالجوار لأن الجزء المشترك مخلوط فهو خلطة لا جوار وإن لم يكن كذلك بل يكون متميزا فلا شفعة أصلا لعدم الاشتراك فيحق ومثل ما ذكره في الوابل لابن حيد اه بلطفه عند علمه من خط سيدنا عبد بن صلاح القليكي (٣) قال الامامى وهذه المسألة حكاهما أصحابنا للناصر ولم أجدها مع شدة بحثي عن مسائله ولا حكاهما الشيخ أبو جعفر وهو من أعظم المصنفين لمذهبه (٩) قال أبو مضر وهو أقدم عندهما من الخليط قيل ع ولو باع الموروث حال حياته فلن وره أن يشفعه (٥) أى السكن (٦) حيث يلو فيها ما يوجب الملك (٧) ولاعية ملك الماء وإنما الاعتبار بالجري أو بئر الماء (١) فاما أهل الصياحة فلا شفعة بينهم إلا بالجوار اه صميرى (١) وقيل لا بد من كون الجرى ملكا مشعرا ليكون المبيع متصلا بالجري وظاهر الكتاب والتذكرة أنه لا يشترط قرز (٨) كالطرق النافذة (٩) كالطرق للفلسة أو نافذة شرعت بين الاملاك قرز (١٠) وأما الجبل لو بني عليه جاران

ورقاب الأراضي لاجوار الشجرة للأرض^(١) والبناء للأرض^(٢) والعلو والسفل^(٣) مقيس عليهما فانه لا شفعة بهذا الجوار (وإن ملكت^(٤)) أسباب الشفعة (بفساد) صحت الشفعة ولم يضر كون المقد فاسدا وعن القاسم والحقيبي وع أنها لا تستحق به الشفعة لأنه مريض للفسخ واختلف الذين قالوا يستحق به الشفعة هل يشترط أن يقع بيع المشفوع فيه بمد قبض السبب الذي ملكه بمقد فاسد أم لا يشترط * قال علي بن ظاهر كلام أصحابنا أن ذلك يشترط لأنهم يقولون إنه لا يملك إلا بالقبض وقال بعض المتأخرين^(٥) القياس أن ذلك لا يشترط لأن القبض كاشف^(٦) أن الملك حصل بالمقد (أو فسخ) هذا السبب الذي ملكه بمقد فاسد فان الشفعة لا تبطل ولو فسخ (بحكم^(٧)) بمد أن شفيع به إذا وقع الفسخ (بعد الحكم بها^(٨))

فلا شفعة بينهما الا اذا كانوا قد أحيوا جميعا ثم بنوا عليه والصحيح انه لا فرق بين هدم الأحياء وتأخره اذ قد ملك كل واحد ما تحت عمارته واتصل الملك بالملك فحصل الجوار وأما لو بقي فاصل لا ملك لها فيه فلا جوار ولا شفعة (١) ينظر لو باع رجل التمرة الى رجل ثم باع الشجرة الى غيره هل له أن يشفع الشجرة بذلك سل القياس أن له أن يشفع اذ بينهما جزء لا يتقسم (٢) فائدة مثولة من خط سيدنا ابراهيم حيث اذا كانت الأرض لليسة أعلامن الأرض المشفوع بها بأن كانت على حرة والعكس فلا شفعة بينهما إذ ليس بينهما جزء لا يتقسم فاشبه مجاورة الأرض للشجرة وفي ح لى ما نقطه وتثبت الشفعة بين صاحب الأرض العليا والسفل بالجوار اده من ح قوله والعزم للاعلا (٣) الا بالطريق وقرز فيثبت للاعلا فيما ياعه الاوسط دون الأسفل الا أن يكون له منزل في علو البيت يثبت للجميع (٤) وقال ابن مظفر في البيان اذا كان ثبوت الاشتراك في العلو والسفل بالصفة ثبتت الشفعة والا فلا ونظر للمؤلف عليه لكن من أنهتافي الحق أنهتافي ذلك وقدّم اده شرح فصح بقوله (٥) فائدة عن ابراهيم السحولي عن أوصى بموضع معين عن حجة الاسلام فاستأجر الوصى حيا يبيع عن ذلك الميث بذلك الموضع المعين ثم شفيع الشفيع ذلك فأجاب سيدنا ان الشفعة لا تثبت قرز وقال التهاى ثبتت (٤) مسئلة اذا شفيع الواهب بما وهب كان رجوعا عن الهبة ولا تصح الشفعة لأنه ملك من حيث هو الأصح اده يان (٥) التقييد (٦) فان كان المبيع موقوفا ويصح بجنبه شيء قبل الاجازة كانت الشفعة لمن استقر له الملك لأنها منقطعة من يوم الاجازة الى يوم المقد وقرز (٥) يقال الكشف لا يكون الا الموقوف اده مفتي (٧) فان قلت ليس الفسخ بالحكم تقض للعقد من أصله حتى كأنه لم يكن فلا بطلت الشفعة قلت قد ذكر القبيح ان القياس بطلانها لهذه الهبة والصحيح عندي ما ذكره القبيح ح وذلك لأن الحكم بالشفعة لا يتقضى الا بأمر قطعي ومن الناس وهو ش من لا يقول ان فسخ الحاكم هض المقتضى أصله اده غيث بقوله (٨) أو بمد التسليم طوما قرز (٥) تليه أما لو ملك بمقد فاسد فشفع * ثم أراد الحاكم أن يفسخ المقد لمساده فطلب الشفيع تأخر الفسخ حتى يحكم له بالشفعة احمّل أن له ذلك كاذ كر في البراني إذا

ذكره الفقيه ح وزواه الفقيه ع عن أبي مضر وان تقاسمنا قبل الحكم بالشفعة بطلت قال
مولانا عليم وهكذا لو فسخ بميب^(١) أو روية بالحكم لم يبطل ما قد أخذنا بالشفعة وقيل ع
القياس بطلان الشفعة إذا كان الفسخ بالحكم لأنه تقضى للعقد من أصله قال مولانا عليم
والصحيح عندي ما ذكره الفقيه ح وأبو مضر^(٢) فائدة اعلم أن البائع بقصد فاسد مهما لم
يسلم المبيع فله أن يشفع به^(٣) لأنه قبل التسليم على ملكه وإذا شفع به ثم سلمه للمشتري هل
تبطل شفעתه قال عليم لانص لأصحابنا في ذلك والقياس أن لا تبطل^(٤) إن قلنا إن ملكه
من يوم القبض لا من يوم العقد فلو شفع به وقد سلمه ثم فسخ عليه بحكم قال عليم فهو م كلام
الفقيه س في التذكرة أنها تم شفعتها وفيه نظر^(٥) (إلا أن تكون أي هذه الأسباب ملكا
للكافر^(٦)) فلا شفعة له (على مسلم مطلقا) أي سواء كان في خططنا أم في خططهم هذا
قول الهادي عليم في الأحكام والناصوص بالله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام
ينار ولا يملأ عليه^(٧) وقال م بالأنوار وش أن لهم الشفعة لعموم الأدلة ولأنه حق يراد به
دفع الضرر فاستوى فيه الكافر والمسلم واختلفوا هل تثبت الشفعة للذمي على ذمي في
خططنا^(٨) أم لا فالذي ذكره في الأحكام أنه لا شفعة للذمي على ذمي في خططنا قال مولانا

شفع في السبب المستشفع به آخر الحكم عليه بالشفعة حتى يحكم له بالشفعة واحمل خلاف ذلك وهو أنه لا
يؤجل في الفاسد ولكن يحكم لمن سبق اه غيث (١) وقد تقدم أن الشفعة تصرف فكيف ترد بختيار
الرؤية ولعله على أحد الاحتمالين اه وأما العيب فستقيم قبل العلم بالعيب (٢) غيره قرز (٣) إن قد
حصل الحكم بها أو التسليم باللفظ والابل كما سيأتي في الفصل الثاني (٤) المختار لا شفعة قرز (٥) لأنه
يؤدي الى ملك بين مالكيين كقدور بين ظنرين (٦) اه تجري والى أن يشفع البائع والمشتري اه راض
يقال هو ملك أحدهما فقط (٧) يعني مصنوعا بين صانعين لأن ما فلت أنت يمتنع أن يفعله غيره بعد
فلك (٨) حال العقد فلو كان مسلما حال العقد ثم ارتد وطلب فوقوف يعني ارتد قبل العلم ولا يصح
أن يطلب حال الردة إذا كان المشتري مسلما فان أسلم ثبت له وإن لحق ورثته وأما إذا طلبها قبل
ردته فظاهر وإن لم يطلب بل تراضى أو نحوه بطلت عليه فان طلبها الوارث فوقوف فان لحق ثبت له
وإن أسلم بطلت اه مبل (٩) سؤال وهو يقال إذا كان المذهب قول الهادي عليه السلام أن لا شفعة لم على
المسلمين فكيف صح البيع منهم ولم تصبح الشفعة الجواب أن البيع يؤخذ بالراضى والشفعة بالقهر اه غيث
(١٠) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا شفعة للذمي على مسلم اه أتهار وقوله صلى الله عليه وآله وسلم
لا شفعة لليهودي ولا النصراني اه زهور (١١) لأن لا يؤمر بدفع جميع الضرر عنهم اه هداية وفي التثيت
أنهم لا يستحقون التراب وإنما لهم حق السكنى والتملك لا غير فينظر وفي بعض الحواشي وإنما

عليه وهو الذي أردناه بقولنا (أو كافر في خططنا) وقال في المنتخب وم وح و شأن لهم
 الشفعة على بعضهم بعض ولو في خططنا وأما في خططهم فالشفعة لبعضهم^(١) على بعض ثابتة
 بالاجماع وخططهم أيلة^(٢) وعمورية^(٣) وفلسطين^(٤) ونجران قبل ع والشفعة لهم في المنقولات^(٥)
 ثابتة في خططنا بالاجماع (و) اعلم أن المستحقين للشفعة وإن كانوا مترين في الاستحقاق
 على الترتيب المتقدم فإن طلبهم إياها لا ترتيب فيه ولهذا قال عليه (ولا ترتيب في الطلب^(٦))
 بل متى علم الجار بالبيع طلب الشفعة فوراً وإن كان ثم خليط فلو تراخى^(٧) بطلت شفעתه^(٨)
 وسواء طلبها الخليط أم لم يطلبها (و) إذا كان في المبيع شفيهان مستويان في سبب واحد
 لكن أحدهما له سبب آخر مع ذلك السبب فهل يستحق الشفعة دون من له سبب واحد
 اختلف في المسئلة قال عليه فالذهب ما ذكرناه وهو أنه (لافضل^(٩) بتمدد السبب^(١٠))
 بل يستويان وقال ط^(١١) بل يستحق الشفعة ذو السببين دون ذي السبب الواحد (و) كما
 لافضل بتمدد السبب كذلك (كثرت^(١٢)) فيستحق الشفعة على عدد الرؤوس دون الانصباء فلو كان
 لأحد الخليطين ثمن والآخر ثلاثة أعان^(١٣) كان للشفوع فيه بينهما نصفين وقال ك أنها على
 قدر الانصباء^(١٤) وهو أحد قولي الناصر عليه أما إذا استحق الشخصان الشفعة بسبب واحد
 كالطريق أو الشرب لكن أحدهما أخص بالمبيع فإن الشفعة لا تكون لهما جميعاً (بل) للأخص

لهم حق السكنى لا التملك (١) فلو كانت دار في خططهم ولها جوار مسلم وذمي فمن بعض الناصرية
 يشفع المسلم وحده وقيل وهو الصحيح أنها يشتركان وهذا هو الظاهر للذهب اه نجري وبيان
 (٢) وفي المصباح بيت المقدس مرع (٣) بلد بالروم اه قاموس (٤) يحكم القضاء وضع اللام
 ذكره في التقييد قيل وهي بيت المقدس (هـ) وهي القرية التي كانت حاضرة البحر (هـ) بحوى واث
 كان خلاف الأثر والخيار ما في الأزهار قرز (٩) إذا كان عالماً لا جاهلاً فلا تبطل وقرز (٧) مع علمه أنه
 يستحق الطلب مع وجود الخليط ولم يطلبها وقرز (٨) مع العلم قرز (٩) يعني لو كان لأحد الشفعا شركة
 في الشرب مع كونه خليطاً والآخر خليطاً قطفهما على سواء اه ع (هـ) وهو الذي صحه ض زيد
 اه غيث وجه كلام القاضي زيد القياس على ماو اشتراكاً في الشرب وانفرد أحدهما بالجوار فانه لاحكم
 للجوار ذكره في السكافي وادعى فيه الاجماع (١٠) المخطف قرز (١١) وقواه الامام في البحر قال لأنها شرعت
 لدفع الضرر وضرره أكثر اه ح فتح (١٢) ويبنى أن يأتي فيه خلاف ط (هـ) المخطف قرز (هـ) والبراد
 لو قام شفيهان أحدهما مشارك في ساقيتين أو طرفيتين والثاني في أحدهما فهما على سواء وكذا لو كانا
 جارين أحدهما من جهتين والثاني من جهة (١٣) والمبيع نصف (١٤) لأن السبب في أخذ المال كصغير تقديره
 ووجه كلام الأزهار القياس على زيادة الجراطة من أحد القائلين وزيادة أحد البيتين وضمان المصنفين للعبد

دون الآخر وإنما استحقها (بخصوصه) وهذا إما بتصوير في شريك الطريق ^(١) والشرب
 فإذا كانت الزقاق لا منفذ له وفيه ثلاث دور والدار الميعة في الوسط فإن صاحب الدار
 الأولى ^(٢) لا يستحق الشفعة بل صاحب الداخلة ^(٣) لأنه ينقطع حق صاحب الدار الأولى
 من الطريق ويبقى صاحب الدار الداخلة شريكا لصاحب الدار الميعة فكان أخص فلو كانت
 الدار الميعة هي الأولى استوى الماخلان في استحقاق الشفعة ولو كانت الميعة هي الداخلة
 استحق الشفعة الأوسط لأنه أخص ^(٤) هذا قول الهادي عليم وم بالله أخيراً وهكذا عن
 ف وعمد وقال روح وم بالحق قديم قوله أنه لا حكم للأخصية بل يستحق الشفعة من تحت
 الميعة ومن فوقها من أهل الزقاق وهكذا عن الناصر وأبي الهادي وكذلك حكم الأراضي
 التي يجري ^(٥) إليها الماء فإن كانت الدار في درب ^(٦) دوار لم تكن الشفعة بالجوار بل لهم ^(٧) على
 سواء ^(٨) فتنبيه لو كانت في أقصى السكة المنسدة مسجد ^(٩) فقال في البيان لا شفعة بينهم
 بالطريق ^(١٠) لأنها كانت نافذة وقيل ح إن كان المسجد متقدماً على عمارة الدور فلا شفعة وإن
 كان متأخراً فلا شفعة ثابتة لثقات ^(١١) أن يفصل ويقول إن بني باذن أهل الزقاق بطلت الشفعة ^(١٢)
 وكان كالثافذ لأنهم أسقطوا حقهم وإن كان من غير اذنهم ^(١٣) فالشفعة باقية (وتجب ^(١٤))
 الشفعة ^(١٥) بالبيع ^(١٦) فلا تجب قبله ولهذا فائدتان وهما أنه لا يصح طلبها قبله ولا تسليمها

لشريكهما اه أنهار (١) ولابد أن يكون ملكهما متصلاً بالبيع وكذا التهر وظاهر الإزهار والتذكرة
 وموضعان في البيان لا يشترط ذلك قرز (٢) الخارجة (٣) والمسامت لها في الباب ونحوه اه ن وكذا المشر
 الذي يدخل منه الماء إلى الأرض ومسامتة إلى الأرض كسامت الباب في الدور ذكره صاحب البيان قرز
 (٤) بالجوار وقيل بالطريق قرز اه صغير ودواري (٥) وإذا ترك لأخص شفعة أو بطلت بسبب (٦)
 استحقها من بعدهم خلاف الأستأنا أحد قولهم بالله اه بستان (٧) كان للأقرب من الأعلى اه كواكب وكذا في
 الشرب (٨) فرع ومن استحق الأراضي بالشفعة استحق تعيينها من التدبير اه بحر قال في البيان يشترط اتصال (٩)
 الملك من الأراضي إلى التهر وظاهر الإزهار والتذكرة لا يشترط قرز (١٠) وقيل لا لاستوائهم في التدبير قلنا
 الحق يدخل تماماً اه منه باللفظ (١١) يعني شارع دوار بحيث أن كل واحد منهم يأتي إلى داره من أي
 الجانبين شاء ولو كان أحدهما أقرب إلى داره فمما على سواء الشفعة في الطريق اه كب (١٢) بالطريق
 (١٣) أو وقف عام اه ن وقال الإمام للثقل على الله كتبت لهم الشفعة وإن شاركم السيل (١٤)
 القتيبة ف زني السيد ح (١٥) حيث كان باباً إلى السكة فتحكمها حكم النافذة وإن كان إلى خارج فتحكمه
 حكم المنسدة اه غيث (١٦) أليس الكلام بعد محبة كونه مسجداً (١٧) أي كتبت (١٨) قال القندوري من الحنفية
 تنصق بالبيع وتستغنى بالطلب وتملك بالحكم أو التسليم باللفظ قيل ح وهذه عبارة رشيقة اه غيث

(وتستحق بالطلب^(١)) أي لاحق للشفيع إلا بدطلبها^(٢) ولهذا فاندتان الأولى أن المشتري لا يكون متعديا بما فعل قبل طلب الشفيع^(٣) الثانية أن الشفعة لا تورث^(٤) قبل الطلب (وملك بالحكم بمعنى أن الشفيع يملك المشفوع فيه بأحد أمرين إما (بالحكم) بالشفعة (أو التسليم) من المشتري (طوعاً^(٥)) ولا تملك قبل حصول أحد هذين الأمرين ولهذا فاندتان الأولى أن تصرف الشفيع في المشفوع فيه قبل أن يحصل أحد هذين الأمرين لا يصح الثانية أن الشفيع قبل أن يحصل أحد هذين الأمرين لا يستحق الأجرة لتلف للمنافع^(٦) ولا يستحق ضماناً للرقبة ﴿فصل﴾ في بيان ما يبطل به الشفعة ومسائل^(٧) تعلق بذلك (و) جملة ما يبطل به الشفعة عشرة أمور الأول أنها (تبطل بالتسليم^(٨) بعد البيع) فإذا قال الشفيع للمشتري^(٩) سلمت لك ما أستحقه من الشفعة أو نحو ذلك^(١٠) بطلت شفيعته إذا قال ذلك بعد البيع^(١١) لا قبله^(١٢) فلا يبطل بذلك (وإن جهل^(١٣)) الشفيع أن البيع لما يقع فبطلت الشفعة جاهلاً

(١) والمراد هو وقف على الطلب وإلا حق الشفيع سابق لملك المشتري كما مر (٢) والثالثة امتناع التصحيف والتقابل قرز (٣) مسألة ذكره بالله في الزيدات أن الشفيع إذا طلب الشفعة كان المشتري مطالبة الشفيع ومرافعة إلى الحاكم على أنه بد تسليم الثمن إلى ثلاثة أيام أو يأخذ منه الكفيل بذلك فإن قصر في تحصيله أبطل الحاكم شفيعته قيل في شرح الزيدات وهذا بخلاف سائر الدعاوى فإن الدعي عليه لا يقول للدعي تم على دعواك وإلا ضمنت أنك إذا لم تطالب إلى يوم كذا قد أبطلت دعواك لأن على المشتري معضرة من حيث أنه لا يزرع ولا يصرف بعد طلب الشفعة إلا ويكون متعدياً فهو أن الشفيع قر قبل أخذ الكفيل منه بذلك جاء الخلاف فعلى قول المنصب والأخوين هو على شفيعته وإن لحق المشتري الضرر وعلى قول الفنون أنه إذا فرط في إحضار الثمن بطلت شفيعته اه مقصود حسن (٣) ولو علم أنه سيطلب (٤) بعد علمه والتمكني وقرز (٥) بعد قبضه وقيل لا يشترط كما يأتي (٦) الأصح أنه كضمان البيع حيث سلم طوعاً إذا سلم بالحكم استحق الضمان والأجرة مطلقاً (٧) ولو قبل القبض (٨) سواء بقى أو تلف مع الاستعمال (٩) الأشهاد والسير (١٠) وظاهر الإطلاق بطلانها بالتسليم بعد البيع وتعليقها التبريد البيع ولو وقع بعد الطلب معها لم يحكم به أو سامت طوعاً (١١) حيث لا خيار للبائع أو لها ولا فلا تبطل ولا يمكن الطلب في مدة الخيار وعليه إلا في قولهم إذا اشترى الخ (٩) أو تبره قرز (١٠) الدماء للمشتري نحو بارك الله لك (١١) أي لفظ يفيد الإبطال سواء أفاد بصره أو بالدلالة عليه فالأول نحو عفوت عن شفيعتي أو أبطلتها أو أسقطتها والثاني نحو بيع من شئت أو لأجاجة لي في المبيع أو لا تقدمي اه ح بحر (١٢) ولا حاله أو التمس (١٣) وذلك لأنه استأطحق واستأطحق الحق يصح مع الجلب كما إذا طلق امرأته مينة (١٤) أو اعتق عبداً مميئناً وهو يظنه لغيره أو أنها امرأة غيره اه كب (١٥) أقول قد تقدم في خيار الصغيرة اشتراط العلم بمحدد الخيار مع أن الكل استأطحق فيعظر يقال هنا تسليم لاجتماع الفرق بين هذا وبين ما تقدم في البيع

(تقدمه ^(١)) بطلت شففته ولا تأثير لجهله قال أبو مضر إنما تبطل في الظاهر لا في الباطن وقيل بل في الظاهر والباطن (إلا أن يسلمه الشفعة لأمر) يلغى نحو أن يبلغه أن الثمن مائة أو يكون عنده أن المقد فاسد ^(٢) (فارتفع ^(٣)) ذلك الأمر الذي لأجله سلم بأن حط البائع من ذلك الثمن أو حكم الحاكم بصحة ذلك الفاسد ^(٤) فانه حينئذ ^(٥) تثبت له الشفعة وقيل ح بل تبطل شففته ولو حكم الحاكم (أو) أخبر ^(٦) بأن الثمن مائة أو أن الشراء لزيد وسلم فأنكشف أن ذلك (لم يقع ^(٧)) بل كان الثمن خمسين والشراء لعمرو أو أن الثمن من جنس فأنكشف من جنس آخر أو أخبر ببيع النصف فسلم فأنكشف الكل أو العكس لم تبطل شففته بذلك التسليم ^(٨) وكذا لو ظن أن المقد فاسد ^(٩) من غير إخبار أو أن الشراء ^(١٠) للمشتري فسلم ^(١١) فأنكشف خلافه (و) الثاني أنها تبطل (بتعليكه النيز ^(١٢)) نحو أن يقول الشفيع لغيره قد ملكتك أو وهبتك حتى في

الموقوف أنه يشترط عليه بتقديم العقد لاهتا إذ الحق هنا أضعف (١) أو جهل أن التسليم يبطل اه سحولي قرز (٢) العبرة بمنع المتبايعين لا بمنع الشفيع (٣) وعلى الشفيع البينة في ذلك كله (٤) لأن الحكم كجديد العقد (٥) فلو طلبها فوراً ثم حكم الحاكم بصحته ثبتت الشفعة اه بيان وحاج إلى طلب بعد الحكم وقيل لا يحتاج لأنه كاشف (٥) شكل عليه ووجه أنها تارة حيث أخبر بالثمن إلا في الفاسد تثبت بالحكم بصحته (٦) وكذا لو ظن أن المشتري لا يشفع عليه فشفع عليه فإن له أن يشفع ويكون كالمظنه لزيد فأنكشف لعمرو اه شامي وقرز (٧) وعلى الجملة أيما تركت الشفعة لترض ثم تبين خلافه فهو على شففته والقول قوله أنه سلمه لذلك الترض مالم يمكن الظاهر خلافه (٨) ينظر لترك الشفعة لكثرة الثمن ثم انكشف أنه تصحق بعض المبيع هل يكون ذلك عذراً له أجاب المتوكل على الله أنه يكون عذراً له وقرز (٩) سؤال إذا شفيع الشفيع الخليط وقيد الشفعة بالطلب ثم تقاسم هو والمشتري ثم بعد ذلك قال أنا باق على شفيعي فهل تبطل شفعة بالتقاسم أجاب سيدنا أحمد بن حنبل أنها تبطل قرز ولا مرة ولو قد حكم الحاكم بالشفيع بالشفعة أو سلم للمشتري الشفعة ثم تقاسم لأن التقاسم أبلغ من المسخ (٨) وذلك لأن التسليم مشروط من جهة المني بأن يكون الثمن كاملاً مالم يعلم من شاهد حاله ان التسليم رغبة عن الشفعة اه صبيزي وقرز (٩) لأنه لا يعرف إلا من جهة وجهه والصحيح أنه لا تأثير لظنه اه زهور ومثله في تعليق الافادة واختاره في التذكرة (١٠) جعلوا لظن الشفيع هنا تأثيراً في عدم بطلان شفحة إذا انكشف خلافها ظنه وفي الوصايا في شرح قوله وما أجازته وارث غير مفرور اختاروا خلاف كلام القاسم عليه السلام أنه إذا أجاز الوارث النصف وهو يظن أنه الثلث فقالوا لا تأثير لظنه بل ينفذ النصف مع أن الشفعة لا أجازة كلاماً إسقاط حق فينظر في الفرق اه سيدنا القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله (١١) الأولى فسكت وأما إذا سلم الشفعة بطلت لانه معنى قوله وان جهل (١٢) وهذا ذكره لا مالم يمي والفقهاء يمي هذا حيث كانت العادة جارية بالمعامل بالفاقد في أغلب الاحوال نحو بيع الرجاء المتعطل به اه طاهر (١٢) بعد البيع ولو جهلا قرز

الشفعة فانها تبطل (ولو) ملكها النير (بعوض^(١)) سواء كان ذلك العوض من المشتري أم من غيره فانها تبطل الشفعة (ولا يلزم) ذلك العوض لأنها حق وبيع الحق لا يصح (و) الثالث أنها تبطل (بترك الحاضر^(٢)) للطلب^(٣) فإذا كان الشفيع حاضرا^(٤) وقت البيع فنجز البيع ولم يطلب (في المجلس) بطلت شفعتها قال ع وكذا إن طلب ولم يرفع^(٥) مرة إلى الحاكم بطلت شفعتها يعني إن كان في الناحية حاكم فالهدوية وح يعتبرون المجلس^(٦) وإن تراخى مالم يمرض وقال م بأنه إن لم يطلبها عقيب الشراء من غير تراخ بطلت نعم وإعنا تبطل الشفعة إذا ترك الطلب (بلاعذر) فأما لو ترك الطلب في المجلس لمضر فانها لا تبطل كالخوف^(٧) من ظالم فضل معه ما يستقطا الواجب^(٨) إن طلب^(٩) أو أرفع^(١٠) قيل^(١١) وإن جمل استحقاقهم فترك الطلب في المجلس^(١٢) جهلا منه باستحقاقها بطلت والجمل على وجوه إما أن يجمل كون الشفعة مشروعة بالجملة أو يجمل ثبوتها للعار أو لشريك الشرب أو يجمل كون العقد صحيحا وظنه فاسدا^(١٣) أو يجمل كون المنصوب يستحق به^(١٤) الشفعة فيترك الطلب فانها تبطل شفعتها عندهم بأنه لا عند الهدوية^(١٥) فانها لا تبطل مع الجهل^(١٦) لما تقدم

(١) ولو جهل كون ذلك يعطل شفعة أه يان وقرز (٥) ويكون أباحة قلن سلمه المشتري ليستحق البيع رجع به مع البقاء والتلف وإن سلمه لا يطل الشفعة رجع به مع البقاء لا مع التلف أه يلزم معارده مطلقا ويكون كالنصب لإلحاق الأريسة أه منفي وفي المقصد الحسن مع السلم كالنصب إلا في الأريسة لأنه قد سلطه على ماله ومع الجهل كالنصب في جميع وجوهه ومثله عن طائر قرز (٥) مالم يكن التسليم مشروطا بصحة تسليم العوض وكان بعد الطلب فإذا شرط لم يصح الاسقاط إلا بالتسليم ما ذكر ولا يلزمه بل يعطل تسليمه الشفعة ذكره القاضي طائر قرز (٢) عند العقد مع علمه أن السكوت يبطل (٣) بلسانه حيث أمكن التلحق وتكنى الإشارة بمن لا يمكنه التلحق فان أمكنه فلا أه بحر وقرز (٤) ولو سكرانا قرز (٥) وقال الهادي وم بأنه لا يحتاج إلى الموافقة قرز (٦) مالم يرض أو يخرج للمشتري من المجلس أو الشفيع قرز (٧) وسواء كان الخوف قليلا أو كثيرا وعليه البيعة إلا أن تكون أمانة الخوف ظاهرة أه ديباج (٨) الضرر (٩) عدنا (١٠) عند ع (١١) م بأنه (١٢) بل فوراً على قول م بأنه ولعله على أحد قولي (١٣) قلت جهل بكون العقد صحيحاً يمكن فلا فائدة لقوله وبظنه فاسداً قيل لا وجه للاعتراض لينبئ عليه قول الهدوية (١٤) عليه (١٥) لأنهم يفرقون بين السقوط والاسقاط خلاف م بأنه فالاسقاط ما كان يقول أو فعل والسقوط عكسه (١٦) مع الجهل بأن السكوت فيها هو فوري لا يسقط به الحق كالعبرة إذا بلغت وسكت وفي بعض الحوائث اللام لا للتسليم بل لمصلحة بقوله مع الجهل لما تقدم أه منفي (٥) لكن لا يقبل قوله إن جهل ذلك إلا حيث هو محتمل له نحو أن يكون قريب عهد بالسلام

قيل (و) تبطل إن أخرها لجهل (تأثير التراخي) أي جهل كونها على الفور وأنها لا تبطل^(١) بالتراخي فإن شفعتها تبطل عند م باله لأعند الهدية فأنها لا تبطل قال ط وهذا محمول على من لم يعلم أن حق الشفعة مشروع في الإسلام قال بأن يكون قريب العهد به قال مولانا عليم وهذا الحل فيه نظر إذا جعلنا الجهل عذرا لأن المسئلة خلافية وقد قال ش إنها على التراخي فهذا مما يحمله السلم وغيره فلا معنى لقوله قريب العهد بالإسلام (لا) إذا جهل (ملك السبب أو) جهل (اتصاله) بالمبيع فترك الشفعة لجهله كونه مائكا للسبب الذي شفيع به أو لجهله اتصال سببه بالمبيع فإن م باله يوافق الهدية هاهنا أن شفعتها لا تبطل (و) الرابع أن يتولى الشفيع بيع ما هو شفيع فيه فأنها تبطل شفعتها^(٢) (بتولى البيع^(٣)) إلا أن يكون وليا^(٤) أو وكلا بالطلب فإن ذلك لا تبطل الشفعة وعند ح وش أن الشفعة لا تبطل بتولى البيع (لا) لو شرط البائع اختيار لمن له الشفعة فامضاء البيع لم تبطل شفعتها لأجل (امضائه)^(٥) البيع وقال ح بل تبطل (و) الخامس أنها تبطل (بطلب الشفيع) (من ليس له طلبه)^(٦)

أو نشأ في ناحية لا يعرف فيها حكم الشريعة وله أن ينكر السلم بالبيع ويحلف ما علم به ويتولى علما يبطل الشفعة (٥) في التيث في مسئلة الصخرة وقال ح في معناه أنها لا تبطل مع الجهل (١) الأولى حذف لا (٢) ولو جهل بطلانها بذلك (٣) والضمان بالتقيد بعد البيع يكون اعراضا وأما قبله فلا قرز (٣) حيث شفيع نفسه إذ يلزم تسليم المبيع لنطق الحقوق به وفي تسليمه تسليم الشفعة اه شرح فتح (١) قيل ح وفي تعليل أهل المذهب نظر لأن التسليم لا يجب هنا على البائع بعد طلب الشفعة قلنا لا نسلم أن ليس فيها إلا بمجرد الرضاء بل يسلم المبيع ولا يقتل أن يكون طالبا مطلوبا (١) وهذا المراد به إذا كان له أن يسلم الشفعة أي يطلبها فأما إذا كان وليا أو وكلا في الطلب فلا اه زهور (٥) قال لو باع ما يملك والآخر شفيع ثم مات ذلك الشفيع والبائع هو الوارث لذلك قيل انها ثبتت له للشفعة لأن قد ملك بسبب آخر وهو الميراث اه مفتي ومي وقرز وفي الصميرى لا ثبتت الشفعة لأنه باع ما له فيه شفعة (٥) غير فضولى وقرز (٤) بالطلب (٥) حيث الخيار لهما أو للبائع قرز لأنه لا يملك البيع إلا بذلك ولذلك قال إلا حيث شرطه أي الخيار له أي الشفيع المشتري فقط فانه إذا أمضاء بطلت شفعتها لأن ذلك اعراض ورضاء منه يبطلان الشفعة لأن البيع قد انقضى بمجرد كماله كان الخيار للمشتري فانه يشفيع ولا ينتظر اقضاء الخيار وإذا تراخا بطلت مع السلم فافهم الفرق اه شرح فتح (٥) لكن يأتيهما بلفظ واحد فيدخل الخيار في الشفعة تبعاً لأن ذلك ممكن وما سواه تراخ (١) مبطل للشفعة اه معيار بخلاف وكيل الشراء فإن الشفعة قبل التبول واقعة بهذا الملك فلم يصح اه معيار قلنا لا تراخ في حالة الامضاء لعدم ثبوتها إلا به اه مفتي (٦) قال الإمام ي ولا تبطل بجبه الشفيع إلى الحاكم قبل طلبها من المشتري إذ هو مفروض لطلب الحق اه ح أتمم وفي سيدنا طمر

والذي له مطالبته هو المشتري^(١) سواء كانت قبل قبض المبيع أم بعده وأما البائع فإن لم يكن قد سلم المبيع فله مطالبته والافلا^(٢) قال علي^(٣) وهب^(٤) هذا هو الصحيح من المذهب على ما صححه ع وط المذهب يحكي علي^(٥) وقال به^(٦) إذا طالب غير المشتري بطلت مطلقا^(٧) وهو ظاهر إطلاق الهادي علي^(٨) وحاصل المسئلة أن طلب المشتري صحيح طلبه إجماعا سواء كان المبيع في يده أم في يد البائع وإن طلب البائع^(٩) فإن كان المبيع في يده فالخلاف المتقدم^(١٠) وإن كان في يد المشتري فإن علم بذلك وعلم أن شفעתه تبطل بطلبه إياه بطلت قال علي^(١١) ولم له إجماع وإن ظن بقاءه مع البائع فلي تخريجهم تبطل وعلى تخريج ع لا تبطل لكن عند أن يعلم بطلب المشتري وإن علم بكونه في يد المشتري ولكن ظن أن ذلك لا يبطل فعن م وح وش أنها تبطل وعن الهادي وط لا تبطل^(١٢) قال مولانا علي^(١٣) وهو الصحيح للمذهب السادس قوله (أو طلب المبيع بنيرها^(١٤)) أي بنيرها الشفعة نحو أن يقول بع مني أو هب مني هذا الذي أستحق فيه الشفعة فإنها تبطل إذا كان عالما ومن هذا القليل^(١٥) أن يدعي أن المبيع ملكه لا بالشفعة فإن ذلك يبطل شفעתه إلا أن يدعي أنه ملكه بالشفعة^(١٦) ويصرح بذلك فإنها لا تبطل^(١٧) السابع

أما مع الجهل فلا تبطل وإلا بطلت (١) والمستغنى قرز (هـ) ولو وكلا حيث لم يضيف قرز لأن الحقوق تعلق به خلاف ن وش ولا يكون للوكيل أن يسلم المبيع للشفيع إلا برضاء الموكل أو بحكم الحاكم وإن طلب الشفيع للوكيل كان كمطالبة البائع والندول عن المشتري بيان (٢) مسئلة وإذا تمت البيع بأقرار البائع تمت الشفعة وحكم بها ولا تحتاج إلى مصادقة للمشتري ولا حضوره إذا كان المبيع في يد البائع وإن كان في يد المشتري فلا بد من مصادقته أو قيام للينة والحكم عليه فرع وإذا تمت البيع بأقرار المشتري فإن أراد تسليم المبيع إلى الشفيع بالراضى لم يمتنع إلى حضور البائع أو مصادقته ما لم يخاصم إذا كان للمبيع في يد المشتري وإن كان في يد البائع فلا بد من مصادقته أو البينة والحكم وإن أراد أخذه بالحكم فلا بد من حضور البائع أو مصادقته إن حيث هو في يده (٣) سواء قبض أم لا (٤) أو وكيله قرز (٥) الخضر لا تبطل قرز (٦) لأن ذلك تحرير للملك المشتري (١) وسواء كان قبل الطلب للشفعة أم بعده فبطلت بذلك (١) به بحر معنى لأنه رجوع عن الشفعة اهـ يقال لا تبطل بعد الطلب إن ادعى أنه ملكه بالشفعة كما في الشرح فتأمل ذكره في الفاية (١) وإعراض عن الشفعة (٧) مسئلة وطلب الشفعة أقراراً بالملك للمشتري فلا يصح دعواه ملكه من بعد (١) فإن تدم دعوى الملك يضر إذ لا تنافي إذ دعوى الملك ليست أقراراً بطلان البيع كما أن دعوى الوكيل ليست أقراراً لأصله وهي أيضا عذري التراخي لجهل استحقاقها قبل بطلان الملك اهـ بحر وظاهره أن بطلان الشفعة بدعوى الملك قرز (١) لعله أراد الدعوى في المجلس قرز لا في غير المجلس فيصح طلبه الشفعة لجواز خروجه عن ملك المشتري (٨) بعد الطلب (٩) وطلبها به ذلك بلقطها اهـ كواكب وقرز

قوله (أو) طلب المبيع (بغير لفظ الطلب) المتبر في طلبها (علما) بطلت شفيعته قال عليه
وقولنا علما عائداً إلى الوجوه الثلاثة^(١) فلو كان جاهلاً فيها لم تبطل ولفظ الطلب هو أن يقول
أنا أطلبك الشفعة أو مطالب^(٢) أو مستشفع أو أستشفع^(٣) لا لو قال عندك لي شفعة^(٤) أو
نحو ذلك^(٥) فتبطل إلا أن يجهل الثامن قوله (أو) طلب الشفيع بعض المبيع بطلت شفيعته
بطلبه (بعضه^(٦) ولو) طلبها غالباً يحتزم من أن يشتري شيئاً صفقة^(٧) أحدهما يستحق
الشفعة فيه والآخر لا يستحق الشفعة فيه فلا شفيع أن يشفع فيما يستحق فيه الشفعة دون
الآخر بمحضته من الثمن^(٨) سواء تميزت الأثمان أم لا وقال الناصر^(٩) ليس له إلا أخذ الكل أو
الترك وإما تبطل شفيعته إذا طلب بعض المبيع (إن اتحد المشتري) لثلاث يفرق عليه الصفقة
بخلاف مالهو كانوا جماعة فله أن يشفع من شاء منهم سواء اشتروا لأنفسهم أو

(١) والفرق بين هذه الثلاثة وغيرها أن هذه الثلاثة متضمنة للبطلان للتراخي فاشتراط فيها العلم بخلاف غيرها
فهي مبطله بنفسها أحـ فتح قال في القصد الحسن بعد كلام طويل قل هذا الجواب لأقوال ومن شأنها عدم الفرق
بين العلم والجهل في إبطال الحقوق اللهم إلا أن يقال إن هذه الأقوال ليست مبطله بنفسها ولا يحضنها
الإبطال فزلت منزلة السكوت والإعراض عن الطلب من حيث أن الاشتغال ترك لطلب الشفعة في
التحقيق اهـ (٢) أو أنا شافع قرز إذا كان عرفاً لهم أنه طلب وإن كان لفظه لفظ الخبر اهـ تعليق ض عبد الله
الدواري (٣) فإن قيل هذا مضارع أن فيه معنى الاستقبال فالجواب أن المضارع محتمل الحال والاستقبال
(٤) لأن هذا إخبار لا طلب (٥) إلا أن يكون قد قبدها بالطلب قبل هذا اللفظ (٦) مثل عندك لي
مبيع أو أنا مطالب لك أو سلم لي مناهية شفعة أو أنا أقدم منك به أو شافع بطلت (٧) ورد سؤال
على سيدنا عبد الجبار رحمه الله لوصول الشفيع في بعض المشفوع فيموت ترك البعض الباقي للمشتري هل
تبطل شفيعته فيه سواء كان مالاً أو جاهلاً أو لا تبطل الجواب أنها تبطل ولا فرق عندنا في إسقاط
الحقوق بين العلم والجهل تأمل هذه القوائد قرز (٨) إذا كان عالماً أن طلب البعض يبطل اهـ شرح فتح
وح آثار وقيل ولو جاهلاً وهو ظاهر الأثر ولذا آخره في الأثر (٩) فأما لو كانا صفقتين أخذ أيهما
شاء ولو اتحد المشتري (٨) قال في الزهور إلا إذا كان أرضاً قيمتها عشرون مع سيكة وزنها عشرة
وثمنها بخمسين فجاء الشفيع في الأرض فطلبه يشفعها بأربعين إذ لو أخذها بمحضتها وقع الربا ومثل مناه
في ن وقرز (٥) ينظر لو لم يكن بهذا الذي له فيه شفعة قيمة إلا باضماع الآخر اليسل قيل تبطل الشفعة
وفي بعض الحوائج إذا كان لها قيمة مع الانضمام مع الأفراد فما قص من قيمة الأخرى منفردة فيقسم
الثنى عليهما اهـ شاعى وينظر في العكس فما قص من قيمة الأخرى مع توقيها منفردة فهو قيمة الأخرى
قرز (٩) حجتها أن حق الشفعة متعلق بأحدهما فقط وحجة أن أن الاعتبار بالصفة على المشتري

لتبريم^(١) لو اُخذ أم لجامعة وقال كذا بل يأخذ الجميع أو يدع (ولو) اشترى الواحد^(٢) (لجامعة) فليس للشفيع أن يأخذ بعض المبيع لأن المشتري وإن كان وكيلًا لجامعة فالحقوق تعلق به^(٣) فلا تفرق عليه الصفقة (و) لو اشترى الواحد (من جماعة) فطلب الشفيع البعض بطلت شفيعته عندنا^(٤) وعن ش إذا اشترى من جماعة أخذ الشفيع نصيب من شاء من البائعين^(٥) تنبيه ﴿ أما لو اشترى^(٦) فضولي لشخصين وأجازا فإن الشفيع يأخذ نصيب من شاء لأن الحقوق لا تتعلق بالفضولي^(٧) (و) التاسع خروج السبب عن ملك الشفيع فتبطل شفيعته (بمخرج^(٨) السبب^(٩) المشفوع به إذا أخرجه (عن ملكه قيل باختياره) إما يبيع أو هبة أو نحوهما قيل الحكم^(١٠) (له) (بها) ولو قد قيدها^(١١) بالطلب قال عليم وقولنا باختياره احتراز من أن يخرج عن ملكه بغير اختياره كالقسمة بالحكم فانها لا تبطل شفيعته وهذا قول ط ويأتي مثل هذا لو باعه الحاكم لقضاء دينه أو نفقة زوجته أو شفع ما يستشفع به^(١٢) وقال م إن الشفعة تبطل بمخرج السبب سواء خرج باختياره أم بغير اختياره قال في شرح الابانة أما لو باع بعض السبب لم تبطل شفيعته إجماعًا وكذا لو كان جارا أو غليظا فباع الغليظة شفع بالجواز^(١٣) (و) العاشر

قلنا لا تلتب له في الثانية غلظه (١) إذا لم يضيفوا (٢) ما لم يضيف قرز (٣) إذا لم يضيف اليهم (٤) يعني بعد القبض وأما قبله فيصح أن يطلب أحد البائعين خصته فيصح ذلك ويكون له وإن لم يطلب باقي المبيع اه وظاهر الأظهار خلافه قرز (٥) وظاهره ولو بعد القبض من الفضولي وقيل أما بعد القبض من الفضولي وأجاز له الملك طالما فالحقوق تعلق به فلا تصح اه منقولة عن القاضي عبد الله الدواري (٦) وكذلك الوكيل المضيف لفظا لانية فلا عبرة بها في عدم تعلق الحقوق (٧) قيل قوي ولو ماد إلى ملكه (٨) وقيل ما لم يد بما هو عرض للمقد من أصله فانها تلتب إذا قد قيدها بالطلب (٩) لأنها قد بطلت اه بمر قرز وهو ظاهر الأظهار (١٠) وهذا إذا كان غير المشتري فأما المشتري فلا تبطل حصته من الشفعة بمخرج السبب عن ملكه ولا يحتاج إلى طلب اه يسان لأن شراءه كالحكم بل كالتسليم طوما قرز (١١) وكذا إذا ابعثه السيل ذكره في التمهيد اه يسان (١٢) وفيه نظر لأن القرار باق اه شرح فتح (١٣) لأنه لم يبق له إلا حق لأن تحوم الأرض لا تملك (١٤) لأنها دفع الضرر وقد زال (١٥) أو قيل التسليم طوما قرز (١٦) أو بعض الأسباب حيث كان المشتري صفقة واحدة لشخص واحد فإذا أخرج بعض الأسباب عن ملكه بطلت مع العلم وقيل تبطل مطلقا (١٧) مع العلم والجهل وهو ظاهر الأظهار هذا يستقيم مع تحرق المشتري والسبب مفترق وأخرج جميع ذلك البعض اه ع سيدنا عبد القادر رحمه الله تعالى (١٨) يعني مع الحكم للشفيع الباقي (١٩) في غير المبيع (٢٠) وهل يحتاج إلى طلب أم الأول كاف (٢١) ينظر قيل لا يحتاج بل الأول كاف اه شامى ومثله في السحولي ونقل عن حيث لا بد من طلب غير الأول (٢٢) ما لم يخص كان

أنها تبطل الشفعة (بترأخي^(١)) الشفيع (النائب) عن مجلس المقد^(٢) (مسافة ثلاث^(٣)) فادون^(٤) فان كانت مسافة غيبته فوق الثلاث لم تبطل شفעתه بالتراخي عن الطلب^(٥) والتوكيل به ذكره في الزوائد عن التفريعات وإن كان ثلاثا فادون تبطل بترأخيه سواء كان في البلد أم خارجا وقيل لا فرق^(٦) على المذهب بين قرب المسافة وبعدها لكن إن بدلت مقدار ما يجوز معه الحكم على النائب نصب الحاكم وكيل عن المشتري إن كان ثم حاكم^(٧) وإن عاتبطل إذا تراخي (عقيب شهادة^(٨)) كاملة على المقد فان شفעתه تبطل (مطلقا) أي ظاهرا وباطنا (أو) تراخي عقيب (خبر يشر الظن^(٩)) تبطل شفעתه (دينا فقط) أي فيما بينه وبين الله تعالى لا في ظاهر الحكم فلا يبطل^(١٠) فتي تراخي (عن الطلب) بلسانه^(١١) (والسير)

يقول أنا طالب بالغلطة (١) أو من يقوم مقامه (٢) صوابه عن مجلس المشتري (٣) من موضع للمشتري ولتراد من له طلبه من بائع ومشتري اه مفتى (٤) فلو كانت مسافة غيبته فوق ثلاث ثم قرب حتى لا يكون بينه وبين المشتري إلا قدر ثلاث فدون أو المشتري قرب إلى الشفيع كذلك تجدد وجوب الطلب على الشفيع فإذا لم يطلب تبطل شفעתه كما قلنا في التكميل في الصوم لو كان بينه وبين ماله مسافة ثلاث ثم قرب إلى ماله أو قرب ماله إليه لم يجز الصوم وكذا هنا انتهى (٥) أليم اه شرح أتمروفي البيان مراحل كل مرحلة يريد وقيل سير الأبل قرز (٦) واعتبار الثلاث مناسب أصل المؤيد بالله وقد بنى عليه أهل المذهب هنا وفيما سياتي في السكفارة (٧) وهكذا لو جهل المشتري أو جهل موضعه حتى تراخي بعد العلم اه سحولي (٨) قوى عامر وسيأتي مثله في إطلاق الأزهار في قوله وبمحكم للمؤمر زلوفى غيبة المشتري اه شامى (٩) قال في تعليق الدواوى على الأفادة إن هذا حكم على النائب وهو جائز عندنا خلاف أبو حنيفة وقرب أن يكون الحكم كذلك إذا بلغ الشفيع خبر البيع بما له فيه الشفعة وكان المطلوب منه الشفعة غائبا أن يرافع إلى الحاكم وينصب عنه وبمحكم ولا يحتاج إلى ظاهر ما ذكره أصحابنا من السير والاشهاد على الطلب والسير إذا كانت النية يسوغ الشرع الحكم معها ويحمل كلام أصحابنا على أن النية يسوغ لا يحكم بها على النائب اه دواوى (١٠) عددا وعدالة لا لفظا قرز (١١) ولعله يعنى له عن المجلس ما لم يعرض كالزوق البيع وهو في مجلس العقد وظاهر كلامهم أن النائب يطلب فوراً عقيب أن يبلغه الخبر وإلا تبطل شفעתه بخلاف الحاضر بمجلس المشتري أو نحوه فانه يعنى له المجلس ما لم يعرض فينظر ما الفرق قاله ذكر المحشى قريب من جهة القياس اه سحولى لفظا (١٢) وفي البيان ما لفظه وأما في ظاهر الشرع فلا يبطل حقه بالتراخي إلا بعد خبر عدلين أو رجل وامرأتين (١٣) ظاهر إطلاق الأزهار ولا يشترط عدالة الخبير ولو صغيراً أم كبيراً أم كافراً مع حصول الظن قرز (١٤) إلا بخبر عدلين أو رجل وامرأتين (١٥) ولو زوجة وقائمة الطلب بلسانه حيث هو وحده هو أنه إذا طلبه المشتري الجين إن تخلف طلب وحلف قيمته صادقة اه مقولة (١٦) وقد نظره إمامنا المتوكل وقال لا قائمة في الطلب بلسانه

بنفسه (أو البعث^(١)) برسول عقيب أن يبلغه خبر الشراء بطلت شفعتها قال علي في المسئلة
أربعة أقوال الأول قول ع وهو ما ذكرنا أنه يطلب بلسانه ويشهد^(٢) عليه^(٣) ويخرج لطلب
المشتري وقال ح أنه يطلب بلسانه ويشهد على ذلك إن حضر الشهود ولا يخرج لطلب الشهود
ولا يجب الخروج لطلب الشفعة وقال ط يطلب ويشهد على الطلب ويخرج ويشهد
على السير ولم يذكر الطلب بلسانه إن كان وحده وقال م بالله إنه لا يجب إلا الخروج دون
الطلب ودون الأَشهاد^(٤) وأعلم أنه عندنا أن يظهر بالمشتري يطلب الشفعة ثم رافقه^(٥) ولا يستغنى
بالطلب المتقدم • وأعلم أن الراعي أعاً يطلب الشفعة إذا كان (بلا عذر موجب) فأما لو
كان ثم عذر نحو الخوف من عدو أو وسيع أو عسس^(٦) لم تبطل فأما مجرد الوحشة^(٧) ومشقة
السير بالليل إذا بلغه الخبر فيه فليس بمنذر^(٨) وقال ص بالله بل مجرد الوحشة عذر^(٩) وعلى
الجملة أن المتبر في المنذر هو ما يستبر في باب الإكراه فلي قول م بالله ما يخرج عن حد
الاختيار قيل ع وعلى قول الهدوية يتبر الإصحاف^(١٠) نعم وحد التراخي للبطل أن يبلغه
خبر البيع وهو في محل فاعه^(١١) أن كان إغنامه (قبراً) يد به متراخياً^(١٢) نحو أن يكون في قطع
شجرة أو خياطة ثوب أو شرع في نافلة أو في فريضة أو الوقت منتهى^(١٣) أو نحو ذلك (فلا تأثم فلا)^(١٤)

في غير وجه المشتري ولا تبطل بترك ذلك الطلب في غيبة المشتري (١) أو وكيل ولعل الكتاب إلى
المشتري يقوم مقام الرسول قرز (٢) لم يذكر الأَشهاد قال التجري والعمدة على ما في الأثر من سماع
لا على ما في الشرح كما قال عليه السلام حين سأله وأمر بإصلاح التيث حيث قال الأثر على ظاهره
والشرح يحتاج إلى إصلاح وكذا في كثير من المواضع يحتاج إلى إصلاح لاسيما في الجزء من الآخرين
وإنما يأمر بالإصلاح لصنعه عليه في ذلك الوقت اه شرح حميد (هـ) فعل هذا قول الأثر قول غامس لأنه لم
يشترط المرافعة والأَشهاد واشترط الطلب والسير (٣) لا يحتاج قرز (٤) وقواه في البحر وألقي
والشامي وصدره في الأثمار وهو الممول عليه (٥) وقال الهادي والقاسم والناصر والمتنصر بالله
لا تجب المرافعة قرز (٦) الحرس (٧) يفتح الراو اه ضياء (٨) ويجب السير ليلا حيث جرى به عرف
وإن لم يمر العرف لم يجب ذكره ابن رابع وقرره وسواء بلغه الخبر ليلاً أو نهاراً (٩) لعل المنصور بالله
أراد من قلبه ضعيف جولد منه ضرر ويحمل هذا تطبيقاً فمفعول الخلاق حيلة اه ثبت (١٠) والصحيح
أنه خشية الاضرار قال في البحر ما يبطل به أحكام العقود (١١) أو استمر فيه وقرز (١٢) يد أن
طلب بلسانه (١٣) متى حيث يدرك المشتري في الوقت ويعطاه اه هدية فلو كان لا يظهر بالمشتري
إلا وقد خرج الوقت جاز له التمتع ولو في أول الوقت اه غيت (١٤) وقرأ العطاء
فلو طول فيها أكثر من العطاء فطلبها تبطل وظاهر الأثر في الإطلاق (٥) أي
فرض كان من رد ودية أو إغنا غريق أو قضاء دين (٥) فلو كان في صلاة التسبيح

ركعتين أو قدم التسليم^(١) أو فرضا تنضيق لم تبطل (و) أما صلاة القرينة إذا بلغه الخبر وهو فيها فانه يحتمل بستانها^(٢) ولا تبطل شفعتها قيل ع ولو بلغه وهو في الثالثة من النافلة الرابعة سلم عليها ولا بطلت إن أتم وقال م بالله والمرضى إن الشفعة تبطل بتقديم السلام على المشتري^(٣) ولا فرق بين أن يكون مبتدئا أو راداً ﴿فصل﴾ في بيان ما لا تبطل به الشفعة (و) إذا مات المشتري فالشفيع على شفعتها (لا تبطل بموت المشتري^(٤) مطلقا) سواء مات^(٥) قبل المطالبة أم بعدها قيل ع ويطلب الشفيع الوصي أو أحد الورثة^(٦) بالشفعة وإبطال القسمة (ولا) تبطل بموت (الشفيع بعد الطلب^(٧)) (أو) مات (قبل العلم) بالبيع^(٨)

أنهما على صفحتها وقيل يتم ركعتين قرز (٥) اضطراري وهو ما يسع خمس ركعات اه مفتي (٥) وفي عطف القرض على الفل تسامح لأن مراده إبداء القرض مع تنضيق وقته وفي الفل بلغه وقد دخل ولو إبداء بطلت فهما متضاران يقال هذا مطوف على قوله أو قدم التسليم فلا إشكال اه أملاء شامي (٥) فإن كان مستعما خطبة وهو عن لا يجوز له الانصراف لم يبطل سكوته حين بلغه إلا أن يجوز له الكلام عند (١) سكوت الخطيب طلب بلسانه ويعني له انتظار تمام الخطبة والسلام (١) وهذا على القول بأن الفصل ليس منها إلا أن يكون خطيبا (١) التفتي لا الفرق وقيل لا فرق قرز (٧) الداخلة فيها وسجود السهو لأنه كالجزء منها (٣) والوجه أنه دعا له بالأمان (١) لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم السلام قبل السلام وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من بدأ بالكلام قبل السلام فلا يجيبوه قالوا إنه إعراض قلنا لا نسلم قالوا تراخي قلنا لا يد تراخي كلبس الثياب والاتصال وإتمام غسل الجنابة (١) وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم أمان لدمعتنا ونحية للمتنا (٤) ونحوه الردة قرز (٥) إجماعا إذ لم يفصل الدليل (٥) مسألة ومن اشترى شقة فأوصى به لشخص ثم مات وحضر الشفيع فهو أولى به لتقديم حقه على الوصية والتمن للورثة لا للموصى له إذ لم يوص إلا بالتمن لا ببدلها اه بجر لفظا (٥) لأن الدليل على ثبوت الشفعة لم يفصل بين أن يكون المشتري حيا أو ميتا ولا أنها لدفع الضرر عن المأه فلا تبطل بموت المشتري اه بستان (٥) وإذا مات وقد طلب فالشفعة للورثة حسب الميراث وإن مات قبل الطلب فعلى عدد الرموس وعن حيث على حسب الميراث قرز مطلقا سواء مات قبل الطلب أو بعده وقوا المتوكل على الله عليه السلام (٦) حيث لا وصي قرز (٧) ولا يحتاج الوارث إلى تجديد طلب وإذا أبطل أحد الورثة الشفعة فلا تبطل على الباقيين لا إذا طلبها أحدهم أصح بقدر حصته على عدد الرموس (١) إذا لم يكن قد طلبها للورث وإن قد طلبها كانت على قدر الارث وإذا أبطلها بعد بطلت بقدر حصته وقرز وأما سائر شركائه فلا تبطل عليهم لكن يأخذون السكك فلا تفرق الصفقة قرز (١) وعن سيدنا إبراهيم حيث أنها على الحصص مطلقا مات قبل الطلب أو بعده وقوا المتوكل على الله إذ لم وارثون له ولا ملك لهم وقت البيع (٨) أو جهل المبيع أو التمن أو المشتري له قرز

(أو) قد علم ولم يتمكن من الطلب لمنز^(١) ثم مات قبل (التمكن) فإن الشفعة حينئذ توث وقال موح^(٢) أنها لا توث مطلقا (ولا) تبطل (بتفريط الولي^(٣) والرسول^(٤)) نحو أن يتراخي ولي الصبي عن الطلب من غير عنده أو رسول الغائب لم تبطل الشفعة قال أبو مضر إلا أن تكون عادة الرسول التفريط والتراخي بطلت الشفعة بتراخيه^(٥) إذا عرف المرسل^(٦) ذلك منه فأما إذا سلم الولي أو تراخي لمصلحة^(٧) الصبي أو لعدم ماله^(٨) بطلت شفعة الصبي ولم يكن له أن يطالب بها إذا بلغ وقال ح وف يصح تسليم الأب مطلقا وقال محمد وزفر لا يصح التسليم مطلقا (ولا) تبطل (بالتفائل^(٩)) بين البالغ والمشتري (مطلقا) أي سواء تقايلا قبل الطلب^(١٠) أو بعده^(١١) بل لو كان قد أبطل شفعتهم عادت له بالتفائل لأنه يبيع في حقه لكن يطلب المستقيل^(١٢) لأنه كالمشتري فإن طالب المقييل وهو المشتري الأول

(١) غير الاضمار قرز (٢) لأن الشفعة عديم من باب التزوي فأشبهت خيار الوفاء فلا توث اه وظاهر كلام المادى عليهم وأطلقه في الروايات عن القاسم ونصره م باقية لهادي أنها توث بشرط الطلب قبل موته واختصار في الكتاب تحصيل ط لهادي عليهم وهو قولك وش اه زهور (٣) فإن كان الحظ للصبي في تركها لم يجوز للولي طلبها ولا يجوز له التصريح بتركها وإبطالها حيث يكون المصالح والحظ في الطلب ويجوز له السكوت في الصورتين وإن كان الأولى له الطلب حيث الحظ والمصالح فيها وأما الوجوب فلا يجب عليه طلب الشفعة (٤) إذ ليس على الولي إلا حفظ مال الصغير لا استبدال الملك له ولا فرق بين وجود المال وعدمه اه دوازي (٥) وقيل يجب عليه لأن فيه دفع ضرر بخلاف الشراء فلا يجب لأنه لا يجب عليه طلب المصلحة للصغير ذكره في البحر والبيان (٥) ولا تبطل بردة الشفعين بعد البيع فإن طلب كان موقوفاً فإن رجع إلى الإسلام تمت الشفعة وإن لحق بدار الحرب بطلت عليه وأما الوارث فإن لم يطلب فلا حق له وإن طلب بقيت موقوفة حتى يلحق مورثه بدار الحرب فإن لحق صحته وإن رجع إلى الإسلام بطلت شفعة الوارث قرز (٤) أي الوكيل (٥) وأما لو لم يتراخا لم يكن لإرساله تراخي قرز (٦) أو عرف تقر بطله بعد الإرسال وتراخي (٧) فلو اختلفا هل سلمه لمصلحة أم لا فأقول للصبي أنه سلم لصغير مصلحة اه تذكرة وأما المال فالينة على الصبي أنه ترك وله مال (٨) بناء على أن الاضمار غير مبطل للشفعة وهو قول القاضي زيد وقال ابن أبي القوارس بل هو مبطل وهو الذي يأتي في قوله ولا المصير وإن تيب الخ فمكون البطله أحد عشر قرز (٩) والفرق بينهما أن في الطرف الأول ذكر أن تجرد إيقاعها لا يمنع المصلحة وفي الطرف الثاني وهو قوله ويتحتم بعده معنى أنه لا يبيع وتوقعها وهو صحيحا وهو يفرق بين الإيقاع والتوقع فلا يباح مجرد التفظ فقط والتوقع هو توقعه وصحته اه مفتي (١٠) مبنى على أنه قد كان طلب ثم أبطلها ثم تقايلا بعده فبطلت الشفعة (١١) شكل عليه ووجهه أنها يتحتم بعده (١٢) وهو البالغ

فلى الخلاف لأنه كالبايع^(١) وحيث لم تبطل الشفعة قبل الاقالة يكون ذلك كما لو تنوَّسَخ المبيع فيطلب من شاء من اللقيل والمستقيل قال عليم ولا يشترط^(٢) أن تكون الاقالة بعد قبض المشتري لأنهم لم يعتبروا قبولها في المجلس مع كونها يما في حق الشفيع فكذلك لا يعتبرون القبض في حقه وقال أبو جعفر هي قبل القبض يفسد^(٣) فلا شفعة فيه وعن طائفة قبل القبض ففسخ بالاجماع قال مولانا عليم ولعل الاجماع فيما عدا حق الشفيع (ولا تبطل الشفعة بالفسخ^(٤)) بين البائع والمشتري إما ببيع أو غيره من رؤية أو شرط إن كان (بعد الطلب^(٥)) للشفعة وإن كان قبل الطلب بطلت وقال في الكافي لا تبطل في الخيارات الثلاثة سواء كان الرد قبل الطلب أم بعده وقيل ح التحقيق على قول الهدوية أنه لا فرق بين الرد قبل الطلب وبعده في الخيارات كلها^(٦) لكن يعتبر اعتبار آخر وهو أن يقال في الرد بالرؤية يبطل ولو بنبر حكم وكذا خيار الشرط إن كان جمعا عليه^(٧) وأما في رد المبيع فإن رد بجم بطلت لا بالتراضي وكذا خيار الشرط إن كان مختلفاً فيه (و) الاقالة والفسخ جميعاً (تتضمن^(٨) بعده) أي بعد طلب الشفيع فلا يصحان (ولا) تبطل (بالشراء^(٩))

(١) ولو كان هو المستقيل (٢) ولعل كلام الامام مبني على أن الشفيع قد أبطل شفيعته (٣) قلنا الثمن هنا معلوم بخلاف الفاسد فهو مجهول لا خلاف للفقهاء (٤) ما لم يكن من جهة البائع قرز (٥) فرع فلو باع رجل نصيبه في أرض مع خيار ثم باع شريكه نصيبه لا بخيار في مدة خيار الأول فلا شفعة للمشتري الآخر عند انقضاء العقد لتأخر ملكه عن العقد بهجر وأما البائع فبطلت له الشفعة حيث الخيار لهما أو للبائع ويكون فسحا بينه وبين المشتري وفي البيان خلافه وهو إن استقر له الملك كان على شفيعته (٦) هذا إذا فسخ الشفيع فيه فأما لو قاله مبيع ثم فسخ ذلك ببيع أو رؤية أو صفة بطلت الشفعة (٧) له كواكب وكذا لو تلف المقابل بطلت الشفعة قبل القبض وقيل لا تبطل وقرن (٨) وقيل لا تبطل قرز (٩) ولو الطلب الذي تحيد به الشفعة مع التوبة (١٠) فإن قاراة فالتسخ فإن التمس (١١) فالظاهر عدم الشفعة لأن الأصل عدم الطلب وقيل الأصل لزوم قبض (١٢) فالتسخ وإن علم ترتيبها ثم التمس صحة الشفعة لأن الأصل بقاء العقد وبقاء الشفعة (١٣) أنها تبطل (١٤) وهو أن يقارن العقد وأن يكون ثلاثاً وكان للمشتري (١٥) يقال غالباً احتراز من أن يكون التسخ ثنتين في عقد الوكيل (١٦) أو القبولي لم يمتنع بل يثبت التسخ وتبطل الشفعة (١٧) لأنه خيار اجازة (١٨) لأن فيها إبطال حق قد ثبت للشفيع بعد عقد البيع فلا يصحان يقال ما وجه الامتناع في الاقالة سئل يقال الوجه أن المداخي عليم قال لا يعمل البائع وقد علم مطالبة الشفيع أن يقبل المشتري اه تعليق الفقهاء (١٩) بل يفيان موافقين فان بطلت الشفعة صح التماسخ (٢٠) أو وهب له أو ورثه أو أوصى له بما له فيه الشفعة ويشاركه باقي الشفعة وصورته أن يهب المشتري للشفيع ويكون الثمن

لنفسه) ماله فيه شفعة بل شرائه استشفاع وشاركه^(١) باقي الشفعاء^(٢) قيل حولا يحتاج إلى طلب ولا حكم ذكره م وأبوجعفر لأنه قد ملك وعنه ك وش إذا شري ماله فيه شفعة بطلت شفعتة^(٣) (أو) اشترى للغير^(٤) ماله فيه شفعة بالوكالة من التبر لم تبطل شفعتة وعنه ح تبطل (و) إذا شرا للغير وجب أن (يطلب نفسه^(٥)) قيل ح ويشهد على الطلب^(٦) ولا يحتاج مراضة^(٧) لأنه لا يناكر نفسه قيل ع^(٨) والقياس أنه لا يحتاج إلى إشهادة قال مولانا عليم وإنا يطلب نفسه حيث كانوكيلا^(٩) أو وليا لأن الحقوق تملق به بخلاف ما إذا كان فضوليا فإنه يطلب الأصل وكذا من قال ان حقوق المقد لا تملق بالوكيل^(١٠) (ولا يسلم إليها)^(١١) أي ليس له أن يسلم إلى نفسه وإنا يملك المشفوع فيه بالحكم^(١٢) أو تسليم الموكل (فصل) في بيان ما يجوز للمشتري فعله في المبيع وما على كل واحد منها (الصاحب) (و) الذي تجوز (المشتري قبل الطلب الانتفاع^(١٣)) بالمبيع^(١٤) (والانلاف)^(١٥) لا يملكه^(١٦) ولا يثبت للشفيع فيه حق حتى يطلب وهذا قولهم بالله ومثله من الناصر وقال ع ليس له ذلك بعد العلم بأن الشفعة مستحقة^(١٧)

للمشتري (١) أو يكون الورثة لأنه لم يهب ولم يوص إلا بالعين (٢) ما عدا الموهوب له فقد استحقها (٣) في الصمري وشرائه شفعة يعني كالحكم لنفسه وهذا ذكره في شرح الابانة عن أهل البيت والوجه أن الشراء قصد إلى تملكها من جميع الوجوه والشفعة وجه من وجوه التملك فدخلت تحت الشراء (١) مسألة إذا اشترى ثلاثة أو أربعة شيئا لهم فيه الشفعة ثم لباه الشفيع شفيع عليهم استحق نصف ما في يد كل واحد فيكون له النصف وللمشتري النصف حيث لم يشفعوا على بعضهم بعضاً والا كان على الردوس اه حيث كان كل واحد سبب الشفعة فيها شراء الآخر وطلب كانت على الردوس (٢) الذين في درجته اه ذويد (٣) لأنه لا يثبت للإنسان على نفسه حق اه بحر (٤) وكذا الضمانة بالتمن قبل البيع لا تبطل بها وأما بعده فالضمانة اعراض قرز (٥) والفرق بين الشراء والبيع أن في البيع يقتضي أن يسلم كما مر وهذا يقتضي أن يسلم فيه اه فتح (٥) وإن نافر للمشتري له الطلب بينه وبين المشتري قرز (٦) لسقوط البيع على التراخي (٧) عند أبي العباس (٨) أن كان الأثر على كلام ع فالقوي كلام القتيبي ح وإن جلتاه قولاً خاصاً فالقرز كلام القتيبي ع (٩) ولم يصف قرز (١٠) وهو الناصر وش (١١) لأنه بمثابة الحكم لنفسه (١٢) فان تضرر جاز أن يسلم لنفسه للضرورة اه مفتي وحديث ولو قيل يرفع نفسه إلى من صلح لم يبعد (١٣) هذا يستقيم في غير المقول وكان الشفيع جازاً أو مقولاً وكان خمسة أفرزاً قرز (١٤) حساً قرز (١٥) يقال فان قلت ليس قد قلت في أول الكتاب هي الحق السابق لملك المشتري وقلت هنا هو لا يثبت للشفيع حق حتى يطلب قلنا هناك هو الحق العام وهنا هو الحق الخاص الذي يمنع المشتري من التصرف وغيره اه م وفي بعض الشروح يزيد في الكتاب لم يثبت له في المبيع حتى يؤكد مسقو يرم الانتفاع بعده فأما الحق السابق فهو لا يمنع من الانتفاع كما في ولايت الحقوق من الامام كما تقدم (١٦) يعني في الاسلام

وقال ش وف أنه يجوز له فيه جميع التصرفات حتى يحكم الحاكم الشفيع (لا بعده) ^(١) أي لا بعد الطلب فليس للمشتري أن يتصرف فيه بوجه قيل في تأمّن أن قطف الثمار ^(٢) بعد الطلب عند م باق (لكن) المشتري وإن كان عاصياً بالتصرف بعد الطلب (لا ضمان) عليه (للقية) ^(٣) ولو أنلف ^(٤) المبيع (ولا أجرة) عليه (وإن) ^(٥) استعمل (الا) أن يتصرف في المبيع (بعد الحكم) ^(٦) (أو) بعد (التسليم) ^(٧) باللفظ) فإنه يضمن قيمة ما أنلف وأجرة ما استعمل لأن الشفيع قد ملك حينئذ (وللشفيع الرد) ^(٨) بمثل ما يرد به المشتري) فله أن يفسخ بخيار العيب ^(٩)

اه زهري (١) إلا لصدر كما يأتي كعدم جلس الثمن (٢) التي فعلها العقد أو كان خليطاً (٣) فلو كان المشفوع مثلياً وأقله هل يخرم مثله أو تبطل الشفعة لم يذكر عليم جواب ذلك في الشرح ولعل الظاهر أنها تبطل لأن الشفعة إنما تكون مع بقاء المبيع اه تجري قرز وقيل يلزم مثله (٤) لأنه لم يفت على الشفيع الا حق غير مضمون ولذلك لو رجع شهود اسقاطها بعد الحكم له إلى أنها لم تسقط لم يضمنوا شيئاً اه ميار (٥) حسا قرز لا حكماً (٥) لا فائدة للواو هنا (٦) لكنها بعد الحكم تكون في يد المشتري كالأمانة على ما سياتي فيضمن بالجنابة والتضييق والأجرة إذا استعمل سواء تلف أو سلمه إلى الشفيع ولوسلت باللفظ كانت كالبيع فان استعمل وقبضها الشفيع رجع عليه بالأجرة على الأصح خلاف الوافي كما قال في البائع إذا استعمل قبل التسليم وإن تلفت عند المشتري فلا ضمان للمعين ولا للأجرة فاطلاق الازمتأول اه سحولي (٧) أما بعد التسليم بالتراضي فلا يضمن لأنه ككف المبيع قبل قبضه (٨) يعني إذا كان بعد القبض من الشفيع وقرز (٨) وحاصل ذلك أن للشفيع الرد على المشتري بخيار الرؤية والعيب إن كان التسليم بالتراضي وإن كان بالحكم لم يكن له الرد بالرؤية (٩) لأنه دخول في ملكه غير اختياره وله الرد بالعيب وأما المشتري إذا أراد الرد على البائع فان سلم المبيع بالحكم كان له الرد بالعيب سواء كان المشتري قد علم به أم لا ما لم يحصل منه رضا وإن كان التسليم بالتراضي وكان جاهلاً فان رد عليه بحكم كان له الرد وإن كان بالتراضي بطل الرد واستحق على البائع الأرض فقط وأما خيار الرؤية فقد بطل سواء سلم بالتراضي أو بالحكم وسواء رد بحكم أو تراض (١٠) وأما خيار الشرط فهو باطل في حق الشفيع مطلقاً وأما المشتري فان سلم للشفيع بالتراضي في مدة خياره فقد بطل وسواء رد بحكم أو تراض وإن سلم بحكم فان رد عليه بالتراضي لم يكن له الرد وإن رد عليه بالحكم وكانت مدة الخيار باقية كان له الرد وإن قد مضت لم يكن له الرد اه سعيد هبل وقرز والصحيح أنه لا فرق مضت المدة أم لا أن له الرد لأنها مضت وهو غير متمكن من الرد (١١) وعن الامام المتوكل على الله أنه يرد مطلقاً وقرز (١٢) بل يرد حيث سلم بحكم وردد بحكم وقرز (١٣) سواء أخذه بالحكم أو بالتراضي اه إمام المتوكل على الله اسماعيل (١٤) فلو كان الشفيع جماعة ورد بعضهم بالعيب ورضي الآخرون كانوا كالمشتريين اه بيان وكان التسليم بالتراضي لا بالحكم فلا يلزم الا أخذه حصته والقياس في خيار الرؤية أن يأخذ الراضي جميعاً والفرق بينهما وبين المشتريين أن كل واحد منهما في البيع لا يستحق الا بعضه وهنا له أخذ الكل لولا شريكه فإذا بطل حقه ثبت للراضي اللهم إلا أن يكون الرد بعد القبض استحق

وبخيار الرؤية ^(١) وسواء كان السبب حادثاً مع المشتري أم مع البائع وإذا رده الشفيع بالبعب ^(٢)
أو الرؤية فهل للمشتري رده على البائع لابن أبي الفوارس احتمالان ^(٣) في خيار الشرط كما
سيأتي قبلي وهكذا يأتي الاحتمالان إذا رده الشفيع بسبب رؤية وفي الكافي إذا رد
الشفيع بالبعب القديم فلمشتري رده ^(٤) على البائع أو أخذ الارض ^(٥) (الاخيار (الشرط) ^(٦)
فلا يثبت للشفيع لكنه إذا شرطه لنفسه بطلت شفيعته كما تقدم ^(٧) وأما إذا شفيعه في مدة
خيار المشتري فقال الوافي وصححه ض زيد لمذهب يحيى عليه السلام أنه يبطل الخيار فلا
يكون له الرد وقال ط ب ل يكون له من الرد ما كان للمشتري وكذا ذكره باقر وإذا قلنا ان
الشفيع فيه الخيار فردته ففي بطلان رد المشتري الى البائع احتمالان ^(٨) لابن أبي الفوارس (و)
إذا جاء الشفيع وقد قاسم المشتري فله (تنقض مقاسمته) ^(٩) سواء كانت بحكم أم بنبر حكم
وقال في الكافي أنها لا تنقض مطلقاً واختار في الانتصار أنها لا وقت بحكم لم تنقض ^(١٠)
والا تنقضت ومثله ذكره الفقيه ل (و) إذا جاء الشفيع وقد وقف المشتري المبيع على مسجد
أو غيره أو اعتقه فله أن ينقض (وقته) ^(١١) وعقته (وفي أحد قولين بالله ان المسجد والقبر ^(١٢)

نصبيه إذ قد حصل الملك (١) وقد العبة اهـ ج (٢) وإذا رضى الشفيع بالبعب الذي من عند البائع فلمشتري قيل
أن رضى به الرجوع على البائع بأرضه فيحيط للشفيع بقدره من الثمن ذكره في ح البحر والمصباح (٣) أمهما يرد
حيث أخذ بالحكم (٤) حيث رده عليه بحكم (٥) حيث رد الباطن (٦) يعني إذا كان الخيار للمشتري فلا يكون للشفيع
مثل ما كان له من الخيار (٧) في قوله ويبطل العرف والسلم (٨) قيل ولو كان جاهلاً لأنه يكون كالسليم
قرز (٩) أمهما الرد حيث كان بالحكم اهـ بحر وأخذ بحكم والخيار باق (١٠) لأن حقه سابق ملك
المشتري اهـ بيان (١١) أو بقدرها وبأخذها استقر بالقسمه ولو متبايناً اهـ كواكب لأنه كالقاسم عنه (١٢) وبصورة
المسئلة أن يكون الشفيع جاراً وقد أطل الخليل شفيعته ثم قاسم هو والمشتري فإن الشفيع إجماع بعض
مقاسمته اهـ كواكب (١٠) إلا أن يقع غبن على الشفيع اهـ كواكب (١١) سلم يكن المشتري رضى في جميع الاطراف
وظاهر الاز ولو ذى رسم وعق على المشتري حتى يطلب الشفيع شفيعته وقرز (٥) والقوائد في الوقف
لوقوفه عليه اهـ بيان الحاصلة بعد الوقف وقيل الحكم وكذا في البيع والبيعة ولا يكون التنقض الا بحكم
لأجل الخلاف أو اتفاقاً لمذهب اهـ مفتي وقرز (٥) فرع فلو رجع للمشتري عن الحق ثم أطل الشفيع
شفيعه لم يبطل الحق لأنه قد نفذ من جهة للمشتري قيل وكذا سائر الصرقات اهـ بيان (١٢) قوي إذا
كان قد دفن فيه فإن دفن في بعضها كان له الشفة في الباقي بمحضته من الثمن وإذا قبر المشتري في المبيع
ثم قام الشفيع بحكم له بالشفة ثم إذا سبغ الميت هل يحكم به للمشتري لأنه لم يحكم للشفيع الا بخبره أم
للشفيع لأنه حقه مضمّن الجواب أنه للمشتري لأنه استهلكه بالقبر كما لو فعل في ملك الغير ولا فإنه لم

لا يتقضان وعن الشيخ طائفة لا يتقضى المتق (و) له تقضى (استيلاده) ^(١) وقال ص بالله ^(٢)
لا يطل الاستيلاد واختلف للمذاكر هل الولد يشبه الثمرة ^(٣) أو شبه الزرع ^(٤) فقيل ح
هو كالثمره واختاره في الانتصار وحكي عن الفقيهي أنه كالزرع واختاره الفقيهي س في
تذكرته وتوقف الفقيهي ل وحاصل الكلام في الولد ^(٥) أنه لا يخلو إما أن يكون موجوداً حالة
النقد ^(٦) أولاً فإن كان موجوداً استحقه الشفيع مع أمه ^(٧) سواء حكم لها بالشفعة متصلاً بأمه
أم بعد انفصاله وأما إذا لم يكن موجوداً فلا يخلو إما أن يكون من المشتري أم من غيره ^(٨) إن
كان من غيره فإن حكم بالشفعة وهو متصل كان جميعه للشفيع سواء شبه بالزرع أم بالثمره
وقيل من إذا شبه بالثمره كان جميعه للشفيع وإن شبه بالزرع كان بينه وبين المشتري نصفين ^(٩)
وأما إذا حكم له بالشفعة وهو منفصل فإنه يكون بينهما نصفين ^(١٠) سواء شبه بالزرع ^(١١) أم
بالثمره وأما إذا كان الولد من المشتري فقد عتق ^(١٢) لكن إن حكم وهو متصل ضمن المشتري
للشفيع جميع قيمته إن شبه بالثمره وحصلته إن شبه بالزرع وإن حكم وهو منفصل ضمن له
نصف قيمته إن كان له النصف سواء شبه بالزرع أم بالثمره قيل س ^(١٣) وإذا حكم بالولد
للمشتري حيث يكون منه وكان في البطن حكم عليه بأجرة الجارية ^(١٤) حتى تضع (و) له تقضى

نحكم على الشفيع بجميع الثمن بل أسقطنا عنه حصه الثمن فبسته لا توجب عوده للشفيع بل هو للمشتري
وعن سيدنا عبد القادر التهامي بل يبق موقوفاً حتى يبيع الميت أو ينفذه السيل وعن الهبل أن الأرض
تعود للشفيع لأنها إما بطلت لكونه حال بينه وبينها قرز (١) ولا مهر إذا وطئ في ملكه اه بحر بني
مهرأ كاملاً بل حصه شريكه (٢) قيل ما لم يكن الشفيع ابناً اه تهايم وظاهر الاز الاطلاق ومثله عن مامر
وقرز لأن مامه غير محصن بملك البعض بخلاف أمة الابن الخالصة وقد ذكر مامه في الزهري (٣) وأنه
استهلاك بل يضمن للشريك قيمة نصيبه في الامة ولولها اه كواكب (٤) وجعله أقوى من التقي لأن
فيه حرية الولد (٥) فيكون للشافع (٦) فيصكون للمشتري لأنه من التوائد القرعية (٧) إن كان من
نكاح أو من زنى وإن كان من وطء شبهة كان التفصيل في قيمة الولد الذي يلزم الواطيء اه كواكب (٨) عقد
البيع (٩) إذ يشفع الاصل بالاصل والشرع بالقرع (١٠) ولو كان من المشتري حيث يكون زوجاً واشترها
وذلك لتقدم حق الشفيع (١١) وهذا فيه نظر والصحيح أنهم هنا يغفون أنه لا يشبه بالزرع بل بالثمره
لأن وجه التشبيه بالزرع حيث هو من مامه كالزرع الذي هو من بذرهما هنا للماء لغيره فاشبه بالزرع الثابت
بغير انبات أو من بذر في مباح فيكون كالثمر عند الجميع اه صغيري (١٢) بل على قدر الملك قرز (١٣) لأنه
لم يشمله العقد (١٤) بل هو حر أصل بالنسبة وقيل ليس بحر أصل لأنه قد مسه الرق (١٥) ما لم يكن
الشفيع ربحاً في جميع الاطراف (١٦) قوي يعني حيث حكم بمثله وذلك حيث يكون منه (١٧) لأنه

(يعة) وجمع تصرفاته وقال ابن أبي ليلى أنه لا يبطل شيء من ذلك ^(٣) (فان تنوسخ ^(٤)) بأن باعه المشتري من غيره ثم باعه ذلك الغير واختلفت الآذان أو اتفقت ثم جاء الشفع (شفع بدفوع ^(٥) من شاء) واعلم أن المقود كلها موجبة للشفعة فإذا أخذ بالبيع الأول ^(٦) فقد أبطل ما وقع بعده وإن أخذ بالثاني ^(٧) فقد أبطل ما وقع بعده وقرر الأول وحيث يأخذ بالأول له المطالبة للثاني ^(٨) وحيث يأخذ بالثاني ويطالب الأول ^(٩) يكون كطالبة البائع والدول من المشتري (فان أطلق) أي لم يذكر الثمن الذي شفّع به بل طلب الشفعة فقط (فبالأول ^(١٠)) أي فانه يحكم عليه ^(١١) بالثمن الأول هذا ظاهر اطلاق الهادي عليه السلام وهو قول من بالله وقال ض زيد بل بمن من يأخذه منه ^(١٢) قال في الزوائد إذا تبست عليه الآذان قال أنا شافع بأوفى الآذان ^(١٣) (و) أما حكم المشتري فيما بينهم فلذا اشترى الأول بألف درهم وباعه بألف ومائة ثم باعه الثاني بألف ومائتين ثم باعه الثالث بألف وثلاثمائة ثم جاء الشفع فشفّع

كمن وضع أحمالا في أرض الغير وقيل لا شيء لانه غير مجدي فان لم يجر العادة بتأجيرها فلا شيء على المشتري (٥) قيل يجعل أن الأجرة هي قدر ما نقص من منافعه مدة الحمل يعني أجرة المنفعة ويعرف ذلك بأن ينظر كم بين منفعتها حاملا وغير حامل والمختار أنه لا أجرة لأنه لم يجر العرف بإجارتها والا لزم في وطء النطف والمثاني المنفعة قلنا ملزم اه مفتى حيث تسطعت منافعه أو بعضها (١) وبطل الشفعة (٢) قبل الطلب أو بعده قرز (٣) وكذا لو تنوسخ بعض البيع شفّع في التناسخ بدفوع من شاء وفي الباقي بالأول (٤) فان شفّع المقود كلها جميعاً صح طلبه ثم له الخيار بأخذ أي الائتمان شاء اه يان قرز قيل هذا اذا كانت الائتمان كلها مستوية (٤) أي الثمن (٥) فان باع المشتري نصف للبيع ثم شفّع الشفع في هذا النصف بعده بطلت شفّعه في النصف الباقي لأنه قد قرر بيع المشتري اه يان فقط (٦) ومن بعده (٧) وبث التراجع فيما بعد الذي أخذ به لافيا قبله فلا تراجع فيما بينهم (٨) فان شفّع يبعد الآخر كان إجازة لما قبله فاذا بطلت الآخر لجلل الثمن أو نحوه (٩) بطلت أصلا بخلاف ما اذا شفّع بالاول فله الانتقال الى ما بعده حيث بطلت فيه اه بميارمى وقرز واذا طالب غير من هو في يده فان كان يقده صح وان كان يقده غيره فان كان يقده من هو قبله صح وان كان يقده من بعده بطلت (٢) اه طليق شرقي (١) وظاهر الاذ خلافة أن المقود كلها موجبة للشفعة وانما الكلام في التراضي في الثمن فقط اه مفتى (٢) له مع العلم (٨) واذا أخذه بالشراء الاول وقد استكمه الآخرون فلا شيء عليهم فيما حدث بعد الشراء الأول لأنها مرة أملاكهم وان كان الملك غير مستقرا برهان (٥) فلو كان العقد الأول قابلاً فله بأخذ ما بعده (٩) فان شفّع بأحد الائتمان والييس الذي شفّع به رجع الى الآخر من الائتمان قرز (١٠) قلنا الموجب للشفعة هو الأول فيصين ما يقده به (١١) أي أقلها

بألف فانه يحكم له بالمبيع (و) يرد^(١) ذو الأقل لدي الأقل (فيرجع الرابع^(٢) على الثالث بثلاث مائة والثالث على الثاني بمائتين والثاني على الأول^(٣) بمائة وإن كان المشتري باع بدون ما اشترى^(٤) كبتسعين ما اشتراه بمائة ثم جاء الشفيع فشفع بالمائة رد الثاني^(٥) العشرة للأول (و) ولما فرغ عليه السلام من ذكر ما يجب للشفيع ذكر ما يجب عليه (و) الذي يجب (عليه) مثل الثمن النقد المدفوع^(٦) قدراً وصفة) قال عليم وقولنا المدفوع يحتز بما لو عقد بشئ ثم حط عنه البائع بضمه قبل قبض المبيع^(٧) فان الواجب مثل المدفوع لا ما انطوى عليه العقد وقولنا قدراً وصفة فلو كانت سوداً أو مكسرة وجب عليه مثلها ولو عقد بصحاح^(٨) لأنه كالخط (و) إذا كان

(١) ثبت التراجع حيث كان التسليم بالحكم وظاهر كلام أهل المذهب أنه لا فرق قرز (٢) فان اختلف جنس ما دفعا وشفيع بالأول فالذي سلم الشفيع يسلم للأول ويرجع كلا بما دفع أو مثله أو قيمته فلو سلمه الشفيع إلى المشتري الآخر ردته على من باعته منه وقبض منه ما اشترى به حتى ينتهي إلى الأول ولو تلفت في يد أحدهم هل يضمنه لكونه سلمه معاوضة أم لا لكونه أمانة سل لعل الأول أقرب ومثل معناه عن الملقى وسيأتي هل هي قبض أو فسخ وان كان صاحب البيان يني على عدم الضمان إلا بجناية أو قهر (٣) وكذا لو كان في المبيع ثمرة وأخذها الأول فاتها تسقط عن الشفيع حصتها من الثمن ويتراجعوا فيها كما مر حتى تعمل إلى الأول (٤) ولا يمكن بيعه بدون ثمنه لشصان عينه (٥) إذا كان قبل القبض وأما بعده فلا يرد لأنها ربيع المضمون وقبل القبض ربيع مالم يضمن فلا يستحقها فيحقق اه مفتي وقال القتيبي لا يطبق له ووجهه أن عقده قد بطل فلا يستحق أكثر مما سلم قرز (٦) وحاصل الكلام لا يخلو أما أن يدفع الثمن المعقود عليه يلزم الشفيع أو يدفع من جلسه أو يسلم عن الثمن النقد سلعة كتوب أو نحوه إن دفع من جلس الثمن فان كان أعلا لم يلزم الشفيع إلا ما عقد عليه لأن الزيادة لا تلحق في حق الشفيع وإن دفع من جلس الثمن وكان أدنى لزم ما دفع المشتري وإن دفع جلساً آخر كأن يسلم عن الذهب فضة فهي كالزيادة لا يلزم الشفيع إلا ما عقدا عليه (٥) مالم يكن المدفوع جلساً آخر فانه لا يلزمه فلو عقد على فضة ثم سلم ذهباً لم يلزم الشفيع إلا الفضة لأن ذلك كالبيع لا كالخط ذكره القتيبي لأن المدفوع هنا ليس هو الثمن لأن هذا صرف اه (٥) مسئلة إذا اشترى ذميان (١) أرضاً بغير أو خنزير فلا شفعة لمسلم إذ العقد فاسد بل صحيح قرزو دفع قيمتهما كلواشترى عرض اه بحر ويان حيث دفعه بلفظ القضاء والا اقتضا وإن سلم له العرض عن النقد لا بلفظ القضاء والا اقتضاء قلت فالعرض باق لا لكه ويلزمه الثمن فيظفر اه مفتي (١) وفي النيث إذا اشترى ذمي من ذني النخ وهو أولى (٥) قلن عقد على قد ثم سلم له اعراضا قلن قضاء المرض على النقد لزمه تسليم النقد جميعه وإن سلم له العرض لا (عن) النقد لزم تسليم قيمة العرض إذا كان بأقل من الثمن لأنه نقصان من الثمن وهو يلحق العقد في حق الشفيع اه غيث معنى قلت العرض باق لا لكه وللأزم الثمن إذ هي مطاعة وهي غير مملكة قرز وعن مولانا الخوكل على القتل لا يجب إلا تسليم قيمة العرض فقط مطلقاً كما تقدم في الرابعة (٧) صوابه الثمن قرز (٨) وفي العكس ما عقدا عليه فقط قرز

الثلث مثلياً من طعام أو غيره وجب على الشفيع (مثل ذلك) (الثلثي جنساً^(١)) وصفة^(٢) (فإن جهل)
 جنسه أو قدره (أو عدم^(٣)) جنسه (بطلت^(٤)) الشفعة وقيل لـ لا يحتمل أن لا تبطل إذا عدم
 الجنس وسلم قيمة المثل وكذا ذكر الفقيه قال والقيمة يوم الاقطاع^(٥) قيل ف لعله يريد
 وقت التسليم إلى المشتري^(٦) نعم وإذا عدم جنس الثمن أو جهل جنسه أو قدره بطلت
 الشفعة (فيتلف المشتري) المبيع (أو ينتفع به) حتى يوجد^(٧) ذلك المثل ومتى وجد
 المثل وجبت الشفعة^(٨) قال في البحر فيسلم الباقي وقيمة التالف^(٩) (و) أما إذا كان الثمن قيمياً
 وجب على الشفيع أن يوفر (قيمة^(١٠)) ذلك الشيء (يوم العقد) فإن اختلف المقومون قال
 عليم فالأقرب أنه يكون باختلاف الأعان حيث تنسخ فيشفع بقوم من شاء^(١١) فإن أطلق
 استفسر وإن عاتجب القيمة إذا لم تكن العين^(١٢) في ملك الشفيع فإن كانت في ملكه قليل لا يبعد أن
 يأتي هذا على الخلاف بين م بالله والأستاذ^(١٣) في مسألة الخلع إذا خالع على بقرة النير ثم ملكها
 (و) إذا باع بثن مؤجل فطالب الشفيع بالشفعة وجب عليه (تسجيل المؤجل^(١٤)) نص عليه
 في المنتخب وقال في الفنون يلزمه مؤجلاً (و) إذا شفع في المبيع وقد حصلت فيه عناية من
 المشتري وجب على الشفيع تسليم (غرامة زيادة^(١٥)) وقت في المبيع بشروط ثلاثة الأول

(١) ولو ما (٢) إلا أن يجد الاعمى صفته لسه (٣) في الناحية (٤) للراد أخرت (٥) يعني العدم (٦) أي إلى
 الباع (٧) أو سلم (٨) ظاهر هذا أنه إذا ترك الطلب مع عدم المثل ألا يطالب وهو كذلك لأن العدم
 عذر فإذا وجب طلبه بمر (٨) ولو بين ورثة المشتري والشفيع قرز (٩) يعني ما أئلف على وجه
 يضمن بعد الحكم والراد أنه حكم قبل أن يجهل ويعدم وإلا لم يكن له أن يحكم معها كاذكره الفقهاء
 سي ا ه ح فص أ على الخلاف أنه سلم له القيمة (١٠) قلت جهل أي المشتري القيمة بطلت
 الشفعة حيث صادق الشفيع على جهلها (١١) وقيل بأوسط القيمة كما في للهور وهو الأول لأن
 الأمان موجبة للشفعة اه بخلاف القيمة (١٢) التي هي من المبيع (١٣) فيلزم تسليمها على قول م بالله ومثله
 أو قيمته على قول الأستاذ ولعله يفرق بينهما بأن الزوج هناك قد رضى بذلك الشيء فلم يستحق إلا هو
 عتد م بالله وليس كذلك هنا اه كواكب قلت إن طلب من الباع وجعلناها فسخاً قدرضى اه مفتي (١٤)
 إذا التأجيل ليس بصفة للثمن بل تأخير مطالبة ولأنه لم يكن بين الشفيع والمشتري عقد يدخل عوضه
 التأجيل كما مر اه ح فص (١٥) وإن لم تحصل زيادة وقرز (٥) ولعل للراد في ذلك كله حيث شفعها الشفيع
 والزائدة باقية لآلو قد تلفت فلا شيء وإن تلف بعضها وبقي البعض استحق غرامة الباقي فلو اشترى
 أرضاً ففساها أو حرثها وشمع فيها وآثر العمل بآق يتفجع به الشفيع استحق المشتري غرامة الزيادة
 لو زرعا المشتري حتى ذهب الحراث والسقي أو مضى عليها وقت ذهب فيه آثر ذلك فلا يستحق المشتري

أن تكون تلك الزيادة (فعلها المشتري) فلو كانت من فعل غيره لم يلزم ذلك الثاني أن تكون (قبل الطلب^(١)) فإن فعلها بعد الطلب لم يستحق شيئاً^(٢) لأنه يكون متعدداً^(٣) الثالث أن تكون الترامة جعلت (للتناء) سواء كان له رسم ظاهر كالبناء والفرس^(٤) أم لا كالقسارة والحرت^(٥) (للابقاء) كالمفك الحيوان^(٦) والدواء للمريض^(٧) وكذا الدابة المهزولة حتى سمحت وإذا جاء الشفيع وقد غرس المشتري في المبيع أو بنى فيه أو زرع (و) جب عليه للمشتري قيمة غرسه^(٨) وبناءه وزرعه قائماً لبقاء له إن تركه وأرث نقصانها^(٩) إن رفضه^(١٠)

شيئاً ولو اشترى أرضاً فيها غرس ضئيفة فسقاها وأصلح الأرض لما يتادها حتى زادت ووصلت ثم استمر على الترامة المقيمة لها على حالة الإصلاح مدة مددة حيث ماتت مع أهل الغرس ثم شفع فيها فإنه يستحق الترامة لتماها ابتداء حتى استقرت على حالة الإصلاح التي ذكرناها فيما مر (١) والقول قوله في قدر ما غرم إلا أن يخالف الظاهر ثم لا يخرم الشفيع شيئاً بما غرم المشتري للاستمرار على حالة الإصلاح لأن الترامة للبقاء حيث لا يخرم فرضنا بقاصر الأشجار حتى عادت إلى حالتها يوم الشراء لم يستحق المشتري شيئاً على الشفيع وإن قصت عن حالة الشراء نظر هل بسبب منه أو بآفة سماوية فسيأتي حكم ذلك في حال تقض المبيع وهذا حاصل ما اقتضاه صريح كلامهم وقواعدهم أم مقصد حسن قرز بعد مذكرة في مسألة حادثة وأقضى بها سيدنا حسن رحمه الله قرز (١) وعن التهامي في أن البيعة عليه لأنه يدعي الزيادة وهي مما يمكن عليه البيعة قرز (٢) أو بعده قبل العلم به (٣) قال في السكافي فإن اختلف المشتري والشفيع فيما فصله هل هو قبل الطلب أو بعد، قال قول قول المشتري مع يمينه ويكون القول قول الشفيع في الترامة قبل التسليم كالبايع اه وعن المتقي وفي القول قول الشفيع لأنه يدعي عليه الزيادة (٤) ولو الطلب الأول حيث كان وحده وقيل غير الأول (٥) ولا شيء له فيما زاد ولا شيء عليه فيما أنقص إلا الاثم (٦) هذا إذا كان من المبيع مؤتمنه لا من المشتري فسيأتي في قوله وغرسه وبيانه (٧) والسقي والجلا (٨) ويرجع بالزائد على المعتاد في اللف والدواء (٩) الحادث عند المشتري لا الحادث عند البائع فهو قائم وكذا المزال على التفصيل إذا اختلفا في الزيادة (١٠) والقول للمشتري في قيمة غرسه وبناؤه والترامة التي فصل وكذا إذا اختلفا في الزيادة قال قول للمشتري (١) أنه قد زاد ذكره في شرح الإبانة اه كواكب وبيان والقياس أن عليه البيعة لأنه يدعي الزيادة وهي مما يمكن عليه البيعة اه تهاى ومفتي وسى (١) فإن جعلت الترامة فالقياس أنها تبطل وقيل لا تبطل بل تقوم الترامة وهو ظاهر الإزهار وقرره القاضي مجد بن علي قيس ومثله عن سيدنا محمد بن عبد الله بن حسن القاسمي (٢) فإن لم يكن للغرس قيمة بعد الخلع قومت الأرض قبل الرفع وبعده فأيتهما فهو الأرض (٣) يوم الاستحقاق للشفعة لأنه وقت الاستحقاق للضمان اه بستان له يوم الحكم أو التسليم طوما (٤) إذا بناها بتقضى منه وإن بناها بنفسها الأول فليس له إلا الترامة (٥) والخيار للمشتري قرز (١٠) وإذا قصت الأرض بالرفع لزعمه الأرض هنا بخلاف

ويختص الزرع ونحوه ^(١) مما له حد ينتهي إليه بخيار ثالث وهو قوله (أو بقي الزرع بالأجرة ^(٢)) حتى يبلغ حد الحصاد فيصير في الزرع ثلاثة خيارات وفي الفرس ونحوه خياران فقط (و) اعلم أن الشفيع تجب (له الفوائد ^(٣) الأصلية ^(٤)) والفوائد الأصلية هي الصوف والبن والولد والثمر ^(٥) وهذه الأشياء إنما يستحقها الشفيع (إن حكم له) بالشفعة ^(٦) (وهي متصلة) بالمبيع وسواء كانت حادثة حال المقد أم بعده (لا) إذا حكم الحاكم للشفيع وقد صارت هذه الفوائد (منفصلة) للمشتري سواء كانت حادثة حال المقد أم حدثت بعده (الامع) الشفيع (المخيط) في المبيع فإن المشتري لا يأخذ الفوائد المنفصلة بل يحكم بها للشفيع جميعا ^(٧) إن شملها المقد نحو أن يشتري الجارية حاملا أو الشجرة مثمرة فإن الشفعة تناول الحمل والثمرة لأنه شريك فيها وأما إذا لم يشملها المقد بل حدثت بعده كانت فوائد القدر المبيع للمشتري وللشفيع قدر فوائد نصيبه فقط (لكن) للمشتري إذا لم يكن ^(٨) خليطا وقد أخذ ^(٩) الفوائد المنفصلة ^(١٠) يوم الحكم بالشفعة لزمه أن يحيط بمحصنها من الثمن إن شملها المقد ^(١١) (أي أن كانت حادثة عند البيع فإن لم تكن حادثة عند البيع

العارية لأن الاذن في العارية إسقاط لما تولد منها ^(١٢) وفي التمسيد لأرض فلا يلزم وهو المذهب وهو ظاهر الأزهار (١) كالصل والتوم والفجل وغير ذلك مما له حد ينتهي إليه من البقولات (٢) من يوم الحكم أو التسليم طوعا (٣) خليطا كان أو غيره إذ للمشتري كالشريك للشفيع فكان الملك من يوم المقد (٤) وعليه ما غرم للمشتري (٥) لا الفرعية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم المخرج بالضيان (٥) ومهر البكر بعد الدخول وأروش الجنائيات (٦) أو سلمت له بالتراضي (٧) وحاصل ذلك أن تقول إن حكم له وهي متصلة فهي للشفيع جارا كان أو خليطا شملها المقد أم لم يشملها وإن حكم وهي منفصلة فإن لم يشملها المقد فالمشتري جارا كان الشفيع أم خليطا وإن شملها وحكم وهي منفصلة فإن كان خليطا كانت له وإن كان جارا فالمشتري ويحيط بمحصنها من الثمن أنه شرح فتح قرز (٨) أي الشفيع (٩) المشتري (١٠) ظاهره ولو كانت باقية (١١) قوله إن شملها المقد هذا يعود إلى الشفيع غير المخيط وإلى قوله لا المع المخيط إن شملها المقد فتكون الفوائد الأصلية التي شملها عند البيع بالمخيط وذلك حيث اشترى المشتري المبيع وهي حادثة فيه فيكون للشفيع المخيط سواء حكم له وهي منفصلة أو متصلة يعني في المبيع كما تقدم هذا تحقيق معنى الكتاب فافهم قل هذا إذا باع أحد الشريكين نصيبه في الجارية المشتركة بينهما وهي حامل فالولد للشفيع سواء حكم له وهو متصل عن أمه أو متصل إذا كان عن تزويج ولومن المشتري كأن تكون زوجة له أو من غيره من تزويج أو زنا لأنه من جهة المبيع والشفيع خليط وإن باعها وهي غير حامل ثم حملت من بعد من غير المشتري فإن حكم للشفيع وهو متصل فهو له وإن حكم له وهو متصل فله حصته منه وبالباقي للمشتري فيكونان شريكين فيه وإن كان الولد من المشتري فهو حر بكل

وإنما حدثت بعد علم يلزم المشتري أن يحيط لأجلها شيئاً من الثمن وصورة ذلك أن تقوم الأشجار مشمرة^(١) وغير مشمرة والأرض مزروعة وغير مزروعة إن كان الزرع قد ظهر^(٢) عند القدر وصار حقلاً^(٣) وإن لم يكن قد ظهر قومت مبذورة^(٤) وغير مبذورة فما بينهما فهو التفاوت فإذا كان الفرط ثلث القيمة^(٥) مثلاً حط ثلث الثمن ونحو ذلك وهذا إذا لم يكن البذر مملوكاً^(٦) فإن كان مملوكاً كان الزرع لرب البذر^(٧) سواء كان المشتري أم غيره (وكذا) يجب على المشتري الحط (في كلاً نقص) من المبيع في يده^(٨) أما (بفعله) نحو أن يستهلك بعضه كأن يشتري داراً بمائة ويأخذ من أبوابها بخمسين^(٩) أو نخلاً أو بستاناً مشراً أو أرضاً مزروعة^(١٠) فقطع ذلك فإنه يحيط بحصته من الثمن^(١١) هذا حيث يستوى ثمن المبيع وقيمته وأما إذا اختلفا نحو أن يشتريه بمائة وخمسين وقيمته مائة ثم استهلك ما قيمته خمسون فقد

حال وإن حكم الشفيع وهو متصل بأمة ضمن له المشتري قيمته وإن حكم له وهو منفصل ضمن له المشتري حصته فقط هنا لأنه لم يشمل القدر بل حدث من بعد وطه المشتري قرز (١) الصواب يقوم الأرض مع الأشجار مشمرة وغير مشمرة وأما يقوم الأشجار مشمرة وغير مشمرة فلا يأتي إلا مع الخليل (٢) ولا يقوم الزرع والتمر منفرداً لأنه لا يباع منفرداً إلا إذا كان قد أدرك عند البيع قوم منفرداً وكذا في الأشجار التي في الأرض ما كان منها يباع منفرداً قوم منفرداً وما كان منها لا يباع إلا مع الأرض قوم معها إياها قرز (٣) قال في الصحاح والغبية الحقل هو الزرع إذا نشبت ورقة قبل أن ينظف أه زهور (٤) يعني وهو يتساع به لأنه من جملة الحقوق فإن كان لا يتساع به فله حصة مبدئية على قول ابن أبي القوارس لأنه يعمل البذر حقاً وأما على المذهب فالبذر للبائع فإذا أدخل في المبيع وكان مجهولاً (٥) أو معلوماً وقد تسارع إليه الفساد فسد البيع قرز (٦) واعتنت الشفعة وإن كان معلوماً ولم يفسد كان للمشتري ويحيط بحصته من الثمن (٧) ينظر في الفساد حيث كان مجهولاً لأنه قد ذكر في البستان في بيع السكان أنه حصر الاجماع واعترضه الفقيه ح (٨) لأنه يعتبر قيمياً والقيمة مجهولة لأنه غير مشاهد إياه طهر (٩) يوم البيع إياه يان (٦) بل مباحاً أو مملوكاً وهو مما يتساع به وإلا فليت المال يقال هذا الاشتراط لما حدث بعد البيع مستقيم إذ حكم وهو متصل وأما ما شمله القدر فهو يتبع القدر (٧) إن عرف وإلا كان لبيت للمال (٨) لا فرق قرز (٩) وتبطل الشفعة فيه ولو كان باقياً بينه في يد المشتري فإنه يقوم ويسقط من الثمن بحصته إياه كواكب وقال في الصميرتي حيث تنذر رد الأبواب إذ لو أمكن لوجب إياه وللغنى أنه إذا كانت الشفعة للخليل فكلام الصميرتي قوي وإن كان لغير فكلام الكواكب قوي وفي التذكرة في الثمرة إذا فصلت مثل كلام الكواكب (١٠) فرح فلو اشترى أرضاً فيها زرع من البر قدر خمسة أمداد قد أهرلك بشرة أمداد براسم قام شفيع بعد حصد الزرع فاه يأخذها بخمسة أمداد لأنها عنها إياه يان حيث لم يكن للثمن قيمة فإن كان له قيمته لم يلزم الشفيع إلا الزائد على قيمة قرز (١١) ويكون التقويم يوم إيلانه وقيل يوم

استهلك نصف المبيع فيحط نصف الثمن وهو خمسة وسبعون وإن اشتراه بمائة وقيمته مائة وخمسون ثم استهلك ما قيمته خمسون فقد استهلك ثلث المبيع فيحط ثلث الثمن وهو ثلثاثة وثلاثون وثلث^(١) (أو) كان التقصان من (من فعل غيره^(٢)) وقداعاض^(٣)) أى أخذ الموضع من الفاعل فإنه يحط بقدر ما اعتاض وأما إن قصص^(٤) بأفة مما وثق أو بفعل النير^(٥) ولم يأخذ المشتري عوضاً فإنه لا يجب على المشتري حط شيء من الثمن بل يخير الشفيع إن شاء أخذ جميع الثمن^(٦) وإن شاء ترك قال ابن معرف والشفيع أن يرجع على الناصب^(٧) بقيمة ما استهلك قيل مد فيه نظر لأنه لا يطالب بما جنى عليه في غير ملكه^(٨) قيل يي يحتمل أن يقال المطالبة إلى المشتري ثم يسلمه للشفيع^(٩) ﴿فصل﴾ في كيفية أخذ الشفيع للمبيع (وأما يؤخذ المبيع قسراً) أى لا يتزعم المبيع على وجه القهر إلا في حالين أما (بعد الحكم^(١٠)) بالشفعة (فهو كالأمانة) مع المشتري (أو) بعد (التسليم والقبول باللفظ فهو كالمبيع^(١١)) قبل التسليم

المقداره بحر وتعلق لم قرز (١) هذا إذا أمكن توريث المستهلك على أفرادها وأما إذا لم يمكن فهو به على أفرادها قوم مع بقاء المستهلك ومع عدمه فلا ينهها فهو قيمة المستهلك فيقسم الثمن عليه أه زور (٢) أو أذن الغير وإن لم يحض (٣) أو ضالجه أو أبرأه يان مع امكان الاستيفاء (هـ) فرع فلو كان أرض الحناية على العبد مثل قيمته (١) أو أكثر (٢) فلا قرب أنه يسقط عن الشفيع بقدر ما قصص من قيمته ولا يصير بالأرض المقدرة يان وقيل النصف كما تقدم في الرابعة (١) فإن كان الثلث قصص ثلث الثمن فيكون بالنسبة ما بين القيمتين (٢) كإرش للمذاكير شفع بنصف الثمن ذكره الفقيه في الزهور ومثله في الفصح قال فيه ما لفظه والا لزم لو اشترى داراً بمائة ثم أخذ من أبوابها بمائة أن يطل والقياص أن تقوم الدار بعد أخذ الأجواب على أفرادها فيسقط من الثمن قدر التفاوت بالنسبة أه شرح فصح أو يأخذ الدار بلا شيء قرز (٤) وظاهر الأظهار والبيان لا فرق بين قصص العين والقيمة (هـ) فإن كان من الشفيع قبل علمه بالبيع أو بعد طلب الشفعة فلا قرب أنه ان قد سلم الأرض أسقط عنه من الثمن بقدره وإن لم يسلم فلا أرض عليه وعليه جميع الثمن أه صيرى قرز (١) فإن كان من المشتري خير الشفيع إما شفع وإلا ترك قرز وتحط عنه بقدره (٦) وهذا إذا كان قصصان صفة لا قصصان قدر نحو أن يطل أحد ابني أو أحد عبيدي أو أحد قطعتي أرض فإنه يحط بمصبتها من الثمن سواء تمزت الإتيان أم لا لكن إذا لم تتميز الإتيان بسبب من القيمة ذكر معنى ذلك يحيي حيد (١) وظاهر الأثر لا فرق قرز (٧) ومثله في التذكرة والفصح إذ المشتري كالوكيل له وكما لو جنى عليه قريب الشفيع أه بحر (٨) وللذهب أنه يأخذ بكل الثمن ويسلم الناصب الأرض للمشتري ويحط للمشتري بقدر ذلك للشفيع أه يان معنى (٩) وقيل ع يطالب المشتري بالأرض ويحط بمصعبته من الثمن وهو أولى أه وقيل ينزل على الخلاف في كونها قلاً أو فسحاً أه متى (١٠) ويسلم الثمن قرز (١١) وهل يشترط أن يقع التسليم باللفظ بعد القبض

فيفترقان من وجوه أحدهما إذا تلف في يد المشتري بعد الحكم بالشفعة كان كتلف الأمانة في يد الأمين^(١) وإذا تلف بعد التسليم باللفظ كان كتلف المبيع قبل التسليم^(٢) الثاني أنه بعد الحكم له^(٣) أن يتصرف فيه قبل قبضه لا بعد التسليم بالتراضي^(٤) الثالث أنه إذا غرس فيه^(٥) أو بنى بعد الحكم ثم استحق لم يرجع بالتزامات^(٦) لا بعد التسليم بالتراضي فيرجع بها^(٧) الرابع أنه إذا استعمله^(٨) بعد التسليم بالتراضي لم يلزم الكراء على قول الوافي^(٩) بخلاف ما إذا استعمله بعد الحكم فإنه يلزمه الكراء^(١٠) وهو أعلم أنه لا بد في التسليم من إيجاب وقبول^(١١) وهو قول المشتري سلمت والشفيع تسلمت أو سؤاله التسليم وقال الناصر وش إن للشفيع أخذ المبيع من غير حكم ولا تراض^(١٢) إلا أن الناصر عليه السلام يشترط تعذرهما كفة المشتري بأن يتمتع قال أبو مضر إن كان متعديهما متفقاً أو المسئلة إجماعية^(١٣) فله ذلك من غير حكم وكلامه يصلح أن يكون محلاً لكلام الناصر وش • نعم • وإذا ثبت أنه يملكه بالحكم أو التسليم باللفظ تبعته أحكام الملك (فيؤخذ^(١٤) من حيث وجد^(١٥)) سواء كان في يد المشتري أم في يد غيره

أم تصح وإن لم يقبض قبل يصح قرز وإن لم يكن قد قبض إذ ليس كالمبيع من كل وجه ولفظ ح قد وجد في شرح البحر على قول م بالله ولو قبل القبض ما لفظه لأن المأخوذ للشفعة ملكه قهرى فأشبه الميراث في أن يحميه قبل القبض يصح (١) ما لم تعبد مطالبة (٢) فيكون من مال المشتري إن كان قد قبضه وإلا فمن مال البائع اه مرغم قرز (٣) أي للشفيع (٤) إلا ما كان استهلاكاً (٥) يعني الشفيع (٦) وأما المشتري فيرجع بها على البائع مع الجهل (٧) لانه غير مفرور (٨) على المشتري دون البائع وإذا كان المشتري جاهلاً رجع بذلك على البائع اه يسان (٩) يعني المشتري (١٠) المختار أن يلزمه مع البقاء سواء كان بالحكم أو بالتراضي (١١) ولا يخفى الإيجاب وحده مع القبض بل لا بد من القبول أو تدم السؤال (١٢) اه شرح أثمار وأما قبض المشتري الثمن من الشفيع فلا يوجب الملك اه شرح فتح قيل وكذا إذا دعي له بالركة في المبيع قيل ف إن العرف يقتضي أن الدماء بالركة كالتسليم اه يان (١) وذهب في البيان عن المبيع أنه يعني القبض قرز وإن لم يقبل (١١) بعد تسليم الثمن (١٢) أن يكون الشفيع خليطاً وكان مؤسراً مؤمناً وكان في غير المقول وكان فيما تحمله القسمة ولم يحصل تراخي وأن يكون الثمن غير قيمى لأن فيه خلافاً الحسن (١٣) وليس للمشتري مطال البائع بعد قيام الشفيع إذ الثمن لازم له فلا يسقط بالشفعة إذ لا يؤمن بطلانها اه بحر وقيل هذا مبنى على أنه بعد الطلب وقبل الحكم أو بعده والمبيع في يد المشتري لانه قل فلو حكم بالشفعة وهو في يد البائع لم يلزم تسليم الثمن لانه يقول قد انقضى العقد بيني وبينك اه بحر قرز ومثله في ن ولفظه (مسئلة) وإذا طلب الشفيع الشفعة الى آخره (١٤) فلا يمنع

قهرأ أو طوعاً وعهدة المبيع على من أخذه منه بمعنى أنه يرجع عليه بالثمن إذا استحق المبيع^(١)
(وسلم من هو في يده) إلى الشفيع بعد الحكم أو التراضي (والأ) يسلمه من هو في يده بل امتنع
(فغصب^(٢)) (أ) أن يجسه من هو في يده (لقبض الثمن) لم يكن غاصباً بل يجوز له ذلك هذا إذا كان
من له جبهه كالبائع والمشتري^(٣) (ولو) كان الذي في يده المبيع (بائناً^(٤)) ولو كان أيضاً (مستوفياً)
للمن فإن له جبهه من الشفيع حتى يسلم الثمن قيل ح لأننا قلنا إنها فسخ فظاهر وإن قلنا إنها قتل فهو
كالوكيل للمشتري (وهي هنا) يعني حيث أخذ المبيع من البائع الذي قد استوفى الثمن
(قتل^(٥)) (لا فسخ) (في الأصح) وهو أحد قولي ح وأحد قولي ع قيل ل وهو الصحيح
وقال محمد وهو أحد قولي ح وأحد قولي ع ورواه الامام يحيى عن العدة أنها فسخ^(٦) وقائلة
الخلافة تظهر في مسائل أحدها إذا قبض^(٧) الثمن من الشفيع هل يرد مادفه المشتري أو
يسلم مادفه الشفيع إن قلنا إنها قتل يسلم مادفه الشفيع وإن قلنا أنها فسخ رد المشتري
مادفه ويدخل في ذلك لو كان الثمن عرضاً هل يرد إلى المشتري أم قيمته • المسئلة الثانية
لو تلف ما سلم الشفيع مع البائع إن قلنا أنها قتل تلف من مال المشتري^(٨) وإن قلنا أنها
فسخ تلف من مال البائع واسترد المشتري ما سلم أما إذا تلف ما سلم المشتري فالبايع ضامن له^(٩)
الثالثة لو حكم للشفيع بالشفعة فالعهد^(١٠) في ذلك المبيع وكتب الكتاب^(١١) على البائع

منه إلا ذواحق كالمتاجر (١) بل على المشتري حيث هي هل ولو أخذه من البائع إن كان مستوفياً
وحيث هي فسخ كقبض القبض الثمن قبل البائع اه من حاشية ابن موسى (٢) وتزعم الأجرة
وإن لم يتفق قرز (٣) في جميع وجوهه بعد الحكم وإن كان بالتراضي قلن كان بعد القبض فكذلك
ولا فسخا ليس قبل قبضه من البائع لا كالتصيب إلا في الأتم حيث لم يسلمه مع المطالبة فلا يضي القيمة
بل يرد الثمن فقط إن قد سلمه اه أعمار ونجوى (٤) غالباً احتراز من أن يكون في يد المشتري بعد
التسليم طوعاً وتلف قتها لا تزعم القيمة وكذا الأجرة إن لم يسلم اه أعمار قرز (٥) ونحوها
كلوديع (٦) ظاهر هذا أنه قد صح تسليم المشتري للشفيع ولو كان للمبيع في يد البائع ولم يسلمها من
التصرف قبل القبض قرز (٧) مسئلة قلت ذكروا أن الزيادة في حق الشفيع لا تلحق حيث قلنا إن
الشفعة قل فإن الزيادة تطيب البائع وإن قلنا إنها فسخ يجب عليه أن يرد ما للمشتري هكذا اقتضاء النظر
اه مقصد حسن (٨) بين البائع والمشتري (٩) البائع (١٠) ولا ضمان على البائع إذ هو كالأمانة لا يضمن
إلا ما جنى أو فرط (١١) يظن من مال القرز (١٢) لعله إن قلنا إنها فسخ (١٣) وأما إذا جعلناها عقلاً فانه يظن من ماله
وسلم للمشتري ثمن الشفيع (١٤) لأن الفسخ وجب على البائع رد الثمن أو بطله للمشتري (١٥) يعني بالعهد
الرجوع عن الاستحقاق على من أخذه منه من باع أو مشتري اه زهور (١٦) قيل من متى كتب الكتاب

إن جملناها فسحقاً وعلى المشتري إن جملناها نقلاً فأما إذا أخذ الشفيع المبيع من المشتري فإنها تكون نقلاً قولاً واحداً وإن أخذه من البائع ولم يقبض الثمن^(١) فإنها تكون فسحقاً قولاً واحداً (و) إذا طلب الشفيع الشفعة وعلم الحاكم^(٢) يسره وجب أن (يحكم للموسر^(٣)) بالشفعة^(٤) (ولو) كان (في غيبة المشتري^(٥)) لأن القضاء جائز على النائب عندنا وسيأتي الخلاف فيه (و) إذا طلب الشفيع من الحاكم الامهال بدفع الثمن وجب أن (يعمل) ما رآه الحاكم وتكون غايته (عشر^(٦)) وعند القاسم وم بالشفعة لا تجوز الزيادة على الثلاث (ولا تبطل) شفعتها (بالمطل) الزائد على المدة التي ضربها الحاكم^(٧) (الا لشرط^(٨)) يشترطه على نفسه أو الحاكم^(٩) أو المشتري وقبله^(١٠) (و) يحكم بالشفعة (للمتسب^(١١)) حاله في اليسار والاعسار حكماً (مشروطاً) بالوفاء لأجل معلوم) فإن وفي بالثمن لذلك الأجل والا بطل ذلك الحكم وهل تبطل شفعتها بذلك^(١٢) قال طليم الأقرب أنه يأتي فيه الخلاف في بطلانها بالأعسار^(١٣) إذ الظاهر حيثئذ الأعسار وليس للمعسرين أن يحكم لهم تاجزاً قيل ع^(١٤) فلو حكم حكماً

بينهما هذا ما شفع به فلان على فلان فأما أجرة الكتاب فعل طالبه منهما أم صيتري وقيل العمل على الصرف قرز (١) حجه (٢) قال الفقيه مطهر بن كثير الفسخ لعقد البيع هنا مجاز إذ لا تؤخذ الشفعة إلا بذلك العقد إذ لو كان حقيقة لزم بطلانها كما ذكره الصميتري اهـ (٣) أو ظن قرز (٤) اليسار أن يملك ثمن الشفوع فيه من غير السبب الذي يشفع به إلا أن يكون السبب متسماً بحيث يتي جزء يشفع به اهـ صيتري (٥) والعمرة باليسار والاعسار عند العقد وفي الصميتري عند الطلب وقيل عندهما جميعاً قرز ولو تخلل بينهما إعصار وقرز (٥) إلا أن يكون معروفاً بالمطل حكم (٦) له حكماً مشروطاً بالتسليم حيث لا يمكن إجباره اهـ ن وقرز (٦) والمراد بهذا حيث لا يكون سبباً في تصدي الشفيع وظلمه وإلزام يحكم له الا بعد تسليم الثمن قرز (٦) مبنى على أنه قد طلب ثم قاب المشتري مسافة قصر أو على كلام الفقيه ح الذي تقدم أنه رجع قهقهته إلى الحاكم ولا يلزمه السير أو على أن القنية فوق ثلاث ذكره في ح ل (٧) قلت الأقرب أن ذلك موضع اجتهاد للمعسرين مصرحاً بالتنقيص غير المضر وهو يختلف باختلاف أحوال الجهات والاشخاص والأمان وذلك مقتضى كلام المادى في الاحكام اهـ بمر بلفظه (٨) بل يحسمه الحاكم حتى يسلم الثمن فإن تكرر أو غاب غيبة يجوز معها الحكم بقضى الحاكم عنه من ماله فإن احتاج إلى بيع شيء من ماله بأعده حتى الشفوع فيه اهـ بيان (٩) ما تبادى المفهوم والمنطوق (١٠) ولو حكم وقرز (١١) أي الشفيع اهـ ن حيث الشارط المشتري لا الحاكم فلا يحتاج إلى قبول وقرز (١٢) أو موسر عرف بالمطل قرز (١٣) لا تبطل الشفعة الا لشرط قرز (١٤) فإن لم يسلم بطل الحكم ولا تبطل الشفعة قرز (٥) وما حدث من التواء بعد الحكم وقبل الخلف لم يعد قبله استقر له الملك اهـ عامر قرز (٥) وإذا ادعى المشتري اعسار الشفيع كانت البينة عليه اهـ ك وقيل القول قول المشتري لا نه يدعى بعض الأخذ كما تقدم قرز (١٥) وقد روى عنه عدم المسحاة غيث

ناجزاً^(٣) نفذ^(٤) لأن الظاهر اليسار^(٥) ولو انكشف إعساره هنا لم يطل الشفعة لكن يبيع عليه ماله ومن جملته ماله المشفوع فيه فيبصر عليه^(٦) (و) إذا حضر الشفيع^(٧) في مبيع وله شفيع أولى منه وطلب الشفعة وجب أن يحكم (للحاضر) وإنما يحكم له (في غيبة الأولى^(٨)) ولا يؤخر الحكم إلى حضور من هو أولى منه (ومتى حضر^(٩)) الأولى وهو الخليط مثلاً بعد الحكم للجار فطلب الشفعة (حكم له) بها لأن الحكم الأول كالشروط بأن لا يقوم من هو أولى منه (وهو معه للمشتري^(١٠) مع الشفيع) أى الجار وإذا حكم له ثم جاء الخليط كان الجار كالشفيع والخليط كالشفيع فإذا كان الجار قد استهلك شيئاً من الفوائد كان الحكم فيه^(١١) ما تقدم في استحقاق المشتري للفوائد وعن الحنفى أنه لا يطيب شيء من الفوائد للجار يعنى بل يردّها للمشتري (و) إذا بحث الشفيع النائب وكيلًا يطالب له بالشفعة فلما طلب قال المشتري اطلب بين من وكلك أنه ماسم لي بالشفعة أو ما قصر بعد أن علم وجب أن يحكم (للوكيل^(١٢)) وإن طلب المشتري بين الموكل^(١٣)

(١) خطأ قرز (٢) مع الجهل (٣) بل لأجل الخلاف والمسئلة اجتهدية ويتخذ حكمة مع الجهل قرز (٤) والسبب (٥) ولو قبل القبض اه شرح أتمار إن كانت بالحكم فان كانت باقراض فلا بد من القبض من الحاكم قرز (٥) عند الحاكم (٦) عن مجلس الحكم ولم يكن قد طلب (٥) أو عدم طلبه أو عدم عليه بالبيع قرز (٧) وطلب اه فتح قرز (٨) صوابه كالشفيع مع المشتري اه شرح فتح (٥) ظاهره أن له مطالبة من شاء (٩) من المشتري أو الشفيع لانه قال وهو معه كالشفيع مع الشفيع وقيل ليس له طلبه وإنما يطلب المشتري اه شرح فتح ولهذا لو تنسخ لم تكن العقود موجبة وظاهر الازهار والبيان يطلب من شاء قرز (١٠) ويكون للمشتري كالبائع والشفيع كالشفيع اه بفتح قرز (٩) في أنه يأخذ الثمرة إن كانت متصلة لا متفصلة لكن يحيط بمصبتها من الثمن إن شمله القيد بأن تكون موجودة عند أن يحكم للاول بالشفعة اه نجوى وفي ذكره على بن زيد ما نقله فأما ما قد استقره الاول وهو الجار فهو لا يحكم للثاني به بل يفصل فيه فان كان قبل الحكم للثاني فهو لا يستحقه. الثاني لانه حدث بعد الشراء وإن شمله الحكم فهو للثاني اه حامر وقرره الشافى وهو يفهم من قوله حدث بعد القيد أن الثاني يستحق ما شمله القيد لا ما حدث بعد القيد فلا يحيط بمصته من الثمن قرز وقاعدة الخلاف في الخط لا غير (١٠) ولو طلب بين الوكيل أنه ما علم أو يظن أن موكله تراخى أو سلم وجبت لانه يلزم باقراره حتى لا يمي وهو ترك المطالبة اه سماع وهل تبطل شفعة الموكل بشكوله لعله باقى الخلاف (١١) في اقرار الوكيل لان التناول كالاقرار قرز (١٢) يطل قرز (١١) إلا أن تكون بين المملوكة هي للشفعة للشاهد أو للوكة لشهادة الاثنين أو المردودة إذ الأصلية على المشتري في أنه لا سبب للشفيع يشفع به أو نحو ذلك فإذا ردّها على الشفيع لزمت فبطلت

الغايب^(١) في نفى التسليم أو التقصير^(٢) قيل ح^(٣) فإذا جاء الشفيع ونكل بطل الحكم^(٤) لأنه كالشروط وقال لا يحكم حتى يحضر الشفيع فيحلف بالله بعد طلبها وماسلها قال ابن أبي الفوارس وهكذا نص الهادي عليه في المنتخب وإذا عرف الحاكم إعرار الشفيع فإنه (لا) يحكم بالشفعة (للمعسر^(٥) وإن تيب) بعد طلبه للشفعة (حتى أيسر) وحضر وطالب فإنه لا يحكم له بعد إيساره وذلك مبني على قاعدة وهي أن مجرد الاعسار كاف في بطلان حق الشفيع^(٦) ذكره ابن أبي الفوارس ومثله في الزيادات وقال ض زيد وصاحب البيان^(٧) إن مجرد الدم لا تبطل به الشفعة بل يحكم له حكماً مشروطاً بأن يسلم الثمن في مدة الأجل وقال علي خليل وأبو جعفر^(٨) إنها لا تبطل بالدم إن كان يرجو إمكان القرض فإن كان لا يرجو بطلت (والخط)^(٩) والبراء والاحلال^(١٠) من البض قبل القبض^(١١) يلحق المقد^(١٢) بمعنى أنه يصير كأنه عقد بما بقي بعد الخط

يكون الحكم من الحاكم لا قبلها إذ هي التي توجب الحق ويستند إليها الحاكم حكمه هكذا ذكره الفقيه ع وقرره المؤلف اه شرح فصح (هـ) ينظر لو مات الموكل حلف الورثة على العلم وقيل نودت فيحلف الورث أن موته ما تراخي ولا سلم فإن لم يكن ثم وارث سل قيل تبطل قرز (هـ) فإن قال موكل لا يحلف كان نكوله كنعول موكله تبطل الشفعة وقرز (١) عن المجلس قرز (٢) وإذا كانت الشفعة للمعجور صرح منه طلبها ويكون بعد الطلب كالمعسر ينظر في قياسه على المعسر لأن الاعسار يبطل بخلاف المعجور فيكون كالمتيسر فيمهل عشرين^(٣) في دعوى التسليم لا التراخي لأنه قد وافق قول قائل إلا أن يكون مشروطاً بعدم التراخي اه مامر قرز (٤) حال العقد وكذا لو كان موسراً ثم أعسر حال الطلب قرز (٥) مع الاتفاق وإلا فلا بد من الحكم قرز (٦) والدواري (٧) وهو مذهب إمامنا التوكل على الله استعمل ويجعل له أجلاً كأجل الموسر مشروطاً فإن وفي لذلك الأجل وإلا بطلت شفعتها (٨) إذ لو رد المشتري بعب لم يرجع إلا بما بقي بعد الخط فكأن العقد وقع بما بقي وإذا لحق بالعقد ثبت للشفيع كالشعري اه بحر ينظر في هذا فإن ظاهر المذهب أن الخط والبراء كالتبطل فيرجع بكل الثمن كالمرأة إذا أرأت من البهر فبلا قيل يأتي الخلاف الذي بين طو ح والفقهاء اه سحولي وهذا أقرب إلا أن يفرق بين البهر والبيع والثمن أن البهر في حكم القبض ولهذا يصح التصرف قبل القبض في المعين بأي تصرف وإذا تلف تلف من مالها وضمنه الزوج والمبيع إذا تلف بطل البيع ورجع المشتري بالثمن لا بالقيمة بخلاف ما إذا ردت بخيار الرؤية رجعت بقيمتها على الخلاف هل يوم العقد أو يوم الرد بخلاف المبيع إذا رد رجع بالثمن فهذا فرق كاف اه شامى وقرر ينظر في التقرير قد تقدم في النكاح خلافه (٩) والاستاقل قرز (١٠) فلو تبس الخط والبراء هل وقع قبل القبض أو بعده أتى على الأصلين على قول الهادي القول للشفيع وقرز ينظر اه مباح سيدنا عبد القادر رحمه الله وقرز وسيأتي في الأزهار في قوله والخط وكونه قبل القبض (١١) إذا كان الخط دفعة وإن كان دفعات شفع بأخر دفعة اه بحر وقرز وإن تبس آخر دفعة

فلا يلزم الشفع أن يسلم المشتري الا ما بقي من الثمن قوله من البض يعني فله حط الكل^(١) لم يلحق المقد^(٢) في حق الشفع بل يشفع بجميع الثمن وقوله قبل القبض يعني قبل قبض المبيع^(٣) (لا بعده^(٤)) أي لا اذا وقع الخطأ ونحوه بعد القبض فانه لا يلحق (ولا) لو كان الخطأ بلفظ (الهبة^(٥) ونحوها) من نذر أو عليك أو صدقة لم يلحق في حق الشفع^(٦) (مطلقاً) أي سواء كانت قبل القبض أم بعده (والقول للمشتري^(٧) في قدر الثمن وجنسه^(٨)) قال عليم وكذا في نوعه^(٩) فإذا قال الشفع الثمن خمسون وقال المشتري بل مائة أو قال بدرهم وقال المشتري بدنانير فالقول قول المشتري قبل من^(١٠) هذا اذا اختلفوا بالمبيع في بدل المشتري اذ لو سلم الى الشفع ثم اختلفا بعد ذلك كان القول قول الشفع^(١١) كالبايع والمشتري اذا اختلفا في الثمن وقد قبض المشتري المبيع (و) القول للمشتري (في نفي السبب^(١٢) وملكه) فإذا قال

بطلت الشفعة ادهامر وقرز (١) دفعة واحدة (٢) إيقافاً اذ لو لحق القصد بطل اذ يصير كأنه عقد بغير ثمن اه يان (٣) والذي يذكر به قبل قبض الثمن وقد وقع في هذه المسئلة مراجعة كبيرة لمولانا عليم لما رجع عن ذلك وراجعه مرة أخرى وقلت المذكور الثمن وقد ذكرنا التقييد قال إن مبيع ذلك فلا بد أن يكون قد قبض المبيع أيضاً اذ الأصول تختص به أنه اسقط خبر ذلك وتعليقه وألحقه في شرحه وقال إنما يلحق إذا كان قبل القبض لأن الخطأ بعد القبض بمنزلة عقد جديد لهية بعد تمام العقد بالتقاضى فأشبه الهبة بخلاف الخطأ قبل القبض فهو كالواقع قبل تمام العقد بالإيجاب والقبول بدليل تلف المبيع حينئذ من مال البايع لا من مال المشتري فكان القبض من تمام العقد كذا ذكره عليم اه يجرى بلفظه (٤) لأنه بعده تملك وليس يحط (٥) والفرق بين الهبة ونحوها وبين الخطأ أن الهبة ونحوها تملك جديد وعقد آخر فلا يلحق (٦) بخلاف الخطأ ونحوه فإنه اسقاط لبض الثمن فلا يسلم إلا المدفوع اه ان (٧) قد ذكرنا أن هبة الدين اسقاط اه معنى قد جصولاً لا اختلاف الاقاط مدخلا في اختلاف الحكم فلا اعتراض اه شامي وقرز (٨) ولو حيلة قرز (٩) ووصيه ووارثه قرز (١٠) وجهه وصفته قرز (١١) اذ هو مباشر للعقد والظاهر منه ويقرر ملكه فلا سبيل إلا إلى ما قوله اه بحر (١٢) فلو أقر البايع بأن الثمن دون ما ادعاه المشتري فإن كان إقرار البايع قبل قبض الثمن كان ذلك كالخطأ فلا يلزم الشفع إلا ما أقر به البايع وان كان بعد قبضه فإن القول قول المشتري ولا حكم لإقرار البايع اه سحولي قرز (١٣) إذا كان صاملاً به في البلد والا كان عليه البيعة اه عامر لا فرق حيث ادعى كل واحد غير قد البلد أو كان فيها القدرات مستويين (١٤) وصفته وقضاه (١٥) قال في الأتمار بل القول قول المشتري مطلقاً والفرق بينه وبين ما تقدم أن للمشتري هنا مباشر للعقد والظاهر منه اذ هو أعرف بذلك ولأن المبيع ملك مقرر فلا يفيض إلا بما يعرفه بخلاف الشفع اذ هو يدعي استحقاق الشفعة والتقل اه ح فتح (١٦) وقيل لا فرق قرز (١٧) وذلك لأن الأصل عدم ثبوت الشفعة اذ لو بين للمشتري كانت

المشتري للشفيع أنه لا سبب لك تستحق به الشفعة أو هذا السبب الذي تطلب به الشفعة ليس بكلك فالقول قوله والبيئة على الشفيع^(١) (و) القول للمشتري في نفي (العذر^(٢)) في التراخي^(٣) فإذا تصادق الشفيع والمشتري على أنه قد وقع تراخ من الشفيع حين علم لكن قال الشفيع التراخي كان لعذر وأنكر المشتري ذلك فالقول قول المشتري^(٤) مثال ذلك أن يقول الشفيع ما تراخيت إلا أتى مممت^(٥) أن البائع وهب منه سهما فلذلك أعرضت من طلبها فتكون عليه البيئة أن خبراً أخبره بذلك^(٦) وكذا لو قال أخبرت أنها اشتريت بكذا فتركت الطلب كان عليه البيئة^(٧) (و) القول للمشتري^(٨) الحط (و) نفي (كونه) وقع (قبل القبض^(٩)) فلو ادعى الشفيع أن البائع حط للمشتري من الثمن أو اتفقا على أنه حط لكن قال المشتري بعد القبض والشفيع قبله كان القول قول المشتري وكذا إذا قال المشتري بلفظ الهبة وقال الشفيع بلفظ الحط فإن القول قول المشتري (و) القول (للشفيع في قيمة الثمن^(١٠))

على النفي أو أنه لفلان وهو غير مدع فلا يصح إياه مجرد في ذلك نظراً لأنه يمكن أن يبين على إقرار الشفيع بعدم ملك السبب إياه زهور (١) ولو كان لظاهره فهو يرد الزامه كما إذا ادعى على المقذوف الجهول أنه عبد أو كافر رضي المقذوف البيئة بالحرية والإسلام ولو كان لظاهره لأنه يرد الزام القاذف الحد إياه بحر (٢) وإذا ادعى الجهول بذلك فإنه يقبل قوله (٣) مع يمينه كما إذا بلغت المذوقة وتراخيت ثم فسخت من بعد وادعت أنها جاهلة بثبوت الخيار إياه كب (٤) مع الاحتمال قرز (٥) إذا أصل عدمه إياه بحر لفظاً (٥) وكذا الشفعة فيما بينهم (٦) وأما إذا ادعى المشتري التراخي وأنكر الشفيع كان القول قول الشفيع وقرز والشفعة على المشتري وإلا كانت على نفي (٥) لا غلظت فالقول قوله (٦) فإن لم يبين حلف المشتري ويطلب الشفعة لكن كيف تكون بين المشتري ولعله يحلف ما تستحق عليه الشفعة إياه كواكب ولا يقال إن هذا مخالف لما تقدم حيث قال غلظت أن الشراء يزيد فإن هنا ادعى ما يمكن البيئة عليه بخلاف ما تقدم فلا يعرف إلا من جهته فكان القول قوله وقد ذكره في الزهور (٧) فلو بين الشفيع أنه شفع حين علم وبين المشتري أن الشفيع علم يوم كذا فلا بد أن يشهد بيينة الشفيع أنه طاب في ذلك الوقت الذي أرخ به المشتري إياه تذكره (٨) ووارثه (٩) لا تأخذ بيقين لزوم الثمن كله وشككتنا في سقوط بعضه فلا يترك اليقين إياه بستان ويعمل أن القول قول الشفيع لأن الأصل عدم القبض ويعمل أن يقال رد إلى الأصل الثاني وهو أن لا قبض عند الهادي وعلى الأصل الأول عند عدم باقه وهو لزوم الثمن جميعه إياه زهور (٥) لأن الحط والاسقاط إنما يستعملان قبل القبض (١٠) الرض لجميع المثل والقيمة غير المذهب والقبضة فالأولى أن يقال القيمة فاقم (٥) يوم العقد إياه ح لي ومن ادعى زيادة قيمة الرض الباقى أو نقصانه عن وقت العقد فليجبه البيئة لأنه بالشراء الأول كأنه قد أبطل حقه بالتالي يعود خيطاً ولعله إذا كان

المرض التالف^(١) أي إذا كان ثمن المبيع عرضاً وجاء الشفيع وقد تلف واختلف هو والمشتري في قيمتهما القول قول الشفيع وقال ح وهو أحد قولي م بالله إن القول قول المشتري قال عليه السلام وإنا قلنا التالف لأنه لو كان باقياً زال التشاجر بتقويمه^(٢) (و) إذا اشترى رجل أرضاً أو أرضين وجاء الشفيع فشفعه فيهما جميعاً فقال أني اشتريتهما صفقتين وقال الشفيع بل صفقة واحدة كان القول قول الشفيع في (نفي الصفقتين^(٣)) وإعمايكون

خليطاً لا يشرأ الصفقة الأولى وإلا فلا يستقيم (١) وفي الصحيح لا وجه لتقيده بالخالف قلنا المقومون يختلفون فيؤدي إلى التشاجر فاقول قول الشفيع كما قرره المؤلف وهو ظاهر البيان أيضاً لأنه لم يعرض لذكر الخالف بل ذكر الوض وأطلق (٢) مع اتفاق المقومين في القوم من يوم العقد إلى يوم الشفعة لأن قد تقدم أن القيمة يوم العقد فان اختلف المقومون نكالمهم أم سحولي قرز (٣) ونحصل ذلك أن الشفيع لا يخلو إما أن يكون خليطاً أو جاراً فان كان خليطاً مع كون المشتري خليطاً فالصفقة الأولى للشفيع والثانية بينهما وإن كان خليطاً والمشتري جاراً فللشفيع كل الصفقتين (١) وإن كان جاراً والمشتري خليطاً فالأولى للشفيع والثانية للمشتري وإن كانا جارين فالأولى للشفيع والثانية بينهما (٢) هذا حاصل ما في التذكرة والبيان وغيرهما وقرز (١) ينظر في هذا بل تكون الصفقة الأولى للشفيع والثانية بينهما لأن المشتري قد صار خليطاً وهو صريح كلام الزهور وقرز (٢) حيث تقدم شراء البيان وقرز (٣) فلو ادعى الشفيع أن شراء المشتري صفقتان فآخذ أحدهما وقال المشتري بل صفقة واحدة فالقول قول المشتري أم ح ومثله عن التوكل على الله وعن حيث القول قول الشفيع كما في المشتري (٤) من قوله ونفي الصفقتين الخ وذلك لا يخلو إما أن يكون الشفيع خليطاً أو جاراً إن كان خليطاً فالمبيع لا يكون إلا مشاماً نحو أن يشتري المشتري ثلثين من دار كل ثلث صفقة والخليط ثلثها فشفيع الثلثين فان الصفقة الأولى تكون له لأنه خليط فيها وليس للمشتري فيها حق وأما الصفقة الأخيرة فانها تكون بينه وبين المشتري نصيبين لأن المشتري يشراء للثالث الأول قد صار خليطاً أيضاً وإن كان الشفيع جاراً فالمبيع لا يخلو إما أن يكون مشاماً أو مفرزاً فان كان مشاماً استحق الشفيع الشفعة في الصفقة الأولى بلحق الجوار ولم يستحق في الصفقة الأخيرة شيئاً لأن المشتري فيها قد صار خليطاً ولا شفعة للجوار مع الخليط وإن كان المبيع مفرزاً فان تقدم شراء للباينة لم يكن للشفيع فيها شفعة إذ لا سبب له فيها فحكم للمشتري وتكون الملاصقة بينهما نصيبين لأنهما قد صار جارين مستوين في سبب الشفعة وإن تقدم شراء الملاصق ثبت له الشفعة في الصفقة الأولى كلها دون المشتري ولم يستحق في الصفقة الأخيرة شيئاً إذ لا سبب له فيها حينئذ فحكم للمشتري وهذا مبني على أن المشتري أن يشفع بما اشتراه وأن ثراه استشفاع وإن المشتري اشترى الصفقة الأخيرة قبل الحكم للشفيع بالأولى (٥) وحاصل ذلك أن قول أن حكم له وهي متصلة فللشفيع جاراً كان أو خليطاً شملها العقد أم لم يشملها وإن حكم وهي منفصلة فان لم يشملها العقد فللشفيع جاراً كان الشفيع أم خليطاً وإن شملها وحكم وهي منفصلة فان

القول قول الشفيع (بعد قول المشتري) اشتريتها^(١) فإذا قدم المشتري اشتريتها على قوله صفتين كان القول للشفيع قال أبو مضر والفقهاء هذا إذا فصل قوله اشتريتها إذ لو وصله قبل قوله^(٢) قيل ولظاهر كلام الحنفين أنه يقبل قوله سواء وصل أم فصل قبله ولا خلاف إذا قدم لفظ الصفتين أو إذا قال اشتريت هذه ثم هذه أنه يقبل قوله^(٣) وفائدة^(٤)

كان خليطاً كانت له وإن كان جارا فللمشتري فيعط بمحضها من الثمن اه شرح فتح وقرز (٥) لم يذكر في ح الإزهار وهامشه والبيان وهامشه في مسألة الصفقات إلا حيث كان الشفيع خليطاً أو جارا لا حيث كانت الشفعة بالطريق أو بالشرب فالذي يحصل من المذكرة حيث الشفعة بالطريق أن للشفيع أول صفة وباقي الصفقات للمشتري لأنه قد صار خليطاً بالصفة الأولى فيكون حكم الشافع بالطريق حكم الشافع بالجوار في مسألة الصفقات وأما حيث الشفعة بالشرب فلا يخلو عقد البيع إما أن يكون لكورة البر أو التيل مع الأرض أو للكورة من دون الأرض أو العكس في الصورة الأولى يكون الشفيع في الكورة حكم الخليط لافي الأرض فليس له إلا الصفة الأولى وباقي الصفقات للمشتري لأنه قد صار خليطاً بالصفة الأولى ومثاله لو اشترى نصف أرض معها ما يخصها من الكورة صفة والنصف الآخر فيها صفة وكان جملة الثمن عشرون فإن للشفيع الصفة الأولى ويسلم في مقابلة عشرة ريال وله من الصفة الأخيرة نصف ما يخصها في الكورة لامن الأرض فلذا كان قيمة نصف ما يخصها من الكورة ريالان (١) سلمها فيعتد بصحة البيع لجميع ثلاثة أرباع المبيع من الكورة ونصف المبيع من الأرض وعليه للمشتري في الجميع اثني عشر ريالاً ثم وأما حيث المبيع في الكورة فقط فيكون حكم الشفيع والمشتري حكم الخليط بل هو خليط حقيقة فيكون للشفيع أول صفة والباقي بينهما وأما حيث المبيع الأرض فقط فللشفيع أول صفة اه عن سيدنا عبدالله بن حسين دلامة سمعنا قراها قل من الاصل (١) والأرض ثمانية وفي هذا المثال قد استوت القيمة للصفة وثمانها وأما مع الاختلاف نحو أن يكون الثمن عشرة وقيمة نصف ما يخص تلك الصفة الأخيرة من الكورة خمسة وقيمة الأرض عشرة فإذ كان نسب قيمة الحصة وهو خمسة من جميع القيمة وهي خمسة عشر يأتي ثلثاً فيسلم الشفيع مثل تلك النسبة من ثمن تلك الصفة وقد صرح بمثل ذلك السيد الملقى حيث قال وللشركاء كورة البر الشفعة ويشاركهم المشتري وكان للمشتري عليهم الثمن بقدر حصصهم من الشفعة منسوبة من القيمة مع البروع عدما وما بينهما كاللزام للشركاء وتسقط حصة المشتري من ذلك اه والطالب من الناظر التأمل اه من خطه (١) وقال الملقى ولا بد أن يكون مارفاً مناه قرز (٥) إذ قوله اشتريتها يقتضي وجوب الشفعة وقوله صفتين دعوى لسقوطها فيبين عليها اه بخر لفظا (٢) أي المشتري (٣) وصورة ذلك ان اشترى صفتين قاما أن يكونا مشاعين أو منفردين إن كانا مشاعين كانت الصفة الأولى للشفيع والثانية للمشتري إذا كانت شفعة الشفيع بالجوار لأنه قد صار المشتري خليطاً وان كان الشفيع خليطاً فالأولى له الثانية بينهما نصفين وان كانت الصفتان

هذه الدعوى هو ان قصده يبطل الشفعة في المباني^(١) ويشتركان في الملاصق ان كان الشفع جاراً^(٢) وتثبت الشفعة في الصفقة الأولى إن شري مشاعاً لا في الثانية^(٣). (وإذا) اشترى رجلان دارين ثم (تداعيا الشفعة) فادعى كل واحد منهما أنه يستحق الشفعة في دار صاحبه لأنه المتقدم فإنه ينظر إن كان لأحدهما بيعة دون الآخر (حكم للبين^(٤) ثم الأول) إن كان لهما جميعاً يبتتان وهما مؤرختان (ثم المؤرخ) أقدم فيحكم له إن كانت الأخرى مطلقة (ثم تبطل^(٥)) الشفعة فلا يستحقها واحد منهما إن كان مطلقتين جميعاً^(٦) أو مؤرختين إلى وقت واحد

كتاب الاجارة^(٧)

الاجارة مشتقة

من الأجر وهو عوض المنافع وفي الاصطلاح عقد^(٨) على منافع مخصوصة^(٩) لأعيان

مفردتين فإن اشترى المباني أولاً لم يكن فيها الشفعة والثانية بينهما وإن اشترى الملاصقة فهي للشفيع والثانية له ولا شفعة فيها وهذا مبني على أنه اشترى الصفقة الثانية قبل الحكم للشفيع اهـ زهور وقرز (١) يعني حيث هو شفيع بالجوار لأنه قد صار خليطاً عند شراء الصفقة الأولى فلا يشفع الجار اذ الشراء للصفقة الثانية متقدم على الحكم بالشفعة في الصفقة الأولى اهـ صيتري (٢) يعني حيث اشترى حصة متميزة ثم اشترى الملاصق بعدها وان عكس المشتري كان للجار الملاصقة فقط وهذا بناء على أنه يشفع بما قد شفع فيه (١) وعلى أنه قبل الحكم للشفيع وعلى أنه حكم له قبل الحكم للشفيع أيضاً فإنه ثلاثة وجوه اهـ كواكب (١) واختص المشتري بالمباني اهـ سحولي وقرز (٢) فلو كان الشفع خليطاً والمبيع مشاعاً كانت الصفقة الأولى للشفيع والثانية بينهما نصفين وهذا بناء على أن المشتري يصح أن يشفع بما اشتراه ولو قد وجبت فيه الشفعة بغيره مادام باق في ملكه اهـ كواكب (٣) وصورة أن تكون جربة (١) بين اثنين لاحدهما ثلث وللثاني ثلثان فاشترى من صاحب الثلثان نصف حقه يوم الاحد ثم اشترى النصف الثاني يوم الاثنين وجاء صاحب الثلث يطلب الشفعة يوم الثلاثاء فانه يأخذ النصف الأول ويشتركان في الثلث الآخر لأن السبب حال شراء النصف الثاني فكان ملكاً للمشتري فاشترى هو والخليط الأول (١) وهي القطعة من الأرض (٢) ونحوه وهو حيث حلف ونكل صاحبه أو حلف أصلاً ورداً قرز (٥) بعد التحالف والتكول فاما إذا أضافا إلى وقت واحد فلا شفعة ولا تحالف ولا تكذيب لأنه يمكن استملاكهما لان ملكهما حصل في وقت واحد قرز (٦) وحلفاً أو تكلاً قرز (٧) هي ناطقة شرعية كل بني يدل عليها قوله تعالى في شرعية موسى عليه السلام لا تخف على اجراً وفي شرعية شيب قوله تعالى على أن تأجرني ثمانى حجيج وفي شرعية يوسف ولبن جاء به حمل بغير وأنا به زعيم اهـ صيتري وهذا يكون على سبيل الاجارة اهـ يان (٨) التباس أن يقال عقد على أعيان المنافع أى لاستيفاء المنافع والمنافع لها حكم الاعيان لاحكام الحقوق ولهذا صيغ أخذ عوض عليها أو جعلها مهراً أو عوض جلع أو نحو ذلك اهـ يسان (٩) ليخرج المظنور والواجب (٩) حقيقة اجرة الاعيان عقد على عين مخصوصة يستحق به استمرار قبضها لاستيفاء منافعها مدة معلومة بالجرة وحقيقة اجرة المنافع عقد على

مخصوصة^(١) بعوض مخصوص^(٢) والأصل في الاجارة من الكتاب قوله تعالى فإن أرضعنكم فآسنوهن أجورهن ومن السنة^(٣) قوله صلى الله عليه وآله وسلم من استأجر أجيراً فليعلمه^(٤) أجره والاجماع قد اتفق^(٥) على جوازها بعد اقرار المخالفين^(٦) (فصل^(٧) في بيان ما يصح تأجير به وما لا يصح وبيان المنفعة التي يصح عقد الاجارة عليها وشروط صحة الاجارة أما بيان ما يصح تأجير به فهي (تصح^(٨) فيما يمكن الانتفاع^(٩) به مع بقاء عينه^(١٠) ونماء أصله^(١١)) قال عليم قلنا فيما يصح الانتفاع به احترازاً عما لا تقع فيه نحو فرخ الباز والحداد الصغير^(١٢) وقولنا مع بقاء عينه احترازاً من استئجار الطعام والنقد ونحوهما مما لا يمكن الانتفاع^(١٣) به إلا باستهلاكه

تحصيل منفعة معلومة في عين موجودة معلومة باجرة معلومة (١) يخرج مالا تقع فيه (٢) ما يصح ثمنه (٣) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أعطوا الاجير أجرته قبل أن يجف عرقه اه شرح بهران وغيث (يجف) بكسر الجيم ذكره في المصباح وروى أبو زيد يجف يفتح الجيم أو بكسر هاء الكسائي وأما فعله فلما أن أراد الهجرة استأجر رجلاً هادياً خريفاً فاخذ به وبأني بكر على طريق الساحل اه شفا والخريت الماهر اشتفاء (٥) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً تأخضهم يوم القيامة رجل باع حراً وأكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فلما تم عمله لم يوفه أجرته ورجل أعطاني يمينه ثم غدر اه صميتري وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من ظلم أجيراً أجرته أحبط الله عمله وحرم عليه الجنة وإن راحته الجنة لئلا يوجد من مسير عبادة عام اه صميتري (٤) أي يسمى (٥) وهي مخالفة للقياس إذ هي بيع معدوم وهي المنافع اه يارب (٦) وهم الاصم وابن علية والثر واني والقاساني وابن كيسان اه بحر ولا يخالفون هؤلاء في عدم جوازها وإنما يخالفون في كونها غير لازمة فكل منهما الصسخ قوله القاساني منسوب إلى قاسان بالفتح والسين من بلاد الترك وذكر ذلك في حاشيته على شرح المنهاج وفي البرهان ما قلناه مما عناه فيه وروايتا عن مشايخنا بناف وشين منجمة وروى بالسين المهملة نسبة إلى بلد اسمه قاسان من بلاد خراسان قال في كتاب الطبقات أي طبقات الزيدية واسمه محمد بن أحمد القاساني من أصحاب داود الظاهري إلا أنه خالف داود في مسائل كثيرة في الأصول والفروع (٧) ويصح استئجار الجوارح الصيد كالكلب ونحوه اه شكل عليه ووجهه أنها لا تصح أخذ الاجرة لأنها على حق (٨) ولولا في بعض المدة (٩) في الحال أو لا يمر مدة الاجارة إلا وقد أمكنه اه سحولى وقيل بل في الحال اه دوازي قرز (٩) فأما تأجير الحائط فتصح طاعة فيه للضرورة فلا يصح ذلك في ذلك في الترخيمات ووجهه أن عقده يتناول الهوى وهو حق وأخذ العوض على الحق لا يجوز قرز (١٠) ما لم تكن ضيراً فإنه يصح استئجارها واستهلاكها بما هو قرز (١١) ما لم يكن للائناس (٥) وأرض لا يصلح استئجارها للزرع (١٢) لأن هذه الاشياء أعيان والاجارة لا تكون إلا على المنافع فأذا وقعت على هذه الاشياء كان بيع معدوم ذكره في الشرح اه كواكب

فانه لا يصح تأجيله ^(١) فان استؤجر للمباراة أو الوزن أو التجمل ^(٢) أو نحو ذلك ^(٣) جاز عندنا ^(٤) قيل ح فان استأجر ما ليرهنها لم يصح لأن الرهن موجه للبيع وذلك يتضمن إتلافها ^(٥) ^(٦) قال مولانا عليم ^(٧) وفيه نظر ^(٨) لأنه يستلزم ألا تصح الاجارة للرهن وقد نصوا على جواز ذلك وقولنا ونعاً أصله احتراز من استئجار الشجر للثمر ^(٩) والحيوان للصوف والابن فان ذلك لا يصح قال في الشرح فان استأجر أرضاً فيها شجر ^(١٠) ولم يستثنه فسدت الاجارة بلا خلاف لأن الأشجار ^(١١) تدخل في إطلاق الاجارة كالبيع قال في الانتصار ويجوز استئجار الديكة ^(١٢) للأعلام بالأوقات والتقاري ^(١٣) للتلفد بأصواتها الحسنة والطاووس للنظر إلى صورته المجيبة ^(١٤) ^(١٥) ونعم متى كان المستأجر يمكن الانتفاع به مع بقائه ونعاً أصله صحت الاجارة (ولو) كان للمستأجر (مشاعاً) ^(١٦) نحو أن يستأجر ثلث الدار والأرض أو الدابة مشاعاً فان ذلك يصح من الشريك ^(١٧) وغيره أمان الشريك بجائز إجماعاً قال في شرح الإبانة وكذا

(١) ويكون قرضاً قسداً اه يان بل يكون قرضاً صحيحاً لأن القرض فيه غير شرط اه مفتي وقرز (٢) فلي هذا لو غصب الثرام ونحوها وجبت الاجرة على غاصبها حيث جرت العادة بتأجيلها للتميل ونحوه قرض (٣) كالحك للمين بديتار (٤) الذهب والفضة والاختبار (٥) وقد قيل أنه ينفع من الودق وهو يياض المين وقد نظره الصميرى لأن ذلك استعمال وهو محظور فلا تصح اجارته لكن يقال من التداوي وقد أجازوا ذلك في لبس الحرير للحكة ونحوها كما روي عن عبد الرحمن بن عوف (٦) إذا كان لتلك المنفعة قيمة (٧) ويجوز اجارة المسك للشم والتوب للبس ولو لم يمتدح بين هذا وبين اجارة الشجر للثمر أن المقصود بالتوب الانتفاع وهو اللباس وكذلك سائر المنافع (٨) المختار الجواز قرض (٩) يعني أخذ الثمرة (١٠) بما يجر في المادة قرض (١١) ان قصد البهائم ولا قصد لاشيائه على ما يصح وعلى ما لا يصح فيستلزم الجهالة فان قصد التضحية عليها أو نحو ذلك صحت بالإجماع لانه يمكن الانتفاع بها كثيراً والمنفعة جائزة اه بستان (١٢) روى أن الديكة تقول اذكروا الله يا غافلون والتقاري تقول سبحان ربي الاعلى (١٣) قال الامام ي وكذا لا صلاح الدجاج ورايتن لأن ذلك معلوم من حالها لتسادها فكما تفعل للضراب قرض (١٤) واللبل (١٥) لأن القسحجانه وتعالى خصه من بين سائر الطيور بالاقنان البالغ والتأليف البديع من جميع الالوان وتأليفه على أحسن تأليف وأعجبه فصار مشتملاً على الأبيض البقي والاحمر القاني والاخضر الفاضر والاصفر القاقع والاسود الحالك والزرق اللزوردية فصار هذه الالوان مجتمعة في الريشة الواحدة فاذا انضمت إلى غيرها صارت الالوان في أحسن حال وأحسن هيئة فاذا رآها الراى كأنه يسيل عليه لشدة بريق هذه الالوان ورويتها قال الامام ي وأما صوته فليس فيه إعجاب بديع بل هو كغيره من فوات المنطق يفقهه فقهه (١٦) وتجب قيمته ليمكن المستأجر من حقها يان (١٧) بخلافه الاستئجار على عمل مشاع لا يمكنه

لو أجر الشريك^(١) من ثالث أو استأجر إثنان من واحد فذلك يجوز بالاجماع ولو فسخ نصيب أحدهما لمدر لم يفسخ الآخروا أما إذا أجر شريك^(٢) نصيبه من غير شريكه فتخريج ع ومباقة^(٣) للهادي عليهم أن ذلك جائز وهو مذهب م باقة وكشوف ومحمد قال في شرح الابانة وهو قول عامة أهل البيت قياساً على البيع قيل ع ويكون التسليم كما في البيع إما بأذنه^(٤) وإن غاب أو بحضوره ولو كرهه أو بأذن الحاكم^(٥) وقال ح وزفر لا تجوز من غير الشريك لأنه لا يشكن من الانتفاع بما استأجر عقيب عقد الاجارة قال في شرح الابانة ويجوز عندنا ولو كانت قسسته بالمهاية^(٦) (و) أما المنفعة التي يصح عقد الاجارة عليها فلها شروط ثلاثة وهو أن يكون (في منفعة^(٧) مقدورة للأجير) احتراز من أن يستأجر شخصاً على نزع البحر^(٨) أو نزع الجبل أو ما أشبه ذلك فإن ذلك لا يصح وكذا لو استأجره على حبتين في سنة واحدة لم تصح قال ط وح وكذا الاستئجار على نفس البيع ونفس الشراء فانه لا يدخل تحت مقدور الأجير^(٩) لثقله بالنير وعند الناصروم باقة وص بالقشوش أنه يصح الاستئجار على نفس البيع والشراء على قوله ط يستحق أجره المثل باع أو لم يبع^(١٠) وعلى قول الناصروم بالقشوش إن باع استحق الأجر قولاً فلا الشرط الثاني أن تكون المنفعة (غير واجبة^(١١))

تسلم العمل إلا بعد القسمة وهي لأجبر له على المالك (١) يلفظ واحد قرز (٢) ولا يجر الشريك إلا على الوجه الذي كان بينه وبين شريكه في جميع الوجوه والاغراض لا يزولاً بقص (٣) من المزارعة التاسدة (٤) ولا يكفي اعلامه بكتاب أو رسول وكذا في البيع قرز (٥) أو في نوجه عامر وقرز (٦) ولا يقال من المأثور أن تخرقوة المستأجر فتكون من الاجارة على مستقبل فلنا التجوز لا يفسد اه غيث (٧) والام يصح كالطير في الهواء والحوت في البحر ومنه ما جيز لانع شرعي كالخائض لكن المسجد أو قطع السن الصحيح وتعليم السحر والقناء والتورلة والانجيل والكعب المنسوخة أو لتعليم اليهودي القرآن فلا يصح لتسليم العمل لانع شرعي اه بحر (٨) ولو فهد من الناس ولو لم يكن قادراً عليها إذ يستب من يعلما عنه فيمن يصح منه أن يستئب وهو المشترك حيث يكون له كما سيأتي اه شرح فتح (٩) وهذا حيث كان الجبل ملكاً أو متصجراً وإلا كان كبيع ملا: قيمة له (١٠) ولا أجره عليه لأن ذلك حيث اه غيث إلا أن يعلق به غرض اه قلبي وقيل يستحق أجره المثل مطلقاً (١١) لأنه لا يتم إلا بإيجاب وقول وهو لا يقدر عليها معاً فإن كان لا يمكنه اغاذا ما استأجر عليه لم تصح الاجارة كاستئجار العمل للضراب لا يصح لأنه لا يقدر على تسليم ما وقع عليه القدر وهو الانزال لأن ذلك فعل الحيوان اه ح (١٢) ينظر لو تلف قبل نيمه يرض له في الشرح والأقرب عدم الضمان لأنه إن باع فهو أجبر وإن لم يبع فهو أمين (١٣) غالباً ليخرج الاستئجار على حفر التير وحمل الميت ونحوه (١٤) اه

عليه ^(١)) يحترز من الاستتجار على الواجبات نحو الجهاد ^(٢) والأذان وتعليم القرآن ^(٣) وقال ش يجوز الاستتجار على الآذان وقال القاسم وكش يجوز الاستتجار على تعليم القرآن وهكذا عن الناصر ^(٤) (واعلم) أنه يجوز أخذ الأجرة على تعليم المهجاء والمخطأ إجماعاً ^(٥) ذكرنا أبو مضر قيل فوى وكذا على تعليم الصغير للقرآن إجماعاً ^(٦) ولا يجوز على تعليم البالغ ^(٧) القدر

سحولى لفظاً ^(١) (١) الختان وأجرة الشاهد قرز ^(٢) (٣) فائدة العبادات البدنية لا تصح الاستتابة عليها إلا الحج للادلة الشرعية الواردة فيه واختص فيه لأنه عبادة مخصوصة بوجوب الاداء من أماكن مخصوصة لا يصح أدائها في غيرها قفاس أصحابنا الاعتكاف عليه لمشاركته في عدم صحته إلا في أماكن مخصوصة فعلى هذا تعرف أن سائر العبادات لا يصح قياسها على الحج وقد ورد صحة الاستتجار على الرقية في الحديث الصحيح فيفهم منه صحة البناء به في القراءة والصحيح أن مثل هذا اللبس من قبل الاستتابة في القرية البدنية وإنما هو استتجار على أن يدعو الأجر للمستأجر ويوصل له والدماء والقراءة من الداعي والقارىء بالأصالة لا بالنيابة فعل هذا يصح الاستتجار على القراءة للقرآن بنية الدماء للمستأجر والموصى بالاستتجار والتوصل بالقرآن في إجابة الدماء له ولكن حيث يجوز الدماء وبما يجوز ولن يجوز له ^(١) ذلك اه من خط سيدنا العلامة الحسين عمن بن سليمان الذريعي ^(١) ليخرج الكافر والماضي ^(١) بنى الأجير ^(٢) قبل أن يفعله أحد ^(٣) مسئلة قال للنصور بالله تجوز القراءة في مصحف الغير ولو كره قال السيد يجوز أخذ المسئلة من كتاب الغير وإن كره إذا لم يجدها إلا فيه ولم يجد من يسأله عنها اه يان بلفظه بنى ولو كانت المسئلة مما يجب تعلمها وكذا للمصنف إذا كان القدر الواجب وإلا فلا وظاهر إطلاق المذهب أنه لا يجوز قرز اه سحولى ^(٤) لغير عبادة بن الصامت قال كنت أعلم ناساً من أهل الصفة فأهدى إلي رجل منهم قميصاً فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أحببت أن يطوقك الله بطوق من ثار قبليها اه بستان ^(٥) وغسل لبت وتكفيت والصلاة عليه وكذا تعليم الصلاة ونحوها وتزويج الراضية البالغة من الكفو اه يان ^(٥) لأنه واجب بفضه فرض عين وفضه فرض كفاية ^(٦) وحفظ الصبي وتأديبه ^(٧) فلو وقت الاجارة على تعليم المهجاء والمخطأ وفي ضميرها عليهما وعلى تعليم القرآن فعلى قول المؤيد بالله لا حكم للضمير في عقود المماثلات وعلى قول الهدوية لا حكم فيجب التصديق بما قبض من جهة أجرة القرآن وكذا في سائر الواجبات والمطلوبات اه يان ^(٨) قيل للمراد إجماع المخطأ لا إجماع القرآن اه غاية قرز ^(٩) ولكنه يحتاج إلى ذكر مدة مطلومة وأشرف مطلومة ^(١٠) لا على تعليمه حتى يحفظ فلا يصح لهالة ذلك اه يان ^(١١) فان فهم قبل مضي اللدة استحق الأجرة اه وابل وقيل يمكن على ختم القرآن لأنه في حكم اللدة ^(١٢) قال في البحر قلت ظاهر أدلة المنع لم يفصل ولأن تعليم القرآن جملة فرض كفاية مومع في حق الصغير فلا وجه للفرق وقرر عن سيدنا حسين الجاهد الصحة الفرق ظاهر إذا المانع حديث أهل الصفة وم كانوا مكففين وأما الصغير فلا وجه للمنع فيه فليتا مل

التي لا تصح الصلاة^(١) إلا به إجماعاً والمخلاف فيما عدا ذلك فقال مولانا عليم وفي دعوى
الاجماع في الطرف الثالث نظر لأنه وإن كان واجباً فهو فرض كفاية^(٢) وأما استتجار
المصاحف والكتب فقال أبو مضر وص بالله أن ذلك لا يجوز على الجميع القول الثاني لمن
أجاز أخذ الأجرة على تعليم القرآن أجاز تأجير المصاحف والكتب والمذهب أنه يجوز^(٣)
في الكتب لأبي المصاحف^(٤) قال أبو مضر والامام ي والفقهي ولا يجوز الاستتجار على
سائر العلوم الدينية^(٥) قال أبو مضر ويلزم من تجوز ع إجارة الكتب أن يُجوزَ غيل ي
فرق أصحابنا بين إجارة الكتب للمصاحف في الجواز ولم يفرقوا بين تعليم القرآن وسائر العلوم
الدينية فينظر في الفرق^(٦) فقال مولانا عليه السلام الأقرب أنهم لا يفرقون^(٧) بل من أجاز
بيع المصحف^(٨) أجاز تأجيرها ومن منع من يمه^(٩) منع من تأجيرها قال والأقرب أن كتب
الهداية متفق على جواز بيعها وتأجيرها وفي رواية المنع عن أبي مضر وص بالله نظر وأما
أخذ الأجرة على قراءة القرآن على قبور الموتى^(١٠) أو على غير قبورهم فجاز كما قال أهل المذهب

(١) قلنا هو غير صحيح فلا يجوز قرز (٢) ولم تجز الأجرة عليه (٣) وهو قول ح (٤) ولعل الفرق
بين المصاحف والكتب بأن القرآن يعلق الوجوب بلفظه العربي ومعناه فلم يجز الاستتجار للمصاحف
وأما كتب الهداية فالواجب متعلق بالحي قطع فلم تصح فيها الكتب والأشخاص الذين يطون
البرية (٥) قال أبو مضر المخلاف في أخذها على الحكم والتعوى كالمخلاف في تعليم القرآن اه يان
(٥) السنن والقرايض والفقه والتفسير والتعوى والحكم اه دوازي (٦) فقالوا يحرم في الجميع
(٧) قال الشيخ لطف الله الغياث لم يصح مناسبة كلام الامام لما هو المطلوب من الفرق المذكور
ولعل الفرق أن التعليم واجب بخلاف تأجير الكتب (٨) والفرق بين البيع والاجارة أن البيع اشتمل
على الجلد والكاغذ ولفظ القرآن دخل تبعاً وعقد الاجارة اشتمل على القرآن إذ لا منفعة فيها
غيرها فلم يجز وكلام الامام عليه السلام صريح بحد الفرق وهو المصحف (٩) وهو عمر وابن المسيب
(١٠) ولا يشترط الترتيب بين الأجزاء (١) والسور إلا بين الآي فيشترط ويشترط عدالة القارئ
في الظاهر وإعراجه إذ عتاب للمحون أكثر من قوابه ولا يجوز أخذ الأجرة لمن يلحن في قراءته
ويجد بخط ابن مفلح رحمه الله تعالى ويجب تجديد التنية إذا عرض ما يكون إغراضاً ولا يكفي عند
أول القرآن وقد أجيب بأنه يكفي ذلك عند الإهداء وقيل لا يكفي لأن الأوقات فاصلة (١) ولعل
هذا في غير المستأجر وأما هو فينصرف إلى العرف قرز (٥) للمؤمنين ذكره الامام شرف الدين
واختره سيدنا ابراهيم حيث وظاهر كلام الكتاب لا فرق وقواء للمق (٥) وأما الساق فان
كانت القراءة على قبره أو إلى روحه لم يجز أخذ الأجرة على ذلك وإن كان إلى روح النبي
صل الله عليه وآله وسلم أو أهل الكساء أو غيرهم من الفضلاء جز ذلك وحل أخذ الأجرة على ذلك

في جواز أخذ الاجرة على الرقية ^(١) لأنها ليست واجبة على الرائي (و) الثالث أن (لا) تكون ^(٢) (محظورة ^(٣)) احترازاً من استئجار المفتية والبنية وآلات الملاهي فأن ذلك لا يصح ويدخل في ذلك إذا أجر يثمه من ذى ليبع فيه خيراً ^(٤) أو ليصلى فيه ^(٥) القمى أو ليجمله

كالصحيح اه عامر ^(٦) ونقطة سؤال ^(٧) ورد على سيدنا العلامة إبراهيم بن عبد حيث قل من خط به الكرمية رحمه الله تعالى الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا عبد وآله وسلم ما قولكم رضي الله عنكم وأصلح أحوالكم وختم بالصالحات أعمالكم وأدخلكم الجنة عرفها لكم بالقراءة عما يسر من القرآن الكريم على قبور الموتى من ظاهره التهلك في الصبيان وأخذ الاجرة عليها مع الوصاية وغيرها هل يجوز ذلك وتصح الوصية وتحل الاجرة أم لا اخونا ما جوبن لا عدمكم المسلمون وصلى الله على سيدنا عبد وآله وسلم ^(٨) فأجاب ^(٩) مقتضى نصوص أهل المذهب والمقرر من القواعد الشرعية منع القراءة إلى أرواح الفاسق لوجوه أحدها قوله تعالى ما كان لربي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين الخ والفاسق داخل في العلة إذ هي كونهن من أهل النار والسبب للشرك ولا شك أن القرآن العظيم أعظم من الاستغفار وثانيها منع الدعاء للفاسق والترحم عليه وموالاته بعد الموت كهيأته وقراءة القرآن إلى روحه من أعظم الدعاء والترحم والموالاة ومنها أن في ذلك تعظيماً ولا شك في منعه وقد منعوا ما هو أهمون من ذلك في العظيم كبناء قبة عليه ورفع قبره ومنها أني وقتت على أن ذلك ممنوع بالإجماع في الفاسق كالكافر وكفى به دليلاً ومنها أنه يلزم جواز القراءة إلى روح الكافر ولا شك في منع ذلك ومن قال إن القرآن ليس بدعاء فقد أوغل في الابداء إذ قد صرح الطهارة في غير موضع بأنه أفضل الدعاء وكيف لا وفي صلاة الكسوف والزلزلة وغير ذلك من المواضع أفضل الدعاء القرآن وهذا ظاهر لا ليس فيقول لعل شبهة من قال ليس بدعاء من قول أصحابنا في القنوت ولا يجزئ بقرآن ليس فيه دعاء وهذا غير جيد إذ المراد ليس فيه دعاء مخصوص ومنها أن هذا غير مستنكر كما استنكر غيره من أمر الكفار ومن في حكمة بقراءة القرآن على المؤمنين بذلك بليت بطلان الإيهام بذلك إذ هو وصية بمحظور وإذا بطلت الوصية بذلك كإن المال الموصى به لذلك موروثاً ومع عدم الوارث لبيت المال ولو وجدت سعة في الوقت والكفاية لبطلت في الجواب ردعا للكمارة والله أعلم بالقطعة (١) وهي قراءة الفاتحة على العليل ولو فسفا وكذا مداواة الفاسق والذي لأنه محترم اه مفتي قرز (٢) على الأجير (٣) غالباً احتراز من الأزال المختصة فانه يجوز الاستئجار عليها وكذا السنداس كالحجامة قلت لأنه يجوز مباشرتها عند الضرر كفضل التجاسة وكما بآشر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم دم البدة عند الاشارة قال المؤلف لا يقاس على ذلك لأن الحجامة لا تطرب فيها ولأن اختيار التجاسة إنما يكون مع الشك وعدم يقينها كما في ما يدرك باللمس دون الطرف لا مع اليقين فلا وحالة غسلها حالة ضرورية ومسئلة الجدي غصوبصة (٤) قال في التفريعات ويجوز على حل مية الكافر من أضرار المسلمين إلى خارج لا على إضرارهم لأن ذلك محظور اه غيث (٥) مع قصده ذلك أو فقط به قرز (٦) انت شرط في القيد اه قرز (٧) ينظر ما الوجه في هذا ولعل الوجه الصلاة التي يصلونها لم يجزئهم الله على لسان نبينا

كنيسة^(١) فان ذلك لا يجوز ذكره ملو هو قول كشوف ومحمد وقال ح بل يجوز^(٢) وعن الوافي يجوز إذا كان في خططهم وأما شروط صحة الاجارة فهي خمسة^(٣) أولها قوله (وشرط كل مؤجر^(٤)) صحة (ولايته^(٥)) من المؤجر ما علك^(٦) أو غيره وسواء كان جاداً أو حيواناً آدمياً أم غير آدمي حر أم عبداً ويشترط اللفظ^(٧) وهو أيضاً لفظ الاجارة أو الاكرام قال في مذهب ش وكذا ملكتك منافها^(٨) بكذا وأما بلفظ البيع^(٩) في الشرح خرج ع وطجوازه وفي مذهب ش وجهان اختار في الانتصار أنها لا تصح بلفظ البيع لمخالفتها في حكمه قال في الانتصار فلو قال أجزت منك منفعة داري صح وهو محكي عن حوك^(١٠) (و) الثاني (تمييزه)^(١١)

بل بصلاتها وشروطها أيضاً هو الاسلام فكانت في حقهم كتناول دون السكر من الخمر وبه من بعضهم بعضاً فيكون ما يقرن وصلوها عليه ومن ممنوعون من اعائهم على ذلك (٥) ان شرط في العقد اه بحر قرز (١) ولو كانوا مصالحين على ذلك لان المعاونة عليه محظورة وقرز (٥) يقال ممنوعون من الاحداث مطلقاً وتهديد ما خرب في خططنا فالمراد لو أراد (وواعلم) أن اصحابناذكروا شروط اجارة الاعيان ولم يصدوا لفظ الاجارة شرطاً بل استغنوا بذكر تعيين المدقة والمنفعة فكانهم يقولون إذا جعل تعيين هذه بآى لفظ انعقدت به الاجارة وقد أشاروا إلى ذلك في اجارة الأعمال على ما سياتى فقل هذا لو قال احمل هذا الحمل على هذه الدابة بكذا فحمل استحق المسمى وكذا لو قال صاحب الدار اسكن هذه الدار فسكن استحق صاحب الدار المسمى فلو كان اللفظ شرطاً لم يستحق إلا اجرة المثل وكذا لو قال في اجارة الأعمال خط لى هذا الثوب بكذا فخطه استحق المسمى هذا ما يقتضيه كلام اصحابنا اه غيث اشتراط عقد الاجارة للزوم العقد وأما المسمى فيلزم بالأمر ذكره في البحر المذهب اشتراط العقد إلا في المحقر ذكره في شرح البحر وإلا فمطاعة قرز تجوز ولا تصح عند الهدوية وعند الناصر والمتصو بآه وقم يضح اه يان (٧) في السواد لا في مصر (٣) بل ستة (٤) يضح الجيم (٥) للقرز قرز (٥) قلت وعلى ما سياتى أنه يملك مشتربها الجاهل فلفظ أنه يملك التله ويكون عقده صحيحاً وكان له ولاية على ذلك (٦) مسئلة ولا يصح اجارة الأنهار للاصطياد منها (١) ولا حق لاستنطاق ولا مسيل إنما ذكر ذلك في التفريعات ولعل الوجه كون المنفعة غير مملوكة وفي النهر كون المنفعة أعياناً اه يان لفظاً (١) هكذا في البيان (٥) قال في التذكرة إلا الوصى له بالمنافع فليس له أن يؤجرها لأن الوصية بالمنافع كالإباحة فليس له فيها ملك والمقرر أن له أن يؤجرها كما يأتي في العارية والوصايا (٧) والقبول أو ما في حكمه وهو عدم السؤال وهذا هو الشرط السادس (٥) في غير المحقر (٥) وهي تصح باض ومستقبل عند الهدوية ذكره الإمام ي وابن الخليل وقيل الفقيه لا يصح بذلك عدم كاليح وقرز (٨) إذا تناولت المنفعة لا الرقية (٩) وفي تذكرة على بن زيد تصح الاجارة إذا تناولت المنفعة أو الرقية ولفظ البيع إن تناولت المنفعة وكذا في البيان يصح البيع أو التملك إذا تناولت المنفعة وقرز (١٠) وهو

أي تعيين العين المؤجرة كالبيع^(١) فلو قال أجرت منك أحدواي لم تصح الإختيار^(٢)
 لأحدهما مدة معلومة^(٣) (و) الثالث تعيين (مدته)^(٤) وهو أن تكون مدة التأجير معلومة
 الانتهاء (أو مافي حكمها) يعني به الأعمال المحصورة^(٥) كضيعة القيص وقضارة الثوب^(٦)
 والتهاب إلى كذا (و) إذا لم يذكر ابتداء وقت الاجارة بل أطلق كسنة صح عقد الاجارة
 وكان (أول مطلقها)^(٧) وقت المقد (وعن ش لا بد من ذكر أول المدة)^(٨) (و) الرابع تعيين
 (أجرتة)^(٩) والمعتبر في تعيينها ما يتبين في تعيين الثمن^(١٠) (وتصح) أن تكون الأجرة
 (منقمة)^(١١) نحو أن يستأجر دارا سنة بمئة عبيد سنة ونحو ذلك قال عليم فإن اختلف
 المنفعتان فذلك جميع على جوازه كما مثلنا وإن اتفقا كمئة^(١٢) دار بمئة دار أو منقمة عبيد
 بمئة عبيد فالذهب جواز ذلك حكاه في الشرح عن م بالله وكش و ذكر م بالله في مذهب
 قال في حواشيه وهو قول القاسم ويحيى وقال ح واصل وحكاه في الكافي من أكثر أصحابنا

أنها لا تصح إلا في معلوم والبيع لا يصح إلا في عين موجود الأولى في الطليل أن قال لها حكم خصوص
 ولا ينفذ البيع كما لا ينفذ البيع بلفظها (١) فلو فرض استواء الدور في المنفعة من كل وجه فلا
 تبعد الصيغة كبيع أحد الأشياء المسعوية قرز (٢) لأحدهما لهما لأنه يؤدي إلى التشاجر هذا في المستوي
 لا في المختلف فيفسد ينظر ما وجه المساد (٣) وهذا خيار تعيين لا شرط (٤) ما لم تبدل مدة مكان الا تنقاع بطلوا وذلك
 يختلف باختلاف غالب حال العين فالعبد إلى غالب متناه أجله وذلك تسعين سنة والداية إلى عشرين سنة والثوب
 إلى سنة أو تسعين أو نحو ذلك لا ما بعد التسعين قرب النايا وأما الأراضى فإراد المقد عليه من المدة
 اه فتاوى (٥) ولا حد لمدة الاجارة في الكثرة وأما في القلة فاقبلها مئة أجرة وما كان لأجرة له لم
 تصح اجارته اه ن كان يستأجر رؤيتها لحظة (٥) مسئلة إذا أجر الدار كل شهر يكذا أو كل سنة يكذا
 فالاجارة فاسدة لجلل للمدة (٥) لأن ذكر الاعمال في حكم تعيين للمدة لا كان معلوم للاتمام (٦) وكذا تعليم
 القرآن للذهب ما قدم في شرح الكواكب على قوله وقيل وكذا تعليم الصلح القرآن (٧) عبارة الصلح وأول
 مطلق مؤقها وقت المقد (٥) قيل المراد وقت التمكن له في لزوم الاجارة وأما مدة الاجارة فن يوم
 المقد كما يأتي مثله في الفصل الثاني في الحاشية (٥) حيث تكون صحيحة وفي الفائدة من يوم القبض
 قرز (٨) كآخرها (٩) مسئلة من قال لنهر بيع هكذا وما زاد فهو لك أو بيتا وبيتك فهذا أجرة بمهولة
 وكذا إذا قال ولك ما أخذ غيرك لو ما قد أخذوه وكان الذي أخذوه مخطفاً فإن كان مسعياً يصح اه وإن لم
 في المحتر (٥) قدر أو نحو مائة (١٠) إجماعاً ولا إحصائياً اه ياب (١١) ويجوز اجارة حلية ذهب بالذهب
 وحلية فضة بفضة نقداً ونساً لأن هذا ليس بصرف إحداهما (١٢) ولو اتهمت أحد الطرفين لم
 تبطل الاجارة في الأخرى والأقرب للذهب أن لصاحبها قيمة منفعة إداره لا منفعة للتنفعة إذ لا يضمن
 بالمثل وقيل منقمة للتنفعة إذا لم يفرق النسخ قرز

أنه لا يجوز قال من باق وجوز أن يؤجر ثوره ثلاثة أيام^(١) بمنافع ثورين يوماً واحداً وهو ظاهر إطلاق أصحابنا وقيل ع إذا اتفق الجنس لم يجز النساء^(٢) مثل أن يؤجر داراً شهراً بمنفعة دار شهرين (وما يصح ثمناً) للمبيع صح أن يكون أجرة وما لا فلا هذا مذهبنا وهو قول ح وش وقال الصادق^(٣) والناصر وك لا تصح اجارة الأراضي بالطعام (و) الخامس تبيين (منفعته إن اختلفت^(٤)) (منافعه (و) اختلف (ضررها) فبعضها أشد مضرة من بعض نحو أن يستأجر داراً تصلح للسكنى فيها وتصلح للحدادة أو عبداً يعمل أعمالاً مختلفة ببعضها أشق من بعض^(٥) فإنه لا بد من تبيين المنفعة التي استؤجر لها وكذلك الأرض إذا كانت تصلح لأجناس مختلفة ببعضها أضر من بعض^(٦) فلا بد من تبيين ما يزرع فيها أو يقول أزرع ماشئت^(٧) فأما لو كانت لا تصلح إلا لنوع واحد أو لأنواع مستوية في المضرة لم يجب التبيين وعندنا لا يجب التبيين ولو صلحت لأنواع لكن يزرع ما تعاد^(٨) هذه الأرض (ويجوز فعل الأقل^(٩) ضرراً وإن

(١) أو أقل وأما كثر (٧) قلنا لا ريب في المنافع (٥) وإذا اختلفت المدة لزم النساء وأما اجارة دار شهراً بمنفعة دارين شهراً فيجوز وإن تناهض لانه وإن اتفق الجنس فالمنافع مما لا تحدير فيه يجوز فيها التفاضل لا النساء أما حاشية على التثنية (٣) يحقق قولهم فهو خلاف ما ذكره في المزارعة يقال هناك أجرة الأرض بنصف الخارج منها وهو عندنا صحيح مأخوذ من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في خير وهنا نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن اجارة الأرض بالطعام غير الممين (٤) مسئلة من استأجر بيمينه الحرث فلا بد أن تكون الأرض مشاهدة باختلافها بالصلاية ولا تنضب بالوصف وإن انضبطت كفى ويصح الاستئجار للحرث وإن لم يمين ما يرث به كالخل وإن لم يمين الحامل إذ صار العمل معلوماً للاجارة ح آثار (٥) ولا غالب فيها (٦) وأضر ما يكون على الأرض الحلبة أم سيدنا محمد رابع (٧) في غير حيوان وأما الحيوان فلا مستباح بالأباحة (١) فلا يصح أن يقول حمل على الدابة كم ماشئت وماشئت وأما الجماد فهي تدخله الأحباحة هكذا ذكر في شرح القويد وذكر في مذهبنا شرح فصح (١) لانه يؤدي إلى تلقها وعقد الاجارة لم يتضمن ما يؤدي إلى التلف بخلاف الأرض فإنها لا تلف بالزراعة وما روى عن سيدنا طاهر أن الجدار كالحيوان لا يصح أن يقول حمل ماشئت وقيل بل يصح في الجدار كالأرض (١) وفيه نظر لأن الشرع قد أباح إبلام الحيوان فملك مبيع ما أباحه الشرع ولم يبيح إلا ما يمكن استعمال ذلك الحيوان فيه فيكون كأنه قال استعمله فيما شئت مما يستعمل فيه من المنافع أم شرح بحر السيد أحمد بن لقمان (٨) أما جيت كانت متعانة لشيء مخصوص فهو وفائق أنه لا يجب عليه التبيين (١) ولو صلحت لأنواع وسيأتي نظيره في قوله ويعمل المتعاد أم سحولي (١) وللفظ البيان وإن كانت يتعاده الكل لكن المتعانة جارية باستعمال نوع واحد فقال للقويد بالله جمع الاجارة عليه فلا يجب البيان وقال في حاشية لا بد من البيان عند الهدوية (٩) عبارة الأثمار الساوي والأقل وقرز (٥) قائمة هل يجوز للمستأجر أن يضع في الدار ما يجلب القارة

عين غيره) فمن استأجر عيناً لمنفعة معينة فله أن يستعملها في غير تلك المنفعة إذا كانت المضرة مثل مضرة ماعين أو دونها فإن شرط عليه أن لا يستوفي إلا تلك المنفعة لامتثالها ولا دونها ففي مذهب شى وجوه ثلاثة تقسّد الاجارة لأنه خلاف موجب العقد وتصحان جميعاً ويصح القعد لا الشرط قيل ف ولعل الأول أقرب إلى المذهب (و) الاجارة (يدخلها) أرملة^(١) أشياء * الأول (الخيار) أى خيار الرقبة والسبب والشرط^(٢) أما الرقبة والسبب فسيأتيان^(٣) وأما الشرط فاحصل الكلام فيه أن تقول لا يخلو إما أن يجعل مدة الخيار من مدة الاجارة نحو أن يستأجره شهرًا معيناً وله الخيار ثلاثاً من أوله أو يجعل مدة الخيار من غير مدة الاجارة أو يطلق إن كان الأول صحيح فإن سكن في مدة الخيار فمن صاحب الواقى^(٤) يبطل خياره^(٥) وقيل ح^(٦) لا يبطل لكن إن كان الخيار للزوج أو لهما معا لم يمتد الأجرة^(٧) وإن تمكن ولم

لأصش قولان للمذهب أنه يجوز للعرف إلا أن يكون العرف المنع من ذلك وقرز (١) بل سبعة منها التوقيف والبرهنة بالانذار وزيادة مرضب والاقالة والخاسرة وقرز (٢) وكذلك سائر الخيارات اه مفتي وقرز (٣) في قوله والصحيحة بأربعة لروية (٤) وقيل إن كلام صاحب الواقى قوى في بطلان الخيار وكلام الفقيه ح قوى في التضمين قرز (٥) لأن استعماله أعضاء كما في البيع إلا أن يراعى المالك أن سكن في مدة الخيار قرز (٥) ومثله في البيان والتذكيرة والبحر (٦) رد على كلام الفقيه ح إشكال وكذا على كلام الواقى اما على كلام الفقيه ح فيقال الخيار جعل للقوى وجميع اللدة مفقود عليها ولو صح الخيار فلما من شهر صح سبعة وعشرين من شهر ومثل هذا يستبعد ومن حق القوى أن يتمكن من النظر في القوى فيه وهو لا يتي له وقت ينظر فيه إلا وقد مضى جزء من القود عليه ومثل هذا يرد على كلام الواقى اه غيث ولأن اللدة ان حسنت على المكترى كان ذلك نقصاً من مدته وان حسنت على الزوج كان ذلك زيادة وقواه الامام المهدى عليه في النية فمرت أن خيار الشرط في اجارة الايمان فيه نية الاشكال ويستقيم خيار الشرط في غير اجارة الايمان وهو الذى رام المؤلف رحمه الله تعالى اه املوا بل (٥) لأنه ما ذون له بالسكون قلنا الماذون كالمشروط بالا فاذ للاجارة (٧) المسمى ان تمت الاجارة وأجرة البطلان ان فسخت الاجارة قرز (وحاصله) أن تقول الخيار لا يخلو إما أن يكون لها أولاً حدها ان كان الاول فان سكن للزوج انقسخ القعد وان سكن للمستأجر مضى القعد من جهة فقط وعليه الاجرة تم القعد واضمح وان تمكن ولم يسكن لزمته الاجرة ان تم القعد وان لم فلا وان لم يسكن ولا تمكن فلا أجرة عليه تم القعد أم لا وان كان الثاني فان كان الخيار للزوج فقط فان سكن اضمح وان لم يسكن في المستأجر كما مر وان كان الخيار للمستأجر فقط فان سكن بعد القعد وان تمكن لزمته الاجرة بكل حال وان لم يسكن ولا تمكن فلا أجرة اه من خط سيدنا صلاح الفلكي قرز وهذا التضمين حيث كانت الثلاث من الشهر فان كانت من غيره قبله فلا تصح الاجارة وان أطلق كانت من الشهر المن

يستعمل فان تمت الاجارة فعليه الأجرة^(١) وإن انقضت فلا أجرة عليه^(٢) وإن لم يستعمل ولا يمكن فلا أجرة عليه لأن المنافع باقية على ملك المؤجر وسواء تم المقدم فسخ وأما إذا كان الخيار للمستأجر وحده فان سكن أو تمكن فعليه الأجرة تمت الاجارة أم فسخت وإن لم يستعمل ولا تمكن فلا أجرة عليه تمت الاجارة أم فسخت^(٣) وأما إذا جعل مدة الخيار من غير مدة الاجارة كأن يستأجر شعبان وله الخيار ثلاثا من آخر رجب فان قلنا ان الاجارة على وقت مستقبل تصح صحت هذه وإن قلنا لا تصح لزم أن لا تصح وليس له أن يسكن في مدة الخيار^(٤) ولا يطل السكون خياره إن قلنا بصحتها وعليه الأجرة^(٥) وأما إذا أطلق قتييل من في تملكه^(٦) إن سكن في الثلاث كانت أول الشهر وتكون كالوجه الأول^(٧) وإن لم يسكن كانت الاجارة بعدما كالوجه الثاني^(٨) قيل ف وهذا فيه نظر لأنه يلزم منه فساد الاجارة لأجل^(٩) جهالة المقدم هل هو من أول الثلاث أو من آخرها وقال في الروضة^(١٠) في المسألة نظر ويحتمل^(١١) أن يقال أن مع الاطلاق يكون ذلك كالشهر المعين^(١٢) لأن مع اطلاق الاجارة تكون للمدة من وقت المقد ويحتمل أن يقال ان المقد لا يستقر حتى يمر مدة الخيار فتكون المدة من آخر مدة الخيار (و) الثاني (التخيير)^(١٣) إما في الأعمال نحو أن يستأجره على أن يزرع هذا الأرض أو هذه^(١٤) أو في الأجرة نحو أن يقول على أن تحيط هذا الثوب بخمسة^(١٥) أو هذا بشرة^(١٦) أو هذا بالبر على أنك ان فعلت^(١٧) فيها حادافاً لأجرة عشرة^(١٨)

(١) ان أفن بالاستعمال اه ينظر (٢) بل ولثلاث لأجرة عليه قرز (٣) هذا آخر كلام الفقيه ح (٤) وقالا فلأنها ليست من مدة الاجارة (٥) أجرة قائل قرز (٦) على البيع (٧) حيث جعل مدة الخيار من مدة الاجارة فيأتي فيه الخلاف بين الوافي والفقهاء ح (٨) حيث جعل مدة الخيار من مدة الاجارة (٩) بل المدة (١٠) روضة ابن سليمان (١١) هذان الاحتمالان يحتمل أنهما لصاحب الروضة ويحتمل أنه حكاهما لأهل المذهب (١٢) ويأتي فيه التفصيل للفقهاء ح والوافي (١٣) الذي جعل الخيار من أوله (١٤) قال في الشرح عن طائفة صحت الاجارة مع التخيير لأنه عقد عقدين خير فيهما مدة كما لو اشترى ثوبين وله الخيار في أحدهما مدة معلومة (١٥) والخيار للعامل وقيل للمالك (١٦) يقال هذا تخيير في العين لا في العمل وصورة التخيير في العمل أن تحيط هذا الثوب قميصاً أو قباء قرز (١٧) هذا تخيير في العمل والاجارة (١٨) صوابه بدم أوديتار والا فهو تخيير في العمل والاجارة (١٩) في الام ثبوت الالف وفي التثيت خلافه (٢٠) فان مضت المدة ولم يفعل أيهما لزم الاقل مع التصحيلة اه كواكب وقرز لأنه الغني والاصل برادة الذمة اه بستان (٢١) فان كان الخيار للمستأجر وتمكن من الاستعمال لزمه الاقل من الاجرتين

وإن بمت فيها البر خمسة^(١) أو في المسافة نحو إلى موضع كذا أو موضع كذا^(٢) فان
هذه الصور كلها صحيحة وإن لم يذكر خيار لأحدهما مدة معلومة على ما يقتضيه كلام
زيد ومثله ذكر علي خليل والاميرح والفقهاء لروح قال الاميرح والفقهاء و يكون الخيار
في المسافة للمستأجر وقيل ل^(٣) بل لمن سار^(٤) وأما الأعيان فلا بد من ذكر الخيار لأحدهما
مدة معلومة نحو أن يقول أكرتلك هذه الحاتوت أو هذه ولئ الخيار^(٥) ثلاثة أيام أو لك فان
لم يذكر خيار فسدت كالبيع^(٦) وحكى أبو مضر عن بعض أهل المذهب وذكره الفقيه س
في تذكرته أن الاجارة لا تصح مع التخيير^(٧) إلا بذكر الخيار لأحدهما مدة معلومة^(٨) وقال
ش انه لا يصح التخيير في الاجارة^(٩) مطلقاً (و) الثالث (التعليق)^(١٠) نحو أن يقول المستأجر^(١١)

(١) قل فبهما ما أكرم الأكر^(١) منهما اه وابل وقرز (٢) ولثاني أجر للثل هكذا في بعض الحواشي قرز
فان ترتباً لم أجرهما استعماله ولا ولثاني أجر للثل قرز (٣) يعني استأجر اليرد أو البعثة (٤) فان
سارا جميعاً فلم يشرط اه زهور (٥) والمراد بالشرط ابتداء العقد (٦) فان التمس فسدت بعد الصفات
والنكول قرز (٧) وأما الأعيان والأعمال فلا تجر وقتاً والمختار أن الخيار في مسئلة اليرد ونحوه لا تجر
وفي مسئلة الالكب ونحوه للمستأجر اه مامر وقرز (٨) منها (٩) قلت وهو الأقرب كالبيع وقيل يفرق بينه
وبين البيع لأنه وإن ورد العقد على العين فليس هي للملوك وإنما للملوك به السكنى فيها وما هي
السكون شيء واحد قطعاً والملوك بالعقد شيء واحد والتخيير إنما هو في أمر منابر له وهو اختيار عمله
ولذا صحت مع ذكر الخيار ولم تقل بأنها على مستقبل لأن ملك المنفعة بالعقد قد حصل من عند العقد
فلا يضر تمييز عملها في المستقبل اه شرح بحر لابن لقمان (١٠) وتظاهر الأثر بخلافه وهو المذكور في المص
ومثله في البيان ولفظ البيان فرع فان كان التخيير في العين فالجزة نحو هذه الدار أو هذه فقال في المص
كذا أيضاً وقيل س (١١) لا بد فيه من ذكر مدة الخيار لأحدهما مدة معلومة كما تقدم في البيع في قوله
وجمهور العين (١٢) وكلام الفقيه س هو القياس إلا أن يوجد فرق بين الاجارة والبيع قيل (١٣) ما دل على
أصل مسئلة الأعيان وغيرها (١٤) هذا الخلاف راجع إلى التخيير في الأعمال قلت وهو الأقرب للمذهب
كالبيع اه ع وفي الفصل لا فرق بين الأعمال والأعيان أنه لا يشترط كما هو ظاهر الأثر (١٥) وقوله الامام شرف
الدين (١٦) ولعل التطبيق يدخل الاجارة للصحيحة والفاسدة فيكون الحكم كما وقع به الشرط اه ع لى
قرز (١٧) لكن لو تلف في يده هل يضمن أم لا فيه نظراً لأنه إن باع (١٨) فهو أجير وإن لم يبيع فهو أمين
والأقرب انه لا يضمن (١٩) لجواز أن لا يبيع وكذا عن سيدنا مامر فإذا باع ضمن وإن رد عليه بأى
الخيارات (٢٠) وقد يقال يضمن على كل حال لأنه دخل في اجارة ولا يكون له حالتان حالة يكون فيها
أميناً وحالة يكون فيها ضميناً. للنافاة بل غاية ذلك أن تكون الاجارة فاسدة والأجير يضمن مطلقاً
اه شامى (٢١) فليحقق إن كان مشتر كاً ضمن وإن كان خاصاً لم يضمن (٢٢) صوليه استأجرتك إلا أن

أعرض هذه السلعة مدة كذا بكذا فان بمت وإلا فلا شيء لك أو فان بمت بكذا فلاك كذا وإلا فلا شيء لك فان تعليق الاجرة على هذا الشرط يصح ويصح المقد^(١) وقال م وش بل تقسد الاجارة فيلزم أجرة المثل (و) الرابع (التضمين^(٢)) العين المؤجرة فيضمنها ولو فانت بغير تقييد ولو فسدت الاجارة بأي وجوه ضما نه ضمان المشترك^(٣) في الصحيحة والفاسدة جيما وعند م وش أن المستأجر لا يضمن ولو ضمن • واعلم أن شرط التضمين إن قارن المقدر بل لا إشكال وإن تأخر عن المقدر قليل ح لا يلزم اتفاقا^(٤) وقيل من بل يلزم^(٥) قوله (غالبا) يحتزم من تضمين ما ينقص بالاستعمال^(٦) فانه لا يصح بل يكون الشرط باطلا^(٧) قيل ولولكون هذه الاجارة فاسدة لأن هذا الشرط ينفي موجب المقد وقيل ف بل ظاهر كلام أصحابنا يقتضي أن هذا الشرط يلغو^(٨) ويصح المقد (و) من استأجر عينا من الأعيان أو دارا فاقضت^(٩) مدة الاجارة فانه (يجب) عليه (الرد^(١٠)) لتلك العين (والتخلية) لتلك

يحمل انه محقر قرز (١) وكذا يصح حيث شرط المستأجر على الأجير إنه إن يتم عمل الكل وإلا فلا شيء له أو شرط الخاص على المستأجر إنه إن فسخ بعض المدة سلم كل الأجرة فلهذا الخلاف اه وإن المذهب الصحيح في الكل قرز (٢) وإذا باع قبل مضي مدة العرض استحق كل الأجرة إذا قد أتى بالمقصود اه بحر قرز (٣) وإن جهل كما في البارة اه سحولي والمقرر أنه لا بد من علم المستأجر والمشارك وإن لم يقبل وقرره المتوكل على الله والمحقق ويمكن الفرق بينهما في أنه هناك أخذ لنفسه بخلاف هنا فإنه أخذ لنفسه ونهع المالك فانه يشترط العلم (٤) فلو أن المستأجر غير المضمن أجر العين من غيره وضمنه فلهه يصح تضمينه لها ويكون كان المستأجر الآخر تبرع بتضمينها لا لكها كما لو شرط المستعير الضمان على نفسه إهداء سيأتي في قوله والمستأجر الثاني بعض خلافه قرز (٥) مع تضمين الثالب وغيره قرز (٦) لكن مع الاطلاق لا يضمن الثالب إلا بالتضمين اه ح فصح واعلم أن ظاهر الكتاب فيها سيأتي أنه يضمن الثالب إذا ضمن فلا يقال ضمان المشترك اه تجرى وقرز فأما إذا شرط الحفظ ضمن ضمان المشترك قبل التضمين (٧) لأن للمستأجر قد استحق المنافع بالأجرة (٨) فلا يقابل التضمين شيئا فلا يصح كتضمين الأجير الخاص (٩) فكان ادخال عقد على عقد فلا يصح (١٠) مع القبول وقرز أن العلم كاف مع عدمه التضمين (١١) وهذا حيث ضمنه ما تنقص أو ما انكسر بالاستعمال فلا يضمن وأما إذا أطلق الضمان صح ودخل ذلك في ضمانه كالغالب هذا هو الصحيح (١٢) قلنا ليس كذلك إذ مطلق الضمان يتصرف الى غير ما ينقص بالاستعمال اه م (١٣) وكذا ما ينكسر بالاستعمال للحد وقرز (١٤) انجاء لانه يؤدي الى منه من الاتفاق وأما المستعير إذا شرط عليه ذلك قليل س لا يصح ذلك قرز وقيل بل يصح اه بيان (١٥) لانه غير لازم كتضمين الودعة (١٦) هذا في المتقول والا فسيأتي أن مدة التخلية عليه في البارة تسامح (١٧) الا لعرف

الدار (فوراً) من غير تراخ هذا مذهبنا وهو قول الهادى وش وف ومحمد وقال م بالله ^(١) لا يلزم الرد مطلقاً وقال ح لا يلزم فيما لاحل له ^(٢) وقال ابن أبى القوارس عكسه واتفقوا ^(٣) في العارية أنه يلزم الرد ^(٤) وفي الوديعة ^(٥) أنه لا يلزم ^(٦) قيل ع والخلاف بين الهادى وم بالله إذا لم يضمن المستأجر وأما إذا ضمن فلا خلاف ^(٧) أنه لا يجب ^(٨) الرد (والا) يرد للمستأجر العين المستأجرة أو يخليها إذا كانت داراً بعد استيفاء النافع (ضمن) ذلك الشيء (هو و) ضمنت (أجرة مثله ^(٩) وإن لم يتفق) به لأنه صار كالنائب ^(١٠) فيضمن كما يضمن الناصب ^(١١) (الا) أن يترك الرد والتخلى ^(١٢) (لمرد ^(١٣)) فإنه لا يضمن العين ولا أجرها ^(١٤) والعذر على وجهين أحدهما أن يشترط على المالك أن يأتي لها الثاني أن يرض له ما ينفع من الرد ^(١٥) من غفلة أو غيبة ^(١٦) أو غيرها ^(١٧) فإنه لا يضمن العين ولا الأجرة إن لم يستعمل وقال ش يضمن ولو لم يمكن الرد قيل ح ^(١٨) وحد الغيبة التي تكون عننا عندنا أن تكون يريدان فصاعداً وفيما بين الليل والبريد ^(١٩) تردد فاما في الليل فليس بنائب ^(٢٠) بلا إشكال (ومؤنهما) أي مؤن الرد فيما حلله مؤن مؤن تخلى الدار ونحوها ^(٢١) (و) كذلك (مدة التخلى ^(٢٢)) للدار وحشوشها

(٥) وسواء كانت العين مضمونة أم لا كالعارية قاله عليم اه نجري (١) وحجة م بالله أنه أمانة في يده كالوديعة (٢) أي لا مؤنة لحله (٣) إذا قبض لنفع نفسه (٤) ما لم يشترط قرز (٥) إذا قبض لنفع المالك (٦) ولو شرط قرز (٧) مكنه ذكر المالك في تطبيقه بالعين لأنه قد صار أجراً مشتركاً (٨) والمسحح أنه يجب الرد لأنه قد اجتمع موجب وهو العقد الأول وغير موجب وهو التضمن اه ح آثار وقواء (٩) وهو لا يجب رد المستأجر عليه (١٠) بل يجب (١١) من يوم انقضاء المدة (١٢) بل غاصب (١٣) وإن لم يتخل (١٤) أمام ترك التخلى فالأجرة لازمة ولو ترك التخلى لعذر اه بحر قول إلا لحوف على العين فلا أجرة ولا ضمان (١٥) العذر في ترك الرد لا في التخلى فعلم الأجرة مطلقاً وقرز (١٦) إلا لضرط أو تضمن قرز (١٧) سواء كان الخوف على نفسه أو ماله أو العين فلا ضمان وقرز (١٨) يعني المالك عن موضع القبض وأما غيبة المستأجر فليس بمنذر وإذا غاب المالك وادعى أنه انقطع ولم يضرغ نظر في حاله فإن كانت غيرة عقليته عليه وإن كانت مشعولة تقول قوله ذكر في التفريعات اه (١٩) حسن أو مرض ومته مرض الدابة (٢٠) ينظر في كلام الفقيه لأن العبرة في سقوط الدعي للمستأجر هو أن لا يكون المالك في موضع القبض لأنه لا يجب عليه الرد إلا إلى ذلك للوضع وإن كان خارجاً لم يجب من غير فرق بين قرب المسافة وبسدها اه ذماري (٢١) المذهب أنه عذر فلا يجب الرد قرز (٢٢) بل غاصب قرز (٢٣) مسئلة وإذا حصل للمكترى زرع فطيه قلع ما بقي من أصوله (٢٤) ليرد الأرض فارغة كوجوب قريح الدار اه بحر المذهب خلاه قرز (٢٥) له حيث لم يجرع وبخلاله (٢٦) وإذا استأجر الدابة مدة مطومة إلى موضع كذا كانت مدة الرد من

تجب (عليه) أى على المستأجر ^(١) ويجب أن تكون من مدة المستأجر ^(٢) فإخذ في تقرير
 الدار ومدة الاجارة باقية فان لم يفرغها إلا بعد مضي المدة ضمن العين ^(٣) وأجرها فهدء الثلاثة ^(٤)
 تجب على المستأجر (لا الاتفاق) للعبد المستأجر والداية المستأجرة فعلى مالكهما لاصلى
 المستأجر وكذلك الوديمة والعارية قيل ع وإذا كان العرف أن النفقة على المكترى كانت
 الاجارة فاسدة ^(٥) لجهة الأجرة **فصل** في ذكر أحكام اجارة الأعيان (وإنما
 تستحق أجرة الأعيان ^(٦)) بأحد أمرين إما (بإستيفاء المنافع ^(٧)) للمدة المفروقة (أو التخلية ^(٨))
 الصحيحة ^(٩) في المدة المفروقة فان كانت التخلية غير صحيحة نحو أن يستأجر منزلاً ولا يعطيه ^(١٠)

مدة الاجارة وان استأجرها إلى موضع كذا من دون ذكر المدة بعد بلوغها ذلك المكان فعلى مالكها
 وقرز يعنى فلا أجرة له (١) الا لعرف أنه على المالك (٢) هذا في غير المنقول وأما المنقول فلا
 يجب حتى يتم الاجارة والقرز بينهما أن مجرد بقاء الطعام ونحوه في الدار استعمال لا مجرد الرد فليس
 باستعمال اءع هبل وفى ح ل وكذا مدة الرد ان كانت مدة الاجارة محدودة كان يستأجر منه البيمة
 للحمل عليها إلى كذا كانت مدة الرد على المالك فلا أجرة له فيها وقرز (٣) لأنه لم يؤخذ بالامسك
 بعد المدة وإنما أخذ لفرض نفسه فأشبه المسير اه صبيترى (٤) وهى الرد والتخلية لكونهما ومدة التخلية
 (٥) فيلزمه أجرة ما انتفع به بوله أجرته فيها أصح من الدار وقيمة ما أخق من علف الدابة مما هو
 منقاد اه يان (٥) إلا أن يكون الاتفاق معلوماً جليساً ونوعاً وقدراً فيصح في المثلية لاقى القيمة فلا
 كالقصب والبن إلا أن يذكر دراهم وبأمره أن يشتري بها علفاً ضح ذلك ويكون مستأجراً على علفها
 فيضمن ضمان المشترك اه نجوى (٥) لأنه يكون من جملة الاجارة وهو مجهول وقرز (٦) وقد أخذ
 من هذا أنه لا يصح تأجير الحقوق لأنها ليست بأعيان وفى بعض الحواشى يصح تأجير ذلك (٥) المراد
 الاستقرار وسيأتى الاستحقاق (٧) كل ما استوفى قصداً من المنفعة له كراه وجب تسليم كراه (٨)
 وتكنى الصلابة وان لم يقبض الاجارة بخلاف البيع فلا بد من قبض الثمن وقرز (٩) ومعنى التخلية
 التمكن من الانتفاع وان لم ينتفع فلو استأجر داراً ورعى على مساقاة منه فتخليلها بمضى مدة يمكن
 فيها القبض (١) بخلاف المبيع وهذا فى غير المنقول لاقية فلا بد من القرب اه بمر و ن وقرره التهاى
 عن مشائخه وقرز (١) وان لم يكن قريباً من المخل له ويحد الفرق بين هنا والتمتع أن فى الاجارة قد قامت
 المنافع عنده فلو لم تكن الصلابة قبضاً لكانت قد قامت بشير عوض وهو اتلاف مال الغير بخلاف البيع
 فالعين باقية لم يستهلك منها شيء لكن ان كان المستأجر بعيداً عنها عنى عن قدر المدة التى يصل فيها
 يعنى لا تلتزم الأجرة فى هذا القدر وأما بعد فتلزمه وان لم يصل (٩) فى القدر الصحيح قرز (١٠) قرع وعل
 المكوى تسليم المتاح وان ضاع (١) مع المكوى فعلى المكوى ابداله ولا يضمته المكوى إلا أن فرط

المفتاح وهو لا يمكن فتحه من دونه ^(١) إلا بعشة أو مؤنة لم تكن صحيحة فلا يستحق الاجرة قيل فان لم يمكن إلا بكسر الغلق ^(٢) لم يميز لكن إن فعل وجبت الاجرة ^(٣) فأما لو أمكن بالفتح أو التسليق جاز ذلك ولم يجب ^(٤) (فإن تمدد الانتفاع لعارض) وقع (في العين) ^(٥) المستأجرة نحو أن يستأجر داراً أو نحوها ^(٦) فأنهم جميعها فإن كان قبل التسليم بطلت الاجارة قال في الشرح بلا خلاف ^(٧) وإن كان بعد قبضها لم تبطل عندنا ^(٨) وإن كان بعض الدار لم تنفسخ ^(٩) مهابق منها ما يمكن الانتفاع به ^(١٠) إلا أن يختار المستأجر الفسخ فلا ذلك (سقط) من الاجرة (بمحبتها) أي بحصة التمتع (ويجب (على المالك) ^(١١) الاصلاح) للعين المستأجرة لينتفع المستأجر بها فيجب على رب الدار اعادة بنائها ^(١٢) وهذا إذا كان رب الدار مؤسراً ولم يحترق المستأجر الفسخ فإن فسخ قبل اعادة البناء فله ذلك ولو أسقط خياره ^(١٣) كان له الفسخ مادامت الدار منهمة ^(١٤) (فإن تمدد) على المالك الاصلاح (في المدة) اما الاغصاره ^(١٥) أولم يبق من مدة الاجارة ما يتسع للانتفاع بها بعد الاصلاح (سقط) من الاجرة ^(١٦) (بمحبتها) من مدة الانهدام ^(١٧)

اه بيان (١) الضياع تحريط (١) فان لم يمكنه لبلاته وهو يمكن أحاد الناس فان أمكنه بأمر غيره بالفتح لزمه الكراء وإن لم يمكنه لم يلزمه اه بيان حيث لا مئة ولا اجرة وقرز (٢) وأما المالك فيلزمه ذلك وأكثر منه إذا لم يمكن التسليم إلا به فلذا لم يفعل كان المستأجر ولاية في فعله (٣) وضمن ما كسر وأرشه اه بحر قرز (٤) ولا تجب الاجرة حيث لم يفعل (٥) لا لو تمدد الانتفاع لحبس المستأجر لم يسقط شيء ان لم يفسخ (٦) أرضاً فاقطع ماؤها أو غلب عليها الماء أو غصبت أو دابة فحزرت أو آدمى فرض أو حبس أو نحو ذلك اه شرح بهرمان قرز (٧) كتلف المسح قبل قبضه إذ للمنافع كالأعيان (٨) خلاف ح وبش اه غيث وبيان (٩) في الباقي (١٠) فيما استؤجر له (١١) لكن إن كان قبل القبض بطلت فيما يخرب إلا بعد القبض ويغير في الباقي في الطرفين معاً (١١) ونحوه للتولي (١٢) ويستثنى له ما يستثنى للمفلس غير هذه الدار ويصلح بالزائد اه تذكرة وكواكب قرز (١٣) قدرأ وصفه اه بيان فلو أعاد الكل على غير صفته الأولى خير للسكنى من أن يسكنها فيما بقي بحصته من الكراء وبين الفسخ قرز (١٤) كخيار تمدد التسليم لأن سبب الخيار متجدد لعدد الانتفاع اه غيث (١٥) أو بعضها قرز (١٦) قيل ف وللمستأجر أن يمسر الدار إذا تمدد على المالك ويرجع على المالك بترامته وفي اعيان الحكم الخلاف لا يحتاج اه كواكب وعليه الأثر اه في قوله وكذلك مؤن كل عين لغيره في يده اه الخ (١٧) حيث يكون التقصان في المنازل فان كان التقصان في الصفة نحو الملاحة ورضي بها المستأجر ناقصاً في الصفة فلا يتقص شيء من المسمى اه كواكب وقرز (١٧) ولا يسكن بدلها لأن المنافع لا تضمن بدلها لأنها من نوات القيم وضمانها هنا سقوط أجرها اه كواكب وكذا إذا سكن أحد الشريكين لم يكن للآخر أن يسكن يقدرها لكن يلزم أجرها (١٨) الأولى في البارة أن يقال يسقط من مدة الانهدام بحصتها وشكل على لفظه من ولا وجه له لأن من هنا

ونحوه^(١) وكيفية تخصيص الحظ من الاجرة أن الحانوت اذا تعطل شهرا نظرنا كم أجرة مثله في تلك الايام ثم نظرنا كم أجرته باقى الشهور ونقسم أجرته^(٢) المسماة على ذلك (واذا عقد لثنتين) أى أجر داره أو دابته من اثنتين (فلاول ان ترتبا) أى ان وقع المقدان مرتين فان كانا وقما في وقت واحد^(٣) أو التبس^(٤) هل وقما في وقت أو في وقتين^(٥) فانها تبطل الاجارة^(٦) (و) اذا أجاز المستأجر الأول للمالك المقد الثاني فانه ينظر ان كانت (اجارته عقد المالك لنفسه^(٧)) لا للمعين فهي (فسخ) بينه وبين المالك^(٨) (لامضاء) للمقد الثاني وقال أبو مضر وابن أبى الفوارس بل اجارته تكون فسخا للمقد الأول وامضاء للمقد الثاني^(٩) وهذا موافق لما ذكره الهادى عليم في الهبة^(١٠) قال مولانا عليم وامل مراد أبى مضر اذا عقد المالك المقد الثاني لنفسه ليكون ذلك فسخا من

يائية لا للتبعض (١) كمنصب مستأجرة ولم يمكن المستأجر استرجاعها من غير بذل مال وكان غصبها بعد القبض وإلا فلا شيء عليه وإن تمكن (٢) ومثال ذلك أن تكون أجرة الحانوت ثلاثة أشهر أربعين درهما وأجرة المثل ستون درهما وتعطل أحد الشهور الثلاثة وقسط الشهر من أجرة المثل ثلاثون درهما وقسط الشهرين الآخرين ثلاثون درهما فانه يحط بنصف المسمى وهو عشرون درهما لأنه في أيام الثاق وإن كان تعطل أحد الشهرين فانه يحط ربع المسمى وهو عشرة دراهم لأنه في أيام الكساد اهلمة على هذا قس فان استوت أجرة مدة الانهدام والمسمى بأن يكون المسمى ثلاثين في هذا المثال ضمت أجرته إلى أجرة باقى الشهور ونسبتها فاذا أتت نصف أسقطت نصفها وإن كانت تثلثا أسقطت ثلث المسمى وعلى ذلك قس (٣) نحو أن يؤجرها هو ووكيله والتبس هل هو في وقت واحد أو وقتين ام عامر (٤) ونقط الاجارة أجرت جميع دارى من كل واحد منكبا فيقتلان أو يؤجر وكيله في وقت واحد ام زهور ولأنه لا اختصاص لأحدهما على الآخر فيعين البطلان لكن يحقق الفرق بينه وبين البيع قلنا لا فرق بينهما إذا وقع عقدا البيع على هذه الصفة (٥) أصلي (٥) كما في النكاح (٦) اللبس مبطل هنا وفي جميع أقيمتا في دون الليل وفي ايامين ادعيا والتبس أيهما المتقدم وفي ولين عقدا على الأصح (٧) وضابطه أجرت لى وأجاز لى فسخ لا امضاء أجرت له وأجاز له صح مثل وبطل وفوق إن كان قد قبض أجرت لى وأجاز له استحق المثل فقط أجرت له وأجاز لى بلى المقد موقوفا ام سحولى وهو الذي قال الامام في الشرح يلى المقد (٨) فيحتاج المالك تجديد عقد بينه وبين الثاني (٩) فلا يحتاج إلى تجديد عقد الثاني (١٠) في قوله رجوع وعقد (٥) وموافق لما ذكره في المقد الفاسد أن تجديده صحيح بلا فسخ (٥) ويمكن الفرق بينهما أن يقال في الهبة يجوز للمالك الرجوع وأخذ البين الموهوبة وإن كره المتهب فكان عقده رجوع وامضاء بخلاف الاجارة فلا يكون فسخها إلا لعذر ولا أخذ البين المؤجرة فانه اه فسخ

جهته^(١) وإجازة للمستأجر متممة^(٢) فأما لو أجز عن المستأجر^(٣) لم يكن تأجير دفن فسخاً من جهته ولا إجازة للمستأجر^(٤) متممة له^(٥) قال عليم والقياس أن يلغو^(٦) عقد الثاني في هذه الصورة لكونه عقد عن المستأجر ولم يحجز المستأجر العقد له بل للمالك فلو أجاز له نفسه^(٧) صححت الاجارة إن كان قد قبض واستحق الأجرة لنفسه ولو بأكثر مما استأجره بهو لا أكثر مما استأجره له لأن تأجير المالك كاذنه^(٨) فلما إن أجز^(٩) للمالك لنفسه وأجاز المستأجر لنفسه^(١٠) صح العقد إن كان بعث ولمثل لأن تأجير المالك هنا ليس بأذن وأما إذا لم يكن^(١١) فقد قبض المؤجر لم تصح اجارته والاجارة^(١٢) باقية له (ثم) إذا التبس^(١٣) المتقدم من المقدين حكم بالعين المستأجرة (للقابض^(١٤)) لها لأن قبضها أمانة التقدم (ثم) إذا لم يكونا قد قبضا جميعاً أو كان في أيديهما جميعاً فانه يرجع إلى المالك فإن أفر بان عقد أحدهما متقدم دون الآخر حكم (للمقر له^(١٥)) وألا يعلم أيهما المتقدم ولا قبض أحدهما ولا أفر المالك لأحدهما بالسبق (اشتركا^(١٦)) وتكون العين المؤجرة بينهما نصفين فإن كانت وترأخو ثلاثاً برة^(١٧) حلاً جميعاً على الجمل المنفرد لهما الخيار في فسخ الاجارة بانكشاف الاشتراك لا للمؤجر (إلا مانع^(١٨)) من الشركة وذلك نحو أن يختلف^(١٩) طريقهما ويكون الشيء للمؤجر وترأخو ثلاثة أبرة بخلاف ما إذا كانت

(١) وهي صورة الكتاب (٢) أجرت لي وأجاز لي (٣) لقصص والامضاء (٣) الثانية (٤) للمالك (٥) والاولى أن تصح مطلقاً وتصحون موقوفة على إجازة للمستأجر لنفسه (٦) أو أطلق (٧) هذه الثالثة وصورتها أجرت له وأجاز له (٧) بأكثر أولاً أكثر (٨) الرأية (٩) أو أطلق (١٠) كما لو قصد البائع الفضول أن لا يبيع إلا عن نفسه صح (١١) وهذا إذا كانت الأجرة في الذمة أو معينة وكانت بما لا يصح وإلا لم تصح الاجارة للمستأجر بل تبقى موقوفة على إجازة (١٢) من المستأجر للمالك لانه أحس على بل تلحق الاجارة من غير فرق بين الرض الخبيس والتفد كما يأتي في التفسير (١٣) شكل كل فقط اجارة ووجهه انه إذا أجاز للمالك كان فسخاً لا امضاء (١٤) للمستأجر الأول (١٥) بالهبة والمصحة (١٦) بعد أن علم لئلا يناقض ما تقدم (١٧) وذلك في صورتين حيث التبس المتقدم منهما مع التيقن أنهما في وقتين أو علم ثم التبس وأما إذا التبس هل في وقت أو وقتين بطلت كما مر قرز (١٨) مع بيته اذن قرز (١٩) يسكون القول قوله مع بيته وبين المالك لوجوب الاستدعاء (٢٠) بعد الصلوات والنكول اذن (٢١) والمسئلة مبنية على أن الاجارة متينة في الحامل لافي الاحمال لأنها لو عرفت الاحمال كلن على الأجير حلها على تلك الجمال وغير هاشراء أو كراء أو غير هاشاء وفق (٢٢) ويطل من غير فسخ اذ هداية ون بل لا بد من الفسخ اذ سلاحي (٢٣) فلو اتحدت طريقهما الا أن أحدهما أهدى للسافة فانه لا يعمل على الجمال جميعاً بعد وصول صاحبه الى بله لأن الاجارة في التصف الأخير قد بطلت اذ نهجى بل تحمل للابد قدر

شفاً فانهما يقسمانها ولهما الخيار ^(١) كما تقدم وكذا للمؤجر هنا الخيار إذا كانت عادته أنه يسير ولا يستئيب ^(٢) (وللستاجر ^(٣) القابض ^(٤) التأجير) بشروط ثلاثة أحدها أن يكون قد قبضها ^(٥) الثاني أن يؤجرها (إلى غير ^(٦) المؤجر) فأما منه فلا يصح ذكره طوهو قول ح وقال ما لله ^(٧) وش بل يصح الثالث أن يؤجرها (لمثل ما أكثرى ^(٨) وبمثله) أى لمثل العمل الذى استأجرها له أو دونه وبمثل الأجرة التى استأجرها به أو بدون ذلك هذا مذهبنا وهو قول الهادى فى الأحكام وأكثر العلماء وقال ح والهادى فى المنتخب لا يجوز ذلك إلا باذن المالك مطلقاً سواء كانت بمثل أم بدون أم باكثر وكذا فى العمل ^(٩) قيل ع وأما العارية ^(١٠) فبما تزم من غير إذن المالك اجما (ولا) يكن المستأجر قد قبض أو أراد أن يؤجر من المالك أو لاكثر من العمل الذى استأجرها له أو باكثر مما استأجرها به (فلا) يجوز (إلا باذن ^(١١))

حجته اه غيث (١) فلو فسخ أحدهما ولم يفسخ الثانى لم يستعمل الا نصفها لأنه قد بطل حقه من النصف الآخر ذكره القتيبة اه ن ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم فى البيع فى قوله وفى العيب لمن رضى أنه لا أرض هنا يحرمه بخلاف المبيع فى البيع (٢) بل ثبت للمؤجر الخيار وإن كان عادته الاستئابة اه زهور لأنه يحتاج مؤنة اثنين (٣) فرع ويدخل فى ذلك التأجير الخاص فمن استأجره أن يؤجره من غيره اه ن (٤) قال فى شرح التلح إذا كان عبداً لا حراً فلا يصح لأن منافعه تحت يده فلم يقبض بخلاف المقد (٥) سواء كان حراً أو عبداً اه ع المتوكل على الله (٥) وليس له أن يشرط الضمان أن لم يشرط عليه لأنه كالزيادة فى الاجرة اه تهاى (٤) ولو قسدة (٥) قياساً على البيع فلا يصح قبل القبض وقبضه الرقبة فى حكم قبض النعمة (٦) مالك أو غيره ممن تعلق به الموقوف قرز (٥) لأنه يؤدى الى أن يكون كل واحد يستحق تسليم الرقبة المؤجرة والقيام لما يصلحها على صاحبها اه كواكب (٧) لأنه قد ملك منافعتها أنه أن يملكها من أحب قلنا يصير طالياً مطلوباً وذلك متناقض (٨) وقد دخل لدون وبدون من باب الاولى (٥) فان شرط عليه أن لا يؤجر فسدت اه قاله القتيبة ع قال ض عبد الله الدوارى وفيه نظر لأن جواز اجارته ليست مما يوجب العقد الا مع الاطلاق وأما مع الشرط فالشرط أمك اه دياج (٩) وكذا فى الاجر على العمل المشترك هل يصح أن يستأجر المتأجر له على ذلك العمل كما يستأجر غيره عليه هو على هذا الخلاف اه كواكب وكذا فى المضاربة إذا دفع المال الى المالك مضاربة ثانية معه وكذا فى المرتهن لذامن الرهن من الراهن وكذا فىمن استأجر شيئاً لرهنه ثم رهنه من الجير قيل ف وفى هذه الفقرات نظر إذ لا علة تربط بينها وبين مسئلة العين المستأجرة اه ح بحر وبمثله الزهور (١٠) من المستأجر لمثل ولدون (١١) أو اجازة (٥) الاذن لا يصح إلا لتأجير الاكثر أو باكثر فاما قبل القبض أو من المالك فلا يجوز الاذن إذ لم يقبض المنافع قبض الدار لعلها فلم تكن مضمونة بالقبض وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن ربح مالم يضمن اه بحر (٥) لكن كيف

من المالك^(١) إما لا أكثر فذلك إجماع وإما بأكثر فهذا مذهبنا وقال ح وك وش وم بالله يجوز بأكثر من غير إذن ثم اختلفوا فقال ح يتصدق بالزائد وقال م بالله وش وك يطيب له^(٢) (أو) زاد المستأجر في العين المستأجرة (زيادة^(٣)) (أمر مرغوب) فيها كالبناء والاصلاح ثم أجرها بأكثر^(٤) لأجل تلك الزيادة طابت لما لا يذوقان لم يأذن المالك قيل فلو إذا انقضت مدة الاجارة فصل ما يمكن فصله^(٥) كالأبواب لا ما لا يمكن فصله كالجلس (ولا يدخل عقد^(٦) على عقد) فإذا كانت العين مؤجرة مدقة معلومة لم يصح أن يعقد بها لأحد ولو لم يمد^(٧) انقضاء المدة^(٨) (أو نحوه) وهو حيث تكون العين غير مؤجرة قواستأجرها لوقت مستقبل فان ذلك لا يصح وهذا ظاهر قول ط وش أعنى أن عقد الاجارة على وقت مستقبل^(٩) لا يصح سواء كانت العين مؤجرة أم لا وقال م باقوا الناصر وح يل يصح على وقت مستقبل^(١٠) سواء كانت العين مؤجرة أم لا وقال في القنون وذكره في شرح الابانة أنها إن كانت مؤجرة لم تجز^(١١) وإلا جاز (لا في الأعمال^(١٢)) فإنه يصح عقدها على وقت مستقبل سواء كان فيه ادخال عقد على عقد أم لا^(١٣) نحو أن يستأجره على أن يخط هذا الثوب ثم يستأجره على خياطة ثوب آخر بعد ذلك الثوب وكذا إذا استأجر الحاج ليصحب هذا العام ثم استأجره غيره^(١٤)

حلت مع الاذن قال في البحر لأنه يكون كالوكيل ثم قال في شرحه وكان الرج حصل للمالك ثم انقل إلى المستأجر من جهة المالك فلم يكن من ربح مالم يضمن ذكر معنى ذلك في المع والانتصار للأخوين قيل ف وفيه نظر لأن الاذن لا يخرج من ربح مالم يضمن (١) يعني المؤجر (٢) وقال في البحر روح الابانة أنه رد الزائد إلى المستأجر وقرز هذا حيث أجر بأكثر وأما إذا أجر لأكثر كان الزائد للمالك العين وقرز (٣) إذا كانت الزيادة بين إذن المالك فان كانت الزيادة بأذن المالك لم يمسح شيئا (١) لأن له أن يرجع عليه بالغرامل (٢) فيها لا يمكن فصله (٤) لا لا أكثر قرز (٥) وعليه أرض ما قص من العين قرز (٦) ولو من المستأجر الاول قرز (٧) الاول حذف ولو (٨) بل المراد بعد انقضاء المدة وأما لو أجرها من شخص ثم من شخص آخر فقد مر في قوله وإذا عقد لاثنتين (٩) يعني أن عقده في الحال على وقت مستقبل وأما إذا علق العقد نفسه بمجيء وقت مستقبل لم يصح وفاقا (١٠) قالوا كالأجر الجمل من اثنتين ليركب عليه كل واحد نصف الطريق إلى موضع معين وكافي الاستعجار على الأعمال فإنه يصح وفاقا (١١) فوافقوا في ادخال عقد على عقد (١٢) ينظر هل الخاص مثل المشترك تصبح اجارته على وقت مستقبل أم لا سل قيل لا يصح كالأعيان ظاهر الكتاب الاستواء وهو يؤخذ من عدة ثبوتها في الذمة (٥) والفرق بين المنافع والأعمال ان الأعمال تمت في الذمة والمنافع لا تمت في الذمة اه تطبيق ناجي (٥) ولعله خصه الاجماع والا فهو مستقبل (١٣) لأن التقييد في العمل لافي العقد (١٤) أو هو

ليصح العام المستقبل فان ذلك كله جائز (غالباً) ^(١) يحترز من الحاج إذا استؤجر بحجبتين ^(٢) على أن ينشئ ^(٣) لهما جميعاً ولم يرض الشركاء ^(٤) فان ذلك لا يصح ويحترز أيضاً من أن يعين الحجبتين ^(٥) في عام واحد فان ذلك لا يصح بخلاف سائر الأعمال (وما تعيب ^(٦) أي إذا انكشف أنه معيب وأراد المستأجر فسخه (ترك فوراً) ^(٧) ولو خشي تلف ماله) نحو أن يكون في سفينة ولا يجد غيرها الا لنفسه فانه إذا فسدها ألقى ماله ونجا بنفسه وكذا لو كانت دابة وهو يخشى تلف المال إن لم يحمله عليها فانه يلقي حمله ^(٨) (لا لو استأجر الدابة أو السفينة لركوبه فانكشف بها أو حدث بها عيب وخشي تلف نفسه) ^(٩) ان تركها صح له الفسخ مع ركوبها فيستحق المالك أجرها ممية من ابتداء إن كان العيب قديماً ^(١٠) وإن كان حادثاً فمن يوم حدوثه ولما قبل حدوثه حصته من المسمى (ولان) ^(١١) لا يتركه فوراً عند

(١) يقال المقدى الصورة الأولى صحيح وإنما مانع عدم الرضاء من المستأجر الأول وليس له أن يرضى إذا كان المستأجر له ميت وأما الثانية فلان مانع له كون النفعة غير مقدورة شرعاً فلا تظهر قائمة لها (٢) أو زيارتين (٣) صوابه أراد أن ينشئ (٤) مفهومه أما لو رضا ضاح وهذا يستقيم إذا كانوا مستأجرين لا تقسم لأجل العجز وأما لو كان الوصي أو الورثة لم يجوز وإذا فعلوا لم يصح إلا أن يكون الأجير معين من الوصي وامتنع من السير إلا لهما معاجاز كما ذكرنا في التقديمات (٥) وكذا المبرتين (٦) وأما من أوصى بحجة وزيرة كاملتين فلا يقرب أنه يصح أن يستأجر لهما رجل واحد ينشئ لهما معاً للعرف وأما من أوصى بالزيارة فقط فاستؤجر لهما من يريد الحج لنفسه أو غيره ففي صحته إنشاءه لهما في سفر واحد ونظر والأقرب الصحة قرز للعرف بذلك اه بهران وأما الزيارتان إذا استؤجر لهما فتكون كالحجبتين هل أفذن له أم لا ولفظ البيان في الحج قال السيد كذا فيمن استأجره اثنان لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فليس له جميعاً في سفر واحد إلا أن يؤذن له في ذلك (٦) ولو مع المستأجر ولو بفعله لأنه يجب تسليتها جميع المدة على ما اقتضاه المقد قرز (٧) للمراد بالقور ترك الاستعمال وإلا فسخ العيب على التراخي ولا بد من الفسخ وإنما الترك لسقوط الأجرة مع عدم الاستعمال وإلا كان رضاً (٨) وأما إذا ردها ركباً فلا أجرة عليه الرجوع بهار كالجري المادة بذلك ولا يكون رضاء بالعيب ذكره أبو جعفر والفقيهان لروح اه يان قرز (٩) ومال التمر مطلقاً وماله ان كان مجعاً قرز (١٠) قال سيدنا ويمكن في معرفة أرض العيب أن ينظر في أجرها ممية وسليمة من العيب وما بينهما حظ بقدره من الأجرة المممة مثاله لو كانت أجرها ممية عشرين وصحيحة ثلاثين والأجرة المممة ستين حظ عشرين لأجل العيب وان كان ظاهر الشرح أنه يستحق أجرة المثل ممية لكن يلزم لو كان أجرة المثل أكثر من المسمى أن يستحقها المالك مع الفسخ فتكون فيه حيف وقص لتعرض الفاسخ اه زهور وصغيري

الاطلاع على العيب (كان) الاستعمال (رضاء) ^(١) وقيل ض ف ^(٢) لا يجب عليه التقاء الحمل ^(٣)
إذا خشي تلف المال ولا يمكن عمله عليها رضى لأن في ذلك إضاعة مال ولكن يجب
عليه أجرة المثل (ومنه نقصان) ماء الأرض ^(٤) الناقص للزرع ^(٥) أي من العيب الذي تفسخ به
الاجارة أن يستأجر أرضاً للزراعة مدة معلومة ثم يتناقص ماؤها بعد مازرع حتى أثر في
تقصان الزرع ولم يبطل الزرع بالكلية فإن نقصان الماء يكون عيباً فإن شاء المستأجر الفسخ
فلم زرعه ^(٦) ولزمه أجرة ما مضى من المدة فإن لم يقطع كان رضى بالعيب ولزمه المسمى ^(٧) قال
عليم ويلزم أن يأتي خلاف ض ف لأنه لا يمكنه الفسخ إلا بقطع الزرع وإتلافه وذلك يشبه
إلقاء الحمل في مفازة (لا) النقصان (المبطل له) أي المبطل لجميع الزرع (أو بضه فتسقط)
الأجرة (كلها) ^(٨) حيث بطل كله لبطلان النفع بالعين المستأجرة (أو) بطل بنقصان الماء
بعض الزرع سقط (بمحضته) من الأجرة وعلى الجملة ففي المسألة أربع صور • الأولى
أن يتناقص ^(٩) فيستمر على الزراعة أو يبتدئها ^(١٠) وهو يجري على جميع الأرض ^(١١) فنقصانه

(١) ويلزمه المسمى (هـ) وفي المعيار له الفسخ مادام العيب باقياً ومثله في اليان في انهيار بعض الدار (١) فينظر
وهو الأولى خلاف ما في الفسخ قال لا يصح الفسخ بعد ذلك الرضاء وتزعم الاجرة جميعاً (١) قال
شيخنا القياس البطلان هنا والفرق بينهما وبين خراب البض أن منافع البض تالفة فله الفسخ بخلاف
العيب فنرضي (هـ) وإذا تركها حفظها لم يكن الحفظ رضاء (٧) وهو شيخ ض زيد خطيب السبطين قال
قرأ على أبي ط ستة عشر سنة فوجدته تهم ضاحكا (٣) قيل ح وهو ضيف لأنه لا يجب حفظ (١) ماله
لتلف مال غيره اه زهري في بعض النسخ لا يجوز (١) صح في نسخة عن الزهري عن المصنف لا يحفظ وجدته
على يجب وهو أحسن اه شامي (ز) أو تزيد قرز (هـ) قال القتيبي ف فإن يرس الزرع لا مبرج إلى غير
عيوب الأرض لم يكن عذراً في فسخ الاجارة ووجب جميع الاجرة الا أن يعرف أنه اذا زرع مرة أخرى
لم يتم الزرع في باقي المدة كان ذلك عذراً في الفسخ اه ح آثار الخطأ أنه عذراً كما قرره الشافعي اه أملا م
قرز (هـ) فائدة إذا أراد المؤجر استحقاق الاجرة انقطع الماء أو للمطر أو لم يتقطع فانه يقول أجزتها
منك أرضاً يضاهي ما شئت فيها انقطع الماء منها أو لم يتقطع مدة معلومة بأجرة معلومة اه دياح وقرز
(هـ) وكذا نقصان تراب الأرض بأجصاص السيل لها ونحو ذلك اه سحوي وكذا تخريق الصيران
عيب في الأرض اه وابل (٦) وكل آتسماوية (هـ) لا ما يصب الأرض من ضرب يربو ونحوه لان الأرض
لا تنقص بذلك (٧) ولا أرض قرز (٨) ولو انسخ بعد ذلك يجب آخر (١) وكذا تحكم النصب في
سقوطها (هـ) بالنظر إلى الاجرة فتسقط كلها إذا بطل وأما الاجارة فإن كانت قبل القبض بطلت وان
كانت بعد القبض لم تبطل الا بالنسخ فإذا لم تنسخ وماد للاء بقيت الاجارة قرز (١٠) بعد أن زرع
(١١) الزارع بعد ما قص الماء (١٢) متناقص وهو لعل بذلك

عيب واستمراره رضى فتجب عليه جميع الأجرة ^(١) * الثانية أن ينقطع جميعه في بعض المدة فان الأجرة تجب الى وقت الانقطاع ^(٢) ولا يجب لما بعده شيء قبل ح الا أن يترك الزرع يابساً ^(٣) ولا يقله كما لو ألتى أحمالا في أرض التير * الثالثة أن يجري الى بعض الأرض وينقطع عن باقيها ^(٤) فانها تجب الاجرة للذي جرى عليه لا لباقي * الرابعة أن يكون يجري الى جميع الأرض وفيه تناقص فسقى به البعض وقصره عليه قيل ل فان قصره برضاء التاجر ^(٥) لم يكن رضاه بالميب ^(٦) ولزمه القسط من الأجرة وان لم يكن برضاه كان رضاه بالميب ولزمه جميع الأجرة ولا فرق بين ماء السماء وغيره في أن انقطاعه يطل الاجرة وتقصاه الذي ينقص الزرع عيب حسب مامر (وإذا) استأجر رجل أرضاً مدة معلومة ليزرعها أو ليغرس فيها أو (انقضت) تلك (المدة) ولما يحصد الزرع ^(٧) أى لما يبلغ حد الحصاد أو غيره

(١) وله الخيار بعد ذلك اه معيار (٧) حيث قد مضى ما فيه عوض بالزرع ولا للطف اه كواكب وقيل حيث قد زرع فيما مضى من المدة ما ينفع به وحده قرز (٥) وكذا اذا أصاب الزرع آفة أهلكته وجب كراه ما مضى من المدة وما بقى من المدة ينظر فيه إن كان يمكنه أن يزرع ما أكثر ما له لزمه الكراه لما بقى ولا خيار له وان كان يمكنه أن يزرع فيه ما يصلح للطف خير بين الرضى والفسخ وإذا رضى سلم كراما بقى من المدة وإن كان لا يصلح لشيء فلا شيء عليه اه بيان (٣) قيل ح المراد حيث قد زرع فيما مضى من المدة ما ينفع به وحصده لا إن لم يزرع لأن الأجرة لا تلزم الا فيما ينفع به أو يمكن الانقاع اه تعليق ابن مفتاح (١) وفي تعليق المدحجى اذا كان قد زرع مائة وحصدها وطلت الزراعة الثانية قبل الحصاد (١) فإذا لم تمض من المدة ما يمكن فيه الزرع وحصده فلا شيء اه تعليق ابن مفتاح قال في الصميرى وصورة المسئلة أن يستأجر أرضاً تصلح لثلاث ثمار في سنة واحدة فتصلح في ثمرة وينقطع في غيرها من تلك السنة (٥) حيث مثله أجرة اه كواكب وهي أجرة المثل يابساً وقيل المسمى يقال قد بطل النفع بالكلية كالمدم فلا يلزم الا أجرة المثل لبقائه يابساً (٤) وبثبت الخيار في الباقي قرز كما لو جرب منزل من الدار سقطت أجرته وبثبت الخيار في الباقي اه زهور (٥) حيث رضى بقصره وبقصده من الأجرة لا بقصره قط اذ لا يقتضى الرضى بقصده اه غشم وقيل لا فرق قرز إذ قد رضى بقصره (٦) ويؤخذ من هذا أن معالجة الميب برضى المالك لا يكون رضى في المبيع وغيره اه بيان (٧) مسئلة اذا حمل السيل تراب أرض لرجل الى أرض رجل غيره فعل مالكه رضىه وكذا الأجرة وقوفه في أرض غيره على قول م بالله على قول الهدوية فلا تلزم الاجرة (١) لأنه بشرطه (لرفع) فهو ثبت فيه زرع بشر انابت كان للمالك التراب ان كان التراب كثيراً بحيث يتم الزرع به وحده وان كان قليلاً لا حكم ففي الزرع كان للمالك الأرض وان كان هو ساطاً يتم به الزرع وبالأرض كان للمالكها مأمأ ذكره م بالله اه بيان (١) الا أن يكون بسبب متدى فيه اه شامى أو بعد المطالبة بالرفع فلم يصل كافي شرح

حد الاينام أو استأجر سفينة ليعبر عليها فالتقصت المدة (و) لما ينقطع البحر) وكان تاجر
الزرع والسفينة (بلا تقييد^(١)) منه (يُقي) الزرع والثمار وما في السفينة الطبع (بالأجرة)^(٢)
يعني أجرة المثل^(٣) فان قصر الزارع كأن يستأجر مدة ثم يزرع بملضى جزء منها وبقي مالا يتأق
للزراع أو يستأجر مدة يسيرة لا تتسع^(٤) للزراع فان المالك باختيار بين أن يأمره بالقطع أو بمقدار اجارة
ثانية^(٥) بما شاء المالك وأمام مسئلة التروس فان لم تكن عليها ثمار أمر بالقطع^(٦) وإن كان عليها ثمار فكا
تقدم في الزرع وأمام مسئلة السفينة فان كان فيها نفوس غير مأكولة أو مأكولة^(٧) على الصحيح
من المذهب^(٨) أو أموال الغير المكثري تركت بأجرة المثل وكذا ترك للكنزي من أمواله
بأجرة المثل ما يأمّن منه الأجاف والزائد عليه بخير المالك للسفينة بين أن يقدر عليه^(٩)
بما شاء وبين أن يلقيه^(١٠) **(فصل)** في أحكام اجارة الحيوان (وإذا اكثري)
البعير أو الدابة (للحمل) عليه إلى جهة معينة (فمعي المحمول^(١١)) بأن قال استأجرتك على
أن تحمل لي هذا إلى جهة كذا ثبتت خمسة أحكام^(١٢) الأول أنها ذاعين المحمول (ضمن)^(١٣)

الأزهار في باب ما أخرجت الارض في قوله وإن لم ينذر (١) يؤثر في ضمانها قرز (٢) بل لكثرة
الماء أو قلته (٣) يعني يقدر جديد بأجرة المثل قيل في النظر في فائدة القدر إذ الواجب هو أجرة
المثل قيل له مزيد فائدة وهو أن يقال إذا قطع الزرع ونحوه وجب له أرض ما قص بالقطع بخلاف ما إذا
لم يقدر فقال ضريد لا يجب وهو الصحيح وقال ط يجب قرز كالعارية المطلقة اه يجرى (٣) وكذا
إذا أخرج البذر لكثرة الماء أو نحوه لم يكن تقييد اه يان معنى (٥) وإن لم يرض إذ هو على جهة
الزوم قرز (٤) وهو يأتي في طلبها للطف وإلا فلا أجرة (٥) إن رضى المستأجر بقاء الزرع اه
فصح (٥) فان لم يقدر صحيحا استحق أجرة المثل قرز (٦) وعليه تسوية الأرض فبردها كما استأجرها
اه بحر هذا على أحد قولي البحر الذي يأتي في العارية والصحيح أنه لا تجب التسوية إلا لعرف اه
عامر (٥) أو يضرب عليها من الاجرة ما يشاء قرز (٧) حيث كانت لغير المكثري قرز ولم يحضر مالكا
(٨) وفيه نظر في بعض الحواشي ووجهه أن تخلص مال الغير واجب فانما لم يحسن إلا بالبيع وجب
لأن ذبح الحيوان قد جاز في المباح فبالأولى في الواجب وهو تخلص مال الغير اه صيرت وهو قياس
ما يأتي في النصب والمذهب أن المالك للسفينة يخير بين أن يضرب عليه ما يشاء وإلا ذبحها مالكا
وألقاها في البحر كما في النصب (٩) ان عقد وإلا فلا يلزم إلا أجرة المثل مع عدم القدر وقرز
(١٠) قلنا هذا إذا قصر وأما إذا لم يقصر فالقياس أن يبقى بالأجرة يعني أجرة المثل كالزراع
لأن له حد ينتمي اليه (١١) ولو أدى (٥) بالمشاهدة أو وصفا ينضبط وقرز أرمي ضمن كالبيع وقرز
(١٢) والسادس أن يكون المحمول في ملك المستأجر اه يان أن في ملك غيره وأجاز اه يان ان عين
الحامل فقط وكذا ان عين المحمول وحده أيضا وإن عينها مما فلا حكم لصين الحامل كما مر فلا
يشترط وجوده في الملك حالة العقد والصين يكون بالمشاهدة أو الوصف إلا في الزاكن (١٣) فلا يكتفي
الوصف إلا أن ينضبط وقرز (١٤) وبين كونه ذكرا أو أنثى (١٥) إذا كانت اليه قرز إلا بشرط

أي ضمنه الحامل له (إلا من) الأمر (الغالب^(١)) وإذا عين المحمول فلا فرق في ثبوت هذه الأحكام بين أن عين الحامل أيضا أو لا على ما ذكره وط^(٢) للمذهب الهادي عليم (و) الحكم الثاني أنه إذا عين المحمول فتلغ الحامل (لزم) المسكري (إبدال حامله^(٣)) إن تلغ ذلك الحامل وكذا يفصل وكيهه با كرائها لأن الحقوق تعلق به^(٤) نعم ومن حق البذل أن يحمل المحمول على الصفة التي كان يحمله عليها التالف (بلا تقويت غرض^(٥)) على المالك فلو أبدل حاملا يحمل دفعات والأول كان يحمله دفعة لم يلزمه قبوله^(٦) لأن فيه تقويت غرض (و) الحكم الثالث أنه يلزم المسكري (السير معه^(٧)) لأن العرف جار بذلك ولأنه في ضمانه فليس له أن يستنيب (و) الحكم الرابع أن المسكري (لا يحمل) المسكري (غيره^(٨)) أي غير الحمل الذي عينه (و) الحكم الخامس^(٩) أنه (إذا امتنع المسكري^(١٠)) أن

أو عرف المسكري قرز ووجه الضمان كونه أجيرا مشتركا قرز (١) ما لم يضمن قرز (٢) ولا فرق بين أن يكون المحمول مقدما أو متأخرا (٣) فلو لم يجد حاملا قط لم يلزمه بحمله بنفسه إلا أن يكون يتعذر الحمل بنفسه قرز (٤) وله إبداله وإن لم يلف بما لا مضرة فيه على الاحمال قرز (٥) يعني الحمل وهو الإحالة هذا قول الهدوية أنه لا حكم لتعيين الحامل (٤) قيل وإذا كان الموكل معسرا لزم الوكيل ويرجع على الموكل اه تجري ومثله في الوكيل وليس للوكيل أن يوكل مع تعيين المحمول إلا مفوضا أو مأذونا أو جرى عرف قرز فلا تلزم الأحكام التي تقدمت (٥) وذلك حيث نمتا أي الحامل والمحمول وأما لو لم يمين إلا المحمول فقط فلا يقال فوت القرض إذ لم يكن عليه إلا الحمل فقط والايصال ما لم يؤد إلى ضرر على المستأجر أو مشقة كأن يحتاج إلى غرائر وأمتعة أو يكون سليطا مثلا في أثناء فيطلب الأجير تعرضه في أوعية فيتلغ بعضه أو لا يوجد أو نحو ذلك اه شرح فصيح (٦) والمكس (٧) إلا لشرط أو عرف (٨) وإذا تلغ بطلت (٩) ولو دونه اه سحوي وينظر في الفرق بين هذا وبين ما تقدم في قوله ويجوز فصل الأقل ضرا الخ قيل لأنه عين المحمول فأشبهه المبيع وعن القتي (١٠) ليس كذلك إذا خالف إلى مثل ذلك قدرأ وصفة ثم ان قيل إذا لم يكن له ذلك فهو ممتنع فالتعويض الضمان بخلاف ما إذا تعينت اجارة الحيوان اه شامي (١١) وقيل الفرق أن الأرض قد ملك المستأجر كل المنافع فله أن يزرع غير ما عين بخلاف هنا فإن الاجارة على حمل ليس له أن يحمل غيره اه مفتي وقرز (٩) والحق سادس وهو اجرة الدليل للطريق يكون على المسكري ان عين المحمول وعلى المالك ان عين الحامل وحده (١٠) قال في البيان لأنه أجير مشترك وإذا كان أجيرا مشتركا كانت له الاستانة إلا لشرط أو عرف والضمان عليه (٥) فائدة إذا فر المرءجر بحماله فلهما أن كم يستأجر من ماله كقضاء دينه وأن يقرضه من بيت المال أو غيره ويرجع فان تعذر خير المستأجر بين النسخ للعدو كولو أفلس المشتري والسلطة باقية وبين أن ينظر للقرض اه تذكرة

يحمل ما عين في العقد (ولاحكم) يجبره^(١) (فلا أجرة^(٢)) يستحقها المكري (والعكس إن عين الحامل وحده) وهو إذا قال استأجرت منك هذا البعير على أن تحمل لي عليه عشرة أرتال حديداً من كذا إلى كذا فلا يضمن المكري الحمل إن تلف وإذا تلف الحامل لم يلزمه إبداله وللمكري أن يحمل غير الحمل الذي ذكره إذا كان مثله أو دونه وإذا امتنع المكري وخطى له الحامل تخليعة صحيحة لزمته^(٣) الأجرة ولا يلزم المكري^(٤) السير (إلا بشرط^(٥) أو عرف في السوق) أي شرط على نفسه^(٦) السير أو هو يتاد السير مع دوابه فإنه يجب عليه السير (فيقبه ضمان الحمل) أي يتبع وجوب السير ضمان الحمل فيضمنه إن تلف إذا كانت اليد له^(٧) (و) إذا حمل المستأجر على البهيمة غير الحمل الذي ذكره للمؤجر أو سلك بها غير الطريق الذي ذكره له فإنه (لا يضمن بالمخالفة^(٨)) إذا خالفه (إلى مثل الحمل أو مثل (المسافة قدرا وصفة) فالقدر في الحمل أن يكون وزنه كوزنهو للمساواة في الصفة أن يكون الحمل مثل الحمل في الغشونة^(٩) والصلابة والجفو • قال عليم وقد نص أصحابنا أنه لو استأجر على أرتال معلومة من التمر تحمل بوزنها حديداً أو قطناً فتلف الحامل لم يضمن إلا أن يكون قتيلاً لا يحمل على مثله الحديد فقولهم إلا أن يكون قتيلاً يقتضي ما ذكرناه أنه لا بد من المائدة في الصفة وإلا ضمن لأن الحديد والتمر بالنظر إلى البازل مستويان في الصفة والنظر إلى الفتي مختلفان • وأما القدر في المسافة فنحو أن يستأجر إلى بلد فيسير بالبهيمة إلى مثل مسافة

(١) على التحميل (٢) وإذا امتنع الحمال أجبر وإذا امتنع المكري استحق الحمال الأجرة مع الضريبة (٣) لأن الأجرة وقت على عمل ولم يحصل والتمكين هنا لا يمكن إنما يمكن في الأمان (٤) مع حضور المكري لا لو فر فلا شيء له قرز (٥) الأولى حنف للمكري وقد خذفها في كثير من النسخ إذ منعاها لا يفهم (٦) قائمة وهي أنه يجب على المكري إشالة الحمل وحمله ويترك الراكب الطيارة والصلاة صلاة القرض لا النفل واللاكل اه زهور والاناخه حيث يحتاج كالمريض للعرف قرز ويجب على المكري الوطاء والحبال وأما فرائض الشد قد فعل المكري وعليه النزول فيما يتاد الناس من النزول فيملمس وإن اختلفت العادة وجب تبيته وإلا قسدت الاجارة وليس للراكب أن يغير جلي في المرح لأنه يجب العادة بل رسلها وإن كان في محل تقديره ولا يضطجع إلا أن يجري في ذلك شرط أو عرف ذكره في البحر اه بيان قال في روضة التوحي ليس للمؤجر منع الراكب من النوم في وقته ومته في غير ذلك لأن النائم يهل ذكره ابن كج اه ام (٦) أو شرط عليه (٧) وإن كانت لهما يخصص بينهما نصفين وقيل لاشيء لضعف يد الأجير اه حيث ولي وشامي (٨) وهذا بناء أنها تعينت في الحامل وأما المحمول فيكون غاصبا (٩) كالخديد فان فيه خشونة وصلابة قبل إخلاصه فأما بعده فلا خشونة فيه والخشونة في

ذلك البلد في الزرع والمساواة في الصفة أن تكون المسافة مثل المسافة في السهولة والصعوبة^(١)
 (فان زاد) في الحمل^(٢) أوفى المسافة^(٣) (ما يؤثر^(٤)) مثلها في البيمة قتلت (ضمن الكل^(٥))
 من البيمة وسواء تلفت بسبب الزيادة أو بنيرها وقال لا يضمن من قيمتها إلا قسط
 الزيادة فقط واختلفوا في تقدير المؤثر قليل^(٦) ماله وحده كراء وقيل لا يحمل مع الحمل
 المسمى إلا بزيادة في الأجرة وقيل لا^(٧) هو الذي تحسره البيمة مع الحمل^(٨) التي يوقرها^(٩)
 (و) يلزم المستأجر (أجرة) تلك (الزيادة^(١٠)) أما الزيادة في الحمل^(١١) فلا شئ ثلاثاً أقوال
 الأول أجرة المثل^(١٢) قال مولا ناعليم وهو الأقرب على المذهب الثاني المسمى والزائد
 للزيادة^(١٣) كمالو كانت الزيادة تميز الثالث يغير المالك بين هذين هكذا ذكره مولا ناعليم ولعل
 ذلك حيث كانت الزيادة في صفة الحمل فأما إذا كانت الزيادة في القدر فالواجب للمسمى

التغير والملاحة في الذهب والفضة والرصاص والنفوس والجفوف في العطب أي القطن والحناء ونحو ذلك
 (١) والخوف والأمن قرز مع التلف وأما مع البقاء فلا فائدة قرز (٢) أوفى صفة السوق ضمن الكل
 اه يعني جيد (٣) وظاهر هذا أنه يعتبر المؤثر ولو في المسافة ولم يجهلوه كالغاصب يضمن بأذى يقل لانه هنا
 مأذون لا يظهر النقل للعنوان إلا بما يؤثر في المسافة فهو المثل لأجرة اه سحوى (٤) ويدخل في ذلك مسألة
 الرديف وهو إذا كثرت ليركب وحده وأركب معه غيره فان كان الرديف صغيراً أو مفقداً ضمن المردف فقط
 وأما إذا كان الرديف هو الذي ركب بنفسه فان كان يمكن المستأجر منعه كان في الضمان على سواه (٥) وإن تضرر كان
 الضمان كله على الرديف اه فتح (٦) يقال ولم يمكنه النزول اه طاهر إن كان لا يقدر على حملها (هـ) وهو ما زاد
 على المعتاد والمعتاد الزم مزية المأموال السفر والفرق والشملة اه وشلى قرز (هـ) ولو تضرر رده أو نزعته إذ قد صار
 متمدياً اه بحر وبعد التصدي لا يعود أمينا قرز (٦) قوى حيث (٧) قوى تهامي وسحوى (٨) وفي البحر
 ما لا يتسارع به قال شارحه وهو الصحيح (٩) تحقيقاً أو تحديراً (١٠) يعني من أجرة المثل للزيادة هنا
 بناء على أن أجرة المثل أكثر أمالو كان المسمى أكثر فطلعه يقال يجب إلا أكثر لانه قد تمكن بما استأجره
 وإذا استأجر ما إلى بلد أو وصل إلى باب الدار للعرف (١١) يعني في صفة قرز (١٢) يعني للجميع (هـ) القياس
 إلا أكثر كما يأتي (١٣) وعليه الأزهاري في قوله وعليه إلا أكثر مستأجراً وقد ذكر ذلك في (١) فيها أي في صفة
 الحمل والمسافة اه سحوى وإن كان ذلك في القدر لزمته أجرة إن كان مثله لأجرة في الحمل أوفى المسافة (١٣)
 لكنه يقال الفرق بين هذين القولين ولعل الفرق على أن القول الأول يجب أجرة المثل المحمول قلت
 أم كثرت وعلى القول الثاني إن زادت أجرة المثل على المسمى لزمته الزيادة وإن لم تزد فالمسمى فعل
 هذا يجب إلا أكثر (هـ) مثاله أن تكون أجرة المثل لائة رطل من الحديد اثني عشر درهما ومائة رطل
 من العطب أي القطن عشرة دراهم فاستؤجر للعطب بئانية غملاً حديداً وجب العشرة دراهم وهي الثمانية

المسمى وأجرة المثل للزيادة^(١) ذكر ذلك في البحر وأما أجرة الزيادة في المسافة فان لم يلف
الجل وجبت بلا خلاف بين السادة وهي أجرة المثل وأما ان تلف قتال ط كذلك وقال ع
لا تجب^(٢) (فان حملها المالك^(٣)) أى هو الذى تولى اشالة حمل الزيادة إلى ظهر البيمة
(فلا ضمان^(٤)) على المستأجر (ولو) كان المالك (جاهلا) للزيادة (فان شورك) المستأجر^(٥)
شال معه غيره (خاص^(٦)) فى الضمان (وكذا المدة^(٧)) والمسافة^(٨)) حكم الزيادة فيها كالزيادة
فى الحمل (و) إذا انتهى المستأجر^(٩) إلى مفازة أو نحوها غشى التلف على نفسه وعلى البيمة
أو على نفسه إن وقف مهابن لصوص أو غيرهم جاز لهم الذهاب وتركها (ولا) يضمن (بالإهمال)
إذا أهملها (لخشية تلفها^(١٠)) جميعا وحاصل هذه المسألة أنه إما أن يتركها خوفاً أم لا إن لم
يكن خائفاً فهو ضامن ولو أودع^(١١) إلا أن يحتاج إلى الإبداع وإن كان خائفاً فان كان وقوفه
لا ينجيها لم يضمن^(١٢) وفاقا وإن كان ينجيها لكنه يخاف على نفسه فان أودع لم يضمن
والاضمن^(١٣) عندهما لأنه لا عند ط قيل ح وكلام م باقيا قيس قال مولا ناعيل م وهو الذى فى

السمة والدرهمان من اثني عشر (١) وهي ماله أجرة قرز (٢) إذ يدخل تحت قيمة الرقية قلنا سيات
عشقان فاتفرد كل بضمان كليهما اه بحر (٣) وساقها مالها ان جميع الطرق أو تلف تحت العمل
فورا فلو كان السائق المكترى كان مصدرا يضمنها قرز (٤) لأن المالك مباشر والمستأجر فاعل سبب
(٥) صوابه المالك قرز (٦) للرقبة بل يأثم لأجل الضرر وتزعمه أجرة المثل للزيادة والمسمى للمسمى (٦)
ذكره ط وهذا يستقيم إذا كان الحمل الذى وضع عليها ماعلم (١) أنها لا تهدر وأما إذا كان تهدر فلتصدى
من المكترى وحده لضرره على المالك فيضمنها الكل اه ن حيث ساقها وان ساقها المكترى فلا ضمان
وان ساقها الغير جاهلا ضمن ويرجع على المكترى اه ح لى إذا تلف بالسوق لا إذا تلف بنفس الوضع
فلا يرجع على من غركا فى العارية فى الرد (١) وقيل لافرق إذا وقع التلف بسبب الزيادة قرز (٧)
لهل يريد الزيادة فى العفة والذى تقدم فى القدر لثلا يكون تكرار ولعله يقال من عطف الخاص على
العام (٨) يلزم أجرة المثل فيما للطله أجرة وان لم فلا وتضمن العين مطلقا ومثله فى البحر والأصح
خلافه وهو أنه لا تضمن العين إلا إذا كانت المسافة لطلها أجرة (٩) وكذا المستبر والوديع اه بيان (١٠)
وكذا لو خشى تلفها ولا يخشى تلف نفسه لم يكن وقوفه ينجيها ولا يمكن الإبداع فإذا أهملها على هذا
الوجه فلا ضمان ومثل مضاء فى السحوى (١١) فلو كان يمكن الإبداع عند خشية تلفها مظاهر الأثر لا يضمن
ومفهوم كلام ض زيد فى البيان يضمن ويمكن أن يقال إذا كان يمكنه الإبداع ولا يخشى تلفها
مع الإبداع فمفهوم كلام الأثر الضمان قرز (١١) ويكون معه الإبداع من مدة الاجرة ذكره فى البرهان اه
بيان قرز (١٢) فيه نظر لأنه أن يبر ولا يضمن فكذا فى الإبداع أولا وآخر الأمر ولغيره عن ذكره
عليه والفقهاء ع قرز (١٣) مع عدم التمكن من الإبداع قرز (١٣) قيل مع التمكن من الإبداع وإلا فلا وقيل

الازهار لأنه قال خشية تلفها ففهموه أنه لو لم يخش تلفها جميعاً ضمن (ومن أكثرى من موضع ليحصل من آخر اليه) مثاله أن يكثرى بعيراً من المدينة ليحصل عليه من مكة فلما انتهى إلى مكة بدله^(١١) في ذلك فامتنع^(١٢) أو فسخ^(١٣) قبل الأوب^(١٤) لعذر^(١٥) (لزم) الأجرة (للذهاب^(١٦)) من المدينة إلى مكة بشرطين أحدهما أن لا يمتنع المؤجر من الحل إلى مكة إلى المدينة في رجوعه فإن امتنع لم يلزم للذهاب كالمقدمات في الاجارة الصحيحة للشرط الثاني (أن يكون المستأجر في حال الذهاب قد (مكن فيه) من البعير (وغلى له^(١٧)) ظهره قيل ف ولا يضرا إذا عارضه^(١٨) وهو راكب على الجمل بخلاف ما إذا حمل عليه متاعاً (والا) يمكنه أو حمل عليه (فلا) أجرة للذهاب وقيل س بل يستحق قسط الذهاب وهو ما بين أجرته إذا استأجره من المدينة ليسير به فارغاً ثم يحمله وبين أجرته إذا استأجره ابتداء من مكة والمسألة مبنية على أن الاجارة تمتعت في الحامل دون المحمول^(١٩)

باب اجارة الادميين^(٢٠)

فصل في بيان الأجير الخاص^(٢١) وأحكامه (إذا ذكرت المدة وحدها^(٢٢)) ولم يمين العمل نحو أن يقول استأجرتك هذا اليوم أو يوماً ولا يذكر عملاً (أو) يذكر العمل مع المدة لكن ذكرها (مقدمة^(٢٣)) على العمل^(٢٤)) نحو استأجرتك هذا اليوم أو يوماً^(٢٥)

مطلقاً وهو ظاهر الآية (١) عند (٢) يعنى المستأجر ولم يحل الجمل بعيره فان خلاه للمدة التي يصل فيها إلى المدينة استحق كل الاجارة اه زهور فان زاد حمل بدمضي المدة التي خلاه فيها لزمته لاجل التحميل أجرة المثل أيضاً قرز وذلك نحو أن يكون أجرة من يحمل من مكة إلى المدينة عشرون وأجرة من يسير عطلاً من مكة فيحمل إليها من المدينة ثلاثون فما بين الأمرين عشرة هو اللازم اه صبيترى (٣) أو لم يفسخ قرز (٤) تخفف من بعض النسخ إذ لا فائدة منه وقيل هذه اللفظة في مسودة النيث والزهور ووقفت على نسختين من النيث فلم أجد فيها هذه اللفظة وفي الوابل والبيان والتفسير عند قرز (٥) يقال في القاسدة قرز أو مع ذكر المقدمات مطلقاً ولم يذكر في الصحيحة وعادتهم التحميل يلزمه لئلا يهاب قدر أجرة المثل في القاسدة والقسط في الصحيحة اه صحري قرز (٦) حيث جرى العرف بخصيته في الذهاب وإلا فلا يلزم تخليته اه تعليق آثار (٧) المكري لا ركوب غيره فيكون مانعاً والعارف بينهما العرف والمادة اه ن معنى قرز (٨) فأما لو بقيت في المحمول فلا فائدة في تخليته بل إذا جعل البعض استحق بقدره والا فلا اه آثار لأنها على عمل وهو لا يستحقها إلا بأجل قرز (٩) الأصل فيها فله صلى الله عليه وآله وسلم أنه استأجر خرباً أي دليلاً وهو عبد الله بن أريقط اللقيط ولم يعرف اسلامه (١٠) هذه عبارة أهل المذهب قيل واصلش يقولون اجارة العين واجارة ذمة قال الامام الشيرازي يدب على عليم الخاص من يصل لك وحوالك والمشرك من يصل لك ولغيرك اه ان (١١) هذا خاص الخاص ((١٢)) إذ تقدمها على اعتبارها (١٣) هذا هو الخاص (١٤) وأول مطلق اليوم من وقت النقد ويكون تمامه من اليوم الثاني اه عارم ما لم تكن في الليل فسدت لانه مستقبل اه مفتي وظاهر

على أن تخطط لي فيه هذا الثوب ^(١) قيصا أو ما أشبه ذلك ^(٢) (فالأجير) في هاتين الصورتين ونحوهما ^(٣) (خاص) ^(٤) تنبيه أحكام مخصوصة الأول أن (له الأجرة بعينها) ^(٥) ففي مضت المدة استحق الأجرة وإن لم يعمل (إلا أن يمتنع) من العمل (أو يعمل للغير) ^(٦) في تلك المدة فإن عمل للغير من غير إذن المستأجر سقط ^(٧) من أجرته بقدر المدة التي عمل فيها للغير ويكون له على ذلك الغير أجرة المثل ^(٨) (و) هذه (الأجرة له) ^(٩) يستحقها هو دون المستأجر الأول (و) الحكم الثاني أنه (لا يضمن) وإن ضمن (الا) في صورتين إحداهما أن يتلفه (لتفريط) ^(١٠) وقع منه والثاني يقول (أو تأجير) ^(١١) على الحفظ ^(١٢) فإنه يضمنه ^(١٣) ضمان المشترك ^(١٤) (و) الحكم الثالث أنه (يفسخ معيه) ^(١٥) (ولا) يجب ^(١٦) أن

الأز خلافة فيما تقدم في قوله (إلا في الأعمال) (١) فلو قال استأجرتك يومين أو شهرا من الشهور فسدت لجهالة ذلك قرز (٢) أو ثوبا (٣) السنة والشهر والأسبوع (٤) الضل (٥) واعلم أن خاص الخاص أن تكون المدة معلومة والأجرة معلومة والعمل غير معلوم وخاص المشترك أن يكون العمل معلوما والأجرة معلومة والمدة غير معلومة اه دواري (٥) مع تسليم نفسه قرز (٦) لالو عمل لنفسه وهو يشبه مسئلة الدال بحيث عارضه المكري وفي حاشية أو لنفسه على الصحيح وهو مفهوم الأز قرز (٥) عملا بمنه قرز أو يقصده وإلا استحق الاجرتين معا نحو أن يستأجره الأول على خياطة فيؤجر نفسه بقرائة الأخرى وهو باطل أو غيابه زهور (٧) ولو كان حاضرا ولو لم يمنه وأما لو أذن له كانت الأجرة للمستأجر إلا أن يأذن له لنفسه كانت له قرز (٨) لأن الاجارة فاسدة لأن منافعه مملوكة للغير كاذكره التجريمان جمال الدين في شرحه ونظر الدين في معياره قال وتنسخ اجارة الاول اه شرح فتح (٩) هذا إذا كان عمله الثاني يقص من عمل الاول فإن كان لا يقص استحق الاجرتين معا اه زهور قرز كن استأجر للقرام غييا والخيطة (٥) إلا أن يكون عبدا فلم يستأجر لان اليد لا تثبت عليه اه مفتي ومثله في شرح التلح وقيل لا فرق بين الحر والبدل لانه ملك منافعهما ذكر معناه في السكا في قرز (١٠) أو جتا يقولو خطا قرز (١١) مسئلة إذا فسدت اجارة الاجير الخاص صار أجره مشتركا لانه لا يستحق الأجرة إلا بالعمل فيضمن ما تلف منه اه ن وقيل لا يضمن هذا بالنظر إلى استحقاق الأجرة وأما الضمان فيحاله قرز (٥) وكذا لو شرط عليه الحفظ كان أجره أعلى الحفظ اه ن يقال شرط الحفظ من التضمن والتضمن غير ثابت لوجه الفصل بينهما إلا أن يكون من اختيار صاحب البيان على خلاف المذهب فيعقل اه قال المفتي هذا قد عطفناه الزاما على كلام البيان اه ح غير مسمى فتعاقب قرز (٥) لالو شرط عليه الضمان فلا يضمن قرز ولو لم يفرق بينهما أن الحفظ يصح الاستعجار عليه بخلاف الضمان (١٢) أو شرط عليه الحفظ وظاهر الازهار خلافة ولو بأجره مقدرة قرز والله أعلم (١٣) ما صار في يده (١٤) أي قبل التضمن وقيل بعد التضمن اه قرز يعني القالب اه قرز (١٥) وبليت خيار الرؤية في الاجير الخاص كما في الرقبة المؤجرة اه ن فما الحكم حيث فسخ بالروية أو اليب بعد استيفاء المنافع سل يقال استيفاء المنافع من الأجر كقبض المبيع وتلفه لأن المنافع تلتف عقيب تمامها ففي خيار الرؤية لا شيء للناسخ كتلف المبيع في يده وفي خيار اليب يرجع بالأرض كما في المبيع إذا استهلكه قبل العلم باليب اه ع سيدنا محمد بن علي الطوسي قرز (١٦) بعد موته وإلا فله

(يبدل^(١)) بدله (و تصح) الاجارة للخدمة على الاطلاق^(٢) وإن لم يبين للأجير العمل فإن كان له
حرف كثيرة (و) جب أن (يعمل المعتاد) أي معتاد عمله منها وإن اعتادها^(٣) جميعا واستوت
مضرتها استعمله في أيها شاء وإن اختلفت مضرتها^(٤) فسدت الاجارة إلا أن يبين أيها وإن
كان له حرفه واحدة استعمله فيها وإن كان لا حرفه له صحت الاجارة واستعمله فيها
يستعمل مثله يعني غير متعب^(٥) ولادني (و) ينبيع (العرف^(٦)) في تقدير وقت العمل هل
في بعض النهار أم في جميعه^(٧) (لا) لو استأجره (بالكسوة والنفقة) فلا تصح (للجباله)
فيهما فلو قدر قيمتهما صح ذلك (والضئ^(٨) كالخاص) الظئر ميموز وهو في اللغة اسم للمرأة
التي ترضع ولد غيره (فلا تترك^(٩)) في العمل واللبن) أي ليس لها أن تؤجر نفسها من
آخر إلا باذن ولا تحضن غيره ولا ترضه إلا باذن (وإذا تقيت^(١٠)) لمرض أو حبلى أو
سقطه لبن الساعة (فصحت) بذلك ولزمها^(١١) قيمة لبن الساعة^(١٢) للصبي إذا دفت من ماله^(١٣)
(إلا) أنها تخالف الأجير الخاص بحكم وهو (أنها تضمن ما ضمننت) كالمشترك^(١٤) إذا

الاستئابة كما يأتي قرز لله قبل الفسخ وإلا فلا (١) لأن النافع لا تضمن للمثل إه ح فتح (٧) وذكر
أخدمة ليس من الجمع بين المدة والعمل لأنه ذكر جلس العمل لا عينه (٣) ولا غالب قرز (٤) فانه يعمل بالغالب منها
حيث وجداه ح فتح (٥) في حق الأجير قرز (٦) عرف الأجير قرز وقيل عرف البلد (٥) المستوي لا المختلف
فيجب تبينه وإلا فسدت قرز (٧) فرع ويستثنى الخاص ما جرت به العادة من الوضوء والصلاة وسنهما
والزواج وقضاء الحاجة والاستراحة للعادة عند الحمل على الظهر ونحوه قيل ع والمستأجر أن ينع
الأجير من الصلاة في أول الوقت وكذلك السيد يمنع عبده وقيل ليس لما ذلك قرز إه ن يعني المنع من الصلاة
في أول الوقت كما تقدم في الزوجة والعبدان وكذا السبت لليهودي والاحد للصراي والاجرة لازمه قرز
(٨) هو مأخوذ من الضار وهو المطف يقال ضارت الناقة أي عطف على ولها إه زهور (٥) إذا عقد عقدا
مشتركا وانفاص حقيقة وظاهر الازهار لافرق (٩) وتكون لها أجرة المثل على الآخر والسبي
للاول إلى وقت ارضاع الثاني ويلزم في باقي المدة الاقل منه ومن أجرة المثل إه ن وهذا حيث يكون
مضرا بالاول وإلا استحق الأجيرين إه ح بقر قرز (١٠) ولها أن تنسخ الاجارة لما يقعها من المضرة
قرز (١١) حيث عدم المثل في الناحية والأولى أنها لا تضمن لأنها غاصبة وفا. صار إلى الصبي عين ماله
يعني والساعة للصبي إه غاية وقرز القاضي طاهر الضمان لانه كالأجرة لها وقيل لا تبرا بالرد إلى الصبي (١٢)
يعني الثمن (١٣) قال في المنتخب ان سقطه لبن الساعة فرض عليها علاجه ودوائه حتى يبرأ فإن مات نظر
فان كان هذا اللبن يلف الصبيان فعلى عامة إلا أن تدعى الجبل إه تعليق الفقيه س (٥) وإن كان من
مالها لم يستحق شيئا لأنها متبعة ومتبعة ذكره ض زيد وإن مرض الصبي من ذلك لزمها حكمه قوهي
باعتجابه في علاجه ودوائه حتى يبرأ له وإت مات ضمننت دجه قرز (١٤) بناء على أنه عبيد وأما
الحرف فلا يضمن إلا بجماعة أو شرط والمختار أنها تضمن من غير فرق بين الحر والعبد فيضمن الصبي

ضمن الغالب ضمن هذا كلام ابن الحسن الكرخي ومثله عن من باعوا في مضر وقيل لوجوع بل مذهبتنا أنها كالشترك في الضمان فتضمن وإن لم تضمن الا الغالب وحكاه الفقيه ح من م باقه **﴿تنبيه﴾** قال في الانتصار لا بد في صحة اجارة الطر من اذن زوجا ^(١) فان اذن لم يكن له أن يطأها في غير بيته ^(٢) وأما في بيته فقال ح والواق ليس لهم منه ^(٣) قال في الانتصار الا أنه لا يطأ الا اذا نام الصبي أو روي من اللبن وقال ك بل لهم منه من الوطاء مطلقا لانه يؤدي الى الحمل ^(٤) فيضرب هذا الولد قال في الانتصار ولا بد من ذكر المكان ^(٥) هل في بيته أو في بيت أب الصبي لأن الأغراض تختلف في ذلك قال فيه ولا بد من أن يكون الصبي معلوما ^(٦) بالمشاهدة ^(٧) فلا يصح ابداله **﴿فصل﴾** في تحقيق الأجير المشترك وذكر أحكامه أما تحقيقه فقد أوضحه عليم بقوله (فان قدم العمل) في الذكر ^(٨) على المدة أو ذكر وحده ^(٩) (فشترك وتقسد) الاجارة (إن نكر ^(١٠)) العمل وقدم على المدة نحو أن يقول استأجرتك على أن تحيط لي ثوبا هذا اليوم أو ترعى لي غنما هذا اليوم (مطلقا) أي سواء كان في الاربة ^(١١) أم في غيرها (أو عرف) العمل وقدم على المدة اذا كان غير صفة ^(١٢) نحو استأجرتك على أن تحيط هذا الثوب هذا اليوم فان الاجارة تقسد ذكره طوحي ^(١٣) وقال

وماعليه وهذا اذا أكلته السباع أو قتله أعداؤه فلم يمكنها للرافعة وأما لو مات حنف أهله فلا يضمن لأن الموت لم يقصد بالتضمن اه غايه قرز (٥) فان أو مضر فهو رقتصته فسقط ضمنه إن استؤجرت على الحفظ والقياس الضمان مطلقا لأنه جناية (٥) وأنها لا تستحق الاجرة بمعنى المدة وتستحق الاجرة وان لم يسل الصبي كان يموت اه ح (١) اذا لم تكن مستحقة للحضنة قرز (٢) الا باذن الولي قرز (٣) الا في حال ارضاع الصبي قرز (٤) قلنا مجرد الجور لا يطل حقه (٥) قلت وظاهر المذهب أنه لا يشترط اه بحر فلها أن تنقله كما تقدم الا لشرط حيث لاحق في الحضنة والا فلا معنى للشرط الا أن يقبل صبح ولو كان لها حق (٦) ونزد بالرؤية (٧) أو وصف يميز قرز (٨) قيل لا يستقيم الا في مسئلة البريد لأنها صفة أو في الأربة فقط (٩) ويسمى خاص المشترك (١٠) والمراد بالتنكير عدم الصين واليمين عدم التنكير لا التعريف بالألف واللام (١١) لأن في ذلك جهالة تؤدي إلى الشجار بخلاف ما لو تقدمت المدة معرفة صبح مطلقا ذكر العمل أم لا كما مر في الخاص اه نجري (١٢) يعني فاما اذا كانت صفة للعمل صحت الاجارة كسئلة البريد كما يأتي قال ابن معرف والقبان ع وح وتعرف الصفة أن يأتي بصل نحو استأجرتك على أن تحيط لي هذا الثوب هذا اليوم وأما اذا كانت المدة غير صفة نحو أن يأتي بي (١) نحو أن يقول استأجرتك على أن تحيط لي هذا الثوب في هذا اليوم ولا يأتي بصل فاما لو أتى بهما جميعا صحت لأنهما صفة (١) يقال لا فرق بين هذين القطين فلا يصح فيها جميعا قرز (١٣) لانه يؤدي الى التشاجر في ذلك اليوم

أبو مضر وعلى خليل وف ومحمد بل تصح ويلغو ذكر المدة (إلا في الأربعة^(١)) يوم النادى^(٢)
والخاصنة^(٣) ووكيل الخصومة^(٤) والراعى^(٥) فانه إذا ذكر العمل مقدما على المدعى فمالم تقسد
الاجارة وظاهر كلام أبى مضر وعلى خليل والفقيه ح أن الأجير مشترك في هذه الأربعة
سواء قدم العمل أو آخر^(٦) قال مولانا عليم والأقرب عندي أن المدة إذا قدمت كان خاصا
كثيره (وتصح) الاجارة (إن أفرد) العمل بالذكر (معرفا) ولم يذكر المدة^(٧) وذلك نحو
أن يقول استأجرتك على أن تحيط لى هذا الثوب بدرهم فان هذا يصح ويكون مشتركا
قولا واحدا (إلا فيها) أى في الأربعة التى تقدم ذكرها فانه لا يصح إفراد العمل عن المدة
(فيذكران معا^(٨)) والالم يصح (وهو فيهما) يعنى الاجير المشترك في الصحيحة والفاصلة
(بضمن ما قبضه^(٩)) بحيث تكون اليد له لا للمالك قال في مذهب ش فلو استأجره ليخيط

إذا لو فرغ في بعض اليوم تشاجرا إذ المستأجر يطلب عمل نفس اليوم لذكر المدة والأجير يقول قد عملت
الشروط اه بحر (٥) والوجه فيه أن عقد الاجارة يتردد بين خاصة الخاص وخاصة المشترك فتفسد
لتنافي الأحكام بينهما اه لمعة (١) وقد جمعا بعضهم في قوله

وكيلا للخصومة ثم راع * وخاصنة وممسار متادى
كذلك علم القرآن حامى * وصاحب صنة فاقهم مرادى

(٢) لأن المدة صفة في حقه (٣) لأن المدة غير محصورة في حقه (٤) ولا بد من ذكر الخصومة وكم
يخاصم في اليوم مجلس أو مجلسين أو ثلاثة أو شهرا وإلا عمل بالعرف قرز (٥) وتعلم الصنة والخاص
اهن والخاصى والمهيجى (٥) فرع وما ولدته البئر والتم فهو غير داخل في الاجارة فلا يضمنه الاجير
بل يمكن في يده أمانة الا أن يأخذ أجرة على حفظها أو رعيها أو كان العرف جاريا بدخولها ضمنها اه
بستان وتكون الاجارة فاسدة لجهة الاولاد (٦) على العمل لأن العمل في هذه لا يحصر الا بذكر المدة وكذا
ما أشبهها (٧) فيما يحصر من الاعمال كما تقدم في قوله أو ما في حكمه (٨) والوجه أن العمل في
الأربعة ليس له حد يعوقف عليه بخلاف الخياطة ونحوها فلها حد يعوقف عليه فكفى ذكره مفردا
معرفا ولانها مقصودان معا اه نجوى (٩) لأن عليم ضمن رجلا حمل قارورة فكسرها وقال لا
يصلح الناس إلا ذلك وروى عن ابن عمراه زهور (٥) وأما من استأجر على حفظ الخانوات الملق أو
حضيرة العتب ونحوه من خارج الجدار فظاهر الأزل لا يضمن وبه عمل بعض الحكام وقرر السيد العلامة
احمد بن على الشامي (١) أنه يضمن بينى الطالب وغيره لجري العرف بذلك ولا يشترط في مثل هذا قبض
المال وثبوت يده الحسية عليه وإنما يشترط ثبوت يده على الخانوات وقت حفظها وحزاستها فان وقع اختلاف
في وقوع التفريط فاقول قول من الظاهر معه كأن تصبح الخانوات مفلسة أو مفلوع بابها وإن وقع
الاختلاف في القدرة لا أخوذ منها فآلية على صاحب الخانوات اه من جوابات المتوكل عليم وقيل ويكون
القول قوله إذا ادعى ما قبضه قرز (١) هذا هو المختار قرز لكنه يخالف قولهم يضمن ما قبضه وقد أخذه
بعضهم من الكفالة في قوله وضمنت ما يفرق أو يسرق إلا لمرض وهتا عرض اه وهو جيد (٥) ولو
بالخيلة مع العلم في الصحيح قرز

له في يته أو دكانه لم يضمن الأجير ورواه أبو مضر عن ضمنه ^(١) من الحنفية ^(٢) قال وكذا عندنا قال مولانا عليه السلام وقياس المذهب أنه يضمن ما نقله إلى حجره أو لزمه يده ^(٣) ولو في دكان المستأجر لأن يده ^(٤) (ولو قبضه جاهلاً) نحو أن يسوق المستأجر للرعي بعض بهائم فيدخلها في المواشي من غير علم الراعي ^(٥) فإنه يضمنها إذا ساقها ^(٦) وإن لم يعلم بها قيل ح والتخليه كالقبض وإن لم يعلم قيل ^(٧) الأولى أنها لا تكون كالقبض إلا مع العلم قيل س ^(٨) ولو كان له موضع معتاد يجمع إليه البقور فساق رجل بقرته إلى ذلك للموضع كان كالقبض ^(٩) (الامن) الأمر (الثالب) فإنه لا يضمن واختلف في تحقيقه فقيل ما لا يمكن الاحتراز منه قيل ع يعني حالة حصوله فأما من قبل فشكل واحد يمكنه الاحتراز وقد يقال ما لا يمكن دفعه ^(١٠) مع المأينة ^(١١) كالملوث والحريق المأمور والسلطان الجائر والصوص المتغلبين لا السرقة والنسيان والابقاء ورفضة الدئب في حال التقله ^(١٢) فيضمن ذلك (أو) كان التلف واقعاً (سبب

(١) أي ضمن الاجير (٢) فوجد (٣) وتلف تحت يده أو السبب منه قرز (٤) إلا حيث تكون العادة جارية أن الاجير المشترك لا يضمن إلا ما فرط في حفظه أو جنى عليه فإنه لا يضمن غير ذلك لأن العرف الجاري كالمشروط في القدر لأن القدر يصح على ما جرت به العادة اه كب قلت وكذا الروايات التي يحملها أهل الأسباب إلى البائدر فلا يضمنون ولو كانوا أجراء اه مفتي حيث يكونوا أجراء اه على الشراء فقط قرز بحيث يكون القول قوله لو تداعيا وفي النسيب يضمن ما نقله وتلف تحت يده (٥) إذا أشهد أو صادقه الراعي (٦) إذا كان قد تقدم عقد إجارة اه زهور (٧) قوى في المصححة (٨) أو كان عاده رعى البقور بشر استعجار اه زهور مع العلم قرز (٩) مع العلم قرز (١٠) قوى مع العلم وكان القدر صحيحاً وظاهره ألا أنه يضمن بالتخليه مع العلم ولو صدأ (١١) عرفاً يخرج ما تلفته الحشرات ونحوها وقواميد ناظر لعدم المأينة عادة قلت وظاهر المذهب أنه يضمن سبع الحشرات إذا تمتير للمأينة لا العادة اه مقصد حسن وقرز (١٢) وحيث يمكن حفظ البعض دون البعض فلهذا يقال يضمن الأكثر (١) بما يمكنه حفظه ويسقطها بين أرباب الثياب (٢) أو الترم أو الزرع لكل بقدر قيمة حقه اه بيان وهكذا في الراعي إذا كثر عليه الذئب في حلة واحدة وهكذا الحامي إذا كثر عليه الطير أو الجراد في حلة واحدة ويجب عليه الخروج من الصلاة كما إذا الترقى (١) وقيل بل الأقل لأن الأصل راحة الذممة من الأكثر إذا لو فرض أنه يمسك الأذن من الترم لم يلزمه إلى ذلك قرز اه مامر (٢) فإن حضر وحفظه واحداً كان لئلا كذا ولا شيء الآخر لأن لا يقدّر عليه ما قدّر عليه وما عداه غير مقدور فلا ضمان عليه فيه اه شامى وقرز (٣) ولا الاحتراز منه قبل حدوث إماره قضية بذلك فأما حيث أنه كنه الاحتراز من الظالم رفع المال إلى موضع آخر قبل وصول الظالم وبعد الظن بأنه يصل فإنه يضمن لأن ذلك تحريط في الحفظ ذكره في الرهان وكب اه بستان (٢) وكذا يضمن ما تترب به أو سقط من يده أو من فوق رأسه بشر اختياره أو الدابة تترب أو سقطت وصدمت حجراً اه بيان أو يتطرح بعضها بعضها فانه يضمن ما لم يتجر العادة بصدم الصفح

(من) جبة (المالك^(١)) كنافهكسور) يضع فيه ممنا (أو شحن^(٢)) شعثنا (فأخشا) ثم استأجر^(٣) من يحمله على تلك الصفة فان الحامل لا يضمنه^(٤) اذا تلف بذلك السبب^(٥) لأن الجناية وقعت من المالك (و) (الأجير المشترك) له الأجرة بالعمل^(٦) فباطل من عمله قبل تسليمه سقط بمحضته (و) له^(٧) (حبس العين لها^(٨)) أي حتى يستوفى أجرته ولا يحتاج الى حكم حاكم وكذلك كل عين تعلق بها حق كالمبيع في البيع الصحيح والفاسد ولو تفاسخا أو الميب أو المزارعة الفاسدة^(٩) فان له الحبس في هذه حتى يسلم ما هو له^(١٠) وإذا حبس العين لاستيفاء الأجرة لم يتغير الحكم وبقاء (الضمان بحاله) على ما كان عليه أي ضمان أجير مشترك^(١١) لا ضمان رهن أو غصب^(١٢) (و) اذا تلف المصنوع في يد الصانع والمحمول في يد الحامل قبل التسليم الى صاحبه فضمن قيمة فان أجرته (لا تسقط) بضمان القيمة (ان ضمنه) أي ضمنه الملك اياه^(١٣) (مصنوعا أو محمولا^(١٤)) وأما ان ضمنه قيمته غير مصنوع أو محمول فلا

منه فلا يضمنه قرز (١) الأولى المستأجر (٢) فلو شحنه البائع واستأجر للمشتري من يحمله له ثم تلف سل قيل يضمن على ظاهر الكتاب ولعله يرجع على البائع فيظن في الرجوع على البائع لا نغرم لغيره بسببه وظاهر التذكرة انه لا ضمان على الأجير نعم قال إلا لعيب في الطرف أو الشحن الفاحش (٣) فاعيدت في روضة التوى لو استأجر لبناء درجة فلما فرغ منها انه دمت في الحال فهذا قد يكون لفساد الآلة وقد يكون لفساد العمل فالرجوع فيه الى أهل المعرفة فان قالوا هذه الآلة قابلة للعمل المحكم وهو المقصود لزمت غرامة ما تلف قرز (٣) وله الأجرة الى الموضع الذي انتهى إليه (٤) وهذا إذا لم يسلم الأجير بذلك قبل التلف اذ لو علم به لزمه الاصلاح فان لم يفعل ضمن اه كب قرز (٥) وعليه البتة ان تلفه بذلك (٦) أي تسليم العمل كما في (٥) أو متى المدة في المتأدي قرز (٧) وكذا الخاص قرز (٨) لا فوائدها فليس لمان بحبسها (٩) وما غرم عليها الحابس فله الرجوع ان نوى قرز (٩) حيث البذر من المالك (١٠) من ثمرة أو أجرة (١١) ويكون عليه بأوفر قيمة من القبض الى التلف اه ع قرز (١٢) لان ضمان الاجير المشترك بخلاف ضمان الرهن من حيث انه لا يضمن الغالب الا بالتضمن ويقفان في أن الضمان بأوفر القيم ذكره في البيان وفي البستان وفي ح الذويد على التذكرة اه مفتي (١٣) وأما المبيع فان كان الفسخ بمسك أو بخيار رؤية أو شرط فأمانة وان كان بالتراضي فضمنون عليه كالتسليم اذا سلمت باقراض وتلفت قبل التسليم تلف من مال المشتري اه مفتي واختار ان ما تلف قبل القبض أو التخلية الصحيحة تلف من مال المشتري سواء كان الفسخ من حينه أو من أصله (١٣) فان قيل لم يستحق الاجرة وهو لم يسلم العمل فالجواب أن تضمينه مجبولا بمنزلة تسليم العمل اه تعليق ع (١٤) يقال لو زادت القيمة في المصنوع والمحمول على الاجرة المأمنة هل يضمنها الاجير مفهوم الازهار ذلك مثاله لو استأجره على عمل سكاكين بدرهم وقيمة الحديد قبل الصنعة ثلاثة دراهم بعدها ثمانية فيلزم أن يضمن خمسة دراهم قرز (١٥) وهذا حيث تلف بد صنعه أو صنعة بضمه

أجرة له قيل ع قلو كان مثلياً^(١) أو استوت القيمة^(٢) فلا فائدة إلا في سقوط الأجر وقال
م بالله لا خيار للمالك وله قولان قول أنه يضمه قيمته^(٣) يوم قبضه في موضعه لأنه دخل في
ضمانه في هذا الوقت وقوله الأخير يضمه قيمته يوم التلف^(٤) (وعليه أرض يسير^(٥) تنقص
بصنمته) فلو دبح الأديم فنفل أو صنع الحديد فاحترق أو الخشب فكسرت فانه ينظر في
النقص فان كان يسيراً وهو النصف فما دون ضمن الأرض فقط للمستأجر وهو ما بين
القيمتين^(٦) (وفي الكثير) وهو ما فوق النصف (يغير المالك^(٧) ينتهوين القيمة) أي بين
أن يأخذه مع الأرض أو يأخذ قيمته يوم قبضه إلا أن يأخذ أجرة عمله ضمنه معمولاً^(٨)
وقال م بالله وحوش لا خيار له بل يأخذ مع للأرض مهما بقي له قيمة قيل ع ولم بالله قول
مع الهدوية (ولا أرض للسراية^(٩) عن المعتاد من بصير^(١٠)) فإذا استؤجر الختان أو نحوه
فحصل مضرة من عمله لم يضمن بشرط ثلاثة الأول أن يكون عن سراية فلو كانت عن

أوجهه أو حمل بضه قبل الوصول أو بده فانه يغير المالك وأما قبل ذلك فانه يضمه على صفته
ولا خيار (١١) قال في البيان فلو استوت قيمته في الحالين أو كان ثقله بأمر غالب بحيث لا يجب ضمانه
فقيل ع لا تجب أجرة الحمل في الغالب قرز وقال في التقرير تجب في غير الغالب قرز (١٢) حيث ضمنه
غير مصنوع وغير مجهول قرز (١٣) يعني بذلك أن الأجرة تسقط ان ضمنه قبل الصنعة لا إن ضمنه
بعدها فلا تسقط اه لمة قرز (١٤) في أي موضع أراد اه تعليق ع لكن ان طلب قبل فلا أجرة وان
طلب بعد لزمته الأجرة قرز (١٥) فتسقط الاجرة لأن له المطالبة بالثلث (١٦) ولا أجرة (١٧) وتلزم
الاجرة (١٨) المراد ما كان مضموناً على الاجير وهو ما زاد على المعتاد في الصنعة قرز (١٩) إذا غيروه
إلى غير غرض قرر وإلا خير ينتهوين القيمة كما في النصب (٢٠) ميباً وغير ميب قبل الصنعة (٢١) فرع
وهذا التغيير فيما كان مضموناً كالرهن والمضروب وما في يد الاجير المشترك لا فيما كان غير مضمون
وحصلت عليه جناية فلا خيار له بل يجب أرض الجناية فقط اه بيان قرز (٢٢) وإذا أخطأ المالك أحدها
لم يكن له الانتقال إلى الثاني اه كواكب لأنه كأنه قد أبرأ الاجير قرز (٢٣) ان رضي المالك لأن
الخيار له قرز (٢٤) فان قطع البصير المعتاد غلبت فيه المصبة مباشرة سبب ذلك المعتاد في البيان لا ضمان
قرز وهو ظاهر الأضرار وقرر هذا القاضي عهد السلامي وقد وقت في رجل قطع له طيب فلهك
بالمباشرة بسبب المعتاد فأخذ كثير من العلماء بظاهر الأضرار بضمين وأقوى القاضي عهد بدم الشبان
وتقل عن ذلك عن البيان (٢٥) فلو قل بغير إذن الطيل الكبير جولي الصغير ضمن لأنه معتد ولو
أصاب اه شرح بحر قرز قلت ان كان يطف فكاهاذا الطريق اه مفتي خال الطريق يطر بالأخذ حياجه
بخلاف الطيل قرز (٢٦) لأنها فعل الله تعالى ولا تعدى منه في الفعل (٢٧) وهو من يعرف العلة ودواعيها
وكيفية علاجها وبقى بذلك من نفسه وأن يكون قد أجاز له مشاغبه (٢٨) اه كواكب وقيل مرتين
فأصاب فان أخطأ في الثالثة فليس بمضطط اه ديباج (٢٩) لا الآخذ من الكعب كما في سائر العلوم

مباشرة^(١) نحو أن يقطع حشفة الصبي ضمن عمداً^(٢) كان أو خطأ^(٣) الشرط الثاني أن يفعل المعتاد فلو فعل غير المعتاد ضمن الشرط الثالث أن يكون بصير أفلو كان متعاطياً ضمن^(٤) تنبيه قال في الكافي يجوز^(٥) للآب^(٦) أن يأمر الطبيب الحاذق^(٧) البصير أن يقطع مثانة^(٨) الصبي لاخراج الحصى قال بولواستأجر طبيباً للمداوة كل يوم بأجرة معلومة جاز ذلك عند أصحابنا^(٩) وله ما مسمى إن برىء والا فأجرة المثل وقيمة الأدوية وقال لا شيء له إن لم يبرأ وقالت الخنفية له ما مسمى^(١٠) برىء مأملاً (قال مولانا عليم) وما حكاها لأصحابنا ينبغي أن ينظر في تحقيقه^(١١) (والذهب^(١٢) في الحام) يجب ضمانه (بحسب العرف) لأن الحامي كالأجير المشترك في ضمان اللباس^(١٣) والطاسة وما أشبه ذلك إن جرى عرف بتضمينه^(١٤) وإنا ضمن بشرطين الأول أن يضع الثياب بحضرته أو في حضرة أعوانه^(١٥) الثاني أن يترك الثياب^(١٦)

(١) وهو ما زاد على المعتاد قرز (٧) أرض باضعة إن لم يطف (٣) إلا أن يبرأ من الخطأ قبل العمل وهو بصيراه قرز غيث (٤) ولا يجوز لم الإجماع أن الدواء بأكثر مما هو عليه (٥) ظاهره ولو فعل المتعاطي المعتاد مأموماً به ولم تحصل جناية فلا ضمان وبغير أمر ضمن ولو لم يفعل إلا المعتاد اه سحولى (٥) بل يجب (٦) وكذا سائر الأولياء (٧) لا قائدة الحاذق (٨) وهو عرق بين السيلين (٩) فإن شرط البراءة فسدت إذ ليست بمقدورة له فيلزم أجرة المثل قرز (١٠) إن كانت الاجارة صحيحة وإلا فأجرة المثل قرز (١١) والتحقيق أن يقال إن كانت الأدوية من العليل فلا بد من كونها موجودة في ملكه معلومة ويستأجر الطبيب على أن يداوى بها في مدة معلومة على صفة معلومة فإن شفي في أول المدة استحق الأجرة المصاة وبقيت الأدوية لملكها وإن لم يشف حتى مضت المدة استحق المسمى وإن كانت الأدوية من الطبيب فلا بد من كونها موجودة في ملكه معلومة وبقد البيع (١٢) عليها وعلى أن يداويه بها مدة معلومة على صفة معلومة فإن شفي في أول المدة استحق الثمن والأجرة المصاة جميعاً وباقي الأدوية للمشتري وكذا لو مضت المدة مع استعمال الأدوية استحق الثمن والأجرة المسمى وإن لم يحصل الشفاء اه ما عر فإن أحل بشيء من ذلك فسدت الاجارة واستحق أجرة المثل قرز (١٣) قيل لا يحتاج إلى لفظ البيع ويكون كإيصال الضمعي كما يأتي في المغارسة (١٤) وذهب مسجود ومصرمة (١٥) وحام عام وسقينة عامة يكون الضمان فيه حسب العرف اه فتح وكذا الملم يضمن ما ذهب في ملامته أى مكتبه قرز ان حل العرف أنه يضمن قرز (١٦) وهو الحان الذى ينزل فيه المسافرون (١٧) وهل يشترط أن يظل الحامي أم تكفى الصخلية قيل يشترط لأنها اجارة فاسدة فلا يضمن إلا ما قل قاله المذاكرون وقيل لا يشترط قرز فيضمن وإن لم يظل ولعله أولى لأنه كالخفترات وتكون الاجارة صحيحة لعادة المسلمين عليها من دون تناكر سلقا عن خلف وهى مما خصه الاجماع اه بهران وإن كان فيها أعيان معاوضة قرز (١٨) صوابه ان جرى عرف بعدم تضمينه لم يضمن وإلا ضمن لأنه أجير مشترك قرز (١٩) وكذا لو جرى عرف في غيبته أو غيبة أعوانه اه صميرتى قرز مع العلم قرز (٢٠) لا الترام والدقائير وكل ما لا حاجة الى ادخاله قرز

في الموضع المتاد لآلو أدخلها في البيت الداخِل والقول للحامي في قيمة ماذهب^(١) وعينه
 قيل ف إلا أن يدعي شيئا لا يلبسه الداخِل فله البيتة ﴿فصل﴾ فيما للأجير
 بعد عقد الاجارة وما يتعلق بذلك (وللأجير^(٢) الاستنابة^(٣) فيما لا يختلف^(٤) بالأشخاص) فإذا
 استؤجر على عمل فله أن يستأجر من يعمله إذا كان ذلك العمل لا يختلف بالأشخاص فإن
 كان يختلف كالجميع^(٥) والحضانة ومن عمله دون عمل الأول لم يحز إلا أن يشترط^(٦) لنفسه ذلك
 أو يجري العرف به فإنه يجوز له وإن اختلف (إلا لشرط^(٧)) من المستأجر على الأجير أنه
 لا يستناب (أو يكون ثم) عرف^(٨) بذلك فإنه لا يجوز له حيثئذ الاستنابة (و) الأجير
 الأول والثاني (يضمنان معا^(٩)) ضمان المشترك^(١٠) ﴿وحاصل الكلام﴾ في المسئلة أن المالك
 لا يخلو إما أن يأذن للأجير بالاستنابة أو يمنعه أو يطلق إن أذن فلا تسمى^(١١) وكان ضمانهما
 ضمان المشترك وإن منع كان متمديا^(١٢) وإن أطلق فإن كان عمل الثاني دون الأول كان متمديا
 وإن كان مساويا فإن كان له عرف بالرفع إلى الغير أو كانت اليد له فلا تسمى^(١٣) وإن لم يكن
 كذلك فقال م بالله وأشار إليه أبو ط وأبوع في باب الشركة أن الأول ليس
 بمتمدي^(١٤) وقال الناصر وابن أبي القوارس وهو الأظهر من قول أبي ط أنه متمدي

(١) أما في العين فكشغلة القصار أو اختلافيها بعد تلفه حيث ادعى الحامي أن التالف قطن وادعى
 الداخِل أنه حرير (٢) المشترك لا الخاص لأن مضجعه معينة وقيل ولو خاصا وهو ظاهر الكتاب ومثله في
 السعول (٣) غير المؤجر قرز (٤) قال ض عبدالله الدوري أن الذي يختلف هو ما لا يطلع عليه بدهفه
 كإقراة الحج والحضانة ونحو ذلك لأن من قرأ خمسة فله لا يدري هل قرأ أم لا وكذا طواقيت الحج
 قرز فانه لا يظهر لها أثر بعد فعلها (٥) لأن الأعمال تختلف باختلاف التية والمقادير وإن استوعب في البداية
 (٦) إلا لعذر كما تقدم فيكون مطلقا مفيدا بما تقدم قرز (٧) استنابة من المهوم (٨) ويرجع الاستنابة وهو قوله
 إلا لشرط أو عرف إلى المهوم أيضا وهو ما غطف بالاشخاص فليس للأجير الاستنابة إلا لشرط أو عرف
 فانه يجوز له الاستنابة اه تجري (٩) وعرف الأجير مقدم على عرف الجهة قرز (١٠) ويضمنان معا يعني
 حيث تلف بغير غالب فيكون مضمونا على الثاني للاول وعلى الأول للمالك ولكل واحد ماطرط له
 من الاجرة ولو كانت أجرة الثاني أقل من أجرة الاول لأنه يستحق الاول نزاهة أجرته في مقابلة ضمانه
 اه كواكب قرز (١١) حيث عقد الثاني مشترك فإن عقد الثاني غاصا فالقياس أن لا يضمن وكذا لو لم
 يضمن الثاني والاول مضمن فإن كان الاول غاصا والثاني مشترك يضمن الاول إذ هو كواكب قرز
 (١٢) ولو أدنى قرز (١٣) ولو أعلا قرز (١٤) ولا أجرة لها إلا أن يكون الثاني جاعلا لزمته الاجرة (١٥) على
 الاول اه بيان (١٦) ويضمنان ضمان غصب قرز (١٧) في المهوم والممول قوي (١٨) وهو ظاهر الكتاب

فيكون ضمانها ضمان الناصب (و) من أجر عبده أو صبيه فتق العبد وبلغ الصبي فالاجارة صحيحة ويجوز له (الفسخ) ان عتق^(١) العبد (أو بلغ^(٢) الصبي ومدة الاجارة باقية هذا مذهبنا^(٣)) وأبي ح وقال ش لا خيار لها أما لو كان العبد هو المؤجر لنفسه فاعتقه السيد^(٤) كان ذلك إجازة فلا يفسخ العبد^(٥) كما ثبت مثله في النكاح^(٦) فلو أجر العبد نفسه ثم أجاز السيد ثم اعتقه فالظاهر أنه ليس له أن يفسخ^(٧) قال في الأباقة وكذا المكاتب إذا أجر نفسه ثم عتق لم يفسخ^(٨) قال مولانا عليم والأقرب أن يفسخ العبد والابن على التراخي كالأمة^(٩) تنبت مزوجة (و) للمعتبي الفسخ إذا بلغ (و) لو لمقد الأب^(١٠) في رقبته (كما تقدم (لا) لو أجر الأب^(١١) ملكه^(١٢) أي ملك الابن فليس له الفسخ إذا بلغ (و) إذا شرط على الشريك الحفظ^(١٣) ضمن كالشريك^(١٤)

(١) عطف على الاستانة اه من هاشم الهداية (٢) فإن لم يفسخ العقد كانت الأجرة له من يوم العتق (٣) اه يان وقيل العتق للسيد (٤) قبضها إليه أو لا أي السيد (٥) غالبا احتراز من أن لو كان العبد مستأجرا على الحج فاعتق وقد أحرم فليس له الفسخ حتى يتم مناسكه ذكر مناه في الحفظ وعن حيث له أن يفسخ ولا يستحق أجرة من يوم الفسخ ويجب عليه تمام الحج لنفسه ولا ينسقط عنه حجة الاسلام قرز (٦) فلو أجر الصبي نفسه ثم بلغ فله الفسخ إذا بلغ ولا يقاس على العبد لأنه ليس من أهل التكليف هذا حيث كان غير إذن وليه وقيل لافرق قرز ولقظ شرح الفتح وأما الصغير إذا أجر نفسه بآنن وليه ثم بلغ فلم أجده ولعله يفسخ قرز لأنه إذا كان في ذلك العبد قياسا فلا يقاس بقيس على مقيس ولأن العبد من أهل التكليف ومن يدخل تصرفه التبن مع الاذن والاجارة والصغير لا يدخله بحال فليبحث قلن وجد نص فهو اه شرح فتح (٧) قيل ع ولا تحتاج الى حكم ولا تراض لأن فاسد الاجارة باطل من حيث المنافع غير مضمونة لكونها معدومة (٨) قيل ي ويحتمل أن هذا كفساد السلم فيأتي فيه الخلاف المتقدم ليس هذا من باب الفساد فتكون هذه الحاشية من قوله ولكل منهما فسخ القاعدة (٩) إن كان الفسخ لأمر يجمع عليه لم يمتنع الى حكم والا تراض وإلا احتاج كافي الزهازي في الفصل الثالث قرز (٤) قبل علمه بالاجارة (٥) بل له الفسخ به اه شرح فتح (٦) والأمة حيث عقد عليها فضولي بأذن وأعتقها سيدها قلنا لها الخيار على ما هو مقرر كما تقدم في النكاح لظاهر الخبر (٧) وأخير فيما تقدم أنه لا خيار لها إذ لم يطر العتق على النكاح اه بحر لفظه (٨) بل له أن يفسخ كالأجر المالك اه طاهر (٩) بل له أن يفسخ اه طاهر لأنه كالمأذون له من جهة السيد (١٠) ما لم يحصل منه رضاء أو ما يجري مجراه قرز (١١) ولم يصح فسخ النكاح لو ورد الدليل في النكاح وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يغير طائفة وهو في موضع الصلح اه صميترى (١٢) وكذا سائر الأولياء كالأب في ذلك وإنما يستبر المصلحة اه شرح آتمار (١٣) والوجه فيه أنه لو باع ماله في حال صغره نقد ولا يكون له فسخه بعد البلوغ فكذا لو أجره اه صميترى (١٤) أو العلف قرز (٥) أو اشتأجره على الحفظ أو جرى عرف (١٥) بد التضمين وقيل قبل التضمين

أى لو اشترط مالكا بقرة أو نحوها أن يحفظها هذا الصيف وهذا الشتاء أو نحو ذلك^(١) صار كل واحد منهما أجيرا مشتركا^(٢) على حفظها فأما لو كانت المناوبة للبر أو للركوب فلا ضمان لأن كلامهما يشبه المستأجر^(٣) وإن كان لمجموع الأمرين اللذين والحفظ ضمانا لأنه قد وجد سبب الضمان^(٤) كما مستأجر إذا استؤجر على الحفظ^(٥) فنتيه إذا سلم دابته إلى آخر ليحطب عليها ويكون الحطب نصفين فتلفت الدابة بغير أمر غالب فهل يحمّل أجيرا فيضمن^(٦) أو مستأجرا^(٧) فلا يضمن^(٨) قال عليم لعل الثاني أقرب وأقرب أعلم **فصل** في أحكام الاجارة الصحيحة والفاسدة (والاجرة في الصحيحة عكس بالمقد^(٩)) قيل ح هذا مذهبا وشي وقال في شرح الإبانة إنها لا عكس بالمقد^(١٠) وهو ظاهر كلام شرح القاضى زيد قوله (فتبها أحكام الملك)^(١١) أى يصح البراءة منها والرهن عليها^(١٢) والتضمن بها^(١٣) ويصيرها غنيا^(١٤) وزكيا^(١٥) ولو قيل قبض العين المعمول فيها والمؤجرة (وإنما يستقر) ملك الأجرة (بعض المدة)^(١٦)

(١) فلو سلم رجل إلى رجل بقرة ليحطبها بلينا قيل س يكون أجيرا مشتركا فيضمن وقيل إنه يكون مستأجرا فلا يضمن اه بيان وتكون الاجارة فاسدة قرز (٢) وذلك لأن كل واحد منهما يحفظ نصيب شريكه فصار كل واحد منهما أجيرا الشريك على حفظ نصيبه أو عكسه اه بستان إذا جعل كل واحد منهما حفظه أجرة حفظ الآخر اه بحر (٣) حيث كانت النفقة بينهما جميعا أى كل واحد يتفق حصته في نوبة صاحبه إذا كانت تأكل من مباح فلا ضمان قرز وإلا ضمن قرز وقطن (مسئلة) وإذا كانت الدابة والبقرة بين اثنين يداولانها الف (٤) وهو الاستئجار على الحفظ قرز (٥) ذكره الفقيه ل (٦) إذا كان الحاطب من ملك الحاطب أو من مباح على الخلاف وإن كان من ملك صاحب الدابة فأجر مشترك بلا إشكال اه حل قال الملقى كلام يلا في مجلس التدريس لمر على القواعد اه حل والمراد ما في شرح الأز اه بحري (٧) ذكره الفقيه ف (٨) وفوائدها (٩) بل لا بد من القبض عندم اه شرح فتح (١٠) فان تلفت عين الأجرة بعد تمام العمل استحق الاجرة قيمتها وهو أحد وجهي الامام عز الدين بن الحسن والوجه الثاني أجر لعل قرز وقوا الشاى كا إذا تلف المبيع لم يجبر رد القيمة بل التين (١١) إلا حيث كانت عينها فلا يصح التصرف فيها قبل قبضها اه كواكب كما في البيع قبل القبض (١٢) ولا تسقط الاجرة الدين إلا مع شرط تسجيلها أشار إلى ذلك في التذكرة فى آخر باب الصرف قرز بخلاف التين فانه إما قسطا أو صرفا فى قب كمال فيه أو كان ذلك بضمضى مدة الاجارة اه كب قرز (١٣) حيث شرط التسجيل أو البيع (١٤) أى على جهة الزوم وإلا فهي تصح بما سببت قرز (١٥) قيل إنها لا تنزى الزكاة لأن من شرطها الاستقرار وهما لم يستقر كالمسكاتب اه مفتى ويمكن الفرق بأن الاجارة هنا لازمة ويمكن في استقرارها تخليصه النافع ونحوها ويجوز من امتنع بخلاف المسكاتب قال فى تنصيح بالأعذار فلا وجه للفرق (١٦) بعد القبض ولا تحقيق الاخراج إلا بعد القبض قرز (١٧) فى الخاص أو مع التمكن من استيفاء النافع فى غيره وذلك فى الاعيان وكذا المئادى قرز (١٨) فان كان المؤجر قد تصرف فى الأجرة ببيع أو نحوه

أو مافى حكمها من تسليم العمل فيصير ملكها مستقر أى لا ينتقض (ويستحق) أى يصير
حقا يستحق المطالبة بها^(١) بأحد وجوه الأول (بالتعجيل^(٢)) قبل إغاء العمل فحق عجلت اليه
صارت له حقا لا يجوز للمالك استرجاعها مهما لم يقع فسخ^(٣) الثاني قوله (أو شرطه^(٤)) أى إذا
شرط فى المقدم تعجيل الأجرة لزم ذلك الشرط وكان له المطالبة بتعجيلها الثالث قوله (أو
تسليم العمل^(٥)) فى الأعمال (أو استيفاء النافع) فى الأعيان فله المطالبة بمد ذلك (أو التمكن^(٦))
منها (بلا مانع) فإذا تمكن المستأجر منها^(٧) من دون مانع من الانتفاع بها استحق المالك
الأجرة (والحاكم فيها) أى فى الاجارة الصحيحة (بحر الممتنع^(٨)) من الخصمين عن الوفاء بما
عقد عليه لأنه قد لزم بالمقد (ويصح) أن يستأجره على حمل طعام ويجعل الأجرة (بعض
المحمول ونحوه بمد الحمل^(٩)) يعنى لو استأجر على حمل طعام بنصفه أو ثلثه أو ربعه بنصفها
أو ثلثها صح ذلك نص عليه الهادى عليم فى المنتخب وقال زيد بن على والناضر وأبو ح وش
وك لا تصح هذه الاجارة لانه استأجر على حمل ملك نفسه وملك غيره أما لو استأجره على
حمل نصف هذا الطعام بنصفه فلا خلاف فى صحة هذه الاجارة وحكى فى الاتصاف عن

ثم انقضت الاجارة بوجه من الوجوه فهل يغذ تصرفه كالبائع الفاسد أم لا اه مفتى ويمكن الفرق بأن
التصرف فى البيع الفاسد مستند إلى إذن البائع فصيح ونفذ بخلاف هنا فهو مستند إلى ملك ولم يتم
فحيث لم يكن قد استحق من تلك العين شيئا يطل التصرف فعليه ملك البعض غذا فيه لا يشتري الباقى قرز
(١) يقال سماحا مطالبة بالنظر إلى الوجهين الآخرى لانهما فيها مطالبة حقيقة فتكون من باب التغليب
اه مى (٢) تروا (٣) ويجوز له الوطء إذا كانت أمة وعجلت له وإذا فسخت الاجارة لبعض الاعراض
وجعت (٤) لا تسلمها ولزم الواطء مهرها إذ الوطء فى شبهة لعدم الاستقرار ويلحق الولد وتزوجه قيمته
قرز فان وقع الفسخ وقد كان أحق أو باع سل أقول كالفاسد يصح ما تروى عليه اه مفتى (٥) حيث لم
يكن قد استحق شيئا من الأمانة وإلا فقد ملك الواطء بقسطه ولفظ البيان فرع فلو فسخت الاجارة الخ (٦)
ولو بعد المقدوم قبل المستأجر قرز (٧) أى تامدوا إلا فهو لا يجب على الاجير أن يسلم العين المعمول فيها حتى يسلم
أجرته لأن له حياض العين (٨) بل مع مضي المدة اكب ون أو نحوها كخفى قدر يصل فيه إلى اللوضع الذى
استأجر البهية اليه اه ح لى لفظا وقرز (٩) وكل ما مضى من المدة أو حصل من العمل ماله قسط من الاجارة استقر
قسطه ويستحق طلبه إن لم يطل عمله تحت يده قرز اه ن (١٠) بما عليه لا بما له وللفظ ح وبجر الممتنع عن
إغاء الثمر ما يستحقه لانه استيفاء حقه فلا يجبر على تسكين الضريبة بلامانع من عليه الحق اه ح لى لفظا
قيل إلا على قبض الاجارة لثبوت ائمة من مى عليه قرز (١١) يعنى ذكر الحمل (١٢) هذا نحو المحمول
(١٣) مستقلة عن السيد احمد الشافى رحمه الله تعالى فى صورة تأجير البقر ونحوها يسمونه الآن مراجة
فقاله ماله أن يقول مالك البقر ملكك ربع هذه البقرة بائعة ثلاثة أرباعها فى أربع سنين مثلا فى كل

أبي حوش المنع من صحة هذه أيضا قيل ع^(١) ولا يجب عليه إلا حمل النصف في المسألتين
 (قيل من لا للممول بمسد العمل) يعني لو استأجر من يفسخ له غزلا بنصف المنسوج
 أو يعمل سكاكين بنصفها بعد العمل فإن ذلك لا يصح ذكره الهادي عليم في القنون في مسألة
 النزول قال ابن أبي الفوارس والأميرح للهادي قولان في المحمول والمنسوج قول يصح فيها
 جميعا وقول لا يصح فيها وقيل من بل الهادي عليم يفرق بين المحمول والمنسوج لأن الصنعة
 معدومة فلا تصح أجرة^(٢) بخلاف المحمول فهو موجود قال عليم وقد ذكرناه في الأثرار
 وأشرنا إلى ضعفه العلة التي ذكرها ضعيفة لأنه لا يجب إلا عمل نصف النزول كما ذكر الفقيه ع
 ولأنه يصح الاستئجار بعتقة معدومة كما تقدم^(٣) (وفي الاجارة الفاسدة^(٤)) ثلاثة
 أحكام الاول أن الحاكم (لا يجبر^(٥)) الممتنع فيها لأن المقد غير لازم لأجل الفساد (و) الثاني
 أنها (لا تستحق^(٦)) بما تقدم في الصحيحة (و) الثالث أن الذي يستحق فيها (هي أجرة
 المثل^(٧)) لا المسمى إذا كان الفساد أصليا^(٨) فإن كان طارئا^(٩) فالأقل من المسمى وأجرة

سنة قرشين مثلا قيمة التلف وقدح ملح مثلا أو قدحين وأجرة الحفظ في كل شهر قرشين مثلا ونحو
 ذلك وتزوت عليك ربع أولادها وربع درهما حتى يسكن لك نصفها ولى نصفها له بلفظ من خط أحد
 ابن عبد الحسنى أما إذا كان العرف جاريا بأن ماولد دخل في الحفظ والرعي فانها تصد كما ذكر ذلك
 في البيان وقرزاه عن سيدنا زيد الأكوع وأما ملجئ عليه أهل زماننا من رباغ البقر وسائر الانعام
 الرابطة فانها فاسدة واللازم للرباع قيمة ربه لا غير والمالك أولى بها أي يكون الخيار إليه إما بشرى
 أو باع العرف ويجبر الحاكم للرباع اه زيد الأكوع وحيث قرز (١) فإن شرط على الاجارة حمل الكل
 فسدت الاجارة اه ح آثار وقيل يصح ويلغو الشرط (٥) لعل هذا مع شرط التجيل وإلا أدى إلى التنازع
 (١) لأن المستأجر حبس الاجارة حتى يعمل ولا تلزم (٢) المقاسمة (٣) والأجر لا يعمل إلا بعد المقاسمة
 وله أخذها فيما قسمته الفراز اه ميار (١) والخيار الصحيحة من غير شرط التجيل لأنه لا يجب إلا حمل
 النصف ذكره الفقيه فلا تنازع لكن يجب القسمة يمكن العمل ولا يجب تجيل الاجارة إلا بأحد وجوه
 استحقاق التجيل كما تقدم (٢) بل يلزم قرز (٣) إلا بشرط التجيل قرز (٧) قلنا إلا أجرة المنسوج
 لا الصنعة (٣) ويصح في منفعة (٤) والباطلة كالفاسدة في الاجارة وهي ما احتل فيها أحد الاركان الاربعة
 التي تقدمت في البيع إلا أن يؤجر المكلف من صبي أو عمنون فلا أجرة اه وابل وقرز (٥) إلا أن
 يصح بصحتها قرز (٦) بالتجيل بل بردها (٧) والرباع استحقاق الأجرة على القدمات (٨) فإن اختلفت
 الاجارة فساكنها قرز (٨) نحو أن يؤجر ملكه والمسجد (٩) الطارئ لا يستقيم إلا في الظل أو في
 مسئلة البريد (١) أو في المضاربة اه قال يحيى حيدوق التبع التام في قرر السداد الطارئ فلم يثبت إلا في
 المضاربة كما سيأتي (١) لا يستقيم في مسألة البريد الا على قول ح (٢) وأما على الخيار فهي صحيحة قرز
 كما سيأتي والخيار أيضا لانها إما استحققت الأقل إلا لأجل المخافة (٢) الذي سيأتي في آخر الفصل
 الثاني (٥) نحو أن يؤجر ملكه وملك المسجد فإن الاجارة صحيحة في الاجزاء على القول بصحة

المثل^(١) وقال شاذان الواجب أجره للمثل مطلقا وقال أبو حنيفة وحكى عن ابن أبي القوارس ان الواجب الأقل من المسمى وأجره للمثل مطلقا ففازت الفاسدة الصحيحة بأن الحاكم فيها لا يجبر وأنها أجره للمثل وأنها لا تستحق (لا باستيفاء المنافع^(٢)) في الأعيان وتسليم العمل^(٣) في المشترك هذا هو منهنا وأبي حنيفة وهو قول م بالله أخيرا وقال شاذان وم بالله قديما بل تجب الأجرة فيها بالتمكن كالصحيحة^(٤) فصل في بيان ما تسقط به الأجرة وما لا تسقط به (ولا تسقط^(٥) بمجرد) الأجر المشترك^(٦) الشيء (الممول فيه^(٧)) كالتقاصر إذا جحد الثوب فاتها لا تسقط بمجرد (في) الاجارة (الصحيحة مطلقا^(٨)) أي سواء قصره قبل الجحد أم بعده (وفي الفاسدة^(٩)) أيضا لا تسقط الأجرة بمجرد (إن عمل قبله^(١٠)) وإن عمل بعده لم يستحق

العقد الموقوف فإذا تم حصل اجرة فاحكامها طارئة فيفسد العقد اه تعليق تذكرة (١) بعد الخالفه ولا قبلها حصته من المسمى قرز (٢) لا بالتخليه قرز (٣) قال ما المراد باستيفاء المنافع هل المراد كل جزء حيث المؤجر يتحقق لو سكن في جانب من المنزل وترك بقية المنزل أو ما المراد سل الجواب انه لا بد من الاتفاق في الفاسدة في كل جزء منها إذ لا يكفي التمكن اه تاهي وشامي وفي بعض الحواشي ما أوجب الملك في البيع الفاسد أوجب الأجرة هنا والملك وإن لم يستعمل قرز (٣) أي تمامه (٤) قلت وهو قوي لطف المنافع في يد المستأجر (٥) الاجرة (٦) ولا بد أن يكون الجحود في حضور المستأجر أو علمه بكتاب أو رسول (٧) وكذا الخاص اه هداية (٧) عبار الاثمار نحو الممول فيه يدخل المسمى والرعي والممول قرز (٨) ووجهه أن الاجرة في الصحيحة مستندة إلى العقد وهو لا يبطل بالجحود وفي الفاسدة إلى الاذن وقد يبطل بالجحود اه ح فصح (٩) فهي كالكافة تبطل بالجحود وروى أن هذه المسئلة أعني الاجارة الفاسدة أرسل بها أبو حنيفة إلى أبيه وأمر الرسول بأن غطه في الثني والانبسات فلما سئل أبو حنيفة فقال يستحق الأجرة فقال أخطأت فقال لا يستحق فقال أخطأت فجاء إلى ح فقال ما جاء بك يا أبا يعقوب فقال مسئلة التقصير جاءتني إليك فقال ح إن قصر قبل الجحود استحق الأجرة وإن كان بعده لم يستحق اه زهور (١٠) فلو اختلفا هل قبل ذلك قبل الجحود (١) أو بعده (٢) فليتأمل الاجير وقال في الهداية القول قول الاجير في أنه قبل الجحود والوجه في ذلك أنه بعد الجحد يكون غاصبا للمعين وعمله لا يستند إلى عقد لاجل الفساد فكان كعمل التايب لا أجرته وأما قبل الجحود فعمله بأمر لئلا فلا يستحق العوض اه غيث (١) قلن التمس فالاصل عدم العمل وبراءة الذمة من الاجرة اه شامي قرز (٢) لانه يدعى استحقاق الاجرة اه بيان ولان الاصل عدمه قال في البرهان ولانه لا وقت أولى من وقت اه بستان مالم يكن الظاهر منه بأن لا تمضي من المدة بعد الجحود ما يمكن قصره فيها قرز (٣) يعني أنه إذا جحد الاجير في الصحيحة المعين الممولة ثم أظهرها أو أقيمت البينة فانه يستحق الاجرة لا عمله قبل الجحد وبه قرز

الاجرة (وتسقط في الصحيحة^(١) بترك^(٢) الأجير (المقصود^(٣)) من العمل (وإن فعل المقدمات) كمن استؤجر على زرع أرض فحرثها وأصلحها للزراعة ولم يزرع وكن استؤجر على خبز أرز فذهبه^(٤) وطحنه ومنجه ولم يخبزه^(٥) وكن استؤجر على عمل حديد سكاكين فعمل ما لا يسمى سكيناً^(٦) وكن استؤجر على خياطة الثوب قيصاً فقطعه وخاط بعضه بحيث لا يسمى قيصاً وكن استؤجر للحج فأنشأ وسار إلى مكة ولم يفعل الأركان الثلاثة ولا أحدها^(٧) فانه في هذه المسائل لا يستحق شيئاً وأما إذا كانت الاجارة فاسدة أو أدخل للمقدمات في القصد^(٨) فانه يستحق بقسط ما فعل من المقدمات (و) يسقط من الاجرة (بعضها بترك البعض) من المقصود فتي ترك بعضه استحق بقسط ما فعل من الاجرة قيل ح فلو شل القميص^(٩) ولم يكفه استحق بقدر ما عمل وقيل لا إنما يستحق إذا عمل عملاً لا يقبضه عمل نحو أن يخطب كماً ويكمله شلاً وكفاً^(١٠) (قال مولانا عليم) وكلام الفقيه ح أظهر (ومن خالف في صفة العمل بلا استهلاك) نحو أن يستأجر رجلاً يسبح له عشر أو اثني عشر أو عشرة أذرع فتسحبها اثني عشر ذراعاً أو أمره أن يحمله اثني عشرة ذراعاً فجعله عشرة أو نحو ذلك فله الأقل^(١١) من المسنى وأجره المثل أن اختار المالك أخذه وإن اختار مثله^(١٢) أو قيمته إن عدم مثله^(١٣) فله ذلك قيل في في إيجاب الاجرة إذا أخذه نظر والأولى أن لا يجب كما لو أمر أن يصبغه أسود فصبغه أحمر وقيل ح بل يجب هنا لأن هذا مخالفة في الصفة وفي مسألة الصبي مخالفة في الجنس

(١) لأنها تستحق بالعمل وهو باق (٢) ما لم يمتعه المالك فغيره من قرز ولفظ البيان فرح فان كان الذي منه من فعل المقصود هو المستأجر فغيره استحق بقدر ما عمل وفقاً وان كان لغرض فلا اجرة إلا حيث ذكرت المقدمات في القصد على الخلاف أو تراخياً على التسليم بها قرز (٣) أي قشره (٤) فان خبره ولم يخرج من الثمن واستحق بقدره قرز (٥) وهل يكون هذا تغييراً فيلزم الأرض قلنا هو ما دون له وهذه مقدمات فلا تعد اه سيدنا حسن وقرز (٦) أو ثمة عرف أو شرط قرز (٧) المراد ولم يحرم اه ولفظ حاشية البيرة بالأحرام إلا يبعد الوقوف من دونه (٨) لكن ينظر لو امتنع في الاجارة الفاسدة من إتمام العمل هل يستحق اجرة ما عمل في الرياض أنه يستحق وقيل لا يستحق شيئاً (٩) كمن جعل عمله قبل التسليم اه (١٠) ينظر في القياس (٨) على وجه يمكن لسهولة لا يشترط قرز (٩) إذا الفساد طاري (١١) وقد يقال ليس ذلك لا لجل الفساد بل لئلا تكون حالته مع المخالفة أبلغ من حالته مع الموافقة (١٢) لا أنه قد ذكر أنه لا يستقيم الطارئ إلا في مسألة الظواهر وفي مسألة البريد أو في المضاربة قرز (١٣) هكذا في النية وكذا الصغير أيضاً وهذا يستقيم إذا غيرها إلى غرض وكان التقص فوق النصف لادونه فاما إذا غيرها إلى غرض غير مكنه ما يأتي في القصبان شاء الله تعالى (١٤) (في الناحية) (١٥) وهذا يدل على أن القرض مثل (١٦) وقال الفقهاء ظاهر الاز أنه

فلم يفعل بعض ما أمر به من أن لا يغزل بل لا يغزل هذا هو الصحيح كما في الأزهار أما لو كانت مخالفة
تؤدي إلى الاستهلاك لم يستحق شيئاً^(١) من الأجرة بل يملكه ويضم القيمة^(٢) فلي هذا
لو استؤجر على نسج عشرة أذرع من غزل فنسج منه اثني عشر ذراعاً لم يستحق للذراعين^(٣) من
الأجرة شيئاً بل يملكهما^(٤) ويضم غزلهما واستهلاكهما يحصل بالنسج لا بالمد (أو) خالف (في المدة
لتهين أو عكسه) مثاله أن يستأجره على حمل كتاب أو غيره إلى بلد كذا في ثلاثة أيام^(٥)
فساراربعا أو خمسا أو ستا وعكسه أن يستأجر بعبء ليسير به إلى موضع كذا في خمسة

لا خيار للمالك حيث لا استهلاك بل للاجير الأقل والله أعلم ومثله عن الاصمعي اه بحر (١) يعني في
الزائد (٧) مع عدم التل في الناحية والا يجب مثلي اذ هو مثل قرز (٣) وقطعها فان كان القطع
يضر الشرة الاذرع خير للمالك اه وللفظ حاشية فان كان القطع يضر فهل يتي مشتركا أو يقتسمانه
بالمائة سل القياس ان كان يضرهما جميعاً أن لا يجابا والا أجيب المتضغ كما سيأتي في التسمية اه شامس أقول
الاجير متعدد بنسج الذراعين الآخرين فيكون الخيار للمالك بين قطع الذراعين ويأخذ أرض الضرر
أو يدفع قيمة الذراعين للاجير مفردين لا متصلين هذا اذا كان القطع يضر المقطوع والمقطوع منه
أو المقطوع منه وحده وأما اذا كان يضر المقطوع وحده فلا عبرة به فيقطعه مالك الثوب ولا يستحق
الاجير أرضاً لأنه متعدد بنسجه واستهلاكه كما ذكرنا مثل ذلك في الناصب إذا ركب حلية على المنصوب
والله أعلم اه من أملاء حسين بن عبد المسمى (٥) وأما الشرة الاذرع فيستحق للمسمى عليها وفي البرهان
يستحق الأقل من المسمى وأجرة التل اه الاول قوي حيث لم يحصل ضرر على المالك والثاني حيث حصل
ضرر بالمخالفة قرز (٤) ويملك الآخر من الطرفين فان التيس الآخر ملك الحاكم من كل طرف
ذراعين (٩) فيقطعهما ويضم مثل غزلهما ويحمل أن يفرم مثل غزل ذراعين لأنه استهلكهما غزلاً
وقيمة ذراعين (٢) لأن الاستهلاك وقع باللبس وقد صار قيمياً ويغير المالك في الباقي (٣) أما أخذ مثل
الغزل والا الثانية الاذرع وسلم الأقل من المسمى وأجرة التل اه برهان قرز (١) وعليه الا في قوله
ويحاط متعدد المسمى (٢) قبل هذا حيث كان حصل منه ضرر في تعيين الذراعين الآخرين وإلا كان
كالاختلاف (٣) حيث كان النقص فوق النصف والا فالأرض اه برهان أو كان إلى غرض قرر (٣) الوسط
اغ واحتمل أن لا يكون استهلاكاً لأنه لم يصدر منه فعل اه تجرى (٥) مسئلة من استؤجر على حمل
كتاب إلى رجل معين فانه يستحق الاجرة إذا أوصله إليه أو إلى وكيله المقوض أو إلى من جرت العادة
بالتسليم إليه كولدته وزوجته ولو لم يوصله اليه وكذا لو أعطاه الغير وأمره بإيصاله إليه فأوصله لأن لم يوصله
ولا إن وجد المكتوب إليه ميتاً أو غائباً فأعطاه الحاكم أو رده (فرع) فلو أوصل بعض الكتاب استحق
بسطه ان كان فيه بعض المقصود وان كان فيه كل المقصود استحق كل الاجرة وان لم يكن شيئاً من
المقصود لم يستحق شيئاً فرع وان استؤجر على رد الجواب فقط (١) لم يستحق شيئاً لإلزامه والاستئجار
على رد الجواب يصح على قول الهادي وزيد ون وش كمل البيع والشراء على قول ط وح الا على المطالبة

أيام^(١) فحث السير حتى وصل الثلاث^(٢) فإنه قد خالف في الصورتين في صفة العمل (فله الأقل^(٣)) من المسمى وأجرة المثل حيث يكون (أجرام) على حمل كتاب أو غيره (و) يجب (عليه الأكثر) من المسمى وأجرة المثل حيث يكون (مستأجرا) وقد اختلف في صحة هذه الاجارة على هذا الشرط فقال ف ومحمد إنها صحيحة قال ض زيد وهو الظاهر من مذهب يحيى عليم وقال ح أنها فاسدة وكلام ط متردد في الشرح ﴿فصل﴾ في بيان ما تنفسخ به الاجارة وما لا تنفسخ به (ولكل منهما فسخ الفاسدة^(٤) المجمع على فسادها^(٥) بلا حاكم) ولا تراض وعن من باقوا أنها محتاجة الى الحاكم وظاهره الاطلاق في المجمع عليه والمختلف فيه وقال ض زيد أبو مضر إنها لا تحتاج الى حاكم ولا تراض وبعض المذاكرين^(٦) لقى بين القولين بأن الفساد إن كان جمعا عليه لم يحتج والاحتاجت ﴿قال مولا ناعليم﴾ وهذا الذي اخترناه في الأجزاء (و) تنفسخ الاجارة (الصحيحة بأريمة^(٧) بالروية والعيب^(٨)) والكلام فيها كالنكلام في المبيع^(٩) (و) الثالث (بطلان المنفعة^(١٠)) فتسقط الاجارة بنفس البطلان^(١١) وذلك كغراب الدار وغصبها^(١٢)

به مدة معلومة اه يان بلفظه (١) يقال هي فاسدة فيسحق اجرة التل على المذهب قرز (١) وتضمن الرقية اذا تلفت في هذه الصورة اه جري (٢) فلو قال المستأجر للأجير على أن يوصله في ثلاث فأوصله في يومين كان مبرورا (٣) الا حيث لم يفت غرض فالمسمى وقيل الأقل من غير فرق (٤) قيل هذا قبل القبض كاليق وقيل لا فرق قرز اه يان وهو ظاهر الاظهار (٥) ان شرطا أو أحدهما تنفسخ متى شاء لغير ضرر أولا يذكر اجرة (٦) رأسا أو يستأجره على أن يبيع له أو يشتري له شيئا مجهولا في مدة مجهولة اه غيث (٧) والمختلف فيه أن يقدر على وقت مستقبل (٨) شكل عليه ووجهه أنها باطلة لان مدتها صارت مجهولة اه بستان (٩) الفقيه (١٠) والخامس التراض والافالة اه يان (١١) ويحرم في العيب الذي يفسخ به أن ينقص من اجرة المثل ولو بالضرر الى غرض المستأجر كما في المبيع اه شرح لفظا (١٢) في الاعيان لا في الاعمال كما يأتي قريبا في قوله ولا يجبل قدر مسافة جهة وكتاب الخ (١٣) وقد عرفت اه محوى لفظا (١٤) ليس كاليق لان المبيع اذا غيب عند المشتري فليس له الرد بخلاف الاجارة فله الفسخ وهذا وجه التشكيل قيل انما يثبت له الفسخ هنا لانه يستحق الاجارة حالا غالاه برهان (١٥) بعد القبض وأما قبل القبض فيبطل بالاجماع من غير فسخ قرز (١٦) لا التقيد فلا يبطل بغصب بطلان المنفعة اذا كان بعد القبض وقيل يبطل قرز (١٧) ولو غصبت الارض بعد قبضها وكذا غيرها من سائر المؤجرات فان كان يمكن المستأجر منع الناصب منها ولم يفعل أو كان يمكنه ارجاعها من الناصب بلا عوض فالاجارة لازمة له وله الرجوع على الناصب بأجرة المثل بعد القبض قرز فلو كانت أكثر من الاجارة للسنة كان الزائد كما إذا أجرها زمنا على المخلاف (١٨) للضم ذكره الفقيه س وإذا كان لا يمكنه ذلك فلا اجرة عليه كما أطلق في الكتاب ويكون للمالك مطالبة الناصب بأجرة المثل اه كواكب ولفظ اليان (مسئلة) إذا غصبت الدار المؤجرة

واقطاع ماء الرحي^(١) وماء الأرض وغلبت الماء عليها ومرض الأجير^(٢) وعجز
 الدابة عن السير^(٣) (و) الرابع (المذر الزائل^(٤) معه الفرض بمقدما) وذلك نحو أن
 يستأجر من يقلع له سنا^(٥) فيأخذ قبل القلع^(٦) وكذا لو أفلس المستأجر^(٧) قبل تسليم الأجرة
 وكذا لو عرض له عذر عن السفر وقد استأجر دابة أو خادما كخوف يئلب منه العطش^(٨)
 قيل ع وكذا الضرر ويضعف رجا السلامة وكذا لو استأجر دارا وعرض له مانع^(٩) عن
 الإقامة وكذا لو منعه عن التجارة أو الحرفة التي استأجر لها إفلاس^(١٠) وكذا لو أضرب
 عن عمارة الدار^(١١) التي استأجر لمارتها^(١٢) أو عن عمارة الاساطين^(١٣) وأراد حيطانها^(١٤) أو
 أضرب^(١٥) عن الزرع وقد استأجر الأرض له فهذه الاعذار كلها يزول معها الفرض بعقد
 الاجارة قال عليم وهذا ضابطها أمضى لفظ الأزهار (ومنه) أي ومن المذر (مرض من
 لا يقوم به إلا الأجير^(١٦)) فلو أجز نفسه ثم مرض ولده^(١٧) وهو لا يجد من يقوم به في
 مرضه إلا هو فإن ذلك عذر في فسخ الاجارة^(١٨) قيل ع وكذا إذا احتاج إلى حفظ بيته

الخ (١) وقيل بل تطيب له هنا لانها في مقابلة منافع مملوكة ألتفها عليه الغاصب فيضمنها له بقيمتها
 (١) وهو ماء يوضع حول الرحاء يدور بأخشاب تحركه (٢) الخاص أو المشترك حيث لم يمكن من
 الاستئابة بل ولو أمكنه الاستئابة لأنه يجوز ولا يجب له في المشترك لا في الخاص فلا يمنع منه الاستئابة بل
 لا فرق كما تقدم (٣) ولا بد من التراضي أو الحكم قرز (٤) من المستأجر أو العين المستأجرة (٥) أو قطع عضو حصلت
 به علة ثم شفي فانها تبطل الاجارة اه يان (٦) فيبطل قرز (٧) قيل فوكذا إذا كان يطله ولو علم بذلك (٨)
 عند العقد فيكون له الفسخ ولو كانت مؤجلة يعني الاجرة فان لم يفسخ مع اعصائه أجلت عن المستأجر
 كبيع سلعة المفلس يعني حيث شرط تعجيل الاجرة اه سحولي (٩) هلا قيل إذا علم بذلك المستأجر
 يكون كالبايع من المفلس مع علمه قيل إنما يثبت له الفسخ هنا لأنه يستحق الاجرة حالا خلا
 اه برهان (١٠) الطف (١١) على النفس أو المال (١٢) من مرض أو خوف (١٣) انتهى على أصل الهدوية
 (١٤) قيل ي وإنما يكون تميز العزم عنرا في حق المستأجر لا في حق المؤجر لانه قد ملك المنافع
 التبر قال كنت أقوله نظرا فوجدته نصا في الزوائد اه غيث (١٥) هذا للتأيد بالله ولا تنص للهدوية
 ولكن في كلامهم ما يدل عليه حيث قالوا لو استأجر ما يفتق في الحضر ثم عزم على السفر كان له
 أن يفسخ وقد رواه عنه في الروضة اه كواكب (١٦) وهي النعام المروقة (١٧) ولو كان الاجير
 صائما فبما تميز العزم اليه فلا يجب أن يكون هو الذي يصومه (١٨) وسواء كان الاضراب لغرام
 لتبر عنده (١٩) ولو أجنبا ولو ذميا قرز (٢٠) وكذا لو عرض ذلك للمستأجر وهو يعاد الحضور
 أو يحصل تسهيل من الاجير في العمل أو قل نصحه فلم يستأجر الفسخ قرز (٢١) أو سائر المسلمين
 (٢٢) فأن قال المستأجر لا أفسخ لكن أقبض هذه الاعذار وأرجع الى اجارك قلل له

لمرض زوجته أو إلى التحلل منها ^(١١) أو يلحقه عار إن لم يحضر موتها ^(١٢) كانت هذه أضراراً في فسخ الاجارة ^(١٣) (و) من العذر (الحاجة) للماسة (إلى غنمه ^(١٤)) فلا أجر أرضاً له أو داراً ثم احتاج إلى غنمها لضرورة نحو دين يرتكبه ولا مال له سواها ^(١٥) أو لعجزه عن فقة أهله أو نفسه كان ذلك عذراً في فسخها وجاز له بيعها ^(١٦) (و) منه (تكاح من ينعما الزوج ^(١٧)) كولو استأجرت امرأة أرضاً ^(١٨) تزورها ثم أنها تزوجت والزوج ينعما من الخروج كان عذراً في فسخ الاجارة إذا لم يمكنها الاستنابة ^(١٩) وكذا لو لم ينعما إذا لم يحصل منه إذن أو يأتي مثل هذا أنه يجوز الفسخ لكل واجب من رد ودية أو جهاد لا الحج ^(٢٠) عليه تنبيه اعلم أن الفسخ ^(٢١) بالاعذار جائز عندنا والخفية وقال ش لا تنفسخ للأعذار إلا حيث يصير العمل محظوراً نحو أن يستأجر لتفعل السن أو اليد المتأكلة ثم تبرأ (ولا تنفسخ بموت أيها ^(٢٢)) أي بموت المستأجر وللزوج بل تتم الاجارة لورثة من مات منهما هذا مذهبنا ومالك وش قال في شرح الأمانة وهو إجماع أهل البيت وقال أبو حنيفة وص بالقاء أنها تنفسخ بموت أيها وهذا الخلاف في اجارة الأعيان من جعلتها اجارة الخاص ^(٢٣) وأما اجارة الأعمال فليل وح لا يجب على الورثة أن

ذلك ما لم يكن الرجوع مسافة يضر بها الأجير اه صيرى وغيث معنى واختار أنه الفسخ قرز لأنه قد وجد سبب الفسخ وقرره الشافعي (١) ولا نائب له في التحلل (٢) أو مرضها (٣) وذلك كقبال ابن فانه إن لم يحضر كان طاراً اه هداية من شرح الملق (٣) ولو رضي المستأجر بقاء العقد قرز (٤) لكن ينظر لو احتاج المستأجر إلى الأجرة بعد أن عجلها هل يكون عذراً أم لا قال في حاشية سواء كان العذر للمستأجر أو للمؤجر أو العين المؤجرة ثبت الفسخ اه في وقيل انه لا يكون له الفسخ لأنه قد تقدم أن الأجرة في الاجارة الصحيحة تملك بالعقد (٥) غير ما يستحق المفسد قرز (٦) وتنفسخ بالبيع (٧) أو بعضه حيث لا يمكن من بيع البعض إلا بيع الكل قرز (٨) حرية لا أمة قرز (٩) بخلاف ما لو أجزت نفسها أن ترعى غنماً ثم تزوجت لم يكن لها وللزوج الفسخ اه ميار ومنه في التجري وهذا يشبه ما تقدم حيث أوجه لا معه وفي شرح ابن جبران ولو أجزت نفسها (٩) وكذا لو أمكنها ولكن مادتها المحضورة اه صيرى (١٠) لأن وقت العمر ويجوز تأخير العذر وقيل هذا على القول بأنه على التراخي والصحيح أنه على الفور (١١) في وجهه وعليه بكتاب أو رسول قرز (١٢) وكذا لا تنفسخ بموتها قرز (١٣) إلا أن يكون الأجير وارثاً أو المكس أخس بقدر ما ورث اه ن غالباً احتراز من أن يكون ماله مستغرقاً بالدين لم تنفسخ قرز (١٤) ظاهراً ولو فاسدة وقد يقال أنها فاسدة تنفسخ لا رتاع الاذن اه وفي ح الصحيحة قطع وفي الفاسدة ان قد عمل عماله أجرة وإلا اعتسفت كما تقدم في الحج قرز (١٥) يعني إذا مات المستأجر له فانه لا تنفسخ وأما إن مات الأجير الخاص اعتسفت اه تجري لانه قد تقدم في قوله ولا يدل اه ولقظح قال في البيان تبطل الاجارة بموت الخاص

يسموا ولهم ذلك^(١) وقال الأمير ليس لهم ذلك **﴿قال مولانا علي﴾** ولعل الخلاف إذا قلنا ان
للاجير أن يستأجر^(٢) قوله (غالبا) احتراز من صورة وهو أن يؤجر^(٣) وقفا يرجع بمد
موته إلى من بعده بالوقف فانه يطل تاجيرا لا أول^(٤) (ولا) تنسخ^(٥) أيضا (بحاجة الملك
إلى العين^(٦)) (المؤجرة) فلو أجرة داره ثم احتاجها ليسكنها أو عبده ثم احتاجه ليخدمه لم تنسخ
الاجارة بذلك^(٧) (ولا يحل قدر مسافحة وكتاب ذكر لقبها^(٨) للبريد والناسخ^(٩)) فلو
استأجر رجل رجلا إلى موضع أو لنسخ كتاب^(١٠) مشهورين^(١١) بتسمية والاجير لا يعرف
تفصيل قدرهما فانكشف كثيرا فانه لا خيار له فيفسخ به^(١٢) **﴿فصل﴾** في ذكر جملة من
أحكام الأجرة (و) من أحكامها أنها (تفد مع الثمن الفاحش من رأس المال) إذا وقع العقد
(في) حال (الصحة) (و) (لا) يكون التأجير واقعا في الصحة بل في المرض^(١٣)
(فالثمن من الثلث^(١٤)) فلو أجرة عينا شهرين بخمسة وأجرتها كل شهر خمسة

وظاهر الشرح مشكل فان أراد المستأجر فستقيم (١) في الصحيحة مطلقا والفاسدة حيث قد عمل الميت
جملا لثله أجرة اه مفتي قرز وقد مر نظيره في الحج (٢) فيما لا يختلف بالأشخاص كما مر أو قد كان
شرط الاستئابة أو جرى عرف (٣) وكان للمؤجر هو المصروف وأما غير المصروف فلا يطل تأجير به موته
ولا يموت مستحق الفل (٤) وذلك لانقلل المنافع إلى من بعده بالوقف لا بالارث فكانه أجرة غير ملكه
لاستحقاق من بعده إياه لا من جهة بل من جهة الواقف اه بستان (٥) حيث كانت صحيحة (٦) والفرق
بين الحاجة إلى الثمن والحاجة إلى العين أن في الثمن هو محتاج إلى ثمن الرقبة التي لم يخرجها عن ملكه
وفي العين محتاج إلى المنافع التي قد سخرت عن ملكه (٧) قيل هذا إن كان يمكنه أن يكتري غيره أو كانت
الحاجة إليه لا يحضر بتركها وإلا كان عذرا له في الفسخ اه كواكب وفي البيان ما لفظه فاما إذا احتاج
الدار للسكنى أو الدابة للعمل أو الركوب ولم يجد غيرها فلا يكون له الفسخ بذلك اه بيان بلفظه
(٨) فلو ضمن الكتابة بحيث بقي بعض الورق كان خالفنا فيستحق الأقل من المسمى وأجرة المثل وأخذه
مالك الورق وإن شاء تركها للاجير وضمن قيمتها وهكذا في العكس (٩) كما في مسألة الحاكم اه
بيان بلفظه (١٠) وظاهر الأثر لا يلزم إلا الأقل فقط ولا خياره قانظر وتحقق (١١) يعني بجل الخط
لم يكف الورق اه بستان (١٢) ولا بد من تعيين الورق (١٣) التي ينسخ فيها بالمشاهدة أو ذكر قدرها وإلا
لم يصح ولا بد أن يكون البياض موجودا في ملك المستأجر (١٤) ويكون تحصيل الأصل للنسخ عليها على
المستأجر اه حار ومفتي وقرز (١٥) ولا يحتاج إلى ذكر عدد السطور بل ينسخ المعتاد (١٦) حيث عين
كما تقدم في قوله عين المحمول اه سيدنا حسن وقرز (١٧) قيل وله خيار الرؤية اه بيان وقال في ح البحر
لا خيار له لا تنال المنافع ولا خيار للبايع اه شرح بحر وقواه المفتي ولفظ البيان وقيل انه ثبت للاجير خيار
الرؤية فيما لم يكن قد رآه كما في البيع اه بلفظه (١٨) الموضع والكتاب (١٩) إذا لم يمكن منه
تقرير ولا تحجير كما تقدم في البيع (٢٠) الخوف (٢١) ما لم يكن مستغنيا بالدين فلا ينفذ في قرز (٢٢) حيث

فله ^(١) بخمسة شهر أم إذا كان ثلث تركته ^(٢) خمسة استحق الباقي وإن كان أقل فبعضها بقاً ما إذا أجز نفسه في مرضه ^(٣) بنين فاحش فقد بكل حال لأنه لا حق للورثة في بدنه (٤) الاجرة (لا يستحقها المتبرع ^(٥)) فلو عمل رجل لرجل عملاً من غير أمر ^(٦) ولا شرط ^(٧) أجرة كان العامل متبرعاً ولا أجرة له (ولا يستحقها) (الاجير حيث عمل غيره لاعنه ^(٨)) فلو استؤجر على خياطة ثوب غفاله غيره لا بأمره ^(٩) ولا بنية كونه العمل عنه لم يستحق الاجير ولا العامل شيئاً من الاجرة (أو) استؤجر على عمل فعمله ثم (بطل عمله قبل التسليم ^(١٠)) سقطت الأجرة ^(١١) وذلك

كان له وارث (١) أى المستأجر (٢) ومن جملة التركة العين المؤجرة وتقوم مسلوقة المنافع قرز (٣) يعنى جميع ما يملك يوم مات من الرقبة المؤجرة وغيرها بالخمسة التى أجزها بها إن كانت باقية معه أو على ذمة المستأجر فإن كان ذلك كله بخمسة عشر درهما صحت الاجارة في الشهر الثانى وإن كانت دونها صح من الشهر الثانى بقدر ثلثه فقط اهـ شرح بصرى وقرز (٣) نحو أن يكون مقوداً أو حاملاً في السابع إذا لا يصح تأجير المريض (٤) وكذلك الزوجة ما عمت في بيت زوجها فلا أجرة لها (٥) حيث يأمرها الزوج ولو طلقها فإن أمرها ونفقت فاصدة حسن الشرة أو لثلا يطلقها فإن حصل غرضها وإلا لزمته الأجرة اهـ من معنى يعنى إذا اعتادها أو شرطها قرز (٦) ومثل مسئلة الزوجة الأولى لا لو عملوا مع أبيهم لا حسانه اليهم وتزويجهم مثلاً ونحو ذلك مما جرت به العادة فانه إذا منع منهم شيئاً مما يتعادون كان لهم الرجوع عليه بأجرة المثل فيما عملوه والله أعلم اهـ مع شرط الأجرة أو اعتادوها قرز (٥) أو بأمر ويخادها قرز (٦) أو شرط إلا أن يقبل الشرط أو يسلم اليه العمل اهـ سحولى قرز (٧) فإن كان بليت استحق الأجر حيث يكون للاجير الاستا بة قرز وإما استحقها الأجير حيث كان بنية كونه العمل عنه لا عمل الاجير مما يصح التبرع به عنه وتصح الضمان به عنه ذكره في الشرح اهـ يان للذهب خلافه في الضمان لا تغير مال قرز (٥) أو عنه وليس له أن يستأجر (٨) أو بأمره ولم يكن معاداً للاجرة إذ الاغلب في المنافع عدم الاعراض مالم يشرط العوض ذكر معناه التجزى وكان عادته لا يعمل إلا بأجرة وإلا فلا غائبة للامر قرز (٩) والتسليم النقل فيما ينقل والتصرف في غيره قرز يقال العرف أنه يستحق بالتفراغ من العمل فيما لا ينقل وإما رده إلى مالكه اهـ فينظر (٥) أو التخليق (١) فيما يجير فيه من أرض أو دار عمل الاجير فيما عملاً من حوث أو ماء فلو بطل عمله قبل التسليم ولو بنا لب فلا أجرة اهـ سحولى فقط (١) إن حضر المصنوع اهـ ذكره قرز (٥) مسئلة وإذا بطل عمل الاجير تحت يده قبل تسليمه إلى المالك نحو أن تصلب الارض بدحره ثم غطا وقبل ردها إلى مالكاها أو ينسل الصباغ من الثوب قبل رده أو تنهار البئر أو يخرّب البناء فقال في التذكرة والحفيظ والبيان لا أجرة له وقال المرتضى وص بالقشوش يجب الاجرة ولله يلحق بين القولين بأنه لا أجرة حيث لا يضمن وحيث يضمن يستحق الاجرة اهـ يان بقظة (١٠) وهذا يستقيم حيث أخذ المالك الثوب أو قيمته غير مقصور فيكون صاحب الثوب غيراً فيه من أخذ ثوبه بغير موين تركه المقصود وأخذ قيمته منه ويكون غيراً في القيمة إن شاء أخذ قيمته قبل القمصارة ولا أجرة عليه وإن شاء أخذ قيمته بعد القمصارة وسلم أجرة

(كفصور) لما أفرغه التقصار (القتة الريح في صبيع^(١)) قبل أن يقبضه مالكه فان كانت الريح غالبية^(٢) لم يضم منه ولا كان للمالك الخيار كما سيأتي إن شاء الله تعالى في مسألة من أمر بالتسويد فحمر ولا يضمن الصبيع إذا كان للغير^(٣) سواء كانت الريح غالبية أم لا ومن هذا الجنس **مسألة** الدابة إذا جمعت^(٤) من الطريق فردته فلا أجره لأنها تقضت عملها وإنما تسقط الأجرة بشرطين الأول ذكره الفقهاء مندوي أن لا يكون جوهرها لسوء ركوبه الثاني ذكره الفقيه أن لا يمكنه النزول^(٥) فان أمكنه لزومه الأجرة^(٦) وسواء خشي التلف^(٧) أم الضرر أو لم يقلع إذا لم يمكنه النزول إلا بمضرة فلا شيء عليه لأن كل واحد يمكنه النزول **مسألة** قال مولانا عليه السلام بل قد لا يمكن أن يكون مشدوداً (أو أمر) الأجير (بالتسويد فحمر^(٨)) أي قيل له يصيب الثوب أسود فصبغه أحمر لم يستحق شيئاً من الأجرة وللمالك الخيار^(٩) في الثوب إن

التقصير وكذا في كل أرض وجب في المصنوع فانه يكون للمالك خيراً فيه بين أرشه قبل الصبغة ولا أجره أو أرشه من قيمته بعد الصبغة وسلم الأجرة ذكر ذلك في بيان السجاني اه كواكب لفظاً قرز (١) بكسر الصاد اسم للصبيع وبوصفها اسم للفعل اه تعليق (٢) والريح الغالبة هي التي لا يمكن حفظ الثوب منها لو حضر حال حدوثها وذلك نادراً اه بيان (٣) حيث وضعه في موضع متعاد (٤) ورززم عليه بالمطاد قرز (٥) ولا فرق بين أن يكون صاحب الصبيع متدياً أم لا (٦) وحاصل الكلام في الدابة إذا جمعت بالراكب إما أن يكون لسوء ركوبه أو أمكنه النزول فلتزم الأجرة كلها حيث قد بلغت إلى الموضع المعين أو مضى وقت يمكن الوصول فيه قرز وأجرة الرجوع وان كان لا لسوء ركوبه ولا أمكنه النزول فلا يستحق إذا ذهب ولا آتياً وان كان لسوء ركوبه ولا أمكنه النزول لزومه الأجرة إلى حيث وصل حصته من السمي ولا شيء للرجوع وان كان لا لسوء ركوبه أو أمكنه النزول لزمت إلى حيث وصل حصته من السمي وأجرة المثل للرجوع فقط إلا أن يترك النزول خوفاً عليها فلا شيء عليه للرجوع وفي السكاك وبالصمغ واللبستان والقياس لأجرة عليه في الرجوع مطلقاً سواء كان لسوء ركوبه أم لا أمكنه النزول أم لا لأن الدابة تكون ممية وقد ذكروا أن من رد المغيب راكباً عليه لم يكن رضا المغيب وقد ذكرنا في العين المؤجرة أنها إذا تبيحت فسمحت ولو فصل المستأجر لكن هل يحتاج إلى فسخ حيث قصد ردها بالمغيب كما في قوله وماتيب ترك فوراً فقالوا لا يمكن الترك بل لا بد من الفسخ وإلا لزمه السمي أو يفرق بين هذين بأن هذا أبطلت عملها فهو كبطلان المنفعة فلا يحتاج إلى فسخ بخلاف ذلك الذي يظهر اه سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٧) وكذا السفينة قرز (٨) في رجوعه (٩) للذهاب (١٠) بالنزول (١١) قيل أما مع خشية التلف فله الفسخ مع الركوب وتلزم أجرة المثل كما قد سدم بل الحط بالنسبة ما بين أجزائها صحيحة ومعية فإذا كانت أجزائها صحيحة ستة ومعية أربعة الحط ثلث السمي كما تقدم قرز (١٢) المراد بلون مخالف (١٣) وهذا الخيار حيث كان التقصير فوق نصف قيمة الثوب وإلا

شاء أخذه وأرض ما نقص إن كان فيه نقصان وإن شاء ضمنه قيمته قبل الصنيع وعند م باق
 يأخذ صاحب الثوب ثوبه وأرض النقصان إن نقص ولا خيار له (وتلزم) الأجرة^(١) (من
 ربي في) مكان (غصب) إذا كان في حال الترية (مبزا) أى يعقل النفع والضرر فأما إن
 كان غير مبز كبن سنة^(٢) أو ثلاث سنين أو نحوها فإنه لا يضمن ذكره أبو مضر وقال
 على خليل وصححه الفقهاء ح لى أنه يعتبر بالتصرف فإن كان الصبي قد بلغ حد التصرف^(٣)
 فالكرء عليه وإن كان في المهد فلا شيء عليه (أو حبس فيه^(٤)) أى في المكان المنسوب
 لزمته الأجرة إن حبس فيه (بالغرق)^(٥) من الخروج لا بالقيد الذى لا يمكنه معه
 الخروج^(٦) فلا شيء عليه قيل ل ويرجع الصبي^(٧) على المربي والمحبوس على الحابس بما لزمه
 من الأجرة^(٨) لأنه غرم لحقه بسببه^(٩) وقيل ح^(١٠) لا يرجع لأنه قد استوفى مافى مقابله^(١١) قال
 مولانا عليم هو الأول وأولى وهذا على أصل م باق^(١٢) وأما على أصل الهدية فأصلهم أن المكروه
 آلة للمكروه ولهذا قالوا القود على المكروه فىأى هنا أن الكراء على الحابس في الوجهين
 جيماء (ومستعمل الصغير^(١٣) في غير المتاد^(١٤)) وهو الذى لا يتسامح بمثله تلزمه الأجرة سواء
 كان الصبي حراً أم عبداً فأما لو كان يسيراً^(١٥) لأجرة لمثلته لم تلزم وجاز ذلك^(١٦) (ولو) كان

فلا خيار كما تقدم ومثل هذا في الأمار والصميرى ولعل هذا حيث غيره إلى غير غرض اه ح فص
 أو غيرها إلى غرض لكن لا أرض بل يغير بينه وبين القيمة كما يأتي في النصب اه غيث (١) والقيمة
 للرقبة ان تلت (٢) أو مجنون (٣) وقواء صاحب الأمار وظاهر الأثر خلافه قرز (٥) وهو التقيل من
 مكان إلى مكان (٤) حيث كان هنا مكلفا (٥) بالقتل ونحوه اه معيار (٦) يعنى التصرف قرز (٧) المميز قرز
 (٨) والقيمة للرقبة ان تلت (٩) وقرز بينه وبين الموقوف في أنه لا يرجع بما احتضن لان الموقوف مختار
 وان جهل هذا الخ وهنا غير مختار (١٠) وسيتأتى للفتيح إذا اكروه التير على أكل طعام نفسه أن يرجع ولم
 باق أنه لا يرجع فينظر في الفرق فقد خالف كل منهما أصله اه من النصب قيل الفرق على أصل م باق
 أنه في الطعام لم يفرم (١١) لكن مولانا عليم يميل إلى ترجيح كلام م باق في هذه المسئلة ونحوها وفي النصب
 وفي الجنائيات اه تجري الخلاف في قوله ويلزم من ربي في غصب مبزاً وفي التلبية في الاحياء وفي النصب
 في قوله ويضمن من الضيف قوياً وفي الاكراه في قوله لكن يضمن المال وفي الجنائيات في قوله وفي
 المكروه خلاف وفي قوله لا بالاكراه وفي قوله وأجرته وعقارته وعقار في هذه المواضع كلام م باق عليم
 اه سيدنا حسن اما في هذى فالخيار كلام الهدية والازهار في قوله وأجرته وعقارته على الواضع
 لا المالك في الاصح قرز (١٢) ولو رضاه وكذا المجنون (١٣) الذي يضلعه الفضلاء لا الظلمة والجبارة
 (١٤) قال الامام عي يجوز متاوله الكوز واليوب ونحو ذلك قال في التيم جرت عادة كثير من الفضلاء
 يأمر ولد غيره ينظر زيدا في الدار أم لا اه غيث (٥) ما لم يظف تحت العمل فإنه يضمته ضيان جناية
 اه بيان وقيل لا يضمن حيث كان معاطا (١٥) ان كان يرضى وإلا فلا يجوز وأما الاجرة فلا يلزم

المستعمل للصغير (أبا) له فأنها تلزمه الاجرة إذا استعمله زائدا على المعتاد^(١) ذكره في الياقوتة
عن أبي مضر ولم يفصل وقال في التخرجات ان استعمله في خدمة البيت لم تلزمه الاجرة
ويلزمه في غير ذلك (ورفع عنها إفتاق الولي^(٢) فقط بيتها) فمن استخدم الصغير وأفتقه بنية
أجرته صح ذلك إن كان وليا له^(٣) قال عليم ولو كان أبا أو تقي ففتقه ديننا في ذمته^(٤) فإن لم يكن
وليا أو كان وليا لكنه أفتقه لا بيتها لم تسقط قال (م) بالله (ولو لم تقارن^(٥)) النية الاتفاق
صح ذلك وأجزى (إن تقدمت) عليه (قال مولانا عليم) وأما عند الهدوية فاحتمل^(٦) (و) كذلك
تلزم الأجرة (مستعمل) الشخص (الكبير) إذا كان (مكرها^(٧)) على عمل له أو لنيره
(والعبد كالصغير) في أنه إذا استعمله غير مالكه في المعتاد برضاه^(٨) لم تلزم أجرة وان استعمله
في غير المعتاد لزمته وأما ضمان رقبة العبد فقد أوضحه عليم بقوله (ويضمن) العبد^(٩)
(المكره) على العمل ينير اذن مولاه (مطلقا) أي سواء كان العبد محجورا أم مأذونا

في اليسر مطلقا^(١٠) (١) وقيل ولو مكرها فلو تلف تحت العمل فلا يضمنه قرز (٢) يقال العرف لا يجري على
يقيم ومسجد وغايته عدم ضمان الاجرة لا الجواز اه معني (١) قال في المصيرى عن التقي من الإذا استعمله
في شيء يهذب به أخلاق الصبي وأحواله فلا أجرة اه وابل وقال أبو مضر تلزمه أجرته ولم يفصل اه
بستان قيل إلا أن يكون في عمل في حق الصبي (٢) عبارة الاتمار ويقع عنها اتفاق الولي فقط بيتها ولو
متقدمة م بالله ولو أبا قال في شرحه أما عند الهدوية فيصح ذلك إذا كان الولي غير الاب لافيه فالنفقة
واجبة عليه ولو الولد غنيا وليس له أن ينفقه عنها فلو أخفق عليه بنية الاجرة وقع عن النفقة فقط وأجرته
تبعا في ذمته (٣) حيث لا تجب نفقة الصبي قرز (٢) من جد أو وصية أو وصي الاب أو الامام أو الحاكم
(٤) وقال الامام شرف الدين أن النفقة تقع عن النفقة وتبقى الاجرة في ذمته ومثله في السحولي (٥)
كشفة الزوجة لا شرا كهما في أنهما يزمان للمسر اه غيث وقيل على أصل م بالله وإلا فحق تسقط بالطل
وهو المذهب (٥) والظاهر أن الخلاف بين م بالله والهدوية إنما هو حيث يكون المتفق الاب وعند م بالله
يقع عنها اتفاق الاب بيتها بناء على أصله أن نفقة الصغير تجب في ماله وعند الهدوية أنها لا تقع عنها اتفاق
الاب لان نفقة الصغير واجبة عليه ويقع عنها اتفاق سائر الاولياء بيتها سواء فارتت أو تقدمت عند
الجميع وان كان ظاهر الازهار أن الخلاف في اشراط المقارنة قد ذكر معنى ذلك في الكواكب
(٦) الصحة وعدمها (٧) إذا كان لثله أجرة اه أثمار قرز وان لم يعادها لانه ألتف منفعة مكرها
وألتاف المنافع كالتلف الاعيان اه بستان (٨) ولو على عمل للمكروه قرز (٨) لا يشترط الرضا لانه
ألتف ما لا قيمة له (٩) لا الحر (١٠) إذا كتبت عليه اليد إذا كان كبيرا لا الصغير فيضمن إذا كان
في غير المعتاد (١) بل يضمنه ضمان جنائية حيث تلف تحت العمل أو يبعه قرز

صغيراً أم كبيراً انتقل أم لم ينتقل^(١) وسواء استعمله في يسير^(٢) أم كثير (ومحجور^(٣) انتقل^(٤)) أي إذا كان العبد محجوراً غير مأذون^(٥) واستعمل فيما ينتقل فيه ضمنه المستعمل^(٦) لا إذا استعمله وهو في مكانه من غير أن ينتقل فلا ضمان عليه^(٧) (ولو^(٨)) كان العقد (راضياً) بالعمل فإنه يضمنه المستعمل له لأن انتقاله عن أمره قبض ﴿فصل﴾ في بيان ما يكره من الأجرة ويحرم (و) اعلم أنها (تكره^(٩)) الأجرة (على العمل المكروه^(١٠)) وهو ما جرت عادة الناس أنهم لا يعقدون عليه إجارة صحيحة من الأفعال كالجماعة^(١١) والختان وحفر القبور والدلالة^(١٢) فإن أخذ الأجرة عليه مكروه لأن القاسم عليم كره الدخول في العقود الفاسدة^(١٣) وقال ض زيد إنا كرهت أجرة هؤلاء لكونهم يأخذون على المادة لا

(١) وتلف تحت العمل أو بسببه وإلا فلا بد من الانتقال قرز (٢) قيل أما اليسير فلا ضمان فيه لأنه مأذون له من جهة الشرع اهـ هبل (٣) ظاهره ولو استعمله في المتاد وهكذا ذكره في ح التصح وقيل لا بد أن يستعمله في غير المتاد وأما المتاد فهو مأذون له من جهة الشرع اهـ ع قرز (٤) راضياً (٥) وأما المأذون فلا تضمن رقبته وتصح عقد الإجارة معه ويبرأ بتسليمه ولأن تسليم الاجارة إليه ولا يصح منه التبرع (٦) إذا كان غير متاد اهـ يان وقيل ولو في المتاد ذكره في شرح التصح في الهنايات اهـ وللفظ سحولي قيل الأولى أن يقال ويضمن العبد غير المأذون إذا اضطر بالامر راضياً في متاد أو غير متاد أو تلف تحت العمل بسببه أو مكروها انتقل ولو مأذوناً ولو في يسير متاد أو لم يفتل وتلف تحت العمل بسببه كما مثل اهـ سحولي لفظا الذي هجر في مسئلة ومستصل الصغير في غير المتاد أن يقال العبد والصغير مطلقاً إذا استعمل في المتاد فلا أجرة وأما الرقبة فالمستعمل لا يخلو إما أن يكون حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً إن كان عبداً ضمن إن كان سيده كارها وسواء كان العبد راضياً أو كارها مأذوناً أو محجوراً ويكون ضمانه ضمان غصب إن اضطر وإلا ف ضمان جناية إن تلف تحت العمل أو بسببه وهذا إذا استعمله في غير المتاد وأما فيه فلا ضمان (٧) مطلقاً وأما في الحر فإن كان مكروها وهو كبير ضمن أجرته فإن هلك تحت العمل أو بسببه ضمنه ضمان جناية وأما الصغير إذا استعمل في المتاد مطلقاً فلا أجرة فإن هلك فلا ضمان وإن استعمل في غير المتاد لزم الأجرة وضمن إذا تلف تحت العمل أو بسببه هكذا قرز اهـ من خط الوالد مهدي الشيباني رحمه الله تعالى في شرحه ولعله لا يخالف ما في البيان مع التأمل لا إطلاق صدر المسئلة لأنه لم يفعل إلا في الكبير اهـ الجميع من خط سيدنا حسن (٨) قد صار غاصباً بالقل ولوقل كما في البيان يقال سياق البيان في الكبير فلا اعتراض قرز (٩) في المتاد قرز (١٠) صوابه إن كان راضياً بخلاف ولو (١١) كراهة تزيده قرز (١٢) وحقيقة العمل المكروه للاجير والمتاجر وذلك نحو أن يستأجر الحجام وهو صائم وهو يضعف بحاله فإن ذلك مكروه وكذلك الأجرة اهـ شرح آثار وكذا الاستأجر من يرضيه لغيره عنده ونحو ذلك (١٣) والعصانة والأجرة من ماله فإن لم يكن له مال فعل مثقه قرز (١٤) أنزل الميت إلى قبره اهـ وقيل أجرة الدلال على البيع قرز (١٥) وفي الكواكب وجه الكراهة الحث على التكسب في الحرفة الرقيقة اهـ شرح بحر

على العمل ^(١) قال مولانا عليهم السلام والأولى عندنا أن يقال إن امتنع العامل من العمل إلا بهاء وعقد عقدا صحيحا حلت له ^(٢) من غير كراهة ^(٣) وإن شرطها من غير عقد وأعطاه إياها وفاء بالعقد لا خوفا من لسانه ^(٤) حلت أيضا ^(٥) وإن لم يشرط وأعطاه إياها في مقابلة العمل تكرا ما حلت ^(٦) وإن أعطاه خوفا من لسانه حرم الزائد حتى قدر أجرته ^(٧) (وتحرم الاجارة على أمر واجب) ^(٨) سواء كان فرض عين أو فرض كفاية على الأصح كالحكم ^(٩) والجهاد وغسل الميت المسلم والصلاة عليه والاذن وتعليم القرآن ^(١٠) وكما يأخذ الولي من الخاطب شرطا ^(١١) (أو محظورا ^(١٢)) كاجرة الكاهن ^(١٣)

(١) فرما أخذ الواحد الاجارة ديناراً ودينارين على عمل يستحق عليه شعيرة أو شعيرتين فيكون ذلك من كل مال الثمر بالباطل اهـ غيث يعني وزن شعيرة أو شعيرتين من الذهب (٢) ولو خوفا من لسانه قرز (٣) وظاهر الإزالة كراهة قرز (٤) أولسان غيره (٥) ونكوه (٦) مع علمه أنها لا تزومه قرز (٧) مع الكراهة قرز (٨) قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أخذ بسوط الحياة فهو حرام اهـ بيان (٨) عليهما أو على أحدهما غالباً (٩) اهـ آثار كان يستأجر من يرى أن غسل الفاسق مباح من يرى أنه واجب (١٠) احتراز من استجار بالامام المجاهدين على الجهاد فإنه واجب على الاجير والمستأجر ويجوز للامام الاستجار على ذلك إن لم يمكن من حمل المجاهدين على الجهاد الا يذل الاجارة كذلك المشهورة إذا لم يمكن الوصول الى حقه الا يذل مال للشاهد (١١) وأما الوصية على امام الحراب فعادة الفضلاء أخذها خلفاً عن سلف ولعل وجهها أنها لا تخفى مقابل الصلاة بل في مقابلة تخصيص هذى للموضع بالصلاة فيه وهو غير واجب اهـ هاجرى قرز (١٢) وأما المباح والمندوب والمكروه فيعمل ولو بالشرط قرز (١٣) إذا أخذ من المحكومة لا من الامام فائز (١٤) شكل عليه ووجهه انه عدا الحكم نفسه من فروض الكفايات والأولى انه من فروض الاعيان إذ جسد سؤاله أن الحكم يصح عليه الخ لدفع الشجار اذ هو المراه من المأكلية والثمرة المطلوبة بنصب الحكم وأما نفس القضاء من حيثية فهو فرض كفاية (١٥) وسائر العلوم الدينية (١٦) حيث كانت حرة مكففة راضية من الكفو اهـ مفتى وان كانت صغيرة جلت له (١٧) لانه ليس على واجب ولا محظور إذا كانت لثله أجرة قرز (١٨) وقد صرح به في البيان هنا وفي النكاح (١٩) والدليل على المحظور قوله تعالى فويل لهم عما كتبت أيديهم ويويل لهم بما يكسبون وذلك أن علماء بنى اسرائيل كانوا يأخذون المال العظيم من ملوكهم على تحريف اسم نبيتنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم في التوراة اهـ صغرتى (٢٠) قال في الاختصار وهو الذي يوم شيقاً من علم النبي وذلك نوع من السحر وكانت الجاهلية يقولون بالسحابة والسبب أن الشياطين قبل النبوة كانوا يسترقون السمع فيلقنون الى السكان فيكذبون على ما يسمعون فامة كذبة فلما ولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرست السماء بالشهب وفي الحديث من أتى كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد اهـ زهور وفي حديث آخر من أتى كاهناً أو منجاً أو عرافاً مصداقاً له فيقول فقد كفر بما أنزل على محمد فذل ذلك على تحريم أجرتهما والمنعهم الذى يدعى علم التيب والعراف قال أبو عبيدة انه الحاذق وفي الشمس انه الطيب اهـ شرح بحر

والبنية ^(١) والمنفعة وجند الظلمة ^(٢) (مشروط) عند دفع الأجرة (أو مضر) غير منطوق به فانها تحرم في الحالين جميعاً وسواء (تسلم) فعل الواجب أو المحظور على دفع الجمالة (أو تأخر) إذا كان دفعها في مقابلتها (غالباً) إحتراز من أن يفعل واجبا لا في مقابلة جمالة بل لوجوبه. يعلى بعد ذلك شيئاً لأجل عمله فانه يجوز له أخذه ^(٣) لأنه من باب البر ولو فهم ^(٤) أنه لأجل ذلك العمل (تصير) الأجرة حيث لم ترد إلى الدافع (كالنصب ^(٥) إلا في الأربعة) الوجوه التي تقدمت في البيع الباطل وهي أنه يطيب ربحه ^(٦) ويبرأ من رد اليه ^(٧) ولا أجرة إن لم يستعمل ^(٨) ولا يتضيق الرد إلا بالطلب ^(٩) (إن عقدا ^(١٠)) أى إن شرطت الاجرة على الواجب أو المحظور نحو أن يقول أعطيتك هذا المال لتعلم القرآن ^(١١) أو لتمكني من الزنى ^(١٢) أو نحو ذلك فان الأجرة مع الأخذها كالنصب إلا في هذه الاربعة المتقدمه (ولو) عقداً (على مباح حيلة) ^(١٣) في التوصل إلى المحظور كانت الاجرة كالنصب إلا في الاربعة وذلك نحو أن يستأجر البنية أو المنفعة للخدمة أو السلطان يستأجر الجندي لخدمته ويكون المعلوم عندهم أن صاحب المال إنما يعطى لأمر محظور وقال م بالله في الصحيح من قوله أن الحكم للمقد لا للضمير (والا) يمكن ثم عقد وكانا مضرين (لزم التصديق بها) ^(١٤) (نعم) فان شرطاً في الظاهر أمر محظوراً وتماقدا عليه ثم

(١) فلو أعطى البنية أجرهما لا المحظور ولو طلب المحظور اجابته قال م بالله يحل لها ولم يجب التصديق بها فاما لو أعطى للمحظور ولغيره حرم ما قبل المحظور فيحل نصفه ويحرم ^(١) نصفه فيجب رده على الدافع إذا كان مشروطاً به صيرى ^(٢) عبارة البيان فيحل له قدر أجرة المباح ذكره م بالله اه يان بلفظه (٣) الجندي الذى يطوف عليهم بالشراب وهو الأمر اه عيت معنى (٤) ما لم تلحقه تهمة قيام وتحمل له الأجرة قرز (٥) بل لو صرح كالمدايا (٥) وقد دخل في ^(٦) أنه يكون حكم فوائده في يد الفاضل حكم فوائد النصب اه سحولى لفظاً (٦) إن كانت قدأ لالو كانت عينا لم يطب ربحها بل يتصدق به كالنصب اه فاية وقيل لا فرق لانه في يده برضاء مالسه ولانه ليس بربح حقيقى (٧) أى إلى الناصب (٨) فان استعمل لزمته الاجرة مدة الاستعمال فقط أما لو امتنع من الرد بعد الطلب فناصرب مطلقاً اه ح ل قرز (٩) أو موته (١٠) أى صرحاً سواء كان بقصد أو شرط قرز (١١) في الواجب (١٢) في المحظور (١٣) هكذا عبارة الاذو أنه يرد مالسه إذا عقدا على مباح حيلة والتصديق وجبت أضرار من غير عقد والذى في ح الذكرة والذويد أنه للضمير فيجب التصديق بها وهذا أولى وقد ذكره في تعليق ابن مفتاح وقوام القى والسيد احمد الشامي (١٤) لعل هذا بالنظر إلى الزائد على أجرة الخلل وأما هي فيستحقها المستأجر (١٤) ولو في أصوله فهو له قرز (١٥) ولا يبرأ بالرد إلى الدافع كرجع المصوب لانه قد صار

فسخا ذلك العقد^(١) والشرط عند الدفع ودفعه اليه لافي مقابلة ذلك الشرط والمقابل لله أو عن زكاته^(٢) أو نحو ذلك ففي ذلك قولان لم يلق الله حكاهما أبو مضر قول إنه يطيب للأخذ^(٣) وقول أنه لا يطيب له قبل حوى ليسا بقولين ولكنهما طرفان وهو أن العبرة بقصد الدافع فإن قصد الدافع في مقابلة العقد كان محظوراً عليه وإن قصد غيره جاز^(٤) قال علي بن محمد دخل هذا الوجه في قولنا في الأزهار (ويسل) الأخذ للجمالة (في ذلك بالظن) إن غلب في ظنناها في مقابلة محظور قد فعله أو سيفعله أو واجب يطلب منه فعله فانها تحرم عليه وإن غلب في ظنناها ليست في مقابلة شيء من ذلك جاز له أخذها ولو ذكر عند الدفع أنها لأجل الشرط^(٥) (فإن التيسر) على الأخذ أي لم يحصل له ظن هل هي في مقابلة محظور في ضمير المعطي أم لا (قبل قول المعطي^(٦)) في ذلك لأنه لا طريق له إلى ما في ضميره إلا كلامه (ولو) قال الدافع إنه لا للشرط المتقدم (بعد قوله) أنه (من المحظور)^(٧) فإن للأخذ أن يقبل قوله إذا لم يغب في ظننا كذبه قال بعض المتأخرين^(٨) وكلام أبي مضر فيه نظر بل لا يقبل قوله في هذه الصورة إلا أن يحصل له ظن بكلامه المتأخر^(٩) قال مولانا علي^(١٠) لا وجه للتفسير ثم ذكر وجه كلام أبي مضر في شرحه علي^(١١) فصل في الاختلاف بين الأجير والمستأجر وإذا اختلفا في قدر المدة (و) جبت (الينة على مدعى أطول المدتين)^(١٢) نحو أن يقول المستأجر استأجرت البئر أو نحوها شهرين وقال المؤجر بل شهر أو قال أجرتها منك

الحق للفقراء (١) مع الأضهار والرد مع العقد (٢) وأما فوائدها فتطيب له لأنها من الربح (٣) وقيل لا تطيب لأن قد صارت للفقراء وخرج عن ملك الدافع اهـ تجري (٤) ومثله في ح لي والختار خلافه قرز (٥) لا فرق قرز لأن الأول باطل (٦) بعد التوبة اتفاقاً أو على القول بجواز صرفها إلى الفاسق (٧) اعتباراً بالاتهاء (٨) لعله مع ظن المزل (٩) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم نحن نتحكم بالظاهر والله يتولى السرائر (١٠) عند الدفع لا بعده لأنه قد خرج من ملكه كواكب معنى وظاهر الاز الاحلاق قرز (١١) أما لو قال أولاً أنه عن غير المحظور ثم قال أنه عن المحظور عكس كلام الكتاب لم يقبل قوله لأنه قد خرج عن ملكه إلا أن يطلب في الظن صدقه اهـ شرح بحر وقرز (١٢) الفقيه ف (٨) قال فيه لأن أبى مضر يرى على أنه لم يحصل له ظن بالقول الأول وإذا لم يحصل له فليس ذلك إلا قرينة أخرجه عن الظاهر وهو أن الدفع لا للشرط تصادفت القرينة هي وقوله أنه للشرط قلنا قطعاً فلما جاء القول الثاني بالقضاء للقول الأول تفرقت القرينة فكان الاعتماد على القول الآخر فيصح كلام أبي مضر اهـ غيث (٩) وكذا المسافتين وهذا إذا كان قبل مضي المدة وقطع المسافة أما بعده فالقول للمستأجر كذا في المصنوع والمسمى إذا اختلفا بعد مضى اهـ قرز إذا مالاه يدعي

شهرين وقال بل شهرا (و) البينة على مدعى (مضى المتفق عليهما) فإذا اتفقا على قدر المدة^(١) واختلفا في الاقتضاء فالقول قول منكر الاقتضاء^(٢) (و) البينة (على المعين للعمول فيه^(٣)) فلو قال القصار لصاحب الثوب هذا ثوبك وقال صاحب الثوب ليس بثوبي فلي القصار البينة فإن كان المعين للثوب صاحبه نحو أن يقول هذا ثوبي فيقول القصار ليس بثوبك فالبينة على صاحب الثوب^(٤) وحاصل الكلام في المسئلة انهما إما أن يبيّنا أو لا يبيّنا أو يبين أحدهما إن لم يبيّنا فالقول قول المالك في أن الذي جاء به القصار ليس بثوب مع يمينه فإذا حلف^(٥) لم يجب عليه الاجرة^(٦) وإن نكل وجبت عليه^(٧) قيل ع ويكن هذا الثوب لبيت المال^(٨) لانهما قتيما والقول قول القصار أعا ادعاه المقصر ليس بثوبه فإن حلف بطلت دعوى المقصر^(٩) وإن نكل حكم له به قال مولانا عليم ولعل الاجرة تلزمه^(١٠) لأن قصار ممتز فليز وما قيل ع وإن نكلا جميعا^(١١) كان الثوبان لبيت المال^(١٢) وإما أن يبيّنا فإن اتفقا أنه لم يسلم الاثوابا واحدا تكاذبت البيتان وكان كالأول بقبيا^(١٣) وإن لم يتفقا على ذلك حمل البيتان على السلامة وأنه قد سلم ثوبين فيستحق ما ادعى وتجب عليه الاجرة لبيت المال^(١٤) وإما أن يبين أحدهما فإن كان القصار فله

عليه الصدى كما سيأتي في المارة اه سحولي فقط (١) فلو لم يتفقا على قدر المدة بل قال للرجل اقتضت مدة إيجارك وقال المتأجر بأقية فلي المتأجر البينة اه زهور قرز وهو مفهوم الأضمار بقوله المتفق عليهما (٢) ينظر ما فائمة المالك حيث ادعى عدم الاقتضاء فعمل القائمة إذا كانت مضمنة (٣) يعنى المضمون ليخرج الخاص (٤) والمعمول (٥) يعنى المالك (٦) والثوب لبيت المال هل القول والمختار أن للقصار قرز (٧) ثم يحبس القصار حتى يسلم ثوبا يصادقن عليه أو حتى يطلب في الظن أنه لو كان بالقياس له ثم يسلم بعد ذلك قيمة ثوب ما رآه الحاكم قرز (٨) ويسكن القصار للثوبية بينه وبين الثوب قرز (٩) في الوجوه (١٠) والمختار خلافه (١١) بل للقصار وهو مستقيم مع بين المالك اه سيدي الحسين (١٢) والمختار أنه إذا أتى بينة قبلت ولم تبطل الدعوى اه حيث وقرره الشاشي (١٣) وتكون لبيت المال حيث هي معينة بل للقصار سواء كانت معينة أم لا اه زهور وقرز (١٤) فإن حلفا جميعا أجبر الحاكم القصار على تسليم ثوب يصادقن عليه وإن لم يسلم حبسه الحاكم حتى يطلب في الظن أنه لو كان موجوداً لأسلمه ثم يضمه قيمته للمالك اه يان معنى قرز لكن يقال هل قيمة الثوب الذى ادعاه المالك أو تكون قيمة الأوسط قيل قيمة الذى ادعاه المالك وقيل قيمة الأدنى لأن الأصل برائة الدّعة اه شاشي وقيل برأى الحاكم (١٥) وفي السكواكب وإن نكلا جميعا حكم للمالك بالثوب الذى ادعاه وللقصار باجرة التي ادعاه اه كواكب فقط أى أجرت الثوب الذى عينه القصار (١٦) لأن نكول كل واحد حثي للآخر وإقرارهما نكل عنه قلنا فيه نظر لانه لو كان إقراراً عتقاً لم يصح من الآخر أن يدعى به نكوه اه غيث (١٧) فيرجع إلى المصالح (١٨) فيما عينه المالك (١٩) بل لا يجب على المقصر في الثوب الذى ادعاه وبينه

الأجرة والثوب لبيت المال^(١) وإن كان المقصر استحق ما ادعى من الثوب وعليه الأجرة كما تقدم^(٢) وأما الثوب الذي جاء به المقصر فقد صار لبيت المال^(٣) في الوجوه جميعاً^(٤) وكذلك ما أشبهه من المصنوعات (وعلى المشترك^(٥)) البينة (في قدر الاجر قو) في أنه (رد ما صنع^(٦)) وإن المتلف غالب^(٧) (إن أمكن البينة عليه) أي إذا اختلف الاجير المشترك هو والمالك في أي هذه الثلاثة لأشياء فالبينة على الاجير فإن كان لا يمكن إقامة البينة على المتلف فالقول قول الاجير وذلك كالموت^(٨) والمضى والصمم والذي يمكن إقامة البينة عليه نحو الحريق والريح وأخذ القادر^(٩)

(٥) ويحكم للمقصر بأجرة الثوب الذي ادعاه وبين والثوب لبيت المال. وقيل للمقصر إن قبله وإلا بقي للمقصر قرز (٥) بل للمقصر ولا يكون لبيت المال لأنهما متصادقان على لزومها في أحد التوبين (١) وقد برى المقصر من الضمان قرز (٥) بل للمقصر قرز إن قبله وإلا بقي للمقصر على الخطأ اه سيدنا حسن وقرز (٧) لبيت المال إن كان مما يمين وقيل بل للمقصر قرز (٣) وقال الامام ي وأصحب بل يبقى للمقصر حيث لم يصح دعوى المالك لأن إقراره كالمشروط بأن يقبله المالك أو يمين به وهو القوم من كلام أصحابنا في الميع وغيرها اه يان وهو ظاهر الازهار فيا يأتي في قوله ولا يصح لعين إلا بمصادقته واختاره للمذهب ض حاصر وقرز (٤) والمذهب أن الثوب في جميع الصور لا يكون لبيت المال لأن إقراره كالمشروط (١) وقرره الشافعي والتهامي (١) بأن يقبله المالك أو يمين به (٥) وكذا الخاص لأنه يدعى الزيادة ولعل أفراد المشترك لأجل الأمور الباقية بعد ذكر الاجرة (٦) وأما إذا رد للمشارك المعمول فيه وفيه عيب قال المالك حدث معك يامشارك بعتاية منك أو تربط وقال المشترك بل معك يامالك قال في الذويد هذه المسئلة حدثت تحتاج الى نظر وهو يقال فيها إن كان مما يعلم تقدمه فالقول قول المشترك وإن كان مما يعلم تأخره فالقول قول المالك ومع الالبس القول للمشارك قرز كما في الرهن والبيع وكما في القصب فإن القول للناصب في تقدم العيب وكذلك لو قال الناصب كان معيماً وقد تلف فالقول قوله على المذهب خلاف الامام ي ومذهب ش اه غاية (٧) تليه إذا كانت شاة في يد رجل وهي مذبوحة وأخبر أنها ميتة وأن الذبيح وقع بعد الموت (١) وجب العمل بقوله في تحريمها لا سقوط الضمان فانه لا يجب العمل بقوله اه غيث (١) قال أبو مضر سمعت من يفتي يقول إن الراعي إذا جله بعب أو طرف إذن قال إن الحيوان مات فانه يترك على الماء فإن طفا فهو ميت وإن سب فهو ذكاه كواكب وشرح بحر (٥) بعد التصديق على التلف وإلا فالقول قول المالك سواء أمكن البينة أم لا قرز كما سيأتي في الدعاوى أن القول قول منكر تلف المضمون (٨) نحو أن يموت الحيوان قال هو مات من الله وقال المالك بل بعتاية فالبينة على المالك إلا أن يكون في الحيوان أثر جنابة يجوز أنه مات منها فالبينة على الاجير أنه مات من الله لا منها اه يان (٩) وتكفي البينة على نهب القافلة أو على نهب البلد الذي فيها المعمول والمحمول ولا يحتاج الى بيعة على نهب هذا المعمول والمحمول لكن على البينة أن تلك العين في القافلة أو البلد أو بمصادقان على ذلك اه مرغم

وغلبة الذئاب واللصوص ونحو ذلك^(١) (وعلى المالك^(٢)) البيعة في أربعة أشياء (في الاجارة) حيث ادعى أنه أجر من شخص عينا وأنكر ذلك الشخص فليعه البيعة (والمخالفة^(٣)) نحو أن يدعى أنه أمره بقطع الثوب قميصاً فقطعه قباءً أو أمره بصبغه أسود فصبغه أحمر أو نحو ذلك فإن القول للاجير^(٤) والبيعة على المالك وقال م باقه وأبو ح أن القول قول المالك^(٥) وحاصل الكلام في هذه المسئلة أن الاختلاف ان كان قبل القطع فالقول قول المالك وفاقا^(٦) في نفي ما ادعاه الخياط والقول قول الخياط^(٧) في نفي ما ادعاه المالك على قول الهدوية^(٨) وإن كان بعد القطع^(٩) فإن كان الخياط متاداً لأحدهما قطع^(١٠) فالظاهر مع العادة^(١١) وإن كان متاداً لهما وهو أول ما أراد من الخياط فصل الخلاف المتقدم^(١٢) قوله (غالباً) احتراز من صورة وهو أن يدعى المالك أنه أمر الصباغ بصنع له صبغاً يساوي خمسة فصبغه الأجير ما يساوي عشرة^(١٣)

(١) الجراد والسيول (٢) عبارة الأثر على مدعى الاجارة قرز ليدخل الولي والوكيل (٣) مسئلة من دفع إلى خياط ثوباً ليعلمه ويخطه قميصاً فقطعه ثم لم يكف التيمص فلا شيء عليه وكذا لو قال له المالك هو يكفي قميصاً فقال نعم فقال اقطعه فأما لو قال له اقطعه إن كان يكفي قطعه ولم يكف فإنه يكون صاحبه غير آيين أخذه أو أخذ قيمته قبل القطع وعند م باقه ليس له إلا أخذه مع أرش القطع (٤) فرح وكذا فيمن دفع إلى حائك غزلاً لينسجه له قدر ما معلوما فليسجد ولم يكف لذلك التدر فهو على هذا التفصيل اه يان قبيل فصل وإذا كانت الاجارة فاسدة (٥) لأنه يدعى التضمين والأصل عدمه (٥) لأنه يدعى الاذن والأصل عدمه (٦) بل فيه خلاف المادى (٧) لأن كل واحد مدعى ومدعى عليه (٨) وإنما خص الهدوية لأن م باقه مخالف ويقول القول قول المالك مطلقاً اه زهوي لأنه يخبر الاصل الأول وهو عدم الاجارة (٩) فيصحا لقان (١٠) وتبطل لأنه لا يلزمه عمل ما ادعاه المالك لأن دعوى المالك كالاضراب قرز فإن بين أحدهما حكم له اه بحر وقرز ولا تستقيم البيعة منهما جميعاً قبل القطع لان فيه تكاذب وفي حاشية فان بيتاً جميعاً فان أرخت إحداها وأطلقت الاخرى حكم السلطة وإن أرختا إلى وقتين حكم للاخيرة وإن أطلقتا أو أرختا الى وقت واحد بطلتا ورجع إلى التحالف والتكول اه طاهر وقرز فان حلقاً معاً أو تنكلاً معاً بطلت الاجارة وإن نكل أحدهما حكم عليه اه طاهر وقرز (٩) فان بين معاً حكم لكل واحد بموجب يته فليستأجر بما ادعاه من العمل وللأجير بما ادعاه من الأجرة اه وفي تلك الأغيار بين أخذ ثوبه أو قيمته فان لم يبين أحدهما فالعبرة بيمين من القول قوله أو ينكوله اه برهان قرز (١٠) أو الغالب (١١) وإن لم تكن له عادة أو التمس رجوع الى عادة البلد الذي أعطاه فيها اه كواكب لفظاً فلو اخلفت مادة الاجير ومادة أهل البلد فتل حكم عادة الاجير أولى قرز (١١) والبيعة على مدعى خلاف المادة (١٢) فثبتنا القول قول الخياط قرز (١٣) وأما العكس فالقول للصباغ لانه يدعى أى مالبيك اعليه المخالفة في الصبغة الموجبة للآل من المسمى وأجرة المثل فان بين المالك وأمكن الرضاة في الصبغ وجبت وإن لم يمكن خير المالك بين أخذ ثوبه

وقال هو الذي أمرني به فالقول قول المالك هنا^(١) (و) الثالث أن يختلفا في قيمة التالف^(٢) في يد الأجير أو في قيمة مذهب في الحمام فإن البيعة على المالك والمعين على الأجير إلا أن يدعى مالم تجر عادة الرجل^(٣) بلبسه فعليه^(٤) البيعة (و) الرابع أن يختلفا في (الجنابة)^(٥) نحو أن يعطى الحائك غزلا ينسجه له فلما نسجه ادعى المالك أنه خلط على غزله^(٦) غزلا فالبيعة على المالك^(٧) لأنه يدعي الجنابة وإنما وجبت البيعة على المالك (كالماليج) المبروح إذا ادعى أن الذي علجها بجنى عليه بالمباشرة وقال الأجير بل بالسراية^(٨) فإن البيعة على المبروح إلا أن يكون ثم أمر من فعل الطيب^(٩) يمكن إقامة البيعة عليه كان القول قول المبروح^(١٠) (و) البيعة على مدعي أبا^(١١) المبدع بعض المدة^(١٢) يعني إذا استأجر رجلا من رجل عبدا ليخدمه سنة أو نحوها وقبضه ثم ادعى أنه أبقى بعض السنة^(١٣) فعليه البيعة (إن) كان المبدع عند الاختلاف (قد رجع^(١٤)) إذ لو كان أبا فالقول قوله في قدر اباقه ولا فرق بين أن تكون مدة الاجارة باقية أو منقضية (والقول للمستأجر^(١٥) في الرد^(١٦) والعين وقدر الاجرة^(١٧))

وعليه الأقل من المسمى وأجرة المثل وبين تركه وأخذ قيمته قبل المبيع ولا أجرة عليه اه يان هذا حيث غيره إلى غرض وإلا فالأرض مع السير والتخير مع الكثير اه عامر قرز (١) لأن الاجير يدعى الزيادة (٢) وفي قدره وجبته ونوعه وصفته قرز (٣) أو يدعى مالم تجر العادة بالتقويم به قرز (٤) راجع إلى الحامى بقمل (٥) جنابة وخيانة (٦) أو ايد له (٧) ولفظ البيان (مسئلة) وإذا سلم الحائك الثوب الذي نسجه فقال المالك ما هذا غزلى بل أبدله أو خلطت فيه غيره فقال المأدي البيعة على المالك فقل أنه يخالف قول المرتضى في مسئلة القصار وقيل بل يفرق بينهما فإن الثوب يمكن البيعة عليه لا النزل وقيل ع إنما كانت البيعة على المالك لأنه ادعى على الحائك ابدال النزل أو الخلط فيه فأما لو قال ما هذا غزلى كان القول قوله كما في مسئلة القصار اه يان (٨) إذا كان بصيرا (٩) لحل الصواب أن يقال اللهم إلا أن يكون ثم أمر من فعل الطيب يدل على المباشرة فإن القول قول المبروح لأن منه شاهد الحال من غير بين وهو قياس ما تقدم في الصوب قرز (١٠) والبيعة على الطيب اه يان وتكون البيعة على أنه فعل المتاد وأنه مات من الله (١١) ونحو الآية كالارض ونحوه قرز (١٢) أو كلها اه يان (١٣) أو كلها (١٤) أو شفى من المرض قرز (١٥) إلى يده أو إلى يد المالك بدمعى المدة (١٥) مسئلة فإذا اختلفا آلة الدار المتقولات فالقول قول المكترى قيل ف يعني حيث مدة الاجارة باقية لا بعدها فالقول قول المالك ولعله يستقيم إذا كان بعد خروج المكترى منها اه يان ولعل ذلك بعد مضي وقت بعد المبروح يمكن ادخال الآلة يعني من المالك إليها قرز (١٦) والطف قرز (١٧) فلا قيل أجرة المثل أصل والبيعة على مدعي الا يد عنه زيادة وهما ما يقال قد يتقص منه أجرة المثل للحاجة فلم تكن أجرة المثل أصل اه ح (٥) لا ينحسبها وصفها فلم يدعى للمتاد في البلد قرز . وكذا النوع قرز .

فإذا استأجر عينا واختلف هو والمؤجر في ردها فقال قدردتها وأنكر المالك أو قال هي هذه وأنكرها المالك أو قال أجرتها خمسة وقال المالك عشرة فالقول قول المستأجر^(١) في ذلك كله أما الرد والعين فلا أنه آمن وليس بضمن^(٢) وأما قدر الأجرة^(٣) فلا أن المالك يدعى الزيادة (قيل) وإنما يقبل قول المستأجر في قدرة الأجرة^(٤) (فما تسلمه أو) تسلم (منافعه^(٥)) فأما قبل ذلك فالقول قول المالك^(٦) ذكر هذا الفقيه في التذكرة ثم رجع عنه (وإن) (لا) يكون المستأجر قد تسلم العين المؤجرة ولا استوفى منافعها (فالمالك) أي فالقول قول المالك (و) لو قال المستأجر^(٧) عملت مجانا وقال الأجير^(٨) بل بأجرة فانه يرجع إلى عادة العامل ويكون القول (لمدعي المعتاد^(٩) من العمل^(١٠) بها^(١١) مجانا) فإن كان عادته التبرع فالقول قول المالك وإن كان عادته الأجرة^(١٢) فالقول قوله (وإلا) تكن له عادة أو كان قد يعتاد هذا وهذا واستوى الحال^(١٣) (فالمجان) أي فالقول قول مدعي المجان عند الهدية وأحد قولي م بالله^(١٤) وقال م بالله بل تجب الاجرة لأن المنافع كالأعيان^(١٥) **فصل** في بيان من يضمن ومن لا يضمن ومن يبرأ إذا برى مؤمن لا يبرأ (و) الذي لا يضمن المستأجر^(١٦)

(١) إلا حيث هي مادة غالبة فانه يكون القول قول من وافق المادة (٢) إلا أن يشترط عليه الحفاظ والضمان كانت البيئة عليه اهن (٣) حيث لا أجرة غالبة قرز (٤) قسط لا في الرد والعين (٥) وهو يقال ما فائدة قوله أو منافعه وليس يسلم منافعه إلا وقد تسلمه فأجاب عليهم بأن ذلك يمكن من الدار ونحوها ولم يستعمل فهو يوصف بأنه متسلم للمنافع لا للرقبة وفيه نوع تكلف اه نجري (٥) لفظ السحوى قيل من فبا تسلمه من الأعيان الموجودة مبنى وكان باقياً في يد المستأجر ولو لم يكن قد استوفى المنافع أو تسلم منافعه مبنى استوفاهما ورد إلى المالك اه سحوى لفظاً (٦) كالبائع وفيه نظر وفي الشرح واللمع أن القول للمستأجر مطلقاً لأنه يجب عليه تسليم العين قبل قبض الأجرة قيل ف إلا أن يشترط التصجيل للاجرة (٧) كان القول للمؤجر كما في البيع اه شرح آتمار وظاهر إطلاق النيث والأظهار لا فرق مبنى سواء شرط تصجيل الأجرة أم لا (٨) لأن له حصة العين حتى يسلم الاجرة (٩) صوابه الأمر (١٠) صوابه الأمر (١١) أو الاغلب عليه اه ح ل (١٢) أو الاستعمال قرز اه ح ل (١٣) وسواء كان (١٤) للاجرة أو للتضمن اه بحر (١٥) أي الاختلاف (١٦) والعكس كأن يقول عملت بأجرة (١٧) وقال بل مجانا فالقول قول الأجير هذا إذا اتفقا على الأمر وإلا فلا إشكال أن القول قول من نفي الأمر (١٨) وقادته التضمن (١٩) مبنى بأجرة (٢٠) أو هو الغالب قرز (٢١) أو النفس الغالب اه تذكرة (٢٢) بناء على أن المنافع ليست كالأعيان وهو المذهب اه غيث (٢٣) وقد يقال كل واحد من السيدين مخالف لاصله في هذه المسألة لأن من أصل ط أن للثقة مال وم بالله العكس من ذلك وقيل إن لها قولين في المسألة فكل منهما قال على أحد قوليه وقد قدم في الشبهة لا ط (٢٤) وهذه القسمة قسمة الشيخ محي الدين بن أحمد العجرائي وهو الفصل جميعه ومن حقه أن يكتب بماء

كان من خطأ^(١) أم عمد^(٢) (لا التعاطى^(٣)) والبايع قبل التسليم وللتبرء من السيوب جملة والمرتهن^(٤) صحيحا^(٥) فهو لا لا يبرءون وإن أبرئوا^(٦) باب المزارعة^(٧) أعلم أن المزارعة والمفارسة والمساقاة نوع من الاجارات (فصل صحيحها^(٨)) أن يكرى بعض الأرض^(٩) ويستأجر المكنزي بذلك الكراء أو غيره على عمل الباقي^(١٠) ويكون الأكراء والاستئجار (مرتباً) فيقدم تأجير بعض الأرض على الاستئجار على عمل الباقي والالم يصح لانه إذا بدا^(١١) باجارة بعض الأرض كان المستأجر كاملاً إما أن يزرعاً مما^(١٢) أو يتقاسماً فأما

(١) وهذا مخالف للقياس لانه وقع البراء قبل الجنابة لانه كالمشروط بأنه إذا جن فهو برىء وفي الزهور لان البراء كالإباحة فيها يستباح (٧) راجع الى عمد المشترك والمناصب فقط قرز (٣) ألا أن يكون عمد الجنابة قرز (٤) لا قسداً فلا يضمن لانه يكون أمانة (٥) يعني إذا أبرئ من الضمان لا من العين فتصير أمانة وقيل سواء أبرئ من الضمان أو من العين لانه خلاف موجب وجد ما لفظه مسئلة ما قولكم رضي الله عنكم في قراءة القرآن للميت هل يكون ثواب القراءة للميت أو يكون للقارئ ثم تنقل اليه وهل القراءة له أفضل أو الصدقة عنه أفضل وهل في ذلك خلاف بين العلماء فإذا كان خلاف لما المحدث وهل تصح الاجارة على القبر أم لا (الجواب) اذا كانت القراءة على القبر نزلت الرحمة وإذا دعي القارئ عند القبر أو في البعد عنه فانه يكون له مثل ثواب قراءته للميت وأما ثواب القراءة في القارئ وأنعم الله على الميت بمثل ثواب القارئ وإذا وجد محتاجاً الى الصدقة كان التصديق عليه أفضل وتصح الاجارة على القبر وعلى من يقرأ ويهدي ثواب ذلك للميت هذا هو المحدث (٥) قال في النهاية في مدح الزرع وفي الحديث الزرع أمانة والتاجر فاجر جعل الزرع أمانة لسلامته من الآفات التي تقع في التجارة من التزبد في القول والخلف وغير ذلك وفيها أيضاً وفي الحديث أن التجار يمشون يوم القيامة تجاراً إلا من اتقى الله وبر وصدق سيام تجاراً لما يقع في البيع والشراء من الإيثار والكاذبة والتين والتدليس الذي لا يحصاه أكثرهم جمع التاجر تجار بالضم والتشديد وتجار بالكسر والضعيف اه من خط مصنف البستان (٦) مسئلة والمباذرة الفاسدة حيث يعطى غيره بذراً ليدبره في أرضه على أن يكون الزرع بينهما نصفين فان تراخيا جاز وإن تشاجرا حكم بالزرع لصاحب البذر وعليه أجرة الزرع والأرض (٥) والمباذرة الصحيحة حيث يعطى غيره حبا معلوماً ويكتري منه نصف أرضه مدة معلومة بربع ذلك الحب ثم يستأجره على زراعة هذا النصف الذي اكتره منه بربع الحب فيضير الحب بينهما نصفين ثم يزرع منه كله في الأرض كلها فيكون الزرع بينهما نصفين قرز فرع^(١) فان كان الذي يزرع الأرض هو صاحب الحب فانه يكتري نصف الأرض بالحب كله ثم يستأجره صاحب الأرض على زراعة النصف الثاني بنصف الحب ثم يزرع الأرض كلها بالحب كله فيكون الزرع بينهما نصفين اه يان يلفظه ويجب قبض الحب لأنه مبيع مع التمين (٥) ولا بد أن يكون الكراء في الذمة أو مالا لا يمين وإلا لم يصح لأن التصرف قبل قبضه (١) لا يصح (١) وأما في غيره فهو يصح التصرف فيه قبل قبضه اه قرز أو كان مالا يمين بعد قبضه قرز (٧) مشاماً (٨) ويكون البذر فيها منها اه يان (٥) مدة معلومة مثل الأولى أو دونها لا أكثر إذ لا يمكن تسليم العمل في الزائد كما يأتي قرز (٩) هذا نصير لنفس الكتاب فلا يوم أنه مفهومه (١٠) والبذر منها قرز

لو عكس لم يصح^(١) لأنه لا يمكنه تسليم العمل^(٢) عقيب عقد الاجارة وإنما لم يمكنه لأنه لا يمكن زراعة النصف إلا بأن يستأجر على عمل النصف الآخر وهو لا يجب عليه أن يستأجر على ذلك أو بأن يستأجر^(٣) هو النصف الآخر وذلك لا يجب عليه أيضاً أو بأن يمينوا له النصف الذي استؤجر على زراعته قيل ح وعند أن يمينوا يكون هذا عملاً آخر غير الذي استؤجر عليه لأنه استؤجر على زراعة نصف الأرض مشاعاً وهذا غير مشاع بخلاف ما إذا استأجر المشاع فقدمك وقال أبو جعفر لا يجب الترتيب بل بأيهما^(٤) بدأ صح والصحيح أنه لا بد من الترتيب (أو نحوه)^(٥) وهو صورتان ذكرهما في الانتصار * أحدهما أن يكرى نصف أرضه بعمل النصف الثاني وبين العمل^(٦) قيل ع ولا بد من شرط تمجيل^(٧) أجرة الزراع لم يمكنه زراعة الأرض كلها فإن لم يشرط التمجيل لم يمكنه لأنه لا يستحق القبض إلا بعد أن يزرع * الثانية أن يعير صاحب الأرض^(٨) الزراع نصف أرضه ويتبرع الزراع^(٩) بأن يعمل النصف الآخر ولا بد أن يكون عقد المزارعة (مستكملاً لشروط الاجارة^(١٠)) فلا بد أن تكون المدة والأجرة والمنفعة معلومات كما تقدم (ولاً) يستكمل هذه الشروط

(١) والكلام مبني على أنه عقد عقدين فأما لو كان عقداً واحداً صححت اه مفتي لزوال العلة المانعة وهي عدم التمكن من تسليم العمل عقيب العقد اه شامى (٢) لشياحه (٣) وإذا لا مزارعة (٤) ومثله للامام المهدي وصرح به الدراري والفتاوى وقواه المفتي وشامى والامام شرف الدين لزوال العلة وهي عدم لزوم التمكن عقيب العقد اه املا شامى (٥) نحو الترتيب (٦) لفظاً أو عرفاً إذا كان لا يخلط (٧) والتمجيل أن يجعلها له في مدة الاجارة (٨) صوابه أجرة الأرض قرز وهو زرع النصف الذي لم يكره المكثري وأجيب عن هذا بأن قيل أن الزراع مؤجر لما فيه من رب الأرض بالنصف المذكور الذي أكرى يعمل النصف الباقي فتكون صورة الكتاب مستقيمة على هذا الحل ولا إشكال (٩) كلام الفقيه ع في غير هذه الصورة (١٠) وهو أن يستأجره على زراعة نصفها بمنافع النصف الثاني مدة معلومة وشرط تمجيل أجرته ذكره في اللع والكواكب وأما في هذه فلا يشترط تمجيل الأجرة اه زهور (١١) كلام الفقيه ع مستقيم في الصورتين وهو الذي رواه في البيان ومعناه عن مرغم (١٢) لم يوضح الفرق بين هذه وبين صورة الشرح ولعل صورة الشرح مرتبة بخلاف هذه الصورة التي في الحاشية اه سيدنا القاضي العلامة عبد بن علي الشوكاني (١٣) والمختار ما في الشرح أنه يشترط التمجيل فإن لم يشترط لم يصح اه سلاوي (١٤) قال المؤلف ان هذه الصورة ليست من هذه الأنواع ولا تستقيم أن يصر بها النص وإن كانت مستقيمة في بابها اه وابل (١٥) قال الوالد والأقرب أن هذا يستقيم إذا كان قصد كل واحد منهما البيع فيما عمله لمصاحبه ويكون للزراع أن يترك العمل متى شاء ولا شيء عليه وأما إذا كان قصد كل واحد منهما بما يفعله أنه في مقابلة ما يفعله له الثاني فليس هذا ببيع بل اجارة فاسئة اه بستان (١٦) لفظاً أو عرفاً قرز

(فسدت) المزارعة (كالخضرة^(١)) فانها فاسدة عندنا وأبى ح وش وهى أن يدفع رجل أرضه إلى رجل ليزرعها ويشترط للزارع نصف المخرج منها أو ما يتفقان عليه وقال الصادق والباقر والناضر وروى عن زيد بن علي وم بالله وك^(٢) أنها جائزة^(٣) قيل لو قدر روى ابن معرف أن الهادي عليم قد نص^(٤) على صحتها ولا خلاف أنه إذا شرط ما يخرج من جانب معلوم من الأرض لأحدهما أنها لاتصح (والزرع في) المزارعة (الفاسدة)^(٥) لرب البذر وعليه أجره الأرض (حيث البذر من الزارع) (أو) أجره (العمل) للزارع حيث البذر من رب الأرض وإن كان البذر منهما كان الزرع بينهما^(٦) وللزارع على صاحب الأرض نصف أجره العمل ولصاحب الأرض عليه نصف كراما الأرض^(٧) أما أجره الزارع فتقدر بالدرام لأجل المادة وأما كراما الأرض فإن جرت المادة بالدرام فظاهر وإن لم تجر بذلك عادة فقال من بالله إذا كانت عادتهم يؤجرونها بنصف الزرع قدر الوسط^(٨) من زرعها^(٩) ونجب نصف قيمته^(١٠) وقرره الفقيه للمذهب قيل ف ويكون بأوسط الأسعار في السنة ولو

(١) فرع في الجمل للصراف فلو فعلوا الخسارة لهما بين الحكماء مستقدين لصحتها كانت صحيحة في حكمهم لا اعتقادهم الصحة في مسائل الخلاف فلذا شاعروا بما كانوا (٢) ذكره التقيف اه يان (٣) في المستقبل لا ياتد مضي قرز (٤) واحج زيد بن علي ومن قال بقوله لاني صلى الله عليه وآله وسلم حامل أهل خير على النصف مما يخرج من الأرض وقال أصحبا بنا لا يلزم من وجوه أحدها أنه منسوخ بدلالة خير رافع بن خديج وثانيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى أهل خير على أصل أقيء فيكونون عيدا للمسلمين أو أكثرهم كانوا كذلك فاستعملهم وجعل نصف ما يخرج فقصة لم ولم يكن ذلك على وجه الزراعة والثالث أنه أقر الأراضين في أيديهم والنصف المخرج منها جزية والجزية يجوز فيها من الجهالة مالا يجوز في الاجارات والبياعات واحج أصحبا بنا يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدفع الخسارة فليأذن بحرب من الله ورسوله لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الزراعة بالثقل والربح ذكر جميع ذلك في الشرح اه زهره (٣) يعني صحيحة (٤) أخذه من قوله شرطت لي النصف في فعل المساقاة الصحيحة (٥) وكذا في الصحيحة اه ع لى قرز (٦) وهذه هي الخسارة (٧) وإن استويا تصا قطا قرز (٨) الاولى أنه يرجع إلى قيمة الحاصل من الأرض يوم الحصاد ولا عبرة بالوسط اه مفتي الآن تكون الأرض مقبوضة اعتبر الوسط وهذا حيث لم يزرع للناصب أو أصابه آفة فانه يرجع إلى قيمة الوسط مما يزرع تلك الأرض فان زرع لم يجب إلا قيمة الحاصل اه والخيار في مسألة الناصب أنه أن زرع فلاجرة من الحاصل قل أو كثر لا من قيمته وإن لم يزرع فبالوسط مما يزرع ويجب خيالا قيمة اه سيدنا حسن قرز (٩) والا قرب أن المادة إذا كانت جارية أن الأجرة من الزرع ويجب نصف الزرع أو أقل أو أكثر على ما جرت به العادة لقيمة الزرع إذ المثل يصح أن يكون قيمة للنافع كما يصح مما قرز (١٠) مثاله لو كانت الأرض تزرع في

قيل ^(١) يقدر لو طلب إجارتها بالدرام كم كان يحصل فيجب مثل ذلك كان محتملاً ^(٢) (ويجوز التراضي ^(٣))
بما وقع به (المقد) فلو عامله بنصف الثلثة فأعطاه إياها عن الأجرة على وجه المراضاة ^(٤) جاز ذلك
ويكون بمنزلة المماطاة ^(٥) فاما لو دفع بغير قصد الموض مما يلزمه من الأجرة فقال م بالله أنه
يقع عن الأجرة لأجل العرف وقال أبو مضر الأولى لا يقع عنها إلا بالنية ^(٦) قيل من
الأولى قول م بالله انه يملك في الظاهر وكلام أبي مضر في الباطن وقيل مد بل يملك ^(٧) ظاهراً
وباطناً لأن العرف كالمنطوق به (وبذر الطعام ^(٨) الغصب استهلاك ^(٩)) فلو غصب رجل
طعاماً فبذر به في أرضه أو أرض الغير وهي ندية تنبت أو يابسة ثم سقاه ^(١٠) كان بذر ذلك

بعض الأحوال عشرة أفرق وفي بعضها ثمانية وفي بعضها ستة فانه يستمر بقيمة نصف الثمانية ان كان
مثلها يكرى بالنصف أو قيمة تلك الثمانية ان كان مثلها يكرى بالثالث وهذا مع عدم العرف بأن الزرع يبيع
البذر وأما مع العرف فصاحب البذر مبيع أو مقرض لصاحب الأرض فيكون الزرع لها وعليها العشر
اه لمعة (٥) قوي والعرف ان الأجرة من الخارج من قليل أو كثير وقت حصوله قرز (٥) وأما
وجبت القيمة لأن منافع الأرض مطلقة والواجب في التلف القيمي قيمته والقيمة الموجبة لا تكون
إلا من أحد الطرفين لكن لما لم يعرف قدر القيمة اللازمة ابتداء احتيج الى توسط معرفة النقلة لمعرفتها
لا لوجوبها كما تقدم في نظير ذلك في غير موضع لكن يقال ما وجه تسليم قيمة الحب المستوى مع جرى
العادة بأنه أجرة وعلا وجب تسليمه لانه الثابت في الذمة قلنا اللازم قيمة المنافع والقيمة إنما هي من
الطرفين فان جرت العادة بأن الحب قيمة المنافع وجب حباً للعرف وقد ذكر مثل ذلك الفقيه على بن
زيداه من خط المقي وقرز (١) هذا القليل لا ينفتح ولا قيل له سواء اه ليس لابن مفتاح لأن الامام المهدي
ذكره في النيث ولا يروي عن ابن مفتاح ولعله للفقيف (٢) للصلحة (٣) يعني في الإجارة الفاسدة قرز (٤) ويكون
من باب الصلح (١) معاني الذمة اه بيان يعني فينظر هل معلوما كان صحيحاً حجت أي لفظه والا كان فاسداً
(١) والا قرب أنه لا يصح ذلك اذ من شرط الصلح لفظه ولان الواجب من التقد فيختلف الجلسان
فيكون يساً وهو لا يصح عند الهدوية اه معاصيح (٥) لكن ليس له ارتجاء اه تذكرة معني سواء كان
باقياً أم تالفاً ذكره م بالله (٥) أي بمنزلة الصلح (٦) فان لم يتم لم يقع عنها بل يكون الكراء باق عليه وله الرجوع
بما دفع من الزرع الا أن يراضياً بالقبض اه بيان فظاً (٧) وقواء المقي ومى ومروم وحيث (٨) لا الفرس
فانه لا يملك بالاستهلاك مالم يعرف قرز لانه لم يقع في الفروس شيء منها بما يوجب ملكاً بل مجرد زيادة
فلم يشبه شيئاً من تلك الامور وأما البذر وحضن البيض فلانه قد ذهب عينه بالكية كما مر وأما الذبح
فلانه مجرد قص فكانت الفروس مخالفة لكل اه شرح فتح معني (٥) ونحوه غير الاشجار اه ولفظ
البيان فرع وان كانت الفروس منصوبة بالغ (٩) حسا وتطلب قبل المراضاة (١٠) فان سقاه الغير أو المطر
كان للمالك (١) ذكره الفقهاء وتكون أجرة الأرض على الباذر لا تمتص (١) ان تم الزرع فان يس قبل تمامه

الطعام النصب استهلاكاً له (فيغرم) لصاحب البذر (مثله) ولصاحب الأرض كراها (وعملك غلته ويمشرها) أي يلزمه المشر^(١) (ويطيب^(٢)) له (الباقي^(٣)) وقال م بالفتح الناصر وش أن يذر الطعام النصب ليس باستهلاك فيكون الزرع لصاحب البذر وعليه المشر (كما لو غصب الأرض والبذر له^(٤)) فإنه يملك الزرع ويمشره ويطيب له الباقي فصل والمغارة^(٥) على ضربين صحيحة وفاسدة أما (الصحيحة) فلها شروط أحدها (أن يستأجر^(٦)) رب الأرض (من يفرس^(٧)) له أشجاراً يملكها^(٨) بناء على أن من شرط المصنوع أن يكون في ملك المستأجر (ويصلح) الفرس (ويحفر^(٩)) له قدرأ معلوماً (مدة باجر قولو) كانت الأجرة جزءاً (من الأرض^(١٠))

كان قرار الضمان على الساق وعلى الباندر أن نبت بالمطر اه يمر من كتاب النصب ومثله في الكواكب (١) أو نصف المشر (٢) هذا قول الهدوية وظاهره أنه يملك مطلقاً سواء كان قد راضى للمالك للبذر أم لا بخلاف سائر الاستهلاكات من الذبيح وغيره والفرق أنه في البذر وحضن البيض قد ذهب عينه بالكلية فأشبه الحسي بخلافها ملك بالطعن والذبيح فالعين باقية وجعل ابن مظفر الكل سواء اه شرح فتح (٣) بعد الرضاة (٤) لكن يقال لم لا يصدق بالزائد كما قالوا في ربح ما اشترى بالتقد المقصوب قلت لعله يفرق بينهما بأن الزائد من الحب تماماً قد ملكه بالاستهلاك الحسي وهو ملك قوى حقيقى يذهب معه الغصب والحظر بالكلية وأما المشتري بقدر منضوب قائماً ملكه لعدم تعيين الدرهم والدنانير فقط وذلك أمر ضعيف ضرورى اعتبارى فمن حيث أنه قد ملك الأصل حكماً بأنه قد ملك الزرع ومن حيث ضعف جهة الملك لما ذكرنا حكماً بأن حكم الحظر لم يذهب بالكلية وإنما ملكه له إنما كان من هذه الجهة المحظورة هذا ما يحظر بالبال من جهة الفرق وإن كان في النفس ما فيها منه ذلك اه مقصد حسن (٤) أو غصبهما قرز (٥) عنه صلى الله عليه وآله وسلم ما من مسلم يفرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان أو دابة أو طير أو سبع إلا كانت له صدقة وعنه صلى الله عليه وآله وسلم من نصب شجرة فيصير على حفظها والقيام عليها حتى تنمر كان له بكل شيء يصاب من ثمرها صدقة عند الله اه من خط مصنف البستان (٦) سقلة وضيخها غارسك أو حاملتك أو أغرس هذا (١) على كذا مع القول أو ما في حكمه وكذا الإجارة اه يمر يعني وتتخذ المغارة بلفظ الإجارة (١) المقرر أنها لا تصح بمستقبل (٢) بإيجاب وقبول (٣) ولا بد من تعيين الفروس بالمشاهدة أو الوصف المميز بالطول والجنس ولده وأقلها سنة إذ لا فائدة فيادونها وظاهر المذهب خلافه أنه لا حد لها قرز (٤) ولا تصح المغارة إلا فيما له أصل ثابت من الشجر كالتمثيل والكرم دون غيرها كالزروع والكراث والبقول ونحو ذلك (٨) هذا إذا كانت مقطوعة أو يصحكون موضع القطع معلوماً ويكون من ملك له معين أو يأمر بشارتها له أو اتهاجها قبل استئجاره على غرسها اه بيان ولا بد من بيان الموضع الذى تفرس فيه الفرس لفظاً أو عرفاً قرز (٩) ولا بد أن تكون الأرض معلومة بالمشاهدة اه يمر وقيل تصح غابة (١٠) بظاهره ولو وقفاً

أو الشجر^(١) أو الثمر^(٢) الصالح^(٣) فقط ولا بد أن تكون مودة الإصلاح قدر الحفر طولاً ومعرضاً وعمقا وقدرة الأجرة (معلومات^(٤) و) (لا) تكن هذه الأشياء معلومة جميعاً (فقاسدة وإن اختلف الحكم) في الفساد فحيث يكون الفساد تكون الفروس غير مملوكة لرب الأرض فالحكم أن الأشجار تكون للمالك^(٥) وعليه كرامة لبثها^(٦) وعند التفاسخ يغير الفارس كما سيأتي وأما إذا فسدت لجهالة المدة أو لجهالة العمل أو الأجرة والفروس من رب الأرض فالحكم أن الفروس لرب الأرض وعليه أجرة للمثل^(٧) (وكذلك ما أنبها) أي إذا استؤجر على بناء حائط أو تجصيص بيت أو نحو ذلك كانت الحجارة والجلس من المالك لامن العامل وكذلك سائر الأعمال (إلا ما خصه الاجماع) نحو الصنغ^(٨)

(١) أفتى الامام عليه السلام بجواز الفارسة في أرض المسجد يجوز لمصلحة ربه قرز (١) وإذا جعل الأجرة من الشجر فلا بد من ذكر مدة بقاء الشجرة في الأرض لفظاً أو عرفاً له لمة (٢) هذه إجارة وليس بفارسة لأن الفارسة أن تكون له بعض الشجر يفرسها وبعض الأرض فيصيران شريكين فيهما أو كانت الشركة في الشجر وحدها بأن يجعل له منها الربع أو الثلث أو نحو ذلك (٣) المراد بالثمر حيث يكون مع المستأجر ثمر حاصل لا من هذه التي يرد غرسها فهي معدومة في الحال قرز (٣) البيع (٤) لفظاً أو عرفاً (٥) قال عليم ولا خلاف في اعتبارها وأقلها (١) سنة إذا لا فائدة فيها دونها وأكثرها قبل ثلاثين سنة لأنها نصف العمر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أعمار أمي ما بين السبعين إلى السبعين وقيل إلى قدر عمر الشجر لأنه يختلف قال عليم وهذا هو المختار لأن التغيل أكثر عمراً من الكرم والسكر أكثر من سائر الأشجار اهـ يستأن بستان بلفظه (١) وظاهر المذهب خلافه أنه لا حد لها قرز (٥) غالباً احتراز من أن يستأجر رب الأرض الفارس على غرس أشجار يملكها الفارس وتكون الأرض والشجر بينهما فهذه الصورة تصح وتكون يماً (١) وإجارة فكانه باع من الفارس نصف الأرض بنصف الفروس وبأجرة عمله اهـ وإيل (١) ويكون كالبيع الضمني قرز (٥) ما لم يتوهم المالك الأرض أو جرى عرفاً أنها لصاحب الأرض اهـ تطبيق لمة ويستحق صاحبها قيمتها يوم وضعها وبعثها في البيان في شركة الاملاك (٦) كراه الفروس والفرج المعتادة لا كراه الأرض جميعاً إلا إذا كان يبتاعها مع الفروس وللنارس أجرة عمله كالحرث ونحوه إذا كان فيه نفع يعود على صاحب الأرض (١) فأما إذا تراضيا عليه من قسمة الثمر فيما مضى فلا رجوع فيه فيكون مقابلاً للأجرة اهـ يان مبي (١) ولفظ حاشية إذا عمل في الأرض عملاً لا لأجل الشجر اهـ تطبيق لمة وإن كان لها فله حصه الأرض دون حصه الشجر قرز (٧) للفارس (٨) فان الاجماع السكوتي من المسلمين متفق على المساحة في ذلك لاتها بما يتساع لها فله حقاقتها ولذلك كانت الاشياء التالية كالأذهب والحريز في الحظي ونحوه من المالك اهـ شرح فتح

الخياران^(١) وهما إن شاء فرغ الأرض بقلع الغروس^(٢) ورجع بنقصانها^(٣) وهو ما بين قيمتها قائمة ليس لها حق البقاء وقيمتها مقلوبة^(٤) وإن شاء تركها لرب الأرض وطلب قيمتها قائمة ليس لها حق البقاء^(٥) (وفي الزرع^(٦) الثلاثة) الخياران هذان الخياران خيار ثالث وهو ببقية في الأرض بالاجرة الى الحصاد وكذلك الأشجار إذا كان عليها ثمار قليل والقبض^(٧) كالشجر المثمر ﴿فصل﴾ (والمسافات الصحيحة) هي (أ) أن يستأجر شخصاً (لا صلاح الغرس) وتنقيته وسقيه^(٨) أو راداً معلومة مدة معلومة بأجرة معلومة ولو جزءاً من الأرض أو الشجر^(٩) أو منهما مشاعاً أو معيناً أو جزءاً من الثمر إن قد بدا صلاحه^(١٠) (كما مر في المناصرة سوا صواب) وإذا اختلف الزراع وصاحب الأرض فقال الزراع شرطت لي النصف^(١١) أي أجر ثلثه^(١٢) وقال رب الأرض بل الثلث أو قال رب الأرض

الأرض فلم يكن غاصباً أه غيث (هـ) وإذا باع المالك أرضه فلم يشترى أن يأمر الفارس بقلع غرسه ولا شيء عليه له لكن هل يرجع الفارس على البائع بالأرض لا يعد والله أعلم لأن يمه للأرض يكون كرجوعه عن الآن للفارس والباقي ويكون للشترى الخيار إن جهل وهكذا في إجارة الأرض والجدار أه كواكب ينظر في كلام الكواكب فليل ظاهر الإزهار ثبوت الخيار على الموموم ولعل صاحب الكواكب بناء على قوله في الورقة أنهم يأمرون الفارس بالقطع والمخار خلافه أه من خط سيدنا حسن رحمه الله تعالى (١) وكذا في البناء قرز (٢) وإذا قصعت الأرض بقلع الغروس لزمه أرض القص أه كواكب وظاهر الأزل لا إطلاق فلا يجب على المخار قرز وقد تقدم مثله في الشفعة كلام التمهيد (٧) هذا عند مبالغة وعند المهادي عليم لا أرض مع القلع أه بيان معنى (٤) فإن لم تكن لها قيمة بعد القلع فقلعه بخير بين قلعه ولا شيء له وبين أخذ قيمتها قائمة ليس لها حق البقاء إلا بأجرة وقيل تقوم الأرض مفروسة وغير مفروسة فلما بينهما فهو أرض الغرس أه وهو ظاهر الأز في قوله وبما لا يقوم وحده فمع أصله قرز (٥) إلا بأجرة (٦) وكذا ما كان له حد ينتمي إليه (٧) وهو الرسم (هـ) وكذلك قصب السكر (هـ) يعني الظاهر منه لا أصوله فالخيار إن الأولان أه ومما في حقه قرز (٨) ويكون للماء من ملك صاحب الأرض أو من حق له أو من مباح إذا كان الاجير لا يملكه له ولطف حاشية لا إذا كان من الاجير إلا أن يكون أي يجري للماء موجوداً في ملكه فيكون ذلك يماً (٩) وإجارة وإن كان من المباح فعل قول م بالله يصح وعلى قول ط يصح إذا كان يسوقه في مجراه أي يجري الماء إلا أن كان يملكه أه بيان (١٠) حيث أتى بلفظ البيع لأن البيع لا ينقد بلفظ الاجارة وعن المقي ولأنه لا يحتاج إلى لفظ البيع ويكون من البيع الضمني قرز (٩) فإن قيل لم لا تصح المسافة على بعض منافع الشجرة كما تصح الزراعة على بعض من الأرض فالجواب أن الزراعة يجوز أن يكره بعض الأرض المستأجرة ويحمل الكراء أجرة لأن إجارة الأرض جائزة وإجارة الأشجار لا تصح أه زهره (١٠) يعني ادراك الحصاد قرز (١١) أخذ ابن معروف من هذا صحة المخافة للهادي عليم (١٢) هذا

غرسك وعملك بلا إذن^(١) وقال بل بأذن كانت البينة على الأجير (القول لرب الأرض) فيها
 أى (في القدر المؤجر^(٢)) و (في (تقي الاذن) لأن الظاهر معه (و) أما إذا اختلفا عن البذر
 يأخذ الزرع والأرض والزرع في أحدهما كانت البينة على الخارج والقول (لدى اليد عليها^(٣))
 في أن البذر^(٤) كمنته لان الظاهر معه

باب الاحياء والتحجر

﴿فصل و﴾ يجوز (للمسلم قطع الاستقلال بإحياء أرض) أى من دون إذن الامام
 نص عليه الهادي عليم في الاحكام وهو اختيارهم بالقبول طوذاً كره في المنتخب^(٥) أنه لا يجوز إحياء
 الموات^(٦) إلا بأذن الامام قوله للمسلم قطع يعنى لا للنمى^(٧) فلا يجوز له إحياء الموات^(٨)
 وليس للامام أن يأذن له بذلك^(٩) وعن أبي حنيفة يجوز له إحيائها بأذن الامام^(١٠) ﴿نعم﴾

تأويل القاضي زيد الهادي عليه السلام لأن أصل الهادي عليه السلام عدم صحة الخسارة (١) قلن بين
 العامل بالأذن فله الأجرة وقيمة الفروس إن كانت منه إذ ليس مبرعاً وإلا لزمه القلع وإصلاح
 ما أفسده من الأرض وأجرة لبثها كالتأصّب اه بحر (٢) المراد حيث ادعى للأجير أكثر مما
 أقر به المالك لا لو كان السكس فاقول قول الأجير وحاصله أن البينة على مدعي الأكثر في القدر
 المؤجر اه سمحوى لفظاً قرز (٣) قلن كانت اليد لها فالظاهر أنه لها ومن ادعى أنه له فليube البينة قلن
 كانت اليد لغيرها فاقول قول المالك وقيل أنه إن كانت اليد لثالث كان لمن أقره قلن أقرهما أو
 لواحد غير معين من كان لهما قرز (٤) وكذا الفروس إن أمكن أنه منه قرز (٥) إنقال السيد أحد بن
 يحيى القاسم رحمه الله تعالى أن قوله في المنصب الأرض البيضاء التي لا مالك لها يدل على أنها قد كانت
 ملكاً ثم صارت بعد ذلك أرض بيضاء لا مالك لها بخلاف الأرض التي ذكرها في الأحكام ولكل
 من الكلامين حكم فلا تعارض اه من تنقيح أولي الأبواب للسيد المذكور (٦) والموات من الأرض
 التي لم تزرع ولم تعمّر ولا جرت عليها يد ملك أحد اه من البر للغير نهاية ابن الأثير (٧) قال في
 الانتصار الرواية مواتاً ينجح للمم والواو وهي الأرض للميت وأما ينجح للمم وسكون الواو فذلك على
 القلب وفي الانتصار ينجح للمم وسكون الواو الأرض التي لم تزرع (٨) وما الحطب والحشيش فيملكها
 الذي أخافاً (٩) في دار الإسلام قلن فعل لم يملك ولفظ ح ولو في بخلطهم اه فخرج أعمال مفتي
 (٨) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مواتان الأرض لله والرسول ثم هي لكم من بدى وهذا خطاب
 للمسلمين اه غيب ثم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عادي الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم من قولهم
 فيه دلالة على أنه لا يجوز إحيائها إلا بأذنه صلى الله عليه وآله وسلم والامام قائم مقامه قال الامام ي
 والمراد به في عادي الأرض التي كانت ملكاً لقوم عاد والمصحح أن المراد عادي الأرض القديمة ذكره
 المؤلف وقد ذكره في النهاية حيث قال شجرة عادية أى قديمة لأنها نسبت الى عاد وهم قوم هود النبي
 وكل قديم ينسبوه الى عاد وإن لم يدركهم اه وابل (٩) إلا المصلحة (١٠) وحجة ح أن إذن الامام
 ينجح لم ذلك قلنا ليس للامام غلبة الخير

وانما يجوز للمسلم الاستقلال باحياء الموات بشرطين * أحدهما أن تكون تلك الأرض (لم يملكها ولا تحجرها مسلم ولا ذمي) ^(١) سواء كان مميّناً أم غير مميّن * (و) الثاني أن (لا تكون قد تعلق بها حق ^(٢)) فإن كان قد تعلق بها حق لم يجوز الاستقلال باحيائها * قال عليم وقد ذكر أصحابنا من ذلك ضرر (يا (منها) بطن الوادي قيل ح وصورته ما يجري ماؤه إلى البحر وقيل ف ما يستقى به قوم غير محصورين وقال في الانتصار ^(٣) ما يستقى الاملاك الكبيرة كسها ^(٤) ومتردّد * الضرب الثاني محتطب القرية ومرعاها ومرافق القرية ^(٥) * الضرب الثالث المقابر ^(٦) فانه لا يجوز احيائها وعمارتها وقد تقدم حكم ذلك في كتاب الجنائز * الضرب الرابع حريم الميّن والنهر وفناء الدار * الضرب الخامس الطرقات المسبلة والمشروعة فانه لا يجوز احيائها (و) يجوز (بإذن الامام ^(٧)) فيما لم يميّن ذو الحق فيه ^(٨) بأن كان صاحب الحق قد جهل أولاً ينحصر كبطون الأودية التي تعلق بها حق الناس

(١) صوابه لم يملكها مسلم ولا ذمي ولا تحجرها مسلم قرز (٥) لاجري يعني فيما قدمك فمى كالولم يملك وكذا إن ملكها كافر والنس هل هو حربي أو ذمي والحاكم في هذا الباب كالامام سواء كان من جهة الصلاحية أو من جهة النصب وحيث يعتبر إذن الامام وأما من دون إذن لم يثبت حق ولا ملك له رياض قرز (٦) فرع وأما مرافق البلد البعيدة كالمحتطب والمرافق فقال المؤيد بالله يجوز احيائها ولو ضرر وقال ط لا يجوز إلا باذنهم فلو احيوها أثم وملكها (١) عنده قال أبو جعفر وكذا في نأدي البلد ونحوه على قول ط اه بيان بلفظه (١) والأصح أنه لا يملكها عندنا قرز اه كواكب (٣) قال المقي رحمه الله وهذه الأقوال متفاربة (٤) ورمع ومور وسبحون وجيئون والقرات ودجلة والنبيل وسبحون بحر الهند وجيئون نهر بلخ ودجلة والقرات نهر العراق والنبيل نهر مصر زلت من عين واحدة من الجنة فاستودعها الله في الجبال وأجراها في الارض وجعل فيها منافع للناس في أصناف مما يشتمل اه كشاف فند خروج يأجوج يأمر الله تعالى جبريل برفع الأنهار الخمسة والقرآن والعلم كله والحجر الأسود ومقام إبراهيم عليه السلام وتابوت موسى فيفقد أهل الدنيا خير الدنيا والدين وذلك لقوله تعالى وإنا على ذهاب به لقادرون اه من تفسير علي بن القاسم تجريد الكشاف (٥) كالتأدي وهو موضع اجتماعهم والصلب والميدان وجمع البهاقم وموضع إلقاء الزبل (٦) قيل ل إلا من أراد عبادة دار قرب البلد فليس لهم منه سواء كان من البلد أو من غيرهم اه بيان وقواء حيث والمتوكل على الله وإلا لزم أن لا يجتمع بيان بل لهم المنع اذا كان عليهم ضرر فيما ترك اه سحوى وقيل إن كان منهم فليس لهم المنع وإن لم يكن منهم فليس لهم المنع اه بيان اذا كان لا يضرهم ولا ينقصهم اه شامى وقيل لهم منه قرز مطلقاً يضرهم أم لا منهم أم لا (٦) حيث كانت في مباح (٧) والحاكم والمحتسب (٨) لكن مع بقاها الحق بشرط ثلاثة إذن الامام وعدم الضرر والمصلحة العامة ومع تحول الحق شرطين إذن الامام وعدم الضرر ولو الخاصة اه سحوى لفظا قرز (٥) إلا عرفة ومزدلفة ومنى فلا يجوز احيائها لتعلق حق الوقوف في الاول والميّن في الآخرين اه شرح منهاج

عموماً فانه يجوز إحياءه^(١) باذن الامام لكن إذا كان ذلك الحق قد تحول عن موضعه نحو أن يتحول مجرى الماء عن الوادى^(٢) جاز للامام أن يأذن بإحيائه لمن شاء^(٣) من غني وفقير وإن لم يكن تحول لم يجوز إحياءه إلا بشروط ثلاثة إذن الامام وأن لا يكون فيه مضرة على المسلمين^(٤) وأن يكون لمصلحة عامة كسجد أو حاكم أو مدرس^(٥) أو نحو ذلك (وإلا) يكون ذوالحق مجهولاً بل معيناً (فالعين^(٦)) لا يجوز الاحياء إلا بإذنه وذلك نحو محتطب القرية ومرعاها حيث أهلها منحصرون ويطن الوادى الذى أهل الحق فيه منحصرون والطرق الملتدة ونحو ذلك^(٧) (غالباً) احتراز من صورة فإن الحق فيها لمعين وهو يجوز إحيائها باذن الامام وذلك حيث يتحجر أرضاً متحجر ولا يحبسها حتى تمضي ثلاث سنين فإن لم يره أن يحبسها باذن الامام^(٨) فأما بنير إذنه فلا ﴿فصل﴾ في بيان كيفية الاحياء التى يحصل به الملك (و) اعلم أن الملك (يكون) بأحد أشياء ستة إما (بالحرث والزرع^(٩)) فإذا حرث وزرع^(١٠) ملك والمراذيل زرع القاء البذر^(١١) قال عليم والتحقيق عندى أن المعتبر العرف فلو جرى عرف أن الحرث يوجب للملك ملك به الثانى قوله (أو النرس^(١٢))

(١) هذا قول م باله وط اجازة بنير إذن ادهن معنى كذا الخلاف في أخذ اشجار الأودية وثمارها ادهن وقال ط يجوز بنير إذن وقال باله لا يجوز إلا باذن باعلى أصله أن حكماً التاب حكم التنبه والمنع في الأشجار والأثمار جواز الأخذ من غير إذن الامام وجد في بعض الحواشى في البيان أن قول ط قوى في الأشجار والثمار وقول م بالله قوى في المنع من إحياء بطون الأودية (٢) إلى مباح قرز (٣) فإن عاد الماء إلى الموضع الذى تحول عنه فإن حق المباح له ثابت لم يفتل (٤) وظاهر كلامهم في السكك أنه إذا أذن الامام فيها لا ضرر فيه وقت الاذن ثم حصلت بعد الاذن فانه يرفع لانه مشروط بعدم الضرر في الحال والمآل فينظر في الفرق ومثل هذا في التثيت ويمكن الفرق بأن للضرر في السكك أشد منها في الوادى وقيل لا فرق فيرفع ماضر (٥) وفائدة أنه إذا أمكنهم هرد الماء أو نحو قوله فلهم ذلك ادهن ذكره معنى (٦) ولو على واحد قرز (٧) فإن حصلت للضرر من بعد وجب رفضه فأما إذا بطلت المصلحة سل قيل أن المعتبر في المصلحة وقت الاذن ولا عبرة بما بعده وفورث عنه وإن لم يمكن في الوارث مصلحة ادهن ان وقرز ولعل هذا مع التملك من الامام ادهن تهاى وقرز في قراءة البيان الاول (٨) ولو في مسئلة واحدة ادهن مفتى وقرز (٩) مكلف أو ولي المصلحة قرز (١٠) مراعى القرية كالتأدى ونحوه (١١) بعد المرض عليه أو مراسة النائب كما يأتي في التقيع قرز (١٢) وفي الأثمار بالصغير لأن أحد ما كان لان الطهيف لا يحتاج إلى حرث وقيل ان البيرة بالعرف (١٠) ولعل ذلك في الأرض البيضاء وأما التى فيها الشجر فاذا قلع شجرها بحيث تصلح للزراع فقد ملكها ادهن كواكب وقرز (١١) وإن لم يلبث قرز (١٢) ولو فسدت قرز

ولا إشكال أنه يملك موضع الغرس^(١) (أو امتداد الكرم^(٢)) على المباح فانه يوجب ملك ما امتد عليه (أو أزال الحجر^(٣)) من الأرض وهو شجرها (والتنقية^(٤)) لها حتى تصلح للزرع وإن لم تزرع وقال أبناء المهدي أن ذلك لا يكفي بل لا بد من الزرع * الثالث قوله (أو اتخاذ حائط^(٥)) حولي الأرض يمنع الداخل من الخروج والخارج من الدخول من غير تكلف^(٦) قال في الانتصار وإن لم تنصب الأبواب وقال في مهذب الشافعي مع نصب الأبواب * الرابع قوله (أو) اتخاذ (خندق قصير) حولي الأرض والقصير هو ما يمنع الداخل من الخروج والخارج من الدخول إلا بتكلف^(٧) * الخامس قوله (أو) اتخاذ (مسنا^(٨)) للغدير) وهو أن يجعل حولها ترابا^(٩) حتى يحيط بها (من ثلاث جهات^(١٠)) وتبقى جهة لدخول

(١) والفرج المعتاد وما زاد حتى (٢) وغيره كالقروح ونحوه (٣) ونحوه إذا كان بما يراد به البقاء كالنخل ونحوه لا الزرع والدباء وهو اليعقوب والكرات والبقل ونحوه اه ظاهر الكلام عدم الفرق بين التخييل وغيره قرز وهل حكم العروق حكم الأغصان واختار في البيان أنه كذلك لأن حكم القرار حكم الهوى اه ان معنى من كتاب الشفعة وفي ح لى وهل حكم العروق في ملك ما نزلت إليه حكم العروق وظاهر قولهم أن نخوم (١) الأرض حقوق ولا يملك من غير فرق بين ما في شجر ومالا قرز (١) بل حتى قطعت قرز (٣) ونسختها بغير (١) لأنه يغطي الأرض ومنه سمي الخمر خمرأ لأنه يغطي العقل وكذا عمار المرأة لتغطيته وجها (١) يفتح الخلاء والميم على وزن فعل فتصعبا (٤) من عرق وحجر حتى تصير الأرض صافية اه هداية (٥) أو قطع الشجر والاحتشاش فانه يملك أصل الشجر وأصل الحشيش ويكفي في ذلك مرة واحدة فلا يجوز لأحد أخذه بعد ذلك اه هداية معنى إلا أن تركه راغباً عنه كما يأتي للامام عليم قرز (٥) ولا يملك الشجر بالتهذيب وقرر الجبل أنها تملك بالتهذيب قرز (٥) فائدة إذا حاط حائط يوجب الملك هل يملك ما داخله من الأشجار قال القتيبي لا يملكها لأنها من الكلا الذي ورد الخبر فيه وهو محتمل للنظر وقد ذكر في البيان أن من أراد إحياء الشجر فانه يحيط عليها كما في الأرض اه من خط على بن زيد (٦) بخلاف الدار فالأساس كاف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أحاط على أرض فيه اه بغير (٥) صوابه إلا بتكلف (١) وهو ما زاد على المعتاد اه لا فائدة للتصويب لأن منعه من غير تكلف وإما بتكلف فهو يمكن فلا وجه للتصويب (١) المعنى فيها واحد وإنما اختلفا لفظا فكلما سقيم بلا إشكال اه سيدنا القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني (٧) ما زاد على المعتاد قرز (٨) لفظ عجمي بسين مهملة اه كشاف وهو حائط يبنى في وجه الماء (٩) وسواء كان التراب الذي حواه من داخل أم من خارج فانه يملك ما داخله قرز (١٠) بناء على الأغلب والا كفت جهة واحدة (٥) ويملك ما داخل الأعرام ويثبت له حتى في الجهة الرابعة والاربعاء حيث يتبدل الماء تحيقاً أو تهدراً لأنه يملك للرف اه مفتي ولي قرز وكذا في أصول الأعرام بما يجتمع إليه لا لقاء الطين اه ن لفظا وقيل يكون ملكا اه وابل كافي الأشجار

الماء والمسنى هو العرم والمراد بالمسنى الذى يوجب الملك أن يحبس الماء^(١) لا نه المقصود بذلك لا منع الداخل والخارج (و) السادس من أسباب الملك يحصل (بحفر فى معدن أو غيره) فن حفر حفيرا لاستخراج معدن أو ثمر ذلك ملك ذلك الحفيرة^(٢) (ويستبر) فى ثبوت الملك بهذه الأشياء (قصد الفعل^(٣) لا) قصد (الملك) فلا يعتبر فلو أقرق^(٤) أو قطع الشجر أو بنى أو حفر ملك وإن لم يقصد الملك فأما لو لم يقصد الفعل نحو أن يضع نارا فى مكان فتعدت^(٥) إلى موضع لم يقصد إحراق شجره لم يملك ذلك الموضع (و) إذا أحيا موضعا بأحد الوجوه التى تقدمت فانه (ثبت به الملك) ولو عطله ولو لم يستعمله بزرع أو غيره فملكه باق (ولا يطل بعوده كما كان) قبل الاحياء ذكره فى تعليق الاعادة (قال مولانا عليم) ولعله يبنى إذا لم يتركها رغبة^(٦) عنها فأما لو تركها رغبة^(٧) كما يفعله كثير ممن يقصد الحطب والاحتشاش فانه إذا أحياها غيره بعد ذلك ملكها المحيى كمن سيب الدابة رغبة عنها (و) الاحياء^(٨) (لا يصح فيه و) لا (فى نحوه)^(٩) الاستتجار والاشتراك والتوكيل^(١٠) فلو استأجر أحييا يحبس له أرضا أو نحو الاحياء وهو أن يستأجره أن يصطاد له أو يحتمش أو يحطب أو يسقى لم يصح الاستتجار وكذلك لو عقد اثنان شركة فى ذلك أو وكل رجل غيره لم يصح^(١١) (بل يملكه القائل^(١٢)) إذا فعل (فى الأصح) من المذهب وهو تحصيل ع

إذا اعتدت ووجب الحق فى الأسباب وفيما حول الاعرام اه شامى وقرز (١) فعل هذا لو كان فى مكان متعذر وعزم من جهة واحدة لزم أن يكفي وأما تطلب الخيمة فبليت حق (١) فقط ذكره الامامى اه كواكب بخلاف المشى التهامية فكالباء اه بحر بقطعه (١) لا عباد انظارهم بخلاف المشى وقياس كلام أهل المذهب أن قد ملكوا الحطب ونحوه (٢) لا نحوه قرز (٣) فى الاحياء والصجر قرز (٤) ولو صبي أو مجنون قرز (٥) قياسا على الشراء فالمقصود القفل لا التملك (٦) وصلح للزرع (٥) حيث تعدت بهبوب الريح وأما بالاتصال فيملك أيضا بقت وان لم يقصد اه ع لى قرز (٦) وكذا سائر الأملاك يخرج بالرغبة عنها ولا فرق بين المتقول وغير المتقول قرز (٥) ولا يصح رغبة الصبي والمجنون لأنه لا يصح أن يخرجاه عن ملكهما بعد ثبوته اه بحر (٥) فلو أحياها محيى فملكه منه أنها لم تملك ثم انكشف ملكها غرم الأول ما غرم فيها لأنه كالنار بأهلها ذكره فى الاعادة قلنا ليس بمعد أي الأول فلا ضمان اه كواكب وقرز ونجب الأجرة على الثانى قرز (٧) والقول قوله فى عدم الرغبة قرز (٨) والصجر قرز (٩) قائمة وهذا كله إذا لم تكن الأرض مملوكة. ولا مصجرة فأما إذا كانت مملوكة أو مصجرة صح الاستتجار وتكون للمستأجر اه ديباج (١٠) ولو قال رجل لثيمه اخفظ لى هذا المكان فى المسجد كان الحق فيه للمحافظة لا للاستئجار قرز (١١) ولو نواه لغير قرز (١٢) ولا أجرة له من الأمر اه بحر إلا أن يكرهه فان كان

وأبي ط ليحي عليم وهو قول أبي ح وش وقال م بالله وك بل يصح ذلك كله **﴿تنبيه﴾** أما إذا قطع شجرة مكرها ^(٨) فقال م بالله ^(٩) تكون للأمر لبطلان الأمر وقال أبو ط لأملاك لها بل لمن سبق لها فجعل الأكرام صير الفعل كلا فعل وم بالله صير الأمر كلا أمر

﴿فصل﴾ في التجر وحكمه **﴿والتجر﴾** ^(١٠) ثبت (بضرب الاعلام في الجواب) فمن أراد أن يتجر أرضا أو شجرًا ضرب أعلاما ^(١١) في جوانبها إيمان نصب أحجار ^(١٢) أو اتخاذ خندق غير قصير أو تعليق أغصان الشجر بعضها إلى بعض فانه يعسير متجبر الماوراء ذلك فأما نفس الخندق فيملكه بالحرق قال أصحابنا أو نتخذ فرجيننا ^(١٣) وهو الزرب قيل في فيه نظر لأن أقل أحواله أن يكون كالسنة ^(١٤) **﴿قال مولانا عليم﴾** لا وجه للتنظير لأن المتبع العرف ولعل الفرجين في عرفهم لا يوجب الملك **﴿نعم﴾** هو التجر **﴿ثبت به الحق﴾** ^(١٥) وهو أن أولي بمن غيره (لا) أنه يثبت به (الملك) فيبيع أو يهب ^(١٦) لا يهوض ^(١٧) لأن الحقوق لا يجوز بيعها (وله منه) ^(١٨)

الأمور نذياً لم يكن لأحد منهما بل يكون مباح المختار أنه يملكه الذي وقيل يملك الأشجار لا الأرض فهي على أصل الاباحة ^(١٩) قلنا إلا إذا أمر بتعصب الشبكة فانه يكون للأمر ^(٢٠) اه غيث قال في بعض الحواشي وقال اه غيث وقال في بيان السحامي هذا إنما يستقيم على قول المؤيد بالله فقط اه ^(٢١) لأن امساك الشبكة كاساك الملك اه سماع ^(٢٢) قال في البيان من أكره عبد غيره على الاحتطاب أو نحوه كان للسيد وكذا مع المطاوعة قيل س وتلزم الأجرة مع الأكره لأن كان مطاوما اه يان لأن التفع قد صار إلى سيده وقيل تلزم الأجرة مطلقا وهو ظاهر الأزار حيث قال والبعيد كالمفسر ^(٢٣) ونجب الأجرة قلت وهو قوي إذ الأكره لا يرفع حكم كل فعل كالزنى ^(٢٤) قال في الإرشاد وإنما يصجر ما يطبق إحياءه قال في شرحه بل ينبغي أن يقتصر على قدر كفايته للتلا بضييق على الناس فإن تجر مالا يطبق إحياءه أوزاناً على كفايته فغيره أن يحى الزائد على ما يطبقه وعلى قدر كفايته انتهى وهو الذي تقتضيه قواعد أهل المذهب إذ المقصود بالتجر ليس إلا الأحياء اه بهر ان بلفظه وظاهر الأزار ولو زاد على كفايته ^(٢٥) أو يحسب علامات في جوانبها كالنورة والخص ولا بد من قصد الفعل اه متى قرز ^(٢٦) متفرقة لا مجتمعة فوجب الملك قرز ^(٢٧) متفرقا حسب العادة فلو كان معصلا يمنع الدخول أو جوب للكل اه يان بلفظه ^(٢٨) حائط يعني في وجه الماء اه مصباح ^(٢٩) وبورث عنه قرز حقا لا ملكا اه يان قرز ^(٣٠) ويصح له الرجوع في هبة المتجر ولو قد حصل أحد اللوانع لأن هبة اباحة وقيل ما لم يحصل أحد اللوانع اه وابل واختاره الامام شرف الدين إذ الاباحة يمنع الرجوع فيها ما يمنع الهبة ^(٣١) وأما العوض فقيل في يرجع به مع البقاء والتلف إلا عند من يقول إن الاباحة لا تبطل بطلان عوضها ^(٣٢) ويجوز له المداومة عن ذلك قبل أخذه فان أخذه الغير ملك ما أخذه ولا يجوز للمتجر أن يسترده ^(٣٣) منه ولعل هذا حيث قصد تجر الأرض فقط وفيها أشجار موجودة عند الصجر ولم يقصد تجر الأشجار الموجودة عند الصجر به سواء

وما حاز^(١) أى إذا تحجر موضعا جازله منع الغير من احيائه ومن قطع أشجاره ونحوه لأنه قد صار أحق به (ولا يبطل) حق التحجير (قبل مضي ثلاث سنين^(٢) إلا باطلاله^(٣) ولا بمسدها) أى ولا يبطل بعد مضي ثلاث سنين أيضا (إلا به) أى باطلاله (أو باطل الامام) قال أصحابنا فإن عطلها هذه المدة كان أمرها إلى الامام ينفقها إلى من يمرها إذا رأى ذلك وامتنع^(٤) هو من عمارتها قال عليم ظاهر هذا أن حقه لا يبطل إلا أن يمتنع من عمارتها^(٥) قيل ع فإن كان غائبا راسله الامام^(٦) فإن لم يمكن أو كانت منقطعة^(٧) فهل ما يرى من الصلاح من إبطال حقه أو احيائه^(٨) وكذلك الحاكم (ولا) يبطل التحجير (بأحيائه غصبا)^(٩) فمن أحيأ التحجير طالما أنه متحجراً أو جاهلا لم يملكه

كانت مما يثبت أم لا فإنه يثبت فيها حق التحجير ولا يملكها والذي ساقى فباي يثبت بعد التحجير وهو قال فلو أحيأ هذه الأرض المتحصرة مع بقاء هذه الأشجار فيها التي كانت موجودة عند التحجير هل تملك الأشجار كالأرض^(١٠) أم يبقى حق قسط كقيل الأحياء فلما حيث يقصدها تحجير الأرض والأشجار أو تحجير الأشجار فقط فانه يمنع من ذلك فلو أخذ النهر كان التحجير أن يسترجعه منه فإن أنقذه فلا ضيان له سحولي فقط^(١١) المختار أنه يرجع بجمع البقاء لأنه قد ثبت له فيها حق ولو لم يقصدها بالتحجير قرز^(١٢) فلا قيل هل يكون كلا وليست بأقوى من الشجر للثابت في الملك اللهم إلا أن يقال هو يثبت في العادة^(١٣) حيث قصد تحجير الأرض والأشجار له لا فرق قرز لأن قدر ثبت الحق في الموضع وما سحولي له ع سيدنا حسن^(١٤) الحاصل حال التحجير قرز^(١٥) لما روي أن رجلا تحجير متحصراً فجاء آخر فاجأه فاختصما إلى عمر رضي الله عنه فأراد أن يحكم به لمن أحيأ حتى روى له رجل خيراً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن حق التحجير لا يبطل إلا بثلاث سنين فقال لولا الغير غفلته اه بستان^(١٦) لفظاً أو قرينة^(١٧) لا فرق^(١٨) لا يبطل بمجرد الامتناع بل بإبطاله أو باطل الامام قرز^(١٩) وأجرة الرسول من مال المصالح كأعوان الحاكم وقيل من مال ذي الحق^(٢٠) المراد يريد وقيل ثلاثة أيام وقيل كالنكاح^(٢١) أما للتحجير فهو لا يصح الاستنابة في الأحياء وهذا بناء على أن الأحياء لا تصح النيابة فيه وأنا أقول إنما صح هنا لأن فيه حقاً له وهو أخص به كما يستأجر على إطلاع الماء من الآبار للملوك كالحق الكفاية من الماء لباح ماذالك إلا لصلح الأمر فيها فقد حصلت الأخصية فلا تشكيل جيلده اه مفتي قرز^(٢٢) ويجوز للتحجير قلع زرع الناصب من الموضع المحجر كملك وكذلك ما فضل في سائر الحقوق تعدياً فلصاحب الحق إزالته وإن لم يستحق أجرة على ما فعل به لأن تأجير الحقوق لا يصح كما لا يصلح بينهما ولا كراه على المحمي للتحجير غصبا لا للتحجير ولا لبيت المال في الأصح اه سحولي قرز^(٢٣) وإذا بطل حق التحجير فهل يكون إحياء الناصب كاف أم لا لاسل الجواب أنه لا يمكن بل لا بد من إحياء آخر إذ الأحياء الأول كلا^(٢٤) لكن يقال قد قلم إذا قطع الشجر ملكه مع كون التحجير متحصراً لعين قال أبو مضر وجه

قيل ل ويكون إحياء للصحجر فان زرع لزمته الأجرة للصحجر^(١) وروى أبو مضر عن ض زيد وصححه أنه ليس بإحياء لأحد قال ض زيد فان زرع كانت الأجرة لبيت المال قال مولانا علي عليه السلام وهذا الذي أشرنا إليه بقولنا (قيل^(٢) والكراء لبيت المال) وهذا ضيف جداً وقد أشرنا إلى ضعفه بقولنا قيل ووجه الضعف أن الأرض لم يملكها بيت المال بأحيائها وإذا لم يملكها لم يكن الكراء في مقابلة شيء يستحقه بيت المال فلا وجه للزومه^(٣) (والشجر^(٤)) الثابت (فيه) أى في الموضع المتحجر^(٥) (وفي غيره^(٦)) مما لا يثبت في العادة^(٧) (كلا^(٨)) أى لا يمكنه صاحب الموضع فن اقتطعه ملكه (ولو) كان ذلك الموضع الذي ذلك الشجر فيه (مستبلاً) فهكذا حكمه هذا مذهب المذنبية (وقيل^(٩)) ليس كذلك

الفرق يدق بل يلزم أن يملك الشجر كاتقرار وقيل وجه الفرق الغير وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ وقيل ف الفرق بينهما أن الأرض هي المقصودة بالصحجر والشجر تابعة فهذا لم يملك المقصود فلو فرضنا أن المقصود تحجر الشجر لم يملكه اه فيث (١) المذهب عدم الأجرة والزرع للزراع (٢) للتأخي زيد (٣) والزرع للزراع (٤) الحاصل بعد التحجر قرز (٥) وأما ما يعله كثير من الحكماء في شأن حدود البلد فهو مخالف للنص وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم الناس شركاء في ثلاث وأما ما ذكره أنه من المصالح المرسلة ولتلا يحصل قتال على ذلك فهذا تجوز إذ لو قلنا بالمجوز لا نرى إلى منع كثير من الشرائع اه عامر وقواه الملقى والشامي كمثلى من منع الاتا من الارث من القبائل يجوز أنه يحصل قتل وغير ذلك فتجوز ذلك لا يعطل ما قاله الشارح (٦) يعنى الحاصل بعد التحجر لا الحاصل فيه حال التحجر فهو الذي تقدم حيث قال وله منه وما حل وهو الذي أجاب به عليه السلام حين سأله اه نجري ومثله في الصكواكب والسحولى حيث كان مقصوداً (٧) بالصحجر وسواء كان مما يثبته الناس أولاً وأما ما كان يثبت بعد التحجر وكان مما يثبت في العادة لحكمه حكم موضعه وما لا يثبت كلا وإن كان غير مقصود بالصحجر بل المقصود الأرض فهو كلا ولا فرق بين ما يثبت في العادة أو غيره وظاهر الانظار لا فرق في أن ما كان موجوداً حال التحجر فقد صار حقه في الصكواكب والسحولى (٨) أما ما كان موجوداً وقت التحجر فله المنع من أخذه وله استرجاعه ولو لم يقصد بالصحجر اه املاء سيدنا حسين رحمه الله تعالى قرز (٩) وإن أتم استعمال الملك والحق حيث لم يجر عرف بالرضا قرز (١٠) كالمرص ونحوه اه سحولى ينظر لانه مما يثبت في العادة (١١) قائدة قال الامام ي وغيره الاشتراك في النار حيث يضرر خطياً مباحاً لا لو احتطب ثم أضرم فذلك وأما في الكلأ قبل احتشاشه فان كان في ملكه فيه الخلاف فأما في اللاء فكم مر بني من التفصيل والخلاف كما في كتاب الشركة اه شرح آثار (١٢) قال في بعض الحواشي الكلأ خلقه الله تعالى بغير واسطة فعل وأما ما خلق الله بواسطة فصل فيه ملك أو حق وقال في الزهور والكلأ قيل الشجر الذي يثبت بغير إنبات وهو لا يثبت في العادة وقيل الحشيش (١٣) بالله وقواه المؤلف والمتوكل على الله والملقى لنفسه (١٤) ولعله يكون المذهب

بل حكم النبات حكم المئنت فالشجر (فيه) أى فى الموضع المتخبر (حق) صاحب الموضع أولى به (وفى) الموضع (الملك ملك) لصاحب الموضع (وفى) الموضع (المسبل يئتمه) فإن كان للمسجد فالشجر له وإن كان لغيره فهو له حسب الحال (وفى غيرها) أى فى غير هذه الأشياء (كلا) فمن سبق إليه فهو أولى به هذا مذهب م بالله

باب المضاربة^(١)

هى مشتقة من الضرب فى الأرض وهو السفر لما كان لا يحصل المقصود فى الغالب إلا بالسفر وقيل فى اشتقاقه غير ذلك^(٢) ويدل عليها^(٣) السنة والاجماع أما السنة فلأنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث^(٤) والناس يتعاملون بها فأقرم وأما الاجماع فقد أجمع على ذلك الصحابة^(٥) ومن بعدم^(٦) فصل شرطها ستة • الأول (الإيجاب بلفظها) نحو ضاربت أو فارضت^(٧) أو خذه مضاربة (أو ما فى حكمه) وهو أن يأمره بالتصرف لیتقاسما فى الربح (و) من تمام^(٨) الشرط الأول (القبول) وهو أن يقول قبلت (أو الامتثال^(٩)) نحو أن يشرع فى العمل أو يقبض المال للعمل ولو (على التراخي) لأنه لا يشترط المجلس فى قبولها كالوكالة ولا يضر التراخي (ما لم يرد^(١٠)) فإن ردد لم يصح قبوله من بعد إلا أن يباد الإيجاب • الشرط الثانى أن يقع العقد (بين شخصين فى حال

مثل قول م بالله حيث كان النبات مما يثبت فى العادة وبهذه ما يتساع به وأن لا يتساع به فيفصل اه ح لى (١) وهى عند العقد فى المضاربة وكالة وبعد قبض المال إمامة ومعنى أنجر ولم يربح فبضاعة (٢) وإن ربح فشركة وإن خالف فإمامة (٣) وإن فسدت فإجارة اه تذكرة (٤) أى يربح الربح فيها (٥) أى يضمها (٦) وعليه قول الشاعر

فضارب إذا ضاربت فى قد صرة • قلب فى ربح الله من الضرب

الضرب بفتح الراء ذكره فى الديوان وقيل المراد السبل العربى (٢) قال فى شرح الإمامة هى مشتقة من الضرب فى المال وهو التصرف والقلب فيه وقال فى الاتصاف أنها مشتقة من حيث أن كل واحد منها يضرب بنصيب من الربح اه غيث وزهور أو من الاضطراب فى الربح إذ قد يقل ويكثر (٣) ومن الكتاب قوله تعالى وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله (٤) أى تبى (٥) وقد ضارب عثان وابن مسعود (٦) والقرض من القراض وهو التمتع لقطع الماعل جزء من المال أو من المقارضة فى الشمر وهو المساواة فى اللدح والتم اه بحر والقراض لغة أهل الحجاز (٧) بعد قول المضارب ضاربى وإلا فلا بد من الكافة (٨) أو تهدم السؤال قرز (٩) وهل يكتفى بالاكتفاء من المالك لعله يكتفى اه من شرح السيد محمد الملقى قرز (٨) أو يربح للموجب قبل القبول قرز (٩) أو يجمع لأن

كونهما (جائزي التصرف ^(١)) لا محجورين من صبي أو عبد ^(٢) وأن يكون (على مال من أيهما) فيصح أن يضارب المسلم المسلم ^(٣) والكافر الكافر والكافر المسلم (إلا) أن يكون المال (من مسلم لكافر ^(٤)) لم يصح • الشرط الثالث أن يعقد على مال (معلوم ^(٥)) تفصيلا لحال المقد فلو كان مجهول القدر لم يصح ^(٦) • الشرط الرابع أن يعقد على (نقد ^(٧)) وقال في شرح الابانة تجوز المضاربة في سبائك الذهب والفضة إذا كان يتعامل بها وهو قول لخواخذه في الانتصار وقال ك ومحمد يجوز في الفلوس ^(٨) إذا كانت نافقة يتعامل بها في التجارات وليس من شرط النقد أن تكون فضة خالصة بل أن تكون مما (يتعامل به) كالظفيرة ^(٩) والكاملية وهكذا اختاره في الانتصار أنه يجوز في المغشوشة إذا قل الغش لأن الدرهم لا تسلم من ذلك في الغالب وكذا عن أبي حنيفة وعن شاذل لا يصح في المغشوشة وإن قل ومن حق المال أن

الامتناع رد وزيادة حيث جرى عرف أنه رد قرز (١) أى مطلق التصرف ليدخل من حجر عليه الحاكم اه نجري معنى والمحجور من الحاكم يصح أن يضارب ولا يصح أن يضارب في ماله بل تكون موقوفه على زوال الحجر قرز (٢) بناء على الأغلب والا فيصح أن يتولى طرفيهما واحد قرز (٣) فان كانا مأذونين صحت مضاربتهم (٤) قال القتيبي ح فان اخطف مذهب المالك والمعامل فلا يصرف إلا فيما يستجيزه جميعا بخلاف الوكيل المحض فيعمل بمذهب الموكل في الصحة والفساد لا في الجواز والعهرم فلا يعمل إلا بما يجوز عندهما مما اه كب من الوكالة قرز (٥) للاجماع (٦) لأن الذي غير مؤتمن في تصرفه (٧) بخلاف الناسق فهو ولو غير مؤتمن فهو لا يستجيز التصرف في الغمر ونحوه والذي يستجيزه اه كب (٨) ولا يقال يصح الحجر عليه لأنه غير مؤتمن اه بستان (٩) فان فضل كان أجبر امشركا قرز (١٠) وأن يكون بما يمكن حفظه والتصرف فيه لا إن كان كثير ألا يقدر عليه ذكره في البحر ادهن ولعله حيث حجر عليه الاستئابة وإلا صح اه شرح فتح (١١) فلا يلتبس الربح رأس المال إلا أن يعلم قبل التصرف اه بحر قرز (١٢) وإنما لم يصح المضاربة في المتلى غير النقد والقيمي لأنها لو صحت في ذلك لوجب رد مثله عند الرد وقد يكون غالبا فيستبد المالك بالربح وقد يكون رخيضا فيشارك العامل في رأس المال اه كوا كب مثال ذلك أن يدفع رب المال عشرين زهديا فيقارضه فيها فيأصا العامل بما يمين وتصرف حتى صار المال ثلثمائة ثم تخاسفا فانه إذا كانت لا يحد مثل رأس المال إلا ثلثمائة درهم فانه يؤدي الى أن يستبد رب المال بالربح وإن كان يحد بمائة أو بدون المائتين أدى الى أن يشارك العامل رب المال في رأس المال اه صميرى (١٣) ولو من أجناس وأنواع اه سحوى قرز (١٤) المذهب أنها كالعروض لأنها تقوم بالذات غير الدرهم كما تقوم العروض وحجهم أن الناس يتعاملون بها كالقود قلنا التعامل لا يخرجها عن كونها قيمة اه بستان وقرز (١٥) وأما الصنائية فأجاب امامنا بجوازها والله أعلم ولم يذكرها في شرحه وتحتل أنها كالفلوس والعروض فلا يصح فيها عند أهل المذهب اه نجري (١٦) نصف عشرها

يُتَقَدَّرُ عَلَى (حاضر) في مجلس عقدها^(١) (أو مافي حكمه) فالقدي في حكمه نحو أن يتقدا المضاربة ثم يعطيه^(٢) عرضاً يأمره بهينه ويحمل ثمنها^(٣) ولو تراخى عن ذلك ولم يفعله في المجلس ويصبح أيضاً أن يأمره ببيع العروض ثم يضارب نفسه في ثمنها^(٤) (و) الشرط الخامس هو أن يبيننا (تفصيل كيفية الربح^(٥)) بينهما كنصفين أو مثل ما شرط فلان لامله^(٦) ولو جهلا^(٧) في الحال كالمرا بحة ولا يكفي أن يقول والربح بيننا^(٨) وقال أبو حنيفة^(٩) وتصح المضاربة^(١٠) واختاره في الاتصاف وعن الفقيه ح أن هذا إذا لم يكن ثم عرف^(١١) إذ لو كان ثم عرف أنه بينهما نصفين أو ثلثا تصح^(١٢) (و) الشرط السادس (رفض^(١٣) كل شرط يخالف موجبها^(١٤))

غش والكاملية ثلث عشرها (١) وقبضه في المجلس اه حلى وظاهر الازهار عدم اشتراط القبض في المجلس (٢) في المجلس (٣) وصورته ضاربك في مائة درهم مثلا ثم يعطيه عرضا كما ذكر اه غشم قرز (٣) ولو لم يبين قدر الثمن لأن الوكالة بالبيع تصح ولو من غير ذكر قدر الثمن فإذا صححت الوكالة صححت المضاربة فيقول ضاربك في ثمن هذا ولا يضرب جهل الثمن لأن الضاوت بقل بخلاف ما لو أمره يستعين المال المضاربة اه كواكب لأن الجهة الكلية اه ونفط الكواكب نحو أن يقول ضاربك في ثمن هذا متى يسهه وكذا لو قال متى يسهه قد ضاربك في ثمنه أو يقول متى يسهه ضارب تنسك في ثمنه ولا يشترط بيان قدر الثمن اه باللفظ (٤) فان قال على أن يكون الربح كله لي صح وكان العامل ههنا (١) وان قال على أن يكون كله لك فقال في مذهب ش والكافي يكون قرضاً وقال في الاختصار يفسد اه بيان وهو المختار لأنه رفع موجه ونفط السحولي وتكون ودعية تصرف ويستحق أجرة للمثل ان شرطها أو اعتادها قرز (١) وذلك لان قدرضي بالتبرع قال عليه السلام والمختار أنها تفسد ويستحق العامل أجرة للمثل لان المضاربة تقتضي الموض على العمل اه بستان بلفظه وهو ظاهر الازهار في قوله ورفض كل شرط يخالف موجبها الخ (٥) ولا تجهل شهادتهما لانها على أمضاء قسما اه بيان (٦) هذا يوم أنها إذا جهلا في الرابعة أنها تصح إذا علمنا في الوقت التالي وقد تقدم أنه لا يصح إذا جهلا معا وتوم أيضاً أن خلاف للرابعة يأتي هنا فإذا باع رأس ماله ولم يبين قال سيدنا ولعل مسألة المضاربة تصح وفقاً بين السادة لان المضاربة تقبل من الجهة ما لم تقبل البيع اه رياض (٥) ولا بد أن يعلم ما شرط فلان قبل التصرف وقيل لا يشترط ذلك إلا وقت التسمية از نهن وقرز (٧) أولي ولك (٨) وتكون بينهما نصفين (٩) كما في الوصايا (١٠) لا تختلف قرز أو تختلف وفيها غالب قرز (١١) أي ترك فان ذكر أفسد وان رفض من بعد العقد اه شامي ومثله في التيث (١٢) قال في البحر ولو قال على أن لي من الربح كذا ولم يذكر ما للعامل فوجهان تصح إذ هو كالمعين الامام يفسد إذ لا يملك العامل شيئاً إلا بشرط وفي العكس اجتيالان الامام ي أحصها (١٣) تصح إذ قد بين ما للعامل ولا يضرب سكوت عماله إذ له كله الا ما خصصه اه بحر بلفظه (١٤) ينظر فقد قال في شرح الازهار نحو أن يشترط ديارا لاحصا وهو يخالف ما ذكر اه معاص سيدى

نحو أن يشترط ديناراً من الربح لأحدهما^(١) وكذا لو شرط أن يأكل من المال في غير السفر أو أن الوضعية عليهما أو شرط ففقه عبد^(٢) للعامل^(٣) لا يعمل أو يقول على أن لا يبيع إلا من فلان^(٤) وقيل من وكذا لو قال على أن لا ينصف والنصف ونصفاً مما يحصل لك فأنها تفسد^(٥) وقيل بل تصح ولا يزال يقامه حتى ينتهي الباقي إلى حال لو قسم لم يكن لنصفه قيمة وقيل ف بل تصح^(٦) وتكون بينهما أرباعاً **فصل في أحكام تتعلق بالمقد (و) هو أنه (يدخلها التعليق^(٧))** نحو إذا جاء رأس الشهر فقد صار ربك (والتوقيت) نحو صار ربك في هذا المال سنة فبمدها يبيع مامعه^(٨) من السلع ولا يشتري (والحجر^(٩)) للعامل (عاشاء المالك) نحو أن يقول لا تتجر في الجنس الفلاني أو لا تشتري من فلان أو لا تتجر^(١٠) بعد سنة أو بعد الخمس أو لا تسافر أو لا تبيع بنساً أو في بلد كذا^(١١) أو لا تتجر إلا في جنس كذا فانه يصح هذا الحجر ولا يمنع من صحتها^(١٢) (غالباً) احتراز من صورتين^(١٣) إحداهما أن يقول لا تبيع إلا من فلان^(١٤)

حسين رحمه الله (١) لأنه يجوز أن لا يحصل إلا ذلك الدرهم فينفرده إلا أن يقول المالك ما زاد من الربح على كذا على كذا اهـ بيان (٢) أو حر (٣) أو لغيره (٤) لجواز أن يمتنع الفلان (هـ) مع عدم العرف قرز (هـ) هذا كان بمقارنته للعقد وإن لم يقارن بل تأخر لم يفسد اهـ حيث وقفاً أن يقول ذلك في العقود اللازمة فأما هذه فهي من العقود المجازة فيلحق المفسد بها اهـ شامي وقرز (هـ) قال في الشرح ووجه السداد أن ذلك يؤدي إلى أن يستبد أحدهما بالربح وهو خلاف ما يقتضيه عقدها (٦) مع العرف قرز (٧) إذ هي وكالة تدخلها أحكامها (هـ) نحو إذا جاء رأس الشهر ربح ويحترق قبض المال عند حصول الشرط قرز (هـ) ولو مجهولاً نحو إذا جاء زيد قرز هذا شرط لأنه يسمى المشكوك بمصوله شرط والمقطوع بمصوله اهـ تعليق تجرى (٨) بولاية حيث فيه ربح وإلا لم يلزمه البيع قرز لأن عزله بأقضاء الوقت كرهه بوجوب المالك قرز (٩) حال العقد أو بعده قبل الصرف وأما بعد الصرف فانه يكون عزلاً على ما سيأتي وعن حاصر أين ما كان له الزل (١٠) كان له الحجر (١١) وذلك قبل الصرف أو بعده قبل حصول الربح قرز (هـ) فان شرط عليه أن لا يبيع بعد سنة أو بعد الخمس فسد قرز (١٠) أي لا يشعري (١١) فلو قال لا تتجر إلا في بلد كذا وكانت اللدة قليلة بحيث تمضي قبل وصول المالك المعين فسد ذكره المؤلف (١٢) وإن أمره بالبيع بألف فباع بألف ومائة صح ذلك وكذا من الوكيل بالبيع فان باع بألف وعرض صح منه لأنه مأثور بما فيه صلاح لا من الوكيل لأنه خالف في جنس الثمن اهـ بيان قرز (١٣) وبصورة ثالثة يجوز منها نحو أن يقول لا تبيع إلا في الصين واللدة يسيرة لا يمكن بقاؤها بعد وصول ذلك الموضع (١٤) لجواز أن يمتنع أو يموت فيبقى ما لمّا عروضا بخلاف ما إذا قال لا تشتري إلا من فلان فلا تفسدها فيبقى المال تقدراً إذا تمرد الشراء اهـ كواكب

فإن هذا الحجر يفسدها^(١) لأنه يخالف موجبها الثانية إذا قال لا تبع إلا نسا فان له أن يبيع بالتقيد^(٢) ولا يلزمه الحجر (فيمثل المامل وإلا) يمثل بل خالفه فيما حبر عليه أم و (ضمن التالف) فإن سلم المائل لم ينزل إن خالف فيها هو حفظ كالسعر والنسيئة والمكان كما سيأتي^(٣) وإن خالف في التجارة كشرائه ما نهي عنه أو من نهي عنه أو بعد أن خسروا وقد نهاه فإنه ينزل^(٤) فإن أجاز المالك تصرفه بعد ذلك صح إن أضاف الشراء إلى المالك لفظاً أو نية ثم إن لم يربح فلا شيء له^(٥) وإن ربح فله الأقل من المسمى وأجرة الثل لأنه فساد طارئ^(٦) وإن لم يجز المالك فإن أضاف إليه باللفظ رد المبيع على البائع^(٧) وكذا إذا أضاف بالنية ومصادقه البائع فإن لم يصادقه لم يضر المامل ويصدق بالربح^(٨) قال أبو مضر يلزمه ظاهراً^(٩) لإبائنا لأنه أضاف بالنية^(١٠) وقيل^(١١) بل ظاهراً وإبائنا ولا حكم لضافته وهذا إذا شراه^(١٢) بين مال المضاربة فأما لو شراه بغيره كان الربح له ولو دفع مال المضاربة قبل ع وإذا لم يجز المالك فيها على أصل المضاربة مالم يسلم المائل^(١٣) إلى البائع فإن سلمه ثم استرده جاء انحلاف النوى في الوديعة

(١) هذا فساد أصلي (٢) حيث أمره بالبيع بنسبة قيمته قد أقامو كان بأكثر قد أمر بالإبطال فلا يصح بالتقيد (٣) مالم يخالف غرضه اه ع كما سيأتي في الوكالة (٤) في قوله والخالف في الحفظ ان سلم (٥) في تلك الصنفه فقط اه ح بهران وهي موافقة لما يأتي في التبن أما حيث قال لا تبصر إلا بعد الحجر أو نحو ذلك فالظاهر العموم قرز (٦) والوجه بين المخالفة في الحفظ والتجارة أن في باب الحفظ لم يزل عن التصرف ولكنه أمر بالبيع مع الحفظ بخلاف التجارة فإنه قد عزله عن التصرف فيما نهى عن التصرف فيه اه ح مذكرة (٧) لئلا يكون حاله مع المخالفة خيراً له من حاله مع الموافقة (٨) لكنه كان يلزم من هذا أن لا ينقص من أجرة الثل وقيل أنه هنا لما أجاز المالك فكانه ربح الحجر من أصله فكان التصرف كالاذن (٩) لأنه فساد أصلي (١٠) لأنه ملكه من وجه محظور (١١) ولا يصرف فيه إلا باذن الحاكم (١٢) على قول أبي مضر اه ويرد زائد القيمة لأنه معاواة في يده فتكون تلك الزيادة للبائع إن كان فيها زيادة يعني بردها للبائع يعني يبيعه عن البائع ويسلم له قدر حقه أو يسلمه الحاكم إليه عوضاً عن حقه اه حمر (١٣) إن كان ولا يجوز قيل إن تنذر من صلح وذكر في البيان أنه قد أباحه له بفعل به ما شاء للقرر خلاف كلام البيان وكذا قال القتي رحمه الله قلت هو راد لهذه الإباحة والبائع ينكر ملك نفسه فلا حكم للإباحة منه اه من خط القتي (١٤) وتظهر القابلة لو صادق البائع المشتري أنه اشترى لرب المال بالنية فعلى قول أبي مضر يلزم التبن واسترجاع المبيع وعلى قول القتي ح لا يلزمه ذلك اه ديباج (١٥) وقد تقدم للفتية ح في البيان في البيع في طلب الاكالة حيث جهل حكم طلب الاكالة أنه يبطل ظاهراً فقط فينظر في تحقيق ذلك وكلامه في المبيع الوقوف مثل هنا فينظر (١٦) وكان قد أقام وإلا لم يكن للعامل بل يبقى موقوفاً على إجازة المالك وأما اعلم ولو شراه لنفسه اه فتح وقرز (١٧) يعني التبن

هل تمود يده امانة فيعود مضاربا أولا فلا يمود مضاربا^(١) (و) اعلم أن العامل إذا أطلقت له المضاربة ولم يذكر فيها حجر ولا تفويض جاز (له في مطلقها كل تصرف إلا الخلط^(٢) والمضاربة^(٣) والقرض^(٤) والسفحة^(٥)) فلي هذا له أن يبيع بنسا مدة متعاد من وفي وأن يسافر سفرا متادا وأن يشتري مارآه مصلحة ويستأجر معة أجرا للتجارة والاعانة ويودع ويوكل^(٦) ويرهن ويرتهن وقال ش لا يبيع بنسا مع الاطلاق ولا يسافر إلا بأذن (فان فوض^(٧)) العامل نحو أن يقول رب المال اعمل برأيك أو قد فوضتك فيه (جاز) له الحكم (الأولان^(٨)) (وها الخلط^(٩) والمضاربة وقال ش لا يجوز له الخلط وإن فوض^(١٠)) وإذا فوض العامل فدفع المال الى آخر مضاربة صح ذلك (وإن شارك) هذا العامل الأول العامل (الثاني في الربح) لم يضر نحو أن يدفع المال على أن يكون نصف الربح لرب المال والنصف الآخر بينهما نصفين وقال أسحق لا يجوز له ذلك لأن العامل الأول يأخذ ربما من غير مقابلة مال ولا عمل قال ض زيد لا يسلم هذا بل له عمل^(١١) وهو عقد المضاربة مع الثاني (لا الآخران^(١٢)) وها القرض والسفحة فلا يجوز أن له وإن فوض مالم يمينهما بالأذن (لا

(١) كما سيأتي (٢) ووجه أن الخلط ضرب من الاستهلاك وإذا خلطه بملكه قد استهلكه فوجب أن يضمه له دوازي (٣) ووجه أنه تسليط الغير على مال الغير من غير أمر فلم يجز له (٤) والوجه في القرض أنه ليس من جهة التجارة فلا أمر بالتصرف بالتجارة (٥) لا يشتمل عليه اه اوضح (٦) مالم يكن قرضه لمصلحة قرز (٧) قلت وينظر فيما سلمه على هذا الوجه ما يكون حكمه هل معاطاة أو قرض قلت يكون من باب المعاطاة اه مفتي وظاهر الكتاب أنه داخل في المضاربة وأنه من مالها (٨) يقال القرض والسفحة شيء واحد يقال هذا من عطف الخاص على العام فلا اعتراض اه املاء شامي (٩) حيث تكون في صورة القرض نحو أن يقرض شيئا من مالها ثم يكتب الى المستقرض أن يقضيه بده في بلد أخرى (١٠) فلا يجوز أن يكون قرضا اه يان بلفظه قيل إلا أن يجري بذلك ولم يشترط معنى القضاء من ذلك البلد عند القرض فان شرط أو أضمره قال ط يكون ربا لأن فيه سقوطا لأجرة الى ذلك الموضع وقال أبو مضر لا يكون ربا لأن فيه زيادة من طريق قرز فاما لو أودعه شيئا من مالها ثم كتب الى الوديع أن يعطيه (١١) بده عنه في بلد أخرى فذلك جائز مطلقا اه ح آثار ون (١٢) ولعله مع الاذن بالقرض وإلا كان كقولهم والقرض (١٣) قد تقدم في الزكاة أن للمضارب لا يوكل وقد فرق بأن هنا وكيل وشريك وقيل الفارق العرف (١٤) أو جرى عرف بهما جاز اه زهور (١٥) وإنما جاز الأولان لا الآخران لأن الخلط والمضاربة نوع من التصرف الذي يجلب الفائدة فيدخلان في التفويض بخلاف القرض والسفحة فبهما تعرض للخطر (١٦) من غير فائدة موجودة فلم يكف بالأذن بهما التفويض مالم يمينهما بالأذن اه غيث قرز (١٧) ولائهما اخراج المال عن طلب الربح فيموز ذلك خلاف المقصود اه ان (١٨) مالم يكن له مال فزاد اه هـ ص قرز (١٩) وهو قبض الربح وتسليمه للمالك قرز لكن ليس لئله أجرة ففرضه قيل هذا في الفاسدة لا في الصحيحة قد ملك الأجرة بنفس العقد فيصح عقده قرز (٢٠) وهو

لعرف^(١) بأن التفويض يدخل تحته القرض ونحوه جاز ذلك ﴿فصل﴾ في حكم المؤن التي يحتاج إليها في المضاربة (و) اعلم أن (مؤن المال) من كراء وعلف بهيمة وأجرة دلال وغير ذلك فهذه (كلها) تكون (من ربحه^(٢) ثم) إذا لم يكن ثم ربح كانت (من رأسه) قيل ع ولو أدى إلى استنزاف المال^(٣) جاز ذلك (وكذا مؤن^(٤) العامل وخادمه) تكون من الربح أيضاً بشروط أربعة الأول أن تكون هذه المؤن هي (المتأدة^(٥)) من طعام وشراب وكسوة ومركوب^(٦) فإن لم تكن له عادة فمادته^(٧) • الشرط الثاني أن يكون ذلك (في السفر فقط^(٨)) فإن كان مقبياً في مصره^(٩) لم يحزله الاستنفاق من مال المضاربة بل من خاصة ماله قال في الشرح لا خلاف في هذا لأن إقامته في مصره ليس لأجل المال قيل ع^(١٠)

يقال يؤخذ من هذا أن الوكيل إذا فوض لم يتناول التفويض إلا ما كلف يقتضيه العرف فليس له أن يطلق أو يقتضي أو نحو ذلك اهـ في لفظا يقال لا مأخذ فيه إذ التفويض في الوكالة أعم وهنا يحتمل التفويض على الوجه الذي لا يطل معه الربح إذ عندنا يقتضي ذلك (١) وكذا لو جرى عرف بهما وإن لم يكن ثم تفويض جاز أيضاً ومثله في التصح اهـ ولفظ التصح إلا السفينة والقرض بغير إذن أو عرف فاما لو أذن بهما أو جرى عرف كان له ذلك (٢) والبرية عرف العامل فإن لم يكن عرف الجهة (٣) أو فوائده كالصوف والتاج وغيرهما اهـ بحر ووايل وينظر لوجبي على مال المضاربة لم يكن الأرض وهل يخرق الحال بين قص القيمة أم لا القياس اهـ أنه ان قص من القيمة فليكن وان لم فمن الفوائد اهـ ع الفقيهس وقيل إن الأرض من الفوائد الأصلية اهـ في قال القياس أنها للمالك مطلقاً لأنها جبر لجزء قص من العين والأمر في ذلك واضح اهـ شامى (٣) أو زاد قرز ويرجع على المالك (٤) صوابه وأما مؤن العامل وخادمه فمن الربح (٥) قرع وأما الفضلات كاللحاجمة والأدوية والنكاح وان اضطرر والولا ثم فمن ماله إلا لمصلحة التجارة فيها كما لو مات لم يجهز منها اهـ بحر إلا لمصلحة لعرف أو مادة قرز (٥) وكذا هدايا الأمرء ان صلحت بها التجاره اهـ بحر (٥) إذا كان ممن لا يخدم نفسه اهـ تذكرة ويسان ويصح شرط عدم الاتفاق للعامل اهـ كواكب وفي البحر يستتق ويلتو شرط اهـ وفي البيان يصح الشرط وله الرجوع في وجه المالك اهـ بيان قيل لكن له الرجوع في المستقبل قيل إلا أن يكون هذا الشرط في مقابلة جزء من الربح لم يصح الرجوع اهـ كبا قرز (٥) فإن فضل شيء من يقتضيه بعد وصوله مصره ومنه السكوة اهـ تذكرة ويخرج معنى قرز (٩) ومسكن (٧) في مثل ذلك المال فما زاد على المتأدة (٩) فعلى العامل لا على رب المال اهـ كواكب (٩) في ذلك البلد (٨) يريد وقيل الخروج من الليل قرز إذا كان غلاماً يريد (٥) قرع فلو فسحها وما لها دين على الغير فليبه أن يقتضيه ويستتق منه (٩) وإن لم يقتضيه ضمن لا السكاه (٩) يعني في مدة المطالبة كما في احتضاه وقت المؤقت حيث أقتضى الوقت وماله عروض (٩) إذا كان حازماً يريد (٥) قرز (٥) فإن أظم في السفر يستتق منهاهما اشتغل بها اهـ بحر بلفظه (١٠) وقواه في الوايل والمقير

فلى هذا التمثيل لو كانت إقامته لأجل المال بحيث لو لاه لمخرج كان له أن يتفق على نفسه ^(١) الشرط الثالث أن يكون سفره للاشتغال بمال المضاربة * قال عليم ومن ثم قلنا (مما اشتغل بها ^(٢)) فان كان المقصود غيرها نحو أن يكون مقصوده الحج فانه لا يستتق منها ^(٣) فان كان المقصود في السفر مال المضاربة وغيرها ^(٤) فانه يقسط على حساب ذلك ^(٥) قيل ح وكذا له أن يتفق من الوديعة بمحصنها قيل ع أما الوديعة ^(٦) فالعرف خلاف هذا وهو أنه لا يتفق منها على نفسه وإنما يأخذ منها حصتها من الجباة والكراء قال الشيخ عطية فان استؤجر للصبح فساfer له ولمال المضاربة أفتق على نفسه في الطريق ^(٧) من مال المضاربة يعنى من الربح ^(٨) فاذا وصل إلى الميقات قسطل على قدر العمل فيها ^(٩) ونفقت في الرجوع من مال المضاربة ^(١٠) مهما اشتغل بها * (و) الشرط الرابع أن يكون في مال المضاربة ^(١١) سعة بحيث لم يجوز استئراق الربح ^(١٢) وقيل ح بل يتفق على نفسه إذا كانت النفقة لا تستغرق مال

والجربى والذمارى وحيث (١) والمذهب خلافه (٢) قلت لأنه حبس لأجلها اه فتق (٣) حفظا وتصرفا أو أحدهما قرز (٤) صوابه منه (٥) ولفظ التذكرة وان سافر لها وللصح وهو المقصود فلا شيء منها حتى يشتغل بها فان هي المقصودة فنها حتى يشتغل به ويرد فاضل نفقته متى عاد مصره اه تذكرة لفظا وقرز (٦) كسجارة ثانية له أو لغيره قرز (٧) يعنى على حساب أجره حاج ومال المضاربة فاذا كان سفره لمالها مثلا يستغرق عشرة دراهم ومع عدمها خمسة لكونه يسلك طريقا سهلا للؤنة فانه يكون حصتها سبعة ونصف اه املاء هبل وقرره عامر قرز ومن أجره الحاج درهمين ونصف (٨) المراد بالوديعة التي لا يقاسم في ربحها وإن كان يؤخذ عليها أجره اه عامر إذ لو قاسم كان مضاربا ولفظ المقصد الحسن (مسئلة) إذا جرت العادة بأن الوديع يستتق من الوديعة بمحصنها في السفر اقلبت اجرة فاسدة ويكون أجيرا مشتركا وله أجره المثل اه بلفظه (٩) ولعل هذا يستقيم إذا كان يصغر في طريقه وأما إذا كان يريد اصال المال إلى مكة فلعلمها تنسب النفقة من أول سفره بينهما اه ح زهور وقد ذكر في البحر حيث اشتغل بها قرز (٨) حيث اشتغل بها حفظا وتصرفا (٩) مثال ذلك لو كان أجره من بحر الصبح من الميقات ويدخل إلى مكة يتم أعمال الحج خمسة عشر درهما وأجره من يشتغل بمال المضاربة من الميقات في الطريق وفي يومه وشرائه في مكة عشرة دراهم ضم عشرة إلى خمسة عشر يكون الجميع خمسة وعشرين فليقتل يكون على مال المضاربة خمس الخمسة والعشرين وذلك عشرة وعلى أعمال الحج ثلاثة أمماس وذلك خمسة عشر ويقاس على ذلك اه وقرر خلاف هذا التمثيل وهو أنه يقصد كافي الصورة الأولى إذ لا فرق بينهما اه ع سيدى حسين الديلمى رحمه الله وقرز ولفظ ح مثاله لو كان يستتق في سفر الحج عشرة دراهم فلما سافر بمال المضاربة احتاج خمسة عشر كانت الشرة نصفين والخمسة على مال المضاربة هذا ذكره سيدنا سعيد الهبل (١٠) من الربح (١١) صوابه في الربح (١٢) قيل معناه لا يستحق

المضاربة ولا أكثره والنصف في حكم الأقل قيل ع ولعله ^(١) يميل بظنه ^(٢) فإن أفتق وانكشف أنه أكثر ^(٣) ضمن وإن لم ينفع من مال المضاربة ^(٤) وانكشف أن النصفة النصف فادون رجع مالم ينو التبرع ^(٥) إذا عرض له مرض أو حبس في حال سفره منه من التصرف وأراد أن يستفتى منها (في حال مرضه ونحوه) ^(٦) فقيه (تردد) ^(٧) بينا لما كرين فمن الأميرح والشيخ عطية لا يستفتى منها وعن ابن معرف له أن يستفتى منها ^(٨) قال مولانا عليم والقولان عتمان (فإن أفتق) ^(٩) العامل (بينة الرجوع) ^(١٠) على مال المضاربة

الثقة من مال المضاربة إلا إذا كان كثيراً لا أن كان قليلاً نحو عشرة دراهم إلى مكة واختلف في قيد الأكثر قيل إن يقدر الاستفراق للربح بالأحق في مجرى العادة هذا اختاره الإمام شرف الدين عليم وهو ظاهر الأزهار والتذكرة فتأمل قال سيدنا حسن هذا لا يأتي على المذهب (*) فإن استفتى فانكشف الاستفراق ضمن للمالك نصف ^(١) ما استهلك وإن جوز الاستفراق ولم يستفتى فانكشف أن الثقة لا تستفرك رجع على مالها بما أفتق على نفسه مالم ينو التبرع ^(٢) وقصمان الزاهد ^(٣) القياس أنه يضمن الكل وقيل يضمن ما يتقسم بينهما أهيل لأنه ليس له أن ينفرد بأخذ حصته من دون إذن شريكه ^(٤) وفي البيان إن نوى الرجوع (*) مسئلة يقال إذا استفتى العامل في المضاربة من الربح بعد ظهوره ثم وقع خسر في المال هل يرد العامل ما استفتى للجبر أولاً الظاهر وجوب الرد لأن استفاقه كالشرط بعدم الخسر كذا قرره بعض المشايخ اه مقصده حسن ^(٥) فلوطن انه ان استفتى الخادم استفرك وإن انقصر على قدر معلوم لم يستفركه لم يكن له أن يستفتى لأن الخادم يستفركها اه صبيزى وقرره الشاشي ولو قيل هنا يستفتى البعض مالم يجوز به الاستفراق لا الكل وهو ما يجوز به الاستفراق لم يكن بعيداً كما لو كان مال المضاربة ^(٦) مائة ومؤنه في مدة سفره ستون درهما مثلاً استحق من مال المضاربة خمسين فقط ولا وجه لسقوط الكل مع إمكان أخذ البعض ولا يقال تجوز عدم الاستفراق للأكثر شرط في الاستفراق اه من شرح ابن لقمان ^(٧) صوابه الربح على المنع قرز ^(٨) عن سيدنا عيسى دغمان كلام الفقيه تفسير لكلام أصحابنا في الربح وكلام الفقيه ح في عين المال والظاهر أنه تفسير كلام الفقيه ح فقط ^(٩) يعود إلى الأثر ^(١٠) من النصف ^(١١) يعنى من الربح ^(١٢) والمقرر أن العامل الاغاق مهما بقى من الربح ماله قيمة وأمكن قسمته اه سيدي أحمد السراجي (*) بل لابد من نية الرجوع ^(١٣) حسه والخوف وكسر السفينة ^(١٤) بل خلاف (*) والمختار التفصيل وهو أنه إن حبس لأجلها ^(١٥) أو مرض في حال كونه مشغولاً بها كان له أن يستفتى والا فلا ومثله في ح لى قرز ^(١٦) ان اشتغل بها ^(١٧) التردد للإمام لا للمذاكرين فقد جزموا لأن منهم من يقول يستفتى ومنهم من يقول لا يستفتى وقد ذكر معناه في السعوى ^(١٨) حيث حسه أو مرضه بسببها اه طبرمع الاشتغال بها قرز ^(١٩) على مال المضاربة اه هداية بخلاف ما لو أفتق على نفسه وتلف فلا رجوع بعد التلف لعدم الربح اه هداية قرز ^(٢٠) قال في التذكرة والحفيظ وتكون

(ثم تلف المال بين) على ذلك (وغرم) له (المالك وصدقه مع البقاء^(١)) وقال ش يصدقه مع البقاء والتلف على قدر نفقة المثل (ولا) يجوز له أن (ينفرد بأخذ حصته) من الربح من غير إذن شريكه^(٢) قيل ح سواء قلنا ان القسمة بيع^(٣) أم إفراز^(٤) لأنه لا يفسخ المضاربة من غير حضور الآخر^(٥) وأما المالك فله أخذ نصيبه عن غير حضور العامل^(٦) لأنه لا يحتاج في العزل إلى حضوره . لما إذا قلنا ان القسمة إفراز وقيل ل بل لكل واحد منهما أن ينفرد بأخذ حصته إن جعلنا القسمة إفرازا ~~كما قال مولانا عليه السلام~~ والأول أصح (وعلمكها بالظهور) بأن ترتفع أثمان السلع فيصير بعض السلع ملكا للعامل وهو قدر حصته من الربح التي قد ظهر (فيتبها أحكام الملك) وهي وجوب الزكاة^(٧) وحصته من الفطرة إذا كانت السلعة رقيقا^(٨) ويصير بها غنيا ويعتق^(٩) إذا كان في الرقيق رحم له^(١٠) وينفسخ النكاح إذا كان فيهم زوجته وقال م بالله وش لا يملك إلا بالقسمة (وإنما يستقر) ملكه لحصته (بالقسمة) وقبلها ملكه غير مستقر ومعنى كونه غير مسبق أنه إذا عرض له الخسر بعد ظهور الربح جبر رأس المال بالربح فيبطل ملك العامل^(١١) إن استغرقه الجبر ولهذا قال عليم (فلو خسر^(١٢) قبلها) أي قبل القسمة (وبعد التصرف^(١٣) آثر الجبر) لرأس المال بما كان ربحا (وإن) قدرنا أنهما اقتسما الربح جاهلين بالخسر ثم (انكشف^(١٤)) لهما (الخسر

يفته على اقرار المالك أنه نوى الرجوع وقيل بل القول قوله في نية الرجوع قرز (١) لا بعد التلف فله البينة لأنه يريد تضمين المالك أي يدعى ذلك دين عليه اذ ان تلف بعض المال صدقه إلى قدر الباقي اه كواكب قرز (٢) إلى قدر رأس المال ويبين على الزائد قرز (٣) ووجه أنه يكفي الحضور وإن لم يأذن قرز (٣) حيث كانت عروضا (٤) حيث كانت قدرا (٥) إلا أن تكون مؤقته وكان رأس المال عند انقضاء الوقت مما قسمته إفرازا فله أن يأخذ حصته إذ عزل نصيبه قرز ومثله في السحولي (٦) حيث كان مما قسمته إفرازا وإن كان مما ليس قسمته إفرازا لم تجز إلا بمحضوره اه سحولي لفظا قرز (٧) لكن ينظر هل للتضييق أو التصحيل القياس للتحويل اه شامى كالمكاتب (٨) هذا على القول انه يعتق بنفس الشراء وهو المذهب (٩) والمذهب انه يعتق مطلقا سواء كان ثم ربح أم لا وكذا في اقتصاص النكاح مالم يكن عبدا (١٠) وأضاف لفظا فلا يعتق ولا يفسخ النكاح قرز (١) لأنه قد تدخل في ملكه لحظة مختصة (١٠) والمضارب حر قرز (١١) غير الحق والاستيلاء والنكاح فلا يبطل قرز (١٢) أو مرق أو ضياع (١) فانه يجوز لأنه لا يرجع إلا بعد كمال رأس المال ذكره في الشرح اه رياض ولا يرجع بما أعتق على الربح أي ربح العامل قبل ظهور الخسر قرز (١) أما الضياع فمضمون لأنه هربط قرز (١٣) البيع والشراء قرز (٥) في جميع المال اه سحولي لفظا (١٤) وصورة أن يبيع الملع فعلا رأس المال ظلما منهما بوائفه واقتسما الباقي

بعدها (أي بعد القسمة أنه قد كان وقع الخسر قبلها فاتها تبطل ويجبر رأس المال وعلى الجلة فالسلة على وجوه ثلاثة: الأولى أن يحصل ربح وخسران قبل قبض المالك^(١) رأس المال وقبل قسمة الربح فلا خلاف أنه يجبر الخسران بالربح. الثاني أن يحصل ربح ثم يقسمه فهو يقبض رأس المال^(٢) فلا خلاف أن الربح لا يجبر به الخسران. الثالث أن يقسم الربح ولا يقبض رأس المال ثم حصل الخسران بعد ذلك^(٣) ففي هذا خلاف فظاهر قول الهادي عليه وهو قول الناصر أنه لا يجبر وأن بقسمة الربح قد انزل^(٤) من المضاربة فلا تصرف ثانياً لم يكن إلا باذن رب المال وقال أبو جعفر وأبو حنيفة وشأنه يرد ما أخذه من الربح ويجبر به الخسران لأن الفسخ إنما يكون بقبض رأس المال وعمل الخلاف إذا اقتسما الربح ورأس المال على صفته^(٥) أما لو كان سلماً^(٦) فالقسمة موقوفة على كمال رأس المال^(٧) قوله عليه وبعد التصرف احتراز من أن يكون الخسر قبل التصرف نحو أن يتلف بعض رأس المال فانه لا يجبر بالربح^(٨)

فصل في أحكام المضاربة الصحيحة (و) اعلم أن التصرف في مال المضاربة بالبيع^(٩)
 وغيره للعامل فقط (وللمالك شراء سلع المضاربة منه^(١٠) وإن قدال الربح) فيها اعلم أن المسئلة على وجوه ثلاثة: الأولى أن يكون في مال المضاربة ربح فيشتري المالك حصة المامل من الربح فهذا جائز وفاقمع أن م باق يقول إنا علك^(١١) بالقسمة لكن قد حصل في البيع معنى القسمة. الثاني أن يكون في المال ربح واشتري رب المال جميعه فقال أبو جعفر وأبو حنيفة وشأنه

ثم انكشف أن المال ناقص فيؤدي كل واحد منهما ما قبض لقيمة رأس المال (١) المالك (٢) يعني أن المالك رد رأس المال إلى العامل مضاربة ثانية فأنجز فيه خسر (٣) يعني في مضاربة أخرى (٤) إذا القسمة بعد إفراز رأس المال كالفسخ اه بحر (٥) هذا قرز (٥) يعني دراهم إن كان دراهم أو دنانير إن كان دنانير (٦) أو هذا لا على صفته قرز (٧) يعني حيث لم يقبض المالك السلع عن رأس المال إذ لو قبضت ثم كسدت في يده فلا يجبر الربح الخسران ذكره في السجوى وقرره الشافعي (٨) وأما لو اقتسما الربح ثم دفع العامل السلعة إلى المالك وقيمها قدر رأس المال كاملة هذا ثم كسدت بعد ذلك فهل يجبر الخسر بالربح في هذه الصورة أم لا حكم لكساد ونحوه بعد قبض المالك لها وإذا قلنا يجبر كسادها بالربح فهل يشارك العامل المالك في ربحها لو تلفت بعد قبض المالك لها ينظر الأقرب في هذه الصورة أنه لا حكم للخسر الحاصل بعد قبض المالك لها عن رأس المال قرز (٩) والمضاربة باقية فيرد العامل ما أخذ من الربح اه يان معنى (٨) وصورة أن يضاربه بألفين تلف قبل التصرف ألف ثم استعاد على الباقي ألفاً فانه لا يجبر الألف الثالث لأن المضاربة قد بطلت فيه اه زعفران قرز (٩) والرهن والقرض والمارة والمبة على غير عوض والاستعجار (١٠) وكذا الاستعجار والارتبان ونحو ذلك قرز (١١) ينظر متى يملك حتى يصح البيع عنده ولعله يقال يصح البيع ويكون

وم بالله في الاستحسان^(١) أن هذا جائز وقال م بالله في القياس^(٢) أنه لا يجوز في الزائد على حصة العامل وهو قول زفر^(٣) الثالث أن يكون المال سلعة لا ربح فيها فقد صرح أبو جعفر في الشرح^(٤) أنه يصح من رب المال شراؤها وهو ظاهر حكاية الشرح عن أبي ح وقال في شرح الابانة والكافي لم يجر هذا الإلح^(٥) وهو خطأ غالف للاجماع^(٦) فلو أراد العامل أن يشتري من المالك سلعا بالدرام التي سلمها اليه فقال في بيان السحامي عن بعضهم^(٧) أن ذلك جائز وكذا ذكره في الزوائد للناصر قال وهو الظاهر من مذهب القاسمية والفرق بين م بالله في الاستحسان وقال م بالله في القياس وزفر أنه لا يجوز ومثله ذكر أبو جعفر^(٨) (و) كما يجوز للمالك شراء سلع المضاربة من العامل يجوز له^(٩) (البيع منه^(١٠) أن فقد الربح ولا خلاف في ذلك واختلفوا إذا كان فيه ربح فمن قال أنه يملك بالظهور وم الهدوية قال لا يصح البيع

بينهما ترتب ذهني كما قلنا في البيع الضمني اه املاء شامى (١) وحقيقته هو العدول عن القياس إلى قياس أقوى منه (٢) ولا فرق بين أن يكون ذلك الأمر الأقوى خيراً أو إجحافاً أو قياساً لا تحليل والأخذ بالاستحسان أولى من الأخذ بالقياس عند أصحابنا اه زهرة وعند أصحاب الأخذ بالقياس أولى قيل وإنما أوجب الاستحسان الجواز في هذه المسئلة لوجبه الأول التشبه بالعبد المالك (٣) فان سيده يشتري منه والثاني أن أكثر العلماء يجيزون هذا غير زفر اه شرح بهران (٤) وهو أن العامل قد صار هو المالك للتصرف في المال فكأنه المالك له كما يشتري السيد من مكاتبه اه بيان معنى (٥) وعنده المأذون حيث عليه دين مسروق (٦) يعني على الوكيل وعلى العبد المأذون إذا لم يكن عليه دين فانه لا يجوز لأنه لا يشتري مملوكه من مملوكه اه زهور (٧) شرح أبو العباس (٨) لعبد الصبريد (٩) وهو ظاهر الأثرار (١٠) بل كلام صحيح غتار لا غبار عليه اه شامى فقه دره (١) وكذا يصح أن يشتري المالك من العامل السلع التي دفعها اليه ليبيعها ويجعل ثمنها مال مضاربة وإما جاز في هذه الصورة ترجيحاً للاستحسان على القياس وكما جاز أن يبيع عبده من نفسه ويكتبه مع أن في ذلك معاوضة مملوكه بمملوكه فكذلك هنا أما يبيع العبد من نفسه فليس فيه معاوضة ماله بماله اه سحوى (٢) لأن الولاية إلى العامل ولأن الدرهم لا يمين (٣) نفسه (٤) أى المالك (٥) لكن يورد على هذا سؤال وهو أن يقال وكيف صح من المالك البيع من العامل وولاية البيع إلى العامل والجواب أن دخول العامل مع المالك في البيع إذن للمالك بالبيع اليه فان قيل ان كان الأمر كما ذكر فالعامل متولي طرفي العقد في الحقيقة إذ الولاية صارت من جهة وهو لا يصح أن يعطى طرفي العقد واحد فهذا منه وكان كولى الصبي إذا وكل من يبيع مال الصبي منه والجواب في هذا أن العامل إنما له حق يمنع من البيع فلما دخل في العقد كان دخوله إسقاط للحق فتصرف المالك بالأصالة لا بالتأية فصيح هذا ذكره عيسى دغقان رحمه الله تعالى ومثله للقاضي طاهر

في قدر نصيبه من الربح ^(١١) بل فيما دونه ^(١٢) ومن قال لا يملك بالظهور وهو ما شفع البيع ^(١٣) عنده في الجميع قبل ع ولا يقبض المضارب ^(١٤) من نفسه الثمن لأن القبض إلى الوكيل والوكيل هذا هو البائع ^(١٥) ولا تنفسخ المضاربة بينهما ^(١٦) نعم ^(١٧) وأما يجوز التصرف للمالك في سلع المضاربة بالبيع والشراء من العامل فقط (لا من غيره فيها) أى في الشراء والبيع فلا يجوز أن يشتريها ^(١٨) المالك أو يبيعها من غير العامل إلا بأذنه ^(١٩) (و) يجوز الزيادة المألوفة ^(٢٠) على مالها ما لم يكن المال قد زاد أو نقص ^(٢١) فإن كان قد زاد أو نقص لم تصح الزيادة إليه ^(٢٢) لأنه يؤدي إلى جبر خسر كل واحد منهما من الآخر ^(٢٣) (و) يجوز للمالك (الأذن) للعامل (بافتراض ^(٢٤)) قدر (معلوم) من الدرام أو الدنانير (لها) أى مال المضاربة فيضما إلى مادفه إليه من المال فيكون الجميع مضاربة وفي المسئلة أربعة أقسام الأول أن يعرف الذين والمستدان منه فلا أشكال في صحة هذا على المذهب ^(٢٥) والثاني أن يجبل فلا أشكال في فساد المضاربة ^(٢٦)

(١) بخلاف ما تقدم والفرق أن الولاية هنا للملك لا بخلاف ما تقدم فالولاية إلى غير المالك (٢) وهذا اللفظ مجمل يحتاج إلى تفصيل وهو أن يقال إن باع المال من العامل حصة لم يصح في الكل لأنه اشترى ملكه وملك غيره وفلك لا يبيع وأما إذا اشترى ما عدا حصته من الربح فذلك واضح وهو أنه يصح له شرح ينفى وقرز (٣) حيث اشترى حصة المالك فقط فلو اشترى الجميع لم يصح لأنه اشترى ملكه وملك غيره لأن الجهة مقارنة للمقد ولا يتصور هنا إجازة إلا أن تجز الأثمان والمختارات لا يصح تميز أم لا لأنه اشترى ملكه وملك غيره قرز (٤) يقال البيع بمعنى القسمة فينظر هل إلا أن يقال في البيع معنى القسمة حيث باع الحصة فقط وقد ذكر معناه في البحر (٥) أى نصيب العامل (٦) وبعد كلام الفقيه أن ولاية القبض إلى العامل في بيع السلع فدخله في الشراء من المالك توكيل للمالك بالبيع فالمالك في التصديق وكيل له والحقوق تعلق بالوكيل من قبض الثمن ونحوه فيقبض الثمن ويرده إليه كما لو أذن العامل للمالك ببيع السلع من أجنبي (٧) إلا أن يقبضه هنا بنية التمسك أم يان (٨) وهو يقال أما الشراء فلا معنى لشراء المالك للسلع من غير العامل وهو يقال فلو أجاز العامل شراء المالك لها من الغير هل يصح قلنا يصح مع الإجازة فقد حصل له معنى أنه سحولى فقط يقال يتصور حيث تم ربح أو يجوز له ويجوز العامل حلفه لأن العقد موقوف وأما حيث لا يربح ولا يجوز فلا يصح بوجه إلا حيث لم يقصد الزل فإنه يفتد بإجازة العامل أم شامي (٩) أو إجازة قرز (١٠) بالقد الأول قرز (١١) وتكون مضاربة واحدة قرز (١٢) بعد التصرف لا قبله فهو إما تامه أو كساد (١٣) وهما باقيا بمعنى الزيادة والنقص أم كواكب (١٤) بل تكون مضاربة ثانية (١٥) معنى من الربح (١٦) ما لم يكن قد زاد أو نقص (١٧) حيث أضاف إلى الأمر لفظاً أو نية أو إلى مالها لانه يشترط في وكيل القرض الاضافة لفظاً أو نية (١٨) لا مضاربة هنا

في قدر الدين فيكون الربح والخسران للمامل وعليه^(١) اللهم إلا أن يميز الأمر^(٢) بمد شراء المامل بما استدان وكان المامل قد نوى أنه للأمر^(٣) الثالث أن يجهل المستدان منه ويعرف قدر الدين فظاهر كلام الملع والشرح صحتها وهو الذي في الأزهار وقال ابن أبي الفوارس هي فاسدة والربح والخسران يملكان بالمامل^(٤) الرابع العكس وهو أن يعرف المستدان منه ويجعل قدر الدين قليل يظاهر كلام الشرح^(٥) أنها فاسدة فيتعلم الربح والخسران بالمامل^(٦) لا بالأمر وقال ابن أبي الفوارس الوكالة صحيحة بالاستدانة فيكون ذلك للأمر لكن المضاربة فاسدة^(٧) لجهالة مالها فيكون الربح والخسران للأمر وللعامل أجره المثل^(٨) (ولا يدخل في مالها إلا ما اشترى بمد عقدتها بنيتها أو بما لها ولو بلانية^(٩)) وحاصل المسئلة أنه إما أن يشتري قبل عقد المضاربة أو بعد إن كان قبل لم يكن لها ولو نواه وإن كان بعد ففيه أربعة أقسام بنيتها وما لها فلها لا بنيتها ولا بما لها فله بنيتها لا بما لها فلها الرابع بما لها

(١) وفي الكواكب ما قلناه ويكون ما قبضه لنفسه إلا أن يضيقه إلى الأمر ثم يميزه كان له لأن القرض تلحقه الاجازة (٢) ولا يطالب به المستقرض وكذا إذا نواه للأمر وأجاز لكنه المطالب إن لم يصدقه القرض في نية وهذا خلاف ظاهر الشرح لأن الذي يفهم منه أن المراد بالاجازة لعقد الشراء لا للقرض وتكون المضاربة فاسدة على ظاهر إطلاق الشرح فيستحق أجره المثل لأن الفساد في الزيادة أصلي لجهالة رأس المال سواء تلقت الاجازة القرض أو تلقت الشراء فالحكم واحد (٣) ولفظ البيان وكذا ما استقرضه له إلا أن يضيقه إلى المالك ثم يميز كان له على ما تقدم تفصيله لأن القرض تلحقه الاجازة ذكره في الشرح اه باقظه قرز وهو ظاهر الأزهار فبأق في الشركة حيث قال أو اقترض ولم يميز الآخر يؤخذ أن القرض تلحقه الاجازة (٤) وتكون المضاربة على هذا الاستدراك صحيحة وقيل كشرائه ما نهى عنه فتكون فاسدة فساداً أصلياً لجهالة رأس المال ولو تلقت الاجازة القرض أو لحقه الشراء فالحكم واحد (٥) يعني الوكالة عنده وإلا فلا فرق بينه وبين كلام ابن أبي الفوارس لأن الخلاف بين الفقهاء وابن أبي الفوارس بالوكالة قط وأما المضاربة فهي فاسدة عندها قرز (٦) كلام الفقيه قوي مع عدم الإضافة وكلام ابن أبي الفوارس مع الإضافة والاجازة وهذا المناسب للقواعد وتكون المضاربة صحيحة اه عامر واختاره المفتي والصبيزي قرز (٧) يعني باطله لأن الأمر كلا أمر ومن ثم لم يفتقر إلى الاجازة وإلا لم يكن فرقاً بين كلامه وبين كلام ابن أبي الفوارس (٨) ما لم يضاف فلو أضاف كان موقوفاً على إجازته فإن أجاز المالك تعلق الربح والخسران بالمالك وللمامل أجره المثل لأنه لم يملكه تيمم قرز والختار صحة المضاربة مع الإضافة ولحق الاجازة ويكون الربح بينهما والخسران من رأس المال (٩) أي باطله (١٠) كما لو سلم مالا مجهولاً ليقاما الربح فيه فيكون له أجره المثل والمال لولاه اه عامر (١١) صوابه حذف ولو قد حذفه في الإثمار اه لأنه يوم أنه يكون ما شره من مالها لها ولو نواه لنفسه وليس

لا يفتها فهذا على وجهين الأول أن لا يكون له نية^(١) فلها الثاني أن ينوى لنفسه فله^(٢) وهو غاصب للتقد^(٣) وقد دخلت هذه الأقسام تحت كلام الأزهار (و) مال المضاربة (لا تلحقه الزيادة^(٤)) (و) لا (النقص بعد العقد) فلو اشترى المضارب شيئاً بشئ معلوم وبعد وقوع البيع طلبه البائع الزيادة على الثمن فزاده وكذلك لو باع سلمة ثم طلبه المشتري النقص من الثمن فنقص لم تلحق تلك الزيادة ولا ذلك النقص مال المضاربة^(٥) بل على المضارب في خاصة ماله^(٦) (الإصلحة) في الزيادة والنقص^(٧) يعود على المال نحو أن يكون على طريق التفادي فإن ذلك يكون على مال المضاربة على الصحيح خلاف ما حكى عن الأمتاذ وكذا ما جرت العادة به فإن العامل كالأذن به وذلك نحو أن يشتري من الخليل^(٨) فإن المادة جارية بزيادة لمن يتعلق بخدمة القرس^(٩) ونحو ذلك^(١٠) قيل^(١١) وإذا ادعى العامل أن ذلك لمصلحة

كذلك قال الشامي وفي التحقيق أنه لا يحتاج إلى تصويب لانه لم يرد ذلك (١) وهذا يخالف ما سيأتي في الوكالة إذا أمره أن يشتري له بدينار شيئاً ولم يصف (٢) إلى الأمر لم يكن له بخلافه ما أنه يكون مال المضاربة من غير نية لعل هذا أقوى لأن في مشايبة شركته كواكب معنى وقرره الشامي وقيل لأن فيها شائبة ولا يقي (٣) الذي سيأتي مثل هذا وأما يستقيم الفرق على خلاف شرح الأثر الذي أحسبه أعنى على التصويب الذي صوب على شرح الأثر هناك في قوله مالم يخالفه الشرع (٤) معنى حيث اشترى بالها قاموا لو اشتراه إلى الذمة فله ولو دفع مالها (٥) حيث لم يمتد مالها كما سيأتي في الوكالة حيث اشترى الوكيل لنفسه وقد عينته الأصل (٦) إذا اشتراه بيته ولم يجز عرفاً بقراض ولا فوض (٧) والأفلا تأمل اه مفتق وقرز (٨) ويجزى عرفاً بأن القرض يدخل في الفوض كما تقدم قرز (٩) ويكون مأخذه قرضاً حيث لحقته الاجازة (١٠) ولا يرأ بالرد إلى المالك قرز (١١) وكذا أولياء المساجد والامام (١٢) لانه متبرع في الطرفين (١٣) وأما الخط فياقل إلا أن يظهر الرجح من نصيبه اه سيأتي خلاف هذا في الوكالة وهو أنه يصح الخط ويضم قرز (١٤) ومثال النقص أن يبيع بخيار للمشتري غشياً أن يفسخ فنقص عن المشتري من الثمن (١٥) والمصلحة ظاهرة ومثال الزيادة أن يشتري شيئاً ويجعل للبائع الخيار غشياً أن يفسخ البائع فزاد له في الثمن وقد ظهرت المصلحة في الشراء (١٦) قدر ما يتبادر للناس فانه يلحق بمال المضاربة (١٧) الا ما كان متبادراً (١٨) ويكون للمشتري الخيار لجهل معرفة قدر الثمن وتكون الزيادة كالجزم من الثمن ويُسند القدر لهما إذا اختلف عرف الناس فيها قرز (١٩) ليس هذا من باب الزيادة والنقص وإنما تصوب ذلك حيث يشعري بخيار للبائع وقد عينت للمصلحة لها أيضاً وزاد في الثمن لئلا يفسخ اه املاء شامي قرز وأما في العقد النافذ فلا معنى للزيادة وأما يكون ذلك فيما يتعلق بحفظ المال كالنفاذ من الصوص ونحوه وكالهدي للترغيب في البيع والشراء حسب العرف وكذا في شيء متبادل يتعلق بخدمة القرس ونحوها اه سحولي قرز ونفط البيان (مسئلة) وإذا غصب مالها الخ

المال فعليه البيئته^(١) لأن الأصل عدم ما يدعيه (ولا ينزل) العامل (بالتفن المتاد^(٢)) وهو قدر ما يتفان الناس بعثله وأما إذا غبن غبنا فاحشاً لم يلزم المالك لأنه وكيل وأنزل في تلك الصفقة^(٣) لا غير وأما قدر نصيبه من الربح^(٤) فينفذ (و) لا ينزل بكونه (شري) بمال المضاربة (من يمتق على المالك أو عليه^(٥)) وحاصل الكلام في هذه المسئلة أنه إما أن يكون رحماً للعامل أو للمالك إن كان للعامل فإن لم يكن ثم ربح لم يمتق^(٦) وإن كان ثم ربح فقد ذكر أبوط احتمالات ثلاثة^(٧) ضخم ضريد منها أنه يمتق^(٨) فإن كان العامل موسراً لزم قيمة العبد^(٩) وإن كان معسراً^(١٠) استسمى العبد^(١١) وقال السيد ح بل احتمالات أثنى ط مع عدم الربح قيل ف والأول أظهر فلو حصل الربح بعد الشراء^(١٢) حتى أيضاً حكى ذلك عن الحنفية قيل وهو المذهب ولا يضمن العامل في هذه الصورة^(١٣) ولو موسراً^(١٤)

(١) مع البس قرز (٢) ولو قصده خلاف المتاد (٣) يعني يقي موقوفاً اه سحوى على الاجازة وهذا فيما عدا حصته من الربح فلو كان الثمن قدر حصته من الربح ولا تقص على المالك أو حصل تقص يضمان الناس به في العادة قد المقد ولم يستحق العامل شيئاً من الربح اه سحوى لفظاً قرز (٤) يقال هذا عزل لنفسه وقد قلتم لا يصح العزل إلا في وجهه وقلتم لا يستبد بأخذ حصته فينظر (٥) وليس للمالك وطه الأمة إلا بأذن العامل أن لم يكن فيه ربح وإن كان فيه ربح لم يجز ولو أذن وكذا العامل لا بأذن ولا بغير إذن إذ لا يستباح بالإباحة اه يان فان وطها العامل حيث لا ربح قيل لاحد عليه وقيل بعدم مطلقاً لأنها ليست من التامني اه شامي (٦) ويكون الولاء لمن يمتق عليه منها فان كان يمتق عليها جميعاً سل الجواب أنه يمتق على العامل لانه ملكه قبل ملك المالك فيضمن مع الايسار ويسعى مع الاعسار اه شامي قرز فان عجز عن السعاية سل قيل يقي في ذمة العبد (٧) بل يمتق مطلقاً مع عدم الاضافة قرز ثم ربح أم لا قرز لأنه قد دخل في ملكه لحظة مختطفة لكن الضمان يختطف فحت يمتق على المالك يضمن العامل القيمة قلت أم كثرت لأنه استهلكه بعد دخوله في ملك المالك وإن كان يمتق عليه فاثبت مطلقاً لأنه استهلكه قبل انتقاله إلى ملك المالك وأما العبد فيسمى بالأقل والزايد في ذمة العامل قرز مطلقاً من غير فرق بين أن يكون رحماً للمالك أو للعامل اه سحوى قرز (٧) والاحتمال الثاني أنه لا يمتق ولا يصح الشراء والثالث أنه يصح الشراء ليضمنه الائتلاف اه كواكب ولا يمتق إذ ملكه غير مستقر اه غيث (٨) مع عدم الاضافة إذ لو أضاف لم يمتق على العامل مع عدم الربح قرز (٩) بل الثمن (١٠) الزائد على حصته (١١) أما لو اشترى للمضارب من يمتق عليه بأذن المالك فلا شيء بل يسمى العبد قطع كما سيأتي في الحق اه رياض وإن شري من يمتق على المالك بأذنه فلا ضمان ولا سماية أيضاً قرز (١١) بقدر قيمة نصيب المالك (١٢) قبل البيع (١٣) بل يضمن على الصحيح قرز (١٤) لان عقده بعد المقد كعقده من جهة الله والمذهب أنه يضمن مع الايسار لأنه يمتق وإن لم يكن ثم ربح على المختار

بل يسمى العبد^(١) وأما إذا كان ذا رحم للمالك فليلك فليلك لا يكون مثل هذا أيضاً يتق العبد ويسعى مع إيسار العامل يضمّن العامل مع إيساره كما ذكر ابن أبي الفوارس مثل هذا في الوكالة وقيل ح الأولى أن لا يصح الشراء هنا لأنه مأمور بما يحصل منه الربح وهذا يتضمن الائتلاف^(٢) بخلاف الوكالة فهو مأمور بمجرد الشراء وقال أبو جعفر إن شراء إلى ذمته لزمه دون رب المال وإن شراء بعين المال لم يصح (أو) شري بالمضاربة من (ينفسخ نكاحه^(٣)) فإنه لا ينزل نحو أن تضاربه امرأة فاشتري زوجها أو رجل فاشتري زوجته فإن اشترى العامل زوجة نفسه فكذلك (والخالف في الحفظ) كالسفر والنسبة والمكان لا ينزل بها (إن سلم) المال وإن خالف فيما يتعلق بالضمان انزل وقد تقدم تفصيل ذلك (وإعانة المالك له^(٤) في العمل^(٥)) من بيع وشراء لا ينزل بها العمل ذكر ذلك السادة قال في التفرعات وإذا قبض المالك شيئاً على صفة رأس المال بطلت المضاربة^(٦) فيه وكذلك الحنفية (ولا) ينزل (بزله والمال عرض^(٧) يجوز الربح فيه^(٨)) أماً مع تيقن أن لا ربح فيه فله الغزل ولكن^(٩) ليس له أن يجبره على بيعها فوراً قال ص بالله يعمل مقدار أربعين يوماً قيل ح وبأق للذهب^(١٠) مقدار وعدين ﴿فصل﴾ في أحكام المضاربة الفاسدة (وفسادها^(١١)) على ضربين أصلي وطاري أما (الأصلي^(١٢)) وهو الموجود من عند

(١) على القول بأنه لا يحق بنس الشراء وإلا ضمن العامل مع اليسار ويسى مع الاعسار (٢) قلنا الضمان لجبر التفويت اه بحر (٣) ولا مهر للزوجة إذا كان قبل الدخول لأن النسخ من جهتها حكاه اه ان لا يبدله فيلزم ولا زوج لانه قد اعتاض فان كان بعد خلوة قط لزم المهر ورجع به على العامل لأنه غرم لحقه بسببه ولم يكن قد اعتاض (هـ) فلو كان ينسخ نكاحها بمنى العامل والمالك كان تضارب امرأة امرأة أخرى فاشتري زوجها سل قيل ينسخ نكاحها جميعاً قرز (٤) بإذنه اه يان قرز وإلا كان عزلاً مع التوبة ولم يكن تمهيد (هـ) وإذا غبن المالك كان للعامل نقضه اه ن (٦) والمذهب لا تبطل اه بحر معنى (٧) أو قد يجوز الربح فيمحيث كان من غير جنس رأس المال (٨) في المدة المعتادة كاللوسم والوعد ونحوه اه ح لا قطعاً (٩) عطف على قوله يجوز الربح فيه (١٠) والمصحح إلى فاق السلع من غير تعيد مالم يضر المالك (١١) وأما الباطلة فلا شيء لهن الربح اه هداية كان يدفع اليها لا يشتري به حراً أو خنزيراً أو مما لا تأكل به لانحرافه عن مسالك الشرع اه هامش هداية (١٢) وإذا تلف المال بأمر غالب فله الاجرة (١٣) إلى وقت التلف يسلمها المالك وإن كان بأمر غير غالب فهو ضمان له وله الاجرة إلى وقت التلف ويقاضيان اه عامر (١٤) ينتظر في الاجرة لانه قد تقدم في الاجارة للفقهاء في بعض الحواشي في البيان أنه لا شيء له لانه بطل عمله قبل التسليم فيكون هنا مثله والله أعلم وقد

المقدنحو أن يشرط صاحب المال أو المضارب لنفسه ^(١) قدرًا من الربح أو غير ذلك من وجوه الفساد ^(٢) التي تقدمت فإن هذا الشرط (يوجب) للعامل (أجرة المثل) ^(٣) على عمله (مطلقاً) أي سواء كان ثم ربح أو لا والربح لرب المال والخسر عليه (و) أما فسادها (الطاريء) نحو أن يتجر في غير الجنس الذي عينه المالك ثم أجاز ^(٤) فإنه يستحق بعد المخالفة (الأقل منها) ^(٥) أي من أجرة المثل (ومن المسمى) ^(٦) وقيل المخالفة يستحق المسمى لأنها صحيحة حتى خالف وإنما يستحق الأقل من المسمى وأجرة المثل (مع الربح فقط) ^(٧) وقال ش ومحمد أنه يستحق

اختير قول الفقيه في الغالب لأنه لا يضمن لفظ البيان فرح فلو استوت قيمته في الحالين وكان تلقه بأمر غالب بحيث لا يجب ضمانه قليل ح لا يجب أخذه ^(٨) وقال في التفرعات بل يجب اه بلفظه الوجوب في الغالب قرر وعدم الوجوب في غير الغالب ^(٩) فائدة إذا أعطى مالا على وجه المضاربة ليربحه كل شهر شيئاً معلوماً فهذه مضاربة فاسدة ما حصل فيها ربح فللمالك وعليه أجرة العامل على عمله ولو لم يحصل ربح فإذا كان يعطيه ما شرط عليه جاز إذا كان قدر الربح أو أقل أو أكثر إذا كان من غير جنسه لا أن كان من جنسه فلا يعمل له الزائد وكل هذا مادام للمالك باقيا في يد العامل يصرفه فإن أتلفه صار ديناً عليه للمالك ولا يعمل له ما يربحه من بعد ولا حيث لم يصرفه أو يصرفه ربحه أو كواكب ويأخذ في البحر مسألة ولو شرط على العامل كل شهر ربحاً كان ربحاً فلا يملك ما بقته ولو وهبه إليه إذا كانت في الضمير لاجل الشرط والأعمال بالنيات اه بحر بلفظه لا تافى بين كلام البيان وكلام البحر فكلام البيان مع أمره بالتجارة فتكون مضاربة فاسدة وكلام البحر لم يذكر التصرف وإنما أراد قدر ما شرط له سواء كانت الدراهم باقية أم تالفة فيحقق ومثله في الكواكب ^(١٠) انتهى من خط سيدنا حسن الشيباني وكلام الكواكب ما فلفظه قوله ولو أعطاه مالا النخ يعني على سبيل القرض في التفصيل فيكون ما يربحه فيه ربحاً فاما إذا أعطاه إياه على وجه المضاربة إلى آخره ^(١١) فرح فإن شرط العامل أن يتفق على عياله ونحوهم من مالها أو على نفسه في الحضر فسدت لأنه يؤدي إلى أن يستغرق الربح له وحده إلا أن يقول بما زاد على ذلك صح ^(١٢) كجهاة الحصبة من الربح ^(١٣) لأنهما موربا لعمل فلذا استحق أجرة المثل ^(١٤) حيث أضاف إليه ^(١٥) الفقيه س أخذ من هذا أن الأجزاء تلحق العقود الفاسدة ^(١٦) لثلاث تكون حالته مع المخالفة أبلغ من حالته مع الموافقة ^(١٧) هو حصته من الربح قرر ^(١٨) فإن نسي المسمى سل يقال يلزم الأقل مما سمى لثله وأجرة المثل ^(١٩) فإن قيل انه فيضولي في شراء مانعي عنه فكيف يستحق أجرة فالجواب أنه ما دخل في ذلك من أصله إلا طلباً للعرض وليس هو متبرع فإذا اشترى مانعي عنه فسكت أنه عقد عقدين موقوفين على إجازة المالك وهما الشراء والإجازة لنفسه على الشراء وعلى بيع ما اشترى فإذا أجاز للمالك فسكت أنه أجازها بما ذكر ذلك في الرافق وهو يدل على أن الإجازة تلحق المقد الفاسد بخلاف ما ذكره باقاه كواكب قال في شرح الآثار عن الامام شرف الدين فيلزم عليه جميع أجرة المثل ولا تقال به ويلزم في الفضولي كذلك ويكون أجرة أو وكيلها مع الإجازة ^(٢٠) وأما مع عدمه فلا يستحق شيئاً لأنها وكالة صحيحة ^(٢١) قيل البيرة بوجوده

أجرة المثل فيهما (و) الفساد الأصلي والطارى (و) وجبان على العامل (الضمان) لما تلف تحت يده لأنه يصير إفيهما كالأجير المشترك (الا للخسر^(١)) فهو غير مضمون عليه^(٢) ﴿فصل﴾
 في حكم المضاربة إذا مات رب المال أو العامل وإذا اختلفا (وتبطل) المضاربة (ونحوها) وهو
 الايداع والاغارة^(٣) والوكالة والشركة تبطل كلها (عموت المالك^(٤)) فيسلم العامل^(٥) إلى الوارث^(٦)
 (الحاصل) معه (من نقد^(٧) أو عرض^(٨)) حيث (تيقن أن لا ربح فيه^(٩)) ويجب عليه
 تسليمه (فوراً^(١٠)) لأنه قد انزل ولم يبق له فيه حق (والا) يسلمه فوراً (ضمن^(١١)) لأنه يصير
 كالنصيب من حيث أنه ليس بمأذون بالامساك هذا إذا كان الورثة حاضرين^(١٢) فإن كانوا
 غائبين^(١٣) فله إمساكه باذن الحاكم^(١٤) إن كان (ولا يلزمه البيع) لو طلب الورثة منه أن يبيع
 السلع^(١٥) (ويبيع بولاية^(١٦)) من الورثة^(١٧) أو من الحاكم (ما) كان (فيه

يوم الشراء اه وابل أو أخذه مقبضاً به القتل لسخول وقت الموم قرز (١) لأنه لم يقص من عينه شيء
 وإنما هو للربحية اليوم عدما اه بيان (٢) قيل انه غير مضمون عليه ولو ضمن اه عامر كالنصيب إذا ضمن
 السعر فهو غير ضامن وقيل بضمن مع التضمين ونحوه يعني الترق لا السعر فلا يضمنه قرز اه ونقطح لي
 وأما الجفاف وتقصان السعر فينظر قرز الشارح عدم الضمان فيهما (٣) المطلقة لا الموقفة قبل انقضاء
 الوقت إذ يصير قبل انقضاء الوقت وصية كباقي في المضاربة قرز (٤) وردت مع الحقوق وجنونه وإغاله قرز
 (٥) وكذا الوصي والوكيل ه وإذا احتاج إلى مؤنة فمن ماله قرز وقيل لا يجب من ماله اه كما ذكره
 القفيه ع في القطة قرز (٦) إن لم يكن ثم وصي قرز (٧) مطلقا (٨) المرض ما ليس بشيء ذكره في
 الضياء وعن غيره العروض هي الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيواناً ولا غاراً
 اه صيرت (٩) في الحال ولا يجوز قبل الموت حصول الربح فيه في اللدة المعتادة فهو كالنقد عروضاً
 ومات المالك ولا ربح حاصل فيه ولا يجوز في المعتاد ثم بعد الموت حصل ربح فلا شيء للعامل منه
 في الأصح أما لو مات المالك وفي السلمة ربح مضمون أو يجوز فانه يستحق العامل حصته من الربح جميعه
 إلى وقت رد رأس المال اه سحولي لفظاً قرز (١٠) مع التمكن من الرد قرز (١١) قال في التمارعاً لا باو احتراز
 من أن لا يمكنه الرد لخوف أو نحوه (١٢) في موضع الابتداء وقبل في الريد قرز (١٣) هذا اختيار سيدنا
 عبد الله دلالة رحمه الله وقيل البلد وميلها (١٤) وهو للذهب لانه حق لا دمي ويؤيده ما سيأتي في الوديعة
 في قوله وما عينه رد فوراً وكذا في ورثته في قوله وموت العامل الخ (٥) كباراً أو بعضهم لان لكل
 واحد ولاية كاملة (١٣) أو صغاراً ولا وصي قرز (١٤) فان لم يكن حاكم وجب عليه الامساك حتى يرد
 (١٥) حيث لا ربح فيها قرز (١٦) وجوباً قرز وقيل إن أحب (٥) فان امتنع الوارث من الاذن أجبر على البيع إذ
 لا يظهر الربح إلا به اه بجر معنى قيل ويكفي الاذن من أحدهم والا باذن الحاكم قرز (١٧) حيث لا وصي
 قرز (٥) والورثة أن يأخذوها بالولاية بالقيمة أو بما دفع (١) فيها إن كان أكثر من القيمة وأما ورثة

ريح^(١) ولا يلزمه تسليمها إلى الورثة لأن له فيها شركة بل إليه يسماها ولا يذكر ذلك ابن أبي الفوارس
وقال أبو ع إذا كان فيها ربح لم يحتاج إلى إذن ولا حاكم قيل الصحيح قول ابن أبي الفوارس
وقال السيدح في الياقوتة الصحيح كلام أبي ع (و) يجب أن يعمل (و) لا يلزمه التعجيل
للبيع وقال ص بالله يعمل أربعين يوماً وقيل ح قدر وعدين^(٢) تنبيهه يقال في الاتصاف فان
قال الوارث قد أقررتك على المضاربة لم تصح المضاربة بهذا بل لابد من تجديدها^(٣) في نقد
لأنها قد انقضت بالموت (و) تبطل المضاربة أيضاً بعوت العامل^(٤) (و) يجب (على وارثه)
كما يجب عليه لو مات المالك (و) جبت (له كذلك) أي ما ثبت للعامل لو مات المالك فإذا
كان العامل قد عين مال المضاربة قبل موته لزم رد النقد والمرض الذي يتيقن عدم الريح
فيه فوراً ولا ضمن كما تقدم^(٥) ذكر معنى ذلك ض زيد وأبو مضر قيل ح^(٦) هذا ضعيف
والصحيح أنه لا يجب على الورثة حفظ ولا رد إلا أن يتقلا وجب الحفظ ولا يجب الرد
إلا أن يطالبوا^(٧) ويجب عليهم إعلام المالك ولو امتنعوا من الرد قبل النقل فلا ضمان (فإن أجملها)^(٨)
الميت) بأن أقربها على سبيل الجملة نحو أن يقول ملى فلان مال مضاربة^(٩) ولا يذ كر جنسها^(١٠)

العامل قبل الأقرب أنهم لا يأخذوا بالآلوية (٢) لأنه في التحقيق وكيل والوكيل ليس له ذلك اه غيث
وقيل لم ذلك قرز واختاره مولانا المعولك عليم (١) وفي البيان بما دفع لا بالأقل فيأخذه بالأكثر
من المدفوع أو القيمة لأن للعامل حق في الزيادة (٢) وفي الفرق نظر لأن ورثة العامل أولى بنصيبهم
ورثة المالك أولى بنصيبهم (٣) فإن كان الوارث غائباً أو غير مكلف ولا حاكم فله الصلاحية كافية
على أصل أهل المذهب اه ح أثمار (١) عند الموت قرز ولا عجرة بما حصل بعد الموت (٢) المراد
بالوعد الأسبوع (٣) قلت الأقرب أنه موضع اجتهد فيختلف بحسب اختلاف المال والسوق وغير
ذلك اه بحر ولحق حاشية بل قدر ما يتفق فيه السلعة قرز وتقرر هذا هو الموافق لما تقدم (٣) بعد
التبض أو يقول قد ضاربتك فيما بعد قبضها لا يشترط ذلك كما تقدم (٤) والوديعة والوكيل والمستعير
والشريك اه نجي حيد (٥) لا موت أحد العاطلين فلا يطل اه حيث سياتي في الوكالة في قوله ولا
يتفرد أحد الوكلاء معاً مع فيطل بموت أحدهما اه قرز (٥) أو جنونه أو اغنامه أو رده
وإن لم يخلق فلا تكون مضاربة مسلم لكافر (٥) ولا يجب عليهم الرد إلا في الليل وهكذا
في ورثة الوديعة وكل أمانة كما يليق طائر أو ربح إلى آخره بل يجب عليهم الرد وإن بدوا وكذا
في الوديعة وكل أمانة قرز (٦) والقبض اه بيان (٧) وجبت الضخلة (٨) أي لم بينها
(٩) وإذا لم يذكر قديراً بل قال مال مضاربة طلب من الورثة نصيبه وإن لم يسألوا لزم الأقل
مما له قيمة في القيمة ولا يتسامح به في الخلل بل الأولى أن يلزم أقل ما تنقصه المضاربة وهو
ما يحصل منه الريح اه صماح بما يليق به (١٠) لا فائدة لذكر الجنس لأنه إذا لم بينها بينها فهي

ولا عينا (قدين^(١)) أى فى حكم الدين الذى يقربه على هذه الصفة فيكون رب المال أسوة الترماع فى ذلك وكذا إذا كان الأقرار من الورثة على هذه الصفة فهكذا حكمه قبل ل وظاهر كلام أهل المذهب ان اقرار الورثة يصح^(٢) ولو كان على الميت دين مستغرق وقال ابن معرف والفقهاء لا يصح^(٣) إلا إذا كان لا يضر أهل الدين^(٤) وقال القاسم عليم إذا اجملها الميت قدم دين الترماع على مال المضاربة وقال شوك لا شيء فى ماله لمال المضاربة (وإن أغفلها) الميت فلم يذكرها بنفى ولا إثبات وكانت قد ثبتت عليه بينة^(٥) أو باقرار الورثة^(٦) لكن لم يقرأوا بيقائها^(٧) (حكم) فيها (بالتلف) قيل ي ظاهر كلام شرح التحرير^(٨) أنه يحمل على السلامة وأنه ماسكت إلا وقد ردها قال مولانا عليم أو تلفت عنده^(٩) وهكذا عن أبى العباس وقال م بالله بل الأصل بقاؤها فى يده^(١٠) وحكا فى شرح الابانة عن عامة أهل البيت قال لأنه بترك البيان جان مع العلم مفرط مع النسيان^(١١) والظاهر البقاء أما لو كان اقراره بها قبيل الموت وقت يسير لا يجوز فيه رد ولا تلف فاتفق أن الظاهر البقاء إلى بعد الموت^(١٢) (وإن أنكرها الوارث^(١٣)) أى أنكر المضاربة

بجملة وإن ذكر جلسها وقدرها كان يقول على له مائة درهم (١) قال أصحابنا وأما يصير دين فى هذه الحالة لأنه إذا لم يبينه مع مكانه صار مضيقاً بجزء من جملة فى غير حرز فوجب أن يضمته ومن ضمته صار ديناً عليه اه غيث (٢) مع مصادقة أهل الدين الآخرين (٣) ومثله فى التركة والبيان ويكون موقوفاً على اقرار أهل الدين بهذا الدين الذى أقر به الوارث اه ولفظ السحوى بل يكون موقوفاً على البقاء أو الأبرام (٤) فان كان يضر أهل الدين لم يصح الاقرار ولعل المقرر له مطالب الوارث ويضمن قدر نصيبه (٥) منها إذا كان قد قبضها أى التركة اه حيث وقرز (٦) أى نصيب مال المضاربة (٧) بالرفع اليه اه سحوى (٨) بعد الموت أى قامت على الوارث بعد جوده لها أن مع الميت مال مضاربة وبعد البينة يحقون ما يملكون بالبقاء ولا كونه حتى ولا فرط وبعد ذلك لا شيء عليهم بعد اليقين لا على العامل يعنى إذا قامت عليه البينة بعد جوده لها لأنه يكون غاصباً كالوديعة إذا جحدتها قرز (٩) يعنى على إقراره بأن هذا مال المضاربة كما ذكر فى تطبيق الصمىرى إذ لو لم يبينوا كان كما لو أمهله وقد تقدم (١٠) بل قالوا لا نعلم حكمها (٨) لا ط وأما فى شرح ض زيد فبخلاف لهذه الرواية (٩) على وجه لا يضمن (١٠) واختاره القى والامام شرف الدين والمتوكل على الله (٥) وهكذا الخلاف فى النارية والوديعة وكل أمانة قرز (١١) قلنا الحمل على السلامة يمنع التفريط (١٢) ولا يصح دجوى الرد من الورثة أنه قد ردها وكذلك فى الوديعة وهكذا فى كل أمانة يدموت من حق فى يده اه شرح بهران ويحرم (٥) ويكون أسوة الترماع قرز (١٣) عكس ورثة المرحوم والفرق بين ورثة المرحوم والمضارب أن ورثة المضارب (١) يسقطون الشئان عن التركة وأما الرهن فهو مضمون وإن تلف وكان القول قولهم

(أو) أقربها لكن (ادعى تلفها معه) قبل أن يتمكن من الرد (فالقول له لا) إذا ادعى الوارث أنها تلفت (مع الميث أو كونه ادعاه^(١)) أي أن الميث ذكر أنها تلفت معه (فيين^(٢)) الوارث على ذلك (و) أما الاختلاف فإذا اختلف العامل ورب المال فالبينة على العامل في ثلاث مسائل (و) (القول للمالك) فيها الأولى (في كيفية الريح^(٣)) يبنى إذا اختلفا فيه فقال العامل وضعت لي نصف الريح^(٤) وقال المالك بل ثلثه أو ربه فالتقول قول المالك (و) الثانية (نفية) أي نفى الريح (بعد) قول العامل (هذمال المضاربة^(٥)) ثم قال (وفيه) كذا (ريح^(٦)) فقال للمالك ما فيه شيء من الريح كان القول قول المالك (و) الثالثة القول له (في أن المال قرض أو غصب) فيضمن التالف وقال العامل بل هو معي قرض^(٧) فالتقول قول المالك فأما المكس وهو أن يقول العامل هو قرض أو غصب فلا شيء ذلك في الريح ويقول المالك بل قراض فهذا يحتمل أن يكون القول قول المالك^(٨) ويحتمل أن يكون القول قول العامل^(٩) قال علي لم وهذا أقرب عندي وهو الذي اخترناه في الأزهار بقولنا

لأن مقتضى الرهن وجوب الضمان بعد الموت اه شرح فتح (١) وقيل أنه يكون مثل ما في الرهن فيكون مطلقا (١) متقيدا بما في الرهن اه شرح سحولي (١) يطال هذا الفرق حيث لا تركة ولعله في الجملة اه مفتي (١) أورده (٢) حيث له تركة وإلا فلا يسمع دعواه (٣) لأن هذه دعوى ولم تصر في أيديهم أي في أيدي الورثة فيصبروا أمانة فلا يقبل قولهم حيثن لكونه ادعى التلف بل لا بد أن يبينوا على دعوى التلف وأنه حلف وإلا حلفوا مردودة أيضا حيث لم يبينوا على أنه حلف ولا يسمع بينة الورثة بالتلف بعد إنكارهم مال المضاربة اه نجري (٤) وهذا على قول المؤيد بالله والصحيح أن القول قول الوارث على ما يأتي في الرهن والبينة على المالك مطلقا اه مفتي ولفظ السحولي قبل بناء هذا على قول المؤيد بالله وأما على قول ط فالتقول قولهم كما سيأتي في ورثة المرتين وقول ط هو المختار هنا وهناك وقد يفرق بأنهم هنا يدعون بتلفها معه عدم الضمان من التركة إلا أن ظاهر المذهب يقول قولهم هناك وإن لم يكن الميث تركة فيسقط الفرق اه سحولي لفظا (٣) حيث لا إعادة بقدر معلوم في الناحية وإلا كان القول قول من وافق العادة اه عامر وقرز (٤) لا إذا ادعى أنه لاشيء له لأن من لازم المضاربة أن يكون للعامل شيء من الريح فيكون القول للعامل (٥) ينظر لو ضارب المضارب مضاربا آخر لم القول للظاهر أن القول للاول قرز (٥) مع عدم المصادقة على قدره قرز (٦) أما لو قال العامل هذا مال المضاربة بريحه قبل قوله لأن الباء للمصاحبة والملاصقة أو يقول هذا بعضه رأس مال المضاربة وبعضه بريحه كان القول قول العامل سواء أم فصل اه بيان (٧) لأن قوله مال مضاربة إقرار وقوله فيه ربح دعوى لا يقيد (٧) يبنى مضاربة (٨) لأن الرجح يبيع رأس المال (٩) لأن الأصل عدم المضاربة

(لا) إذا ادعى المالك أنه (قراض^(١)) وقال العامل بل قرض فإن القول قول العامل وقيل من بل القول قول المالك (و) القول (للعامل^(٢)) في رد المال وتلقه) فإذا قال العامل قد رددته إليك^(٣) أو قال قد تلف وأنكر المالك فالقول للعامل هذا (في) المضاربة (الصحيحة فقط^(٤)) سواء كان قبل الغزل أم بعده وأما إذا كانت فاسدة فالقول قول المالك في عدم الرد^(٥) وعدم التلف^(٦) (و) القول للعامل (في قدره^(٧) وخسره^(٨) وربحه^(٩)) فإذا قال العامل قدر المال كذا أو خسرت كذا أو ربحت كذا بخالف المالك فالقول قول العامل سواء كانت صحيحة أم فاسدة^(١٠) (و) القول للعامل (أنه من بعد الغزل^(١١)) ذكره الفقيه س وقال في التفريعات بل القول قول المالك (وفي نفي القبض والحجر^(١٢) مطلقاً) أي القول للعامل في نفيهما سواء كانت صحيحة أم فاسدة لأن الأصل اتفاقهما (و) القول (للدعي المال ودية منها^(١٣))

(١) التعبير في تسمية هذا الباب بالمضاربة اصطلاح أهل الحجاز والتعبير عنه باقراض اصطلاح أهل العراق اه هامش هداية (٢) ولو بعد موت المالك قرز (٣) ما لم يستأجره على الحفظ فيكون القول قول المالك (٤) وفي أنه اشترى السلطة لنفسه اه بيان ذلك لأن السلطة في يده لانه قد يشتري لنفسه وقد يشتري للمهافل يعرف ذلك الا بيبته وهو أعرف بها اه بستان (٥) لأنه أمين (٦) والبيته على العامل لأنه ضمن (٧) لانه يصير أجيراً مشتركاً (٨) أما القدر فلأن المالك يدعي الزيادة وأما في الخسر فلا نه في التحقيق يؤل الى الاختلاف في القدر لان العامل يقول هذا مال كله لكنه قد رخص سعره والمالك يدعي أنه ليس به كله فهو يدعي الزيادة وأما الربح ايضاً فهو يعود الى الاختلاف في القدر وذلك واضح فلهذا جعلنا القول للعامل في هذه الثلاثة سواء كانت صحيحة أو فاسدة بخلاف الرد والتلف فشرطنا أن تكون صحيحة كما تقدم اه غيث قرز (٨) في الصحيحة لانه أمين وأما إذا كانت فاسدة فلا نه من باب الامر النائب قبل قوله كالوت والعمى الذي لا يمكن البينة عليه (٩) فإن قيل ما قاعدته في دعوى الربح في الفاسدة قلنا حيث الفساد طارئ (١٠) هذا اذا كان الفساد أصلياً لانه يستحق أجره المثل وأما في الطارئ فصل العامل البينة حيث ادعى أن الربح أكثر من أجره المثل ليستحقها وأنكر المالك زيادة الربح عليها فالبينة على العامل لأنه يريد تبرم المالك لانه يستحق الاقل نحو أن تكون أجره المثل عشرة وللعامل يدعي أن الربح اثني عشر والمالك يقول أن الربح ستة فقط فالبينة على العامل لانه يدعي الزيادة اه هامر (١١) أي الربح وقاعدته تمام الربح حيث اشترى إلى الأتمه ويصدق حيث اشترى بعينه (١٢) بعد التصرف لأقله فدعواه حجر للعامل فيكون القول قول المالك قرز (١٣) ولكل واحد منهما فائدة وفائدة المالك أنه يستبد بالربح حيث ادعى أنه ودية وفائدة العامل بخلاف الربح حيث ادعى أنه مضاربة وفائدة العامل حيث ادعى أنه ودية لأنه لا يلزم به حيث لا ربح اه سباع (٥) ودية حفظ (١٤) لا ودية تصرف فالقول للدعي للفساد اه سحولي وودية التصرف أن تأمر رجلاً يأخذ لك شيئاً فادعي للمضاربة والمالك

فاذا ادعى العامل أن المال وديعة معه لاقرض ولاقرض كان القول قوله وكذا لو ادعى المالك ذلك كان القول قوله **فصل (١١)** في حكم اختلاط الأموال بعضها ببعض (و) اعلم أنها إذا اختلطت ^(١) فالتبست ^(٢) أملاك الأعداد ^(٣) وأوقافها لا يختلط) نحو أن يختلط ملكان أو وقفان لشخصين أو لمسجدين أو زكاة وغلة لمسجد أو نحو ذلك ^(٤) حتى لا يميز مال الكل واحد منهما ولم يكن ذلك بخلط خالص ^(٥) بل بزياح أو من لا تضمن جنايتين حيوان ^(٦) أو غيره ^(٧) فإذا كان الخلط على هذه الصفة (قسمت) ^(٨) تلك الأملاك على الرؤوس ^(٩) سواء كانت مثلية أو قيمية على

يدعى الوديعة قال قول الله سبحانه (١) وذلك لأنه لا يدعي نفسه حقا له هاشم بيان (١) وهذا الفصل دخيل وكان القياس دخوله في الشركة (٧) تلييه ومن الخلط الذي ليس بمجدد الامام إذا خلط الزكاة بغيرها من يوت الأموال لضرب من المصلحة ثم قسمها بين المستحقين لأتباعها في الحكم كأمالك الله تعالى على ما ذكر فيها إذا اختلط ملك الله بملك الآدمي ويقسم وتكفيه التية في أن ما صار إلى مصرف الزكاة فهو منها وما صار إلى مصرف بيت المال فهو منه وكذا له خلطه بملكه كما ذكره المتصور بالله أن للبتولى المسجد أن يخلط غلات المسجد على غلاته تحريما للصالح ولا يضمن ان تلت الله من شرح ابن لقمان (٣) مسئلة ومن اشترى عبيدين لشخصين فالتبس ما لكل واحد منهما ملكهما كالخالط الله بغيره لفظا يقال ان كان قد أمكنه التمييز وفرط ملكهما وزعمته القيمة فيقسمها وإلا قسما وبين مدعي الصين قرز (٤) للملومين وإلا فليت المال قرز (٥) وكان حصصه كل واحد ماله قيمة والا فليت المال قرز (٥) كبيت المال (٦) أو كان الخالط بأذهن فانه يكون الحكم بأنه يقيم قرز (٧) غير عقوق أو عقوق وقد حفظ حفظ مثله قرز (٨) نحو بيت خراب أو اهترأ الأرض (٩) قال في الزوائد اشتهت مملوكة زيد بمملوكة عمرو لم يعل الوطء يراضيهما لانها مما لا تدخلها الاباحه بخلاف سائر الاموال والوجه المبيع أن يبيع أحدهما الى الآخر أو يهب ثم اذا عقدا وجب أن يقدا على هذه مرة وعلى هذه مرة لأنه لو قال بعت منك مافي ملكي لم يصح لأنه مجهول العين كما لو كانا لواحد وقال بعت منك أحدهما لم يصح وقيل القسمة بملكه ولو إياه وهو ظاهر الازهار قرز ولو قيل كان يكفي أن يقول أحدهما بعت منك هذه ان كانت في ملكي بهذه وقيل الثاني فان كان في نفس الأمر ملكه فقد صح البيع والشرط حالى لا يفسد به العقد وان لم يكن ملكه وهى ملك الآخر فقد صار الى كل واحد مملوكة والله أعلم وأما قولهم أن القسمة بملكه فينظر فيه لأن القسمة إما تكون فيها كل جزء مشترك وأما هذه المسئلة فلكل واحد تمييز وأما طرأ اللبس والقسمة لا تكون بملكه مع اللبس الا فيما يصح التراضى فيه والله أعلم ع سيدنا على بن أحمد ناصر رحمه الله تعالى (٥) هذا حيث ادعى كل واحد منهم الكل لا البيض فكما ساقى في البطاوى قرز أو حيث تصادقوا على تعدد الملك واللباس الحصص ذكره مناه في الرضاى قرز (١٠) مسئلة وإذا اختلطت خشبة لزيد بنحشبات لعمرو وكان زيد معادفا قست قيمة الشكل على عدد الخشببات فإذا كانت محمداً كان لزيد خمس القيمة الله مقصدا حسن (٥) كيل ما يكال ووزن

ما تقتضيه القسمة (ويبين مدعى الزيادة والفضل^(١)) فمن ادعى أن نصيبه أكثر أو أفضل كانت عليه البينة^(٢) (إلا إذا كان المخلط (ملكاً بوقف^(٣)) بطل الوقف وصاراً جميعاً^(٤)) ملكاً للمصالح رقبتهما^(٥) (قيل أو) كان المختلط (وقفين) أحدهما (لأدمى و) الآخر (له^(٦)) تعالى فإن غلبتهما تكون للمصالح ولا يبطل الوقف (فيسيران للمصالح) وهما الملك والوقف والوقفان (رقبة الأول^(٧)) وهو الملك والوقف (وغلة الثاني) وهما الوقفان هكذا ذكره الفقيهس وقيل ع وغيره بل الأولى أن تقسم الغلة^(٨) كالملكين ولا يقاس على اختلاط الملك بالوقف لأن الوقف لا يصح التراضي على مصيره ملكاً لأنه لا يباع فلهذا صاراً جميعاً للمصالح هناك^(٩) وأما هنا^(١٠) فإن غلة الوقف تباع فيصحب التراضي فيها فالأولى القسمة ولا تصير للمصالح كالملكين (قال مولا ناعيل) هذا هو التقوى وقد أشرنا إلى نصف كلام الفقيهس بقولنا قيل (و) أما إذا كان اختلاط الأملاك والأوقاف بمخاط^(١١) فلا يخلو إما أن يكون

ما أورث وتقوم ما يقوم (١) وهو الصفة له سحولي وقيل الجودة والنوع (٢) قال في تطبيق الفقيهس على اللمع النظر على هذا لو علمنا أن نصيب أحدهما أكثر كثرة ظاهرة ونصيب الآخر قليل بالمرّة ولا نعلم القدر كالصيرتين في الجرن ونحوه كيف يكون الحكم هناك فلنا زيد له زيادة بحيث يعلم أنه حق (٣) أو دونه بقليل اه تطبيق الفقيهس (٤) المختص لا المتيقن مثاله لو اختلطت غنم لرجل مائة وزيادة غير معلوم قدرها بنتم آخر عشرين وزيادة فانه يطى صاحب المائة مائة والآخرون عشرين ويقسم الزائد نصيبين ويبين مدعى الزيادة والفضل في الشكل اه تطبيق الفقيهس قرز (٢) وإلا حلف له الباقيون على القطع ويجوز لهم استناداً إلى الظاهر وهو عدم استحقاقه للزيادة اه يان بلفظه قرز (٣) وهذا إذا حصل اليأس من تمييزه وإن أمكن ولو بالنظر ذكره في الزيادات اه يان (٤) ولو لواحد يعنى ولو كان الملك للشخص الذى الرقبة موقوفة عليه فانها تصير للمصالح (٥) قال في تطبيق الزيادات للقاضي عبدا لله الدواوى والاولى أن يكون حكم هذه الذى قلنا لا يجوز للمراضة في ذلك حكم القسم الاول وهو الذى قلنا يجوز فيه للمراضة وذلك لان العلة لما ذكرنا من عدم الجواز ما تخدم فيمنعون من ذلك بخشية تلك الوقف بعد ان كان وقفاً ولئلا يصرف الشيء في غير مصرفه وهذه العلة حاصلة فيها مروا اليه وهو يصلح لبيت المال لانه إذا صار لبيت المال كذلك ملك الوقف وصرفت الغلة في غير مصرفها بل ما ذكرته أولاً لان فيما ذكره يملك الجميع وجواز نقل المصروف بالكية (٥) وغلبتهما قيل ع إلا أن يكون الوقف عليه صاحب الملك فان الغلة تكون له (٦) لا لو كانت تعالى أو لأدمى فتكون وقفاً (٧) وكذا غلبته قرز (٨) والرقبة اه مفتى وهو ظاهر الاز حيث قال أو أوقافها ولم يفرق (٩) بين الأولى التي فيه (١٠) أى في ملك ووقف (١١) أى في الوقفين (١١) ينظر لو كان المخلوط من الحقوق ما الحكم وله يقال يكون للمخلوط المصداق قياساً على الملوكات

متعديا بذلك أو لا والتعدي أن يضمه من غير أمره^(١) إن كان لا باذن بل (متعد^(٢)) فالخلوط إما أن يكون من ذوات القيم أو من ذوات الأمثال إن كان من ذوات القيم (ملك^(٣) القيمي^(٤)) بلا خلاف^(٥) وإن كان من ذوات الأمثال فأما أن يتفق جنسه ونوعه وصفته أو يختلف ان اختلف وتميز القيمي^(٦) ملكه^(٧) قال عليم وهو الذي أشرنا اليه بقولنا (ويختلف المثل^(٨)) نحو أن يخلط السليط بالسمن أو رطل من السمن يساوي درهما برطل منه يساوي درهمين إذ لافرق عندنا بين الاختلاف في الجنس أو في الصفة أو في النوع في أنه يكون استهلاكاً (و) المتعدي بالخلط إذا ملكه (لزمته الغرامة) لاربابه^(٩) مثل المثل وقيمة المتقوم^(١٠) (و) يلزمه (التصدق^(١١)) بما خشي فساد قبل المراضاة^(١٢) ولا يجوز له فيه التصرف قبلها ذكر ذلك

ولا يقال هناك قد وجب الوض بخلاف هنا لأننا نقول كن ألتف على غيره مالا قيمة له هذا الذي يقتضيه النظر كاتلاف الحقوق فانه لا ضمان على متلفها واستهلاك الحقوق أولى من استهلاك الأملاك المستقر ملكها اه شامى قرز (٥) فلو خلط حراً سبيد فلا يقال أنه يملكها إذ لا يملك الحر بل يلزمه قيمة أداتها قرز (١) خطأ أو عمداً (٥) ينظر لو خلط بأذن أحدهما دون الآخر هل يقال يملكه الخاطئ كالمخلوط يملكه غيره متعدي اه مفتي ولفظ ح لى له يقال الأذن محظور فلا حكم له اه مفتي (٢) إن كان معروفاً ولا ظنيت المال اه هل يلزم بيت المال الغرامة (١) هل القياس لا غرامة لأنه لا تعدى منه (١) والقياس أنه يباح عن الخاطئ ويسلم الثمن لاربابه (٣) وقائدة الملك قبل المراضاة إذا ألتفه متلف كانت الغرامة له قرز اه تجرى معنى (٤) ولو وقفا وتلزم القيمة وقت الخلط (٥) تنبيه قال صاحب الوافي يمينه معنى إذا لم يعرفها أهلها وميزها لم فأنكروا فالقول قوله ولا يلزم في مسئلة القصاص مثل ذلك إذا أتى بالتوب فأنكره المستأجر لأن ضمان القصاص ليس من جهة الخلط اه غيث وقرز (٥) قال في البيان مع الثقل وإلا فالأرض فقط إن لم يتقل وعن سيدنا طاهر وإن لم يتقل قرز (٥) بل فيه خلاف طوال الكني أنه لا يملك إلا بعد المراضاة ومذهب ن وص باقه وش لا يملك بملك (٩) بما لا يصحف (٧) فإن كان لا يخلط خالط قيل هل يقيم بينهما سواء ولم يحصل الزيادة القيمة حكما وقال بعضهم ورجحه الفقيه ف يباح ويقيم بينهما على قدر القيمة ولو قيل يقيم بينهما على قدر القيمة من غير بيع كان أقرب إذ لا فائدة في البيع اه كواكب من النصب (٨) ان علموا والا صار لبيت المال (٩) يوم الخلط أن لم يتقله عدوانا وإلا فسكناصيب القياس أما حيث لم يتقله لم يلزم إلا الأرض فقط لانه لجان اه يان (١٠) فإن لم يصدق حتى تلغى لزم قيمتان للفقراء وللمالك (١) لكن التي للفقراء آخر وقت قبل الفساد قرز (١) إذ ملكه من وجه محظور اه بحر بخلاف الودعة إذا لم يصدق بما خشي فساد فلا يلزمه إلا قيمة للمالك لأنها ليست مظنة اه سيدنا حسن قرز (١١) والمراضاة دفع القيمة أو حكم الحاكم اه هداية أو الرضاء قرز

الكنى وقال ض زيد أنه يجوز له فيه كل تصرف قبل المراضاة^(١) (و) إذا كان المخلوط مثليا متفقا في الجنس والصفة والنوع لم يملكه المخلط لكن إذا تلف قبل أن يقسمه (ضمن) المخلط ذلك (المثل المتفق)^(٢) وقسمه^(٣) على الرؤوس وبين مدعى الزيادة والفضل^(٤) (كأمر) في البيع^(٥) تنبيه^(٦) أما لو كان للمال المخلوط لو احد^(٧) فإن كان باذنه فلا شيء على المخلط والمال لصاحبه وإن لم يأذن فإن أمكن التمييز لزم المخلط أن يميز^(٨) إن كان يتملق به غرض^(٩) وإن لم يمكن نحو أن يخلط السمن بالشيرج^(١٠) أو الزيت أو نحو ذلك فلك صاحبه باق^(١١) قيل س ويضمن الأرض إن نقص^(١٢) على قولنا أن الهزال يضمن لا على قول يحمي عليم^(١٣) قال مولانا عليم^(١٤) ويحتمل أن الهادي عليم يوافق هنا في الضمان لأن الهزال نقص لا بفعل الناصب والنقصان حصل هنا بفعل المخلط قال عليم أما لو خلط زيت رجل بديقه^(١٥) أو نحو ذلك فالأقرب أنه يملكه^(١٦) إن فعل بنيرانه كالوطحن طعامه^(١٧) أو نحو ذلك^(١٨)

(١) لأنه قد ملكه المخلط بمجرد الخلط (٢) يعني إذا خلط وأتقنه اه سحوى (٣) إذا أتقنه أو قلله اه وعن سيدنا عامر وإن لم يتقنه قرر نحو أن يصب السليط الذي له على حق التبر فصار مضمونا حق التبر وإن لم يتقنه بمجرد الخلط اه عامر وقد قلنا انه لا يضمن متولى الوقف ونحوه الارواق باستهلاك الوثيقة إلا أن يكون قد قبض الاموال فينظر في هذا اه من خط سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٣) يعني قسم العوض الذي غرمه اه ح تى لفظا (٤) لا معنى لقوله والفضل لا تا قد بينا انه مستوى إلا أن يدعى أحدهما الفضل في القيمة ولعله المراد حيث كان نصف العشر (٥) بل في أول الفصل اه تجري ومثله في السحوى (٦) قرر كلام التلبه على ظاهره وإن لم يقل ومثله آخر التلبه إن كان المخلوط لو احد فهو أول المسئلة والحكم واحد وإن كان المخلوط لرجل والمخلط فالمسئلة ثانية قال عليم والا قرب أنه يملكه الخ فيقرر الكلام على ما في التلبه وإن لم يقل كما قلناه القاضي عامر اه من خط سيدنا حسن (٧) مسئلة لو سقط قدح رجل فيه سمن على دقيق آخر لا بفعل أيهما قسم ذلك بينهما على قدر قيمتهما (٨) بما لا ينحصر قرز (٩) لا فرق قرز (١٠) سليط الجبلان وهو السسم (١١) سواء كان مثليا أو قيميا من جنس أو أجناس قل أو لم يقل قرز لأن المسالك هنا واحد وهذا وجه الفرق بين هذا وبين النصب (١٢) إن لم يقل ومع الثقل يفصل بين تشبيهه بذلك الى غرض أهلا وبين كون النقص سيرا أو كثيرا ذكره في البيان اه سحوى لفظا وقرز (١٣) أى دقيق المخلط قرز (١٤) ومفهوم الازهار والثمار والصح وصرح التذكرة أنه لا يملك لان العبارة في أملاك الإعداد وقد حمل ما في الشرح أن الزيت لرجل والدقيق للمخلط فيستقيم الكلام وإلا يكون كذلك بل كان المخلوط لو احد فلك صاحبه باق وهو صدر التلبه اه سيدنا حسن قرز (١٥) وقته والافجان (١٦) صحن دقيقه أو خبز السمن وقرز اه بحر من

كتاب الشركة^(١)

الشركة بكسر

وتلزمه الترامة

الشين اسم للاشتراك وبضمها اسم للشيء المشترك يقال له فيه شركة أى نصيب والأصل فيها من الكتاب قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة فأثبت الاشتراك ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم يدأله^(٢) مع الشريكين ما لم يتخاونا^(٣) والاجماع ظاهر و (هي نوعان) الأول (في المكاسب) نحو ما يكتسبه الشخصان من تجارة أو صناعة (و) النوع الثاني (في الأملاك) نحو أن يشترك الشخصان فيما يملكانه (فشرك المكاسب أربع^(٤)) الأولى (المفاوضة^(٥)) وهي مشتقة من المساواة^(٦) لاستوائيهما في ملك التقدين أو من التفويض لأن كل واحد منهما مفوض لصاحبه (وهي) لا تنقسم إلا بشروط ثمانية الأولى (أن يخرج) المال (حرا^(٧)) فلو كانا عبيدين أو أحدهما لم يصح ولو مأذونين^(٨) الشرط الثاني أن يخرج المال وهما (مكلفان) فلا يصح حيث هما صبيان^(٩) أو مجنونان أو أحدهما ولو مأذونين الشرط الثالث أن يخرجاهما (مسلمان^(١٠)) (أو ذميان^(١١)) فلو كان أحدهما مسلما والآخر

الغصب (١) قيل أن رجلين كانا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشركين في طعام وكان أحدهما مواضيا على الوقوف في المسجد وأحدهما على التجارة فلما أرادا قسمة الربح قال المواضي على التجارة فلفظ في الربح فاني كنت مواضيا على التجارة فقال صلى الله عليه وآله وسلم إنما كنت تزقي بمواضبة صاحبك على المسجد اه هاجري ومثله في الميعوز (٢) أى بركته ونعمته (٣) أو ينويان التعاون (٤) وعنه صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه قوله أنا ثالث الشريكين معناه أنا معهم بالحفظ والرعاية فأمداهما بالمعونة في أموالهما وأنزل البركة في تجارتها فلذا وقعت بينهما الحمية رمت عنهما البركة والامانة وهو معنى خرجت من بينهما اه مستعذب (٥) وشرك الأملاك أربع (٥) وعليها من الكتاب قوله تعالى أو فوا بالقود ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تفاوضتم فاحسنوا المفاوضة فإن فيها أعظم الثمن والبركة اه تطبق ناجي وكب ولا تخاذلوا فإن المخاذلة من الشيطان اه بحر (٦) الأولى من الفوض الذي بمعنى المساواة (٧) وعليها قول الشاعر لا يصلح التوم فوضي (٨) لا سراة لهم • ولا سراة إذا جهلهم سادوا إذا تولى زعيم القوم أمرهم • نعم بذلك أمر القوم وازدادوا والبيت لا يبنى إلا بأعمدة • ولا عماد إذا لم ترس أو تادوا

(٩) أى متساويين اه زهور (٧) ويصح من الآخرين ونحوه والسكران (٨) ليصلق دين المعاملة رقبتهما وقد تختلف قيمتهما وهي مأخوذة من المساواة إذ الاتفاق نادر اه بحر ومعناه الزهور قرز ولا أنه يجوز حصول الحجر على أحدهما اه بستان (٩) إذ لا يصح منهما التفويض وهذا هو الوجه في عدم الصحة اه بحر (١٠) لأنه يجوز أن يبلغ أحدهما دون الآخر فيجوز عليه الثمن لاحتى الصغير (١٠) ويصح مع اختلاف المذهب

ذمياً^(١) لم تصح لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشركة بين المسلم والنمي وقال ف
ومحمد تجوز بين المسلم والنمي * الشرط الرابع أن يخرج (جميع قدها^(٢)) فلو بقي مع أحدهما
شيء من القدر^(٣) يملكه^(٤) لم تصح * الشرط الخامس أن يكون قدما على (السواء^(٥))
جنساً وقدراً^(٦) فلو كان أحدهما ذباً والثاني فضة أو أكثر لم تصح خلافاً للناصر عليه قوله
(لا فلو سهما^(٧)) (يعني فإن الشركة في الفلوس لا تصح وهو قول أبي ع وأبي ح وقال محمد
واختاره أبو ط أنها تصح * الشرط السادس قوله (ثم يخلطان^(٨)) (التقدي على وجه لا يتميز^(٩))
ذكره أبو ع المنهبي يحیی عليه فلو لم يخلطا لم تصح وعن الناصر وم باله أنه غير شرط * الشرط
السابع قوله (ويعقدان^(١٠)) الشركة بلفظها^(١١) فيقولان^(١٢) عقدنا شركة المفاوضة^(١٣) ذكره
ابن أبي الفوارس ومن أهل المنهبي^(١٤) من لم يشترط لفظها * الشرط الثامن أن يكونا في
عقدما (غير مفضلين) لأحدهما (في البيع والبيع^(١٥)) (الوضيمة^(١٦)) ومتى عقداها فقال كل واحد

ولا يصرفاً إلا بما يستجيزانه جيداً قرز^(١) وكذا يختلفي الملقون على الظاهر الصحة قرز^(٢) ولو مفشوشين قرز^(٣)
(٥) الحاصل لا ما كان ديناً فلا يضر ذكره في الشرح (٥) قال في البيان وكذا سلب التجارة لأن حكمها كالقدين
أه ينظر ولقطح ولا يصح في عروض التجارة قيمة أو مثلية ولا يضر إقراراً أحدهما بعروض تجارة
أه سمحوا لفظاً قرز^(٥) يعني المضروبين ولا يضر لو كان أحدهما يملك سبائك دون الآخر أه على لفظها
(٣) ولو من جنس آخر أه ح آثار (٤) ولو ودية له عند الغير قرز^(٥) فإن كان مع أحدهما درهم مثلاً
والآخر دنانير لم يصح الخلط أه ن قال في شرح الفتح إلا بعد الاشتراك فلهما بأن يصرف كل منهما نصف
تقدمه بنصف نقد الآخر أو يتدر عليه بحيث يملك كل منهما نصف القدين قرز^(٦) وصفة ونوعاً أه بيان (٧)
لأن قيمتها تختلف وهي مأخوذة من المساواة ولو اختلفت القيمة فيها فذلك تاجر والأحكام تعلق بالتأليف
أه زهر قرز (٨) وهل يشترط مقارنة القدين الخلط أو يصح وإن تأخر الخلط في البحر جعله مسألة
بعض الفقهاء ولا بد من إقراره بالبعد فلو تأخر الخلط فسد قرز الإلام ي لا إفلا تمل (٩) تأخره في الأذن
بالصرف قلنا لا تقاوض مع التميز أه بحر بلفظه (١٠) ومثل ما ذكره الإمام في الفتي (٥) قلن لم يخلطا
وقبض أحدهما حق الآخر كان وكلا إن شئ له شيئاً وإن تلقه ضمه ضان أجبر مشتركاً أه كواكب
ولزم لكل واحدة أجرة المثل قرز (٩) فإن تميز البعض دون البعض صححت فيما لم تميز شركته عتبان
لا في التميز أه معنى قرز أما لو تميز الكل لم تصح لا مفاوضة ولا عتبان قرز (١٠) الأولى ثم يعقدان أه ح لي
(١١) ممن يمكنه قرز (١٢) وأحدهما وقيل الآخر قرز (١٣) لا عقدنا الشركة فلا تنسكن أه قرز وقيل يكفي
أن يقول عقدنا الشركة أه بحر معنى (١٤) والتفصيل (١٥) وهو الخسر فإذا شرط لا أحدهما من الخسر أكثر
لما وكذا الوشر تفصيل غير العامل صابرت عتانا أه ولقطح فلو شرط تفصيل أحدهما في البيع أو الوضيمة
فلعل شرط تفصيل الخسر يلفو وفي البيع أن شرطاً تفصيل العامل صح الشرط وكانت عتانا وإن شرطاً

منهما لصاحبه مشاركتك^(١) بمالى والتصرف بوجهى ليتجرا^(٢) مجتمعين^(٣) أو مفترقين انقذت (فيمصر كل) واحد منهما فيما يتعلق بالتصرف فيه^(٤) وكلا^(٥) للأخر وكفيل^(٦) له ماله^(٧) وعليه ما عليه^(٨) مطلقاً فإذا اشترى أحدهما شيئاً لزم الآخر والبايع أن يطلب بالثمن أيهما شاء وإذا باع أحدهما فلاخر المطالبة بالثمن وقبضه وللشترى أن يطلب بتسليم المبيع وبشمن ما استحق أيهما شاء ويرد باليب والرقبة والشرط على أيهما شاء قوله فيما يتعلق بالتصرف فيه يعنى فيما يتعلق بالتصرف فى التقد من مفاوضة فأما ما جناه أحدهما أولزمه من نكاح أو نحو ذلك^(٩) فإنه لا يلزم الآخر وقوله مطلقاً يعنى به سواء علم أحدهما بالتصرف الآخر^(١٠) أم لا (و) قد وقع اختلاف فى صورتين إحداهما (فى غضب استهلك حكماً^(١١)) نحو أن ينصب أحد الشريكين طه أما فيطحنه أو نحو ذلك (و) الثانية فى (كفالة بمال) نحو أن يكفل أحدهما على شخص بمال وكان ذلك (عن أمر الأصل^(١٢)) وهو المكفول عنه هل يلزم صاحبه ما لزمه أم لا فى ذلك (خلاف) فى الصورتين أما الأولى فقال أبو ج وأبو ح وأبو ط يلزم صاحبه^(١٣) ما لزمه وقال م بالثبوت ومحمد لا يلزمه وأما الصورة الثانية فقال أبو ج

تفضل غير العامل لما للشرط وتبع الربح المال اه ح لى لفظا قرز (١) ندبا (٢) بالمال الثلاثة من تحت اه من تذكرة الملقى عليم (٣) واشترط اجتماعهما على التصرف يطلبها إذ هو يتأق التقيوض (٤) أى فى التقد (٥) فيما وجب لشريكه على الغير (٦) المعنى ما وجب على شريكه (٧) فان قيل وكيف صحت الكفالة لغير معين قلنا ثبت تبعاً للاشتراك كركضى الطوائف اه ميار ولعل هذا على القول بأن الكفالة لغير معين لا تصح وهو المختار وفى البحر لا تجب معرفة المضمون له إن لم يسأل صلى الله عليه وآله وسلم عن غير المؤمنين وفى البحر ولا تصح مع جهة المكفول له قرز (٧) هذا تنصير الوكالة (٨) هذا تنصير الكفالة (٩) مسئلة وإذا ادعى أحدهما شيئاً على الغير وحلفه عليه لم يكن للثاني (١٠) أن يحلفه عليه وإن ادعى الغير على أحدهما شيئاً وحلفه عليه كان له أن يحلف الثانى إذ هو مما يتعلق بصارتها كما فى الورثة وتكون بين العامل على القطع وبين الثانى على العلم لانها توجهت عليه من جهة غيره وكذا فى الموكل إذا ادعى عليه شىء من جهة وكيله وفى السيد إذا ادعى عليه شىء من جهة عبده اه يان لفظا قرز (١١) لانه قد احتز بناليا فى الاز فى الدعاوى (١٢) ولفظا شاعية وسواء لزم الآخر بالينة أو بالأقرار أو النكول أو غيره قرز على القول بان الاقرار من الوكيل يلزم الموكل وهو المذهب قرز (٩) كأن يقبض أحدهما شيئاً لا لصجارتهما (١٠) ككفارة الذنور (١٠) بقديم الشهادة عليه أو إقراره أو نكوله اه ح هداية قرز وأورده المين قرز (١١) لاحصا عليه وحده اتفاقا (١٢) لا لو كان من غير أمره فلا يلزم اتفاقا (١٣) لان له بدلاً يشتركان فيه اه ن يعنى الرجوع على المكفول عنه وبذلك المستهلك بوضه فاشبه التجارة قال فى الزهور لكن يقال من أصل وح أنه يتصدق بالمستهلك فلم يعد بمال تجارتهما قيل

وأوح يلزم صاحبه أيضاً ما لزمه وقاله بالله لا يلزمه وأما الكفالة بالوجه فلا خلاف أنها لا تلزم ^(١) **فصل** في حكم هذه الشركة إذا طرأ تفاضلهما في ملك النقد (ومتى غبن أحدهما) فيما باع أو اشترى ^(٢) غبناً (فاحشاً أو وهب) أحد الشريكين قدماً ^(٣) (أو أقرض ^(٤) ولم يجر الآخر ^(٥)) فقد تفاضلا في النقد (أو استنفق ^(٦)) أحدهما (من ماله أكثر منه) لأن نفقتهما يجب أن تكون من جميع المال على السواء ^(٧) فإن استنفق أحدهما أكثر مما استنفق صاحبه فإن أبرأه شريكه فالشركة باقية وإن لم يبره (وغرم ^(٨)) قيمتها (تقدماً ^(٩)) فسدت وصارت عتناً لأجل التفاضل وإن قبض قيمتها عرضاً صحت لعدم التفاضل في النقد فإن لم يقبض منه شيئاً بل بقيت في ذمته حتى اتسخت لم تبطل المفاوضة

إن لاح قولاً أنه يصدق بما لم يرد به وهاهو يسلم بده فيكون المستهلك بما يعود إلى التجارة فيلزم صاحبه عندهما اه زهوي (١) لانه لا بد له فيه (٢) أو أجر أو استأجر بين قاحش (٣) أو عرضاً (٤) من ماله و غرم قدماً وقيل لافرق قرز (٥) مشتري بالنقد المقود عليه أو لا (٦) أو استقرض (٧) إن قيل أن قد صبح البيع في نصيب البائع أو الشراء في نصيب المشتري ويبقى نصيب الثاني على ملك صاحبه فكيف لا تبطل المفاوضة عقيب النقد ولا ينتظر الامتناع من الاجازة فينظر اه كواكب قلت البطلان هنا لعدم الاجازة اه متى (٨) هو ومن يلزمه نفقته وقيل هذا فيما ينفق على أولاده قرز (٩) قيل المراد نفقتهم على عولهم لا على أنفسهم لأن كل واحد يستحق نفقة قلت أو كثرت اه كواكب وبيان وكذا كسوتهما اه دواوي والفقه تكون من الربيع إن كان وإلا فمن رأس المال اه تكيل (٨) يعني حصص الشريك وأما لو غرم الكل لم تبطل اه أثمار وقرز (٩) عائد إلى الاستغناء وأما غيره من الفين والمهبة والقرض قلن لم يجر بل فسخ فإن كان المال قائماً لم تبطل أيضاً لأن حصص الممتنع حينئذ تكون ديناً في ذمة المستهلك وهي لا تبطل بما في الذمة وإن كان قائماً بسببه بطلت (١٠) لحدوث التفاضل اه وابل وحاصل الكلام في ذلك حيث غبن أو وهب أنه لا يخلو إما أن تحصل الاجازة أم لا إن حصلت فلا تفاضل مطلقاً بقاياً ذلك المال أو قائماً وإن لم يجر فإن كانت العين باقية الموهوبة أو المبيعة قد حصل التفاضل وإن كانت تافهة (١١) فلا تفاضل حتى يغررم ومتى غرم صارت عتناً وكذلك ما اتفق على أولاده إن أبرأه فلا تفاضل وإلا فلي غرم قدماً أو عرضاً منها أو من غيرها ونوى المنع من التجارة اه شامى (١٢) ظاهر هذا وإن لم يغررم قدماً صارت عتناً بمجرد الامتناع من الاجازة وهو المختار على ظاهر الكتاب اه املاء سيدنا حسن رحمه الله تعالى (١٣) أى صارت عتناً ونقصد التصح ومتى حصل موجب تفاضل مستقر صارت عتناً قوله أو بين قاحش إذ هو من نصيبه فنقص عما هو للآخر اه بلفظه (١٤) يعني أحال به على غريمه (١٥) وقبض يعني أحال الشريك على غريمه لا حيث قبضه هو قد صارت عتناً قبل التسليم لشريكه إذ قد طرأ التفاضل (١٦) وإلا قد تقدم جميع تقدمها

(أو ملك) أحدهما (تقدأزائداً^(١)) من هبة أو ميراث أو عوض جنابة أو نحو ذلك ففي اتفق أي هذه الخمسة (صارت عنانا)^(٢) ولا تبطل المفاوضة بمجرد الملك للزائد (لا) (بمد قبضه) له هو (أو وكيله)^(٣) لأن الملك قبل القبض معرض للبطلان^(٤) فإذا قبض استقر (لا) إذا ملك أحدهما تقدأزائداً وأحال به غرماً وقبضه المحتال لم يكن قبض (حويله)^(٥) كقبض المالك ووكيله فلا تبطل المفاوضة بقبض المحتال (ولا) تصير عنانا (قبله) أي قبل قبض النقد الزائد الذي حدث لملكه (إلا في ميراث)^(٦) المنفرد^(٧) وهو أن يملكه من طريق الارث ولا يكون معه وارث سواء فأنها تبطل المفاوضة بملكه ولو قبل قبضه فأما لو كان معه وارث آخر لم تبطل حتى يقبضه وقالم بأقوال الناصر تبطل بالميراث^(٨) قبيل القبض والقسمة ولو كان معه شريك * الثانية في العنان^(٩) وشروطها هي شروط المفاوضة الأربعة منها (وهي) أنها تصح بالمعروض فيصح (أن يعتد على النقد بمد الخلط)^(١٠) أو المعرض^(١١) بمد

(١) ولو من غير قبضه قرز (٢) أو عرضاً للتجارة لأن عروض التجارة حكمها حكم النقد اه كواكب واختاره الامام شرف الدين عليه السلام وظاهر الازهار خلافه اه مفتي وسحولي (٧) إذا كان يصح في العنان وإن كان لا يصح فيها كمد الخلط فانه يكون الربح بينهما على قدر رأس المال ويوزم كل واحد منهما أجرة صاحبه فيما عمل له اه كواكب قرز (٣) أو رسوله (٤) لجواز تلقه قبل القبض اه بحر (٥) صوابه غير معين ووجهه أنها تخرج الوصية والتذر لأنه معين ولا تبطل إلا بعد القبض (٥) وذلك لأن الحويل قبضه لنفسه لا للسحيل اه كواكب (٦) والفرق بين الميراث والهبة والوصية أن الميراث قوى لأنه يدخل في ملكه بغير اختياره فلا يبطل بالرد والهبة تحتاج قبولا والوصية تبطل بالرد وكذا التذر اه تعليق زهرة (٥) ولو مستغنياً لأن للورثة ملك ضعيف بدليل أن تصرفهم ينفذ بالإبقاء والاراء اه عامر قرز (٧) صوابه النقد (٥) حيث كانت التركة قد أُلِّفَتْ ديناً قرز (٥) شكل عليه ووجهه أن المثل قسمته افراز قارقر بين المنفرد وغيره لا وجه للتشكيل لأن الملك غير مستقر في المثل إلا بالقبض (١) ولو من غير اذن شريكه لأن قسمته افراز (١) وفي ح لجواز أن يرفع الى عند من يرى أنها يبيع في المثل (٥) كلام الازهار هنا مبني على كلام القليل الذي في الزكاة وهو قوله قبل ويحتر بحول الميت وتصابه ذكره في الفتح (٥) للذهب لا فرق لأن قسمته افراز إذا كان قد لا دينا حتى قبض (٨) قوي وقواه حيث واختاره الامام شرف الدين واحج له في ح الفتح (٩) العنان هي بالفتح والكسر والفتح أكثر قال قلنا عنان بالفتح فاشتقاقها اما من عن الشيء اذا ظهر وعن اذا عرض لا اشتراكا فيها ظهر وعرض من الربح واما بالكسر فن عنان القرس لما كان القارسان يستوى بينهما عند المسابقة فهذه يستوى فيها جلس المال اه زهور ومثله في الصعيرى (٥) ولا يشترط في العنان أن يأتيا بلفظها اه ح مذاكرة (١٠) أو حاله قرز ولا بد أن يكون الخلط الا حيز كالمفاوضة (١١) منقول أو

التشارك^(١) فيه إلا لم تصح والحيلة في التشارك أن يبيع كل واحد منهما من صاحبه من عرضه ما يريد أن يكون حصته له من نصف أو ثلث أو أقل أو أكثر فيصيران^(٢) شريكين^(٣) وقيل عإنما يصيران شريكين من بعد البيع^(٤) لأن الشركة إنما هي في الثمن ويشترط أن تجدد الشركة في الثمن بعد حصوله فلو امتنع أحدهما من البيع^(٥) لم يجبر^(٦) قال مولانا عليم^(٧) وظاهر كلام أصحابنا خلاف هذا وأنها قد صاروا شريكين قبل البيع^(٨) الثاني أنها تصح (ولو) كان أحد الشريكين (عبداً أو صيباً) أو عبيدين أو صبيين^(٩) (مأذونين) الثالث أن العنان يصح سواء كان ملكها مستويلاً (أو) كانا متفاضلي المالين فيبيع المحسر^(١٠) بالمال) أي يكون على كل واحد منهما قدر حصته في المال من نصف أو ثلث أو ربع (مطلقاً) أي سواء شرط المساواة في المحسر أم شرطاً على أحدهما أكثر فانه لا تأثير للشرط^(١١) (وكذلك الربح) يبيع رأس المال أيضاً (إن أطلقا) ولم يذكر كيفية الربح الحكم الرابع^(١٢) جواز الفاضلة في الربح بخلاف الفاضلة وهو معنى قوله (أو شرطاً تفضيل^(١٣) غير العامل) فانه لا حكم لهذا الشرط^(١٤) فيلحق الربح برأس المال (والا) يطلق ولا يفضل غير العامل بل شرطاً تفضيل العامل (فحسب الشرط^(١٥)) أي يلزم الوفاء بالشرط (ولا يصير

غير مقبول ولو فوسا قرز^(١٦) ولو كان التشارك حاصل قبل العقد (٧) ينس البيع اه صحاح (٣) بعد عقد قرز (٤) وقيله شركة أملاك (٥) الآخر (٥) وقائمة الخلاف لو تخاسفا قبل البيع حاد لكل واحد عدين ماله وعلى كلام الامام يقتضيه إلا أن يراضيا قرز (٦) الآخر (٧) فيجبر من امتنع اه يات معنى (٥) ولفظ البيان ومفهوم كلام الشرح أنها قد صحت (١) شركتهما في العروض فمن امتنع من يهما أجبر عليه (١) ولفظ ح المذهب أن قد صح الاشتراك فييمان الجميع إلا أن يراضيا بالنسخ اه عامر (٨) أو ذنين (٩) غير المضمون وأما المضمون فعل الجاني والمقرض قرز (١٠) بل يلقو قرز ويصح (١١) وأما الإربعة التي واقت المفاوضة فيها الأول العقد والثاني مسلمات أو ذمين والثالث الخلط والرابع تفضيل غير العامل (١٢) وإذا شرط لأحدهما قدر معلوما من الربح فسدت (١) وكان الربح على قدر رأس المال اه يات وذلك لأن موضع الشركة الاشتراك في الربح ومن الجائز ألا يحصل الا ذلك القدر اه صيتري (١) وقيل لا حسد الشركة بالشرط القاسد قرز لأنها تجعل الجهالة ذكركه في الشرح اه برهان وهو ظاهر الشرح في قوله لا تأثير للشرط (٥) ووجهه أن الزيادة ليست في مقابلة مال ولا عرض اه سحوي (١٣) بل يلقو قرز لأن الشركة تصح مع الجهالة والشرط لا يطلها كالنكاح والطلاق والناق اه صيتري (١٤) يعني حيث دخل في الشركة على أن أحدهما يعمل دون الثاني (١) فإذا شرط التفضيل للذي يعمل جاز ولو عمل الذي شرط أنه لا يعمل لم يستحق شيئاً سوى ما شرط له اه كواكب (١٥) أو كانا عاملين وشرطاً تفضيل أحدهما عملاً فحسب الشرط ولو استوى عملهما فكذا أيضاً اه سحوي (١٦)

أيهما فيما يتصرف فيه الآخر وكلا^(١) ولا كفيلا فكل واحد منهما ليس بملزوم بما لزم الآخر لكن لكل واحد منهما أن يرجع على صاحبه في حصته ولا له أن يطالب بما للآخر الثالثة شركة الوجوه^(٢) وهي (أن يؤكل كل من جائزى التصرف صاحبه^(٣) أن يجعل له فيها استبدان^(٤) أو فيها (اشترى^(٥) جزء^(٦) معلوما ويتجر فيه^(٧)) وقال ش لا تصح هذه الشركة (وبينان الجنس^(٨)) الذي يتصرفان فيه قيل ل وح هذا إذا لم يفوضا^(٩) بل أرادا جنسان الأجانب وكذا في الوكالة وإنما يلزم تمييز الجنس (إن خصا^(١٠)) أي لم يفوضا^(١١) (وهي) في الحكم كالعتان إلا في حقوق الربح والخسر^(١٢) بالمال مطلقا أي سواء شرطا تفضيل المامل أم غيره^(١٣) (وتنبيه^(١٤)) قال في التفريعات حكم هذه الشركة حكم شركة العتات في أن ما لزم أحدهما لم يطالب به الآخر ما لم ينطقا بالتفويض^(١٥) • الرابطة شركة الأبدان^(١٦) •

(١) لأنها ليست بوكالة محضة (٢) بالنظر إلى التبرع وأما بعضهم البعض فكل واحد لصاحبه قرز (٣) وهي وكالة محضة لأنهما لا يقدانها على قدحاضر اهـ (٤) وسميت وجوه لأنها يقبلان العمل بوجوهما ولفظ الوجوه أن يقول كل واحد لصاحبه وكلك أن تجعل لي نصف ما استدنت أو ما اشترت ويصير فيه (٥) وعقد ما ذكر أو عقدا شركة الوجوه اهـ بحر (٦) من القود اهـ ولا بد من الإضافة في القرص لفظا اهـ زهور وظاهر الأثر أنه لا يحتاج إلى الإضافة لفظا قرز (٧) من العروض اهـ (٨) ولا يحتاج إلى أن ينوي ذلك الجزء عن شريكه أو يصفه إليه لأن عقد المشاركة قد كفي في ذلك فيقع ذلك عن الشريك ما لم ينو لنفسه (٩) أن أحب (١٠) لكن إذا لم يصح خرجت كونها شركة وجوه اهـ وقيل ليس بوجه للاتساع فتكون الشركة باقية اهـ سيدنا حسن قرز (١١) وإلا دفعه إليه قرز (١٢) والنوع (١٣) مسئلة ولا تصح الشركة في اجارة الحيوان نحو اجارة دوابها أو نحوها على أن يكون الكراء بينهما ذكره في الشرح فلو فعلا كان كرى الدابة لصاحبها ولقضى أكرها أجره ماعمل لصاحبها حيث أكرها غير مال كما اهـ وقال الملقى لا مانع إن لم يمنع إجماع (١٤) ولا يصح اشتراكه فيما يحصل من المصلحة وقبض الزكاة لأن التملك إليه إلا أن يمين أو لهما ذكره الفقهاء والله أعلم وأحكم (١٥) صوابه يطلق (١٦) أي سكتا قرز (١٧) صوابه لم يطلق (١٨) الأولى حذفت الخبر لأنهما على سواء فلا معنى للاستثنى يقال الحق له لأجل التبعية اهـ شامى (١٩) وإنما لم يجر اختلاصها هنا في الربح لأنها غير معقودة على مال وإنما الربح مستحق على الضمان وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم الخراج بالضمان فإذا شرط خلافه أدى إلى تضمين الشريك وهو لا يضمن بخلاف العنان فهي معقودة على مال فكانت كالضاربة والمضاربة تصح أن شرطه قليلا أو كثيرا اهـ فتح قرز (٢٠) لا فائدة تذكر التنبيه والله أعلم (٢١) لا فرق وإن نطقا لأنها معقودة على التوكيل (٢٢) سميت بذلك لأنها يقبلان بأبدانها (٢٣) فائدة إذا كان جماعة أخوة أو غيرهم مشتركين في الأعمال فكان بعضهم يعمل في المال وبعضهم يخدم البقر ويطلقون وبعضهم لحواش البيت وأصلاحه وبعضهم يبيع ويشترى في الأسواق فكل واحد لا ينتظم له الحال في عمله إلا بكفاية الآخر في العمل فهذه شركة الأبدان فيكون ما يحصل من المصالح مع كل واحد

وهي جائزة عندنا وأبى ح خلافاً للش^(١) وهي (أن يوكل كل من الصانين^(٢) الآخرين^(٣) يتقبل ويعمل عنه^(٤) في قدر معلوم مما استؤجر عليه) مثاله أن يقول كل واحد من التجارين أو الخياطين أو التجار والخياط وكلتكم أن تقبل عني ثلث ما استؤجرت عليه أو ربه أو نحو ذلك من التجارة أو الخياطة وتعمله عني^(٥) (ويعينان الصنعة^(٦)) فلا بد من ذكر التجارة

مشركاً بينهم الجميع لا فضل لأحدهم على الآخر حسب ما تضمنته شركة الأبدان اه من خط سيدنا عبد الله التاطري ما ذكره يصح إذا لم تختص الإضافة إلى الموكل ولم يصف أحدكم إلى نفسه قطع فهذا الذي تقتضيه الأحوال اه شامى والمختار كلام التاطري للعرف وهو الذي جرت به فتاوى مولانا المتوكل على الله عليم وبه عمل المتأخرون ويجرى به العرف أما كسبه أحد الشركاء فهو للجميع وعلى الجميع ولو أضافه إلى نفسه اه من املاء سيدنا العلامة الحسن بن أحمد الشيبى رحمه الله تعالى قرز (هـ) قلت الظاهر في أحوال الشركاء في هذه الجهات أن ما أحدثه أحدكم من زيادة في بناء ونحوه لما هو مشترك بينهم في حال اشتراكهم واختلاطهم بالظاهر اسعوا وم فيه وأما ما اكتسبه أحدكم فإن اشتراه وأضاف للجميع فظاهر وإن اشتراه لنفسه وسلم التين بما هو مشترك بينهم كان خاصاً بغير حصصهم فإن سلم من النقد وقلنا حصينه في النصب أو من غيره فالشراء باطل وإن قلنا لا يصح للتد كان للشراء له وغرم لشركائه قدر حصصهم من النقد والله أعلم بهذا مقتضى أصول أهل الفقه وأما ما جرى به العرف وبه التقوى وعليه العمل أن ما اكتسبه أحد الشركاء لنفسه يكون للجميع وعلى الجميع قرز ومن جواب المتوكل على الله ما قلناه لا يستقل المشتري والحال ما ذكر بشيء مما اشتراه وإن خص نفسه بالإضافة من يبيع وشراء أو غير ذلك مما مداره على الأعمال والتصرفات بالكسب والفلاحة بل يكون للجميع وعلى الجميع كما تقتضيه الشركة ولا يختصها هنا عقداً بل يجري بالتراضي بها مجراء إذ لا ينفذ العدل الذى أمر الله تعالى به في مثل هذا إلا بذلك لعدم يقين مقدار عمل كل عامل وللحديث النبوى قوله صلى الله عليه وآله وسلم إنما كنت رزقت لمواظبة أخيك على المسجد وإنما يستقل بما استقل بسبب لا من قبل الفلاحة والكسب كبر وأرض جناة والله أعلم ومن خطه عليم نقل من خط القاضي مهدي الشيبى رحمه الله تعالى (١) واليى وابن حى اه بحر (٢) صوابه من جازي التصرف سواء كانا صانين أم لا لأنه يصح الاستئابة حيث لم يشرط أو جرى عرف ذكره لعل قرز ينظر لأنه قد تقدم خلافه حيث قلنا مقدورة الاجبر اه قد اخبر خلافه فيما (٣) هذا ليس بشرط بل بما بالخيار اما أن كل واحد يعمل ما يقبل عن نفسه وعن شريكه وإلا كان يعمل نصف ما يقبل هو ونصف ما يقبل شريكه اه كواكب لفظاً قيل إنما ذكره ليخرج عن البيع (هـ) قال في الكواكب ولا يحتاج إلى إضافة إلى صاحبها وظاهره لا لفظاً ولا نية اه كواكب فيكون لها جميعاً ما لم ينوه لنفسه (هـ) ثم يكون غيراً بين أن يعمل عنه أو يدفع إليه نصفه بعمله هو اه يان حيث جرت العادة بالدفع أو بشرط لنفسه كما تقدم في الاجارة والإلزامه العمل قال في البيان ولا تصح شركة الابدان إلا فيما يجوز فيه التوكيل لا الاحتطاب والاحتشاش ونحوها اه يان معنى قرز (٤) إن أراد (هـ) وإلا فسدت قرز اه زهور

أو الخياطة ونحو ذلك قبل فروع وإعمايزم تعيين الصنعة حيث لم يقع تقويض كما تقدم في الوجوه (والربح^(١)) والخسر فيها يتيمان التقبل وذلك لأن الربح والخسر يتيمان الضمان^(٢) والضمان على قدر التقبل^(٣) فصاحب الثلث يضمن الثلث وصاحب النصف يضمن النصف وكذلك الربح^(٤) والخسر على قدر ذلك (وهي توكيل^(٥)) أي معقودة على الوكيل بالعمل لاهي الضمان (في الأصح) من القولين وهو قول م بالله وأحد قولي أبي العباس وأحد احتمالي أبي ط وقال أبو حنيفة في الشرح عن أبي حنيفة وهو أحد احتمالي أبي ط أنها معقودة على الضمان ومعنى كونها توكيلا أن أحدهما إذا تقبل كان هو المطالب بالعمل^(٦) دون صاحبه ولو كان العمل عليهما والأجرة لهما وله أن يرجع على صاحبه بما طو لب به^(٧) ومعنى كونها معقودة على الضمان أن أحدهما إذا تقبل صلا فانه يطالب به هو وصاحبه وكذا المطالبة بالأجرة تثبت لهما جميعا (وتنفسخ^(٨)) باختلاف الصانعين في الأجرة والضمان^(٩) نحو أن يقول أحدهما لي نصف الأجرة وقال الآخر بل ثلثها أو نحو ذلك ونحو أن يقول أحدهما عليك من الضمان^(١٠) نصفه وقال الآخر بل ثلثه فانها تنفسخ فيما بينهما في المستقبل (والقول لكل فيما هو في يده^(١١)) (في الماضي لا يترك أحدهما العمل) فانها لا تنفسخ ويستحق تارك العمل نصيبه من الأجرة^(١٢)

(١) الأجرة وضمان ما تلف (*) أما الربح فواضح وأما الخسر ففي ضمان العمل كذلك وأما ضمان المصنوع فلا يصور إلا في صورة واحدة وذلك حيث يضمن أحدهما الأمر الطالب برضاء الآخر وأما غير الطالب فلا يصور لأن كل واحد منهما أجبر مشترك لا سخر إلا أن يرى كل واحد منهما صاحبه من الضمان صح وضمننا المستأجر وكان على قدر التقبل اه غيت المخار أن الضمان يقع التقبل مطلقا لأن ذلك حكم شركة الابدان كما تقدم في المضاربة إذا ضمن ولا نسلم ان كل واحد أجبر مشترك اه غاية وقواء السيد عبد الله المؤيدي (٢) هذا في ضمانهما للمالك وأما فيما بينهما فكل واحد منهما أمين للآخر ولا يضمن الا حصته لأن كل واحد منهما وكيل للآخر لكن للمالك أن يطالب الماقد بالجميع لأن الحقوق تعلق بالوكيل إلا أن يضيف فلا يطالب إلا بخصته وحيث يسلم الآخر الجميع فله الرجوع على الآخر بخصته ما لم يكن مضمنا أو تلف بجماعة أو تخریط فلا شيء على الآخر وإذا ضمن الآخر هنا رجع عليه بما سلم ولا يقال أن كل واحد أربا الآخر بما يضمنه الا جبر المشترك لانا نقول هي معقودة على التوكيل لاهي الضمان فلا يحتاج الى هذا الجمل والتأويل اه مفتي (٣) ضمان العمل وغيره (٤) أي الأجرة قرز (٥) واعلم أن شركة المفاوضة معقودة على الضمان اتفاقا وشركة العتاق والوجوه معقودة على التوكيل اتفاقا وأما شركة الابدان فكل الخلاف هي توكيل على الأصح قرز ومعنا في النيت (٦) جميعه وقبض الأجرة قرز (٧) من العمل والضمان قرز (٨) شركة الابدان (٩) يعني من العمل (١٠) يعني من العمل (١١) في جميع للشرك قرز (*) يعني في قدر الربح الذي حصل له وفي تلفه وأما فيما ادعاه من الضمان فعليه البيعة قرز اه كواكب لفظا (*) يعني في أنه لم يقبل فيه لشريكه إلا كذا لأن الظاهر منه لانه المباشر للعقد اه منتاح (١٢) لكن إن عمل الثاني وهو عالم بترك صاحبه

﴿فصل﴾ في بيان ما تنسخ به الشركة بعد صحتها (و) اعلم أنها (ت) تنسخ كل هذه الشركة (ب) أمور أربعة ^(١) وهي (الفسخ والجحد والردة والموت ^(٢)) أما الفسخ فظاهر وأما الجحد فهو أن يجحد أحدهما عقد الشركة فتبطل على ما ذكره أبو ع لأن ذلك عزل لنفسه من الوكالة ولصاحبه من التوكيل قيل ع وهذا يستقيم إذا كان في حضرة صاحبه ^(٣) فإن كان في غيبته لم ينزل ^(٤) وأما الردة فذكرها الفقيه س يعني إذا ارتد أحد الشريكين انفسخت الشركة بينهما ﴿قال مولانا عليم﴾ وفيه نظر ^(٥) لأنه لا بد من اللحق وأما الموت فوجه أنها وكالة وهي تبطل بالموت قيل ع ويقسم الورثة العروض ولا يجبرون على البيع ^(٦) لأنها شركة بخلاف المضاربة ^(٧) (و) هذه الشركة (ي)دخلها التعليق والتوقيت) أما التعليق فهو أن يعلقها على شرط مستقبل نحو إذا جاء زيد ^(٨) فإن حصل الشرط انقضت وإلا فلا والتوقيت أن يقيداه بسنة أو شهر أو نحو ذلك ﴿باب شركة الأملاك﴾ اعلم أنها أنواع فمنها الملو والسفل ومنها الحائض ومنها السكك ومنها الشرب وقد تكلم عليم على كل واحد منها ﴿فصل﴾ في شركة الملو والسفل وإذا كان لرجل سفلى يربطه وعلوه لرجل آخر أما عن قسمة ^(٩) أو شراء أحدهما من صاحبه بأنه إذا اتهم السفلى وأراد صاحب الملو أن يبنى بيته فامتنع صاحب السفلى من بناء بيته فإنه (ي)جبر رب السفلى ^(١٠)

للملوع فهو متبرع وإن عمل وهو يظن أن صاحبه يعمل مثله ثم بان خلافه فإنه يرجع على صاحبه بنصف أجرته فيما عمل ذكره الفقيهان س ح (١) يعني حيث هما سواء في رأس المال ولو كان لأحدهما أكثر رجح العامل على شريكه بأجرته فيما عمل له اه كواكب يعني يسلم للشريك حصته من المسمى ويرجع على شريكه بأجرة المثل اه كواكب (١) ومثل معناه في البيان في شركة العنان (١) صوابه بأحد أمور أربعة (٢) أو أسلم أحدهما أو حجر عليه الحاكم أما الحجر فلا يفسخ قرز (١) وعزل وجنون اه هداية وبيان شريكين شركة أملاك ما لم يقتسا اه بحر (١) لأنه فرع عن التوكيل وإذا بطل تصرف الأصل بطل القرض اه صيتري (٣) أو علمه بكتاب أو رسول قرز (٤) الجاحد (٥) يعني هو وأما شريكه فيعزل ولو في النية اه غيث ولفظ البيان في الوكالة وكذا في الشريكين إذا أراد أحدهما عزل نفسه عن وكالة صاحبه وأما إذا عزل صاحبه عن وكالته فإنه يصح متى شاء اه بلفظه (٥) لا نظر لأنه قد شرط إسلامهما في الأظهار فوارثهما معاً في حالة واحدة لم تنسخ قرز (٦) وهذا ما لم يشترط تفضيل العامل وأما لو شرط لزمه البيع بالمضاربة ليعرف الحصص التي له من الربح اه زهرة قرز (٧) يقال لا فرق بينها وبين المضاربة قرز إذا شرطاً تفضيل غير العامل قرز (٨) يقال هذا شرط وليس بصليق إذ ليس مقطوع بمضبوته والتعليق نحو إذا جاء رأس الشهر أو نحوه مما هو مقطوع بمضبوته وقد تقدم نظيره في المضاربة على قوله والتعليق (٩) أو نذر أو وصية (١٠) فائدة إذا خشي صاحب السفلى انهدام سفله فإن أمكنه هدمه

الموسر^(١) على اصلاحه غالباً) احترازاً^(٢) من أن تكون التعلية استثناءها بائع السفل فإنه إذا انهدم السفل قبل وقوع التعلية لم يجبر المشتري^(٣) على اصلاحه لأن التعلية غير مستحقة لصاحبها هنا إلا حيث السفل معمور لأن المستثنى كأنه قال واستثنيت التعلية إن كان البناء قائماً فأما لو انهدم السفل بعد وقوع التعلية أجبر على اصلاحه^(٤) ونعم^(٥) ولو أوجبنا على رب السفل إصلاح حقه (ليستفد رب العلو فإن غاب^(٦)) رب السفل (أو أصر^(٧)) أو عمرد^(٨) عن البناء وطلب صاحب العلو أن يبنى بيته (فهو^(٩)) قائم في ذلك مقام مالك^(١٠) وإذا بناه فله أن يجبره^(١١))

بغير إضرار جاز وعليه أن يضرز حال الهدم من إضرار العلو وإن لم يمكنه إلا بضرار العلو فإن لم يخش مضرة من انهدام السفل على الغير لم يجز هدمه وإن خشي ذلك جاز ذكره الدواري في الذبياج بل يجبر ويحجر رب العلو على الإصلاح له وهل يضمن لصاحب العلو إذا قد أباح له الشرع ذلك لعله يقال يضمن كمن أبيع له طعام الغير وقد اضطر إليه اه وسيتأتى في كسره المهيرة كلام فينظر وأيضاً فهو مباشر اه حيث لم يكن غائباً ولا متمرداً فأما إذا كان غائباً أو متمرداً فلا يضمن وعن اللقي لا يضمن وهو القوي وقواء ض طمر وقرره الشامي (١٢) ونحوه كالأرض المشركة التي تشرب موجاً فإنه يجبر رب المدر على اصلاحه ليشفع رب الموقر ومن ذلك ساقية لضحين فارتفع أحدهما فطلب صاحبها قتل موضع قسمة الماء إلى أرفع فإن له ذلك على وجه لا يضر صاحبه اه شرح فصح وقال احمد بن أبي الرجال ليس له ذلك قرز بل يجب الإصلاح قرز وقال الامام المهدي وهو الأول أن تضمر شريكه بذلك اه وإبل (١٣) وحده للموسر أن يتمكن من اصلاحه زائداً على ما يستثنى للفلس (١٤) الأول في الاحتراز من صورة وهي إذا باع السفل واستثنى الهواء فوله لا للمبرة ففي هذا ليس له حق التعلية عليه فإذا انهدم لم يلزم صاحبه بتأثيره (١٥) ذكره الفقيه ف وهو المعمول عليه اه كواكب معنى وكذا لو استثنى البائع أن يبلى فوق أذرع مطومة استثنى المشتري تعليتها ثم بين البائع فوقها فهو مستقيم لأنه لا يجبر المشتري بخلاف صورة الكتاب فقد ثبت الحق فيها فيجبر وقرز (١٦) وليس له عمارته على الأساطين إلا على وجه لا يستعمل ملكه شريكه قرز (١٧) بل يجبر على المختار سواء كان قد وقعت التعلية أم لا (١٨) للسفل (١٩) بريداه وإبل (٢٠) ولا بد من الإذن أو التردد مع الإحصار اه سحولى لجواز أن يبيع أو يستعرض (٢١) هذا حيث بناها بآلاتها الأولى وأما إذا عمرها بآلات منه فمع وجود الأولى فهو متبرع ولا شيء له (٢٢) أن نواه لصاحب السفل وإن لم ينو لم يمكن له إلا رفع بناه وإن عدت الأولى فإن نواه لصاحب السفل رجع عليه بقيمته وما غرم وإن لم ينو كان له قيمته ليس له حق البقاء أو قلعه وأخذ أرض النقص ورب السفل هو أولى بشرائه بالاولوية (٢٣) اه وإبل وبيان وإن بناه بآلته الأولى وآلته منه فله حق آلته ما لم يؤد إلى هدم المارة التي بآلاتها قرز ولحقه اليان فروع وهذا حيث عمر الخ من قيمتها بما عليه ويرجع ما غرم في المبرة اه كواكب وقرز (٢٤) قيل لا أولوية إلا في حق الوارث قرز (٢٥) قيل فإذا كان لرجل مال ولم يتم به كان لأهل الأملاك الذي عنده القيام به والاجرة عليه لهم حيث هو يضرهم اه حيث (٢٦) مطلقاً ولو بغير إذن الحاكم فلا

عن صاحبه حتى يسلم ما غرم فيه (أو يكرهه^(١)) حتى يستوفي غرامته من الكراء (أو يستعمله^(٢) بقرنه) ثم يرده لصاحبه وهل يحتاج إلى أمر الحاكم^(٣) مع النية والاعسار والتمرد أم لا أما مع النية فذكر ضريده أنه لا يحتاج ونص عليه الهادي عليم في المنتخب في مسألة الرهن^(٤) والنية التي تعتبر هي التي يجوز معها الحكم على النائب^(٥) على الخلاف وقال أبو حنيفة لا بد من أمر الحاكم واللام يرجع بما غرم^(٦) وأما مع الاعسار فإن أذن للمسر فلا إشكال وإن لم يأذن^(٧) فكل التمرد وأما مع التمرد فإن لم يكن في البلد^(٨) حاكم لم يجز إلى مؤاذنة الخارج عنه قولاً واحداً وإن كان في البلد حاكم فقال ابن أبي الفوارس وأبو طي في الرهن أنه لا يحتاج إلى مؤاذته^(٩) وقال م بالقرنه وخرج الامام عي الهادي عليم أنه يحتاج (ولكل) من الشريكين^(١٠) (أن يفعل في ملكه^(١١)) ما لا يضر بالآخر^(١٢) من تلبية^(١٣) وبيع وغيرهما فإذا أراد صاحب الملو أن يبنى على علوه بناء أو يضع خشباً أو يفتح كنيفاً^(١٤) فله ذلك وكذلك صاحب السفلى له أن يدخل في حائط سفله جنوعاً أو وتدأ أو يرفع اليه بأبواب لكل منهما أن يبيع مكانه^(١٥) ما لم يدخل على الآخر من ذلك ضرر^(١٦) (و) إذا اختل الملو أو السفلى وكان يمكن صاحبه إصلاحه فترأخى حتى انهدم فأضر بالآخر فانه (يضمن^(١٧))

ضمان ان تلف بغير تعريض (٥) ظاهر الزهور وغيره أنه يضمنه من العرصة والجدار (١) باذنه أو الحاكم لانه استيفاء (٢) باذنه أو الحاكم قرز (٣) يعني في البناء (٤) يعني ان الرهن يتفق في النية أو الحاجة (٥) يريد أ (٦) بل التي يجوز معها اختلال العين ا ح فتح (٧) لانه متبرع قلنا ولا وجه لأخص (٧) مع استثنائه فلم يأذن قرز (٨) يعني الناحية (٩) إلا في الكراء والاستعمال قرز (١٠) يعني في البناء (١٠) في الملو والسفلى وفي التحقيق ليسا شريكين لان كل واحد مفرد ا ح لي فقط (١١) أوجه (١٢) بملكه لا يبدنه فلاحية به (١٣) وهو خصوص في الملو والسفلى سواء كان عن قسنة أم لا (١٤) وظاهر الكتاب خلافه وقرره الشامي ومظه في الدينار بما معناه ظاهره عدم الفرق بين أن يكون الضرر لفساد البناء أو الاطلاع على المورثات أو راحة كريمة أو غير ذلك قرز (٥) وذلك بأن يكثر حمل الاعلى حتى يخشى تأثيره في الاسفل أو يصفى الاسفل بالطاقات تخشى انه يهدم قوة الاعلى ا ه زهور (١٣) ولو في المستقبل قرز (١٤) بيت الحاش (١٥) وإذا بيع الملو من ذي منع فلا يرفع على المسلم ا ه بحر فيمنع من البيع (١٦) ولعل اعتبار الضرر بقاء البيع (١٧) وأما هو فيجوز إن أتم مع القصد كما قول في أحد الشريكين (١٨) وقيل ولو بالبيع قرز وهو ظاهر الازهار (١٧) بعد العلم والتسكن من اصلاحه يعمل وقيل ولو بالبيع قرز ما يمكن من أثره فيضمن مطلقاً قرز (٥) والضمان يكون ما بين قيمته عامراً أو منه ما إذا كان قيمته عامراً أم لا أو منه ما يضمن لشرطه تحسين ا ه من شرح السيد عبد الله الوزير وقرز (٥) ويكون

ما أمكنه دفعه من إضرار نصيبه) بذلك البناء أو غيره (وإذا تداعيا السقف
 فينبهما ^(١)) حيث لا يئنة لأحدهما هذا قول ش وحكامه الفقيه ح عن من بالله المذهب وقال
 أبو حنيفة به لصاحب السفلى وحكامه في شرح الابانة للمذهب وقال كذا يحكم به لصاحب
 الملو واختاره من بالله للمذهب والسيد ح قيل ع وهذه الأقوال الثلاثة إنما هي إذا التبس
 الحال فيه فأما إذا كان الملو والسفل بينهما فافتسما وسكتا عن السقف كان بينهما قولاً واحداً
 وإن ذكرهما بنفى ^(٢) أو إثبات كان على ما ذكرنا ^(٣) (و) إذا تداعيا الرأب والسائق (الفرس ^(٤))
 ولا يئنة لهما كانت (الرأب ^(٥)) لأن يده أقوى ^(٦) (ثم لدى السرج) إن كانا رأيا كين ^(٧)
 جميعاً وأحدهما على السرج والآخر ليس عليه ^(٨) فان تداعياهما السائق والقائده قال عليه فالتأقرب
 أن القائد أقوى يداً (و) إذا تداعيا (الثوب) رجلان أحدهما لابس والآخر ممسك به ولا يئنة
 لأحدهما فإنه يكون (للابس ^(٩)) دون الممسك (و) إذا كانت لرجلين أرضان أحدهما عليا
 والأخرى سفلى وبينهما (الرم) واختلفا لمن هو كان (للأعلى ^(١٠))

فصل في حكم الشركة في الحيطان (و) إذا طلب أحد الشريكين في دار أو
 في أرض أن يعملا بين ملكهما ^(١١) حائطاً فامتنع الآخر فإنه لا يجبر الممتنع عن إحداث

على العاقلة إذا جنى على نفوس وغير النفوس عليه (١) بعد الصالح والنسكول (٢) فان بقيه ما نظر قال
 سيدنا عماد الدين يصير بينهما ملكاً ضرورياً ويجوز على اصلاحه ويضمنان جنايته اه ح آثار وقيل
 يكون لبيت المال اه مفق وفي ويكون اصلاحه وجنايته عليه وقرره الهبل وعامر (٣) لاستواء أيديهما
 حيث حقا أو نسكلا (٤) عن أحدهما أو إثبات للآخر قرز (٥) لأن لهما جميعاً يداً وصرقاوا ارتفاعا
 وتجاوزا للملك على سواء فكان كجدارين يراهما يقسم بينهما اه غيث (٦) ونحوها ولو مالاً يركب في العادة
 (٧) فلو تنازعا دابة عليها حمل لأحدهما لثاني شيء آخر فالظاهر أنها لصاحب الحمل اه بيان (٨) ولو امرأة
 أو صغيراً أو عبداً (٩) فلو كان في السرج اثنتان أو لم يكن عليهما سرج فهما سواء اه كواكب إذا لم يكن مع
 أحدهما البجام وإلا فاقول له (١٠) بخلاف ملو تنازعا عبداً وعليه قيص لأحدهما فإنه لا حضاً في التقيص
 في الترجيح بخلاف السرج لأن صاحب التقيص لا يرفع بلبس العبد وإنما الممتنع هو العبد اه منزع (١١)
 ولو كان مالاً يلبق به لأن بدل اللابس حسية والممسك حكيمة مالم يكن للممسك متجرداً عن الثياب فالظاهر أنه لا فيكون
 القول قولاً ذكراً ملو كل على الله عليه وظاهر المذهب خلافه قرز (١٠) فان استويا فينبهما قرز (١١) هذا مع
 عدم البينة فان بين الأسفل حكم له وإن بين الأعلى لم تسقط عنه البينة حتى للوكدة لأن بينته على
 الظاهر وأما الأصلية فقد سقطت (١٢) باليئنة وإن يتاماً حكم به للخارج ومثل هذا التنازع في الثوب
 (١٣) بل لا تسقط الأصلية لأنها على الظاهر (١٤) أو قمين أو حقين أو ملك وحق أو ملك ووقف قرز

حائط^(١) بين الملكين^(٢) والطالب أن يعمر في ملكه^(٣) (أو) طلب أحدهما قسمة الحائط المشترك بينهما فامتنع الآخر لم يجبر الممتنع (عن قسمته^(٤)) ولا يجوز ذلك إلا برضاه قوله (غالبا) احتراز من أن يكون ملكهما وأحدهما يستحق عليه الحل دون الآخر فطلب القسمة التي يستحق الحل عليه فانه يجبر التي لا يستحق الحل عليه^(٥) قيل ح وإنما يجاب إذا كان الجدار واسما بحيث يأتي نصيبه قدر جدار إذا لو كان ضيقا لم يجب إلى القسمة لأنه طلب ما هو سفيه ولا يعتبر كونه يضمه إلى نصيبه من ملكه لينتفع بهما وقد يقال^(٦) أما إذا كان له نصيب يضم إليه فينتفع بهما فلا سفيه بل يجاب (بل) لو كان بينهما جدار معمور ثم انهدم فانه يجبر^(٧) (على إصلاحه^(٨)) من امتنع من ذلك (و) إذا كان جدار بين اثنين موضوعا لمنفعة معينة كان مقصورا على تلك المنفعة (و) لا يجوز أن يفعل أيهما^(٩)

(١) والعزم والقرجين والحدق والسقف ذكره في التصح والآخر قرز (٢) ووجه أنه لم يقدم حق الشريك بخلاف ما إذا انهدم بعد تقدم الحق اه رياض وكذا إذا طلب أحدهما يكن خرافا لزيادة ما فيها فانه لا تنزم إجابته إلا أن يعرف أنها إن لم تخفر قل ماؤها اه هاجري قرز (٣) فإن تراخيا بذلك وشرفا فيه ثم امتنع الآخر عن الاتمام أجبر عليه إلى التقدر المتعارف به ذكره عن ابراهيم بن مسعود وقواه المتي ولعل وجه اللزوم كونه يلحق بالقسمة وهو ولو شرط من أولها لم وكذا إذا خلق من بعد والله أعلم واختاره الشامي وفي ح البعير والمقرر أنه لا يجبر لأن له أن يرجع كما سيأتي إن شاء الله تعالى (٤) ولو ضر ما لم يكن عن قسمة قرز أو كان سقيه موجبا فليس له ذلك قرز (٥) لأن لكل واحد حقا في نصيب صاحبه وهو التحصيل عليه إذ كل واحد يحمل في حقه وحق صاحبه وبعد القسمة لا يحمل إلا في حقه فقط لا في حق صاحبه ولذلك امتنعت قسمة الجدار إلا برضاهم اه انحصار (٥) وقد يقال إن كان للاخر فيه حق من سيرة أو تحريز لم يجب الطالب وإن استحق التحصيل عليه دون صاحبه لا نه يطل الحق الذي لشريكه وإن لم يكن له فيه إلا مجرد الشركة فقط أوجب الطالب لأنه أسقط حقه من التحصيل ولا يقسم إلا بعد تقضيه ويقسم قرواه ولا قال انه يقسم شقا (٦) وفي الصعيرى يقسم شقا وقد أشار إليه في البحر وقواه سيدنا عامر (٧) قبل خرابه وأما بعد خرابه فصح قسمته شقا أو جابا وفي التذكرة شقا أو جابا وظاهره ولو قبل خرابه قرز (٨) الفقيه ح (٧) قويه بل وحيث وف وهو ظاهر الازمار في قوله أو طلبها الخ (٨) إذا كان فيه نفع لها أولا أحدهما قرز (٩) وإذا كانت لمساعة حصن أو نحو ذلك كالأزراع التي تحتاج إلى الحفظ من الطير والرياح أي القروء وتحتاج إلى الاحتياط فيه للحفظ كان أجره عليهم على قدر املاكهم فيه (١٠) ومن امتنع منهم أجبر على ذلك أو على حفظه بقدر جمعه اه بهران ومثله في ن وقرز (١١) وإذا كان الحفظ لا فيه من الاموال كان على قدر ما فيه منها أو على قدر الرؤوس إن كان لاجل سلباتها قرز (١٢) بمثل الله الأولى على صفته الأولى أو مالا يتم الإصلاح الا به وهو الأولى اه ح آثار معنى قرز (١٣) مسألة

فيه غير ما وضع له^(١) من ستر وتحريم وحمل) فإذا كان الجدار الذي بينهما موضوعا للستر أو للتحريم فليس لأحدهما أن يبرز فيه خشبة إلا بأذن صاحبه لأنه لم يوضع لذلك وأما إذا كان موضوعا للحمل كان لكل واحد أن يحمل عليه على وجه لا يستبد به^(٢) (و) إذا وضع الجدار لمنفعة كانت بينهما (لا) يجوز لأحدهما أن يستبد به^(٣) في تلك المنفعة (إلا بأذن الآخر^(٤)) فتي حصل الاذن جاز أن يفعل فيه غير ما وضع له وأن يستبد به قوله إلا

وإذا حصل التواطؤ بين الشريكين في عمارة جدار بين بيتين فلما تم السقف الاول منع أحدهما التطية على الجدار الذي بينهما فله المنع ما لم يكن التواطؤ أو العرف الى الثالث منزلا علا^(١) قرز ولعل هذا مثل كلام القاضي ابراهيم المسعودي أنه من خط سيدنا حسن رحمه الله تعالى (١) مسئلة وإذا اشترى اثنان أو جماعة شيئا ليتنصوا به في منفعة واحدة وتراضوا بها قبل شرائه كثور للذبيح أو الحرث ثم امتنع بعضهم من ذلك وطلب أن ينتفع به في منفعة أخرى قليل من ليس له ذلك بل يخسروا على ما تراضوا عليه عند الشراء له وقال ابن الخليل وأبو مضر والاستاذ بل له ذلك أنه وكذا لو أراد يمه الى جهة نازحة تؤدي الى اضرار الحيوان أو نقص الانتفاع به في الوجه الذي اشتركوا فيه فإنه يمنع من ذلك (١) وكذا لو أراد بعضهم شركه غيره فيه يبيع أو غيره في نصيبه فلم يمنع ونقض يمه على الخلاف أنه مقصد حسن (١) وظاهر المذهب قرز أن له البيع مطلقا ذكره السحولي (٢) هذا كلام الفقيهين والاولى لا يجوز (١) لأن ذلك قسمته وهي لا تجوز إلا بأذن الشركاء اه وظاهر الانهزام انه يجوز وهو قول الفقيهين وأبو جعفر وأبو جعفر في أحد قوليه (١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من تصدو حجة الفقيهين قال لا يفي ذلك إلا ينتفع به قلنا الانتفاع مع الاذن يحصل والقسمه اه بستان (٣) بالرائد على حصته إقرز (٤) ظاهر هذا ان له استعمال قدر حصته فيه من غير مؤاذنة شريكه اه سحولي لفظا قليل يضع على نصف الجدار بما يليه ويترك لصاحبه النصف الآخر أو يترك لصاحبه موضع جذع ويضع لنفسه جذعا أو تكون الاخشاب والقطع لاتباء فوقها فتمكن فيه المياة بالفعل اه من هاشم الهداية (٤) وأذنه اباحة فإذا رجع صبح رجوعه اه ولفظ السحولي ولهذا الاذن حكم البارية (٥) تنبيه أما لو شرط في أول وضعه أن لكل واحد منهما يضع ما احتاج كان ذلك بمنزلة الاذن اه غيث بفظه (٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه اه بحر (٥) مسئلة ما كان مشتركا بين جماعة وفيهم غائب وأراد الحاضر ينتفع بقدر نصيبه منه لم يثبت يمكن الانتفاع بعمه ويترك بعمه نحو الدار والارض يجوز له الانتفاع بقدر نصيبه ويترك قدر نصيب شريكه ذكره م بالله وقال أبو مضر وأبو جعفر لا يجوز إلا أن يجري عرف به بحيث لا يمكن الانتفاع بعمه فما كان مقصودا في نفسه كالحيطان والسلمة لا يجوز أن ينتفع بها في وقت ويتركها في وقت على وجه المياة إلا بأذن شريكه أو يحكم الحاكم وما كان المقصود به غيره كالطريق المشترك والنهر المشترك فلكل واحد من الشركاء أن يستطرق الطريق متى شاء وأن يجري النهر الى ملكه متى شاء سواء حضر شركاؤه أو غابوا والوجه فيه عادة السامعين بذلك اه بيان

بإذن الآخر عائداً إلى هذه وإلى الأولى (فان فعل) أحدهما فيه غير ما وضع له نحو أن يحمل عليه وهو موضوع للستر أو استبد به دون الآخر (أزال^(١)) ذلك حتماً فلو كان الجدار ملكاً لهما ولأحدهما عليه جذوع دون الآخر فادعى صاحب الجذوع أن له حق الحمل عليه دون صاحبه وأن القول قوله في ذلك لمكان الجذوع لم تثبت له يد بالجذوع (وذلك لأنه لا يثبت عندنا (حق يد^(٢)) وقال من يافه وأحد قولي م باقاً إن الحقوق تثبت باليد^(٣) فيكون القول قوله (وإذا) اختلفا في الجدار الذي بينهما و (تداعياهما) وكان لأحدهما بينة دون الآخر (فمن بين^(٤)) منهما أى يحكم له به ولو كان للآخر عليه جذوع أو اتصل بيناه (ثم) إذا لم يكن لأحدهما بينة لكنه متصل بيناه أحدهما بأن كانت العصرة اليه^(٥) حكم به (لمن اتصل بيناته^(٦)) دون الآخر لأن الظاهر معه (ثم) إذا لم تكن لأحدهما بينة ولا اتصل بيناه أحدهما دون الآخر لكن لأحدهما عليه جذوع دون صاحبه كانت (لذئ الجذوع^(٧)) لأن الظاهر معه (ثم) إذا لم تكن لأحدهما بينة ولا اتصل بيناته ولا له عليه

(١) فان لم يزل فله أن يزيله ويرجع بأجرته كما في النصب (٢) والوجه فيه انه وان كان منه الظاهر قد بطل حقه لكونه أقر لغيره بالملك وادعى فيه حقاً اه غيث وكوا (ه) وعلى قول الهدوية ولا يجوز للشهود أن يشهدوا بالحق إلا إذا عرفوا ثبوته بنفي اليد إما بإقرار أو نذراً وصية أو استئذان وعلى القول الثاني يجوز لهم أن يشهدوا به إذا عرفوا ثبوت يده عليه كما في الملك قلت أما لكون القول قوله فيكون أن يشهدوا بثبوت يده وكل على أصله في اجبار اليد مع حصول مالا يفضل في ملك الغير إلا مع ثبوت الحق واعتبارهما مطلقاً وأما للشهادة بنفس الاستحقاق فلا بد من التصرف والنسبة وعدم المنازع والاستمرار على مدة الاستحقاق ينطب في الظن مثلها إلا بمضي اليد مستمرة فيها إلا مع الاستحقاق كما هو في الملك سواء سواء اه مقصد حسن (٣) وقوله في البحر وهو الذي يختاره الفقهاء وكان يفتي به حتى قال ولا يصلح الناس إلا ذلك ذكره في ح التصح وإما من اشرف الدين قال ينظر فان كان في الجبري عناية وعلامة وفعل مالا يفعل عادة إلا بحق كاليثام والقباض وكذا التوافق التي قد تدهم عددها حتى تأسس فيها الزيل كان لليد حكم لان العادة جارية أن المالك لا يترك ذلك في ملكه وكان القوي مازكره المؤيد بالله وإن كان مما يفضل في ملك الغير من غير عناية قول الهدوية هذا هو القوي اه شرح فتح (٤) فان بينا جميعاً بحيث لا يد لأحدهما أو اليد لهما سواء حكم به لهما جميعاً وحيث اليد لأحدهما ويده أقوى قيل ع يحكم به للخارج وقيل س يحكم به لهما وهذا ظاهر المصاع زهرويان (ه) والبيئة إما بإقرار صاحبه أو بالاستئذان بعدما باع أو باستمراره من قبل احياء هذا الحق لا بمجرد عمارته واستمراره فلا (ه) والبررة بأسفله (٦) بأن كانت العصرة اليه من أسفل وإن كانت العصرة للآخر من أعلا حكم به للاسفل وقيل يحكم بمن العصرة اليه في الأسفل بالأسفل وفي الأعلى بالأعلى قرز (٧) وأول ذي الجدار في العرصه

جنوع دون صاحبه لكن توجيه البناء إلى أحدهما دون الآخر حكم به (لمن ليس إليه توجيه البناء^(١)) لأن الظاهر منه (ثم) إذا كان لوجه البناء كلواير ونحوها^(٢) نظر من التزين إليه والتجصيص دون صاحبه فيحكم به (لدى التزين والتجصيص أو) لدى القمط^(٣) وهو المقدفن كان إليه القمط منها (في بيت الخصى) وهو شجر بفوق بمنزلة من إليه التزين فانه يحكم له بدون الآخر (ثم) إذا لم يكن لأحدهما ينسبة ولا اتصل يناتنه ولا له جذوع دون صاحبه ولا البناء وجه وقفا ولا إلى أحدهما تزين دون الآخر فانه يقسم بينهما^(٤) إذا تنازعا (وإن زادت جنوع أحدهما) فانه للاحكم للكثر^(٥) في الاستبداد به **فصل** في حكم الشركة في السكك (و) اعلم أنه (لا) يجوز أن^(٦) (يضيق قرار السكك النافذة^(٧)) وهي المسئلة^(٨) لا بدكة ولا بالوعة ولا مسيل ولا غير ذلك (ولا هواها بشيء) لا بروش ولا ميزاب ولا جناح^(٩) ولا ساباط ولا غير ذلك^(١٠)

(١) للركبة في الجدار إذ هي دليل الملك اه ح فتح (١) مسئلة من ليس اليه توجيه الزرب في جداراته البساتين والأحباب ونحوها فالقول قوله في أن الجدار له وإن كان مع خصمه قرينة الاتصال بالعصرة لأن يد من اليه قفا الزرب أقوى للعادة مروى ذلك عن سيدنا احمد بن يحيى حابس والاولى أن صاحب العصرة أقدم قرز (٢) كالأجر والبن (٣) وهي أمانة في العرف كالاتصال اه بحر وقد أجاز صلى الله عليه وآله وسلم قضاء حذيفة لمن غفود القمط إليه كما يأتي في الدعوى (٤) يفتح القاف اسم لعقد الحبل وبكسرهما اسم للعجل اه صميتى (٥) بدلتها لغو السكك اه شرح فتح (٦) وإن تبايها فكالمستف فيكون ملكا لهما بالضرورة فيجبران على اصلاحه ويشتمان جنياته اه أمار وقيل يكون لبيت المال اه مفتق وعامر وشامي (٧) وهذا حيث ادعى الجدار جميعه وأما إذا ادعى ما تحت جذوعه فالظاهر أنه يقبل قوله والبيانة على الآخر اه غيث وظاهر الازهار والبيان خلافه وقرر كلام النيث كالو تهاذب رجلان قويا فأمسك هذا بعضه وهذا بعضه وادعى أحدهما كله وادعى الآخر ما قبضته فان القول قوله فيما تحت قبضته اه سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٨) مسئلة ويأمر الامام من يطوف على الطريق بفتحها ويمنع ما يضر بالمار فيها اه بيان وقد كان الهادي عليه السلام في صعدة فيأمر طواغاة على الطريق والازقة والشوارع والأسواق والمساجد والمساكن والموازين يوم الخميس ويوم الجمعة تطبيق س (٩) وكذا السكة التي في أقصاها مسجد (١٠) السكك ثلاث نافذة مسئلة والثانية نافذة غير مسئلة لكن تركوها بين أملاكهم من غير تسهيل والثالثة المسئلة وهي التي لا تكون نافذة اه غيث (١١) وهي ما ظهر فيها الاستطراق وإن لم تكن مسئلة اه حيث وقرز (١٢) أو غير مسئلة لكنتها لتبر متحصرين قرز (١٣) الروشن ما يخرج من البناء على هواء الشارع وهو صغير الحجم والساباط السقف الذي يكون في هواء الشارع والجناح ما تقدم في هواء الشارع بمقد كبير الحجم اه شرح أمار (١٤) ولا وضع الخطب والزبل

(وان اتسعت إلا أن يكون تضيقها (ب) لا ضرر فيه ^(١)) بمعنى أنه لا تضيق على المارة المعتادة في الكثرة والراجل وكان ذلك (لمصلحة عامة ^(٢)) كمسجد أو سقاية وكان وضعه (باذن الامام ^(٣)) فان هذا يجوز في السكة النافذة بهذه الشروط الثلاثة وفي الكافي وشرح الابانة عن ش يجوز حفر البالوعة في الطريق وعن أبي ح يجوز أن يضل في الطريق مالا يضر حتى يخاصمه غاصم ^(٤) فيأثم إزالته حيث قال ما لله موش يجوز الساباط والروشن ^(٥) على وجه لا يستضر به المجتازون (أو) يكون تضيق قرارها لمصلحة (خاصة) فان ذلك يجوز بشرط أن لا تكون الطريق مسبلة بل (فيما شرعوه ^(٦)) كوتر كوه بين أملا كهم للروشن ونحوه قيل ح إنما شرعوه لمصلحتهم فيجوز فيه الخاصة لهم أيضاً كاليزاب ^(٧) والساباط ^(٨) والروشن والدكة ^(٩) والسيل والبالوعة فصارت هذه السكة للمشروعة على هذه الصفة تصح فيها المصلحة العامة ^(١٠) بشرط عدم الضرر ^(١١) واذن الامام ^(١٢) وأما المصلحة الخاصة فان كانت من

والروشن بأحوال الشوك إذا كانت تساقط فيه ولا اتخاذ السواحل اليه كاليزاب (١) ولا ربط البهائم والكلاب فيه حال الذبيح فيه وطرح الرماد والقمامة ونحو ذلك مما يضر المارة ولا الحرق تحسه كضعت المسجد قرز (١) يعني بنو المعتاد كلطر ونحوه (١) في الحال والمسالك (٢) فان ضرر قرز (٢) وهذه المسئلة من ثل المصالح (٣) وكذا القاضي والمفتي والمدرس لأنه منافع فكأنه لنفع المسلمين لما يتعلق به من مصالح المسلمين وهذا مع بقاء الاستطراق للطريق فيجوز بالشروط الثلاثة المذكورة وأما حيث انقطع المرور من الناس فانه يجوز لأحد الناس ولا يشترط فيه المصلحة العامة وأما اذن الامام فقال في البيان لا يغير اذنه ولعله على قول ط كما ذكره في بطن الوادي وأما على قول م باقه فلا بد من اذن الامام وهذه المسئلة ذكرها السيدان وهو يدل على جواز ثل بعض المصالح الى بعض (٣) أو حاكم الصلاحية قرز (٤) ولو من باب الحسبة إذ لا ضرر قبل الخصصة (٥) لأن حقه في القرار قلنا تضيق الموى كالقرار (٦) وهذه الطريقة التي بهذه الصورة هي صفة أكثر الطرقات التي في الشوارع المملوكة في المدن المدروسة وغيرها لأن ذلك هو الظاهر من حالها ام مقصد حسن بلفظه وقرز (٧) وقد اختلف في تحدير المزاب في الطول والروشن وذكر النزالي أن الروشن يجوز تطويله وإن أخذ أكثر السكة وأما المزاب فلا يجوز تطويله إلا الى نصف السكة ولا يزيد على ذلك ووجه الفرق أن المقابل يحتاج الى المزاب فكان حقه فيه كحق مقابله بخلاف الروشن فانه قد لا يحتاج المقابل وضعف هذا الفرق بأن قيل انهما سواء وما جاز في الروشن جاز في المزاب لأن العلة في جواز تطويل الروشن كون الهواء مباح وكذا المزاب فالأولى أنه يجوز تطويلها الى حد لا يجوز ضرر المقابل (٨) وهي الرشاة (٩) وهي الضمائد (١٠) لا يجوز المصلحة العامة إلا باذن الشر كهم جميعه فيلزم ولا معنى لشرط عدم الضرر والله أعلم (١١) بل وإن ضرر على المختر إذا كان المعتاد (١٢) لا يشترط إذن الامام إلا فيما كان عاماً كما في الأحياء ومثلهن عامر قرز

هذه الأمور التي تملق مصلحة بيوت أهل السكة من سيل ونحوه جادة^(١) وإلا فلا نحو أن يريد أحدكم أن يتخذ منزلاً في جانبها أو يحييه بأي وجوه الأحياء فانه يمنع لأنهم لم يشرعوها لمثل تلك المصلحة (ولا يجوز في السكك) المنسدة (مصلحة عامة ولا خاصة) إلا بأذن الشركاء^(٢) ويجوز في السكك النافذة المسبلة والنافذة غير المسبلة^(٣) أو المنسدة أن يفتح (الطاقات)^(٤) إليها (والأبواب والتحويلات) من أي موضع شاء إلى أي موضع شاء (لا إلى داخل)^(٥) السكة (المنسدة)^(٦) فليس له أن يفتح إليه كوة^(٧) ولا يحول إليه بابه^(٨) (بغير إذن أهله) أي أهل الداخلة^(٩) (وفي جعل بيت) له (فيها مسجداً أو نحوه) فلو أراد أحد أرباب السكة المنسدة أن يجعل بيته فيها مسجداً أو طريقاً مسبلاً نافذاً أو حماماً^(١٠) ففي صحة ذلك نظر^(١١) لأن من حق المسجد أن يفتح بابه إلى ما الناس فيه على سواء والمنسدة ليس الناس فيها على سواء فإذا أراد أن يسبل نصيبه فيها لأجل المسجد فيحتل أن لهم أن يمنوه لما فيه من إدخال الضرر عليهم^(١٢) ويحتل أن لا يمنوه لأن له أن يفعل في ملكه ما شاء قال علي بن أبي طالب ويحقر بقولنا ونحوه مسائل أحدها لو أراد أن يفتح من داره التي في السكة طريقاً إلى دار أخرى في ظهرها مملوكة لغيره^(١٣) أو إلى شارع منسد^(١٤) يطرُق أهله من الدار التي في الزقاق إليه هل له ذلك أم لهم أن يمنوه لأن فيه اثبات حق لغير تلك

(١) وإن لم يأتوا اه عامر قرز (٢) للكتفين قرز (٣) ولهم الرجوع ولو بعد الفعل اه ح آثار وقيل قبل الفعل لا بسده اه شامى (٤) إلا بأذن القابل والداخل فيجوز ذلك إذا الحق له وبالأذن أسقط حقه وأما الخارج فقد قطع حقه اه شرح فتح قرز إلا أن يضرب به كبحر ما يسيل إلى طريقه اه شرح فتح قرز (٥) بيتي الملوكة (٦) ما ينفتح للاستراحة والسكوة ما ينفتح للوضوء (٧) مسئلة إذا أراد الإنسان فتح طاقة أو كوة في يته إلى فوق بيت الغير أو حوية ونحوها فانه لا يمنع لأن له أن يفعل ما شاء وإن ضر الجار ولكن لا يطل برأسه لئلا يستعمل هوئ الغير بخلاف السكة غير النافذة فانه يمنع من التفتح إليها والفرق ان في حق الجار للمالك أن يفعل ما يمنع الاطلاع من الجار بخلاف السكة المنسدة فالحق فيها مشترك لا يمكن أن يفعل ما يمنع اطلاع الغير قرز وقرره سيدنا حسين المجاهد (٨) في غير السرب الدور خصصه حكم النافذة وقيل حكم للمنسدة (٩) بالضم والفتح (١٠) ولا طاقات للاستراحة ذكره في الاختصار قيل لأنه لا يكون الباب والطاقات بدا على قول بعض العلماء وأجاز في الحفيظ والتذكرة ومهذب ش فتح الطاقات إلى داخل المنسدة بغير إذن أهله واختاره صاحب البيان حيث قال يجوز على الأصح (٩) ومن قاله قرز (١٠) مسبلاً (١١) أما إذا أتوا فلا تردد وليس لهم أن يرجعوا بعد الفعل (١٢) وهو إبطال الشفعة (١٣) أوله قرز (١٤) أو نافذة قرز

الدار فقيه النظر المتقدم وثانيها لو أجز منازل داره ^(١) التي في السكة من جماعة ^(٢) وأراد كل واحد منهم أن يتخذ طريقا إلى منزله هل لأهل السكة أن ينعمهم فيه النظر المتقدم وثالثها لو أراد إسالة ماء غير معتاد إلى داره ثم يسيله إلى دار ^(٣) يستحق فيها الاسالة هل له ذلك أم يمنع منه فيه النظر المتقدم ^(٤) **فصل** في حكم الطريق إذا التبس قدرها وما يتعلق بذلك (و) اعلم أنه (إذا التبس ^(٥) عرض الطريق بين الأملاك ^(٦)) وتشاجر الجيران في عرض الشوارع والأزقة فأحسن التقدير في عرض الشوارع أن يقول إذا تشاجر الجيران (بقي ما تجتاز به الماريات ^(٧)) والمحامل (إثنا عشر ذراعا ^(٨) ولونه سبعة ^(٩)) أذرع ^(١٠) قال عليم وكان القياس إذا التبس الطريق بالملك أن تصير لبيت المال لكن جعل ما تجتاز فيه قرينة لقدرة فليكمل اللبس ^(١١) (و) إذا كان التشاجر في عرض الطريق (في الأزقة (المنسدة) التي لا منفذ لها بقي لها (مثل أعرض باب فيها ^(١٢) ولا يغير ما عمل قدره) من الطريق المنسد

(١) هذه الصورة غير مستقيمة لأنها إن كانت كما مثل في الرياض فهي الصورة التي قبلها وإن كان الفتح في المنسدة إلى داخل فهي مسئلة الأزاره وإن كان الفتح إلى خارج فليس لهم المنع بل لهم الفتح كما للمالك قرز (٥) وأما إذا جعل بينه عرصه في السكة فقال في التذكرة له ذلك قيل ف ويحتمل المنع لحضر أهل الشارع بدخول السارق إلا أن يبقى جدار يمنع السارق فلا يمنع أه كواب ولهف حاشية وإذا اتهم بعض الدور الذي هو بغيره بالآخر فانه يجرى على الإصلاح القدر الذي يصح من به الآخرون فإن امتنع أجبره الحاكم أو عمروه ورجعوا بالقرامات (٧) قال إذا أراد الفتح إلى داخل السكة فله المنع وأما إلى خارجها فذلك جائز من غير منع (٣) مسئلة إذا كانت عرصه لرجل ومالهها يجرى إلى عرصه أخرى ففي صاحب العرصه الذي له بمر المساء في عرصته بناء وأعلا سقوا وطلب أن يجرى ماء السقف الأعلى الذي فوق عرصته إلى العرصه التي كانت إليها ويجعل ميزابا لم يكن له ذلك ولا أن يجعل ساجلا إلا أن يفره أي يغوره في جداره ويحتم عليه إلى أسفل المجدار ذكره سيدنا يوسف بن علي الحمالي قرز (٤) المخار لهم المنع في الثلاث الصور قرز (٥) المراد حيث لم يزد الضرر للمخاد فإن زاد فليس فيه النظر بل يمنع أه صغيري (٥) ولم تكن الخلطة بمخالط مصدر قرز (٦) وكذا الحقوق وكذا المباح إذا أرادوا إحياؤه أه فتح وقرز (٧) للماريات ما تمحل على جملين فترضين والمحامل على جملين رأس الآخر عند مؤخر الأول وقيل مثل الشكاف على حل واحد لا خلاف سارح وراجح (٨) قال عبد بن أسعد أن الذراع ذراع اليد وعندنا العمري المعروف الآن في صنعاء ونواحيها وهو الحديد (٩) هذا في بلاد المحامل والماريات وأما في غيرها فتصير فيه الحاجة أه تعليق الفقيه ع قرز (١٠) قلنا هذا إذا التبس قدر الطريق بينهما بجملة الأملاك صار الجميع لبيت المال فتترك قدر ما (١١) يحتاج إليه الباقي لبيت المال أه جمر لابن لقمان قرز (١٢) لأنها من المصالح قرز لكن إلى ولي بيت المال تعيينها قرز (١١) ولا

(وإن اتسع) وزاد على الكفاية إلا بالشروط الثلاثة التي تقدمت (وتهتم الصوامع الحديثة ^(١)) بعد البيوت ^(٢) (المعمورة) عليها ^(٣) وقيل ف لا فرق بين تقلمها وتأخرها لأن البيوت إذا عمرت بطلت مصلحتها قال عليم وهذا ضعيف لأن في ذلك إبطال لمصلحة فالماز حينئذ جان ^(٤) وقيل من لا تهتم بل تسد كواها (لا تملئ الملك ^(٥)) فانه إذا على رجل في ملكه لم تهتم التملية (وإن أعورت) على جاره (فلكل أن يفعل في ملكه ما شاء وإن ضر الجار ^(٦)) هذا قول الهادي عليم ورواه ابن أبي الفوارس عن م بالله وش وحكى عن القاسم أنه لا يجوز أن يفعل في ملكه ما يضر جاره إن تأخر ما يضر وإن تقدم ما يضر على عمارة الجار جاز ذلك وعن ك لا يجوز أن يفعل ما يضر جاره إلا التملية (إلا) أن تكون المجاورة (عن قسمة ^(٧)) فليس لأحد الجارين أن يضر بالآخر (فصل) في أحكام الشركة في الشرب (وإذا اشترك في أصل النهر) بأن حفروا مما ^(٨) (أو) كانوا

عبره بأواب البيوت التي فيها مع معرفة أبوابها وحيث جهل يرجع إلى أبواب البيوت الذي فيها اه شرح أنما وقيل مع القس يترك ثلاثة أذرع ونصف اه وسعوى وقيل يرجع إلى رأى الحاكم اه مفتى والحاكم يرجع إلى عرف الجهة اه مفتى (٥) هذا إذا قد أحيوا أحد الصفتين السكة إذ لو كان قبل الأحياء فيها وطلب أحدهم أن يجعل بابا عريضا لزمهم أن يتركوا السكة على قدره قرز (١) المسئلة (٥) ولو في ملكه (١) ولا يقال ان لكل أن يفعل في ملكه ما شاء لأنها مصلحة عارضتها مفسدة تمنع التسهيل اه وابل معنى (١) وسلبت قرز (٥) ونحوها من التصاب المسئلة للمعمورة إذا وقت (١) بعد بناها فانها تهتم لأن المصلحة إذا طرستها مفسدة مساوية أو راجعة بطلت (١) وقيل لا تصح لمنفعة القرية اه شامى (٥) غالبا احتراز من أن تكون المصلحة أرجح من المفسدة كما إذا كان بلد كبير بحيث لا يسمع كل من فيها الأذان الذي هو شعار الاسلام إلا من صومعة فانه يجوز إحداثها وإن سلبت بعد الاحداث لها جاز تبقيتها وإن أعورت اه وابل وظاهر الاز خلافه قرز (٢) فان تمارنا أو التيس فلا تهتم قرز (٣) ولو على بيت ذي تقدم لأن له حق قرز (٤) لعله عامر البيوت بعد الصوامع ذكره صاحب شرح الابانة اه لمعة (٥) مالم يكن لذي قرز (٦) يعني الملك والمالك ذكره القاضي عبد الله الدوازي ويخط الخطاى الملك لا الملك قال المفتى عليم وهو كلام جيد (٥) قوى مالم يقصد المضارة لجاره ذكره الفقيه س اه بيان والمنع لاهل الولايات (٧) وان تنسخ (١) مهما عرف اه كواكب فان التيس فالأصل عدما وإن اقل الملك يبيع أو نحوه لأن الملك ينتقل بحقوقه رواه الفقيه س في حاشية الزهوي (١) وعن الامام عز الدين بن الحسن عليم بن المتقاسمين فقط ومثله عن ابن بهرام اذ القسمة شرعت لدفع الضرر بينهما وقد زال (٥) إلا ما شرط عند القسمة أو كان متعادا قبلها قرز فيجوز ضله وإن ضر (٨) فان حفر كل واحد من جانب فخرج الماء يعني في ضرتهم جميعا (١) والا فمن خرج بضره ولا آخر المنع

مشتريين (في مجارى الماء) بأن كانت السواقي التي يجري فيها الماء مملوكة لهم مشتركة أو كانوا
أحبوا عليه مما سواء كان من ميل أو غيل (قسم على) قدر (الحصص إن تميزت^(١)) حصص
كل واحد في النهر^(٢) أو في المجرى المملوك (والأ) تميزت بل التبتت الحصص وتشاجروا
ولم يبين أحدهم (مسحت الأرض) يبنى أرض النهر إذا كانت. الشريكة فيه أو أرض المجرى
إذا كانت الشريكة فيه وقسم على الرموس^(٣) ولا عبدة بالحصص في المزارع وإن كانت
الشريكة إذا في الماء من حيث أنهم أحبوا عليه في وقت واحد كانت القسمة على قدر حصصهم في
المزارع فإن تشاجروا مسحت أرض المزارع^(٤) (وأجرة القسام) تلزمهم جميعاً (على) قدر
(الحصص) وإذا كانت الأرض محيطة على الماشيتنا بمدشء فلا على كفايته و (لذي الصبابة^(٥))

لجرى الماء في حصته اه غيث وقيل ولو خرج الماء بضرية أحدهم ومثله عن الشامي إذ قد اشترى كوا في الحفر
قرز^(١) كان يسكنوا الحفر معاً أو اشتروا عبداً بغير لهم (٥) بأن تشجروا في وقت واحد ثم أحبوا بعد
ذلك ولو في أوقات (١) وقسم الحصص على قدر الترامة فإن كانوا ثلاثة حفر كل واحد ثلاثة أذرع
وأجرة الأعلاف في البئر درهم وإثنان في درهما وإثالث ثلاثة دراهم كانت بينهم على قدر الترامة فيكون
لصاحب الدرهم سدس ولصاحب الدرهمين ثلث ولصاحب الثلاثة نصفوا المختار خلاله سكذا قرز
فيقيم على قدر الحفر لا على قدر الترامة قرز (٥) حيث صار إلى وكل واحد ما يفتق به وإلا لهابة
بأذن الامام (٢) أي قواره (٣) حيث استوت أو التمس (٥) قال في الأثمار غالباً قال في الشرع
احتراز من أن يعلم ثبوت السقي لهم جميعاً وتشاجروا كم لكل شخص منهم فإن القسمة لا تكون على
الرموس حيث بل على قدر مساحة الأرض فيكون لكل بقدر حصته من المزرعة ذكره أصحاب وهو
المراد بكلام أهل المذهب اه بقطعه (٥) المختار حيث عرف مكان حفر كل واحد منهم ولم يعرف قدره
فيمسح القرار المحفور يعرف قدر ما حفر كل واحد منهم من ثلث أو ربع أو نحو ذلك ثم يقسم الماء
على المساحة وأما حيث لم يعرف حفر كل واحد منهم أو التمس فإنه يقسم على الرموس ويبين مدعي
الزيادة هذا حيث اشترى كوا في أصل النهر بأن حفروه معاً وأما إذا كان اشترى كهم في الأراضي حيث
أحبوا على النهر قسمته لمساحة الأراضي (١) ويقسم على قدرها اه من حاشية على التذكرة للفقهاء
اه رابع قرز (١) الحياة عليه (٤) قال في التمثيل ما لفظه فصار يعني قولنا وإلا مسحت الأرض يعني
أرض النهر إذا كانت الشريكة فيه وأرض المزرعة حيث لم يشترى كوا في أصل النهر ولا في المجرى ولكن
أحبوا على الماء جميعاً فقط الأرض في الأزهار عام الثلاثة أعنى قرار النهر ومجاريه وللمزارع في أن كل واحد
يمسح للبس على ما ذكره (٥) ولا يكون لذي الصبابة فيها حقاً إلا إذا وصل الماء الموضع الذي ينصب
منه وإن لم يصله فلا حق له كما إذا لم يدخل حقلها اه تعليق زيادات وظاهر المذهب خلاله قرز فالحق ثابت
له وإن لم يصل الماء إليه (٥) قال في حواشي الزيادات هذا إذا قلنا إن الماء حق وإن قلنا إنه ملك فله

وهو الأسفل^(٣) (مافضل عن كفاية الأعلى^(٢) فلا يصرف عنه) والكفاية قال أصحابنا هي أن يسلك الماء حتى يبلغ الشراكين في الزرع والكيمين في النخل^(٣) قيل ف وهذا مبني على أن ذلك كاف فإن احتاج إلى أكثر أو كفى أقل فله حسب كفايته (ومن في ملكه حق مسيل^(٤) أو إسطحة لم يمنع المعتاد وإن ضر) مثال ذلك إذا كان الأعلى يستحق إفاضة مائه إلى الأسفل أو الأسفل يستحق مسيل الماء في حق الأعلى لم يكن للأسفل أن يمنع من إسطحة إليه ولا للأعلى أن يمنع من المسيل وإن خرب زرعه وخدد أرضه فإن

الصرف قال في حواشي الإفادة وأبو جعفر إن أحيا الأسفل بأن الأعلى فليس له الصرف وإلا فله الصرف ولم يعتبروا كونه حقاً أو ملكاً له من الرياض والزهور ومعناه في البيان (٥) وتبنت العادة في الصباية والإسطحة والإسطحة بحرة أما لو تراضوا بالإسطحة لا نحوها على وجه العارية مدة أو مطلقاً فله لذلك حكم العارية ولا يثبت له الحق اهـ سحولي لفظاً قرز (١) وأما ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن الزبير بن العوام ورجل من الانصار اختصما في شراج (٢) أخرجه القتي يسقون بها النخل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسق أرضك يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك فغضب الانصاري فقال الانصاري يا رسول الله لا يملك وإن كان ابن عمك أن تحكم بيننا بالحق فتون وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال يا زبير اسق أرضك واحبس للماء حتى يبلغ الجذر قال الزبير فوالله إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك وهي فلا وربك لا يؤمنون حتى يحسبك فيما شجر بينهم وأما ما روي أن صاحب القصة مع الزبير هو حاطب بن أبي بلتعة فهو سهو لانه أجل من أن يصدر منه ذلك وقيل أنه حاطب ابن راشد بن معاذ الضمعي من ولد نهم اهـ شرح فتح معنى قال في شرح الفتح أخرجه البخاري ومسلم قال فيه وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشار على الزبير برأي أراد فيه سعة له وللانصاري فلما أخفظه الانصاري استوفى الزبير حقه أخفظه أي أغضبه اهـ شرح فتح (١) والشراج بالشين المعجمة والجم جمع شرج يسكن الراء وهو نهر صغير والحرة أرض مكسية بالحجارة قيل عقوبة أي حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وسلم وقيل بل هو المستحق والجذر هاهنا المسمى وهو ما يرفع حول الزرع وقيل لغة في الجدار وروي الجدار بالضم جمع جدار وروي بالذال وفي رواية حتى يبلغ الجذر يريد مبلغ تمام الشرب من جذر الحساب وهو بالفتح والكسر أصل كل شيء اهـ شرح فتح والمراد به هنا أصول النخل كما ذكره صاحب شرح الفتح في باب القضاء (٢) المراد بالاول وإن كان أسفل اهـ شرح فتح وشرح أثمار (٣) قال الامام عز الدين فإن كان تخلاف الماضي وفي المستقبل مزرعة قاهرة بحال السقي اهـ ومثل معناه في السحولي قلت لا يبعد أن تكون البيرة بحال إحيائه عند ثبوت الحق اهـ مفتي (٤) ولا فرق في الصباية بين أن يثبت من الوادي أو من أرضه إذا قد أرسل إلى الأسفل الفضلة وظاهر الكلام لا بد أن يرسل إذ لو استرسل بنفسه فلا حكم له ولا تثبت للأسفل على الأعلى حق حيث استرسل بنفسه على الصحيح على ما يأتي اهـ تطليق زمرة وقرز ظاهره ولو أرسل المالك إلى ملكه الفضلة ثبت للرسول إليها الحق فإذا باعها لم

فعل غير المتعاد ضمن^(١) ماضر ذلك وثبوت الاساحة أو للسيل بأحد أمورهما بالضرورة^(٢) بأن لا يكون ثم ممر سواء أوبالتصادق أو بالينة^(٣) (و) من إلى أرضه إساحة أو فيها المسيل وتغير شيء من ذلك لزم صاحب الأرض وتحم (عليه إصلاحه^(٤)) ليصل صاحب الحق إلى حقه (و) إذا كان لرجل عين أو بر أو مسيل أو دار وأراد غيره أن يحيي بقربه لم يميز له ذلك إلا برضاه المالك وللمالك أن يمنع المحيي^(٥) لحريم^(٦) العين والبر والمسيل^(٧) والدار إلا المالك^(٨) من قبل حدوث العين ونحوها أو أراد مالك العين ونحوها إحياء حريمها لم يمنع أما حريم العين فقال الهادي عليم أحسن ما يعمل في حريم العين الكبيرة التي يفور ماؤها من جوانبها الأربعة خمسمائة ذراع^(٩) وأن يحمل حريم البئر الجاهلية خمسين ذراعاً^(١٠) وحريم البئر الإسلامية أربعين^(١١) قال أبو ط والقدر الذي ذكره عليم على ما عرفه من أحوال الأرض وساحة العين إليه في اليمن ونواحيه قال مولانا عليم يعني أن ذلك ليس بتحديد بل هو على حسب ما يؤمن معه الضرر في المادة بل تجوز الزيادة والتقصان بحسب شدة الأرض ورخاوتها وأما المسيل فعندنا أن حريمه غير مقدر^(١٢) بل ما يحتاج إليه وقال^(١٣) بل مثل

يمنع المشتري من العبادة اه سيدنا حسن رحمه الله تعالى (١) إذا كانت الزيادة عناية فيها قلن لم يفعل سوى المتعاد لم يضمن إلا أن يمكنه رد الزيادة فلم يفعل فإنه يضمن ذكره في بيان السحامي ولعل وجهه كون سبب دخول الماء بفضله الذي هو متعاد اه كواكب (٢) راجع إلى الجميع قرز (٣) أو نكوله أوردته العين قرز (٤) على أن الماء كان يجري إلى أسفل قبل أن يجيء عليه الأعلى اه غيث أو أنه باع واستثنى مرور الماء أو على إقراره قرز (٥) إلا أن يكون العرف بخلافه لم يجب على المالك إصلاحه قرز (٦) وكل ذلك في المباح (٧) اه يان وأما للدين والبولادي فالظاهر أنه لا حريم للدور لأن المتصل بها طريق نافذة فليس للمالك الإدار يفعل ما يمنع للشارف فيها أو تكون ملسدة فأهل الشارع فيها على سواء أما مجاري ماؤها ومتانها فأمر ضروري لا بد منه اه ع (٨) أو التمس للملك (٩) وإنما معنى الحريم لأنه يحرم منع صاحبه منه لأنه يحرم على غيره التصرف فيه اه نهاية (١٠) والشجر قرز (١١) والوجه أنه يمنع من الإحياء في أنه إذا أحيى ملكه وإذا ملك فله أن يفعل ما شاء فإذا خفر وأخذ الماء أدى إلى الضرر لصاحب الحق (١٢) وهو يقال الاستثناء هنا لم يخرج به شيئاً عن المستثنى منه لأن الإحياء لا يكون إلا في المباح اه سحولي لفظاً (١٣) من جميع جوانبها اخاق (١٤) من كل جانب (١٥) والفرق بين الإسلامية والجاهلية أن ذلك عادة الجاهلية يحملون حريم البئر خمسين ذراعاً وعادة المسلمين أربعين فأمر كل شيء على حالة (١٦) بل يتكون له مقدار ما لا بد منه لا لقاطنيه وما يحتاج إليه للتصرف والمسير إلى جوانبه عند الحاجة اه رياض وكذا يتكون للارض حريماً قدر ما يحتاج إليه لا لقاء الكعج وهو ما يحصل عند الانهدام (١٧) يعقوب بن ابراهيم البليخي

عرضه من الجانبين ^(١) من كل جانب صفة وقال محمد بن كل جانب مثله وقال أبو حنيفة لا حريم له وأما حريم النار فقيل إنه مقدار ^(٢) أطول بخلافها ^(٣) وقيل لمقدار متصل إليه الجبارة لو أنه دمت ^(٤) (لا من جرماء ^(٥)) موجوداً (في ملك غيره) ^(٦) وجره (من ملك نفسه) فانه لا يمنع من ذلك ^(٧) فلو حفر الرجل في ملكه بئراً لينجذب ماء البئر التي في ملك غيره فانه لا يمنع من ذلك وقيل ^(٨) إنه يمنع مطلقاً وقيل ^(٩) أنه يمنع من فوق لا من تحت وقيل ^(١٠) عكسه (أوسقي) من له حق في الماء (بتنصيبه) فيه موضعاً آخر (غير ذات الحق ^(١١)) فانه لا يمنع (إلا لأضرار ^(١٢)) يحصل على من له حق في الماء وذلك في صورتين: أحدهما إذا كان يؤدي سقيه بتنصيبه في الأرض الأخرى إلى يباس الساقية ^(١٣) حتى تأخذ بعض ماء الثاني في نوبته * الصورة الثانية أن يكون له كفايته وللأسفل ما فضل فانه بصرفه عن الأعلى يضر بالأسفل إلا أن يعلم أنه لا يزيد ^(١٤) على ما كان يأخذه الأعلى أو كانت القسمة بالمدة ^(١٥) جاز له صرفه * **فصل** في حكم الماقي الملك وعدمه (و) إنما يملك (به الماء) أمران إما (بالنقل ^(١٦) والاحتراز) في الجرار والكيزان والحياض ^(١٧)

(١) مراده في موضع مستوى (٢) فإن لم يكن قد بني في العرصة المحي بها مثل أطوال جدار عرفاه ع فإن لم يكن متعادلاً سل عن المقي له يكون بأقرب بلد إليها قرز وقيل بل مائة الحاكم (٣) مسألة وإذا كانت حافة بين نهر وأرض أو دار وادعى كل واحد أنها له فن كانت له بدعياً فاقول قوله وإن لم يكن علم تدم أحدهما على الثاني فهو أولى وإن لم يكن كانت بينهما معاً فلهما وإن لم يقال م بالله وح أن الأرض أو الدار أولى به وقال الناصر وع وش أن النهر أولى بها إيان بلفظه (٤) في مكان مستوى (٥) يعني حقا لا ملكا لعله لا يملكه إذا جذبته وإلا فهو يجوز قرز (٦) أو حقه أو وقته (٧) ما لم يكن عن قسمة فيمنع ومثله في النيت ويلزم على هذا أنه لا يفرس في ملكه ما يضر جاره إذا كانت المجاورة عن قسمة وإن كانت المجاورة لا عن قسمة فلصاحب الملك أن يفعل في ملكه ما يشاء وإن ضر العين والبر ذكره ط و ض جعفر اه بيان (٨) للقاسم البيان (٩) وفي نسخة التقيح ح (١٠) وفي نسخة ط و ض جعفر (١١) المختار في هذه المسئلة المنع لأنه يؤدي إلى ثبوت الحق عند من يحكم بثبوت الحق بالبد وأيضاً قد يدعى الملك ويجوز للشاهد أن يشهد بشروطه التي ساقى اه املاء شام وظاهر الأزهار خلافه قرز (١٢) وكذا لو لم يكن ثم اضرار وأراد أن يجري في المشترك ويفض في جانب النهر اه بهران ولذا قال في الفتح بشر عمل عرفا (١٣) إلا أن يترك من تنصيبه شيئاً ما ييل الساقية جاز قرز (١٤) ما لم يؤدي إلى يباس الساقية أو ثبوت عادة ولو لم يحصل اضرار لأنه عند أن يحصل اللبس تسمح المزارع وتقسم الماء على قدرها قرز (١٥) ولا يؤدي إلى يباس الساقية (١٦) وإن لم يقصد التملك كما في الأحياء (١٧) شيء من الإدم اه ولفظ ح

قيل ح^(١) فان لم ينقل لحق وعن من بالله والسيدح والفقهي ي بل يملك بمجرد الاحراز^(٢)
 وإن لم ينقل (أو مافي حكمهما) وهو موأجل^(٣) الحصون^(٤) والبيوت فهذه ملك ذكره من
 بالله والفقهي لأجل العرف لأنها قد صارت في حكم المنقول المحرور^(٥) (فتنبه أحكام الملك)
 نحو وجوب ضمانه وصحة يمه وشرائه وقطع سارقه ونحو ذلك ولا يجوز منه شرب ولا
 ظهور إلا باذن المالك قيل ي إلا أن يجري عرف فان جرى جاز وعن المذاكرين لا عرف
 على يتم ولا مسجد^(٦) (و) اذا تلف وهو مملوك وجب رد مثله بإذن (هو مثل أبي الأصح^(٧))
 من الأموال وهو قول محمد بن الحسن وقواه الفقهاء بلوى ولا يضر اختلافه^(٨) في العذوبة
 والمالوحة والخلفة والثقل وقال الناصرون بالله وأبوح إنه من التقييات وقال في الاتصاف إن
 جرت عادة بكيه أو وزنه ضمن بمثله وإلا فقيته هذا حكم ما أحرز وتقل أو حرز ولم
 ينقل^(٩) (وماسوى ذلك فحق لمن سبق إليه) وهو ضمان أحدهما حتى بلا خلاف وهو ماء
 الأودية والأنهار التي في النياض^(١٠) اذا ساقها رجل إلى أرض أحيائها أو راحاً ومدة^(١١) الثاني
 ملك على حسب الخلاف وهو ماء الأبار والعيون المستخرجة فتند أبي ط وأبي ع

ولا فرق بين أن تكون الحياض من الأدم أو بناء اه زهرة (١) وذلك لعموم الخبر الناس سواء في ثلاث
 إلا ما خصه الاجماع وهو ما نقل وأحرز وحجة من بالله والسيدح والفقهي أنه حرز في ملك فاشبه
 ما نقل اه وكما قيل في الصيد اذا وقع في الشبكة (٢) قوى وهو فهم من قوله أو مافي حكمهما (٣) لا
 البئر (٤) وكذا برك المساجد قرز (٥) إذ وضعا للماء كوضع الشبكة للصيد (٦) فأما البئر التي في
 الدار فهي حق كما مر وذلك لأن المأجل كالمسكة والبئر كالشجر التابت في الملك وهذا هو الفرق (٧)
 قيل الفقهي وكذا الجررة اذا وضعت تحت المزاب للماء المباح فهي في حكم المنقول المحرور فيعبر الماء
 فيها ملكاً وإن لم ينقل والوالد رحمه الله تعالى قرر عن مشايخه أن ماء الجررة في هذه الصورة كماء البئر
 للملوكة لا كموأجل الحصون قال وكذا المدوش الذي يحمل في المباح للتحل فلا يملك وأضمه ما وقع
 فيه لأنه يمكن خروج التحل منه بخلاف وقوع الصيد بالشبكة أو توحله في أرض لا يمكن الخروج
 منها ويمكن أن يفرق بين الماء في الجررة ومسئلة التحل إذ لا يخرج الماء إلا بفعل فاعل بخلاف التحل اه
 سحولي (٨) المتنوعة قرز (٩) وقيل ح إنه حق لا يملك ولعله مبنى على الخلاف فيها أحرز من دون قل
 (١٠) إلا ما جرى به التسامح والخلاف أنه يجري عليهم كما يجري لهم قرز (١١) والماء جلس واحد ويتنوع فيها
 بينه فالطر نوع والبرد نوع والطين نوع والأبار نوع والبحار نوع والنيول نوع وصفته العذوبة والمالوحة
 والخلفة والثقل ويصح قرضه ويحرم يمه مضافاً ولا يجب رد مثله في النوع وفي الصفة (٨) أي لا يخرج
 عن كونه مائياً وأما الرذ فيجب رده مثله قرز (٩) كموأجل الحصون (١٠) النياض جمع غيبة وهو
 الأجمة والأجمة محركة الشجر الملتف والأجم بناء مربع مسطح اه قاموس (١١) مدة التمسار

للمذهب أنه حق^(١) وهو قول أبي حنيفة وأبو بصير وبعض أصحابنا وأخيراً قولهم بالله وعند أصحابنا
ومعنا بالله قديماً أنه ملك لله^(٢) وللأخذ^(٣) من هذين القسمين أن يأخذ (قدر كفايته^(٤))
ويكون أولى به والرائد^(٥) على أصل الإباحة (ولو) كان مستخرجاً من ملك في الأصح^(٦)
لكن إذا كان في ملك كالبئر في الدار أو في الأرض المملوكة لم يجوز دخوله و (يأثم
الداخل^(٧) إلا باذن) من المالك أو ما في حكمه إلا إذا جرى عرف أو ظن رضاه^(٨) (و) يأثم
أيضاً (الأخذ^(٩)) من هذا الماء (على وجه يضر) صاحب الحق^(١٠) لا على وجه لا يضر فلا

(١) وذلك لأنه قد تمارض في ملكه الموم الذي هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم الناس شركة في
ثلاث والقياس على المبدأ الواقع في الخفية أو الشبكة فقال جماعة يخصص الموم بالقياس كما قرر
في علم الأصول فيكون ذلك الماء مملوكاً وقال الجمهور بل يرفض القياس لمصادمة النص وليس من تقديم
العموم على القياس وتحقيقه أن الشركة في الماء التي قصدتها الشارع في الحديث إما أن يكون قبل
وجود سبب ملكه وهو لا يصلح مقصوداً له لأن ذلك معلوم من العقل وإنما بحث لتعريف الأحكام
الشريعة أو بعد وجود السبب وتأثيره في الملك فذلك لا يصح للاجماع على أنه لا شركة بعد الملك لأنه
خلاف مقتضى الملك فلم يبق إلا أن يزيد بعد وجود السبب فيكون الشارع معرقاً لنا إن السبب وإن
وجد لا يوجب الملك لكن خرج ما إذا كان بعد النقل والاحتراز بالاجماع ففي حيث كان الاحتراز
قطب إذ لو أخرجهما لبني النص غير معمول به أصلاً ميار نجرى (٢) يعني صاحب الحق (٣)
وأما الماثل التي في الطرقات للشرب هل يجوز الوضوء فيها قيل إن جرى عرف بذلك جاز وإن لم
يجز عرف بذلك فإباحة أخذ الماء وتوضأ خارج الماثل جاز لأن الماء حق يستثنى منه الشرب
والوضوء وإن توضأ في الماثل لم يجز التمل وهل يجزيه الوضوء أم لا يجزيه الخلاف كلوا توضأ في
دار غير إذن مولاه لا تجزيه عند الفقيه ح والفقيه ل وعند الفقيه في تجزيه ويأثم من حاشية
الزهور (٥) لزرعه وشجره ومواشيه ونسبه (٤) له في القسم الأول والثاني حتى يجبه ومثل معناه
في البيان (٥) له يشير إلى خلاف المؤيد بالله المتقدم والله أعلم (٥) وإنما لم يقدر في حال لكونه
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وأما بني من الدنيا أشبه مما مضى من الماء بالماء فشبّه ما مضى بما مضى
في سرعة التفاد اه شرح فتح (٦) يعني الملك لا الحق ما لم يضر والذي في الصبحر النعم إلا باذن (٥) ولا
يجوز الدخول في أرض الغير مع كراهة صاحبها ولو لم يضر قرز وقال ض زيد وأبو جعفر والإمام
ي يجوز إذا كان لا يضر اه كواكب (٧) في الدار لا في الأرض ما لم يظن الكراهة كما في الصلاة
قرز (٨) في غير شرب وطهور (٩) ما لم يكن للشرب (١٠) والطهور يعني فلا إثم اه بيان أما مع الاستفراق
فلا يجوز لأنه يؤدي إلى اضراء صاحب الحق وحقه مقدم اه زهور بل ولو استفرق لأن المستثنى مقدم على
المستثنى منه اه بيان (١١) من غير فرق في الشرب بين الآدميين والبهائم وفي التطهير بين الأبدان والثياب
اه بيان لفظاً (١٢) على وجه لا يستعمل ملك الغير قرز (٥) اعلم أن الفرق بين الملك والحق أنه لا يجوز

إثم ولا ضمان في الوجهين^(١) جميعا ولو أحيى عيني على فضله^(٢) لم يكن له صرف الفضلة عنه إلا على وجه يعود إليه ولا يضر ﴿باب القسمة﴾ إعلم أن القسمة هي إقرار الحقوق^(٣) وتمديد الأنصاء^(٤) والأصل فيها من الكتاب قوله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم^(٥) ومن السنة ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قسم غنائم^(٦) خيبر وبذر وحنين^(٧) وكان لملي عليه السلام يعرف ببعد الله بن يحيى^(٨) والاجماع ظاهر على الجملة

﴿فصل﴾ في ذكر شروط القسمة إعلم أن للقسمة شروطا سبعة فحصة تعتبر في صحتها واثنان يعتبران في إيجابها من امتنع فالتى (يشرط في العدة^(٩)) لها حضور^(١٠) المالكين^(١١) (المشتركون (أو) حضور نائبيهم^(١٢)) فنانب الغائب^(١٣) والمتردد والصبي قائم مقامه (أو) وقوع (إجازتهم^(١٤)) فإن لم يكن كذلك فللغائب والصبي

استعمال ملك الغير إلا بإذن شرعي بخلاف الحق فيجوز للغير استعماله ولو كره صاحبه ما لم يضر به في نفسه بذلك الحق سواء كان الحق ماء أو مستطرا أو مصجرا أو قنأ أو نحو ذلك اه لمع وقيل هذا خاص في الماء والكلاء قلت ويبنى أن يقال في تحقيق المذهب وإن أجه ظواهر من إطلاعهما في بعض الواضع أن ما يتعلق به حق للغير كارض مصجرة أو شجر مقصود بالمصجر أو أسباب ماء أو مصطب أو مرعى أو ماء فإنه لا يجوز للغير تناوله ولا تملكه لو فصل إلا برضاء ذي الحق سواء كان على وجه يضر أو لا وأما قولهم من أخذ ماء من البئر ونحوها مما هو مملوك للغير إن الأخذ بملك الماء وبأتم بالدخول مع عدم ظن الرضاء فأما ذلك في المباح منه وذلك هو الزائد على قدر كفاية ذي الحق لأن حقه في ذلك القدر لا غيره اه مقصد حسن من الاجابة (١) حيث يضر وحيث لا يضر (٢) ولا يرد مع البقاء في الوجهين جميعا (٣) وهذا يصلح تفسير لقوله ولذي العصابة اه مفتي (٤) في التلى (٥) يعني يفرز لكل وارث إلى جانب وتمديد الأنصاء هو كيل ما يكال ووزن ما يوزن وعد ما يعد وذرع ما يذرع ونحوه ما يقوم اه خالدى وفي الهداية هي إقرار الحقوق في المثلثات وتمديد الأنصاء للقيميات (٦) في القيمة (٧) وقيل الأولى في الاحتجاج وإذا حضر القسمة أولوا القربى (٨) من ثمانية عشر سهما (٩) وبقي للمصطلق (١٠) وكانت السياحة آلاف سبية وأما الانصاء فلا يعرف قدرها إلا الله سبحانه وتعالى والله أعلم بالصواب (١١) الانصاء يقيم بين المسلمين إذا تشاجروا (١٢) الصحيح أن هذه السبعة للاجبار والقنود وإنما يستمر في صحتها ما سياتى في قوله ولا يقيم العرع دون الأصل والثابت دون اللبث قرز (١٣) بل هو شرط في نمود القسمة (١٤) جائزي التصرف قرز (١٥) وحيث تصح القسمة وفي الورثة حل هل يقتصر إلى نائب عن الحمل من ولي أو وصي الأظهر ذلك بل هو من باب الأولى ولا يقال هذه نية عن من لم يحقق وجوده لأن الظاهر صحة الحمل حتى يبين عدمه اه سحولى لفظا (١٦) يريدنا أو خشية فساد المال والأقل اه يان معنى (١٧) أو تأميم اه هداية (١٨) وأما حكم للقنود فظاهر

تقضيها^(١) (إلا في المكيل^(٢) والموزون) فيجوز لكل واحد أن يأخذ نصيبه وإن لم يحضر شريكه^(٣) لأن قسمتها إفراز^(٤) (و) الشرط الثاني (تقويم المختلف^(٥)) كالقيسمات من الأراضي وغيرها فانه لا يصح قسمتها مزارعة بل لابد من التقويم^(٦) (وتقدير المستوى^(٧)) بالمكيل أو الوزن أو الدرع كل شيء بما يليق به فإن فعلوا من دون ذلك لم يصح (و) الشرط الثالث (مصيب^(٨)) النصيب^(٩) إلى المالك أو إلى (المنصوب الأمين^(١٠)) فلو سلموا نصيب الغائب أو

كلام أهل المذهب أنه يحفظ بنظر الحاكم حتى يحقق موته ثم يقسم بين الورثة قرز (٥) وإذا مات الميز قبل قبول الاجازة بطلت القسمة كما في البيع الموقوف اهـ بيان (١) بل ولهم لأن العقد الموقوف لكل واحد قرضه (٢) والمذروع والمعدود المستوي وظاهر الاظهار خلافاً قرز (١) ولأن الأغراض تختلف (١) هنا وبواقع الأظهار في قوله وفي المستوى إفراز والمختار في الأرض المستوية ما هنا وهو اختيار الفقيه س وهو المختار قرز (٥) وهذا خاص في المكيل والموزون دون الأراضي وإن استوت أجزاؤها اهـ بهر ان (٣) مع اتفاق المذهب (٤) بل الملة كون النرض لا يختلف في ذلك بخلاف الأرض المستوية ونحوها فالأغراض تختلف (٥) وهذا الشرط ذكره الفقيه س في التذكرة قيل ف وفي جملة شرطاً نظر لأنهم قد قالوا إذا وقع الثمن الفاحش لم تنقض القسمة إذا لم يكن فيهم صغير أو غائب ولا يقوم مع الثمن الفاحش وقالوا إذا قسم المكيل جزافاً صححت على قولنا إفراز وترك الكيل كترك التقويم اهـ زهور (٥) جملة الفقيه س شرطاً لصحة القسمة قيل ف والأولى أنه شرط للإجبار عليها لا لصحتها فإذا تراضوا بها من غير تقويم صححت وهو القوى ولعل مراد الفقيه س أنه شرط للصحة حيث القسمة بالحكم اهـ كواكب (٦) إلا مع التراضي (٧) للإجبار (٨) فأما حيث وقعت القسمة بحضورهم الجميع وحصل التراضي أو القرعة أو تعيين الحاكم ثم تلف نصيب أحد الشركاء قبل أن يقبضه حيث كان المقسم غالباً عنهم فهل يأتي وفاق أنه يلف من مال من خرج بالقسمة نصيباً له ولا يشترط أن يقال إذا تلف قبل أن يقبضه بطلت القسمة وشاركهم فيما صار اليهم أم يفرق بين أن تمضي مدة يمكن فيها أن يقبضه وعدم ذلك اهـ سحوى لو قيل لا يبعد أن يدخل في عموم قوله ومصيب النصيب إلى المالك إذ مجرد القسمة بالتراضي لا تبطل حقه في الباقي بعد تلفه تلف نصيبه لم يبعد اللهم إلا أن يكون تلفه بسبب تراخيه عن قبضه فجعل نظر اهـ إملاء شامى (٥) لكن يقال لا يخلو إما أن يلف الباقي أو لا إن تلف قبل أن يصير إلى مالكة فهما شريكان فيها في يده وأما إذا تلف ما في يد الآخر كان الباقي للشريك (١) ولا فرق بين أن يلف بجنابة أو تهريب أو لا وسواء كان قبل قبض الشريك حصته من الباقي أم لا وأما إذا تلف في يده وكان تلفه لا بجنابة ولا تهريب وتلف الباقي أيضاً قبل أن يصير إلى مالكة فلا ضمان على الآخذ لأن الشرع أذن له بأخذ حصته وإن تلف الذي أخذه بجنابة أو تهريب فانه يضمن لم قدر حصتهم من الذي أخذ قرز (١) الغائب قرز (٩) للثبوت (١٠) أو الوكيل مطلقاً قرز (٥) إذا كان منصوب الإمام أو الحاكم فأما منصوب المالك فلا تعبر فيه الإمامة

الصغير إلى من يستهلكه أو أهملوه^(١) لم يصح^(٢) قيل ولماذا أخذ الشريك حصته من
المكيل والموزون في غيبة شريكه جاز ويصحب مشروطاً بأن يصل شريكه^(٣) إلى
نصيبه^(٤) وعن أبي مضر والفقهاء ليس ذلك مشروطاً هاهنا (و) الشرط الرابع (استيفاء
الرافق^(٥) على وجه لا يضر^(٦) أى الشريكين حسب الامكان) فلو اقتسما داراً على وجه
لا يكون لأحدهما طريق أو لا يكون له مسيل ما في نصيبه فالقسمة لا تصح^(٧) ويجب أن
تعاد إلا أن يقع التراضي بينهما بذلك^(٨) فلو اقتسما أرضاً فيها بئر^(٩) فامت في نصيب الآخر
ترك لها طريقاً على وجه لا يضر ما هي فيه فإن ضرر أصيدت كالأوب بقيت مشتركة^(١٠)
(و) الشرط الخامس (الابتناول^(١١)) القسمة (تركة) رجل ماله (مستغرق بالدين) فإن
وقعت كانت موقوف على الأيتام^(١٢) أو الأبرار^(١٣) كالبيع وهذا بناء على أن الوارث ليس بخليفة
(و) أما اللذان يعتبران (في الإجبار) للتمتع من القسمة فشرطان أحدهما (توفية النصيب
من الجنس) المقسوم فلا يعطى في توفية نصيبه من الأرض دراهم بل وى من الأرض
وكذلك ما أشبهه (إلا في) ما كان الطريق إلى قسمته (للمباية^(١٤)) كالثوب والحيوان

(١) حتى تلف (٢) كالبيع إذا تلف قبل التسليم اه ان والقياس أنها تعلقها الاجازة وتستحق
القيمة على المثل (٣) بل يقاسمهم فيما تحت أيديهم (٤) ما لم يقسمه الحاكم (٥) فإن كلف هو
القبض فهو قائم مقامه فلا يشترط مصيره إليه (٦) أو بأمره من غير فرق بين ما قسمته اغراز وغيره
اه عامر وقرز (٧) وتكفي الصلابة مع الحضور قرز (٨) هذا فيما قسمته بيع لا اغراز (٩) فإن
تلف كانا شريكين في القبول مطلقاً فإن تلف القبول لم يشارك القابض في الباقي اه هبل قرز
(١٠) للإجبار (١١) وتعميل ذلك كله إن شرطوا لها طريقاً صحت القسمة ولو ضرت الطريق
وإن شرطوا عدمها صحت أيضاً لكن يأتي الخلاف هل يصح الرجوع في القسمة لأجل الضرر أم لا
وإن سكتوا عن طريقها فواجبة لكن إن كانت لا تضر ما حولها صحت القسمة وإن كانت تضر
أعيدت القسمة على وجه لا مضرة فيه وقد أشار إلى هذا جميعه في البيان (٧) مع عدم الرضاة
(٨) ويضرب ما في القسمة (٩) ولا تصحز ولا فكيف الآق وقيل فإن تراضيا على ذلك لم يكن
لراضى القرض ولا يثبت الطريق هنا الضرورة لأنه أسقط حقه (٩) يعني ملك لأحدهما ولم تكن
مشتركة بينهما أو كانت مشتركة بينهما وجاءت بالقسمة لنفس من هي في نصيبه اه غيث (١٠)
يعنى البئر (١١) للنفوذ اه ح فتح (١٢) للدين (١٣) ويصح من الورثة إبطالها (١٤) وللشريك
البيع وإن نقصت قيمة حصه شريكه بأن يبيع من ظالم أو غيره ممن يكره شريكه نص عليه
م بالله وللإنسان أن يسافر في نوبته إلى حيث شاء ويعمل ما شاء مما جرت به العادة أن مثل هذا
الحيوان يحمله مثله ذلك أن تصحكون للمباية شهراً شهراً فلا أحد الشريكين في شهره إذا كان من
أهل اليمن أن يسافر بالحيوان إلى مكة وإن انتهى الشهر فطبعه قرين ظهره من الجمل حتى يأتي

ونحوهما بما لا يمكن توفية النصيب من جنسه فيجبر الممتنع من توفيته من غير الجنس
(و) الشرط الثاني من شرطى الاجبار (ألا) تقسم قسمه (اتباعا قسمه^(١)) يعنى أنه لا يجبر
الممتنع على قسمه تتبعها قسمه^(٢) كنصف وثلث وسدس فاذا قسمت أسداسا^(٣) أجبر الممتنع
لأنها لا تتبعها قسمه في ذلك فإن قسمها نصفين لم يجبر رب الثلث والسدس^(٤) لأنه يتبع
نصيبهما قسمه فيما بينهما وكذلك ما أشبه ذلك (إلا) أن تقع (بالرضا) بذلك جاز
(فيهما^(٥)) أى في توفية النصيب من غير الجنس وفي قسمه تتبعها قسمه فإن ذلك تصح مع
التراضى^(٦) **فصل** (وهى في المختلف^(٧) كالبيع) فتوافقه (في) أربعة أشياء
وتخالفه في سبعة أما الأربعة التى توافقه فيها فالأول أن لكل واحد من المقتسمين (الد

صاحبه للحيوان ولا يجب رده على المسافر اه دياج وقيل يجب الرد كالمستأجر ويجب الى موضع
الاجتهاد اه متى (٥) ككوتين أو حيوانين أو سفينين أو نحوها مما كان بينهما الفاضل إذ فيه زيادة
درام فى هذه ضرورة فيجبر الممتنع قبيل ع إذا كانت الدرهم من التركة فقط وهو الظاهر إذ هو
بيع وهو لا يجبر على بيع ملكه وقيل الفقيه س ولو من غير التركة (١) اه شرح فتح وكلام الأثر
والأثر محتمل للقولين بل هو أقرب الى قول الفقيه اه وابل (١) حيث لم يمكن ما يوفى منها قرز
(٥) في ذكر الهايئة إهام غير المقصود فلو قال مكان الهايئة إلا ضرورة لكان له أوضح اه تكيل
(١) إلا في صورة واحدة وذلك نحو أن يموت رجل عن ولدين ولم يقسم المال أو نحو ذلك ثم يموت
أحد الولدين ويختلف ولدين أو أكثر فإن المال يقسم نصفين ثم كل فريق يقسم حصته على وجه
لا يتبع قسمتهم قسمه اه عامر (٥) في التيمى لا فى التلى قرز فتجوز ولو تتبعها قسمه اه هبل (٥)
قال فى البيان نحو أن تكون الشركاء ثلاثة وأنصباؤهم نصف وثلث وسدس فيقسمونه أسداسا لا أثلاثا
ولا نصفين إلا أن يرضى اللذان جمع نصيبهما بذلك جاز فلو كانت لواحد نصفها وللمتعة نصفها فواجب
أنها تقسم على عشرين جزء (٢) يعنى نحو أن يكونوا ثلاثة شركاء وأنصباؤهم نصف وثلث وسدس
فيقسمون أسداسا للأول ثلاثة أسداس وللثاني سدسين وللثالث سدس (٣) المقصود أن تكون
القسمه على أقل الأنصباء اه صيترى بقطه (٤) ولا صاحب النصف أيضا لأن له في ذلك حقا بأن
يأخذ نصيبه أو وسط أو تسجيل رفته أولا وهو ظاهر الإطلاق من المختصرات وغيرها اه شرح فتح
(٥) صوابه فيها ليعود الى أول الباب وهو الأولى (٦) ولهم الرجوع قبل هود القسمه ولقطه حاشية
ولهم الرجوع قبل الانهزام والانتهام تعيين الحاكم أو اليهم قرز (٧) فرع فلو قسم بين ورثته على
سبيل التعين والقسمه ليصير لكل وارث منهم قدر حصته فانه يصح إذا قبلوا ذلك والقبول الرضاء
والقبول منهم كالأجرة فيكون لهم الرجوع فى الحياة فقط اه معنى قرز فإن قبل بعضهم ورد بعضهم
بطلت الوصية بالتعين فيقسمون (٥) مسئلة وإذا قسم ماء البئر أو العين أو المساجل فصل قولنا أنه
حق لا يصح قسمته نص فى التذكرة على قسمه للساق مع أنها من الحقوق ثم إن القسمه ليست كالبيع

لنصيبه (بالخيارات^(١)) خيار الرؤية^(٢) والشرط والميب (و) الثاني أن لكل واحد منهم إذا استحق نصيبه (الرجوع) على شركائه (بالمستحق^(٣)) بمعنى أنه يصير شريكاً لهم فيما تحت أيديهم بقدر حصته * (و) الثالث (لحقوق الاجازة^(٤)) فتصح موقوفة كالبيع * (و) الرابع (تحريم مقتضى الربا^(٥)) فلو اقتسما فضة جيدة وردية لم يحز تفضيل الردية بل يقسم على

من كل وجه قرز وكذا يلزم قسمة الوقف قرز (١) والاقالة يعنى أنها فسخ لا أنها تبطل أحكام الاقالة وكذا سائر الخيارات قرز (٢) شكل عليه ووجهه أنه يؤدي إلى التسلسل كالمهر غير المعين (٣) ولو بالشفعة قرز (٤) بالينة والحكم لا يقراره أو نكوله أو رده المعين كما تقدم في البيع قرز (٥) قيل ف (١) ومن أحكامها أنه لا يرجع بما غرم على شركائه عند الاستحقاق وكذا ذكره في تعليق الزادات على أصل الهدوية بعد أن أورده سؤالاً وأجاب عنه بخلاف المشقوى فيرجع على البائع والوجه أنه لم يحز على البيع لو امتنع بخلاف القسمة فإنه لو امتنع أجبر وقيل بل يرجع إن كانت القسمة بالتراضي كما في الشفعة قرز الذي تقدم في شرح قوله أو التسليم والتبطل باللفظ فهو كالبيع إلى آخره (١) مع عدم التراضي (٤) في القسمة الصحيحة (٥) وبغير لبن فاحش جهله قبلها ولحق الاجازة ما ليس بمقدور وقيل يشبه القند في الحصص التي صارت من نصيب شريك (٥) حيث قصيدوا التفاضل وأما لو لم يقصدوا التفاضل صحت جزاءه وقيل يحرم وإن لم يقصدوا (٥) وهل يدخل في قوله وتحريم مقتضى الربا اعتبار التفاضل في المجلس في الجلسين كذهب وفضة ونحو البر والشعر اهـ سحوى قيل لا بشرط اهـ تجري الذي في المعيار لا تجري أنه لا يشترط التفاضل قبل التفرق قرز (٥) قوله في الأثرار ولا بين العبد وربه يؤخذ من هذا أن المعاطاة يدخلها الربا ويؤخذ أيضاً ما تقدم في الزكاة في قولهم ويجوز إخراج الجيد عن الرديء مالم يقتض الربا ومن قولهم هنا في القسمة وتحريم مقتضى الربا من غالباً في الرهن المحترز عنها من مسألة الأكليل ومن قولهم في الرهن أيضاً وتساقط الدين إلا مانع ومن مسألة التهام المشهورة للمقدم ذكرها في خيار العيب حيث تدخل الخلية قهراً في ملك صاحب القيم وبأخذها بقيمتها مصنوعة مالم يقتض الربا وإنا نحرم مقتضى الربا في هذه الصور وإن لم يكن يساً فلا يؤدي إلى حل مانع الله الربا لأجله وهي الزيادة التي حرم الله الربا لأجلها دفعاً للفسدة للوقاية إلى التهور في أكل أموال الناس بالباطل فإن قال القائل لا معنى للأخذ من هذه الصورة لأن المعاطاة لا تملك بخلاف هذه الصور فإنها مملوكة فأشبهت البيع يقال لا نسلم ذلك لأننا قد قلنا ولا بين العبد للمأذون وسيد مع أن ذلك ليس يقتضى التملك إنما هو استعانة الملك بملكه لذا جعل الخيار للسيد في تسليم رقية العبد وما في يده فإذا كان ذلك محرم في المعاطاة في ملكه فبالأولى والأحرى في المعاطاة التي من غيره مع أنه لو قيل يصحح الاعتداد بخلاف الدوازي والشامي قبلها فائمة الخلاف في دخول الربا المعاطاة أو عدم الدخول لأن من قال أنها مملوكة لم يقل يجوز طيب الزيادة لأخذها بل ليس له إلا رأس ماله لا ينظم ولا ينظم ومن قال أنها لا تنبذ التملك لم يقل أيضاً أنها تطيب الزيادة لأنه لا لازم عدبه في المعاطاة قيمة الشيء ومثل

السواء والا كان ربا. وأما السبعة التي تفارق البيع فيها * فالأول أنه يجبر الممتنع عن القسمه
 * الثاني أن الشفعة تثبت في البيع ^(١) لافي القسمه ^(٢) * الثالث أن يتولى طرفي القسمه واحده الرابع
 أنها لا تحتاج الى لفظين بل يكفك كل واحد نصيبه بالتراضي أو السهم ^(٣) أو تعيين الحاكم ^(٤)
 * الخامس أن الحقوق في القسمه تعلق بالموكل * السادس أن الحقوق لا تدخل ^(٥) في القسمه
 تبعاه السابع أنه لا يمحى إن حلف لابع ققام ^(٦) (و) هي (في المستوي) ^(٧) افراز هذا
 مذهبا وهو تخريج أبي العباس وأبي طالب ومثله عن أبي ح فلا يوافق البيع في الأحكام

المثل فاز يادة لا تطيب للأخذ إجماعا بل هي باقية للدافع ولعل فائدة الخلاف في الآم وعدمه في
 جواز التصرف بالمأخوذ وإن كان مضمونا عليها فمن قال لا يدخلها الربا يقول لا يأتى بقصد له لأنه غير
 مؤثر حيث لم يكن اللازم إلا القيمة ويجوز له التصرف لأنه مأذون له به وليس منعى عنه شرعا لكن
 هذا مسلم لو فرض اجتهاد السواري والشامي رحمهما الله تعالى وكان ذلك نصا لهما لكن اجتهادهما ليس
 بمسلم وليس نصا لهما بل تخريج لاحكام مع التصريح المذكور من المواضع المذكورة آغا والتخريج
 من تلك المواضع أقوى لأن التصريح بالمأخوذ من نصوص كثيرة أقوى من التصريح من نص واحد
 وإذا تنازع الصغريمان ربح الاقوى منهما هذا ظهر والله أعلم قال في الآم اه من املاء سيدنا
 وشيخنا العلامة غفر الاسلام والدين عبد الله بن الحسين دلالة رحمه الله تعالى حرر في شهر الحجة الحرام
 سنة (١١٧٥هـ) قال في البحر ما قلناه وإذا تأملك المقتلحان قبل القرعة كان يما (١) فصيح الشفعة وأما
 بعد القرعة فلفظ ومثله في النيث والامار لكن لا شفعة لغير المتعاقبين للخلطة إلا للخليط والشراء شفع
 على مامر ولعل الوجه أنه حالة الشراء وهو شفيح (٢) وقيل ولو تأملا على الاصح اه سماع (٣) إجماعا
 اه بحر (٣) إذ تراضوا به ولا فهو غير واجب عندنا وح وقال ش بل يجب وقال الامامى أنه لا يوجب
 الملك وإما وضع لطيب النفوس اه كب لفظاً (٤) أو ما موره قرز (٥) وإذا تهاقمتا فاسدة وقد
 عمر أحدهما أو غرس كلن للعاك أن يمين حصته فيها قد عمره أو غرسه وكذا إذا كان لاحدهما ملك
 عنده فلهما كمين حصته إلى حيث ملكه اه دويد وقواه مامر قرز وقد عرض على مولانا ص بالله
 القاسم بن مجد عليم فأقره والشامي وسيدنا سعيد الهبل (٥) ولو كرها وتعين الحاكم للضرورة أو
 الصلاح كان يمين لاحداهما قد عمر أو غرس فيه أو ما اتصل بملكه الاصلى ذكره بعض أهل المذهب
 وقواه القاسم بن مجد ولله المتوكل اه ديباج وهذا لم تختلف الاغراض من غير نظر إلى عمله هذا
 اه مامر (٥) إلا لمرق أو ذكر قرز (٦) إلا لمرق قرز (٥) والشروط الفاسدة لا تصيدها وأنها تصيح في
 الوقف وتصيح في التنازل قبل بدو صلاحها بالتراضي أو مرضاة الكل أو تعيين الحاكم اه ن وأنه يصح
 التخريف بين ذوي الارحام المحارم فيها ويصح في المجهول مع التراضي ويصح البيع قبل القبض من المتقسمين
 وأنها لا تحتاج إلى استبراء أى للقسمه ولا تجب الاضافة اه كواكب وقرز وأمان صارت الامة حصه له
 اعتبر أجا للوطه أو نحوه من يوم ملكها بالقسمه اه حاشية سحولي من باب الاستبراء قرز (٧) في

الأربعة المتقدمة^(١) وقال م بالله بل هي بمعنى البيع في المختلف والمستوي ومثله عن ش وقال الهادي عليم والقاسم أنها إفراز في السكل قال في حواشي الافادة أما مالا يقسم بمضه في بعض^(٢) فقسمة بمعنى البيع اجماعا فمن جعلها إفرازا أجاز للشريك أخذ نصيبه في غير محضر شريكه قال أبو مضر غير مشروط بأن يصل الشريك إلى نصيبه وقيل ل بل مشروط ولا يحتاج قرعة قيل س إلى الأرض^(٣) فيحتاج إلى القرعة اتفاقا ويجوز جزافا^(٤) والمكيل موزونا وعكسه ووقفه^(٥) وقسمته والتفاضل^(٦) في الجنس وترك التقابض فيه^(٧) وعلى قول م بالله عكس ذلك ﴿فصل ١٠﴾ في وجوب القسمة^(٨) وكيفيتها (و) اعلم أن القسمة إذا كانت تدخل الضرر على المقتسمين (لا يجابون) إليها (إن عم ضررها) جميع المقتسمين فيما اقتسموه نحو أن يكون المقسوم يتأ صغيرا لا ينفع واحد منهم بنصيبه فإن الحاكم لا يقسمه بينهم^(٩) إذا طلبوا ذلك^(١٠) فإن تراضوا على إدخال الضرر على أنفسهم لم يمنعوا منه فلو كره بعضهم بعد ذلك وأراد النقص فقال بعض المذاكرين له ذلك لأن الحق يتجدد^(١١) (و) الصحيح أنه (لا) يثبت (رجوع) لأحدهم (إن فعلوا) ذلك طائعين أشار إليه في الشرح^(١٢) (فإن عم نعمها) جميع المقتسمين^(١٣) (أو) اتفق البعض وتضرر البعض (و) طلبها المتضرر^(١٤)

المكيل والموزون قطع اه تذكرة قرز (٥) جنسا ونوعا وصفة قرز (١) إلا في الرجوع بالمسحق ذكره في التقرير (٧) أي وبعض الورقة (٣) لأن الأغراض تختلف وتفاوت قرز (٥) أمافي الأرض فلا بد من الحضور قرز (٤) مع التراضي قرز (٥) وعلى القول أنها بيع لا يجوز قلنا هذا على قول ط وأما على المختار فانه يصح الوقف مطلقا ولو مشاعا كإسياني (٥) يعني يجوز لأحدهم وقف حصته مشاعا (٦) ولو قصدوا المقاضية وقيل مالم يقصدوا (٧) أي في المستوى (٥) وكذا في المختلف على ظاهر الكتاب قرز (٨) إذا طلبها أحدهم (٩) بنير المأية (١٠) أي أحدهم ليتم الكلام الآخر فإن تراضوا قرز (٥) كما لا يجاب الانسان إلى اتلاف ما له ايمر وتذكرة قرز (١١) كالوحيب الزوجية توبتها (١٢) كالنصف إذا أطلبها أحدهم لم يكن للرجوع (١٣) قيل ع فيما كان ينفع به قبل القسمة في المقسوم ورأه من عبادة الدواير للذهب وقال بل الصحيح أي قبح وقواه الهاجري اه ذويد ولقائل أن يقول لا وجه لما ذكرنا بل الأولى ببقية كلام أهل الذهب على ظاهره والالزام وجوب القسمة فيما قد تصوا على امتناع قسمته كالجمام والثوب والسيوف وغير ذلك إنما من شيء إلا وهو يمكن الانتفاع به وذلك لا يقول به أحد لما فيه من الاضرار بالشركاء اه بهران (١٤) ولو ضر بالآخر كإسياء الدين (٥) لأنه لاحق لمن يضره اه معيار وفي المتن عن زبدي السكوة عكس ذلك وهو اذا طلبها غير المتضرر أجبوا وهذا هو الموافق للاصول لأنه لا يجوز التوصل إلى التمتع بضرر الغير اه فتح معنى (٥) ولو ضمها إلى ملكه وقدم خلاف

أجيبوا) إلى ذلك فإن طلبها الذي تنصره^(١) لم يجب إلى ذلك (ويكفي قسّام^(٢)) في
افراز الانصباة (وعدلان^(٣)) في التقويم^(٤) ذكره في الحفيظ وقال في الاتصار إن قسم
الحاكم كفى وإن قسم غيره وكان للمقسم لا يفتر إلى التقويم^(٥) كفى واحدا بالاجماع وإن كان
يفتر إلى التقويم فقال الشافعي لا بد من المدد ﴿قال مولا ناعليم﴾ وهو المذهب (والأجرة
على) قدر (الحصص^(٦)) لا على عدد الرؤوس ذكره أبو ع على أصل يحيى وهو قول ف
ومحمد وش واختاره في الاتصار وقال أبو ط وأبو ح تكون الأجرة على عدد الرؤوس^(٧)
وهذا الخلاف إنما هو في المسوحات فأما المكيل والموزون ونحوهما فلي قدر الانصباة
اتفاقا (وبها ما تنصره) (القسمة) وذلك نحو الحيوان الواحد والسيف والقص والحانوت
الصغير والحمام فإن هذه الأشياء ونحوها تقسم بالهياة كم ما رضوا عليه^(٨) فإن تشاجروا
عملوا برأى الحاكم ويسمى الحاكم على حسب ما يراه فالثوب^(٩) يوما فيوما والثور إلى ثلاثة

الفتية ح قرز^(١) لأنه طلب ما هو سنة وتبذير خلاف ح اه يان فقال بل يجب وبغير الممتنع (٧) وقيل
قوله في التعيين حال القسمة لا بعد كالحاكم بعد العزل (٥) عدل اه فتح عارف لأن القسمة مبنية على التعديل
وازالة الحيف عن الشركاء فلذلك اعتبرت العدالة (٥) فرع وإذا تراضيا بقسام وجعلنا قسمته لازمة
كالحاكم فشرطه العدالة وإن قلنا غير لازمة فشرطه التراضي اه بمر لفظا (٣) ويكفي أن يكون
القسام أحد الدلين قرز (٥) وذلك لأن التقويم أيضا ورد لاجت الا شهادة عدلين بصيرين اه كواكب
قن اختلفا عمل بالأقل حيث لم يوجد غيرها فإن وجد كل قرز (٤) ويجب أن يكون التقويم قبل
التعديل قرز (٥) فإما قسمته افراز (٦) قياسا على الراعي وثقة الشيء المشترك لولا أنه لا يؤمن أن تستغرق
الأجرة نصيب صاحب الأقل اه صيغري وقياسا أيضا على المكيل (٥) وأجرة القسام الذي يعضه الامام
أو الحاكم عند تشاجرهم من بيت المال إن كان والا فليهم على قدر الحصص عند ح اه تذكره يحيى في
القسمة فلو طلبها بعضهم وامتنع البعض أو كان فيهم غائب أو صغير فينصب الحاكم بينهم قساما يقسم
بينهم وكذا إذا تشاجروا في القسام قال الفقيه ع الا أن يعرف الحاكم ان تشاجرهم حيلة في سقوط
الأجرة عليهم كان غيرا أين أن ينصب عليهم ويسمى الأجرة عليهم أو يتركهم قرز (٧) وقوله الفقيه
اه حججه أن صاحب السهم الدقيق هو الذي يحتاج إلى التدقيق (٨) وهي واجبة عندنا وتسمى قسمة
المنافع وقال ش ليجوز الأبالراضة لأنها تصير الحال مؤجلا والقرعة مشروعة في القسمة اجماعا وفي
غيرها الخلاف (٩) مسئلة وإذا انتزع أحد الشريكين فيما بينهما تم تلفت عند أحدهما قبل استيفاء الآخر
فله قيمة حصته من المنفعة التي استهلكها شريكه لا مثل تلك المنفعة إذ ليس بمثل اه بمر بقطعه قرز (٥)
ويسمى ينظره في الاستعمال كأن يكون استعمال أحدهما أعظم من استعمال الثاني فيجعل على حسب
الأجرة فلو كان أحدهما عصارا والآخر عطارا أو كانت أجرة الثوب مع العصار في اليوم ثلاثة دراهم

أيام^(١) وكذا الدابة^(٢) والحاوت التي تعطل بالليل والافشهر^(٣) كاشهر وفي الدار تقسم بالسنة^(٤) ويكون البادي من عين له الحاكم أو من خرجت قرعته أو بالتراضي وما كسب العبد^(٥) في نوبة أحدهما أو اتهب^(٦) أو أخذ كازاً^(٧) أو أورش جناية^(٨) منه أو عليه يشتركان في ذلك وكذا تجب عليهما نفقته ولو هو في نوبة أحدهما وأما أجرة الصناعة فلصاحب النوبة وحده^(٩) (ويخصص كل جنس في الأجناس^(١٠)) المختلفة نحو أن تكون دوراً^(١١) أو أراضى وطاماً ونحو ذلك فإنه يخص كل جنس بين المقتسين على حصصهم (و) إذا كان المقتوم جنساً واحداً نحو أن تكون دوراً فقط أو أرضاً فقط أو نحو ذلك فإنه يقسم (بعض) ذلك

ومع المطار كل يوم درم فيجبل للمطار ثلاثاً وللعصار يوماً له هاش آمار وكذا يقاس في ركوب الدابة إذا كان أحدهما أهمل من الآخر وكذا إذا كان أحدهما يحرت بالداية في أرض رخوة والآخر صلبة فإن للداية تكون بينهما على قدر الأجرة (١) إلا في أيام الصيف فيوماً يوم أو نحو ذلك اه برهان (٢) وإذا اضطر أحد الشريكين إلى بيع نصيبه لم يجبر أحدهما أن يأخذه حيثما يفتق على اقتراعه قرز (٣) نصيبين أو ثلاثاً (٤) الزائد على المتاد بأحياه أو صيد اه برهان (٥) جعل الهبة وما أخذه من الركن ليس من الكسب وجعله في الرهن من الكسب في قوله لا كسب فينظر (٦) في ذلك لهه يقال العسول عليه ما ذكره في الرهن ولم يدخل هنا لأنه كسب غير متاد فم تناوله القسنة ويكون ما ذكره في الشرح عطف تفسيرى والله أعلم وإن كان ظاهر عباراتهم في غير هذين الموضعين يقتضي بأن الهبة غير الكسب اه صيرى (١) ذكر في التيث في التنبيه الثالث أن هذا ليس من الكسب المتاد فيبقى إطلاق الشرح على ظاهره فأمل فهو الذى في الحاشية (٢) قائمة إذا جنى الحيوان للمشارك هل يكون على قدر الحصص لأن حفظه يجب كذلك أو على عدم سل (٣) قيل ف يكون على سواء وهذا إما يلزم إذا فرطوا في حفظه فيكونون مغرطين الكل على سواء (٤) وهذا في غير العبد المشترك فأما العبد المشترك إذا جنى فإن جناحه تعلق برقبته فإذا التزموا أرشها كان الضمان على قدر حصصهم فيه اه من حاشية على الزهور مما علق عن التقيف (٥) وسأى مثله في الجنائيات في قوله وجناية للائل إلى غير التالك إلى أن قال حسب حصته اه حشية في البيان (٦) وهذا قبل النهاية كما بقى في الجنائيات وأما ما بعدها فعلى صاحب النوبة وحده قرز (٧) ولا يحسب عليه مدة اشتغاله بل كاز من النوبة قيل ذلك مع التراضى لأن للمنافع قيمة فلا تضمن إلا بقيمتها (٨) ويكون على صاحب النوبة في الدابة (٩) بى إذا كانت المناوبة لأجل الصناعة لا إذا كانت المناوبة لأجل الخدمة فلم الجميع بين القسنة قرز (١٠) مسألة وإذا طلب من له سهام متفرقة لا تنضم أن تجمع له في موضع واحد أجبروا عليه رطابة للمصلحة كقسمة الدار الواحدة اه بحر قرز (١١) ينظر ما وجه قوله في الأجناس مع لفظة كله (١٢) قال في الصيرى وإذا تفاوتت الأغراض فذلك كالأجناس نحو أن تكون بعض الأرض غرساً وبعضها زروماً وبعضها غزلاً

(في بعض في الجنس^(١)) الواحد ولا يخص كل شيء منه فلو كان المقسوم داراً واحدة لم يقسم كل منزل فيها بل يحمل كل منزل مقابلاً لمنزل بالتقويم (وإن تمدد المقسوم وإنما يفعل ذلك (للضرورة أو الصلاح) فالضرورة نحو أن تكون المنازل متصاراً إذا قسم كل واحد منها لم ينتفع كل شخص^(٢) بنصيبه وأما الصلاح فنحو أن يكون نصيب كل واحد ينتفع به لكن إذا قسم بعضه في بعض كان نصيب كل واحد منهم أنفع له فانه يقسم بعضه في بعض قال عليم وقولنا وإن تمدد اشارة الى الخلاف فقال أبوع وأبوح وش لا يقسم بعضه في بعض بل تقسم كل دار وحدها^(٣) وكل أرض وحدها وقال م بالله وأبو ط وهو ظاهر كلام الهادي عليم في المنتخب وف ومحمد أنه يقسم بعضها في بعض للضرورة أو للصلاح ويجبر الحاكم من امتنع فلو احتال أحد الشركاء على أن لا يقسم لشريكه بالجمع بل يفرق عليه بأن باع نصيبه من كل أرض من شخص^(٤) فلشريك أن يطلب جميع نصيبه^(٥) ولو بطل البيع (وإذا اختلف الأنصبا في أرض^(٦)) مقسمة (أخرج الاسم على الجزء^(٧)) ولم يكن له أن يخرج الجزء^(٨) على الاسم لأنه يؤدي إلى التفريق^(٩) أو التشاجر وسواء اختلفت الأجزاء أم اتفقت^(١٠) (ولا) تختلف الأنصبا بل اتفقت^(١١) (فخير) ان شاء

وبعضها سيلاً وكذلك في القرب والبعد طهر قرز (١) لفظ الامار ويقسم كل جنس بعضه ببعض وهو أول (٢) أو أحدهم (٣) بين الجميع (٤) غير الاول وإن كان الاول فهو قائم مقامه (٥) فيما يقسم بعضه في بعض وظاهر المذهب عدم الفرق قرز حيث باع نصيبه في كل جنس إلى أشخاص قرز (٦) الاولى في غير منقول وقرز (٧) ويحمل في ذلك ست ورق ذكره ع فيصكب في ثلاث منها اسم صاحب النصف واثنين اسم صاحب الثلث وفي واحدة اسم صاحب السدس ويجتهد في القياس ويبدأ من أحد الطرفين يضع عليه ورقة فان خرج اسم صاحب النصف أضيف اليه الجزء الثاني والثالث وان خرج فيها اسم صاحب الثلث أضيف اليه الجزء الثاني وان خرج اسم صاحب السدس كان له وتبقى بقية الرقاق اءن وإنما جعل لصاحب النصف ثلاث ورق مساعة وتسهيل لحقه ولأن له حقا بأن يأتي نصيبه وسطاً وصاحب الثلث كذلك (٨) وهذا مع إيصال أجزاء المال المقسوم وأما إذا كانت الاجزاء متفرقة فلا فرق بين أن يخرج الجزء على الاسم أو الاسم على الجزء قرز (٩) أما التفريق فنحو أن يخرج لصاحب السدس رقعة ثم يوجد فيها الجزء الثاني أو الخامس ثم يخرج الجزء الاول والسادس لاحد الشركاء مع غيره وأما التشاجر فنحو أن يخرج لصاحب الثلث الجزء الثاني فيطلب أن يضم اليه الجزء الذي من جهته وشركائه من جهة أخرى وكذا إذا خرج الجزء الثالث والرابع لصاحب النصف فرما يشاجروا من أين تضم اليه (١٠) في القيمة اء تذكره قرز (١١) كثلاثة أخوة

أخرج الأسم على الجزء وإف شاء أخرج الجزء^(١) على الاسم وسواء اتفقت الاجزاء أم
اختلفت (ولا يدخل حق لم يذكر^(٢) فيبقى كما كان^(٣)) فلو اقسما أرضاً بينهما نصيفين وهي مختلفة
الاجزاء فجاء ثلثاها بالساحة^(٤) نصيباً وثلث نصيباً^(٥) وسكتا عن حقها من الماء لم يدخل
في القسمه تبعا^(٦) بل يبقى نصيفين بينهما^(٧) (ومنه البذر^(٨) والدفين^(٩)) يعني أن البذر الذي لم
ينبت وقت القسمه والدفين من جملة الحقوق^(١٠) فلو اقسما أرضاً مبذورة أو فيها دفين ولم
يذكر البذر ولا الدفين بقيا^(١١) مشاعين وصحت القسمه وأعلم أن قسمة الأرض دون البذر
ان كانت بالتراضي فلا اشكال في صحتها وإذا امتنع أحدهما هل للحاكم أن يجبره قيل ع
يحتمل الوجهين قال عليم والأقرب عندي أنه لا يجبره لأنه بمنزلة الزامه أخذ بعض حقه إذ
قد صارت الأرض والبذر بمنزلة الشيء الواحد^(١٢) وإذا بقي البذر مشاعاً^(١٣) لم تصح قسمته^(١٤)
قبل نباته لأنه مجهول^(١٥) فإن كان قد خرج وكان حشيشاً قسمته على التراضي^(١٦) جائزة^(١٧) لأنه

(١) وصورته (١) أن يطلى صاحب النصف ثلاث ورق وصاحب الثلث ورقتين وصاحب السدس
ورقة ونحو ذلك وهو مكتوب في الورق الجزء الأول الجزء الثاني الخ اه ساج (١) وهذا هو مفهوم
قوله أخرج الاسم على الجزء (٢) الا لعرف (٣) وذلك لما كان تصح قسمة الحقوق المحضة (٤) لم
تدخل تبعا كاليبيع وفي البيع لا يصح للبيع للحقوق منفرداً اه معيار معنى (١) هذا هو المختار في صحة
قسمة الحقوق المحضة بخلاف ما ذكره في البيان في مسئلة الماء ولعله بناء على قول م بأنه أن القسمه ينح
أبنا وقعت اه املاء سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٤) لردائها (٥) لحدوثها (٦) قيل إلا أن يجري عرف
بدخول الماء تبعا لزم ذلك اه ح آثار والعرف في كثير من الاماكن أن السيل أو النيل يتبع المقسوم
على قدر المساحة اه ح بحر وينظر على من تكون أجرة البان على الطالب ان انكشف غير بحق وإلا
فعلهما جميعاً قرز (٧) الا لعرف (٨) ما لم يكن سقيها فاما حيث كان سقيها موجبا فانه يبقى بينهما
كما كان قبلها اه كواكب معنى وقرز (٨) عبارة الفصح ولا بذر ونمر وزرع لم يدخل (٩) أما الدفين
فلا يسمى حقاً بل ملكا (١٠) ليس من الحقوق بل البذر والدفين ملك قرز (١١) وأما الدفن والبر
فيدخلان إلا لعرف ان وقت القسمه مع العلم به اه ح لى لفظا (٥) قال في التذكرة وان اتبعوا كل
قسم فافيه صح ولو مع الجهالة البذر قرز لأنه يجري مجرى الحقوق (١٢) لعله حيث قد فسد ولم يظهر
اه ن فإن كان قد ظهر أجبر على قسمة الأرض بل بالتراضي فقط قرز (١٣) ولفظ البيان فرح فان قسموا
البذر وحده لم تصح إلا مع العلم بتساويه لان قسمته حقت ببيع ذكره في البيع والتذكرة اه لفظا يقال
مع الاجبار لا مع التراضي فصحيح وتكون جزاء ولو مع التفاضل اه معنى (١٤) إلا بالتراضي اه معنى
قرز (١٥) إلا أن يكون قلة الحب معلوما في كل قسم ولم يفسد صح واجبر على المختار قرز (١٦)
بشرط القطع أو البناء وإلا فلا اه ن والمختار الصحة لأنه يبقى بالاجرة إلى حصانه كما يأتي قريبا
(١٧) معنى صحيحه

مشاهد وان امتنع عن القسمه أحد الشريكين لم يحجر بأن يطلع حالة الحصاد فقال أصش
لا يجوز لأنهم لا يصححون البيع في مسائل الاعتبار وأما عندنا فيجوز اذا كان التبن له
قيمة ^(١) كمسائل الاعتبار وقلنا أن القسمه بيع وأما اذا قلنا إنها افراز قيل لم يجز ^(٢) لأن الحب
غير مشاهد قال عليم ولعل هذه القسمه تكون بالتراضي دون الاجبار ^(٣) (ولا يقسم
الفرع ^(٤)) وهو أغصان الشجر كسارع المنب (دون الأصل و) لا يقسم (النابت دون
المنبت ^(٥)) والعكس) وهو أن يقسم الأصل دون الفرع والأرض دون الشجر فهذا لا يصح
(الآ) أن يقسم الفرع دون الأصل والنابت دون المنبت والعكس (بشرط القطع ^(٦)) فانه
يصح (وان بقي) ولم يقطع قيل ف يصح قسمة الثمن بعد صلاحه ^(٧) دون الشجر كالزروع
وأما قبل صلاحه فقله كالزروع حشيشا ^(٨) والله أعلم (أو) قسمت (الأرض دون الزرع ^(٩))

(١) لا فرق بين أن تكون له قيمة أم لا إذ يصح جزاؤه صغرته قرز وفيه نظر ووجه أنه مخطئ
(٢) أي لم يحجر (٣) إلا أن يرى الحاكم صلاحه في قسمته لكون أحدهما يستلحق منها دون الآخر أو
ليحفظ حصته من السرقة ونحوه وشريكه بخلافه كان الحاكم أن يقسمه بينهما أو يستأجر على حفظه وتؤخذ
الأجرة من نصيب المتبرع فيها بما يلحقه حصته ونحو ذلك اه عامر وظاهر الكتاب لا يجبر مطلقا قرز (٤)
للصحة (٥) مسئلة وإذا قسمت أرض على أن يدخل من أغصان شجر كل واحد إلى أرض صاحبه
فهو له أو ثمرة كانت القسمه باطله ولو تراضوا بذلك لأنها وقعت على عوض مجهول معدوم وكذا لو
كان عرفا لم يظهر (فرع) فان اقتسموا ثم تراضوا بذلك من بعد القسمه جازت وكان إباحة يصح
الرجوع فيها وفي ثمارها مع بقائها وتبطل بالموت اه بيان والبيع لا يبطل الملك يعني إذا باع أحدهما
حصته من آخر فلا يبطل ملكه الذي على ملك الغير (٥) وهذا هو الشرط الذي للصحة فقط وما عداه
فهو التفوه والاجبار قيل ع أما لم تصح القسمه في الأرض دون الشجر مع الاجبار وأما مع التراضي
فتصح القسمه اه تعليق ابن مفتح وفي التذكرة وغيرها خلافه وهو أنها لا تصح ولفظ البيان
مسئلة ولا تصح قسمة أصول الشجر دون فروعه ولا العكس ولو تراضوا بذلك لان الشجرة
كالحيوان الخ (٥) وذلك لان الشجر والأرض شيء (١٠) واحد كالحيوان (٢) فلا تصح قسمة
بعضه دون بعض ولو تراضوا بذلك كالبيع اه كواكب هكذا علل في الشرح وأما الوالد فعلى
أنه يؤدي إلى أنه ينمو ملك مشاع في ملك خالص وعكسه على التأيد اه صغرى وسجوى (١١)
يعني فلا تصح قسمة الشاة دون فواكدها اه بستان (٢) ليس كالشيء الواحد وسياقي في المبة أنه
إذا زاد الشجر امتنع الرجوع في الشجر لانه ليس كالشيء الواحد (٩) ويكون موضع القطع معلوما
لفظاً أو عرفاً (٧) ولو بالحكم لانه كالمتاع للموضوع في الدار قرز (٨) حيث كانت بالتراضي
لا بالاجبار (٩) أما صح قسمة الأرض دون الزرع لأن الزرع ونحوه حد ينشئ اليه بخلاف الاول
فهو كالأجزاء منها .

ونحوه) يعنى فلها تصح قسمة ذلك^(١) وإن لم يشترط القطع ونحو الزرع هو أن تقسم الأرض والشجر التى فيها دون غير الشجر (ويبقى إلى الحصاد) بالأجرة^(٢) من صاحب الزرع والتمر (و) إذا عوجت شجرة فى أرض فصارت^(٣) فروعها فى أرض غير أرض صاحبه أو غيرها يسقط فيها حكم على صاحب الأرض التى تساقط إليها تمر جارء بتسليم^(٤) التمر اليه وحكم (على رب الشجرة^(٥) أن يرفع^(٦) أغصانها) المتدلية (عن أرض الغير^(٧)) إذا أمكن والا فطعمها فإن امتنع من قطعها^(٨) قطعها صاحب الأرض^(٩) ليدفع الضرر عن نفسه (و) لو شرط صاحب الشجرة أن ما تدلى من أغصان شجرته إلى أرض صاحبه أو يسقط من ثمارها يكون له لم يصح ذلك (ولا) تملك (تلك الأغصان) بمجرد هذا (الشرط^(١٠)) فإن تراصيا على ذلك جاز^(١١) ولا يلزم (فإن ادعى رب الشجرة أن (الهوى حقاً) له (فالينة^(١٢) عليه) أن لأغصان شجرته حق البقاء فى الهواء^(١٣)

(١) ويجوز من امتنع لأن الزرع كالقطاع للوضع ذكر ذلك السادة والافحصار وفى حاشية حلى ما لفظه لكن بالتراضي فقط فى جميع ذلك لا بالأجبار (٢) قيل لا يلزم كل واحد حصته من أجرة التمرة التى على شجر صاحبه ولو كان لا يصح استئجار الشجر للتمر لأن الأجرة هنا تجب لأجل الاضطلاع بحق الغير ولو كان لا يصح اجارتها كما تجب أجرة المسجد والغير على من استعمالها اه يان والذى لا يصح هو استئجار الشجر يستثمره وذلك يسع لأعيان معدومة (٣) ظاهره ولو بد وهذا بعد النقل اه لا فرق قرز (٤) ولا تنكفى التضخيم (٥) ما لم يكن عن قسمة قرز (٦) أو يقطع (٧) كما ارتماعها فى الهواء فأضر الظل بجارء فلا قرز (٧) ولا فرق بين الملك والحق ذكره فى الفصح وقيل يجوز فى الحقوق حيث لا يضره كالجبال ومجارى السيول اه ح فصح وقد تقدم مثله فى البيان والأزى قوله من أرض الغير ففهموه لاعتنا حقه (٨) وكذا عروفتها ذكره المصنف والقرر خلافه لجرى العادة اه بهرمان ولتقتح لى وأما العروق إذا امتدت إلى أرض الغير فلا يجب على صاحب الشجر قطعها ولصاحب الأرض قطعها وإن أفسدت أشجار جارء ما لم يكن عن قسمة قرز اه حلى (٩) وإنما احتاج إلى إفنه هنا بخلاف الفصح لانه لا فعل منه فلا تنها اعوجت بنفسها والقصبت ثبت بفعله (١٠) ولا يحتاج إلى أمر الحاكم لانه لولاية (١١) لكن يجب ما يضره من ثماره إن أمكن على وجه لا يضر بالأغصان مع التمكن ثم مع حصول الاضرار بها إن لم يكن رفضها إلا به ثم يقطعها اه شرح آثار قرز (١٢) ويرجع بالأجرة إن نوى الرجوع لا أجرة الهوى فلا يؤخذ عوض على الحق (١٣) لأنه تملك معدوم إلا أن يأتى بالنذر أو الوصية قرز (١١) أى يكون بإباحة يرجع بها مع البقاء قرز (١٢) إقامتها اه شرح فصح (١٣) قيل ولا يأتى هنا خلاف من بالله وم بالله فى ثبوت الحق باليد لانه لا اختيار للشجرة (١٣) ولا يتيمأ فى الهواء (١٤) إنبات يقطع كما فى المرور وقد ذكره بالله فى العروق أنها لا تمت لها يد وكذا العروق قال فى الفصح لا تثبت الحقوق فى الهواء عند الجميع (١٤) لأن ميلان الشجر ليس من فعله اه يان من الدملوى

تلك الأرض ويثبتته^(١) على أحد ثلاثة أوجه اما على أن الشجرة نابتة^(٢) قبل احياء جاره تلك الأرض أو على أنه باعها واستثنى بقاء تلك الأغصان أو على اقراره باستحقاق البقاء^(٣) (وهي واجبة على مدعى الغبن^(٤) و) مدعي (الضرر^(٥) والنلط) فلو ادعى أحد المقتسمين أنه مغبون في سهمه غنيا فاحشا أو ادعى أنه مضرور لكونهم لم يتركوا له طريقا أو مسيل ماء أو ادعى أن نصيبه مغلوط فيه فإن صادقه الشركاء على ذلك وجب تقضها^(٦) واعادتها على التمديل وان تناكروا كانت البينة على مدعي فسادها^(٧) بأي هذه الوجوه فإن كان أحدهم قد باع نصيبه لم يصح تصادقهم على فسادها لأنه اقرار على النير وإنما ثبت ذلك بالبينة فإن قامت البينة^(٨) انتقض البيع^(٩) قيل ح^(١٠) في الزوائد على نصيبه من الذي باع وقيل لو ألوى الكنى يطل في الكل لثلا يفرق نصيبه^(١١) بأن يبيع من كل جانب جزءا فيصح قدر نصيبه من ذلك الجزء ولأن ملكه لجزء من هذا النصيب يترتب على صحة القسمه (ولا تسمع) البينة (من حاضر)^(١٢) عند وقوع القسمه (في) وقوع

(١) أي طريقهم لأنهم يسألون عن ذلك قرز (٢) أي معوجة وقيل لا فرق لأنه قد ثبت لها حق (٣) أو على أنها قسمت الأرض وكانت الأغصان من قبل القسمه قرز (٤) فرع فلو كان قد قطع كل واحد منهم من صاحبه كل حق ودعوى مدس قسمتهم قليل ح لا تسمع دعواه لفسادها لأجل البراء إلا أن يكون ثم تقرير براهن وقيل بل تسمع قرز لأنه إنما أبرئ به ظفائه أنه مستوفى لحقه بحيث لو علم عدم الوقوف ما أبرئ به إيان وقرز (٥) يعني ولم يراضوا به أم مقى (٦) ينظر لو لم يجد شهودا على النلط ولكن طلب أن تلين (٧) الأرض للقسومة جميعا أجاب الشامي أنها ان كانت قسمة الأرض بالساحة فقط أجيب إلى ذلك وإن كانت قسمة بالتقويم لم يجب لجواز أنها جلت حصته مقابل حصته شريكه لو أدلتها بالقيمة والله أعلم بالصواب (٨) وكيفيتها أن يشهدوا أنها فاسدة أم غيث (٩) وذلك لأن مدعي الفساد يدعي خلاف الظاهر وكيفية الشهادة أن يشهدوا أنها فاسدة لأجل النلط وتكون العين في التقويم كثيرا وفيهم غالب أو صغير ولكونهم لم يتركوا لبعض الأقسام طريقا أو مسيل ماء قيل ح ولا يضر كون هذه البينة تضمن التني وهو أنه ليس لهذا البيت طريق أو مسيل لأن هذا جائز كما لو شهدوا على أن هذا مفلس فالحق ليس له مال وكما لو شهدوا بأرض لبيت المال فالحق مالها مالك مع أن الشهادة تصح على اقرارهم كما ذكرنا في الشهادة على التني إذا كانت مستكنة إلى الاقرار يصح قيل وقد يصح العكس وهو أن يشهد الشهود على التني والمضمون الاتبات كما ذكرنا م بالله إذا وضع رجل يده على أرض لا يعرف مالها فشهد الشهود أنه غير مالك صحته الشهادة لأن مضمونها أنها لبيت المال إله بستان بقطعه (٨) في وجه المشتري قرز (٩) وهي صورة غالبا في قوله وتنفذ في نصيب الباقي شريكا غالبا (١٠) قوي مالم يقسم بعضه في بعض (١١) مالم يكن متليا فيبطل في نصيبه صوابه فيبطل (١٢) غير غير من ظالم قرز (٥) مباشر وقرز لا موكل ولو حاضرا فلا يثبذ

(الغبني^(١)) عليه ولا تنقض القسمة بذلك لأننا إذا كان حاضر أعند القسمة وأقام البيعة على أنه مغبون بمنزلة من يباع بنبن فاحش بخلاف ما إذا كان غائبا أو صغيرا فاتها تنقض لأن تصرف الوكيل والولى بنبن فاحش لا ينفذ

* كتاب الرهن *

الرهن في أصل اللغة هو الثبوت والاقامة يقال رهن الشيء إذا أقام وثبت^(٢) ونسمة راهنة أي ثابتة وأما سمي المرهون رهنا لثبوته في يد المرتهن وقد يقال في حقيقة الرهن عقد على عين^(٣) مخصوصة^(٤) يستحق به استمرار قبضها^(٥) لاستيفاء مال^(٦) قال علي بن وهو ينتقض بالبيع^(٧) لأن البائع يستحق استمرار القبض المبيع حتى قبض الثمن وكذا عقد الاجارة^(٨) أن جعلنا المنافع مالا على أحد القولين قال والأولى أن يقال لاستيفاء مال مخصوص والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى فرهان مقبوضة * وأما السنة فقوله^(٩) صلى الله عليه وآله وسلم لا يئلق^(١٠) الرهن بما فيه لصاحبه

عليه وهو الذي تقدم في البيع في قوله أو متصرف عن الغير فاحشا قرز (٥) أو غاب مجبر بعد العلم بالشئ اه بحر ويان إذ قد رضى به كاليح (١) وأما القلط والبشر فيسحق قرز (٢) حقيقة الرهن هو جعل المال وثيقة في الدين يستوفي منه عند الضرر اه بحر وعليه قول الشارح

وقارفتني برهن لا شكك له * يوم الوداع فأسمى الرهن قد غلقا

(٣) في القاموس إذا دام وثبت (٤) تخرج المنافع وغيرها (٥) لأن من الأعيان مالا يصح رهنه (٦) يحمل أن تخرج العين المبيعة إذ حبسها لم يستحق بقدر البيع فإن عقد البيع موضوع للتسليم لا لحبسها اه ح (٧) أي ما في حكمه وهو عمل المشترك فيصحب من الأجير أن يرهن الساتجر رهنا حتى يفرغ العمل وقائدة جواز بيعه عند مطلق الأجير من العمل ثم يستأجر من يعمل ذلك العمل من ثمنه بأجرة مثله ولو كانت أكثر من أجرته الأولى أو أقل وسواء كان قد قبضها أم لا ولا يصح الرهن على عمل الأجير الخاص لأنه غير مضمون عليه وأما عليه تسليم شبه اه يئنان معنى قرز (٨) بل لا ينقض لأنه قد خرج بقوله مخصوصة (٩) يعني أن المستأجر له حبس العين الساتجرة عن مالكها حتى يستوفي منافعتها (١٠) وأما فيه لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه رهن درعه في ثلاثين صاعا من شير لأهلهم من يهودى وما خرجت إلا بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم ويسمى اليهودى أو شحمة (١) ويسمى درعه صلى الله عليه وآله وسلم ذات القبول رهنه صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثين صاعا وكانت قيمته أربعائة درهم وكان ذلك بعد عودته من غزوة تبوك اه شرح بحر (١) بالسنة المهمة ذكره في الاختصار وروى بالشئ وهو غريب (١١) غلق الرهن غلقا من باب تب استحققه المرتهن قترك فكأكه وقوله لصاحبه غنمه وعليه غرمه أي يرجع إلى صاحبه وتكون له زيادته وإذا قصص أو تلف فهو من ضاياه فيغرمه أي يغرر الدين لصاحبه ولا يقابل بشيء من الدين وقيل لا يئلق الرهن أي لا يملكه

غنمه ^(١) وعليه غرمه ^(٢) والتلاق ^(٣) أن لا ينفك وأما الاجاع فلا خلاف في صحة الرهن وأنه مشروع و(شروطه) أربعة الأول (المقد ^(٤)) وهو أن يقول رهنك هذا وأخذها وثيقة في دينك أو هدامك ^(٥) حتى آتيك بدينك ^(٦) • الشرط الثاني أن يكون (بين جائزى التصرف) فمن صبح يمه صبح رهته فيصبح من صبي وعيد مأذونين ولا بد أن يكون المتعاقدان مختارين (ولي) كان عقده (معلقا) على شرط نحو أن يقول إن لم آتاك بدينك ليوم كذا فقد رهنك هذا فينقذ عند حصول الشرط ^(٧) (أو مؤقتا ^(٨)) بوقت نحو أن يقول رهنك هذا شهرا أو سنة (ويلغو شرط خلاف موجب) فلو شرط الرهن شرطا يخالف موجب عقده لم يفسد العقد بذلك عندنا ومثال ذلك أن يشترط المرتهن أنه لا يضمن الرهن أو يشترط الراهن أن لا يضمن زائد الدين أو قال إن جئتك بمحقق كذا ولا قاله لك فإن هذه الشروط كلها ^(٩) فاسدة ولا يفسد الرهن عندنا ^(١٠) بل

صاحب الدين بدنه بل هو لمصاحبه اه مصباح (١) أى فوائده (٢) أى مؤثمه (٣) وقيل التلاق الملاك وعليه قول الشاعر
غير الرءاء إذا تسم ضاحكا • غلفت بضحكته رقاب المال
قوله بضحكته قال في الضياء بكسر الضاد وقوله غير الرءاء يعنى كثير الرءاء وأراد أن الكريم يجسم إذا أقبل الضيف فيلحق تسمه هلاك المال للضيافة اه حاشية زهور (٤) أى لا يجنس عند المرتهن بكل حال بل إلى وقت الخلو من الدين اه دوايرى (٥) ويصح موقوتا وتلحقه الاجازة ويصح أن يتولى طرفيه واحد ويصح توكيل الراهن بقبضه اه بيان وقال في السحولى لا يصح (٥) يعنى الإيجاب والقبول ويصح من الأخرس بالامثال اه هداية (٥) أو امسك أو احفظ أو الحبض (٦) ولا يقوم القبض مقام القبول بل لا بد (٧) من القبول ذكره فى الحفيظ والمصحح لا بد من القبض والقبول (٨) أو تهم السؤال نحو أن يقول ارهننى هذا فيقول رهننى أو قد رهننى أو أرهننى من فيقول نعم اه سحولى معنى قرز (٧) وقبله أمانة ولا بد من تجديد القبض وقيل القبض الأول كاف اه مفتى (٨) وله فائدة وهو أنه يرجع للراهن مع كونه لازما من جهته وعندم بالله يخرج عن الضمان وعندنا لا يخرج إلا بالقبض اه شرح نص (٩) وأما لو نذر عليه نحو أن يقول إن لم آتاك ليوم كذا قد نذرت به عليك أو علقه بمعلوم الله نحو أن يقول إذا كان في معلوم الله أنى لم آتاك ليوم كذا فقد يمه منك الآن أو نذرت به عليك أو تصدقت أو وهبت صبح ذلك قرز لأن علم الله حاصل ذكره القليل وقال من بالله القاسم بن محمد لا يصح قوي لأننا متبدون بحكم الظاهر فلو رفع إلى الحاكم قبل ذلك الوقت لم يحكم بأيهما فلا يصح واخاره المتوكل على الله يقال بيني وبين حصول الشرط علم الله تعالى والأمر واضح وكونه لم يحكم بأيهما (١٠) ليس بوجه يمنع الصحة اه شامى قرز (١٠) وإذا تلف فينظر فإن سلم الراهن الدرهم فهو رهن مضمون وإن لم يسلم الراهن الدرهم تلف من مال المرتهن اه شامى قرز (١٠) إلا أن يقتضي خلل شرط كمل أن لا يقبضه تنفسد

تلقو^(١) وعندئذ أن الشرط الفاسدة تفسد الرهن (و) تصح (فيه الخيارات) خيار الشرط^(٢) وخيار الرقبة والعيب^(٣) قال علي وفائدة الخيارات لزوم الابدال^(٤) إذا فسخته^(٥) بأيهما إذا رده من دونها (و) الشرط الثالث وقوع (القبض^(٦)) فلا ينقد عقد الرهن إلا بصدان قبض المرتهن الرهن (في المجلس أو غيره^(٧)) ويكون قبضه إياه (بالتراضى^(٨)) فلا قبضه من غير إقباض لم يصح وهكذا لو حبس أمانته رهنًا أو ضمانه فانه يكون غصبًا لارهنًا وعند الناصر وك أنه يصح الرهن بالعقد والقبول فيجبر الرهن على إقباضه (ويستقر) كونه رهنًا (بثبوت الدين^(٩)) فإذا رهنه فيما يستقرضه فانه يكون موقوفًا فان تسمه وجوب الحق استقر الرهن^(١٠) وإلا فلا^(١١) وقال ش لا يصح الرهن عن حق متأخر وكذا في الكافي عن الناصر بناء على أن الموقوف لا يصح (فيل) ويستقر الرهن في الدين المؤجل (بجمله^(١٢)) ذكر ذلك ابن أبي العباس

اه بحر معنى (١) وظاهر الاز خلاه أو شرط ألا يباح عند الافلاس أو مطلقاً (١) ومثله في البيان في قوله مسألة وإذا شرط في عقد الرهن عدم تسليمه فسد (١) ويقال ما الفرق بين الرهن وسائر العقود ولعل الفرق كونه باقيا على ملكه بخلاف سائر العقود (٧) حيث كان للمرتهن فان كان لهما أو الرهن لم يستقر إلا لمضي المدة وقبله أمانة قرض (٣) وكذا سائر ما إذا تخصص اه متى (٤) بالقد الاول وقيل لا بد من تجديد عقد اه هبل سيأتي كلام التث على قوله ويجرد الابدال على قوله وعليه عوضه وحيث قام شفع في الرهن أوردته الرهن بالعيب على يائه فقالوا العقد الاول كاف ولا يحتاج إلى عقد يلزم أن يأتي في الجميع اه سيدنا حسن رحمه الله تعالى قرض (٥) يعني المرتهن (٦) ولا تنكفي الضحية بل لا بد من القبض الحقيقي لقوله تعالى فرهان مقبوضة وقيل ولو بالضحية قرض اه يان بلقطه (٧) مع القبول في المجلس قرض (٨) قلنا ولا بد من تجديد إذن من الرهن بالقبض بعد عقد الرهن ولا يسكني التراضى بالعقد وإن أذن بالقبض ثم رجع عنه قبل القبض صح وجوعه وبطل الاذن وكذا إذا أذن ثم مات أحدهما بطل الرهن وإن حجب الحاكم على الرهن بعد إذنه بطل الاذن لا عقد الرهن ذكره الإمام ع وكذا إذا أذن ثم باعه أو وهبه من الغير فانه يبطل الرهن اه كواكب قرض (٩) ويكون الدين معلوماً لا مجهولاً ذكره في البحر وكذا الرهن يكون معلوماً أيضاً فلو رهن معلوماً ومجهولاً صح في الطوم دون المجهول قال في البحر ولورهن صدوقاً بما فيه صح (١) في الصدوق ولم يصح فيها فيه لجأه ذكره الامام عليهم والضحج أنه يصح الرهن في المجهول كالطوم ذكره في الذويد وهو ظاهر الأثر اه متى كما يصح الرهن في العين المضمومة وقيمتها مجهولة اه طامر (١) وقيل لا تصح اه فملرى قرض (٥) ينظر لو سلم البعض ما توافقا عليه من قبل قد استقر ويحكون له الرجوع أي الرهن لعدم الوفاء على ما توافقا عليه اه شامى وعن سيدى الحسين بن القاسم مثله قال وهو منتظر إلى النظر (١٠) ولا بد من تجديد القبض بعد استقرار الدين اه بحر معنى قرض (١١) فلو تلف قبله لم يضمته اه يان (١٢) وقادته أنه لو تلف قبل حله أنه لا يضمته فيكون أمانة

الصنماني^(١) في كفايته (قال مولانا عليم) هو فيه ضعف^(٢) (قيل و) يستقر الرهن في العين المضمنة مستأجرة أو مستأجرة (بنوات) تلك (العين^(٣)) ولزوم قيمتها وقبل فواتها لو تلف الرهن لم يضمه وله استرجاعه ذكره الفقيه ح لأنه لا يصح الرهن على الأعيان وقال بعض المذاكرين^(٤) بل يصح الرهن على الأعيان^(٥) المضمنة^(٦) وهو ظاهر قول القاضي زيه قال مولانا عليم وهو القوي عندنا ولهذا أشرنا إلى ضعف قول الفقيه ح بقولنا قيل (و) الشرط الرابع (كونه مما يصح بيعه^(٧)) فكل ما يصح بيعه صح رهنه (إلا) عشرة أشياء فانه يصح بيعها ولا يصح رهنها الأول أن يكون (وقفاً^(٨)) وهدياً وأضحية صح بيعها فان هذه الثلاثة الأشياء وإن صح بيعها لم يصح رهنها فالوقف يصح بيعه إذا انتهى إلى حد لا ينفع به في المقصود ولا يصح رهنه وقال السيد ح بل يصح رهنه إذا بطل الانتفاع به في الوجه المقصود والهدي والأضحية إذا خشي عليهما التلف جاز بيعهما ولم يجوز رهنهما وكذا إذا أريد بيعهما لبدال أفضل منهما^(٩) فانه يجوز بيعهما ولا يجوز رهنهما (و) الرابع الأمة^(١٠) (المؤجرة و) الخامس الأمة (المزوجة) إذا أريد رهنهما (من غيرهما) أي من غير المستأجر

(١) واسمه محمد بن يحيى وقبره في قرية حوث مشهور مزور (٢) ووجه أنه يصح ويكون من وقت القبض قرز (٣) المضمنة المستأجرة أو المستأجرة (٤) فائدة قال في الضربات ولو أمر أنه عبداً ثم أخذت فيه رهنًا ثم ردت قبل الدخول بها فلف الرهن في يدها فلا ضمان عليها (٥) وهكذا يأتي في سائر الفسوخ من جهة اه زهور فائدة لو قتل العبد الرهن عبداً ثم سلم العبد يجناحه فانه يكون رهنًا من غير إيجاب وقبول ولا تراش اه زهور (٦) لأن لم يستقر المهر في ذمة الزوج (٧) السيد ح (٨) وفائدة بيعه ويكون يمينه الحيلولة حيث يجب (٩) لأن في ذمته وجوب الرد (١٠) غير الرهن بل لافرق إذ هو جائز اه املاء سيدنا حسن وسأقي مثله (١١) منه اه شرح آثار (١٢) ولا يصح رهن العبد المسلم من الكافر لأنه يؤدي إلى ثبوت بدالكافر على المسلم اه غيث وكذا المصحف قرز (١٣) غالباً أكثر من الدين فانه يصح بيعه ممن هو عليه ولا يصح رهنه مطلقاً (١٤) ويصح رهن مدبر العسر ومملوك علق عقه وعبد جان ومملوك دون ولدها فيباع معها اه تذكرة ويكون منه لسيده وتمنأ قضاء الدين وكذا الورهن الولد دونها اه كواكب قرز (١٥) وإنما لم تصح في هذه العشرة لعدم كمال القبض والقبض الصحيح مشروط في الرهن اه صبيزي ولأنها لا تخرج عن حكمها إلا بالبيع (١٦) أما الإبدال فلا يستقيم إلا في الأضحية وأما في الهدي فلا يستقيم فيه (١٧) الإبدال وهو مبنى في الأضحية أن مذهبه وجوبها أو وجوبها قرز (١٨) إلا غشية الفساد كما تقدم قرز (١٩) وكل عين يصح الرهن فيها قرز (٢٠) وأما الرهن في الرقيق مع الرحامة التي معها يحرم التفريق في الملك فيجوز أحدهم إذ المنوع التفريق بالملك قطع ولو بيع الرهن هنا للإفشاء أو نحوه يعم الثاني في البيع وقام بالحققين حق للرهن وعدم التفريق اه سحولي

والزوج (وغير عبيدهما^(١)) فإنه لا يجوز رهنهما وإن جاز بيعهما فأما من الزوج^(٢) والمستأجر^(٣)
أو من عبيدهما فجائز بيعهما^(٤) ورهنهما • (و) السادس رهن (الفرع دون الأصل) والسابع رهن
(النابت^(٥) دون المنبت^(٦) و) الثامن والتاسع (العكس) وهو رهن الأصل دون الفرع
والمنبت دون النابت فإن هذه كلها يجوز بيعها^(٧) ولا يجوز رهنها^(٨) (إلا أن يرهن الفرع
دون الأصل والنابت دون المنبت أو العكس) بعد القطع^(٩) فجائز قال في الشرح وإذا
رهن أرضاً فيها زرع واستقوى الزرع فسد الرهن^(١٠) فإن أدخل الزرع^(١١) أو أطلق صح
(و) العاشر أن يكون (جزءاً مشاهداً^(١٢)) فإنه يصح بيعه ولا يصح رهنه سواء قارن الشياع
المقد أو طرأ نص عليه الهادي عليم في الأحكام وصححه السادة وقال في المنتخب والناصر
وش أنه يصح رهنه مطلقاً وقال أبو حنيفة إن قارن الشياع لم يصح وإن رهن جسيمه ثم تقاسمنا

(١) وكذلك سيدها إيان معنى قرز (٥) فلو باع للرهن عبده الذي هو زوج الجارية بطل رهنها وكذا
في تزوج الأمة الموهوبة يصح من المهرين أو عبده ويكون مهرها رهنه إيان بلفظه (٦) وهاتنا يضمن
الزوج زوجته والعكس ولو كان موت أحدهما حلف أنه سحوى قرز (٣) قيل ع فإن ارتب ما هو
مستأجر له بطلت الاجارة وإن استأجر ما هو متهن له بطل الرهن لاختلاف اللوجين لأن موجب
الرهن الامساك وموجب الاجارة التصرف فيه صيرى وقيل لا يبطل المقدم منهما إلا حيث تأخرت
الاجارة فيبطل الرهن فيلتنافى دون الرقية إيا كواكب وفي الازخلة وهو أنها يصحان معا إيان من خط
سيدى حسين بن القاسم (٤) وإذا باع السيد المبد بطل الرهن قرز إيان (٥) حيث هلك واحد والأصح
رهن أحدهما دون الآخر إيا سحوى لفظاً قرز (٦) أى يصح (٧) أى لا يصح (٨) لعدم قبضها (٨) أما
بعد القطع فليس مما نحن فيه بل كسائر المنقولات ولهذا حذفه في الآثار ويستقيم أن يقول بشرط
القطع ومعه في السحوى (٩) لتضمن القبض لا اختلاطه بملك الغير إيا يمر (٥) فلو كان الزرع قد استعصم
صح رهن الأرض من دونه والعكس (١٠) إيا يان لأنه يصير كالمتاع الموضوع فيها (١١) أى بشرط
القطع كما في الازها (١٠) وإنما دخل الزرع في الحلق الرهن دون البيع فلا يدخل إلا أن يذكر أن عدم
دخوله هنا يقتضى فساد بخلال البيع إيا ح ثم إذا حمى وجب فيه المشرقة يبطل الرهن لمشاركته
(١٢) القراء على القول بأن زكاته تعلق بيمينه وأما في السائمة وأموال التجارة إذا وجبت فيها الزكاة
فلا يبطل الرهن لأن الزكاة لا تعلق بيمينه بل بحسوز إيا ح من الجنس فلم تقع المشاركة والشياع
حقيقة إيا بستان وقيل تصد مطلقاً لأنه تعلق باليمين (١٠) إلا أن يكون مع الرهن زرع غير هذا على صفته
من اليمين لم يفسد لأنه لا يمين من هذا الزرع إيا صيرى قرز (١١) ولو من الشريك لأن الشريك يبيع
نصيبه من الثمر وذلك يمنع حق المهرن وليندر استعماله لثمينه إيا يان معنى وإذا باع حقه وأخذ المشركي
نصيبه أدى إلى زوال قبضه من يد المهرن فخرج عن كونه رهنه إيا دوازي (١٢) وذلك لأن الشريك

في النصف أو ورث الراهن بمضى الدين صح رهته (إلا) أن يرهن المشاع (كله فيصح^(١)) ذلك (ولو رهن) المشاع (من اثنين^(٢)) في صفقة واحدة صح ذلك ولهذه الصورة وهي رهن المشاع من اثنين فصاعداً^(٣) ثلاثة أحكام • الأول أن يكون جميعه رهنا عند كل واحد منهما عندنا^(٤) (فيقتسمان) ذلك الرهن ان كان ينقسم (أو شيئاً من حسب الحال)^(٥) ان كان لا ينقسم وعن الشافعي يكون مع كل واحد منهما نصفه رهناً • (و) الثاني أنه يضمن كل منهما^(٦) كله^(٧) (فكل واحد من الشخصين المرتهين يضمن ما في يده ويد صاحبه وإذا استوفى أحدهما دينه كان محبوساً بحق الآخر عندنا قيل ع لكن له حق في تبرئة ذمته بأن يتزعه من الآخر ليسله الى صاحبه ثم يأخذه الآخر) قال مولانا عليهما وفي هذا نظر. وظاهر كلام أصحابنا خلافه وعن أبي حنبل يقي مع الآخر نصف رهن لا جميعه (و) الثالث أنه اذا استوفى أحد المرتهين دينه فانه (يبقى ضمان المستوفي^(٨)) عند أبي ط

يستمع انزع نصيبه اليه وفي ذلك ابطال ليد المرتن اه تطيق ابن مظفر (١) يعني صفقة واحدة حيث كان الراهن له اثنان اه صيرت ولفظ السعوي ولا تظهر صورة الشياح الا اذا كان الراهن اثنان في هذه الصورة (٢) ولورهن اثنان شيئاً مع واحد وقال الدين مائة وصدقه أحدهما وقال الآخر بمسور لم ينفك الرهن بتسليمها يعني المحسن اه كواكب ولا تحمل شهادة المصدق على المنكر اه تذكره الوجه في رد شهادته أنه جازي نفسه استحقاق فك نصيبه صاحبه ما شهد عليه (٣) عند إحصائه أو مطلقه لم يرجع به عليه قال في البيان ولا ينفك الا الخمسة وسبعين (٤) المراد انه اذا شهد عليه بما ذكره والزمناه ما شهد به عليه ثم أعصر الشهود عليه أو مطلق كان لهذا الشريك الذي شهد عليه أنه ينفك نصيبه من الرهنية ويرجع عليه بما فك به نصيبه وفي ذلك تقع للشريك الشاهد فلها لم تصح شهادته على شريكه (٥) لكن يقال هل يشترط أن يقبضه جميعاً في حالة واحدة أم لا وهل يمكن قبض أحدهما باذن الباقي أو قبضه معاً مثل قيل لا بد أن يقبضه معاً أو كلاً لئلا يقبضه لها مضيئاً أو يوكل أحدهما الآخر فان قبضه أحدهما كان رهناً معه وحده اه عامر قرز (٦) بلفظ واحد فيقول رهته من كل واحد متكلاً اذا قال رهته متكلاً فيفسد لأجل الفياح قرز (٧) خلاف ش (٨) لكن هل تكون المهاداة بينهما على قدر الدين أو على سواء لأن كل واحد منهما مسترهن له السكل لعل هذا أقرب لأنها سواء في ضمانه وكذلك في القسمة اذا اقتسامه للاسلاك وأما قسمة ثمنه عند بيع الحاكم فانه يقسم على قدر الدين اه كواكب لفظاً (٩) أي له المطالبة لكل واحد منهما ويرجع على صاحبه اه كواكب معنى وله حيث تلف بأمر غالب أو كان قد أبرأ كل واحد منهما صاحبه من الضمان والا فكل واحد أجبر مشترك للاخره حيث يجب عليهما الحفظ وقيل تكون حصص كل واحد مع الآخر ودية فيما بينهما اه من خط القاضي حسين للمجاهد (١٠) لهه شير بقوله كله الى خلاف ع ون روح أن للرهن لا يضمن زيادة الرهن اه ح (٨) اذ كل جزء رهن في جميع

حتى يستوفى^(١) صاحبه (لا للمبرء^(٢)) فانه يخرج من الضمان وقال م بالله لا يبقى على المستوفى ضمان (أو) رهن المشاع من شخص (واحد) رهنه منه إثنان صفقة^(٣) صح ذلك (فيضمن كله) وإذا أوفاه^(٤) أحدهما الذي عليه لم يخرج نصيبه عن الرهنية (و) لأن (يحبسه حتى يستوفى منهما) جميعاً لأن كله رهن بجميع الدين (فإن) عقد الرهن ولا شياع ثم بعد ذلك (طراً) عليه (الشياع^(٥) فسد) الرهن^(٦) مثال ذلك أن يرهن منه أرضاً فيقبضها ثم تفاسخا الرهن في بعضها دون بعض أو يبيع الراهن^(٧) بعضها بأذن المرتهن أو يرث الراهن^(٨) بعض الدين فانه إذا طرأ أي هذه فسد الرهن **﴿فصل﴾** فيما لا يصح الرهن فيه وفوائد الرهن وموثبه (و) اعلم أنه (لا يصح) الرهن (في عين الابد التضمنين^(٩)) فلها لو أخذ المودع من الوديع^(١٠) رهناً لم يصح وكذلك على مال المضاربة^(١١) فأما إذا كانت العين مضمونة صح الرهن فيها كالمارية المضمونة والمستأجرة للضمنة (ويكفي) في تضمين العين (طلبه^(١٢)) أي طلب الرهن فيها (من المستمير^(١٣)) والمستام لا

الدين اه بحر (١) صوابه حتى يقبض لذلك جميعه (٢) فإن أوفاه بضاً وأبراه من بعض قاله بالآخر وقيل المراد إذا أبراه من جميع الدين ذكره في تذكرة على بن زيد ولقحط على فلو استوفى من البعض (١) وأبراه من الباقي فإن تقدم الأبرأ على الاستيفاء لم يسقط الضمان وإن تأخر الأبرأ على الاستيفاء فسقط (٢) وإذا التمس المتأخر فالأصل بقاء الضمان اه شامى قرز (٣) إذا كان قبل تلف العين وأما بعد التلف فلا يبرئ (٤) ويأتي مثل هذا لو أبرئ البائع من الثمن أنه لا يضمن اه م لعله يلف من مال البائع وأنه لا يصح البراء لأنه لم يكن في ذمة المشتري شيء مع التلف فينظر ولا يقال كالمهر وقد تقدم ما يبنى على هذا في الخلع فأبحث عليه وفي البيان (١) فيما تقدم أن البائع إذا أبرأ من الثمن ثم تلف المبيع أنه يضمن كل الثمن وهو المختار (٢) في الفروع الاول من قوله فصل وإذا لم يقع من المشتري رضى بالبيع اغ (٣) حيث رهن كل واحد جميعه قرز (٤) أو أبراه (٥) وكذا لو وجبت فيه الزكاة (٥) إذا لم يفصل الدليل (٦) والضمان بحاله اه تذكرة (٧) مشاعاً لا مميئاً فلا يفسد الرهن (٨) أو المرتهن بعض الرهن قرز (٩) لكن يقال ما وجه الفساد إذا ورث الراهن بعض الدين والرهن لا ينفك مهما بقى من الدين مشمولاً قلنا أنه انتقل اليه بعض الدين باليراث فصار مشاعاً لبطان الرهن في حصته لأنه لا يصح أن يرهن من نفسه اه ح تذكرة ومثله في الصميرى قرز (٩) قال في الآثار غالباً احتراز من الرهن فانه لا يصح فيه الرهن مع أنه مضمون لأنه يؤدي إلى التسلسل وقيل يصح اذ هو جائز وليس بواجب ولا يصح قبضه إلا بالتراضي اه ح وقد أصحوا الكفالة السلسلة (١٠) إلا أن يستأجره على الحفظ قرز (١١) الصحيحة لا الفاسدة فهو أجبر مشترك فيصح الرهن فيه (١٢) ولو هازلاً (١٣) لأنه أخذه لتعنه (٥) وهكذا إذا بذل المستمير من غير طلب للمير فإن قبوله الرهن يكون تضميناً له ذكره في التبرج

الوديعة^(١) والمستأجر^(٢) لأن المستأجر أخذ لنفعه ونفع المالك فلم يكف الطلب في حقه (ولا) يصح
الزمن أيضاً (في وجهه) فلو كفل رجل وجه رجل لم يصح منه الزمن بذلك الوجه^(٣) (و) لا يصح في
(جناية عبد^(٤)) فلو جنى العبد جناية لم تصح من مولاه أن يزمن رهنًا في تلك الجناية^(٥) فلو التزم
الجناية ثم زمن صح ذلك وكذا لو فهم من دفع الزمن أنه أراد اختيار الأرض كان اختياراً^(٦) وصح
الزمن (و) لا يصح (تبرعاً^(٧)) عن الغير (بنير أمر) منه (واضافة^(٨)) من الراهن فأما إذا
أمره من عليه الدين فهو مضمون^(٩) عن أمره وأضاف في العقد إليه نحو أن يقول رهنتك عن
فلان صح ذلك فلو لم يصف لم يصح الزمن وكذا لو أضاف ولم يكن عن أمر الموهوب
عنه (و) أما فوائد الزمن فاعلم أن (كل فوائده) الفرعية والأصلية (رهن مضمون^(١٠))
في بدل الرهن هذا مذهب المهادي عليم^(١١) وقال الناصر وشأنها لا تكون رهنًا ولا مضمونة

ومثله في البحر والبيان (١٢) وإذا رد للمعير الزمن كان إبراء للمستعير من الضمانة اه زهور والمختار
أنه إن كان الرد الزمن بعد الطلب لم يطل الضمان وإن كان الزمن تبرعاً فرده كان ابطال للضمان (١٣) وأما
الوديعة فلا يضمن وإن صرح بالضمين وله بعد الصدي (١٤) لأن ذمته بريئة وهذا يشبه قول الفقيه ح
(١٥) ويصلح أن يكون حجة (١٦) في قوله قيل وبغوات المين (١٧) الأم الولد ومد الرؤس اه ح لى معنى
فيصح لأن سيدهما يقدما إلى قدر قيمتهما وكذا المثلول به قرز (١٨) لصقهما برقة العبد (١٩) مع المصادقة لأنه
لا يعرف الأمن جهته قرز (٢٠) والوجه في أنه لا يصح رهن المتبرع أن الزمن مضمون وهو لا يضمنه للمتبرع
لأنه لا يصح الاقابلة دين ولادين عليه فلو لا يضمنه للموهوب عنه لأنه لم يرهقه ولا مقابلة بينه وبينه
في الزمن اه وباض وغيث معنى (٢١) صوابه بألف التخيير وهو الموافق كما في الفيت وهو سهو من
الناسخ وبى عليه في ح لى والمسئلة مبينة على أربع صور كلام الكتاب لا يقع وعكسه يقع بأمر لا
اضافة لا يصح باضافة لا بأمر فان أجاز صح قرز وإن لم يجز لم يصح اه شرح فتح (٢٢) فان قيل ما الفرق
بين فوائد الزمن وفوائد المبيع أن فوائد الزمن مضمونة وفوائد المبيع غير مضمونة قلنا الفرق أن المبيع
غير مضمون فكذلك فوائد الزمن ولكن من حكمة أنه إذا تلف قبل قبضه بطل البيع وقولنا أنه مضمون
على البائع مجاز بمعنى أنه يرد التمن فقط اه كواكب (٢٣) وهل يشترط التراضي في قبضها سل قيل لا بد من
القبض بالاذن اه عامر وفي البيان أنه لا يحتاج إلى الاذن ونلف البيان قيل ح وان قبضها هو من نفسه
وتركها منه رهنًا صح كما قبضها من غيره اه بقطه (٢٤) الأصلية (٢٥) مطلقاً والفرعية بعد القبض
اه عامر ما لم يكن ذلك كالبر في البكر بعد الدخول فلا بد من القبض قرز قيل ح لا بد من القبض في
الأصلية إذا كانت ديناً كليهما لا غير الدين (٢٦) لأن قبض الأصل قبض لها (٢٧) حجتها أنها رهن
مضمون أن الزمن حق مستقل في الرقة فصرى إلى القوائد كالحق والاستيلاء قال في الشرح ولا يلزم
بغيره المذحرة لأن الحق في المنافع ولا يلزم في ولد الجانية لأن حق الجانية غير مستمر في رقبته لأن للمولى

وقال القاسم وأبوح أنها رهن غير مضمونة (لا كسبه^(١)) فأكسبه المبد الرهن من هبة ووصية^(٢) وصيد وركاز وإحياء قاته لا يصير رهنا (و) أما مؤنه (من نفقة عموك وعلف بهيمة فاعلم أنها (كلها على الرهن) وكذا أجرة من يقوم به ويرعاه ويحمله^(٣) وعلى الجملة فؤنه كلها حتى موضع الليل وحارسه^(٤) على المالك وقال أبوط مؤنه على المالك الأموضع الليل وحارسه فعلى المرتين (فإن أتفق^(٥) المرتين) على الرهن (فكالشريك) فإن أتفق لنية المالك^(٦) أو لأجل اعساره^(٧) أو عرده^(٨) رجع عليه^(٩) وإن لم يكن شيء من ذلك لم يرجع^(١٠) هذا هو الصحيح من المذهب قيل ح والنية هي المتقطعة وقيل ثلاثة أيام^(١١)

﴿فصل﴾ (وهو) مع المرتين (كالودية) فإنه لا يجوز له الانتفاع به إلا بأذن الرهن ولا تأجير له ولا رهنه ولا شيء من التصرفات^(١٢) (إلا) أنه يخالف الودية (في) أمرين أحدهما (جواز الجلس ولو كره المالك) (و) الثاني (أنه في المقدل الصحيح^(١٣) ولو) كان مستأجرا^(١٤)

أن يختار القداء اه غيث بلفظه وأما كسب المبد فليس من نفس الرهن ولا هو يدل من مثله اه غيث بلفظه (١) غير المتاد وأما المتاد فنه اه شرح مرغم قرز لأنه من القوائد (٢) هذا بناء على القول بأن الوصية تحتاج إلى قبول لأن الكسب ما يملكه بقوله أو فله اه بيان من باب التذر وأما من قال أنها لا تحتاج إلى قبول فهي من القوائد اه قال الملقى فيقيد ما في البيان في الرهن وكذا مالى القيث ويختصر بما في البيان في باب التذر فعلى هذا لا يكون التذر والوصية من الكسب (٣) وأما اللبن فإن كان ترك الحليب في الضرع يضر بالحيوان ولم يحلبه الرهن فإنه يحلبه للرتين ويحفظ اللبن فإن خشي فساد به وحفظ تيممه معه فإن لم يمكنه وخشي عليه فساد فعليه تسليمه إلى الرهن ان حضر وإن غاب ائضع به وضمته وله أجرته ان نواها اه بيان ولا يتصدق به هنا لأنه مضمون بخلاف الودية وهل يكون الناصب مثل ذلك لا يعد له في عين النصب لا القوائد اذا تصدق بها فلا ضمان اه من بيان حيث (٤) فلو تلف وهو في حفظ الرهن ويد المرتين كما ذكره اسل الجواب أن الرهن اذا حفظه حفظ مثله وتلف وضمانه على المرتين (١) وإن لم فعلى المرتين ويرجع على الرهن فيسقط هذا الذي يظهر اه شامى (١) ولا رجوع قرز (٥) صوابه فعل يدخل الجداول المائل ونحوه (٦) والصحيح أنه لا خروج من البلد (٧) له مع المؤاذنة وفي البيان لا فرق كما تقدم في شركة الإملاك (٨) عن الأذن (٩) إذا نوى الرجوع قرز (١٠) وحيث له الرجوع يدخل مع الدين فيسقط الرهن محبوسا بهما قرز (١١) والصحيح ما يضر به الحيوان عادة كما تقدم في غيره البريد (١٢) بل عليه بيع ما خشي فساد (١٣) الثالث الرد إلى موضع الاجتداء (١) والرابع مطالبة الناصب بالقيمة والخامس الوطء مع الجبل في سقوط الحد على المرتين دون الودج فإنه يحد مطلقا على الصرح أم جله (١) وإنه اذا ألقه الرهن وجب عليه بدله بخلاف الودية أنه لا يطل بموت أحدهما بخلاف الودية (١٤) فيكون مضمونا على المستأجر والمستبر وسواء تلف معهما

أو مستأراً^(١) لذلك أي للرهن (ولم يخالف المالك) فيما عين فهو هنا (مضمون كله ضمان الرهن إن تلف بأو فريضة من القبض إلى التلف و) ضمان (الجناية إن ألتف^(٢)) قوله وأنه في المقد الصحيح يعني وأما في الرهن الفاسد^(٣) لأجل شياع أو نحوه^(٤) فليس بمضمون وقال الناصر وش أن الرهن أمانة في يد المرتهن وقوله ولم يخالف المالك يعني وأما إذا خالف المستأجر أو المستعير للمالك فيما أذن لها أن رهنا فيه إما في القدر^(٥) أو في الشخص أو في المكان أو في الزمان أو تنجيم أو سلمة^(٦) أو مع واحد أو اثنين أو مجمل أو مؤجل فسد الرهن^(٧) وصاراً ضامنين ضمان النصب^(٨) لضمان الرهن فإن أطلق ولم يقيد انصرف إلى المتباد^(٩) وقوله كله بمعنى إذا كان في قيمته زيادة على الدين ضمنها المرتهن وقال القاسم وأبوح وأصحابه أن المرتهن لا يضمن زيادة الرهن والراهن يضمن زيادة الدين وعند شريح^(١٠) والشامي^(١١) والحسن أنه لا يضمن المرتهن^(١٢) زيادة الرهن ولا الراهن زيادة الدين بل يتساقلان ولو تفاضلا وقوله ضمان الرهن إن تلف وضمان الجناية إن ألتف^(١٣) اعلم أن ضمان الرهن

قبل أن يرهناه أو بعد أن استفكاه لأنه كأنه استعاره بشرط الضمان أو تلف مع المرتهن وسواء كان في قيمته زيادة على الدين أم لا هذا ما اختاره مولانا عليم وهو قول الهادي عليم في الأحكام (١) وللمعير فسخه من المرتهن ويرجع على الراهن بما سلمه إذ هو كالأذن من جهة الحاكم به بحر (٢) ولا يصح رهنه من المالك لأنه يؤدي إلى أن يكون مضموناً على كل واحد منهما على قولنا أنه مضمون على المستعير اهـ كب (٣) تنبيه وليس للمستعير الرجوع عن العارية بعد قبض المرتهن إذ قد لزمت فيه حق التصرف فلا يصح إبطاله أو ما قبل القبض فيصح الرجوع ولو قد عقد الرهن لعدم لزومه ذكره في مناج النوى في مذهب الشافعية وشرح الصفحة اهـ شرح بحر (٤) يفتح الهمزة (هـ) ظاهر الكتاب أنه يضمن ضمان الجناية والذي في الحفظ وتعليق الفقيه وأحد كلامي التذكرة أن الراهن مخير إن شاء ضمنه ضمان الرهن أو ضمان الجناية أن ألتف اهـ بحر (٥) فإن جنى عليه النهر خطأ فعلى الماقلة قيمته مالم تعددية الحر وعلى المرتهن قيمته بالما بلفت ويطلب الراهن أيهما شاء والمرتهن أن يرجع على عاقلة الجاني بما طوب به إلى قدر ما يلزمه والزائد على المرتهن اهـ أملاء قرز (٦) يعني إذا جنى المرتهن على العبد الرهن جناية خطأ فإنه ان ضمن ضمان الجناية حملته الماقلة وإن ضمن ضمان الرهن فعلى المرتهن لا على عاقلة اهـ صبيح ترى المختار أن الماقلة لا تحمله (٧) من أصله لا إذا كان طارفاً فالمصحح في ضمانه اهـ شرح أثمار (٨) العشرة المتقدمة أو على ودية اهـ تذكرة (٩) قال في الكافي ولو رهنه في أقل مما شرط المالك أيضاً وله في المستأجر لا في المستأجر فلا يضمن ويأتي في المستأجر خلاف التفريعات والانتصار الذي في العارية مع العرف اهـ بيان بلفظه (١٠) يعني في ثمن سلمة (١١) لا يبقى موقوفاً على الجزاء المالك قرز (١٢) حيث كان عالماً والارجع على الراهن (١٣) فإن لم يكن معطاداً فاشاء البحر ورياض (١٠) قاضي على عليم (١١) اسمه طاهر ابن شريحيل (١٢) لا يرى أن جزاره من فرسا

يفارق ضمان الجنابة من ستة وجوه • الأول أن ضمان الجنابة يجمع عليه وضمان الرهن مختلف فيه ^(١) • الثاني أن الخطأ في الجنابة على العاقلة ^(٢) بخلاف الرهن • الثالث أن ضمان الجنابة لا يتجاوز بها دية الحر ^(٣) بخلاف ضمان الرهن • الرابع أن ضمان الجنابة يتعلق بالقيمة يوم الجنابة بخلاف الرهن فإنه يضمن بأوفر القيم • الخامس أن الجنابة يشتملها الأكليل ^(٤) إذا انشده وان ^(٥) لم ينقص وزنه بخلاف ضمان الرهن • السادس أن ضمان الجنابة مقدر ^(٦) بخلاف الرهن (وفي تقصانه) في يد المرتهن (بغير السر) نحو أن ينقص لأجل جناية أو آفة مماوية أو نحو ذلك قصصاً (يسيراً) وهو النصف فادون لزم (الأرض) على المرتهن ^(٧) (غالباً) احترازاً من صورة فإن المرتهن لا يضمن الأرض ^(٨) وذلك نحو أن يُرهن إكليل فنة فينشده ^(٩) من دون جناية والانتقاص في وزنه ولا انكسار في جوهره وهو مرهون في جنسه ^(١٠) (و) إن كان ذلك النقص (كثيراً) وهو فوق النصف ثبت (التخير) للمالك بين

تلفت في يد المرتهن فقال صلى الله عليه وآله وسلم ذهب حنكاه بستان (١) فلا يلزم إلا بحكم مع الشجار (٢) يريد في مطلق الجنابة لا الجنابة على الرهن حيث الجاني هو المرتهن كما سيأتي لأنه في مقابلة عوض مضمون عليه ولأنه لو تلف آفة مماوية لضمنه المرتهن في الأولى إذا كان هو الجاني ذكر معناه في الميار وعموم كلام البيان أنها تحملها العاقلة ولو كان الجاني هو المرتهن حيث ضمن ضمان الجنابة والله أعلم ومثله عن المراجعي في الجذبات على قوله فصل ويقطع عن الحر الجاني على آدمي غير وهن (٣) في غير المصوب (٤) فيضمن ولو تعدت دية الحر (٥) أما هذا فهما سواء في الرهن والجنابة على المقرر (٦) الأكليل كل عجوف كالدمليج ونحوه اه صغرى وفي البحر وهو نوع من لباس الرأس يكون من فضة أو ذهب يرصع بالجواهر تصفذه الملوك وقيل هو شيء مثل البيضة يجعل على الحاج (٧) الصواب حذف الواو (٨) السابع أن ضمان الجنابة مؤجل شرعاً بخلاف ضمان الرهن ووجهه ثامن وهو أن الأرض ساقط في الرهن وفي الجنابة خلافاً له لفظ البيان وأن ضمان الرهن يقاس بالدين بغير تراص وضمان الجنابة يختلف فيه فقيل ح أنه يقاس بعبدته وقال في التبرير والفتاوى لا يقاس إلا بتراضيهما اه بلفظه (٩) وهو ما بين قيمته ناقصاً وبين أوفر قيمته من التبعض إلى الثقبان قرز (٨) وإنما لم يضمنه لأنه يؤدي إلى الربا لأنه ضمان العمالة لا ضمان جناية فكان كالبيع لأنه في مقابلة الدين لأنه إذا سلم الرهن والدين وسلم الرهن الذي هو للأكليل مثلاً فكانت اشتراؤه بما سلم وكان الذي سلم مساوياً للرهن فإذا أخذ مع الأكليل أرض ملأ يقص من وزنها ونكسر من جوهره فذلك ربا اه بحر قرز وجوهره فصوصه (٩) يعني يهجم (١٠) هذا كلام السادة وأبي ح قرز الأزهار وقد نظره الفقيه وقال القياس أنه يضمن (١) لأن الضمان ليس من عقود الربا واختاره المؤلف كما أفهمه التبعيض فيما يأتي اه شرح فتح بلفظه فيضمن من غير الجنس الذي هو مرهون فيه اه آثار (١) وكلام الفقيه هو الذي أشار إليه في البحر في كتاب القصب حيث قال فرع فاما

أن يأخذ الأرض مع الرهن أو يأخذ قيمته^(١) وأما إذا كان النقصان من جهة السعر فقط وعينه لم تنقص لم يلزم أرش للنقص لأن السعر غير مضمون^(٢) (و) اعلم أن الأرض الحاصل في الرهن (يساقط الدين) الثابت فيه فيسقط عن الرهن من الدين بقدر الأرض (إلما ناع) وهو أن يكون الأرض من غير جنس الدين^(٣) فإنه لا يتساقط (و) يجب (على مستعمله منها) بأذن^(٤) الآخر الاجرة^(٥) وتصير رهنا^(٦) إلا أن تلزم المرتهن ويكون من جنس الدين فإنه يسقط منه بقدرها فإن كانت قدر الدين ارتفع الرهن (ولا يصرف للمالك فيه بوجه^(٧)) لا يبيعه ولا هبته ولا مكاتبته ولا تديره^(٨) ولا مؤجرته ولا غير ذلك من ضروب التصرفات (إلا بأذن المرتهن) والمعنى أن هذه الأشياء لا تكون ناجزة بل تكون موقوفة^(٩) على زوال الارتهان^(١٠) (فإن فعل) الرهن في الرهن أي هذه التصرفات (تنقض) ذلك (كالكساح^(١١)) وتنقضها يصح أن يكون من جهة المالك أو من جهة القابل

القضية مضمون بقيمته ولو من جنسه الامام ي بل لا يزاد من جنسه على وزنه بل تقوم الصنعة بغير جنسه حذرا من الربا قلت إنما الربا في المعاملة اه بحر بلفظه (١) صححها قبل النقص ويكون بأوفر القيم قرز (٢) وأما المزار فللخلاف يضمن على المذهب (٣) مع البقاء لا مع التلف فيضمن قهبا سره في القيمة لا في المثل لأن الواجب مثله فقط قرز (٣) نحو أن يكون الأرض من غير جنس الدين أو من جنسه لكن منع مانع آخر كاختلاف الصفة نحو سبيكة فضة مرهونة في قد فضة تنقص وزن السبيكة فلا تساقط لاختلاف السبيكة فالنقد في الصفة (١) وإن كان الجنس واحدا اه ح لى لفظا قرز (١) لأنه إذا نقص الوزن فاللزم قدر النقص من القضية لكنه لا يساقط لأنه غير مضروب فلم يوافق الدين في الصفة إذ من شرط الدين في المساقطة الاتفاق في الجنس والصفة اه ح بهران (٥) فلو رهن أ كليل فضة بدراهم فأنشده ونقص وزنه أو لم ينقص الوزن أنشده بجناية فها هنا يضمن الارش ولا يساقط الدين وذلك لأن نقصان الجناية مضمون على كل حال ولا يساقط الارش الدين هاهنا لان الارش في القضية بقدر القبح والعكس اه غيث (٤) أو غيرها بالاولى (٥) أجرة المثل (٥) فإن استعمل المرتهن بأذن الرهن جاز إلا أن يكون ذلك الاذن لأجل انظاره بالدين لم يجوز لأن ذلك ربا اه صيمرى (٥) إلا المرتهن لزوجه فله وطؤها ولا أجرة (٦) بعد القبض من هسه باذن المالك أو الحاكم (٥) اه فتح وفي هامش البيان لا يحتاج الى اذنه وهو ظاهر الاظهار قرز (٥) لغية المالك أو تمرد (٧) إلا في بيع ما يخشى فساد فوجب عليه كراهية (٥) مسألة وإذا قام شقيق في الرهن حكم له به وكان منه رهنا بدلا عنه وكان إذا رده الرهن على قائمه بخيار الرؤية (١) أو العيب فإنه يصح ويكون منه رهنا بدلا عنه اه يان (١) ينظر في الرد بالرؤية لأنه لا تصرف وكذا رد الميب بالتراضي فهو بمنزلة عقد جديد ولا تصرف للمالك فيه بوجه وإن كان الرد بالحكم فهو يطل كلما ترتب عليه وهذا منه (٨) ولا وقعه (٩) مجازا اه بهران (١٠) أو اجارة المرتهن وإن كان استهلا كالان هذه اسقاط حتى اه مفتى قرز (١١) وإذا زوج الأمة

كالمتري^(١) والمتزوج وذلك لأن المقد الموقوف يصح من كل واحد من المتعاقدين^(٢) فسخه قبل انبرامه^(٣) (الامتق والاستيلاد^(٤)) فإنه لا يصح قضيها^(٥) (على الخلاف^(٦)) (والخلاف في مسألة المتق على أقوال^(٧) الأول ذكره بالله وهو قول أبي حنيفة أن الرهن إذا عتق الرهن عتق في الحال

الرهن من المرنه صبح وكذا من عبده ومتى بيع العبد بطل الرهن ولا يطل الرهن حيث زوجها من غير المرنه بأذنه فإن زوجها من غير أذنه ولا إجازته يطل الرهن اه بحر (هـ) وليس للسالك وطه الأمة للرهنه فإن فعل لزمه الهركالاجرة وتكون رهنا ويلحقه الولد اه بحر معني قرز ويعز مع العلم ويلزمه أرش النقص وبالإولادة أو بالجليل (١) وكذا المرنه قبل سقوط الدين اه غيث (٢) وقد تقدم ماخالف هذا في البيع على شرح قوله والمشتري الجاهل في معلومه كلام الكواكب فينظر لعله يقال في الفرق أن الذي تقدم في الرهن للوقت كما هو صريح الازول هذا قرنه هناك بالمؤجر لارتقاعه بمضيه بخلاف ما هنا قال يصح من كل واحد من المتعاقدين فسخه قبل انبرامه قال في التث قبل سقوط الدين فانقرض اه ح سيدنا على رحمه الله تعالى (٣) قبل سقوط الدين اه غيث (٤) قال سيدنا وهي خمس مسائل الذي يحق الانسان ملكه وفيه حق للغير الرهن وهي مسألة للكتاب والمشتري قبل القبض وهو يحق ويلزم المشتري الثمن والا سعى وعبد المريض المستغرق متى يحق ويسعى والمشتري يحق ويضمن المؤسر ويسعى العبد عن المصروع والحق المحجور كالرهن ذكره في التشرح عن أبي ط اه زهور بلغظه وفي تعليق الدوازم لم يصحوا عتق محجور بدين من الحاكم وقد ذكر مثله في البيان فيما سياتي ان شاء الله تعالى (هـ) وأما الكتابة قبل التسليم فله التسخ أي الرهن وبسده كالعتق سواء اه تجري بولي البحر لا تصح (١) كتابه لا ضراره بالرهن ان أرسله للتكسب وقال في التث يكون موقوفا ومثله إذا دبره (١) وفي التذكرة تصح كتابه ولو لفظ البيان (مسألة) وإذا كاتب الرهن العبد الخ (هـ) الحاصل أن الرهن إذا عتق العبد الرهن عتق مطلقاً سواء كان في قيمته زيادة أم لا وسواء كان سيده مؤسراً أو مصراً إلا أنه ان كان مؤسراً لزمه تسليم الحال أو ابدال الرهن في المؤجل وان كان مصراً أنجم عليه الدين إذا كان يمكنه التكسب وإلا استسعى العبد في الأقل من قيمته أو الدين فان تضررت السعاية من العبد بيع بالدين حيث لازمة في قيمته ومن في قيمته زيادة يبقى محبوساً بيد المرنه وتكتب له أحكام الحر ولا ضمان عليه وحيث تمكنه السعاية يرجع على سيده بما سعى إذا نوى الرجوع دون من لازمة في قيمته والتدبير كالعتق في حق للمؤسر وإلا يبيع بالدين والاستيلاد من الرهن يثبت حكمه ويكون مع يسار الرهن كالعتق ومع الإصرار يسمى بالأقل من قيمتها أو الدين ولا يلزم الولد سعاية ان ادعاه حمله وإلا كان عليه قنبر قيمته يوم الولادة ينجم على أبيه إن أمكنه التكسب وإلا سعى به إلى الولد متى أمكنه ورجع على الأب وأما الكتابة فمع يسار المكاتب كالعتق وإلا كان للرهن فسخ ما لم يتخذ واستسماؤه في النافذ والله أعلم اه صحاح (هـ) صوابه أن يقال فيصالح مع ما فيها من الخلاف (٦) في العتق قنط (٧) ثلاثة

ولم يصح تقضه سواء كان الرهن معسراً أو مؤسراً قال م بالله لكن مع الايسار يجبر على تسليم الدين ومع الأعسار يسعى العبد^(١) القول الثاني للناصر^(٢) أنه لا يمتنع بكل حال القول الثالث لأبي ط وهو الذي رجحه المتأخرون للمذهب وتحصيله أن العبد إما أن تكون في قيمته زيادة على الدين^(٣) أو لا إن كان فيها زيادة^(٤) عتق العبد^(٥) ثم إن كان مولاه مؤسراً لزمه تسليم الدين في الحال فإن كان مؤجلاً أبداً رهناً^(٦) قيل مد في وجوب إبدال الرهن نظراً لأنه لا يجب عليه قضاء المؤجل في الحال وهو متبرع بالرهن فيه وقد بطل اللهم إلا أن يكون الدين مشروطاً بالرهن من أصله كأن يشترط في البيع أن يرهن على الثمن وقيل بل يجب إبداله^(٧) لأنه قد لزمه بالدخول فيه وإن لم يكن مولاه مؤسراً فإن كان معسراً نجم الدين عليه^(٨) وبقي العبد محبوساً^(٩) حتى يؤديه وإن كان مفلساً واستسمى العبد^(١٠) وأما إذا لم تكن في قيمته زيادة^(١١) كان عتقه موقوفاً على الأداء^(١٢) فإن كان مولاه مؤسراً لزمه أن يستفديه ويسلم الدين الحال وإبدال الرهن^(١٣) في المؤجل وإن كان معسراً قيل ع فلا نص في ذلك لكن لا يمتنع أن يقال فيه كما قيل في القسم الأول أن سيده ينجم عليه ويبقى العبد محبوساً^(١٤) ومع الإفلاس يسمى العبد^(١٥) والفرق بين القسم الأول وهو حيث في قيمته زيادة على الدين والقسم الثاني

(١) إلى قدر القيمة (٢) لأنه لا يقول بالقود الموقوفة (٣) حال الحق (٤) هذا يشبه قول القاسم ومن معه المتقدم (٥) حال العتق وقيل يوم القبض وقيل يوم الرهن (٦) إن قيل إن حق المرتهن متعلق برقبته مطلقاً سواء كان في قيمته زيادة أم لا فواجه الحق لاجل الزيادة فيحقق الوجه وإنما يأتي على قول القاسم عليه في أنه يضمن من القيمة إلى قدر الدين اه شامي (٧) بالزيادة ويسرى (٨) في الحال ويجزى معنى الكفارة (٩) بقدر قيمة الأول اه فاية (١٠) بالعدد الأول وقيل لا بد من تجديد عقد (١١) ويسمى الرهن هنا بخلاف القلس عن الدين لأنه أوجب على نفسه حقاً للعبد وهو الحرية وحق للمرتهن فالزمناه السعاية للوفاء بالخمين ولم يسع العبد مع أعسار السيد بخلاف المشترك لورود الجبر في المشترك ولأن الامساك هنا حق للمرتهن وسعاية العبد تؤدي إلى زواله حال السعاية فقدما حق المرتهن لتقديمه على الحق اه صبيتر (١٢) وقد سقط الضمان عند تولف (١٣) ولا يكون رهناً مضموناً وثقته من كسبه قرز (١٤) فرع وسواء أعسر الرهن حال العتق أو بعده وإذا أسر قبل أن يسعى العبد بطلت سعايته بخلاف العبد المشترك إذا اعتقه أحدهما فإنه يعتبر بمساره وأعساره حال العتق ولا حكم لما بعده لأنه حال الوجوب اه بيان (١٥) بل استويا أو زاد إلى الدين (١٦) وثقته على سيده (١٧) الآن ينضم شرط عتقه نحو إذا جاء زيد (١٨) رضاء المرتهن والمأفاه حسبه حتى يستوفي (١٩) ويبقى الضمان قرز (٢٠) يقال فلو لم تمكنه السعاية مع إفلاس سيده وطلب المرتهن دينه بعد حلول أجله هل يباع العبد لا يبعد ذلك اه من خط حيث يقرره الشامي بخلاف الطرف الأول فلا يباع وهو

وهو حيث لم تكن في قيمته زيادة من وجهين الأول أنه حيث في قيمته زيادة تنبئه أحكام الحر^(١) فإذا جنى أو جنى عليه كان ذلك له وعليه وكان أرض الجنايا تأرث حره الثاني أنه يرجع بما سمي^(٢) حيث في قيمته زيادة^(٣) قيل ح والفرق بين المفلس والمهر^(٤) فالمهر الذي لا مال له ويمكنه أن يتكسب والمفلس لا مال له ولا يمكنه أن يتكسب^(٥) ونعم^(٦) وحيث يلزم العبد السعاية يسمى في الأقل من قيمته^(٧) أو الدين ذكره^(٨) زيد وفي أحد احتمالي أبي ط أنه يسمى^(٩) في قدر قيمته قال في التذكرة^(١٠) فإن دبره الرهن^(١١) وهو مهر يبيع بالدين وموسر صحيح وكان كالمعتق^(١٢) وأما الاستيلاء فإذا أتت الأمة المهرونة بولد وهي في يد المهرن فادماه الرهن صارت أم ولد له قيل ح و لا فرق بين أن تأتي به لستة أشهر^(١٣) أو أقل^(١٤) ولهذه المسئلة ثمانية أحكام أحدها أنه يثبت نسب الولد الثاني أنه يثبت استيلاؤها الثالث أن الرهن يبطل^(١٥)

لأنه قد عتق^(١) وثقله من كسبه^(٢) ان نوي الرجوع اه يان قرز^(٣) الثالث أنه لا يضمته للمهرن حيث في قيمته زيادة^(٤) وهذا خاص في هذا بخلاف مسألتين^(٥) يوم عقد الرهن وقيل يوم العتق ويبنى مجوساً في الباقي قرز^(٦) حيث كان في قيمته زيادة على الدين وأن لم تكن في قيمته زيادة على الدين يسمى في جميع الدين بالفا مالم ينقذ إن عتقه موقوفاً على الاداء كما مر وقيل إنه يسمى في الأقل ثم يحبس المهرن حتى يستوفى دينه فإذا أحب خلاص نفسه سعى في الزائد قرز^(٧) هذا الخلاف في اللفظ فقط لأنك إن قدرت القيمة أقل من الدين قد اتفق أبوط وض زيد وإن قدرت القيمة أكثر فأبوط لا يقول يسمى العبد في قيمته وإن كثرت ولا يصور في المسئلة غير ذلك ومعنى هذا في شرح الفتح^(٨) وقد حمل كلام أبي ط ان الدين أكثر أو استويا^(٩) تذكرة أبي ط^(١٠) فان مثل به سل القياس أنه ان كان مؤسراً لزمه عتقه أو يمكنه التكسب وجب عليه ذلك وإلا استسمى العبد ثم عتق اه شامى وقرز فان تضررت عليه السعاية سل له يجب اعتاقه ويبنى في ذمة السيد قرز^(١١) فان كان في قيمته زيادة قد التديير في الحال وإلا كان موقوفاً وحكم التأخذ والوقوف مامر في العتق اه شامى قرز^(١٢) قائمة إذا وقف الرهن الرهن فمن أبي مضر لا يصح وفي الاعتصام يحتمل أن يصح كالمعتق ويحتمل أن لا يصح وهو المختار لأن الوقت لا يسرى وفي الخفيف أنه يكون موقوفاً كثير^(١٣) من المؤسر والمهرن ومل المراد أنه ليس موقوفاً على إجازة المالك بل على إجازة من له الحق كالوقوف الرض جميع ماله على غير ورثته اه ن وكب معنى^(١٤) وهو صريح الكتاب لا نه لم يستثن إلا العتق والاستيلاء اه نجرى^(١٥) من يوم عقد الرهن^(١٦) أو أكثر^(١٧) ويبتطلانه لا يمنع من حبس الرهن حتى يستوفى^(١٨) اه صميرى وإذا تلفت ضمنها قرز^(١٩) يقال إذا كان له حبسها ويضمنها إذا تلف فاقامة قولنا أن الرهن يبطل يقال يبطل بالنظر إلى أنها لا يباع للإيهام لأنه لا يجوز بيع أم الولد أو المأليس فله حبسها ويضمنها لا نقبل موت سيدها ملكه ولكن لو مات سيدها قبل أن توفى عتقت وهل تسمى إذا كان سيدها لحرمة أم لا وإذا قلنا يسمى وتضررت عليها

• الرابع أن المؤسر يلزمه تسليم الدين إن كان حالاً أو رهنًا بقدر قيمتها ^(١) إن كان مؤجلاً
 • الخامس أنه إن كان ممسراً وجب عليها أن تسمى في الدين ^(٢) بالتمام بلع ^(٣) ذكره بالله وظاهر قول
 أبي ط أنها لا تسمى إلا بقيمتها فقط ^(٤) قال ابن أبي الفوارس وأما تسمى إذا كان علوقها بعد
 الرهن اذ لو كان قبله كان الرهن باطلا من أصله فلا سماية عليها لأن رهن أم الولد لا يصح
 وقواء الفقيه ^(٥) وقال الأمير ما ذكره ابن أبي الفوارس فيه نظر بل لا فرق لأن كونها
 أم ولد لا يثبت بالوطع ولا بالملوق ولا بالولادة بل بالدعوة ^(٦) • السادس أنه لا يلزم الولد سماية
 أن أقر به وهي حامل ^(٧) فإن أقر به بعد الولادة سعى في حصته ^(٨) وهي الأقل من قيمته ^(٩) أو حصته
 من الدين • السابع أنها لا ترجع على سيدها بما سعت ^(١٠) ولو لمعاً أن يرجع ^(١١) على أبيه • الثامن
 أنه يقوم الولد ^(١٢) حال الدعوة ^(١٣) والأم حال المقد ^(١٤) لمعرفة حصته كل واحد منهما من الدين فإن
 كان الدين مثل قيمتهما أو أقل فذلك ظاهر وإن كان أكثر ففائدة التقويم أن يعرف كم على

السماية لماذا يقال (١) قبل الاحتيلاد (٢) ولو كان يمكنه التكسب (٣) ولا يصح على السيد كافي العبد
 لأن كسبها له بخلاف العبد حيث أحقه سيده وفي قيمته زيادة فإنه لما نفع نفسه وجواب آخر وهو أن
 عتقها هنا ليس بموقوف على أمر من جهة بل بالموت وهناك أمر من جهة وهو تسليم الدين اه زهور (٣)
 ولا رجوع لها (٤) وإزالة على السيد (٥) وهي الاكثر من يوم رهنها إلى يوم الدعوة اه يسان
 بلفظه وقواء المتقي وفي النيث يوم عقد الرهن (٥) وصرح به في البحر وقواء حيث ونهائي وهو
 الموافق للمنصب وهو الذي يفيد الازال لأن الكلام مستغرق في التصرف الواقع بعد عقد الرهن (٦)
 أي أحكام أم الولد التي تحدث بها لا تثبت إلا بالدعوة وإن كانت الدعوة كاشفة عن كونها أم ولد اه
 من تقرير المتقي رحمه الله وقيل بل هي مبينة قرز (٧) لأنه لم يمكن للولد قيمة حينئذ فلم يدخل في الرهن
 (٨) متى أمكنه (٩) لعل ذلك مع اغلاس أبيه والآنهم عليه كما هدم إن كان ممسراً قرز (٩) فإن
 مات قبل السماية فعل الام (١٠) اه زهور على قول به الله وكأن الولد لم يكن اه غيث (١١) وقيل إلى قدر
 قيمتها قرز (١٢) قال في الحيار لا بأس به بعد موت سيدها فترجع ولعله حيث لا تركه فبقى في ذمته
 إذا وجب له أو تبرع عنه انتهى اذ لو كان ثمة تركه لم يجب السماية قرز (١١) وذلك لأنه رغم لحقه بسببه
 لأنه كان يمكنه أن يقربه وهي حامل اه تعليق الفقيه ع (١٢) لأنه حر أصل اه ينظر (١٣) وقائمة التقويم
 معرفة حصته للولد ومثال ذلك إذا كان قيمتها تسعين وقيمة الولد عشرة والدين مائتين فإن الولد يسعى
 بقيمته لأن حصته من الدين عشرون فلو كان قيمة الامة مائة وثلاثين وقيمة الولد عشرين والدين
 مائة فإن الولد يسعى بحصته من الدين وهي عشرة لأن حصته من الدين هنا أقل من قيمته وبالقافي
 عليها اه صيرت وقيل إلى قدر قيمتها كما ذكره في البيان (١٤) أن قرنت الوضع والا في يوم الوضع أن
 تأخرت الدعوة (١٥) غير أم ولد (٥) وبعبارة ان زادت ولفظ البيان وهي الاكثر من يوم رهنها إلى

الولد والباقي على الأم قل أم كثر عند م باق لا عند أبي ط فيسقط عليهما على قدر قيمتهما^(١)
فصل في حكم التسليط في الرهن والتسليط هو التوكيل والمسلط ووكيل^(٢)
 فإذا رهن رجل رجلاً شيئاً وقال قد سلطتك على يمينه^(٣) في وقت كذا^(٤) فباعه المرتهن في
 ذلك الوقت جاز يمينه وعندش لا يصح تسليط المرتهن^(٥) وله في بطلان الرهن بتسليطه
 قولان فأما تسليط المدل^(٦) فنصحه اتفاقاً (وإذا عارن التسليط^(٧)) على بيع الرهن (المقد^(٨))
 لم ينزل (المرتهن) (إلا بالفاء^(٩)) ولم يصح عزله باللفظ ولا ينزل بالموت^(١٠) وسواء كان
 المسلط المدل أو المرتهن وعند م باق والناسر أنه يصح من الراهن عزل المسلط ولو عارن
 التسليط: المقد (وإلا) يقارن التسليط المقد (صح) انزال المسلط (بالموت^(١١) أو اللفظ)
 وعن أبي جعفر لا ينزل بالموت^(١٢) (وليفاء) الراهن بعد التسليط (البعض^(١٣)) من دين
 المرتهن (أمانة^(١٤)) لنقض التسليط وليس بنقض صحيح^(١٥) ذكره الاخوان وعن ابن أبي
 الفوارس وأبي جعفر أن إيفاء البعض نقض للتسليط^(١٦) وهو ظاهر كلام الهادي عليه (و) إذا
 اتفق الراهن والمرتهن على أن يكون الرهن في يد مدل جاز ذلك وكانت (يد

يوم الدعوة (١) والزاك على السيد قرز (٢) وزيادة بمعنى لو عزل لم ينزل (٣) أو وكلتك أو أمرك
 قرز (٤) أو أطلق (٥) ووجهه أنه لا يصح تصرفه فيه فكذا في التسليط قلنا الإذن برفع الحجر
 وقيل إنه يمين (٦) معنى المدل عنده (٧) والمقارنة في العقد أن يقع التسليط قبل القبول وقيل قبل
 القبض (٨) ينظر لو بطل الرهن هل يبطل التسليط لأنه من حقوق المقد سل الظاهر البطلان اه ع
 سيدنا عبد القادر رحمه الله تعالى (٩) ما لم يرض ذات رضى انزل اه فتح لأنه وكيل وأجير قرز
 (١٠) أو اقتصاء الوقت في المؤقت قرز (١١) أو عزل نفسه قرز اه شرح فتح في وجهه على الخلاف وفي حاشية
 وليس كعزل الوكيل فيحتاج إلى أن يكون في وجه الأصل لأنه اسقاط لفتح اه شرح فتح ولعل الفرق
 بين هذا وبين كلام الامام الذي يأتي في شرح قوله وهو جائز من جهة المرتهن أن هنالك يقدر بخلاف
 الذي سيأتي فهو عقد ولا يتم النسخ إلا في وجه الآخر أو علمه بكتاب أو رسول اه سماع (١٠) موت
 الراهن والمرتهن (١١) لأن التسليط إذا وقع حال العقد صار من حقوقه فلا يبطل بموت أحدهما بل بموت
 المدل فلا يكون لوارثه ماله اه رياض وكب وإذا مات المرتهن فوارثه البيع وقفا بينهم هنا قرز (١٢)
 وإن لم يعلم الثاني وأما باللفظ فلا بد من العلم (١٣) وجنونه وردته مع الحق ولا فرق بين موت الراهن أو
 المرتهن اه ع (١٤) لأنه لو كمل وأجبر اه غيث (١٥) حيث لم يقارن لافرق بين المقارن وغيره اه عامر (١٦) هذا
 مبنى على أن التسليط وقع بعد الرهن اه زهور لأنه لا ينزل بالصريح فضلاً عن غيره (١٥) بمعنى أنه
 يصح البيع ولكن يكره اه شرح فتح وقائمة ذكرها لأجل خلاف أبي جعفر وغيره اه شرح فتح (١٦) ولا

المدل^(١) يد المرتن^(٢) في أنه إذا تلف كان في ضمان المرتن وفي أنه إذا قبضه المدل كان كقبض المرتن في صحة الرهن وفي أن قبض عنه كقبض المرتن^(٣) (غالباً) احترازاً من صورة تخالف فيها^(٤) يد المرتن وذلك أنه لا يسلم الرهن إلى أحدهما إلا برضاء الآخر^(٥) (و) الرهن (إذا باعه) بائع (غير متمتع^(٦)) في يمه والذى ليس يعتمد أربعة الراهن باذن المرتن أو العكس أو المئادى باذنها^(٧) أو الحاكم ولا يبيعه الحاكم إلا بمد أن يأمر الراهن ببيعه فيمتنع^(٨) فإذا باعه أحد هؤلاء الأربعة (للإيضاح أو لرهن الثمن^(٩) وهو في غير يد الراهن فثمنه وفاء^(١٠))

يوضح البيع (١) أي المدل (٢) ويصح أن يكون كافراً أو فاسقاً أو صيباً ما ذوق قرضاً ومكاتباً إذا كان بأجرة إذا كان لثله أجرة لا يبرأ ذكره في البحر قرز (٣) ولا يصح أن يكون المدل صيباً أو عبداً غير مأذوناً به يان أما الصبي فلأن قبضه لأحكامه رفع القلم عنه وأما العبد فلأن منافعه مملوكة فلا يجوز للعبد بذلها من غير إذن سيده اهـ وقال القلي ولو عبداً عيماً أو صيباً عيماً ولا عهدة عليه (٣) من أنه يكون وفاء أو رهن مضمون (٤) والثانية أن القول للمدل في الرد والثالثة في التلف ومن أنه إذا باعه ثم استحق فانه يرجع على الراهن بما غرم لا على المرتن اهـ تذكره هذا إن لم يعلم المرتن بنقصه (٥) فإن علم رجع المدل على الذي سلم الرهن اليه لأن قرار الضمان يكون عليه اهـ القياس أنه يرجع على من قبض منه إن جهل وإلا فعلى الراهن (٦) وقياس التصيب أن يرجع على أيهما شاء والقرار على الراهن إلا أن يعلم المرتن متى يبد قبضه ويدل على هذا قوله وقرار الضمان عليه قرز (٥) فإن سلمه بنهر إذنه لزمه استرجاعه اليه بما أمكنه فإن تلف أو تلف قلن كان سلمه إلى الراهن لزمته قيمته يكون رهناً بدله يكون مع المرتن ويرجع بها على الراهن وإن كان سلمه إلى المرتن فللراهن تضمين أيهما شاء والقرار على المرتن اهـ كواكب قرز وتكون القيمة رهناً يبد قبضها اهـ يان قرز ولعل القيمة تساقط بقدرها من الدين إذا كان من جلسها قرز (٦) مسألة والمرتن أحق بقدر دينه من ثمن الرهن (١) إذ هو أخص ولا تبطل الخصوصية بموت الراهن فان قصر الرهن كان فيما بقي من دينه أسوة الغرماء ولا يمل الدين للموكل بموت الراهن اهـ بحر بلفظه قرز (١) من سائر الغرماء لتعلق حقه بيمين الرهن دونهم قال الامام ي إجماعاً اهـ شرح بحر (٧) أو المرتن عند خشية الفساد مع غيبة الراهن اهـ سحوى قرز (٨) أو غالباً يريد قرز (٩) أو أطلق اهـ يان وحلى قرز (١٠) أي وقع عن الدين يبد القبض لعله حيث قد أذن له بأن يقبضه عن الدين فلا بد من القبض بعد البيع قرز (٥) (تنبيه) اعلم أنه إذا باع المرتن باذن الراهن ليقتضي ثمنه لم يكف ذلك في كون الثمن وفاء بل لا بد أن يقبضه إياه يبد حصوله أو يقول له في الإبراء قد أذنت لك أن تبني ثمنه ثم قبض ثمنه فان لم يحصل أحد هذين كان الثمن رهناً في يد المرتن وإن لم يحصل ملازمة لرهنيه وذلك لأن بدل الرهن رهن على ما قرره أصحابنا وكذلك إذا أمره ببيع ليرتن ثمنه لم يصحح إلى تعديده فقط بخلاف القضاء كما قدمنا ووجه الفرق أن بدل الرهن يكتفى في كونه رهناً بالمقدار الأول ولا يكتفى في كونه قضاء لأن القضاء خلاف الرهن

إن بيع اللإفهاء (أو رهن مضمون) إن بيع لرهن عنه قوله للإفهاء أو لرهن الثمن فلو بيع لأيهما وذلك حيث يأذن المرتهن للراهن ببيعه لينتفع بثمنه أو ليصرفه في بعض المصارف سواء باعه هو أو المرتهن فإنه حينئذ يخرج عن كونه رهناً وعن الضمان^(١) على المرتهن وقوله وهو في غير يد الراهن يعني فأما إذا كان في يد الراهن بأذن المرتهن^(٢) كانت رهناً غير مضمون (وهو) بعد أن باعه الحاكم أو المرتهن بأمر الحاكم أو المنادي بأمر الحاكم أو بأمر المرتهن والراهن جميعاً (قبل التسليم) إلى المشتري (مضمون) على المرتهن ضمان الرهن بشرطين قد تقدم أحدهما أن يباع للإفهاء^(٣) أو لرهن الثمن^(٤) الثاني أن لا يكون عند البيع في يد الراهن قوله (غالباً)^(٥) احتراز من صورة يكون فيها غير مضمون^(٦) قبل تسليمه إلى المشتري وهو في يد المرتهن وذلك حيث يسلط الراهن^(٧) المرتهن^(٨) على بيعه للإفهاء أو لرهن الثمن فباعه المرتهن وهو المشتري قبل أن يوفى الدين^(٩) ودل على ذلك الرهن وقد خرج الرهن عن كونه رهناً لأن المرتهن قد أوجب فيه قبضاً^(١٠) ثم يرهه بأذن الراهن فخرج عن قبضه ﴿فصل﴾ في حكم جناية الرهن وحكم رهن المبد الجاني

أه غيث بلفظه (١) على قول المؤيد بأنه لا عن ط حتى يقبض قرز (٢) أو بخلافه وعليه الإظهار بقوله وعن الضمان فقط (٣) هذا الشرط غير محتاج إليه بل لا فرق بين أن يكون للإفهاء أو لرهن الثمن أو غيرهما فهو مضمون قبل التسليم (٤) محسب غالباً بذلك لا يستقيم لأن القرار بذلك لا تأثير له في ثبوت الضمان وعدمه ولا في ثبوت الرهن وعدمه لأن الرهن قد خرج عن الرهنية بمجرد البيع مطلقاً وأما الضمان فإن فر المشتري بالمبيع قبل أن يوفى الثمن فإنه إذا باعه المرتهن يكون عنه للإفهاء أو للرهن أو لم يذكر حكمه كأن الثمن مضموناً عليه للراهن والرهن قد خرج عن الضمان فإن باعه المرتهن لينتفع (١) بالثمن وسله المرتهن إلى مشتريه قبل أن يقبض الثمن منه بأذن الراهن أو لا وكانت العادة جارية بتسليم المبيع قبل تسليم الثمن إلى مثل هذا المشتري أو كان الراهن هو البائع أو كان تسليم المرتهن بأن الراهن فلا ضامن في ذلك وأما حيث فر المشتري قبل قبضه للمبيع فإن الحاكم يقبض عنه وببيعه ويكون الثمن عليه لما يبيع له كما تقدم وأما حيث لم يفر المشتري فإن الحاكم يجبره على تسليم الثمن ويكون المرتهن ضامناً للمبيع للمشتري حيث هو في يده حتى يسلمه وضامناً للثمن للراهن حيث البائع المرتهن لا لينتفع الراهن أه وأهل قرز (٥) لا وجه للاحتراز لأن الرهن مضمون في هذه الصورة إذا لم يفر للمشتري فأولى وأحرى إذا فر أه شرح آتمار قرز (٥) أما على قول ط فلا يخرج عن الضمان حتى يقبض كما لو تخاصم الراهن (٦) وهذا بناء على أن للمشتري قد قبض وفر بعد قبض المبيع أو جرى عرف بتسليم المبيع قبل قبض الثمن سواء باعه للإفهاء أو لرهن الثمن فأما لو فر قبل القبض فإن الحاكم يقوم مقامه فيأمر بقبضه وببيعه لتوفير الثمن أه زهور (ومستلة) غالباً على ظاهرها إنما تستقيم على قول المؤيد بأنه (٧) وقبل أن

(و) اعلم أنها إذا وقعت جناية من الرهن وهو في يد المرتهن لزمته الرهن (لا يضمن المرتهن إلا جناية) الرهن (المقور^(١) إن فرط^(٢)) في حفظه (وإلا) يفرط^(٣) المرتهن ووقعت الجناية من الرهن على نفس أو مال (فعلى الرهن) ضمانه (إن) لم (تهدر) فإن كانت تلك الجناية بماتهدر في حكم الشرع فإنه لا يضمنها الرهن ولا المرتهن ومثال التي تهدر أن يكون الرهن حيوانا غير عقور فإن جنايته لا تضمن أو كان عقورا ولم يقع^(٤) تفریط أو كان عبدا^(٥) وجنى على مولاه^(٦) أو على عبد مولاه جناية خطأ أو عمدا على مال مولاه أو على نفسه^(٧) وكذا على مولاه أو عبده فيما لا فصص فيه^(٨) فإن هذه كلها تهدر (و) جناية الرهن وإن كانت مضمونة على الرهن فهي (لا تخرج) عن صفة الرهنية والضمان إلا أن يجب القصاص^(٩) ويختار الجنى عليه^(١٠) أخذ العبد لقتله أو لاسترقاقه^(١١) أو لبيعه أو ما شاء (أو) لا يجب القصاص بأن تكون الجناية خطأ أو على مال ويختار

يقبض البيع قرز (١) مبنى على أنه مستأجر على حفظه أو على قول ط (١) أو على أن المالك غائب أو على أنه التزم الحفظ أو تهرء ولم يأمر بمن يحفظه والمراد حيث قد علم المرتهن بكونه عقورا فأما إذا جهل ضمانه يكون على الرهن إذا كان قد علم بأنه عقور فأما إذا كان في حفظ الرهن فالضمان عليه إذا فرط في حفظه ولا شيء على المرتهن وهكذا في سائر الحيوانات غير العبد اه كواكب (١) على أن حفظ الليل عليه (٢) مع العلم (٣) أى وإلا يوجه الحفظ على المرتهن لأن المقور إذا قد حفظ حفظ مثله هدرت جنايته قرز (٤) أو لم يعلم أنه عقور قرز (٥) حيث كان مكلفا أو بمزا وإلا وجب الضمان على المرتهن حيث توجه الحفظ عليه وظاهر كلام أهل المذهب أنه يتعلق برقبته كيف ما كان قرز ولفظ البيان فرع فلو رهن عيدين مع شخص الخ (٦) قلن كان على غير مولاه فالضمان في رقبة العبد ولا شيء على المرتهن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه غرمه (٧) يعني العبد قبل نفسه أو جنى على نفسه عمدا أو خطأ اه سحوى (٨) وحيث يجب القصاص يقتضيه أنه أن السيد إذا كان موسرا ولا ضمان على المرتهن اه بيان لفظا وذلك لأن القصاص شرع للزجر والعبد أحق بالزجر من سيده اه بستان ولا يضمن المرتهن وهو ظاهر الأزارم في قوله أو أتلفه (٩) في النفس فقط لا فيما دونها فلا يطل الرهن فيقبض منه وهو في يد المرتهن لكن له فسحه (١٠) لليب وقد ذكر معناه في التيث اه ينظر فهو عيب حادث عند المرتهن والعيب إذا كان حدوثه عند المشتري يطل الرد بخيار العيب فينظر في الفرق يقال العيب هناك حدث في ملك المشتري فيبطل الرد وهما في ملك الرهن فافتقرا (١١) ولعل الفرق بين هنا وبين ما يأتي في قوله وفي عدم العيب أن هناك العيب مضمون على المرتهن وهما غير مضمون اه من أملاء سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٥) وسلم قرز (١٠) يعنى المستحق للقصاص (١١) يسلم للقتل ان ثبت الجناية بنهر اقرار السيد والاسترقاق

السيد (التسليم^(١)) للمعد بجنايته ولا يختار فداءه فإنه ينفسخ الرهن في الحالين جميعاً^(٢) (و) إذا
 ينفسخ في هاتين الحالتين إذا وقست الجناية (و) المالك متمكن من الأيضاء^(٣) أو الإبدال^(٤))
 فإن كان المالك ممسراً ترك الرهن في يد المرتهن حتى يحسد الرهن فداءه وليس للمعنى عليه
 أن يطالب بجنايته في هذه الحال لأن حق المرتهن في رقة العبد أقدم من حقه لكن
 يباع بالدين^(٥) ويقال للمعنى عليه أتبع العبد^(٦) وسواء كانت الجناية توجب القصاص أو
 الارش فإنهما يؤخران حتى يستوفي المرتهن (وكذا لو تقدمت جناية العبد^(٧) على (المعد)
 لم يمنع من صحة الرهن^(٨) والضمان سواء كانت على نفس أو مال ولم يحمل أهل المذهب
 رهنه اختياراً لنقل الارش إلى ذمته^(٩) لأنه لو كان اختياراً لزم أن لا يتصرف فيه^(١٠) بنوع
 من التصرفات التي يتصرف بها المالك والمعلوم أن السيد بمد رهنه بالخيار إن شاء سلمه
 بجنايته وإن شاء فداءه ولو كان الرهن اختياراً لم يكن له ذلك (و) قد يخرج الرهن عن الرهنية
 والضمان والذي (يخرج عنها) أحد أربعة أشياء واحد متفق عليه وثلاثة مختلف

ونحوه حيث ثبتت الجناية بخير إقرار العبد قرز (١) وسلم (٢) حيث يجب القصاص أو التسليم
 ويكون النسخ باللفظ (٣) في الحال (٤) في المؤجل (٥) مع رضا المرتهن وقيل لا يصح وظاهر
 الأثر أنه إن كان الدين مؤجلاً فقد لزمه بالدخول قرز (٥) مع بيان جنايته (٥) فإن لم يوجد من
 يشتريه نهم الدين على الرهن إن أمكنه التكسب (١) وإن لم يمكنه استسمى العبد بقدر الدين ثم
 يتبعه المعنى عليه بعد ذلك أه بيان قال في التفريعات إذا رهن عبداً فتردد قتل أو مات على رده ضمنه
 (٢) للمرتهن فلو ارتبه وهو مرتد ثم مات أو قتل على رده لم يضمنه (٣) وقد يخرج عن الرهنية والضمان
 أه بيان معنى (١) والقياس عدم وجود التكسب هنا أه متفق وهو ظاهر الاز لأنه لم يذكر التكسب
 بل قال والمالك متمكن من الأيضاء (٢) وعن ض مامر لاضيان كما لو قتل العبد نفسه والمختار ما في
 البيان (٣) وهكذا إذا قتل فصاحاً فهو على هذا التفصيل أه بيان قرز (٥) لكن يقال هلا كان
 البيع التزاماً بفداء كما في غير هذا الموضع قال الجواب أن المراد إذا باع الحاكم أو السيد بأمر الحاكم
 فلا يكون البيع التزاماً لأنه لم يخر البيع التزاماً بل الزمه الشرع وقيل غير هذا الجواب وهو أولى
 أه زهره (٦) وقائدة المشتري أن يثقه عن كفارة أو غيرها ووجوب القود عليه عيبان علم المشتري
 قد رضى وإن جهل فله أرض العيب وهو ما بين قيمته مستحق وغير مستحق أه تطبيق (٧) لأن حق
 المرتهن متعلق بذمته وحق المعنى عليه متعلق برقبته أه ن وذلك لا يحتاج لأنه يباع ثم قال للمعنى عليه
 أتبع العبد (٨) فإن قلت كيف صح رهن القاتل عمداً ولا قيمة له إذا كان حذر الدم قلت إذا كان له قيمة لأنه
 يصح أن يشتريه بشره ليعتق ثم يقتل أه غيب وخالف الحر فاته يقتل وإن بطل الدين لأن المحلين
 مختلفان محل الدين الذمة والقود في الرقة وفي مسألتنا محل الرقة لما قاشبه ماله قطع الحر وقتل فانه
 يقطع أولاً ثم يقتل يستوفي منه أه زهور (٩) يعني ذمة السيد إلا أن يعرف منه ذلك (١٠) صوابه

فيها أما المتفق عليه^(١) فهو "الفسخ"^(٢) فإذا وقع التفاسخ بين الراهن والمرتهن خرج الرهن من الرهنية^(٣) والضمان^(٤) • (و) الثاني (سقوط الدين بأى وجه) أما إذا المرتهن أبرأ^(٥) من دينه فوافق بين السيدين وأما إذا استوفى فندم بالله يخرج عن الرهنية والضمان وعند أن ط يخرج عن الرهنية ولا يخرج عن الضمان حتى يقبض^(٦) • (و) الثالث (زوال القبض) إذا كان زوال القبض (بغير فعله^(٧)) نحو أن يرهن رجل أرضاً فيغلب عليها العدو حتى لم يقدر الراهن^(٨) ولا المرتهن على الأرض فانها تخرج عن الرهنية والضمان • واعلم أن غلبة العدو على الأرض تقع على وجوده^(٩) الاول أن يضرب العدو الأرض بحيث يطل نفعها ويد المرتهن ثابتة عليها^(١٠) فانها لا تخرج عن الرهنية^(١١) والضمان وسواء كان العدو هنا كافراً أم باغياً • الوجه الثاني أن يستولى عليها الكفار^(١٢) ويد المرتهن ثابتة عليها^(١٣) ففي هذين الوجهين لا تخرج عن الرهنية^(١٤) والضمان^(١٥)

الأصح تسليم العبد ومناه في السحوى (١) وفي البحر الخلاف بين السيدين (٧) بالتراضي والحكم (٥) لكن حيث كان الفاسخ الراهن فلا بد من رضا المرتهن وقبوله للفسخ وحيث الفاسخ المرتهن فلا يحتاج إلى رضا الراهن اه كواكب وسيأتي قوله وهو جائز الخ قرز (٣) يبنى فيجب عليه تسليمه ولا يجوز له حبسه (٤) وعند ط بعد القبض قرز (٥) أو نذر أو وهب أو تصدق قرز (٦) ولو بالتخلية قرز (٧) عبارة الهداية وزوال القبض بغير فصل المرتهن قبض مستحق له أو بنقاب أو عجمه فزال يده ثم استولى عليه الخ (٨) العيرة بالمرتهن قرز فان قدر المرتهن على استرجاعه وجب ألا يحلف والا ضمن قرز (٩) وهو فيها قرز (٥) وذلك بأن أخربها العدو والمرتهن فيها حكى ذلك في الزهور عن ابن أبي القوارس قيل ف وذلك بأن يكون للمرتهن بنفسه في الدار أو الأرض عند أخربها فان لم يكن فيها عند أخربها فانهم إذا وصلوا يكونوا قد أحوالوا بيته وبينها وخرجت عن يده فلا يضمنها وهذا يخالف ما إذا غلب عليها الماء فانه لا يستبر أن يكون فيها بنفسه لأنه ليس مما يحول بيته وبينها فزيل يده بل يده باقية عليها اه غيث (١٠) المراد القيمة ولا يطالب بدية فيقتساقط إذا كان من جنس الدين وإن كان من غير جنس الدين فانها لا تخرج عن الرهنية بل يبقى رهناً بعد أن يسلم القيمة إلى الراهن ثم يأخذها منه أو يقبضها من نفسه (٥) لانها يطلان نفعها تلت تحت يد المرتهن والرهن مضمون سواء تلت بفعل المرتهن أم بفعل غيره اه غيث (١١) الحريون (١٢) أي فيها (٥) فقد ملكوها بالاستيلاء وملكهم لما كلفها فحكم بأنها تلت هنا مضمونا ففي هذين الوجهين يضمنها بأوفر القيم أما تساقطاً أو يضمن كل لصاحبه ما عليه فلا يصور عودها رهنًا في هذين الوجهين اه سحوى لفظ قرز (١٣) شكك عليه ووجه أنه في صورتين قد خرج عن الرهنية لطلان الرهن في الوجهين جميعاً كما سيأتي إلا أن يلزم للمرتهن القيمة وتكون من غير جنس الدين غلب القيمة تكون رهنًا بعد قبضها (٥) المختار أن لا تشكل لوجوب الإبدال عليه فيصير البديل رهنًا حيث لم يضرب يده حيث قرز (١٤) يقال أما الضمان فظاهر وأما الرهنية فينظر

اتفاقاً لأنه تلف تحت يد المرتهن • الوجه الثالث أن يزجج المرتهن عنها حتى زالت يده ثم استولى عليها المدو بعد ذلك ففي هذا الوجه يخرج عن الرهنية والضمان اتفاقاً^(١) سواء أخربوها أم لا وسواء كانوا كفاراً أم بناءً • الوجه الرابع يختلف فيه وهو حيث استولى عليها البناء ويد المرتهن ثابتة عليها ولم يخربوها فليقول بل والله أنها تضمن بناء على أصله أنه يضمن مالا ينقل بالنصب وأما عند الهادي عليم فقد ذكر في هذه الصورة^(٢) أن مال المرتهن ثابت على الراهن^(٣) فخرج م بالله وأبو ط من هذا أن غير المنقولات لا تضمن بالنصب عند الهادي عليم معنى فقد خرجت عن الرهنية^(٤) والضمان في حق المرتهن وقيل ل بل الهادي يضمن الرهن وإن كان غير منقول لأنه يضمن بالمقد بخلاف النصب فهو لا يضمن غير المنقول^(٥) قال مولانا عليم وهذا^(٦) خلاف الظاهر من مذهب الهادي وقد دخلت هذه الوجوه الأربعة في كلام الأزهاري لأن قوله وزوال القبض يخرج عنه الوجهان الأولان لأنه لم يزل قبضه بل تلف تحت يده فكان رهناً مضموناً^(٧)

لأن تأويله بوجوب الإبدال بعيد الهم إلا أن يقال عدم خروجه عنها ضمان رهن ولعله يمكن اه بحري (١) يخرج عن الضمان مطلقاً وعن الرهنية إذا كان المدو كافراً قرز (٢) أما خروجه عن الرهنية لزوال القبض (٣) فقد تقدم أن استمرار القبض شرط في صحة الرهن وأما خروجه عن الضمان فلائها لم تختلف تحت يده أم ح آثار (٤) شكل عليه وجه أنها لا تخرج عن الرهنية لأن المراد باستمرار القبض واستحقاقه وإمكانه ولو بعد وقت وإلا لزم لو أزعج الراهن أن يطل الرهن لعدم القبض ولا قائل به والحاصل أنه إذا استولى عليها الكفار في هذه الصورة بعينها خرجت عن الرهنية والضمان لأنهم لم يكونوا علينا وإن كانوا بناءً خرجت عن الضمان لأن الرهنية لاستحقاق القبض وبجرد الحيلولة منهم لا يطله إذ لا يملكون علينا فإن أخربوها في هذه على وجه لا يمكن القبض بعده خرجت عن الرهنية والضمان هذا الذي قرر في البيان والدياج (٥) يعني لو غصب الشيء الغصبوب يعني غير المنقول من غاصبه فلا ضمان على الغاصب الأول عند الهادي عليم وهنا كذلك إذا غصب على المرتهن لم يضمن الرهن قرز (٦) لأنه لا يخرج من الرهنية والضمان إلا باللف أو ملك الكفار (٧) وضابط ما يخرج عن الرهنية في جميع هذه الصور أن قول يخرج عن الرهن باستيلاء الكفار مطلقاً أو خراب المدو مطلقاً ومساواة فلا يخرج عن الرهنية وضابط ما يخرج عن الضمان أن يزجج عنها المرتهن ثم استولى عليها المدو مطلقاً سواء كانوا كفاراً (٨) أم بناءً وسواء أخربوها أم لا وما سوى ذلك فلا يخرج عن الضمان هذا ما قرر في هذه المسئلة (٩) أما الكفار فهي تخرج عنها جميعاً لأنهما يملكون علينا اه سيدنا على رحمه الله (٤) حيث أخربوها (٥) يعني خلاف الفقيه ل (٦) يعني تلف رهناً مضموناً

ويدخل فيه الوجهان الآخران لأنه زال القبض فيهما ولم يتلف الرهن تحت يد المرتهن فخرج عن الرهنية والضمان^(١١) فأما إذا كان زوال القبض بفعل المرتهن نحو أن يهبه أو يرهنه أو يبيعه لأبذنه الرهن فإنه لا يخرج بذلك عن الرهنية والضمان فإن كان أبذنه الرهن فذلك بغير فعله وقد أوجب فيه قبضاً مستحقاً فخرج عن الرهنية^(١٢) والضمان^(١٣) (إلا) أن تكون العين الموهونة من (المنقول) فإنه إذا زال قبضه بغير فعل المرتهن^(١٤) نحو أن يفضبه عليه غاصب فإنه لا يخرج بذلك عن الضمان^(١٥) (غالباً^(١٦)) احترازاً من البعد إذا بقي على المرتهن فإنه يخرج عن الرهنية^(١٧) والضمان^(١٨) ومثل هذا لو غلب الماء على الأرض حتى صارت نهر لا ينتفع بها فإن الحكم فيها كالبيد الآبق^(١٩) قال السيد ط وإذا زال قبض المرتهن عن الرهن بأي الوجوه التي تقدمت^(٢٠) (و) جب أن يعود رهناً^(٢١) (إن عاد) إلى

(١) وفي المعيار عن الضمان قطع وهو الصحيح (٢) أما عن الضمان فظاهر زوال القبض ولا يخرج عن الرهنية إن عاد إلى يده (٣) اتفاقاً (٤) أما الضمان فلا يخرج حتى يقبض اه يقال قد قبض هنا فيكون وقفاً (٥) بعد التسليم إلى المشتري عند ط وعدم ما به مطلقاً (٦) أو بفعله اه نجري (٧) وذلك لأن القبض في المنقول بمنزلة الاتلاف ولذا يضمن الناصب القيمة بالنقل وإذا كان بمنزلة الاتلاف ضمنه المرتهن لأن غصبه عليه بمنزلة تلفه في يده فيضمنه المرتهن ضمان الرهن وضمنه الناصب ضمان الغصب ولما لك مطالبة أيهما شاء والمرتهن مطالبة الناصب أيضاً إذ لم يطل حقه منه بالغصب ويرى الناصب بالرد إلى المرتهن ولا يبرأ عن حق المرتهن بالرد إلى الرهن (٨) ولا غير الرهنية على الصحيح قرز (٩) والمذهب لا يخرج عن الرهنية والضمان أما البعد فلا أنه من المنقولات وأما الأرض فلأنها تلفت تحت يده (١٠) اه بيان واختاره المؤلف حيث قال ذلك الحكم ثابت في المنقولات مطلقاً من غير فرق بين الآبق وغيره كما ذكرته الحنفية اه شرح فتح (١١) أو لم تلفت تحت يده لأنه لم يوجد من يعلق به الضمان (١٢) الأصح في صورة طالباً (١٣) في البعد والأرض أنه مضمون ويسقط الدين ويعد إن عاد القيد واقطاع الماء فيطل المساقطة وكأنها مشروطة وقد ذكره مثل ذلك في البحر والبيان (١٤) يعنى يعود قبضه وأما الرهن فلا معنى لعوده إذ هو باق كالأرض إذا غصبته فإنه لا يضمنها وإنما لم يضمن البعد إلا باق لأنه زال القبض بغير فعل المرتهن فلا ضمان لقيمته على أحد فلم يكن كتلفه تحت يده بخلاف ما لو غصب البعد غاصب فإنه كتلفه في يد المرتهن (١٥) المختار لا يخرج قرز (١٦) المختار خلافه قرز (١٧) كلام ط لا يستقيم إلا على صورته قال إن قلنا بعدم تشكيكها وإلى الوجه الثالث من وجوه زوال القبض حيث كان العدو باغياً (١٨) ولم تخرب الأرض وإلى الوجه الرابع أيضاً على ما خرج به ما به للهادي يعنى فيوصف في الوجه الثالث والرابع يعود العين وأما الرهن فهو باق قرز (١٩) قلن كان كافراً خرجت عن الرهنية والضمان فلا يضمنها المرتهن وبطال الرهن بمدينة ولو زالت عنها يد الكفار فلم تعد رهناً اه سحولى قرز (٢٠) صوابه و يعود الضمان وأما الرهنية فهي

يده حكى ذلك للحنفية وقرره أهل المذهب للمذهب (و) إذا غصب الرهن من يد المرتهن ولم يكن قد عاد إلى يده فانه (لا يطالب^(١) قبله^(٢) الراهن) بالدين^(٣) حتى يعود المرهون إلى يده وهذا إنما يكون حيث لا يطل الرهن فأما حيث يطل وذلك حيث يستولى عليه الكفار أو يخرج به العدو حتى يطل نفسه فانه قد بطل الرهن والمرتهن ضامن^(٤) فأما تساقط الدينان وترادوا الفضل وإلا تمارضا (و) الرابع من الوجوه^(٥) التي يخرج بها الرهن عن الرهنية والضمان (بجرد الابدال^(٦)) وذلك أن يطل الراهن المرتهن شيئا آخر يرهنه مكان الرهن الأول إذا أراد أخذه فان المرتهن إذا قبض البديل خرج الأول عن الرهنية^(٧) والضمان ولو قبل قبض الراهن له (عند م^(٨)) بالله وقال أبو ط لا يطل ضمان الرهن الأول بمجرد الابدال بل هو مضمون على المرتهن حتى يقبضه الراهن^(٩) وربما صحح المذاكرون كلام م بالله^(١٠) (و) يخرج (عن الضمان فقط) لاعتن الرهنية بأحد أمرين الأول أن يصير إلى يد الراهن فيخرج عن ضمان المرتهن (بصيره إلى) يد الراهن^(١١) (و) سواء صار إليه (غصبا^(١٢)) أي غصبه على المرتهن (أو أمانة) نحو أن يودعه إياه^(١٣) الثاني قوله (أو) لم يصير إليه بل (ألقه^(١٤))

باقية قرز (١) في المضمون عليه وهو المقتول فقط على المذهب (٢) بل المختار أن له المطالبة لانه جائز من جهة المرتهن (٣) اه حيث والذي في الاثر لم بالله (٤) ولو كان الرهن باقيا في يده (٥) قبل العود (٦) المؤجل وإذا كان حالا فله المطالبة اه حيث وقيل ليس له المطالبة لانه قد صار للراهن حقا في حبس الدين حتى يعود حقه (٧) هذا سهو منه عليم وهو مخالف لما مضى وهو أنه إذا زال القبض خرج عن الرهنية والضمان فإذا تلف بعد ذلك لم يضمنه وكذا يأتي إذا أيس من عوده لانه كتبه كما ذكر فلا وجه لما ذكره عليم في شرحه اه تجري (٥) أي الأشياء (٦) قيل ولا يحتاج إلى تجديد عقد لان بدل الرهن رهن اه غيث (٧) فان تلف الثاني قبل رد الاول لم تعد رهنية الاول ويسقط من الدين بقدر قيمة الثاني قرز (٨) قال مولانا عليم قولنا غالبا عائد الى الوجوه الثلاثة المتأخرة وهي قوله وسقوط الدين بأي وجه وزوال القبض بغير فعله ومجرد الابدال وقيل يعود إلى المسائل المتقدمة وهي الفسخ وسقوط الدين ومجرد الابدال ذكرناه في التثنية وأما إلى زوال القبض فهي وفاق وفي الرابع منها يضمن عند م بالله (٩) ولو بالتخليه قرز (١٠) وأما ما صحح المذاكرون كلام م بالله لان أحد شروط الرهن العقد وقد بطل فيبطل الرهن كما إذا فاته القبض اه غيث (١١) أو عبده قرز (١٢) ولا أجرة عليه إن لم يستعمله فان استعمله لزمته الاجرة ويصير رهنا قرز (١٣) قال في الذود ومن الخيل في سقوط الضمان أن يصير الى الراهن بأي وجه ثم يودعه للمرتهن فانه يسقط عنه الضمان واستضعفه المؤلف اه شرح فتح ويلزم الذود أنه ان طلبه الراهن لم يكن للمرتهن منه وليس كذلك ولعل هذا وجه التضعيف (١٤) هو

في يد المرتهن خرج عن ضمان المرتهن ولم يخرج عن الرهنية وإذا لم يخرج عن الرهنية (و) جب (عليه عوضه) رهنا مثله ان كان مثليا^(١) أو قيمته^(٢) إن كان قيميا ولو أتلف الرهن الرهن في يد المرتهن قبل حلول أجل الدين الذي فيه الرهن لم يلزم الرهن إلا عوض الرهن (لأن تسجيل الدين المؤجل) قبل حلول أجله وكذلك لو تلف الرهن من غير جناية^(٣) وقيمه دون الدين لم يكن للمرتهن أن يطالب بفضل الدين قبل حلول الأجل^(٤) (و) حكم عقد الرهن^(٥) أن تقول^(٦) (هو جائز^(٧) من جهة المرتهن) وليس يلزم بل متى شأتركه وأما الرهن فليس له ذلك بل هو لازم من جهته^(٨) فلا ينفك الرهن^(٩) ما بقي متمولا^(١٠) إلا برضاه قال حليم والأقرب أنه لا يصح الفسخ من المرتهن في غير وجه الرهن^(١١) كخيار المشتري (و) من حكم الرهن أنها (تصح الزيادة فيه^(١٢)) فيصح أن يزداد عليه رهن آخر في ذلك الحق الذي فيه الرهن الأول (و) كذلك الزيادة (فيما هو فيه^(١٣)) فتزيد في الدين في ذلك الرهن بعينه الذي في الدين الأول (و) إذا اختلف الرهن والمرتهن كان (القول للرهن) في عشرة أمور * الأول (في قدر الدين^(١٤)) فإذا قال المرتهن ديني عشرون دينارا

أو عبده أو حيوانه القور ولم يحفظ حفظ مثله وجداره المائل قرز (١) ولا يحتاج إلى تجديد عقد قرز (٢) يوم التلف قرز (٣) وسواء تلف بجناية المرتهن أو بغير جناية (٤) لأن الأجل تأخير مطالبة وليس هو صفة للدين ومثله في الشرح والبيع وقال أبو جعفر أن الأجل صفة للدين فلا يقع القصاص بالحال عن المؤجل إلا أن يرضيا بذلك وقد تقدم الخلاف في الشفعة (٥) صوابه وحكم فسخ البيع (٦) الضمير حائد إلى الفسخ وقيل لم يضم ما يعود الضمير إليه ولذا قال في الإتيار فصل وعبرة الفسخ ويجوز للمرتهن فسخه لا للرهن فهو لازم له (٧) يعني إبقاء عقد الرهن وقيل الفسخ (٨) بعد القبض قرز (٩) فرع واللازم من كلا الطرفين البيع والاجازة والحوالة والنكاح وعكسه الوكالة والشركة والمضاربة والرهن قبل القبض ومن أحدهما الضمانة والكتابة والرهن بعد القبض اه بحر (١٠) يعني من البائن اه صبيحى (١١) أما في حضرة الرهن فيفسخ (١) ويخرج عن الرهنية عندنا والضمان عندم بالله وأما في غيبته فيخرج عند صاحب الاقادة عن الرهنية والضمان وعند ط والاوزاعى لا يخرج عنهما (١) إلا أنه لا يتم الفسخ إلا في وجه الرهن أو علمه بكتاب أو رسول قرز (٥) وقادته أنه إذا فسخ في غير وجه الرهن كان له الرجوع عن الفسخ قبل علم الرهن اه يتأمل قد صرح الفسخ اه شامي (١٢) غير نفي لأن زيادة الرهن تلحق بالقد كزيادة البيع ولأنها وثيقة متصلة بين غلظ أن تعلق بين أخرى كالضمان (١٣) مع التراضي (١٤) لأنه وثيقة بحال غلظ أن يضع وثيقة بال آخر كما لو ضمن رجلا حقا لا ضمان جاز أن يضمن حقا آخر وقياسا على الأولى اه كواكب (١٤) وجلسه ونوعه وصفته قرز (٥) وقدر العين المرهونة قرز

وقال الرهن عشرة كان القول قول الرهن واليئنة على المرتهن وعند الحسن وطاوس^(١) القول قول المرتهن مع يئنه وقال ك القول قوله إلا أن يدعي فوق قيمة الرهن فعليه اليئنة (و) الثاني أن يختلفا في ثبوت الدين فادعاء المرتهن وأنكره الرهن فالتقول قول الرهن في (نفيه)^(٢) أي نفي الدين (و) الثالث في (نفي الرهينة)^(٣) فلو قال الرهن دينك ثابت على لكن لم أرهناك هذا الشيء وقال المرتهن رهنه فالتقول قول الرهن^(٤) (و) الرابع والخامس في نفي (القبض)^(٥) والأقباض^(٦) فالتقول قول الرهن في قبضه (حيث هو في يده)^(٧) وقت المنازعة فأما لو كان وقت المنازعة في يد المرتهن كان القول قوله لأن الظاهر منه أما في نفي القبض فظاهر وأما في نفي الأقباض فلا أنه قد صادقه على عقد الرهن وادعى الرهن فسادا لعدم الأقباض والظاهر الصحة^(٨) لصكونه في يد المرتهن ويحتمل أن يكون القول قول الرهن لأن الأصل عدم الأقباض^(٩) (و) السادس (الميب)^(١٠) فإذا اختلفا هل في الرهن عيب أم لا كان القول قول الرهن في نفي الميب إذا لم يدعم زيادة على الدين^(١١) (و) السابع (الرد)^(١٢) فإذا قال المرتهن قد رددت الرهن وقال الرهن ما رددت فالتقول قول الرهن (و) الثامن (المين) فإذا رهن رجل عند رجل شيئا فأخرج إليه المرتهن شيئا وقال هذا رهنك وأنكره الرهن^(١٣) فالتقول قول الرهن (غالباً) يحتزم من أن يقول الرهن

(١) طاوس الجبائي الذي كان يحجج بأهل اليمن وقريه مشهور في صناعات منسجدة لطاوس أخذ عليه عن علي بن عليم وهو تابعي وهو من قرية من قرى همدان تسمى خيوان اه شافى للتصوير بالله عليم لعل الذي في صناعات ولدته وأما هو توفي بمكة (٢) نحو أن يقول رهنك فياسترضيه ولم يقع فرض وقال الآخر بل قد صار في ذمتك كذا فالتقول للرهن اه تجري وكواكب معنى (٣) مع تصادقهما في الدين والعين (٤) لأن الأصل عدم الرهن (٥) حيث اذا ادعى المرتهن انه قد كان قبضه من الرهن تهدد الى الرهن ودعية أو عارية أو غصبه عليه وقال الرهن ما قبضته فالتقول قول الرهن لأن الظاهر منه والأقباض حيث قال الرهن لم أقبضك أباه بل أخذته (٦) كرها فالتقول قول الرهن لأن الأصل عدم الأقباض اه صميرى (٧) الصواب بنهر اذنى (٨) هو الاذن (٩) عائد الى القبض والأقباض وعن سيدى حسين بن القاسم وبعض المشايخ أنه عائد الى القبض فقط اه بيان (٨) عند المهادى عليم (٩) وهو ظاهر الآثار والفتح والتذكير ومثله في الصميرى وقواء للفتي (١٠) عند م بالله (١١) مطلق مفيد بما ساقى في غالباً (١٢) للرأ أن للمرتهن ادعى أنه رهنه ميباً وأنه قصص عن حقه (١٣) لعله في قيمة الرهن بعد التلف (١) إذا لم يدعم زيادة على الدين (١٢) فإن اختلفا بدعواه تضمنين للمرتهن والأصل عدم الضمان اه زهور (١) إذا لم يدعم زيادة على الدين (١٢) فإن اختلفا في الرد وكل واحد بين أنه تلف عند الآخر فبينة للمرتهن أولاً اه زهور (٣) ويكون لبنت المال

هذه الرهن فيقول المرتهن ليس هذا برهنك فان القول قول المرتهن^(١) * نعم وانما يكون القول قول الراهن في الرد والعين (مالم يكن المرتهن قد استوفى) دينه^(٢) فاما إذا كان قد استوفى دينه فانه يصير أمينا في الرهن فيكون القول قوله في الرد والعين * (و) التاسع (رجوع المرتهن عن الاذن بالبيع^(٣)) فاذا باع الراهن الرهن باذن المرتهن وصادقه المرتهن لكن ادعى أنه كان قد رجع عن الاذن وأنكر الراهن فالقول قول الراهن^(٤) في نفي الرجوع * (و) العاشر أن يختلف الراهن والمرتهن (في) بقائه فقال الراهن هو باق وقال المرتهن بل تالف فالقول قول الراهن (في) بقائه^(٥) لأن القول قول المالك في بقاء المضمون^(٦) (غالبا) إحترازا من أن يدعى الراهن بقاء الرهن على ورثة المرتهن وتقول الورثة بل قد تلف^(٧) فالقول قولهم لأن الورثة إذا أنكروا مصيره في أيديهم فالقول قولهم وأما لو أقروا أنه صار إليهم^(٨) ثم تلف يبنوا لأنه صار إليهم رهنا مضمونا (و) القول (للمرتهن في) تسعة أشياء * الأول (في) (إطلاق^(٩) التسليط) فاذا قال المرتهن سلطتني على يمينه ولم تقيد بوقت وقال الراهن بل قيدته فالقول للمرتهن * (و) الثاني (في) إطلاق (الثمن^(١٠)) فاذا ادعى الراهن

(١) لأن من عين بين * كما تقدم في مسئلة القصار وحكم البيعة ما تقدم ويكون الثوب الذي عينه المرتهن لبيت المال ولعله على كلام الفقهاء وح وأما على كلام الامامى واصح فهو اقرار مشروط بأن يقبله الراهن (١) لعله حيث بين وأما من دون بيعة فيبقى على ملك المرتهن لأن ذلك كالمشروط بأن لا يؤخذ منه غيره لا فرق على المختار بين أن يبين أو يقر أنه يبقى على ملك المرتهن (٢) عند المؤيد بالله لا عند ط وهو المذهب او ابراءا أمثاقا أو نحوه (٣) بعده قرز (٤) فان صادقه الراهن لم يقبل قولها إلا بينة فلا أنه اقرار على المشتري لكن يلزم الراهن استرجاعه بما أمكن وإلا فقيمه يكون رهنا اه يان بلفظه قرز (٥) فلو اتفقا على الرجوع واختلعا هل قبل البيع أو بعده فلا يصل عدم الرجوع عند الهادي عليه السلام وعند المؤيد بالله عدم البيع اه يان معنى (٥) هذا حيث باعه للاغناء أو لرهن الثمن وأما إذا كان ليضخ الراهن فقد خرج عن الرهنية بنفس الاذن فلا رجوع فيه لأنه فسخ والفسخ لا يصح الرجوع فيه اه كواكب ويان (٥) وحسب المرتهن حتى يطلب في الظن أنه لو كان باقيا لسله اه غايه (٦) ويختلف على القطع استنادا إلى الظاهر وهو البقاء مالم يطلب في الظن صدق صاحبه اه يان معنى قرز (٧) يعني مع موافقهم (٨) فاما لو أقر بعضهم صار في ضيانه جميعا لأنه مع كل واحد رهن كلو أقروا جميعا كما في الموهون من اثنين وقد تقدم اه عامر قرز (٩) حيث ظن أو كان الصداقي بعد البيع (١) اه شرح فتح وأما لو لم يكن مقارنا ولم يكن قد بيع فانه يكون عزلا كما في نظائره (١) وهذا مبني على أن انكار الكل عزل وللذهب خلافه ومعه في السحولي (١٠) مالم يبين وإلا فهو موقوف ولا فائدة في الدعوى * فلو اتفقا على أنه قيد بهن معلوم واختلعا

أنه أمر المرتهن ببيع الرهن ضمن معلوم ودعى المرتهن الاطلاق فاقول للمرتهن (و) الثالث (توقيته^(١)) أى توقيت التسليط فإذا اتفقا على ان التسليط مؤقت لكن قال الراهن أذنت لك ببيعته بعد شهرين^(٢) من يوم كذا^(٣) وقال المرتهن بل بعد شهر^(٤) فان القول قول المرتهن (و) الرابع فى (قدر القيمة^(٥)) فإذا تلف الرهن واختلفا فى قدر قيمته فان القول قول المرتهن فى تقديرها (و) الخامس فى قدر (الأجل^(٦)) فلو اختلفا فى أجل الدين الذى الرهن فيه فاقول قول المرتهن إلا أن يتفقا فى قدر الأجل ويختلفا فى الاقتضاء فاقول قول الراهن^(٧) إذا أنكر الاقتضاء (و) السادس أن يكون مع المرتهن للراهن شيان أحدهما رهن والآخر ودية فتلف أحدهما وبقي الآخر فاقول قول المرتهن (فى أن الباقي الرهن^(٨)) والتالف الوديعة (و) السابع حيث دفع الراهن إلى غريمه مالا وله عليه دينان أحدهما فيه رهن أو ضمين والآخر لافيه رهن ولا ضمين ولما كان (بسد الدفع^(٩)) اختلفا هل هو عما فيه الرهن أو الضمين أم عن الدين الآخر الذى ليس فيه رهن ولا ضمين كان

فى قدره بعد البيع فيحمل أن القول قول المرتهن (١) ويحتمل أن يأتى الخلاف فى مسئلة التقاب وهو أولى اه يان فعل قولهما وهما والوافق القول قول الراهن لأن الاصل عدم الاذن وعلى قول ط القول قول المرتهن لأن الاصل عدم الضمان للقيمة (١) لأن الراهن يدعى عليه الصدى والأصل عدمه (١) فى المقارن مطلقا وفى غيره بعد البيع قرز (٢) لفظه فى شرح الفتح فإذا قال للمرتهن وفيه شهران قبل قوله لأن الاصل اطلاقه وبين الراهن أنه شهر لأنه يدعى مع المرتهن من البيع وقد صادقه على التسليط وليس قول المرتهن شهران دعوى للزيادة بل اسقاط لحقيقة التسليط اه لفظا (٣) والصحيح أن هذا تهيد (٤) الاحسن فى المثال أن يدعى الراهن أنه سلب المرتهن على يمينه فى شهر فقط ويقول المرتهن فى شهرين فاقول قول المرتهن اه نجري ولا يقال ان المرتهن يدعى الزيادة فى التوقيت فتجب عليه البيئة لأن الراهن بدعواه أنه مؤقت يريد منه من يمينه بعد الوقت والظاهر اطلاق التسليط وليس مصادقته على التوقيت دعوى للزيادة بل اسقاط لما يستحقه من الاطلاق اه آتमार (٥) مالم يدع مالم تجربه العادة (٥) وفى كل عين مضونة قرز (٥) لأن الراهن يدعى الزيادة فى قدر القيمة اه ظاهره ولو ادعى أنها دون دينه قرز (٦) وصورة الأجل حيث اختلفا فى قيمه أن يقول المرتهن هالك الرهن وهات الدين فيقول الراهن ان الدين مؤجل فاقول للمرتهن فى نفي الأجل اه رياض وعن الشافى أن هذه الصورة غير صورة الكتاب (٥) ينظر ما فائدة الاختلاف فى الاجل فلم تظهر له فائدة إلا على قول ابن أبى العباس الصنعاني فى أنه لا يستقر هات إلا بالحلول يقال فائدة ثبوت الحبس وعدم لزوم تسليم الرهن اه سراجي رحمه الله (٧) لأن الاصل البقاء (٨) لأن الاصل برادة الدفعة وعدم الضمان (٩) أو البراءة قرز (٥) لاحاله ولا قبله

القول قول المرتهن^(١) (في آغا قبضه) من الرهن (ليس) هو (عمافيه الرهن^(٢) أو الضمين) بل عن الدين الآخر * (و) الثامن حيث يظهر في الرهن عيب وادعى كل واحد منهما أنه حدث عند صاحبه وأنكره الآخر فالبينة على الراهن والقول قول المرتهن في (تقدم العيب^(٣)) على الرهنيسة وإن حدوثه كان مع الراهن إذا كان الرهن باقياً فإن كان تالفاً فالقول قول المرتهن إن لم يطلب زيادة من الراهن على قيمة الرهن لأجل العيب وأما إذا طلب زيادة فانه ينظر في جواب الراهن فإن كان مفصلاً نحو أن يقول رهتكم إياه وقيته كذا فتعيب مملكت ما تقصه كذا وقال للمرتهن بل كان تمييه عندك ولم ينقص عندي فالقول قول المرتهن أيضاً^(٤) (غالباً) إحترازاً من صورتين * أحدهما حيث يكون جواب الراهن في هذا الوجه جملاً^(٥) نحو أن يقول المرتهن لو سلم الرهن العيب لم يبق لي عليك شيء ولكنه معيب فبقي عليك من الدين قدر كذا وأنت مطالب به^(٦) فيقول الراهن كان لي عندك رهن ولك علي دين والآل ليس لك على شيء فالقول قول الراهن * الصورة الثانية حيث تكون ثم قرينة تدل على حدوث العيب مع المرتهن كالجراحة الطرية فانه يكون القول قول الراهن^(٧) (و) التاسع حيث يختلفان (في فساد المقد^(٨) مع بقاء الوجه) للمقتضى للفساد (كرهنتيه^(٩))

فالقول قول الراهن (١) لأن الراهن يدعى إسقاط حق المرتهن من الحسب (١) للرهن واختار التقييف أن القول الراهن لأنه لا يعرف إلا من جهته (١) أو الضمين اهـ كب معنى (٢) ينظر لو كان أحدهما فيه رهن والآخر فيه ضمين فسلم أحدهما واختلفا سل في الميار يقع عن أدائها في الصفة وهو الذي فيه الضمين فلو كان أحدهما بما يجب إيصاله إلى موضع الإبداء فانه يقع عن الادنى في الصفة حيث لم يزعلية القضاء جملة ويحتمل أن يقال له الضمين من بعد في هذه كلها ويجبر عليه إن امتنع بخلاف ما إذا لم يتو القضاء قط فلا يمكن مجرد البينة من بعد وهذا الاحتمال الثاني هو القياس اهـ ميار وقرره المقي وقد تقدم نظيره في الظاهر أعني أنه لا التمين والقياس حيث لم يقع فيه الالية القضاء جملة أنه يقع عنهما على قدر الحصص اهـ شاي وقيل يكون نصفين اهـ بيان قرز (٣) بخلاف ما تقدم في البيع فإن البينة على المشتري في قدم العيب لأنه لا يرد بدعواه فسخ المبيع والاصل بمقاؤه وهما يريد بدعواه نصفين المرتهن والاصل عدم الضمان فكان عليه البينة اهـ زهور قلت يدعى المرتهن استحقاق الابدال فينظر اهـ مفتي (٤) في هذا جميعه (٥) الجمل حيث لم يذكر قدر الدين ولا قدر النقص بل قال كان للدين والى رهن وقد سقطنا هذا والبينة على المرتهن لأنه يدعى الزيادة اهـ بيان قرز (٦) لا حاجة إلى هذا (٧) لأنه في حكم المنكر للعيب من أصله اهـ غيث (٨) ولا تسمع دعوى المرتهن إذا الضرورة تكذب به (٩) من غير يتيقلا يمين كانهم اهـ ضحيتي (٨) وصحته (٩) فرع فلو كان الرهن صيداً تم أحرم المرتهن فالقرب أنه يطل الرهن (١) وبقى

خرأ) حيث اختلفا في عصير فقال الراهن رهتلك وهو عصير فالرهن صحيح وقال المرتن بل رهنتيه وقد صار خرأ قبل قبض الرهن فالرهن فاسد فلا ضمان فان القول قول المرتن حيث ادعى ذلك (وهي باقية^(١)) على الوجه المقتضي للفساد وهو الحرية فان كانت قد صارت خلا^(٢) أو قد تلفت فالتقول قول الراهن فلو اتفقا على أنه قبضه عصيراً ثم صار خرأ فقد بطل الرهن^(٣) قال السيدح ولا يهود الرهن باستحاطته خلا وفي التفريعات وشرح

الابانة أنه يعود رهنا^(٤) **كتاب العارية** قال في الاتصار

فيها ثلاث لغات عارية بالتشديد للياه^(٥) وعارية بالتخفيف وعارة في اشتقاقها وجهان الأول من عار الفرس^(٦) إذا ذهب^(٧) لأن المارية تذهب من يد المير والثاني من المار لأن أحدا ما يستعير إلا وبه عار من الحاجة والأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى^(٨) وهي من الماونة وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله

ويبقى ضمانه على قول ط لا على قول م بالله^(٩) يعني يطل حق الحبس فإذا فك أحرامه وهو باق فالرهن باق فلو أحرم الراهن خرج عن الضمان فلو آتاه المرتن لم يضمته وإذا فك أحرامه قبل اتلافه ماد رهنا قرز^(١٠) ووجه الفرق أن الظاهر مع التلف وجوب الضمان فكانت البيعة على المرتن ومع البقاء الأصل عدم الضمان فكانت البيعة على الراهن اه كواكب^(١١) والمأداة تضمينه فيضمن ما بين قيمة الصغير والمخل^(١٢) (٥) عند التنازع (٣) وصار مضموناً على المرتن (١) اه بيان قرز ويضمن قيمته عصيراً ولعل الضمان قيمة للعبولة بدليل قياسه على اسلام زوج امرأة الى آخره والله أعلم (٩) قال تلف بسبب من الراهن قلنا كما لو رهته مريضاً (٤) من غير معالجة قرز (٥) وإنما ماد لزوال المانع كما لو أسأت زوجة الكافر دونه قال وطأها عليه حرام فإذا أسلم في المدة بقي العقد كما كان اه بستان إن قيل هنا قد بطل الرهن فلا يعود إلا بصديد عقد بخلاف هناك فلا يفسخ التكاح إلا بعد انقضاء المدة إلا أن يقال بطلانه مشروط بعدم عوده خلا فينظر اه بستان قيل ويلزم لو رجعت الأرض بعد قبض الكفار لها ونحوه قلت قد ملكت بخلاف هذا حق للمالك ثابت كميده الحرم اه نظرية وفيه تأمل إذ له حق كما سيأتي في السير من التفصيل قبل القسمة وبهذا له لعله يقال يلزم منه تبيعض الدار ولهذا لم يرجع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان من رباح بعد ملك عقيل وأخيه نهشل اه مفتي يقال إذا ارتضعت يد الكفار فلا تبيعض وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما ترك لنا البيع يحتاج الى نظر إذ مكة لا تملك (٥) كقوله المارية مردودة والتخفيف كقوله صلى الله عليه وآله وسلم إن من في الدنيا ضيف وما في يده مارية والضيف مرئيل والمارية مردودة وحذف الياء كقول الشاعر

قاتلت واخلفت إنما المال عاره • وكله مع الدهر الذي هو آكله

(٩) إذا انطلق من مرطبه ماراً على وجهه اه نهاية (٧) صوابه هرب لأجل الرجوع (٨) وقوله تعالى

وسلم وفعله أما قوله فقال العارية مؤداة وأما فعله فاروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم
استعار من صفوان ابن أمية ^(١) دروعاً ^(٢) فقال عارية أم غصبا فقال بل عارية مضمونة ^(٣) وأما
الاجماع فظاهر واختلف في ماهية العارية فعندنا ^(٤) هي إباحة المنافع ^(٥) بوقبل أكثر أصح ^(٦)
هي هبة المنافع فليس للمستعير أن يبيع عندنا ^(٧) وعندم له أن يبيع للمثل ما استعار له ولا
خلاف بيننا وبينهم أنه يجوز الرجوع فيها للمعير سواء أعار أجنبيا أو ذا رحم ولا خلاف
أنه لا يجوز أن يؤجر ما استعاره ^(٨) وإنما تصح ^(٩) إباحة المنافع بشرط طمئنها ما يرجع إلى المعير ومنها ما
يرجع إلى العين أما الشروط فالأجعة إلى المعير فلا تارة الأولى أن تصدر إباحة تلك المنافع ^(١٠) (من مالها)

ويعتصم الماعون وقد فسر بالجرة والمعرفة والرحا والدلو والقاس والقدر والحبل والشفرة وقيل الزكاة
وهو الصحيح قال القاضي عبد الله البوارى ويصح حمل الآية عليهما معاً ^(١) القرشي المحمي بضم الجيم
وفتح الميم رجل من مشركي العرب وقدمه في الاسلام غير ثابت وكان صلى الله عليه وآله وسلم يتألفه
بالاسلام ليحسن اسلامه ^(٢) قيل مائة درع وقيل ثلاثين يوم حين اه والاول أصح اه زهور وغيث
^(٣) يؤخذ من هذا صيغة ضمان التبرع ^(٤) ولا يبيع فيها عقد بل التمكن كلف أو ما يدل عليه ^(٥)
الخصاص وأبو بكر الرازي وأبو سعيد البرقي ^(٦) إلا يعرف قرز ^(٧) لأنه ربح مالا يضمن اه زهور
قيل فان ضمن صبح التاجر اه بيان وقال في البحر لا يصح ولو ضمن اه وللفظ البحر قيل ويجوز في
للمضمنه إذ هي إجارة في التحقيق قلت وفيه نظر اه بحر وجه النظر أنه لا يملك المنفعة ولو ضمن بخلاف
العين للتأجرة ^(٨) وقد تنقسم العارية إلى واجب ومندوب ومختار ومكروه ومباح فالواجب ^(٩)
عند خشية الضرر بالغير إن لم يجره مالا قيمة للمنفعة في مدة العارية فاما ما لمنفعة قيمة فلا تجب إلا
بالأجرة وأما للمندوب فهو عند حاجة الغير اليه وأما المختار فنحو إجارة الأمة الحسناء ممن لا يؤتمن
عليها وعارية العبد أو جلده من المحرم وكذلك عارية آلة الاصطياد للمعمر ليصطاد بها وعارية
السلاح للباغي وما أشبه ذلك وعارية العبد المسلم من الكافر على قول من لا يميز إعارته ^(١٠) وبه
منه لكن ما يكون حكم الشيء المعار في يد المستعير ^(١١) هل مضمون عليه أو أمانة الأقرب أنه
يكون أمانة لأنه ليس في مقابلة عوض باطل وأما المكروه فعارية العبد من ولده للخدمة ^(١٢) أو
عارية العبد المسلم من الكافر على قول من يميز إجارته وبه منه وعارية الأمة الحسناء من غير محرم
مأمون عليها لها وأما الباح فما خرج عن ذلك اه بيان بلفظه ^(١٣) ينتظر ويبحث في وجه
الوجوب هل يتناسب الأصول اه شامي ^(١٤) والمذهب الجواز مع الكراهة قرز ^(١٥) حيث
لا يجوز ^(١٦) لما فاتت توقيفه ^(١٧) ولا تلحقها الإجازة اه كواكب ما لم يكن عقداً قرز وهو قال
فما حكمها في يد المستعير بعد الإجازة وهل تسقط الإجازة ضمان أجرة الاستعمال لماضي المدة سبل
اه سحولي فقط عن القاضي طمر فلو أجاز ففعل ذلك أفن بالعارية في المستقبل وتلزم الأجرة في الماضي اه
وجن المتي أن الإجازة تسقط ضمان الاستعمال ^(١٨) وفي الفتح أو الولي أو الوكيل لمصلحة

• الشرط الثاني أن يكون المير (مكلفاً) ^(١) فلا يصح من صبي ومجنون ^(٢) • الشرط الثالث أن يكون (مطلق التصرف) فلا تصح عارة ^(٣) من محجور عليه ^(٤) (ومنه) أي ومن المالك للمنافع (المستأجر) العين (والموصى له) ^(٥) بالمنافع ^(٦) فلها أن يمسيرا (لا المستعير) ^(٧) فليس بمالك لها فليس له أن يسير عندنا (و) أما الشروط الراجعة إلى العين فثلاثة أيضاً • الأول أن تكون الامارة (فيما يصح ^(٨) الانتفاع به ^(٩)) ولو كانت مما لا يصح الانتفاع به كالحمام المكسور والعبد الرضيع ونحوها ^(١٠) لم يصح وتكون أمانة ^(١١) • الشرط الثاني أن يصح الانتفاع به (مع بقاء ^(١٢) عينه والا) يمكن أن ينتفع به إلا باتلافه كالطعام والدرهم والدنانير (قرض ^(١٣)) يعني تنقلب عارته قرضاً ^(١٤) (غالبا ^(١٥)) احترازاً من عارية الدرهم والدنانير وسائر ذوات الأمثال إذا استعيرت للانتفاع بها مع بقاء عينها كالعيار والوزن والتجمل فانها تكون عارية حقيقة • الشرط الثالث أن ينتفع به مع بقاء عينه (و) بقاء

أو الإمام أو الحاكم وكذا كل من جرى العرف بإجارته كالشريك يعني المشترك قرض (٥) ولو سكرانا فيصح منه أن يسير إذ ليست بقدر (١) أو بمنزلة ما ذواتا كما عديم باب المأذون حيث جرت العادة بذلك خلاف ما يأتي في الهبة قرض (٢) ولو ما ذونين (٣) المصدر عارته وعاره كاطاعة وطاعة أهم صباح (٤) فان فعل لم المسير الأجرة ويكون للقرءاء ولا يرجع على المير لا نه قد استوفى المنفعة قرضوع حيث أيضاً يلزم الأجرة إذا قضى الحاكم تلك العين الثراء لا إذا قضاهم غيرها فلا أجرة فيرجع المسير بما سلم حيث استعمله جاهلاً (٥) والمتنور له والموهوب له للنافع وقيل ليس له الامارة إذ هي اباحة لا تملك إذ هي معدومة لا يصح تملكها (٥) سيأتي في الوصايا أن الوصية بالمنافع اباحة لا ملك له لكن يصح اعارتها لأنها تشبه للملكة لأن الوارث ليس له الرجوع فتصح اعارتها لهذا الوجه اه شامي قرض (٥) وليس له أن يؤجر قرض (٦) لا بالسكني فليس له أن يسير ذكره التقيف لأنه يشبه المستعير (٧) إلا أن يضمن وقيل ولو ضمن قرض (٨) على وجه يحمل لتفرض طوبه آلات للملاهي والامة للوطه ونحو ذلك اه حلى (٩) فمنة العارية وقيل في الحال قرض (١٠) الزمن (١١) وفادته لو أنه ضمنه المالك لم يضمن ولا يجب عليه الرد قرض (٥) ما لم يكن للائناس فتكون عارية قرض (١٢) وتصح عارية الرصة لحرف بر أو مدفن إذ العين باقية ومتى رجع قبل انقضاء الوقت سلم الترامة كما يأتي اه بحر معنى حيث لا بناء فيها والأجير كما يأتي (١٣) يعني فاسداً (١) ان لم يحصل فيه لفظ متعارف به فان حصل فصحيح إلا أن يكون عقراً وان لم يحصل فيه لفظ القرض (١) وفي المعيار بل يكون صحيحاً إذ لا يعتبر فيه اللفظ (١٤) مع علم المالك انه يريد اتلافه وإلا فغصب قرض (١٥) قبل الأولى بها أن يحتجز بها من طارية الحديد الذي لا يمكن الانتفاع به إلا مع تلف جزء منه ونحو عارية المسكحلة والشمعة والدواة والسراج القابس (١) فان عارية هذه الامور اباحة له سحولي نعمتي ومثله عن الملقى وقيل تنقلب قرضاً فاسداً (١) على وجه لا يستهلك كل العين ينظرو لو تلف جميعه قرض (٥) وقد تحذف غالباً في كثير من

(نماء أصله) أيضا (والا) يمكن الانتفاع به إلا بأن يلف نماء أصله (فَمَزَى^(١)) (فلو استعير الشيء ليشتفع بنماء أصله كعارية الشاة للصوف واللبن والشجر للثمر لم يكن ذلك عارية ولا يكون قرصا بل يكون من باب العمري والرقبي كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٢)) وقيل ح انه يصح عارية الشاة للصوف واللبن^(٣) والشجر للثمر (و) العارية (هي) في الحكم (كالوديعة) على ما سيأتي إن شاء الله تعالى (الا في) شيئين أحدهما الزوم (ضمان ما ضمن^(٤)) منها (وإن جهله^(٥)) المستعير أي وإن جهل التضمن لم يسقط عنه الضمان وصورة ذلك أن يرسل رسولا يستعير له فيستعير ويشرط عليه المبيع الضمان فيؤديها الى المرسل ولا يذكر له الضمان فإنه يضمنها^(٦) بخلاف الوديعة فلا تضمن بالتضمن وقال أبو حنيفة إن المستعير لا يضمن وإن ضمن وقال شي انه ضامن وإن لم يضمن (و) الثاني (و) وجوب^(٧) الرد (على

النسخ^(٨) لا نه دخل تحت قوله مع بقاء عينه (١) مع الإطلاق هية ومع التقييد عارية تتناول اباحة الاصلية مع القرعية إلا الولد الا فوائده قرز وذلك حيث قال أعزتك الشاة أو البقرة لتشتفع بنائها وأما لو قال أعزتك الشاة فتضعها لي يجر استهلاك النماء اه كواكب قرز (٢) يعني فيكون الاصل عارية والفوائد عمري (٣) ينظر ما فائدة خلاف التقييد لا تظهر فائدة الخلاف الا حيث يجعل المطلقة كالوثقة والا فلا فائدة لخلافه فنظر قيل هو كذلك يجعل المطلقة كالوثقة اه شامى (٤) ونحوه وهو أن يستعير العين ليرهنها وكذلك طلب الرهن كما تقدم قرز (٥) فرع وإذا ولدت العارية المضمنة لم تدخل أولادها في الضمان ولا في العارية لأن حق المستعير في متعتها لا في رقبته اه بيان لفظا بل تكون أمانة اه بحر قرز (٦) وسواء كان الشارط للضمان المبيع أو المستعير ذكره في الشرح وسواء كان الشرط عند قبضها أو بعده ولعله يكون مضمونا بأوفر قيمة من القبض (٧) الى التلف اه كواكب ونظرة في البحر وكلام البحر هو المختار لان ذلك مخصوص بالرهن وقواه المتفق (٨) حيث قالن التضمنين والا فمن يوم التضمنين قرز قال في البيان وكذا ما ضمنه الاجير المشترك يكون بأوفر القيم (٩) ووجهه أن التضمنين لا يحتاج الى قبول (١٠) وكذا يضمن الاجير المشترك والمستأجر من جهلا ولعله لا يشترط أن يذكر الضمان للرسول كما مثل بل لو قال ضمنت العين العارية أو العارية أو العين المؤجرة فلانا أو ضمنت الاجير المشترك ضمنوا والذي قرر في العين المؤجرة والاجير المشترك قرز انه لا بد من العلم وان لم يقبل قرز وينظر لو تلف في يد الرسول قبل أن يوصله الى المستعير وقد قال المير هي مضمونة وكذا لو ردها المستعير في يد هذا الرسول حيث ذكر له تلفت في يده يباح اه سحولي قيل يضمن للمستعير حيث هو رسول له لا للمير فلا يضمن إلا بعد قبضه لها اه مفتي قرز (١١) قيل وان لم يقبضها المستعير لأن قبض الرسول كاف فان جنى الرسول أو فرط كان الضمان عليه أو كان الرسول بأجرة هل يضمن هل يضمن سل قيل يضمن لانه أجير للمستعير فيضمن له قرز (١٢) وتكفي التغطية ومدتها من مدة العارية قرز (١٣) فلو

المستعير متى انقضت مدة العارية بخلاف الوديعة فإنه لا يجب عليه ردها^(١١) (ويكفي)
 الرد^(١٢) (مع امتداد^(١٣) وإلى امتداد) فلا يجب عليه ردها بنفسه ولا إلى مال كإلها بل لو ردها
 على يد غلام أو إلى من جرت العادة بالرد إليه كأمراء المعير أو ولده صح الرد^(١٤) ويرى^(١٥)
 (وكذا) الميراث (المؤجرة^(١٦) واللقطة^(١٧)) يعني أن حكمهما حكم العارية في أنه يصح الرد مع
 امتداد وإلى امتداد (لا النصب والوديعة^(١٨)) فإنه لا يرى إلا بالرد إلى يد المالك أو من يده
 يده^(١٩) قيل ح ولا فاصل بين هذه الأشياء إلا العرف والعادة ~~فصل~~ في أحكام
 العارية (و) هي ستة الأول أنها (تضمن^(٢٠) بالتضمن^(٢١)) عندنا وقد تقدم الخلاف في ذلك
 (و) كذا (التفريط) إذا جرى من المستعير أو من التفريط أو من الختم للتطير^(٢٢) في نفسه
 أو بتسلمه حية فإن جرى العرف بنزعه لم يكن مفراطاً^(٢٣) (و) كذا (التعدي) من المستعير
 (في المدة^(٢٤)) نحو أن يزيد على المدة المضروبة^(٢٥) يوماً أو يوماً أو أبل أو أكثر^(٢٦) فإنه
 يضمن^(٢٧) (و) كذا (التعدي) في (الحفظ) نحو أن يسافر عما استأجره للحضر^(٢٨) أو يودعها لغير
 عنده أو يرددها مع غير امتداد أو نحو ذلك فإنه يضمن^(٢٩) (و) كذا (التعدي) في (الاستعمال) نحو

شرطاً عدم الرد قليل لا لا يصح الشرط وقيل يحتمل أن يصح وتكون وديعة بعد مدة العارية أو
 صميرى قرز وكواكب ورياض قرز (١) الثالث جواز الانقضاء بها الرابع أنه لا يحد وأطهى الأمانة
 المستعارة للوطء مع الجميل أو الملاء (٢) فإذا كانت العادة جارية بالتسليم لم يحمي فيه إلى (٢٥) بل
 يرى إذا سبها حيث جرت العادة أو كواكب قرز (٣) مكاناً وشخصاً قرز (٤) قيل إلا أن يشترط
 عليه الرد إلى يده لم يرى بالرد إلى من جرى العرف بالرد إليه لأن العرف يطله الشرط ولأن له أن
 يصح في ملكه قرز (٥) سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة (٦) والرهن قرز (٧) حيث قد عرف
 مالهما (٨) حيث أراد ردها وإلا فلا يجب إلا الصخلة قرز (٩) شريك القاضية ووكيل القبض قرز
 (١٠) الغالب وغيره قرز (١١) أو شرط الحفظ قرز (١٢) لا فرق بين التيمم والوضوء قرز (١٣)
 العيرة بالموضع فإن كان حرزاً لم يضمن وإلا ضمن أو تجرى قرز (١٤) والمسافة قرز (١٥) إلا لحد
 فهذه كأن يكون خاتماً على العين قرز (١٥) ويضمن أجرة الزيادة قرز (١٦) ويحترق في الزيادة أن
 يكون لثمنها أجرة وفي ح الاستمرار زيادة لا يتسامح بها (١٧) ضمان غصب قرز (١٨) أو العكس
 وهذا يأتي على قول الفقيه لا على قول التفريعات ولفظ البيان مسألة من استأجر دابة أو ثوباً أو نحوهما
 لينتفع به في الحضر ثم سافر به أو العكس صار متعلّقاً غاصباً قرز (١٩) فرع والعارية للمضمونة تغلب
 أجرة كأنه استأجره على حفظها غنا فها ذكره في الشرح (١) قيل لكن حيث تكون المدة معلومة
 وللغنة معلومة فهي أجرة صحيحة وحيث تكون مجهولة فهي فاسدة يجب فيها أجرة للثمن على المستعير وله
 أجرة الحفظ إذا كان لذلك أجرة أو بيان لفظاً (٢) قال بعض مشايخنا في نظر والاولى أنها عارية على
 بابها فيضمن قيمتها يوم القبض أو مقصد حسن بل يوم التضمن قرز (١٩) ضمان غصب قرز

أن يجعل على الدابة أكثر^(١) مما استأمرها له قبل ع أو جنسا آخر^(٢) ولو هو أخف لأنها
إباحة بخلاف المستأجر وقال في التفريمات لذلك^(٣) كالمتأجر وكذا في الانتصار ومن
التعدي في الاستعمال أن يماز المسافة المسماة^(٤) أو يردف معه والردف ضامن أيضا^(٥)
وقرار حصته عليه فإن أوهمه^(٦) المستعير أن الدابة له فقد قيل فيه نظر^(٧) ~~وقال مولانا عليم~~
الأقرب أنه يضمن قيمة حصته^(٨) ويرجع على المستعير المدلس^(٩) بما دفع من القيمة لامن
السكراء لأنه قد استوفى ما في مقابلته^(١٠) (وإن زال) التعدي في الحفظ والاستعمال لم يخرج
عن الضمان^(١١) نحو أن يودعها^(١٢) ثم يستردها أو يحتملها أكثر مما استأمرها له ثم يبيع ذلك
فإنها لا تمود يده يد أمانة وهو قول أبي حنيفة وتمود في أحد قول أبي حنيفة (لا ما ينقص) من
العارية (بالانتفاع^(١٣)) فلا يضمنه المستعير^(١٤) (و) الحكم الثاني أنه (يصح) لمن أعار^(١٥)
عينا (الرجوع فيها^(١٦)) متى شاء (مطلقاً) أي سواء كانت مطلقة أم مؤقتة هذا مذهبنا

(١) حيث كان يؤثر في الدابة وإلا فلا قرز (٢) حيث تكون لثله أجرة قرز (٣) مع عدم العرف قرز
(٤) مع العرف قرز (٥) ما لثله أجرة اه ع ح قرز (٦) إن ساق أو تلف تحت العمل يلزم كل
واحد أجرة لثله ١٠ كواكب (٧) مع تميز واختياره (٨) المراد لم يبين (٩) وإن لم يوجه فيه تردد اه ن
المذهب أنه يرجع ما لم يطف بمباشرة وقيل لا يرجع ومثله في القصد الحسن (١٠) هل للردف أن يرجع له
أو لا يرجع اه صبيتي (١١) والأجرة على قدر الوزن ينظر وقيل أجرة المثل والضمان على الرؤوس قرز
(١٢) ما لم يطف تحت العمل فلا يرجع قرز (١٣) لأنه غفار للركوب فلا يرجع بخلاف الجبوس
فيرجع لأنه غير غفار اه ع سحولى قرز (١٤) قال عليم والفرق بين العارية والوديعة أن في العارية
هو غير مأثور بالامساك بعد التعدي (١٥) فلم تعد يده يد أمانة وفي الوديعة هو مأثور حتى يطالب اه
نجرى إذ أخذ لنفع المالك (١٦) لأنه أخذ لنفع نفسه (١٧) نهي عذر قرز (١٨) المعاد (١٩) لأنه
مأثور بالاستعمال فلو نقص الكل لم يضمن قلنا وكذا البعض قيل ولو ضمن ذلك لم يصبح التضمين
كما تقدم في الأجرة وقواء الدمارى والمقني من شق وكلف ورفض وقيل في بل يصح هنا لأنه منه من
الانتفاع الذي يؤدي الى ذلك بخلاف الأجرة وقواء الهبل (٢٠) وكذا المستعير وفي النقص ولكل من
المير والمستعير الرجوع إذ هي جائزة من كلا الطرفين (٢١) ما لم يؤد الى فعل محظور أو ترك واجب اه
فصح نحو أن يستعير ثوبا ليستر عورته في الصلاة الواجبة أو ليصل عليه في الموضع المتنجس أو استعارة
المرأة عبدا محرما لها ليحج بها فاته لا يجوز الرجوع عن العارية بعد الاحرام للصلاة والحج ونحو
أن يستعير سفينة ليعبر عليها أو خطا ليربط به جرح محترم أو آلة من رشا أو غيره ليقذف به محترم
الدم في بحر أو نحو ذلك فانه لا يجوز الرجوع في العارية حيث يحصل تلف محترم الدم أو ضرره
أو ثوبا ليكفن به الميت فاته لا يجوز الرجوع بعد الدفن اه شرح أئمار وله أجرة للمثل من يوم
الرجوع اه بتحقيق الكلام فالأولى صحة الرجوع وله الأجرة قط لأن له اتمام عمله ولا يصح

وهو قول أبي ح وش وقال ك لا يرجع في المؤقتة إلا بعد الوقت ^(١) ولو أن رجلا استمار حائطا ليبنى عليه بناء أو أرضا لينرس فيها فبنى أو غرس ثم طالبه المير برفع ذلك فإنه ينظر فإن كانت مؤقتة فطالبه بعد انقضاء الوقت وجب على المستير رفضه ولا شيء له عندنا ^(٢) (و) يجب (على الرجوع في) العارية (المطلقة والمؤقتة قبل انقضاء الوقت للمستير في النرس والبناء ^(٣) ونحوهما) كوضع القصب في الختام والجسملع في وسط الجدار ونحو ذلك (الخيارات ^(٤)) وهما إن شاء طلب من المير قيمة البناء والنرس فأما ليس له حق البقاء ^(٥) وإن شاء قلع بناء وغرسه وطلب أرض النقصان ^(٦) وذكر في البيان لمذهب الهادي عليه السلام أنه إذا اختار النقص فلا شيء له (و) أما إذا استمار الأرض للزروع فرجع المير قبل انقضاء الوقت وجب للمستير (في الزروع ^(٧) الثلاثة) الخيارات فالأولان هما الخياران المذكوران

خاصيا كالزروع قرز (٥) فائدة لو استمار رجل رجلا أو نحوه من رجل آخر ليعمل عليه إلى موضع آخر ثم رجع المير له في بعض الطريق عن طريقه قال عليم يلزم المير أجرته إلى حيث أماره إن وجد ما يعمل عليه وإلا لزمه تمام العارية وكذا لو أمار مدفئا في جهة بعيدة ثم حل المستير الحباليها أو إلى بعض الطريق فرجع المير لزمه غرامة المستير في ذلك اه شرح آثار قال للوفان ذلك غير مستقيم على قول أهل المذهب قال ولا يمد عدم صحة ذلك الإمام عليم وإنما يستقيم ذلك في المسئلة الأولى أن يقال إنه إن خشي على المحمول في ذلك الموضع وكان لا يوجد من يعمل له لزم المير أيضا إتمام العارية بالأجرة للزاد ولا فلا وفي المسئلة الثانية حيث كان ينحى على الحب المحمول وكان لا يجد مدفئا يضمه فيه فإنه يلزم المير إما إتمام طريقه ويأخذ أجرة المدفن أو يسلم مالحق المستير من الزرامة إلى بعض الطريق وأرجاع الحب إلى حيث كان اه وابل (١) يقال في المؤقتة بعد انقضاء الوقت قد انقضت العارية فلا معنى للرجوع (٢) خلاف ش قال يرجع بالزرامة (٣) وكذا حيث استوى ضرره عند الطلب وعند الانتهاء فيجب الرفع وإن بقي شيء من الوقت ولا يجب الإرضاه بحر منى (٣) فرع وطابع الأرض والنرس إذ هما مالكان فالتن على قدر القيمة فتقوم الأرض مفروسة وغير مفروسة فما بينهما فهو قيمة النرس فيقتسط التن على قدر القيمة اه بحر بقطعه (٤) اللهم إلا أن يشترط المير القطع فلا خيار قرز (٥) دا : ا في المطلقة أو إلى انقضاء الوقت في المؤقتة (٥) إلا بالأجرة (٦) وفي وجوب تنويق الأرض وجان أصبحهما لا يلزم إذ الاذن للمستير بالنرس اسقاط لا قوله عنه اه بحر وقيل يجب الإصلاح وقد تقدم في البحر في الاجارة مثل ذلك (٧) وأثمر قرز (٥) وحاصل المسئلة أن قول لا يغلوأما أن يسكون من المستير قصير أم لأن لم يمكن فله المستير الخيارات الثلاثة من غير فرق فيما بعد انقضاء المدة في المؤقتة أو انقضاء الوقت للمأذ في المطلقة أو قبله وإن كان من المستير قصير فله الخيارات الثلاثة لا قبل انقضاء المدة المذكورة أعنى في المطلقة والمؤقتة وأما بعد انقضاء فلا خيار له بل يأمر المير بالقلع

في الفرس والبناء والثالث أن يبقى الزرع إلى أن يحصد بالأجرة لصاحب الأرض وإنما تلزم المستعير الأجرة^(١) لبقاء الزرع (إن قصر^(٢)) حتى تمتد المدة المؤقتة فأما لو لم يكن منه تقصير استحق بقاء الزرع بلا أجرة^(٣) حتى يحصد ولو تمتد المدة المضروبة قال عليم ولا يمددلو استعمار الأرض للفرس ورجع المعير وفي الشجر للفرس ثم أنه لا يجب القلع حتى يجذ الثمر^(٤) (ق) الحكم الثالث أنها (تأبد^(٥)) العارية (بعد الدفن^(٦)) للبيت (و) بعد القاء (البذر) في الأرض أما التأبد^(٧) للقبر^(٨) فهو (حتى يندرس) اندراساً يزول معه أجزاء الميت^(٩) قال في الانتصار تأبد إلى أن يسبع الميت أو يزول من السيل^(١٠) (و) أما التأبد (للزرع) فهو (حتى يحصد^(١١)) وإنما تأبد بعد إلقاء البذر (إن لم يقصر) كما مر^(١٢) (و) الحكم الرابع أنها (تبطل^(١٣)) العارية (بموت المستعير^(١٤)) فلا يستحق الورثة من الإباحة شيئاً مما كان لزورهم (و) الحكم الخامس أن عارية الحيوان (تصير شرط النفقة عليه^(١٥)) أي على المستعير

أو يضرب عليه من الأجرة ماشاء وهذا التفصيل يرتفع الاشكال اهـ من املا مسيدنا حسن ومثله في ح القح قرز (١) من بعد الرجوع (٢) مفهومه فلو لم يقصر استحق البقاء بلا أجرة والأولى أن يقال إن لم يقصر به استحق البقاء بأجرة المثل إلى الحصاد وإن قصر (٣) خير المالك بين أن يأمره بالقلع أو يضرب عليه من الأجرة ماشاء هذا محمول هذه المسئلة اهـ سحولى ولا وجه للتصويب والانتداب الذى في أكثر النسخ اهـ فتح معنى قرز (٤) أو قبل انقضاء المدة في التقصير (٥) بل بالأجرة قرز (٦) ظاهره بلا أجرة لملك الأرض اهـ فينظر قرز (٧) ولو مؤقتة (٨) وله الرجوع قبل أن يبال عليه التراب ولو قد وضع في قبره ويلزم المعير مؤنة الحفر ولا يلزم المستعير تسوية الأرض لأنه حصل بآذن المعير اهـ حاملي قرز وقيل لا يلزم مؤنة الحفر على المقر والفرق بينه وبين البر والدفن بأن البر والدفن يعودان تقصيرا على المالك في الحال فلذا تلزم الترامة بخلاف التقير فلا تنفع في الحال (٩) وله الأجرة من يوم الرجوع حتى يندرس اهـ ح آثار في الكواكب لا أجرة ولا قيمة للحيولة (١٠) وإذا أخرج الميت أتم زلا حتى للبيت قرز (١١) أو يصير تراباً قرز (١٢) أو يخرج منه مخرج (١٣) وتلزم أجرة المثل اهـ سحولى قرز واختاره الشامي (١٤) في الأجرة (١٥) ولا يثبت للوارث الخيار الذى في الفرس والبناء وفي التذكرة لهم الخيار قرز (١٦) ولو مؤقتة (١٧) وردته مع الحقوق وكذا جئونه وكذا المعير وجئونه (١٨) وردته مع الحقوق (١٩) وقيل ف وفيه نظر اهـ زهور لوجه النظر أن انتقال الولاية لا تبطل الإباحة الصحيحة بمجرد بل يكون التوكيل ما كان للمالك فلا يبطل بمجرد الانقضاء والجنون ويفرق بين العارية والتوكالة بأن الوكيل معير عن غيره وهو الموكل فلا يصح منه التصير إلا حيث يصح وليس كذلك في العارية اهـ ح بحر لان التمان (٢٠) ويكون للمستعير الخيار قرز اهـ بيان ينقذه من فضل السكنى (٢١) أو جرى عرف اهـ ماض وقرز

(إجارة) فإن كان الملف قدراً معلوماً والمدة معلومة فالإجارة صحيحة ^(١) وإن كان مجهولين أو أحدهما ففسادة تتبهما أحكامهما (و) الحكم السادس أن مؤقتها ^(٢) يصير (بموت المالك قبل انقضاء الوقت وصية ^(٣)) فلا أعار المالك عينا لينتفع بها المستعير سنة ثم مات المالك قبل انقضاء السنة كان انتفاعه بقية السنة وصية تنفذ من الثلث ^(٤) (و) إذا اختلف المير والمستعير كان (القول للمستعير في سبعة أشياء الأول في (قيمة ^(٥)) العارية (المضمونة ^(٦)) بعد تلفها (و) الثاني في (قدر المدة) المضروبة للعارية (و) الثالث في قدر (المسافة ^(٧)) ذكر ذلك أبو ط وعند صاحب الوافي أن القول قول المير وإنما يقبل قول المستعير في هذين الأمرين ^(٨) (بعد مضيها) فإن كان اختلافهما قبل مضيها فالقول قول المير فيما بقي من المدة دون الماضي لأن إنكاره بمنزلة الرجوع عن العارية وهي تبطل برجوعه (و) الرابع (في رد غير المضمونة ^(٩)) والخامس في (عينها ^(١٠)) والسادس في (تلفها) لأنه أمين فإن كانت مضمونة كانت عليه البيعة (و) السابع في (أنها إعادة لإجارة ^(١١)) والبيعة على المالك لأن الأصل في المنافع عدم الأعراس عند الهدية وأحد قول م بالله وفي أحد قول م بالله أن القول للمالك

كتاب الهيئة

الأصل فيها من الكتاب قوله

(١) في المحقر أو أتى بلفظها أو جرى عرف (١) بالافتاق خلاف الدواير يقال أنها عارية على باها ويكون المالك ميسر للمنافع (١) قوى وهو الموافق لما ذكره الفقيه في الإلجرات وتكون فاسدة (٢) والمطلقة تبطل بموته (٣) وله أن يعجزها أو سحولى معنى وهو ظاهر الأظهار ونظيره حيث لأنها عارية على باها قرز (٥) فإن مات المستعير بعد موت المالك وقبل انقضاء المدة فذكر الفقيه س في التذكرة ما يقتضي أنها تبطل الوصية قال مولانا عليم وفيه نظر بل يستحقها ورجمه لأن المنافع قد استحقها المستعير بالوصية اهـ شرح فتح لأن الوصية بالمنافع إباحة وهي تبطل بموت الموصى له كما يأتي في الوصايا اهـ ع (٤) والا فبعضها (٥) وقت التلف (٦) بالتضمين أو بالتدبير اهـ لفظ (٧) وصفتها (٨) الآخرين (٩) أو المضمونة (١٠) الأولى أن يقال وفي رد غير المضمونة وتلفها وفي عين المضمونة بالتدبير اهـ هو كالتصايب فيقول في العين اهـ لى لفظ (١١) هذا إنما لم تكن بالملك (١٢) طاعة بإجارة هذه العين كما تقدم في الإجارة اهـ ن معنى (١٣) أو استوت طادته بهما جميعا كما تقدم يانه اهـ كواكب لفظ قرز (١٤) قال في عبارة الشرح فإن كانت مضمونة ولم يقل مضمونة كما هو لفظ المختصر لآياتها إن كانت مضمونة بين بالرد أو التلف لأن البيعة على مدمي رد للمضمون وتلفه وبين في العين أيضا لأن من عين بين وقد تقدم في مسئلة التصار بخلاف ما لو كانت مضمونة بالتدبير في المدة والمسافة فانه يقبل قوله في العين لأنه غاصب والقول للغاصب في القيمة والعين كما يأتي في الغصب إن شاء الله وكانت عبارة الشرح

تمالى فان طين لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً^(١) ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم المائدة في بته كالمائدة في قيته^(٢) والهيئة اسم الموهوب وللعمل^(٣) والاجماع ظاهر
 ﴿فصل﴾ في شروط صحة الهيئة (شروطها) أربعة: الأول (الايجاب^(٤)) وهو قول القائل وهبت^(٥) أو هو لك^(٦) (والقبول^(٧)) وهو قول المتهب قبلت (أو ما في حكمه) وهو تقدم طلبها^(٨) نحو أن يقول قد وهبت منى أرضك فيقول المالك وهبت^(٩) فان المتهب لا يحتاج قبولا بعد تقدم الطلب ولا بد أن يقع الايجاب والقبول (في المجلس^(١٠)) قبل الاعراض وإن تراخى القبول عن الايجاب مالم يتخلل إعراض بنحو قيام من يعود إلا أن يقبل قبل أن ينتصب فأما لو انكأ القاعد أو اضطلع^(١١) أو قصد القيام لم يمكن ذلك إعراضاً قال علي بن الجمل فبالعبرة ما تقتضيه قرينة الحال في الاعراض هذا ما يقتضيه كلام أصحابنا وقد صرح به أبو مضر (و) عقد الهيئة يصح أن يكون موقوفاً كالبيع الموقوف و (تلحقه الاجازة^(١٢)) وقد يكون موقوفاً من كل الطرفين نحو أن يهب فضولى لغيره^(١٣) مالم غلبه وقبل فضولى لذلك الغير فان الايجاب والقبول يكونان موقوفين^(١٤) على إجازة المالك للايجاب والتهب للقبول وقد

جيدة لأنها تقتضى انعكاس الثلاثة الاطراف كما ترى قرز (١) وقوله تعالى وآتى المال على حبه الآية (٢) المراد سقوط المرومة لأنه يكره بل يكره قطع (٣) وحقيقة الهيئة في الشرع تملك عين في حال الحياة بنهر عوض لا يختص بالقرية اهـ صيرى وبجر ومن لا يشترط القرية في التذرية لا على جهة التذرية اهـ بحر بلفظه (٤) وتصح بالكتابة والرسالة (٥) أو أعطيت أو ملكت أو دعت أو وجعت أو خذه أو فلتت بعد قوله هب إلى أو ما جرى به العرف في ذلك اهـ ن قرز (٦) هذا اقرار إلا أن يريد به الهيئة ويصداق على ذلك وما جرى عرف ملكه فلو اختلفا (٧) في مرادها قول المالك ذكره الله اهـ (٨) هل أراد الهيئة أو الاقرار لانه يصح الرجوع في الهيئة لا في الاقرار (٩) ظاهره ولودينا اهـ تذكره ون هذا يخرج ط وهو الذي نص عليه والذي خرج م باق واختاره الجليل ان هبة الدين لا تحتاج إلى قبول إذا كان ممن عليه لأن هبة الدين اسقاط كالإهداء بحر والصحيح لا بد من القبول مالم يكن على ميت قرن (١٠) فان قيل نصفه لو هوب أو هوب له عيدين قليل أحدهما في صحته وجهاً اهـ روضة توارى قال في الآثار لا يصح لانه غير مطابق والآخر مثل شرح الآثار وعن التوارى يصح واختاره النمازى وسياً في شرح قوله وما وهب لله ولعوض فلعوض أن عدم للطا بقمانع من الصحة (١١) ولو بلفظ الامر اهـ بحر ويصح باض ومستقبل إذا كانت على غير عوض اهـ ن معني أما إذا كان القابل بالمستقبل هو الواهب فينظر قيل لا يصح رواه عن هاشم البيان (٩) وتم قرز (١٠) حتى يجلس الايجاب قطع فلا تصح الهيئة للقبول ولو قيل في مجلس بلوغ الخير (١١) إلا أن يقبل لغيره ويجزى صحة الهيئة اهـ غيث ون ولمة قرز (١٢) مالم يكن بالكتابة أو الرسالة فيصح قرز (١١) بل يكون إعراضاً ذكره الفقيه س (١٢) مع بقاء المتعاقدين والقصد قرز والمعتود له وعه قرز (١٣) حيث كانت على عوض (١٣) أوله (١٤) ولا بد من الاضافة لفظاً قرز أو نية قرز

يكون موقوفاً من أحد الطرفين وهو ظاهر (وإن تراخي ^(١)) وجود الاجازة عن عقد المبة لم يضر ^(٢) (و) الشرط الثاني (تكليف الواهب) فلو كان مجنوناً أو صبيماً مأذوناً أو غير مأذون لم تصح هبته ^(٣) (و) الشرط الثالث (كون الموهوب بما يصح يمه ^(٤) مطلقاً) فكل ما صح يمه على الاطلاق صحت هبته ^(٥) (وإلا) يصح يمه على الاطلاق بل في حال دون حال كالوقف والهدى والمدير ^(٦) (فلا) تصح هبته (إلا) أربعة أشياء وهي (الكلب ^(٧) ونحوه) كالنفس فانه لا يصح يمهها عندنا ^(٨) وتصح هبتهما (و) الثاني (لم الأضحية ^(٩)) فلا يجوز يمه وتجاوز هبته فان قلت لم لا يجوز يمه والأضحية عندنا سنة وليست بواجبة قال عليم لعل أصحابنا يمتنون الأضحية في الحج ^(١٠) لأن هدايا المتفعل بها فيه واجبة ^(١١) بعد تعلق القرية بها (و) الثالث (الحق ^(١٢)) فان الحقوق يصح هبتها ولا يصح يمهها ^(١٣) وهي كالرأعي ^(١٤) وحق

(١) ما لم يرد قرز (٥) الضمير يعود إلى المصدر وهو الحقوق اهـ في معنى (٧) والقوانين استقر للملك قرز (٥) ويصح أن يحول طرفها واحد إذا كانت على غير عوض وإن كانت على عوض لم تصح اهـ غيث قرز (٣) لأن الاذن لا يتناول التصرفات (١) ولا يصح من السكران إلا أن يميز قرز (١) إذا لم يميز ما عرف قرز (٤) غالباً احتراز من هبة المدير وأم الولد من أنفسهم فانه يصح ومما في حقه قد تقدم في البيع أنه لا يصح بيع أم الولد من نفسها وهو المختار فكذا المبة وأم المدير فيصح (١) يمه من نفسه وهبته وكذا كتاجه كما يأتي قرز (١) لعله حيث يصح يمه لا حيث لا يصح يمه كما يأتي قرز (٥) منه ليخرج هبة المصنف من الذي والمفيد من المحرم (٥) ونقط الزهرة وكلما جاز يمه جازت هبته وهذا معترض عليه بالمدير إذا كان مولاه مصرراً فان يمه جائز ولا يجوز هبته اهـ بلفظه (٦) إلا أن يمه من نفسه صح وعق أو بوض وكذا في الوقف ولم يمين أو عين وهو المصرف اهـ بل ولو هو المصرف لأنه لا يباح للاعاضة قرز (٧) استثناء من قوله وإلا فلا وهو بما يصح يمه في حال دون حال كالاستثناء وهو قوله إلا الكلب من هذا لا يصح لأنه لا يصح في جميع الأحوال (٥) فرع فلو وهب الدين لغير من هو عليه ثم قبضه الموهوب له يمين هو عليه فقال طوح يجوز له التصرف فيه (١) لأنه قد أباح له وقال ن وم باق لا يجوز (١) له فاما في هبة الاعيان إذا كانت فاسدة وقبضها المتب بآذن الواهب فلعلها تكون اباحة وفاقا اهـ والتباس أنها تملك بالقبض كالبيع اهـ مفتى (١) مع الاذن قبضه قرز (١) كبة الثمر والعنب قبل صلاحه (٨) خلاف القاسم في الكلب والخضفة فهما (٩) على القول بوجودها أو أوجبها على نفسه قرز (١٠) لا فرق إلا أن يوجبها أو يكون مذهبه الوجوب (١١) لكنها لا تسمى أضحية (١٢) احتراز من الولاء فانه لا يصح قرز (٥) ويكون يمين هو عليه اسقاط لا تعليق واما هبته لغير من هو عليه فانه يكون اباحة رجع بها مع البقاء لا مع التلف اهـ كب وبيان معنى قرز (١٣) إذ يحرم يمها للهي عن ثمنها فقط وهما لا يمين فيصح اهـ بحر بلفظه (١٤) ويصح الرجوع فيها إلا الشفعة فلا يصح الرجوع

المسيل والمرور وكذلك حق الشفعة ^(١) إذا وهبها للمشتري صح لأنها إسقاط ^(٢) (و) الرابع كون الموهوب (مصاحب مالا تصح هبته) فلو وهب مديراً وقتاً ^(٣) في عقد واحد صحت الهبة في الثمن دون المدير ولو باعها جميعاً لم يصح بيع الثمن ^(٤) (فيصح) هبة هذه الأشياء دون يمينها (و) الشرط الرابع (تمييزه ^(٥)) أي تمييز الشيء الموهوب (بما يميزه للبيع ^(٦)) فبها المجهول لا تصح إذا كان عيناً ^(٧) كما لا يصح بيعه فاذا ميز الهبة بمثل ما يميز للبيع صحت وأجازم بالله الهبة إذا ذكر لها حاصراً نحو كل ما أملك أو ورثت من فلان وحله القاضي زيد وأبو مضر على معرفة المجلس ^(٨) ~~تعييه~~ وليس من شرط صحة الهبة القبض ^(٩) عند القاسم والهاذي وك ^(١٠) وعند زيد والباقر والصادق ومو أبي ح وشأنه يشترط وهل يشترط أن

(١) ولا يحتاج إلى قبول (٢) لعله يعني الهبة بحق الشفعة (٣) ولا يحتاج إلى قبول (٤) ولا يصح الرجوع فيها اه معيار والمسيل ونحوه المرور ويقتصر إلى القبول ويصح الرجوع فيه إذا كان لغير من هو عليه لأنه إذا كان ممن عليه فهو إسقاط (٥) وكذا القصاص والخيارات (٦) في الشفعة وسائر الحقوق ما لم تكن عقداً نحو وهبت لك الشفعة على أن تدخل الدار قرز (٧) وكذا مئة ومسلوخة وخلا وعمر أو ما أشبه ذلك قرز (٨) حيث لم يتميز الائتمان قرز (٩) والفرق بينهما أن حصص ما يصح بيعه من الثمن تكون مجهولة والهبة ليس فيها عوض فلو كانت على عوض مشروط كانت كالبيع اه كواكب قرز (١٠) فان لم يميز كان قاسدة ويكون في يد الموهوب له باحقة بقرض معنى قرز (١١) مسألة فلو عرفنا بعض الموهوب دون بعض صحت الهبة فباعتقده فقط بخلاف البيع فلا يصح لأن حصصه من الثمن تكون مجهولة وكذا في الهبة بوض لا يصح وإذا جمع في الهبة بين ما تصح هبته وما لا تصح (١٢) فانها تصح فيما تصح هبته اه بيان (١٣) لعله المذكورة (١٤) مسألة هبة المنافع باحقة لا تحل إذا هي معصومة أشار إليه القاسم عليم وكذا الوصية بالمنافع وكذا فيما كان حق لأمك كالتصريح بقرضه باحقة وكذا هبة الإعيان إذا كانت الهبة قاسدة (١٥) ومثله في البيان وقبضها التبع بان أن الواهب فانها تكون باحقة ولعله وفاق ذكره في الكواكب اه مقصود حسن قرز (١٦) ويصح الرجوع فيها ولو كانت للذي رحم لانها باحقة (١٧) من حياء ووصف وألقب وأشارة (١٨) فرع ويختير في معرفة ما ذكرنا بالواهب والموهوب له معاه بيان والواهب كاذكرنا في البيع اه هبل فان كان موكلاً فالقيمة بالوكيل اه ومثله للقبية فقلت ان تعلقت به الحقوق فعليه وإلا فلا بد من علم موكله اه مفتي (١٩) نحو قبض من ثياب اه تذكرة ولا أحد التووين ولو ذكر الخيار للتهب فانه لا يصح ذلك يعني الخيار في عقود التبرعات اه أم قيل الاقرب أنه لا يدخلها الخيار كما صرح به في الشرح وصرح الشكناي أنه يدخلها الخيار كالبائع ومثله اه سحوى قرز (٢٠) فعلى زعم من زيد أن المسئلة إثمائية والظاهر الخلاف بين م بالله والهدوية (٢١) بل شرط في صحة التصرف قرز (٢٢) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الراجح في هبة كالأرجح في قبضه ونحوه من الأخبار وليس فيه ما يدل على اعتبار القبض وكونه شرطاً اه بستان (٢٣) فاذا ألتفتا متلف لزم قيمتها للموهوب له ولو في يد الواهب وعندهم الواهب ذكره في الرياض

يكون القبض في المجلس أم لا قاله بالله في الافادة يصح وإن تراخى القبض إلى سنة وعن أبي مضر لم بالله قولان وعن زيد الفقيه صح يصح في غير المجلس قولاً واحداً إذا حصل القبض في المجلس وهل يفترق إلى رضاء الواجب أم لا لم بالله في الزيادات كلامان مختلفان لا يحتاج إلى إذنه ^(١) ومحتاج وهو الذي ذكره أبو مضر وعن الحنفية إن كان في المجلس لم يحتاج إلى إذنه ما لم يمتعه وإن كان في غيره احتاج وهل يحل القبض على القبول أم لا ^(٢) قيل لم بالله قولان ^(٣) نعم وتبطل المبة بالموت ^(٤) والرجوع قبل القبض عند من شرطه قال أبو مضر وإذا ذهب صحيحاً وحصل القبض في مرضه كانت من الثلث لأن ذلك وقت الملك ^(٥) فصل في قبض للصبي ^(٦) وأوصولي ويحيز الولي أو يحيز الصبي بعد بلوغه ^(٧) (أو) إذا قبل (هو) صح قبوله إن كان (مأذوناً) ^(٨) وإن لم يكن مأذوناً لم يصح قبوله بل يقبل له ^(٩) وله ^(١٠) أو يحيز كما مر (لا السيد) فلا يصح أن يقبل (للمبد) ^(١١) ما وهب للمبد ^(١٢) (وملك) السيد ^(١٣) (مأقبلة) ^(١٤)

(١) قوى على أصله (٢) لا يمكن على أصله وقيل يكفي لأن الفصل أقوى من القول اه ح ولفظ البيان ولا يفتى القبض عن القبول (٣) موت الواهب أو الموهوب له (٤) أو نحوه كالسجد (٥) وغيره ولو هو الواهب (٦) وانجوز اه سحولي قرز (٧) ولي ماله ولو من جهته الصلاحية قرز (٨) فرع قال الهادي عليم ومن وهب شيئاً لصغير ثم قبله بعد بلوغه صح وهو محمول على أنه قد كان قبله له أجنبي ثم أجاز بعد بلوغه أو كان قد قبله الصغير وهو محيز غير مأذون فإذا أجاز بعد بلوغه أو أجزاه وله قبل بلوغه صح قرز (٩) فرع ولا حكم لرد الولي لما قبله له الأجنبي أو قبله الصبي للميز فإذا أجزاه الولي من بعد أو أجزاه الصبي صح اه يان (١٠) فائدة تصح المبة والمصدقة للمسجد ونحوه وقيل له وله على الصحيح كما في الحنفية وترحه (١١) إذا قبل له القضي في المجلس (١٢) في المبة اه زهور فلا يكفي الاذن في التصرفات وقيل يكفي قرز (١٣) والفرق بينه وبين العبد أن العبد مكلف فلم يفترق إلى اذن بخلاف الصبي اه ناجي (١٤) البالغ العاقل وإلا قبل له فان خرج العبد عن ملك السيد أو عتق قبل قبوله للمبة ثم قبل أو أجاز وقد قبل له التبرع بثلث تغاير المستحق عند الإيجاب والقبول اه بيان (١٥) ينظر لو وهب للعبد هل يصح الرجوع مع أنه قد خرج عن ملكه إلى سيده سل أجاب سيدنا إبراهيم حيث أنه يصح الرجوع (١٦) لأن القابل في الحقيقة كأنه السيد فلا يكون من الموانع (١٧) ولو قد مات المبدل السيد لم يصح الرجوع قرز (١٨) فان قيل لم لا تصح والهبة للسيدة السيد والجواب أن قبول العبد شرط وجواب آخر ان الملك للسيد لا يمتنع أن يكون موقوفاً على قبول غيره كما أن رجلاً لو قال لغيره وهبت منك هذا الشيء ان قبله فلان فإليه يملكها الموهوب له إذا قبلها فلان اه بهران (١٩) أو مالك المنافع (٢٠) (١١) ولو غير مأذون قرز (١٢) قال الهادي عليم وإليه ردها لا يقال قد ملك السيد لأنه مشروط ذكره في الفيت (١٣) اه شامي وكذلك الوصية الأمر إلى العبد في ردها أو تقريرها (١٤) الذي في الفيت إما

العبد (وإن كره^(١)) السيد قبول العبد وقال له لا تقبل
في حكم المبة على عوض (و) اعلم أن المبة^(٢) (تصح بعوض^(٣)) وعقدها
عليه على وجهين أحدهما أن يكون على شيء (مشروط) في المقد (مال^(٤) فيكون)
في هذا الوجه (يما) يصحها ما يصحح البيع وفسدها ما يفسد البيع قيل ع إنما تكون
المبة يما إذا ملك الموض بنفس المقد^(٥) نحو أن يقول وهبت لك هذا على هبته كذا فأما لو
لم يملك بنفس المقد نحو أن يقول على أن تهب لي كذا فليس يما^(٦) لكن إن حصل العوض^(٧)
فلا رجوع وإن لم يحصل فله الرجوع وفاقا بين الهادي وم باق (و) الوجه الثاني أن يكون
على مال (مضمر^(٨)) غير مشروط مثاله أن يهب رجل لرجل شيئا وفي نفسه التماس عوض

هو في الوصية للعبد لا في المبة فينظر هل يصح من العبد رد المبة بعد قبولها أم لا يصح ولم يذكره في
النيث (١) وكذا لو نذر عليه أو أوصى له قرز (٢) والنذر ولفظ الفتح ويصح النذر على عوض كالمبة
كما مر اه بلفظه من باب النذر (٣) ولو من غير المتهب قرز (٤) معلوم أو مجبول ويسلم قيمة الموهوب
اه بيان وتكون القيمة يوم المبة اه بيان قرز وإنما وجبت القيمة يوم المبة لأن المبة صحبة ملكت
بصحو القبول وليس كالبائع الفاسد قرز (٥) أو ما في حكمه كالمنفعة اه سحولى قرز (٥) مسألة
فإذا قال وهبت منك هذه الأرض على حبة هذه الأرض فقال وهبت أو قبلت صحت الشفعة فيها
جميعا فإن قال وهبت منك على أن تهب مني هذه الأرض قلن قال وهبت صحت فيها جميعا (١) وإن قال قبلت
صحت في الأولى (٢) واحتاجا إلى عقد ثان اه كواكب وبيان فإن لم يفعل العقد الثاني كان للواهب
الرجوع فبا وهب اه بيان (٢) وللذهب أنها لا يصحان يما بل حبة قرز (٢) بل تحتاج هذه إلى
قبول والأولى تحتاج إلى إيجاب وقبول اه تهاى قرز (٦) بل حكم المبة على عوض مضمر قرز
(٧) وظاهر المذهب أنه يبيع فاسد اه شامى (٥) فإن قيل إن مثل هذا في البيع لا يصح وهو إذا قال
بعت منك هذا على أن تبين هذا فانه يفسد البيع لعل الجواب أن هذا شرط فاسد يفسد البيع ولا
يفسد المبة لأن الشروط القاسدة لا يفسدها اه كواكب ولكونها أشبه بالنكاح لصحتها من غير
عوض اه بحر وفي شرح البحر أن الأحكام تختلف باختلاف الألفاظ وإن كان مضمونها البيع ألا
ترى أنه إذا قال بعت منك درهما بدرم إلى شهر فسد البيع ولو قال أقرضتك درهما بدرم إلى شهر لم
يفسد والقرض بيع وكذلك يكون الحكم هنا قلت والأظهر للمذهب أن المبة ونحوها إن كانت
يعوض مال كانت كالبيع في جميع أحكامها وموصفتها ففسدها الشروط التي تفسد البيع مطلقا وإن لم تكن
يعوض مال فليست كالبيع فقلو فيها الشروط إلا الشرط المستقبل فانه يفسدها لأن جميع عقود
المعاوضات والتبرعات تفسدها الشروط المستقبلية مطلقا نص على هذه القاعدة الأخيرة في شرح الفتح
قلت عقد هذه القاعدة أن التملك لا يصح تعليقه بمستقبل إلا للنذر والوصية اه مقصد حسن بلفظه
(٨) أو متواطئا عليه قبل عقدها اه بيان بلفظه

معين منه ويرجو أن يسطيه ذلك (أو) يسقد الهبة على (غرض^(١)) مشروط^(٢) أو مضمّر نحو
أن تهب المرأة صداقها لزوجها استمالة لقلبه أو استجلابا لحسن عشرته أو تهب لأجنبي شيئا
ليتزوجها أو يهب هو لتزوجه^(٣) (فيرجع^(٤)) الواهب^(٥) (لتعذرهما) أي لتعذر المال المضمّر
والنقص وقاله إذا كان الموض غرضاً لم تبطل الهبة بتعذره بل يلغو الشرط (و) يرجع
(فوراً^(٦)) في (الهبة (المضمّر^(٧)) عوضاً أي عند غلمه أو غلته بتعذر الموض فلو تراخى لم
يكن له الرجوع بعد ذلك وهذا إذا كانت الهبة باقية فإن كانت تالفة ففيلح لا يصح الرجوع
لتعذر الموض وعن السيد بل له الرجوع بقيمتها^(٨) قاله مولانا عليم وهو القوي عندنا
وقد أشرنا إليه في الأذهار لأننا أطلقنا بأن له الرجوع ولم نقيده بالبقاء (و) الموهوب على
عوض مضمّر مال^(٩) (له حكم الهبة) من غير عوض فلا يصح رده بسبب ولا رؤيته ولا يرجع به
عند الاستحقاق^(١٠) ولا يستحق فيه الشفعة (لا) أنه يثبت لها شيء من أحكام (البيع) (إلا)
في حكم واحد وهو (الربا^(١١)) فلو وهبه ذهباً مظهرأ أنه وهبه لله تعالى وفي ضميره أن يوضه
ذهباً أكثر^(١٢) من ذلك الذهب لم تصح الزيادة ذكره أبو مضر لم يأنه قيل عويأتى على أصل
الهدوية أن تبطل الهبة في السكّل لأنهم يحملون المضمّر كالظهار^(١٣) (وما وهب لله تعالى ولموض^(١٤))

(١) فائدة لو كان رجل يكمي امرأة ويتفق عليها بنية التزويج فماتت قبل التزويج هل أن يرجع بماسله أم لا ينظر
في التذكرة في كتاب الهبة هل أن يرجع فمالو كان الاختلاف من الولي فكذلك وأمالو كان الاختلاف من المخاطب
فلا رجوع قرز (٢) أي موقوف (٣) أو يشتري منه أو لبيع منه أو غير ذلك من الأغراض اهـ بيان بلفظه قرز
(٤) ولو حصل أحد اللوانع اهـ شامي قرزاه أو وارثه وكذا التأخر قرز (٥) ذكره في تذكرة علي بن زيد
(٦) إذا قصد به الموض اهـ (٧) في المجلس عند الهدوية إذا كان الموض مالا أو غرضاً وإلا صح
مطلقاً (٨) لأنه لا يعلم إلا من جهته (٩) فلو مات الواهب قبل علمه بتعذر الموض كان لورثته ما كان له اهـ
كواكب قرز (١٠) وسواء كان مالا أو غرضاً على المذهب اهـ بهر ان وفي الفتح فورد في المال للمضمّر وأمال الموض
ولو مضمّراً فيرجع ولو تراخى (١١) يوم القبض أو مطلقاً إن كانت مثلية قرز (١٢) أو غرض (١٣) يعني
لا يرجع بمثله أو قيمته وأمال الموض فيرجع به أو مثله أو قيمته اهـ جبري حيث سلم للموهوب بالينة
أو الحكم أو الاذن أو علم الحاكم كاتقدم في البيع اهـ مفق قرز (١٤) وكذا التصرف لا يصح إلا بعد
القبض وكذا في رجوعه على الواهب بما غرم فيها أو ببني عليها كاسيأتى في القصب لبطان إحسان
الواهب بالفرير المؤدى إلى التزويج اهـ سحوى لفظاً (١٥) لافرق لعدم التقابل في المجلس وفي بعض الخواص
كاقرض فلا يدرط القبض قرز (١٦) فيها ملك من وجه محظور (١٧) ولو غرضاً قرز فلو قال بعضه لله
وبعضه الموض لم يصح لعدم معرفة القدر (١٨) ومن هنا أخذوا أنه لا يصح تبعض القبول (١٩) لأن

فللموؤس) فلو قال وهبتك هذا لله تعالى ولموؤس كذا كانت للموؤس وقبول الهبة حيث تكون لله تعالى وللموؤس بأن يقول قبلت ويسكت أو قبلت لله تعالى وللموؤس أو قبلت للموؤس فان قال قبلت لله تعالى لم يصح لأن الواهب لم يرض بخروج الشيء عن ملكه إلا بموؤس فلو ابتدأ بالسؤال للتهب فقال هب لي هذا لله تعالى ولموؤس كذا فقال الواهب وهبت فقط أو وهبت للموؤس أو لله وللموؤس صح^(١) ولا إشكال^(٢) فان قال وهبت لله تعالى قال م بالله صحت الهبة وكأنه أسقط حقه وقد ينظر ذلك^(٣) ويقال الجواب يكون غير مطابق إذ قد حكمنا أنه يلغو قوله لله تعالى ويصح كونه للموؤس^(٤) (وليس على الراجح) عن الهبة غرامة (ما أفققه للتهب^(٥)) على العين الموهوبة كاتفاق العبد والداية وحصارة الأرض^(٦) بالحرق ونحوه لأنه في حال انفاقه متفق على ما هو ملك له فلا يرجع به على أحد

فصل فيما يصح الرجوع فيه من الهبة وما لا يصح (و) اعلم أنها تصح بموؤس^(٧) فلا يصح الرجوع فيها كما تقدم (و) بلاعوض فيصح الرجوع^(٨) فيها بشرط ستة الأول أن يكون الرجوع (مع بقائها^(٩)) أي بقاء الواهب والتهب^(١٠) فلو ماتا^(١١) أو أحدهما لم يصح الرجوع فيها^(١٢) الثاني أن يكون الرجوع (في عين) لادين فلو كان الموهوب ديناً^(١٣) لم يصح الرجوع^(١٤) لأن هبته إسقاط وهو الثالث أن تكون تلك العين باقية (لم تستهلك^(١٥))

البعض يطلق على جزء غير معين بخلاف ما إذا قال نصفه لله ونصفه للموؤس صح اه تمامي قرز (١) مع القبول (٢) ظاهره أنه لا يحتاج إلى قبول بل السؤال كاف وهو يستقيم على أصل م بالله وأما عند الهدوية فلا بد من تظنين ماضين هنا وفي البيع كأنه كالبيع (١) ذكره في بيان حيث وخطفه قرز (١) حيث للموؤس مال لا غرض قرز (٣) أي لا يصح (٤) إلا أن يقبل بعد ذلك صح خلاف م بالله (٥) حيث كان للبقاء لا للقاء فيرجع اه أمار وعن سيدنا طاهر لا فرق فلا رجوع مطلقاً وهو ظاهر الاز (٦) بل تمنع الرجوع ذكره في الكافي والفرعيات (١) وكذا القصة تمنع الرجوع اه ولفظ البيان وكذا الخلاف في زيادة الماني (١) كسليم القرامة وتعليم الصنعة أو حصد الزرع وجد التمر وحرق الأرض فلا يمنع كزيادة سعر السوق ذكره في الشرح اه بلفظه (١) والمخاض ان زيادة الماني لا تمنع الرجوع اه مفتي (٧) ظاهره ولو غرضاً (٨) مع كراهة (٩) ينظر لو وهب لاثنتين ثم مات أحدهما هل يرجع أم لا سل قبل له الرجوع في حق الحق فقط قرز (١٠) إلا أن يكون قرز (١١) والصحيح بمنزلة الموت ولو رجع اه قبل ما لم يرجع قرز (١٢) ووجهه أنه حق يطل بالموت (١٣) أو حقاً (١٤) إلا أن تكون هبة الدين بموؤس ولم يحصل لله الرجوع (١٥) ومن الاستهلاك الخطط ولو بتملكه كالتقدين بحيث لا يميز اه بيان معنى فان تميز وجب ذلك أي التميز على التهب قرز

حسناً وحكماً^(١) فلو كانت قد استهلك لم يصح الرجوع والاستهلاك الحسى اتلافها والحكمي^(٢) نحو خروج الموهوب عن ملكه^(٣) بيع أو هبة ولورجع الى ملكه لأن يرد ببيع^(٤) أو فساد بالحكم وكذلك سائر الاستهلاكات المتقدم ذكرها في البيع الفاسد الا الذبيح وقطع الشجرة^(٥) لكونهما مجرد نقص فلا يمتنان الرجوع^(٦) (و) الرابع أن (لا) يكون قد (زادت)^(٧) في يد المشتري زيادة (متصلة) كالسمن والكبر^(٨) فانه يمنع من الرجوع لأنه لا يمكن التمييز بين الزائد والزيد فصار كالستهلك قيل ع ولو نقص بعد الزيادة لم يثبت الرجوع لأننا لانعلم أن الناقص تلك الزيادة أو ما المنفصلة كالولود والصوف^(٩) والثمار ونحوها فانها لا تمنع^(١٠) وفي التفريعات إذا هزل المبداء الموهوب أو نسي القرآن الذي علمه^(١١) أو الصنعة^(١٢) وعاد إلى حالته الأولى ثبت الرجوع لأن زيادة هذه الأشياء تمنع من الرجوع

(١) فلو تلف بعضه صح الرجوع فيما بقي اه يات لفظاً قرز (٧) قال الامام المهدي عليم والاباحة كالمبة (١) الاستهلاك الحكمي يمنع (١) الرجوع فيها اه وابل (١) قرز في الاباحة بعض واختار ما في باب البراء على قوله وإباحة للأمانة وهو أنه لا يمنع الرجوع إلا الاستهلاك الحسى فقط قرز في الاباحة بعض عوض (مسئلة) الاباحة تصح في المجهول ويقف على الشرط ويصح الرجوع عنها وتبطل بموت المباح له وكذا بموت المبيع إذا كانت مطلقة فإن كانت مؤقتة أو مؤقتة تبطل بل تكون بدونه وصية من ثلث ماله ذكره في البيان اه مقصد حسن من باب البراء (٣) ونحو بناء عرصة أو غرسها كما في البيع إلا الاجارة والتزويج فلا يمتنان وهما على حالهما قرز (٤) أو شرط أو رؤية اه ح آثار وبيان قرز (٥) وقطع الثوب قرز والمزال اه بيان قرز (٦) ما لم يفصل الشجر أو يقطع اللحم فلا رجوع اه والازخلافه (٧) فان وهب أرضاً فيها شجر فزاد الشجر امتنع الرد في الأرض والشجر ذكره في الكافي وقال ابن سليل لا يمنع الرد في الأرض وإنما يمنع في قصها اه من وهب دابة حاملاً فله الرجوع في الأيام لاقى الولد إذا كان قد زاد في بطن أمه أو ولدته مع التهم وزاد بعد الولادة ولو سناً كأن يقف معه يوماً أو يومين وأما ولد الأدمية فلا يفرق بينه وبين أمه بل يأخذ الوهاب الولد بقيمته أو تباع الأم والولد ويقسمان القيمة والصحيح إما أخذ الولد بقيمته أو ترك ذكره الاخوان اه زهور وبيان فاما لو سقى الأرض بما يملكه هل يمنع ذلك من الرجوع ينظر وفي البيان يرجع المشتري بما غرم في حرث الأرض وقسمارة الثوب ونحو ذلك كما تقدم في الشفعة ولعل كلام الشرح مبني على كلام مباحثه في الشفعة (٨) اعلم أن لفظ الكبر بكسر الكاف مع فتح الباء وبضم الكاف مع سكن الباء من دون فرق في المعنى ولا يصح أن يقال ان الكبر بالضم والسكون في العظيم والكسر والفتح لكبر السن إذ لم يوجد ذلك في كتب اللغة ذكر معنى ذلك للؤف عليم اه وابل (٩) ينظر في زيادة الصوف قياس ما ذكره في الاطلة أنه لا يمنع الرجوع (٩) ولو كانت معصلة بالحيوان قرز (١٠) وهي للثوب ويقبى الصلاح بلا اجرة (١١) للثوب (١٢) التي

وقال في الانتصار زيادة المعاني^(١) كالصنعة وتعليم القرآن^(٢) وزيادة السمر لا تمنع الرجوع
وإذا جنى عليه^(٣) لم تمنع الرجوع والأرض للموهور^(٤) له (و) الخامس أن (لا) تكون المبة
(وهبت لله^(٥)) تعالى فأما إذا كانت على وجه القرية نحو أن يقول وهبتك هذا^(٦) لله تعالى
لم يصح الرجوع فيها وسواء كانت لدى رحم أو لأجنبي * السادس قوله (أو لدى رحم^(٧))
محرم^(٨) وكذلك الأصول والفصول ونحوهما^(٩) (أو من) يليه بدرجة^(١٠) (كأب الم والمعمة
وابن الخال والخال) فإذا كانت المبة لدى رحم محرم^(١١) أو من يليه بدرجة لم يصح الرجوع
فيها سوله كانت لله أم لا (إلا الأب^(١٢)) فله الرجوع (في مبة طفله^(١٣)) مهما لم يحصل أحد
للموانع التي تقدمت^(١٤) كأن تكون المبة لله تعالى أو يزيد الموهور زيادة متصلة أو يستهلكه
حكماً أو نحوهما^(١٥) مما تقدم ذكره فأما لو لم يكن طفلاً بل كان بالغاً لم يصح للوالد^(١٦) الرجوع
فيها وهب له^(١٧) فلو وهب له في صغره وأراد الرجوع بعد البلوغ لم يصح ذلك وقال

علمه للمتب (١) الزيادة في المعاني كالرء من المرض أو من الصمى أو من المرح أو نحوه فانها تمنع إذا
وقعت المبة وهو عليل المختار أنها لا تمنع لأنها زيادة معان (٢) وحرث الأرض (٣) وإذا جنى عليه
الواهب كالرجوع إذا كانت الجنابة عمداً لا خطأ أه يان بلفظه قرز (٤) إلى قدر قيمته وقيل بالغاً ما بلغ
قرز (٥) لفظاً أو نية ولو فاسق ذكره م بالله (٦) وتوب القبض عن القبول وقيل لا بد من القبول قرز (٥)
أو ما يدل عليها كالسجد ونحوه لتضمن الأجر الأخرى أه تجري (٧) ينظروا وهب لعبد وهو ذور رحم
له وماله لأجنبي هل يصح الرجوع أم لا في بعض الحواشي يصح الرجوع قرز وقيل لا يصح فإن كان
السيد رحماً للواهب والعبد ليس بـ رحم لم يصح الرجوع قرز (٨) نسباً لا رضاعاً ولو كافراً أو فاسقاً قرز (٩)
الاعمام والأخوال (١٠) فلو وهب لمن بعد من قرابه وصرح بأنه لصلة الرحم لم يكن له أن يرجع ولو
كزالبه أه كواكب وليس صلة الرحمة لأنه قد قصد القرية بقصد الرحمة أه قلت هذا وجه قرية (١١) إلا
أن يريد الوضوء لم يحصل لله الرجوع قرز (١٢) وليس الجد كالأب فلا يصح رجوعه أه شرح أمار من قرز
(٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إلا الوالد فيها وهب لولده أه بحر لفظ الحديث لا يحل للرجل أن يعطى
عنفية أو يهب مبة فيرجع فيها إلا الوالد فيها وهب لولده أه بستان (١٣) والمجنون كالطفل لبقاء سبب الولاية أه
وفي السحولي ما لفظه وهل يصح الرجوع في مبة لولده المجنون أصلياً أو طارئاً قياساً على الطفل بجامع الولاية
أهل التي يذكره الوالد رحمه الله تعالى له بالذهب أنه لا يصح قرز وإتمامه مخصوص في الطفل أه سحولي لفظاً
(١٤) وجملة للموانع عشرة جمعاً من قال * خلط بجل وتوضو وموتها * ولله وذو القرى من السبب
ثم الملاك ولو حكماً زيلتها * مع اتصالها أودين منبب أه هدابة (١٥) كالخلط (١٦) فإن قيل قد
قلت صلى الله عليه وآله وسلم إلا الوالد فيها وهب لولده فالواجب أن التكثير مخصوص بدلالة أخرى
وهو قال صلى الله عليه وآله وسلم إلا فيها وهب لولده الصغير أه تعليق (١٧) لا ارتفاع الولاية لأنه صار

أبوح وأص أنه لا يجوز الرجوع للوالد مطلقا ومثله عن م بالله وقال ش أن له أن يرجع مطلقا صغيرا كان الولد أم كبيرا قال وإن سفل الولد (وفي) صحت رجوع (الأم) فيما وهبت لولدها الصغير (خلاف) بين السادة فنقدم بالله وهو عكسي عن أبي ط لا رجوع لها وعن محمد وأحمد ابني الهادي عليه السلام أن لها الرجوع^(١) وهو قول ش (و) إذا قال الموهوب له للواهب رددت لك هبتك صح و (ردها) بهذا اللفظ (فسخ^(٢)) للعقد وليس بتملك عندنا^(٣) وحكي أبو مضر عن م بالله أن الرد عليك إذا ورد على عقد (وهو حاصل الكلام) في الرد على ما ذكره أبو مضر أن الرد لا يخلو إما أن يرد على عقد أولى أن لم يرد على عقد^(٤) رجع^(٥) إلى العرف فإن أُلغى التملك كان عليك ولحقته أحكامه من اشتراط القبول ولحق الاجازة وصحة الرجوع^(٦) وإن لم يقد التملك عرفا بقي ذلك الشيء على ملك صاحبه^(٧) وقال عليه السلام وعرفنا أن لفظ الرد لا يفيد التملك إن لم يتقدم عقد وأما إذا ورد على عقد متقدم^(٨) فإن كان ذلك المقدم يرد عليه الفسخ^(٩) بالتراضي كالمبة والبيع رجع إلى العرف فإن أفاذ التملك كان عليك وإلا كان فسخا وإن كان لا يرد عليه الفسخ^(١٠) كالمهر^(١١) قليل ح يكون لنوا^(١٢) قبل ع وفي كلام م بالله ما يدل على أنه يرد الفسخ على المهر^(١٣) ويبقى عقد النكاح

كالا جنبي اه بحر (١) إذ لفظ الوالد يسميها قلت وهو قوي اه بحر واختاره المتكلم على الله (٢) بعد فودها قرز (٣) فإذا وقع الإيجاب والقبول في المبة تم قال للتهب الواهب رددت لك هبتك فهذا الرد فسخ لا تلحقه الاجازة ويصح قبله ولو في غير المجلس ولا يصح الرجوع فيه قبل القبول ويصح في الجهول ويصح تليفه بالشروط وم بالله يمكن هذه الأحكام ذكر معنى هذا الخلاف في الزوائد هكذا الكلام في كل عقد يرد عليه الفسخ كالبيع (٤) وقائمة لخلاف بين الفسخ والتملك هو ما تقدم في الاثارة جنبي فلا تلحقه الاجازة ويصح قبله في غير المجلس ولا يصح الرجوع عنه قبل قبوله ويصح في الجهول ويصح تليفه بالشروط ذكره في ح الفسخ اه سحولي (٥) وهذا ليس بمراد هنا لكنه أراد حصر لفظ الرد من حيث هو (٦) كان يقول التبر إبداء رددت عليك هذا المال اه شرح آثار (٧) قبل القبول أو بعده قرز (٨) ويكون إباحة في يد القابض والمختار لا يكون إباحة إلا أن يجري عرف بأن لفظ الرد يكون إباحة قرز (٩) أو لفظ مقدم قرز (١٠) يعني يصح التراضي على فسخ العقد هذا معنى الودود (١١) وهذا حيث حصل الرد بعد القبول في البيع ونحوه كالمبة ومائر العقود وفي النذر والوصية بعد اقتضاء مجلس الإيجاب للحاضر أو مجلس بلوغ الغير بالنذر والوصية فيكون الرد فسخا مع القبول له أو قبض المهرود ولا يصح الرجوع كما تقدم في الاثارة اه بحر قرز (١٢) صوابه كالنكاح قرز وإما المهر فهد عليه قرز (١٣) إذ لا يرد على عقد النكاح فكذا عوضه اه ح (١٤) وهل تسحق عوضه أشار في الزوائد إلى أن

فيكون كالبيع ^(١) قال مولانا عليهم السلام ^(٢) وإذا قلنا إنه فسخ من جهة التهب ولم يقبله الواهب فالظاهر أنه لا يتم ^(٣) الفسخ كفسخ البيع (وتنفذ) الهيئة (من جميع المال) إذا وقتت (في) حال (الصحة) ^(٤) وإلا تكن الهيئة في حال الصحة بل كانت ^(٥) في حال المرض الخوف ^(٦) (فن الثالث) ^(٧) قال في الانتصار للأمراض ^(٨) مقسمة إلى خوف الابتداء والانتهاه وذلك كالحي ^(٩) والرافع والاسبال ^(١٠) المطبقات وجعل أبو مضر من هذا القسم البرسام ^(١١) وذوات الجنب ^(١٢) والطاعون ^(١٣)

رد هاته يشبه التملك فلا تستحق شيئاً بخلاف رده بالرؤية واليب وفي البحر هيئة إن معروف بها وإلا لم يصح الرد وقيل يرجع إلى قيمته قط وهو أولى قرز وهذا قياس ما ذكره في رده اليب (١) يعني فيبقى على ملك التهب قرز حتى يقبل أو يقبض أو تخدم السؤال قرز (١) وإنما احتاج هنا إلى أن يقبل أو نحوه لأن الفسخ بالراضي كالبيع بخلاف ماله سبب يفسخ به كالتغيرات فلا يحير رضاه بل المستبر عليه قط والله أعلم أهمل سيدنا حسن قرز (١) قيل إنه إذا جرى عرف أن الفسخ يقع برد كل واحد منهما ما قبض فهو صحيح اه مع العرف قرز (٢) أو المرض الخوف ولم يمت منه قرز (٣) فرع فلو وهب جميع ماله من رجل ثم من ثلث كان للآخر قرز على قول الاحكام حيث لا يصح الرجوع قال الامام يوعلى قول المتصنف يشتركون في الثلث وفي البحر قلت وهو سهو بل يريد أن للآخر ثلث الكل ولثاني ثلث الثلثين ولثالث ثلث الباقي اه ح بهران بلفظه (٣) مستثناة إذا جعل المريض ثروته شيئا من ماله عن مهرها وميراثها منه وقلت فان كان نصا ناجزا لم يصح في الميراث ويقصد في المهر لها حصصه وإن جعله وصية ليد موتته صح في المهر بحصته لا في الميراث فلا يعل ميراثها اياهان قيل في والحيلة الجامعة أن يقول صاحبك هذه عما يجب لك من المهر والميراث وتقول الزوجة قبلت وأجزت وكما روي عن هذه الاجازة قد أجزت هذا قرز (٤) هذا حيث مات منه (١) يان (١) صوابه فيه قرز قال قتله قاتل أو تردى من شاطئ أو غرق ينظر فيه الأقرب أنه من الثلث اه مفتي قرز وفي بعض الحواشي قلت الظاهر أنه مات فجأة وأنه ليس منه ^(٥) فصل في الامراض الخوفة منها القوتنج (١) وذات الجنب واجداء الفالج والحمى المطبقة وهو السبع وخروج الطعام غير مستحيل والرافع الدائم والاسبال المتواتر والزحير المتواصل وطلق الحامل وبسد الوضع حتى تخرج المشيمة وتظهر الطاعون في البلد سواء وقع في الشخص أم لم يقع اه من الصحة للامري (١) وهو افتناخ البطن مع عدم الخارج (٥) ويشاركها ما هو فيه قرز (٦) يعني لما قلناه في القسم الأول من الثلث وفي الثاني كالصحيح وفي اجداء الثلث من الثلث وفي انتهاه من الرأس والسكنس في الراج اه بستان قرز (٧) المسبح وهو الوهسة قرز (٨) وجع البطن والسدم (٩) قال في البحر وهو بخار يصعد من الحمى إلى الرأس يكون سببه هذيان المصوم اه بمجروفي شرح الازقي الجنائز هو نوع من الجنون قرز (١٠) ويصح تحت الاضلاع ناخس مع سعال وحمى (١١) حيث كان فيه لا في البلد (٥) قال في روضة النووي إذا وقع الطاعون في البلد وفشا الوفاة فهل يكون خوفا في حق من لم يصبه فيه وجهاً أصعبها خوف (١) وفي ح لا من كان في بلد ولم يكن قد أصابه فصحيح

وإلى عكسه فالرمد ووجع الضرس والصداع^(١) أو إلى خوف الابتداء دون الانتهاء
كالفالج^(٢) وإلى عكسه وهو البهل^(٣) وأوجاع الرئة^(٤) والكبد^(٥) وقال أبو مضر الفالج^(٦)
أما أبو مضر قال رمد ووجع الضرس^(٧) قال مولانا عليم^(٨) وهذا ضعيف والصحيح أن الفالج يضافها
وقال أبو مضر إن السل والرعاف وعلل البطن خوف في أوله فإذا تطاول كان مأمونا^(٩) قال
مولانا عليم وهذا ضعيف جداً (ويلغو شرط^(١٠)) ذكر في عقد المبة (ليس بمال ولا
غرض^(١١)) فلو شرط فيها شرطاً فاسداً وهو مالا يكون مالا ولا غرضاً صحت المبة^(١٢)
ويطل الشرط (وإن خالف موجبها) وذلك نحو أن بشرط أن لا يبيها المتب أو لا يبيها^(١٣)
أو أن لا يطأها فإن هذا الشرط يلغو ولا تفسد المبة وإن خالف موجبها^(١٤) وقد ذكر
أبو مضر من ذلك صورة وهو إذا وهب منه أرمناً على أن تمود إلى الواهب بعد موت
المتب فإنها تصح المبة^(١٥) ويطل الشرط قيل ف وبأى مثل هذا لو وهب^(١٦) منه شيئاً
شهرًا فإنها تؤبد ويطل التوقيت^(١٧) (و) إذا باع الواهب أو وهب الشيء للموهوب من غير
المتب^(١٨) كان (اليع^(١٩) ونحوه^(٢٠) ولو بعد التسليم إلى المتب (رجوع) عن المبة (وعقد)

أه ح لى من صكتاب الوصايا (١) قال فى المقع ومن كان فى سفينة حال اضطراب البحر (١) ولومات
منه فانه يكون من رأس المال (٢) والفالج (٣) علة تصيب الانسان وقد يولد منها بطلان أحد الشقين
ويولد منه الهزة فى الاعضاء وغير ذلك (٤) قيل هو من علة البلم (٥) وهو الضعف مع سعال أو مرض
(٥) ومن هذا النوع السدم والتملى وهو انتفاخ البطن فانه سليم فى أوله فإذا تطاول كان خوفاً اه شرح
بحر قرز (٦) يولد منه السعال فان كثرت أفسدها (٥) ووجع الكبد يولد منه صفرة العينين والوجتين
فإذا كثرت أفسدها اه بيان (٦) لانه أول ما يجر على الانسان يستمسك لسانه فتسقط قوته تغطي الحرارة
الاصلية فإذا استقر وانطلق لسانه صار فالجاً ولم يكن خوفاً اه بحر (٧) المراد عقد وأما الشرط فيفسدها
اه مفتي (٨) كصحة الاصبع (٩) حيث لا يكون بيعاً قرز (١٠) والعكس (١١) لأن موجب المبة أن تصح
من المتب جميع الصفات (١٢) لانه أنى به عقداً (١٣) أو نذر أو تصديق أو أوصى مؤقلاً قرز (١٤) ولا
يقال هذا غرض لانه ليس بوضع عن المبة وإنما هو بمنزلة الاستثناء من المبة وليس بمال ولا غرض
وإنما هو توقيت للمبة فيها ليس بمال ولا غرض ذكره مولانا عليم اه تجزى (٥) قوى فى الايمان قرز لا فى
للتابع فتوقيت قرز ولفظ البيان ويصح التأيد فى هبة للتابع كما فى الاجارة ولها تكون إباحة اه بقطعه
(١٥) أو منه (١٦) مسئلة إذا وهب رجل أرضاً لغيره ثم يمت أرض بمنجها فانتفع فيها الواهب كانت
شفعة بها رجوعاً فى هبتها ولا تصح شفعة على الاصح لان الرجوع فى المبة ملك جديد من حيث
اه بيان لان البيع وقع والسبب فى ملك للموهوب (١٧) وكذا لو وطئ المرأة وقبلها فانه يكون رجوعاً
اه بيان عالماً لا طلاً (١٨) فلا يكون رجوعاً قرز فيجب المهر وتلزيم قيمة الولد إن عقلت لانه لاحق له

للبيع أو للهبة الأخرى * قال عليم هكذا ذكر أصحابنا بالمضى وفيه نظر ^(١) لأنه عند أن لفظ
 بالبيع كانت البية في ملك الموهوب له فيكون رجوعاً صحيحاً ولكن لا يكون يماً وقد
 تقدم نظيره في الاجارات ^(٢) واعلم أنه إنما يصح البيع عند أصحابنا إذا كانت البية مما
 يصح الرجوع فيها فإن كان الرجوع لا يصح لم ينفذ البيع بخلاف بين السادة واختلف
 أصحابنا ^(٣) هل يحتاج في نفوذ البيع هنا إلى حكم حاكم أم لا فقال م بالله ظاهر كلام الهادي
 أنه لا يحتاج ومثله عن الناصري وقال أبو ط وأبو ح واختاره م بالله أنه يحتاج إلى الحكم
 وهذا الخلاف إنما هو مع المشاجرة ^(٤) وأما مع المراضة فلا يحتاج إلى حكم حاكم اتفاقاً بين
 السيدين ^(٥) قيل ح وغيره من المذاكرين والصحيح تنزيح أبي ط أنه يحتاج إلى حكم حاكم
 لأن المسألة خلافية ^(٦) قال أبو مضر وهذا إذا اختلف مذهب الواهب والموهوب له أما
 إذا اتفق مذهبهما ^(٧) فإن الرجوع يصح ولا يحتاج إلى حكم حاكم اتفاقاً ^(٨) * فصل *
 في أحكام الصدقة (والصدقة) في الحكم (كالبية إلا في) ثلاثة أحكام ^(٩) الأولى (نيابة) ^(١٠)

(١) لا نظر (٢) في قوله وإذا عقد لاثنتين الخ قرز (٣) قال المؤلف رحمه الله أنه لا يباس هذا على ما تقدم
 لأن الفسخ هنا موقوف على اختيار الواهب وهناك على اختيار المستأجر فوقع الفسخ هنا بإهداء العقد
 الثاني فنفس بخلاف ما تقدم فلم يقع الفسخ بقصد المؤجر بل بإجارة المستأجر وهي متأخرة على العقد
 فلم يصح القياس مع الفرق اه وابل (٣) وهذا الخلاف إذا كان قبل القبض لا بعده فلا بد من التراضي
 أو الحكم وقا اه كواكب وقيل الخلاف فيه كالحلاف في الصغيرة إذا بلغت وفسخت قرز (٤) ولو اتفق
 للمذهب قرز (٥) ظاهره ولو اختلف المذهب اه سحولي (٦) لأن أحد قولين وأحد قولين لا يصح الرجوع
 في البية اه بستان (٧) في صفحة الرجوع وان ليس للموافق للمراضة إلى الخالف قرز (٨) مع المراضة قرز
 (٩) والرابع أنه يكفي ما يمول جنسه وإن لم يكن له قيمة في التقييمات ويسامح بطله في التقييمات كما
 أشار إليه صلى الله عليه وآله وسلم ردوا السائل ولو بشق تمر أو كما قال (١٠) لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم أو تصدقت فأعطيت ولا مضاء إلا قباض ولا جماع للمسلمين على دفع صدقة المفلوج إلى المتصدق
 عليه من غير قبول يدل على أن القبض يفي عن القبول اه بيان (١١) وإذا كان المتصدق عليه غائباً وقبله
 فضولي وقبض آخرهما أجاز صح لكن حيث أجاز القبض ثبت له الصرف في الحال (١٢) لأن أجاز
 القبول فإن كان القابض والتأويل واحداً فالجزم للتقدم منها لانه الذي حصل به الانقاد فأن رد
 اهسخ العقد وان أجازهما نفذ وصح الصرف في الحال وكذا إن أجاز الأول فقط وكان هو القبض وان
 كان الأول القبول (١٣) بعد الصرف في الحال والوجه ظاهر اه حيار قرز (١٤) ينظر في الصرف
 قبل القبض لأن الصدقة كالبية اه قد خلقت الأجازة للصدقة والقبض فلا اعتراض (١٥) في المجلس قبل
 الإصرار لأن القبض كالقبول وله الرجوع قبل القبض ونوب القبول مقام القبض قرز (١٦) وفي بعض

القبض^(١) عن القبول^(٢) فإذا قال القائل تصدقت عليك بكذا فقبضه ملكه وإن لم يقل قبلته^(٣) بخلاف ما لو قال وهبت لك كذا فإنه لا يملك بمجرد القبض بل لا بد من القبول باللفظ (و) الحكم الثاني (عدم اقتضاء الثواب) بمن تصدق عليه. وهو الموضع فلادعي التصديق أنه أراد الموضع لم يكن القول قوله بخلاف المهية^(٤) فإنها تقتضي الثواب عند أي ط قال وهو الأظهر من مذهب أصحابنا قال في الشرح وهو قولك^(٥) وقال بالله وأبو ح^(٦) قال في شرح الابانة وهو قول عامة أهل البيت عليهم أنها لا تقتضي الثواب كالصدقة قال في الانتصار خلاف السديدين إذا وهب لمن فوقه^(٧) لأن من دونه أو لنظيره فلا خلاف أنها لا تقتضي الثواب قليل ع والخلاف بين السديدين إذا لم يحصل غن أن أراد الموضع أو أنه لم يردده أما إذا حصل غن عمل عليه وفاقا قال والخلاف إنما هو في لزوم الموضع فيما بينه وبين الله تعالى لا في أنه يصبح من الواهب أن يدعي^(٨) وقيل إذا ادعى أنه أراد الموضع قبله عند أي ط^(٩) لا عند أي ط^(١٠) باختلاف أص ش في قدر الأثابة على ثلاثة أقوال الأول حتى يرضى^(١١)

الحواشي عن الامام المهدي بأن القبض يقوم مقام القبول ولو في غير المجلس اه كواكب وفيه نظر لأنه عوضه فيكون في عمله وهو المجلس اه كواكب قرز (١) قبل التولية لا يكون قبضا إلا بعد القبول (٢) جمع بين لفظ المهية والصدقة هل يصير بالصدقة فكيفي القبض أم بالمهية فلا بد من القبول أم يقال يصير باللفظ المتأخر فيحصل الحكم له سل اه سحولي قيل إنما تقدم من اللفظ فالحكم له وعن الامام عز الدين أنه لا يلحق منه شيء ويجعل لكل حكمة ولا مناقضة واستحسن هذا سيدنا زيد رحمه الله (٣) وبني الإقباض عن الإيجاب مع تقدم السؤال قرز ولفظ السحولي فلو قال تصدق على بكذا فأعطاه كفى ذلك بخلاف المهية قرز (٣) وكذا الزكاة قرز (٤) سيأتي في الدعوى خلافه في قوله إلا بعد التصديق على عقد يصبح بغير عوض قد حل على ما سيأتي أنه مع التلطف وحيث المنكر للقب وعن الامام شرف الدين أنه في الدعوى يدعي السقوط وهنا يدعي الرجوع فعل هذا لا بد من البينة في استحقاق الموضع كما يأتي اه مفتي (٥) وهذا أيضا حيث أقر بالمهية وادعى الموضع فيكون القول قوله باطنا فإن لم يقر بها بل قال أعطيتك أريد الموضع فاقول قوله مع بینه لأن الأصل في الاعيان الموضع اه بيان (٦) وإن كان خلاف صريح مفهوم الأزهار هنا لكنه صريحه في الدعوى والمذهب ما هناك اه سحولي قرز (٧) في المال أو السلطان لا في العلم أو من قرابة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (٨) بل تصح الدعوى وعليه البينة اه بيان من الدعوى قرز (٩) سيأتي لا في ط في آخر الفصل أنه لا يصح الدعوى على ما في الضمير فينظر وقيل إنه مبني فيما يأتي على أنه قد تلف وهنا مع البقاء فلا مناقضة اه كواكب قرز كلام البيان الذي هنا في المهية وقد قل على قوله وادعته في الثالث (١٠) لحديث الاعرابي التقي قال في الانتصار أهدى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ناقته فأجابته ثلاثا فلم يرض وأعطاه ثلاثا آخر فلم يرض وأعطاه ثلاثا فصارت تسعا فرفض اه زهور

«الثاني أن الأمانة بقدر القيمة^(١) وقواه الفقيه^(٢) الثالث على قدر العرف^(٣) وقواه الفقيه^(٤) (و) الحكم الثالث (امتناع الرجوع فيها^(٥)) بخلاف الهبة (وتكره^(٦)) مخالفة التورث فيها^(٧)) فإذا وهب أو تصدق على ورثته بشيء فالندوب فيه أن يحمل ذلك على حسب التورث (غالباً) يحتز من أن يفضل أحد الورثة لبره أو لكثرة عائلته أو لفضله فإن ذلك غير مكروه^(٨) وقال شوك أن المساواة المندوبة^(٩) أن يسوي بينهم ولا يتبع التورث (والجهاز^(١٠)) الذي يجهز الرجل ابنته^(١١) بمحلية أو غيرها (المجهز^(١٢)) أي باقي^(١٣) على ملكه (إلا لعرف^(١٤)) يقتضي عليه إياها^(١٥) أو تناولها على وجه الهدية واعلم أن هذه

(١) قياساً على النكاح الفاسد ونحوه (٢) قوي مع التشاجر قرز (٣) مع عدم المشاجرة قرز (٤) الرابع ما يمول وإن قل له روضة (٥) وذلك لأنها متضمنة للقرية والثواب من الله تعالى اه بستان (٦) والرابع لو حلف لا وهب لم يحنث (٧) بعد القبول أو القبض قرز وإنما امتنع الرجوع في الصدقة لأنها متضمنة للقرية والثواب من الله تعالى (٨) تزهر قرز (٩) وذلك لأنه يؤدي إلى إيقار صدور الأولاد وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ساووا بين أولادكم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اعدلوا بين أولادكم والعدل ما فعله الله في الميراث لما خلف فهو تفضيل اه بستان (١٠) أجاب مولانا المتوكل على الله فيمن ملك بعض أولاده دون بعض شيئاً من ماله ما قلظه الجواب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرض بتفضيل بعض الأولاد على بعض فلا ينفذ فيما خالف مراد الله سبحانه (١١) وفي كل تملك قرز وكذلك الوقت قرز (١٢) إلى قدر الثلث فإن زاد كره وظاهر الأثر ولو زاد (١٣) قلنا لا عدل ولا نسوية أفضل من عدل الله وتسوية في الميراث (١٤) بفتح الجيم للزوجة ونحوها (١٥) أو زوجته أو غيرها قرز (١٦) وأما ما يعطاه الناس من إعطاء المرأة صباغ ليلة البناء بها فإن المرأة تملكه بمجرد القبض من غير إيجاب ولا قبول وإن كان عقاراً على الصحيح اه عن فقهاء ديار قرز فإن لم يسلها شيئاً نمت في ذمتها لها على قدر ما جرى به العرف من مثل ثلثها ويجوز عليه إن قد صبره العرف واجبا شرعاً كالهرز قرز اه سيدنا علي رحمه الله تعالى (١٧) مع بقائه فإن كان قد ألقته فلا شيء لأنه إذا لم يتخلى الهبة أو الهدية اقتضى الإباحة على كل حال فلا معنى لإيجاب الضمان قال عليه السلام وهذا مبني على أنه جرى به عرف وإلا فهو يلزم القيمة إن كان قيمياً ومثله إن كان متلياً قرز (١٨) قال الفقيه نجم الدين أما عرفنا في هذا الزمان فهو يختلف بحسب اختلاف الخلية فما صنع على قدر البيت من حجل أو خيطال أو مسكة أو دملج فانه يقتضي التملك وكذا ما فعل على قدرها من اللباس وما لم يكن على قدرها من قلادة ووسادة وشاح ونحو ذلك من مرابط الذهب والفضة فإن ذلك لا يقتضي التملك في غالب الأحوال إلا للفظ أو قرية اه زهور ولعله حيث جهزت للزوجة وأما لو فعل ذلك وهي في بيت أبيها قبل الزوجة فانها باقية على ملك الأب والظاهر أنه إنما فعله لجرد تيممها ولهذا ينقل لغيرها عند عدم صلاحية لها اه يروح بحر لابن قتيان قرز (١٩) ولا يصح الرجوع كالصدقة قرز

المسئلة على وجوه ثلاثة * الأول أن يكون ثم لفظ أو قرينة حال تدل على التملك كان ملكا لها اتفاقا فاللفظ أن يقول هذا لك ^(١) والقرينة أن يأتي من سفر أو تقول هب لي كذا فيسلمه اليها ^(٢) الثاني أن يكون ثم لفظ أو قرينة تدل على أنه عارية لم يملك اتفاقا فاللفظ أن يقول لها البسي هذا حتى أحججه والقرينة أن تكون عادته الارتجاع ممن تقدم من بناته ^(٣) أو تقول أعزني فيسلمه اليها ولا يذكر شيئا * الثالث أن لا يكون ثم لفظ ولا قرينة فهذا فيه الخلاف فعند الهادي وم بالله أن الجهاز باق على ملك المجهز ^(٤) وعند أبي ط وأبي مضر قد ملكته قبل لا خلاف في التحقيق لكن كل بني على مرفه ^(٥) (والهدية ^(٦) فيما ينقل) كالتياب والحيوان وسائر المنقولات (تلك ^(٧) بالتبض ^(٨)) من المهدي اليه وإن لم يأت صاحبها بلفظ الاهداء وعن ش لا يملك إلا بلفظ وعن ابن أبي القوارس أن الذي يملك بالتبض في الهدايا إنما هو المالكولات فقط (وتعوض) الهدايا التي تهدى في العرسات وغيرها حيث كان المعلوم إنما أهديت للعواض (حسب العرف ^(٩)) فيها فإذا كانت العادة جارية

(١) ويقل إن أراد الهبة أو جرى عرف وإلا فالظاهر أنه إقرار يحتاج الى المصادقة وقال في الزيادة إن لم يكن له عادة فعادة بلده (٢) مع لفظ الايجاب من الأب وقال في الزيادة لا يحتاج إلى لفظ ذكره عن الزيادات اه بستان (٣) مع الشرط في أول مرة وفي القدر مرتين وكذا لو رجع في الأولى والثانية وصادقه عليه أو بين به قرز (٤) ما لم يكن قد ألتف (٥) فإن قيل كيف اختلفت العرف والسيدان في وقت واحد والجواب من وجود أحدها أن يكونا في بلدين الثاني أن يكون العرف اختلف بعد وفاته والله الثالث أن يكونا في بلد واحد وعرفهما مختلف وترجع لاحدهما غير الذي ترجع للآخر اه تطليق فاجب (٦) ولا بد من قرآن كما مهدى في الولائم والقندوم من سفر ونحوها اه غيث (٧) وإذا أطعم المهدي اليه المهدي هديه بينهما لم تسقط عنه المجازاة لأنه قد ملكها قبضها اه بيان ويصل المهدي اليه كغله قرز (٨) ولا يصح الرجوع فيها لأنها تفضي المجازاة خلاف الأستاذ قلن اختلفا هل هدية أو هبة فأقول قول المعطي اه بيان قرز (٩) ويقل قول المعطي للمعز فيما جاء به من الهدية انه مأثور بها والأمة والعبد فلو قالت أهدى بي سيدك فيجوز وطؤها ما لم يظن كذبها (مسئلة) ويجوز أخذ ما في من التماس بعد العجاذ ومن السائل بعد الخصام اذا جرى عرف به ولم يعرف كراهة صاحب ذكره م بالله اه (٧) عبارة الاتجار وملك بالتبض بائيات الواو وهي أولى لأن الاراضى لا يصح اهداؤها قلن قيل كان اباحة قرز (٨) والتضحية كالتبض مع الرضا من المهدي اليه قرز (٩) وبلا ايجاب وقبول هذا مذهبا على ما ذكره أبو مضر قل لا لجل العرف والعرف معمول به في كثير من المواضع قيل في كلام الزيادات إشارة الى أنها إنما تملك بالاستهلاك كالاباحة (٩) فإن لم يعلم المهدي اليه كم الهدية أو الهبة أو كان حلفا ولكن نسي وجب الاخذ بناب الظن ثم يستعمل من الزيادة من المهدي لاجل الاحتياط اه غيث قرز

مستمرة بأن الولائم والمآتم ونحوها يفعل ذلك فيها ليفعل المهدى اليه كما فعله المهدى فأنها
تجب المكافأة ويكون ذلك كالقرض فيما يصح القرض فيه ويجب رد المثل وفيما لا يصح
القرض فيه نحو ذوات القيم تجب القيمة يوم الدفع^(١) ويوم القبض^(٢) كالبائع الفاسد سواء
وعن الفقيه^(٣) العبرة بالعرف فيقضى في أيام الشدة أقل من أيام الرخاء قال ولا يجب مع
الاتقال^(٤) نعم فلو علم من قصد المهدى أنه لا يريد الموضع لم يجب ولهذا لا تجب المكافأة
في التنازل قليل وكذا الضيافات في الغالب لا يقصد بها العوض وهذا يختلف والعبرة بما
فهم من القصد قليل ع تنضييق القضاء بالطلب أو بموت أيهما إلا أن يعرف رضا من ورثة
المهدى البائنين^(٥) أو بأن يجري للمهدى مثل ما جرى للمهدى اليه^(٦) (وتحرم^(٧)) الهدية حيث
وقعت (مقابلة لواجب أو محظور^(٨) مشروط أو مضرك^(٩) كما مر^(١٠)) في الإجازة على ذلك التفصيل^(١١)

(١) من المهدى (٧) قيل من المهدى اليه (٨) لعل هذا تكرار أو عطف تفسيرى (٩) قوى مع التراضى
(٤) من جهة إلى جهة (٥) لعل ذلك من الأشياء الخفيفة (٦) كالزبد والطعام لا يمتد بين الأنساب
في الولائم من السمن ونحوه فله لا يسقط بالاتقال للعرف (٧) كما يفعله الجيران ونحوهم (٨)
والعبرة بالعرف ولو صغارا (٩) قال الفقيه ولو طلب المهدى العوض من غير حادثة لم يكن له ذلك اه شرح
حفيظ قلت هذا نظري إذ لو عرف القابض لم يرض به عرفا وللعرف تأخيراه مفق وعامرو قيل ولو من
غير سبب قرز ويجب عليه أن يفعل كما يفعل المهدى اليه أولا قرز (٦) قال في التطبيق ولو من
غير جلسته قرز (٧) فرح وما يعطى أهل الولايات من الأرفاق في ولائهم فإن كانت خادتهم المجازاة عليه
حلت لهم وإلا فهو رشوة ذكره ص بالله (٨) مسألة ما أخذ الشراء على شعرم هل يخطب لهم ذلك أم لا
الجواب أنهم إن أعطوا لأجل الخوف من أذا موهبتهم للعرض لم يخطب وإن كان كثير ذلك فلا بأس وأبل
(٩) في البيع والإجازة وغيرهما من المضمرات فإذا أهدى له ليحكم له وليشده له أو لغيره أو ليطبه واجبا أو
ليفعل محظورا أو لئيمه حرم ذلك منه من ذلك الأمر بالعرف والنهي عن المنكر حيث لا يفعله إلا بما يهدى
اليه وكذا ما لجرت به عادة كثير من قبضة زمامنا ومفتحي أواننا وعيال أهل دولتنا من أنه لا يفعل لك
واجبا ولا يمنع عنك منكرا إلا بذلك بل ربما كانوا لا يمنون غوسهم من ضررك وترك الكلام عليك
إلى أولى الأمر إلا بذلك وإن لم يحصل ما هناك تسبب في أنزال الضررك أو التلف أو فصل للتلطف بك
وصار ذلك منتشرأ واسما متوسفا فسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويصمنا عن ذلك ويرد كيد كل
كاذب في غمره ونفسه وأن يحميننا بما هناك يحقه عليه وبحق كل ذي حق عليه نعم ثم إنه لا يمن من ذي
الولاية من حاكم أو غيره أن يتضح على غيبه ما يختص التهمة من قبول الهدية والضيافة فإن التمس
طموح تب من أحسن إليها ودفع التهمة واجبا اه شرح فتح يفظله (١٠) من استواء التقديم والتأخير
في المحظور والفضيل في الواجب وكون ذلك يرد إلى الدافع ومع الاضطرار يجب التصديق اه سحرى

(ولا تصح هبة عيين لبيت^(١)) لأنه ممن لا يملك وأما هبة الدين فتصح لأن هبة الدين إسقاط^(٢) وهو يصح الاسقاط عن الميت (إلا إلى الوصي) فإنه قد تصح هبة العين للميت للضرورة وذلك حيث يحتاج (للكفن^(٣) أو دين^(٤)) قيل ع وتصح أن يقبض الوصي للميت من الزكاة لأجل دينه^(٥) أو كفته (و) إذا اختلف الواهب والمتهب كان (القول للمتهب^(٦)) في أمور منها (ففي الفساد) مثال ذلك أن يقول الواهب وهبت منك وأنا غير عاقل وأصله العقل^(٧) أو هو الغالب عليه ويقول المتهب بل وأنت عاقل فإن القول قول المتهب لأنه منكر للفساد وكذلك لو ادعى أنه وهب وهو صغير^(٨) أو مكره^(٩) أو نحو ذلك^(١٠) من وجوه الفساد هذا هو المذهب وهو قول الهنوية وأحد قولهم باق وقال م بالله أخيراً بل القول قول منكر الصحة قوله (غالباً^(١١)) احتراز من أن يدعى أنه وهب وهو غير عاقل وأصله الجنون^(١٢) أو هو الغالب عليه^(١٣) فإن القول قوله هاهنا

(١) وكذا سائر التليكات إلا أن يقصد أحياء مكانه أو مشهده قرز (٢) ولا يحتاج إلى قبول الوصي قرز وقيل يقبل له من صلح (٣) لا يتصدق عنه أو نحو ذلك من القرب فلا يصح وما فعل الميت سببه قبل موته كوضع شبكة للصيد أو نحوها لما وقع فيها بعد موته يملكه ويقضى منه دينه إن كان ولا فلو تركه أه يان من الهبة قرز (٤) ونحوه من الأحجار والماء والمخبط والبقعة (٥) لا أدى أو لله تعالى ولا يقال إن هذا تبرع في حق الله وهو لا يصح بل هذا تبرع للميت لا تبرع عنه قرز (٦) ويقبل الوصي الهبة غير الدين مضيقاً لها إلى الميت وإلا لم يصح أه حيث فأن لم يكن له وصي فمن صلح حيث لا امام ولا حاكم وإلا كان لهما ويكون الوارث مقدماً حيث وجد قرز (٧) إذا كان مستعصماً أو كفته ولو هاتمي (٨) ولو زكاة هسه قرز (٩) لأنه يتصرف إلى المصلحة لا إلى الميت وأما الدين فلا تحمل الزكاة في قضاء دين الميت الهاتمي قرز (١٠) أو وارثه قرز (١١) بأن يبلغ وهو عاقل وقيل المعروف من حاله العقل قرز (١٢) مع الإطلاق قرز (١٣) والحال أنه بالغ أما إذا لم يبلغ وهو عاقل وقيل فلا يصل العنصر وكذا إذا أضاف إلى وقت وادعى أنه صغير فيه بعد بلوغه ينظر في قوله أضاف إلى وقت الخ لأنه قد تقدم في آخر البيع في شرح التذكرة أن عليه البينة لأنه مباشر بخلاف التكاح في الصغيرة لأنه عقد لها ولها أه قد تقدم في آخر البيع عن الشامي خلاف هذا وهو للمذهب قرز (١٤) ما لم يكن مظنة للأكراه (١٥) سكران أو مضطر أو الموهوب مجهول (١٦) وهل يأتي مثل صورة غالباً في دعوى الواهب الجنون وهو أصله أو الغالب عليه أن القول قوله في سائر العقود ولو ادعى البائع أو المزوج أو الزوج أو نحوهم مثل ذلك أن القول قولهم أم هذا خاص في الهبة لما وجه الفرق أه سحولي قال الشامي الظاهر عدم الفرق (١٧) أي يبلغ وهو مجنون وقيل المعروف من حاله الجنون (١٨) يفهم من هذا ولو كان أصله العقل حيث كان الغالب عليه الجنون فالقول قول الواهب وليس كذلك وعبرة التجري بمنز من أن يدعى الجنون وأصله الجنون لأنه يفهم من عبارة شرح الأذهار المناقضة في صورة غالباً وفي ما قبلها ولم يوجد

وفاقاً^(١) وإن كان مدعياً للفساد لأن الظاهر ممهفان كان حاله يختلف^(٢) ولم يكن ثم غالب بل استويا
 قليل ع الأصل عدم الملك^(٣) قيل ف وهو يقال ان المقداد احتمال وجهين حمل على ما يصح^(٤)
 وإن التمس الغالب قيل ع^(٥) يحتمل أن يحمل على الصحة فإن كان الطالب العقل أو هو أصله
 فهذا على الخلاف المتقدم بين الهدويه وم باقّه وإن لم يعلم أصله فليأخذ قول م باقّه الأصل
 عدم الهيئة وأما على قوله الثاني والهدوية ففيه تردد واختلاف^(٦) بين المذاكرين قليل يوس
 يحكم بصحة الهيئة لأن الصحة هي الأصل والظاهر العقل وقيل ح يحكم بفسادها لأنه
 يرجع إلى الأصل وهو أن لاهية (و) لو ادعى الواهب أنه شرط الموض^(٧) في هبته أو أنه
 أمضره وأنكر المتهب ذلك كان القول قول المتهب في نفي (شرط الموض^(٨)) (و) نفي (إرادته)
 وإعنا يقبل قول المتهب في نفي إرادة الموض (في) للموهوب (التالف^(٩)) في يده فأما إذا
 كانت المين باقية فالقول قول الواهب لأن له الرجوع وهذا بناء على صحة الدعوى على ما في
 الضمير^(١٠) وهو ظاهر قول الهادي وش وعند أبي ط^(١١) وض زيد لا يصح * نعم وتكون

لفظ أو هو الطالب في نسخ النيث (١) والخطار في صورة غالباً أن القول قول المتهب في جميع الأطراف
 ما لم يكن أصله الجنون أو هو الطالب اه مفتي قرز (٢) ولم يعلم أصله (٣) فالقول الواهب قرز
 (٤) فالقول للمتهب قرز (٥) ينظر ما الترق بين قول القتيبي ع ليه يقال له احتمالان وقيل في الأول
 علم الاستواء وهنا لم يعلم (٦) في الرجوع اه سماع (٧) يعني عقدا (٨) سواء كان تافها أم باقيا وقوله
 في التالف عائد إلى الإرادة فقط يقبل قول الواهب في إرادة الموض في الباقي سواء قد حصل فيه
 أحد الموانع أم لا وسواء وهب لذي رحم أم لغيره وإنما لم يقل قوله مع التلف لأنه يدعي تضمينه
 بخلاف ما إذا كان باقيا فهو عين ملكه (٩) حساً أو حكماً وقيل حساً قرز (١٠) التقييد في التلف راجع
 إلى الإرادة وأما في نفي شرط الموض فالوجه كون الأصل عدمه ولا فرق بين البقاء والتلف
 لأنه إذا أقر بالهيئة وادعى الموض قد أقر بطلان الرجوع فإن بين الموض وإلا فلا شيء له
 لكن للمتهب أيضاً مقر بصحة الرجوع فلماذا يكون فيلزم أن يكون قيداً فيها فينظر ولو قيل
 يصح مع شرط الموض وإن كان مقرراً بعدم صحة الرجوع ويكون كفسخ المبيع لتعدد التمس
 ومؤاخذه للمتهب بإقراره لم يكن مبيداً فينظر ولو قيل دعواه الموض في عقد الهيئة أقرار بعدم صحة
 الرجوع ولم يصح إقراره لعدم مصادقة المتهب فيرجع والله أعلم اه سماع سيدنا حسن رحمه الله
 (١٠) ولا بد أن يكون الموض معلوماً (١١) فإن قيل قد تقدم أن الهيئة تقتضي الثواب عنده أبي ط
 فيكون القول قول المتهب في التالف قال في النيث قد أجيب بجوابين أحدهما لا تقتضيه إلا فيما بينه
 وبين الله تعالى والثاني أنها تقتضي الثواب إن كان باقيا أو امتنع فيه الرجوع لأن ما يدعيه من مال
 نفسه لا إذا كان تافها فلا تقتضي الثواب لأن ما يدعيه حقيق من مال المتهب فله الهيئة في التضمنين
 (مسئلة) إذا ادعى الواهب أنه أراد الموض فله الهيئة وإلا حلف المتهب ما يعلم بذلك منه

يعين للتهب على القطع^(١) حيث انكر شرط العوض وعلى العلم حيث انكر ارادة العوض
وبينة^(٢) الواهب في الطرف الأول على النطق^(٣) وفي الطرف الثاني على اقرار الخصم^(٤)
(و) إذا اختلف الواهب والتهب في فوائد العين للموهوبة فزعم الواهب أن القوائد كانت
حاصلة من قبل عقد البية ليأخذها والتهب أنكر ذلك ويزعم أن القوائد حصلت من بعد
فالقول قول للتهب (في أن) تلك (القوائد) حصلت (من بعدها) مثاله أن يبب أرضا
وأراد الرجوع فيها وقال وهبتها وهذا الزرع فيها فانكر للتهب ذلك فقال لا يمكن فيها زرع
وإعاحدت في ملكي فالقول قول للتهب لأن اليد يده على الأرض والزرع (إلا لقرينة)
تقتضي أن القوائد من قبل بأن ينظر في الزرع فإن كان لا يتأتى مثله في تلك المدة التي مضت
من يوم البية كان القول قول الواهب^(٥) لسكر لارجوع له لأجل الزيادة^(٦) وإن كان
يتأتى في مثل هذه المدة ولا يمكن أن يكون قبلها فانه يكون للتهب^(٧) وإن كان يحتمل
الأمريين كان للتهب أيضا^(٨) إما لأن من بذره وأما لأجل الزيادة فإن أقام^(٩) البينة أنه
ولم يزد^(١٠) ثبت له الرجوع ويرجع عليه التهب بالسقي^(١١) ونحوه^(١٢) عند الهادي عليه السلام بالله

إن ادعى أنه أضمره وإن ادعى أنه شرطه عند البية أو قبلها حلف على القطع إحد هذا في ظاهر الحكم
وإن كان العوض عنها يجب في الباطن وهذا حيث أقر بالية ويدعي العوض وإن لم يقر به بل قال
أعطيتك أريد العوض فاقول قوله معي به لأن الظاهر في الأعيان العوض إحد يان بلفظه باختصار وهو
إطلاق ما في المساوي لأن في المسئلة اضطراباً قال سيدنا حسن رحمه الله قال سيدنا زيد والأحسن
ما في البيان (١) حيث هو القابل لا حيث أجاز أو وكل قرز (٢) أي الطريق (٣) حال القند أو
قبله (٤) وهو التهب (٥) والمسئلة محولة على أنه أدخله في البية وإلا فهو له كافي للبع ويقتضي للصالح
بلا أجرة أو كان البذر مما يتسامح به فيدخل لأنه فائدة أصيلة حيث نت بنفسه قرز (٦) لكن ينظر
ما فائدة القول قوله ولعل الفائدة زوم أجرة بقائه إلى الحصاد قرز (٧) ولا بينة ولا بين إحد مسحوى (٨) في
الزرع لا في الأرض فله الرجوع فيها بخلاف الزيادة في الشجر فيمنع الرجوع في الأرض ذكره في
السكا في خلاف الفقيه ل إحد من يان حيث وبخطه هذا هو الصحيح (٩) وفي تسمية الزرع من القوائد
تسامح لأنه إن كان موجوداً حال القند البية لم يدخل فإن أدخل فهو من إجلة الموهوب وإن كان من
عند التهب فهو حدث في ملكه وليس بفائدة قرز (٧) من غير بينة ولا بين قرز (٨) ويقتضي للصالح بلا
أجرة (٩) ويقتضي للصالح بلا أجرة قرز (٩) الواهب (١٠) لا يحتاج إليه (١١) فإن زاد بقائه إلى الحصاد
بالأجرة ذكره التجري لأنه لا غرض من الواهب بخلاف ما إذا كان البذر من التهب والزرع حدث بعد البية
فانه يقتضي بلا أجرة لا مغرره قرز (١٠) يعني ولم يكن قد زاده لأن مراده أن الشهود يشهدون بذلك فلا يجب لأن
التهب إذا ادعى حدوث ما يمنع الرجوع عليه البينة قرز إحد من حاشية في الزهر (١١) لأنه لانه (١٢) عمارة

كالشفيح^(١) (ر) منها أن القول قوله في (أنه قبل) في المجلس فإذا انكر الواهب القبول
فإن القول قول المتهم (إلا أن يقول^(٢) الشهودها) أي الحاضرون عند عقدها (ماممنا)^(٣)
المتهم قبل فانه لا يقبل قوله حينئذ (أو) يقول (الواهب وهبت) منك (فلم يقبل واصل
كلامه^(٤)) أي ويكون قوله فلم يقبل متصلاً بقوله وهبت منك ويقول المتهم بل قبلت
فإن القول هنا قول الواهب (عندم^(٥)) بالله وقواه الفقيهان لوج وقال أبو مضر القول
قول المتهم^(٦) وقواه الفقيه يؤوله واصل كلامه يعني فلو فصل كلامه كان القول قول المتهم^(٧)
فصل في العمري والرقبي والسكنى * اعلم أن العمري مشتقة من العمر
لما كانت المعطية عمر المعطى أو المعطي والرقبي من الترقب لأن كل واحد يترقب موت
صاحبه أو من الرقة لأنه يجعل الرقة له (واعلم) أن العمري والرقبي داخلان في العارية
والهبة فإدلهما دل عليهما ويدل عليهما خصوصاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمروا^(٨)
ولا ترقبوا فن امر أو أرقب كانت له ولعقبه بعده^(٩) ولا خلاف في جواز العمري بين جمهور
الفقهاء وعن بعض المتقدمين^(١٠) أنها لا تجوز وأما الرقبي فجازة عندنا وش وقال أبو حنيفة ومحمد^(١١)

الأرض بالحرق ونحوه (١) ولا يقال قد تقدم وليس على الرابح ما أتقنه المتهم لأن هذه
الثقة أو الغرامة للنهائ كما تقدم في الهامش (٢) المخاض كلام بالله لأنه أتقن على ملكه وقد تقدم
(٣) كما أن المشتري يرجع على الشفيح إذا غرم على المبيع بما لا رسم له عند الهادي لا عندم بالله (٤)
جعل أصحابنا الشهود كأئمة في العشرة فيمكن عدل واحد لأنه خير لاشهادة قرز (٥) قبل ولو امرأة
قرز حيث هي عدلة أو واحد (٦) وإن لم يأت بلفظ الشهادة لأنها قريبة لاشهادة لانها على نفق هي
(٧) ولو فاسق (٨) مطلقاً سواء كان قول الواهب جواباً أو ابتداءً وهل يأتي مثل هذا في حق منك
أو أخرجت أو زوجت ونحوها فلا يقبل فيكون على الخلاف أن يخص بالهبة أه سحولي قد ذكرنا أن البيع
كالبية قرز (٩) أو متفصل لندر (١٠) لأنه أقر بالهبة والظاهر القول وقوله من بعد دعوى لم يقبل
فيحتاج إلى البينة كما تقدم في الشفعة (١١) قيل إن الخلاف إذا كان قول الواهب بد دعوى الهبة فما
حيث أقر الواهب ثم ادعى عدم القبول فالبينة عليه اثباتاً بيان (١٢) قد تقدم لأبي مضر في آخر
الشفعة أنه يقبل مع الوصل فينظر في الفرق لعل الفرق أن لفظ الهبة عبارة عن الانجاب والقبول
ولا تسمى هبة إلا ما حصل فيه الامران قوله لم يقبل رجوع عن الاقرار بالهبة بخلاف ما تقدم فإن
قوله أشتريها ليس إقرار بالشفقة حتى يكون قوله صفتين رجوعاً عن ذلك أه من املاء مولانا شرف
الدين الحسين بن القاسم (٧١) وفاتا (٨) نهى إرشاد (٩) هذا في المطلقة (١٠) ثم قوم من الفقهاء لما رواه
في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمروا بالخ قلنا أريد امرأة الجاهلية حيث يسترجعوا بها بعد موت العمر
قوله في آخرها بخبره له ولو ورثه أه بخبر (١١) وكذا عنك فانه قال ما أدري ما الرقبي قال عليم ولعل له

لا تجوز (و) اعلم أن (المرى والرقي) تقمان^(١) على وجهين الأول لإيقاعها (مؤبدة ومطلقة^(٢)) وهما في هذا الوجه (هبة تنبهما أحكامها^(٣)) فإذا قال الرجل للرجل أعرتك دارى هذه أوضيقتى أو جارىتى أو نخلتى أو دابى أو أرقبتك ذلك أبداً أو مطلقاً^(٤) من غير تأييد ولا تنقيد كان ذلك هبة تنبهما أحكام الهبة فتفتقر إلى القبول في المجلس ويجوز الرجوع فيها^(٥) (و) الوجه الثانى لإيقاعها (مقيدة^(٦)) نحو أن يقول أعرتك جارىتى مدة عمرى أو عمرى أو سنة أو سنتين أو نحو ذلك فهذه (عارية^(٧)) تنبهما أحكام المارية فعلى هذا لا يجوز للمعمر أن يطاها^(٨) فإن أنكصها المالك فالمره^(٩) لا للمعمر لا يقال القياس أنه للمعمر لأن له الفوائد الفرعية والمهر من جعلها لأنها تقول إن الفوائد الفرعية مباحة له فهو لا يملكها بل يباح لها الانتفاع بها فقط لأخذ الموض^(١٠) عليها ولهذا لم يحز للمعمر أن يطاها الجارية للمعمره اعماراً مقيداً لأن الفروج لا تحمل بالاباحة فإذا كانت العمرى أو الرقي

لم يلفه ما ورد في الرقي قال عليه السلام والله در من اعترف بالخصير من العلماء لأن الأقدام على الشيء من غير بصيرة جهل تؤذ بالله منه اه يان (١) بالتاء القوتانية بتقطيع من أعلا (٢) وإذا اختلف المعمر والمعمر في التقيد والتأييد فالتأيد فالتأيد لدعى التأيد لأن التوقيت وجه طارىء فيبين مدعيه وعلى الجملة أن كل عقد يصح مطلقاً ومقيداً فعلى مدعى التقيد البينة اه غيث (٥) ونحو التأيد أن يقول لك كذا ولورثتك بذلك ونحو ذلك اه أمار قرز (٥) ويكره الوطء في المطلقة مع الشك في الاطلاق (٣) إذا صدرت ممن يعرف وضماها اه حلى وقيل لا يشترط أن يكون الناطق مالاً أن ذلك موضوعاً لذلك لأن ذلك صريح اه شرح بحر (٤) قيل ح وكذا إذا قال أعرتك هذا الشيء مدة بقائه (١) وقال السيد والفتية ل بل تكون هذه كالزوجة (١) وقواه في البحر ومثله في شرح التصح والنيث (٥) حيث تصح (٦) والتقيد بعمل الحيوان للمعمر كالطلقة فتكون هبة قال مولانا عليه السلام وهو قوى إذ التقيد بذلك لا يقيد شيئاً اه غيث وقيل كالزوجة اه يان ولا يبعد فهمه من الأزار (٧) وتختلف المارية في مسيطتين أحدهما أنه لا يبعد مع الجهل والثانية تناول الفوائد الأصلية والفرعية إلا الولد اه دوارى قرز فتختلف المارية بحكم آخر وهو أنه يجوز له أن يصر أو يرقب أو يصر بخلاف المارية اه يان وظاهر الأثر خلافه وصرح في ح الأمار أنه لا يصر كما في الأثر (٨) وإذا كانت مؤقتة فروى الفتية ف عن مذهبى أن الر كاتجب على المعمر والرقب وهو محتمل النظر فيكون وجوبها على المالك اه كواكب (٩) وأرض الجناية له قرز (١٠) وكذا إذا غصبها غاصب ووطئته عنه أو استعملها الغير فالمر فهو للمعمر والرقب لا للمعمر والرقب واختار المؤلف أنه إذا وطئها وجب عليه تسليم المهر للمالك الأمة وإن وطئها غيره سلم المهر له أى للمعمر وقاه بالقرضين ذكر مناه في شرح التصح وقيل إن للمهر المالك مطلقاً لأنه عوض ملا تناوله بالإباحة

مقيدة كانت عارية (تأول بإباحة^(١)) الفوائد (الأصلية^(٢)) مع الفرعية^(٣)) فيجوز للمعمر أن ينتفع^(٤) بالصوف واللبن والتمر (إلا الولد^(٥)) فإنه مستثنى من الفوائد الأصلية^(٦) فلا يجوز للمعمر استهلاكه^(٧) (إلا فوائده) فلمعمر أن ينتفع بفوائده كما ينتفع بفوائد أصله (والسكنى) تقع على وجهين أيضاً أحدهما (بشرط البناء) على الساكن وهذه (إجارة فاسدة^(٨)) فإذا دفع رجل إلى رجل عرصة^(٩) وقال ابنها واسكنها بالبناء أو أسكنها بشرط بنائها كانت إجارة فاسدة (و) الوجه الثاني لإيقاعها (دونه) أي من دون شرط البناء وهذه (عارية) نحو أن يقول أسكنتك هذه الدار أو أسكنكها فلها تكون عارية وسواء كانت مطلقة أم مؤقتة والسكنى حيث هي إجارة أو إعارة يجب أن (تتبعها أحكامهما) فيتبع السكنى بشرط البناء أحكام الإجارة الفاسدة ومن دون اشتراطه أحكام العارية أما حكم الأولى فالإباحة للمعمر لا يخلو إما أن يكون بناها بنقضها الأول أو بنقض منه^(١٠) إن بناها بنقضها^(١١)

وهو الوطء وسواء لزمه أو لزم الغير أنه سيدنا على رحمه الله (١) تليه وتولنا إن الفوائد مباحة للمعمر وليست ملك له يقتضي أنه لا يصح منه بيع شيء منها ولا معاوضة عنه بأي وجه ككل مباح له إباحة آثار سيأتي في الوكالة في قوله عكس الوصي والباح له الخ أنه ذكر في الحاشية عليه أنه يجوز التصرف وظاهره بالبيع وغيره فينظر في شرح الآثار فله البيع وغيره وقد قال في السعوى إتلافاً ومعاوضة (٢) إتلافاً ومعاوضة قرز (٣) ولعله يريد بالقرعية الاستعمال وذلك كالركوب ونحوه قرز (٤) قيل ينظر ما أراد بالقرعية لأنه إن أراد المهر فقد ظنوا أنه لو وطئها مع الجهل لزمه المهر لا السكنى وقد ذكر في الحفيظ أن المهر للمعمر فله المهر وإن أراد الكراء ففيه نظر لأنه ليس له أن يكرها وإنما أبيع له الاتضاع كالوصى له بالتنازع وإن أرادها إذا غصبت فالغاصب إنما ألتف متافها على ما لم يكن فيكون الكرامة لكن يكون للمعمر الاتضاع بذلك ولعله المراد هنا إرضاء ومثله في شرح التتبع وظاهر كلام البحر هنا أنه لا يجوز الاتضاع بالآجرة والمهر قرز (٥) ولتفح لى في الفوائد القرعية استعمالاً لا معاوضة والأصلية كالصوف والبيض ونحوه إتلافاً ومعاوضة قرز (٦) وأما البيض فيجوز استهلاكه وينظر فيه لو صار فراخاً قبل خروجه هل يجوز استهلاكه أو هو ولد قيل هو ولد وقرز حيث حضنت بنفسها لا غيرها قرز (٧) ما تنازل فقط أنه شرح فتح (٨) وولد الولد كالمضو منها أنه كواكب (٩) فيفتتح به وبفوائده ولا يستهلكه إلا أن (١٠) فسادها لأحد أمرين انطواؤها على جهة اللذة الثاني انطواؤها على بناء مجهول أنه لفظ حشية ووجه الفساد جهة الآلة وقد السقد في غير المحقر وجهة اللذة واختلاف صفة البناء (١١) أو صحيحة إذا كملت شروطها أو كانت من المحقرات (١٢) فيصح البيع وسكونه إلزاهه تاموس (١٣) لأن منه أو لعدم الأول ولم يتوها للمالك أو خطه فالبيع لأنه قد ملكه والإلتصاف (١٤) بصريك

الأول فله أجره للثلث^(١) وإذا سكن عليه أجرة للثلث^(٢) فيسقط المثل بمثله^(٣) ويتراجعا
في الزائد وإن بناها بنقص منه^(٤) فإن سكن العرصة فعليه أجرة للثلث^(٥) وإذا طلب صاحب
العرصة منه تقضي البناء أو منعه من السكنى فإن راضيا هو ومالك العرصة بأخذ البناء
عوضا^(٦) عن الأجرة جاز^(٧) وإلا لزمته من أحد التقدين وهو^(٨) في البناء الخيار^(٩) إن شاء
طلب قيمته قائما ليس له حق البقاء^(١٠) وتركه رب العرصة وإن شاء رفعه^(١١) وأخذ أرض
التقصان^(١٢) وهو ما بين القيمتين قائما ليس له حق البقاء^(١٣) ومتقوضا^(١٤) وإن لم ينعمر رب العرصة
فله رفع بنائه وعليه الأجرة لما قد سكن ولا خيار له^(١٥) وأما إذا مات الباني فقال في البيان
يحكم على ورثته^(١٦) برفع البناء ولا خيار لهم^(١٧) فجعل هذا كالمارية للمؤقت فتؤخذ انقضت وقتها
بعوت الباني هو أما حكم الثانية وهي التي بمعنى المارية فحكمها أن رب العرصة أن يرجع عنها
متى شاء فإن كان المستعير قد بنى بأذن أو بغير إذن كان الحكم ما تقدم في المارية^(١٨)

الصفاء والنون (١) حيث بناها بنفسه وأما لو استأجر من يسد ربحا بالترامة قلت أو أكثر قرز (٥)
مالم يزد على أجرة المثل وكان يمكن بدونها قرز (٢) أو عرصة لأدار (٣) الذي قرر أن عليه أجرة المثل
للدار لأن البناء لمالك العرصة (٤) له حيث كان لصاد الأولى أو لصدما أو كان بأمر المالك ونواها
له أو خطا والتبس لأنه قد ملكه وإلا فهو حير لا أجرة له (٥) عرصة لأدار قرز (٦) ويكون من
بالب الصلح اه وشي (٧) ويكون جميعا عند م باق لأن الماطاة مملكة عنه لاعتد الهدية قرز (٨) أي
الباني (٩) ثبوت الخيار حيث نوى لنفسه أو أطلق وأما لو بنى بنية الأمر له فليس له إلا أخذ قيمته قائما
ليس له حق البقاء وليس له التقضي اه فماري وقال الشافعي أنه يأخذ قيمة الآلات وأجرة العمل قرز
(١٠) وهذا حيث كانت السكنى مطلقة أو مؤقتة قبل إفضاء الوقت فإن كانت مؤقتة وقد انقضى الوقت
فلا شيء بل رفضا ولا خيار وكذلك لو شرط عليه قرز (١١) له حيث بنى لصاد الأولى أو لصدما أو
كان بأمر المالك وإلا فلا خيار له وقيل له لا فرق بين فساد الآلة وعدمه لأنه أمره بالبناء فلا يكون
معيروا لأنه قد أخذ له ولم يمن له البناء بها اه ع احمد بن (١٢) وقيمة ما تلف من الآلة بسبب التقضي (١٣) إلا
بحجب (١٤) وهذا إذا كان الرابح هو المير وأما إذا كان هو المار فليس له إلا تقضي بنائه ولا شيء له وهذا
مع بقاء المار (١٥) ولا أرض عليه في العرصة قرز (١٦) هذا يستقيم حيث لم يشرط البناء بالسكنى فأما حيث
شرط فهو إجارة فاسدة لأحارية فلا يطل بعت الباني قرز (١٧) والذي في التذكرة أن لهم من الخيار مثل
ما لجورهم (١٨) بحيث تكون مطلقة أو مؤقتة ورجع قبل إفضاء الوقت وقد بناها للمستعير فإن كانت
الآلة من المير رجع بما غرم بما يتعاد مثله في ذلك البلد وإن كانت الآلة من المستعير خير كما مر (٥) أما قوله
بغير إذن فلم يقصد في المارية بل في المارسة ولله يريد من جهة المقيوم في المارية في قوله للمستعير
للفرس والبناء وفي ح يقال نفس الاسكان إذن اه ونقط البيان (مسئلة) وإذا قال أسكتك عرصتي

«كتاب الوقف»

قال في الشفاء الوقف في الله هو الجبس
وفي الشرع حبس مخصوص^(١) على وجه مخصوص^(٢) بنية القرية^(٣) والأصل فيه السنة^(٤)
والاجماع أما السنة فإروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لمربعين قال له إني أصبت^(٥)
مائة سهم^(٦) في خير وأريد أن أقرب بها إلى الله تعالى فقال حبس الأصل^(٧) وسبل الثمرة
وروي أن أكابر الصحابة^(٨) رضى الله عنهم وقفوا قال في الانتصار وقف أمير المؤمنين
عليه السلام^(٩) وقاطمة^(١٠) وأبو بكر وعمر وعثمان^(١١) وعبد الرحمن بن عوف وطلمة والاجماع ظاهر
إلا رواية عن أبي حنيفة أنه لا يصح بالوقف حتى يحكم به حاكم أو يضيفه^(١٢) إلى بدمالوت^(١٣)
فصل في ذكر شروط صحة الوقف • أعلم أن شروطه على أنواع • منها ما يرجع
إلى الواقف • ومنها ما يرجع إلى الموقوف • ومنها ما يرجع إلى مصرفه • ومنها

هذه كان له أن يصرها ويسكنها وتكون طرية (حاصل الكلام) في الباني إذا بناها بنقض منه فإن بى
لنفسه أو أطلق فالبناؤه عليه أجرة العرصة إذا سكن وكذا لو زاد في النقص وكانت الزيادة معيزة
وله الخيارات في البناء إذا أمره مالك العرصة بالرفع وكذا لو زاد في النقص وخطله بنقضه الأول قد
استهلك نقص مالك العرصة والحكم ما تقدم حيث بى بنقض منه وإن كان بناها بالنقض الذى منه
جميعه أو البعض بنية المالك فالبناؤه مالك العرصة وعليه قيمة النقص الذى عمر به وأجرة العمل وإذا
سكن الباني فعليه أجرة لكل للعرصة والبناء وبضاضان أو يترادان هذا تحصيل المسئلة اه حامر ذماري قرز
(١) وزاد من شخص مخصوص في عين مخصوصة (٢) ليخرج الرهن والاجارة (٣) ليخرج الحجر اه
مخوف في بعض النسخ لأنه لا فائدة تحه (٤) ليخرج سائر التملكيات (٥) ومن الكتاب قوله تعالى
ونكتب ما قدموا وآثارهم هذا صحيح الامام الناصر الحسن بن علي وذكره مثله الخضرى ورواه
سيدنا حامر قال في شرح الآيات وآثارهم قيل ثوابهم من وقف أو تصديق أو بناء مسجد أو قطرة
(٦) اشترها لا أنه غنما وفي رواية أنه شراها من مالكها بجائة رأس اه شرح فتح وذكر في شرح
الفتح أنه غنما وصبره (٧) أي نصيب والمائة السهم هذه التي حصلت له من تحت يده إذ قسم
صلى الله عليه وسلم غنائم خيبر على ثمانية عشر قسماً تحت كل واحد مائة ولعله صلى الله عليه وآله وسلم لم
يسهم إلا ثمانية عشر مائة اه شرح فتح (٨) وأما فعله فلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم وقف مال خيبر
اه بحر وهو من يهود بني قريظة أسلم وخرج في بعض النزوات وقال إذا مات في هذه الغزوة فإني
لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل في تلك الغزوة وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ماله وتصدق به فهو إلى الآن صدقة يأكل منه من في المدينة اه حاشية كواكب (٩) والقرابة (١٠) وقف
على ماله يبيع وادى الثقات وغير ذلك (١١) ووقفت قاطمة على قراء بنى هاشم (١٢) يرويه
(١٣) مع الحكم (١٤) أو يجعله مسجداً .

ما يرجع إلى لفظ إيجابه وقد فصلها عليم في الأزهار على هذا الترتيب فالنبي (يشرط في الواقف) شروط خمسة وهي (١) التكليف (٢) والإسلام والاختيار والملك (٣) وإطلاق التصرف فلا يصح من الصبي (٤) ونحوه ولا من الكافر ولا من المكره (٥) ولا من غير المالك (٦) قال عليم والأقرب أنه يصح التوكيل به كالمتق والطلاق ولا من المحجور عليه (٧) (و) أما الذي يشترط (في الموقوف) فهو (صحة الانتفاع به) (٨) مع بقائه (٩) فلو لم يمكن إلا باستهلاكه (١٠) لم يصح وقفه كالدرهم (١١) والدنانير والطعام ونحو ذلك (ولو) كان (مشاعاً) (١٢) (و) كان

(١) ويصح من السكران إذا ميز وقصد القربة يعني نية القربة والمخار لا يصح وإن لم يكن مجزاً (٢) أو ذو الولاية العامة والمذهب خلافة قرز (٣) عن نفسه لا وكلاً (٤) ما لم يتوه قرز (٥) وأما ما جعله الحاكم من بل أو مسجد في الطريق الواسعة أو نحوه فليس هو تجديد وقف بل هو نقل مصلحة إلى آخر حيث لا يضر بالمصلحة الأولى اه يان يقال أنه وقف وهو غير مالك ويصير له حكم المسجد اه هبل (٦) فرع وقف المحجور عليه موقوف على أجزأة الغرماء كلهم (٧) أو الحاكم أو سقوط الدين فإن لم يحصل شيء من ذلك بيع لقضاء الدين وكذا وقف المريض المستغرق بالدين موقوف على قضاء الدين (٨) لا على أجزأة الغرماء فلا حكم لها لأن المانع الدين وهو باق والأجزأة لا تسقط وفي المحجور المانع هو الحجر والأجزأة ترفع اه يان (٩) ولا يقال إن الأجزأة لحقت بالوقف هنا ولا تلحقه الأجزأة لأن الوقف هنا وقع من المالك والأجزأة وقعت بمن له الحق في الشيء الموقوف فإذا أجاز أسقط حقه وهو الحجر اه كواكب (١٠) هذا يستقيم إذا كان الوقف من الورقة أما إذا كان من المريض وأجزأة الغرماء فقد رضي الغرماء ببقاء الدين في ذمته اه عامر قرز كلام البيان في قراءة البيان (١١) فلو رجع المحجور عن الوقف لم يصح الرجوع بعنه قبل هذوه لأن هذوه من جهته كما ذكر اه من خطب حسين بن علي المجاهد (١٢) فرع اعلم أنه يصح فيما منفعته مرجوة في المستقبل وإن لم يكن له نفع في الحال كالحيوان الصغير للحمل عليه والعبد للخدمة أو ليقيم الناس القرآن وهو ممكن منه عادة وأجرة تعليمه من بيت المال والوقف في هذه ناجز في الحال اه معيار قرز (١٣) ولو في المستقبل قال في روضة التووي لو وقف ثوراً للأنزاء جاز ولا يجوز استهلاكه في الحرث (١٤) ويصح وقف الكلاب المعلمة للصيد ونحوه اه سحوى على القول بأنها تملك والمذهب خلافه (١٥) زياد على وجه يعمل ليخرج وقف الجارية للوطء وآلات الملاهي لأنه لا يجوز اه زهور (١٦) في وقت ليخرج الثوب (١٧) قال ابن معرف وكذا الصوف ولعل وجهه كونه لا ينفع به إلا بعد غزله وهو استهلاك وهو باق مثله في الثعلن اه كواكب ويان قلنا لا نسلم ذلك والقياس محصه لأن الدين باقية اه ح مفتي (١٨) ينظرو وقف الدرهم والدنانير هل تكون إباحة أم لا سل ذكر المتق أنها إباحة ولعل ذلك مع عامد لا مع جهله فيكون كالنصب في جميع وجوهه اه سحوى قرز (١٩) ويلزم على المذهب صحة وقفها لتجمل والبار ونحوهما كالأجالة والبارية كما ذكره في مذهب ش وكذا صح الانتفاع به مع بقاء عينه صح وقفه اه تجري (٢٠) هلا قيل إذا وقف حصته يكون كاختلاط الملك بالوقف فيصيران للمصالح أو قيل

(ينقسم^(١)) أولاً فانه يصح وقفه عندنا وهو قول كشوف وأحد قولي وقال محمد بن الحسن واختاره في الاتصاف أنه لا يصح وقف المشاع مطلقاً سواء احتل القسمة أم لا وقال م بالله في الظاهر من قوله أنه يصح إن كان لا يحتمل القسمة أو كان الشياح مقارناً نحو أن يقف نصف أرضه أو طارئاً نحو أن يقف جميع ماله^(٢) في المرض ولا يجوز الورثة أو كان الشياح^(٣) متقدماً وأجاز شريكه^(٤) أو رضى وقال أبو ط يصح إذا كانت الأرض مستوية الأجزاء^(٥) وإن كانت مختلفة^(٦) لم يصح^(٧) (تنبيه) اعلم أنه إذا ثبت صحة الوقف مع الشياح فحكى الفقيه من الفقيه ي أن الورثة^(٨) أن يميزوا الوقف^(٩) كما يميزون الزكاة^(١٠) لأن الجميع حق لله تعالى وكذا عن م بالله ذكر فيمن وقف في مرضه كتباً لا يملك غيرها فانه يصح ثلثها وللورثة أن يميزوا الثلث ويتنصوا بالباقي^(١١) وحكى في شرح أبي مضر عن المؤيد بالله أن من وقف أرضاً^(١٢) على جماعة للاستئلال لا للسكنى لم يكن له أن يقسمها ولا لهم ذلك قال أبو مضر وصندي يحيى يجوز ذلك^(١٣) كما في وقف المشاع قال وكذلك يجوز على أصل م بالله لأنه إما منع

يقاس مثل هنا أنه يقسم على المالك والوقف فيحقق (٥) حيثنا أن عمر وقف مائة سهم في خير غير مقسومة وحجة عند أن المشاع غير معين ومن شرط الوقف التعين وإلا جاز وقف ما في الذمة واختاره الإمام في قلنا ما في الذمة مبدوم والمشاع موجود قافراً وحجة المؤيد بالله والمنصور بالله أنه يؤدي إلى أحد باطلين أما منع الشريك من القسمة أو إلى ثبوت القسمة وهي بيع فيصير الوقف ملكاً وعكسه قلنا لا تسلم أن للقسمة جميع أحكام البيع وأما مالا يقسم فالمانع مفقود فلماذا جاز وقفه قلنا وما يقسم يجوز وقفه لما مر اه بستان (١) وليس بشرط كما يوهمه المختصر بل إشارة إلى الخلاف (٢) ولا تمنع القسمة في هاتين الصورتين قرز (٣) فلا يصح من الشريك طلب القسمة لأنه قد أطل حقه من القسمة حيث أجاز أو رضى فيبقى نعميه شاملاً لأن ملكه باق (٤) وتمنع القسمة إلا في المنافع قط اه وإن على قول المؤيد بالله وأما على قول الهادي وهو الذهاب فتصح القسمة مطلقاً اه بستان (٥) ولا يقال أن الوقف لا تطعه الإجازة لأن الواقف المالك وقف ملكه وإنما الإجازة فيها إبطال لحق الشريك في القسمة اه زهور (٥) لأن قسمتها إفراز (٦) لأن قسمتها بيع اه أملا (٧) لا فرق قرز (٨) ويكون موقوفاً على إجازة المتولى لا يكون موقوفاً على إجازة المتولى بل قد قلنا لأن لهم التميز (٩) ويكون موقوفاً على إجازة من له الولاية (١٠) من الوقف اه الأولى أن يقال زكاة الملك (١١) بناء على أن الثلثين ملك كإساقى وأما عندنا فوقف كإساقى (١٢) يعني داراً (١٣) مسألة وتصح قسمة الوقف بما يشاء بين أهل المصروف وتكون بمعنى الإجازة ولا يشترط استواء المنافع وهل هي لازمة أم لكل واحد من المصايفين قضها قولان للمذاكرين رجح الفقيه ع في تطبيقه على البيع أنها ليست لازمة ورجح السيد الهادي ابن يحيى أنها لازمة قال في الحفظ لا تصح قسمة الوقف إلا بما يشاء إلى آخر مدة المصايفين ولكل واحد منهما الرجوع بما غرم

من وقف المشاع لأنه يؤدي إلى أن يصير الملك وقفاً^(١) وعكسه وهذا ليس بحاصل هاهنا (أو) قال الواقف وقتت (جميع مالى^(٢) وفيما يصح وقفه (وما لا) يصح وقفه لم يمنع ذلك من صحة وقف ما يصح وقفه فالتى لا يصح وقفه (كأم الولد^(٣)) فإنه لا يصح وقفها (و) كذلك (ما منافيه) مستحقة (للنير^(٤)) أى لنير مالك الرقية وصية^(٥) مؤبدة أو نحوها (و) كذلك (ما فى ذمة النير) من حيوان أو غيره من مهر أو نذر أو نحوها^(٦) فإنه لا يصح وقفه (و) من أحكام الموقوف أنه (لا يصح تعليق تعيينه^(٧) فى الذمة^(٨)) فلو قال وقتت أحد هذين الشيئين ولم ينو أحدهما بعينه لم يصح الوقف ذكره الاستاذ ومثله عن الشافعى والامامى وذكرهم بالله أنه يصح تعليق الوقف فى الذمة (و) من أحكامه أيضاً أنه (لا تلحقه^(٩) الاجازة) فلو وقف فضولى مال غيره وأجاز ذلك النير لم يصح ذلك الوقف (كالطلاق^(١٠)) فإنه لو طلق فضولى امرأة غيره وأجاز لم تطلق (وإذا) عين العين الموقوفة ثم (التبس ما قد عين فى النية^(١١)

على الآخر ولو فيها لا رسم له ظاهر وقال الامام عز الدين أن قسمة الوقف لا تصح الا ما يشاء كما فى الصفيظ وأطلق فى البيان صحة قسمة الوقف على جماعة وظاهره عدم صحة الرجوع عنها وعندم بالله لا يصح إلا أن تقع فى المنافع قط صرح قلت وجميع ما ذكر لا يستقيم إلا فى الوقف الذى ينتقل بالوقف لافرق وأما الذى ينتقل بالارث قياس المذهب انها تصح القسمة فيه على جهة الدوام بدليل ما ذكرنا أن القسمة لا تنقل بعد موت المالك كذا ظاهر اه مقصد حسن (١) بل لا يقال ذلك لأنه كان وقف ما يصير اليه بعد القسمة (٢) ولو جاز للملك اه آثار قرز (٣) لأنه يمنع عقها وفى المدبر ترد والإرجع عدم الصحة لأنه يمنع النقي وهو أولى وكذا المقول به وأما الكافر فيصح وقفه والمكاتب يكون موقوفاً قرز (٤) مؤبدة مثل مال أوصى به للفقراء لا ما أوصى به لرجل معين فليست مستمرة لأن الوصية تبطل بالموت قرز (٥) كأن يوصى بالرقبة لشخص ويستثنى متاعها فإنه لا يصح من الموصى له وقف الرقية (٦) عوض خلق (٧) لأن الوقف ان القسمة وإزالة الملك لا تمت فى الذمة وأما المال كالنذر والنقي فيثبت فى الذمة اه ج بحر قوله النقي وذلك بدليل أنه لو قال أوجبت على نفسى عقداً أو لله على أن أعطي عبداً لزمه ذلك لا لو قال أوجبت على نفسى وقفاً أو لله على أن أقف أرضاً لم يلزمه شيء اه بحر (٨) وكذا التخيير وأما التخيير فى الموقوف عليه فيصح ويصرفه فى أيهما شاء قرز (٩) ويصح وقف المجهول (١٠) خلاف ش اه ن هذا ذكره م بالله وهو المذهب لأن الجهة غير مائة كما فى النقي والتنفقات يصح تطبيقها بالذمة اه بيان وحجة ش والاستاذ أن فيه غرراً وجهاً ومثله عن الامامى قال لأن الوقف لا يثبت فى الذمة بخلاف النقي (١١) فلو قال وقتت جميع مالى من الارض صار الجميع وقفاً من الملوحة وغيرها قرز (١٢) وهذا قياس ما تقدم فى الزكاة أنها لا تصح الاجازة اه مفتى (١٠) حيث لم يكن عقداً كما مر ما لم يكن يعوض لأنه ينافى القرية قرز (١١) أو التلظ أو الإشارة قرز

بغيره قبلًا تقرط ^(١) صارًا للمصالح ^(٢) وبقيمة أحدهما فقط ^(٣) فلو وقف واحدًا من شيئين وعينه في نفسه ثم التبس ما قديع فانه ينظر هل وقع منه تقرط في ترك التعيين حتى التبس أم لا فان لم يقع منه تقرط بطل الوقف وصار الشئان جميعًا للمصالح ^(٤) وإن فرط حتى التبس عليه أو مات ولم يعرف الورثة ولا شهادة بطل الوقف أيضًا وصار ملكًا له أو لهم ولزمه للمصالح ^(٥) قيمة الأقل منهما (و) أما الذي يشترط (في المصرف) فذلك (كونه قرية ^(٦) تحقيقًا وتقديرًا ^(٧)) فالتحقيق نحو أن يقفه على فقراء المسلمين أو على مسجد أو منهل أو نحو ذلك والمقدرة نحو أن يقفه على غني معين أو ذمي معين ^(٨) لأنه يقدر حصولها ^(٩) بموته ^(١٠) وانتقال الوقف إلى المصالح ^(١١) وسواء كان الموقوف عليه موجودًا كأن يقف على زيد أو معدومًا ^(١٢) كان يقف على أولاده قبل أن يوجدوا ^(١٣) (و) أما الذي يشترط (في الإيجاب ^(١٤)) فهو (لفظه صريحًا ^(١٥) أو كناية) ولا يصح بمجرد النية من غير لفظ والكناية كناية فإذا انضمت إليها النية صح الوقف وقد ذكر أصح في الفاظه تفصيلًا فجعلوا الفاظه على ثلاثة

(١) والتفريط أن يمضي وقت يمكنه التعيين فلم يعين قرز (٧) ملكا قرز (٨) حيث استوتحوا القيمة الأقل قرز (٩) رتبة وغله يجوز البيع ونحوه كالتباس ملك بوقف لا بخلافه عند اه ح (٥) هذا على قول م بالله لا على قول الهدوية فيكون للموقوف عليه وكلام الأزهاري على قول م بالله اه نجري (٦) ولو قال وقف هذا لله على الكنائس فانه يصح الوقف ويبطل ذكر الكنائس وقيل لا يصح الوقف اه ن قرز (٧) مسئلة من وقف داره للنساء صح ذكره م بالله قيل ح لأن ضعفه وجه قرية بخلاف ما لو وقف على الرجال مطلقا فلا يصح قلنا تم اذا وقف على النساء فلا يسكنها رجل قيل ح الا أن يكون تبعًا لامرأة كخدامها أو ولدها أو زوجها جزا الا أن يعرف من قصد الواقف أفراد النساء فيها لم يجز لرجل قط الا بأجرة وتكون الأجرة للنساء اه ن (٧) ويشترط في التقدير أن يكون مما يملك كالفق والفاسق والذمي وتكون منافع الموقوف له الى أن يفرض فان كان لا يفرض كالأغنياء والفاسق لم يصح الوقف أو كان الموقوف عليه لا يملك كيسة أو كنيسة فكذلك (٨) أو فاسق معين (٩) أو بغير صفته قرز (١٠) وورثته (١١) على قول م بالله انه يكون للمصالح (١٢) فان كان مالا صح الوقف بشرط خروجه حيا حتى يصح بملكه اه غيث (١٣) ويكون قبل وجوده كوقف اعطى لواقف ووارثه مصرفه وكذا لو لم يولد أحد ابه جابر قرز (١٤) أي الانشاء (٥) ولا يحتاج الوقف الى قبول ولا قبض ما لم يرد فان رد لم يبطل الوقف بل يكون للفقراء لأنه كالوقف الذي لم يعين له مصرف يعني على أجل م بالله وأما عند الهدوية فانه يولد لواقف أو واريثه شامي وإذا رجع الموقوف عليه صح رجوعه لأنه حتى يجهده اه زهور قرز (١٥) ومن الأفعال ما يفيد كتحقيق باب في مسجد أو نحو ذلك (٥) ويصح من الأخرس ونحوه بالإشارة مع

أضرب صريح قولاً واحداً وهي وقفت^(١) وجبست وسبلت وأبدت وكناية^(٢) قولاً واحداً وهي تصدقت^(٣) واختلف فيه وهي حرمت ففيه قولان أحدهما^(٤) أنه صريح والآخر أنه ليس بصريح^(٥) قال أبو طوبى يجب أن يكون مذهبنا مثل ما قاله أئمة في الصريح منها والمحمّل^(٦) وعندنا بأنّه أن لفظة جعلت صريح في النذر وكناية في الوقف قال أبو مضر لكن هذا إذا لم يكن العرف قائماً^(٧) فلما في العرف الآن قد صار صريحاً في الوقف في ديارنا هذه^(٨) قال ولكن يختلف ذلك باختلاف الاضافة فان أضاف جعلت إلى المساجد والمشاهد والفقراء ونحوها فانه يراد به الوقف لأجل العرف وإن أضاف إلى رجل معين فقيراً كان أو غنياً فانه يكون نذراً^(٩) ويجوز يمه لأن العرف هاهنا للنذر أظهر من الوقف إلا أن يكون عرف البلد غير هذا ودلالة الحال فانه يكون على ما عليه العرف ودلالة الحال^(١٠) (نعم) وسواء كان اللفظ صريحاً أم كناية فلا بد (مع) لفظ الوقف من (قصد القرية فيهما^(١١)) وإن لم

النية كالطلاق قرز (١) بحرف التغيير فيكنى أحدهما (٢) قال في البحر وكذا لفظ الوصية كناية في الوقف اه بيان معنى ما لم يضاف إلى المسجد أو الفقراء فان أضيف فصريح وقف فان العرف جارٍ بقصد التأيد من العوام فلها حكم الوقف قرز (٣) ما لم يقل صدقة جارية قرز (٤) لأنه يحتمل صدقة النفل وصدقة القرض وهي الوقف والنذر والصدقة التي بمعنى الهبة اه بيان (٥) واختاره في البحر (٥) وذلك لأن معناها معنى التأيد وهو لا يصلح إلا للوقف (٥) إن لم يجر عرف فان جرى عرف فصريح (٦) وهو الكناية (٥) معنى ما قالوا به صريح فهو عندنا صريح وما أحمل عندنا واخفقوا فيه فهو عندنا يحتمل لأن لنا فيه قولين (٧) أى مستعملاً (٨) الجليل والديلم (٩) فان اختلف الجماعل والمجسول له فادعى الجماعل الوقف لمنه البيع ونحوه وأدعى المجسول له النذر فاقول قوله لأنه صريح نذر اه برهان وقيل للجماعل لأنه أعرف بمتصحيته لا عرف (١٠) كان يقال له قد وقفت أرضك على زيد فيقول قد جعلت (١١) وإلا لم يصح الوقف ولا يستحقه الموقوف عليه من باب الوصية وقال في بيان ابن مفلح أنه يستحقه من باب الوصية حيث قال فيه ما قلناه وحيث وقف ماله على بعض ورثته ولم يقصد به القرية لا يصح الوقف ولعله يستحق هذا الموقوف عليه قدر الثلث وصية بعد موت الواقف لأن قصده يصير ماله بعد موته لن وقف عليه اه منه والذهب أنه لا يستحق إلا حصته من الميراث لأن الوقف لفظه ليس من أقطار الوصية وكما لو باع ولم يذكر ثمناً لم يكن هبة قد ذكرنا في العارية الموقوفة أنها تصير وصية بعد موت المالك قبل انقضاء الوقت مع أن لفظ الوصية غيرها فيحقق ذلك وكذلك من أقر بوارث أو ابن عم له ولم يدرج استحقاق الثلث وصية والله أعلم (٥) فان قلت إن الصريح لا يغتر إلى النية قلنا هما أمران متبايران لأنه قد زاد الشيء ولا يقصد به القرية بل غيرها فالتنية هي إيراد الوقت من دون نظر إلى كونه قرية أم لا (٥) فلو التمس ما قصد فلا يصلح المصححة وفي البيان ما قلناه فلو لم يعرف (١) ما قصد به

يقصد القرية لم يصح الوقف (و) إذا كان لابد من قصد القرية وجب أن (ينطق بها^(١)) نحو أن يقول جعلت هذا لله تعالى (أو) ينطق (بما يدل عليها^(٢)) نحو أن يقول جعلت هذا للمساجد أو للفقراء أو للملأه أو صدقة عمره أو نحو ذلك وإنما يجب أن ينطق بها أو بما يدل عليها (مع الكناية) وأما مع الصريح فلا يحتاج إلى النطق بل القصد كاف نحو أن يقول وقفت أرض كذا أو سليت أرض كذا فإن ذلك كاف مع قصد القرية^(٣)

(فصل في) (ولا يصح) الوقف (مع ذكر المصرف^(٤)) (إلا) على أحد وجهين أحدهما أن يكون المصرف (منحصرا^(٥)) نحو أن يقول وقفت على زيد وصمو وخالد فإنه يصح الوقف (ويخصص) بينهم على قدر رؤوسهم إن أطلق أو على قدر حصصهم^(٦) ولا يلزم أن يصح إذا كانوا مرتدين^(٧) أو حريين لأن ذلك محظور ونحن مأمورون بإزالة الضرر بالحرين والمرتين وهذا بخلافه لأنه انزال تقع بهم الوجه الثاني قوله (أو) لم يكن

الواقف الخ وقرر البيان ليس بوضعه هذا (١) الأصل عدمه (هـ) وإذا تنازع الواقف والموقوف عليه في قصد القرية فالقول بالواقف إذ لا يعرف إلا من جهته وفي حاشية ما قلناه فعل هذا لو عرف من نفسه عدم قصد القرية نحو أن يقصد منع الوارث من البيع أو فراراً من الدين فإنه يجوز البيع في الباطن وأما في ظاهر الشرع فلا يصح وقرر حيث كان في قلته بالوقف أو بالمصرف ما يقتضي القرية كافي البيان قرز (١) وظاهر الأضرار أنه لابد من النطق مع السكينة فيلزم أن لا تنكفي كتابة القرية مع كتابة صريح الوقف اهـ سحولى لفظاً (٧) فلو قصد التحسيس ولم ينطق بالقرية لم يصح الوقف إلا بالنطق منه يعلم أنه قصد القرية مع كتابة صريح الوقف هكذا ذكره عليه السلام اهـ نجري (٣) وإن قصد معنى آخر نحو منع البيع مع قصد القرية لم يضراهما يان خلاف ص باق والمهدي (٤) أو نوى ذلك قرز (هـ) مسألة من وقف على المسلمين أو على مسلمي بلد لا ينحصر من صبح الوقف لأن الاسلام وجه قرية كالفقراء وهي الاسلام الشرعي أي الايمان (١) وقال أبو ج لا يصح كالوقوف على الناس أو على أمة عد صلى الله عليه وآله وسلم لأن أمة عد لن يثبت اليها يان (١) مع قصد الايمان وإن لم يكن له قصد أو قصد خلاف ذلك كإخراج الكفار فقط فكالوقف على الأمة اهـ سحولى (هـ) وعجالة الأضرار حيث قال ولا يصح مع ذكر المصرف إلا منحصراً يوم أنه لا يصح مع عدم الانحصار ورفع ذلك الايهام بقوله أو مضمناً للقرية لكنه يوم إيهاماً بالغ من الأول وهو أن القرية غير مشترطة مع الانحصار فلا يرفع الايهام باشتراط القرية في الفصل الأول إذ ذلك مطلق يوم حله على القيد هنا لا سيما مع قوله ويغني عن ذكره الخ إذ مفهومه أنها إذا لم تحصل القرية فلا بد من ذكر المصرف واشتراط القرية في الوقف مطلقاً قد فهم مما سبق فلا حاجة إلى إعادة ذكره ولذا عدل مؤلف الآثار إلى قوله ويصرف في المجلس في غير المنحصر وإلا خصص اهـ تكميل (٩) حيث فضل بعضهم على بعض في التخصيص (٧) ولو مبينين

منحصرا لكنه ذكره (مضمنا للقربة) نحو أن يقول على الفقراء ^(١) فان الوقف يصح حينئذ (ويصرف في الجنس ^(٢)) ولا يلزم التحصيل بينهم لعدم انحصارهم فان ذكر المصرف لأعلى أحد هذين الوجهين نحو أن يقول على الأغنياء ^(٣) ولا يحصرهم فانه لا يصح حينئذ الوقف ^(٤) (وينبئ عن ذكره ذكر القربة) نحو أن يقول وقتت كذا لله أو تصدقت به لله أو صدقة محرمة أو مؤبدة ^(٥) فان ذلك ينبئ عن ذكر المصرف (مطلقا) سواء كان لفظ الوقف صريحا أم كناية (أو) لم ينطق بالقربة أو بما يدل عليها فان (قصدها) ينبئ عن ذكر المصرف (مع) لفظ الوقف (الصريح فقط) ^(٦) نحو أن يقول حبست أرضي هذه أو وقتتها ولم يقل لله ولا ذكر مصرفا إذا عرف أنه قصد القربة ^(٧) وعندم بالله أنه يصح وإن لم يعرف أنه قصد القربة (و) إذا لم يذكر المصرف لم يضر ذلك (و) (يكون) مصرف الوقف (فيهما) جميعا أي حيث ذكر القربة أو قصدها فقط (للفقراء) قوله (مطلقا) ليدخل في الفقراء أقارب الواف ^(٨)

(١) أو الضعفاء أو المساكين أو النساء (٢) أو على المسلمين لأعلى الناس فلا يصح لأنه يدخل فيه المذمومون (مسئلة) من وقف على بهائم زيد أو حمامة أو بهائم بلد منصرفين أهلها فانه يصح الوقف ويكون لأهل البهائم على قدر الشخص (٣) لا على قدر البهائم فأما لو وقف على البهائم أو على السكاب أو على الحمام مطلقا لم يصح الوقف وكذا على بني آدم أو على الناس لم يصح وأما الوصية على الحمام فان قصد الرقة تبعا فمن صحت الوصية وإن قصد تأييد الرقة والعلة لم يصح وكان كالأول وقف عليهن اه مسموع عن الامام أحمد بن يحيى رحمه الله (٤) ولله يقال إن قصد به يكون غلاته لها لم يصح لأنها لا تملك وإن قصد به أنها تطعم من غلاته صح ذلك لأن ذلك قربة وبه قال الفقيه اه بيان (٥) ولو واحد اه دوازي قرز (٦) أو الصاق (٧) ويبقى ملكا له قرز (٨) ويقول مع ذلك لله (٩) فان جمع بين مصرفين أحدهما قربة فان كان على الترتيب نحو على ورثته ثم على البيع صح ويطل ما لا قربة فيه فان قال عشر سنين ثم على البيع كان بعد العشر كوقف اقطع مصرفه فيعود للواقف أو ورثته فان قدم مالا قربة فيه نحو على البيع عشر سنين ثم على الفقراء كان على الفقراء بعد العشر ولا يصح في العشر قال عليم ويلزم صحة يمه قبل العشر كالوقف المعلق بمضيها فان كان على جهة التشريك بحق على المساجد والبيع صح تصبه لما فيه قربة ويطل النصف الآخر وإن كان على جهة التخيير بطل في الكل اه نجري وأما إذا خير بين قريتين صرفه في أهمها شاء فذكر ذلك الفقيه ومثله في البيان لأن التخيير في المصرف لا في الوقف قرز (٧) نحو أن يقدم سؤال ذلك للقربة أو يقدم الترغيب في القربة (٨) بقربة حال أو اقرارا فان التمس هل ثمة قصد فلا أصل عدم القصد فلا يصح ومثله في البيان في القرع وقيل إذا التمس صح (٩) ونفسه لأن عمر كان يأكل مما وقفه وأقره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وكان في يده إلى أن مات ثم قال تنتظر فيه حفصة فاذا ماتت فذو الرأي من أهلها يعني أهل الوقف اه نجري

والهاشميون (و) إذا لم يذكر المصرف في ابتداء الوقف صرف إلى الفقراء كما تقدم (له) أي للواقف^(١) (بعد) أن أطلق الوقف (تعيين المصرف^(٢)) ولو بعد مدة (وإذا عين) الواقف (موضعا للمصرف)^(٣) بأن قال تصرف غلة الوقف في موضع كذا^(٤) (أو) عين موضع (الانتفاع) بأن قال يتنفع بهذه المئين الموقوفة في موضع كذا نحو أن يقف المصحف ليقراء فيه في المسجد القلاني دون غيره (تعيين^(٥)) الصرف والانتفاع في ذلك الموضع بينه ووجب امتثال ما ذكر هذا الذي يقتضيه ظاهر قول م بالله أعني أن المكان يتعين في الوقف وإن لم يكن فيه قرابة كما يتعين لو شرط للإباحة والوصية^(٦) موضعاً وقال على خليل^(٧) لا يتعين المكان في الوقف إلا إذا كان فيه قرابة كالوقف للطعم في المسجد لأن الاجتماع فيه قرابة^(٨) قال بخلاف الوصية فإنه يتعين لها ما عين من الأمكنة وإن لم يختص بفضيلة^(٩) وهكذا عن م بالله (و) إذا زال ذلك الموضع الذي عين المصرف فيه أو الانتفاع فإنه لا يطل المصرف بزواله^(١٠) فلي هذا لو وقف الواقف أرضاً أو مصحفاً

(١) أو وارثه قرز (٢) ويكون للمصرف الأول للضرورة الملجئة إلى ذلك وهو عدم بيان المصرف هنا ما ذكره الفقهاء عن تفسير كلام القاسم وم بالله وقيل ح إنما جاز ذلك لجواز أنه بين ما أراده لأنه يؤخذ منه تحريماً وجواز نقل المصرف كما خرج لهما من ذلك قضاء م بالله (٣) إلى أي جهة ولو إلى أولاده وقسمه وغني وهاشمي وبوزن عن النبي المعين حسب الارث اه سحولي (٤) وإذا عينه فهل له أن يشله إلى غيره أم لا إلا على قول من يميز نقل للمصرف (٥) إلا ما كان عن حق فلا يصح فيه زماناً ولا مكاناً ولا شخصاً (٦) وكذا الزمان قرز (٧) قال مولانا عليم ونجوز القراءة في مصحف المسجد الموقوف عليه في غير ذلك المسجد حال فراغه من القراءة فيه وإلا لم تجز إلا فيه وفي صرحه وفي منازل المدرسة المجاورة قطع إلا لفرف واقه أعلم هذا معنى ما أجاب به عليم (٨) فإن حجر الواقف المخرج من المسجد فلا يجوز بكل حال اه شامي (٩) الأولى أن يبنى التفصيل فيقال إن كان موقوفاً للقراءة ثم بعد ذلك عين ذلك المسجد للقراءة فيه فهذا يجوز القراءة في غيره إذا لم يكن فيه ثم طرأ في ذلك الحال وإن كان الوقف على الواقف في المسجد كان هذا من زوال شرط الوقف إذا لم يوجد ثم طرأ فيعبد للواقف أو وارثه قرز (١٠) وسواء عين حصص الواقف أو بعده قرز (١) لعل المراد حيث أوصى يطعم أو يصدق في مكان كذا لا حيث أوصى للفقراء ويطعم أو يصدق في مكان معين فهو كالتنزيل الخلاف الذي سيأتي اه كواكب (٢) وقواه حيث والفقير والشافعي والمشوكل على الله والفاضي ماهر والميل والسحولي وظاهر الأثر خلافه (٣) لذكر ونحوه (٤) لأنه أن يحكم في إمامه بما شاء (٥) المقصود للمصرف وهو باق والموضع للمعين كيفية للمصرف فلا يطل بزواله بخلاف ما يأتي (٦) ويعود إن عاد قرز (٧) وأما الوصية والإباحة إذا عين موضعاً يصرف فيه فإنه يصح مطلقاً إلا إذا

على من وقف في مسجد^(١) مخصوص أو قرية مخصوصة من الفقراء فزال قرار ذلك المسجد أو تلك القرية بحيث لا يمكن الوقوف فيها بأن صار انهدأ أو أخذ يد^(٢) لم يطل صرف ذلك إلى الفقراء لأجل زوال ذلك الموضع بل يصرف إلى الفقراء في غيره^(٣)

﴿فصل﴾ في بيان ما يصح الوقف عليه وأحكام تتبع ذلك (و) اعلم أن الوقف (يصح على النفس)^(٤) إذا قصد القرية^(٥) في ذلك وهو أن يستغنى عن تكفيف الناس^(٦) وفي الحديث الكسب من الحلال جهاد وافتاقه على نفسك ولعلك صدقة فإن لم يقصد ذلك لم يصح الوقف وقال الناصر وش لا يصح الوقف على النفس لأنه عليك^(٧) فلم يصح أن عليك نفسه إلا أن يدخل نفسه في الموم كما وقف عثمان بئر رومة^(٨) وجعل دلوها فيها كدلاء

كان عن حق فإنه لا يعين بالعينين (١) الصواب أن يقال لو وقف الواقف أرضاً أو مصحفاً للقرارة ثم قال تصرف القلة في المسجد القلاني أو يقرأ في المصحف في المسجد القلاني كأن هذا أولى فأما الوقف على من وقف في مسجد مخصوص فليس من هذا فليتأمل ويكون كوقف انقطع مصرفه اه شامي وطارق قرز (٢) ولا يعتبر ذلك وإنما المعتبر أن لا يقصد البقاء فيها والدخول إليها قرز (٣) هذا على كلام م بالله وأما على كلام الهدوية فيموذلقاوقف أو واره اه يان قرز ولعل كلام الشرح سقيم حيث قال وقت هذا للفقراء في البلد القلاني ونحوه (٤) قال ص بالله ويصح وقف العبد على نفسه إذا كان غنياً ففكون منافسه له لما يحتاج إليه من نفقة وغيرها لأن رقبته لله تعالى فيكون كالوقف على الوقف اه يان قلت المصروف إذا كان حيواناً ولا قرية فيه اشترط أن يكون بما يملك (١) اه بحر ويفرق بين العبد وسائر الحيوانات أن العبد فيه أهلية للملك في حال وعقود التصرف في حال فيصح وقفه على نفسه ففكون منافسه له والمصحيح أنه يكون العبد وقفاً على سيده كما يأتي في شرح الأمان في الحاشية في قوله ويستقر للعبد (١) فلا يصح وقف العبد بفضه على بعض (٥) والذي في البيان إن قصد التصرف فالقرية محقة وإن لم يقصد فالقرية (١) مقدرة باقرضه ووارثه قرز (١) وقيل لا يصح لأن الوقف على الباح لا يصح إلا إذا كان يملك والوقف على النفس لا يصح لأنه مالك من قبل فلا يصح أن يملك نفسه بخلاف الوقف على العين (٥) لا ينظر إلى هذا لأن القرية مقدرة مفتوحة أما قصد القرية فلا بد منه وأما كون المصروف قرية محقة فلم يحكم عليهم هنا ولا يريد فافهم (٦) ليس ذلك شرط بل يكفي قصد القرية وإن لم يقصد التكفيف قرز (٧) قلنا بل استثناء منافع لا يملك اه بحر معنى (٨) وهي يار في المدينة في قباء كانت يهودى يبيع ما معاه من المسلمين فقال صلى الله عليه وآله وسلم من يشتريها على أن يكون دلوها كدلاء واحد منهم وأضمن له سقاء في الجنة فاشترى عثمان رضي الله عنه نصفها بأثنى عشر ألف درهم فقال عثمان اليهودى اختر إما أن أنصب على نصيبي شراعا وإما أن يكون لي يوم ولك يوم فقال اليهودى بل يكون لك يوم ولي يوم فكان المسلمون يستقون في يومهم ليومين فقال اليهودى أفسدت على

المسلمين (و) من وقف على (الفقراء^(١)) دخل فيه كل فقير غير الواقف إذ لفظ الفقراء في العرف (لمن غداه^(٢)) سواء كان قريبا إليه أم أجنبيا وسواء كان ولداً أم والدًا وسواء كان علويًا أم غير علوي وهل يدخل الفساق من الفقراء قال في تعليق الافادة من وقف على الفقراء مطلقا فالاختيار^(٣) أن لا يدخل الفسقة^(٤) لأن موضع الوقف إنما هو القرية والوقف على الفساق لا يتقرب به إلى الله تعالى ولا الفاسق خارج من ولاية الله إلى عداوته فلا يتقرب بالوقف عليه قال^(٥) فإن دفع إليه فلا بأس به وعلى مانص عليه محمد بن يحيى أنه لا يجوز دفع المشور^(٦) والزكوات إليهم فكذلك الوقف (قال مولانا علي) محل الخلاف حيث فسقه بما لا مضرة فيه على المسلمين فأما بما فيه مضرة على المسلمين فاتفق بين المهادي وم باقه أنه لا يجوز الصرف اليه ولا يجوز ما لم يدخل الواقف^(٧) في الموم إذا صار فقيراً لأن المخاطب لا يدخل في خطاب نفسه^(٨) وقال م باقه في أحد قوله وهو مروي عن أبي ط أنه يدخل^(٩) (لا) أن يكون ذلك الوقف وقفه الواقف (عن حق) واجب عليه (فلمصرفه^(١٠)) أي لا يصرف إلا في مصرف ذلك الحق فإن كان من الزكوات والأعشار

بلى فاشترى النصف الآخر بمائة آلاف درهم فانظر الى مسارعة عبان رضى الله عنه الى التواب الجزيل اه زهرو غيث (١) والعلاء والزهاد (٢) إلا لرف قرز (٣) قيل وهذا حيث وقفه على الفقراء وأطلق وأما لو وقفه على أهل بلد محصورين دخل الفساق اتفاقا قرز (٤) إلا لرف قرز (٥) يعني م باقه (٦) بل يضمن عندنا قرز (٧) وهذا في دفع الغلات بخلاف المناهل والسبل والطرق فتدخل قرز (٨) لقوله تعالى خالق كل شيء قلنا خصه العقل اه معيار (٩) المذهب على ما هو مقرر في علم الأصول أن المخاطب يدخل في خطاب نفسه إلا لقرينة تخرجه والقرينة المخزجة له هنا ذكره للفقراء فانه حين ذكركم دل ذلك على أنه يريد من عداه وهذا إذا لم يذكر الفقراء بل قال الله مثلا فانه يصرف للفقراء ويكون من جملتهم قرز (٩) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ألا أخيركم بأفضل الملائكة جبريل وأفضل الأنبياء آدم وأفضل الأيام يوم الجمعة وأفضل الشهور رمضان وأفضل الليال ليلة القدر وأفضل النساء مريم اه من الجامع الصغير للسيوطي (٩) لقوله تعالى وهو بكل شيء عليم وهو عالم بنفسه (٩) إلا لرف (٩) وهذا هو البناء في أصول الفقه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بشر المشائين الى المسجد في الظلم بالنور التام يوم القيامة وهو داخل فيهم بل هو سيدهم صلى الله عليه وآله وسلم (١٠) ولا بد من التنية في صرف كل غلة حصلت خلاف ما في البحر (٩) بأن وقف الرقبة والفضة عما عليه من الزكاة أو وقف الرقبة واستثنى الفضلة عنها أما إذا وقف عما عليه من الزكاة أو المظالم أو أطلق فله يجوز صرف الثلثة في الواقف وولده (١١) لأن الثلثة صارت لله تعالى فهو وغيره من الفقراء فيها سواء كما إذا سبل طريقا أو مسجدا أو متعلا

سرف فى مصارفها لا غير وان كان عن أخماس أو مظام صرف أيضاً فى مصارفها (و) من قال وقتت هذا على أولادى ولم يقل فأولادى ولم يكن آتى بلفظ (الأولاد مفرداً^(١)) فانه يكون (لأول درجة) من أولاده (بالسوية^(٢)) فيكون بينهم على الرؤوس ذكر أو أنثى غنيا وفقيراً^(٣) وقال ص بالله بل على حسب الميراث^(٤) (و) اعلم أنه اذا قال وقتت هذا على أولادى ففى ذلك صورتان الأولى أن يبينهم ويقول فلان وفلان وفلان أو يشير اليهم^(٥) وهذا يسمى وقف عين والصورة الثانية أن يقول على أولادى ولا يسمى ولا يشير^(٦) وهذا يسمى وقف جنس ففى الصورة الأولى يكون عليهم وحدم ولا يدخل من يولد^(٧) ومن مات فنصيبه لورثته^(٨) لالسائر الموقوف عليهم^(٩) وفى الصورة الثانية يدخل من يولد^(١٠) ويخرج من يموت ويكون نصيبه لاختوته^(١١) لا لورثته ذكره المذاكرون وعن ابن أبي الفوارس

وإن وقفه على الفقراء عما عليه فانه يكون على الخلاف فى الخطاب نفسه اهـ كقرز (١) ومن تزعم نفقه والمهاجرين لأن الرقة قد أسقطت بقيمتها وقت الوقف اهـ حيث قرز (٢) فان لم يكن له أولاد كان على أولاد أولاده ماتوا سوا ومن مات منهم فعلى الخلاف الآتى فان لم يكن له أولاد أسافى يكون كوقفه قطع مصره قرز (٣) ما لم يقل على فرائض الله قرز (٤) حرراً أو عبيداً ويكون لسيده قبل عتقه أو ذى قرز (٥) حيث قال على فرائض الله (٦) قال ص بالله ولا على بعض دون بعض ولا خلاف للميراث ولا إذا أخرج أولاد البنات وترددوا أخرج الزوجة قال لأن ذلك يناهى القرية قيل (٧) فهل يقتضى وقف المهادى فقال نعم بنهاب ذلك لظلم جلاله كإتباب إثبات ما لم يدل بخلافه ولكن قول ليس من مذهبه اشتراط القرية فلا بد أن يقول نعم فتقول قضيت كلامك بحكمك وأنت العدل المرضى اهـ تعليق الفقيه س جواب سؤال ورد إلى الامام شرف الدين وإلى القاضي محمد راوى عن شأن الوقف الذى يخرج منه أولاد البنات ويجعل لمن يارثه عيادة وغيرها الكفاية من التلة المعنى من مضمون السؤال لا يمنع الصحة ولا يرفع القرية ولا يقتضى مخالفة ما ذكره المواقف اهـ املاء ص بالله قرز (١) يعنى قول المهادى عليه السلام ليس المراد فى الضيقة فانه سوى بين الذكر والأنثى وإنما المراد جواز الوقف على أولاد الصلب أو بعضهم دون أولاد البنات فأما وقفه فانه سوى بين الذكر والأنثى من أولاده ذكره فى حاشية فى أصول الأحكام (هـ) وهذا وهذا (٦) فرع ومن قال على ابنى أو على ابن زيد فلا يقرب أنه لا يقتضى العموم فان كان له أكثر من واحد عتبه لاحدم (١) اهـ يان معنى فان مات ولم يسن فالتعيين إلى الورثة اهـ ح تار حيث لا وصى قرز (٢) وإلا اقتسموه اهـ من خط حيث قرز (٣) له بذلك ولو كان حلا عند الوقف بل ولو كان موجوداً حيث خص غيره اهـ على قرز (٤) بالسبب والنسب قرز فتدخل الزوجة قرز (٥) إلا أن يشار كونه فى الارث فيحسبه اهـ على قرز (٦) ولو كان بعض أولاده حلا عند الوقف هل يدخل حين يوقف له شيء فيه وجهان أحدهما يسم كاليراث (٧) من يوم الموقوف اذا كان قبل ظهور التلة اهـ أو تمت نسبة بدعوة اهـ سحولى قرز (٨) إلا أن يموت بعد ظهور التلة ولم يدرك فلورثته ويقتى للصالح بالأجرة البطن الثانى وبغضى منه

أنه يكون لورثته على قول يحيى بن عليم ^(١) قال مولانا عليم ^(٢) والأقرب عندي ما ذكره المذاكرون
وقد أجل في الأظهار هذا الحكم ولم يذكر بنفي ولا اثبات فإذامات الآخر من الأولاد في
الصورة الأخيرة قيل مع ذكر السدح والفقير ح أن جميعه يكون لورثة الآخر لأنه قد حاز
المنافع كلها فإذامات ورثت عنه إلا أن يكون ثم عرف يقضى ^(٣) أنه إذا مات الآخر منهم
عاد لورثتهم فأما لو ماتوا جميعا ولم يعلم المتأخر منهم فلا يبعد أن يكون لورثتهم جميعا وقيل من
في التذكرة أنه إذا مات الآخر انطفئ على ورثتهم ^(٤) جميعا ^(٥) قال مولانا عليم وهو قريب
عندي (و) أما إذا ذكر الأولاد (مثنى فصاعدا ^(٦)) أما (بالقاء أو ثم) نحو وقتت على أولادى
فأولادهم ^(٧) أو ثم أولادهم وسكت أو زاد قال فأولاد أولادهم فان الوقف في الصورتين
جميعا يكون (لهم ماتنا سـ) ^(٨) (و) والوقف في هاتين الصورتين اللتين جاء فيهما
بالقاء أو ثم يكون للبطن الأعلى من أولاده (ولا يدخل) فيه أحد من البطن (الأسفل ^(٩))
حتى ينقرض) البطن (الأعلى) فإذا انقرض انتقل إلى البطن الأسفل الذى يليه ثم يصير
بالنظر إلى من بعده كالبطن الأعلى ثم كذلك ما تناسلوا ويستوى الفنى والفقير والدكر
والأنثى ومن مات فنصيبه لمن في درجته ولا يورث فهما بقى من البطن الأعلى واحدا لم
يستحق الأسفل شيئا (الا لأمر يدخله) مع الأعلى في الوقف نحو أن يأتى الواقف بلفظ

ديونه ونحو ذلك أه ح لى قرز (١) ويكون مثله بالارث لا بالوقف أه ح لى قرز (٢) فيقسم بين الموجودين
من ورثتهم عند موت الآخر ولا شيء لمن كان قد هلك وقيل يقسم حصص كل واحد بين ورثته
الموجودين عند موت الآخر ولين كان قد هلك (٣) هكذا ذكر مناهض عبدالله الدوارى (٤) ومع
هالك بعض ورثته يسلك في ذلك مسلك المناسخة قرز (٥) فأما الثمرة الموجودة عند موت الآخر فهي ملك
له وتكون لورثته (٦) إلا أن يجري عرف بخلافه ويكون لكل منهم ما كان لأبيه (٧) ولورثته ولو
قد اهضمت عدتهن ولو تزوجن أخريه وإن كن قد متقن تاب عنهن ورثتهن قرز (٨) مسألة (٩) ومن وقف
على ثمر من ثمر المسلمين صرف في قتال الكفار والبناء فغير مصر لقتال الفرنج وثمر الروم لقتال الصغاري
وثمر طرسوس لقتال القرس أه بحر (١٠) قيل وكذا إذا قال جيل بعد جيل وطلنا بعد بطن وقرنا
بعد قرن أه حفيظ وقيل إنه يفيد العموم لا الترتيب أه مفتى (١١) ويدخل في ذلك أولاد البنات إلا أن
يستثنى قرز (١٢) على فراغ الله تعالى أه تذكرة (١٣) وإذا ألقه مطلق ضمن قيمته للبطن الذى يستحقه
في تلك الحال كلها وإن ألقه بالوقف غلبه ضمن قيمته للواقف أه بيان معنى وقيل بشرطه شيئا كالاول وقيل
لا شيء عليه لأنها لورثته كانت له (١٤) إلا لدخل أى لا مر صدر من الواقف يدخل الأسفل مع الأعلى
كان يقول على أولادى فأولادهم إلا العلماء أو الفقهاء أو الفضلاء يعنى فلا ترتيب فيدخل ذلك الأسفل

يقتضى دخوله (كالواو^(١)) لا بالقاء أو ثم فيقول وقتت على أولادى وأولادى وأولادى وأولادى
فإن الأسفل في هذه الصورة يدخل مع الأعلى^(٢) لأن الواو لا تقتضى الترتيب (عندم^(٣))
بالله وهو قول أكثر الفقهاء والبصريين من النحويين وعند أبي طالب والكوفيين من
النحويين^(٤) أنها تقتضى الترتيب كالقاء و ثم فيكون الحكم ما تقدم في أنه لا يدخل الأسفل
حتى ينقرض الأعلى (ومتى صار^(٥)) الشيء الموقوف (إلى بطن بالوقف^(٦)) وصورته أن
يقف على أولاده فأولادى أو قال على أولادى ثم أولادى أو قال على أولادى وأولادى فانه
في جميع ذلك يصير الى كل بطن بالوقف لا بالارث والصورة التي يصير فيها الى البطن
الثاني بالارث نحو أن يقول على أولادى فلان^(٧) وفلان وفلان فن مات منهم صار نصيبه

الستثنى مع الأعلى ويكون دخوله بالوقف لا بنحوه فتثبت له أحكامه اه شرح فتح قرز (١) ومع وحى
وعلى (٢) فرع وحيث يقف على أولاده وأولادى أو ثم أولادى دخل في ذلك أولاد البنات كأولاد
البنين خلاف ح فإن قال على أولادى لعلبي وأولادى أو ثم أولادى فقال من بالله كذا أيضاً وقال
الأمير على لا يدخل أولاد البنات ونحو هذا وهو يستقيم إذا جرى به العرف اه بيان (٣) مسألة وإذا
وقف على نسله أو ندرجه أو عقبه دخل فيه أولاد البنات والبنين (٤) ما تاسلوا إلا أن يقول الأقرب
فالأقرب أو على فراض الله اقتضى الترتيب فيهم وإن وقف على من يتسب إليه لم يدخل فيه أولاد
البنات إذ لا ينسبون إليه بل الى آباءهم اه بيان (٥) ويكون وقف جنس يدخل فيه من يولد ويخرج
من يموت ولا تنهى لتريم كالأعمام والزوجات والله أعلم اه من إعادة سيدنا حسن رحمه الله تعالى
(٦) إلا لخرج كأن يقول على أولادى وأولادى إلا الفساق ونحو ذلك فيخرجون كما في المدخل
كما مر اه شرح فتح (٧) وكذا وقف الجنس كما تقدم اه ح وكذا إذا قال على نفسه من غير ذكر
الوارث (٨) حجة م بالله قوله تعالى وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة وفى آية أخرى وقولوا حطة
وادخلوا الباب سجداً فلم يقتض الترتيب (٩) كما في آية الوضوء وفيه نظر اه إن إذ ترتب الوضوء
مأخوذ من السنة اه شرح فتح عندم بالله لا بالواو وما ذكره م بالله هو قول أكثر الفقهاء والفضة
اه زهور (١٠) مسألة من وقف على نفسه ثم على أولاده فهل ذكر النفس بمنزلة بطن فيكون قد ذكر
بطنين فيشغل هذا بالوقف لا بالارث أو ليس يبطن فيشغل بالارث قيل كلا الوجهين حسن قلت
والأظهر للمذهب الأخير اه مقصد حسن (١١) أو نحوه (١٢) فرع وحيث يتنزل بعد الميت بالوقف
إذا كان في الأرض زرع أو ثمر فإن مات بعد ادراكه ملكه ويورث عنه وإن مات قبل ادراكه
فولن بعده ذكره أبو مضر وقيل ف بل قد استحققه الميت بظهوره في حياته وتجب أجرة بقائه الى
ادراكه على ورثته من ما لم والمراد بالزرع حيث ينمو من غلة الوقف (١٣) أو استقرضه المتولي فأما
إذا كان من الذى زرعه لا على وجه القرض فالزرع له وعليه أجرة بقائه لمن انقضت المنافع اليه اه بيان
(١٤) فهو كالستثنى من غلة بذر الوقف فتأمل اه ع (١٥) ضابطه ما كان مفرداً صار بالارث وما
كان مثنى صار بالوقف قرز (١٦) وكذا على أولادى وأطلق قيد دخل من يولد ويخرج من يموت

الى وورثته بالارث لا بالوقف فثبت يصير الى البطن الثاني بالوقف يثبت لمحكمان أحدهما قوله (فلي الرؤوس^(١)) أي يكون بينهم الذكر والأنثى على سواء (و) الحكم الثاني أنه (يطل تأجير الأول^(٢) ونحوه) من نذر^(٣) ووصية وقسمة ولا تقضى منه ديونه (لا) اذا صار الى البطن الثاني (بالارث فبحسبه^(٤)) أي لا يكون على الرؤوس بل بحسب الميراث (ولا يطل^(٥)) ما قبل الأول^(٦) من نذر ووصية وإجارة وقسمة ويقضى ديونه منه^(٧) (و) من قال وقتت هذا على قرابتي أو على أقاربي أو ذوي قرابتي صح ذلك وكان لفظ (القرابة والأقارب لمن ولد مجدداً أبويه^(٨) ما تناسلوا) ويستوى الأقرب منهم والأبعد وقال م بالله

ولا يستحق أحد شيئاً من ماله إلا أولاده فهم يدخلون قبل موته (١) قال في البداية إلا لما منع مثل أن يقول وقتت على أولادي وأولادهم على فرائض الله فغلب الارث اه هداية (٢) مسألة إذا اختلف الورثة هل على الرؤوس أم على الميراث أم على الترتيب في البطن أم على التشريك ولا يسهة تخافوا واستووا إذ لا مزية قلنا الاقرب أن القول قول مدعى التوريث لأن الظاهر منه اه بحر ومن قال وقتت على أولادي على فرائض الله لم تدخل الأم ولا الجدة ولا الزوجة (٣) حيث للزجر الموقوف عليه لا الولي فلا يطل قيل ولو ائتمل بالوقف (٤) يعني بالنذر والوصية بالنافع قرز (٥) فرع وإذا أذن للموقوف عليه للعبد الموقوف بإيجاب صوم كل خميس مثلاً لمات كان له بعده منع للعبد إن ائتمل اليه بالوقف لا إن ائتمل اليه بالارث أو كان الذي أذن هو الواقف قبل الوقف والوجه ظاهر اه معيار (٦) وكفنا لوقال على أولادي ولم يسم ولا أشار إليهم فانه يصير الى البطن الثاني بالارث اه أم (فمن مات) منهم لم تقض منه ديونه حتى يموت الآخر وتقضى ديونه من حصته على قول القفيه حسن انه ينطلف على الورثة فيقضي مما حدث من الفلأ بعد موت الآخر وكذا يطل تأجيره بموته وكذا من نذر من الأولاد أو أوصى لا يتخذ حتى يموت الآخر ومن مات انطلف الارث لورثة كل واحد فيعود الايضاء والنذر لمن هو موصى له أو منذور عليه وأما التأجير فلا يعود لأنه لا يصح على وقت مستقبل ولأن الاجارة تنسخ بالأعداء اه صام قرز (٦) في منافعه اه بيان (٧) ولو أدى الى الاسترقاق للمنافع على البطن الثاني مؤبداً كان ينذر بها لغيره أو يملكها مهرباً اه سحولي (٨) يعني من التلة ولو كانت التلة مستغلة اه بيان من الاجارة لأن حكمه حكم الملك يبقى لليت فيه حتى كما يبقى لليت في تركته (٩) لا محافاً أنفسهما اه شرح فتح قرز (١٠) قال لم ينحصروا حال الصرف في المجلس فان انكشف انحصارهم ولم يقصر في البحث لم يلزمه شيء اه تجري قرز (١١) ويدخل في ذلك أولاد البنات والأخوات وذوي الأرحام خلاف البع والمصطب (١٢) فيدخل من تفرع من الأرحام لا يجدادهم أب الأب أب الأم وأب الأب وأب الأم وأب الأم ومن تفرع من الجدات أم الأم وأب الأم وأب الأب وأب الأم وأب الأب فيدخل من تفرع من هؤلاء اثنتان اه شرح فتح منى

وطى خليل أنه إذا وقف على الأقارب كان حكمه حكم قوله على الأقرب فالأقرب وسبأني
 (و) إذا وقف رجل على (الأقرب فالأقرب^(١)) كان (لأقربهم إليه^(٢)) نسباً^(٣) ثم الذى يليه
 ثم الذى يليه على هذا الترتيب إلى الأب^(٤) الثالث ولا يستحق الأبعد مع وجود الأقرب
 وكذلك من يبدل بنسب مع وجود من يبدل بنسبين^(٥) فالبنات أولى من ابن الابن والأخت
 لأب وأم أولى^(٦) من الأخت لأب^(٧) أولاً ثم فإن كان الاختان أحدهما لأب والأخرى لأم^(٨)
 كانتا على سواء قال على خليل والم أولى من ابن ابن ابن ابن ابن^(٩) قال مولانا عليم^(١٠) ذكر
 ستة وكان يكفيه فى المقصود خمسة^(١١) لأن الم على ثلاث درج وهو الأب والجدة والثالثة^(١٢)
 هو بنفسه^(١٣) وابن الخامس على أربع درج قيل ح كلام على خليل هذا ضيف والصحيح
 أن الوقف لابن الابن وإن نزل لأن جهة البنوة أقرب من جهة العمومة وقد بنى الفقيه س
 على هذا فى التذكرة^(١٤) وقال البنوة^(١٥) والأبوة وإن بعدتا أقرب من الأخوة
 والعمومة^(١٦) قال مولانا عليم^(١٧) الأولى كلام على خليل لوجبه ذكرهما عليم فى شرحه^(١٨) (و)
 من وقف ماله على (الأستر) من أولاده كان (للاورع^(١٩)) لامن يكثر الصلاة والصوم

(١) فإن اقتصر على الأقرب قطع كان للأقرب ويورث عنه كما لو وقف على أولاده مفرداً اه فتح قرز
 (٢) قيل لابن والأب على سواء والم والمahal كذلك قرز (٣) صوابه درجا قرز (٤) ويدخل
 الأب الثالث ومن بعد الأب الثالث يكون كوقف اقطع مصرفه اه زهور ومثله عن حيث فى هذه المسئلة
 وفى الأولى لأنه المفهوم من لفظ الحديث اه شرح فتح وظاهر الاخر خلافه فى قوله لمن ولده جد ا أبوه فلا
 يدخل قرز (٥) هذا يحتاج الى النظر لأنهم إن اعتبروا أقرب الدرج فلا وجه لتقديم من ينتسب
 بنسبين وإن اعتبروا القرب فى النسب فلا وجه لكون البت أولى من ابن الابن وإن اعتبروها معاً
 فلا وجه للتسوية بين الم والممة ونحو ذلك فينظر وقول على خليل واعتباره يؤيد اعتبار الدرج قرز
 (٦) قوي لقوة نسبه من الواقف ولا يجزى بالارث اه بستان (٧) والمذهب التسوية بينهما قرز (٨) والأخ
 لأب مع الأخ لا م ونحوهما على سواء وكذلك الأب والأب والأم والم والمخال ونحوهما اه شرح آمار
 قرز (٩) بل أربعة إلا أن يريد بالخامسة هو الواقف استقام كما يفهمه تفسيره عليه السلام (١٠) من غير نظر
 إلى الواقف لأنه الرابع درج (١١) أى الم اه (١٢) ومصححه فى البحر وهو ظاهر الازهار قبل تفسير
 شارحه (١٣) وهم سواء يعنى فيكون الابن والأب سواء وابن الابن والجدة سواء قرز (١٤) أحدهما أن المفهوم
 من لفظ القرب ما ذكره الثانى أنه أقرب إلى الموضوع لأهل المذهب اه غيث لأن عبارته أقرب درجا
 اه غيث (١٥) فإن لم يوجد فيهم كان كوقف اقطع مصرفه (١٦) فرع وإذا وقف على أورع الناس اعتبر
 أورع أهل بلده (١٧) ذكره فى الكافى قيل ف إنه يصير الأورع بمن يرضه الواقف والتولى بعده من الناس

لأن الإنسان قد يتباد كثرة الصلاة والصوم ولا يتورع عن بعض القبائح فإن استوعبوا في الورع اشتكروا فلو كان أحدهم أكثر تركاً للشبهة أو لما كره فعله فهو أولى بالورع الشرعي هو الاتيان بالواجبات واجتناب المقبحات وقد قيل في تفسيره هو الخروج من كل شبهة ومحاسبة النفس مع كل طرفة **﴿قال مولانا علي﴾** وهذا فيه نظر لأن محاسبة النفس مع كل طرفة في حكم التمذر^(١) (و) الوقف على (الوارث لثى الارث فقط) سواء ورثه بالنسب أو بالسبب (ويتبع الارث^(٢) في التخصيص^(٣)) بينهم على حسب الميراث لا على الرؤوس (و) لو قال وقف على (هذا الفلاني) نحو أن يقول على هذا العلوي فإذا هو يسمي أو على هذا الفاطمي فإذا هو أموي فإنه يكون مستحقاً (للمشار إليه^(٤)) وإن انكشف أنه غير المسمى (فيكون للتبسمي لا للعلوي وللأموي لا للفاطمي لأن الإشارة أقوى من التسمية **﴿فصل﴾** في حكم الوقف إذا انقطع مصرفه (و) حكمه أن (يعد للواقف^(٥)) أو وارثه^(٦) إما (بزوال مصرفه^(٧)) (وبزوال وارثه^(٨)) بأن يكون آدمياً فيموت ولا وارث له

أه يان بلفظه **﴿١﴾** ان عرف قصده وإلا فكلام الفقيه ف قرز وقد روى في الحديث أنه ينبغي أن يحاسب الإنسان نفسه كما يحاسب الشريك شريكه فيعلم من أين مطعمه وملبوسه وللمالحين في ذلك وظائف أهلها المحاسبة عقيب الفعل ثم يحاسب في كل ساعة ثم يحاسب عقيب العبادة ثم يحاسب عقيب الاضطجاع قال في الانتصار للورع مراتب ورع للمسلمين وهو عبادته ماوجب السق وورع المؤمنين وهو الخروج من كل شبهة وورع المالحين وهو التحرز بما لا بأس فيه حذراً بما به بأس وورع الصديقين وهو الاعراض عن الامور المباحة **﴿١﴾** ان أراد للمباينة فصمر وان أراد الحقيقة فتعذر **﴿٢﴾** عند الموت وقبل الموت كوقف انقطع مصرفه إلا أن يعرف من قصده أنه أراد الذي يرثه في الحال لو ماتناه يان قرز **﴿٣﴾** فأنه يوجد له وارث إلا الزوجة استحقته اه املاء فليكن قرز **﴿٤﴾** وقد مر للامام عليه السلام في صلاة الجماعة أن العبرة بالنية ولا عبرة بالتسمية ولا بالإشارة فهلا جعل هذا مثل ذلك قلنا ذلك في العبادات وهذا في العقود وإلا نشأت اه سحولى لفظاً **﴿٥﴾** إلا أن يشرط أو يكون الموقوف عليه حرياً أو مرتزاً أو كنيسة أو يمة قرز **﴿٥﴾** وقها لاملكا على ما صححه الاخوان قرز **﴿٥﴾** فإذا ألقاه الواقف أو وارثه بعد أن مات هل يضمن للمصالح الظاهر المذهب ذلك وقيل لا يلزمه شيء لانها لو وجبت على غيره كانت له **﴿٦﴾** ويكون على فرائض الله تعالى قرز **﴿٥﴾** ان عرفوا وإلا فلفقراء وعند المؤيد بالله يكون للمصالح مطلقاً اه يان بلفظه **﴿٥﴾** فائدة والتعريف وروثة الواقف من وجد يوم عدم وروثة للموقوف عليه ذكره بعضهم وقال الليث يرجع إلى وروثة الواقف يوم مات وذكر في الشرح أن قول يحيى كقوله والصحيح ما ذكره اه لمة **﴿٧﴾** ولو ذمياً **﴿٨﴾** ولعل ذلك فيما يقتل **﴿١﴾** بالارث وعليه أجمع المتأخرون وقال المتقدمون من أهل المذهب لا فرق واختاره الامام شرف الدين **﴿١﴾** وأما ما ينقل بالوقف فيزوال المصرف فقط

(أو) زوال (شرطه) وذلك حيث يكون المصروف مشروطاً^(١) بشرط نحو أن يقول وقتت على زيد مهما بقى في مكة أو نحوها فيزول منها^(٢) أو ما أشبه ذلك (أو) زوال (وقته) نحو أن يقف على زيد عشر سنين^(٣) فاقضت وقال لم بالله إذا انقطع المصروف بأي هذه الوجوه عاد للمصالح^(٤) (و) من أحكام الوقف أنه إذا وقف على شخص معين ولم يقل الواقف ثم على ورثة ذلك الشخص بل أطلق فإنه إذا مات الوقوف عليه استحق ورثته ذلك الوقف وإنما (تورث) من ذلك الوقف (منافعه)^(٥) فقط لا عينه لأن منافع الوقف تورث^(٦) وقال لم بالله منافع الوقف لا تورث فإذا مات المصروف عاد إلى مصالح المسلمين هذا قوله الظاهر وله قول آخر أن منافع الوقف تورث وليس بصريح (و) منها إذا قال وقتت هذا عشر سنين مثلاً فإنه يلغو ذكر التوقيت (و) يتأبد مؤقته فيصير وقفاً أبداً فأما لو قال وقتت كذا على زيد عشر سنين لم يستحقه زيد إلا في العشر السنين^(٧) فلا يلغو التوقيت بالنظر إلى المصروف وإن لنا بالنظر إلى الوقف (و) منها أنه (يتقيد بالشرط)^(٨) والاستثناء قال أبو مضر إذا قال وقتت هذه الأرض للفقراء إن شاء الله تعالى صح الوقف لأن الوقف قربة ومشيشة الله تعالى تتناوله (قال مولانا عليم) هذا التعليل مستقيم على أصل المهادي عليهم وأما على أصل

والمصرف هم الأولاد ما تناسلوا ولا شيء لغيرهم قرز (١) قال أبو مضر قلنا وقف شجرة على زيد ثم على عمرو فإن مات زيد بعد إدراك الثمرة فهي لورثته وإلا فهي لعمرو وكذا الزرع إذا كان من يذر الوقف قيل ف وقائل أن يقول يملكها الأول بالظهور قرز (٢) قيل والفرق بين هنا وبين ما يأتي في الوصية حيث قال ولو ساعة أن هنا بالمنفعة فلا بد من ثبوته عليه (٣) وإذا عاد له وقفه أهـ بيان معنى إلا أن يقصد الاستمرار أهـ شامى قرز (٤) فإن مات زيد في الدلة كان باقيها لورثته عند الهدوية واختاره المؤلف والإمام عز الدين أهـ شرح فتح (٥) قيل لعله يريد المنافع (٥) حسب الارث (٦) لأن رقية الوقف لله تعالى بخلاف الوصية بالمنافع لأن العين ملك للورثة فيكونوا أخص (٧) وورث عنه في المدة المقدرة (٨) قيل ع ما لم يكن الشرط محظوراً نحو إن شربت اغمر فلا يصح الوقف أهـ نجري لأن ذلك يدل على عدم القربة أهـ مفتى قرز (٩) ثالثة قيل س فلو وقف بأن لا يحتاج صح وينفذ بالموت من الثلث وإن مات فجأة سل هل يكون من رأس المال أو من الثلث لا يبعد أن يكون من رأس المال لأنه وقع في الصصة من قبيل الموت أهـ سعيد هبل (١٠) مسألة من وقف شيئاً إلا أن يحتاجه صح وقفه إن لم يحتاج حتى مات وكان من الثلث أهـ بيان وحفظ ولا يهرم إلا بعد الموت قرز (١١) مسألة وأما لو وقف على أن يكون له يومه متى شاء قياس كلامه زيد أنه يصح الوقف ويبطل الشرط وقال في البحر إنه يبطل الوقف عندنا وعند الفقهاء يصح الوقف والشرط أهـ بهران (١٢) مسألة لو قال وقتت هذا إن

م بالله فان بقي وقتاً^(١) بعد نطقه بذلك صح الوقف وإلا فلا لأنه يحمل مناه إن بقاى الله تعالى وأما على ما حكى عن زيد بن علي وأبي ح وش أنها لقطع الكلام^(٢) عن التنفيذ^(٣) فانه يلزم أن لا يصح الوقف ولو قال إلا إن شاء الله تعالى صح الوقف لأن المعنى إلا أن يشاء الله^(٤) أي لا أنف إلا أن يكون عليه دين مطالباً به أو هو مضطر إلى البيع لأمر أم كالنكاح الذي يمتنع من تركه المصينة فانه يبطل الوقف^(٥) (فيصح^(٦) وقف أرض لما شاء ويستثنى غاتها^(٧) لما شاء ولو عن أي حق^(٨)) واجب عليه فيصح أن يقف الرقبة عن حق من زكاة أو خمس أو بيت مال ويستثنى التلة لا عن حق نحو أن يستثنى لنفسه^(٩) أو ولده ويصح عكس ذلك وهو أن يقف الرقبة لا عن حق ويستثنى التلة عن حق نحو أن يقف الرقبة للمسجد ويستثنى التلة عما عليه من الحقوق فان ذلك^(١٠) كله يصح (فيهما) أي في

كان في علم الله أن أولادي يكونون صالحين أو نحو ذلك أو لا يحتاجون إلى يمه أو أنا أو قال فان لم يكونوا كذلك فلي القبراء صح ذلك ذكره الذويد (١) يصح نطقها بالوقف قرز (٢) وعند بعض المتقدمين أنها للتأكيد فتصح بكل حال (٣) أي الرجوع عن الوقف (٤) وأما لو قال إن لم يشأ الله لم يصح مطلقاً قرز (٥) في الصورتين معاً وهي إن شاء الله أو إلا أن يشاء الله قرز (٦) وإذا قال وقت هذه الأرض عن حق وعليه حقوق كثيرة ولم يبين أيها كانت على السواء تقسط وإن عين أحدها كانت له وإن لم يبين أحدها لم يكن حقاً كواكب (٧) وهل يصح أن يقف الحيوان ويستثنى غلته لما شاء سل قيل يصح كالأرض اه متى (٨) ينظر هل يصح وقف الامة ويستثنى ولدها أو يقفها ويستثنى وطؤها يحقق لا يصح فيهما قرز وسياق على قوله ورقبة الوقف النافذ وفروعه فأجبه (٩) هذا إذا كانت المدة معلومة وإلا لم يصح الوقف اه بحر والخيار الصحة ولو كانت المدة مجهولة قرز (٨) إلا عن كفارة (١) فانه لا يصح عنها كما ذكره في الحفيظ وغيره (١) وهو ظاهر قولهم إن الوقف عنها لا يسقط منها شيء في الحال وقرره المؤلف اه شرح فصح (١) ولا الهبة ولا التذروا للصمدية ذكره في الحفيظ بين حيث وقف العين عن ذلك وأما حيث وقف الرقبة واستثنى التلة عن الكفارة والتذر قصص اه صياح لي (١) ولعل الوجه أن المصالح ليس من مصرفها وقد جعل الوقف عن الحق كالصرف من الحق في مصلحة ولهذا اشترط في صحته شروط الصرف في المصلحة اه سحولي قطعاً (٩) وإذا وقف شيئاً على مسجد أو نحوها ثم استثنى غلته لنفسه فانها تكون ملكاً له لكن إذا مات هل يرجع للمسجد أو تورث عنه سل الأقرب أنها تورث قرز إلا أن يقول أو ينوي مدة حياته فانها ترجع بعد موته للمسجد أو على من وقفه عليه اه بستان قرز (١٠) يعني حيث كان الاستثناء مدة معلومة وإلا كان كما لو وقف ما منافع للغير اه بحر وفي شرح التبع ما يجمع الفرق حيث قال وليس مثل وقف ما منافع للغير لأن الوقف وقع هنا وهي تابعة والتلة باقية وإنما خرجت التلة بالاستثناء لمصرف آخر بخلاف ما تقدم فالتلة مخرجة من قبل اه واهل يقال هذا فرق غير نافع لأن الكل مسلوب للنافع

الوقف والاستثناء وعن الامام احمد بن الحسين وعبد بن المطهر وعلي بن محمد ^(١) أن الوقف عن الحق لا يصح مطلقاً ومذهب م بالله أنه يصح وقف الرقبة عن المظالم قولاً واحداً ولا يصح عن الزكاة قولاً واحداً ^(٢) قال مولانا عليم ^(٣) وإلى خلاف هذا القول أشرنا بقولنا ولوعن أى حق فإن قلت كيف يصح وقف رقبة الأرض ونحوها عن الحق عند الهادي عليم ومن أصله أن إخراج القيمة لا يجوز إلا مع عدم العين والجنس قيل ع إن هذا يشبه مالو اشترى بواجبه ^(٤) شيئاً مما يحتاج إليه المسجد للمارة من حجارة ونحوها والمسئلة مبنية على أنه ^(٥) لم يوجد أحد من الفقهاء على ما تقدم أنه لا يصرف إلى المصالح إلا إذا عدم الفقراء ^(٦) قيل ع فائدة الوقف أنه لو أوقفه متلف ضمن قيمته للفقراء ^(٧) وقد ينظر لأن فيه تراخياً عن إخراج الواجب مع التمكن قيل ف لكن يقال إذا برئت ذمته ^(٨) في الحال فلا تراخى وأعلم أنه لا قيمة للأرض ^(٩) إذا كانت مسلوقة للمنافع إلا التافة الحقة (والا) يستثنى الغلة (تبعت الرقبة) أى تصرف إلى من الرقبة موقوفة عليه (قيل) ح (ولا تسقط الغلة) ^(١٠) (ما اسقطت) الرقبة من الحق حيث كانت موقوفة عن حق وصرفت الغلة إلى الفقراء تبناً لصرف الرقبة لأنه لم يجعلها عن حق بل جعل الرقبة فقط وإنما وجب صرف الغلة في مصرف الرقبة لأن الرقبة قد خرجت عن ملكه فكفنا الغلة ذكر معنى ذلك الفقيه ح ^(١١) قال

وهو علة للتعصت الطرفين مما بلا قاصر اه شرح محرمي معنى (١) والامام ي (هـ) بل يباح ويغني ما عليه من الحق وقد أفنى قولهم سبعون جهداً لأنه وقف وهو مطالب بإخراجها على القول (٢) وهذا كأنه اشترى بما في ذمته رقبة الأرض ثم وقفها عن الحق اه غيث لكن يقال هل يصح على هذا أن يشترى بالقيمة مع وجود العين أو الجنس أو لا يصح ان قلتم يصح قيل وما الفرق وما المخصص وان قلتم لا يصح حاد السؤال بينه فينظر وتوقف الثامى عن الجواب (هـ) فإن قيل الهادي يعتبر التملك في صرف الزكاة قلنا يعتبر حيث يمكن لا هنا (٣) وهذا كله حيث يجوز الإخراج إلى غير الامام فأما حيث يجب إلى الامام فلا يجزئه ذلك اه بستان قرز (٤) في الميل لأن الفقراء لا يقطعون عن الدنيا (هـ) غير مسلوقة للمنافع كما يأتي في الوصايا (٦) هذا يستقيم في مسئلة الوقف عن الحق فأما في مسئلة الاستثناء عن الحق فالنظر باق ولله يعمل لمند كعدم خاق الوقوف ونحوه (٧) بالنظر إلى إسقاط الواجب لا بالنظر إذا أوقفها متلف فيلزم قيمتها بمناقصها اه ويكون جميعاً لمصرف الرقبة لعله يكون في الحيوان فقط والله أعلم وأما غيره بقيمتها مسلوقة والزائد لذى القيمة (٨) في المستقبل قرز (٩) قال في الرابا الثالث أن وقف الأرض ويسكت عن الغلة فإنها تسقط عنه في الحال بقدر قيمتها بمناقصها ثم تصير الرقبة وما يحصل منها في المستقبل قد تولى فتكون الغلات تابعة للرقبة في المستقبل لكننا غير

مولانا علي^(١) وكلام الفقيه ح فيه ضعف لأن الفقهاء إذا تعينت لهم الرقبة عن الحق تعينت
الثلة عن ذلك الحق وإلا لم إذا وقف أرضاً على مسجد أن تصرف غلتها بعد ذلك بمدة
إلى نفسه وأولاده ولعل الفقيه ح لا يرتكب ذلك وإن كان ظاهر كلامه يقضى بذلك وقد
أشرنا إلى ضعف كلام الفقيه ح بقولنا قيل (و) إذا تبعت الثلة الرقبة في المصروف جاز (له)
أي للواقف (بعد أن يمين مصرفها^(٢)) إلى جهة أخرى ولو بعد حين ﴿فصل﴾ فيما
يصير به الوقف وفقاً^(٣) من الأفعال وإن لم يقترب به لفظ وذكر شروط المسجد وحكمه
إذا خرب^(٤) أو ذهب قراره أما الطرف الأول فقد ذكره علي^(٥) بقوله (ومن فعل في شيء
ما ظاهره التسبيل) أي لا يفعل ذلك الفعل إلا من قصده التسبيل (خرج) بذلك (عن ملكة^(٦))
كنصب جسر^(٧) (تمضى عليه للمارة (و) كذا (تعلق باب في مسجد^(٨)) فن نصب جسراً
أو قنطرة للمرور أو علق باباً على مسجد أو عمره يجمع أو علق فيه سلسلة لقناديله أو حبلاً

مستطعة لشيء من الحقوق من بعد ويصح صرفها فيما شاء من الفقهاء أو المصالح ولو غنياً وعلوياً ولو
كان الوقف عن حق يحرم على بني هاشم إذ ليس ذلك بركاة حيث كذا كما تقدم هذا هو المراد في الآثار
والأزهار اه لفظاً وإن جعل الرقبة والثلة عما عليه لم تسقط الرقبة شيئاً عنه إلا بقدر قيمتها مسلوقة المنافع
ثم الثلث من بعد كلما أخرج منها شيئاً إلى مستحقها أسقط عنه بقدره (١) وما لم يخرج منها إلى
مستحقه لم تسقط عنه شيئاً ولا يحتاج إلى نية عند إخراجها بل بنية الوقف كافية اه يان قرز لكن
ظاهر الأزهار إلا ما كان عن حق فيؤجرها منه ثم يقبض الأجرة ويرد بيته يقتضي اشتراط
النية فينظر كلام الأزهار حيث استثنى الثلة عن الحق وأما هنا فقد وقفها عن الحق فتأمل وقد ذكر
مناه في شرح التلخيص (١) ثم يقال بعد ما يسقط جميع ما عليه من الواجب هل تعود للواقف ووارثه
قال سيدنا حسن لعله كذلك لأن ذلك يشبه زوال الوقف في المؤقت كأنه وقفه بتمام الواجب (١) ولعل
مولانا عليه السلام يبيّن على أن الثلة قد صارت عن حق واجب اه أم لأنه سيأتي أن الواقف يقل المصروف
فيما هو عن حق فلو لم يحصل عن حق بل تبعت الرقبة لم يجوز التقل بعد وفي عبارة الكتاب تسامح بل
له قل الثلة إلى حيث أراد ولو إلى نفسه أو ولده أو غنى كما قررته في الواجب (٧) من مصرف ذلك
الحق قطع على قول الإمام قطع (٢) أن نواه وإلا كان للمسجد (٣) صوابه الملك وقيل باسم ما يؤل
إليه كقوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه (٤) ووجهه أنه لم يذكر الخراب في هذا
الفصل (٥) وصار وفقاً قرز (٥) ومثل هذا قلناه المهدي وجلاله (٥) وإذا نوى الوقف كان وفقاً
اه يان معنى إذ مقارنة النية للفعل مؤثرة كما لو طرقت القول قرز (٦) مع النية وإلا خرج عن ملكه
في الظاهر قطع قرز (٥) قال في المصباح والضياء الجسر والقنطرة لشيء واحد ويقال الدنيا قنطرة
طاعبروها ولا تعبروها وقد يفسر في التصانيق (٧) ووقف عام (٥) وكذا إذا فعل منزلاً على هيئة

أوجعل فيه حصيراً فقد خرج ذلك عن ملكه^(١) وليس له الرجوع عنه إلا أن ينطق بأنه عارية أو تكون عادته رفع ما وضعه^(٢) قيل ح الجسر المحمولة على غير الماء والقنطرة على الماء وقيل ع القنطرة المقود على السواق^(٣) والجسر السفن يربط بعضها إلى بعض ويكبس فوقها بالتراب ثم يبر عليها (لا) لو علق في المسجد ما تجرى المادة في مثله بأن يوضع في المسجد ثم يؤخذ (نحو قنديل^(٤)) لم ينطه في السلسلة بحيث يصعب نزعه بل علقه فيها فإنه لا يصير وفقاً^(٥) وكذا لو وضع في المسجد حباً لم يخرج عن ملكه والحب^(٦) بالحاء للمهمة الجرة الضخمة وقيل خشبات أربع يوضع عليها الجرة بنى كرسيا للجرة وكذا لو اتخذ مبرأ^(٧) لم يخرج عن ملكه أيضاً والمبر السُّلم^(٨) (و) كذلك (لا) يكون (اقتطاع) عود^(٩) (أو شراء^(١٠)) شيء (بليته له^(١١)) أي للمسجد موجبا كونه للمسجد حتى يحصل منه ما يقتضى خروج ذلك عن ملكه (و) أما الطرف الثاني وهو ذكر شروط المسجد (فاعلم) أنها متى كملت شروط المسجد^(١٢) صح الوقف عليه^(١٣) (لمصالحه وإن اختلف شيء منها لم يصح الوقف عليه وشروطه

المسجد وأذن للناس للعبادة فيه خرج من ملكه (١) في الظاهر لا في الباطن (٢) وثبتت العادة بمرتين ولعله مع شرط الرفع وإلا فقد خرج من ملكه بمجرد الوضع (٣) ولعل من ذلك كسوة الكعبة الإمامي فأما استهلاك بني شيعة لأخلاق كسوة الكعبة فلا وجه له في الشرع إذ هي كبست المسجد ونحوها قلت الأقرب أن كسوة الكعبة غير مسببة إذ لم يقصد الكاسي وقتها لمعرفته استهلاكها بعد الحول مستمرا بخلاف السُّط ونحوها فأما وضع السراج ونحوه مما ينقل في المادة بعد وضعه فليس تسبيلا لأنها به بحر بلفظه (٣) وهو الصحيح في كتب اللغة (٤) السراج (٥) والفارق بين هذه الأشياء العرف والمادة فما كان يوضع في المادة للرفع والرد فهو عارية وما كان يوضع في المادة لا للرفع فإنه يصير للمسجد أو نحوه فإن أراد به التسليم كان وقتا وإن لم يرد كان ملكا أه كواكب بخلاف ما لو وهب للمسجد أو نحوه وأتى بلفظ الهبة أو التملك لم يصح إلا أن يقبل من له ولاية أو غيره ويجوز أه كواكب (٦) المضمومة وتشديد الياء (٧) بكسر الميم أه ضياء (٨) الثلث (٩) من ملك أو مباح (١٠) وهذا إذا اقتطع عوداً لغيره أو عرصة ليسبيلاً فإنه لا يخرج عن ملكه وأما إذا اشتراه أو اقتطعه للمسجد خرج عن ملكه وصار وقتا أه تذكرة واستقر به في البيان وظاهر الأذهار خلافاً (١١) وسياق في الأضحية أنها تصير أضحية بالشراء بليتها والفارق العرف أه بل الخبر (١٢) صوابه ليجهل له أه تذكرة قرز (١٣) والعمرة يذهب السبل في كونه مسجداً فوسيل شافعي سفيلا واستثنى العلوصيح أو المكس صح مسجداً كما قال البيرة بذهب الزوجين في التحليل والصحة والساد والفائدة في دخول الجنب ونحوه أنه لا يجوز قرز (١٣) وذ كر أهل المذهب أنه يصح الوقف على من سيوجد كمل أولاده زيد قبل أن يوجندوا وقالوا لا يصح الوقف على المسجد إلا بعد أن يصح مسجداً فما الترق لسل الترق أن أولاد زيد قد وجد السب وجواب

التي لا يصير مسجداً إلا بكاملها ثلاثة (وهي) هذه * الأول (أن يلفظ بنية تسيله^(١)) ويأتي
بأى ألفاظ الوقف صريحها أو كنايةها ولا بد من تسيله (سفلا وعلوا^(٢)) فإذا كان هذا
الموقوف له سفل وعلو لم يصح أن يسبل أحدهما^(٣) دون الآخر فلو سبل السفل واستثنى
المالو أو سكنت عنه لم يصح وكذا في العكس وعندم بالله إن سبل السفل^(٤) وسكنت عن
المالو صح مسجداً أو أمر بقلع المالو^(٥) (أو لم) يلفظ بنية التسيل فإنه يصير مسجداً بأن
(بينه ناويا^(٦)) كونه مسجداً سواء كانت المرصعة في ملكه أم في مباح^(٧) * قال عليم هذا
هو الصحيح من المذهب أعني أن البناء مع النية كاف في مصيره مسجداً * الشرط الثاني
هو أن (يفتح بابه إلى ما للناس^(٨) فيه على سواء^(٩)) هنا قول الآخرين قال أبو ط وهكنا

آخر وهو إن جزم بالوقف على المسجد لم يصح وإن علقه بحال الوجود صح اه شامى (١) صوابه إن
سبله بألفاظ الوقف مع نية الترية إذ النية لا يمكن النطق بها (٢) ويكون المسبل بالنا عاقلاً ولا يكون
في المسبل حصّة لأحد وفي المشاع الخلاف ذكره في البحر (٣) كمسجد بيت المقدس (٤) وهذا إذا
انصل الملك بالملك وأما إذا فصل بينهما فاصل كالتأكل التي فوق الكهوف مع فاصل بينهما لا يملكه فانه
لا يضر لانه لا يفتل إلا على حد ملك الناقل اه ومثله في شرح المحرر وقرره الفتى وظاهر الإظهار
خلافه لأنهم يقولون حرمة المسجد من الترى إلى التزاه (٥) وذكر صاحب الوافي أنه يصح أن يكون
تحت المسجد شيء مسبل لله تعالى قال في الكافي إذا كانت لمصلحة عائدة إلى المسجد كالطاهر ونحوها
وقيل إن بيت المقدس تحته مطاهر ومقتضى كلام المؤيد بالله أن ذلك لا يصح اه ديباج (٣) فان سبل
الجميع صح ولو أتى كذلك اه سحولى لفظاً ولفظ البيان الخامس أن يجعل المالو والسفل مسجداً ولو
كان بيتاً فوق بيت أو على أساطين اه بلفظه من كتاب الصلاة (٤) وفي العكس لا يصح عنده اه يان
من الصلاة (٥) لانه كالتصاع الموضوع (٦) مقارنة أو مقدمة اه وفي شرح ابن بهران متأخرة وقيل
أما مع التقدم ففيه نظر قيل وكذا مع التأخر لأن النية لم تخرن قرز (٥) وفي البيان وحد البناء ما تقدم
في الأحياء مع كون النية من أول ذلك البناء حتى يجمد كما ذكروا في الملك (١) ويمكن النية في إهداء
القبل (٢) قيل تكني الإحاطة قرز (٧) بعد أن يفعل ما يوجب الملك اه يان وفي شرح التتميع
يصح ويكون أحياء وتسبيلاً والترتيب نعمني ذكره في التثيث إذ التسيل لا يصح إلا في
الملك قرز (٨) المسبلون اه فتح إذ هم المرادون بلفظ الناس يعم المسلم وغيره وكذا لو
أخرج الجذوم والصغار ونحوهم لم يضر قرز (٥) مسئلة ومن وقف مسجداً الجماعة مخصوصين
كالزبدية دون غيرهم فوجهاً يخص كوقف دار على أولاده ولا إذ موضع المساجد العموم
وهذا الأصح لقوله تعالى وإن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحجداً فعبار كالتوقيت
في أنه يلحق اه بحر قرز (٥) وأما مساجد الحصون فيصح سواء تخدمت أو تأخرت عن
الحصون لأنها وإن منعت للصلاة منها فهو لا مخر لا لاجل المسجد اه لاه قرز (٤) في الحال لاني

إذا وقف شيئاً على المسلمين ولم يزل طريقه إلى شارع لم يصح الوقف كما في المسجد وقال
ص بالله وعلى خليل أنه يصح مسجداً ويجبر على أنه بشرع له طريقاً^(١) * والشرط الثالث
أنه لا بد (مع) البناء من (كونه في ملك^(٢)) للمسبل له (أو) في (مباح محض) أي لم يتعلق
لأحد فيه حق بتحصير ولا غيره (أو) يئنه في (حق عام^(٣)) والحق العام كالطريق الواسع
والسوق ونحو ذلك فإنه يصح أن يمر بمضه مسجداً بشروط ثلاثة أحدها أن يكون الحق
عاماً فلو كان الحق خاصاً نحو أن يختص بالمرور رجل أو قوم معينون دون غيرهم أو يكون
مفسحاً لقربة مخصوصة لم يصح أن يمر فيه مسجداً إلا باذنهم * وثانيها أن يمر به (باذن
الامام^(٤)) لأن ولاية الحقوق العامة إليه فإن تفرغ بغير إذنه لم يصح فلو لم يكن في الزمان
إمام * قال عليم فيحتل أن لا يصح في الحقوق العامة^(٥) * (و) ثالثها أن يكون بناءه (لا ضرر
فيه^(٦)) نحو أن يضيق به الطريق أو السوق أو نحو ذلك فإن كان فيه ضرر لم يصح مسجداً
ولم يكن للامام أن يأذن فإن أذن جاهلاً لا ضراره * قال عليم فالأقرب أنه ينقض المسجد^(٧)
ويسود الحق كما كان^(٨) (ولا يجوز أن (تحوّل آلاته) وهي حجارته وأخشابه وأبوابه إلى
مسجد آخر (و) لا يجوز تحويل (أوقافه) وسواء كانت موقوفة عليه لمعارته أو

المستقبل اه حيث قرز (١) إن كان له ملك يحصل به وإلا واقتونا اه بيان من الصلاة (٢) فلي هذا لا يصح
أن يجعل مسجداً في الحرم المحرم لكن قال قوله صل الله عليه وآله وسلم في المسجد الحرام ولومد إلى صنعاء
وذلك يقتضي صحة التسييل فينظر إلى أن ينحصر الحرم المحرم بصيغة التسييل من غير مالك الصغير استقام
السلام اه شامى (٣) قال في التثيت واعلم أنه لا خلاف في الصورتين الأولتين أنه يكون مسجداً حتى
حيث بناءه في ملك أو مباح محض قال لكن إذا عمره في مباح متى يدخل ملكه حتى يصح منه تسييله فيه
تردد الأقرب أنه يملك بما يحصل به الأحياء ويصير مسجداً عقيب الملك اه من شرح ابن بهرام (٤)
ولو مشاء ولا تصح الصلاة فيه حتى يقسم اه من تذكرة علي بن زيد اه ومثله عن الشامى (٥) إن قيل أن
التسييل إنما يصح من مالك قلنا يمتثل أن يكون للمسبل العام بالوكالة من ذوى الولاية ويمتثل أن يكون
هو المسبل عن نفسه وقد ملك باذن الامام اه من قرز (٦) أو الحاك من جهته أو من صلح أو من جهة
الخمس (٧) ويمتثل أن يصح وهو الاصح لمن صلح ونقل عن البحر مثله (٨) في الحال أو في المال قرز
(٩) ويهدم مسجد 'بني ضراب' (١) إذ هو كما بني لغيره وفي هدم مساجد كفار التأويل وجهان أحدهما
التمتع الهداية (١) كضاربات النير وكسجد بني للباهاة أوريله ومثمة أو مال حرام فهو لاحق
بالضرر اه من هامش الهداية قرز (٢) للرد اه يصح كونه مسجداً (٣) يعود ما كان قد وقف عليه ملكاً اه
عاصر (٤) ويمتثل أنه إن كان الضرر مقدماً لم يصح الوقف من أصله وإن كان الضرر متأخراً صح الوقف

غيرها^(١) فإن تحويل ذلك لا يجوز إلى مسجد آخر (بمصره^(٢) في قفر ما بقى قراره^(٣)) وهي العرصة التي يصلى فيها المصلون^(٤) وعند القاسم والوافي^(٥) إذا صار المسجد في قفر جاز تحويل آلاته إلى مسجد قرب الحي^(٦) (فإن ذهب) قرار المسجد بأن خدده السيل حتى صار على وجه لا يمكن الصلاة فيه بطل كونه مسجداً^(٧) و(عاد) هو وأوقافه (لكل) من الواقف أو وارثه (ما وقف) أو وراث (وفقاً) عليهم لملكاً^(٨) تنبيه^(٩) إذا خربت البلد^(١٠) فلم يؤمن على أبواب المسجد وحصيره فقال من بالله لا يجب^(١١) على المتولى^(١٢) رفعه وإن أخذ الفاسقون قال ولو تركت الطاعات لأجل المعاصي ما أطيع الله في أكثر الأحوال وقال في الانتصار تؤخذ أبوابه وأخشابه^(١٣) لمسجد آخر فإن لم يكن ثم مسجد يعت وصرف عنها^(١٤) في المصالح وأما العرصة فتبقى ويحاط عليها خشية من تنحيسها قال لأن بقاء الأخشاب والأبواب يؤدي إلى تلفها بالشمس والريح وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن إضاعة المال ﴿فصل﴾

في بيان حكم إصلاح المسجد (و) اعلم أنه إذا كان ثم مسجد قد انهدم أو بعضه جاز (لكل^(١٥)) من المسلمين ممن له ولاية ومن لا ولاية له أن يتولى (إعادة) ذلك (المنهدم)

ويكون كوقف أقطع مصره^(١) لا نكشف خلل التسليم من أصله^(٢) فرشه والطعم فيه^(٣) ومن هنا أخذ الهدو بعدم نقل المصالح إلى أصلح منها^(٤) ويرجى الانتفاع به اه بحر وبيان وظاهر الاز عدم اشتراط الرجاء اه تهاى قرز^(٥) ولو ما يسع واحد قرز^(٦) بناء على أصلهم يجوز نقل المصالح^(٧) واختاره المؤلف والمفتي والسلاسي وحيث وشامى^(٨) وقيل ع وحكمه باق فلا يدخله الجنب حتى يباع وجاز البيع لانه قد بطل الانتفاع به في الوجه المقصود وسواء قلنا يباع لواقفه أو للمصالح على قول المؤيد بالله اه برهان^(٩) وأما أملاكه قصير المصالح وفقاً ويجوز بيعه للمصالح على قولهم بالله وأما غلة أوقافه فهذا قول بالله أعنى أنها للمصالح وللذهب أنها تعود للواقف أو وارثه هذا إذا كانت وقفاً وإن كانت من مال المسجد فنظر في الغلات من أين هي وإذا صرف من الغلات إلى غيره بعد خرابه والياس من إعادته ثم أمكن إعادته ففي وجوب الضمان عليه احتمالان يرجح الثاني ح الوجوب اه بيان وقيل لا يضمن اه عامر^(١٠) أو خليت^(١١) وأما الجواز فيجوز^(١٢) وفي قصة الخضر في خرق السفينة لتلاياخذها الظالم^(١٣) بدلالة على خلاف قول من بالله اه ثمرات^(١٤) قلت ولعله يقال أن ذلك حق لآدمي الذي ينجس عطيه اه شامى^(١٥) الذي يأتي على قواعد أهل المذهب أنه يجب على المتولى حفظها حتى يذهب قرار المسجد فإن خشي فسادها باعها وحفظتها وبعد أن يذهب قراره يكون الكلام ما نهدم^(١٦) اه من خط سيدنا ابراهيم حيث في قوله عاد لكل ما وقف وفقاً^(١٧) قوى نمارى وحيث^(١٨) أو هي في نفسها^(١٩) ولو أسقاً^(٢٠) ينظر هل يصح من كافر كما هو ظاهر الاز لا شرحه في بيض الحواشي لا يصح إلا ممن كملت له شروط الوقف الخمسة وهو القياس لانه قرية فلا يصح من كافر وقيل إذا كانت الآلات من الكافر فلا يصير وفقاً وأما

قال عليم أما إذا أراد إعادته من ماله فلا إشكال أنه لا يحتاج إلى ولاية ^(١) كما لو أراد أن يحدث مسجداً وأما إذا أراد إعادته ^(٢) من مال المسجد فالأقرب أنه يحتاج إلى الولاية مع وجود ذي الولاية ^(٣) (ولو) كان للمعاد (دون الأول) قدراً وصفة ^(٤) جاز ذلك إذا لم يتسكن من مثل الأول ولو اقتصر على بعض المصلحة * قال عليم أما إذا طلب إعادته من ماله فله ذلك وأن يقتصر على بعض المسجد ولو كان متسكناً من عمارة جميعه أعني من مال نفسه اللهم إلا أن يكون للمسجد مال ^(٥) يمكن إعادته كاملاً منه لم يجز لهذا أن يقتصر على البعض ^(٦) إذا كان يحتاج في تكميله إلى هدم العمارة ^(٧) الأولى أو إلى أن يتساهل في عمارة بقية المصلحة (و) يجوز لكل من أحد الناس (تقصه ^(٨) للتوسيع ^(٩)) بشرطين ^(١٠) أحدهما أن يكون ذلك (مع الحاجة) إلى توسيعه ^(١١) أو يكون مهجوراً ويظن أنه إذا زيد فيه قصدت الناس ورغبوا فيه (و) الثاني أن يهدم مع (ظن إمكان الإعادة ^(١٢)) من ماله وأمال للمسجد وسواء كان له ولاية أم لا ^(١٣) (ولا ثم) على الهادم (ولا ضمان إن عجز) عن الإعادة ^(١٤) بعد غلبة الظن أنه يقدر عليها (ويشارك الحق ^(١٥)) بالمسجد (في المنافع ^(١٦)) المستحقة لمصلحته القديمة

العمارة فقد وقعت ويكون له رفضا ^(١) وأما إذا كانت بالآلات الأولى قال السحولي يصح من الكافر ومثله عن الشامي ^(٢) والأولى أنها قد خرجت عن ملكه ويكون ذلك ملكاً من باب التسييل ووضعها للمسجد من باب أحداث المير ^(٣) ما لم يكن فيها تهاون بأمر ذي الولاية أه آثار قرز ^(٤) مسئلة وإذا بدل باب المسجد أو شيئاً من أخصابه بأجود منه وبني الأول لا حاجة فيه للمسجد جاز يمه وصرف ثمنه في مصالح المسجد قيل ح ولو كان وفقاً له ن وذلك لأنه قد بطل المقصود به لأنه لو لم يطل لم يجز تقضيه أه بستان ^(٥) في الليل وقيل في البريق وقيل ولو بعد قرز وهو ظاهر الشرح ^(٦) ولو لم يسع واحد قرز ^(٧) أه أو يبدل له التبر مالا قرز ^(٨) فإن فعل لزمه ما يلحق من الترابعة لهدمه للإعادة قرز ^(٩) ويحتاج الهدم إلى مؤنة من مال المسجد قرز ^(١٠) بالشرط الخمسة المتقدمة في أول الكتاب ^(١١) طولا أو عرضاً أو علواً أو مجموعها قرز ^(١٢) أه أو لصفة أعلا من الصفة الأولى ^(١٣) هذا إذا كان من مال المسجد فإن كان من ماله فلا يشترط الشرط بل ظن إمكان الإعادة فقط أه ح فصح معنى وعامر وظاهر الأمر لا فرق قرز ^(١٤) ولو واحد ^(١٥) وإذا مات بعد التقض وجب إتمامه أو وصى أو لم يوص كالدين أه سحولي ^(١٦) إذا كان من ماله أه غيث ولفظ البيان ويقتون إذا كان الاتفاق من مال المسجد أنه لا يجوز إلا بولاية أه بيان ^(١٧) ويبيده أن تمسك أه كب فإن كان قد عمر من مال المسجد أو غيره في حال فقر الهادم للإعادة ثم قدر بعد ذلك فلا غرامة أه ح لي لفظاً قرز ^(١٨) فيكون حكمه في جواز ذلك حكم الأصل أه ح لي لفظاً وقيل ليس كذلك بل إذا تلف الأصل بأن خدده السيل بطل صرف الأوقاف في التحقيق وعاد للوقوف أو وارته قرز ^(١٩) وكذا في بيع شيء من أصل الوقف إذا خشي فساد التحقيق أه ح لي لفظاً وقيل

كالأوقاف الموقوفة عليه روى ذلك ض ف عن أبي ط^(١) وروى أيضاً عن الأستاذ أنه لا يصرف في الحقيق شيء من غلات المسجد المزيّد فيه (و) يجوز (التولى كسب مستغل^(٢)) للمسجد (بفاضل غلته^(٣)) حيث فضل شيء من غلات أوقافه ولم يحتج إليها (ولو) كسب المستغل (بغونه منارة عبرت منها^(٤)) أي من غلة المسجد جاز ذلك وهذا إذا لم يحتج المسجد^(٥) إلى عمارة بأجرها أو فراش أو غير ذلك فإن احتاج فهو أقدم وإن كانت مؤتمتها من غير غلة المسجد لم يجوز ذلك^(٦) لأن المسجد لا يستحقها (ولا يصير) ما اكتسب التولى للمسجد من غلته (وقفاً) على المسجد ولو وقفه للتولى^(٧) بل ملكا للمسجد يجوز يمه له الحاجة ذكره على خليل وعن أبي ط أنه يصير وقفا بنفس الشراء وقال أبو مضر أنه يصير وقفا إن وقفه للتولى فإن لم يقفه لم يصير وقفا (و) يجوز للتولى (صرف ما قيل فيه) هذا (للمسجد^(٨)) أو لمنافعه أو لممارته فيما يزيد في إحيائه كالتيّس^(٩) يسنى كاطعام المدرسين فيه فيجوز الاتفاق على من يقف فيه^(١٠)

إذا خرب الحقيق لم يحرم من عين الوقف بل من الصلوات أو الملك حق المسجد وهو يقيم من قوله ويشرك الحقيق في المنافع مفهومه لا الأعيان قرز (٥) عبارة الفتح ويشتركان في المنافع وقادته لو وقف على الآخر اشتركا فيه قرز (١) وقد أخذ لآبي ط هل المصالح من هذا من بعضها إلى بعض وقيل لا ما أخذ لأنه بناء على أن في الزيادة صلاحاً للمسجد في صلاحها صلاح له أه بستان (٢) وكذا غير المستغل كالبنديق إذا كان المسجد يحشى عليه من المدو على ماله فانه يجوز أه عامر قرز (٣) ولعل الفاضل ما فضل على ما يكتفيه إلى الغلة قرز (٥) إذا كان الإمام لا يحتاجها للجهاد وكان ذلك مع كفاية المدرسين أيضاً أه بحر وبستان معنى وقف بستان قال عليم ويجوز صرف فضلات أموال المساجد في الجهتين أحدهما الجهاد وللإمام أخذها يستعين بها لأن ذلك من مصالح الدين بل أعلاها وأولها وثانيها السبائك والمصلين وإحياء التدرّس لأنها موضوعة للمصالح ولأقوى المصالح هاتان الجهتان قال الإمام المهدي عليم هذا بناء على جواز نقل أموال المصالح إذا فضلت أه بستان لفظاً (٤) بعد خرابها أو بطل قصها وكذا لو لم ينهدم جاز هدمها لاصلاح المسجد إن احتجيج إلى ذلك قرز (٥) المراد بالحاجة لنحو التسمية والقرش لا الحاجة الذي يجوز بيع الوقف لها قرز (٦) بل تحفظ المؤنة لاصلاح المنارة (٧) إلا أن يكون ذو ولاية عامة أه وأهل والظاهر خلافه (٨) أو نحوه الشهد والمنهل (٩) مسألة ولو أن فاسقا أحيا في المسجد فأكل من ماله قال عليم فلا يجرم ما أكل بل قد استحقه بالإحياء وإن كان فاسقا أه من سؤالات التجري (١٠) ولا بد في الأحياء والإقامة من أن يكون في وقت ظاهر جرى العرف في أنه لا يسمى إحياء إلا به لأنه الذي يريد الواقف ويقصده لا من دخل لصلاة الأوقات من بغيران المسجد وغيرهم إذ لو وقع ذلك لانتفع المصرف وشق واغلق باب المقصود أه شرح فتح قرز

من عالم ومتعلم للذكر ^(١) والدعاء وكسب العلوم الدينية وكذلك يجوز الصرف في الفهم ^(٢) والنقط ^(٣) والحصر وكذلك البر للماء وللغلاء على الاصح إذا كان نفعا أكثر من ضررها وكذلك له أن يشتري مصحفاً للمسجد قال في الانتصار وكذا كتب الوعظ ^(٤) قال مولانا عليم ^(٥) وكذا كتب الهداية قيل ع وهذا حيث يكون العرف في العارة يشتمل على جميع مصالح المسجد أو لا عرف لهم فإن كان العرف بالعارة العمل المخصوص الذي يرجع إلى ذات المسجد من الآجر والحجارة فإنه لا يجوز أن يتعمده وقد أشار عليم إلى ذلك بقوله (إلا ما قصره الواظف ^(٦) على منفعة معينة ^(٧)) يعني إذا كان الواظف قاصداً بالوقف منفعة مخصوصة لم يجوز أن يصرف في غيرها ^(٨) وسواء نطق بذلك أو عرف ^(٩) من قصده ^(١٠) تنبيه ^(١١) قال ص بالله ما فضل عن طعم ^(١٢) المسجد جاز للعارة ^(١٣) ولا يطعم إلا أهل الصلاح ^(١٤) إلا أن يجري عرف عمل به ^(١٥) وعن الفقيه محمد بن يحيى يجوز لضيف المسجد ^(١٦) أن يأكله في المسجد وخارجه وطمعه ^(١٧) وعن الفقيه خلاف ذلك (و) يجوز لتولى المسجد (فعل ما يدعو) الناس ويرغبهم (إليه) كالنازل لأهل التدريس والمشاغل ^(١٨) وسرعة لمنع البق في الصيف (و) يجوز له أيضاً (تزيين عمارته) ذكره أبو ط وقال ص بالله بل يجوز تزيين المسجد ^(١٩) وقال الامام يحيى وغيره ^(٢٠) أنه لا يجوز

(١) وأقل الوقوف للذكر قدر صلاة ركعتين قرز (٢) النعم الجر الذي طفت ناره حكى هذا ابن سليمان عن الضياء وحكى في الزهور عن الضياء أن النعم الجر التي طفت ناره (٣) وهو سقي سراج المسجد من سليل وغيره اه كواكب معنى قرز (٤) مثل تصفية الامامى وارشاد العلى (٥) لفظاً أو عرفاً اه حتى قرز (٦) ونحوه كالتأذير والواظف قرز (٧) الاعمار ذات المسجد فيجوز له وإن قصد غيره اه غيث وابل ويجزى وح تنص وقرره الشامي والازهار خلافه (٨) قال ص بالله والفقهاء لا أن يفضل عنها صرف في غيرها قيل لا لأن ما يستغنى عنه في الحال وغلب الظن أنه لا يحتاج إليه في المستقبل صار كأنه انقطع مصرفه فيصرف في سائر المصالح (٩) فان التمس على أى وجه وقف فمحل على المطلق فيجوز في جميع مصالح المسجد (١٠) حيث وقف على الطعم (١١) بناء على جواز نقل المصالح والازهار خلافه قرز (١٢) ويكون ثلاثة أيام ان لم يكن ثم شرط ولا عرف قرز (١٣) يعني في اطعام العصاة المجاهدين (١٤) إلا أن يجري عرف بخلافه اه ن (١٥) النير (١٦) يعني إذا كان تملكاً فان كان إباحة لم يكن له أن يطعم الغير اه كب الا اذا عرف من شاهد الحال انه قد خلّاه لم يفعل فيه ما يشاء جازاه بيان من الهبة وقيل يحترق بالعرف اه بستان (١٧) الدلالة الصغار لله للتوضؤ بها (١٨) وقرره ض عبد الله الداروى (١٩) وحجة الثائمين من زخرفة المسجد وهم الأكثر ورود ما يدل على المنع ما حكاه في الانتصار على عليم انه قال من

مطلقاً^(١) قيل ح إذا لم يكن من مال المسجد فهو جائز^(٢) (و) يجوز أيضاً (تسريحه^(٣)) لجرد القراءة ونسخ كتب الهداية (وإن لم يكن وقت صلاة ولا ثم مصلى قال أبو مضر أما لأجل قراءة اللغة وكتبها فقيه نظر^(٤)) قال مولانا عليم (وإن كان قصده معرفة الكتاب والسنة فالمصحيح أنه لا نظر بل يجوز لأن ذلك فرض على الكفاية وإن كان قصده الاختصار على معرفتها فهذا عمل النظر يحتمل^(٥) أن يجوز لأن ذلك آله للقرآن ويحتمل أن لا يجوز كسائر المباحات (ولو) كانت الكتب المنسوخة ملكاً للناسخ^(٦) ليقرا فيها وليست للمسلمين عامة فإن اختصاصه لا يمنع من جواز نسخها على سراج المسجد (ولا) يجوز تسريحه (لمباح^(٧))

علامات القيامه زخرفة المساجد وتطويل المنارات واضاعة الجماعات وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى يقامى الناس بالمساجد وحكى في الاختصار ان الانصار جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا له زين مسجدك فقال أما الزينة للكنائس والبيع يضوا مساجدكم اه ح بهران وحجة المجتزين لزخرفة المساجد مطلقاً في ذلك من تعظيمها ورفع شأنها وقد وردت الاحاديث الكثيرة على تعظيمها واحترامها وقال تعالى ومن يظلم حرمات الله فهو خير له عند ربّه ونحو ذلك وحجة ط في تخصيص المهراب بجواز ذلك فعل السلف من دون تناكر والله اعلم اه ح بهران (١) واختاره المؤلف (٢) قوى اذا لم يشغل عن الصلاة (٣) فرع واذا خرج المصلون وأهل الطاعات وجب إطفاء سراجهم لأن في بقائه اضاعة مال ذكرهم بالله اه ن ويكون على الآخر منهم ان لم يحضر التولى اه يستأن لأنه كتفريق الحادثة مع غيبة الوالى ولعله لا يضمن السقاء ان لم يطفء السراج لأن التولى لا يضمن الا ما قبض وغيره بالأولى (٤) أي ينظر (٥) ويجوز لمن جاز له الوقوف في المسجد الا كل على سراج المسجد قيل ف يجوز للتدريس الا كل في منازلهم والتسريح من سقاء المسجد يعني بانذ التولى اه تجرى قرز (٦) لأن قد عدها فيما تقدم من علوم الاجتهاد قرز (٧) ولو البيع وقيل لا للبيع اه كب لأن نفس النسخ قرية قرز (٧) دخل تبعاً للطاعة (٨) كعلم الطب والفلاحة والهندسة والحساب والرمل فان حصل وجه قرية جاز اه تجرى وأما الرمل فينظر اذا لا وجه للقرية فيه (٩) يعني حيث سرج لجرد المباح فأما لو دخل المباح تبعاً فان ذلك جائز نحو أن تسرج للصلاة فيحيط تحت سراج انتظاراً للطاعة جاز وأما لو أراد أن ينتظر الطاعة وطلب أن يسرج له ليفعل المباح فلا يجوز اه ح لى قرز (١٠) قال في الاختصار ما كان مباحاً وليس من العلوم الدينية كعلم الطب والهندسة والحساب بل يجوز قراءته على سراج المسجد قلت في هذا ينتظر أما علم الطب فإنه مما تدب الشرع الى تعليمه لحفظ الصحة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم تدابروا فما أنزل الله دواء الا لاساءم والهرم والامر باستعمال الدواء امر بمعرفته واذا كان الأمر به شرعياً لم يكن من المباح بل من المنسوب وأما الهندسة والحساب فان أريد بمعرفتها ما يعود مصلحته على المسلمين كبقسمة الوارث ومساحة الأرض جاز أيضاً

من كتابة وخياطة ووراقة^(١) (أو) يكون (خالياً) من الناس فلا يجوز أيضاً قيل من ولو من نذر المسجد وقال أبو مضر إذا كان من نذر على المسجد^(٢) أو وصية جاز بقاؤه إلى الصباح وإن لم يكن في المسجد أحد لأنهم يريدون ذلك في العرف عند نزول الأمراض بهم وقال من بآفته يجوز مطلقاً^(٣) لأن هذا تمظيم المسجد تنبيه^(٤) قيل ع إذا صب التوتى^(٥) السقا فاعلق النير الفتيلة بنير اذن ضمن^(٦) فان صب أجنبي وأعلق آخر ضمنا وقرار الضمان على المعلق للفتيلة^(٧) ذكر ذلك بعض اللذاكرين (ومن) حتى على حصير المسجد أو بساطه بأن (نجسه)^(٨) فله أرش النقص^(٩) بالتنجيس أو بالنسل إن لم ينقص بمجرد التنجيس (و) عليه أيضاً (أجرة النسل)^(١٠) يسلمها إلى التوتى فان كان الذى غسله غير من نجسه لم يضمن^(١١) ما نقصه النسل وظاهر هذا الاطلاق أنه ضامن ما نقص بالتنجيس سواء كان متعدداً بالتنجيس أم غير متعدى بأن يضطر إلى النوم في المسجد فيحتلم أو نحو ذلك كمن اضطر إلى طعام النير فان اضطراره لا يبطل ضمانه ذكر ذلك بعض أصحابنا^(١٢) قال مولانا عليم^(١٣) وهو قوى عندى وقيل من وغيره^(١٤) لا يضمن النقصان إلا إذا كان متعدداً بالتنجيس بأن لا يكون مضطراً كمن استمار ثوب النير فأصابه دون^(١٥) ولأنه لو لم يكن كذلك لزمه الكراء إذا نام في المسجد وهو مضطر^(١٦) قال مولانا عليم^(١٧) وهذان الوجهان ضعيفان

اه من ح بهران (١) سقاة الورق وقيل صنعتها (٢) ولعله يشمله قوله في الآز إلا ما قصده الواقف على منفعة معينة اه ح سحولى (٣) قوى إن قصد التاثير أو جرى عرف قرز (٤) قلنا إضاعة مال فلا يجوز اه بستان (٥) ولوا أجيراً (٦) قيل ما لم يترأخ التوتى عن الوقت المتعارف فلا ضمان (٧) إن تأخر اه كب (٨) وإلا فعل المتأخر قرز قلت فلا معاً فعلهما وأما ضمان الفتيلة فعل المعلق احتفاءً كان التيس أهمما المتقدم فتضمنان وإن التيس المتقدم بعد أن علم فلا شيء لأن الأصل رراءة القدم اه شامى قرز (٩) ولو ضميراً اه بحر (١٠) قال الأستاذ ولا يجوز غسل حصير المسجد ما لم يظب في الظن نجاسته قلنا مقارياً فلعلم عندم بالله وأما عند المذوية فلا بد من العلم قبل ع وأما التوتى فله غسله ولو ظاهراً إذا كان يرغب الناس للخطور اه نهجى ومثله في البيان (٨) وهو ما بين القيمتين طاهر ومتنجس (٩) بخلاف من نجس ثوب النير فلا يزمه إلا أرش النقص اه بيان والفرق أنه في المسجد فساد يجب عليه إصلاحه وثوب التيس جناية اه شامى (١٠) يعنى للتنجيس إذ هو كالسب مع المباشر ولو كان السب متعدى فيه كن أفسك النير وقته غيره اه من شرح السيد حسين التهاى وفي بعض الحواشى إن كان الذى غسله ممن لا ولاية له ضمن ما نقص النسل لانه مباشر ولا شيء على السب مع المباشر وإن كان له ولاية فما نقص بالنسل على التنجيس وهو الاصح لان التاثر هنا غير متعد قرز (١١) التقيه ف (١٢) والمتاثر

تم ذكر وجه ضعفها في شرحه ^(١) (و) من نجس حصير المسجد وأراد أن يتولى الفضل فانه (لا يجوز أن يتولاه إلا بولايته ^(٢)) من التولى فان لم يأذن لم يغسله إلا أن يراخي التولى وقيل بل لتير التولى أن يطهر ما تنجس من المسجد لأن ذلك فرض كفاية فلا يحتاج إلى إذن (فان غسل ما نجسه و (فعل) ذلك لا بولاية ^(٣)) (لم يسقطا) عنه أى أرش النقص وأجرة الغسل ^(٤) لأنهما قد تملقا بذمته وقوله لا يسقطهما عن ذمته لأنه كالمتبرع قال عليم هذا الذى يقتضيه القياس ^(٥) وقد ذكره بعض أصحابنا (فصل) في بيان من إليه ولاية الوقف (و) اطمأن من وقف شيئا كانت (ولاية) ذلك (الوقف) ^(٦) إلى الوقف ^(٧) وليس

(١) أما القياس على العارية فيعد لأن التوب المستعار لم توجه الضرورة فيه شبهة مسئلة المسجد وإنما استبيح بالباحة تشبيهه بالاضطرار إلى توب الغير أو طعمه أقوى وأما الوجه الثاني وهو إزام الأجرة إذا اضطر إليه كما يزم من اضطر إلى مال الغير فلا يزم ذلك لأن المسجد موضوع لمساجد المسلمين فكما أنه يجوز اجتراح المسلمين لمصلحة كذلك إذا خلف أحدهم ضرراً من برد أو غيره لم يبلغ المصالح حفظ نفسه فيه فلم يلزم الأجرة بخلاف مال الغير فليس كذلك أه غيث بلفظ (٢) إلا لمسدة أو تهمة قرز كثوران فتنة أه غشم قرز (٣) فان كان التولى غائياً وخفي تددى التجاسة أو تنجس قبل حضور التولى وجب عليه غسله وتسقط عنه الأجرة ويؤزمه أرش النقص قرز (٤) فان لم تكن نجاسة في مذهب التولى (٥) لم يجب على المنجس إعلامه لعدم الفائدة بل يغسله ويؤزمه أرش النقص والأجرة (٦) على المقرر تكون للمسجد وقيل مظلمة فولايتها إلى المنجس (٧) والفترة بمذهب التولى حيث يشاء وأهل جهته قرز والقياس أنها تسقط أجرة الغسل إذا قلنا تجب عليه إذ له ولاية في الفصل أه سيدنا على رحمه الله تعالى قرز (٨) فان فعل ذلك بولاية سقطت عنه الأجرة لا الضمان قرز (٩) أما الأرض فلمسجد وأما الأجرة فقيل مظلمة وقيل للمسجد ويكون للمسجد أخص بها وقيل لا يختص بها (١٠) على حفر البئر في ملك الغير ثم طمها (١١) فائدة (١٢) جرى عرف أن الميت لا ينفق إلا ويكون تحت يد أولاده أو نوحوم وإلا لم يرض بخروجه عن ملكه كما في بعض البوادي يقول وصية جدى يكون مودة الذى وقفها وقصد أنها لا تخرج من وارثه فكانه أوصى عليهم بنصف التركة على القيام بالنصف الآخر فيكون حيث قد أولى من الموقف عليه ولو طلب الموقف عليه أن يغسل بنى أجرة لأن قد صار الوارث وصياً للواقف موسى له بالنصف في مقابلة القيام ولا يحتاج إلى ولاية والله أعلم أه من إملأه مولانا المنصور بالله (١٣) على بن محمد البراجى رحمه الله تعالى قرز وإذا أعمل أو خان أخرج قرز (١٤) فلها أملت على المنصور وإلا فعلى كلام البحر (١٥) مجازاة له على بره وأما ورثة الواقف فلا ولاية لهم بخلاف م بالله في أحد قوله قيل ف إلا في صورة واحدة وذلك حيث أضاف الواقف الوقف إلى بدل الموت ولم يجعل وصياً ولا ولياً فان الولاية فيه إلى وارثه كما في قضاء مدينة أه زهور وبيان معنى (١٦) وقيل لا ولاية لهم إلا فيما أوصى بوقفه بدمونه أه شاميه وبل (١٧) وإنما جعلت الولاية إلى الواقف مكافأة له على بره كما جعل الولي للمعق وعلى سبيل المجازاة له على

لاحد أن يترضه (ثم) الى (منصوبه وصيا^(١)) أو واليا) فإذا نصب الواقف واليا على الوقف أو أوصى به إلى أحد من المسلمين كان أولى بالتصرف (ثم) إذا كان الواقف غير باق أو بطلت ولايته بوجه من الوجوه ولم يكن له وصي^(٢) ولا متولي من جهته انتقلت الولاية إلى (الموقوف عليه^(٣)) إذا كان آدميا^(٤) (معينا^(٥)) يصح تصرفه (ثم) إذا لم يكن ثم واقف ولا منصوب من جهته ولا موقوف عليه معين يصح تصرفه كانت الولاية إلى (الامام والحاكم ولا يجوز للامام والحاكم أن (يترضا) من له ولاية الوقف من واقف أو منصوبه أو موقوف عليه معين (الإلحائية^(٦)) تظهر منهم وخيانة الواقف والمنصوب واضحة وأما خيانة الموقوف عليه فأنما تكون بأن يحاول بيع الوقف^(٧) أو نحو ذلك^(٨) كأن يطلأ الامة الموقوفة عليه^(٩) (أو) يكون المتولي غير خائن إلا أنه ربما عجز عن القيام^(١٠) بما يتوجه فان الامام والحاكم يعترضان له (باعتاة^(١١)) أي بإقامته من يمينه ولا يزلانه (وتعتبر المدالة^(١٢)) في متولى الوقف

ما وقف اه زهور ورياض (هـ) فان حصل ولاية الوقف للأفضل فالأفضل من أولاده مثلا أو مطلقا فهو للأفضل فلو حدث فيهم من هو أفضل من القائم عليه مثلا لم يطل ولاية الأول انقضى به الشيخ وجه الدين عبد الرحمن زياد (١) قال الشيخ سراج الدين البلقيني وإنما يدعى الأفضل عند اصطفاك الولاية إلا أن يتخير حال الفاضل فيصير مفضولا فتنتقل الولاية إلى من هو أفضل منه اه ح عيسى لفظا قرز (١) إلى آخر ما ذكره الحيرسي ثم قال ما قلناه يقال قولهم لوجب تنحى القائم بالامامة لأنهم من باعمرها يقتضى بأن الأكل أولى وأن الفضول إذا لم يتنجح فهو معزول إذ العلة في الكل إشار الأصيل للمسلمين وهي جامعة كما ترى والله أعلم اه ح عيسى لفظا (١) الوصى بدلولت والولاية في الحياة اه كواكب وقيل هما جميعا بدلولت اه يان معنى لكن الوصى عموما والولى خصوصاً عليه أى الوقف وحده اه عامر ولفظ البيان (مسئلة) وولاية كل وقف إلى واقفه ثم إلى وصيه بعده أو من ولاء عليه بعد موته (٢) لهله يعود إلى حيث الواقف غير باق بل قد مات لا حيث قد بطلت ولايته فتأمل (٣) ووارثه (٤) ولو متعدداً منحصرا قرز (هـ) وإذا تنازع المتولى للوقف على المسجد أو نحوه ومحتوى بمصرف الوقف أو نحوه أهما يستغله فمن طلبه بشئ أو بأقل قرز يأخذ من غلاته فهو أولى وإن طلبه جميعاً بالاجرة فتولى الوقف أولى كالخضاعة ذكره الفقيه من قرز ومناه في البيان ولفظه فرع وإذا طلب للموقوف عليه للمعين الخ (٦) قلت والخيانة المبطلة الصدق فيا لا يتسامح بمشله وإن لم يبلغ نصاب القطع قرز (٧) أو يقطع الشجرة أو يهدم البناء (٨) رهنه (٩) أو يستهلك القلة مع حاجة الوقف إليها قرز (١٠) لكثرة ما تولاه أو يكون غير بصير ولا مبرة له (١١) ويكون وكلا لا وليا وقيل العكس (١٢) إلا لعلم العدل أو مصلحة مرتبة إمام فتح أو وجد من لا يحصل المقصود بتوليته وإنما يحصل

فلو كان فاسقاً أو غير عدل لم تصح ولايته (على الأصح) من التوليين وهذا إذا كان متولياً من غيره نحو أن يوليه الامام أو الحاكم أو الواقف فانه لا يصح إذا كان فاسقاً وقال م بالله وأبوح يصح تولية الفاسق^(١) إذا كان أميناً **تنبيه** أما لو كان الواقف فاسقاً^(٢) فانه يصح وقفه وهل تبطل^(٣) ولايته لاجل الفسق قال عليم يحتمل أن لا تبطل لأن ولايته أصلية فأشبهه الأب^(٤) ويحتمل أن تبطل كالامام فان من شرطه العدالة قال وهذا هو الذي يقتضيه عموم كلام الأزهاري حيث قال وتعتبر العدالة على الأصح (ومن اعتبرت فيه^(٥)) العدالة من أهل الولايات (ففسق^(٦)) بطلت ولايته فإذا تاب (عادت ولايته) لكنها إما أصلية أو مستفادة أما (الأصلية^(٧)) فتعود (بمجرد التوبة^(٨)) ولا يحتاج إلى اختبار ولا يحتاج إلى تجديد عقد ولاية^(٩) (كالامام^(١٠)) إذا فسق والواقف والأب^(١١) إذا خان^(١٢) قيل في هذا إذا فسق الامام سرا فان إمامته تعود من غير تجديد دعوة ولا اختبار بلا خلاف فان فسق جهرأ وكان على سبيل الهفوة^(١٣) من غير دلالة على فسق باطن^(١٤) فمندا القاسمية تعود بالتوبة جهرأ^(١٥)

بتولية غيره جاز ذلك وذلك موكل إلى نظر الامام والحاكم ذكره المؤلف عليم وهو نظر موافق لقوانين المملاء (١) ولا ينبغي أن يبقى كلامهم في هذا الموضع على ظاهره إلا أن نصوصهم في غيره تشهد بخلافه لأن ذلك يؤدي إلى تمدد القيام بما أمره إلى الامام لاسيما في زماننا هذا فعرفت صيغة ما ذكره المؤلف عليم ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولي كثير من الفساق (٢) وللتاقيين اه ح آثار (٣) خلاف ما ذكره أهل المذهب قرز (٤) أباسقيان وعمرو بن العاص اه وابل (٥) قوى عامر واخاره في الفتح (٦) على نفسه أو على غيره (٧) الاول على أي تمت (٨) والجد (٩) قال في البحر في باب الحج لا بد من عدالة الأب والجد إذا لا يؤمن الفاسق (١٠) يخرج ولي النكاح وأمير السرية والمصدق (١١) عند من جعله وليا اه ح لي والأظهر أنه وكيل اه بيان من الزكاة (١٢) والحرم وإقامة فاسق على معين وقد حصرتمالا تعتبر فيه العدالة في بيت وهو

إمامة فاسق وأمير جيش • وعمرم الولاية في النكاح

(١) أو اختلت عدالة (٢) وهي ولاية الامام والأب والجد والواقف والوارث والقاضي من جهة الصلاحية والمحاسب من جهة الصلاحية اه نظرا (٣) ولو بعد حكم الحاكم يطلان ولايته اه بيان (٤) على القول (٥) وينظر هل تصح شهادته من دون اختبار وهل تصلح الحكم وينظر إذا فسق قبل الدعوة ثم تاب هل يحتاج إلى اختبار أم لا الظاهر أنه لا بد من الاختبار قرز (٦) بناء على أنها لا تعتبر العدالة فيما والمذهب خلافه (٧) أو فسقاً (٨) كالقتل والزنى والنفذ (٩) يعني متقدم (١٠) يعني يسميها من يسمع المعصية (١١) والاختار عدم هذا التضميل وهي أنها تعود بالتوبة سواء كان الفسق سرا أو جهرأ وكذلك الواقف

من غير دعوة ومثله ذكر ض ف وذكره البستي للذهب الناصر وقال أبو جعفر لا بد من تجديد الدعوة وإن كان دالاً على فسق باطن^(١) لم تعد إلا بالخبرة المدة الطويلة وتجديد الدعوة^(٢) (و) أما (المستفادة^(٣) كالحاكم^(٤)) وكل من تولى من جهة غيره كنصبه الإمام أو الواقف أو غيرهما فإن ولايته لا تعود بمجرد التوبة بل (بها مع تجديد التولية والاختيار^(٥)) في مدة طويلة^(٦) ذكره الفقيه ي قال (م) بالله (إلا الوصي) إذا فسق ثم تاب (قبل الحكم بالعزل فكلا لإمام) تعود ولايته بمجرد التوبة ولا يحتاج إلى تجديد تولية قبل ح كلام م بالله مبنى على أحد قوله أن الوصاية إلى الفاسق تصح وأن وصايته لا تبطل بمحدث الفسق منه^(٧) كالأب فأما على القول بأن ولايته تبطل بفسقه فقد انزل^(٨) من غير عزل الحاكم وقال فقهاء المزيد بالله بل قوله هنا^(٩) مبنى على القول^(١٠) بأن ولايته تبطل بفسقه والحاكم لا يميز^(١١) إلا بعد الترافع^(١٢) أو لعلم خيائته (وتبطل تولية أصلها الإمام^(١٣) بموته ما تدارجت وإن بقي الوسائط) فن قرح من الولاية وكان أصل ولايته مستفادة من الإمام فإن ولايته

والأب والله أعلم ومثله عن حيث والشمسي (١) أي مقدم (٢) شرب الخمر والمرقة والجبر والتشبيه وانزى اه هبل (٢) قال مولانا عليم هذا في حق الإمام لأجل الضرورة (١) فأما الواقف والأب إذا غابا فلا يقرب أن ولايتهما تعود بالتوبة فيما يتنهما وبين الله تعالى وأما في ظاهر الحكم فلا يقرب أنهما كالإمام اه غيث (١) يعني أن الضرورة داعية إلى الإمامة للجمعة والحدود ونحو ذلك را انتظار الدعوة فيه مشقة اه زهور (٣) وقد جمع ذلك القاضي العلامة على بن حسن الواسمي رحمه الله ونسقل من خطه

إن رمت حصراً لمن كانت ولايته • أصلية عند أهل الشرع في الأب ثم سبعة وسوأم يستفاد كما • قد صرح في الكتب فجميع حصر في السدي أب وجد إمام واقف وكذا • ذو إرثه قلسمع بإصاح واعتمد ومنهم من غدا لله محسباً • وكان دون إمام غير محتد وما كم كان من باب الصلاح بلا • ولاية من محق ثم لا تزدى (٤) ويكون حاكم الصلاحية ولايته أصلية عند الهادي عليم (٥) فبا وجب الفسق فقط وفيها لا يوجب تعود بمجرد التوبة قرز كما سيأتي في كتاب الشهادات خلافه في قوله وإن تاب إلا بعد سنة كلام السجولي (٦) وهي سنة (٧) إلا أن يميزه الإمام (٨) قلنا مسلم لكن حدث بمجرد التوبة (٩) قوى عنده (١٠) والأصح أنه مبنى على أن الدلالة شرط وإنما حدث بالتوبة بخلاف غيره من المتولين ولايته أقوى بدليل كونه أقوى من ولاية الإمام في تصرفه إذ يحضر مع ويجوز الإمام اه غيث معنى (١١) الوصي (١٢) يعني إذا تاب قبل الرفع إلى الحاكم وقيل العلم بالخيانة ولم يميزه الحاكم حدث ولايته (١٣) أو محسب أو صلاحية اه قرز (٥) أو بطلان ولايته بوجه قرز

تبطل بموت الامام وان بسدت الدرج لأن للامام أن يولي قاضيا ويجعل اليه أن يولي مثله^(١) فتي مات الامام انزلوا جميعا عند أبي ط والجرجاني وقاضى القضاة^(٢) وش^(٣) وقال أبو ح وصاحبه لا ينزلون^(٤) وهو أحد قولي م بالله (لا المكس) وهو حيث مات الوسائط وبقي الامام فلا ينزل الدين ولا م الوسائط قيل ح وهو اجماع (و) يجوز (لن) صلح لشيء^(٥) ولا إمام^(٦) في الزمان (فله)^(٧) من حكم وتولية وقف أو يتم أو نكاح^(٨) من لا ولي لها (لا ينصب على الأصح) من الأقوال^(٩) ولا يحتاج إلى من ينصبه^(١٠) ويجب عليه ذلك مينا إن لم يصلح له سواء وكفاية إذا كان معه من يصلح هذا قول الهادي والقاسم والناصر وسائر أهل البيت عليهم السلام ماعدا^(١١) م بالله والذي ذهب اليه الحنفية والشافعية

(١) ولا بد من إذن خاص أو يفوضه وإن لم يأن له ولا يفوضه لمادون ما ولي فيه لذلك في بدقضاة كاتولية على الاوقف والمساجد والمناهل ونحوها وأما الولي في بعض الاقطار الصالح لها شرعا فله أن يولي قاضيا أو أ كوفي جهة ولايته وفيما دون القضاء بالولي اه ح فتح معني (٢) عبد الجبار (٣) ولم يذكر في هذا الموضع والمذكور في كتب الشافعية أن قول ش كقول م بالله (٤) وهذا هو المذكور في كتب الشافعية اه شرح آثار ويؤيد ذلك أنهم يذكرون لسفلة التعصب شروطا وجعلوا من جعلها أن لا يكون في الزمان حاكم من جهة إمام ولو بعد موت الامام بناء على أن ولايته لا تبطل بموت الامام اه شرح آثار (٥) لبقاء المولى عنه وهو الله تعالى واختار هذا القول إمامنا وقرره واستظهر عليه بوجوه بيته اه شرح فتح (٦) وحد الصلاح أن لو كان ثم إمام لولا ذلك الامر (٧) لكن إذا كان الصالح جماعة فمن سبق وقام فهو أولى بذلك الذي قام له قال قام للولاية العظمى في كل شيء كالمستب ثبت له ما قام له فلا ينازعه غيره في ذلك إذ قد استحق ما هنالك كالامام الاعظم وإن قص في شيء وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى والصالح للعموم أولى من الصالح للخصوص كما سيأتي في اليسير إن شاء الله تعالى اه ح فتح بلفظه (٨) أو يحتسب فيها عدا الاربية وهي أطلع والحدود ونصب الحكام وغزو الكفار إلى ديارهم (٩) غالباً احتراز من أن تضيق الحادثة اه شرح آثار كتيب في سفر بحيث يخشى فوت المقصود فانه لا يستبرع عدم الامام حينئذ بل يجوز مع وجوده اه شرح آثار قرز (٧) ولو مع وجوده من هو أصح منه اه سحولي لفظاً قرز (٨) صغيرة أو مجنونة وأما الكبيرة فعين من يعقد لها سماً تقدم اه بحر معني بل لا فرق بين الصغيرة والكبيرة ولفظ البيان قال الامام ي وكذا من جهة الصلاحية وبه قال الفقيه عبد الله بن زيد والمهدي أحسن يحيى وكذا عديم في الصغيرة اه بلفظه من النكاح قرز (٩) ليس إلا قولين (١٠) وحجة الهادي عليم ومن معه القياس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحجة م بالله ومن معه أن الصماعة عقدوا لأبي بكر اه زهور من الاجرة ولم ينكر على عليم العقد وإنما وقع الاعتراض في المقود اه اه زهور (١١) في أحد قوليه (٥) قال عليم ولا يقال إن م بالله يقضى بأنه يقول بإمامة المشايخ لأنه ولو قال العقد طريق إلى الامامة فالتخلل وقع في نفس المختار اه بستان (٥) والامام يورع والمرضي واحد قول ط

والمعتزلة وم باله أن الولاية لا تثبت لأحد من دون نصب لكن للنصب شروط^(١) عديم أحدها أن يمكن النصب فان تضيقت الحادثة^(٢) وخشى فواتها أن أنتظر النصب لم يجب اتفاقاً ذكره الكشي والفتية مد * الثاني أن يكون أهل النصب خمسة فصاعداً عند أكثر القائلين به وعن البخلي يصح عقد ثلاثة للرابع^(٣) وعن أبي علي لواحد أن يولي غيره^(٤) * الثالث ذكره أبو مضر أنه لا بد أن يكونوا مجتمعين لأنه مأخوذ من عقد الخمسة^(٥) لأبي بكر وكانوا مجتمعين عند المقد وقيل ل إنما يشترط الاجتماع إذا كانت القضية تحتاج إلى مشاورة ورواه عن غيره * الرابع أن لا يكون هناك قاض منصوب من جهة الامام^(٦) * الخامس أن لا يكون في الزمان امام فلو كان في الزمان امام لنكن أمره لا ينفذ في ذلك البلد فانه يجوز النصب عند من اعتبره قيل ل هذا اذا خافوا ضرراً من أخذ الولاية منه لأن من أصل م بالله أن ولاية الامام ثابتة حيث ينفذ أمره وحيث لا ينفذ قال مولانا عليم * وأما على أصل الهدوية فان كان الامام غائباً غير حاضر في ذلك البلد الذي لا ينفذ أمره فيه^(٧) فان من صلح اشىء فله وأما اذا كان حاضراً فيه فيحتمل أن ذلك لا يصح^(٨) إلا بوليته * السادس أن يكون الخمسة من أهل العلم والزهد بحيث لا يتأخون بالواجبات مما يتعلق بالعمل والمعرفة في الأصول والفروع وإن لم يصلحوا للقضاء والامامة قيل ف وهذا الشرط يختلف بحسب اختلاف الحادثة فحيث لا يحتاج إلى العلم كترديد المسجد ونحو ذلك^(٩) فانه لا يعتبر فيه هذا الشرط وحيث يحتاج في الحادثة^(١٠) إلى طرف من العلم يشترط^(١١) * السابع أن يكون المنصوب صالحاً لما نصب لهن القضاء والولاية^(١٢) والولاية

اه بحر (١) سبعة (٢) كيت في السفر ودفته ونحوه وترديد المسجد (٣) كعبلة الجمعة في العدد (٤) كفتد عبد الرحمن بن عوف قاته ولي عثمان (٥) قياساً على الامام (٥) وم عمر وعثمان (٦) وأبو عبيدة بن الجراح وسالم مولى حذيفة وبشير بن سعد قال الشاعر في حصرم

فم عمر ثم ابن عوف عبيدة * بشير أسيد سيد الأوس قاعلم

(١) فلا قرب أن ذكر عثمان (١) هاهنا لا يسمع من رواه وإنما الخامس أسيد بن حضير كما هو مذکور في كتب الحديث (١) لان عثمان كان غائباً قرز (٢) لانه وجود (٥) يعني بعد موت الامام وهذا مبنى على القول ببقاء ولايته بعد موت الامام قرز (٧) لأن عدم نفوذ أمره كعدمه (٨) ويحتمل أن يصح من دون ولاية حيث لا ينفذ أمره اه بحر وكواكب لذهب سلطانه وهو ظاهر ما تقدم في الزكاة حيث قال ظاهره وباطنه حيث تنفذ أوامره (٩) العبارة (١٠) كالترديد ونحوه (١١) العلم (١٢) حيث أوصى

لو نصب لأجله^(١) على حسب الخلاف يعني هل يعتبر الاجتهاد في الحاكم أم لا (فصل ١٠)
 في بيان ما يجوز للمتولى فعله وما لا يجوز وقد ذكر عليم في ذلك مسائل (و) هي عشرة الأولى
 أنه يجوز (للمتولى البيع والشراء لمصلحة^(٢)) (و) إذا اتهم في عدم المصلحة في البيع والشراء
 ونجبت (البينة عليه^(٣)) في تعيين تلك المصلحة (إن نوزع) فيها وادعى انه لا مصلحة في
 ذلك البيع أو في ذلك الشراء قال عليم والأقرب أن المنازع لا يحتاج إلى أن تكون له
 ولاية بل تسمع منازعته حيث ادعى يقين عدم المصلحة^(٤) لأنه حينئذ يكون من باب النهي
 عن المنكر وصحاح البينة إلى الحاكم وإن لم يدع اليقين بل التهمة^(٥) لم ينازع إلا بولاية^(٦)
 والخلاف في الأولياء قد تقدم أعني هل القول قولهم في المصلحة أم لا (و) الثانية أنه يجوز
 له (عامله نفسه بلا عقد^(٧)) بأن يأخذ من غلة الوقف ويعطى كما له أن يبيع من الغير
 للوقف ويشتري له ونحو أن يزرع الأرض لنفسه بنية ضمان أجرتها^(٨) ويجوز أن يستقرض^(٩)
 من نفسه بئراً للوقف^(١٠) (و) الثالثة أنه يجوز له (الصرف فيها^(١١)) أي في نفسه إذا كان
 مستحقاً (و) الرابعة أن له صرف غلة الوقف (في واحد^(١٢)) من المستحقين (أو أكثر) من

إلى غير معين فلا بد من التصب عندهم (١) يعني لو كان امام لولاه (٢) وتعتبر المصلحة حال العقد قرز
 (٣) فإن نوزع فبما مر في البيع من أن القول قول الولي في الاطلاق والتسليم وبيع مبيع الفساد والمقتول
 والبينة عليه فيها عداهما على الخلاف الذي مر وقد أطلق في الأظهار هنا عدم الصلاح وقيد في البيع قبيل
 مطلق ومقيد وقيل بل هنا على قول الهادي أن الاصل في الاولياء عدم الصلاح وما في البيع على قول
 المؤيد بأنه أن الاصل الصلاح اه شرح فتح (٤) مع كونه حجة بظن صدقه وقال السيد حسين التهامي
 يحقق لانه مخاطب ولو غير عدل (٥) سيأتي خلاف هذا في التهمة وهو أنه لا بد أن يكون طاعماً في
 الدعي فيه شاكاً في الدعي عليه (٦) لانه لا يشكر إلا ما عليه منكراً وأما من له ولاية فإن التهمة تكن
 في جواز ذلك على ظاهر كلامه عليه السلام بل هو صريح اه نجري (٧) وهذا مطلق مقيد بما تقدم في البيع
 في قوله ولا يجوز للطرفين واحد حيث عطى نفسه وقد قال عليم أنه يلزمه القيمة يوم الاطلاق لا يوم
 القبض (٨) ومثل المثل مطلقاً اه شرح بهران معنى (٩) فإن قيل ما الفرق بين هنا وبين ما تقدم في البيع
 قد تقدم أن القيمة يوم القبض فينظر في الفرق إن وجد ولفظ حاشية ح لى هنا ويكون ذلك في يده في
 حكم المعاطاة وتعتبر المصلحة للمسجد ونحوه عند المعاطاة اه لفظاً وظاهره أنه لا فرق بين الموضعين في
 أن القيمة يوم القبض اه سيدنا حسن رحمه الله (٨) يعني أجرة المثل لان الاجارة فائدة (٩) وليس له
 أن يأخذ المثل في وقت غلاء بمثله في وقت رخصه بل يصح على الاصل اه نجري (١٠) ليأخذ عوضه
 اه غيث (١١) حيث لم يكن للمصرف ميثاق قرز (٥) ويكون سراً فلا يتهم وهذا حيث كان متولياً على التصرف
 لا على القبض وهذا حيث كان غير الواقف إذا لم يدخل نفسه (١٢) ما لم يكن عن كثارة فلا بد من صرفها

واحد حسب ما يراه من الصلاح ومطابقة قصد الواقف ولأن الله قولان أحدهما أنه لا بد أن يوضع في جماعة^(١) وله في كون الاثنين أقل الجمع قولان أيضا والقول الثاني مثل قول الهدوية وهذا إذا كان الوقف لغير معينين فأما إذا كان لمعينين وجب عليه تقسيطه^(٢) بينهم (و) الخامسة أنه (دفع الأرض ونحوها^(٣) إلى المستحق للاستغلال^(٤)) يعني إذا وقفت أرض أو نحوها على الفقراء جاز للمتولى دفع تلك الأرض ونحوها إلى فقير ليستغلها^(٥) وإن شاء المتولى أجزتها ودفع الأجرة إلى الفقراء (إلا) أن تكون الفلة (عن حق) واجب بأن يستثنيا^(٦) عن حق واجب عليها فإنه لا يجزى الدفع إلى الفقراء للاستغلال حينئذ^(٧) (فيؤجرها منه ثم يقبض الأجرة^(٨) ويرد^(٩)) ما قبض (بينه) أي بنية ذلك الحق (قيل أو) لا يقبضها منه بل (يرثه) منها بنية ذلك الواجب (كلاما) له أن (يقف ويبريه^(١٠)) من بيت المال

(١) يقال لم شرط الجمع هنا لاقى الزكاة ولقظ الفقراء هنا وفي آية الزكاة فالجواب أن خطاب الله تعالى ورسوله حمل على أبلغ الوجوه والمعاني لانا متعبدون بالقياس فيها وقد تضرر حمل على الاستفراق عرف أنه أراد المجلس بخلاف خطاب الواحد منا فإنه يحمل على السابق إلى الفهم اه زهور فذلك يحمل قول الواقف وقفت على الفقراء أنه أراد الجمع أيضا فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل صدقة بني زريق لعبد الله بن سلة بن صخر^(١) لأن استفراق الفقراء متضرر فعمل بذلك أن مراده تعالى بقوله إنما الصدقات للفقراء الآية هو أن خطاب الله تعالى حمل على أبلغ مقصد كما تقدم وهو الاستفراق اه صعيدي^(٢) وهذا أجود الجوابات اه غيث^(٣) ان انحصروا وإلا ففي المجلس قرز (٣) الدار والحانوت (٤) المراد للانتفاع ليكون أعم (٥) بغير أجرة أو بأجرة ويبريه عنها اه يان بلفظه (٦) فأما لو لم يستثن الفلة بل وقف الرقية والفلة عن الحق فقال في البيان لا يحتاج إلى نفسه عند إخراجها بل نية الوقف كافية اه وظاهر الأظهار يقضي باشتراط التبة وقرره المتوكل على الله عليه السلام قرز (٧) لأن اخراج المنفعة عن الحق لا يجزى قرز (٨) فلا يصح الإبراء من الأجرة بنية الزكاة ونحوها إذ القبض ممكن فلا بد منه اه شرح فتح بلفظه (٩) إليه أو إلى غيره قرز (١٠) أصحابها وإلا فالتبة الأولى كافية بل وجوبا وهو ظاهر الأزار قرز (١٠) قلت في العبارة نظر لأن الإبراء من الإمام مخرج من هذه المسئلة أن له أن يبريه على ما أطلق في البيع وهنا جعل إبراء الإمام أصلا وله أن يرد التثنية بل المطف قرز (١١) والمقرر في هذه المسئلة أنه لا يصح من الإمام الإبراء من الحقوق ولا من المظالم وكذا الوقف إلا من باب نقل المضاح إلى أصلح منها على القول بذلك اه حيث وقرره الملق وقرره عن سيدنا جمال الدين على ابن جابر البجلي أن للإمام أن يبريه من جميع المظالم التي التمس من أخذت عليه وأما الحقوق اللازمة فلا يصح للإمام أن يبريه قرز (١١) قوله يقف أما كونه يقف من بيت المال فهو المذهب كما ذكرنا وفي عمارة مسجد أو نحوه من الزكاة وإذا جاز ذلك من الزكاة فأولى وأحرى من سائر بيوت الأموال بل

هذا ذكر مثله أبو مضر للهدوية وسواء كان الواجب زكاة أو مظالم عندهم وأما عندهم بالله ففي المظالم فقط **قال مولانا عليم** * وقد ضعف كلام أبي مضر وأشرنا إلى التضعيف بقولنا قبل وقال الفقهاء لا يحى لا يصح للمتولى أن يرى بنية الواجب ^(١) قوله كالامام يقف * قال عليم قد تقدم للهادي عليم أنه يجوز للامام أن يصرف فضلة سهم سبيل الله في المصالح فاقضى هذا أن له أن يشتري بها عرصة ثم يقفها وإن لم يكن مالكا لها وقوله ويرى من بيت المال وهذه المسألة ^(٢) خرجها على خليل للم بالله أن للامام أن يرى من عليه المظالم التي لا تعرف أربابها واختلف في هذا التخريج فقيل هو ضعيف والصحيح على أصل الهادي وم بالله أن الامام لا يرى ^(٣) وقيل بل تخريج صحيح وقيل بل للم بالله قولان في صحة الإبراء من المظالم والصحيح أنه لا يجوز فإن قلت إن تخريج على خليل يقتضي أن للامام أن يرى من الاعشار كما يرى من المظالم ^(٤) والجامع بينهما أن كل واحد من عليه الاعشار والمظالم قد لزمه دين الفقراء فواجه صحة الإبراء عن المظلمة دون الاعشار * قال عليم قد ذكر بعض

قد قالوا يجوز لرب المال أن يفعل ذلك من زكاته بشروط ومفهوم الأضمار عموم صحة الإبراء من المظالم وغيرها من زكاة وخمس على هذا القول وهو يقال ما وجه صحة إبراء الامام لمن عليه المظالم منها وليست ولا يراها إلى الامام فأشبه الكفارة في الفرق ^(١) يارض ثم أن المخرج في التحقيق هي مشكلة إبراء الامام من المظالم والمخرج منه هي مشكلة إبراء المتولى مستعمل الوقف من الاجرة بنية الواجب وعبرة الأضمار تشعر بعكس هذا كما ترى فهي تشبه قوله عليه السلام فيما مضى كعلاقة جبة إمامه جاهلا وقد نظر الفقيه في الرياض عبارة التذكرة بمثل هذا النظر اه سحولى ^(٢) لعله حيث اليه الولاية لأجل تعاضدهم أو على القول بعموم الولاية اه مفتي ^(٣) لانه ما يصح الإبراء إلا إذا كانت الغلة لا عن حق لان التملك يعتبر فيمن منه يتأق التملك ولانه لا يخرج الناقص عن الكامل ^(٤) من تصحيحه من إبراء الفقير من اجرة الوقف وبناء على أنه عن واجب اه تعليق ابن مفتاح ^(٥) لانهم يجربون حقيقة التملك حيث يلقى اه غيث * ولا يشبه هذا ما يفتى في عمارة المسجد ونحوه بنية الزكاة لان المخرج غير ذلك لانه يرى بأحد وجهين إما أن يعمده على ملكه ثم يسلمه بنية الزكاة وإما أن يتوى ما يدفع الى الاجراء بعد ما أمرم بالمهرة ونوى انما سلم اليهم عن الزكاة اه زهور قرة ^(٦) وهو يقال لو صح على هذا القول إبراء الامام لمن عليه المظالم وأبست ولا يراها إلى الامام فأشبهت الكفارة في الفرق اه سحولى قال المفتي عليه السلام ولعله يقال حيث له ولاية لأجل تعاضدهم عن صرفها وعلى القول بأن ولايتها اليه ^(٧) سؤال في رجل عمر في عرصة الوقف بأمر المتولى وطلب منه المتولى كراه الخانوت فهل يلزم اجرة عرصته من غير عمارة أو خانوت معمورة ^(٨) ونفى غرامته على الواقف في العمارة لعل هذا هو الاظهر ويقال لما أذن له بالعمارة فليس له أن يطلب منه إلا اجرة العرصة من دون عمارة ثم إذا كانت العمارة

التأخرين من أصحابنا^(١) أنه يصح الإبراء منها^(٢) قياساً على المظلمة^(٣) واستضعف ذلك من صنف يخرج على خليل (و) السادسة أن لتولي الوقف (تأجيله^(٤)) مدة معلومة لكن لا يكون إلا (دون ثلاث سنين^(٥)) لأن خلاف ذلك يؤدي إلى اشتباه الوقف بالملك قال الهادي عليم تجوز إجارة الوقف مدة قرية نحو سنة أو سنتين دون المدة الطويلة فإن ذلك مكروه^(٦) قيل ح وتزول الكراهة بأن يكون وقفه مستفيضاً^(٧) قيل ع^(٨) أو يجند^(٩) الأشهاد على الإجارة في كل ثلاث سنين (نعم) فإن أجر مدة طويلة صح مع الكراهة^(١٠) ذكره في اللمع قيل ف إن كان المؤجر له صاحب المنافع صح ذلك^(١١) وإن كان والياً كتنول

من دون إذن المتولي فهل يكون متبرعاً لشيء له على الواقف أو يكون على الواقف التبرعة لأن الظاهر لا يخرجها عن كونها ملكة ثم إذا رفعها على القول بأنها لا تخرج عن ملكه بالبراء فهل له ذلك تفضيلاً للجواب اه أما قيل فسح الاجارة المعتادة وقبل الرجوع بالاذن بالعارة فالواجب كراء العرصة فقط لأن الفرض بأنه قد رأى مصلحة من تسليم أجرة العرصة وأنحوها فأما بعد التسخ للاجارة لظهور المصلحة فظاهر بالاذن الخيار إن شاء رفع البناء أو أخذ قيمته قائماً لا يستحق البقاء وإن اختار القيمة كانت على الوقف أما تسليم أو يبقى ديناً وحينئذ كراء الخانوت معمورة وأما حيث كانت بغير إذن فحكاه حكم الناصب لاختار له بل يصح عليه الرفع اه من جوابات العلامة إبراهيم بن خالد العلقى رحمه الله تعالى (١) شكل على هذا حال قراءتنا بعد مذاكرة (١) الفقيه ف (٢) ما لم تكن زكاة نفسه فليس للامام أن يبرئه منها إلا أن يكون مذهب الامام ذلك جاز اه فصح (١) وكذا زكاة غيره ما لم يتيسر ما لسببها فإن التبرع صحيح البراء منها إذ قد عبادت مظلمة (١) ويسقط ذلك الحق عن المبريء ولو كان مذهب أن الإبراء لا يصح ويكون إبراء الامام له كالحكم بسقوطها وكاستيفائها منه اه سحولى فقط (٣) قلنا الهادي يعتبر التخليك في الزكاة فيما يمكن (٤) وإذا كان في العين الموقوفة أشجار كالنخيل والاعناب ونحوها فإنه لا يصح استجارها لانه يؤدي إلى استجار الشجر للتمر وقد تقدم في الإجارة وإنما تستقيم إجارتها حيث هي مزروعة وأجرها المتولي صح ذلك اه تهاى قرز (ه) وإنما قدرت الثلاث السنين لأنها التي يحكم لذى اليد بالملك بها كما يأتي اه شرح فصح (ه) لكن ما للفرق بين التأجيل وبين إخراج المنافع عن ملكه في صورة الارث كما قلنا لا بالارث فيحسبه ولا يطل سل اه من املاء سيدنا حسن رحمه الله تعالى (ه) وقال الامام ع عليم يكره إذا كان فوق خمس سنين رواء عنه في البحر (١) كراهة حظر تمنع الصحة مع حصول التبرع (٧) أى مشهوراً (٨) وأطلقه في البيان ولم يسمه إلى أحد (٩) لا معنى لتجند الأشهاد لأن الإجارة قد انقضت على وجه فاسد لطلوع المدة اه لعل ذلك مع عدم الزم وأما مع الزم على ذلك من أول الامر فهي صحيحة قرز وهذا حيث كانت يؤجر روتا بالنقد وكانت تؤخذ خفية وأما إذا كانت على حصته من التيلة فلا يحتاج إلى اشهاد لأن للقاسمة في كل سنة كفاية اه شامى قرز (١٠) حظر قرز (١١) ووجهه أنه أجر ملكه وهو المنفعة سواء كانت تورث عنه أو تنقل إلى من بعده بالوقف

أوقاف المساجد ونحو ذلك فشرط صحة الاجارة أن تفرض للمسجد ونحوه مصلحة في طولها تقوت هذه المصلحة^(١) مع قصر المدة وإلا فالاجارة فاسدة^(٢) من أصلها ذكر ذلك في الزهور (و) السابعة أن له (العمل بالظن فيما التبس مصرفه^(٣)) قيل ع الواجب أن يعمل بعلمه فإن لم يحصل له علم نظر في الثقات المتصرفين قبله فإن كان علمهم عن علم وجب الرجوع اليهم وإن كان علمهم عن ظن فتقديم ظنه أولى^(٤) وإن لم يحصل له ظن ولا من يرجع إليه فعلى أحد قولي م بالله والهدوية يقسم بين المصارف^(٥) كالذي التبس بين قوم محصورين وعلى أحد قولي به يكون الجميع لبيت المال (و) الثامنة أنه (لا يبيع^(٦)) شيئاً مما تعلق بمانتولاه (بشئ المثل مع وقوع الطالب^(٧)) (من غير المشتري (بالزيادة^(٨)) على من المثل فإن باع كان البيع فاسداً^(٩) لأنه قد خان فبطلت ولايته في ذلك فأما لو لم تقع المطالبة من الغير لكن غلب في ظن المتولي أنه لو أشهر بيع هذا الشيء حصل فيه من الثمن أكثر قال م بالله يصح البيع ويكره له قبيل ع هو على ظاهره والكره للحظر وقيل ح لافرق بل حكم هذا حكم الصورة الأولى ويكون للم باقه في المسألة قولان قول يصح البيع فيها ويكره وقول لا يصح فيها **قال مولانا عليم** وكلام الفقيه ح فيه نظر عندي والتفصيل الذي ذكرناه أجود

بخلاف المتولي فليس يملك للبيعة اه املاء سيدنا حسن رحمه الله تعالى (ه) والمذهب لا يصح إلا حيث لا يحصل التباس ولا فرق بين صاحب النافع وغيره اه مفتي قرز (١) العبرة بالمصلحة التي لا تعارضها مفسدة مساوية ولا عبرة بالسنين البتة اه من المؤلف وذلك حيث لا يخشى التباس ونحو ذلك وكذلك كل حكم من الاحكام الشرعية إذا عارضه مفسدة فله يطل إن كانت كذلك (٢) أي باطله (٣) فلو علم أنها وصية ولم يعلم ما مصرفاً فإن كان له عرف كمحض البلاد أنهم بوضوء بالحقوق السبعة حمل عليه وعلى الزكاة والقطرة وبيت المال والاحماس وكفارة اليمين والصلاة على قول والصوم والا كانت التلة بيت مال وأما الرقبة فلا يجوز بيعها إذا قلنا وصايا العوام وقف قرز (٤) إن حصل له والا رجع الي ظنهم (ه) ان كان ملكاً فالرقبة وإن كان وقفاً فالتلة وتبقى الرقبة اه يان غني واذا التباس الحال هل اوقف أو ملك فالاصل الملك ذكره الفقيه قرز (ه) قال في الكواكب فان كان التباس بين مصارف متحصرات قسمت التلة بينهما بالسوية وإن كانت غير متحصرات بل وقع التباس مطلقاً فان التلة تكون لبيت المال وكذلك الرقبة إذا لم يعلم كونها وقفاً وإن عرف أنها وقف بقيت وقفها كواكب قرز (٦) ولا يؤثر اه تذكرة قرز (٧) حال البيع وقبله لا يبدع قرز (ه) وعلمه بالطلب اه سحولي وقيل ولو جاهلاً بالنظر إلى عدم صحة البيع لكن لا ينزل قرز (٨) ألا أن يبيع بالبدون أو بشئ المثل لمصلحة بأن يكون الطالب كثير المثل فله أن يبيع بالبدون (٩) إلا أن يحصل الزيادة ثم نسي صح البيع اه غيث معني (ه) يعني باطل

وهو الذي رجحه الفقيه س^(٦) (والتاسعة أنه لا يتبرع^(٧) بالبذر^(٨) حيث الغلة) مصروفة (عن حق) واجب على الواقف لأن التبرع في حقوق الله لا يصح لكن إذا أراد دفع البذر من نفسه ولا يأخذ عوضه بذر بنية القرض ثم يرى الملت فماله لو تمكن الغلة عن حق جاز التبرع بالبذر (ولا يضمن) شيئاً من غلات الوقف (الامابض^(٩) أن فرط) ولم يكن مستأجراً لأنه أمين فلا يضمن^(١٠) إلا حيث فرط (أو كان أجيراً مشتركاً^(١١)) فيضمن ضمان الأجير المشترك فإن كان خاصاً فهو أمين (و) العاشرة أنه يجب أن تصرف غلته الوقف في إصلاحه^(١٢) أن كان فيه خلل (ثم) ما فضل صرفه (في مصرفه^(١٣)) مثال ذلك دار موقوفة على مسجد فإن ما حصل من كراء تلك الدار تصرف في عمارتها إن كان فيها

لاخلال المعاد إذا كانت الزيادة لا يتسامح بها قلت ظاهره ولو قلت لأنه خيانة (١) في تذكرته (٢) والصحيح أن له أن يجبر (٣) إذ التبرع له لأعنه ولا يحتاج إلى نية القرض اه يان معنى ومثله للفقيه س فيملكه الملت بالتبر بنية وينت الزرع على ملكه ويجب تركيته عنه ويخرج عن ذلك الواجب والوالد رحمه الله يذكر تقرير هذا المذهب حفظاً عن مشايخه وجعله كالميت لكن إن أودع اه ح لى لفظاً وقرره الشامي (٤) واختاره المتوكل على الله واللقى والسلاوي والشامي (٥) فإن زرع المتولي الأرض أو غرسها لنفسه لزمه أجرها لو واقف يخرجها عما عليه وإن أخرج بعض الزرع والقر عوضاً عن الأجرة جاز مع الولاية وللصلحة اه يان بلفظه قرز (٦) فيما يقبض أو التصرف فيما لا يقبض قرز (٧) ولا تكني التخلية قرز (٨) وذلك إذا لم يكن أجيراً كالت وديعاً والوديع لا يضمن الوديعة بالتفريط إلا بعد قبضها ولا تكني التخلية إلا أن يجري العرف صبح ذكره عليم (٩) وقبض اه بقرز (١٠) فرع وإذا ترك الوصي أو المتولي أرض اليتيم أو المسجد أو الوقف بشير زراعتها صلبت فإن كان منع من زرعها فهو غاصب وإن لم يمنع بل تركها لتغير عذر فهو غاصب ولا يضمن قيل وتبطل ولايته اه يان بلفظه من الوصايا ومثله في الصميتى لأنه خيانة ولا ضمان عليه لأنه لم يطف عبثاً ولا منفعة قرز (٧) ظاهره أنها تصرف في إصلاحه ولو كان في المصرف خلل والى أنه يقدم إذا كان فيه خلل كما تباع الدار لإصلاحه اه عسيدة إصلاح القلبي ومعناه في الكواكب والبيان (٩) وله بيع بعض منه لإصلاح بعض وقيل إن اتحد الواقف والوقف والمصرف اه وقيل لا فرق (٥) فلو خرب المسجد فلا يجوز بيع بعضه لإصلاح بعض بلا خلاف (١) بخلاف الدار الموقوفة فيجوز بيع البعض لإصلاح البعض إذا لم يمكن إلا بذلك والفرق بين المسجد والدار بأنه زول المقصود في الدار وهو السكنى بخلاف المسجد إذا خرب فإنه لا زول المقصود بخراجه وهو الصلاة إذا كانت البقعة باقية اه وشلي (١٠) وقيل يصح البيع إذا كان لا يمكن الإصلاح إلا به (٨) مسألة من وقف موضعين على مصرف واحد لم يجوز أن يصرف غلات أحدهما إلى الثاني إلا إذا كان الواقف لهما واحد اه يان بلفظه بلفظ واحد نص عليه في

خلل فاقى صرف إلى المسجد وهذا إذا تغيّرت عن حالها التي كانت عليها يوم الوقف^(١) فأما لو أراد المتولي توسيعها أو تقوية بنائها لم يحسن ذلك^(٢) إلا مع غناء المصروف المذكور لأن ذلك بمنزلة كسب مستغل آخر لذلك المصروف (وكذلك) حكم (الوقف عليه) نحو أن يقف رجل أرضاً لمسجد ثم يقف رجل آخر أرضاً على تلك الأرض فاتها تصرف غلة الأخرى في إصلاح نفسها أولاً ثم في إصلاح الأرض التي هي موقوفة عليها (ثم) إن فضل شيء من غلة الأرض الأولى والأخرى صرف (في مصرف) الوقف (الأول) وهو المسجد^(٣) أو نحوه ذكره م باق وقال ض زيد لا يدخل الوقف الثاني مدخل الأول فلا تصرف فضلة الأرض الأخرى إلى المسجد بل تحفظ للأرض الموقوفة أولاً (و) من وقف داراً على الفقراء أو أرضاً لم يجوز لأحد من الفقراء أن يسكن تلك الدار ولا أن يزرع تلك الأرض ونحوهما إلا بأذن المتولي (و) من استعمله لا بأذن واليه فناصر غالباً^(٤) احترازاً من الخائضات^(٥) فإنه يجوز استعمالها من دون إذن المتولي ذكر معنى ذلك كله ما بومضر وقيل ف بل يتبع العرف في الاستئذان في الخائضات^(٦) قال مولانا عليم (و) لعل أبا مضر لا يخالف في ذلك وكذا إذا استعمل الوقف غير الفقراء ليدفع الأجرة اليهم فإنه يكون غاصباً فالمستعمل للوقف من غير ولاية إذا كان غاصباً (ففيه الأجرة واليه صرفها^(٧)) لا إلى المتولي للوقف

السكاك في مسألة النارة (١) فإن كانت غنلة حال الوقف فله الإصلاح أيضاً اه لعله حيث لا يمكن الانتفاع به إلا بالإصلاح أو كان يخاف فساد الباقي وإلا كان من اكتساب مستغل حكمه حكمه اه شامي قرز (٢) ولا يجوز أن فعل ضمن قرز (٣) وإذا اتهم المسجد وذهب قراره عاد لكل ما وقف وفقاً وان اتهمت الأولى على وجه لا يمكن أن تعود بأن صارت نهراً بقيت الدار الثانية للمسجد اه سحولي وقيل حيث اتهم المسجد تكون الدار الثانية وفقاً على الدار الموقوفة أولاً لا تكون الدار الأولى باقية وفقاً لأنها تصرف فيها وهي باقية اه سماع هبل (٤) ولعله يجوز في غالباً ما لو كان للوقوف عليه ميتاً ولم يكن الوقف عن حق فإنه يأتمن استعمال أو أثلج ثمر الشجرة الموقوفة بنهر إذن المتولي ولا تنجم أحكام التصفب والله أعلم اه سحولي (٥) وكذلك آلات المسجد من للسرجة ونحوها اه سحولي (٦) منازل المساجد وقيل هي التي تجمل في الطرقات ميسر وهي التي يزورها السافرون (٧) وهذا يخالف ما لو أثلج متلف ملكاً للمسجد سواء كان من غلات أوقافه أو من غيرها قلنا تنزعه القيمة بدفعها إلى من له ولاية ولا يكون له أن يصرفها بنفسه في مصالح المسجد إذا لم يكن له ولاية ولا له أن يقف شيئاً على المسجد إلا بأذن من له ولاية ويكون ذلك في مصلحة المسجد اه تذكرة وكواكب وقرز وقطع البيان (مسألة) من أثلج شيئاً من فراش المسجد الخ (٨) هذا حيث هو للفقراء جملة حتى فلو وقفت عليه لم يستعمله إلا بأذن الواقف

لان حكمها حكم المظلمة^(١) وولاية صرف المظالم إلى الناصب لا إلى الامام وسيأتي الخلاف في ذلك إن شاء الله تعالى (إلا ما كان) من الأرض الموقوفة بحمول غلتها (عن حق) واجب (فالى المنصوب) ولاية صرفه وليس لناصبها أن يصرف الكراء بل يدفعه الى المتولى ليصرفه فيقع عن ذلك الحق فلو صرفه الناصب لم يقع ذلك الحق فلا يسقط عن ذمة الناصب ويجرى ذلك مجرى^(٢) من صرف مال الغير عن زكاته من غير أمره فكما لا يجزى ذلك ويلزم الضمان فكذلك هاهنا ﴿فصل﴾ في بيان حكم رقبة الوقف وفروعها وما يتعلق بذلك (و) اعلم أن (رقبة الوقف النافذ)^(٣) وفروعه^(٤) ملك لله تعالى والنافذ حيث لا يكون موقوفا على شرط ولا وقت مستقبل^(٥) ولا خارجا مخرج الوصية نحو أن يقف بعد موته فإنه قبل حصول الشرط والوقت والموت باق على ملكه وليس بنافذ حتى يموت أو يحصل ما قيد به فإذا نفذ بأحد هذين الوجهين^(٦) خرج عن ملك الواقف وصار ملكا لله تعالى وكذلك فروعه كأغصان الشجرة الموقوفة^(٧) وأولاد الحيوان

فإن فصل آثم ولا أجرة له ومعناه في السحولى (هـ) في مصرفها إلا أن يحتاج إلى العبارة بمعنى الوقف فولاية إلى المتولى له كواكب ومعناه في حاشية لى (١) لكنها مظلمة لمن تصرف فيه له سحولى قرز (٢) وفي التشبيه نظر إذا الأول المدفوع بملكه وهنا المدفوع ملك للفقير ويلزم في الصورة الأولى أن يكون إباحة (١) مع المدفوع إليه لا في هذه الصورة له وقيل لها سواء (١) إذا علم عدم الاجزاء وإن ظن الاجزاء رجع على التابض مطلقا له سحولى معنى قرز (٣) وعلى الجملة إنما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كتناج البهائم وأصول الشجر وأغصانها التي لا تقطع في العادة فوقها ولا يمكن الانتفاع به فملك إلا باستهلاكه كالتمر والبن ونحوه للموقوف عليه قرز (٤) غالبا وقولنا غالبا ليخرج البحر والصوف والبن والبيض فهذه بملكها للمصرف ويصرف فيها بما شاء وكذا ما كان يتبادر قطعه من أغصان الشجر للموقوفة كأغصان التوت ونحوه وما يقطع من الأثل لأنه بمثابة الثمرة ولو حصلت الدجاجة الموقوفة يضيها وصار فراخا كانت وقتا وإن حصلت بيض غيرها لم يصرف وقتا ولو غصب بيض الدجاجة الموقوفة وأحضن آخرها وصارت فراخا فله بملكها الناصب لأن ذلك استهلاك ويجب عليه قيمة البيض للموقوف عليه له سحولى لفظا قرز (هـ) ولا يصح استثناء الأولاد له شامى ونهائى ومثله في جواب الامام عز الدين عليه السلام أجاب نظرا قال ولا يصح لأنه إذا وقفها قد صارت رقبته لله تعالى وأولادها بعض منها وقطعة من جسدنا فلا يصح استثناءهم فلما عرض هذا على أهل المعرفة أنكروه من أنكروه منهم واستغربه فبحث على هذه المسئلة في الكتب القديمة فوجدت في الدرر المنصوحة أنه لا يصح الاستثناء قرز للمذهب انتهى من أجوجه عليه السلام وقال للفقير يصح استثناء ذلك وأخذ من قولهم فيصحب وقف أرض لما شاء الخ (هـ) نحو إذا جاء رأس الشهر قرز (٦) لعله أراد الوجهين موت الواقف أو حصول ما قيد به قرز (٧) التي لا تقطع

الموقوف ^(١) قال عليه أوصاف الشاة الموقوفة على نص ^(٢) ويحتمل أنه ^(٣) كالتمر ويحتمل خلاف ذلك تنبيه إذا قطع غصن من أغصان الشجرة الموقوفة ^(٤) وغرس كان وقفاً إذا لم يفسد مع أنه يجوز يمه بد قطعه لأنه قد انتهى إلى حد لا يمكن الانتفاع به في الوجه المقصود ومع الفساد ^(٥) يكون كالنابت عن الثمر ^(٦) ذكر ذلك في الزهور ^(٧) ومتى نفذ الوقف لم يجوز فيه شيء من التصرفات لأن عينه (عينة للانتفاع) بها (فلا ينتقض) ذلك الوقف ولا يجوز يمه ولا هبته ولا عتقه (الا) أن ينتقض الوقف (بحكم) حاكم انتقض لأن فيه خلاف أبي ح وغيره ^(٨) اللهم إلا أن يصير مجعاً عليه ^(٩) أو يتقدم ^(١٠) حكم بصحة الوقف فإنه لا ينتقض بعد ذلك بحكم ولا غيره (ولا نوطاً لامة) الموقوفة (الا) بالكاح ^(١١) ويجوز كون الزوج هو الواقف

في العادة وأما التي يقطع في العادة فليس بوقف كأغصان التوت ولا خلاف في الثمر الذي يؤكل أنه لا يصير وقفاً نهجى (١) قال الإمام ي وإذا ولدت الشاة كباشاً فإنه لا يصح وقفهن تبعاً للأهيات لأنه لا فائدة فيهن إلا الصوف اه راض ولطف حاشية قيل ع وكذا ذكور الغنم لأنه يقصد به الانتفاع فهي كالثمر قرز (٢) ولطف البيان فأما أصواتها فقال في البحر تكون وقفاً وقال الإمام ي بل ملك للموقوف عليه وأما سمونها وألبانها فلك اه بلقطه قرز (٣) وكذا البيض فيجوز قرز (٤) قلت ولعل من ذلك لحم الجبوان وجلده حيث ذبح تعدياً أو لضرورة لمصيره مما يطل نفعه في المقصود كما يأتي وكما قالوا فيمن قطع من الأغصان والفروع من أنه يجوز يمه قبل غرسه اه شرح فتح قرز ذكره في الزهور (٥) التي لا يقطع في العادة قرز (٥) وقيل المراد بالفساد التباس قرز (٥) هذا مبني على أنه غرسه في أرض موقوفة على من الشجر موقوفة عليه وإلا جاز يمه إذا لم يرض مالك الأرض ببقائه وحكم الوقف باقي حتى يباع اه صميتى قرز (٦) وصورة الذي لا يفسد أن يأخذ الفرسه كالريحان والورد وتبقى على حالها فسقامها المطر فكبرت وصورة الذي يفسد أن يأخذ المود فليتب في عرصه هذا هو المراد بالفساد كمود الائل ونحوه ذكره في البحر (٧) والحيلة فيه أن يكون ملكاً أن يشتريه بد قطعه لأنه لا ينتقض به في الوجه المقصود وقطعه مصلحة للشجر اه صميتى وأما ما بليت من أشجار الأرض الموقوفة فهو ملك للموقوف عليه إلا حيث بذره يتساع به فهو ملك للوضع وما نت من أغصانها أو عرق منها فهو وقف اه بيان قرز (٨) زفر اه سحولى وجدك والامامية وابن أبي ليلى قالوا ويجوز له الرجوع ما لم يخرج عن يده قرز (٩) والجميع عليه أن يكون غير منقول ولا مشاع وأن يمين المضرع وأن يكون للمصرف مؤبداً وأن يخرج من يده وأن لا يقف على نفسه وأن لا يخرج من حرج الوصية وحكم به حاكم وأن لا ينضم اه صميتى قرز (١٠) الاولى أن يقال بأن يتقدم حكم بصحة إذ لا صورة للمجمع عليه لأن ش في أحد قوله يمله ملكاً للواقف وقوله الآخر ملكاً للموقوف عليه فكيف يتأتى الإجماع إذا حكم الحاكم بصحة الوقف لأنه يقطع الأقوال بحكمه لصحة الوقف ولوازمه من عدم البيع وجميع التصرفات التي يصد بها قول الخالف فتصير تلك الأقوال ساقطة بعد الحكم قرز (١١) ويكون الولد

أو الموقوف عليه أو أجنبي قيل ي فلو وطئها الواقف أو الموقوف عليه لا بانكاح حدم مع العلم قيل ل ويلحق نسبه مع الجهل^(١) فتلزمه القيمة^(٢) وتصرف حيث تصرف قيمة الموقوف^(٣) إذا تلف وتمع العلم يكون وقفاً ولا يلحق النسب وأما المهر فيلزم الواقف للموقوف عليه وأما الموقوف عليه^(٤) فلا مهر عليه^(٥) لأنه لو وجب على غيره استحقته هو (و) يجب (على بائنه^(٦) استرجاعه^(٧)) واستفداؤه بشراء أو غيره ولو بالوقف قيل ع (لأن يلحقه باخراج ما يستفدى به تلف^(٨) أو ضرر لم يلزمه) كالنصب^(٩) فإنه لا يلزم استفداء النصب بما يحجب كما سيأتي إن شاء الله تعالى وهل يرجع على المشتري بالنفقة^(١٠) أم لا ينظر^(١١) في ذلك فإن كان البائع هو الموقوف عليه^(١٢) ولم ينتفع به المشتري فلا شيء عليه وإن انتفع وجبت عليه سواء كان البائع عالماً بتحريم البيع^(١٣) أو جاهلاً لأنه وإن علم فإباحته للمنافع في

مع النكاح وقفاً كما هو اهـ سحوى (١) ولا تصير أم ولد (٢) ويكون الولد حر أصل (٣) وقت الوضع قرز (٤) وهو يقال لم قلتم حيث استهلك الولد بالحرية فتمت القيمة وتكون على التفعيل وهـ لا قلتم يشترى بالقيمة شيئاً للأعاضة كن ألتف شيئاً من الوقف اهـ سحوى لو قيل استهلك قيل أن يصير وقفاً لأنها علفت به حر! فلم يستهلك وقفاً لم يعد (٤) لأن المهر عوض بضع الأمة والمنافع له وكذا قيمة الولد حيث كان جاهلاً لا تلزمه لأنها لو لم تمت من غيره كانت له اهـ غيث (٥) بل تلزمه وتسقط للتلا بخلو البضع اهـ عامر (٦) ونحو البيع قرز (٧) وأما بيع اليد فغرام بالأجماع اهـ هداية (٨) ومن زعم أنه عرفه بين الناس وأن العرف طريق من طرق الشرع فقد كذب إذ لا يصح إلا من مالك لا من صاحب اليد الشاركة بالأجماع والعرف فيه كالعرف في الربويات وهذا أيضاً يستعملونه في مال الأيتام والمساجد والمناهل ما لا يجري عليه العرف ولا يعرف منه رضاه اهـ هامش هداية (٩) وفي ح في قلت اليد في الوصايا إن كان ثم غرامة حاصلة بوجه جعل الثمن في مقابلها صح البيع والا فلا اهـ املاء قرز (١٠) وأما ما يبيحه الأئمة عند الجهاد من أوقاف المساجد فلم أجد فيه نصاً اهـ مفتي يقال قد ظنوا في الطرقات المسبلة والأسواق يجوز الآن دن بأحياء شيء يتضمن فيه مصلحة بشرط عدم الضرر ويصير ملكاً للمأذون له فلو ألحق ما ذكر بذلك لم يكن مبيداً وكذا في قل مصلحة إلى أصلح منها فيكون هذا منه اهـ شامي (٨) لا بد من الاجتفاف كما يأتي قرز (٩) غالباً احتراز من بعض أحكام النصب قلنا لا ثابت وذلك حيث غير المين فانه في النصب يفصل في التغيير ويغير المالك بخلاف المين للوقوفة فلا يغير مطلقاً ويستحق المتولى ردها مع الارش من دون تغيير اهـ وابل يقال لو انتهى التغير بها إلى حد يطلعه معه الانتفاع في الوجه المقصود فعله ينته التغيير والله أعلم وعن الشامي الظاهر عدم التغيير فإنه لا يخرج عن كونه وقفاً إلا بالبيع (١٠) أعنى الاجرة (١١) أي فصل (١٢) وحيث البائع الواقف يلزم المشتري رده إلى الحاكم إذا قد بطلت ولا يبيعه ويلزم المشتري أجره ويرجع على البائع إن لم ينتفع ولا علم بأنه وقف اهـ بيان قرز (١٣) ينظر

مقابلة عوض وقد بطل ومن قال ^(١) أن الإباحة لا تبطل بطلان عوضها فلا رجوع وهذا إذا قلنا بأن بيع الوقف باطل أما إذا قلنا بأنه فاسد فالثمة للمشتري * تنبيه * اعلم أن الوقف لا يتحول إما أن يكون قد حكم به حاكم أو لا إن حكم به حاكم كان يمه باطلا اتفاقا وإن لم يحكم به فإن باعه غير الواقف فيمعه باطل ووفقا وإن باعه الواقف فإن كان البائع والمشتري مالين ^(٢) أن هذا البيع لا يجوز كان باطلا وإن كانا جاهلين فقال السيد ح أنه فاسد ^(٣) لأن المسألة اجتهدية فيصير كبيع اللدبر وقال على خليل أن يمه باطل وكذا عن القيقين ل ح لأن الملك في الفاسد إنما يحصل بالقبض بالتراضى ولا يصح التراضى هنا لأن الحق لله تعالى * قال عليم وهذا حسن ولكن الفرق بينه وبين اللدبر يدق ^(٤) قال ولعله يمكن الفرق بأن الوقف أقوى من التدبير في خروج الموقوف عن الملك بدليل أنه لو أعمر مالك المدبر ^(٥) بطل التدبير وجاز يمه فدل على أنه بقي له ملك ضعيف بخلاف الوقف فإنه لا يبطل ^(٦) بأعسار ولا ضرورة فدل على خروجه عن ملك الواقف بالسكية * قال عليم هذا أجود مما يمكن من الفرق بينهما ^(٧) والله أعلم (فان تلف) الوقف (أو تضرر) استرجاعه بمد يمه (فموضه) ^(٨) وهو قيمته يوم

في لزومها مع العلم والقياس لا شيء اه بل يلزم هنا لانه محظور (١) من بالله والتقيس ل وعلى خليل في الزيدات اه بيان والقيقه محمد بن يحيى (٢) أو أحدهما اه عامر قرز (٣) عنه ينظر لانه لا فائدة في العلم والجهل في الصحة والبطلان في العاملات ذكره القيقه ح واعترض على أبي مضر في اعتبار ذلك اه ام (فائدة) هل يصح من البائع إقامة بينة بالوقف أولا لان يمه يكذب دعواه إذا كانه أقر بفرض البيع وصحته ودعواه للوقف يبطل ما أقر به والجواب أنه يصح منه إقامة البينة وتسمع حصة وإن لم تصح الدعوى لأجل المدعى والأصح قبولها من المدعى إذ كأنه ادعى فساد البيع والبيع صحيح ولكن لا يصدق إلا بينة ولو قيل إنها لا تسمع منه لزم أن لا تسمع لعاقبة البيع على فساد ما عقده والظاهر خلافه فتقبل بينة البيع ودعواه اه دوازي وهذا بخلاف ما إذا ادعى بعد البيع أن الباع غالبا أو نحو ذلك لم تسمع دعواه (٤) حيث يبيع لا لتسق ولا ضرورة (٥) صوابه جاز يمه اه لا يبطل إلا بعد البيع (٦) بمعنى لا يجوز يمه ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر ببيع اللدبر ولم يأمر ببيع الوقف اه متى (٧) هذا الفرق على أصل على خليل والا فهو باطل فيهما قرز (٨) وان دفع القيمة للموقوف عليه أو لوارثه ثم عاد الأول فانه يرجع بالقيمة على من دفعها اليه اه بيان قرز (٩) قيل إذا كان البائع للوقف هو للموقوف عليه أو وارثه وتضرر استرجاعه لزم القيمة للواقف أو وارثه على قول الهدوية وعلى قول م بالله تكون المصالح وعلى القولين مما يكون غيراً بين دفع القيمة أو بأخذها شيئاً بقمه اه شرح أثمار وبيان وقيل لا يلزم شيء لانها لو تضررت غيره كانت له فكذلك منه قياساً على المهر إذا وطئها فان للز لا يلزمه فكذلك هنا والله أعلم يقال فلو كان الوقف عن حق سل

الاتلاف^(١) أو يوم الاياس^(٢) من الاسترجاع لازم للمتلف وللبائع وإذا كان الوقف على غير
البائع^(٣) لزمته الأجرة إلى وقت الاياس^(٤) والقيمة عندنا تكون (المصرفه) وهو الموقوف عليه
سواء كان غنياً أم فقيراً على الصحيح وهو قول الحنفين وأبي طالب^(٥) تبرأ ذمة متلف الوقف
وبائنه بتسليم الموض إلى الموقوف عليه^(٦) و (إن لم يقفه^(٧)) بل إن شاء دفعه إليه^(٨) وإن
شاء اشترى به شيئاً^(٩) ووقفه عليه^(١٠) وولاية الوقف والشراء إليه على الصحيح من قولهم بالله
وقوله الآخر إلى الواقف وعند م^(١١) بالله يصح أن يشتري بموضه عبداً ويمنقه أو يمتق عبداً
ملكه عن ذلك (وما بطل ثمنه في المقصود^(١٢)) مع^(١٣) لاعاضته^(١٤) عندنا^(١٥) خلاف ش
نحو العبد الموقوف إذا هرم والبقرة إذا ينس لبنها والفرس إذا إنكسرت فانه يجوز بيعها

(١) هذا حيث لم يقدم غصب فان تقدم غصب بقيمته يوم التصيب حيث لم يزد زيادة مضمونة وإلا خير كما يأتي
قرز (٢) تنبيه إذا رجع الوقف بعد أن عوضه البائع بوقف آخر كانا جميعاً وقفاً وتواب كل لمن وقفه
إلا أن بشرط الثاني أن لا يرجع الأول فانه يعود ملكاً ويكون الوقف الثاني كوقف انقطع مصرفه
فتكون مناقشة للواقف ووارثه ذكر معنى ذلك للزيد بالله عليه السلام وهذا بخلاف الهدي إذا عرض عنه ثم
عاد فانه يعود ملكاً للهدي ووجه الفرق بينهما أن الوقف استهلاك كالعتق ولا يعود ملكاً بخلاف الهدي
وإذا كان دفع القيمة للموقوف عليه أو وارثه رجع بها عليه بعد رد الأول اه شرح بهران (٣) وكذا إذا
كان عليه على قول من يقول ان الإباحة تبطل بطلان عوضها (٤) أو وقت التلف إن تلف من غير
اياس قرز (٥) بل إلى وقت التسليم للقيمة (٥) إذا كانت الولاية إليه (٦) بل لا فرق قرز (٧) وانفص
به قرز (٨) فان قلت وكيف يستحق الموقوف عليه قيمة الرقبة وهي ملك لله تعالى على ما تقدم
لا للموقوف عليه قلت هذا الذي ذكره حجة ثم بالله والجواب أنها وإن كانت لله تعالى فالموقوف
عليه أخص من غيره لاستحقاقه منعة العين دون غيره اه غيث (٨) ولو من غير جلوسه قرز (٩) على
القول بأن المتولى ثمنه وليس كذلك قرز (٩) لأنه صار في يده كالمظلمة فساكنه وقفه وهو مالك
وهذا أحوط لتلا بطلان عوض على الواقف ولو أجل خلاف م بالله أن القيمة للمصالح اه بستان (١٠) قيل ح
ولو أمكن الانتفاع به في غير المقصود اه نجري (١٠) قال المؤلف ولم يرجع عود النفع في المستقبل (١١)
وجوابه ان قرز (٥) الوقف يجوز بيعه في ثلاث حالات (١) حيث بطل ثمنه في المقصود أو بيع بعضه
لاصلاح بعض أو لاصلاح الموقوف عليه كالسجدة لآدمي قرز (١) وقد تقدم في البيع في قوله وأعرض ما منع
بيمه مستمراً كالوقف وعليه كلام البيان أنه يجوز بيع الوقف في أربع حالات وهو أكل ما هنا فأباحت
(١٢) ويحتاج في مصيرها وقفاً إلى تجديد الوقف (١) فان عاد بعد البيع فائياس بطلان البيع وبطلان
وقف الموض لأنه انكشف كذب الاياس اه ميار لفظاً (١) وقيل لا يحتاج إلى تجديد لأنه وقف اه
ولفظ الميعتري قال في شرح الأفاة يصير المشتري بدلاً عنه وقفاً بمجرد الشراء وفي الزيادات لا بد من
تجديد وقف آخر اه بلفظه (١٣) غالباً ليخرج قرار المسجد كما تقدم فانه بطلان ثمنه في المقصود

وصرف ثمنها إلى شيء يوقف ^(١) على ما كان موقوفا عليه ^(٢) قال في الكافي هذا إذا بلغ ثمنه ذلك والا صرف الثمن ^(٣) قال عليم وينبغي أن يحقق النظر هل بين هذا فرق ^(٤) وبين أن يتلفه النير أو يستويان في التخيير الذي ذكرنا (والواقف ^(٥) نقل المصنف فيما هو عن حق) نحو أن يقف رجل أرضا ويستثنى غلتها عن حق واجب وتكون مصروفة إلى شخص معين أو إلى مسجد معين فله بعد ذلك أن ينقله إلى مصرف آخر ^(٦) فأما لومات لم يجز للورثة ^(٧) نقل ذلك المصروف (وفي غيره) وهو حيث كان الوقف لا عن حق واجب نحو أن يقف على الفقراء أو على المسجد وأراد الواقف النقل إلى مصرف آخر هل يجوز أولا ^(٨) (ر) كذلك لو أراد الواقف ^(٩) (نقل مصلحة إلى أصلح منها) نحو أن يقف أرضا طريقا للمسلمين ثم يرى جعلها مسجداً أصلح أو يرى جعلها مقبرة أصلح أو ما شا كل ذلك اتفق هاتين الصورتين (خلاف) فقال الشيخ على خليل والامام المطهر بن يحيى والأميرح ^(١٠) أن ذلك يجوز ^(١١)

يود للواقف أو وارثه وقفا أحلى لفظاً (١) قد صار وفقاً بنفس الشراء (٢) وقيل لا يصح الوقف هنا (٣) لأنه غير مالك للعرض بخلاف المسئلة الأولى لأنه مالك للعرض قرز (٤) إلا أن يكون ذي ولاية عامة وقد ذكر معناه في الفتح (٥) وهذا بناء على القول بأنه يصح من المتولى الوقف وليس كذلك فيكون ملكاً محسباً للاقتناع (٦) ولو عزا عوض القرز أه غيث قرز (٣) إلى الموقوف عليه (٤) والفرق بينهما أن حكم الفتح حكم للثمن أه طامر وقيل بل الفرق أن وجه عارة وليس كذلك إذا ألتف العين أه منقول عن بعض الحواشي عن بعض الاثمة وفي شرح الفتح الفرق أنه إذا ألتفه النير أو تعدد فهو كالظالم بخلاف ما إذا بيع لاماضته فهو كالعين وفي الكواكب أنهما سواء في التخيير ولأن هذه ما جاز بيعها إلا لاماضة مثلاً أو دون فلا تخيير بخلاف المسئلة الأولى فتوجب عليه القيمة في ذمته ثبتت التخيير وقيل إن وجه الفرق أن في الصورة الأولى مالك وفي الأخرى غير مالك وهذا أرجح (٥) وغيره من أهل الولايات وقيل لا غيره (٦) لأن الغلة باقية على ملك الواقف يجب فيها العشر وينقلها إلى حيث يشاء لأن الواجب لا يضمن بالتصين كالو عزل عشرة دراهم للزكاة أه غيث قال في البيان له أن ينفع بها ويخرج غيرها عن الواجب قرز (٧) ولا لأهل الولايات لأنه يضمن منه كالوصية أه منق إلا أن يبنى الموقوف عليه أو يسق قرز (٨) المذهب أنه لا يجوز إلا لأهل الولايات العامة (٩) قال الفقيه وظاهر نصوص أهل المذهب المنع لأن الغلة تابعة للرقبة فإذا خرجت الرقبة عن ملكه خرجت الغلة وقد قال الفقيه في لانه لا يعرف لاحد من أهل المذهب نص بجواز تحويل المصروف إلا ما ذكره على خليل وأبي مضر (٩) أو غيره من أهل الولايات العامة أه ح فنع (١٠) وإذا أقطع للمصروف الثاني لم يعد إلى الأول على قول من أجاز النقل بل يكون كما لو أقطع المصروف من غير هل أه بيان (١١) وقواه الشافعي والمبطل وطاهر وسحولي وحديث واختاره في الفتح قرز (٥) حججه أن عبد الله

وقال الفقهاء ل ح مد أنه لا يجوز^(١) قال السيدح أما للمسجد فهو مخصوص بالاجماع^(٢) في أنه لا يجوز نقله يعني لا ينقل إلى مصلحة أخرى بأن يحمل طريقاً أو نحو ذلك (و) من وقف على عبد شيئاً لم يستحقه العبد في حال رقه لأنه لا يصح علكه وانما (يستقر للعبد^(٣) ما وقف عليه لعتقه^(٤) (و) أما (قيله) فيكون (لسيده) ولورثته من بعده حتى يتق العبد ثم ينتقل إليه (ومن وقف شيئاً وأضافه إلى) بعد موته فله قبله الرجوع (ذكره م بالله قال مولانا عليم وظاهر كلامه يقتضي أنه لا يرجع بالفعل أو القول كسائر الوصايا وحكي الفقيه ح عن حاشية في تعليق ض زيد أنه كالعتق^(٥) لا يرجع إلا بالفعل دون القول والصحيح خلاف ذلك وأما اذا كان الواقف وقف على شرط نحو أن يقول وقت كذا إن جاء زيد أو نحو ذلك فالظاهر أن الشروط لا يصح الرجوع فيها باللفظ بل بالفعل^(٦) وفي تعليق الفقيه ع جعلها خلافية بين م بالله وض زيد^(٧) وجعل المسألة الأولى وقائية بينهما^(٨) قال مولانا عليم فينظر في صحة النقل فالذي ذكره قوى من طريق القياس^(٩) إذا صح النقل^(١٠) (وينفذ) الوقف الواقع (في حال الصحة^(١١) من رأس المال) سواء وقف على ورثته أم على بعضهم^(١٢) أم على غيرهم (و) كذلك ينفذ من رأس المال حيث وقفه في أحد حالين (في حال المرض

ابن زيد الأنصاري وقف حاطله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعله لأبويه ثم لمن بعدهما اه شفاء وبحر (١) حجهم أن علياً عليم منع عمر من أخذ حلى السكبة للجهاد اه تعليق ابن مفتاح (٢) ينظر في دعوى الاجماع في كلام الامام المظهر ما يدل على أنه يجوز أن يحمل المسجد سواً أو طريقاً أو نحو ذلك (٣) بل فيه خلاف (٤) القاسم ابن ابراهيم والامام يحيى والامام شرف الدين والكافي اه ن (٥) ووجهه أن خلاف من ذكر في التراش والأحجار والأخشاب لافي المسجد نفسه (٦) وما وقف على المسكن كانت منافعه له إلا أن يجوز نفسه فليسده قرز (٧) فان مات العبد قبل أن يتق ما د الواقف أو وارثه كوقف اقطع مصرقه اه وقال أبو جعفر بل يكون لسيداه وهو ظاهر الأثرار والبحر (٨) في قوله وتصح في الصحة عجاناً ولو علق بأخر جزء منها وله قبله الرجوع فضلاً لفظاً لكن ينظر في القياس لأنه جعله في آخر جزء من صحته هناك وهنا جعله وصية (٩) لقوة الشروط (١٠) وم بالله يقول له أن يرجع بالفعل أو القول وض زيد بالفعل (١١) أنه يصح الرجوع بالقول (١٢) على الوصايا (١٠) عنهما (١١) قائدة قال م بالله يجوز له أن يقف في آخر جزء من أجزاء الصحة التي يلها سبب وقته قال أبو مضر لو قال ذلك وهو مريض للمرض الذي مات منه ولو لم يكن غرقاً لم يصح الوقف لأنه تبين آخر صحته كان قبل نقله هذا اه من تعليق ض عبد الله الدواري (١٢) يؤخذ من هذه المسألة أنه يصح الوقف على

(و) في (الوصية) اذا وقفه في الصورتين جميعا (على الورثة كالتوريث) أى على ما يقتضيه الميراث (والا) يقفه في الصحة ولا في المرض أو الوصية على ما يقتضيه الميراث بل وقفه على غيرهم أو عليهم لا على من يقتضيه الميراث (فالثالث) ينفذ على ما وقفه (فقط^(١)) ويبقى الثلثان^(٢) لهم وقفاً على ما يقتضيه الميراث (إن لم يحيزوا) ذكره أبوط فان أجازوا فقد وعند ما باقه أن ما زاد على الثلث اذا لم يحز الورثة ما على جميعهم ملكا وقفاً **قال** مولانا عليم والصحيح للمذهب ما ذكره أبوط **قال** (م) بالله (ويصح) الوقف فراراً من الدين^(٣) ونحوه) **قال** في الزيادات ولو أن رجلا وقف ماله على نفسه ثم على الفقراء بعده أو على الفقراء ابتداء في صحته فراراً عن ورثته^(٤) أو مهر امرأته صح الوقف ولا يحل الرجوع فيه ولا تأثير للفرار في الوقف وبه **قال** الفقهاء الأربعة^(٥) قيل مع كلام م باقه مبنى على أصليين الاول أنه قصد القرية مع قصد الفرار إذ لا منافاة بينهما^(٦) الأصل الثاني أنها غير مطالبة^(٧) أو مطالبة وله مال

الذكر دون الإناث قرز (١) فلو كان له ابن وبنت وقف ماله عليهما للبنت الثلثان وللإبن الثلث صح كذلك من ثلاثة للبنت ثلثين وللإبن ثلث واحد والثلثان يكون لها على العكس وهو ستة من تسعة للبنت الثلث اثنين وللإبن ثلثان أربعة فيأبى للإبن خمسة اتساع وللبنت أربعة اتساع اهـ ح بهران (٢) والوجه أنه لم يمت إلا الرقبة دون المنفعة وقيمتها مسلوقة بالمنفعة حقيرة دون الثلث اهـ كواكب قلت القياس أن يكون قد استهلك قيمة الرقبة مسلوقة بالمنافع ويوفى إلى قدر الثلث من التركة فلو فرض كون القيمة كذلك دوم وقيمتها غير مسلوقة اتنا عشر فثلث التركة أربعة فيستحق من المنافع من إحدى عشر قوفيه الأربعة وهي ثلاثة لا غير فيكون لم ثلاثة أجزاء وثمانية أجزاء بين الورثة والله أعلم والامام عليم يقول أربعة من اثني عشر ويغوث قيمة الثلثين مسلوقة بالمنافع من زائد الثلث وهو عجوز فيه اهـ مفتي (٣) والمراد ببدونه (١) ويكون لورثته فأما مادام حياً فله ملك على قول م باقه والمنافع على قول الهداية اهـ كواكب (١) وهذا فيما يغتفر للمرض قرز (٢) بخال لم كيف يعود لم الثلثان وقفاً على الورثة وهو لم يسمهم في الوقف وقد أوجب بأنهم مشبهون باقطاع مصرف الوقف وفيه نظر اهـ غيث (٣) وقيل لا يصح مع قصد الفرار وإن قصد القرية كما تقدم نظيره في الهبة في قوله وما وهب لله وللغرض فلو غرض اهـ مفتي (٤) إلا تخوف اتفاقهم ماورئوه عنه في المخاصة ويقومهم على معاصي الله فان القرية ساصلة على أبلغ الوجه اهـ (١) **قال** مولانا المتوكل على الله عليم لا يستقيم لأن الأثر ثابت بحكم الله ولو فاسق قرز (١) ذكر معناه المؤلف وروى عن حنبل والذماري (٥) ش وح وك وابن حنبل (٦) قلت بينهما منافاة إذ لا يصح بنية القرية مع نية الفرار اهـ بحر قرز (٧) ذكر في الهداية عن بعض أئمتنا عليهم السلام أنه لا يصح وقف من كان ماله مستغرقاً بالمظالم كالظلمة وأجنادهم وأهل إلها لعلم إطلاق التصرف في أموالهم اهـ تكميل ولا ينقض قوله في الأثر ولا ينقض لم ماوضوه من أموالهم

يقضيها غير الموقوف إذا لو لم يملك الا هذا وطالبته ثم وقف مع المطالبة كان هذا كمن صلى وصي يفرق^(١) لأن فعله للطاعة يغوث به وإجبا عليه فكانت الطاعة ممضية وأما فواره عن الورثة فيجوز أن يفر مع أنه نوى التقرب^(٢) الى الله تعالى بالوقف فلا يقال يخرج من هذا أن الوقف ليس من شرطه نية القرية

*** (كتاب الوديعة^(٣)) ***

الوديعة مأخوذة من الترك ومنه قيل للقبر ودع^(٤) لما كان الميت يترك فيه وقيل للمصالحة موادة لما كان القتال يترك فيها^(٥) والأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها • وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله أما قوله فقال صلى الله عليه وآله وسلم أد الأمانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خانك وأما فعله فروى أنه كان معه صلى الله عليه وآله وسلم ودائع فلما هاجر سلمها الى أم أيمن^(٦) والاجماع على صحتها ظاهر والوديعة (اعانصحب بين جائزى التصرف^(٧) بالتراض)

في قربة أو مباح والمذهب أنه يصح وقف الظلمة ولا يتقص وهو الأز فيها يأتي (١) لافرق (٢) المذهب خلافه قرز (٣) وتسغرق الاحكام الخمسة اه هداية فقد يكون الاستبداد واجباً وهو عند خشية تلف مال الغير ان لم يستودعه فتجب على قول أبي مضر وتدب على قول السيدين (١) كما في أخذ القطعة وقد تكون محظوراً وهو حيث يخشى من نفسه الخيانة أو عدم الحفظ وقد يكون مسحباً وهو ما عدا ذلك اه بيان وشرح هداية وقد يكون مكروهاً وذلك حيث يعرف من نفسه القدرة على حفظها ولا يتق بأمانة نفسه اه ح بهران (١) في وجوب الالفاظ كما يأتي اه غيث (٤) الودع القبر يسكن ويحرك اه قاموس (٥) وفي الشرع هو ترك مال مع حافظ لا يأجره به بحر لجزد الحفظ ليخرج الرهن والعارية اه شرح بحر (٦) اسمها بركة بنت ثعلبة قرز (٥) وهى عقيقة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت زوجة لزيد بن حارثة واسامة بن زيد ولها واسميت أم أيمن لأنه كان لها ولد من زوج أول يسمى أيمن (٧) ولابد من النقل على قول الهدوية (١) أو ثبتت اليد على قول م بالله مع قبول الوديع وقيل وان جرت العادة بأن التصلي مع القبول من الوديع تكني كفت وان لم يقبل بل سكت لم يكف اه بيان ومثله في البحر قال في الآثار ولا يشترط فيما اللفظ بل ما اقتضى الابداع شرعاً أو عرفاً اه آثار (١) مفهوم هذا أن ابداع ما لا ينقل لا يصح على قول الهدوية وقال الانام ي أنه يصح ابداع الاراضى إذا حصل القبض اه فلو وضع رجل ثوبه مقابل رجل من دون نطق هل يكون ودية احتمالان صحح المؤلف أنه لا يكون ودية وكذا في البيان وقيل للبيع العرفي لفظ حاشية والذي جرى به العرف أنه إذا كان غير متصل ولم يته أنه يكون ابداعاً وأما للمصلى فهو لا يحكم فيها اه شرح فتح (٥) ولا يصح من السكان أن يودع ولا يستودع اه والمذهب المعصية قرز اه سيدا بدر الدين محمد بن احمد المحولاني (١) لله إذا كان ميلاً قرز (٥) لا المحجور فلا يصح ابداعه إلا لسا في يده

فلا تصح من صبي ولا مجنون ولا مكروه^(١) سواء كان مودعا أو مستودعا فلو أودع صبيًا غير مأذون^(٢) لم يضمنها الصبي ولو ألتفها الصبي^(٣) وقال ف والوافي يضمن إذا ألتف فان أودع عنده عبداً قتلته ضمن عند الجميع^(٤) وضابط المستقل أن ما كان يستباح بالاباحة فلا ضمان كلبس الثوب^(٥) وذبيح الشاة وما لا يستباح^(٦) فان جرت به عادة الصبيان كالجرح^(٧) قتل س لا ضمان قال عليم وفيه نظر^(٨) وان لم تجر به عادتهم كالقتل لزم الضمان فلو أودع صبي عند صبي شيئاً ضمنه المودع^(٩) ولورده الى الصبي لم يبرأ حتى يردده الصبي الى الولي (وهي أمانة^(١٠)) فلا تضمن^(١١) الا لثمة^(١٢) من الوديع وهو أن تصرف فيها لنفسه (كاستعمال) نحو أن يلبس الثوب أو يركب الدابة^(١٣) (ونحو إعارته) أو تأجير أو رهن فانه يصير ضامنا بذلك

فيصح منه أن يودعه لانه حفظه بحر وفي حاشية لا المحجور من الحاكم فانه يصبح ابتداءه واستبداعه وليس بممتنع الامن الاتلاف (١) فلو أكره المستودع على الابتداء لم يكن امانة ولا ضمانة (٢) قلت أما إذا كان مثله يحفظ فيصح كما سيأتي في الجنائيات أعني أنه إذا وضع صبي مع من لا يحفظ مثله لم يضمن الواضع اه قلت ان كان مأذوناً (٣) ووجه أن الصبي محل للتلف فاذا أودعه إياه قد أذن له بالانفاها له لمة والمراد إذا كان المودع له مالك الودية وهو بالغ مائل لانه يسلمه عليها وكذا فيما دفع اليه مارية أو رهنًا أو نحو ذلك إذا كان مما يستباح اتلافه كالثوب ونحوه لا مالا يستباح قتله كالحيوان اه قيل ح أو جرحه اه وقيل لا يضمن الجرح الذي يتطاد الصبيان اه كواكب (٤) وتكون على العاقلة قرز (٥) وتزريقه وتخرقه وقيل لا يستباح لانه اضاعة (٦) والذي لا يستباح بالاباحة كأن يقول أقتل بقرتي ونحوها قتلها فته يضمن لكن ينظر في الفرق بين المال والحيوان مع كونه لا يجوز في الكل ولعل الفرق كون الحيوان له حرمة فصار ممنوعاً فيه من وجهين كونه اتلاف مال وكونه هتك حرمة اه يان (٧) الذي لا تضمنه العاقلة (٨) بل تضمن على المختار اه صي قرز (٩) لانه غصبه فهو جان والجنابة تزم غير المكلف قرز (١٠) وذلك لانه لا حكم لتسليط المودع هاته بستان (١١) اجماعاً (١٢) والفرق بين الودية والامانة أن الودية الاستحفاظ مع التصد والامانة هي الشيء الذي وقع من غير قصد كالنقبة رمح في حجرة والحكم في الودية أنه يبرأ من الضمان إذا عاد الودائع وفي الامانة لا يبرأ إلا بالرد الى صاحبها اه جوهره (١٣) مسألة وإذا سقط الوديع وقع على الودية ضمنها وان سقطت من يده فقال في الضرمان يضمنها قال أبو مضر يعني إذا سار بها خلاف السير المعتاد اه يان فان انقطعت العلاقة لم يضمن مالم يعلم أو يظن باختلافها ويمكن من دفع الخوف اه من خط حيث قرز (١١) وان ضمن (١٢) فلو اتلف خذوا الودية يوماً وغير الودية يوماً فهي ودية أبداً ولو قال ودية يوماً وعارية يوماً فهي ودية في اليوم الاول وعارية في اليوم الثاني ولا تعود ودية أبداً اه روضة نووي هذا يستقيم على قول ش أن المستعير ضامن وان لم يضمن وعقدنا مع التضمنين قرز اه مع التوكل على الله عليم (١٣) مالم يجر عرف بذلك أو يظن الرضا قرز

لأجل التمدى (و) من التمدى وقوع (تحفظ) لها (فيما لا تحفظ مثلاً في مثله^(١)) فلو وضع الوديعة في موضع ليس مثله حرزاً لمثلها فإنه يضمنها بذلك^(٢) وهذا قول ش وأبي جعفر وأحد قولي م بالله أعني أن لكل مال حرزاً يليق به فالدراهم والجواهر ونحوهما المنزل والصندوق^(٣) ونحو ذلك^(٤) وللأخشاب ما داخل باب الدار فلو وضع الدراهم مكان الأخشاب^(٥) ضمن وقال أبو ح وهو عموم قول الوافي أن كلما قطع منه السارق فهو يصلح للإيداع من غير فصل وهذا الخلاف إذا لم يبين المالك لأحرازها موضعاً وأما إذا عين فإن عين غير حرز نحو أن يقول ضمنها في الطريق فمن الفقيه ح لا حكم للتعيين ومتى نقل^(٦) لزماً للحفظ قيل وأشار م بالله إلى أنه لا يضمن وكأنه وكله باباحته كما لو سيب العارية^(٧) بإذن مالكها وإن عين لها حرزاً فإن امتثل فلا ضمان وإن خالف فسد الخفية^(٨) والوافي أنه إن كان من دار إلى دار ضمن ولو هي حرز وإن كان من بيت إلى بيت^(٩) لم يضمن مطلقاً وأشار في مجمع البحرين^(١٠) أنه لا يضمن إن كان مساوياً وقال في مذهب ش والفقيه ح إذا نقل إلى مساو أو أعلى فلا ضمان وإن نقل إلى ما هو دون كان ضماناً من غير فرق بين الدارين^(١١) والبيتين فإن نقله إلى أعلى وقد نهاه عنه ففى مذهب ش وجهان أحدهما لا يضمن وهو الظاهر من قول أبي ح وم بالله وهو الذي يقتضيه عموم كلام الأزهاري والثاني يضمن وهو الذي

(١) عرفاه ح (٢) مسألة ويضمن الوديعة بالنسيان والضياع إذ هو قهر يبط قرز وقال الامام ش لا إذ التامى مذكور قلت من الائم فقط بدليل ضمانه الجنابة اه بحر وفي حاشية على قوله في الوكالة و يصدق في القبض والضياع الخ ما قلناه للضياع فخر يبط فالتباس أنه لا يصدق فينظر ولعله أراد بالضياع الخلف (٣) إذا كان في المنزل وإن لم يقتل إذا كان حرزاً (٤) كالمسك والجيب قال في البستان واليان إذا كان في حالة السير إلى البيت أو السوق على ما جرى به العرف لا على الاستمرار اه يان قرز (٥) مالم تكن مبالغ في الحفظ قرز (٦) أولم يخل أن قد رضى (٧) الاصل غير مسلم فإذا سيب العارية ضمن اه فيه نظر على أصل أصحنا قال في بيان ابن مظفر ما قلناه مسألة وإذا سبب الدابة المسعير بإذن مالكها يرى (٨) قلنا هو في التسبب انتهاء العارية فقد أمره بالتسبب لا بالحفظ وهنا هو ابتداء الإيداع قد أجره بالحفظ لا بالتسبب اه تعليق الفقيه س (٨) وإن أمره ألا يدخل غير المنزل الذي هي فيه فادخل غيره لم يضمن الآن لأن يكون تلفها بسبب ذلك الدخول (٩) ولعله يقال هو غير معد بالسبب فلا يضمن اه بستان (١٠) معنى بأن يسرقها أو يدل عليها من يسرقها لانه قد حصل تلفها من الوجه الذي نهى عنه اه بستان حيث جرى عرف بالدخول والاضمن اه مفتي قرز (٩) المراد المنزل (١٠) للحمية (١١) والأولى عدم الضمان إذا كان الادون حرزاً لمثلها اه طاهر قرز

اختاره في الانتصار^(١) (أو) وضع الوديعة مع من لا يستحفظ مثلاً (معه) ضمنها فلو وضعها مع من يثق به من أهله وولده وسائر من يثق به في أمواله ليحفظها في منزله التي يسكنه^(٢) فتلفت لمضمنها^(٣) وإن دفعها إلى هؤلاء ليحفظوها في غير منزله الذي يسكنه ضمنها^(٤) وهذا قول زيد بن علي وأبي حنيفة إلا إن أبا حنيفة يعتبر أن يكون من دفعها إليه ممن تازمه ثقته وقال ش. يضمن في ذلك كله إلا أن تدعو الضرورة إليه نحو خوف الحريق ونحوه^(٥) (و) من التمدى (إيداع^(٦)) لها (وسفر^(٧)) بها (بلا عذر موجب فيها^(٨)) فأما إذا فضل ذلك لعذر^(٩) من خوف حريق أو سرقة أو لص جازله^(١٠) إيداعها مع ثقة أو مع حاكم وكذلك السفر بها فإن كان العذر غير موجب كالنشوش^(١١) والاضطراب^(١٢) لم يكن له ذلك إلا باذن المودع وقال الناصر وأبو حنيفة أن له أن يسافر بها ولا ضمان عليه (و) من التمدى (نقل) الوديعة من الوديع وقع (غليظة) لكنه إن نقل الكل بنية أخذها ضمنه جميعاً فإن نوى أخذ البعض لم يضمن عندنا إلا ما نوى^(١٣) أخذه فقط

(١) وعن الجرجاني أن البعرة بالجرز فإن كان يحفظ مثلاً في مثله فلا ضمان من غير فرق والله أعلم قرز (٢) المراد الذي يحفظ مثلاً فيه قرز (٣) ولو منه المالك من دفعها إلى هؤلاء الذين يحفظ ماله معهم لم يصح ولا يضمن الوديع بالدفع إليهم اهـ كواكب (٤) إلا أن يكون يحفظ فيه متاعه فلا ضمان ولا عبرة بالسكون قرز (٥) السرقة (٦) وإذا أذن المالك بالإيداع لعذر أو غير عذر فأودعها ثم ادعى الوديع الآخر أنه ردّها إلى المالك فإن عينه للمالك فهو وديع له فيقتل قوله وإن لم يمينه بل أطلق فهو وديع الوديع الأول فقط فلا يقبل قوله إلا بيئة (٧) اهـ بحر معنى ويان معنى فإن لم يمين وحلف المالك ضمن له كذا في البيان ولعله أراد أنه ضمنها الوديع الأول وقبل الثاني وصحح أي يضمن الثاني اهـ ح قرز (٨) بالرد على المالك إذ هو كالأجنبي وقبل بالرد على الوديع اهـ بحر بقوله قرز اهـ وقبل قوله في نقلها وامل الوجه كونه أمينا ولم يحصل منه تعد بخلاف دعوى إعطاء المالك فهو متعد إذ هو كالأجنبي كما ذكر والله أعلم (٩) للوجوب للقصر وقبل الخروج من الليل قرز (١٠) ولا يجوز السفر مع التمسك من الإيداع ولا يودع مع وجود المالك اهـ أن قرز (١١) ما لم تكن عادته السفر بما يودع عنده قرز أو يفوض أو يأذن له (١٢) مثلاً من اشتغل به بالناسر ثم اشتغل بإخراج ماله دون الودائع التي في بيته أو بعض الودائع دون الأخرى يضمن ما حرق إلا حيث يمكن إخراج الجميع إذا لا يجب أنه يفضل ماله وقاية المال التيم ذكر ذلك بعض الناصرية اهـ وفي الكواكب يضمن (١٣) سواء كان في الحال أو في المال هو عليه البيئة إلا ما كان تله ظاهر أيا لعذر حيث أودعها يمين لعذر ولم يصادقه المالك في العذر اهـ كواكب ويأتي مثل هذا الوديع أو تصدق بها خشية الفساد وقبل القول له لأنه أمين اللهم إلا أن يقال قد هنا تصرف فلا يقبل قوله فينظر (١٠) بل يجب اهـ قرز (١١) الخوف السيد (١٢) تجوز الخوف وقيل ما يعني واحد (١٣) وقوله (١٤) ولو غل السكل لأخذ ذلك البعض اهـ بحر إذ له النقل ما لم يعد ولا تعد إلا في البعض الناصرية وقش بطلت

وعند أصح يضمن الجميع ^(١) وإن قتل البعض بنية أخذه ضمنه فقط ولو تحرك الباقي فإن لم يحصل منه إلا فتح الصرة فقط فإنه يأثم ^(٢) ولا يضمن ^(٣) على ظاهر المذهب خلاف الشافعي والامام أي وإن حصل نية الأخذ فقط لم يضمن خلافا لابن مريج ^(٤) وقديم قولي م بالله (و) من التعدي (ترك التعبد) ^(٥) ترك (البيع لما يفسد) يعني إذا لم يحصل مهادنة الوديسة بالنشر والنفض ^(٦) كالصوف فإنه يضمنها وكذا إذا خشي فسادها بالواتز أو بالبلل ولم يكن صاحبها حاضراً فإنه يجب عليه يمهان أن لم يبعها ^(٧) ضمنها ومن هذا الجنس أن يترك الاتفاق عليها ^(٨) إذا كانت حيواناً ^(٩) واحتاجت فإنه يضمنها (و) منه ترك (الرد) ^(١٠) بعد الطلب فإذا ترك ردها بعد أن طلبها المالك ^(١١) ضمنها إذا لم يكن ثم عذر قال م بالله فإن خوفه السلطان بالقتل إن ردها على المالك فإن كان الوديع مفيداً لا يمكنه الفرار لم يأثم بترك الرد ^(١٢) قال مولانا عليم وكذا لو خوفه بقطع عضو فلو خوفه بدون ذلك لم يجز ترك الرد ^(١٣) قيل س وتلزمه نية الضمان ^(١٤) أن ترك الرد لحوف القتل ^(١٥) قال مولانا عليم وهو

أما أنه فيقتل الاذن بالامساك قلنا إنما بطلت فيما أخذ به بحر (٥) وقوله انه تجزى ولا يرد إلا إلى المالك لأنه قد صار غاصباً وفي التذكرة يرد (١) قلت وهو ظاهر الإجزاء اه متفق واختاره السحولي والشافعي فكان عليه أن يقول لحياة له واختار الأول اه سحولي (٢) مع نية الأخذ (٣) حيث لم يحصل التلف بسبب الفتح اه متفق قرز (٤) ابن بنت الشافعي واسمه عبد الرحمن (٥) مع علمه بأنه يحتاج إلى الصود لا لو أودعه شيئاً في صندوق ولم يعلم ما داخله لم يضمن (٥) ولو لم بأجرة ويرجع بها على المالك إذا نوى الرجوع اه بيان قرز (٦) ويرجع بالأجرة ان نوى اه بيان قرز (٧) أو يسقطها من وفاء إن أمكن وإن عذر تصدق به ولا شيء عليه اه بيان ان أمكن فإن لم يتصدق ضمن للفقراء وحيث أمكنه البيع دون التصديق وترك حتى تلف ضمنه للمالك وإن أمكنه جميعهما ضمن قيمته للمالك وللفقراء وقيل لا شيء للفقراء لأن مالهما معروف فلم تكن مظلمة في يده بخلاف الغصب قرز (٨) قال في البحر فإن قال له المالك لا تملكه ولا تسقيه فترك حتى مات فإنه يأثم ولا يضمنه لأن المالك أسقط حقه عن الضمان كما لو أمره بإحراق ماله ففعل فإنه يأثم ولا يضمن اه والمختار الضمان لأن ذلك لا يستباح (٩) إذا كان مالهما غالباً أو غير متعدياً أو متعدياً قرز (٥) وإذا اختلفا في قدر ما أتى كان القول لدعي المتعاد والمالك في قدر الزائد اه بحر والقول للمالك أيضاً في قدر اللذة وليس له أن يتفق من مال المالك إذ لا ولاية له عليه إلا بأمر الحاكم (١٠) المراد بالرد الصخلية لا أنه يجب الرد (١١) لئير عذر اه فتح وحيث كان مالهما صغيراً أو مجنونا أو مسجداً أو وقفاً فإنه لا يحتاج إلى طلب بل يضييق الرد من دونه اه شرح فتح (١٢) يعني لم يجز التسليم إلى الظالم (١٣) قيل ف (١) بهذا إذا دفع إلى الظالم لا بمجرد ترك الرد للخوف فلا يضمن فأمّا ترك الرد فيبيحه ما يسقط منه الواجب وهو الضرر ولا ضمان عليه قرز (١٤) يقال إن سألها

القياس^(١) (و) من التمدى أن ينطق الوديع (بجحد^(٢)) لأنه بالجحد صار غاصباً ولو أقر بعد الجحد لم يخرج عن الضمان ما لم يرد أو يتجدد له إبداع من المالك (و) منه وقوع (الدلالة عليها^(٣)) فلو دل الوديع ظاهراً على الوديعة ليأخذها ضمنها ذكره القاضي زيد والفقهاء لحمدوعن م بالله لا يضمن (قال مولانا عليم) والصحيح الأول (ومتى زال التمدى^(٤)) في الحفظ^(٥) صارت أمانة^(٦) وذلك نحو أن يسافر بها أو يتركها في موضع غير حرير^(٧) ثم زال التمدى فانها تعود أمانة عند السادة وأبي ح وقال ش إنها لا تعود أمانة وأما إذا تمدى في التصرف ثم زال وذلك نحو أن يركبها أو يعيها أو غير ذلك^(٨) فانها لا تعود أمانة خرجها م بالله واختاره لنفسه وهو الذي في الأزهار وقال أصحابنا وأشار إليه أبو ط أنها تعود أمانة^(٩) وقال أبو ع إن تصرف لنفسه لم تمد أمانة وان تصرف للغير نحو أن يسيرها عادت أمانة (وإذا غاب مال كها^(١٠)) بقيت^(١١) حتى يقع (اليأس) من صاحبها (ثم) إذا أيس صارت (للوارث^(١٢)) أن كان له

بالخوف يقتل أو قطع عضو ضمن ولا إثم وبدون القتل أو ما في حكمه أثم وضمن وإن خونه وأخذها من دون أن يسلمها إليه فلا إثم ولا ضمان اه ع جري (١) على إلتلاف مال الغير (٢) ولو هازلاً قرز^(٣) ولو في غير وجهه ولو ناسياً أو مكراها به بحر وفي الهداية إذا كان الجحد في وجه الوديع أو رسوله أو وكيله إذ الغالب إخفاء الوديعة (٣) إذا تلفت بنفس الدلالة اه سمعوى وقيل (١) أنه يضمن مطلقاً لأنه قد صار متدياً فيضمن ولو تلفت بغيرها لأنه قد أساء في الحفظ اه لمة معنى (١) اشترطوا مع القتل للغيانة نية الاخذ ولم يشترطوا مع الدلالة التلف بها ولا وجه للفرق إذا ما سواه في التمدي وليس للإساءة في الحفظ تأخير زائد على التمدي فينظر اه من خط القاضي العلامة محمد ابن علي الشوكاني رحمه الله (٥) ولو مكراها اه آثار قرز ولو لم يقصد أخذها لأنه هربط اه شرح آثار (٤) وهذا إذا صادقه المالك في زوال التمدي فان لم يصادقه فعليه البيعة بزواله قبل تلفها اه كواكب قرز (٥) والفرق بين الاستعمال والحفظ أنه في الحفظ يظهر زوال التمدي فيما كان حفظاً بخلاف الاستعمال فانه لا يظهر إذ الغاصب قد يستعمل وقد يترك اه بحر معنى (٦) والفرق بين العارية والوديعة أن العارية هو غير مأذون بالإمسالك بعد التمدي فلم يده يد أمانة بخلاف الوديعة فهو مأذون حتى يطالب اه تجرى ولأن يد الوديع يد الوديع بخلاف العارية اه كواكب وشرح آثار وقيل الفرق بينهما أنه قبضها في العارية لنفع نفسه وفي الوديعة لنفع المالك والله أعلم (٧) أو ودعها قرز (٧) كالتأجير أو نقل للغيانة (٩) واختاره المؤلف (١٠) ولا يجب التعريف بها إذا جهل مال كها أو غاب اه هداية وبيان من اللقطة (١١) والقرة والأجرة (١٢) المراد إذا أيس من حياته اما بمضي العمر الطبيعي أو أي القرائن من شهادة على موته أو دمه كما هدم فأما إذ حصل اليأس من معرفته لق حاد صرفت في بيت المال (١٣) وإن كان ثم ثوابت لأنه مع اليأس من معرفته يصير مالاً لا مالاً له فيكون لبيت المال اه بيان وكب (١٤) ولا

وارث (ثم) إذا لم يكن له وارث صارت (للقراء^(١)) وعن زيد بن علي والناصر وم باه
وكذا الوأيس من معرفة صاحبها^(٢) لو عاد جازله التصديق بها^(٣) (وإن عين) المالك (لالتصديق بها
وقتاً) نحو إن لم أعد إليك في وقت كذا فتصدق بها على الفقراء فليصدق في ذلك الوقت (جاز) له
أن يتصدق بها (مالم يتبين^(٤) موته^(٥)) فإن ثبت أن المودع كان ميتاً في ذلك الوقت لزم
الوديع للورثة ضماناً^(٦) وإن التمس فلا ضمان لأن الأصل الحياة وبرامة التهمة فإن آتى بلفظ
يشمل التوكيل والایساء كقوله تصديق بها حياً كنت أم ميتاً فلا ضمان^(٧) (وما أغفله
الميت^(٨)) من الودائع التي كانت معه فلم يذكرها بنى ولا إثبات ولم يصرّف الورثة حاله (حكم
بتلفه^(٩)) فلا ضمان عليه لأن الظاهر أنها قد تلفت هذا كلام أبي طوق قال م باه وأبو جعفر^(١٠) بل
الظاهر البقاء (ومأجله) الميت (فدين) نحو أن يقرأ أن عنده وديعة^(١١) ويذكر مبلغها^(١٢) وصفها^(١٣)

حق للورثة في هذه الحال اه قرز^(١٤) وقال ض عامر إذا كان له وديعة معروفون بقيت حتى يحصل
اليأس من حياته ثم تسلم اليهم (١) أو المصالح قلت وهو قوي رعاية المصلحة (٥) ولا يصرف اليهم
إلا بولاية من الامام أو نحوه وقيل لا يحتاج (٢) ومثله في الاذني النصيب في قوله وكذا هو والغير
باليأس من معرفة المالك (٣) ويضمن له ان عاد كالفالة اه يان (٥) لثلاث ثبوت متضمنة وقال في البحر
قلت وهو قوي رعاية المصلحة بقاء ثبوت متضمنة اه بحر وبني عليه في الاتجار والفتح فمل هذا يكون
مال الفايء تحت يد ورثتهم لهذا الوجه لأن حبسه اضاعة مال المنافع وجعله بيد الغير يؤدي إلى
المشقة البليغة بحفظ غلاته سيما مع طول المدة ويد أحدهم أيضاً كذلك ولا يؤدي إلى الشجار والله أعلم
اه ح محرمي وقرره سيدنا حسن رحمه الله تعالى قرز (٤) فإن ظن موته ضمن لأن العين قد انتقلت إلى
ملك الورثة اه فتح ونظره في البحر وظاهر الأزهار مثل النظر (٥) أو رده مع السوق اه فتح
(٦) قال لم يكن له وارث فليت المال (٥) وكذا الفقراء يضمنون إلا أن يلف بنير جناح ولا تحريط
فلا ضمان عليهم يعني وأما المطالبة فله مطالبتهم قرز (٧) ان تصديق بها قبل الموت وقيل المرض الخوف
أو التمس هل قبله أو بعده أو يتبين أنها بعده وهي تنفذ من الثلث أو أكثر وأجاز الوديعة وإلا ضمن
الزيادة على الثلث ان علم أو قصر في البحث لا أن جهل لان الموصي غار له اه يان معني قرز (٨) قال
الامام ي وإذا ما تدرج ووجد منخله أن الكيس القلاني لزيد أو وجد على الكيس اسم رجل لم يصح
بذلك لأنه قد يودعه شيئاً ثم يملكه أو يشتري كيساً عليه اسم رجل اه يستأن بلفظه (٩) الآن بين
المالك بالبقاء اه ان قرز (١٠) وهو قول الهادي عليم في الأحكام وأصح عليه بخرج قول أمير المؤمنين
عليم قال في شرح الآلات وهو قول عامة أهل البيت عليم (١١) إذا أقر قبيل الموت بوقت لا يتسع لرد
ولا تلف اه ح فتح وح أزهار من باب المضاربة (١٢) مائة (٥) ظاهر هذا أن ذلك شرط في الإجمال
قلت ولا وجه له عندي إذ قد تخدم في المضاربة خلافه (١٣) نحو أن يقول المائة الدرهم التي
في الخزقة القلانية فلو قال معي له مائة درهم ووجدنا في تركته مائة درهم لم يستحقها الوديعة مالم يبين

ولم يوجد^(١) ذلك في تركته فانه يضمها ويكون ديناً^(٢) (وما عينه^(٣)) المبت وعرفه الورثة بعينه (رُد فوراً وإلا) يردوه مع الامكان (ضمن^(٤)) ذكره ض زيد قال وبه قال أصحاب قال وشبهوا بالثوب الذي تلقىه الريح في دار وهو يرف صاحبه * قال عليه السلام وهو معنى قولنا (كما يلقى طائر أو ربح في ملك^(٥)) فتم لم يرد مع الامكان ضمن * واعلم أنه يلزم الورثة إعلام صاحبها والتخية بينه وبينها بلا إشكال وأما حملها اليه فظاهر كلام ض زيد وأبي مضر^(٦) أنه يجب قيل ح وفيه نظر والصحيح أنه لا يجب^(٧) قال مولانا عليه السلام وهو مسألة الثوب كالودعة سواء وليست بحجة^(٨) (وإذا) أودع رجلان عند رجل وديعتين فقلت إحداهما فاذن كل واحد من الرجلين أن الباقي وديعته (التبس) على الوديع (من هي له)^(٩) وكذا إذا التبس عليه أي الرجلين أودعه (فلن ين^(١٠)) أي يستحقها من قامت بينته منهما في الصورتين جميعاً (ثم) إذا لم يكن لهما بينة كانت (لمن حلف) منهما على أنها له (ثم نصفان) حيث يتنازعهما^(١١) أو حلفا جميعاً قبل ع أو نكلا جميعاً ولا يعين لهما على الوديع^(١٢) إلا أن يدعى عليه

عليها (١) ولو وجدت اذ لم يبينها بوصف تتميز به عن سائر أملاكه قرز (٢) كأسوة القرياء (٣) إلا أن يدعى عليهم أنهم يعرفونها وأنكروا ذلك فله عليهم العين اه لمع (٤) في الليل وقيل وإن بعد بما لا يجهت قرز (٥) ظاهر أخلاقهم في الامانات التي تصير إلى الانسان لا باختيار المالك وذلك كقضي طائر وفوائد الثعب وفي وارث الوديع والعامل والعين المتدور بها والموصى بها ونحو ذلك أنه يلزم الرد ولو بشئ المالك وانه أعلم اه املاء سيدنا حسن قرز (٦) وإن لم ينقل قرز (٧) وإذا ولدت العين المودعة أو حصل فيها صوف أو لبن هل تكون وديعة كاصلها أو يجب الاعلام مثل ما أفتته الريح في ملك ذكر في البحر احتالين أحدهما يجب الاعلام فقط كما تلقى الريح في ملك الثاني لا يلزم اذ هو الاصل في يده فيكون حكمه حكم أصله اه ح بحر (٨) وهو الذي لا يدخل اليه الا باذن ولو حقا اه ن (٩) في المسافة التي لا أجرة لملها فان كان لها أجرة لم تجب عليه اه ذمري بل تجب قرز (١٠) حفظاً ولارد إلا أن يتقوا واجب الحفظ على أصل الفقيه ح (١١) لهم بل الخلاف واحد (١٢) فيجب على الحفظ فيها اه آثار (١٣) إن كانوا متحصرين وإلا فليت المالك (١٤) وحكمه قرز (١٥) بالملك لا بالاداع اه هداية لجواز أنه وديع وقيل بالملك في الصورة الأولى لافي الثانية فيمكن أن أودع اه شامي وظاهر الأثر لا فرق سواء بين المالك أو بالاداع مع تعيين العين في الصورة الأولى وهو أن يشهدوا أنه أودعه هذه العين (١٦) أو تكل الثاني أو حلف أصلاً ورد قرز (١٧) نحو أن يشهدوا بالملك لكل واحد لا إذا شهدوا لكل واحد أنه أودعه هذه في وقت واحد فانهما يكاذبان (١٨) وأما في وقتين فكما لو شهدوا بالملك قرز (١٩) ويرجع إلى التعالف والتكول قرز (٢٠) لأنه لا يصح منه الاقرار بجد دعوى التبس لأيهما قيل ع وإنما لم تلزم العين عندنا لأنها إما تلزم من لو أقر زمه الحق وهذا لو أقر

أنه استهلكه عليه بدعوى اللبس كان له تحليفه^(١) على ذلك (وسعى الطالب) من المودعين (حصته مما قسمته إفرأز^(٢)) ولو في غيبة الآخر ومن غير حاكم (ولا) تكن قسمته إفرأز (قبالحاكم)^(٣) يميز له نصيبه قال عليم ذكر معنى ذلك في الكافي إلا أنه قال إذا طلب أحدهما نصيبه فعند محيي يرفع إلى الحاكم ويسلم بأمره ولم يفصل كما فصلنا ولعله أراد فيما ليس قسمته إفرأز^(٤) (و) إذا اختلف الوديع والمودع فقال الوديع قد رددتها وأنكر المالك أو قال هذه وديعتك فأنكرها أو قال قد تلفت فأنكر المالك كان (القول للوديع^(٥)) في ذلك كله أي في (ردها^(٦)) وعينها^(٧) وتلفها^(٨) لأنه أمين ويقبل قوله^(٩) بتلفها وإن لم يبين سبب التلف وعند الحنفية لا بد أن يبين سبب التلف (و) لو أعطى رجل رجلاً شيئاً ثم تلف ذلك الشيء فادعى المالك أنه كان قرصاً مع الذي تلف عنده فيطلبه الموصى ويقول الذي تلف عنده بل كان ودية فلا ضمان على^(١٠) فالقول قول الوديع في (أن التالف^(١١)) ودية لا قرض^(١٢)) لأن الأصل براءة التهمة قوله (مطلقاً) أي سواء قال تركته مسمى ودية أو أخذته منك ودية فلا فرق بينهما بخلاف المسئلة التي تأتي بهذه فان بين اللفظين فرقا وقال م بالله وأحد قولي أني ط بل فرق بين اللفظين هنا أيضا فان قال تركتها مسمى ودية فالقول قوله وإن قال أخذتها منك ودية فالقول قول المالك (ولا) يقبل قول المالك أن ذلك الشيء الذي تلف^(١٣) في يد الغير (غصب)

لم يلزم الحق لأن الشرع قد حكم بأنها نصفان أه غيث (١) فان نكل لزمه الرد إن أمكن استنفاؤه وإلا ضمن ما صار إلى الثاني منها أه بيان بلفظه قرض (٢) وتكون على العلم بل تكون على القطع كما سيأتي (٣) ويحق مذهبهما (٤) أن قسمته إفرأز ويكون مشروطاً بأن يصير النصيب إلى المالك أه بيان ما لم يكن التسليم بأمر الحاكم فلا يشترط مصير النصيب إلى المالك أه تنامي (٥) وإلا فلا بد من الحكم لأجل خلاف م بالله أن التهمة بيع في المستوى (٦) إذا كان غيبة شريكه يجوز معها الحكم (٧) يقال القسمة عند الهادي عليم إفرأز في كل شيء فينظر لعل له قولين (٨) وكذا كل أمين أه فتح قرض (٩) يعني حيث ادعى أنه ردها أيده أو من يثق به وكذا القول لو ارث الوديع حيث ادعى أيضاً أنه رد بنفسه أو من يثق به لا إذا ادعى أن مؤثره ردها أو ادعى أن مؤثره ادعى الرد إلى المالك أو من يثق به فعليه البينة أه جفيل كما تقدم في المضاربة والمذهب أن القول قول الوارث وإنما هذا على أصل م بالله كما تقدم على الآثر المتقدم في المضاربة ذلك أه أي مبني على مذهبه أه سيدنا حسن رحمه الله (٧) ما لم يكن مستأجراً على الحفظ فيبين قرض (٨) ما لم يقل أنا ذممتها لمرض أو نحوه فالبينة عليه قرض وقرره سيدنا حسين المجاهد (٩) مع يمينه (١٠) وفي الفتح باقياً أو تألفاً أه باللفظ وفادته لزوم مؤن الودية وقد ذكره اللقي وقرره الشامي قرض (١١) وسواء كان ما يصرح قرضه أم لا أه طاهر قرض (١٢) لا يجبر التلف بل ولو كان باقياً أيضاً نحو أن

عليه إذا قال الذي تلف في يده بل كان وديعة ^(١) (إلا أن يدعى المالك أنه غصب) (بعد قول الوديع) (أخذته ^(٢)) وديعة ولم يقل تركته معي وديعة فإن القول قول المالك أنه غصب لاقرار خصمه بأنه أخذه والمالك منكر للتسليم بخلاف المسئلة الأولى فإنه مقرر بالتسليم فلم يكن للفظ الأخذ فيها تأثير (و) إذا جحد الوديع الودعة فأقام المالك البيينة باثباتها فادعى الوديع أنه قد ردّها أو تلفت أو نحو ذلك ^(٣) من الوجوه التي تقدمت فإنه لا يقبل قوله ^(٤) في ذلك بعد جحوده إياها ويكون القول (للمالك في ذلك) (بعد أن جحدت فين) (باثباتها (إلا العين) فإنه يقبل قوله ^(٥) فيها بعد جحوده (و) إذا جاء المالك إلى الوديع فأعطاه ثم ادعى أنه غلط وأنه أعطاه غير الودعة فأنكر المالك النطق وادعى أن الذي صار إليه هو ماله وجب أن يقبل قوله (في نفي النطق ^(٦)) والبيينة ^(٧) على الوديع وقد ذكر صرّح بالله في النسب أنه إذا رجع عن الإقرار به في المجلس صح رجوعه فيأتي مثله في المال ^(٨) (و) لو أعطى الوديع الودعة أجنبياً وادعى أن المالك أذن له باعطائه ليستقط عنه الضمان إذا تلفت في يد الأجنبي كان عليه البيينة والقول

يقول المالك هو غصب فجب عليك الأجرة وموّن التسليم وقال هي وديعة فاقول قوله اه مفتى وقرز (١) وإنما قبل قوله أنه وديعة لأنه لم يدع لنفسه تصرفاً مضاربة ولا غيرها ولا جاء بلفظ الأخذ فإن قال نحو مضاربة أو عارية بين لائب الظاهر عدم ذلك اه ح ذويد على التذكرة (٢) ولا فرق بين عليه وجهه في الفرق بين التظنين اه حامر وحلى لأن المالك هنا منكر للتسليم قرز (٣) إذ مجرد الأخذ يوجب الضمان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد (٤) صواب البارة الا مع لفظ أخذه وسواء تقدم لفظ أخذه أو تأخر (٥) أو تناوله أو قبضته لأن المالك منكر للتسليم اه شرح ذويد قرز (٦) ينظر ما أراد بنحو ذلك لأنه لم يقصد الا الرد واللفظ وأما العين فهو يقبل قوله فيها ولله حيث قال بعت فيها من جرت العادة بل ردّه اه تجري (٧) وأما البيينة فقبل (٨) سواء كان الرد قبل الجحود أو بعده وفي التلف إذا بين أنها تلفت قبل الجحود لا بعده فلزوم القيمة اه بيان معنى (٩) وهذا حيث قال نامى لك وديعة فيسأل المالك بالادعاء فادعى أنه قد ردّها أو قد تلف فإنها تقبل بيته الوديع لأنه لم يقصد ما يكذبها عضاً كما سيأتي بخلاف ما لو قال ما ودعيت فقط فلا يسمع قوله ولا يبيته اه تجري ومثله في التيب ومثناه في البيان ولفظه (مسئلة) إذا قال الوديع ما عندي لك وديعة ثم ادعى أنه قد ردّها لم تقبل الا بيته الخ (فرع) قلن قال ما ودعيت شيئاً ثم ادعى الرد والتلف لم يقبل دعواه ولا يبيته لأن انكاره لأصلها يكذب اه بيان بلفظه (١٠) لأنه يصير غاصباً وهو يقبل قوله في العين (١١) أو التذكرة كره التقيح اه غيث (١٢) ويكون على اقرار القابض بأن الوديع غلط اه تنامي (١٣) يعني إذا رجع الوديع بعد أن قبضه الوديع في المجلس صح الرجوع على قول من بالله

قول المالك في نفي (الاذن^(١) باعطاء الأجنبي^(٢)) فيلزم الوديع الضمان إلا أن يقيم البينة بالاذن

(*) كتاب الغصب^(٣) * الأصل في قبح الغصب العقل

والسمع أما العقل فلأنه ظلم والظلم قبيح عقلاً^(٤) وأما السمع فالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل * وأما السنة فما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يحل مال امرئ مسلم^(٥) إلا بطيبه من نفسه وأما الاجماع فلا خلاف في قبح الغصب^(٦) وحقيقته^(٧) هي قوله (هو الاستيلاء على مال الغير^(٨) عدواناً) والاستيلاء هو إثبات اليد على الشيء ولكن لا بد من النقل فيما ينقل عند من اعتبره كما سيأتي والمدوان إثبات اليد لا بذن الشرع والغصب يثبت بالاستيلاء عدواناً (وإن لم ينو^(٩)) المستولى الغصب هذا الذي صححه بمضى المذاكرين للمذهب وقواه الفقيه ح وقال

فيقبول قول الوديع وعندنا لافرق (١) حيث لم يجر عرف باعطاء الأجنبي فإن جرى عرف بذلك لم يضمن نحو أن يردع من جرت عاداته باستعفاؤها على يده (٢) الأجنبي كل من لم تجر العادة بالرد معه اه تجري قرز وإذا قال لا تسلمها إلا إلى يدي فسلمها إلى من تجرى العادة بالرد إليه برئ ولا حكم لبيته كما لو قال ضعي في الطريق أو في زاوية البيت اه دياج وقرره الشافعي قرز (٣) هو في اللغة أخذ الشيء قهراً وجبراً وان أخذته سرّاً فهو سرقة اه شرح أتمار (٤) حقيقة الغصب عند الهدوية هو النقل والتحويل وعندم بالله هو إثبات اليد على مال الغير على جهة العدوان (٥) الاعتد المجردة بجميعاً اه بجر فزعوا أن العقل لا يقضي ببيع ولا حسن اه شفاء (٥) إذا كان يضر بصاحب المال يعني الأخذ اه وشلى (٥) بناء على الأغلب والافلا فرق بين المسلم وغيره اه لمعه (٥) مسئلة والامام ي في تناول غير المضطر من بستان غيره وجهان يحرم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه وقيل يحل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لي كل الخير اه بجر رواه أبو سعيد الخدري عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا أتيتم على حائط بستان غير محوط ببناء فناد صاحباه فلا تأنا فأجابك والاف لكل من غير أن تهدد اه حاشية بجر (٦) لأنه خال عن نفع ودفع واستحقاق فكان ظاهراً (٧) في الشرع اه سحولي (٨) فيدخل في ذلك المنقول وغير المنقول والحق ويثبت في غصب الحقوق بعض أحكام الغصب اه سحولي فقطاً فيأثم غاصبه ولا تصح الصلاة في محل الحق ويجب عليه الاستفداء بما أمكن واما لزوم الاجرة وقيمتها إذا تلف فلا يلزم الناصب لما تقدم من أنها لا تؤخذ الاغواض عن الحقوق ويدل عليه أيضاً لفظ الاضرار في قوله والكراء لبيت المال قرز (٩) صوابه على ما هو للغير ليدخل الحق اه أتمار معنى (٩) هذا يعم قولم بالله والمادى فيما لا ينقل لأنه يسمى فيه غاصباً ويأثم ويلزم الكراء وأما ما ينقل فهو مستقيم على قولم بالله لا على قول المادى اه كواكب قال المصيرى فتكون حقيقة الغصب عند المادى هو نقل مال الغير عدواناً (٩) ويدخل في ذلك الجامل

أبو مضر بل يحتاج إلى نية النصب وإلا لم يكن غصباً **﴿فصل﴾** في بيان الوجوه التي يصير بها الشيء مضموناً على الناصب * إعلم أن للمضروب على ضربين أحدهما بما ينقل ويحول ^(١) والثاني مما لا ينقل فإذا كان المضروب مما لا ينقل كالضباع فإن الناصب لا يضمنه بالنصب ^(٢) على قياس قول يحيى عليم ^(٣) ذكره الاخوان وهو قول أبي حنيفة وقال م بالله إنها تضمن بالنصب وبه قال ش ومحمد قيل مد ولا يختلف الهادي وم بالله أنه يسمى غاصباً وأنه يأثم وأن صلاته لا تنفع في المنسوب وأنه يجب عليه الكراء ^(٤) والاستفداء ^(٥) بما أمكن قيل مد وفائدة الخلاف بينهما إذا زالت من يد الناصب إلى آخر فعند م بالله يضمن قيمتها للجولة وعند الهادي لا يضمن وقال في الزوائد بل على الخلاف إذا أتلفه الغير في يد الناصب قال الهادي ^(٦) لا يضمنه وم بالله يضمنه قيل مد وهذا فيه نظر **﴿قال مولا ناعيل﴾** هو الصحيح قول الفقيه مد وقد أوضحناه بقولنا (فلا يضمن من غير المنقول إلا ما تلف ^(٧) تحت يده وإن أثم ومسمى غاصباً ^(٨)) فهذا تصريح بمثل ما قاله الفقيه مد وأما إذا كان الشيء بما ينقل ويحول نحو المروض ^(٩) والحيوانات وما أشبه ذلك فإن الناصب يضمنه (و) إنما يضمن ما جمع شروطاً خمسة * الأول أنه لا يضمن

والناسي والصبي والمجنون في أحكام الدنيا في النصب إلا في الأثم اه سحولي نقل هذا لو قل ثوبان مضموناً في يد غيره وهو جاهل كونه مضروباً كان غاصباً وعلى قول أبي مضر لا يكون غاصباً (١) لفظان مرادفان (٢) وقيل يضمن ما قلناه بالحرث ونحوه اه تعليق ومثله في البيان ولفظه **﴿مسألة﴾** من أمان الناصب في حرث النصب الخ (٣) في الرهن اه ولفظه في المستحب أن من ارتهن أرضاً فطلب عليها العدو فإنه لا يضمن ومن أصله أن الرهن مضمون على المرتهن بكل حال اه غيث (٤) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد وهو هنا غير مأخوذ (٥) وفي البحر تلزمه إلى وقت خروجها من يده فقط ومثله في الكافي وقال ض حامر إلى وقت رجوعها إلى يد مولاه أو تلفها في يد الناصب الآخر أو يحصل اليأس من رجوعها فيسلم القيمة اه دياج قرز وهو مستقيم في الأجرة لافي القيمة فلا يضمن اه ح ع ح قرز (٥) فإن تذر الاستفداء لم يلزمه شيء عند الهادي عليم من القيمة لا الأجرة فتلزم إلى وقت التلف أو اليأس قرز (٦) الصحيح الضمان عند الجميع قرز (٧) وليس المراد بقوله تحت يده أن يكون فيها كما قيل في الرهن بل المراد بحيث لو توزع لكان القول قوله وينظر ما للفرق بين هذا وبين ما تقدم في الرهن فإنه اختير هناك أنه لا بد أن يكون فيها (٨) سواء كان المظف هو أو غيره اه تجرى لا ما زال عن يده ولم يطف قرز (٨) هذا مطلق مقيد بما سياتي في قوله والقرار على الآخر إن جنى أو علم فلو تلف تحت يد الآخر ولم يعلم ولا جنى كان القرار على من قبله في المنقول وغيره اه سحولي لفظاً قرز والمختار في المنقول فقط (٩) وتلزم الأجرة مهما جبت تحت يده وفيما بعد ذلك خلاف بين المذاكرين قيل ل ف نجب وقال في البحر والكافي وتعليق المذاكرة لا يجب اه ح أثمار (٩) ذكر في

(من المنقول إلا ما انتقل) فلو لم ينقل لاحتسب^(١) ولا حكا^(٢) لم يضمنه^(٣) الشرط الثاني أن ينتقل (بفعله^(٤)) فلو انتقل بفعل الغير نحو أن يدفعه دافع على مال الغير فينتقل باندفاعه عليه فإنه لا يكون غاصباً بهذا النقل لأن الرجل المدفوع كالألة للدافع^(٥) الشرط الثالث أن يكون نقل ذلك المال حصل بنقل الغاصب^(٦) (لا بنقل ذي اليد^(٧)) الثابتة عليه نحو أن يحمل امرأة^(٨) أو صبياً^(٩) وعليهما شيء من الخلق^(١٠) أو الثياب أو في أيديهما شيء يحملانه فإنه إذا حملهما فانتقل المال الذي في أيديهما تبعاً لنقلهما لم يضمن ذلك المال الشرط الرابع أن يكون ذلك النقل (تقلاً ظاهراً أو في حكمه) قال على خليل والمعتبر في ذلك هو إزالة جملة الشيء عن مكانه قال فإن كان شيئاً متصلاً فأزال بعضه عن مكانه لم يكن ذلك تقلاً حتى ينقل الجميع وذلك نحو أن يطوى^(١١) من بساط الغير بمضغه قل أم كثر لم يكن تقلاً حتى يطوى جميعه^(١٢) قال وكذلك لو حرك جملة الشيء ولم ينقله من مكانه لم يكن تقلاً نحو أن يفتح الباب المنصوب^(١٣) ويرده^(١٤) ذكره في الزادات^(١٥) وعن أبي مضر يضمن ما طوى من البساط وكذلك الباب يضمن إذا

القاموس أن العرض يشمل جميع الأشياء غير التقدين اه يحيى حميد (١) قل الشيء (٢) جعد الودعة وشهادة الزور وحكم الحاكم باطل اه سحولي (٣) ظاهره ولولت نعمت يديهما يكن بجناية قرز (٤) مباشرة أو سبب (٥) فعلى هذا لو ركب على دابة الغير ولم يستقم وسارت باختيارها وتلفت لم يضمنها وأما الأجرة فتزعم (٥) ويكون الدافع جانياً عند م بالله غاصباً عند الهدوية (٦) ولو عتاراً ما لم يبق له فعل قرز ولقط حلى ما لم تكن منه زيادة فإنه يضمن أو أمكنه التحويل (٧) فلو وقع طائر على جدار فخره لم يضمنه (٨) لأنه يمنع قبضه ولو رماه في الهواء فقتله ضمنه ولو في الهواء داره إذ ليس له منع الطائر في هواء ملكه اه روضة نواوي (٩) وقيل يضمن مطلقاً إذا انتقل بفعله وهو ظاهر الإزهار (٧) وأما سائق البهيمة التي عليها مال مضمون فإنه يصير غاصباً لها يتقلها وسواء كان عليها ركاب أم لا (١٠) لامن ركوب على الدابة فسارت من غير سوق فيضمن الأجرة فقط عند الهدوية واللين والأجرة عند م بالله ثبوت اليد وهذا بجلي إذا كانت لا تتاد السير إلا بسوق فإذا فرض أنها سارت من غير سوق لم يضمنها عند المعبرين للنقل بفعله وأما إذا قد صارت مطبوعة على السير بحيث تسير عقيب ركوب الركاب فهل يسيّر هنا حصول فعل منه زائد على ما تتاد الدابة أم يكفي ركوبه عليها وكان قد ساقها لاستمرار عاداتها بذلك أم يفرق بين أن يركبها وهي تسير فلا يضمن أو يركبها وهي واقعة فسارت ضمن بحق اه ح لقطا نقل عن الشامي أنها إذا سارت لسبب ركوبه ضمنها قرز (١١) ولا يقال إن اليد للراكب لأن الذي فوقها مال ضمنه بنقل الدابة (٨) حرة (٩) حرأ (٥) أحراراً وأما العبد فيضمن ما عليه بنقله لأنه مال وأما العبد بنفسه فكذا لأنه مال قرز (١٠) ولو غصباً قرز (١١) ولم يجنب (١٢) ولا طي حتى ينقل آخره قرز (١٣) لا فرق قرز (١٤) لا فرق (١٥) على أحد قوله أنه لا يضمن إلا ما نقل وإلا فهو يضمن

كان موضع رجله واسماً وتناول قول م بالله على أنه ضيق^(١) قال مولانا عليم والظاهر خلافه^(٢) والرحا^(٣) إذا أدارها كالباب لا يضمن عند م بالله^(٤) ويضمن عند أبي مضر إذا كان موضع قطبها واسماً وقد ألقوا^(٥) ثلاث صور الأولى إذا أجال الدابة وهى فى رباط قتال أبو مضر إن كان الرابطة لها مالكا فلا ضمان وإن كان الرابطة لها غاصبا ضمن^(٦) وكأنها غير مربوطة الثانية إذا أدار القنديل المعلق يميناً ويساراً فلا ضمان ذكره ضز يدومض الناصرية وإن رفعه ضمن^(٧) وقال ض ف والناصر الرضى لمذهب جده الناصر^(٨) يضمن فى الوجوه كلها^(٩) الثالثة إذا سل بعض السيف من غمده والتمد فى يد المالك فمن بعضهم أنه لا يضمن قيلع وعند الهدوية يضمن فى هذه الصور كلها قال مولانا عليم أما فى مسألة البساط والرحاء والباب والقنديل^(١٠) فلا نسلم لأن ذلك ليس بنقل ظاهر وم يعتبرون النقل^(١١) وأما مسألة السيف^(١٢) فالأقرب أنه يضمن^(١٣) عند الهدوية وم بالله جميعاً لأن الناصب إذا كان فى يده رأسه وسل بمضه فقد قل جلته أعنى الحديد نقلاً ظاهراً فيضمن عند الهدوية وأما عند م بالله فلأن المسك الرأس أقوى يدا من المسك للتمد إذا لم يكن التجاذ مقلداً بعنق الذى فى يده التمد فان كان مقلداً به فاليد له قال عليم هذا الذى يترجح عندى فصار قولنا نقلاً ظاهراً احترازاً من الصور التى قدمنا والذى فى حكم النقل الظاهر جحد الوديسة^(١٤) فانه

بالاستيلاء من غير قل اه هبل (١) يقال المؤيد بالله يقول بثبوت اليد أو على أحد قوله (٢) وهو أنه لا يضمن (٣) وكذا الرحا (٤) خلاف البيان (٥) وكذا عند الهدوية (٦) حيث لم تثبت اليد عليها أو على قوله القديم اه غيث معنى (٧) لملي خليل اه مفتي بما لا يضمن والمختار التفصيل (٨) قيل وكذا إذا كان الحبل غصبا فكأنها غير مربوطة اه زهور (٩) المختار الضمان مطلقاً يقال لما الفرق بينهما وبين القنديل إذا أداره أما الحيوانية فليس يمارق مؤثر وإن كان التارق استقرارها على قوائمها فهذا أقرب فوجب أن يشاركها ما يستقر على أصله كالسلم المربوط ونحوه اه من املاء سيدنا حسن وخطة (٧) إذا أخرجه من السلسلة ولو بقى بمضه تحت الرابطة قرز (٨) وهو الحسن بن علي الاطروش عليم والناصر الرضى من أولاد الناصر الاطروش عليه السلام (٩) مذهب الناصر عليم يوافق م بالله عليم هتا ويوافق الهادي عليم بأنه يضمن بالنقل وثبوت اليد فأيهما حصل ضمن به اه عامر (٩) خلاصتها فى القنديل قطع (١٠) قال فى البحر والدابة اه فقط البحر لا كطلى بعض البساط وكذا بعض الشيء أو القنديل أو الدابة مربوطتين (١١) سياتى فى السرقه وإن لم ينفذ طرفه وظاهره وإن لم ينقل المجموع قرز وقيل لا بد فى السرقه من نقله (١٢) والدابة وسواء كان الرابطة لها مالكا أو التغير وقيل بل لا يضمن اه بحر معنى (١٣) إذا تلفت نعو فى يده يضمن بمسكه به وإلا فقد برى قرز (١٤) ونحوها كالمارية والمستأجرة (٥) إذا

يصير بجعلها^(١) غاصباً وكذلك لو باع مال النير وسلمه^(٢) بالتخليه واليد في الظاهر له فانه يصير غاصباً بذلك وإنما يكون البائع غاصباً بقبول أرملة أن يكون في يده^(٣) وأن تكون يده أمانة^(٤) وأن يسلم تسليمًا لفظيًا^(٥) وأن يكون بالقرب منه^(٦) ليصح التسليم وعن الكنى لا يشترط أن يكون في يده وكذلك لو شهد بمال النير^(٧) أنه لنير المالك^(٨) فانه يصير

كان جوده لها عقيب دعوى مالكا^(٩) اهـ بيان بلفظه لا لو سكت أو جردها بسؤال غير المالك إذ الغالب إخفاء الودائع اهـ بمر بلفظه فلما إذا لم يكن^(١٠) عقيب دعواه لم يكن غاصباً قرز^(١١) (١) في وجه المودع اهـ بيان وهداية أو عامه بكتاب أو رسول قرز^(١٢) (٢) لأنه بالوجود صار جانيًا عليها لأنه ملكها في الظاهر وضمان الجنابة يلزم ، وإن لم يحصل قتل ولا إيثابت بد كذا ذكر مصنفه ض عبد الله الدواري (٣) قال في البرهان من باع شيئاً لنيره بغير إذنه وسلمه إلى المشتري فإن كان تسليمه له بالفعل لا بمجرد التسليم كان غصباً وإن كان التسليم بالقول فقط فإن كان البيع في يد البائع أمانة كان ضامناً إذا أذن للمشتري بالتقبض وقيل وكذا إذا قبض منه من المشتري فقد سلطه عليه وإن لم يكن في يد البائع من قبل فإن كان بالقرب منه بحيث قد ثبت يده عليه كان غاصباً عند م بالله لأعدا الهدوية وإن لم يكن بالقرب منه فلا ضمان اهـ برهان (٤) هذا في المنقول لا غير المنقول فلا يضمن إلا ما تلف تحت يده (٥) وتلف قبل القبض وأما إذا تلف بعد القبض فلا كلام فيه قرز^(٦) (٦) فلو كانت غير أمانة فهو ضامن من قبل البيع اهـ غيب (٧) أو ضمانه بآذن الشرع اهـ مفتى كالأجير الضامن والعارية المضمنة والمرتهن (٨) يفهم من هذا لا بد أن تكون اليد أمانة فلو كانت غير أمانة بأن تكون غصباً أو مستأجرة أو طارية مضمنة أو رهناً لم يكن البيع غصباً وليس كذلك بل الذي لا يكون يمه غصباً من هذه هو المصنوع فقط لأن النصب حاصل فيه من قبل فلم يكن البيع نفسه غصباً وأما ما عدا النصب مما ذكر ونحوه فإن يمه غصباً قطعاً إذ هو قبل البيع غير غصب فكان صواب العبارة أن يراد مع قوله أو ضمانه غير غصب قرز^(٩) (٩) وهو قوله سالت احتراز من التسليم الفعلي فانه يصير به غاصباً من غير بيع (١٠) أو قبض منه فقد سلط المشتري عليه فيضمته اهـ بيان بلفظه (١١) أي من البائع ولعله على أصل م بالله وأما عند الهدوية فتضمن لأنها دلالة اهـ مفتى قرز^(١٢) (١٢) وحده القرب أن تصلها يده أو الوود الذي يسوق به يقال هذا في غير الأمانة فأما فيها فلا يشترط أن تكون بالقرب منه إذ الدلالة كافية في الضمان قرز^(١٣) (١٣) لا ما يتحد عنه فلا يضمن لأنهم لم تثبت يده عليه عند يمه والأذن بقبضه إلا إذا كانت بالقرب منه ولكن هذا فيما كان ليس تحت يده أمانة وأما في الأمانة فذلك يوجب ضمانها مطلقاً وذلك لأنه تخرج منه وتعدى اهـ كواكب لفظاً قرز^(١٤) (١٤) وحكم به قرز^(١٥) وكذلك الحاكم إذا حكم بمال النير لنيره لأنه يصير كأنه نقله من ملك المشهود عليه والمحكوم عليه (١٥) ولهذا احتج م بالله على الهدوية في صحة النصب من غير قله كما ثبت من دخول ضمان الوديع إذا جحد الودعية مع أنه لم يحصل النقل ولما ثبتت من وجوب ضمان الشهود للشهود عليه إذا رجعوا بعد الحكم فأجابوا على م بالله بأن الضمان في هاتين المصنفين ضمان جنابة لا ضمان غصب

غاصباً * الشرط الخامس أن يكون النقل واقفاً (بغير إذن الشرع) فأما لو كان باذن الشرع كالنقاط الضالة واللقطة ^(١) ونحو ذلك مما سياتي إن شاء الله تعالى فإنه لا يكون غاصباً وقال (م) بالله لا يعتبر في المنصوب نقل الغاصب له عدواناً بل (ما ثبت ^(٢) يده عليه كذلك ^(٣)) أي بغير إذن الشرع (وما نقل لإباحة عرف) لم يضمن كالضيف ينقل شيئاً ^(٤) في المنزل الذي أذن له بدخوله مما جرت العادة بنقله ورده نحو أن يشرب من الكوز أو يضع المنديل على العيش أو ينظر في مصحف ^(٥) أو كتاب أو نحو ذلك مما أباح له العرف قتله وهكذا الأجير الخاص ^(٦) إذا دخل البيت (أو) قتله (خوفاً منه ^(٧)) لم يكن غاصباً لأن الشرع قد أباح له ذلك ^(٨) نحو أن يخاف البيهة أن تنطحه أو تنطح غيره أو تلتف زرعه أو زرع غيره ^(٩) أو نحو ذلك فيدفعها فإنه لا يصير بذلك غاصباً (أو) قتله خوفاً (عليه) نحو أن يخاف على البيهة من سبع أو لص فتقلها فإنه لا يصير بذلك غاصباً ^(١٠) (أو) ينقله (من نحو طريق) كلو أزال مال النير من طريق المسلمين ^(١١) أو نحوها مثل أن ينقل

بأنه قد حصل النقل المعنوي لأن الشهود تقلوا ملك المشهود عليه إلى ملك المشهود له بالمعنى فكذلك إذا رجسوا وكذلك الوديع نقل بحجوده ملك غيره إلى ملكه بالمعنى فذلك ضمنه صميرى (١) ولو مفصولة (٢) وفائدة الخلاف تظهر في أربع مسائل : الأولى أنه إذا تمز على مال النير فقتله ضمنه عند الهادي لا عند م بالله . الثانية إذا ثبتت يده على مرة للنير فتح صاحبها ضمنه على قول م بالله لا عند الهادي . الثالثة إذا تعلق بذنب بقرة للنير ولم تقتل بقتله فوقعت لأجل ذلك ضمنه عند م بالله لا عند الهادي . الرابعة لو ركب على دابة مفصولة ولم تقتل بقتله ضمنه عند م بالله لا عند الهادي عليه أنه نجري ومغم (٣) قيل س مع المنازعة والانتكار (٤) ما لم يكن مفصولاً إذ لا ضرورة لمصلحة خلاف ما في الكواكب (٥) ولو كان لا يعرف لأجل التمييز قرز (٦) والمشارك مع الإذن (٧) لا فرق بين الخاص والمشارك ولذا قال في البيان إلا الأجير من غير فرق (٨) فإن خرج به لم يبر بده إلى المنزل بل إلى يد المالك (٩) إلا أن يخرج به بآذنه أو يخطف أو يخطف هو والمالك هل يقتلها لنفسه أو لغيره الضرر فاقول للمالك (١٠) إلا حيث صادقه أنه أخرجه من الزرع وادعى أنه أخرجه لنفسه فإلينة عليه إيان (١١) لأن ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم كواكبوا أعلم (٨) ولو غصبها أو وابل (٩) وإذا أخرجه من زرع الغير وجبت (١٠) قبل وصولها إلى صاحبها ضمن ما جنت حيث يضمن المالك وذلك بأن تكون معروفة بالقر ونحوه وليس ذلك عذراً يسقط عنه وجوب الإخراج بل يخرجها ويجب عليه الحفظ وإن لحقه اتفاق كما يجب عليه أن يسير المسافة الطويلة (١٢) ليزيل منكرها وما لحقه من كراهة واتفاقه عليها لحفظها ومؤتمها رجع على صاحبها كاللقطة لا على ما اتفق على نفسه أنه حاشية زهور قرز (١٣) ما لم يجر عرف بالتسبب قرز (١٤) المثل على ما اختاره المفتي في السمر (١٥) ولو غصبها (١٦)

الثوب ^(١) أو نحوه من موضع الصلاة في المسجد فإنه لا يصير بذلك غاصبا وكذلك إذا وضع على عنقه أو ظهره أو في ملكه شيء وكان الواضع غير المالك ^(٢) فنقله (قا) أن المنقول في جميع هذه الصور التي قدمنا تكون أمانة ^(٣) في يد ناقله حتى يرده إلى يد مالكه أو سيده حيث جرت العادة بالتسليم فيه فإن فرط ضمن (غالبا) احترازا من مودة لا يكون النقل فيها أمانة ولا ضمانا وذلك نحو أن يضع المالك على عنق رجل شيئا أو في ملكه على وجه التعدي فأزاله عن نفسه أو عن ملكه فإن ذلك الشيء لا يصير بذلك أمانة ولا ضمانا لأنه منكر يجب إزالته وكذلك وضع سمناء في قدحه فله أن يرقه إن لم يجد ما يضعه فيه ^(٤) (و) المنقول (بالتعثر غصب ^(٥)) كلو تهر فصدف شيئا رجله حتى أزاله عن مكانه فإنه بذلك النقل يصير غاصبا على قول الهدوية وقديم قولي م بأنه وعلى قوله الأخير لا يصير غاصبا لعدم ثبوت اليد ذكر ذلك بعض أصحابنا المتأخرين ^(٦) قال مولا ناعليم وفيه نظر ^(٧) على قول الهدوية لأن النقل هنا ليس على جهة المدوان إذا فعل المتأد ^(٨) فصل في كيفية رد الغصب إلى مالكه (و) اعلم أن الغصب (يجب رد عينه ما لم تستهلك) ولا يجوز الناصب دفع القيمة ^(٩) عوضا عنه وذلك إجماع فإن استهلك حاسوب العوض

(١) قيل هذا بناء على أنه لم يكن ثم مكان غيره قلنا ظاهر ما تقدم في الصلاة العموم وقيل لا بد أن يشتغل أقل الصلاة وهو ركعتان أو تجزئ من الصلاة (٢) والمالك من غير تعد قرز كان يسقط دينارا بيت أذن بدخوله (٣) قيل أو لم ينقل حيث كان الواضع ملكا وأما الرج أو الطائر فلا بد من النقل وقياس ما تقدم سواء كان الواضع ملكا أم لا كالرجع وعلى الطائر قرز (٤) على كلام من زيدوا في مضر وهو المذهب خلاف الفقهاء مع (٥) ما لم يكن مالكه حاضرا فإن كان حاضرا لم تصر أمانة ولا ضمانا قرز (٤) المالك السمن أو مباح من غير كلفة ولا مشتة قرز ومثله في تطبيق الفقيه مع ومثله في الازهار حيث قال ولا يفسد إن تمكن بدونه (٥) فلا قيل لا يجب لأن صاحبه متعد فيه سل اه متى لكن سيأتي ولا يفسد إن تمكن بدونه فينظر ما الترق الظاهر أن الوجوب هنا وهناك مع الامكان ولا ضمان إن فعل لكن يأتي وقيل يضمن (٥) ان تعدد فإن كان بغير اختيار فهو أمانة يلزمه حفظه اه بيان بلغته قرز (٦) لا نظر لأن المباشر مضمون وإن لم يصد فيه (٧) وحاصل العشر أنهما إن كانا متعديين معا قلتم غاصب بالنقل ضامن مع التلف وإن كانا غير متعديين فالمتعثر ضامن مع التلف وأمانة مع النقل وإن كان السائر متعديا ضمن مع التلف غاصب مع النقل وإن كان الواضع متعديا فهو ولو كان بالمباشرة وقيل حيث لم يلف بالمباشرة والاضمن اه شرح بحر (١) لابن لقمان وعلى ما قرره سيده ابراهيم السجولي أنه لا ضمان في الرابع بالمباشرة كما أتى ومثله تعدد في الموقف (١) لأن المباشر مضمون وإن لم يصد فيه (٨) ولا العوض

إجماعاً وإن استهلكك حكا فسيأتي تفصيله (و) يجب على الناصب أن (يستفدى^(١))
المقصوب متى خرج عن يده بوجه من الوجوه بشرطين * أحدهما أن يكون المقصوب (غير
التقدين^(٢)) فان كان تقدماً لم يلزم استفداؤه^(٣) بل يرد مثله * الشرط الثاني أن يمكنه
استفداؤه (بما لا يخفى^(٤)) بحاله وإغاييراً الناصب برداً للمقصوب (إلى يد المالك^(٥)) بولا
يكتفى الرد إلى منزله ولا إلى غلامه بل إلى يده أو إلى يد من أمره (إلا) أن يكون
المقصوب عليه (صبيلاً ونحوه) كالجنون (محجوراً) عن التصرف (فيها) أي في مثل تلك
العين فانه لا يرد إليه بل إلى وليه وحاصل ذلك أنه إن علم^(٦) أنه صار إلى الصبي أو بالاذن

الامع الرضى قرز (١) قوله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد وما لا يتم الواجب
إلا به يجب كوجوبه اهـ بحر (٥) وأما لو استغناها المالك ممن صارت إليه لم يكن له أن يرجع على
الناصر بما استغناها (١) ذكره بعض المذاكرين الفقيه خلافاً للفقهاء فقال يرجع لأنه غرم لحقه
يسيه (١) وأما الذي استغناها منه فيرجع عليه بما سلم له أن أمكن (١) لأن القاض مباشر للقاء
والناصر فاعل سب ولا حاكم لفاعل السب مع المباشر اهـ زهور إذا كان لا يمكن الناصر أن يستفديه إلا بما
دفع المالك قرز (١) وأما الأوراق والبصائر إذا غصبها غاصب فيرجع بما يستفدى مثلها بمثله لا بما
زاد على ذلك اهـ شامى قرز (٢) وأما الفلوس فيجب الاستفداء قرز (٥) قيل ما لم يكونا موقوفين
حيث يصح بل لا فرق على المختار وهو ظاهر الأثر (٥) قال المترضى فان قضاهما عن دينه أجزأه
لا عن زكاته ونحوها للخبر لا صدقة من غلول رواء في التقرير وعند المؤيد بالله حصتان كثيرهما ولا
يجب فيها أجرة وقفا اهـ بيان (٣) وتطيط للمسلم إليه ولو علم أنها غصبا إذا أخذها برضاء الناصر
اهـ سحولى وسيأتي نظيره في كتاب الوصايا وهو قوله ويرجعون عليه لا على أى الثريين ومثله في
البيان في باب الصرف وكذا ذكر الفقيه س في التذكرة اهـ ولفظ حاشية وهل يطيب النقد المقصوب
للبائع قال في الرضا في باب الصرف أما لو غصب على غيره عشرة دراهم ثم اشترى بها سلعة فبيد أن
يقال تطيب الدرهم لبائع السلعة وظاهر كلام الهدوية أن النقد يطيب لمن صار إليه لانه لا يضمن اهـ
من خط حيث وعن إمامنا المتوكل على الله لا تطيب حتى يرضى المالك وهذا الكلام في ظنها وعدمه
بعد قبضها وأما جواز القبض فلا يجوز أن كان النقد لمن أو لغير معين والقاض ممن لا يحل له وأن
كان مصرفاً للمظلمة جاز اهـ سيدنا حسن رحمه الله قرز (٥) فأما لو كان المقصوب مثلاً من طعام أو
غيره وخرج عن يد الناصر فهل يلزمه الاستفداء أو يرد مثله ظاهر كلام أصحابنا أنه يلزمه الاستفداء
والفرق بينه وبين التقدين أن التقدين قد ثبت أنها لا حصتان وإن عينا في المبيع والثقل يضمن اهـ غيث
(٤) ولعل الوجه أن متى انتهى إلى الاجتفاف صار المجحف في حكم المسر المدينون اهـ شرح بحر
(٥) ولو كان سكراناً ولفظ حاشية السكران كالجنون (٥) أو من يده يده اهـ شرح أزهار من العارية
(٦) أو ظن على أصل المؤيد بالله

جاز الرد إليه وإن علم^(١) أنه لم يؤذن لم يميز الرد إليه وإن التبس رجوع إلى المادة فإكان يتبادر هذا الصبي حمله جاز الرد إليه نحو التصاع^(٢) في الحمامات وحصر المسجد والكيزان الموضوعة على بابه قيل ع هذا^(٣) إذا استعملت في الموضع الذي وضعت للاستعمال فيه فإن استعملت في غيره^(٤) لم يبر إلا بالرد على المتولى فثبت أنه لا يبر إلا بالرد إلى يد المالك (أو) بالرد (إلى من أخذ منه) تلك العين المنصوبة وإن لم يكن مالكا (إلا) في صورتين فإنه لا يبر بالرد فيها إلى من أخذ منه الأول أن يكون الذي أخذ منه (غاصبا مكرها أو في حكمه) فالمكره الذي يأخذه من دون رضاء مالكة والذي في حكمه الذي يأخذه من صبي برضاء^(٥) وقال أبو جوع وأبو ح أن الناصب الثاني يبر بالرد إلى الناصب الأول قال السيد ح وهذا الخلاف إذا كان الأول يردده إلى المالك فإن كان يتلفه فلا خلاف أنه لا يبرأ وهكذا ذكر الفقيه ل قيل من فسكون فائدة الخلاف في السكرامهل يطالب به الثاني بعد رده إلى الأول أم لا ومن المذاكرين من قال الخلاف مطلق^(٦) وأشار في الشرح أنه إذا صار إلى الثاني برضاء الأول لم يبر بالرد على الأول أجماعا^(٧) لأنه قال كالأول اشترا ما قال أبو مضر أما إذا كان في يد الناصب باذن المالك كأجرة البقية^(٨) برى الثاني بالرد إلى الأول بلا خلاف قال مولانا عليم وهذا الذي اخترناه في الأظهار بقولنا مكرها أو في حكمه لا نه ليس بمكره ولا في حكمه (و) الصورة الثانية (نحو راع^(٩)) ردت إليه الشاة (لبلال^(١٠)) فإذا رد الناصب الشاة المنصوبة إلى الراعي لم يبر إن ردها إليه في الليل وإن ردها إليه في النهار برى لأنه قدرها إلى من

(١) أو ظن (٢) أي كما يقول في التصاع لأن مراده بردها إلى الصبي (٣) المذهب المعروف وأبل معنى فإن لم يكن ثم عرف فكلما الفقيه هو القوي قرز (٤) حيث جرى عرفه بأنها لا تستعمل في غيره قرز (٥) المراد أنه أن يبر بالرد إلى من أخذه من الصبي لا هو نفسه قد تقدم (٦) يعني سواء كان الأول يتلفه أم لا (٧) يرد فيه خلاف ح وح اه (٨) مع المقدان لم يقدر فقد ملكك ولا يبر إلا بالرد إليها ويجب عليها التصديق بها فإن علم أو ظن أنها لا تخرجها لم يبر بالرد إليها بل تصديقها وتكون له ولا يفي ذلك اه طاهر قرز (٩) ونحو الراعي من أذن له بالحفظ في وقت دون وقت (١٠) والمسئلة على أربعة أقسام الأول أن ينصبها في وقت حفظها ويردها في وقت حفظها برى بوقت الثاني أن ينصبها في غير وقت حفظها ويردها إلى الراعي في غير وقت حفظها فإنه لا يبرأ بوقت الثالث أن ينصبها في غير وقت حفظها ويردها في وقت حفظها برى عند الفقيه وقيل من لا يبرأ الرابع أن ينصبها في وقت حفظها ويردها في غير وقت حفظها وقيل لا يبرأ وقيل يبرأ (١١) وأما الاجرة والقيمة فلا يبرأ إلا بالرد إلى المالك اه بحر معنى قرز لا ن

أذن له المالك بقبضها في تلك الحال^(١) وكذا لو غصب من الوديع برأ بالرد إليه وكذلك المستعير^(٢) والمستأجر قبل مضي المدة (ويبرأ) الناصب عن العين^(٣) المصنوبة (بمصريها إلى المالك^(٤) بأي وجه^(٥)) نحو أن يطعمه إياها^(٦) قبل أن تستهلك عند الهادي أو يبيعها^(٧) أو يرهنها منه^(٨) أو يبره إياها أو نحو ذلك فإنه يبرأ (وان جهل^(٩)) المالك مصيرها إليه وأحد قولي الناصر وأحد قولي ش أنه لا يبرأ إلا مع علم المالك أمالو غلب على ظن الناصب مصير العين إلى مالكها ولم يتحقق ذلك فقبل ح أنه يبرأ وأخذ من كلام لم بالله وقيل ل لا بد من الظن المقارب للعلم وأخذوا بضامن كلام لم بالله^(١٠) قال مولانا عليم كلام الفقيه أقرب^(١١) (و) يبرأ الناصب (بالتخليصة الصحيحة^(١٢)) بين الشيء المصنوب وبين المالك (وان لم يقبض) المالك تلك العين • قال عليم هذا هو الصحيح وفي المسئلة قولان لم بالله أحدها

الأذن لم يتناولها أه غيث^(١) وكذا من استؤجر على الحفظ في وقت دون وقت^(٢) هذا تفسير قوله أو إلى من أخذ منه^(٣) وكذا الاجرة والقيمة قرز^(٤) على وجه يصح الرد إليه لا لو كان زائل العقل أه غيث^(٥) فرع المذهب فإن أكرمه على قبضه برى بحيث لا عذر من التسليم^(٦) ح وش وإن أكرمه على إيلانه لم يبر وإن استأجره أو استأجره برى إذا صار أميناً أه بجر بقضه قرز^(٧) وذلك حيث يكون في موضع يزم المالك أخذه فيه قرز^(٨) أما إذا أطعمه الوديعة نفسها برى ولو جاعلها له تجرى وهذا مع بقاء عينه كالتب والزبيب وإن خبز وأطعمه إياه لم يبر أه يان وذلك لأنه قد استهلك عندنا^(٩) ولا بد أن يكون غفراً أه كواكب ولفظ الكواكب قوله برى يعني إذا أكله برضاه وجعل كونه حقه قرز وقيل ولو مسكرها^(١٠) وإذا رد ما ملكها صارت أمانة في يد الناصب إن علم الحال وإلا فنصب مجدد من يوم الرد أه نمارى قرز^(١١) أو ممن أخذها منه كما مر قرز^(١٢) ولعله يصح لاهل المذهب بما روى في بعض التفاسير بقوله تعالى وآتيته الحكمة وفصل الخطاب أنها كانت سلسلة معلقة إلى السماء وفي وقت داود عليم وكان إذا اخصم اثنان لم يتأهلا للبتل منهما حتى كان ذات يوم اخصم اثنان قد غصب أحدهما على الآخر مالا فسره ثم أعطاه مالسه ليحفظه له قبضه ولم يعلم أنه ماله ثم تناول السلسلة فتأهلا كل واحد فرقت حينئذ ونزلت البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه فدل على أن الناصب يبرأ بقبض المالك ولو جهل كونه ملكه ولذلك نالا السلسلة أه املاء^(١٣) ينظر لو أطعمها الشيء المصنوب عليه فالقياس أنه لا يبرأ إلا أن يكون له ولاية حال الطعام بأن يكون قد تاب وولاه أصلية أو أعيدت له الولاية ممن له الولاية برى وإلا فلا أه متى^(١٤) وكلام ماله ما لفظه وكذا إذا غلب على ظنه أنها قد رجعت قائماً تبرأ عنه أه غيث وعدى الهادي عليم لا تبرأ وقيل ف يعني فإنه لا يبرأ ما لم يظن ظناً مقارباً للعلم أو يعلم^(١٥) والمذهب أنه قد تحقق لزوم فلا تبرأ ذمته إلا يقرن أه بجر^(١٦) وكذا لو غصب عبداً فاعتقه المالك أو وقعه برى الناصب من الضمان إذا أخرجه عن ملكه وكذا لو قتل العبد المصنوب فاقض

أنه يبرأ بالتخلية والثاني أنه لا يبرأ وقال السكني ليس له بالله إلا قول واحد في المنصوب أنه يبرأ بالتخلية (إلا^(١)) أن يترك القبض (خوف ظالم^(٢)) يخشى المالك أنه ينصبها عليه في تلك الحال (أو نحوه) وهو أن يسلمها في غير موضع النصب فانه لا يجب عليه قبضها حينئذ ولو لم يخش عليها فلا يبرأ بالتخلية حينئذ^(٣) (ويجب) الرد (إلى موضع النصب^(٤)) وإن بصد^(٥) (إذا كان لحمله مؤنة ذكر ذلك أص أبي ح وأبو ط للمذهب وقال م بالله بل للناصب تسليمه في أي موضع كان ولا يلزمه إلى الموضع الذي نصب منه ولا خلاف أنه إذا كان لا مؤنة لحمله ولا غرض بقوته أن له أن يسلمه في ذلك المكان^(٦)) (أو طلب المالك العين المنصوبة في مكان غير موضع النصب وجب على الناصب تسليمها في المكان الذي وقع فيه (الطلب إن كانت) الدين موجودة (فيه^(٧)) فان لم تكن فيه لم يجب ولا خلاف في ذلك في الطرفين ذكره أصحابنا (و) إذا كانت الدين المنصوبة في جدار للناصب لزمه هدمه وكذلك إذا كانت في زجاجة له ولم يمكن استخراجها إلا بكسر هأ أو ابتلعها بهيمة له^(٨) يجوز ذبحها وجب أن يهدم (و) أن (يكسر) ويذبح لرد ما هي فيه^(٩) حيث لذلك) يعني

المالك براءة الناصب إذ قد استوفى عوضه فان عني أو لا قصاص لم يرد والقرار على القاتل اه بحر قرز (ه) عالما وتكون العين لا القيمة فلا بد من القبض إذ قد صارت ديناً قرز كالبيع والركا إذا دخلت إلى المصدق اه غيث (١) وقد دخل هذا الاستثناء في قوله بالتخلية الصحيحة فاعلم ذكره أيضاً اه يحي حميد (٢) ما لم يرض المالك قرز (٣) حيث لحمله مؤنة أو غرض بقوته لئلا يخالف المسئلة التي بعدها اه ح فصح قرز (٤) ان كان المالك فيه وان كان غالباً وجب الرد إليه أي المالك وان لم ينظر بل الحاكم يتوب عنه حيث كانت غيبته بريداً قرز (ه) يعني المجلس قرز (١) وقيل للميل وقيل البلد (٢) وتطيل المؤنة يقتضي ذلك اه دياج (٦) ولو كره المالك ويجب قبضه لتبرأ ذمة الناصب قرز (٧) في الميل وقيل المجلس قرز (ه) والقول للناصب في غيبته عن موضع النصب وسيأتي في الدعوى أن القول لمترك غيبة المنصوب قرز (٨) أو لتبرئه ويجب شرائها بما لا ينجف (٩) مسئلة من رجل يقيم على إنسان ومعه قدر وضع فيه رشاده فلما وصلت التمن إلى القدر أرادت شاة تأكل منه فتشب رأسها في القدر فلم يمكن صاحبها خلاصها إلا بكسر القدر وأراد صاحب القدر ذبحها ليخلص قدره الجواب والله أعلم اه إذا كان صاحب القدر على الطريق كسر قدره ولا شيء على صاحب الشاة وان كان في منزله فربا أنتم على الطريق ذبحت الشاة ولا شيء على صاحب القدر وقيل لا تذبح بل يكسر القدر ويضمته صاحبها لئلا يذبح الحيوان لتبرأ كلة اه بحر قرز اه ولفظ البحر (مسئلة) وإذا أدخلت بهيمة رأسها في قدر القدر فقدر الشخص لا يكسره وأذبحها فالأناة مستهلكة حينئذ اذ لم يكن البهيمة كسره حيث لا يؤكل وتضمنه حيث تضمن جنتها فان كانت مأكولة وتضمن جنتها لم تكسر بل تذبح (١) والا كسر (٢) قلت اذ البهيمة حرة متان والقدر حرة واحدة ويضمن الارش اذ كسره لنفع نفسه اه بلفظه (١) كأن تدخل رأسها القدر وهي في يد صاحبها

حيث له أن يهدم ويكسر ويذبح فأما لو لم يحز له الهدم نحو أن يركب لوحاً منصوباً على سفينة أو خشبة منصوبة في بيت وفي السفينة أو البيت نفوس محترمة^(١) وأما لنير الناصب يخشى تلفه بنزع اللوح أو الخشبة أو مال له يحصف به إذا تلف فإنه لا يهدم حيثئذ وكذلك في الكسر والذبح فأما غير المأكول إذا ابتلع الجوهرة للمنصوبة^(٢) فإنه لا يجوز له ذبحه وكذلك إذا خيط جرحه بخيط منصوب^(٣) وتزعه يضر وهو محترم الدم فإنه لا يجوز ذبحه^(٤) بل يلزم العوض (ولان) لا يمكن له الهدم أو الكسر أو الذبح^(٥) أو تعذر عليه بوجه من الوجوه (قيمة الحيولة^(٦)) لازمة له (على الأصح) من القولين ومعنى ذلك أنه يلزمه

أو نحو ذلك والا فلا شيء عليه^(٧) حتى حيث وضعه في الطريق^(٨) ولم يحكمه الخروج قرز^(٩) فإن كان دخول الجوهرة الزجاجية بفعل غير صاحب الجوهرة وصاحب الزجاجية فهو غاصب لها فإن سلم الزجاجية إلى صاحب الجوهرة كان له أن يكسرها بأمر الحاكم لاستخراج ملكه ويغرمها لهما على صفها أعنى وفيها الجوهرة ويرجع بها^(١٠) على الناصب وإن سلمها إلى صاحب الزجاجية فبني ثلثها لزمه تسليم الجوهرة فيكسر الزجاجية ويرجع بقيمتها على الناصب وقبل أن يتلقاها أمانة قرز^(١١) بل لا يرجع لأنه خالي بقرار الضمان عليه وسيأتي صريح^(١٢) فرع فلو كانت الجوهرة غير منصوبة وابتلعها بهيمة السيد فإن كانت معروفة بالصدى ضمن مالها قيمة الجوهرة كما مر إن كانت غير ما كولة وإن كانت ما كولة جاء الخلاف هل تذبح^(١٣) أو يضمن صاحبها وإذا كانت غير معروفة بالصدى فإن كانت غير ما كولة فلا شيء وإن كانت ما كولة فعلى القول بأنها لا تذبح لا يجب شيء وعلى القول بأنها تذبح يحكم لصاحب الجوهرة يذبح البقرة ويضمن أرض ذبحها عند ما يلقه وعند الهادي عليه يغير صاحب البقرة بين أخذها مذبوحة وبين تركها وأخذ قيمتها قبل الذبح وذلك بعد قبض مالك البقرة لها أه يان^(١٤) تذبح مالم يحصف الذبح بملك البقرة قرز^(١٥) أي الحيوان المحترم وأما إذا خيط جراحة نفسه فيزعه مالم يخش التلف أو تلف عضو فيقرم مثله أه ب وعن سيدنا طاهر عدم الرد ترك واجب ويجوز بالأضرار ترك الواجب^(١٦) ومثله عن الفقيه وضعه التهامي^(١٧) وفيه نظر والمخار أنه لا يبيع الضرر الانتفاع بالتيار إذ لا يبيحه إلا خشية التلف وإن جاز ترك الرد فهو أمر غير الانتفاع والاستعمال والأمر واضح أه شامى^(١٨) صوابه نزعه^(١٩) حيث يكون لنير قرز ولو كانت بهيمة النير ما كولة حيث تحذر شراؤها بما لا يحصف فإن أمكن ذلك وجب ووجب ذبحها وقيل لا يجب شراؤها^(٢٠) في المتقول فقط أه ح لى قد تقدم في غصب القبر لزوم قيمته للحيولة وهو غير متقول فينظر أه جد بن على الشوكاني رحمه الله^(٢١) وأجرته يجب على الناصب إلى وقت دفع الضمان فقط ثم يرا الناصب وقيل ل إلى وقت رده أه يان أو التلف قرز^(٢٢) وإنما وجب قيمة الحيولة وإن لم يكن الناصب قد ملكها ليقتضيه بها عوض عن الانتفاع بالعين فتكون القيمة كالقرض^(٢٣) إلى أن يرد العين فإن استهلك بعد دفع العوض قضى ما دفع وما وجب على الناصب بعد الاستهلاك أه دواى قرز^(٢٤) بل الإحقة فلذا يرجع بها وبما أمتدتها أه أملاء

قيمة تلك العين المنصوبة لأجل أنه حال بينها وبين مالها فتى عادت تلك العين فهي باقية على ملك المالك ويرد للنائب القيمة التي دفعها إليه للحيولة قال عليه السلام وحكم ما قدمنا (كعبد^(١)) غصبه غاصب ثم (أبقى) عليه (أو أى شيء^(٢)) منصوب خرج من يد الغاصب (وتوسخ^(٣) فتشرد رده) فإن الغاصب يضمه^(٤) إلى أن يقبضه صاحبه فإن أخذن الغاصب قيمته^(٥) ثم ظفر به صاحبه فإنه يكون له ويرد للغاصب ما أخذ منه^(٦) هذا مذهب الهادي وش وذلك حيث يسلم القيمة بالينة^(٧) أو بقول المالك^(٨) أو بنكول الغاصب وقال م بالله والخفية بل يملكه الغاصب بدفع القيمة^(٩) فتى عادت فهي للغاصب لا للمالك قال أبو مضر لكن على أحد قولي م بالله والخفية أنه يملك من وقت النصب بطريق الانكشاف وأحد قولي م بالله وهو الصحيح من مذهبه من وقت دفع القيمة أما لو سلم الغاصب القيمة بقوله أن قيمته كذا وحلف على ذلك وانكشف أكثر فإن المنصوب إذا رجع هنا فهو لمالكه اتفاقا^(١٠) ذكره في الشرح وفي جمع البحرين المنفية لكن قالت الخفية بخبر المالك بين امضاء

سيدنا الحسن قرز (٥) يوم الایس ان قارن التسليم وإلا فيوم النصب وقيل يوم النصب إلا أن يزيد زيادة مضوية فيخير كما يأتي قرز (١) فإن كان المنصوب عبداً قتله المالك في يد الغاصب برئ الغاصب وإن قتله الغاصب باذن المالك لم يجر لأنه لا يستباح بالاباحة وإن قتله عبد للغاصب أو لغيره ثم اقتص سيده من العبد القاتل برئ الغاصب كما لو قبض قيمته من القاتل وإن عفا عن القصاص أو كان القاتل خطأ فإن كان القاتل للبيد حراً كان لسيده مطالبة الغاصب والقاتل بقيمة وقرار الضمان على القاتل وإن قتل العبد المنصوب عبداً لسيده أو ولداً لسيده ثم قتله سيده قصاصاً فقال في البحر انه يبرأ الغاصب وقال في الاتصاف والتذكرة لا يبرأ من ضلته اه كواكب معنى قرز (٢) مقول (٣) هذا في المتقول وعند م بالله مطلقاً (٤) في الحال ولا يشترط الایس من عوده قاله في الكواكب (٥) من غير ملافة وهو صريح الشرح فيما يأتي في قوله فيرجع بالعين ان بقيت وإلا فابذل (٦) وفي رجمت (١) العين المنصوبة استحقت المالك وقوائدها ورد القيمة لا قوائدها لانها حصلت وهي ملكه فلا ينقض ذلك الملك برجوع المنصوب ذكر مناه في التذكرة وقيل هذا اذا رد بالتراضي لا بالحكم فهد قوائد العوض ذكره في ح الفتوح وقرره المتقى وحيث والارجع أنه يجب الرد مطلقاً لانها إباحة والاباحة تبطل بطلان عوضها قرز فله يكون حكماً حكماً ما قيل على قوله مباح مع العلم وهو أن تكون القيمة كالنصب إلا في الاربة والخامس سقوط الاسم والله أعلم اه املاء سيدنا حسن رحمه الله والياس أنه معاطاة اه من خطه رحمه الله قرز (١) لفظ السحولي فان رجعت العين للمنصوبة فهي قوائدها الاصلية والفرعية لا السكا وأما قيمة الحيولة فهد المالك فان كان فيها قوائدها مع الباقى ضمنها مع النطف اه سحولي لفظ قرز (٥) قوائدها قرز (٧) والحكم (٨) وصادقه الغاصب قرز (٩) لان المعاطاة ملكه عند م بالله (١٠) ولا تسقط الاجرة انما قال ورد

الضمان أو الرد وهكذا إذا انكشف أنه في يد الناصب يوم دفع القيمة بدعواه أنه خرج
عن يده **فصل** في بيان حكم المنصوب إذا أحدث فيه التعصب تغييرا ينقصه
أو يزيد فيه (و) هو أن تقول حكم المين المنصوبة (إذا غيرها) الناصب (إلى غرض)
يتعلق بها ^(١) في الناصب وليس باستهلاك كذبيح ما تصلح لـ كل ^(٢) وسلخه ^(٣) وتقطيع الثوب
قيصا ^(٤) ونحوه خاطئه أم لا فإذا كان التغيير على هذه الصفة (خير) للمالك (بينها) ^(٥) وبين القيمة
فإن شاء أخذها (ولأرض) يستحقه وإن شاء أخذ قيمتها ^(٦) سليمة وقال م باقئ ليس له إلا
أخذ المين وأرض نقصانها (إلا) أن يكون ذلك التغيير (في) شيء يمكن تقويمه على حياله ^(٧)
(نحو الخصى) ^(٨) في العبد المنصوب فإن أرض الخصى مُقدَّر في نفسه ^(٩) فيستحقه المالك لأن
الناصب قد ألتف بعض أعضاء المين للمنصوبة فيخير المالك ^(١٠) إن شاء أخذ العبد بعينه وأرض
الخصي (وإن) كان الخصى قد (زادت به) ^(١١) قيمة العبد فإنه لا يسقط الأرض بتلك الزيادة
وإن شاء أخذ قيمته سليما من الخصى أو غصبا ^(١٢) ونحو الخصى ذهاب يد زائدة ^(١٣) (و) إن
غيرها (إلى غير غرض) كتمزيق الثوب وتخييطه ^(١٤) بما لا غرض به في تلك الناحية وذبيح

الوض وضوائه (١) في البلد أي بلد التغيير قرز (٢) ما لم تكن أضحية كما يأتي فيضمن قيمتها قرز
(٣) يكنى ذبيحة تقطع قرز (٤) اخراجه من الجلد ما لم يقطع لحمه فان قطع لحمه كان استهلاكه كليل ح إذا
كان تقطيعه صغيرا استهلكه فإن كان كبيرا فلا يكون استهلاكا كاملا إذا فصل الذبوح (١) لم يكن استهلاكا
لأن معظم منافعه باقية قرز (٢) قال الذويد يعني من المفاسل (٤) مع بقاء أكثر منافعه (٥) في غير الوقف
وأما الوقف فيرده بينه وقيل لا فرق بين الوقف وغيره (٦) يوم التعصب اه يان قرز (٧) يعني على اقتصاده
(٨) ولو كان العبد الذي خصى نفسه اه يان أو غيره ممن لا تضمن جنايته كآفة سبوية (٩) وهو قيمته
يوم الجناية قبل الخصى قرز (٥) قال في البحر إن كان الخصى بجناية قيمة العبد وإن كان بغير جناية
فانقص من قيمته يوم التعصب اه يان وظاهر المذهب خلافه وهو أنه يضمن القيمة سواء كان بجناية أم لا
وقد ذكره الفقيه ف (١٠) المذهب يضمن القيمة (١١) مع تجديد التعصب قرز (١٢) فصار للمالك في
العبد ثلاثة خيارات إن شاء أخذه مع الأرض كما تخدم وإن شاء أخذ قيمته سليما وإن شاء أخذ قيمته غصبا
(١) وقائمة اختيارها أنها تخدم مدة من هي عليه من الزيادة ولا يجب عليه الزيادة بعد الاختيار اه بهران
ووابل وإذا اختار القيمة صار ملكا للناصب بغير اختياره وليس له الرجوع اه سحولي قرز ينظر والقياس
أنه معاطاة على الخلاف (١) فهو ملك قهرى اه يان وحيث (١) له إذا تجدد غصب لا فرق لأن الزيادة
فصل الناصب كما في مسألة البئر والله أعلم يقال وإن كان فصل الناصب فلا بد من تجديد غصب وطلم
البئر غصب اه سيدنا حسن رحمه الله تعالى (١٣) وذلك لأن أرضها مقدرة وهو حكومة وهو ملك دية
الأصلية ومن ذلك أنه الرجل من الخصى التميز أئني ذكره التجري قرز (١٤) وفي البيان بأن ألف التغيير

المزول الذي لا يصلح للآكل^(١) (ضمن الناصب (أرض) التقصان (اليسير^(٢)) وهو النصف
 فما دون (وخير) للمالك (في الكثير^(٣)) وهو ما زاد على النصف^(٤) (بين) أخذ قيمتها
 صحيحة و) أخذ (عيناها مع الأرض و) اختلف المماق في حكم (فوائدها الأصلية^(٥)) في الضمان
 وعدمه فذهبنا وأبى ح وك أمها (أمانة^(٦)) في يد الناصب (فلا) يلزمه أن (يضمن) منها
 (إلا ما نقله لنفسه) لأنه يصير بذلك غاصبا لا إذا نقله لمصلحته كسقيه^(٧) ورعيه لم يضمن
 إلا أن يكون الرد ممكنا (أو جنى عليه) فيضمن ضمان جنابة لا ضمان غصب (أو لم يرد)
 تلك الفوائد وتراخي (مع الالكان) فانه يضمنها لأن هذا حكم الأشياء التي تصير إلى
 الانسان بنهر اختياره كما تقدم في وراث الوديع والمضارب وفيما ألقته الريح في دار الانسان بنهر
 اختياره وقال الناصر وش إن فوائدها العين المنصوب بمضمونة كاصلاها قيل ح أما إذا كان الولد موجودا
 في بطنها عند النصب فذلك موضع اتفاق^(٨) أنه مضمون لأنه قد صار غاصبا لامع الأم فيضمن
 قيمة الجميع وأما الخلاف فيما حدث بعد النصب وأشار في شرح من زيد ذكر في شرح أبي مضر
 والفقهاء أن ولد النصب أمانة في يد الناصب على الخلاف الذي تقدم ولو غصب الأم وهي حامل^(٩)

(١) أي لا يرغب أهل البلد إلى أكله اه رياض (٢) وهذا التصغير فيما هو مضمون على الجاني من قبل
 جانيه كالغصب وللرهون وما في يد الأجير المشترك وأما الجنابة على ما ليس فيه سبب يوجب ضمانه
 كن جنى على جبهة النهر فلا خيار في ذلك بل يأخذه مالكه مع الأرض وقاها اه بيان قرز (٣) فإذا
 ادعى الناصب أن التقص يسير فيسلم الأرض والمالك قال كثير فيختار قيمته سليبا قال قول الناصب
 لأن الأصل عدم التقص (٤) لأن الأكثر في حكم الكل فصار كأنه استهلك الكل (٥) وهذا في غير
 الوقف فأما الوقف فيسلمه مع الارش من غير تخيير قرز والله أعلم (٥) الحادثة عند الناصب اه فتح
 (٥) والفرعية اه شرح فتح إلا الأجرة فانها مضمونة عليه مطلقا وللر لازم له فيها في ذمته قرز (٦) كقول
 طائر اه سحولي قرز (٥) بخلاف فوائد الرهن فهي مضمونة عندنا ولعل الفرق هناك أن علة الضمان هي
 الرهنية وهي حاصلة في الفوائد وأما في النصب فآلية الضمان وهي النصب وهي غير حاصلة في الفوائد
 الحادثة اه تعليق (٧) ولو اختلفنا هل نقله لنفسه أو لمصلحة المنصوب قال قول المالك (١) بل
 للناصب كما تقدم لأنه لا يعرف إلا من جهته (١) لأن ظاهر فعل الناصب التصدي اه كواكب معنى
 (٨) وظاهر الانزحلافه (٥) وأما لو غصب الشجر وعليها ثمر (١) فانه مضمون اتفاقا اه فتح وقيل
 لا يضمن (١) ينظر ما للفرق بين الحمل والتمر اه سحولي قد يقال الفرق أنه يصح بيع التمر لا الحمل (٩) قال في
 التفرعات وإذا حبلت الامة عند الناصب بزناؤه أو من غيره ثم ردها لا لكها حبل ثم ولدت وماتت بالولادة
 فانه يضمنها الناصب لأن سبب موتها حصل عنده ولم يزل حتى ماتت منه كما لو جرحته عنده ثم ردها ثم
 ماتت من الجرح بخلاف ما لو ردها مريضة ثم ماتت فانه لا يضمنها لأن الموت حصل بزيادة مرض حصل

لأن قيمته حيث^(١) داخلة في قيمة الأم والزيادة الحادثة فيه غير مضمونة كالولد الحادث^(٢) تنبيه قال عليه السلام اعلم أن ما اكتسبه العبد في يد الناصب حكمه حكم الفائدة الأصلية^(٣) في أنه للمالك وغير مضمون إلا بتلك الأسباب^(٤) قال هذا الذي ترجع عندي ولم أقف فيه على نص في فصل في حكم ما غرمه الناصب على الناصب^(٥) وما زاد فيه وتصرفاته وما يلزمه من الاجرة (و) اعلم أن من غصب عينا وغرم فيها غرامات نحو أن تكون دابة فلقها أو شجراً صغاراً فقصها^(٦) وسقاها حتى كبرت أو حيواناً صغيراً فكبر أو مهزولاً ففسن أو جريحاً فداواه حتى برى أو ثوباً فقصمه أو صبغه أو أديماً فذهب أو عوداً فجعله دواة^(٧) أو نوى فدفقه حتى صلبح للملف وغرم على ذلك غرامات فانه (لا يرجع) في ذلك كله (ما غرم فيها^(٨)) (وإن كانت تلك العين قد زادت به قيمتها لكن صاحبها بالخيار حيث تميزت العين بالصباغ^(٩) والديباغ والذق ونحوها^(١٠) لا بالسمن والكبر^(١١) ونحوها^(١٢))

عند سيدها لا بالمرض الذي حصل عند الناصب ولا بسببه اه كواكب (١) يعني إذا تلفت الام وولدها بعد الولادة ضمن قيمتها كاملاً (١) وهذا حيث تلف الولد بنير جناية ولا تجدد غصب فان تلف وحده دون أمه قطع لم يفتقون في ضمانه وإن تلفت لا هو رد هو ويضمن قيمتها يوم الغصب غير حامل (٢) يوم الغصب ولا شيء لولد إن لم يمكن اه كواكب وإن تلف مضمونة لزمه قيمته وقيمة الأم غير حامل قرز (٣) قال في شرح من زيد وأما يتبع الولد الام في الرهن والكتابة والتدبير لان الحق فيها ثابت في الرقبة فعرض إلى الولد بخلاف الغصب فليس بحق ثابت في الرقبة فلم يسر إلى الولد (٤) وصيد العبد المصنوب لسيدته لثبوت يده ويده يد سيده وفي وجوب أجرة العبد على الناصب حال التصيد وجهان الاصح لا شيء اه بمر معنى بل المختار لزوم اه وكذا في التزكوة والهبان (٥) كلام الامام عليه السلام حيث صار إلى يد الناصب بنير اختياره كأن يضعه في داره وأما لو أخذه منه فهو غاصب وقيل لا فرق فلا يضمن الا أن يخله نفسه لا لرد له لملكه كما تقدم (٦) حيث قبض الناصب الكسب وإن لم يقضه فلا ضمان عليه اه مامر (٧) صوابه المصنوب (٨) ولم يفسد والا فقد ملكها قرز فان فسدت وصحلت فقد ملكها قرز وتلزم القيمة قرز (٩) جعل العود دواة والذق استهلاكاً اه زهرة الا أن يقال هو بعد ذلك اه مامر يعني لا يصلح الا لذلك وقيل لا فرق فلا يكون استهلاكاً اه غيث (١٠) لانه متعد وليس لمقر ظالم حتى وسواء كانت للهاء أو للقاء (١١) فرح فان تلف بقي تضمن قيمته تردد قيل يضمنها بعد الصبغ (١٢) اذ قد استحق تسليمه مصبوغاً وقيل قبله اذ الصبغ من فعل الناصب اه بمر بقطعه (١٣) لعله اذا تجدد غصب واقفه أعلم لا فرق لان الزيادة من فعل الناصب كما في مسألة البر والله أعلم اه وفي البيان ضد بالنظم قد تجدد غصب (١٤) وليس للناصب أن يضل الصباغ وقال ش بل له ذلك (١٥) كالتصايرة وتصان المعاني (١٦) ولا خيار للمالك اذ لا يخص عليه اه غيث (١٧) زيادة المعاني وتعليم القرآن

إن شاء أخذ تلك العين ولا أُرش له سواء زادت بذلك أم نقصت ^(١) وإن شاء أخسذ قيمتها ^(٢) قبل حدوث ذلك الحادث (و) إذا كان الناصب قفزاد في العين المنصوبة زيادة كان (له فصل ما ينفصل بنضرر) يلحق العين المنصوبة نحو أن يحل السيف أو اللجام أو الدواة فإن للناصب فصله عنه وهذا ما لا خلاف فيه (و) إن (لا) تنفصل تلك الزيادة إلا بمضرة تلحق العين المنصوبة (خير المالك) يعني أن تقلع الحلية وتأخذ أُرش الضرر ^(٣) أو يدفع قيمة الحلية للناصب منفردة لا مركبة ^(٤) وهذا إذا عرف الضرر قبل الفصل فاما لو لم يعرف إلا بعد الفصل فانه ينظر فيه فإن كان يسيراً استحق المالك الأرض وإن كان كثيراً فالتخير المتقدم ^(٥) وأما إذا كانت المضرة تلحق الزيادة دون الزيد عليه فليألك قلعها ^(٦) ولا يستحق الناصب أُرشاً للحلية لأنه متعده بوضعها وقد دخل في هذه المسئلة لو غصب أرضاً فبنى فيها بناء أو غرس غروساً فملى الناصب رفضها ^(٧) فلو كانت العروة تنقص برفع البناء والغرس وعرف ذلك قبل رفضها هل يغير المالك كما خبر في الحلية إذا ضر قلعها سئل قال مولانا عليه السلام والجواب أنها إن كانت تنقص عن قيمتها يوم الغصب ^(٨) خير ولا فلا (و) إذا زرع الناصب في الأرض المنصوبة ينذر منه فالزرع له ^(٩) ويجب (عليه قلع الزرع) ^(١٠) وإن لم يحصد (أي لم يبلغ حاد الحصاد لأنه متعده) (و) يلزم الناصب (أجرة المثل ^(١١)) (العين المنصوبة) (وإن لم ينتفع ^(١٢)) بها وقال كذا يلزم لأن يتنفع

(١) هـ صان سعر أو غيرها إلى غرض وإلا فالصغير ثابت له قرز المختار ما في الشرح بل قرز الأول لأنه قص بفعله (٢) أو بعده لأنه قد استحق الزيادة (٣) ولفظ البيان وإن تركه أخذ قيمته معبوضاً (٤) إن تجد غصب (٥) من غير فرق بين اليسير والكثير لأنه قد رضى بالفصل قرز (٦) والبناء والغرس فأما لا يستحق البقاء ما سحولى لفظاً (٧) حيث كان إلى غير غرض وإلا خيراً بينها وبين القيمة كما تقدم قرز (٨) على وجهه لا يحصى قرز (٩) حيث ترد الناصب من القلع لا فرق قرز (١٠) بما لا يحصى قرز (١١) بل يوم القلع من غير نظر إلى الغرس مثاله أن تكون قيمتها عشرين من غير نظر إلى الغرس والبناء فلما قلمت أو رفع البناء قصبت قيمتها بمسحة قرز (١٢) أقره صلى الله عليه وآله وسلم الزرع لزراع وإن كان غاصباً وروى لمن زرع (١٣) وعليه تسوية الأرض له بحر وفي البيان ما قلناه ما قص من قيمتها بالخرف والقطع إن قصت فإن لم تنقص فما غرم في الإصلاح ذكره الفقيه فاه رياض (١٤) إلا أن يجري عرف بالتأجير كالتأجير أو الجمل قرز (١٥) ولو لم يلا يؤجر كالمسجد والقبور والمصحف ذكره الفقيه ح ومثله في البيان (١٦) إذا كان ذلك يؤجر لا بما لا يؤجر كالقندين والمثليات فلا تلزم الأجرة له سحولى قرز (١٧) فلو طرح في المسجد غلة أو غيرها أو (١٨) علقه لزمته أجرة جميعه وإن لم يعلقه لكن شغل زاوية منه لزمته أجرة جميع ما يشغله منه ومن صرح بالمسئلة

وقال أبو حنيفة لا تلزم الناصب أجره فإن أجر لزمه التصديق بالأجرة (فإن أجر) الناصب العين المنصوبة (أو نحوه) مثل أن يبيعها أو يهبها (فوقوف) على إجازة المالك ^(١) فإن أجاز أو جرى منه ما هو بمعنى الإجازة كالمطالبة ^(٢) بالنفقة ^(٣) فقد ذكره أبو حنيفة واستحق الأجرة قليلة كانت أم كثيرة قيل ح وتكون في يد الناصب أمانة ^(٤) وعن الفقيه ي بل يضمن قدر كراه المثل والزائد أمانة ^(٥) قال مولانا عليم ^(٦) وهو الظاهر من كلام أبي طو أو أمان الم يجرى المالك الإجازة بطل المقد ^(٧) واستحق المالك أجره المثل على المستأجر ^(٨) فإن كانت النفقة أقل منه وفيت ^(٩) وإن كانت أكثر رد الزائد إلى المستأجر ^(١٠) تنبيه ^(١١) قيل ع وولاية قبض النفقة ^(١٢) عند أبي ط إلى المالك لأن الناصب فضولى قيل ل وإنما تلحق الإجازة عند أبي ط إذا كانت الأجرة في النعمة أو نقداً لأنه لا يمين فاما إذا كانت عرضاً فإنه يمين فلا تلحقه الإجازة ^(١٣)

الترالى في الفتاوى قال وكما ضمن المسجد بالانفاق تضمن منصفها بالانفاق اه روضة نواوى ^(١) في نسخة حذف الألف وهو أولى ^(٢) قرع فلو كان المنصوب ثوباً أو نحوه ولم يلبس بل بقي معه مدة طويلة لو لبس له لم يضمن ^(٣) قيل ف أنها تجب أجرته للمدة كلها ^(٤) وقيل للمدة التي تبلى فيها فقط والأقرب أنها لا تجب أجرته لأن منافعها باقية لم تلتف بخلاف الدابة والدار ونحوها والأرض فإن منافعها تلتف في كل مدة يمضي اه يان بلفظه ^(٥) وهو ظاهر الكتاب وقواه المتقي وحيث والسحولى ^(٦) وذلك لأنه يجب السكراء في كل وقت يمضي له أجره ولا يمنع من ذلك تقدير أنه لو أكرى هذه المدة الطويلة لم يكن له كراء فيها كلها لأنه يلبس باللباس في بعضها ذكره في البرهان عنه اه بستان لفظاً (مسئلة) لو جنى رجل على ولد بقره وتلف الولد وانقطع لبن البقرة لكونها لم تحلب إلا بوجوده الجواب لبعضه أنه يلزمه ما بين قيمتها حلوب وغير حلوب كمسئلة الحفر قليل ف وكذا يأتي على أصل الهدوية لأنه متعدد في سبب السبب (مسئلة) من غصب فرساً أو نحوه فحبها ولدعاهم وقبح في هوة قتالهم بالله لا يضمنه وقال ش يضمنه قرز وهو يأتي على قول الهدوية لأنه فاعل سبب السبب عدواناً اه يان ^(١) ويسقط لزوم الأجرة والضمان على الناصب بإجازة المالك لتصرفه من يوم الإجازة وتصبر العين والأجرة في يده أمانة اه ح لى لفظ قرز ^(٢) أو قبضه اه يان بلفظه مع عليه قرز ^(٣) حتى الأجرة ^(٤) وكذا العين تكون أمانة سواء أجاز قبل القبض أم بعده اه سحولى قرز ^(٥) بل يبقى موقوف حتى يرد أو يفسخ ^(٦) حيث كان لها أجره ^(٧) أى وفيت أجره المثل من المستأجر حيث علم أو استعمل وإلا فهي على الناصب فإن سلمها المستأجر رجح على الناصب لأنه مفروود قرز ^(٨) أى الأجرة ^(٩) إلا أن يجوز بعده عليه قبض الناصب للأجرة اه شرح أزهار من البيع ويان ^(١) بل تلحقه الأجرة ولا فرق بين العرض والبعد لأن منافع الدار مبيعة كن اشترى قيمياً بقيمى الشراء فإنه يكون لصاحب القيمة ^(٢) وإن عقد عن نفسه ذكر معنى ذلك الامام المهدي عليم اه سماح سلامى ^(٣) بل لا يكون لصاحب القيمة حيث لم يضيف

لأن الناصب يكون مشترياً لتلك العين لنفسه بالنافع والفضولى لو اشترى لنفسه^(١) قال
 النيرلم تلحقه الاجازة قبل غفلو نوى أنه يؤجر للمالك لحقته الاجازة **وقال مولانا عليم** وقد
 ذكرنا أن البائع الفضولى لو باع عن نفسه ملك الغير لحقته الاجازة ولا يضر كونه نوى
 عن نفسه فينظر ما للفرق^(٢) بين البيع والشراء قال والاقرب أنه لا فرق بينهما وإن المخالف
 هنا^(٣) يخالف هناك (و) يجب على الناصب (أرض ما قص^(٤)) من العين المنصوبة
 نحو أن تكون داراً قهدهم بسببها^(٥) أو تصدع حصبها^(٦) وصاروجها^(٧) أو حلية فخشنه^(٨) معاً
 أو دابة فاجترحت^(٩) أو ثوباً فأسحق^(١٠) أو نحو ذلك فإنه يلزم الناصب إذا رده أرض ذلك
 النقصان (ولو) كان النقصان (بمجرد زيادة) حصلت (من فضله) فإنها إذا أزيلت تلك
 الزيادة في يده ضمن أرضها وقد ذكر عليم * مثال ذلك بقوله (كأن حفر براً) في دار أو
 أرض غصبها فارتفعت قيمتها لأجل تلك البئر (ثم) إن الناصب (علمها^(١١)) فنقصت القيمة
 ضمن ذلك النقصان هذا إذا كان التراب موضوعاً في ملك صاحبه^(١٢) فإن كان في شارع أو

اليه يكون مشترى والنشوى لا بد من الاضافة (١) أو أطلق ولم يضاف إلى المالك اه بيان (٢) بل قد
 فرق بينهما في العقد للوقوف بقوله أو قصد البائع عن نفسه وعلى ذلك في النية بأن الشراء إثبات
 فيحتاج إلى الاضافة والبيع كالاستقاط واحتج في البحر بحديث حكيم بن حزام لأن الرسول صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يسأله في بيعه في بيع الشاة اه ح من النية (٣) لم يوجد مخالف بل المخالف ابن سليمان
 وص باقه (٤) وهو ما بين التيمين وهذا في غير ما مر وأما ما مر فقد ثبت اختياره إذا كان إلى غير غرض لأنه هنا
 بغير ضله قرز (٥) ولو بأمر غالب قرز (٦) بغير ضل الناصب وإلا فكما تقدم من الصغير قرز (٧) وكذا التقاض
 ويسمى في غير التين السمنت المطبق به للسلطوح والجدار (٧) النورة (٨) بالسنة المهمة وفي القاموس بالسنة والشين
 (٩) ومن ذلك ذهب أحد حواس البعد عند الناصب فإنه مضمون ولو كانت العين باقية وكذا يأتي والله أعلم
 لو غصب أرضاً ثم ردها وقد صلبت اه بيان قرز وكذا لو تم البعد منه أو علمه إياها أو علمها قرز ثم نسبها
 ضمن النقصان على ظاهر الكتاب ما لم تكن الصنعة محرمة انهجرى وقيل لا فرق قرز (١٠) أي خلق (١١) بغير
 إذن أو طمعت بعد التمكن من الرد ولو بأمر غالب اه ما مر ومثله في حل (١٢) فرح وحكم العلم أنه إن طلبه
 صاحب الأرض لم يلزم الناصب كمن هدم جدار الغير لم يلزمه إصلاحه بل يلزمه الأرض إذا ذكره الله إلا حيث
 الخفر في شارع أو طريق فهو منكر يجب إزالته وقال ط وض زيد والشافعي بل يلزمه العلم وإن طلب
 الناصب علم البئر فله ذلك لئلا يضمن ما وقع فيها قبل رضا المالك أو بأن يكون في طريق أو نحوه اه ن
 معنى يعني فأما بعد رضا المالك فلا شيء على الناصب قال في اليرهان وكذا لو منعه المالك عن العلم فهو
 رضاء اه بستان ومثله في الرياض (٥) ولو نقصت بالخفر ضمن أرض النقصان ولو طمها لتبوت الأرض في
 نعمته بالخفر وهو متبرع بالعلم اه سلوك وفي البيان مصداً بالعلم (١٢) برضاء أو في مباح قرز

ملكاً لتبر صاحب النار ^(١) فلا أرض على الخافر لأنه مستحق لرده ^(٢) (إلا) نقصان (السمر) ^(٣) فانه لا يضمن (قيل ^(٤)) و) مثل السمر (الهزال ونحوهما) التحاء الشاب وشيب الملتحي ^(٥) وسقوط ثدى الكاعبة واغتصاب فردى نمل بمشرة فرد أحدهما يساوي منفرداً درهمين ^(٦) فان هذه كلها نظائر للزال فيما ذكره بعض أصحابنا وقد قال الهادي عليه السلام في الهزال أنه غير مضمون (في) الحيوان (الباقى) إذا رجع لصاحبه بعيه قال م بالله والمسئلة فيها ضئف ولا أحفظ عن غيره ^(٧) أنما قال بها ^(٨) قال مولانا عليه السلام والصحيح ما قاله أبو يوسف وش أن الهزال ونحوه مضمون فيه وكذا زيادة السمر إذا كانت قد تجددت مطالبة ^(٩) في حال زيادة سمره ^(١٠) ثم تلف بمدان نقصت فان تلك الزيادة تضمن ذلك الاخوان على أصل يحى عليه السلام

فصل في حكم ما يشتري بالمنصوب وما يملك به العين المنصوبة وحكم غلتها واعلم أن الناصب إذا اشترى بالعين المنصوبة أو باعها واشترى بضمنها شيئاً فانه (يملك ما اشترى بها) ^(١) أو بضمنها) إذا كانت العين المنصوبة أو غنها (تقديراً) فان باع ذلك الشيء ورسم فيه

(١) بولوا صاحب قرز (٢) هذا إذا لم يجد ما حاك أو ملكاً للمنصوب عليه رضاه مساوياً بالبر فان وجدته ورد ضمنه ان معنى قرز من غير مشقة ولا مؤنة فانه على رده إلى البر قرز (٣) وذلك لأن زيادة السمر ونقصانه يرجع إلى زيادة الرغبات ونقصانه إلى إتيان الشيء وصحته اهـ (٤) قيل على الخلاف إذا كان الهزال بغير فعل الناصب اهـ (٥) منى (هـ) في غير وقته وقيل لا فرق (٦) فيضمن بحسب قول الهادي عليه السلام وعندنا ثمانية وقيل يضمن هنا على قول الهادي لأنه بفعله (٧) وقال الامام ي لعله لم يملكه الاجماع اهـ بجر وهو يقال أن عدم وجوده لتبره لا يدل على قدهانه فعمل الهادي عليه السلام على ما لم يطلع عليه م بالله كما قد تكرر الكلام في ذلك في غير موضع واقه أعلم اهـ وابل وغاية ما فيه أنهم لم يطلعوا على قائدة وإنما هو مسكوت عنه وليس من ذهب إلى مسكوت عنه مخالف للاجماع وإلا حرم الاجتهاد في كل واقعة تحدث (٨) صوابه غصب (٩) وهذا في التيميم وأما المثل فلا يجب إلا مثله اهـ ح فمعنى (١٠) لأن المراد إمكان الرد سواء تجددت مطالبة أم لا (٩) فلو هزل ثم بمن ثم هزل فقال م بالله يجب أرض الهزال الثاني فقط وقال الناصر وش (٩) أرض الاول والثاني ذكره في البحر لكن ما ذكره عن م بالله أنه يضمن الثاني فله حيث تجدد الغصب بعد السمن لانه من القوائد التي لا تضمن إلا بجدد غصب اهـ كواكب (٩) وهو قياس أصولنا أنه يجب أرض الاول مطلقاً وأرض الثاني إن تجدد غصب لانه من القوائد التي لا تضمن إلا بجدد الغصب كما هو صريح التبع (١٠) ولومن للمنصوب عليه القداء مسحون ولو قيل أنه إذا اشترى من المالك فقد صار إليه عين ماله وهو يجب عليه رده قبل أن يخرج منه ويقتى عن العين التي شراها

(و) جب عليه أن (يتصدق بالربح^(١)) نص عليه في الأحكام وعندنا بالله أن الربح يطيب له وهو قول للمتنصب قال في تعليق الافادة فإن اشتراه إلى النعمة^(٢) ثم دفع هذه الدراهم المنصوبة فلا خلاف بينهم أن الربح يطيب له (وقال مولا ناعليم^(٣) في دعوى الاجماع نظر لأنه حكى في شرح الابانة عن يحيى عليم وأبي ح ومحمد أنه يتصدق بالربح وإن لم يمين فأما لو كان المنصوب عرضاً^(٤) أو باعه بمرض واشترى به كان الشراء باطلا بالاجماع^(٥) (و) أما الطرف الثاني وهو في بيان ما ملك به العين المنصوبة فاعلم أن الناصب يملك (ما استهلكه^(٦) بخطله) سواء خطله بملكه أم بملك غيره^(٧) حتى لم يميز^(٨) وليس من ذوات الأمثال (أو) فعل فيه فعلا كان سبب (إزالة اسمه^(٩)) (و) اذهب (معظم منافعه) فإنه يصير بذلك مستهلكا له فيملكه عند القاسم ويحيى وأبي ح واص^(١٠) وتازمه قيمته إن كان من ذوات القيم أو مثله إن كان من ذوات الأمثال وذلك نحو أن ينصب قطعنا فقله أو غز لا قسجحه أو يضاعف

من المالك في ذمته فلا يجب التصديق حينئذ لم يعد لأنه في الحقيقة اشترى إلى الذمة فتأمل ومثله عن التهامي (١) ينظر هل تطيب له الفوائد القياس أنها تطيب لأنه قد ملك العين اه املاء شامي (ه) وروجه ما تدرج لاربع رأس المال تطيب له لأنه ربح ملكه الخالص اه ومعناه في البيان ولفظه فلو اشترى بها الكل شيئا قليل إنه يتصدق بمصبة الدرهمين لا بمصبة العشرة التي هي ملكه فخالص وقيل ح بل يتصدق بالربح كله لأنه لم يميز الملك من غيره عند الشراء (٢) ولفظ البيان فرع وهذا حيث اشترى بين الدراهم ودفعها (٣) تقديره أو كان للمنصوب عرضا واشترى به عرضا كان الشراء باطلا (ه) هذا إلى آخره مفهوم قوله بملك ما اشترى بها أو يمينها إذا كانت العين المنصوبة أو يمينها تقدين فلا اعتراض على الألف فتأمل ترشد بل حذفه أصوب إذ لا يحصل به مزيد فائدة سوى إسهام المغيرة للتنفي وجودها اه من خط العلامة عبد بن علي الشوكاني رحمه الله (٤) بل موقوفة على إجازة المالك اه طاهر (ه) لعله حيث أضاف الشراء إلى نفسه أو أطلق وأما إذا أضاف إلى المالك كان موقوفة وقيل لا فرق بل يكون موقوفة ولو أضاف إلى نفسه لأنه بائع اه طاهر قرز (ه) ومن جملة الاستهلاك أن يصبر العنب أو التمر أو الجرجان وكذا إذا قلى الحب ذكره في الانتصار اه كواكب لفظا (٦) لا يملك مالكة فكما مر في التلييه في آخر المضاربة (٧) وتميز التميز اه شرح أزهار من فصل الاختلاط فإن أمكن وجب بالايصاف قرز (٨) قال الامام ي وإذا غضب عصير آ فضلل عنده صار مستهلكا وفيه نظر اذا كان تخلله بشرفه قال في التذكرة اذا مالج العصير حتى صار خللا فاستهلكه ومثله في موضع من التفريجات وقال في موضع منها لا يكون استهلاكاً كما إذا قطع الثوب قبيصاً اه براهم (٩) فرع فلو طلب المالك أخذه فلانصوب منه ولو باقتل لأنه قد ملكه اه بحر ونجوى ولعله مع اتفاق المذهب وإلا فلا وجه للقتل لأن المسئلة خلافية وتقل عن الامام التوكل على الله عليم أن م بالله والهدوية يفتنون اذا ظله المالك

فاحضنه ^(١) أو جبا فطحنه ^(٢) أو بذر به ^(٣) في أرض ندية تنبت أو سقاء أو دقنا فبخره ^(٤) ونحو ذلك ^(٥) ولا يضمن هذه القيود الثلاثة والالاسم وزوال معظم المنافع وكون زوالهما ^(٦) بفعل الناصب وعندم بالله أنه يأخذ صاحبه ولا حق فيه للناصب لأن كل فعل إذا فعله المالك في ملكه لم يزل به ملكه ^(٧) فانه لا يكون استهلاكاً إذا فعله الناصب وهو قول الناصر وش فلي هذا لا يكون النزل والنسج والطحن ونحوها استهلاكاً عنده لكن يلزم الناصب الارش والاعتذار والاستحلال للاساعة (و) إذا راضى الناصب المالك فانه (يعطيه له) الشيء المستهلك (بعد المراضاة ^(٨)) لملكه فلو تصرف قبل المراضاة يبيع أو هبة أو نحو ذلك لم يتخذ تصرفه ^(٩) ذكر ذلك أبو مضر ولم يفرق بين أن زول العين بالكلية كالنوى إذا صار شجرة أم لا كالحب إذا طحنه وهكذا عن الكافي وقال في التفرعات ^(١٠) إذا زالت العين بالكلية جاز التصرف من غير إذن المالك وكذا عن البيان وقال أبو حنيفة وص بالله لا تطيب له بعد المراضاة بل يلزمه التصديق به لانه في حكم المكتسب من وجه عطور (و) إذا كان الناصب يخشى فساد تلك العين الموصوبة المستهلكة إذا انتظر مراضاة المالك وهو غائب

مستهلكاً أنه أحق به وكلام الكتاب محمول على أنه لم يطلبه المالك (١) دباجه أو دباجة غيره (٢) فان كانت لصاحب البيض كان القراخ لصاحب البيض فيضمن قيمة القراخ يوم خروجه (٣) إذا تلفت وما زاد ضمن بالشروط المتقدمة اه (٤) يان (٥) بعد غصبها وإلا كان كالو بذر ينثر النوى وسقاء المطر قرز يكون للمالك كما تقدم تحقيقه (٦) حيث لم يغصب الدباجة (٧) أو قلاءه أي حصصه أو بل الحنطة حتى فسدت قرز (٨) فإذا بذر الحب في أرض يابسة فقد صدر تسليمه للمالك (٩) فيلزمه ضمانها فإذا دفع له الضمان تموقع المطر على الأرض ونبت الزرع فيأتي على قول م بالله أن الزرع الناصب وعلى قول الهدوية يكون للمالك فإذا سلمه له استرد ما ضمنه اه كواكب لفظاً (١٠) وفي حاشية إذا لم يكن في أرض ندية أو سقاها بعد البذر كما يأتي فانه يجب عليه التمييز بما لا يصحف (١١) الأولى عجنه (١٢) كالكتابة في الورق ذكره أبو مضر إلا الشخصية فلا تكون استهلاكاً اه متى قرز (١٣) قيل س فيه نظر لأن في حديث شاة الاسارى لم يسأل صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا اه زهور (١٤) فرج فلو ذبحه الناصب ثم قطعه آخر ثم طبخه آخر لم يكن استهلاكاً بل يلزم كل واحد أرض ماضل اه يان هذا في غير الذباج فأما هو فلا أرض بل بخير المالك اه والمختار كلام البيان اه سماع (١٥) فان كان يزول كصير الغنم إذا صار جراً خرج عن ملكه عنده (١٦) باللفظ أو بدفع قيمة القيمة أو مثل المثل قرز أو حكم الحاكم بالملك قرز (١٧) أي لم يصح فلا تلحقه الاجزاء من المالك اه كواكب وبجر لأن قد خرجت عن ملكه بالاستهلاك فلا مسمى للاجزاء (١٨) وذلك لانه ملكه يدل فأشبهه للمبيع المحبوس بالثمن والمروهن في تحريم الانتفاع إلا باذن ذي الحق الا أن يخشى فساد قبل المراضاة فانه يصدق به لانه ملكه من وجه عطور (١٩) وهو ظاهر الا زنيا تخدم في قوله وبذر الطعام الغصب استهلاك

أونحو ذلك وجب عليه أن يتصدق^(١) بما خشي فساد^(٢) قبلها أي قبل المراضاة ولا ينفع هو بتلك العين (و) أما الطرف الثالث وهو في حكم غلة العين المنصوبة • فاعلم أن الناصب إذا باعها فالحكم ما تقدم من أن عقود موقوفة على إجازة مالك (و) بملك مشتريها الجاهل^(٣) غلتها^(٤) ويتصدق بما تسمى^(٥) قيمة الرقبة اعلم أنه قد اتفق السيدان هنا أن الغلة للمشتري^(٦) إذا كان جاهلاً وأن عليه للمالك كراء المثل لكن اختلفا في مقابلة ما يستحق الغلة فقال أبو ط في مقابلة ضمان الرقبة وقال م بالله في مقابلة ضمان كراء المثل ولهذا الخلاف فائدة أن الأولى لو زادت الغلة^(٧) على كراء المثل فإنه يتصدق على تخريج م بالله بالزائد ولا يتصدق على تخريج أبي طالب إلا بما زاد على قيمة الرقبة • الفائدة الثانية لو حكم^(٨) حتى بسقوط الأجرة فعل تخريج م بالله يتصدق بجميع الغلة وعلى تخريج أبي ط لا يزم إلا بإجازة على قيمة الرقبة (و) اعلم أن المشتري وإن ملك الغلة فإنه يجب (عليه الأجرة) للمالك وهي

(١) ولا تصرف فيمن تزمه نفقته ولا في أصوله وفصوله كالزكاة (٢) وقيل عين مظلمة تصرف اه حيث وقراء مي (١) لأنه قد ملكها بالاستهلاك (٢) ولو في هاشمي (٣) فإن لم يتصدق ضمن قيمتين للفقراء وللمالك مع التمكن من التصديق قرز (٣) وينظر في عين النصب إذا كان يخشى فسادها مع غيبة المالك ولا حاكم هل ينفع بها وينضم للمالك القيمة لا يمد ذلك هكذا في بيان حيث يخطئه له حيث لم يكن البيع وإلا قدمه اه وقد أفهمه البيان في التمتع حيث قال كأيض الانسان في ملك غيره في المسئلة السادسة من فصل التمتع (٥) يعني متملكها اه سحولي قرز (٤) أي أجرتها (٥) فرع وإنما كان الكراء المشتري لأنه ضامن ضمان شبهة لاضمان الناصب والمخارج بالضمان اه بيان (٦) ظاهره ولو كان المتأجر طالباً يكون العين منصوبة فانه يصح منه الاستعجار مع كون أحكام النصب تابعة اه حيث (٥) والعيبة بالجهل حال المقد (١) وان علم من بعد والخيار أنه لا بد من استمرار الجهل من الشراء الى تسليم العين وقيل عند تسليم الأجرة (١) عقد الأجرة ويحترس الجهل في كل عقد أجرة (٥) قيل ع ولا يزم المكثري إلا ما اكتره به قل أو أكثر وأن الأجرة صحيحة إن أجاز للمالك أو لم يجز وعلى المشتري للمالك أجرة المثل قلت أو كثرت وقيل ف المراد به إذا طلب المالك الأجرة من المشتري ففي تكون عليه والكراء له مطلقاً وأما إذا طلب الأجرة والكراء من المشتري فإنه يرد للمشتري ما أخذ من الكراء على المكثري اه بيان بقظه (٧) ولو حصلت الغلة في أوقات فإنه يملك قدر قيمتها من كل غلة ويتصدق بالزائد فان كانت الأجرة في كل مرة دون قيمة الرقبة لم يجب عليه التصديق بشيء وان بدت بالنظر الى المجموع ومثله عن المتق قرز (٨) وهو يقال لم حصل التأجير صحيحاً فاستحق المشتري الأجرة المساءة وهل يرد المستأجر رد العين الى المشتري اه سحولي لفظا القياس لا يرد بخلاف الأجرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم المخارج بالضمان قد ملكها المؤجر (٥) في عقد أو عقود (٥) أو غيره خطأ قرز

أجرة المثل^(١) فصل في ما يجوز للمالك فعله في العين المنصوبة وما يصح له الرجوع به وما لا يصح^(٢) وما يتعلق بذلك^(٣) (و) اعلم أنه يجوز (للمالك^(٤)) تفرغ ملكه عما شغله به الناصب فلو كانت أرضاً وقد زرعها أو غرس فيها كان له (قطع الزرع^(٥)) وإذا كان للقطع أجرة كان له أن يطلب من الناصب (أجرته^(٦)) أيضاً وظاهر كلام أبي مضر أنه لا بد في القطع من أمر الحاكم (قال مولانا عليم^(٧)) والصحيح ما ذكره الفقيه ح أن له قطعه (ولو مستقلاً^(٨)) بنفسه ولا يحتاج إلى أمر الحاكم قيل ح والأولى أن للمالك الأجرة^(٩) وإن قطع بنير حاكم لأن ولايته أخص (و) لكن (لا) يجوز له أن (يفسد^(١٠)) زرع الناصب (إن تمكن) من قطعه (بلونه^(١١)) أي من غير افساده فإن لم يمكن القطع جاز الافساد نحو أن يمتنع الناصب^(١٢) من القطع والرفع أولاً يكون في القطع فائدة نحو أن يكون مما لا يمكن غرسه في موضع آخر فإذا كان كذلك جاز الافساد (و) أما ما يصح له الرجوع به فله (الرجوع بالعين) المنصوبة (والأجرة) إن كان لها أجرة (على كل ممن قبض^(١٣)) تلك العين قال عليم

(١) قال الأستاذ وإذا كانت أكثر رجع بازاء على البائع (٢) الأجرة حيث لم يبق معه مدة لمثلها أجرة (٣) المصلحة والبراء (٤) ونحو كالولي والوكيل قرز والموقوف عليه والمستأجر والمستجير والمستقني للنافع والموصى له بها قرز (٥) ونحوه من غرس وبناء وغيرها كالجب في المدفن والسمن في الزق قرز (٦) مع نية الرجوع بالأجرة قرز (٧) إن امتنع الناصب أو غلب اه شرح فصح وظاهر الاز والبيان لا فرق وإن يمتنع ولا غلب وهو المختار قرز (٨) ولا يختير رضاه الناصب ولا غره ولا محظوره فإن تشاجروا من قطع كان المالك أولى للامتناع الناصب ملكه (٩) وقيل يرجع إلى نظر الحاكم (١٠) لكنه لا أجرة هنا وظاهر الإظهار خلالة قرز (١١) أن نواها قرز (١٢) في وقت لا يكون لبقائه أجرة في ذلك الوقت وإلا جاز الافساد قرز (١٣) فإن فعل ضمن ما نقص من قيمته مقلوعاً اه بيان وهو ما بين قيمته مقلوعاً بغرس ومقلوعاً لا بغرس (١٤) قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام (١٥) فإن لم يكن له قيمة بعد القطع ضمن قيمته مقلوعاً بغرس قرز (١٦) ووجه أن الامتناع لا يوجب الافساد وإنما المبيع عدم التمكن من القطع إلا به قرز (١٧) ولزم يمتنع قلنا أما إذا كان لا يمكن للمالك إلا بافساد ويمكن الناصب من دون افساد أن يختير الامتناع فينظر (١٨) ثم فلا يلزم الآخر أجرة لمدة لبث العين مع الناصب الأول وإنما يطالب بالأجرة الناصب الأول لمدة لبثها مع من بعده والثاني لمدة لبثها معه ولبثها مع من بعده وكذلك الثالث والرابع وهم جرى هكذا ذكره المؤلف وهو موافق لقواعد اه شرح فصح بقطعه قرز (١٩) إلا أن يكون قبضه لها باذن الشرع كإمارة أو لأجل الخوف عليها أو منها فلا يضمن أجرة ويرى بالرد إلى الموضع المعتاد قرز (٢٠) ولعله قال غالباً احترازاً من المسأجر من المشتري الجاهل لتعصبها فانه لا يطالبه المالك بالأجرة لأنه قد برئ بتسليمها إلى المشتري وأنحوه المؤجر منه وإنما يطالب

لكن الاجرة تخالف العين بأنه ينظر فان وقتت منه مدة لمثلها اجرة طوبى بقدر ذلك وان لم تقف في يده قدرًا لمثله اجرة^(١) لم يطالب إلا بالعين^(٢) (وإذا صارت العين المنصوبة الى يد رجل لم يعلم أنها غصب فغرم فيها غرامة بأن علقها أو صبغها أو بنى عليها جدارًا^(٣) وطلبها مال كها فقبضها بعد التثبيت^(٤) بأنه يستحقها كان لهذا (المرور) الذي صارت الى يده أن يغرم النار^(٥)) له غراماته في الصبغ والعلف والبناء^(٦) ونحو ذلك وهو الذي أعطاه إياها من دون أن يعلم أنها غصب (ولو) كان الذي أعطاه إياها (جاهلًا) بأن يكون منورًا أيضًا فإنه لا يسقط الرجوع عليه بالنمرات بل يسلمها وحكى عن م بالله وأبى ح أنه لا رجوع على الجاهل (نعم) فيغرم النار المشتري^(٧) (كلا غرم فيها) أى في تلك العين (أو بنى عليها) ويرجع هو على الذي غره بها ثم كذلك حتى ينتهي الرجوع الى الذي سلمها وهو عالم بنصبها^(٨) وظاهر كلام الهادي عليم أن كل منور يرجع وأنه لا فرق بين أن يصير الشيء المنصوب الى المرور بموضع أولى لأن احسانه بطل بالتفريز وقال م بالله وأبو ط إذ صارت اليه^(٩) بغير عوض لم يرجع لأن الواهب محسن وما على المحسنين من سبيل^(١٠)

المالك براء للكل اه سحوى لفظا معنى لا بالمسمى قد برى منه اه ج ح (١) فان وقتت مع كل واحد مدة ليس لمثلها اجرة كانت على الاول لأنه حال بينها وبين المالك مثال ذلك لو غصب ابن ثلاثين رجلا ثلاثين يوما وكان اليوم الواحد لأجرة له ووقتت العين مع كل واحد يوما يوما فان الاول يطالب بأجرة الثلاثين ويرجع على من ورأه ويرجع على الذي يليه بأجرة تسعة وعشرين يوما ثم كذلك وإن طالب السادس عشر من الناصبين سلم أجرة خمسة عشر يوما ويرجع كذلك (٢) وآخر الناصبين لا يطالب إلا بالعين اه مامر قرز (٣) الى أن ينهي الى مالا أجرة له (٤) وهذا غير مستقيم إذ تلزم منه أنها اذا وقتت في يد كل واحد مدة ليس لمثلها اجرة أنهم لا يطالبون وليس كذلك وأن الاجرة تسقط اه شرح بهرمان وح فتح وقد استشكل التجري كلام الامام عليم (٥) لا يحتاج إلى طلب لأنه مطالب من جهة الله تعالى (٦) والحكم (٧) وغار النار حيث تعذر تفريم النار لقرمه أو غيظه وهو ظاهر الكتاب اه مامر قرز (٨) فيغرم له اجرة البناء (٩) وأجرة النقص وأرض ما قص من الآلات بسبب ذلك قرز (١٠) وأما الأحجار وغيرها فهي باقية على ملكه فلا يرجع بذلك اه بستان وأما قيمة الصبغ ونحوه فيرجع به لأنه استهلاك قرز (١١) المرور (١٢) إلا من حكمه بالشفعة فلا يرجع بها غرم كما تقدم لا بالتراضي فيرجع اه ولقد حاشية إلا أن يكون الاول مشغوعا منه وسلم بالحكم لم يرجع عليه إذ لم يفر الشقيع اه غيث قرز (١٣) أو لم يعلم بنصبها لو قال الى الذي غصبها أولا كان أولى إذ يصير ناصبا وإن لم يعلم قرز (١٤) حيث كان مالا (١٥) قلنا لا إحسان في حق التبر

(الا) أن للفرور لا يترجم النار (ما) كان قد (اعتاض منه^(١)) نحو أن يشتري جارية مفعوبة وهو جاهل لنقصها فبطلها^(٢) فبطلها المالك ويطلب مهرها فإنه يلزمه تسليمها ويسلم مهرها^(٣) ولا يرجع بالمهر^(٤) على البائع لأنه قد استوفى بدله وهو الوطء وكذلك لو كانت دارا فسكنها^(٥) أو دابة فركبها أو ثوبا فلبسه فإن الحكم واحد في ذلك وأما إذا لم يلبس^(٦) ولم يسكن ولم يركب فإن الاجرة تلزمه للملكها ويرجع بها على من غره (والقرار) في ضمان العين للمفعوبة إذ تنوسخت (على الآخر^(٧)) منهم قبضا وإن كان كل واحد من القابضين مطالبا ومعنى كون قرار الضمان عليه أنه إذا طالبه المالك غرم ولم يرجع على أحد بما غرم وإذا طالب المالك غيره رجع عليه ذلك التبر بما دفع وإنما يكون قرار الضمان عليه (إن علم^(٨)) أن تلك العين مفعوبة حينئذ يستقر عليه الضمان (مطلقا) أي سواء ألقها أو تلفت عنده من غير جناية (أو جنى^(٩)) عليها ولم يكن طالما بأنها غصب فإنه يكون قرار

(١) ما لم يضمته ضمان الهرك قرز ومناه في البيان (٢) وهي جاهلة أو مكروه قرز (٣) ويثبت نسب الولد ويغرم قيمته (٤) ويرجع على البائع أنه إن قال إن قلت حلا قد ثبتت الموارثة والدية في قتله ونحو ذلك قلت يجوز بطلانه فينظر وفي بعض جواشي البيان قال لأن النسب والحرية لا يعودان إلى الوطء بل قد تعالى اه زهور فرح قال كانت قد مات الولد قبل المطالبة لم يضمن (٥) قيمته كسائر أولاد الحيوانات ذكره في البيع والشرح قيل ف ولعل للراد إذا كان قبل الدعوة وعلى قول الناصر وش يضمته مطلقا بيان (٦) لأنه مات قبل أن يصير مضمونا ما لم يكن قد تجدد غصب قرز (٧) يوم الولادة بشرط الدعوة وإن تأخرت (٨) ويرجع بالنفقة حيث لم تقدم فإن خدمت لزمه الاجرة فإن استويا تساقطا قرز فإن خدمت وهي تريد على النفقة يرجع بالزائد وقرز وقرره الشارح (٩) إلا إذا كان البائع ضمن له ما لحقه من ذلك للمبيع فإنه يرجع عليه لأجل ضمانه وذلك ضمان ذكره بيان (١٠) وأما إذا لم يلبس فلا شيء له على ما استقر به ابن مظفر في البيان (١١) مفهوم هذه العبارة أنه إذا لم يمين ولم يعلم وتلف المفعوب تحت يده فلا ضمان ولو غير مقبول وظاهر قوله فيما مضى إلا ما تلف تحت يده مالم يعلم العالم والجاهل فينظر في الفرق قليل ما مر مطلق مقيد بهذا وقيل هذا في النقول فأما غير النقول فيضمن ما تلف تحت يده (١٢) وهل يتبر علم الصغير هنا لو صارت إليه وهو يعلم أنها مفعوبة وتلفت عنده بتبر جناية ولا غريط فيضمن كالمكلف أم لا يضمن إلا لجناية ظاهر المذهب أن الصغير هنا كالمكلف في وجوب ضمان التنصيص إن جنى أو علم ولهذا قالوا لو أودع صبي عند صبي شيئا لم يبر الصبي الوديع بالرد إلى المودع وهذا يقتضي أنها لو تلفت عند الصبي المودع بعد أن ردها إليه الصبي الوديع ضمنها فأولى وأحرى حيث تصير إليه غير مفعوبة وهو يعلم غصبها فإنها إذا تلفت ضمنها ولو لم يمين اه سحوى لفظا (١٣) فلو لم يمين ولا علم قرار البتة على من تلف تحت يده ويرجع على من غره اه من خط

الضمان عليه سواء كان مالكا^(١) أم جاهلا (غالباً) احتراز من صورة فانه يحكى ولا يكون القرار عليه وذلك نحو الخياط إذا استوَجِر على تقطيع ثوب منصوب وهو لا يعلم قطعه قيصاً أو نحوه فنقص بهذا التقطيع فان الخياط يشرم أرض ذلك النقص ويرجع به^(٢) على الذى أمره وإن كان هو الجانى^(٣) وكذلك لو أمر الجزار^(٤) بذبح الشاة^(٥) أو نحو ذلك فانه كتقطيع الثوب قيصاً فلا يكون قرار أرض النقصان^(٦) إلا على الأمر لا الجانى (و) إذا أبرأ المالك آخر الناصبين^(٧) فانهم جميعاً (يرئون يرأه^(٨) لا) إذا أبرأ (غيره) من الأولين فانه لا يبرأ الباقرن يرأه بل يبرأ هو وحده وللمالك مطالبة الباقرين هذا الذى يقتضيه مذهب يحيى عليم وقال م بالله فى أحد قوله بل الصورتان سواء فى أنهم يرئون جميعاً (وإذا صالح غيره المالك) نحو أن يصلح المالك غير من قرار الضمان عليه وهو أحد الأولين فالصالح إما معنى الأبرأ أو معنى البيع (فمعنى الأبرأ) وهو أن تكون العين المنصوبة قد تلفت وصار الواجب للمالك القيمة فصالحه بمض الأولين بدفع بمض القيمة^(٩) عن جميعها فان المصالح (يرجع عليهم) (بقدر ما دفع)^(١٠) للمالك ولم بالله قولان أحدهما أنه ينزل منزلة المالك فله أن يطالب من قبله ومن بعده^(١١) والثانى لا يطالب^(١٢) الا من قرار الضمان عليه

الملقى رحمه الله تعالى (٥) فان كان الذى سابه إليه قبضه من الناصب مالاً بفضبه فلا رجوع له على الناصب فاذا طالب المالك الناصب بالقيمة هل يرجع على الذى قبضه منه العالم أم لا قلنا التماس الرجوع (١) لا فائدة لذكر عالم لأنه قد تقدم قوله إن علم (٢) وبالأجرة معنى أجرة الثل اه يان معنى (٣) لأنهما مختصان لا مستهلكان فيكون القرار على النار اه نجرى وقيل لما كانا معادين فصارا كمن له ولاية (٤) قال فى البيان وكذا المشتري للنصب الجاهل لقبه إذا تصرف فى المبيع من تقطيع الثوب أو ذبح الشاة أو نحوه وكان إلى غير غرض فى الثالب فانه يرجع على البائع (٥) للمزولة (٦) هذا إذا كان التفسير إلى غير غرض وأما إذا كان إلى غرض فلا أرض على أيهما بل يغير المالك كما تقدم وكذا الجازر (٧) حيث كان قرار الضمان عليه (٨) أو تملكه اه شرح فتح قرز (٩) مع تلف العين فان كانت باقية فانه يبرأ وحده فان تلفت فى يده لم يضمنها مالم يجهن أو يخرط وللمالك تضمين الباقرين اه كواب قرز إن قلت إذا أبرأه صارت أمانة ويد الوديع يد للودع فهل كان كقبضه فيبرأون جميعاً سل اه معنى (٥) من العين فقط لا من الأجرة فلا يبرأون منها وهو يبرأ من حصته منها اه رياض قرز هذا فى الإبراء لا فى التملك للعين فلا يرى من قدر حصته قرز (٩) من جنسها وقومها وصفها (١٠) وإن لم ينو الرجوع لأنه كالضامن والمضمون عنه اه أم وقرز وقيل مع نية الرجوع (١١) لا فائدة فى الرجوع على من بعده لأنه يرجع عليه اه يان إلا أن يكون قرار الضمان عليه قرز (١٢) بناء على أنه يملك من يوم

(ويراً) وحده^(١) (من الباقي) من القيمة (لام^(٢)) فلا يروون عند الهادي عليم وفي أحد قولي م بالله يروون جميعاً (و) إذا كانت للمصلحة التي وقعت من أحد الأولين (بمعنى البيع) نحو أن تكون العين باقية فيصالحه عنها بشيء يدفعه له أو تكون قد تلفت، فيصالحه عن قيمتها^(٣) بنير التقدين^(٤) فإنه هنا (يملك) تلك العين إن كانت باقية أو عوضها إن كانت تالفة (فيرجع بالعين) على آخر الناصبين^(٥) (إن بقت^(٦) والأفا) لو أجب له (البدل^(٧)) فيرجع بمثلها إن كانت من المثليات وقيمتها إن كانت من التقييمات وفي القولان هل يرجع على من شاء أو على من قرار الضمان عليه وهكذا لو اتهم تلك العين أو ملكها بأي وجوه التمليك وقيل ف أما إذا دفع القيمة والعين باقية لم يملكها عند الهادي عليم لأن الذي دفعه إنما هو قيمة الحيولة (قال مولا ناعليم) وفيه نظر لأنهم قد أطلقوا^(٨) أن الناصب إذا اشترى المنصوب صح الشراء وهذا بمنزلة الشراء وأما لم يملك بدفع القيمة^(٩) للحيولة حيث لا تجرى فلا فظة للمالك^(١٠) من مصالح أو غيرها وأما حيث تجرى ملا فظة للمالك فإن الهادي يوم بالله يتفقان أن الناصب يملك (فصل) وإذا تلف المنصوب وجب على الناصب (في تالف المثل مثله^(١١))

الضمان على مذهبه (١) وكذا من قبله وظاهر الأثر خلافه قرز (٢) يقال سيأتي في باب الكفالة أن التكميل إذا صالح برئ الأصيل من الباقي إن لم يشترط بقاؤه وسواء كان الصلح بمعنى الإبراء أو بمعنى البيع لأن المصلحة وقعت على أصل الدين فينظر في الفرق بين هذا وبين مبيأتي وقد قيل في بعض الحواشي في باب الضمان أن هناك مأمور بالضمان وهنا ليس بمأمور وهو قريب واضح مع التأمل فينبغي أن يكون وجه الفرق قرز (٣) ويذكر قيمتها وإلا كان فاسداً لجهل الثمن المراد على من هو في يده قرز (٤) المراد من غير جلسها (٥) أو بالتقدين إذا كان قدر قيمتها قرز فيكون بمعنى الصرف (٥) المراد على من هو في يده (٦) لغة حجازية والصحيحة بقيت اه مفتي (٥) نعم فيرجع بالعين لأنها قد صارت ملكه فيرجع بها أينما كانت حيث هي باقية وأما حيث كانت تالفة فيرجع بقيمتها إن كانت قيمة أو مثلاً إن كانت مثلية وهذا عند المصلحة وأما إذا تلفت بعد المصلحة (١) فإنه يطال الصلح كالبيع إذا تلف قبل قبضه فيطال الصلح وإذا قد قبض شيئاً من العوض رده على مولاة وقد رءى من الضمان بنفس السعداه مفتي بل لا يروى على قول الامام عز الدين بن الحسن عليم المتضمن في البيع (١) ولا يقال شري ماني ذمة التبر وهو معدوم فلا يصح لأننا نقول ليس كذلك لأنه شري ماني ذمة و ذمة غيره فهو يشبه شراء الضامن ماضن به فيصح ذلك لأن ماني الذمة كالحاضر كما مر في موضعه ذكر ذلك في شرح البحر قرز (٧) حيث صالحه وهي تالفة وإلا بطل الصلح بالتلف كالبيع قرز (٨) في مسألة الصلح من بعض الشروح (٩) هناك (١٠) صادرة عن رضا صحيح وقيل لا فرق (١١) وإنما يرجع في تالف المثل إلى المثل لا القيمة لأن الرجوع إلى المثل رجوع المشاهدة والرجوع إلى القيمة رجوع

إن وجد في ناحيته^(١)) والمعتبر من الناحية هو البلد على الخلاف بين اللذاكرين في تقديرها بالليل أو بأن يجمعها البريد والمثلى هو ما تساوت^(٢) أجزاؤه وله مثل^(٣) في الصورة^(٤)) وقل التفاوت فيه^(٥) وذلك كالأدهان والألبان إذا لم تمزج بالماء والحبوب والبيض والجوز وتقدرهما بالوزن مع المد^(٦) وما خالف هذا القيد فقيس فان كثر التفاوت^(٧) في المثلى صار قيميا كالغليل والحب الموقوز^(٨) والمدفون للتخبر والعسل الذى فيه السكبس^(٩) وأما اللحم فنص في الزيادات على أنه قيمي^(١٠) قال مولانا عليم^(١١) وهو محتمل أن الهدية يحملونه مثليا (وإن لا) يوجد المثل في الناحية (فقيته يوم الطلب^(١٢)) ذكره الاخوان وهو قول أبي ح وقال في الوافى وف بل قيمته يوم النصب وقال محمد وزفر بل قيمته يوم انقطع عن أيدي الناس وقال الناصر وش بل أوفر القيم من وقت النصب إلى وقت الاستهلاك (و) إنما يجب مثل المثل إذا وجد مثله في الناحية (صح للناسب على كنهه^(١٣) وإن لا)

إلى الاجتهاد والظن ولذلك لا يرجع بقيمة مع امكان المثل ولا بالمثل مع إمكان العين (١) ناحية النصب قرز (٧) أي تشارت (٣) صورة ومنفعة وقيمة اه شرح فتح (٤) وضبط بمكيال أو ميزان أو عدد اه يان حيث يوزن ولا قيمي قرز (٥) هذا يستقيم في القرض والنصب لاني غيرهما فالمد كاف اه ولفظ الكواكب قوله وتقدرهما بالوزن يعني في البيض والجوز ولكن هذا في النصب والقرض حتى يرد مثل ما أخذ وفي السلم أيضاً خلاف ح وأما في الثمن والأجرة ونحوهما فلا يحتاج فيها إلى ذلك بل سلم المشتري ونحوه ما شاء من ذلك ان كان سعره واحدا لا يختلف باختلافه في الصغر والكبر اه كواكب لفظا (٦) زائد على نصف المشر اه فتح قال في شرح الذويد أشار إليه ط وقيل المثلى ما لا يختلف قيمته قال وفيه غاية المبد اه وابل (٧) وأما الدرة المخلوطة حرامه ويضاهى العسل فقبل أنه قيمي (٨) والأقرب أنه مثلي لانه ينضبط بالكيل ويعرف مثله بالمشاهدة بحيث يتساوى مع الناس في تفاوت فيه اه يان وفيه نظر اه حيث (٩) في الثمن فيضمن قيمته لاني الربا فمثل أى محرم (٨) الكر س وهو ردى العسل المخلوط بالشمع (٩) وكذا القشر والصافي مثله قرز فانه قيمي قرز لا يهتلف باختلاف التكسير وكذا الآرز إذا كثر فيه التكسير (٩) ولو وزن (٩) قوى في الثمن فيضمن قيمته لاني الربا فمثل أى محرم وكذا في الغليل ونحوه قرز (٩) وكذا في الدقيق لانه لا ينضبط بالكيل مع أنه مكيل اه ن والصحيح أنه مثلي إن قل التفاوت فيه (١٠) فان رضى المالك بالتأخير فله ذلك لان الحق له اه كواكب قال ليس للناسب حق في رافة ذمته يذل القيمة فينظر (٩) فله سلم القيمة ولم يحصل لفظ معاملة أو قضاء كان حكمها حكم قيمة الحيلولة فحق وجد المثل فهو اللازم فيجاء إليه من طلبه اه ح لى لفظا قرز (٩) إن طرأ التسليم وإن تأخر قيمته يوم التسليم اه مرغم وفتح معنى قرز (١١) قيل يوم النصب وقيل يوم الطلب وقيل ولو في حالة واحدة وهو ظاهر الكتاب (٩) فائدة قال م بالله وحرمة أموال المجبرة ونحوها محرمة كحرمة أموال المسلمين بخلاف عتد من قال

يصح للنائب علكه نحو أن ينصب خيراً على ذي^(١) (قيمته) تجب عليه وإنما تجب قيمته عليه (يوم النصب) إذا غصبه من موضع يجوز لهم سكناه فإن كانوا في موضع لا يجوز لهم سكناه فاحتملان لأبي ط^(٢) قال في التقرير الموضع التي لا يجوز لهم سكناها ولا بناء البيع فيها هي ما اختص بالمسلمين واختصاصه بأحد وجهين * الأول أن يخصه الشرع وهو جزيرة العرب^(٣) قيل ل و ذكر بعض العلماء أن جزيرة العرب مكة والمدينة واليمامة^(٤) واليمن^(٥) والوجه الثاني بأن يختطه المسلمون^(٦) قيل فلا يجوز أن يكتو من السكون فيها إلا لمصلحة يراها الأمام^(٧) وله أن يرجع عن ذلك وقال الناصر وش أن المسلم إذا غصب على ذي خيراً أو خزيراً لم يضمه مطلقاً قال في مذهب شوارد إن كان باقياً بعينه^(٨) وقال أبو ج أنه يضمن مطلقاً (و) إعا يضمن المثل مثله إذا استمر مثلياً إلى وقت الاستهلاك وكان مثلياً عند الناصب والمنصوب منه و (لم يصير بمد) النصب (أو مع أحدهما قيمياً) (لا) يكن كذلك بل غصبه وهو مثلي ثم صار قيمياً قبل الاستهلاك أو كان في بلد الناصب قيمياً ومع المنصوب منه مثلياً أو العكس (اختاره) المالك في هاتين الصورتين إن شاء طلب

بكفرهم اه بحر خلاف الامام ي قال من كفرهم أجرى في أموالهم ما أجرى في أموال الكفار اه بحر معني وعليه بنى صاحب البيان في البيع اه ونقله في النصب (مسئلة) ولا يجوز أخذ أموال كفار التأويل (١) ومن غصب مثلك الحنفى وجب ردّها فإن تناجر انما كما وحكم الحاكم بذهب كما في سائر مسائل الخلاف اه يان (٢) لا ذيتهم فلا يضمونها لانهم غير مقرون على كل الميتة بخلاف الحجر والفرق أنهم مصالحون عليه دون الذبيحة اه شرح فتح معني (٣) أحدها لا يضمن لان وقوفهم في ذلك المكان يجري مجرى التقض للعهد والثاني يضمن لان وقوفهم ليس بتقض للعهد (٤) وقد جمعا مقال المعتدى شرأ

جزيرة هذه الاعراب حدث * بمحد حده في الحسن راق
فأما الطول عند عقيقيم * فمن بين إلى ريف العراق
وساحل جدة ان سرت عرضاً * إلى أطراف الشام على اتفاق

(٥) بلاد بنى تميم (٦) قال في البحر وهو من عمان إلى ريف العراق طولاً ومن جدة وساحل البحر إلى أطراف الشام عرضاً (٧) كالبصرة والكوفة وغيرها لانه ما عيّد فيها صنم (٨) قيل في وإذا أذن لهم الامام بالسكون في خطط المسلمين صارت كخططهم في ضيان ما أخذ عليهم من أموالهم اه برهان (٩) أو المسلمون يمتن من صلح منهم قرز (١٠) لانه من جملة أموالهم اه بستان (١١) تخلية لا مباشرة اه كواكب وقيل يجب الرد ولو مباشرة لانهم مقرون عليه قرزو مثله عن طمر

القيمة^(١) وان شاء طلب المثل^(٢) وصورة كونه مثليا في وقت وقيما في وقت أو مثليا مع أحدهما وقيما مع الآخر أن يكون موزونا في وقت بعد أن لم يكن موزونا^(٣) أو في جهة أحدهما^(٤) لافي جهة الآخر * قال عليم وأكثر ما يجري فيه الاختلاف في ذلك اللحم^(٥) (و) أما إذا كان التالف قيمياً فالواجب^(٦) (في التقيي^(٧) قيمته يوم النصب^(٨)) لا يوم التلف (وان تلف مع زيادة غير مضمونة) نحو أن ينصب عبداً قيمته ألف فتعلم صناعة^(٩) حتى تلف وقيمه ألفان ولم تجدد مطالبة^(١٠) بعد الزيادة ولا أمكن الرد ولا تلف بخيانة الناصب فانه لا يضمن تلك الزيادة بل قيمته يوم النصب وكذلك لو سمن أو كبر أو نحو ذلك^(١١) (و) أما (في الزيادة المضمونة) في عينه^(١٢) أو في قيمته وهي تصير مضمونة بأحد ثلاثة أشياء اما بتجدد غصب أو بأن تتلف بخيانة الناصب أو لم يرد مع الامكان بعد حصولها

(١) في الموضع الذي هو فيه قيمي اه رياض (٢) في الموضع الذي هو فيه مثل (٣) يقال ليس هذا بمثل لمسألة الكتاب (٤) هل الاعتبار بموضع الغصب وموضع التلف أو زمانهما لا موضع المالك والناصب اه ح فتح (٥) بل قيمي (٦) على كل حال وإنما يصور ذلك في الغصب لأنه يوزن في جهة لا يوزن في أخرى ونحو أن يغصب عبداً ويقله زيباً أو السيول ويقله حياً أو الحب ويقله ميولاً أو موقوزاً اه سحولي لفظاً (٧) في الضمان لافي الزا فربوي قرز (٨) ويجب أن يكون من قد البلد التي تلفت العين فيه اه روضة وفي البيان ما لفظه **مسألة** (٩) من أ تلف على غيره شيئاً من ذوات القيم فهو غير في ضمانه بين الدرام والذناير ولو جرت العادة بأحدهما فقط ومن أيهما أبراه للمالك برى من الكل ذكر ذلك في الزيادات اه يان يلفظه من باب الابراء (١٠) مسألة ويتبر في القيمة بشهادة عدلين بصيرين بذلك وتعتبر قيمته عند من يليق به ككعب الفقه عند أهله وكعب الصو عند أهله وآلة كل صنعة عند أهلها ولا تعتبر بين ينافس في ذلك الشيء ولا بين يفرعته ويجوز للشاهدين البصيرين أن يشهدا بما غلب في ظنهما في القيمة لأنه لا يحصل في ذلك إلا الظن اه يان (١١) في يده اه يان (١٢) وقتنا يوم النصب لأنه وقت الضمان ولو زاد فزيادة غير مضمونة إلا أن يجدد عليها غصب اه بستان يلفظه (٨) جائزة لافرق وهو ظاهر إلا ز في الجنايات في قوله وأما المقبوض لما بلغت قرز (٩) يعني ولم يجدد غصب لأن المراد امكان الرد سواء تجددت مطالبة أم لا (١٠) كعلم البئر بأمر غالب قبل التحسكن من الرد قرز (١١) فرح فان ادعى الناصب أنه كان في الغصب عيباً تنقص به القيمة فقيه وجهان رجح الإمام ي (١٢) ان البينة عليه فان اخفا على الميب لسكن اخفا هل حصل مع الناصب أو من قبل الغصب قال قول قول الناصب اه يان لأن الاصل برائة الدمة إلا فيما قر به اه بستان وان كان العبد لا يده واخفا هل هو خلفة أو قطعت عند الناصب فقيه وجهان الا رجح أن قول قول الناصب اه يان لأن الاصل عدم الخلفة وبرائة الدمة وهذا الوجه للوالد رحمه الله ورجح الإمام ي في الانتصار والبحران القول قول المالك لأن الظاهر تمام الخلفة اه بستان

كما تقدم في الفوائد الأصلية فإذا تالف مع هذه الزيادة المضمونة^(١) فإنه (يخير^(٢)) المالك^(٣) (بين طلب قيمته يوم النصب^(٤) ومكانه و) بين طلب قيمته (يوم التلف ومكانه وتبين الأخير) وهو التقويم يوم التلف ومكانه (لنصب الناصب^(٥)) وهو حيث كان المستهلك جانيا غير غاصب نحو أن يتلفها قبل أن ينقلها فإنه لا يلزمه إلا قيمتها في موضع اتلافها (وإن قل^(٦)) ما يقوم به^(٧) في ذلك الموضع وهو كثير في غيره^(٨) (وما لا يقوم وحده فمعه أصله^(٩)) (نحو أن يهدم بيت النير^(١٠) أو يحفر أرضه أو يفسد زرع^(١١) فإنه يقوم مع أصله^(١٢) ليعرف قيمته تقوم الأرض معمورة وغير معمورة فما بينهما فهو قيمة البناء وكذلك مخزوعة وغير مزروعة ومحفورة وغير محفورة (ويجب رد عين ما لا قيمة له) إذا أخذ بغير رضا مالكه ولو حبة أو جبين (لا) لو تالف في يده لم يلزمه رد (عوض تالفه إلا) في صورتين أحدهما أن يكون التلف (مثليا) فالحلب والزبيب فإنه يجب رد مثله وإن لم يكن له قيمة إذا كان

(١) وذلك لأن الأصل هو السلامة من الصوب اه بستان (١) أهم هذا أن الزيادة موجودة عند التلف فإن كانت قد قصت عند التلف قيمته يوم النصب وقيمة الزيادة وهو الأرض اه سيدنا حسن (٢) ووارثه وكذلك الرمي (٣) وإذا اختار أحدهما يرى الناصب من الثاني وقيل لا يراى عن الزائد إلا بالرد اه سحولي لفظا (٤) أى يوم تجديد النصب في الزيادة اه سيدنا حسن (٥) هذه من مسائل الجنايات لا من مسائل النصب (٦) أو أكثر (٧) كاضطراب السفينة وسقوط العبد حتى لو جنى عليه في تلك الحال (٨) فإن لم يكن له قيمة فأقرب بلد قال سيدنا والأقرب السقوط ولعله يفهمه الأزهار حيث قال أو أن تلف بعد تقويمه (٩) فإن كان لا يتعامل به (١٠) في ذلك الموضع اعتبر بأقرب موضع إليه يتعامل به فيه فلو كان في القرية موضعان تختلف القيمة فيهما فيحمل أن البيرة بالأقل فيهما لأن الأصل برامة الذمة ويحتمل أن يأتي على الخلاف حيث قامت بيتان بقيمتين هل يؤخذ بالأقل أو بالأكثر (١١) فعلى قول أصحاب يجب الاكتروا على قولش والفتية ح يجب الأقل اه بيان (١٢) كالأعران في البداهة حل (١٣) هناك لا هنا فالأقل لأن الأصل برامة الذمة قرز (١٤) مستعملين في جربة غيره وهي شاربة من السيل فقال بعض الفقهاء يلزم فضل ما بين القيمتين وهي قيمتها شاربة وغير شاربة وذكر الهادي عليه السلام أن من استهلك ماؤه أن يزرع الأرض التي خربها بالكره اه ياقوتة وفي البحري كتاب البيع لأشياء على الفاجر لأن للماء حق لكن يؤدب على ذلك (١٥) وينظر في الاجرة هل تصحق قيمتها معمورة أم لا سهل الأقرب أنها لا يجب أجرها إلا مهدومة وقبله أجرها معمورة قرز (١٦) الذي لا يتنفع به بعد مفوعا (١٧) هذا إذا لم يمكن تقويمه على امرأته اه لمة ولا جرت العادة بالاتضاع به فلو كان مما يتنفع به في العادة اعتبر تقويمه منفردا كالقصيل للخليل وجبر الزرقوق أى للمشمش والقرسك أى الخوخ لا جبر التمر ذكره في الزيادات قرز والمراد بالجر قبل استوائه (١٨) فإن لم ينقص القيمة فلا أرض اه زهور وقال

(لا يتسامح به) فان كان قبرا يتسامح به فانه لا يجب رد بدله فان زاد ألتف مثله بمد ذلك حتى صار الأول والثاني إذا اجتمع لم يتسامح به ففيه قولان لم بالله أحدهما أنه لا يلزمه الغنيان^(١) والثاني أنه يلزمه^(٢) قال أبو مضر إن كان المجلس واحداً يعني مجلس الائتلاف وجب الضمان قولاً واحداً لم بالله وإن كان مجلسين فله قولان قيل ح الصحيح أنه لا فرق بين المجلس والمجالس^(٣) لكن إذا نوى أخذ الجميع فهو قول واحد أنه يضمن وإن لم ينو فقولان وصحح على خليل أنه لا يجب الضمان^(٤) وقال في الكافي بل الصحيح أنه يجب عليه الضمان وهو قول أكثر العلماء وذكره ض زيد وكلام م بالله مبني على أنه لم تثبت يده على الجميع إذ لو ثبتت فهو ضامن وإن لم يستهلك الصورة الثانية قوله (أو إن تلف بمد تقومه^(٥)) وهو أن يأخذ الشيء ولا قيمة له ثم لم يتلفه حتى صار له قيمة فانه يجب عليه ضمان قيمته في أول وقت يثبت له فيه قيمة^(٦) (و) إذا اختلف الناصب والمنصوب عليه في العين المنصوبة أو في قيمتها كان (القول للناصر^(٧) في القيمة^(٨) والعين^(٩)) فإذا ادعى الناصب أن قيمة المنصوب كانت كذا أو أن هذه هي العين المنصوبة فأنكر المالك ذلك كان القول للناصر فقال عليه أما القيمة فذكرها أصحابنا ولا نحفظ فيها خلافاً وأما العين فذكر ذلك في الاتصاف واحتج

سيدنا طاهر تلزمه أجرة من يصلحها كما كانت وقرره الشاشي (١) وهذا إذا لم يكن في يده وأما إذا كان في يده ضمنه سواء كان في يده أمانة أو ضماناً يستقيم مع ههنا أو قد تقدم في الوديعة وتقل لحناية لافرق بين أن يغلب أم لا لأنه قد خان وجب وأساء في الحفظ (٢) وهو الأقوى لأنه لم يعلق في ذمته في حال وجوب الضمان اه تجري وبغيث (٣) وهو الأصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إياكم وعقرات الدواب فانها تجتمع على اللز فهلك اه بيان وزهور (٤) قيل ف والصحيح أنه يحتر في ذلك بالاتصال (٥) والاتصال لا بالمجلس والمجالس كما في من جنى على غيره جنايات غير ثالثة ثم قتله فان كان القتل متصلاً بالجنايات لم تلزمه إلا ذية واحدة وإن كان متفصلاً لزمته الذية وأرض الجنايات المتقدمة اه كواكب وسيأتي كلام معلق على كلام الفقهاء في قوله في الجنايات ولا يحكم حتى يتبين الحال وقد اختير خلافة (٦) ومثله في الهداية (٧) وهذا هو الأقرب والوجه أنه لا ألتف الأول لم يثبت في ذمته شيء فكذلك الثاني والثالث (٨) أو صار لا يتسامح به ككوز ماء أدخله سفينة في البحر فارتفع ثمنه (٩) وما زاد بمد ذلك من القيمة فهو كاقوائد اه كواكب (١٠) مع يمينته (١١) فلو بين الناصب بقدر القيمة لم تسقط عنه اليمين لأن اليمين لم تشهد باليقين بل بالنظر ذكره في الزايدات اه كواكب (١٢) المؤكدة وقيل الأصلية (١٣) المعتادة اه فتح ومثله في البحر حيث قال إلا أن يدعي في المعتاد كتنويه الجارية للبائنة درهما (١٤) والمجلس والنوع والصفة والقدر (١٥) صوابه لا العين وقد حمل إطلاق أهل المذهب أن العين المالك وإلا بين العين وكذلك قال في التبع من عين بين وهي النسخة الأصلية في الإزار حيث قال والقول

بأن الأصل برائة ذمته ^(١) مما لم يقربه كما أن الأصل برائة ذمته بما لم يقرب به في القيمة ^(٢) قال مولانا عليهما السلام بخلاف ما تقدم في الاجارة أن البيعة على المعين للمعول فيه فان الأجير إذا عين فهو مدعى لبرائة ذمته مع استحقاق الاجرة ^(٣) على ما قد عينه ^(٤) فكانت البيعة عليه لدعوى استحقاق الاجرة (وبيعة المالك) على أن قيمته كذا أو على أن هذه العين المنصوبة (أولى ^(٥)) من بيعة الناصب لأن بيعة المالك خارجة في الوجهين جميعاً ^(٦) فصل في بيان حكم التنص ^(٧) إذا تلف وعوضه لا ينقسم بين أربابه وحكمه إذا التبس ماله وما يتعلق بذلك (و) إذا كان المنصوب مملوكا لجماعة فتلف وعوضه لا ينقسم وجب أن (يسقط ^(٨)) لزوم (عوض ^(٩)) ذلك (التالف ^(١٠)) عن ذمة الناصب (حيث لأقمية لخصمه ^(١١)) لو قسم بينهم فأما لو كانت العين باقية وجب أن يردها لهم جميعاً لأنه يجب رد عين مالا قيمة له كما تقدم (و) إذا مات الناصب وقد أنلف المنصوب وتعين عوضه في تركته وتركتة ناقصة لاتنفي بالعوض بحيث أنها لو قسمت بين المستحقين للعوض لم يصير إلى كل واحد ماله قيمة وجب أن يصير ذلك الموض للمصالح ^(١٢) حيث كان (تركة) صارت لتقصاتها

لتنص في القيمة لا العين اه ح' فتح (١) مع بيته إن طلبت (٢) فيلزم لو أنه أبرأ من الاجرة أن يكون القول قوله سل الجواب أنها قد لزممت الاجرة من الأصل (٣) يقال يتقص بالرهن يقال الفرق بينهما بأنه في الرهن مستحق لتقص بخلاف التنص (٤) مسئلة اذا اخلفا في الشجر الذي في الارض المنصوبة لمن هو أو في الفص الذي على الخاتم المنصوب لمن هو قال قول المالك وإن اخلفا في الزرع الذي في الارض أو في الآلات التي تنقل في الدار أو في الثياب التي على العبد المنصوب قال قول الناصب اه يان يقال هذا في غير ثياب البيعة فأما هي قال قول المالك إلا حيث ادعى عليه التبديل قال قول الناصب قرز (٥) صوابه المنصوب (٦) فرع وكذا فيمن عليه دين لرجل ثم مات صاحب الدين وله ودية كثير بحيث يأتي نصيب كل واحد لقيمة له أو ما يتسامح به فانه يسقط الدين (٧) على قولنا ذكر ما قبله اه يان (٨) هذا حيث لا تركة للبيت يضم إليها بحيث يأتي نصيب كل وارث له قيمة وإلا لزم القضاء قرز (٩) يقال إلا أن يموتوا ويبقى أحدهم وهو وارث لهم كلهم كلف له ولم يسقط شيء اه وفيه نظر لانه قد سقط قبل الارث (١٠) ولا شيء للمصالح ولا لبيت المال اه هداية وغاية وسحولي قرز (١١) أو يتسامح به (١٢) لأنه صار مال لملك له (١٣) والمراد من المصالح العلماء وللقهين والمساجد والخانكيات وحفر الآبار وإصلاح الطرقات والجهاد وكسوة السكة وغير ذلك اه بستان والفقراء من المصالح كما تخدم في الخس قال الامام ي ومن المصالح الهاشميون لقربهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه بحر قيل اذا كان فيه مصلحة أو فقير وإلا فلا قرز (١٤) ما لم يرجع عنه بالزاد فيسقطها الترمذ اه وإن سقط الدين يأتي وجه صارت التركة للورثة اه ينظر وجه النظر أنها قد

كذلك^(١) ولا يسقط الموضع عن ذمة الميت لأنه مات وفي ذمته لكل واحد ماله قيمة^(٢) لكن لم تغف تركته فوجب صرفه إلى المصالح لتبرأ ذمته^(٣) مما قد تعلق بها (و) عوض الثألف في الحكم (كذلك) فيصير (هو أو العين) المنصوبة للمصالح بأحد أمرين إما (باليأس عن معرفة المالك^(٤)) بأن يخفى الكفا على الناصب ويأبى عن معرفته لوراء ولا تعتبر المدقة (أو) يأس عن معرفة (انحصاره^(٥)) بأن يكون المالك جماعة غير منحصرة ويأبى الناصب عن ادراك حصصها^(٦) فإنه في هذين الوجهين تصرف العين أو عوضها إلى المصالح (و) إذا صارت العين^(٧) للمصالح وتصرف فيها جماعة^(٨) وأحد بعد واحد^(٩) وجب على كل واحد منهم قيمة للفقر أو لزوم (حيث أن) تعدد للقيمة^(١٠)

صارت للمصالح قبل وقوع التبرع وقبل حصول السقوط اه من خط العلامة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى (١) وهذا في الناصب وأما ما أخذه رضاء أربابه فبقي التركة للورثة لا للمصالح ذكره المؤلف اه شرح فتح وقيل لافرق وصرح به في البيان يلغظ فرع وأما من مات وعليه ديون كثيرة الخ (٢) قيل فلو التمس هل يصير لكل واحد ماله قيمة أم لا وفي المثل مالا يتسامح به أم لا وم غير منحصرين قال عليهم الأقرب أنها تصير للمصالح اه غيري (٣) قال في البحر بخبر ماصار إلى الفقراء (٤) إلا أن يرى بعضهم وكانت التركة إذا قسمت بين الباقيين صار لكل واحد ماله قيمة كانت التركة لباقيين وهكذا لو ملك الدين بعضهم ينزل أو ميراث (٥) أو غيرها فإن التركة تكون له لو تصرف في المصالح وكذا لو كانت حصصه أحدهم لها قيمة قلنا تكون له (٦) وهذا قبل دفع المال إلى بيت المال وأما بعد دفع المال فلا حق لهم اه ح آثار (٧) وفيه نظر لأنه قد سقط قبل الارث ونحوه قرز (٨) وفي الكواكب على حصص من مال الميت فقط (٩) مسئلة ولا يجب التعريف بالمظلة التي جعل مالها ولا بالوديعة ونحوها التي التمس مالها اه من القطة وفي البستان لأب مالها هي والوديعة معروف عند قبضها بخلاف القطة اه بلفظه (١٠) وصورة ذلك أن ينزل على الفقراء بين (١) بما لا يحصى وقيل بحيث يشق حصرهم (٢) أو التركة اه وفي ح لى وأما التركة حيث صارت لتقضيها بالوفاء عن المظالم للمصالح فلا يحدد فيها الضمان للمصالح بحد للتصرف لأنها بخابة العين المنصوبة للعين مالها اه ح لى (٣) خير إذن الشرع اه ح آثار (٤) سياق في السرقة في قوله ولو جماعة أنه لا يشترط بل ولو قلوا معاً فينظر في الترق ولطهما سواء (٥) وإنما قلنا يضمن كل واحد منهما قيمة لأن العين إذا صارت لله تعالى فالزوم من النية تكون بمنزلة الكفارة كما لو اجتمع جماعة على قتل صيد في الحرم وكفارة قتل الخطأ وكربة واحد قتله جماعة خطأ اه غيث وفي البيان لا تعدد الدية على الأصح قرز (٦) عبارة الآثار نحو القيمة يدخل المثل وهو مستقيم ويكرر بكرر التصرف إذا تخطت التسليم قبل صرف العين لا إذا لم يخطئ دفع القيمة فلا يكرر كمن زنى بأمرأة مراراً فلا يلزم إلا حد واحد قرز (٧) فلو كان الامام قد قبض من كل واحد من المصفرين قيمة ثم عرف المالك فله يسلم له الامام قيمة ويكون عن الآخر منهم الذي عليه قرار الضمان ويرد على الباقيين ما دفعوا أو مثله من بيت المال اه ك لفظاً قرز يعني

بتمدد المتصرف^(١) في تلك العين ولو دفع إلى القاضي^(٢) أو الامام هذا أحد قولي م بالله وقوله الثاني أن القيمة لا تمدد وإذا قلنا أنها تمدد وصرفت تلك العين فقال على خليل ذلك لا يسقط القيمة عن الباقيين (وإن بقت^(٣) تلك (العين) وصرفت^(٤) وقال أبو مضر أما إذا كانت العين باقية فدفعها أحد م إلى الامام أو القاضي أو الفقير برئت ذمة الباقيين ولم تجب القيمة على أحد (وولاية الصرف) في التين والقيمة (إلى الناصب^(٥)) أي ولاية صرف المظالم التي لا تعرف أربابها إلى الناصب هذا قول الهادي والقاسم وأحد قولي م بالله إلا أن يحس الامام^(٦) قاعده عنها فانه يلزمه^(٧) وله أن يأخذ من ماله قدرها قهراً^(٨) ويصرفه في مصارفه وقال الناصر وص بالله إن ولاية صرفها إلى الامام وهو أحد قولي م بالله (و) لكن (لا) يجوز للناصب أن (يصرف فيمن تلزمه نفقته^(٩)) من فقير أو مصلحة^(١٠) (إلا العين) فانه يجوز له صرفها فيمن تلزمه نفقته ولو والداً أو ولداً لأنه لم يخرجها عن شيء يجب عليه بل هي في نفسها ملك للفقراء بخلاف القيمة فانه يخرجها عن شيء قد وجب عليه فأشبهه المسدقة^(١١) فلم يجز الصرف فيمن

حيث صرف القيمة لا إذا صرف العين أو منها إلى الفقراء فالضمان على الفقراء أي قرار الضمان والمراد بالثمن حيث باعها غشية فسادها وكذا القيمة لو قبضها من ألتها حكم ذلك حكم العين قرز (٥) وحكم الفوائد حكم الأصل تعدد على المتصرفين إذا حصل أي الأمور المقدمة وإلا فهي أمانة قرز (١) مالم يكن مصرفاً وقيل يحدد ولو مصرفاً (٥) لا يحدد المتصرف اه ح لى لفظاً يعني لو قلها مرة بعد مرة مالم يخلل دفع القيمة وإلا تعددت قرز (٥) سواء تصرفوا فيها قبل أن يصير للمصالح أو بعد وسواء تصرفوا فيها دفعة واحدة أو دفعات ذكره في التذكرة والبيان وقيل بعد مصرفها للمصالح وهو ظاهر الاز (٢) إشارة إلى خلاف الاستاذ (٢) ويرأ من هي في يده تصرفها ولا قيمة عليه وهو مفهوم قوله في الشرح لا تسقط القيمة عن الباقيين (٤) فان اجتمعوا على صرف العين فقال في ضياع التجري تسقط عليهم القيمة ويأتى على المذهب أنه يسقط عليهم قيمة واحد اه مفتى (٥) إذا وجدت سبب منه فاشبهت التذر والكفارة اه ح لى لفظاً (٦) أي يظن (٥) ومن له ولاية اه ن (٥) ولم يكن مصرفاً لها في العين أو منها فيعمل على السلامة وأه قدر صرفها في نفسه اه كواكب قرز (٧) والصرف التسليق لما مع قاعده عنها اه حيث (٥) وعليه الاز في السير في قوله وإلزام من عليه حتى الخروج منه (٨) مع التلطف يُدْفَعُ مِنْ (٩) ولا في أصوله وفصوله مطلقاً اه ح لى لفظاً (١٠) الترمذي لاني لا تلزمه نفقته فكيف صورة المصلحة قلت كالزوجة حيث كانت غنية وفيها مصلحة كتدريس ونحوه كالشرقة دهمارضى الله عنها هذا على القول بأنه لا يصرف إلى الزوجة اه مفتى وكولاه وهو عالم صغير (١١) هذا حيث كانت القيمة منه نحو أن

تلزمه نفقته ^(١) قال مولا ناعليم ^(٢) هكذا ذكر أصحابنا قال والاقرب عندى أنه لافرق بين
العين وعوضها ^(٣) فى جواز الصرف فى القرب وغيره ^(٤) (و) هل له أن يصرف العين (فى
نفسه) كما جاز فيمن تلزمه نفقته فيه (خلاف) فمن أبى ع وض جعفر لا يجوز ^(٥) أو قال على
خليل وأبو مضر يجوز له ذلك ^(٦) (و) إذا كانت عين المظلمة باقية وجب أن يصرفها بعينها
(و) لا تجزى القيمة ^(٧) عن العين (و) كذلك لو كانت العين المنصوبة تقدراً وجب أن
يخرج النقد إن كان باقياً أو مثله إن كان تالفاً ^(٨) ولا تجزى القيمة عن تالف المثل (ولا
العرض عن النقد ^(٩)) وقال م باقته تجزى القيمة عن العين والعرض عن النقد وله فى
وارث الناصب قولان ^(١٠) (ر) متى كان الواجب القيمة وجب أن (تفتقر القيمة ^(١١)) إلى النية ^(١٢)
فلا يصح إخراجها إلا بنية كونها من المظلمة لتخرج عن التبعض ذكره الفقيه ل (لا) إذا
كان المخرج هو العين ^(١٣) (فلا تفتقر إلى نية ^(١٤)) وقيل ع تحتاج القيمة إلى النية قولاً واحداً

يستلزمها فلا يجوز له صرفها فى نفسه وأما لو كانت القيمة من الغير ^(١٥) أو منها فلا فرق فى ذلك فى جواز
الصرف فى نفسه وفيمن تلزمه نفقته على الخلاف ذكره فى بعض التاليف قرز ^(١٦) قال لا ولا ية حيث
تمنهما من الغير إلا أن يسلمها إليه ويغوضه فى صرفها جاز له الصرف فى نفسه قرز ^(١٧) ينى منها إذا تمت
خشية الفساد ^(١٨) لفظ البحر قيل أما القيمة فلا تجزى فيمن تلزمه نفقته كالزكاة قلت أما إذا تمت العين
بعد مصيرها للمصالح جاز صرفها فيهم إذ مصرف البدل مصرف البدل لا يختلفان فى حال وكلاهما تلف
عليهم عينا أه بحر بلفظه ^(١٩) كالوكيل غير المفوض ^(٢٠) كالوكيل المفوض أه بحر قرز وذكره فى القيت
وقرره المؤلف ^(٢١) صوابه الغرض ليعم للمثل وغيره ^(٢٢) وقد خرج عن يده ^(٢٣) فى التالف قرز والـ
فهو عين ^(٢٤) هل له إخراج البدل أم لا ميناها هل الوارث خليفة أم لا أه فيجوز له الإخراج أم لا
فلا يجوز ^(٢٥) أو المثل قرز ^(٢٦) حيث كانت القيمة لازمة له قلنا تحتاج إلى النية كالزكاة لا إذا كان
لزمها على الغير فهو كالوكيل أه كب قرز ^(٢٧) وكذا الثمن قرز ^(٢٨) ومنها حيث يمت لعارض والقيمة
حيث أخذت من الغير فلا تقتصر عند إخراجها إلى المصرف إلى النية لأنها بمثابة ما هو للصرف إذا صير
إليه أه لى لفظاً قرز ^(٢٩) يقال على القول بأن للناصب صرف العين فى نفسه والعين لا تقتصر إلى النية
بماذا يخرج عن كونها غصباً إذا لم يوسل قيل لا بد من النية ليعرف ^(٣٠) حالة النصب وبه ويخرج عن
ضابطها إذا تلت ^(٣١) حيث قد خرج عن يده ^(٣٢) فلو أضاف بالعين الفقير صح كالنذر والزيب فانه يصح
لأنها لا تقتصر إلى تملك ولا نية بخلاف الزكاة على الأصح لأن الفقير أخذ عين المظلمة من غير صرف
أه صميرى ومثله فى البحر حيث قال فلو صرفها للمصرف برئ الناصب أه بحر لى هذا على كلام
الاستاذ ولفظ البيان وقال الاستاذ يجوز فى العين من غير صرف لاقى القيمة أه لفظاً والمذهب أن
ولاية الصرف إلى الناصب أه سيدنا حسن رحمه الله تعالى ^(٣٣) ليعينها فلو صرفها للمصرف برئ الناصب

وفي المين قولان لم بالله **قال** مولانا عليم **هو** الصحيح أن المين ^(١) لا تقتصر إلى النية وقال الأستاذ لا يقتصران جميعاً إلى النية (و) المين المنصوبة (إذا غاب مالكها بقيت) في يد الناصب وزمه حفظها (حتى) يقع (اليأس ^(٢)) من صاحبها ^(٣) (ثم) إذا صار مأثوماً سلمها (للوارث ^(٤)) (إن كان له ورثة) (ثم) إن لم يكن له ورثة سلمها (للفقراء أو المصالح ^(٥)) هذا مذهب م بالله أمضى أنه يجوز صرف المظالم في الفقراء أو المصالح وذهب اصحن إلى أنها تصرف إلى المصالح فقط وذهب اصحن إلى أنها تصرف إلى الفقراء فقط (فإن) صرف المظلمة بعد أن أيس من صاحبها ثم (عاد ^(٦)) وجبرد الباقي و (غرم التالف ^(٧)) (الدافع) وهو الصارف بشرطين أحدهما أن يدفع (الموض ^(٨)) فإن صرف المين ^(٩) وجب على الفقراء أن يردوها إن كانت باقية ^(١٠) أو يرموها إن كانت تالفة ^(١١) الشرط الثاني أن يصرف (إلى الفقراء لا) أن صرف المين أو القيمة (إلى الامام ^(١٢)) أو الحاكم فينت المال تكون الترامة

(١) والتمن والأجرة (٢) حيث يصح خبره من موت أو غفوف أو معرفة الإيس كما مر في التكاك اهـ (فتح) (٣) ينظر حيث تصدق الناصب بالمين بعد أن أيس من عود المالك أو معرفته وقد طالت المدة أمضى مدة النية ما يكون حكم المين في يده بعد التوبة هل تلزم الأجرة لتلك المدة أو لا تلزم وإذا قلنا لا تلزم لأنه ما دون بالامسالك لم أن لا يضمن المين إذا تلفت ينظر اهـ من خط حيث يقال هي مضمونة عليه حتى يصرفها ولو إلى نفسه قرز (٤) من حياته (٥) حيث أيس من حياته وأما إذا أيس من معرفته صرفت إلى الفقراء أو المصالح ولا شيء للورثة إذ من لازم معرفة الوارث معرفة الموروث (٥) ظاهر عبارة الأثر للمذهب أن الفقراء غير المصالح وحذف في الآثار قوله للفقراء دفعا لنوم التنوير اهـ تكميل (٥) مسألة ومن المصلحة الهاشمي لقربه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الحق اهـ بجر بلفظه إذا كان قتيراً أو فيه مصالحة وإلا فلا قرز (٦) أو عرف (٧) وهذا ما لم يشترط على الفقراء الرد إن رجح (٨) له حيث كان الموض منه أو ينظر لو كان الموض باقياً هل يرد التغير أو يطيب له يقال يطيب له إلا أن يشترط عليه الرد موجب عليه قرز (٩) أو تمناً أو القيمة من التغير لأن حكم الثمن حكم المين قرز (١٠) وأجرتها وإن لم يستعمل قرز (١١) ويرجعوا على الصارف إذا لم يجنوا أو لا فرطوا قرز (١٢) هذا حيث أعطى الامام ليحفظها ليت المال تلفت أو صرفت أو يصرفها في الفقراء قصرها أو أملاً إذا أعطى الامام على جهة الصرف إليه فكما تقرر على التفصيل في المين والموض اهـ مفتي وحيث بقي الظرف تلفت تحت يد الامام ونحو ما يجنبه ولا يفرط الظاهر أنه لا يرجع إذ هي كالوديعة اهـ مفتي ولفظ البيان في الزكاة في مسألة الخوص فيردان ما بقي منهما ويضمنان ما تلفاه (١٣) أو تلف بغير طم أو أمانا تلف بغير طم فلا يضمنان وإن تلف بغير طمها خطأ أو نسياناً أو صرفاً في مستحقته فقال في البيان يضمنانه من بيت لنا وقيل ف إلى آخره (١٤)

من ما لها

منه (وإن التبس) المالك مع كونه متعدداً (منحصرأ^(١)) فسمت) تلك العين^(٢) فيما بينهم (كما
 مر) في التباس الأملاك بعضها ببعض لا بخالفاتها تقسم ويبين مدعى الزيادة والفضل^(٣)
 لكن لا يقسم إلا بعد اليأس من معرفته هذا مذهب الهدوية وأحد قولي م بإلله وقال
 من بإلله وأحد قولي م بإلله أنه إذ التبس المالك صارت العين لبيت المال (قال مولانا علي^(٤)
 والظاهر من مذهب الهدوية أنه لا يلزمه شيء آخر في الباطن^(٥)) بعد القسمة وقديقال^(٦)
 بل يلزمه لكل واحد قيمة كاملة^(٧) في الباطن لأن ذمته مشغولة ييقين فلا تبرأ إلا ييقين
 (ولا يسقط) عنه (بالإسلام بعد الردة^(٨)) ما يجامع) وجوبه (الكفر) كالمظالم التي مصرتها

(١) المراد أن مالك العين التبس بمحصولين بقياس العبارة المؤدية هذا المعنى أن يقال وإذا التبس
 بمحصولين قسمت كما مر وأما مفهوم عبارة الأثر فالمالك متعدد والتبس بمحصن ولعل هذه الصورة
 يتصور فيها دعوى الزيادة والفضل كما مر في الشرح لاحت المالك واحد والتبس بمحصولين فانها
 تقسم على الرؤوس ولا تنبأ دعوى الزيادة والفضل فيها وذلك ظاهر والله أعلم اه سحولي لفظاً قرز
 (٢) فإن كانت جماعة والتبس انحصارهم وعدمه وعرف بعضهم لخصته فمصلحاً أيضاً عند م بالله
 لجهل الخصص فأما عندنا فإن كان في الموقوفين مصلحة صرف فيهم والا فأنل ما يثبت في الذمة والباقي
 لبيت المال ويحتمل أن يسقط الموضع هنا لجواز أن لا تكون لخصته قيمة وقسم والأصل براءة الذمة
 اه بحر (٣) إذا كانت أشياء متعددة وقيل أراد تمثيل ما يتقدم (٤) ينظر في كلام الشرح فإن العين
 هنا واحدة والتبس من المالك لها من الجماعة للمحصنين ولم تكن هنا زيادة ولا فضل قرز (٥) لأن
 التصليفة قبض فيبرأ بها ويثبت له حق جنسها حتى يجمعوا لتبرأ ذمته بالتخليفة اليهم وإن جهل المالك
 وإيجاب قسمتها بعد ذلك إنما هو لعدم التعصيص مع التساوي في الطريق إليها ان حلقوا أو نكحوا
 وذلك لا يمنع من البراءة لذمته المتفرقة قبل القسمة (٥) الا لظن فإذا حصل له ظن في المالك وجب
 التسليم إليه على الصحيح ثم لو ظن أنه لغيره من بعد وجب أن يبرم له أيضاً وكذلك تارك وراج ولا
 يسترجع من الأول الا بالعلم اه تجري فإن لم يحصل له علم ولا ظن فلما أن يرجو حصول أحدهما أم لا
 ان رجاء وجب الانتظار وإن التبس فكما في الكتاب اه غيث هذا لا يضر ذكره في البيان وعلى
 قول الفقيه ح لا يلزمه الضمان بالظن لأنه لا يأمن حصول ظن ثاني وتلك فينكر وعليه الضمان اه ن بقله
 (٥) الفقيه س (٦) قيل ف وفيه نظر والأولى أن ذلك لا يجب والا لزم أن من ملت وله ايمان أحدها
 خنق لipse وله على رجل اتى عشر درهماً أن يقال يدفع هذا الدين إلى الذكر ثمانية وإلى الخنق ستة
 لأنه يجوز أن الخنق اتى ويجوز أنه ذكر وليس كذلك بل للذكر سبعة وللخنق خمسة على حكم الشرح
 ولعله يمكن الفرق بأن يقال أن اللبس في التعصب من جهة الخنق من جهة الله وقد أجرى حكمه فيها
 اه مفتي (٧) أو أسلم ابتداء (٥) ولعل الأولى في العبارة ولا يسقط بالإسلام ولو بعد الردة إلى آخره

المصالح ويبت المال بخلاف الزكوات ونحوها فإنها لا تلزم في حال الكفر فإذا ارتد وقد كانت لزمتم ثم أسلم سقطت قيل ح^(١) المراد^(٢) إذا لم تكن متعينة في المال فأما المتعين فلا يسقط وقيل ع^(٣) الصحيح أنه لا فرق قيل ح والمسجد المعين^(٤) يحتمل أنه كالأدنى فلا يسقط ما كان له على المرتد وقد أشار إليه م بالله ويحتمل أنه يسقط لأنه لله تعالى (ولا يضمن ما منع عنه مالكم^(٥) بالزجر^(٦)) فلو أن رجلا منع رجلا آخر من أرضه أو داره بأن توعدّه إن دخلها أو تصرف فيها لم يصر بذلك ضامنا للأرض وللدار (مالم تثبت اليد^(٧)) عليهما ذكر ذلك في شرح أبي مضر ولا خلاف في ذلك (و) إذا أمر رجل رجلا آخر أن يسكن داراً لنيره فسكنها مختاراً فإنه ينظر في الأمر فان كان الأمر أقوى من المأمور بحيث أن سكون المأمور كان بقوته ويجب أن (يضمن أمر الضعيف) إذا كان الأمر (قوياً فقط) والمأمور ضعيف (و) للمظلوم مطالبة من شاء منها لكن (القرار^(٨)) في الضمان (على المأمور) بمعنى أنه إذا طوّل بالضمان لم يرجع على الأمر وإن طوّل الأمر رجع عليه لأنه المستهلك فان كانا مستويين في القوة والضعف أو المأمور أقوى فلا ضمان^(٩) على الأمر وهذا قول الحنفى وأبي الحسين بن عبدالعزيز^(١٠) وهو أحد قوليه بالله أعمى وجوب الضمان على أمر الضعيف إذا كان قوياً لأن الساكن كالألة^(١١) قيل ل وهو الذي يأتي على قول أبي الهادي في قولهما أن الباغي يضمن^(١٢) وقال أصح وأصح ش

ليدخل في ذلك لو أسلم الكافر الأصلي وعليه شيء مما يجمع الكفر فلا تسقط كالنظام والاعتماد ونحوها لا ما كان لا يصح من الكافر كالأداة ونحوها فسقط عنه بالاستلام إلا كفارة الظهار لصلح حق الأدنى بها أه سحولي لفظا قرز (٥) غالباً احتراز من الحدود فيسقط غير حد القذف وكفارة الظهار فلا يسقطان لأنها مشوبة بحق آدمي (٥) وكذا الذي إذا أسلم لأجنبي لا تقطع الأحكام (١) الذي في البيان عن الفتية ح عكس هذا فيتنظر (٢) واختاره الهبل والتهايم (٣) وقضاء ذمار (٤) أو غير معين منحصراً أو غير منحصر فحكمه مأمور يعني بصرف في المجلس قرز (٥) أو متولى الحفظ (٦) أو بالجلس أو بالتيد أه ع لى قرز (٧) على قول م بالله أو ما عند اليهودية فلا بد من أن يلف تحت يده أو ما للمقول فلا بد من النقل قرز (٨) حيث كان مختاراً لذلك لا لوسل اختياره فلا ضمان عليه ولا قرار إذا صار كالألة وكان أيضاً مالاً بكونه لغير أو كان أيضاً جانياً (٩) على ذلك ولو جاحلاً أه فتح قرز (١٠) وإلا فعلى الأمر أه هبل (٩) أى لا مطالبة (١٠) الجرجاني ذكره الامام المهدي في شرح الملل والنحل (١١) وينظر لأنه لا إكراه ولا يكون كالألة إلا بإكراه (١٢) قوى حيث وهو ظاهر الاز ومثله مسود النافع بغيره وجهه فانه يضمن على الخلاف (٥) وهو الدال على مال الغير فيضمن على الخلاف أه ن اللذهب أن الدال لا ضمان عليه

وبعض الناصرية وهو أحد قولهم بالله لا يضمن الأمر لأن الأمر بالمحظور لا يصح^(١)
وأما إذا كان الساكن مكرها ضمن الأمر^(٢) بلا إشكال غرم وأما الساكن^(٣) فيضمن أيضا عند
م بالله قيل له أن يرجع على الأمر^(٤) لأن ذلك غرم لحقه بسببه وقيل أنه لا يرجع^(٥)
لأنه قد استوفى^(٦) وذكر في موضع من شرح أبي مضر أن الضمان^(٧) في الأموال على
المكره الأمر بلا خلاف وهكذا يأتي الكلام في الظلمة^(٨) وأعوانهم^(٩) قيل لا يضمن
الظلمة ما سرق أعوانهم أجماعا^(١٠) ولا ما قتل أعوانهم وكذا الرشاء^(١١) إذا لم يكرهه وفاقا^(١٢)

*** (كتاب العتق)** له معنيان لغة واصطلاحا أما في اللغة فهو
مشتراك بين معان بمعنى البرك^(١٣) وبمعنى القدم^(١٤) وبمعنى الجلال وبمعنى ارتفاع الملكة يقال

بل يستحق الأدب قرز (١) قلنا أمره مع القدرة كالنصرف اه بحر (٢) حيث كان بالقيد الذي لا يمكن منه
النصرف (٣) يعني بالتصويف (٤) ولو أكره الانسان على اتلاف مال نفسه فالتفه رجوع على المكره
اه ح في لفظا (٥) وقد ذكر التقي ح ما ينقض كلامه حيث قال من أكره غيره على أكل طعام نفسه
لزمه ضمانه له اه ن (٦) خلاف التقيين في الأجرة وأما القيمة فيرجع وفاقا اه ن قلنا لا حكم للاسقاط
اه ح في قرز (٧) أي قرار الضمان (٨) يعني حيث لم يكره الظلمة أعوانهم على أخذها (٩) فالتق من خط
الفاض طه بن عبد الله الشافعي (١٠) جواب على سؤال في الأدب الحاصل بسبب المشتكى إلى الدولة ولفظه
المعتمد المقرر عند أصحابنا المتأخرين المجنين أن الساعي يفرم ما سمي به إلى الولاية ونحوهم ممن
بأمر براءة للمال على أي وجه كان لتوفر الدواعي على السعاية والحيلولة القولية كالحيلولة الفعلية والسبب
يبادل المباشرة في أشياء وفي ذلك مد باب مفصلة كبيرة ومصلحة شرعية واه أعلم والأولي أن يقال
إن ذلك موضع نظر للحاكم المحبر قلنا عرف من قصد الساعي المضاربة وكان يمكن استيفاء الحق أو
دفع الضرر بدون ذلك كان له إجراء هذا الصدى فيه مجرى المباشرة واه أعلم اه من خط سيدنا
ابراهيم بن خالد الطنبي رحمه الله تعالى (١١) له الملقب (١٢) يعني ما أمروا به لا ما أخذته أعوان الظلمة
بقوة ظلمهم وهيبتهم بنير أمر هل يلزمهم ضمان أم لا قرز (١٣) بل فيه خلاف قال في شرح أبي مضر قال
ض ف سمعت ط يقول يجب على الظلمة ضمان ما أخذته عبيدهم وأجنادهم من الرعية قهرا وإن كانوا
مختارين اه من كشف الرادات عن الزادات للدوازي (١٤) وهم حراس الطرق وقيل الذين يأخذون
الرشاء (١٥) يعني حيث لم يكره الظلمة أعوانهم على أخذها (١٦) يقال ما أبين الحق في وجه
فلان (١٧) يعني السخاء اه بحر (١٨) قال تعالى باليت العتق (١٩) قيل لأنه أول ما وضع وقيل لأنه
أعتق من الفرق والعتيق الجمال ومث قيل لأبي بكر عتيق قيل لجماله وقيل لسكناه وقيل لأن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال له أنت عتيق من النار واسمه عبد الله بن عثمان اه زهور (٢٠) أي العتيد في أحد
التأويلات وقيل من الملك لأنه لم يملك وقيل من الفرق اه ح فتح

عبد عتيق وأما في الشرع فقال في الاتصاف هو اسقاط الحق^(١) عن عين العبد بالحرية والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى فتحريم رقبة وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم أيما مؤمن أعتق عبداً مؤمناً في الدنيا أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار^(٢) وأما الاجماع فظاهر **فصل** في بيان من يصح منه إيقاع العتق ومن يصح عتقه وما يتعلق بذلك (و) اعلم أن العتق (يصح) لإيقاعه (من كل مكلف^(٣) ماله^(٤) حاله^(٥)) فشروط العتق ثلاثة أن يكون بالمال وأن يكون حقيقاً وأن يكون مالكا عند إيقاع اللفظ فلو قال كل عبد أملكه فهو حر لم يصح أو قال لعبد^(٦) بينه إن ملكتك فأنت حر فملكه لم يمتنع عندنا وقال أبو حنيفة بل يمتنع^(٧) قيل وهو أحد قولي م بالله وأما من يصح عتقه فاعلم أنه يصح (لكل مملوك) فكل من مُلِكَت رقبته صح عتقه سواء ملك بالشراء أم بالنسي أم بالأرث أم بالمبة وسواء كان قنأ أم مُدبراً أم مكاتباً أم أم ولد وسواء كان صغيراً أم كبيراً حقيقاً أم مجنوناً أم جنيناً^(٨) مسلماناً أم فاسقاً (ولو) كان العتق والمتق جميعاً (كافرين^(٩)) ذكر ذلك الفقيه في تذكرته **قال** مولانا عليم وهو قول عامة العلماء (ولا تلحق الإجازة) من ألقاظ العتق (إلا عقده^(١٠)) نحو أنت حر على ألف أو على أن تدخل الدار قبل أو أمثل فلن هذا ونحوه^(١١) تلحقه الإجازة إذا وقع من فضولي كسائر

(١) عبر بالحق عن الملك كما يقال هذا حتى أي ملكي (٢) تمامه حتى فرجه بفرجه اه شفاء (٣) غنطار أو مكراً ونواه اه ح لى (٤) ويصح من السكران إنشاء وشرطاً لا عقداً اه مامر وقيل يصح مطلقاً كالمخلع قرز (٥) مطلق التصرف اه بحر بلفظه فلا ينفذ من المجبور عليه إلا بإجازة الترمذ أو فك الحجر أو إيفاء الدين قرز (٦) أو من يقوم مقامه اه ن كالوكيل وكالولي إذا عتق للمصلحة على مال شرطاً لا عقداً اه بستان (٧) غالباً احتراز من أن يمتنع ما نلده جارجه فانه يصح وإن لم يكن مالكا في الحال لكونه قد وجد السبب اه ومثله في ح لى وكذا الحاكم إذا عتق المثلول به كما يأتي قرز (٦) ولو عتد نفسه (٧) الخلاف راجع إلى السائلين كما في البيان والبحر وشرحه (٨) وإذا قال أول من أملكه من عبيدي حر ثم خرجوا عن ملكه ثم ملكهم فصدح يصح وعلى قولنا لا يصح قرز اه لأن خروجه عن ملكه كما لو طلق ثلاثاً ويكون هذا كإهداء الملك وهو لا يصح العتق قبله وح بني على أصله أنه يصح قيل الملك مع الشرط اه ان (٨) في بطن أمه اذا علم أنها تأتي به بدون ستة أشهر من يوم العتق أو علم وجوده ولو لم يبقها قرز ويكتفى الظن في وجوده (٩) لقوة نفوذه (١٠) ولو في دار الحرب إذ لم يفصل الدليل خلاف المصنف (١١) على مال أو غرض اه ح لى لفظاً وقيل لافرق سواء كان على مال أو غرض أو لا أيهما فأنها تلحقه الإجازة ذكر معناه المؤلف وهو ظاهر الاز (١١) بيع العبد من نفسه

المعقود (ولا) يصح في العتق شرط (الخيار) بل ينفذ العتق ويطل الشرط سواء كان العتق مطلقاً أم معقوداً على مال أم على غيره وقال أبو جعفر بل يصح الخيار في المعقود (إلا الكتابة^(١)) فيصح فيها الخيار إجماعاً ﴿فصل﴾ في ذكر ألفاظ العتق والأسباب التي يقع العتق عندها وإن لم يقع لفظ (و) اعلم أن العتق (له ألفاظ وأسباب) أما ألفاظه فهي على ضربين صريح وكناية (فصریح^(٢) لفظه ما لا يحتمل غيره) وهو كل لفظ إذا أطلق لم يحتمل معنى سوى العتق وذلك هو لفظ التحرير والاعتاق والعتق في ذلك (كالإطلاق^(٣)) في أنه يصح أن يكون خبراً وصفة^(٤) ونداء (نحو يا حر وأنت مولاي^(٥)) قال عليم فجئنا بمثال للنداء ومثال للخبر (أو) قال لمبده أنت (ولدى^(٦)) (أو هو ولدى^(٧)) (كان حريماً) في عتقه (فإن أكذبه الشرع) حيث قال للمبده هو ابني والشرع يقضي بكذبه بأن يكون مشهور النسب لغيره (ثبت العتق لا النسب^(٨)) وإن لم يكن مشهور النسب ثبت العتق والنسب جميعاً^(٩) (و) إن أكذبه (المقل بطلا) جيماً أي العتق والنسب نحو أن يقول هو

(١) ويصح العبد من نفسه فإن أهدر العبد بالغير عتق حالاً وبطل الخيار اه حل لفظاً قرز (٢) لأنها متعجبة فكان التعجب فيه معنى الخيار فيصح شرطه هنا لم أولاً أحدهما (٣) ويصح من الآخر سويمن تخذه عليه النطق بالإشارة اه حل ويصح بالكتابة اه سحولي (٤) ويشترط في الكلام اتحاد الناطق قلو وكل اثنين في عتق فقال أحدهما هذا وقال الآخر حر لم يعتق ومن لم يشترط اتحاد الناطق عتق (٥) ولو هازلاً أو بسعي عرفه أو إقرار (٦) نحو قوله قد أعطتك أو حررتك والعمدة أنت حر أو عتق أو مولاي أو ابني أو ولدي والنداء يا حر يا عتق يا مولاي اه يان وكذا يا حر يا عتق (٧) ووجه وقوع العتق بذلك أن المولى يطلق على الممتق والمعتق فإن أراد أنت عتق فظاهر وإن أراد أنت ممتق قد أثبت له الحرية إذ لا يصح عتق إلا لمن ملك ولا يملك إلا وهو حر اه سحولي لفظاً ومعناه في التجري (٨) إذا عرف أن ذلك يقع به العتق سواء قصد به العتق أم لا فكسائر الصريح اه سحولي لفظاً (٩) قال قال يا ابنى يا بنى لم يعتق لاستعماله في مادة الناس اه كواكب لكن يكون كتابة اه بحر وروى عن م بالله أنه صريح قرز وكذا يا ولدي اه يان بلفظه (١٠) قال في البحر عن التوبة أنه كناية قلت وظاهر المذهب الإطلاق أنه صريح قرز (١١) هذا خير وصفة (١٢) لأن كذبه غير معلوم فثبت الحرية واشتبار النسب للغير لا يؤثر في بطلان عتقه لأن العتق فرع على أصل وهو التوبة وذلك الأصل غير مقطوع ببطلانه فيصح للفرع وهو العتق اه رياض (١٣) وهكذا لو أقر بنبوة زوجته فهو على هذا التفصيل في العبد في وقوع الحكمين أو أحدهما أو عدم وقوع شيء منهما اه ميار (١٤) ظاهره لا باطناً لأنه إقرار والقرار لا يخذ باطلاً فيجوز يمه في الباطن (١٥) مع المصادقة لفظاً أو سكتاً فإن رد الإقرار ثبت العتق لا النسب وهذا حيث رده في المجلس وإن كان كثيراً أو مجلس بلوغ الخبر إن كان

ابن ومثله لا يولد لمثله هذا قول ف ومحمد وش وحكاه في شرح الابانة والتفريعات للمذهب
وقال أبو ح بل يمتق قبل ح والمذهب كقول أبي ح **قال مولانا علي** والصحيح للمذهب
ما قدمنا فلو قال لمبده هو أخي لم يمتق ^(١) لأن الاخوة قد تكون في الدين فأما لو قال
هذا عبي أو أبي أو ابن أخي ^(٢) أو غير ذلك من سائر ذوى الأرحام بما لا يستعمل أخوة
في الدين فانه يمتق بالاجماع ^(٣) الا أن الناصر علي لم يعتبر النية في الصرائح (و) أما (كنايته)
فهى (ما احتمله وغيره) وذلك (كأن يقول لمبده) (أطلقتك ^(٤)) فانه يحتمل الاطلاق من
الوثاق والاطلاق من الرق ولا يتعين أحدهما إلا بالنية ومثل هذا لو قال أنت حر صبور
أو ما اشبهك بالاحرار ^(٥) أو العرب تركية له أو تويخا فانه لا يمتق إلا أن ينوى (و) كالمو
سئل عن عبده فقال (هو حر ^(٦)) (وإنما قال ذلك) (حذرا من القادر ^(٧)) أن يأخذه عليه ^(٨)
كان كناية ^(٩) وهو قول ش وعند أبي ح ليس بكناية بل يمتق في ظاهر الحكم فان نوى
غيره عملت نيته في الباطن (كالوقوف ^(١٠)) فانه لو سئل الرجل عن ماله فقال هو وقف خوفا
من الظالم أن يأخذه لم يصح بذلك وقفا في ظاهر الحكم إن لم ينوه وقال م بالله إذا وقف
دفعا للظالم صح الوقف ^(١١) **قال مولانا علي** فيلزم مثله في المتق ويكون قوله كقول أبي ح

صغيراً حيث علم البلوغ وكان له الرد (١) ويكون كناية اه يان قرز (٢) قال في البيان أنه يكون كناية
(٣) ذكر الامامى أن ذلك كناية (٤) فرع وكذا لو قال لست لى بعيد أو لست لك سيداً أو لملك
لى عليك أو لاسبيل لى عليك أو قد خرجت عن ملكى أو أنت مالك فملك أو أطلقك فذلك كله
كناية فان قال فسكت رقيبك عن الرق ففيه وجهان هل صرح أم كناية رجع الفقيه س أنه كناية
ورجع الفقيه فانه صرح اه يان قوله تعالى فك رقبة اه يتان (٥) يعنى أن هذه الالفاظ تحمل
التويخ وتحمل التهذيب وتحمل التركية وتحمل المتق وإذا احتملت هذه المعانى عملت نيته فيه
اه لمع (٦) أو تزيد أو للمسجد (٧) الظالم لا الحق (٨) فيحق ولا يكون كناية اه آثار (٩) وفي بعض
الجواشي ولا محقاً ولو لقضاء دينه وهو ظاهر الا لأن الملة صرف النية والوجه في ذلك أنه إذا قال
ذلك دفعا للقادر فهو ملجأ ولا حكم لفعل الملجأ اه تعليق (٨) من هنا اشترط أن يكون مختاراً (٩)
وإنما جملته كناية إذا قال هو حر دفعا للظالم وإن كان لفظه صريحاً لأن مع سالة المخوف يحمل أنه أراد
أنه حر فيما يرجع إلى أخلاقه وشيئائه وإذا احتمل كان الرجوع إلى النية ذكر ذلك ضي زيرجعه الله
تعالى (١٠) أى وكذلك الوقف لان الهدوية ذكرت في المتق فخرج لهم إلى الوقف والاقرار وذكرهم الله
الوقف فخرج له المتق والاقرار (٥) وكذا لو سأل الظالم عنه فقال هو للمسجد أو تزيد خيفة من الظالم
لم يصح الاقرار خلاف م بالله اه تكيل (١١) يؤخذ من هذا لم بالله أنه لا يشترط نية القرية في الوقف (٥)

(إلا أنه أظ صريح (الطلاق و) الفاظ (كنايته^(١)) قاتها وإن احتلت المتق والطلاق فليست بكنائيات للمتنق^(٢) عندنا والحنفية خلاف ش (و) لإقول السيد لعبد (يعك لا يجوز^(٣)) (و) كذا إذا قال (أنت لله) فإن ذلك عندنا ليس بصريح ولا كناية^(٤) وهو قول أبي ح وعنده ش أنه كناية^(٥) فإن قلت إن من كنايات الطلاق قول القائل لامرأته أنت حرة فكيف قلت لا يقع المتاق بكنائيات الطلاق ولو قال القائل لأمثته أنت حرة عقت * قل عليم إنا إنما قصدنا أن الطلاق وكنايته لا تكون كناية في المتاق وقول القائل لأمثته أنت حرة صريح في المتاق لا كناية (و) أما (أسبابه) التي يقع بها المتق من دون إعتاق المولى^(٦) فهي خمسة * الأول (موت السيد^(٧)) عن أم ولده ومدرته^(٨) (فإذا كانت للسيد أم ولد أو مدرته فاتها يستعان بموته (مطلقا) أي سواء ماتت حرة أم بقتلها إياه أم غيرها (و) لو كان لام الولد والمدربرة^(٩) أولاد ومات السيد (عن أولادها^(١٠)) الحادئين^(١١) بعد مصيرها

وقد ذكر م بالله فيمن له مال عند غيره وجعله ولم يتمكن من قبضه ثم باعه منه أنه لا يصح قيل ف يكون له قولان في الشكل ويحتمل التطبيق بين القولين أن مراد م بالله في الوقف إذا جاء به على وجه الإنشاء ولهذا قال إذا وقف ماله ومراد الهدية إذا جاء به على وجه الإخبار ولم يرد به الإنشاء فلا يكون بينهم خلاف والله أعلم اه شرح تذكرة وهذا هو المقصود من تعليق ض زيد في الجمع (١) إلا أطلقت فهو كناية (٢) وان نوى به (٣) وان نوى (٤) ووجهه أن هذه الألفاظ لا تستعمل في الحق لآلة ولا عرفا ولا حقيقة ولا مجازا فلم يصح استعمالها في الكناية عنه اه غيث (٥) ووجهه الفقيه ف (٦) ووجهه أن المشلول به لا يمتنع إلا باعتاق (٧) وأوردته مع الصحوق (٨) قوله ومدرته إن أراد جميع المدرين كما هو المصحيح في بعض النسخ بإياه اللثاء من تحت لم يستقم قوله وأولادها وإن أراد بالباء الوقفية بقي المدر بغير ذكر كما ترى فصول العبارة أن قال موت السيد عن نحو مدرته أو أولادها أي أولادها نحو المدربرة لا أولاد المدر. نفسه فليس لأولاده حكم بل حكم الأولاد حكم الأم اه وابل قرز (٩) يعني حيث غصبها غاصب وأما إذا كانوا منه فهم أحرار أو زنا اه خلدني وأنت ولد لوق أربع سنين (١٠) وكذا أولاد البنات ما تأسوا اه ح لي لفظا قرز (١١) وهذا فيما حدث في أم الولد بدارتخاع الفرائس نحو أن يغصبها غاصب وتأتي بالولد لأكثر من أربع سنين (١) من يوم غصبها فهم ملك لسيدها فيعتصون بسترها مطلقا ويموت سيدهم بعد موتها وليدها وطئها لا أولادها من الغاصب وله تزويج أولادها لا تزويجها اه يان قال مولانا عليم هذا إنما يستقيم إذا حصل اليقين بأن السيد لم يطأها حال غصبها ولا قبله لدون أربع اه غيث أو لسة أشهر من يوم النصب إذا وطئها الغاصب حيث قد حاضرت حيضة فاته يرتفع فرائس السيد وقد أشار إلى ذلك في الصمير في النكاح (١) أو زوجت جلا أو مضت ستة أشهر فصاعدا من يوم الوطء قرز (١١) فلو ماتت الأم قبل السيد فقال في البحر يعتصون بموت السيد ولا

كذلك) أى بعد الاستيلاء والتدبير فأنهم يمتقون بعتقهما وسواء عتقا بموت السيد أم بانحازة عتقهما فأما لو كان حملهم^(١) متقدماً على الاستيلاء والتدبير لم يستقوا بعتقهما (و) أعلم أن أم الولد والمدربرة وأولادها يجب لهم حكم الحرية بموت السيد (و) لهم قبله (أى قبل موت السيد) (حكم الرق) فيطأ ويؤجر ويستخدم وله كسبهم وأرشهم وعليه نفقتهم وجنابة كل واحد إلى قدر قيمته^(٢) وعلى الجملة فجميع أحكام الرق ثابتة لهم (غالباً) احترازاً من يممهم^(٣) فلا يجوز ومن انكح أم الولد^(٤) قبل عتقها (و) (الثانى) (مُثَوِّلُ الْمَالِكِ بِهِ^(٥)) بنحو

يضر تقدم موت الأم إذ قد نبت حقهم في حياة الأم فلا يسقط بموتها ما يجرى من (١) وأما قبله وأحواله فلا يحضوا (٥) فرع وإذا اختلقوا في الأولاد هل حصلوا قبل الاستيلاء والتدبير أم بعده فاقول قول للمالك وورثته لأن الأصل بقاء الملك إذا اختلقوا في الكسب هل قبل العتق أم بعده فاقول قول البدي لأن اليد له على كسبه ذكره في البحر (١) وإذا التمس عتقها ولا سعاية أم ميار وإذا التمس هل قبل التدبير والاستيلاء (٢) أم بعده عتقوا ولا سعاية ذكر معنى ذلك في الميار وقيل يجب السعاية (١) وإن يتنوا جميعاً حكم بيته من هي عليه في الأصل في الكل اهـ يان معنى من التدبير (٢) هذه ضرب عليها في شرح سيدنا رحمه الله تعالى (١) أى وضهم (٢) على صفتهم (٣) وكذا لا يجوز وطء أولاد أم الولد اهـ كواكب لأن قد دخل بأهم وكذا أولاد المدربرة إذا كان قد دخل بها أو نحو الدخول (٤) لا أولادها فيجوز انكاحهم إذ لا فراش لهم (٥) ولو لم يملك إلا بضعة فز (٥) حيث كان مكلفاً حامداً ولا يصير قصد المثلة بل المختبر قصد الفصل (٥) وهل تصح هبة للمثول به من رحمه ويه منه أو يه من نفسه أو يكتسبه اهـ سحوى لفظاً الجواب أن ذلك لا يجوز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في أم الولد لا تباع ولا توهب ولا تورث وسواء كانت الهبة من ذى رحم أو غيره والمثول به يقاس عليها وأما الكتابة فالظاهر عدم صحتها إذ قد استحق السيد العتق من دون عوض والله أعلم اهـ عن سيدى محمد بن عبد الله (٥) وإن باعه لم يصح وكان باطلاً وما كسبه قبل عتقه كان لسيده وكذلك أرض الجنابة عليه وأما أرض جناحه فله (١) بطالب به معنى عتق ولا يكون عتقه التزاماً بالأرش اهـ وقيل يكون كجناية أم الولد قرز اهـ عامر (١) قال في الميار والجنجى عليه مطالبة سيده في رفع الرق ليمسكن من استيفاء حقه (٥) قال الدوارى فإن أمر غيره يمثل بيده فقيه احتمالان الأصح لزوم العتق وقيل لا لأنه أمره بمحظور قرز (٥) فرع وإذا التمس للمثول بغيره أعطى ولا سعاية (١) كما إذا التمس القائمة من الصلوات الخمس فلهما كلها ليخرج عن حق الله يقين بخلاف ماذا التمس للمثق بغيره فأنها يجب السعاية لأن للمثول منهما لم يحق بالاعتاق بل بالانقباض بخلاف الأولين اهـ ميار وهذا إذا كان للمالك واحداً فإن كانا اثنين فينظر الجواب أن المال يملك نصف كل واحد منهما ويؤثر عتقهما معا ويضمن للمالك البدي نصف قيمة كل واحد منهما مع اليسار وبسعى مع الإعسار وإذا اختلفت قيمتهما سعى في قيمة الأقل لأن الأصل براءة الذمة اهـ شامى (١) ولو قيل يقع العتق على المثول به في علم الله ويحتون

لعلم^(١) في وجهه^(٢) أو بأن يضربه بالحد أو بالشوك أو بغضى الضرب إلى الجرح الذي فوق الحارسة
فتى فعل ذلك كان سبباً في السق (فيؤمر) السيد باعتاقه يعنى أن الامام يأمر السيد باعتاق
العبد لأجل ذلك (وإن لم يراض) السيد وإن عفى العبد أيضاً وإن لم تكن المثلة في وقت
إمام ذكر ذلك كله الفقيه ع (فإن تمرد^(٣)) السيد عن اعتاقه (فالحاكم^(٤)) يستقه وقال كبل
يستق بنفس المثلة ولا يحتاج إلى اعتاق (والولاء) فيه (للسيد) سواء أعتقه هو أو الامام
أم الحاكم لتمرده^(٥) تنبيهه قيل ع لا يصح^(٦) عتق من مثل به مولاه عن الكفارة^(٧) لأن
عتقه قد صار مستحقاً كالمنذور بعتقه^(٨) ولا يجوز لسيدته استخدامه ولا يطأ الجارية لكن

وتلزم السعاية لم يبداه مفتى (٥) وحكم أولاد المنول بها حكماً في أنهم يعقون بعضها اه معيار
وقال الامام عز الدين لا يكون حكم أولادها حكماً وقواه المقتى قرز وهو ظاهر الآز بدليل تأجيده
عن أولاد أم الولد ولد البقرة قرز (٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يملكه أو ضربه فكفارته
أن يعتقه أو يحرر وعن بعضهم أنه قال كان لنا عبد فظلمه أحدنا فأعتقه صلى الله عليه وآله وسلم وفي
رواية أنه أمر بعتقه اه بستان (١) ومن المثلة المحصى اه دولرى وذويد ومن المثلة المخطيط لتحسين الحد
وان رضي به العبد إذ لا يستباح بالاباحة وأما تشريط الأوجان السير فلا يكون مثله اه لعله حيث وقع
لعذر قرز (٧) قال الامام عى أو يبدع أه أو يقطع أذنه أو يصطلم شفته اه بستان (٥) وهو ما يفسد في
الوضوء بيده أو يخله أو آله وفي غير الوجه ما كان دامية فصاعداً ويكفى الصدام الدم فيها اه ح ل لفظاً
(٣) أو غاب (٤) وجوباً قرز (٥) والدليل على عتق الامام ومن اليماروى أن أمة جاءت إلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم تشكو سيدها أنه يكرهها على الزنى بالنير طلباً للولد فأعتقها النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فكان ذلك أصلاً في عتق الامام ونحوه اه خالدى ويحتمل أن ذلك باكره يقتضى المثلة (٥) في البيان ولو من
جهة الصلاحية فإن لم يكن إمام ولا حاكم ولا من يصلح فله عتق نفسه اه مفتى قرز (٥) الصحيح اه يصح
(٥) وقواه حيث والشامى ومثله في البيان والاحكام والمداية والثمار والليار (٥) وهو الذى يدل
عليه حديث معاوية بن الحكم السامى الذى أخرجه مسلم والموطأ وأبو داود والنسائى ولفظه قال
أتيت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلت يا رسول الله إن جارية كانت لى رعى غنأ فجنبتها وقد
قدت شاة من الغنم فسألتها عنها فقالت أكلها الذئب فأسفت عليها وكنت من بنى آدم فطمعت وجنبتها وعل رقية
أفأعتقها فقال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن الله فقالت في السهالة فقال من أنا فقالت أنت رسول
الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا لفظ الموطأ وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى في حديث طويل
يتضمن ذكر الصلاة وهو مذكور في كتاب الصلاة اه بلفظه من جامع الأصول من كتاب الايمان
والاسلام (١) ولا عن نراه يان (٧) يعنى لم يكن للمنذور بعتقه معينا كما سيأتى (٥) سيأتى أنه يصح
عتق المنذور بعتقه وانما هذا على أصل الفقيه ع أو كان في الذمة على المذهب والذى قرر في قراءة البيان

إذا فعل فلا أجرة ولا مهر ولا حد ولو مع علم التحريم لأنها ملكه^(١) (و) الثالث (ملك ذى الرحم^(٢) المحرم) كالإباء وإن علو والأولاد وإن سفلوا والأخوة وأولادهم والأعمام والأخوال لا أولادهم ففى ملكه عتق عليه سواء كان الملك متناولاً (بجميعه أو بعضه) وسواء دخل فى ملكه باختياره كالشراء^(٣) أو بشير اختياره كالإرث^(٤) وقال ش لا يعتق إلا الإباء والأولاد وزاد ملك الأخوة^(٥) (فيضمن) المعتق^(٦) (لشريكه) بشروط ثلاثة الأول (أن يكون) (اختار التملك^(٧)) بأن يشتريه أو يتهبه فلو لم يحتج التملك بل ورثه لم يضمن فأما إذا أوصى له به أو نذر به عليه فإن قلنا أنهما يفترقان إلى القبول فكالبيع وإن قلنا أنهما لا يفترقان احتمل أن لا يضمن^(٨) كالإرث لأن ملكهم قد حصل قبل الرد وحصل العتق واحتمل أنه يضمن لأنه إذا رد بطل النذر^(٩) والوصية فلا يقع عتق فلفعله تأثير فى العتق فيضمن * الشرط الثانى أن يكون (مؤمراً^(١٠)) فلو ملكه باختياره وهو معسر لم يضمن لشريكه * الشرط الثالث أن يكون تملكه إياه من دون رضاه شريكه وإعائلكه (بغير إذنه) فلو اشتراه برضاه^(١١) لم يضمن له شيئاً وليس من شرطه أن يؤاذنه لفظاً بل لو باع

أنه يصح أن يعتق للمعتول به عن عتق فى الذمة نحو أن يقول على الله أن أعتق عبداً فيصح أن يعتق للمعتول به عن النذر والله أعلم اه من خط سيدنا حسن رحمه الله قرز (١) فإن باعه لم يصح اه بيان (٢) نسباً ولو من زنى ولو اخلفت الملة اه سحولى لفظاً قرز (٣) مسألة من ملك جارية وولدها تم حبلت (٤) منه ثم مات عتق ولدها من حصاة أخيه الحمل ان ولده حياً ويسمى العبد لباقي الورثة فى قيمة تعيينهم يوم مات السيد اه بيان (٥) وأدعاه قرز (٦) ما لم يتم فيه شفيع (٧) وذلك نحو أن يشتري ابن عم أخيه له أخوين فيعتق أحدهما ثم يموت للمعتق فيعتق الثانى بأرث أخيه له (٨) وقال داود لا يعتق أحد (٩) وإنما كان الضمان على المشتري دون البائع مع أن لفظ كل واحد موجبا لا انتقال الملك لأن الاستهلاك حصل بفعل المشتري لأنه لا يعتق إلا بعد ملكه فكان الشراء منه كالاعتاق اه بيان فى هذا الجواب خفى من حيث أن قد تقدم لفظ المشتري يقال أن قراجه علة والشراء شرط والاحكام تنطق بالعلل لا بالشروط فلهذا كان الضمان عليه اه تعليق القيه س (٧) فرع فلو وهب شفيعاً من عبد لعبد الرحمة وقوله العبد ملكه الرحمة وعتق لكن قال القيه س اه لا يضمن (١) الرحمة لأنه ملكه بشير اختياره وقيل ف أنه يكون الضمان فى ربة العبد الموهوب له لأن قبوله لهبة كالجناية منه ولعل الأول أرجح اه ن وقوله الامام المهدي عليه السلام (١) فيسمى العبد الموهوب بالزائد على الشقص قرز (٨) ويبنى عليه فى التذكير والبيان (٩) قلنا الرد لا يصح لأن عتقهم حصل قبل الرد فلا يصح الرد بعد العتق والمقرر انه يعتق ما لم يرد (١٠) يوم العتق وهو من ملك قدر حصاة الشريك غير ما استثنى للمفسر اه كواكب فان وجد شيئاً سلمه وسعى العبد فى الباقي قرز (١١) فان قيل

نصف عبده من أخ العبد عتق جميعه ولم يضمن المشتري لأن بيع المالك كالرضاء ذكر ذلك في التفرعات قبل ل المراد إذا علم البائع بالرحمة وأنه يمتق والقول قوله في الجبل إذا كان بعيدا من أهل البصرة ونظر^(١) بأن في إسقاط الحقوق لا يفرق الحال بين العلم والجبل فلو اشترياه جميعا بلفظ واحد أو وهب منهما^(٢) فقبلا أو غناه^(٣) كان ذلك جارا مجرى الرضاء من الشريك فيمتق ولا يضمن^(٤) الشريك الذي هو ذرهم محرم لشريكه شيئا هكذا^(٥) علل أصحابنا كونه لا يضمن قيل لى لكن يلزم من هذا التعليل اشتراط أن يعلم الأجنبي بأن شريكه رحم وأنه يمتق عليه حتى يكون راضيا بعتق نصيبه والا لم يضمن وقيل لا يشترط ذلك لأنه لا يفرق الحال في إسقاط الحقوق بين العلم والجبل (و) لا تجتمع الشروط الثلاثة التي تقدمت وهي أن يملكه باختياره وأن يكون مؤسرا وأن يكون بنير إذنه فإذا اختل أحد هذه لم يضمن (و) سعى العبد^(٦) بقية^(٧) قدر حصه الشريك^(٨) (و) الرابع (انقضاء حيفتي أم ولد الذي^(٩) بعد اسسلامها) فاتها تمتق

أن ذلك إسقاط للضمان قبل حصول سبه فلا يصح قلنا بل الشركة سبب كقصد الاجارة مع الطيب البصير وكل موضع سقط فيه الضمان عن السيد لم يضمن العبد كما لو كان السيد مفسرا اه شرح بحر (١) العقبه س (٢) قائدة إذا وهب لصبي من يمتق عليه قبل ولية أن يقبل الهبة له قال أصحابنا إن كان العبد مفسرا قبل له ولية إذ لا ضرر عليه ولا ضمان وإن كان مؤسرا لم يجوز أن يقبل له لئلا يلزم الضمان إلا أن يكون للصبي حظا في ذلك كعبه أو نازي الضمان أو يزيد عليه جاز أن يقبل له ولية ويسلم الضمان من مال العبد لمصلحة اه شرح بهران (٣) لعله حيث أذن الإمام أن يضم شيئا فهو له أو أخذه بالطمع أو تغلبه وإلا فهو سياتي أن الرحم لا يمتق (٤) ويسمى العبد للبائع لأنه كلف المبيع قبل التسليم وتكون السعاية بقدر نصيب شريكه الذي هو الأجنبي فقط (٥) وأما الرحم فنظره الحصة من الثمن للبائع (٦) اه قبل وهذا ما لم يكن في أيديهما من قبل الشراء وكان لا يحتاج إلى تجديد قبض قلن العبد يسمى المشتري الأجنبي في حصته من القيمة والمشتري الأجنبي مسلم حصته من الثمن للبائع (٧) وعليه الأظهار بقوله وبه من مال المشتري اه (٨) ولا يمتق على الأجنبي تلف المبيع قبل التسليم قر (٩) وعليه الأظهار بقوله ولا يمتق قبل التسليم إلا الوقت والتمق (١٠) وكذا الرحم لكن تلزمه الحصة من الثمن في الموردين اه (١١) يعني كونه جابيا مجرى الرضى (١٢) ولو اشترى العبد نصف نفسه لم تلزمه السعاية بل كسائر الدون (١٣) لا يطالب إلا مع التمكن اه معيار وسياقي ما يؤيده على شرح قوله وهو منفعة أو غرض أن المال يبق في ذمته ولا تلزمه السعاية اه (١٤) قيل فيها شري ليه لا في المشتري يقيس (١٥) ولا يرجع بما سعى والولاء للسيد سواء ضمن أو سعى العبد (١٦) وهذا حيث استوت القيمة والثمن وإلا سعى بالأقل قر (١٧) يوم التقي (١٨) وكذا أم ولد الحرة اه بحر بعد أن دخلت ذلها اه معيار

حينئذ^(١) (إن لم يسلم^(٢)) سيدها (فيما) فإن أسلم قبل انقضاء حيضتين بقيت على ملككم أم ولد له وإذا انقضت حيضتاها ولم يسلم سيدها عتقت بغض المدة^(٣) (و) لزومها أن (تسمى) لسيدها بقيمتها^(٤) وقال أبو جرح أنها تتق بأداء القيمة وقال ش لا تتق مطلقا بل بحال يئنه وبينها وعليه فقها (و) الخ (مس) دخول^(٥) عبد الكافر^(٦) بغير أمان دارنا فأسلم^(٧) (قبل) أن يؤخذ فانه يمتق^(٨) وسواء دخل دار الاسلام بأذن سيده أم بغير إذنه فان ظفر به أحد قبل أن يسلم فهو كـ^(٩) ولو أسلم من بعد (أو) دخل دارنا (بأمان) منا (لا بأذن سيده) فانه إذا

(٥) فإن أعطا سيدها أو مات أو ارتد قبل انقضاء الحيضتين أو نحوها استأنفت قدر العدة الواجبة عليها وقد مر ولا سعاية عليها وحكم أولاد أم ولد الذي حيث أسلمت وعتقت بغض نحو حيضتين قبل اسلامه حكما في ذلك ولعلنا يجب عليهم السعاية مثلا اه سحولى لفظا قرز (٥) وإذا انقطع حيضها لعرض فاتها تنق بأربعة أشهر وعشر إن لم تسلم فيها وإن كانت آيسة لكبر أو ضياء فشهري إن لم تسلم (١) فيها اه كواكب وقرز (٢) وأما مدر الذي (٣) إذا أسلم فالأقرب أنه يسمى بقيمته (٤) ثم يمتق أن كان سيده موسرا أن كان مسرا أجبر على بيعه اه بيان (٥) فإن امتنع فوجها يبيعه الامام أو الحاكم ويثق من كسبه اه بحر ويثق من كسبه حال السعاية اه (١) وإن أبست بعد حيضة فلا بد من شهرين اه حاشية لفظا (٢) فان اقطع بعد أن حاضت حيضة فشهريين وخمسة وقيل بأربعة أشهر وعشر قرز (٣) لا المثل به فيحق بنفس الاسلام (٤) وفي الكواكب يمتق ويسمى بتقد ثم يمتق (٥) وإن كاتبه صحت الكتابة قرز (٥) وهل يمتق بمرض الاسلام سل قيل لا حكم لمرض الاسلام هنا وقيل يحكم به اه حيث (٥) وفتحتها على سيدها إن لم يكن لها كسب اه بحر والجنابة منها وعليها له وعليه قبل الانقضاء وملكه متافها اه معيار (١) ولا عدة عليها قرز (٢) فان كانت مشتركة بين ذميين وأسلم أحدها دون الثاني عتقت بغض العدة وسمت (١) لتلا تبق أم ولد لمسلم وكافر اه بيان معنى من وطىء الاماء (١) لهما في قيمتها إن لم يسلم الثاني في العدة قرز وقيل يبق للمسلم ويضمن لشرطه لأن الاسلام يلو ولا يلى عليه (٢) بعد الفصل أو التيمم وظاهر الأظهار خلافه لأن هنا ليس بعد حقيقة بل تأجيل قرز (٥) قيل لو لا تستأنف عدة أخرى بعد عتقها اه بيان وقيل بل تستأنف عدة أخرى وهو ظاهر الأظهار فيا تقدم حيث قال وأم الولد عتقت بمحضين اه هل إذما للانتظار ثم يمتق بهما اه شامي (٤) يوم التقى وولاهها لسيدها إذا أسلم اه سحولى لفظا (٥) والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الطائف أيا عبد خرج اليها فهو حر فخرج أبو بكر بن عبد الله وغيره فقال صلى الله عليه وآله وسلم هؤلاء عتقاء الله اه تعليق وغيث معنى (٦) عبارة البيان عبد الحرى وهى عبارة الهداية ومثله في السحولى (٥) سواء كان عبدا أو مكاتباً أو مدبرا أو أم ولد أو يمثولا به فالسلام فيهم والتفصيل واحد في دخولهم دارنا قرز (٢) ولا ولاء لأحد عليه لأنه ملك نفسه بالاسلام اه عامر (٥) فان كان صغيرا ودخل الدار قبل أن يؤخذ عتق ويكون حكمه حكم الدار قرز (٨) وملك ما معه اه سحولى لفظا (٩) ويجوز قتله وقيل

أسلم قبل أن يظفر به أحد عتق وملاك ماممه أيضاً لأن الأمان له ليس بأمان لسيد^(١)
فإن ظفر به أحد قبل إسلامه جاز استرقاقه^(٢) لا قتله (أو أسلم) العبد في دار الحرب
(وهاجر^(٣) لا باذن) من سيده (قبل إسلام سيده) فإنه يمتق فلما قبل أن يهاجر فإنه
لا يبطل ملك سيده بمجرد إسلامه فلو أسلم السيد قبل مهاجرة العبد لم يمتق العبد
بالمهجرة (وإن دخل (بأمان) منا (وأذن) من سيده^(٤) (بيع^(٥) ورد عنه^(٦)) سواء أسلم
في دار الحرب أم في دار الاسلام ولا يمتق ﴿فصل﴾ (وإذا التبس) (بعد
تعيينه في القصد^(٧) بم) المتق جميع (الأشخاص) الذين أوقفه على أحدهم (فيستعملون^(٨)
بحسب التحويل) فإن التبس بين اثنين مثلاً سعى كل واحد منهما في نصف قيمته^(٩) لأن
كل واحد منهما تلزمه القيمة في حال وتسقط في حال وإن كانوا ثلاثة سعى كل واحد منهم
في ثلثي قيمته^(١٠) لأنها لازمتهم في حالتين وسقطت في حال وكذلك ما كثروا تكون السماية
بحسب التحويل وإنما تلزمهم السماية (إن لم يفرط^(١١)) السيد فأما لو فرط في التعيين

لا يقتل إلا أن يكون مقاتلاً أو ذى رأى (٥) فهو مباح قتله وأخذه وما في يده لأنه قد ملك نفسه
فيقتل فصار كالحري أه ومعناه عن المتق متبس بعد خلاف ما يأتي في السير أن العبد لا يقتل إلى
آخره (١) لأنه مال حيث لم يكن مأذوناً (٢) فإن قتله قاتل فلا شيء عليه لأن له أخذه أم فتح وقيل
يضمن القيمة لبيت المال كقتل المستامن أه كواكب معنى (٣) أو يجرى إلى منه (٤) لافرق بين الأذن
وعدمه حيث لا أمان صرح بذلك في الفذكرة والكواكب والبيان وح البحر (٥) وحده المهجرة الخروج
من الليل وقيل دخول دار الاسلام وهو ظاهر الازهار (٤) لأنه حصل الامان له ولسيده فلذا لم يجر
سببه وقتلنا يباح لأنه لما صار مسلماً لم يجر عليه الكفار من المسلمين أه صميروى (٥) ويظهر لو لم يبع قيل
الجواب لا شيء أه شامي فيحقه الامام أو الحاكم قرز (٥) وأما أم ولده إذا دخلت بأمان منا وإن سبها
عقت بمحضتين وسعت (١) بقيمتها له إلا أن يسلم فيها بقيت أم ولده له أه معيار بلفظه وتذكرة
أه من السيد (١) وكذا الدر قرز (٦) فرع وإذا ادعى سيده أن خروجه كان باذنه
فمع عدم الامان لاحكم له ومع الامان لا يقبل إلا بشهادة عدلين أه بيان (٧) أو الإشارة أو القفظ قرز (٥)
بعد اليأس عن ذكره أه بحر فإن ادعى ذكره بعد الافرار بالالتباس فلا يقرب أنه لا يقبل أه بيان ورجح
في البحر قوله إذ وقهر العتق كالشرط بأنه لا يتكشف ولأنه لا يعلم إلا من جهة كبل اليأس لكن
هو رجوع عن العتق فتأمل (٨) وإنما صحت السماية هنا من باب التحويل على من عليه الحق لأنه
يحصّل له في مقابلته عتق وإنما لا يصح حيث لا يقابله شيء فكأنه لا تحويل في الحقيقة (٩) يوم اليأس
أه بيان (١٠) على قول أهل التراض وأما على قول أهل التقة فيلزم نصف قيمته ويمكن أن يكون على
قول الجميع لأن المتق واحد واثنان باللبس (١١) وحده التفريط أن يمضي وقت يمكنه التعيين ولا يمكن

حتى حصل اللبس لم يلزمهم سماية^(١) ذكر ذلك الفقيه وقيل ع الظاهر أنه لافرق فرط أم لا واعلم أن التباس العتق بعد تعيينه في القصد هو (كحر) التبس^(٢) (بمبد) فانه إذا التبس حر بعد عتق المبد ووجبت السماية على الحر^(٣) وعلى المبد كل في نصف قيمته^(٤) ذكر ذلك الفقيه من في تذكرته (إلا) أن يقع اللبس (في) العتق عن (الكفارة) نحو أن يعتق أحد عبيده مميّنا عن كفارته ثم يلبس عليه فانه يعتقون جميعا ولا سماية^(٥) عليهم وتجزيه الكفارة سواء فرط أم لا (ويصح تعليق تعيينه في النعمة^(٦)) وذلك نحو أن يقول لبيده أحدكم حر^(٧) أو لامائه أحدا كن حرة ولا يقصد واحدا بعينه فانه يصح هذا العتق ويتعلق بالذمة وفاقا بين م بائع والهادي (ويقع) ذلك العتق (حين التمين على الأصح) من القولين وهو قول ض زيد وأبي مضر وعلى خليل وغيرهم وقال الكشي يقع العتق من يوم إيقاعه فعند أهل القول الأول أنه يجوز للسيد قبل التمين وطه من شاء^(٨) منهن ويبيع من شاء حتى يعين لأن العتق إنما يقع حين التمين وعند الكشي أنه لا يجوز أن يطاء أحدهما من التباسهن بالحره وللسيد قبل التمين كسبهن عند أهل القول الأول وعند الكشي أن لهن كسب واحدة^(٩)

(١) لأنه إذا ترك البيان مع التمكن كان جائيا (٢) حيث وقع في الصعلة أو في المرض (٣) وهم يخرجون من الثلث والا سوا في الزائد وهذا على القولين جميعا أو كانت الزمة مستغرقة سوا في جميع قيمتهم (٤) وعليه الأزهاري وينفذ من المرض إلى آخره (٥) وصورة المسئلة أن يزوجه أمته من شخصين واحد بعد واحد فكل لكل واحد ولدا وقد شرط أحدهما (٦) حرية ولده ثم التبس بالآخر فانه يعتق الولد وتلزم كل واحد السماية بنصف قيمته اه نجري (٧) أو شرط حرية بطن فبطن اه ع فلكي (٨) ولا ولاد له على أحدهما اه وإن حيث أحدهما حر أصل إلا أن يكون اللبس بين عبده وابنه لا شأنه قدرانه ابنة فهو يره بالنسب وإن قدر أنه عبده فهو يره بالولاد قرز (٩) مسئلة من له أمة وزوجة حرة ثم وقع اللبس بينهما عتقت الأمة وسعيا في نصف قيمتهما للسيد وحرم عليه وطؤهما ولا يخرج منه الزوجة إلا بطلاق ولا يصح تزويج أيهما إلا بعد طلاق الزوجة إلا أن يزوجه الأمة حل وطؤهما اه بيان (٣) هكذا ذكره الفقيه س وقد نظر هذا الامام في البحر وأشار إلى التظهير الفقيه في في الرياض لا ت الحر لا تثبت عليه اليد وهو الصحيح ان المبد يعتق ولا سماية على أيهما كما هو ظاهر للمذهب اه ح آثار (٤) لو كان عبدا (٥) وقيل يلزم ونجزيه عن الكفارة لأن العتق قد حصل قبل اللبس اه كواكب معني وقرره المؤلف (٦) إذ قد صح ثبوته في الذمة ابتداء نحو قوله تعالى قصير رقة بخلاف الطلاق فلم يثبت في الذمة فلم يصح تعليق تعيينه فيها اه سحولي لفظا قرز (٧) أو هذا أو هذا (٨) بل لو وطؤهن الجميع اه ح ل (٩) في هذه البارة تصاح على قول الكشي والمراد أن فيهن واحدة حرة كسبهن لها ولا

تنبيهه^(١) قال في التفرعات وإذا قتلها قاتل مائة^(٢) لزمه نصف دية كل واحدة منها للورثة^(٣) ونصف القيمة للمولى^(٤) ولو قتلها رجلان مائة^(٥) لزم كل واحد منهما قيمة من قتلها^(٦) نصفها للمولى ونصفها للورثة ولو قتلها رجل أو رجلان مرتباً لزم قيمة المقتولة أو لأولى للمولى ودية الثانية للورثة^(٧) ولو قطع رجل^(٨) يد كل واحدة منها أو مرتباً في يد كل واحدة نصف قيمتها للمولى^(٩) ولو عين العتق بعد ذلك في أحدهما فلا أرش له دون المعتقة وهذا بناء على أن العتق ما وقع^(١٠) وعلى أنه لا يصح تعيين^(١١) في ميتته^(١٢) (فإن مات^(١٣)) السيد (قبله) أي قبل التعيين (عم^(١٤)) (العتق الأشخاص الذي أوقفه على أحدهم) (وسموا^(١٥) كما مر) أي بحسب التحويل إن لم يفرط في ترك التعيين فإن فرط فلا سماية (وإن مات) أحدهما^(١٦)

يجل له كسبه حتى يمين المعتقة منهن فيكون كسبها لها فإذا كان السيد قد استهلك ضمتها لها أو لورثتها اه كواكب (١) قرر السيد أحمد الشامي كلام التنبيه لأنه قد تذكر التعيين في الميقات (٢) في حالة واحدة قرز (٣) إضافة لأنه يقع العتق عند التعذر وعن المتوكل على الله عليم وجه كلام الكتاب أن الصين في هذه الحال تعذر ولم يبق له مسأغ ومثل ما في شرح الأثر في البيان (٤) وفي البحر ما نقله وإذا قتلها واحد مما لزمته نصف القيمة السيد ونصف القيمة للورثة هكذا في البحر ومثله في البيان على القولين مما وفيه نظر من جهة النصف الذي للورثة فلا أثر على أصلنا أنه السيد لأنه لا يقع إلا بالتعيين هذا هو الأول قتال (٤) والأولى أنه تلزمه قيمة أداتها قرز (٥) في حالة واحدة أو مرتباً والتيس (٦) لأن الأصل براءة الذمة من الدية (٧) لأنه لما قتل الأولى تيملت الحرية في الأخرى قيل في وهو يأتي على القولين مما فإن التيس أيهم هو لزم كل واحد قيمة أداتها ويكون أحد القيم لورثة الأخرى إن عرفت وإن جهلت كانت أحد القيم لورثة الأمام بينهما أثلاثاً وقيمتان للسيد اه بيان معنى والكلام في ثلاث جوارى اه ح قرز (٨) أو رجلان (٩) وذلك لأن قطع اليد لا يمنع من تعيين العتق بخلاف القتل فإنه يمنع (١٠) على قول من زيد ونصف دية على قول السكنى فلم يمنع نحو أن يموت في حالة واحدة فإنه يجب في يد كل واحدة ربع دية أو ربع قيمتها لسيدها اه كواكب (١٠) هذا في مسألة القطع (١١) هذا في مسألة القتل (١٢) يعود إلى أول الكلام في أصل التنبيه وقواه الشامي (١٣) أو ارتد ولحق أو جن وأيس عن عود عقله اه كواكب قرز (١٤) إذ لا يخصص لبعضهم فاستحق كل منهم قسطاً فسرى إلى باقيه اه بحر (١٥) هذا يشبه قول السكنى والقياس على أصلنا أنه يعطل العتق اه متى بل قد وقع العتق لانه يقع إذا تذكر التعيين إذا كان قبل الموت في ذمته وبعد الموت لازمة له اه شامي وحيث (١٥) تنبيه إذا كان لرجل ثلاثة أعيد فدخل عليه اثنان فقال أحد كما حر فخرج أحدهما ودخل عليه الثالث فقال أحدهما حر عتق نصف الخارج ونصف الداخل الآخر وثلاثة أرباع (١) الداخل الأول الذي لم يخرج اه غيث لفظه (١) يعني فلا يسمى إلا في ربع قيمته اه تجرى قرز (١٦) وإن من مبادئ حالة

(أو عتق) بأي وجه (أو استولد^(١)) السيد (أو باع^(٢) أحدهما) قبل التمين (تمين)
 العتق المبهم في (الآخر) فأن وطىء أحدهما ولم تعلق لم تمين الحرية للآخرى بل له
 أن يعين من شاء وقال م بالله وص بالله تمين الحرية للآخرى هكذا حكاها الفقيه من
 في تذكرته وأما في شرح الابانة فحكى^(٣) عن السادة وف ومحمدوش مثل قول م بالله وص
 بالله وحكى عن أبي ح مثل قولنا أعني أنها لا تمين الاخرى إلا أن تعلق الموطوءة^(٤) ولم
 يحكمه للمذهب **قال مولانا عليم** في تحقيق ما حكاها الفقيه من المذهب
 (ويتقيد) العتق (بالشرط والوقت)^(٥) فتي حصل الشرط والوقت وقع العتق فمثال الشرط
 إن دخلت الدار فأت حر ومثال الوقت إذا مضى اليوم^(٦) فأت حر (و) العتق المعلق بشرط
 أو وقت لا يقارن حصوله حصول الشرط والوقت وإنما (يقع بدمها^(٧)) متأخراً وقوعه
 عن وقوعها عند الهدوية وعند (م) بالله أنه يقع (حالهما^(٨)) ولا يتأخر عن حصول الشرط

واحدة قل أنه يعين من شاء من أولادهن ذكر معناه في البيان ولا يرث من عينه من أمته شيئاً (١) لأنه
 لم يعلم حريتها عند الموت ذكره في التفريعات اه يان قال في البرهان وهذا على القول الاول ومثله في
 في البراهين للصمغيتري (١) وقيل القياس أنه قد تنذر التمين فقد عتقت واحدة ملتبسة (٢)
 وكذا أولادها ويسمى الاولاد جميعاً بحسب التحويل لا لباسمهم بأولاد الحرية اه (٢) من يوم
 إيقاعه وكذا عتق أولادها الحادتين بعد التطليق لا من كان موجوداً قبل التطليق فلا يكون حكمهم
 حكمها (٣) قال في الزمور لان الحرية تحصل بالتمين وذلك بعد استحقاق الميراث (٣) لا على
 أصلنا فهو لا يعتق ولداً لأن العتق وقع بالموت لها وجه عتق الاولاد وهم حادون قبله اه املاء
 سيدنا حسن قرز (١) بخلاف ما لو كانت احداهن أم ولد قبل هذا العتق فإنه يصح فيها التمين
 اه يان وقيل لا يصح لأنه عتق ناقض (٢) أو وقف أو نذر أو كاتب أو دبر أو مثل قرز (٥)
 فان باعهن معافى وقت واحد لم يصح اه يان (٣) أبو جعفر (٤) مع الدعوة قرز (٥) فان وطئها
 ما جهلا وادعى الولد ثبت نسبها وكانت الاولى أم ولد والاخرى حرة وعليه مهرها لأنها تمينت
 الحرية بوطء الاولى مع العتق (١) وان علم التحريم حد ولا يثبت نسب الآخرة فان التبت المتأخرة
 ثبت نسب أحدهما ملتبسة وتلحقه أحكام الملتبس إلا في الساية فلا شيء إذا لاول ابنه والآخرة ابن
 حرة وتسمى كل واحدة بنصف قيمتها حيث لم يفرط اه بحر قرز (١) والصحيح بالدعوة (٥) نحو
 أنت حرة يوم كذا اه سحولي لفظاً (٦) هذا شرط وإنما يتصور مثال الوقت لو قال في آخر يوم كذا
 (٧) غالباً احتراز من الشرط الحالي فانه لا يتصور أن يقال يقع العتق بعده بل يقع حاله وإن كان كذلك
 ويترز أيضاً من الاستثناء لأنه لا معنى لأن يقال بعده بل حال تعلق الاستثناء في التراخي وفي الفور إن
 لم يحصل الاستثنائي في الحال اه وابل بلفظه قرز (٨) فلو قال لزوجه الصبية إن رضعت من أم
 زوجتي الأخرى فأت طالق ثم رضعت وقع الصسخ بمقارنته لعله لا الطلاق لتأخره وعند م بالله

والوقت فلو قال لمبده ^(١) إن بعتك فأنت حر فباعه فمئد الهادى لا يمتق بنفس البيع لأن العتق إنما يقع بعد البيع وبعده قد خرج عن ملكه قبل ع وعندم بالله يمتق لأن الشرط عنده يقارن بالشرط ^(٢) قال مولانا عليم ^(٣) وهذا فيه نظر بل محتمل ^(٤) أن لا يمتق عندم بالله ^(٥) ولو قال بالمقارنة لأن حال العتق حال خروجه عن ملك الممتق ^(٦) فلو باع العبد وشرط الخيار ^(٧) لم يمتق بالبيع فإن أمضى البائع البيع كان ذلك كإلبيع التاجز وقد تقدم ^(٨) الخلاف فيه فلو باعه يماً فاسدا فإنه لا يمتق عندنا خرجه م بالله من بيع الخيار ^(٩) وسواء كان قبل القبض أو بعده قال فى الشرح لأن قبل القبض المبيع باق على ملك البائع وبعد القبض قد

يقعان فإذا تزوجا بعد ذلك احتسب بذلك الطلقة اه معيار (٥) قيل ولعل فائدة الخلاف بين الهادى وم بالله لو قال لامته أنت حرة ان ولدت فمئد الهادى لا يمتق الولد لأن عتقها حصل بعد الولادة وقولته أمة وعندم بالله يمتق الولد لأنها ولدت حرة والله أعلم (١) فلو كان العبد مشتركا بين اثنين قال أحدهما متى بعت نصيبك ففصلي حرأفانه متى حصل البيع عتق الكل وانقض البيع لأن المبيع تلف قبل القبض (١) اه ح بهر ان وهل يضمن الممتق البائع قيل س يضمن وقيل لا يضمن (٢) لأنه إذا باع بدمرته هذا الشرط (٣) فقد رضى بعتقه اه ح بهر ان فيسمى العبد للبائع ومثل هذا فى الصمى وقرز لكن اشترط للعرقه خفى على ما تقدم للفقهاء فى اسقاط الحقوق اه (١) فان كان فى يد المشتري فليد قبض فيسمى للمشتري قرز (٢) بل يسمى له العبد اه بيان قرز (٣) وقيل ولو جعل كمن باع عبداً من رحمة اه نجوى (٧) قولى عامر لأنها يشارنا فيتأنع (٣) قيل فلا يقع أجهما ومثله فى معيار التجزى عن م بالله وهو الحيلة فى عدم هوذا البيع اه بيان معنى هذا ذكره الوالد والامام المهدي وبنى عليه وقيل س أنه يقع العتق حال البيع قبل ان يراه اه بستان (٥) ولا يقال يقع العتق حال التلفظ بالبيع والشراء كما لا تدخل الدار وحالة الولادة لا تقول حالة التلفظ بالبيع والشراء حالة العقد وحالة البيع غيرها لأن البيع هو عبارة عن خروج المبيع عن ملك البائع ودخوله فى ملك المشتري وهو يحصل بعد تمام العقد فلا يمكن فيه حاله لأن حاله قد خرج عن ملك البائع فتأمل والله أعلم (٥) وقيل لا فرق بين أن يقع الخيار للبائع أو للمشتري أولها اه مفتى (٦) فلو قال الحر تزوجته الأمة ان شريك فأنت طالق وقال سيدها ان بعتك فأنت حرة فاشتراها زوجها بقياس المذهب أنه لا يقع عتق ولا طلاق أما العتق فلأنها قد خرجت عن ملك سيدها بالبيع ولا عتق بعده وأما الطلاق فالعقد انفساخ النكاح بملك زوجها والطلاق لا يجمع التسخ اه سحولى هذه المسئلة ذكرها فى البحر فى كتاب الطلاق اه سحولى قرز (٧) مسئلة من قال لمبده إن قتلت أنت فلانا فأنت حر ثم قتله بعد بعته يمتق قيل س ويؤزم سيده من الدية إلى قدر قيمته (١) وقيل فى بل تؤزمه الدية (٢) كلها لأن العتق باختياره فيكون وارث المقتول غير آيين قتل البدوين طلب الدية من العبد أو من سيده وأجهما ساهما لم يرجع على الثانى اه بيان قرز (١) وذلك لأنه استهلك العبد بعتقه اه بستان (٢) وصحبة التقييف أن العتق وقع بعد

خرج عن ملكه قيل ف وهذا الكلام يعنى كلام الشرح مبنى على تعليق الحنفى بالحكم^(١)
 لا بالاسم وعلى ما حكى عن الهادى أنه يتعلق بالاسم يجب أن يبحث فى بيع الخيار وفى
 البيع الفاسد (و) إذا قال لبعده أنت حر لأنك فعلت كذا عتق وإن لم يفعل ذلك لأن
 التعليق ليس كالشرط والوقت فى التقيد وإنما العتق (المطل) (٢) فى الحكم (كالمطلق) وكذلك
 لو قال أنت حر إن دخلت الدار فتش أن فانه يستق^(٣) وإن لم يدخلها لأن أنت تعليلية^(٤)
 لا شرطية هذا هو المذهب ذكره الفقيه وذكره الأميرح والسيد ح أنه لا يقع العتق ان لم
 يدخل فى الماضى (فصل) فى ذكر بعض مسائل الشرط^(٥) (فن) ذلك إذا قال رجل
 لبعده (أخدم أولادى فى الضيعة عشر أتم أنت حر^(٦)) ثم باع العبد أو الضيعة (بطل)
 العتق (بيمه أحدهما لا الورثة^(٧)) فلا يطل العتق بينهم أحدهما وقال بعض أصحابنا وبعض
 أئمتنا أن العتق يطل ببيع الورثة للضيعة (ولا) يحصل بيع للضيعة ولا للعبد من
 السيد (عتق بعضى ما عرف^(٨) تعليقه به) فيعتق بمحصل ما عرفناه من قصده أنه علق العتق
 به (من المدة أو خدمتهم قدرها) فإن عرفناه من قصده أنه علق العتق بالمدة عتق بمضيها وإن

القتل بسبب من السيد مع علمه بالقتل فهو باختياره اه يستأن (١) يعنى بالحكم من أحكام البيع فلا
 يقع عتق وإن علق بالاسم احتمل أن يعتق ويعنى بالاسم أنه يسمى بمينا اه زهور (٢) الحكم صحة
 البيع والاسم للفظ البيع (٣) هذا حيث المطل بمن يعرف التعليق من الشروط وإن كان لا يعرف وأراد
 الشرط كان شرطاً اه متى قرز وقيل لا فرق اه شامى (٣) ونحو أعفتك لسواك فانه تعلق وإن لم
 تصدق الملة إذ لم يجعلها شرطاً اه بحر (٤) وإنما تكون تعليلية حيث قدم الجزاء على أن لا إن تأخر فهو
 شرط حقيقة وقيل لا فرق بين تقدم الجزاء أو تأخره وقرره الشامى (٥) هذا ليس بشرط حقيقة
 بدليل أنه يصح الرجوع فيه قولاً وفعلًا قرز (٦) هذه المسئلة للفقيه س من قوله فوصية تبطل
 بالاستفراق الخ وليس لأهل المذهب وأما على كلام أهل المذهب فانها تبطل الوصية بموته وينتقل العبد
 إلى ملك الورثة إلا أن يشترط الحكمة فى حياته صحيح مع حصول الشرط اه كواكب وقيل ان هذا مبنى
 على أنه أضاف العتق إلى بعد الموت فكأنه وصية ولهذا إذا باع السيد العبد أو الضيعة بطل العتق
 أو فهم من قصده وإن لم يكن كذلك كان شرطاً محضاً فيبطل بموت السيد اه يان معنى (٧) قال باعوا
 الضيعة خديمهم فى غيرها ولم تبطل الوصية وأما بيع العبد فلا يصح منهم لأن فى عتقه حق لله تعالى
 فلا يصح منهم إبطاله وكذلك الضيعة حيث عرف من قصده خدمتهم فيها اه وأبل ولو رضى العبد
 بأنهم يبيعونه فليس لهم كذلك لأن الحق لله تعالى وقال السيد ح إذا رضى جاز وبطل يمه (٨) مع
 اعتاق من الورثة لأنه وصية وظاهر الكتاب أنه لا يحتاج إلى إعطاء الورثة أو الوصى وقد صرح

لم يخدم^(١) وإن عرفنا من قصده أنه علق بالخدمة لم يعتق إلا بقملها^(٢) في تلك المدة^(٣)
 (ولو) خدم (في غير) تلك (الضيعة و) لو كانت الخدمة (مفرقة) أيضا (ومن مات)
 من أولاد الموصي (فأولاده^(٤)) هم المستحقون لنصيبه من الخدمة (فقط) دون غيرهم لأنه
 إنما علق بخدمة الأولاد دون غيرهم وأولادهم أولاد للمعتق ذكره الفقيه من وقيل ف بل
 يبطل المعتق بموت الأولاد مطلقا ولو كان لهم أولاد لم يعتق بخدمة من وعن السيدح إن
 مات الأولاد عتق بخدمة أولادهم فإن كان ورثة الأولاد من غيرهم^(٥) قال فيحتمل أن يعتق
 بخدمة الورثة^(٦) لأنه قد أوصى بالخدمة لأولاده فورثت عنهم قال فإن لم يكن لهم ورثة
 لم يعتق^(٧) قال مولانا عليم **﴿** ويحتمل أن الخدمة تصير لبيت المال فيأمره الإمام بالخدمة
 لمصرف بيت المال ثم يعتق (فإن جهل قصده^(٨)) أي لم يعرف هل قصد تعليق المعتق بالخدمة
 أو بالخدمة قوله (فبالخدمة) يعني فإنه يعتق بمضى المدة ذكره **﴿** فإنه لم يكن منه خدمة لامتناعه
 أو تمذرت عليه فنسب السيدح ومحمد بن الحسن أنه تلزمه السعاية في مثل أجرة ما فوت^(٩) من السنين
﴿ قال مولانا عليم **﴿** وهذا هو الذي اخترناه في الأزهار حيث قلنا (في غير أجرة^(١٠)) ما فوت^(١١)

في البحر وشرح الفتح أنه لا يحتاج (١) وهل يضمن أجرة ما فوت أم لا مثله في السحولي قبل
 وقيل لا يضمن ومثله في شرح الأنوار قلت وهو الأنظر اه بحر (٢) فإن احتج الأولاد من الخدمة فله
 لا يعتق (٣) ذكره في كتاب الوصايا من البيان عن الشرح وقيل إنه يعتق بمضى المدة وغيرم أجرة
 ما فوت من الخدمة اه وقرره الشامي (٤) مع للمصادقة من البعد على قصدها (٥) ولا يعتق بهبتها انما
 بين السيدين في ذلك لأن الخدمة شرط في الحق اه كواكب ون (٦) بل ولو في غيرها قرز (٧) أي
 أولاد أولاده (٨) ما تناهوا ويدخل في ذلك أولاد البنات (٩) فإن لم يكن للأولاد أولاد يبطل
 الحق اه فتح وهي مملوك الورثة أوليت المال اه سحولي (١٠) فلو مات من الأولاد واحد وزم ثلاثة أو
 نحوهم ولا أولاد له فهل يسقط نصيبه من الخدمة أو يستحقها أخوه الاقرب ذلك والله أعلم وظاهر
 الأثر في قوله فأولاده فقط أنه يبطل الحق في هذه الصورة اه شامي (١١) كالزوجة والاخوة (١٢) وقيل
 لا يعتق بل يبقى مملوكا لورثته وفي ظاهر الكتاب ومما عن القاضي طاهر وح لى (١٣) ويبقى مملوكا
 لبيت المال (١٤) أو لم يقصد شيئا اه تذكرة (١٥) صوابه ما مات (١٦) هكذا حكاه الفقيه عن عن السيدح
 وحكى في الروضة أنه يحتمل أن يجب على البدي قيمة نفسه دون الأجرة فلا يؤجر نفسه (١٧) ولا
 يقال إن البدي لا يلزمه ضمان لسيده لأنه لا كان لا يصبح منهم ابطال عتقه ببيع أو نحوه فكانه غير مملوك
 لم فيلزمه الضمان اه طاهر يقال فيلزم عليه لو استهلك شيئا من أموالهم اه مفتي (١٨) بل يبقى دينيا
 ولا تلزمه السعاية اه كواكب مفتي وقيل بل تسعى اه بحر (١٩) ولو لمرض أو غيره كالاعتبار (٢٠) أو

وقيل ع لا يجب عليه شيء^(١) وقيل^(٢) بل يضمن العبد قيمته ﴿قال مولانا عليم﴾
ولعله حيث ترك الخدمة في العشر كلها (وقيل ط بالخدمة) يعني لا يتق حتى تقع
الخدمة في قدر هذه المدة ولو في غير الضيعة والثاقل هو أبو ط ذكره له على خليل
وإذا قلنا أن الحرية معلقة بالخدمة تعينت (فيستحق بهبة) الورثة الخدمة (جميعها^(٣)) قيل ح
والورثة أن يرجعوا لأن هذه الهبة إعماهي بإباحة لأن هبة المتاع المدومة لا تصح
﴿قال مولانا عليم﴾ وفي هذا نظر والاولى أن يقال إن الهبة هنا^(٤) جارية بجرى الاسقاط لان
الخدمة متمثلة بتمته لأجل الوصية وما تعلق بالتمه صح إسقاطه^(٥) (لا) لو وهب له من
الخدمة (بعضها^(٦)) نحو أن يهب بعض الأولاد حصته منها فانه لا يتق بذلك لكن
(يخاص^(٧) في الباقي) فيخدم الباقيين في كل سنة بقدر حصصهم ويشغل لنفسه بقدر ما وهب
له (و) إذا وهب أحدهم حصته من الخدمة فانه لا يخرج بذلك عن ملكه حصته من العبد
بل (حكم الرق باقي للواهب حتى يستتم^(٨)) الخدمة فتكون نفقته عليهم جميعا^(٩) وإذا جنى
عليه بالقتل أو غيره كانت القيمة والأرض للواهب وغير الواهب^(١٠) وقيل س بل تكون
نفقته في مدة حصته الهبة في كسبه وفي غيرها على من لم يهب (فان مات) العبد (قبله) أي

قلت اه سحوى لفظاً وقيل إذا قلت عليه شيء لمرض أو نحوه فلا يرض قرز واختاره الامام شرف الدين
(١) وقيل وهو الأظهر وقواه في البحر والمؤلف لأنه لا يثبت للسيد على عبده دين واختاره بقوله
المذهب (٢) أحمد بن حيد الحلبي اه زهور (٣) عند ط خلاف م بالله فقال لا يتق بهبة الخدمة لأن
المقصود عنده مضي السنين اه كواكب لفظاً (٤) قوى على أصل أبي ط (٥) ولا يصح الرجوع فيه فأشبهه بهبة
الدين اه سحوى (٦) وإنما لم يتق بهبة بعضهم لخصيه ويكون كاعتاقه كما يأتي لأنه انما وهب الخدمة
والحق ملحق بجميعها بخلاف مالو أعتق نصيبه فقد يتناول العبد والحق فيكون كما مر اه شرح فتح
(٧) وبما خصهم في الايام والشهور لا في السنين قيل لأنه أصح وقيل لأنه يؤدي إلى أنه يتق قبل
كاملها ذكره في الشرح ولله حيث لم يبدأ في لها بأية بخدمة الاولاد لكنه تلزم مثله في الايام والشهور
أيضاً اه يان ولم يكن كالوأعتق نصيبه لأن الحق ملحق بجميع الخدمة اه شرح فتح (٨) قال السيد ح
وإذا جنى العبد كان لم أن يسلموه بجنائنه وتبطل الوصية ولو كره وان لم يسلموا لزهم الجنابة بالغة
ما بلغت وبقيت الوصية اه تجري فان كانت الجنابة يفيض قيمته سلموا عنه حصتها (٩) لأنه اذا أكل
الخدمة عتق ولا سبابة عليه اه غيث ولا ضمان على الورثة للجنح عليه اه رياض لانه لا يملك منه إلا
ما كان بملك الاولاد (١٠) بل يسلموا العبد كله كما يأتي في الارز في الجنائيات (٩) ذكره الفقيه ف اه يان
(١٠) ذكره السيد ح اه زهور

قبل أن يستتم المتق^(١) بأن يوفى من لم يهب حصته (أخذ الواهب) (كسب حصته^(٢)) ذكره السيد قال لأنه تبين بطلان الية بموته رقيقاً والباقون قد استوفوا وقيل ل بل يكون ما في يده لجميع الواهب وغيره لأنه مات عبداً لجميعهم^(٣) (وإذا اعتقه^(٤)) منهم^(٥) مؤسر^(٦) غرم^(٧) قيمته^(٨) و (إن أعتقه منهم من هو (ممسر سعى) عنه (العبد) في القيمة يوم المتق (و) من قال لعبد إن خدمت فلانا (الأيام) فأنت حر فلهنا وهو قول ومحمد أن ذلك (للأسبوع^(٩)) فيمتق بخدمة إياه الأسبوع وقال أبو حنيفة لا يمتق إلا بمسرة أيام (وأكثرها لسنة^(١٠)) فلو قال إن خدمت فلانا أكثر الأيام فأنت حر عتق إن خدمته سنة^(١١) (و) من قال لعبد إن خدمت فلانا (أياماً) فأنت حر فلهنا وهو قول ومحمد أن ذلك (المسرة^(١٢)) فيمتق بخدمة عشرة أيام وقال م باثني يمتق بخدمة ثلاثاً أيام (و) من قال لعبد إن خدمت فلانا أياماً قليلة^(١٣))

(١) وهذا جواب سؤال مقدر تقديره لماذا يستتم (٢) كسب الصنعة المعتادة إلا ما كان باحياً أو نحوه فاشترك بينهم اه شرح بحر (٣) انتهى كلام ط (٤) ويكون ولده بخلاف ما لو عتق بعض السنين أو الخدمة فان ولده لمصبة مولاه اه بيان (٥) وإنما صح العتق من الورثة لأن السيد أضاف الخدمة إلى بعد الموت فكان العتق وصية وكان الوارث مالك العتق (٦) وهل يجزى عنه عن الكفارة قيل لا يجزى اه غمر وفي السحولي ما نقله ويصح عتق الموصى بخدمة عنها ولا يجزى حيث المالك مسر إذ تزم السعاية ومن شرط الكفارة عدم السعاية كما يأتي (٧) ضامن بنهر إذن الشرع قرز (٨) على صفته (٩) يعني الزائد على حصة العتق اه سحولي (١٠) مقربة ولو مضرة اه بستان (١١) لأن الرق ثابت يقين فلا يرفع منه إلا يقين والأيام الكثيرة تحتمل السنة ودونها والاجماع قد حصل على أنه لا يعتبر أكثر من السنة فوجب تطبيق العتق بالجمع عليه لا بما دونه لأن الرق ثابت يقين ولا بما فوقه لأنه لم يحره أحد اه رابهن (١٢) لأنها أكثر الأيام قيل وكذا أكثر الشهور ويحصل أنه لسنة وقيل سبعة أشهر اه تجزى ويظهر إذا قال أكثر السنين قال التهامي عشر سنين وقيل يكون أحد وستين سنة لأنها أكثر السنين بالنظر إلى العمر الطبيعي (١٣) قال ابن رافع ابن مويردت السنة في خطابات الشرع فلراد بها قرية والمخار أنها ثلاث مائة وستون يوماً قرز (١٤) لأن الأسبوع سبعة أيام والشهر ثلاثين يوماً والسنة ثلاث مائة وستين يوماً فهي أكثر الأيام (١٥) ووجهه أن أكثر ما يطلق عليه اسم الأيام الكثيرة إلى سنة لأنه يقال مائة يوم ومائتي يوم وثلاث مائة يوم وستون يوماً وبعد ذلك سنة ويوم وسبعين يوماً سنة وشهراً أو شهرين إلى نحو ذلك اه زهرة (١٦) ولو مضرة وغير مرتبة (١٧) ولو مضرة وغير مرتبة (١٨) لأنها منتهى جموع الليلة فكان الأصل بقاء المالك عند الهدية إذ لو قلنا يحق بثلاثة أيام لم يكن ثم فرق بين قوله أياماً وبين قوله أياماً قليلة (١٩) فان قال أقل الأيام فلهه ليوم وقيل ثلاث ولم يكن ثم فرق بين قوله أياماً قليلة وبين قوله أقل الأيام ذكر ذلك في النيث

فأنت حر فانه يعتق (لثلاث^(١)) قال عليه السلام يجوز يلزم أن يعتق يومين عند من قال أن أقل الجمع اثنان (و) أياما (كثيرة لسنة) وقال أبو ح بل يعتق بخدمة عشرة أيام^(٢) وقال أصحابه بل يعتق بخدمة أسبوع قيل ع وعندم بالله أنه يعتق بخدمة ثمانية أيام لأنها كثيرة بالإضافة إلى الثلاثة (و) لو قال (كل مملوك^(٣)) لي فهو حر^(٤) كان اعتاقاً (لمن لم ينفذ عتقه) وهو المبدلقن والمذبر^(٥) وأم الولد والمكاتب الذي لم يؤد كل ماعليه^(٦) (و) إذا قال (أول من تله^(٧)) أمتي حر أكان اعتاقاً (لأول بطن) تله تلك الأمة ولو ولدت اثنين في أول بطن عتقا فإن قال لبيده ونحته أمته^(٨) إن كان أول ولد تله امرأتك غلاما فأنت حر وإن كانت جارية فهي حرة فولدت غلاما وجارية^(٩) لم يعتق واحد منهما^(١٠) وإن ولدت غلامين عتق المبد وإن ولدت جارتين^(١١) عتقت الأمة وقال أبو ح لا تمتق الأمة إلا بولادة جارية منفردة ولا المبد بولادة غلام منفرد^(١٢) وذلك لأنه لا يجعل الولد عبارة

(١) ولو منفردة (٢) وأقل الأيام القليلة ليوم اه فصح قرز (٣) وهو الذي يأتي في الاقرار لثايله (٤) فان قال كل مملوك قديم كان ذلك لمن تهدم سنة أو أكثر ومثله في الجواهر في شرح قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم (٥) فلو قال كل عبد أملكه يوم الجمعة فهو حر لم يعتق يوم الجمعة إلا من كان يملكه وقت الايقاع لا ما اشتراه من بعد فلا يعتق إذ لا عتق قبل الملك ذكره الامام علي بن ابي حمزة (٦) أتمار قرز (٧) قال ع وكذا من بقي عليه سمية ويسقط وقيل لا يسقط (٨) ويسقط ما بقي عليه (٩) للعموم (١٠) ويصح العتق هنا قبل الملك لوجود سبب الملك فأنشبه النذر بأولادها اه ح ل (١١) حياً وقيل ولو ميتاً اه ولفظ البيان ولا فرق بين أن يخرج حياً أو ميتاً اه بلفظه من المسئلة الثالثة من فصل الصلح (١٢) فان قال لبيده إن ولدت امرأتك غلاما فأنت حر وإن ولدت جارية فهي حرة فولدت غلاما وجارية فانهما يعتقان جميعاً وأما التوأمين فن خرجا جميعاً في حالة واحدة أو تقدم خروج الغلام لم يعتق أيهما وان تقدم خروج الجارية عتق الولد لأنه خرج وقد عتقت أمه فولدت ليس المقصود خروجها لم يعتق الغلام اه ح أتمار قرز (٨) أو حتى (١٠) لأن تقديره إن كان أول بطن غلاماً لم تكن البطن غلاماً وحده ولا جارية وحدها اه بخر (١١) مسئلة وان قال ان ولدت امرأتك صبياً فأنت حر وان ولدت صبياً فهي حرة ثم ولدت حتى لبسة عتقا مما وسعيا في نصف قيمتهما لأن الخنثى إما صبي وإلا صبوية وهو يسمى صبي حتى وصبوية حتى فقد حصل الاسم والحقيقة لأحد الأبوين (١٢) والخنثى هو من له آلة الذكر وآلة الانثى أو من ليس له إلا هيب البول فقط بخلاف ما إذا قال ان ولدت ذكرأ فأنت حرة وان ولدت أنثى فهي حرة ثم ولدت حتى لبسة فانه لا يعتق أيهما لأنه لا يسمى ذكر أو أنثى أنثى فلم يحصل الاسم ولو حصلت الحقيقة لأحدهما وكذا لو أسقطت (٢) ما لم يتبين هل ذكر أو أنثى اه بلفظه (١) والآخرة عتق اللبس قرز (٢) يعني لا يعتق أيهما (١٢) لأن الافراد شرط عتقه اه أن

عن البطن قال في شرح الابانة أما لو نوى الأول خروجاً^(١) فله نيته^(٢) (و) اعلم أن (له نيته في كل لفظ احتمالها بحقيقته أو مجازه^(٣)) فلو قال لمبده إن أكلت هذه الرمانة^(٤) فأنت حر فأكل نصفها لم يعتق^(٥) إلا أن ينوي لأنه قد يطلق اسم الكل على البعض مجازاً قال في البيان^(٦) ولا يضر ما يفسق في المادة كالخبة والجبتين^(٧) فإن قال لمبيده أياكم دخل هذه الدار فهو حر أو أياكم أراد الحرية^(٨) أو حمل الخشبة فدخلوا وأرادوا وحملوا واحد بعد واحد عتقوا^(٩) إلا أن ينوي واحداً فقط لم يعتق أيهم وودَّين^(١٠) باطناً^(١١) وكذلك قال من بشرني فبشره دفعة واحدة^(١٢) عتقوا ويصدق ديناً^(١٣) إن قال أردت واحداً^(١٤) فإن بشره مرتباً عتق الأول فقط لأن الإشارة^(١٥) للأول فإن جهل عتقوا^(١٦) وسماوا بحسب التحويل فإن كذب الأول وصدق الثاني عتقا بلا مسامية فعتق الثاني حصل بأقرار المالك أنه مبشر وأما الأول فأما يعتق إذا قامت البينة بمحصول ما بشر به حين بشر لأن من ادعى شرط العتق فعليه البينة فإن قال تزوجته إن دخلت الدار فأنت طالق والا فبصدى حر احتمل أن

(١) قال التدويد وكذا إذا نوى فرداً لم يعتق إن كان اثنين (٢) باطناً لا ظاهراً وهذا عامد إلى أول المسئلة (٣) إلا فيما يتعلق به حق الغير فلا بد من المصادقة اه هداية قرز (٤) فإن قال لمبده عتق بنصف واحدة وثلاث سدس وآخرتين اه تذكره وإن اختلف في الكبر والصغر إلا أن ينوي رمانة كاملة ولعل الصبرة في النصف والثلاث والسدس بطن السيد أو بما قامت به الشهادة اه ن قرز من المسئلة الثانية من مسئلة من قال أخدم أولادي (٥) وقياس ما سيأتي في الخالف من الجنس الخ بحث بالبعض في الكل بما ذكره فينظر فيقال هذا عتق مشروط وهو لا يحصل المشروط إلا بمحصول الشرط والظاهر في الشرط جميعه إلا أن ينوي فظهر الفرق (٦) ما لم يقصد الحقيقة (٧) مع عدم نية الكل (٨) فهو حر (٩) قال في التذكرة أو دفعة واحدة لله في غير حل الخشبة فأملى فلا يعتق لأنه لم يحصل إلا بعضها (١٠) فإن صادقوه فباطن وظاهر قرز (١١) فإن قال من بشرني من عبيدي بكذا فهو حر فأرسل أخدم فبشر عتق كما أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يسمى بشيراً حقيقة قال تعالى بشيراً ونذيراً فإن أرسل أحد العبيدين الآخر عتقا مما اه شرح خمس مائة قرز (١٢) لا ظاهراً إن لم يصادقوه اه ح فصح (١٣) يعني لا الجميع فلا يعتق (١٤) يفتح الباء وكبرها والكمر أفصح (١٥) فلما إذا علم أنهما بشرا ولكن التمس هل في وقت أو واحد بعد واحد فيحتمل أن يسمى كل واحد في نصف قيمة كما لو بشرا في وقتين والتبس ويحتمل أن يقال يسمى كل واحد في ثلث قيمته لا أن لو قبيرا أنهما بشرا في حالة فلا شيء وإن قدرنا أنهما بشرا في حالتين فلا شيء على الأول فقد عتق كل واحد فلا شيء في الحالتين وإن قدرنا أنهما بشرا في حالتين اه فالآخر مملوك يحقق هذا والأولى أن يسمى كل واحد في ربع قيمته لأن في حال يعتق من غير شيء وفي حال تنجب قيمة واحد على حالتين يخرج عليهما نصف على كل

مراده^(١) وإن لم تدخل الدار^(٢) واحتمل أن مراده وإن لم تطلق بدخولك^(٣) بأن تدخل مطلقة^(٤) ويحتمل التأكيد بالجمع^(٥) كقوله والله لا أدخلن الدار ولا فعبدي حرفان احتمل هذه الأشياء رجع إليه في التفسير^(٦) (فصل) (ويصح) العتق^(٧) (بموضع مشروط) مال أو عوض (فلا يقع) العتق (إلا بمحصوله^(٨)) فلا يعتبر فيه مجلس ولا قبول مثال ذلك أن يقول لعبده إذا أعطيتني مائة دينار فأنت حر أو إذا طلقت أمتي فأنت حر لأنه لا يمتنع إلا بتسليم المائة أو طلاق الأمة قيل ف العرف أن هذه المائة تكون مما مع العبد خفية من سيده أو مما يكسبه في المستقبل من مال سيده فأما لو غصبها^(٩) على الغير أو سرها من مال سيده في المستقبل أو غصبها فإنه لا يمتنع بتسليمها^(١٠) (و) (يصح) العتق أيضا بموضع (مقود) سواء كان مالا أم غرضا لكنه (لا) يصح في هذه العورة (عن صبي^(١١) ونحوه^(١٢) فيقع

واحد ربح قيمته والله أعلم (١) وهو الذي اختاره في الكواكب واحتج به (٢) يعني فعبدي حر (٣) يعني فعبدي حر (٤) يعني فعبدي حر (٥) أو مفسوخة (٦) (٥) يعني بالعق مع الطلاق (٧) دخلت الدار (٨) كواكب وتعلق ابن مفتاح (٩) فإن تفسر التفسير حمل (١٠) على الأقل وهو التفسير رد إلى الأصل وهو الإطلاق (١١) ولا عتق تصح أحدهما بناء على قول لا يملكه أنها يثبتان في الذمة وأما على قول الهدوية فلا يقرب أنه يقع أحدهما مطلقا إذا فلت الزوجة ذلك فيعتق العبد ويسمى في نصف قيمته ويعمر عليه مدائنها كما تقدم في الزوجة ولا يخرج منه إلا بطلاق كاشهد في مسألة القرباء (١٢) وإن وقرره العتق (١٣) ولقظ حاشية فإن تفسر التفسير رجع إلى الاحتمال الأول لأنه أقرب إلى القم المأداة (١٤) وإن قصد التفسير وقع الطلاق لأنه لا يثبت في الذمة (١٥) كما لو قال أطمع زيدا أن يجدته وإلا فعمرو (١٦) كواكب (١٧) كما لو قال هذه طالق أو هذه حرة لم يقع شيء (١٨) وإذا مات العبد أو السيد بطل العتق (١٩) تذكره (٢٠) ويان (٢١) مستمر الملك إلى الخلف (٢٢) فإن قيل ما الفرق بينه وبين الحر لو غصب قدا وسلم ذلك لتبرعه براء على المذهب ولعل الفرق أن العبد لم يكن في ذمته شيء السيد فتبرأ ذمته منه بخلاف الحر قد صار الدين في ذمته هذا أقرب ما يكون من الفرق والله أعلم (٢٣) ما مر قرز (٢٤) هذا إذا كان عرضا أو أما إذا كان قدا فإنه يمتنع لأن الدرهم والدنانير لا تصح (٢٥) كواكب (٢٦) ومفق وقيل لا فرق بين النقد والرض وقرره القاضي (٢٧) ما مر وسيد المبل (٢٨) لأنه يمتنع بالقبول (٢٩) فيكون حصول العوض على خطر ولا مصلحة مع الخطر بخلاف المفروض ذكر هذا الفقيه (٣٠) شرح آثار وقيل ولو كان مشروطا لم يصح لأنه يكون مال السيد المبي قبل العتق وإذا كان كذلك فلا مصلحة بل ضرر (٣١) وأما في الزهر بل تصح لأنه وإن كان من ماله فذلك كالتجارة فيكون الصحويل على المصلحة لأنها قد تهدر إذا عرف الولي أن مع العبد مال خفية لا يمكن تعميمه إلا بالعق وهذا أصح للمعبر قرز (٣٢) فإن قيل لم يمتنع قيل ف ويلزم من هذا ألا يباع مال المبي يدين من قيم ولو كان حرة (٣٣) بحر (٣٤) المينون

العتق (بالقبول^(١)) الواقع من العبد (أو ماقى حكمه في المجلس^(٢) قبل الاعراض) والتي في حكم القبول الامتثال أو تقديم السؤال مثال ذلك كله أن يقول أعتقتك على ألف أو بألف أو على أن تدخل الدار أو بأن تدخلها فيقول العبد قبلت أو يسلم الألف أو يدخل في المجلس^(٣) وكذلك لو قال أعتقني بألف فاعتقه السيد صح ذلك ووقع العتق لكون تقديم السؤال جارية مجرى القبول ﴿قال عليم﴾ وقولنا لا عن صبي ونحوه يعني أنه ليس لولي الصبي والمجنون أن يعتق عبدهما على عوض معقود ويصح أن يستق على عوض^(٤) مشروط (فإن تعذر^(٥)) ذلك (الم عوض وهو منفعة) نحو أن يقول على أن تخدمني (أو غرض^(٦)) نحو على أن تطلق أمتي (فقيمة العبد^(٧)) لازمة للعبد لقيمة الخدمة وإن كان الم عوض مالا نحو على ألف لم يرجع إلى قيمة العبد بل يلزم تحصيله حسب الامكان فإن تفرغ فلا شيء^(٨) وقال ش ومحمد إذا تفرغت الخدمة استحق السيد قيمتها^(٩) وعندم بالله إذا كان الم عوض غرضاً وفات لم يرجع السيد بشيء (أو) مات العبد وقد خدم بعض السنة فإن السيد يستحق

(١) فإن لم يكن الم عوض مقصوداً قال عليه السلام فالأقرب أن ذلك لا يخفى إلى قبول ولا مجلس بل كالشرط المحض واستصغره المؤلف واختار بقاء كلامهم على ظاهره فلا بد من القبول وقرز ظاهره وإن لم يحصل الم عوض لأنه عتق حيث لا يقصد اه سيدنا حسن رحمه الله قرز (٥) وذكر في الحفيظ أن العبد إذا دفع في العقد من مال السيد رجع عليه وأما في الشرط فلم يذكر فيه شيئاً ولا ظهر أنه لا يرجع بشيء في الشرط لأنه لا يثبت للسيد على عبده دين قرز (٧) أو مجلس بلوغ المحر (١٠) اه سحولى قال ابن مفتاح ذلك خاص في العتق والطلاق لا في سائر العقود فلا بد من قبولها في المجلس وكذا الحواشي والاختلاف قرز (١١) فان قبله غيره في مجلس العقد ثم أجزم بعد ذلك صح اه يان معنى (٣) قلنا قل لم يخل بل قام ودخل الدار قيل من أن قيامه للدخول امتثال يقيق اه يان ودخل فإن لم يدخل لزم قيمته يستقيم حيث له غرض كما في الأضرار (٤) مع تقدير المصلحة اه سحولى (٥) وكذا لو كان التضرع ترداً منه قرز (٦) ولو على تحريك الاصبع (٥) لأنه عتق قرز مقصود وإلا فلا شيء بل شرط ومشروط كما تهدم في الطلاق قرز (٧) قيل والفرق بين هذا وبين ما تقدم في قوله فيخرج أجره ما فوت أنه هناك بفعل السيد وهنا بفعل العبد وهو بالقبول اه يان (٥) يوم العتق ويسمى العبد في قيمته وقيل بل يبقى ديناً في ذمته ولا سعاية عليه (٥) لأنه استبهاك نفسه بالقبول بخلاف الطلاق ﴿١٢﴾ إذ لا قيمة لخروج البضع بدليل لو قيلت أو منع الوطء لم يلزم الم عوض لذلك اه كواكب وبشر ﴿١٣﴾ نحو أن يطلقها على أن تدخل الدار قبلت طلقته ولا يلزمها شيء اه يان قرز (٨) في الحال (٥) بل تبقى في ذمته ولا سعاية وقيل تلزمه السعاية حسب الامكان (٩) يعني الاجرة (٥) وقد قال أصحابنا إذا أمهرها خدماً عبد فتعذر رجع إلى قيمتها وقالوا أيضاً بثلث قيمة للخدمة يقول ش ليس بعيد اه فينظر

(حصه ماتمذر) قيل ح فلو خدم نصف السنة رجع السيد بنصف قيمة العبد^(١) وعلى هذا
 قس (و) يتق العبد (بتملكه جزء من المال^(٢)) نحو ثلث أو ربع أو نحو ذلك لا على
 وجه التمين بل مشاعاً في جميع ما يملك وإنما يتق (إن قبل^(٣)) التملك لأنه بذلك ملك
 جزءاً من نفسه فوجب أن يتق كما لو قال ما كنتك ثلثك أو ربك وعند الفريقين أنه
 لا يتق بتملكه جزءاً من المال لأنه لا يملك حتى يتق ولا يتق حتى يملك وفي هذا دور
 ويوافقونا لو ملكه بعض نفسه أنه يتق وذلك حجتنا عليهم^(٤) (٧) إذا ملكه (عيناً)
 من أعيان ماله نحو أن يقول ملكتك فرس أو داري أو ضيعتي فانه لا يتق بذلك ولا
 يملك تلك العين (إلا أن تكون تلك العين نفسه (أو بعضها^(٥))) نحو أن يقول ملكتك نفسك
 أو نصفك^(٦) أو ثلثك فقبل المبدفانه يتق بذلك (و) إذا وصى لعبده بجزء من ماله نحو ثلث أو ربع^(٧)

(١) إن كان له مال والا فلا شيء اه يان معنى يتق يبقى في ذمته (٢) معلوما اه ح ل (٣) وملك ذلك الجزء
 من باقي مال السيد ولزاد على الثلث الا في النذر فلا يجاوز الثلث على قول الهادي الصحيح فلو نذر
 عليه بثلث ماله صح في ثلث العبد وثلث باقي ماله ويتق العبد ولا يكون عتق باقي العبد من جملة الثلث لأنه ليس
 من النذر اه يان ولا سمية قرز بل عتق محض (٤) فيملك نفسه والجزء اذا كان معلوما بحيث أنه يصبح يمه
 وإن كان مجهولاً ملكه نفسه وعتق (١) ولا يضر انضمام المجهول الى نفسه كالموهب ما يصح وما لا يصح لم
 تبطل الحية فيما يصح اه عامر (٢) وفي البيان ما قلناه وأما اذا نذر عليه أو وصى له بجزء مجهول من
 ماله قلناه لا يصح لأنه لا يحسن في العبد فلم يملك شيئاً من نفسه الا اذا جعل الجزء مشاعاً فيرجع الى
 الورثة في تفسيره (٣) ويتق العبد اه لفظاً (٤) هل ثلث أو ربع أو عشر أو نحو ذلك قرز (٥) وهذا من باب
 الأسباب ولا تعلق له بالشرط بل هذا وما بعده من الأسباب الموجبة للعتق اه سماح ح ل (٦) وبقيس
 سيده اذا كان غير مكلف كما يصح قبول الولي (٥) فيما يحتاج الى قبول لا النذر ونحوه فلا يحتاج الى
 قبول اه شامى (٤) ولهم أن يقولوا تملك جزء من نفسه عتق بنفس التملك كما يتفقوا على أن شراء
 نفسه من سيده عتق بلفظ البيع فلا حجة (٥) لكن أما يكون حجة على من لا يشترط القبول مثلنا
 وأما ح فانه لا يكون حجة عليه لأنه لا يشترط القبول اه كواكب (٥) معلوما اه ح ل وفي البيان ما
 قلناه ولو كان الجزء مجهولاً (١) لأنه كالتق ذكره الفقيه عدا الله الذويده (٢) يعني الذي من نفسه وأما لو كان
 الجزء المجهول من ماله أو من ماله ونفسه فلا يتق قرز (٦) مشاعاً اه هداية فان ملكه يده أو رأسه
 ففي جواب سيدنا ابراهيم حيث لا يتق وقال المقى يتق قرز كما لو قال أعتقت أحد أعضائك اذ التملك
 من أقطار المتق وهو ظاهر الازهار قرز (٧) قال في شرح الخالدي على المفتاح نحو أن يوصى له بسدس
 ماله فيملك العبد سدس نفسه فيعتق ويتق باقيه بالسرابة فيقاس بين قيمته بخمسة أسداس العبد (١)
 وسدس باقي المال فان تمايز باقيه فلا له ولا عليه وإن زاد باقي قيمة العبد سعى العبد في الزائد (٢) وإن

أو بنفسه أو بمضاه صحة الوصية وعق المبد (بالإبصار له^(١)) بذلك) لا لو أوصى له بين
كما تقدم وهذا إذا لم يكن مستغرقا بالدين كما سيأتي إن شاء الله تعالى (أو) أوصى (له
والغير) يجوز من ماله فإنه يعتق المبد بذلك إذا كان ذلك الغير (منحصراً) نحو أن يوصى
به للمبد ولفلان أو له ولأولاد فلان^(٢) وهم منحصرون^(٣) (أو) كانت (حصته) منحصرة
فإنه يعتق بذلك ولو كانوا غير منحصرين نحو أن يوصى بالثلث ويحمل ثلث الثلث للمبد
والباقي للفقراء وهكذا لو أوصى بثلث ماله لمبده وللفقراء أو للفقراء ولبعده فإنه
يعتق وإن لم تبين حصة المبد لأن هذا اللفظ يقتضي أن له النصف وللفقراء النصف كما
سيأتي في الوصايا إن شاء الله تعالى فأما لو كانوا غير منحصرين وحصته كذلك نحو أن
يوصى بالثلث للفقراء ويحمل عبده كأحدم^(٤) فإنه لا يعتق بذلك^(٥) (و) يعتق المبد (بشهادة^(٦))

زاد سدس المال أخذه المبد (١) هذا يستقيم إذا كان المال قدراً (٢) وأما إذا كان من التميميات كالأراضي
والمقول فلا تستقيم المقاصة لأن الوصية إذا كانت لمعين شارك فليحقق (٣) ينظر هل هذا على
جهة الحكم أو لا يكون إلا بالتراضي اهـ ولعله أولى أو بعد استهلاك الورثة التركة (٤) على ثلث ماله
لا إن خرجت من الثلث فلا شيء عليه اهـ بيان لاستهلاكه له بالوصية وإن كانت الوصية أقل من الثلث
(١) ما لم ترد ينظر في ذلك لأنه قد حصل العتق قبل الرد (٢) صوابه وأولاد فلان (٣) لا فرق لأن
اللام قاسمة (٤) كان يقول لمبدي والفقراء اهـ بيان (٥) والوجه أنه لا يلزم كم يملك من نفسه ولا يكف
يسمى من قيمته والسعاية في المجهول باطلة ذكره في الشرح والبيع (٦) فيكون هو للمعتق في الظاهر
فيضمن قيمة نصيب شريكه اهـ (٥) ولا يثبت ولاء لأيهما لأن كل واحد منكروه إلا أن يرجع
جميعاً أو أحدهما قبل موت المبد ثبت لمن يرجع دون من لم يرجع اهـ بيان وكواكب (٥) وحاصل الكلام في
الشرع يمكن أنهما لا يغلو إما أن يكونا مؤسرين أو معسرين إن كانا معسرين فإن صدق المبد الشاهد
لزمه السعاية لهما جميعاً وإن لم يصدق المبد الشاهد سعى للشهود عليه فقط وإن كانا مؤسرين لم يسع
لأيهما سواء صدق أم كذب وإن كان أحدهما معسراً وكان الشاهد هو للمعسر سعى المبد عنه فقط
سواء صدق أم كذب وإن كان للشهود عليه معسراً فإن لم يصدق المبد لم يسع لأيهما وإن صدق
الشاهد سعى للشاهد عن للشهود عليه اهـ زهرة فإن شهد كل واحد منهما على الآخر ضمن كل واحد
لصاحبه قيمة نصيبه فإن قيل لم يضمن وهما كانا لو لفظ بيقفه والجواب أن كل واحد منهما إذا
شهد معترفاً بأن صاحبه هو للمعتق أولاً فإن صاحب الأقل يضمن لصاحب الأكثر إذا كان مؤسراً وإن
كان معسراً سعى المبد عنه وأما إذا كانا مؤسرين ولم يختلف المالك فلا معنى للضمان لأيهما يتضاضان
اهـ زهرة وهذا حيث شهدوا دفعة واحدة إذ لو تقدم أحدهما كان كالو لم يشهد إلا هو اهـ شرح فتح قرط
بل يضمن الشاهد للآخر اهـ شرح فتح وينظر هل يحل للشهود عليه ما سلبه أو ما سعى به المبد في

أحد الشريكين^(١) على الآخرة) أى بأن شريكه أعتق نصيبه في العبد هكذا ذكره
أصحابنا (قيل) س وإنما يعتق العبد (إن ادعاه) فإذا كان العبد مدعياً للمعتق عتق ذكره
الفتية من سواء صدق الشاهد بأن المعتق هو المشهود عليه أم كذبه وادعى أن المعتق هو
الشاهد فأما لو لم يكن مدعياً للمعتق رأساً بل منكرآ له أو سآكتاً لم يعتق لأن الشهادة
إقراراً لإنشاء فإذا أنكر الإقرار لم يصح هذا معنى كلام الفقيهس ﴿قال مولانا عليم﴾ والظاهر
من كلام أصحابنا أن الإقرار بالطلاق والعتاق لا يبطل بالرد فلهذا أئبرنا إلى ضعف ما ذكره
﴿تنبيه﴾ اعلم أن الشهادة عندنا^(٢) لتبر مدع تصح^(٣) من طريق الحسبة^(٤) في عتق الصغير^(٥)
والأمة وفي حرية الأصل^(٦) والطلاق^(٧) الثلاث وقبل الدخول والوقف^(٨) والرضاع وكلاً
يؤدى ترك الشهادة فيه إلى منكر^(٩) وكذلك في حقوق الله تعالى المحضة كالشهادة على الزناه
والشرب (ويصح) العتق (فو) حال (الصحة بمجانام) أى على غير عوض (ولو عاقى بآخر جزء
منها^(١٠)) أى من صمته نحو أن يقول أنت عتق^(١١) عند آخر جزء من أجزاء صمته فإنه ينفذ من

الباطن أم لا إما ماسله شريكه فالتقاس عدم الحل لأنه إن كان متقاً في نفس الامر فلا شيء له وإن
لم يكن كذلك فلا يحل (١) وأما ماسى به العبد فإن كان الشاهد كاذباً حل لشريكه لأنه كسب عبده
لأسباً إذا طالت اللدة حتى تكون حصته من الكسب مقدار ما صار إليه منه أو أكثر إذا مات بسرعة
لم يستحق من الكسب إلا حصته وإن كان الشاهد صادقاً لم يحل له لأنه لم يعتق فاعمل اه شامى (١) بل
يحل لأنه استهلكه عليه بالشهادة فيكون كقيمة الحيولة وأيضاً فإن شاهد الزور يقضى به الحد
اه سيدنا على رحمته الله (١) ولو كافراً أو فاسقاً لأنه إقرار ولو خيراً (٢) إشارة إلى خلاف ف وبعد
(٣) بل يجب (٤) والحسبة تنهى الاكتفاء عن دعوى المدعى اه أم (٥) وكذا الحاكم له أن يحكم وإن
لم يسأل من طريق الحسبة حيث علم كسباً أى إن شاء الله تعالى قرز (٥) والكبير وهو ظاهر إطلاق البيان
قرز (٦) وإن أنكر المشهود له لأنه يؤدى تركها إلى إثبات الولى عليه ومعنى الارشونى بالحسبة الاكتفاء
عن وجود مدعى اه بيان ولا يحتاج إلى لفظ شهادة ولا حضور المشهود عليه اه بستان وقيل لا بد من لفظها
قرز (٧) المجمع عليه أو في مذهبه مالم لا وكذلك الرضاع قرز (٨) المجمع عليه (٩) ولا يصح التراضي عليه وإن كان
يصنع التراضي عليه كالأموال لم يصح إلا المدعى (١٠) فإن قال أنت حر في آخر جزء من حياتى التي يليها
سبب موتى وقد صار مريضاً لم يصح لأنه بمثابة من قال أنت حر أس اه تعليق الفقيهس وقرز (٥) قال
سيدنا وهذه الخيلة مختصة إذا أراد الإنسان يخرج جميع ماله بالعق أو الوقف ويكون له التصرف فيه قبل
حصول الشرط فإنه إذا مات لم يتغير فالتكث بخلاف ما إذا قال في آخر جزء من أجزاء حياتى فإنه يتغير
فيه التكت كالوصية فإن قال في آخر جزء من أجزاء حياتى التي يليها سبب وفاتى فيمضى أن لا يتغير فيها التكت
كأول اه تعليق الفقيهس قرز (١١) قلت ويلزم أن يكون كذلك في أول المرض غير الخوف كما باتى في

رأس المال لأنه وقع في الفسحة وليس له أن يرجع عن ذلك في حال مرضه ^(١) (وله قبله الرجوع فعلا) نحو أن يبيعه أو يهبه أو يقفه أو نحو ذلك (ولا) يصح الرجوع (لفظا ^(٢)) فقط نحو أن يقول قدر جمعت عن ذلك (وينفذ) العتق الواقع (من المريض ^(٣) ولو) كان ماله (مستغرقا ^(٤)) بالدين هذا تحصيل الأخوين ^(٥) وهو قول أبي حوص وقالك وش لا يمتنع لأن في ذلك مضرة على الغرماء ^(٦) والعتق في حال المرض وصية ولا وصية إلا بعد قضاء الدين قيل ح هذا قوى (و) ينفذ العتق الواقع (من غير المستغرق) بالدين إذا أوقفه (وصية ^(٧)) بعد موته فإن كان مستغرقا لم يصح العتق ^(٨) (و) إذا عتق العبد في المرض أو

الوصايا على التصويب ان شاء الله تعالى قرز (١) وإذا استعمله في مرضه لم يجرته لأنه انكشف خروجه عن ملكه (٢) بخلاف الوقف فإنه إذا وقف عند آخر جزء كان له الرجوع فعلا كما تقدم فبين وقف بعد موته فإن قلت لما وجه الفرق بين الوقف والعتق حتى يصح الرجوع في الوقف فعلا ولفظا وفي العتق فعلا لا لفظا ما غيب بلفظه (٣) وعن المتقي إن كان الوقف مشروطا فكالعتق وإن كان مضافا إلى بعد الموت صح بالقول والعقل قرز ولعل الفرق أن العتق أقوى فتودأ أنه يجري بل لا فرق بينهما فيصح الرجوع فعلا قرز (٤) وفي ح في الوقف ما قلناه لا لو وقف وقفا مطلقا على شرط أو قال وقتت هذا في آخر جزء من أجزاء الصحة فلا يصح الرجوع عنه إلا بالعتق فقط الخ أه لفظا (٥) ما لم يحجر عليه (٥) ونحوه كالإجازة والمقود والحامل في السابغ قرز (٥) ومن قال لعبد إن دخلت الدار فأنت حر فدخل في مرض سيده فأعتلأن أصبحهما من الطق (٤) هذا في العتق وأما في الوقف لو وقف ماله في مرضه وعليه دين عيطل بماله لم يصح الوقف وهل يقال ما الفرق بينهما فالجواب ان الدين في العتق ينتقل إلى السعاية بخلاف الوقف فإنه إن قلنا قل لا ينتقل الدين إلى غلة الوقف فالجواب أن للعبد ماله ينتقل الدين إليها بخلاف الوقف فإن قيل فلو كان الموقوف عبد الجواب أنه ولو كان عبداً فإن ذمته كرامة لأنه مملوك بخلاف العتق قد عتق فصيح تعليق الدين بها أه تعليق وقيل ان العتق ليس من شرطه الترية بخلاف الوقف فإنها معتبرة عندنا (١) ولا قرينة في الوقف مع الاستغراق ووجوب قضاء أهل الدين والله أعلم (١) وقيل الفرق أن العتق أقوى من الوقف بدليل أن العتق لا يصح يسه بخلاف الوقف فإنه يصح يسه في حال والله أعلم (٥) لكنه يقال كيف صحح ط عتق للمستغرق وعتق المبيع قبل التسليم للثمن قبل القبض أو بعده ولم يصح عتق الموهون بثل قيمته في الحال بل جله موقوفا على الفسكالك وكذا عتق المشتري كبيع الشفع وعتق الوارث مع الدين فما الفرق بين هذه المسائل لما يلزم أن يكون حقا للغرماء مانع من صحة العتق في الكل وإلا قدح في الكل أه رباح (٦) قلنا لا مضرة مع حصول السعاية (٧) نحو أن يقول أو صيت لك بعتقك أو يقول لوصية أعتق عبدي بعد موتي فيعتق في الطرف الأول يومه من غير اعتاق وفي الطرف الثاني لا يمتنع إلا باعتاق الوصي بعد الموت قرز (٨) أي لم ينفذ قرز

أعتق بعد الموت وصية وجب عليه أن (يسمى حسب الحال فيها) جميعاً لكن ذلك يحتاج إلى تحصيل وتحصيله أن تقول من أعتق عبده في حال المرض أو بعد الموت وصية فلا يخلو إما أن يكون مستغرقاً بالدين أولاً إن لم يكن مستغرقاً فإن خرج من الثلث عتق في صورتين جميعاً^(١) ولا سعاية عليه وإن لم يخرج من الثلث فإن لم يكن له وارث عتق بكل حال ولا سعاية وإن كان له وارث فإن راضى المالك ورثته بالعتق^(٢) عتق ولا سعاية أيضاً وإن لم يراضهم عتق العبد ولزمه أن يسمى للورثة فيما زاد على الثلث من قيمته وإن كان مستغرقاً بالدين فإن نفذ العتق في مرضه عتق وسعى لأهل الدين يدينهم إلى قدر قيمته فإن برأ من مرضه عتق ولا سعاية عليه^(٣) وإن علق العتق بعبث لم يعتق^(٤) بل يباع لأهل الدين **(فصل في بيان حكم تبعض العتق وما يتعلق بذلك)** * أعلم أن من أعتق بعض عبداً أو عضواً^(٥) من أعضائه المتصلة به سواء كان مأماعله الحياة أو مما لا تحمله الحياة وجب أن يعتق جميعه (و) العتق (لا) يصح أن (يتبعض^(٦)) ولنا إذا كان العبد مشركاً^(٧) بينه وبين غيره وقال ش إذا كان الشريك المعتق مؤسراً عتق كله وضمن وإن كان محسراً

(١) حيث أعتقه في حال المرض أو بعد الموت وصية (٢) أي أجاز وأولم يرجو اقبل للموت لأن الرضا كالأجازة قرز (٣) فإن كان قد سلم لأهل الدين هل يرجع على الثرماء أو على السيد ينظر استقرب المذموم الدين أنه يرجع على أهل الدين إلا أن يؤمر سيدهم رجوع عليه لا تغرم لحقه بسببه وقيل القياس أنه يرجع على الثرماء في صورتين لأنه تبيين أنهم غير مستحقين للسعاية وقرره الشافعي (٤) بل يكون موقوفاً على الإبقاء أو الإبراء اه سلامي يحقق (٥) ولو مجهولاً كأحد أصابعه قرز (٦) والاصل في الحكم بالسراية حديث أبي الليث عن أبيه أن رجلاً أعتق شقصاً له من غلام فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لله شريك فأجاز عتقه أخرجه أبو داود وإن كان مفسراً سعى عنه العبد لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق شقصاً من ملوك فعليه خلاصه من ماله فإن لم يكن له مال قوم الملوك قيمة عدل ثم استسعى غير مشقوق عليه أخرجه الستة إلا اللوطاً والنسائي وحجة ش حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عبد فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد ولا قد عتق منه ما عتق هكذا رواية البخاري ومسلم والدارقطني ورق نصيب شريكه قلنا معارض بما تقدم ولعل الزيادة في هذا الحديث من قوله والا فقد عتق منه ما عتق مدرجة في الحديث يدل على ذلك قول البخاري عقب قوله والا فقد عتق منه ما عتق قال أيوب ويحيى لا ندرى شيء قاله نافع أم هو في الحديث اه ح بهران (٧) يعني فلا يتبعض بل يسرى (٨) فرع وهل يكون للعتق لتبعضه أتما أم لا قيل ح لا فإذا وكل غيره بالعتق صح وقيل يأتى وأشار إليه بالله فهل يصح توكيله به فيه

تبعض العتق ويقى نصيب الشريك رقيقاً قوله (غالباً) احتراز من أن يكون بعض العبد موقوفاً^(١) فإنه إذا عتق النصيب غير الموقوف عتق ولم يمتق التقدّم الموقوف^(٢) ثبت أن العتق^(٣) لا يبعض^(٤) (فيسرى) عتق البعض إلى البعض * الثاني لأن عتق البعض الآخر إنما هو بالسراية لا بالمباشرة (و) من أعتق أمة وهى جامل وجب أن يسرى العتق^(٥) (إلى الحمل) ويعتقان جميعاً (لا) لو أعتق الحمل فإنه لا يسرى إلى (الام)^(٦) بل يمتق وحده (و) إذا أعتق أحد الشريكين نصيبه^(٧) وجب على العبد أن يسرى لشريك الممتق^(٨) (في قيمة نصيبه) (إلا أن يمتقه موسر^(٩) ضامن) للشريك فإن العبد لا يسمى عنه والمؤثر يكون ضامناً بأن يمتق نصيبه بغير إذن شريكه ومتى اختل هذان القيدان أو أحدهما لزمّت السماية وذلك منحصر في أربع صور الأولى أن يكون السيد مؤمراً ضامناً بأن يمتق نصيبه بغير إذن شريكه فلا سماية على العبد^(١٠) بل يضمن السيد الثانية عكس هذه وهو

نظر اه ن لا ننظر إلى أنه استهلاك مال الغير يكون معصية فلا يصح التوكيل به كما لا يصح بالمخطورات والا يصح صحة التوكيل لانه لم يمتق نصيب الشريك إلا بالشرع الغير فلم يكن التوكيل معصية اه مدحجي من هاشم تذكرة الشميل (١) وإذا كانت أمة فولدت أولاداً كان أولادها مثلها في السراية وعدمها ذكر معناه في البيان قرز (٢) إذ الحق فرع للملك والوقف لا يدخل في الملك فلا يمتق اه سحولى ومثله في الزهور (٣) وقال السيد الهادي بن يحيى يسرى إلى الوقف ويكون استهلاكه اه شرح فتح قال ابن مظفر وهو قوي لان السراية اذا مرت في حق الأدنى فبالأولى في حق الله تعالى اه كواكب (٤) وقواه المقتى وأجيب بأنهما حضان لا مزية لاحدهما على الآخر فالوقف حق الله تعالى والحق حق الله تعالى فليتنفذ لا يسرى (٥) ولان الوقف يملك بالاستهلاك المحكى كالخلط اه يان (٦) قيل ف واذا بيع الوقف لعدم النفع لم يسر العتق لان السراية وقت العتق لا بعده اه ن من الوقف وقال في السحولى اذا بيع الوقف بوجه سرى إليه العتق ويرد في المماية سرى العتق بعد مدة مدنية (هـ) للاجماع على أن الحرية لا تلد إلا حر أو لو استثنى الحمل قرز إلا في صورة واحدة وهو حيث يخف الحمل ثم يمتق الام (٨) للاجماع ولا يمتق افراده بالحكم كالنذر والوصية والاقرار به أوله (٧) وإذا عتق أحد الشريكين نصيب شريكه بغير إذنه قيل س من انه يمتق نصيبه ثم يسرى الى نصيب شريكه وقيل لا يمتق ولعله القوى اه يان لانه أعتق ملك الغير بغير إذنه فلذلك لم يمتق (٨) فرع وحيث للمتق مسر والعبد صبي فانه ينتظر وقت امكانه للشكيب ثم يستسيه وليه وهو أبوه أو نحوه الى آخره لا للعق فلا ولاية له عليه ولا للشريك اه ن وحيث يسمى العبد للشريك الولاء لها جميعاً على ما ذكره أهل القرائض وقيل الصحيح انه انه للعتق اه شرح تذكرة سواء ضمن أو سعى السيد (٩) قيل ح والعبرة بالباسر والاعصار حال العتق اه غيث قرز (١٠) ولو أعصر السيد من بعد

أن يكون ميسراً غير ضامن بأن يستق نصيبه باذن شريكه ^(١) الثالثة أن يكون ميسراً أصلاً والرابعة أن يكون مؤسراً غير ضامن ^(٢) ففي هذه الصور الثلاث تجب الساية على العبد ^(٣) (و اعلم أن (من أعتق أم حمل) كان قد (أوصى به) ^(٤)) كأن وصى رجل لرجل بما في بطن أمته ثم مات فاعتق الورثة الجارية نفذ المقت فيها وفيما في بطنها و(ضمن) المقت (قيمته) للموصى له وهي قيمته في أقرب الأوقات التي يمكن تقويمه فيها وهو (يوم وضعه) إذا كان عند وضعه (حيّاً فقط) ^(٥) فان مات الولد قبل الوضع فلا شيء للموصى له لأنه لا قيمة للبيت (إلا) أن تكون الوصية بالحمل ^(٦) (لشريك في الأم) فان المقت للأم لا يضمن له قيمة الحمل بل يضمن قيمة نصيبه في الأم ^(٧)

(١) وهذا مبني على أن الشريك أذن له في حصة شريكه فقط إذ لو أذن له باعتاق الكل أو نصيب الآذن فلا ضمان ولا ساية ذكره في التفرير والبحر واللبستان وكذا إذا أذن له بمضغ عن كفارة ظهار أو نحوها لم يسع العبد ويجب قيمة تلك الحصة للشريك على المقت إن شرطاً أو سكتاً وإن شرطاً عدم الوض صبحه أن معنى قرز (٢) فالذهب أن العبد يسمى وقد نص عليه الهادي عليم لأن كل موضع يسقط فيه الضمان على السيد يلزم العبد كما لو كان السيد ميسراً فإنه لا يسقط الضمان بأعساره ولزم العبد فكذا إذا سقط الضمان بالبراءة هذا معنى ما ذكره القاضي زيد في الشرح اهـ غيث (٣) ولا يرجع بمسمى قرز (٤) أو نذر به أو جعله عوض خلع قرز (٥) فأن وضعت ميتاً بضرب أجنبي قبل المقت فقرة للموصى له (١) فان وضعت حياً فالقيمة له فان سبق المقت على الجنابة وخرج ميتاً فآخرة (٢) الورثة لا للموصى له قيل ع س ولا شيء له على المقت أيضاً وعليه الأثر وقيل ف له عليه غرة عبد وإن خرج حياً فدينه للورثة وعليه أي للمقت قيمته يوم الوضع للموصى له فلو وقعت الجنابة قبل المقت والوضع بعده قال أبو ح والفقهاء العبرة بحال الجنابة وقال ش والفقهاء العبرة بحال موت الحمل اهـ مذكورة وشرحها (١) وهي نصف عشر قيمته يوم ولد لو كان حياً اهـ تكميل قرز (٢) وهي غرة حر نصف عشر دينه ذكره الفقهاء اهـ تكميل قرز (٦) يعني حيث قد صار الحمل لأحد الشريكين بأي وجه ملك من نذر أو اقرار ثم إن الشريك بعد أن ملك كل الحمل ملك شريكه بقدر ماله من الأم نحو أن يوصى له بثلث الحمل حيث له ثلث الأمة فإذا أعتق أي الشريكين الأمة لم يخرم لشريكه فيها وفي حملها إلا نصف قيمتها حاملاً فهذه صورة التداخل والله أعلم وفي التصح ما نقلته وأما حيث أوصى بنصيبه فيه لشريكه فيها وفيه ثم أعتقها يورثه ضمناً نصف قيمتها حاملاً وهو نصيب الشريك الأصلي فتدخل قيمة نصف الولد في قيمة نصفها ويلزم الورثة نصف قيمته أيضاً (١) أي الولد منفرداً كذلك أي مثل أصل المسئلة وهو حيث لم يكن لمالكه شيء في الأمة فيضمن نصف قيمته يوم وضعه حياً فقط هذا ما قرر في هذه المسئلة (١) فعلى هذا لا تدخل وهو المختار اهـ ح في لفظ (٧) قال ابن رافع صورة المسئلة أن تكون الأمة لواحد ويصحبها إلى اثنين ويستثنى حملها ثم يوصى لأحدهما بنصف الحمل ثم إن ورثة المشرى الذي يوصى له بشيء أعضاء الأمة فانهم يضمنون لشريكهم في الأمة نصف قيمتها حاملاً ويدخل قيمة نصيبه من الولد فيها ويضمنوا البايع نصف قيمة الولد يوم الوضع هذا

(فيتداخلان^(١)) أي تدخل قيمة الحمل في قيمتها **باب والتدبير**^(٢) (يصح من
 الثالث^(٣)) والأصل فيه السنن والاجماع (أما السنن فتقول صلى الله عليه وآله وسلم المدبر لا يباع ولا
 يشتري وهو حر من الثلث والاجماع ظاهر على الجملته وهو مشتق من المدبر لأنه يقع في دبر حياة الملقق
 والتدبير يقع بأحد أمرين أما (بلفظه كدبرتك^(٤)) أو أنت مدبر (و) الأمر الثاني أنه إذا
 أوقع (بتقييد الملقق بالموت) لا يكون تدبير إلا بشرطين • أحدهما أن يكون تقييده بالموت
 (مطلقاً^(٥)) نحو أن يقول أنت حر بعد موتي^(٦) ولا يزيد فإن قال بسلامتي من مرضي هذا
 أو سفرى هذا لم يكن تدبيراً قال في الكافي بالاجماع بل عتق مطلق^(٧) على شرط وقال في
 الاتصاف يكون تدبيراً قال مولانا عليه السلام والصحيح للمذهب كلام الكافي وقد أشرنا إليه
 بقولنا مطلقاً • الشرط الثاني أن يكون التقييد بالموت (مفرداً^(٨)) عن شرط آخر فلو قال

المراد بما في الكتاب لأنه لو أراد أن الموصي أحد الشريكين لقال لشريكه في الأم وهذا واضح لمن
 تدبره اه راجع قلت وهذا اجلاء أمثلة التداخل (١) كأن تكون الأمة نصفين وقيمتهما حاملاً
 ثلاثون وغير حامل عشرون فأوصى أحدهم لآخر بنصيبه في الحمل ثم وضعت وكانت قيمته يوم وضعه
 ستة عشر فانه ضمن ثلاثة وعشرون درهما خمسة عشر قيمة حصته في الأمة حاملاً ودخل قيمة الحمل
 في قيمتها وتمانية قيمة النصف الموصى به من الحمل هكذا توجب هذه المسئلة وإن كان بينهم من الأثر
 وشرحه غيره اه شرح آثارنا (٢) ولا بد أن يقع بمن عرف موضوع التدبير فإن عرف انه موضوع للعتق
 على هذه الصفة كان تدبيراً وإن لم يقصد العتق وإن لم يعرف موضوعه لم يقع شيء كمن طلق بجمعي
 لا يعرف موضوعه اه سحولي قرز (٣) هذا منجهنا وهو قول ح وش والمروى عن علي عليم وابن عمر
 للغير وقياساً على الوصية وذهب ابن مسعود والحسن البصري وابن المسيب وابن جبير ومسروق
 والنخعي وداد واليث وزفر أنه يغذ من جميع المال كعتق الظهار والقتل لنا ما تقدم وأيضاً فهاهنا سبب
 موجب والتدبير تبرع فأقرنا اه بهران (٤) فإن كانت تركته مستغرقة سعى لأهل الدين في قيمته
 كلها وعلى قول ح وك والتقييد لا يفتق يوم موت سيده وإن لم يكن دين فإن خرج من الثلث فلا سعاية
 وإن زاد لم ينع عدم الإرث لا سعاية ومع وجوده يسمى فيما زاد على الثلث اه سحولي قرز وهذا بخلاف
 أم الولد فتتق ولا تسمى مطلقاً والفارق غير الوارد في المدبر اه قال في الكواكب والفارق التدبير الوصية
 في كونه لا يطل بالاستغراق قوة التدبير اه ان (٥) أو نداه نحو يا مدبر (٥) يعني غير مفيد (٦)
 أو إذا مات فانت حر ونحو ذلك (٧) لكن لم يجعل الشرط إلا وقد خرج عن ملكه فلا يقع العتق
 إلا أن يعرف من قصده الوصية كمن وصية اه بجرويان قرز (٨) ويقع به العتق لقوة قوته حال
 الانتقال إلى الوارث اه بحر قلت التماس أن لا يقع شيء الا على القول بالمقارنة اه مفتي (٨) قال في
 الناية قوله مطلقاً وقوله مفرداً يعني واحداً وحكم واحد فيما ذكر من التهود والاختراقات

بعد موتى ودفعى أو بعد موتى وموت فلان أو تكليمه أو وصوله وسبق موت السيد لم يكن تدبيراً بل عتق مطلق^(١) على شرط ولهذا قال عليم (لا) إذا قيد العتق بالموت (مع) شرط (غيره) فإنه لا يكون تدبيراً (إن تعقب) ذلك (التدبير^(٢)) أى سبقه موت السيد ذكره أبو حنيفة والفقهاء المنزه لأن بعد الموت قد خرج عن ملك السيد فيبطل الشرط ولا يتحقق قبل ح المنزه أنه إذا حصل الشرطان جميعاً أعنى موت السيد والشرط الآخر صار مدبراً سواء تقدم موت السيد أو تأخر قال وإذا تقدم موت المالك كان للورثة ما كان لأبيهم من جواز يمه للضرورة قبل حصول الشرط الثانى وقيل ع المفهوم من كلام أصحابنا أنه لا يكون للورثة ما كان لأبيهم من البيع لأنه قد تعلق للميت حق فى العتق^(٣) (قيل) س وإذا لم يكن التقييد بالموت مطلقاً بل قال بعد موتى من مرضى هذا أو سفى هذا أو نحوه أو كان مع الموت شرط آخر وتأخر حصول ذلك الشرط عن موت السيد (فوصية) وإذا كان وصية فإنها (تبطل بالاسترقاق) وبالرجوع إذا رجع بخلاف التدبير هكذا ذكر الفقيه س^(٤) مناه فى التذكرة (فصل) (ولا تبطله الكتابة^(٥)) فلو كاتب السيد مدبره صعب وعتق بالأسبق من الكتابة أو موت السيد^(٦) وقيل ع لا تنسخ الكتابة بموت السيد بل يعتق بالأداء إلا أن يُعجز نفسه عتق بالتدبير^(٧) قيل ع وعن من بآله أنه لا يجوز مكتوبة المدبر^(٨) إلا حيث يجوز يمه (وقتل

فى كل واحد منهما معنى يثبت فى الآخر (١) بل لاشيء قرز (٢) فإن تقدم التبر أو مات ما كان تدبيراً فإن التبر من الأصل فالأصل بقاء الملك وقيل يعتق مع اللبس اه حيث علم ثم التبر ويسمى بتصرف القيمة اه ما مر ان يخرج من الثلث والاقصبة قرز (٣) وهو ثواب العتق (٤) والمختار فيه ما قدمنا من أنه إذا ظهرت فيه قرينة تشهد بإرادته الوصية عمل بها والا فالظاهر التطبيق فبطل هنا بالموت اه غيث (٥) قال فى البحر ويصح تدبير المكاتب إذا رضى بالقسخ اه بحر وكذا ان لم يرض بالقسخ فيصح ويعتق بالأسبق (٥) قال فى البحر وإذا وقع تدبيراً وعقداً مشروطاً وقع بالسابق منهما إلا أن التدبير يقع بالموت ويسرى إلى الولد ويغذى من الثلث ويحرم يمه الا للضرورة بخلاف المشروط قرز (٥) وأما الاستيلاء فيبطله لقوته فلا يباع للأصهار ولا تنكح الأمة قبل الموت (١) ولا سعاية ولولم يغذى من الثلث اه ما مر قيل س ويصح كتابة أم الولد وعتق بالأسبق (١) وتسله إذا مات قرز (٦) قال فى التفرجات لكن إذا مات سيده قبل إيفاء مال الكتابة فإن خرج من الثلث فلا شيء عليه إلا استسعى بطلب الأجل من قيمته أو مال الكتابة اه ح تذكرة وقيل قد عتق بالتدبير وقد بطلت الكتابة فيسمى فى تلقى قيمته اه إجماع ولا ينظر إلى مال الكتابة (٧) قلنا سيان مؤثران فيعتق بالأسبق (٨) قلنا فيه

مولاه^(١) لا يطل تدبيره بل يستق سوا كان القتل عمداً أم خطأ^(٢) هذا كلام أبي مقرر ومثله عن
 ك وقواه الفقيه وحكي في الكافي عن الهادي والناصر أنه لا يتق إذا كان القتل عمداً (و) المدبر
 (محرم يمه^(٣) إلا لنفس^(٤)) طرأ على المبد^(٥) (أو ضرورة^(٦)) خلقت السيد وعند م أن فسقه
 لا يبيح يمه قيل ع أما لو دبره وهو فاسق^(٧) لم يحز يمه اتفاقاً بين الهادي ومباقة والضرورة
 هي أن يركب دين^(٨) أو يحتاج لنفقة نفسه أو ولده الصغير أو أبويه الماجزين^(٩) أو زوجاته^(١٠)
 وقال الناصروش أنه يجوز بيع المدبر على كل حال وقال زيد بن علي وأبوح أنه لا يجوز بكل حال
 تنبيه يجوز لسيد المدبر عقد النكاح على عينه إذا كان فقيراً محتاجاً إلى النكاح التام^(١١) أو
 تخشية المعصية^(١٢) فإن لم يحتج فقيل ي ظاهر كلامهم جواز المقد على عينه إن كان فقيراً أو قيل ع
 بل بمقد على درام مثلاً يمه بغضيه بها * نعم ولو دبر المبد اثنتان ثم أعسر أحدهما جاز بيع الكل^(١٣)

تجيز لعقته فيصح (١) لأن التدبير سببه أقوى من الوصية فلا يطله القتل اه بيان (٢) ولا شيء عليه
 في الخطأ كما سيأتي ويقاد بالعمد اه بيان فإن عفا الورقة عن العمد لم يستحق شيئاً (٣) لا يطل التدبير
 بالردة والنفوق ولا يجوز سبه لأنه يطل ولا سيده فلن سبي وجب رده لسيد ولو بد موت سيده اه
 بستان (٣) ولو إلى ذي رحمه اه شامي وسعوى ما لم يكن من نفسه وقيل لا يصح ولو من نفسه وأم
 الولد كذلك ما لم يكن إلى نفسها صح يمه وقد تقدم في البيع خلاه (٥) ولا يجوز هبة لأنه قد تقدم
 في الهبة يصح فيها يجوز يمه على الإطلاق ومثله في الزهرة (٤) ويجوز يمه قطع للضرورة وأما
 لنفسه فيجوز البيع ونحوه قرز (٥) ووجهه أنه دبره لسكونه على صفة (١) فإذا خالف ذلك العصة جاز
 يمه اه لمعة (١) ولو من جنس الأول (٥) وقال في شرح الآثار لا فرق بين الطاريء والأصل
 واختاره المؤلف وهو ظاهر إطلاق الهادي عليه السلام في الأحكام قرز (٦) ولا يجد غيره زائداً
 على ما استثنى للمفسر اه كواكب (٥) وجاز للضرورة لأنه صل الله عليه وآله وسلم باع مدبراً
 على رجل من بني عذرة لأجل دين ركة وقال الله غني عنه وأنت إلى ثمة أحوج اه غيث (٧) لا فرق
 قرز (٨) والأظهر أنه لا يكثر بالصوم ولا تحمل له الزكاة حيث كانت قيمته قدر نصاب ما دام معه
 هذا ما تقتضيه القاعدة اه مقصد حسن (٩) لا فرق (١٠) ولا يجوز يمه لنفقة سائر الأظرف لأن فيه
 شالية الحرية (١١) قال في البرهان قلو كانت مدبرة وهو مصر مضطر إلى النكاح فيأتي على قول
 الفقيه ج جواز العقد عليها وعلى قول الفقيه لا يجوز لأنها تزل ضرورتها إذا وطئها ومثله في الحفيظ
 فإن لم تزل ضرورتها جاز وقواه الشامي (١٢) أو تخشية أن يباشر ضرورتها من لا يجوز له اه عامر قرز
 (٥) مفهوم الكتاب خلاه في قوله إلا للضرورة (١٣) لكن يقال هلا باع المبر نصيبه ويطل تدبير
 نصيب شريكه فان لم قل بهذا فمن يبيع نصيب الشريك هل المبر له ولاية على ذلك أو يجبره الحاكم
 للمؤسر أو يبيعه الحاكم يحقق ذلك اه رياض الأولى أن يبيعه بأذن شريكه أو بإجازته أو الحاكم
 وقيل بل له ولاية مع النية والقرز قرز على بيع نصيب شريكه للمؤسر ومثله عن الهبل قرز كما في الإحصية

(فيطيب للشريك حصته) من الثمن (ولو) كان (مؤسراً^(١)) لأن التدبير لا يتبضع وحق الأدمى مقدم على حق الله تعالى^(٢) وكذا إذا احتاج إلى بعض قيمة المدبر جاز بيع الكل^(٣) ولودير الجارية وأولادها فاحتاج إلى غن أحد م جاز بيع الكل^(٤) لتلا يفرق (فإن) باعه حال الفسق أو الضرورة ثم (زالا وفسخ) بيع العبد (بحكم) لبيب أو فساد (ز) زال (قبل التنفيذ) بأن يكون بيع بخيار للبائع أو^(٥) للمشتري أو قبل أن يراه المشتري وفسخ بالرؤية أو بالشرط (حرم^(٦)) يمه وعاد عليه حكم التدبير وكذا لو كان الخيار للبائع^(٧) فأبسر في مدته فإنه يحرم يمه^(٨) أيضاً فإن فسخ لبيب أو فساد^(٩) بالتراضي^(١٠) لم يعد^(١١) مدبراً (ويسرى التدبير^(١٢) إلى من ولد به^(١٣)) فما ولدته المدبرة بعد التدبير كان حكم أولادها حكمها^(١٤) في التدبير وما كان في البطن حالة التدبير دخل فتى عتقت عتقوا سواء عتقت بموت السيد أو بتنحي عتقها وقال المصنف يرى يعتق أولاد المدبرة بموت السيد^(١٥) لا بتنحي عتقها (ويوجب الضمان^(١٦)) فإذا دبر أحد الشريكين^(١٧) نصيبه ضمن لشريكه

والمدعي اه شامي (١) وهل يصح أن يكون المؤسر هو المشتري ويشترى الجميع من المصّر أو يقال لا يصح وإن جاز بيع الكل لأن فيه معاوضة ملك بملكه أو يقال لهذا نظير وهو ما تقدم في المضاربة في قوله وللمالك شري سلع المضاربة منه والجامع الولاية في العامل هناك وفي المصّر هنا والأزهار يشر بهذا ينظر اه عن سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٢) خاص هنا لقيام دليله وسيأتي في الوصايا أنهما يشتركان في قوة في الأزهار ويقسط الناقص بينهما ولا ترتيب (٣) قيل ل فلو باع بعض المدبر وهو القدر الذي يؤسر به لم يصح البيع لأن التدبير يسري ولو دبر عتق فاحتاج إلى أحدهما فباعهما لم يصح كالأ عقد على أخيه اه زهور وقرز (٤) هذا في المصارف لا في الكوار كلهم اه بستان (٥) فلو فسق أحد الكبار هل له بيع الكل فيه نظر اه حيث بل لا يجوز بيع أحد قرز (٥) الأولى حذف الألف كما في الزهور (٦) يعني إضماؤه (٧) وحيث الخيار للمشتري وحده فقد تم البيع فلا يطل البيع بزوال الضرورة في مدة الخيار لأنه قد تقدم البيع ذكره في الكواكب ما لم يفسخ (٨) أي أمضاؤه (٩) وإذا بيع للضرورة ثم غاب ما دلهما اه يان (١٠) بعد القبض قرز (١١) بل علوكا (١٢) والأولى في الية ويسري كالمعتق وإلى من ولد بعده اه قرز (١٣) ولو استأنام وقرره الشامي (٥) وإلى الجزء (٥) وأما الملق عتقها على شرط فلا يتبعض ما حصل من الأولاد قبل حصول الشرط اه يان ولو كان في بطنها حال القبط اه يان وينظر ما الفرق بين هذا وبين التدرسل (١٤) ولو ماتت قبل موت سيدها اه بحر قرز (١٥) وهو يوافق في أم الولد أنه يعتق الأولاد بعقها مطلقا (١٦) ولا سلطة عليه هنا لعدم مصيره إلى يد غيره اه بحر لأن المنافع باقية على ملك مدبره فإن صبر الشريك حتى يحصل الكسب وإلا بيع وسلم له حصته اه يان (١٧) مسألة عبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه ودبر الثاني نصيبه والجنس المتقدم منهما فأقرب أنه قد بطل حق الملق في السيد ويبقى للمدبر له نصيب

قيمة نصيبه كالمعتق^(١) فإن أسعر المدبر انفراد بشئ المبد إذا بيع ذكر معنى ذلك الفقيه من
في تذكرته **﴿قال مولانا عليم﴾** وهو قولي **﴿فن دبره﴾** اثنان ضمنه الأول^(٢) أي ضمن
نصيبه شريكه **﴿إن توتبا وإلا﴾** يترتب التدبير بل كان في وقت واحد أو التبس^(٣) عتق
بعوت الأول^(٤) و **﴿سعى﴾** المبد **﴿لمن تأخر موته﴾** **﴿منها ذكره﴾** في التفريعات وقيل من
لا يجب شيء وقيل يضمن الميت وعن من بالله يمتق بعوت الآخر **﴿وله قبل الموت﴾** حكم
الرق فيجوز عتقه في الكفارات ويكره^(٥) في القتل وتصح مكاتبته واستخدامه
وتأجيريه ووطئ المدبرة ونحو ذلك^(٦) من الأحكام **﴿إلا في البيع﴾** **﴿فانه لا يصح إلا لنفسه﴾**
أو ضرورة كما مر **﴿باب الكتابة﴾**^(٧) قال في الانتصار الكتابة
مشتقة من الكتب وهو الضم لأنه يضم النجوم بعضها إلى بعض ولهذا يقال كتبت
القربة إذا جمعت رأسها والأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع * أما الكتاب فقوله

منافع العبد ونفعها للعبد يسعى الحق في نصف قيمته المذهب لاسباعه قرز ولا يحق إلا بعوت الذي دبره اه
وإنما يضمن أحد الشريكين للآخر لأن الأصل راءة الذمة ولا تحويل على من عليه الحق اه معيار قرز^(١)
ينظر لو أذن الشريك لشريكه في التدبير هل يكون كالمعتق سل ظاهر الأثر أن لا يسعى لعدم مصيره
إلى يد نفسه وسواء أذن له بتدبير نصيبه أو نصيب الأذن له إذ هو في الأول توكل وفي الثاني إسقاط
حق اه أملاء شامي قرز^(٢) يقال هذا في الحقيقة مستثنى عنه بقوله ووجب الضمان إذ لا حكم لتدبير
الثاني بعد تدبير الأول ولو قيل ووجب الضمان ومن دبره اثنان معاً سعى لمن تأخر موته كان أولى
اه سمحلي قرز^(٣) لفظاً حيث كان مؤسراً اه ن فلو كان مرسراً فلا سعاية على للدر اه ن **﴿بحد﴾**
أن علم **﴿ه﴾** بل يكون مدبراً لم ولا يحق إلا بعوتهم الكل وهذا وجه التشكيل لأنه إذا التبس هل
وقع في وقت أو في وقتين رجع إلى الأصل والأصل بقاء الملك فيكون القياس ألا يحق إلا بعوت الآخر
وقد ذكر معنى ذلك في البيان اه عامر سواء دبره في وقت أو في أوقات اه ن وفي ح الأثر مستقيم
بحد علم المتقدم في التدبير قرز^(٤) والولاء لمن تقدم موته قرز وقيل بل لها معاني قيمة نصيبه على
صفة يحق بعوته سواء كان الميت مؤسراً أم مرسراً اه شرح فتح قرز^(٥) فان وقعا معا موتاً وتدبيراً
فلا سعاية اه وابل وإن علم موت أحدهما والتبس أيهما المتقدم فلا يجد أن يسعى في نصف قيمته
حيث استوت الحصص وتقسم بينهما وإن اختلفت سعى في الأقل وما سعى به كان بينهما على قدر
الحصص اه أملاء شامي قرز^(٦) **﴿ه﴾** وسواء كان الميت مؤسراً أم مرسراً اه شرح فتح قرز^(٧) ضد الاستعجاب
عند زيد وحظر عند ط **﴿أه﴾** يجعله مهرباً أو سلبه أرشاً **﴿ه﴾** ونحوه من صدقة ونذر ووقفه وهرته
وهيته والوصية فانه لا يصبح حيث لا يجوز يمه كما تهدم في الرهن كلام التذكرة **﴿١٠﴾** ويصح أن
يجوز طرفها واحد **﴿١﴾** لانها تعلق حقوقها بالوكل ذكر ذلك في المذكرة في موضع منها وقيل

تعالى فكتابوم إن علمتم فيهم خيراً^(١) * وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم المكتاب
 قن^(٢) ما بقى عليه درهم * والاجماع ظاهر في الجواز وإنما الخلاف في الوجوب فالمنع
 أنها لا تجب على السيد إذا طلبها العبد ولا على العبد إذا طلبها السيد وقال داود وعطاء وعمر
 ابن دينار بل يجب على السيد إذا طلبها العبد^(٣) بقيته لا بدونها قال في الاتصاف وهي
 مخالفة للقياس من وجوه ثلاثة * الأول أنها معاوضة ملكه عليه * الثاني أن فيها إثبات
 العبد عليه * الثالث إثبات حالة بين الرق والحرية * فصل في بيان أنواع الكتابة
 اعلم أنها ثلاثة أنواع صحيحة وباطلة وفاسدة أما الصحيحة فلها شروط منها ما يرجع إلى
 المكاتب ومنها ما يرجع إلى المملوك ومنها ما يرجع إلى العقد وقد ذكرها عليم على هذا
 الترتيب بقوله (يشترط في المكاتب التكليف^(١) وملك في الرقبة^(٢)) ولو شقصا (أو
 التصرف) كولي الصبي يكتب عنه عبداً لمصلحة^(٣) والعبد المكاتب^(٤) وتلحقه الإجازة^(٥)
 كما تقدم (قال عليم) وإعاشرنا في المالك أن يكون مكلفاً ولم نشترط ذلك في المملوك بل
 اكتفينا بكونه مميزاً لأن الأذن للمميز^(٦) من الولي إنا يتناول التصرف لا الاتفاق^(٧)
 والمتق الاتفاق فلا يصح^(٨) باذن الولي فلا بد من كون المتق مكلفاً^(٩) (و) يشترط (في
 المملوك) الذي يكتب^(١٠) (التمييز) وهو أن يكون بالنا أو مراهما^(١١) فلو لم يكن كذلك

لا يصح أن يقول طرفها واحد^(١٢) وهو ظاهر الاز في يأتي (١) الدين والوفاء اه ناظرى
 (٢) فيها لا يبيض (٣) لقوله تعالى فكتابوم والأمر يقتضى الوجوب قلنا القياس على المعاوضات
 صرف عن الظاهر كالخصيص فحملنا على الاستحباب كما حمل قوله تعالى انعملوا ما شئتم على التهديد
 للقرينة وحملنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل مما يليك على الارشاد (٤) ولو مميزاً
 (٥) ولا يصح من السكران وقيل يصح إذا كان مميزاً وقيل لا فرق (٥) ولو مدبرة (٦)
 أو مستولدة لأن في ذلك تعجيلاً للمحق وليس فيها بيع حقيقة وقيل لا يصح كتابة أم الولد (٧)
 لا المثلول به لأنه قد وجب عنه بأمر سبق (٨) ولا يحتاج إلى الإضافة إلى الصبي (٩) يصح منه أن
 يكتب ما شاءه باق عليه فصاعداً اه سحولي معنى قرز أو سقته على حال شرطاً لا عقداً قرز (٨) من أحدهما ومنهما
 أن صح عقدهما اه على (٩) المالك (١٠) قلنا لا اتفاق إذ هي معاوضة (١١) بل يصح من المميز المأذون اه كواكب
 (١٢) وفي البيان يصح من المالك المميز للمأذون لأن الكتابة معاوضة (١) فاشبه البيع ونحوه ولو كانت
 إتلافاً لم يصح من الصبي (١) فلذا يصح من المكاتب أن يكتب اه كواكب ون (١٣) فلو كانت منافع مملوكة
 لغيره لم تصح مكاتبته اه بل تصح مكاتبته قرز ويحق أن يبرع عنه الغير بتسليم ما عليه اه على (٥) إذا كان
 العوض منه لا من غيره فيه يصح ولو غير مميز كالخلع اه كواكب واهل قرز (١٤) حتى على الأغلب وإلا فالشرط

لم يصح (و) أما الكتابة فيشترط (فيها) شروط ستة * الأول أن يكون (لفظها^(١))
مذكوراً نحو كاتبك أو أنت مكاتب على كذا وقال الناصروش لفظها غير شرط واختاره في
الاتصاف (و) * الشرط الثاني أن يقع (القبول في المجلس^(٢)) بالتراضي وعن
ك للسيد إجبار عبده على الكتابة (و) * الثالث (ذكر عوض^(٣)) في المقدر القيمة^(٤) وإلا يذكر
الموض بل قال السيد كاتبك وقال العبد رضيت أو ذكر عوض لقيمة كالحرق والميتة وما جرى
هذا المجرى^(٥) (بطلت^(٦)) الكتابة فإذا كانت باطلة كان وجودها كمنها قال في الكافي إلا أن
يقول إذا أديت^(٧) فأنت حر^(٨) فإنه يعتق بالشرط ثم لا يلزمه شيء * الشرط الرابع أن
يكون الموض المذكور منطوقاً به وهو (معلوم^(٩)) فلو كان مجهولاً لم يصح نحوه أن يكتبه
على ثوب^(١٠) أو على حيوان أو نحو ذلك ويقبل من الجهالة (كالمهر^(١١)) * الشرط الخامس أن يكون

التمييز وإن لم يكن مراهما اه حار قرز (١) ممن يمكنه أو الكتابة مطلقاً أو الإشارة من الأخرس ونحوه
اه ح لي فقط قرز (٢) إذا اختصت بأحكام غفلة بعضها جبر على التماس في الماوضات وبعضها خارج
عن أقبسة الماوضة فوجب أن تكون مختصة بصيبتها المخصوصة لما كانت مختصة بأحكام مخصوصة احشية
بمر (٣) هذا شرط لنفوذ أحكامها لا لصحة العقد (٤) أو مجلس بلوغ الغير قبل الاعراض كافي البيع اه قرز (٥)
ويسلم السيد بما كسبه بعد عقدها لا بما كان في يده عند الكتابة ذكره في الشرح وهذا إنما تقدم فيمن
أعتق عبده على عوض شرطاً فقال انه يسلمه بما في يده أو ما كسبه ولو من مال سيده والقرز أن المكاتب
قد ملك منافعه وفي الشرط هي باقية على ملك السيد اه يان وقرز (٦) في البحر قال ويصح أن يكون
الموض منفعة مدة معلومة ولو منفعة العبد اه كواكب ولا يحتاج الى ذكر التنجيم لان للشفعة كالتجعة إذ
يحصل شيئاً فشيئاً أو ستة أيام على قول الفقيه س (٧) يعني في كل نجم وقيل لا فرق وهو ظاهر الازهار
إذا قدر للجميع قيمة (٨) كالتجس والدم والغمر على الخطار (٩) عائد الى الكل قرز (١٠) محرراً أو خيراً
(١١) قلنا هذا عتق مطلق على شرط فلا مدخل له في الكتابة (١٢) فلو كاتبه على قيمته (١٣) لم يصح اجماعاً
لاختلاف المقومين (١٤) وقيل بل يصح لانها جهالة مخففة (١٥) وإذا اخطف السيد والمكاتب في قدر مال
الكتابة فاقول قول المكاتب مع يمينه اه صيغري قال ابن معرف ومثله ذكر المنجب يحيى عليم كما
يقول قول للشري فلو اخطف في جنسه ولا يثبت تحالفا وبطلت الكتابة قرز وتراداه صيغري ومثله في
البيان (١٦) يعني إذا كان في بلد تكون الثياب فيه أجناساً مختلفة فلو كانت جالساً واحداً ككتاب العطن
فإنها تصح الكتابة ويجب الوسط من ثياب ذلك البلد اه كواكب قرز (١٧) والجامع أن كل واحد
لا يبطل بطلان عوضه (١٨) وإذا عتقت الكتابة على مال النير فإنها تصح وتلزم قيمة المال مع أن
القيمة هنا مجبولة لكنها جهالة طارئة لعدم اجزائه ماله لانه لو أجزأ سامه يمينه وضمن المالك قيمته
اه يان وفي البحر يشترط أن يكون الموض ديناً لا عيناً لان للسيد لا يملك اه وفي التذكرة يصح
ويسلم قيمتها حيث لم يجر مالها

الموض بما يصح عليك (لما قد^(١) فلو كان خيراً أو خنزيراً لم يصح عوضاً^(٢) * الشرط السادس أن يقع الموض وهو (مؤجل منجم^(٣) لفظاً) فلو لم يلفظ بذلك لم يصح ولا يصح أقل من نجمين^(٤) قيل ع ويصح أن يكون النجمان ساعتين أو شهرين أو سنتين وقيل س^(٥) كأجل السلم فيكون أقله ثلاثة أيام^(٦) وقال م باق وأبوح يجوز حالاً ومؤجلاً كسائر المعاوضات (ولو جمل) الموض بعد ذكر التنجيم في المقد صحت الكتابة (وإلا) يكون الموض معلوماً أو كان خيراً أو خنزيراً^(٧) أو لم يذكر التأجيل أو التنجيم (فسدت^(٨)) الكتابة (فيمرض للفسخ) بمعنى أن لكل واحد منهما أن يفسخها قبل الأداء^(٩) * قال عليم ولا يحتاج إلى حكم^(١٠) على ظاهر كلام أصحابنا لأنه بمنزلة فسخ البيع الفاسد قبل القبض (ويعتق) المكتاب (بالأداء^(١١)) لما كوتب عليه في الفاسدة ولو إلى ورثة السيد فلو سلم ثوباً أو حيواناً أو خيراً أو خنزيراً عتق بالتسليم سواء قال إن أدبت فأت حر أو لم يقل^(١٢) ذكره في التفريعات وعن الكافي لا بد أن يقول ذلك كالباطلة (و) إذا عتق بتسليم ما كوتب عليه لم يلزم السيد أخذه وإن عتق العبد بتسليمه و (تلزم) العبد (القيمة^(١٣)) فان كان الذي سلم ناقصاً عنها وهو مما يصح عليك طالبه السيد بالتوفية^(١٤) وإن كان مما لا يصح عليك

(١) بل لما جئنا (٢) بين المسلمين (٣) ووجه التنجيم أنها وردت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منجمة فأقرت ولأن غير ذلك يؤدي إلى أن يجوز نفسه (٤) قول أمير المؤمنين عليه الصلابة على نجمين (٥) والحفيظ (٦) يعني بين كل نجمين قال في البحر قلت وهو الأقرب (٧) أما الخمر والخنزير فتكون باطلة وقد تقدم في البيع (٨) والفرق بين الخمر والخنزير والميتة والخمر أن الخمر والخنزير تحت ضمانه حيث اهرق في بلد يجوز لليهود سكناه والخمر والميتة لا يجب ضمانهما فكانت باطلة اه زهور (٩) وفسدها اشتراط عودها ملكاً وكذا اشتراط وطء الأمة لتضمنه قضى العقد لأنه يخالف موجباً فأفسدها كالبائع لك يخلو اه بحر للمراد في شرط العود إذا كان غير عجز اه بيان بلفظه قرز (١٠) لا بعده فقد عتق (١١) إلا في مختلف فيه فإتراضى أو الحكم اه ح ل لفظاً (١٢) مع التراضى وإتفاق المذهب قرز (١٣) وهل يشترط في فسخ أحدهما للفاسدة في وجه الآخر أو نحوه اه سحولى لفظاً قيل يشترط على ظاهر الأزهار فيما مر في قوله عكس التسخ (١٤) وظاهر هذا أنه متى بمجرد تخلية ما كوتب عليه في الفاسدة من بحر ونحوه يقع العتق بمجرد تخلية المكتاب وإن لم يقبضه ويكون حكمه حكم قوله إذا أدبت اه سحولى لفظاً (١٥) إذ قد صار شرطاً اه بحر بلفظه (١٦) قوى في غير الخمر والخنزير وأما ما فلا بد من التسليم مع الشرط ولا تلزم القيمة لأن المقرر بطلانها حيث الموض ذلك (١٧) أى قيمة نفسه (١٨) يوم الكتابة وقيل يوم الأداء (١٩) إذ لم يرض بخروجه فصار مستهلكاً لنفسه بالأداء فإذا بطل الموض لزمت قيمة للموض اه بحر بلفظه (٢٠) الواجب القيمة فيدها إلى السيد إلا أن يرضى بأخذه العين

طالبه بالقيمة كلها ^(١) تنبيه ولا يجب الايتاء ^(٢) في الكتابة عندنا وأبي ح وقال ش يجب على السيد أن يحط عن مكاتبه شيئاً ولو حبة ^(٣) من ذهب وعن ك يجب أن يحط ربع مال الكتابة ^(٤) فصل في بيان ما يجوز للمكاتب فسله وما لا يجوز وما يرد في الرق وحكمه إذا مات وعليه شيء من مال الكتابة أو مات للمكاتب ^(٥) (و) الكتابة الصحيحة ^(٦) (يملك بها) العبد جميع (التصرف كالسفر والبيع وإن شرط) عليه (تركه) ^(٧) وقال ك لا يخرج من بلد سيده قيل ع قال خشي عليه السيد الأباقي فليهد أن يقيم بوجهه كقيل لا بالمال ^(٨) (لا التبرع) فلا يملكه العبد للمكاتب وذلك كالنكاح ^(٩) والعتق ^(١٠) والوطء ^(١١) بالملك ^(١٢) قال عليم وضابط ذلك أنه ليس له أن يخرج شيئاً مما في يده أو منافعه ^(١٣) إلا في مقابلة عوض هو مال لأن هذا تصرف فأن أخرجه لافي مقابلة عوض ^(١٤) كان تبرعاً ^(١٥) (وله ولاء من كاتبه) ^(١٦) إن عتق (المكاتب الآخر) بعده (أي بعد عتق المكاتب الأول) (ولأن) لا يمتنع بعد عتق الأول بل قبله ^(١٧) بأن أوفى ما عليه (فلسيد) ولا يعني لسيد للمكاتب

مع العتقية اه ولفظ البيان ونطق المال الذي سلمه له (ه) وإن كان زاهد أرض الزائد اه نور قاض ويكون إباحة مع العلم قرز (١) بناء على أن الحر والخير فاسد وليس كذلك بل طلبة قرز (٢) وهو الخط (ه) والاياء والخط يعني واحد وعندنا أن الاياء للذكور في القرآن هو من الزكاة يأتون منها على أداء مال الكتابة (٣) يعني وزن حبة من شعير من ذهب (د) لم يذكر هذا الطرف ابن مفتاح في الشرح وإنما ذكره الامام المهدي عليم في النفي بقوله تنبيه إذا ملتصق بالعبد المكاتب قام وأرثه مقامه في الكتابة فيحقق بالأداء إليهم اه غيت إن كان الورثة كباراً وإلا فوصية إن كانوا صغاراً وإلا فالحكم أو منصوبه اه بستان (ه) والقاسدة قبل التسخ قرز (٦) ولا تبطل الكتابة بل يلحق للشرط بالاجماع اه غيت (٧) إذ هو غير مستقر فلا ينتقل إلى ذمة الضامن اه بحر وقيل يصح لأن قد صدقوا الضمان بما سببت في الذمة وهذا منه اه بحر من باب الضمان (٨) فان فعل كان موقوفاً على إجازة سيده اه بيان فان وطىء أحد مع العلم لا مع الجهل اه كواكب معنى (ه) والذكر والآنق على سواء ذكره الذويد اه تكيل قال القاض لما سيدها فأن التبرع وقد مر في النكاح وأما الكتابة غير ضاها اه سيدنا حسن (٩) إلا بمال كتابة أو شرطاً وأما عقداً فلا يصح للحظر إذ يحق بالقبول ومعناه في حل ويكون الموضع ديناً في ذمته اه بهران (١٠) وينظروا استوفد القياس أن يبقى موقوفاً فان رفق كان لسيداه وإن عتق صارت أم ولد وولده حر لأن له في حال الوطء شبهة وافقه أعلم وأجاب بعض المشايخ أنه لا يثبت لأنه لم يطل في ملك ولا شبهة ملك (١١) ولا حد عليه مطلقاً سواء كان حلالاً أو جاهلاً للشبهة اه كواكب بل يجزر مع العلم (ه) سواء أذن له أم لم يأنزله اه آثار معنى قرز (١٢) أي منافع ما في يده (١٣) أي موقوفاً (١٤) والنفي في تصرفاته إذا كثرت اه بيان قرز (ه) ولا يكفر إلا بالصوم (١٥) بمثل قيمته أو أكثر ولا أقل لأنه تبرع وهو ممنوع من التبرع اه بستان قرز (١٦) أو التيسر أو في حالة واحدة

الأول^(١) (ويرد في الرق) أحد أمرين الأول (اختياره^(٢)) ولا وفاء عنده^(٣) فإذا طلب المملوك أن يرجع في الرق واستقال من الكتابة جاز أن يرد في الرق بشرط أن يختار ذلك وليس عنده ما يوفي بمال الكتابة فإن كان معه ما يوفي أجبر على أدائه^(٤) (و) إن لم يكن له مال لم يجبر على الاكتساب (و) (لو) كان (كسوبا) وقال كبل يجبر على الاكتساب (و) الأمر الثاني (عجزه) عن الوفاء بما كوتب عليه حيث كان العجز (لا بفعل السيد) نحو أن يمنعه عن التكسب فإذا عجز (عن الوفاء للاجل) المضروب أو أخل بنجم من النجوم لأجله المضروب فإنه يرد في الرق^(٥) لكن لا يرد في الرق هذين الأمرين إلا (بعد إسماله^(٦) كالشفعة) يعني من الثلاث إلى المشرط حسب نظر الحاكم قال ابن أبي الفوارس وإنما يرد في الرق مع التراضي أما مع التشاجر فلا بد من حكم^(٧) (تبيينه) قال في مذهب ش فإن حبسه السيد ففي السنة قولان * أحدهما أنه يلزمه أن عمله^(٨) مثل تلك المدة^(٩) التي حبسه فيها * والثاني أنه يلزمه أجره المثل للمدة التي حبسه فيها قال وهو الصحيح لأن المنافع لا تضمن بالمثل واختار هذا في الانتصار قال في المذهب أيضا فإن حبسه غير السيد فتقولان أحدهما يعمل^(١٠) مثل تلك المدة والثاني^(١١) لا يعمل * قال عليه السلام وقد اخترنا في

(١) ولا يعود إلى المكاتب الأول (٢) في الصحيحة وأما القاسدة فله التسخير مطلقا (٣) فإن بان له مال بعد التسخير فحقه الحاكم ووفر المال على السيد لأن الباطن بخلاف ذلك كما لو حكم باجتهاده ثم وجد النص اه شرح بحر قرز (٤) حاضرا فإن كان المال غائبا رجع إلى رأي الحاكم في قدر مسافة القبية اه رياض وقرز أن الاعتبار بوجود الوفاء فإذا وجد في ملكه الوفاء لم يرد ولو بعدت المسافة (٥) لأن الحق لله تعالى فلا يصح التراضي على إبطاله (٥) إذا طلبه سيده (٦) ولو لم يبق عليه إلا درهم فإن كان غائبا أرسل إليه فإن تضرر فسخت الكتابة اه بيان (٧) مع عدم طلب العبد وإلا فله الرجوع اه ن معنى (٨) أعلم أن رجوع الامهال إنما هو إلى قوله وعجزه عن الوفاء كما هو في التذكرة وقرره المؤلف لا إلى قوله ويرد في الرق اختياره إذ لا معنى لذلك وإن كان ظاهرا العبارة يوم رجوعه إليها فهو وم من الشارح اه شرح فتح وعبارة التثنية لا غبار عليها (٩) يقال ماوجه إسماله حيث اختار الرجوع في الرق قلنا مأخوذة بالتسهيل ولعله أن يختار الكتابة وفي حاشية وإنما عمل حيث لم يرض بالرجوع في الرق وأما مع الرضى فلا إسماله اه أم قرز (٧) يقطع خلاف ابن عباس ومن تابعه فهم يقولون قد عتق بنفس عقده اه شرح بهران (٨) ويكون خاصا في هذا الموضع أن المنافع يضمن بمثلها اه قرز وقال أن يقول هو إسماله لأحيان حقيقة (٩) بعد إسماله كالشفعة قرز (٩) قدر أو صفة قرز (١٠) وإذا حبسه غير السيد فلا تجب الاجرة لشبهه بالحر ومثله في تطبيق التثنية ف ولعل الوجه كون منافعه ملكا له وهي تلت تحت يده اه بيان لأن الأمان يرجع في الرق قرز (١١) يعني مثل المدة التي حبس فيها وأما المهلة

الازهار^(١) القول الأول في الطرف الأول والثاني في الطرف الثاني يؤتم^(٢) فإذا رجع في الرق بأحد
الامرئين المتقدمين جاز رجوعه (فقطيب) السيد (ما قبله) اليه من كسبه أو من هبة من الامام^(٣)
أو من غيره (إلا ما أخذ من حق^(٤) فلا هله^(٥)) نحو ما أعانه به الامام من بيت المال أو
دفعه اليه سائر المسلمين عن زكواتهم فإنه يجب على سيده رده ويوضع في جهته التي هي
معونة الرقاب^(٦) قيل لو سواه كان السيد غنيا أم فقيرا^(٧) قال ولو أتلفه المكتاب^(٨) تعلق
برقبته^(٩) كما لأذن ويعد الباقي زكاته^(١٠) وقال زيد بن علي وم بالثو الناصر وأبو حوش أنه
يطيب للسيد ما قد سلمه اليه المكتاب ولو كان على حق (ويصح يمه^(١١)) إلى من يستحقه^(١٢)
برضاه وإن لم يفسخ (عقد الكتابة^(١٣) ذكره أبو طغان لم يرض المكتاب أولم يشتره ليهتقه
لم يحز ذلك^(١٤) وقال م بالله انما يجوز يمه بعد فسخ الكتابة^(١٥) قيل ع محل الخلاف بين
السيد إذا أراد أن يستحق المشتري لا عن حق واجب أم لو كان من واجب فلا بد من التفاسخ^(١٦)

التي تازم للشفيع فتزوم قرز (١) ولا تازم الأجرة ولا قرز إلا أن يرجع في الرق قرز (١) من متطوقه ومشهوره
اه ناظري (٢) من مال نفسه (٣) ولو تجزعه (٤) وقيل يطيب له اه صغيرتي قرز وهو القياس إلا أن
يستحقه لأجل ما سلم به بحر بلفظه (٥) والوجه أن الكتابة قد بطلت بالحق اه ع (٦) فان جهل أهله
فليت مال (٧) وغيرها (٨) وذلك لا كان يصح منه القبض لنفسه في تلك الحال فلم يكن الصرف إليه
مليك لسيد ما ع تعليق (٩) وأتلف بغير جناية ولا شرط لانه كدين المعاوضة كذا قرز والله أعلم وفي البيان
ما قلناه وما تلف بغير جناية ولا شرط فله لا يجب ضمانه اه بيان قوي إذا تلف مع العبد (١٠) وأما إذا تلف
مع السيد فاقياس ضمانه لان السيد قبضه فيضمن معاوضة ويعد الدافع زكاته (١١) لا فرق بين أن يظف في يده
أو في يد سيده فيجب ضمانه لانه دين معاوضة والله أعلم اه فمالي قال الوشلي لانه لم يستقر ملكه عليه فأشبهه انقصب
(٨) وما في يده كدين للعامة قرز (٩) وفي الدرر تكون في ذمته إذا عاق (١٠) وإنما صح البيع هنا لانه
يفضمن البقي ويؤل إليه وإنما صح مع الشرط لانه كأنه شرط في فسخها إذ البيع قد تضمنته وهو
يصح تعليق الفسخ بالشرط كما تقدم في البيع وخبر بريرة بنصره إذ كاتبها أهلها ثم طلبوا بيعها كذلك
فسره عائشة كذلك وأبطل^(١١) اشتراط الولاء ووقت فاشتهب الحق وقرر هذا حيث ورداه شرح
فتح (١٢) ولا يستقر للمشتري إلا قدر ما بقي عليه من مال الكتابة لا بأكثر لأن العبد إذا سلمه
للمشتري عاق اه كواكب وقيل يصح مطلقا ولو بأكثر ولا يلزمه أن يسلم إلا قدر ما بقي عليه يعني
العبد والمشتري يسلم ما عقدا عليه من أثن قرز (١١) ولو إلى نفسه ولو إلى ذي رحم محرم قرز
(١٢) ولعله قد جعل البيع فسحا وعقدا كما قالوا في بيع الواهب الشيء لله وهو حيث يصح الرجوع في
أهية وكما في تجديد البيع الفاسد بقصد صحيح اه ح لي فقطأ (١٣) وكان البيع باطلا (١٤) فلا يتركب عقد
على عقد (١٥) وفي البيان ما قلناه فرع فلو أعطاه المشتري عن كفارة فقيل س يجوزي وقال في التقرير

اتفاقا قليل وإذا امتنع المشتري من المتق فلا منازعة للبائع فأما العبد فيحتمل أن له أن يفسخ البيع ويرجع إلى الكتابة ويحتمل أن يسلم^(١) ما بقي عليه ويستق ويكون المشتري كالوكيل للبائع^(٢) يقبض ما بقي وقال أبو حنيفة لا يجوز بيع المكاتب مطلقا وعن ك أنه يجوز مطلقا (وإذا أدخل) المكاتب (معه غيره) في الكتابة (في عقد) واحد (لم يستق) هو وذلك النير (إلا جميعا) نحو أن يكتب عن نفسه وأولاده^(٣) بمقد واحد فلا يمتق أيهم إلا بتسليم الجميع عنه وعنهم منه أو من النير سواء تميزت حصص الأمان^(٤) بأن يقول كاتب كل واحد منكم بمائة أم لم يميز لثلاث فرق العقد^(٥) وأما إذا كانت العقود مختلفة عتق من أوفى ماعليه أو أوفى عنه تقدم أم تأخر ثم إن الأب إن كاتب بأذنهم^(٦) رجع عليهم^(٧) كل بحصته^(٨) وإن كاتب بشراؤهم لم يرجع (ولا يمتق ما اشتراه^(٩)) المكاتب (ومن

(١) المشتري ولا يرجع بناء على التفرز (٢) والولاء (٣) الأول (٤) كاقيل في مكاتب المسلم إذا أسره حربى ثم أسلم أنه يمتق بالولاء للأخر ولولاءه للأول (٥) ح هـ ران وفي البيان للمشتري وفيه نظر (٦) إن عتق بتسليم ماعليه وإلا فالمشتري فرز (٧) والذي في الرضا وغيرها ويكون البائع كأنه قل الكتابة إلى المشتري أه بتسليم فرز (٨) والقد من السيد معه على أولاده أذن بذلك فيصنع كما يصنع خلق الزوجة إلى أجنبي منه وعلى هذا لا فرق بين الأولاد وغيرهم من عبيد سيده ولا يصح ذلك في عبيد النير لانه يكون تيمنا منه لدفع المال لنير سيده وهو ممنوع من التبرعات أه صعتري فرز (٩) المراد عوض الكتابة (١٠) قال عطية وليس لأحد أن يرجع (١١) في الرق من دونهم أه ن لأن فيه تهريق الصفقة فيجبر على ألا يكتسب ينظر في ألا يكتسب هل يجبر عليه قلت ظاهر المذهب لا يجبر على ألا يكتسب فيكون لم أن يسلموا ويرجعوا أه شامى ويكون بأمر الحاكم (١٢) قلت والمذهب خلافة أه متق شامى وهو ظاهر الأز حيث قال ويرد في الرق إلى آخره (١٣) فلو عجز البض منهم هل يكون عبدا للسيد في فسختها لثلا يفرق عليه الصفقة له يكون كذلك أه شامى فرز (١٤) وكانوا مكاتبين أو مأمورين من سيدم وقيل يصح ولو لم يكونوا مأمورين لا أن دخول السيد معهم إذن أه رياض معنى كما ذكر في البيان في البيع فرز (١٥) بناء على أنها تلقى الحقوق بالوكيل على كلام الزيادات والذي في الوكالة والمذهب خلافة أه من هاشم البيان (١٦) وسلم بأنهم لأن الحقوق لا تعلق به أه ماهر إلا أن يجبر المسلم عنه رجع عليه فرز (١٧) ويكون الرجوع على قدر القيمة (١٨) مثاله لو كان قيمة أحد م أربعين درهما والثاني والثالث عشرين ومال الكتابة ستة وثلاثين فيكون التراجع أنساها فيرجع على صاحب الأربعين بأربعة أنساها (١٩) وعلى صاحب الثلاثين بثلاثة أنساها (٢٠) وعلى صاحب العشرين بتسعين (٢١) وعلى هذا أقس فرز (٢٢) إذا كان الموضع عنهم الكل فإن تميزت الأعواض لزم كلا ما شرط عليه فرز (٢٣) ستة عشر (٢٤) اثني عشر (٢٥) ثمانية (٢٦) المراد بملكه (٢٧) وليس شراره من التبرعات لأن له إجباره على الكسب

يمتق عليه إلا بمتقه) فلو اشترى عبداً يمتق عليه إذا ملكه صح شراؤه ولم يمتق عليه لأن ملكه غير مستقر حتى يمتق بالوفاء أو بالتنجيز (ولو) عتق (بمسد الموت) عتق رحمه أيضاً^(١) وهو يمتق بعد موته بأحد وجهين إما (بأن خلف الوفاء^(٢)) لملك الكتابة (أو) أو في عنه (بأن يتبرع عنه النذر بالوفاء عنه^(٣)) فإنه يلحقه العتق بذلك وإن قد مات وإذا عتق عتق رحمه الذي اشتراه وعند ش أنه لا يصح شراؤه لرحمه (و) إذا اشترى المالك كتاب أباه أو بعض أرحامه كان (له) قبل العتق (كسبه لا يمه^(٤)) فلا يجوز له أن يجبره على التكسب^(٥) (ومتى سلم) المالك (قسماً^(٦)) من مال الكتابة (صار لقدرة حكم الحرية) فإن كان ثلثاً كان ثلثه حراً ونحو ذلك وإما ثبت له الحرية (فيما يبيض^(٧)) من الأحكام كالدية والأرض والميراث والوصية^(٨) والحد فأما ما لا يبيض فحكمه حكم الرق فيه كالرجم والحج وعقد

(١) فإن لم يخلف إلا رحمه انقل ما بقي من مال الكتابة إليه فإن سلمه عتق وإلا رق (٢) فإن مات المالك وعليه منه وبقيت مال الكتابة ولا مال له ولا للسيد أخذ به لأنه كسبه لنفسه وإن كان السيد موسراً سلمه وبقي له اه تذكرة وفي البيان أنه يغير السيد بين تسليمه أو فدائه إلى قدر قيمته كدين المعاملة (٣) هذا يستقيم حيث قصبت قيمة الرحم عن الوفاء وإلا فقد عتق المالك ويحق الرحم أيضاً ويسمى الرحم في قدر ما بقي من مال الكتابة اه مقصد حسن معنى ونقط المقصد الحسن (مسألة) إذا اشترى المالك رحمه ثم مات والرحم بقي بمال الكتابة فلا يقرب أنه يمتق ويسمى في قيمته الوفاة لمال الكتابة كذا قرره بعض المشايخ اه يفضله قرز (٤) ولو قيمته حيث قتله قاتل اه بيان وكذا دية حيث مات وقد سلم شيئاً وأرض الجناية عليه يسلمها في كتابته فهو لكسبه اه بحر معنى ولعل هذا حيث كان بقي بمال الكتابة التي هي القيمة أو الدية فإن كان لا بقي كان الأرض للسيد مقدار ما بقي منه رقيقاً وللورثة بقدر ما سلم قرز (٥) وإن لم يقبض وقواه حيث وقيل وسلم اه مفتى وسحولي (٦) إذا قبله السيد لا إذا لم يقبله وقيل لافرق كما اخبر في حاشية في الرحمن في قوله والمالك متمكن من الإبقاء (٧) ونحوه (٨) ما لم يكن أباً فيكره (٩) في الصحيحة قطع لا الفاسدة إذا لا يمتق إلا بتسليم القيمة (٧) وقد جمعها بعضهم

هو الارث ثم الحد ثم وصية • وراجهن الأرض والخامس الدية

اه هداية وما لا يقبض يجمعها قوله

رحم ووطء ملك ثم حجهم • ثم النكاح ويقو أثرهما القود

اه شرح هداية هذه المذكورة في شرح الأزهار وإلا فهي كثيرة (٨) مه لا فيصح وتكون لسيده وفي هامش البحر أن أوصى له صبي وإن مات كانت بين ورثته وسيده على حسب ما أدى قرز (٩) يقال الوصية تبرع فينظر اه وفي التذكرة تكون الوصية من ثلث ما نصحه الورثة وقد تحررت الحرية بموته اه سحولي

التكاح^(١) والوفاء بالملك^(٢) والوقف^(٣) ونسبهم وحكم الحرية يثبت لذلك البعض في حال كون المكاتب (حيًا) كالأرث والحد (و) في حال كونه (ميتًا) كالوصية^(٤) والميراث فانه يورث بقدر مآدى من مال الكتابة وإذا أوصى بشيء فقد من وصيته بقدر مآدى^(٥) ويكون باقى المال لسيده وقال ش وأبوح لا يثبت له شيء من أحكام الحرية حتى يمتق جميعه^(٦) وحاصل الكلام فى المسئلة أن المكاتب إذا مات فلا يخلو إما أن يكون قد سلم شيئًا من مال الكتابة أو لا إن لم يسلم فإن خلف ماعليه فمن الاستاذ أنه يموت حراً^(٧) قال مولانا عليم وهو الذى فى الأرمار لا نأقلنا بأن خلف الوفاء أو أو فى عنه وقال فى بيان السهامى يموت مملوكا^(٨) ولو خلف الوفاء قيل ح وهو قياس ما ذكره الأميرح عن أمير المؤمنين على عليم وعن الهادى عليم وإن لم يخلف الوفاء مات عبداً وأما إذا مات وقداى شيئًا من مال الكتابة فإن لم يخلف شيئًا تبعضت الأحكام فيه كما تقدم ولهذا فائدة وهى فى جبر الولاء إذا مات ابنه^(٩) وخلف مكاتب أبيه ومعتق أمه فانه يكون لمكاتب أبيه بقدر مآدى والباقي لمعتق أمه^(١٠) وأما إذا خلف شيئًا^(١١) فإن كان مقدار ماعليه أو أكثر فملى رواية الأميرح عن على عليم وعن الهادى يكون للسيد بقدر ما بقى منه عبداً لأن الكتابة قد انقضت وعلى قول من يزيدوا الإخوان يكون للسيد وفادينه^(١٢) لأن الدين مقدم على الميراث والكتابة لم تنفسخ وأما إذا كان ناقصا ما عليه فقال القاضى يزيدوا الإخوان يكون للسيد بقدر ما بقى منه عبداً^(١٣)

(١) يعنى تقيته لا لو عقد لنفسه فيكون موقوفا وقد تقدم فى أول الفصل وسياق (٢) ويقتى موقوفا قرز (٣) منه لا عليه فيصح ويتبع (٤) وينظر ما الفرق بين الوقف والوصية فى أنها تنفذ بقدر ما أدى من الكتابة وأما الوقف فلا يتبع فلا ينفذ من الوقف بقدر ما أدى كالوصية مع أن الكل وصية اه ينظر (٥) هذا بناء على كلام القاضى زيد الذى سياق فى التصصيل وقد بنى عليه فى الكتاب (٥) بل يكون من تلك ما تنسخه الورثة اه كواكب فتشذ وضيعه بثلث ما ورث منه (٦) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم المكاتب من ما بقى عليه درهم لنا برث وبودى بقدر ما أدى الحبر إلى آخره (٧) وإذا قتله قاتل فلا قود على قتله وتزعمدية لورثته اه كواكب قرز وفى البحر إذا قتل السيد مكانه انقضت (٨) بناء على بطلان الكتابة والمذهب خلافه (٩) والابن حر أصل وإلا كان لمعنه قرز (١٠) وقائدة أخرى وهى فى حد القذف إذا قذف بعد موته تبعض الجلد قرز (١١) ولم يسلم لسيد شيء (١٢) ويموت حرا (١٣) والحيلة فى أخذ الجميع أن يرثه السيد من الزيادة ويأخذ الجميع قولوا واحداً (١٤) مثال ذلك عبد كوتب على مائة درهم ثم مات وقد سلم خمسين درهما وخلف أربعين درهما وخلف ابنته ومولاه فانه يكون للمولى عشرون لأنه بقى معه أربعون درهما بقدر الباقي منه فى الرق ويقتى عشرون درهما

وقيل ح بل لسيده الجميع^(١) (و) إذا كان قد عتق بمضه فاستحق أرشاً أو نحوه مما يتبعض من الأحكام وجب عليه أن (يرد^(٢) ما أخذه بالحرية^(٣) إن رق^(٤)) لأن الزيادة التي أخذها بسبب الحرية وقد رجع في الرق (ولا يستم) ما كان يستحقه لو كان حراً (إن عتق^(٥)) بعد الاستحقاق لأنه أخذ ما يستحقه يوم أخذه وهو عبد (وتسري) إلى من ولد بملها^(٦) (كالتدير^(٧)) سواء فن كاتب أمته فولدت بعد عقد الكتابة سرت الكتابة إلى ولدها^(٨) فيعتق بمتقها بوفاء أو تنجيز (ويوجب الضمان^(٩))

لا يقبض النصف عشرة دراهم ويبقى عشرة يأخذها المولى بالولى وعلى قول الفقيه ح يأخذ الأربعين السيد ويبقى السيد من البعد تسعة أعشار اه وسيط (١) لأن عتق ثلاثة أرباع أولى من عتق نصف اه شرح آثار (٢) ويقسم لتيره من الورثة حيث رقى ما قد كان تقصم بحجب أو نحوه اه وسعوى لفظاً (٣) يفهم من قوله ويرد ما أخذ بالحرية ان رقى انه تقض للعقد من أصله ويفهم من قوله ويستند به الضامن أنه تقض للعقد من حيثه فينظر في القفلين اه شامى (٣) ويكون في يده أمانة وفي بعض الخواشي أنه يضمن ولو تلف بغير جناية ولا غريرط لأنه كدين الماوضة ولفظ البيان والأقرب أنه يكون في رقبته (١) كما في الزكاة التي أتلفها (١) وما في يده قرز (٤) يقال لو اقض من مثله ثم رجع في الرق ما الحكم ينظر القياس يلزم التراجع في الأرض والقيمة لانها كجناية الخطأ لأن الشرع قد أباح له ذلك وقيل لا شيء لأن العبرة بمال القفل وهو يفهم من قوله ولا يستم ان عتق (٥) إلا في الميراث ان عتق قبل الحيازة إلى بيت المال إذا كان لا ورثة له قرز (٦) فان مات ولم يوف مال الكتابة لم يلزم الذي سرت إليه إلا التوفية ويبقى اه انصار قرز (٥) وكسبه موقوف فان عتق فله وإلا فليس له اه بخر بلفظه ويتبعض فيهم كما يتبعض في أمهم وبه قال أصحابنا (٧) وليس كالتدير من كل وجه بدليل لو رجعت الكتابة في الرق رجع أولادها فيه بخلاف الدبرة لو بيعت فسق أو ضرورة بقي أولادها مدبرين قرز (٨) وحملها قرز (٩) وهكذا لو كاتب جزءاً من مملوكه أو عضو اميتا صبح وسرت الكتابة إلى جميعه اه شرح آثار (٩) فان قتل الوالد قيمته (١) لانه تدفعه في الكتابة (٢) إذا نصرف السيد فيه (٣) وقيل موقوف على رقبها وان عتقها فان عتق فلورثته وان رقت فليس له (١) يعني لكونه قد صار تاماً لأنه فلها استحققت قيمته اه بستان بلفظه (٢) وإذا بقي شيء منها فلورثة الوالد وان رجعت في الرق كانت القيمة للسيد اه يان بلفظه قرز (٣) وكسبه موقوف فان عتق فله والأفسيده اه بخر بلفظه (٤) فان كاتبه اثنان بقدر أدى إلى كل واحد حصته فلو خص أحدهما بشيء من مال الكتابة لم يشرد به بل يكون لها معاً لأن ذلك تبرع منه ولا يصح منه إلا أن يأذن له بذلك فلو استوفى أحدهما حصته أو أبراه منها عتق المكاتب (١) وضمن المستوفى أو المبرىء لشريكه ان كان موسراً وان كان مسيراً سمي العبد ولعله يستقيم في الأبراء لا في الاستيفاء فهو يحصل أنه إذا دفع بأذن لشريكه فهو كمن أعجب نعيمه بأذن شريكه فلا يضمن بل يسمى العبد له والأقرب أن الضمان والسماية في قدر نصيب الشريك

فإذا كاتب أحد الشريكين نصيبه صحت الكتابة وضمن^(١) نصيب شريكه كما في التدبير سواء سواء (ويستبد به الضامن^(٢) وإن عجز) عن تسليم ما كوتب عليه لأنه إذا كاتبه أحد الشريكين فقد استهلكه ودخل في ملكه بالاستهلاك فيضمن لشريكه قيمة نصيبه ثم إن عجز بعد وزجع في الرق استبد به هذا الضامن (وله قبل الوفاء حكم الحر) في تصرفاته وعقوده وليس لسيده استخدامه ولا تأجيريه ولا وطه الأمة المكتابة^(٣) وإذا أعتق أو وقف أو وهب أو تصدق كان ذلك (موقوفا) فإن عتق نفذت وإن رق بطلت^(٤) (غالباً) احترازاً من وطه السيد للمكتابة^(٥) فإنه لا يوجب الحلد^(٦) ولو علم التحريم ولو عتقت من بعد فلم يكن حكمها حكم الحر في ذلك لا موقوفاً ولا ناجزاً وكذلك أَرْضُ الجناية عليه لا يكون موقوفاً على عتقه أو رقه^(٧) بل البقرة بحال الجناية ولو عتق من بعد كما تقدم وكذلك الحج لا يجوز له حتى يفتق جميعه^(٨) ولا تكون أجزاؤه موقوفاً على عتقه بل لا يجوز له ولو تم عتقه وكذلك فإن لسيده تأديبه^(٩) فلم يكن حكمه حكم الحر في هذه الأمور لا موقوفاً ولا ناجزاً

الآخر لاحصته من مال الكتابة كما إذا قيل المكاتب ضمن بقيته لا بمال الكتابة وإذا كان قد أدى بعض المال ضمن من قيمته بمقدار ما بقي من المال اه كواكب معني^(١) أقول الظاهر بقاء الكتابة فلا يحق حتى يسلم حصته الشريك غير المسعوف لأن القيد واحد اه مفتي وشامي. (٢) ينظر لو أذنت أن يكاتب نصيب المكاتب هل يسعى العبد أم لا قيل لا سعاية بل يضمن اه ع سحولى قرز (١) فإن كان مصراً يبق العبد فيها ذكره في التذكرة والحفيظ وقال في الشرح عن السيدين لا سعاية على المكاتب بل يضمن الشريك لشريكه مطلقاً وهو الأولى اه بيان (٢) أو رجع في الرق باختياره حيث لا وفي وسواء كان الشريك المكاتب قد سلم الفرامة أم لا اه سحولى لفظا قرز (٣) فإن وطيه^(١) لزمه المهر ويكون من جملة مال الكتابة قرزاً إذا ولدت منه صارت أم ولد وتعتق بالاسبق من موت السيد أو إغناء مال الكتابة ذكره في البيان (١) ولا يتكرر الوطء ما لم يحصل التسليم قرز (٤) فيجوز السيد ما تصح إجازته اه سحولى لفظا (٥) أو أمها (٦) قال أمها بنا وإذا وطئها فلها الخيار بين أن تقيم على كتابتها وبين أن تمسح الكتابة (١) وتجزئ نفسها ومثله في الصغرى لكنه اشترط الإكراه أو قرعهم الفرق ونظر في البحر ثبوت الخيار (١) لأن وطأها جناية هذا على أصل الفقيهين وأما على أصل المهدوية فلا يستقيم فلا خيار إلا بأحد الأمرين للمقدمين كما هو ظاهر الإظهار (٦) لكن يؤدب إذا كان طالماً بالتحريم (٧) عند تقدم في قوله ويرد ما أخذ بالحرية إن رقيقاً ويترفع التشكيل إذا أراد أن التسليم غير موقوف فيسلم في تلك الحال ما يستحقه والبيرة بالانكشاف اه شامي (٨) يعني حجة الاسلام وأما الثالثة والتندر فيصيحان (٩) لاحده اه وابل لأن الولاية لا تنبض فيسقط الحلد حيث لا إمام اه وقيل يحده

﴿ باب الولاء ﴾ قال في الاتصاف بالولاء ^(١) التقرب يقال بينهما

ولاء أى قرب فى النسب والولاء أيضاً اسم للمال المأخوذ من جهة الشئ إذا مات ولا وارث له ^(٢) من نفسه واعلم أن الولاء على ضربين ولا إعتاق وولاء موالاة أما ولاء الموالاة فقد فصله عليم بقوله (إنما يثبت ولاء الموالاة لمكلف ذكر ^(٣) حر مسلم على حربى ^(٤) أسلم على يده ^(٥)) قال أبو جرح وكذا النعمى وظاهر قول الهادى عليم أن المخالفة غير شرط وقال م بالله وأوجب أنها شرط (والأقليةت المال حتى يكمل ^(٦)) فإذا كان الداعى إلى الاسلام صغيراً أو مجنوناً أو أسلم على يده حربى لم يثبت له ولاء بل لبيت المال حتى يبلغ الصغير ويسفل المجنون فيعود الولاء إليهما وكذلك لو كان الداعى إلى الاسلام امرأة ^(٧) لم يثبت لها الولاء وكذلك لو كان عبداً لم يثبت له حتى يعتق وكذلك لو كان كافراً لم يثبت له حتى يسلم ^(٨) قال ابن معرف والمصيفيرى ولا ولاء للإمام إذا أسلم ^(٩) على يده أحد ^(١٠) وقال ش لا ميراث

(١) الولاية بافتتح القهر قال تعالى هناك الولاية لله الحق وبكسر الواو الاستيلاء على التصرف يقال ولييتم ولاية أى صار إليه التصرف عليه وفى الشرع استعفاء للمال بسبب العتق وقوله صلى الله عليه وآله وسلم كلحمة النسب أى لا يزول كالأزول النسب اه بجر (٢) الأصل فيه قبل الإجماع من الكتاب قوله تعالى فأخوانكم فى الدين ومواليكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث بريرة إنما الولاء لمن أعتق وحديث ابنة حزة بنت عبد المطلب أنه لما توفى مولاه وترك شيئاً له فأعطاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم نصف ماله وأعطى النصف الآخر ابنة حزة اه شرح بهران (٢) فى اللغة (٣) من يسرق جميع المال من أهل النسب (٤) خلاف المهدي أحد بن الحسين (٥) ينظر لو كان الداعى له سكراناً هل يثبت له الولاية قيل ثبت له الولاية وهو الأصح (٥) ولو كان لا يصح سببه اه سحولى لم يرد ذكر غير كتابي (٦) قيل ح جنى بسببه وسواء كان دمه الى الاسلام أو بوعظه له أو بأن سمع قراءته وأذانه وغير ذلك مما يكون داعياً إلى الاسلام ولو لم يقصد دمه إلى الاسلام اه كواكب فأما قصد الفعل فلا بد منه لا لو سبقه لسانه (٧) المراد قبل الحياة اه فتح وهى قبضه الى بيت المال اه انما فقط السحولى فان مات المهدي قبل كمال شرائط قرنه لبيت المال قلن أكلت قبل الحياة (٨) فلمولى اه قطعاً قرز (٩) فى غير الكافر لأن عليه من قبل نفسه قرز ومثله فى شرح الفتح (٨) أو حتى (٩) قبل موت الذى أسلم على يده بخلاف الصبي والمجنون فيكون قبل الحياة الى بيت المال والفرق بين الكافر وغيره أن الكافر يمكنه إزالة المانع بأن يسلم بخلاف غيره اه شرح فتح (١٠) المذهب خلافه وهو ظاهر الأثر قرز (١١) وإلا لزم أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم مولى للمسلمين (٥) وذلك لأنه يجب عليه الدماء الى الاسلام وفى الجوهرية يكون له الولاء كغيره ومثله فى التجري وشرح الفتح

هذا السبب وكذا عن الناصر (و) أما (ولاء العتاق) فهو (يثبت للمعتق^(١) ولو) أعتقه (بموض) نحو أن يكتبه (أو سرية) نحو أن يعتق نصيبه فيسرى والولاء قد يثبت للمعتق (أصلاً) وجراً فالأصل (على من أعتقه) هو (وجراً على من أعتقه^(٢) عتيقه أو ولده ولا أخص منه) فالجر كعتيق العتيق وولد العتيق فإن العتيق يجر ولده إلى سيده إلا أن يكون ثم من هو أخص منه كعتيق تزوج عتيقه فإن ولده أو ولدها لمولاه الأب دون مولاه الأم لأن الأب أخص^(٣) من الأم^(٤) فلو تزوجت مملوكاً كان ولده أو ولدها لمولاهما حتى يمتق المبد فيعود لمواليه^(٥) فلو عدم موالى الأب بعد أن عاد الولاء إليهم فقال أصحابنا ولا كذا ليعود الولاء إلى موالى الأم بل لبيت المال^(٦) وقال ابن عباس يعود إليهم وكذا عن السيد (ولا) يصح أن (يباع^(٧)) (الولاء) (ولا) أن (يوهب^(٨)) (وعن ك أنه يصح بيعه وهبته) ويلغو شرطه للبائع^(٩) فلو بيع العبد واشترط البائع الولاء لنفسه فإنه يصح البيع ويبطل الشرط ويكون الولاء للمعتق (ولا يمسب فيه ذكر أني^(١٠))

(١) عن مالك فقط يخرج الامام والولى والوكيل قرز (٢) فالأب يجر الولاء بشرط أن يكون الولد حراً أصل والجد بذلك الشرط وبشرط أن يكون أب الولد حراً أصل والأب يجر الولاء بشرط أن يكون أب الولد مملوكاً والولد حراً أصل والجد بذلك وبشرط أن تكون الأم حرة أصل وأب الأم مملوكاً (٣) لا جماع الصعابة أن الأب أخص من الأم اه بجر (٤) لأنها لا تخرج مع حرية الزوج (٥) ما لم يجره مولاه الأم قرز (٦) إلا أن يكون الولد قد مات لم يسترد من ممتق الأم إذ لا يجر ولا ولده الميت بل الحى اه بقرضه (٧) إذ الولاء كالنسب فلا يزول بعد استقراره اه بجر (٨) حجبتنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لحمه كالحمه النسب لا يباح ولا يوهب (٩) خلا التندر ولا الوصية ومائر التليكات قرز (١٠) ونحوه (١٠) للجماع اه لملة (١١) قال في الأحكام قذا خلف الولى ثلاث بنات لمحقه احداهن خنت لبسة كان الولاء للخنت لأن ميراث الولاء بالأولوية لعدم غيره وهذا هو الاول تقديره كورة اه من حاشية في الزهور وقال المتنى يحول كالميراث ومثله عن الفلكي فيكون للخنت ثلاثة أرباع وللأخت ربع والمثال في أني وخنتي وكيفيته انك ان قدرت الخنت ذكر أ فالمسئلة من واحد وان قدرتها أني فالمسئلة من اثنين الواحد دخل في الاثنين فأضرب الاثنين في حالي البسة تكون أربعة فلهن مال في حال ونصف مال في حال على حاليين ثلاثة أرباع مال وللأخت نصف مال في حال وفي حال لاثنين على حاليين ربع مال اه من خط سيدنا حسن رحمه الله تعالى (١٢) الاول ولا يصعب فيه ليسهل مالو خلف بنت مولاه وأخت مولاه اه ومناه في شرح الفصح فيكون بينهما نصفين فلو كان مهنها جد مولاه وابن عمه كان أولى منهما اه بيان (١٣) وينظر لو خلف أختي مولاه وبنتي مولاه ماذا يكون قيل يكون بما نصين لأن البنتين يستحقان الثلثين والأختين كذلك إذ لا تصيب فيه اه زهور

وإنما الولاء للرجال الذين هم عصابة دون النساء^(١) فإذا مات العتيق وخلف أولاد مولاه المعتق له وهم بنون وبنات كان الولاء للبنين دون البنات فإن خلف أخوة مولاه وأخواته كان الولاء للأخوة^(٢) دون الأخوات (و) الولاء بسبب ميراث المولى من عتيقه (يورث^(٣) ولا يورث) في نفسه فلو أن رجلاً أعتق عبداً ومات وترك ابنتين ثم مات أحد الابنتين وترك ابناً ثم مات المعتق فبنيته لابن المولاه ولا شيء لابن ابنته^(٤) ولو كان يورث اشتراكاً فيه وقال شريح أنه يكون موروثاً فيشتركان فيه^(٥) (ويصح بين الملل المختلفة) فيصح أن يكون المسلم مولى للنسي^(٦) والذي مولى للمسلم وكذا اليهودي والنصراني لـسكنه (لا) يثبت (التوارث) بينهم ولو ثبت الولاء (حتى يتفقوا^(٧) في الملة^(٨)) فإن أسلم النسي واتفقت ملته وملة مولاه ثبت التوارث بينهما فلو اشترى ذمي مسلماً^(٩) وأعتقه فله ولأهله لا إرثه حتى يسلم فلو أعتق يهودي نصرانياً كان له ولأهله ولا توارث بينهما فإن تنصر اليهودي أو تنصر النصراني جاء الخلاف فإن قلنا أنه كالردة لم يثبت التوارث بذلك^(١٠) لأن ملتهم في الحقيقة لم تتفق وإن قلنا إنهم مقرون على ذلك توارثوا^(١١) (و) يصح (أن يكون كل واحد من الشخصين (مولى لصاحبه)) فمن سبق موته ورثه الآخر مثاله لو أن

(١) إلا أن يفرق عن العصابات كل من بشرط أن لا يكون للمعتق ذرية ولا نورح من النسب ويحترز من الزوجين فإن الباقي بعد فرضهما لذوي سهام المولى وذوي أرحامه قرز (٢) مسألة الذهب ح وك وش وابن المولى أولى من أب المولى إذ حكم به عمر ولم ينكر بل صوبه على عليه السلام اه بحر بقظه ونجوى وخالد (٣) فرع وإذا خلف جد مولاه وأخوة مولاه فاسمهم الجد ولو قص عن السدس اه بيان (٤) فلو مات المولى وله ثلاثة بنين ثم مات أحدهم عن ابن والجد الثاني عن ابنتين والثالث عن ثلاثة ثم مات العتيق كان ميراثه بينهم أسداساً كما في ميراث النسب ومثله في البحر وقال في وسط القرائض وك وشريح يكون بينهم أثلاثاً وهو ظاهر التذكرة (٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الولاء كالبكر وسره الصمغية بالاقرب فابن المعتق أولى من ابن ابنته اه بحر بقظه (٥) يعني فيكون بينهما نصفين (٦) فإذا لحق ثم سبي لم يسترق لتلا يطل ولأهله المسلم فإن اعتقه ذمي فوجاه كالسلم إذ أمرنا بمحفظ أموالهم والأصح أن يسترق كسبيده اه بحر بقظه إذ لا خلق بدار الحرب اه منتزح قال فيم هو المختار (٧) في ملة الاسلام اه ح فصح (٨) وقيل لا فرق وهو ظاهر الازهار (٩) يعني عند الامه قرز (١٠) قوى عند من قال إن الكفر ملل عظيمة وهو للذهب (١١) واختاره الملق وطاهر والسحوى وهو الذي في الأثر وصرحه في الإحكام وبنى عليه في البحر (١٢) (مسألة) فإن تنصر يهودي أو مجوسي أو عسكبي أقر على ماضيه وبنيته أهل الملة التي انتقل إليها قلت وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم من بدك دينه فاقطعه فإراد من ارتد

حريراً اشتري في دار الاسلام^(١) عبداً وأعتقه ثم رجع إلى دار الحرب فبسي فاشتراه العبد^(٢)
وأعتقه فولاه الأول للآخر وولاه الآخر للأول^(٣) (و) يصح (أن يشترك فيه) كأن يسلّم
الحربي على يد جماعة^(٤) فيشتركون في ولاء وكذلك لو أعتق العبد جماعة اشتروا أيضاً
(والأول) وهو ولاء الموالاة يكون (على) عبد (الرؤوس^(٥) والآخر) وهو العتاق
يكون مقسماً بينهم (على) قدر (الحصص ومن مات) من الشركاء في الولاية (فخصيه
في الأول^(٦) لشريكه) وهو ولاء الموالاة لا لورثته (وفي الآخر) وهو ولاء العتاق (للوارث^(٧)
غالباً) احترازاً من الوارث بالسبب كالزوجة^(٨) ومن ذوي السهام مع المصنات^(٩) انتهى

من الإسلام إلى الكفر اه بحر (١) وحكي فيه إجماع العترة أنه يقر خلافاً لقوم فانه يردأو يقتل (١)
إشارة إلى قول المصنف أنه لا يصح العتق والتدبير والكتابة في دار الحرب والمختار أنه لا يفرق
اه كواكب وقد ذكر الفقيه يوسف (٢) أو سباه (٣) ومثال اختلاف الولاية أن يسي ذمي حريراً فأعتقه
فأسلم ذلك الحربي ثم لحق الذي بدار الحرب ثم يسلّم على يد عتيقه الذي كان حريراً اه ح أثمار (٤)
بلفظ واحد أو وكلوا قرز (٥) إذ لا يمتثل التفصيل (٦) فائدة لو أسلم الحربي على يد ذمي ومكف
هل تكون حصّة العبي ليت المال يستقيم قوله وإلا فليت المال حتى يكمل يقال فليت حصّة للشريك
وكذا في بعض الحواشي قرز (٥) ولو صغيراً أو مجنوناً بعد تكليفه قبل الحياة قرز (٥) وإذا لم
يكن له شريك ولم يولد كان لبيت المال دون الولد إذ الولد وغيره سوى المصنف يرى بل الآن أخص قلت
وهو قريب اه بحر لأن له مزية على سائر المسلمين فكان أخص من بيت المال ذكره في القصد (٧)
عصبة أو ذاهم أو ذا رحم اه ح لي فقط قرز (٨) إذ لا مئة ولا رابطة بين الميت والوجود منها
اه شرح فتح (٥) مثال ذلك أن يموت رجلان عباد ثم يموت أحدهما ولا وارث له إلا زوجته وشريكه
في العبد باق ثم يموت العبد فانه يكون للشريك حصته من ميراثه والباقي يكون لبيت المال ولا شيء
للزوجة اه غيث (٩) ولو خلف الميت أمه ومعتقها كان لأمه الثلث والباقي لمعتقها إذ هو عصبة للميت
ولو خلف أمه وأباهما كان المال لأمه جميعه ولا شيء لأبيها إذ هو ذو رحم للميت وهذه من
عجائب الأحكام فلو أنه خلف أباً أمه ومعتق أمه كان للمال لمعتقها ولا شيء لأبيها اه ح لي فقط قرز

انتهى الجزء الثالث والحمد لله رب العالمين ويلييه الجزء الرابع أوله كتاب الأيمان
انتهى طبع هذا الجزء في ٦ من شهر صفر سنة ١٣٥٨ هجرية بمطبعة حجازي

تبصرة ذوى الالباب فى معرفة تحقيق النصاب المقرر للمذهب الشريف

المجرد عما يشوبه من التحريف تأليف العلامة القاضى

عبد الله بن محسن الحيمى رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك ولن أحصي ثناء عليك أبداً هو أشكره لمن رادف علينا نعمه مرماه وأصلى وأسلم على النبي
الأنوار ، وعلى أهل بيته سفن النجاة ، وأسألك اللهم أن تحت أقدامنا من الزل ، وأصل قلوبنا من أدناس
الشك والخلل ، واجعلنا ممن تمسك بكتاك وبما جاء به رسوك الأمين وحمة أولئك الذين جعلتهم
محجة للنجاة وهداة لمن ضل وارثك هو (و بعد) قل العلماء رحمهم الله تعالى مشايخ المذهب
الشريف العالى المنيف فى مدينة صنعاء ومدينة ذمار للمتقدمين أرضاهم الله تعالى برحمته وغفراته قد
قدروا مقدار الدية من القروش المعروفة المتداولة فى دار الاسلام بعد اسقاط الفس وهو النحاس المخلوط
بالفضة فى القروش وبذلوا المائة فى الحساب حتى عرفوا مقدار الفضة وعرفوا مقدار الدية ورسموا
ذلك به مقدار نصاب الزكاة ثم مقدار نصاب الصدقة الذى يوجب القطع ثم نصاب الجزية المأخوذة من
أهل الذمة من الفنى والمتوسط والفقير ثم مقدار الأروش فى الجنائى للقدرة نصاً ثم عرفوا مقدار
أرض الجنابة غير المنصوص عليها وذلك بعد أن وقع الاختيار للقروش جزاء الله عنا خيراً ثم تعيهم
المشايخ من المدينتين (١) المتأخرون وذكروا بأنه وقع منهم الاخبار للقروش كم فيه من الفضة والنحاس
فوجدوا فى القروش (٧) غشاز ادا على ما قرر للمشايخ المتقدمين ولما وجدوا ذلك وقعت الزيادة فى الانصبا
فى زكاة وغيرها فى كل نصاب بقدر ما قابل من الفس وأسقطوا زيادة الفس من قتال (٣) الفضة فى
القروش وسيأتى ذكر التقرير الأول والثانى واذكر ما يلزم الجاني فيما جناه والخيال له فى ذلك
ما اختاره سلمه ومجاب اليه وكذلك ما يلزمه فيما جناه ولا خيار له إلا فى المدين (مثال) أن يسأل
عن أرض الجنابة يقول للمسؤل يلزمك ثلث دية كذا من القروش أو يسأل عن جناية أخرى فيجب
يلزمك كذا من التنايل التى يقابلها كذا من القروش ويلمس للمسؤل فى جوابه أن يقول يلزمك
كذا من الدرهم وكذا من الفضة أو كذا من الذهب أو كذا من الابل أو كذا من البقر أو كذا من
الغنم لأجل يختار الأخف له الذى خير فيه الشارع عليه السلام (هنا قول) وبالله التوفيق الدية المنصوص
عليها فى السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام هي من الابل مائة ، من البقر مائتان ، ومن الغنم
ألفان من الذهب ألف مثقال من الفضة عشرة آلاف درهم أما الابل فصعب للمائة متنوعة كما ذكره

(١) مدينة صنعاء اليمن ومدينة ذمار وهما مدينتان مشهورتان بالعلم فى اليمن (٧) المراد بالقروش الريال

المعروف فى اليمن (٣) الفضة هى الدرهم

الامام علي بن ابي طالب (١) وربع حقة (٢) وربع بنت لبون (٣) وربع بنت مخاض (٤) والدليل على ذلك ما أخرجه أبو داود عن عتبة بن ضمرة قال قال علي بن ابي طالب (٥) الخطأ أربابا خمس وعشرون جذعة ومثلها حقة ومثلها بنت مخاض ومثلها بنت لبون اه وكذا ما رواه زيد بن علي عن أبيه عن جده بمثل ذلك هذا ما استدلل به الامام علي بن ابي طالب وصح له وان كانت قد وردت روايت أخرى لم يصح له (وأما) البقر فيكون سنّها كما في الزكاة التبايع والمسان كما قرره في البيان ويجزئ الذكر عن الأنتى كما قرره سيدنا حسن ابن أحمد الشيباني رحمه الله تعالى (والدليل) على ذلك ما أخرجه أبو داود بلفظه قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الدية على أهل الأبل مائة وعلى أهل البقر مائتين وعلى أهل النعم ألفين ورواه عن عطاء مرسلا وأسنده من طريق أخرى عن عطاء عن جابر ورواية أخرى هكذا فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الدية النع (وأما النشاء) فأما أن يجزئ الجذع وكذا يجزئ الذكر عن الأنتى كما علق عليه في شرح الأزهاري (والدليل) عليه آخر الحديث الأول الذي أخرجه أبو داود عن عطاء ابن رباح حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أهل النشاء أقي شاة وهذا ما صح للإمام دليل ولا يضرم ما قبل في الحديث أن فيه عداً وراشد الدمشقي السكحول قد وثقه الكثير من أهل الحديث (نعم) وتكون هذه الثلاثة الأصناف سليمة من الصيوب التي يثبت فيها الفسخ في البيع والشراء لا عيوب الأضحية وهو ما ينقص القيمة كما قرز للذهب (وأما الذهب) فألف مثقال المثقال ستون شميرة والدليل عليه ما رواه الامام زيد بن علي بن علي بن ابي طالب عن جده عن علي بن ابي طالب ومن جملة حديث ومن الذهب ألف مثقال المثقال ستون شميرة وكذلك ما أخرجه صاحب الموطأ والشافعي وأبو داود وعبد الرزاق وابن خزيمة وابن حبان وأبو الجارود والحاكم والبيهقي وصححه جماعة من أهل الحديث من حديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه مرفوعا وساق الحديث إلى أن قال وعلى أهل الذهب ألف دينار ولا يتدح فيه قول من قال إنه مرسل قد صححه غير القائل بارساله من أهل الحديث ويجزئ ردىء المجلس من الذهب كما علق عليه في الأزهاري قوله من الذهب ألف مثقال ولا بد أن يكون الذهب سالما من الفس بغيره كما قررنا قلنا إن ردىء المجلس هو إلى الفس أقرب قلت من جنس الذهب والنص ورد في الذهب مطلقا فلا اعتراض على أهل للذهب (وأما القصة) ففسرة آلاف درهم خالصة كل درهم اثنان وأربعون شميرة والدليل على ذلك ما رواه زيد بن علي بن علي بن ابي طالب في النفس في قتل الخطأ من الورق عشرة آلاف درهم (فهذا) دليل الامام علي بن ابي طالب وهو توقيف ولم يصح له رواية الزيادة عن العشرة الآلاف وأيضا أن العشرة الآلاف هي صرف المتأقيل كما قالوا في الزكاة هذا ما ذكره الامام علي بن ابي طالب في الدليل على جنة الأجمال (فأما الأبل والبقر والنعم) فظاهر الخ وأما النفقين فما الذي يحتاج إلى التعميل فأقول قرر المشايخ المتقدمون رحمهم الله تعالى بأن الدية قالها من القروش المضروبة ما جملة ٧٨٧ سبعة مائة قرش وسبعة وثمانون قرشا ونصفا هذه كلها أصول

- (١) ذات أربعة أعوام (٢) ذات ثلاثة أعوام (٣) ذات حولين (٤) ذات حول
(٥) في النفس في قتل الخطأ كذا في مجموع الامام زيد بن علي بن ابي طالب

بخير الجاني في أيها شاء كما نص عليه الامام عليم لما اختاره من أيها سلمه الى ورة للمقول إن اختاروا
 الدية ويسلم الجاني جميعهما من الصنف الذي يختاره وإذا اختار صفحا فليس له الرجوع الى الصنف الآخر
 لأنه حق لأدبى بخلاف الكفارة فحق لله تعالى وهو أسمع الفراء (نعم) قال الامام عليم في
 الأظهار وبخير الجاني بينهما أي بين هذه الأصناف وكذلك الباقية بخبروا كما علق على قول الامام عليم
 ثم علق على قوله بأن الخيار للجاني فيما ورد له أرض مقدر وذلك في السمحاق فما فوقها ولم يرد فيه
 أرض مقدر وذلك في دون السمحاق فلا خيار للجاني الا في التقدين كما قرر (نعم) قال الجنائيات التي ورد
 الشرع بقرير أرضها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دل عليه حديث عمرو بن حزم عن أبيه في الكتاب
 الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لابن حزم الى أهل اليمن الذي أخرجه النسائي وابن خزيمة
 وابن حبان وأبو الجارود والبيهقي وأبو داود وصححه الحاكم وعلقاه العلماء بالقبول وهو الذي كتب
 فيه صلى الله عليه وآله وسلم من اغتبط مؤمنا قتلا في تمام الحديث وسيا في ذكر ما تضمنه الكتاب المذكور
 تحت كل جنابة في هذا ما ورد الشرع بقرير أرضه (الأنف) إذا جدت الدية كاملة قال الامام عليم
 وفي الأنف واللسان والذكر من الأصل يعني الدية كاملة دليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم في كتاب ابن
 حزم المتلقى بالقبول وفي الأنف إذا استوعب جسده الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية من
 الابل مائة عدد ١٠٠ من البقر رأس مائتان ٢٠٠ من الشان رأس الثمان ٢٠٠ من الذهب مثاقيل الف
 ١٠٠٠ من الفضة عشرات آلاف درهم ١٠٠٠٠ قال الامام عليم وفي العقل والبول ولس البول
 والناظر واقتطاع الولد يعني الدية دليل الامام عليم أما العقل فحديث معاذ عند البيهقي وإن كان سنده
 ضعيف إلا أن البيهقي قال روي عن عمر وزيد بن ثابت مثله نخرج عن مادة الضعيف بالرواية التي شهدت
 له وكذلك القياس على السمع المنصوص عليه بالأولى (وأما) سلس البول فدليه مارواه محمد بن منصور
 بإسناده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليم أنه قضى بالدية لمن ضرب حتى سلس البول (وأما)
 سلس الناظر فبالقياس على سلس البول والجامع بينهما ذهاب القوة للمسكة وأما الذكر من الأصل
 فلا دليل عليه ما تضمنته كتاب ابن حزم الذي كتبه صلى الله عليه وآله وسلم الذي تلقته الأمة بالقبول
 وهو المتقدم ذكره وفيه وفي الذكر الدية (وأما) القول وهو الصوت فدليه القياس على السمع والجامع
 بينهما اذهاب القوة (قوله) في الأظهار وفي اقتطاع الولد الدليل عليه ما أخرجه أحمد بن حنبل وابن
 أبي شيبة عن خالد بن عوف قال سمعت شيئا في زمن الحاكم وهو أبو الملبب عم أبي قلابة قال رمي
 رجل في زمن عمر بالحجر في رأسه حتى ذهب بصره وعقله ونكاحه قضى فيه بأربع ديات
 وهو حي ولم يخالف عمر واحد من الصحابة وأيضا الدليل الثاني القياس على سلس البول قوله (واللسان)
 الخ دليه ما تضمنته كتاب ابن حزم المتلقى بالقبول عند العلماء ويؤيده ما أخرجه الحاكم في المستدرک
 من حديث الباقر عن أبيه عن جده الحسين عن أمير المؤمنين عليم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 سئل عن الجمال وقد ضحك لما رأى جمال عمه العباس سرورا به فقال هو اللسان وقد أخرجه البصري
 في الأمثال من حديث ابن مائة عن أبيه ورواه الخطيب وابن طاهر جمال الرجل لسانه وهذا ما روايت

يعضد بعضها بعضاً فلا يكون قادحاً في الحديث ما قيل من الضعف والاعطال في مجموعها كان أصلاً وإذا ثبت أن اللسان جمال الانسان ثبت ارشده الدية كما أن الأنف جمال الوجه وإذا ذهب كان فيه الدية (قوله عليه السلام) وفي كل حاسة كاملة الدية دليله ما ذكره الحافظ ابن حجر قال وجدت من حديث معاذمر فوجاً في السمع الدية وقد رواه البيهقي من طريق قتادة عن ابن المسيب عن علي بن عليم فهذا دليل الامام عليم في السمع وسائر الخواص من شم وطعم ولس وبصر ومقيسة عليه قياساً ظاهراً والجامع ذهاب النفع ويؤيده قضاء عمر للرجل الذي ذهب سمعه وبصره وعقله وتكاحه قضى بأربع ديات وهو حي ولم ينكر عليه أحد من الصحابة (قوله عليه السلام) وكل زوج في البدن يطل نفعه بالكلية كاللنين والبيضتين دليل الامام عليم ما في كتاب ابن حزم بلفظه في الشفتين الدية وفي اللبضتين الدية وفي العينين الدية هذه الثلاثة الأزواج منصوح على لزوم الدية في كل واحد وسائر كل زوج في البدن قياساً على ذلك أيضاً وقد ورد في الرجل الواحدة نصف الدية وكذلك في اليد الواحدة نصف الدية كما يدل عليه ما أخرجه مالك في الموطأ من حديث عمرو بن حزم بلفظه في اليد يمسحون وفي الرجل يمسحون يعني من الابل وإخراج احد وأبو داود والنسائي وابن ماجه في حديث عمرو بن سعيد بلفظه وفي اليد إذا قطعت نصف العقل وفي الرجل نصف العقل وفي العين نصف العقل فإذا لزم في الرجل الواحدة فالدية في الرجلين كاللنين (قوله عليه السلام) وفي كل سن نصف عشر الدية دليله ما في كتاب عمرو بن حزم المتعلق بالقبول بلفظه وفي السن خمس من الابل وهذه الروايات في مستند احمد وفي مستند أبي داود وابن ماجه باسناد صحيحها تمامه بلفظ الثنية والضرس سواء فلم يبق وجه قول من يفضل بعضها على بعض (قوله عليه السلام) وفي كل أصبع عشر الدية دليله ما أخرجه مالك والنسائي من حديث عمرو بن سعيد بلفظ الاسنان والأصابع سواء عشراً من الابل وفي رواية في كل أصبع أخرجه الترمذي وأخرجه أبو داود وابن ماجه وأبو حيان عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الأصبع يمسح من الابل ولا تخضيل بين الأصابع كما ورد به الحديث وهو ما أخرجه احمد والبخاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال هذه وهذه يعني المئصر والابهام فمع هذه الرواية لا وجه للاجتهاد من فاضل بين الأصابع وقد روى عن عمر بن الخطاب وقد رجح عنه كما يروى والله أعلم (قوله عليه السلام) وفي الجائحة والآمة ثلث الدية دليله عليم ما تضمنته كتاب ابن حزم المتعلق بالقبول بلفظه وفي الجائحة ثلث الدية وفي الآمة ثلث الدية هذه رواية النسائي وساق الحديث الى أن قال وفي الجائحة ثلث الدية هذا ما روى وان كان في بعض الروايات مقال عند المحدثين لكنه عضدها كتاب ابن حزم المتعلق بالقبول عند عدم وعند غيرهم (قوله عليه السلام) وفي الثلثة خمس عشرة من الابل وفي حديث عمرو الذي أخرجه البزار بلفظه وفي المئنة خمس عشرة من الابل (قوله عليه السلام) وفي المائنة عشراً دليله ما رواه زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أوجب في المائنة عشر من الابل وهو عند البيهقي والدارقطني والزار موقوفاً وقد قال ابن حجر بل مرفوعاً ولكنه يقال لا طريق للاجتهاد في القادر فالوقوف حكم المرفوع وأيضاً مما يستدل به أن المائنة تبلغ حد المئنة فنقصت خمس ولم تكن موضحة بل هي زيادة عليها فزادت

عس (قوله) عليم وفي الموضحة خمس دليله ما ثبت في كتاب ابن حزم وكذلك ما أخرجه أحمد وأهل
 السنن مرفوعاً عند الأربعة وعبد الرزاق وحسنه الترمذي بلفظه والموضح خمس خمس من حديث عمرو
 ابن سعيد ورجاله ثقات وتم روايت بهذا المعنى في الموضحة (نعم) هذا للفق عليه من الجنائيات التي
 ورد الشرع بتقديرها (قوله) عليم وفي السمحاق أربع من الأبل هذا مختلف فيه بين أهل البيت عليهم
 السلام وغيرهم ففهم من يقول إن هذه الجنائيات راجعة إلى تقدير الحاكم البصير منهم بالله عليم وأما من بالله
 عليم فجعلها بما ورد الأثر بتقديرها وهو المختار لأهل المذهب وهو الذي قرر وقت القراءة والدليل
 عليه قضاء علي عليم حيث قال في السمحاق أربع من الأبل ولم يشكر عليه فكان توقيفاً (هذه)
 الجنائيات التي أرشها مقدر وإذا كانت كذلك فمن كان عليه أرش واحد من هذه الأنواع للتقدم ذكرها
 واختار الجاني تسليم الأبل كانت أربعاً (مثاله) لو اختار من عليه أرش موضحة خمساً من الأبل
 كانت ربع منها جذعة وربع حقة وربع بنت لبون وربع بنت غاض والخامسة تكون مشاعاً من
 الجميع كما قرر في البيان (نعم) ويكون الخيار للجاني فيما أرشهُ مقدر من جهة الشارع أي الأخصانف
 اختار لزم الجاني عليه بقوله كما علق عليه متن الأزهار في قوله عليم ويخير الجاني قال عليم معلقاً
 وهذا الخيار فيما ورد الشرع بتقدير أرشهُ كالموضحة على قول م بالله عليم وما فوقها وكالسمحاق
 وما فوقها على كلام أهل المذهب لآما يلزم فيه لإحكامه وحى مادون السمحاق فلا خيار للجاني إلا في
 تسليم أي التقدين الذهب والفضة لا غير فالذي ينبغي للسؤال أن يجيب في جواب من سأل ما يلزم
 الجاني في أرش جناحه ما كان أرشهُ مقدر عرفه بما له الخيار فيه لأجل بخار ما هو أخف له وبمكته
 وإن كانت الجنابة أرشها مقدر من جهة الشارع صلى الله عليه وآله وسلم عرفه بما يلزمه من أي التقدين
 لأجل بخار ما هو أخف له ويجده لأن السؤال إذا أطلق جوابه بأن اللازم كذا من الذهب وكذا من
 الدرهم ولم يعرفه بأنه يلزم كذا من الأبل وكذا من البقر فقد أغفل حق السائل وربما اعتقد السائل
 أن الذي وقع جواب سؤاله هو اللازم له لا غير مع أن الخيار له كما في الأزهار للمذهب وسأوضح أمثلة
 ذلك ما يلزمه الخيار في الأنواع كلها وما يلزم وليس له الخيار إلا في التقدين لا غير كما يأتي مفصلاً إن شاء
 الله تعالى ولكن الأم معرفة نصاب الدرهم مع معرفة التقدير الأول الذي قرره المتقدمون والتقدير
 الأخير الذي قرره المتأخرون معاونة على الخير ومساعدة إلى الإفادة طليت تحرير المذهب وبعد تحرير
 ذلك كم اللازم في الهدية من الأبل أو من البقر أو من النعم أو من الذهب أو من الفضة أما الأنواع الأولى
 فظاهرة ولم يبق إلا الفضة كم التقدير ولم يقع الاختلاف والزبدة إلا مع زيادة النش في القروش للعدالة في
 دار الإسلام وهذا بياناه وهول (الهدية) على التقدير الأول - ٨٧٧ م بمائة ريال فرانصة وسبعوناً ديناراً
 ونصف (١) نصاب الزكاة ستة عشر ريالاً إلا ربع ١٥ نصاب السرقة ريال يحجز عقلة إلا سدس نصاب
 الجزية من الفنى أربعة ريال إلا ربع وخمسين بقشة (٢) نصاب جزية التوسط ريالين وخمسين بقشة
 نصاب جزية الفقير ريال يحجز نصف من ريال وثلاثة أعماس بقشة هذا ما وضع في الهدية ونصاب الزكاة

(١) والريال هو المعروف في عملة اليمن وسبأتي معرفة قدره من الدرهم (٢) البقشة جزء من ثمانين
 جزء من الريال صرفه من الفلوس ثمانون بقشة

ونصاب السرقه ونصاب الجزية ويان ذلك حسبما قرره المشايخ المتقدمون أرضهم تعالى عا برحمة
وغفرانه وهو أن تقول القرش الحجر وزنه تسع فقال في كل قرش غش نحاس ثلثي قسيلة وهو
القرش الفرائضي المتداول صح فيه فضة خالصة ثمان فقال وثلث والقرش القليل تسع فقال إلا قلت فيه
غش ثلث قسيلة نحاس والباقي ثمان فقال وثلث فقل كل تدبر أن القرش الواحد من النوعين فيه فضة
خالصة ثمان فقال وثلث بعد اختيارم للقرش بعد تمويه القرش حتى عرفوا مقدار الغش المذكور في
القرش وعرفوا كم في كل قرش فضة خالصة (ولا عرفوا ذلك) نظروا إلى القفلة كم هي شعيرات من
الشعر المتوسط حتى أتت القفلة أربع وستون شعيرة والدرم اثنان وأربعون شعيرة أتت المائة
الدرم فقال بعد حسابها قروش فرانسية وقلية عشر قرش إلا ربع ولا عيرة بغش النحاس المتقدم
ذكره (لأن لزمه أرض الجاهلة) وهي التي وصلت الجوف من ثغرة النحر إلى المثانة وهي بين السيليين
فيها تلك الديدية وهذه هي الجاهلة فقط ولا يقال كل عجوف إذا وقعت فيه ما مرقت الجناية إلى جوفه
تسمى جاهلة كما قرر للذهب وهو معلق على قول الامام عليم ما قرر من الابل ثلاث وثلاثين
وثلث من البقر ست وستين وثلثين من النعم سبائة وست وستين وثلثين من الذهب ثمانية وثلاث
وثلاثين وثلث من القروش مائتين واثنين وستين ونصف ومن لزمه أرض الآمة وهي التي
وقعت في أم الرأس جلدة محيطه بالدماغ من القروش مائتين واثنان وستون ونصفاً من الابل ثلاث
وثلاثين وثلث من البقر ست وستين وثلث من النعم ٦٦٦ وثلثين من الذهب ثلاث مائة وثلاث
وثلاثين وثلث من القروش مائتين واثنين وستين ونصف ومن لزمه أرض (المنقلة) وهي التي
تنقل عظام الرأس مع الانفصال وقيل ما تخرج العظم والاولى أولى ولو من أحد الجواب وإن
كانت في البدن فقيها نصف ما يجب في الرأس من الابل خمس عشر من البقر ثلاثين من النعم
ثلاثمائة من الذهب مائة وخمسين من القروش مائة وثمانية عشر وثمن ومن لزمه أرض
(المشيمة) وهي التي تهشم العظم ولم تنقله فإن نقله واقطع في المنقلة وهي التي تكسر عظم
الرأس ولا يلزم سوى أرضها يعني ولا حكومة معها إذا كانت بفعل واحد وإن كانت بفعلين لزم
حكومة فاللازم في المشيمة المذكورة آخراً من الابل عشر ١٠ من البقر ٢٠ عشرين من النعم ٢٠٠
مائتين من الذهب ١٠٠ مائة من الدراهم ١٠٠٠ ألف من القروش ع - ٧٨ ثمانية وسبعين ونصف وربع
ومن لزمه أرض (الوضعة) وهي التي توضح العظم في الرأس ولم تهشم اللازم فيها من الابل خمس من
البقر عشر من النعم مائة من الذهب مائتين من الدراهم مائة درهم من القروش تسعة وثلاثين
وربع وثمن ومن لزمه أرض (السمحاق) وهي التي بلغت إلى جلدة رقيقة على العظم ولم تنقله إليه من الابل
أربع من البقر ثمان من النعم ثمانين من الذهب أربعين من الدراهم أربع مائة من القروش أحد وثلاثين
ونصف (فهذه) الجنايات ما أرشه مقدر وما كان أرشه مقدر من الشارع كما ذكرنا كان الخيار
للجاني بخلاف أي الأنواع شاء متى اختار سلم ما اختار وليس له الرجوع إلى نوع آخر (نعم) ومتى

وقعت الجنابة فلا يحكم على الجاني بأرض حتى يتبين الحال فإن انكشف سلامته من الجنابات لزمه
أرضها وإن انتهى حاله إلى الموت لزمه الدية ودخلت أرض الجنابة في الدية كما هو صريح الأزهار
ويقع ذلك مما أرضه مقدر من جهة الشارع الأسنان والأصابع واليد والرجل وكل زوج في البدن
وكل حاسة كاملة والعقل والقول وسلس البول والتقاط ونحو ذلك مما تقدم ذكره في كل شيء
أرضه وهذه الجنابات المذكورة إذا كانت في الرأس أو الوجه فإن كانت في البدن لزم في كل
واحدة من الجنابات نصف ما في الرأس وكذلك إذا كانت في المرأة نصيبا نصف ما يلزم في رأس
الرجل من دية وغيرها بقي رأس المرأة نصف ما في رأس الرجل وإن كانت في بدنها فنصف
ما في بدن الرجل كما هو صريح الأزهار وقرر المذهب (نم) الأسنان اثنين وثلاثين يلزم في كل
واحدة نصف عشر الدية ولا فرق بين الأضراس والتواجذ فهي على سواء فإذا ذهب جميعا بجنابة
لزم الجاني دية كاملة ونصف دية وعشر دية والأصابع إذا ذهب جميعا من اليمين لزم دية فإن كانت
واحدة فعشر دية وهكذا في أصابع الرجلين أرض السن الواحدة أي سن^١ كانت لو كسرت من أصل
السمح اللازم فيها من الأبل خمس من البقر عشر من النعم مائتان من الذهب بمحسين مثقالا من الدرهم
محمصة من القروش تسعة وثلاثين وربع نم ومن لزمه أرض (الأصبع) الواحدة من اليمين والرجلين
من الأبل عشر من البقر عشرون من النعم مائتان من الذهب مائة مثقال من الدرهم ألف درهم من
القروش ثمانية وسبعون قرشا ونصف والمراد بالأصبع إذا زالت الثلاثة المتصلة فإن زال واحد
فأرضه ثلث ما في الأصبع وإذا ذهب مفصلا كان فيه ثلثي دية الأصبع ثم كذلك في كل أصبع إلا
الابهام من اليد والخنصر من الرجل كما هو ظاهر الأزهار وإن كان فيها دون القصص قرر بالمساحة
في التميز (و) أما الجنابات التي أرضها لم يقدرها الشارع فقدرها أهل العلم بما رأوه مقربا إلى ماله أرض
مقدر ولذا قال الإمام عليه السلام (فصل) وفيها عدا ذلك حكومة وهذه الحكومة غير مقدرة فلذا قال
في الأزهار وهي ما رآه الحاكم مقربا إلى ما مر والذي مر وهو الجنابات التي لها أرض مقدر من
الشارع فلذا قال في شرحه فيقرب الباضعة والمتلاحمة إلى السمحاق وهكذا في جميع الجنابات التي
لا أرض لها مقدر من جهة الشارع وإذا قدر أهل العلم كل جنابة إلى ما فوقها تحرب إلى غلبة الظن
ولذا قال الإمام عليه السلام وقدر في حارصة الرجل وأتى بفعل مغير العصبة فخرام الله عن
الإسلام خيرا وهذه الجنابات لا خيار للجاني في الأرض إلا في التقدير لا غير وهما الذهب
والفضة وهي الدائمة التي يدعى منها الماء والسم فيها الدم ولم يسئل وتسمى الدائمة الصغرى
واللازم فيها من الذهب ستة مثاقيل وربع كل مثقال ستون شعيرة (من الدرهم) اثنان وستون
من القروش التي غشها ثلث قملة خمسة قروش إلا ثمن وأربع بقش إلا ربع ومن لزمه أرض
الدائمة الكبرى وهي التي ما سأل منها الدم وقطعت الجلد ولم تأخذ شيئا من السم اللازم فيها
من الذهب اثني عشر مثقالا ونصف من الدرهم مائة وخمسة وعشرين من القروش عشرة أربع ونصف
اثنان وبقشعين ونصف (الراف) دامية كبرى كما قرره للمذهب اللازم فيه من الذهب اثني عشر مثقالا ونصف
من الدرهم مائة وخمسة وعشرين من القروش عشرة أربع ونصف البشع وبشعشع ونصف بقشة ومن لزمه
أرض (الباضعة) وهي التي شقت شيئا من السم قبل النصف فما دون وهو الظاهر أشار ابن حابس إليه

في شرحه اللازم فيها من الذهب عشرون من الدراهم مائتين من القروش ستة عشر قرشا ولا ربع ومن
 لزمه أرش (المتلاحة) وهي التي شقت أكثر اللحم حتى قربت من الجعدة التي تلي العظم اللازم فيها من
 الذهب ثلاثين مثقالا من الدراهم ثمانية من القروش ثلاثة وعشرين قرشا ونصفا ومن لزمه أرش
 (الحارصة) وهي التي قد قشرت ظاهر الجلد ولم يظهر الدم اللازم فيها من الذهب خمسة مثاقيل من
 الدراهم خمسين درهم من القروش أربعة قروش الأربع وعشرين ونصف (الوارمة) وهي التي ترم ويسواء
 أسودت أو اخضرت أو احمرت اللازم فيها من الذهب خمسة مثاقيل من الدراهم خمسين من القروش
 أربعة قروش الاتين ونصف اتين ومن لزمه أرش (الحمرة) أو المخضرة أو المسودة التي لا درم
 فيها في ظاهر البشرة اللازم فيها من الذهب أربعة مثاقيل من الدراهم أربعين من القروش ثلاثة قروش
 وعين وبخشين (وهذه) الجنائيات التي لم يرد الشرع بتقدير أرشها جعل الخيار للجاني قياسا على قيم
 المتلفات وقد قال بعض مشايخ المذهب أنه لا فرق بين الجنائيات جميعا سواء ورد الشرع بتقديرها
 أم لا فانه يكون الخيار للجاني مطلقا سواء في التقدين أو عدلها ولكنه لم يقرر للمذهب كما صرح به
 الامام عليه السلام وما يلحق هذه الجنائيات التي أرشها غير مقدر جنائيات ذكرها العلماء رحمهم الله تعالى
 منها العين القائمة بالذهب ضوؤها اللازم فيها تلك دية الصحيحة وذلك سدس الدية الكاملة من الذهب
 مائة وست وستين من الدراهم ستة عشر مائة وستة وستين وثلاثين من القروش مائة واحدة وثلاثين
 وربع وعين ومن لزمه أرش (السن السودي) والأصبع الزائفة التي يطل تقصا في المقصود تلك
 ما في الصحيحة من الذهب ستة عشر مثقالا وثلاثين من الدراهم مائة وستة وستين وثلاثين من القروش
 ثلاثة عشر قرشا ونصف اتين وبخشة (الرجل الشلا) فيها تلك دية الصحيحة من الذهب
 مائة وستة وستين مثقالا من الدراهم ستة عشر مائة وستة وستين من القروش مائة قرش
 واحدا وثلاثين قرشا وربع وعين ومن لزمه (أرش الأنف) إذا كسر من الجنائين اللازم فيه من
 الذهب عشرين مثقالا من الدراهم مائتي درهم من القروش ستة عشر قرشا إلا ربع (العظم) إذا كسر
 ثم جبر فيه تلك ما لزمه حيث لم ينجر وهكذا (العقل) إذا زال ثم عاد والشم أو العظم
 أو السمع إذا زالت ثم عادت في كل منها تلك ما فيه إذا لم يجد فإن زال بالسكية فالدية فإن عاد
 فأطقت منها كما هو في الأزهار قرز (ومنها) كسر القوة والفضل إذا كسر فإن كان في جانب
 فهاشمة وإن كان في جانبيين فهاشمتان وهو المختار للذهب كما علق على شرح قوله في الأزهار لأن
 في السمحاق أربعين وقد قيل غير ذلك والمختار الأول وأرش الهاشمة قد تقدم تغذه من هناك
 (ومنها) سلس الريق وجفاهه إذا وقع إلى ذلك بجمائة يكون في كل واحد منهما حكومة وفي دية
 اللسان ينظر الحاكم تغذه من هناك (ومنها) اقطع الجماع إذا وقع بجمائة حتى اقطع ولم يبق له فعل
 قديمة كاملة حدها ما تقدم تغذه من هناك أو ذهب قرز ولا فرق بين الرجل والمرأة في أنهما على
 سواء قرز (ومنها) الوتره وهي الحاجز بين المنخرين فيها تلك الدية (ومنها) اسكتي فرج المرأة إذا
 ذهبت بجمائة فهما زوج في البدن فهما الدية وفي أحدهما النصف خذ القدر مما تقدم (ومنها) اقطع
 الولد إذا وقع فساد المني بسبب الجنابة في الرجل وكذلك في المرأة حتى ذهبت الحاسة المسككة للمني من

الرجل بعد أن ثبت أنها ولود من قبل وقوع الجنابة عليها وإلا فالاصل برامة الذمة وهكذا لو كان بالمرأية من غير البصير وينظر في ذلك * ومنها ذهاب بعض الحروف إذا وقعت جنابة حتى ذهب بعض الحروف في كلمة ولم يمكن منه بل ذهب بالسكية حرف أو أكثر كان أرشه من الدية جميعا بعد تفريقها على ثمانية وعشرين حرفا فيلزم للعرف الواحد حصته من الدية هكذا قرر * (ومنها السهم) إذا مرق في العظم فإن مرق فيه من الجانبين فهاشمتان فأث مرق في اللحم فباضعتان فإن كان في الزاوية فأربع هوائيم وهو السلام المقرر للذهب وأرشد الهاشمة كما تخدم تغذه من هناك موقتا إن شاء الله تعالى وهذا التقدير لهاشمة إذا لم تراول العظم من محله وأما إذا زاولة من محله فإن كانت من جانب لشقطة وإن كانت من الجانبين فثقتين وإن مرق من اللحم فقط فباضعتان قرر * ومنها ذهاب بعض المطعوم إذا وقعت جنابة على أحد حتى ذهب عليه العظم ولكن من دون آخر لأن المطعوم بحصة الخلاوة والمرارة والصدرة والملاوحة والحوضه فإذا ذهب احداهن أو أكثر نسبت من الدية في الواحدة خمس الدية تغذه مما تقدم * ومنها خرق الحلقوم إذا وقعت جنابة حتى خرق فيه ثلث الدية وقد قيل إن فيه دية كاملة لأنه لا يؤمن منه الموت والاول أصح للذهب (ومنها) السهم إذا مرق من جهة فباضعة وإن مرق من الجهتين فباضعتين وقد قيل إن الجنابة من جهة واحدة والاول أصح للذهب قرز (ومنها) حاملة عدي المرأة إذا ذهبت بالجنابة ففيه ربع دية المرأة وأما من الرجل فحكومة (ثم) وإنما كان الأرض ربع الدية حيث استمسك اللين وأما إذا لم يستمسك بل ذهبت القوة الحافظة للين فنصف ديتها كذا قرز وأما الرجل إذا ذهبت حبلته فهي اما باضعة أو متلاحة أو نحوها كذا قرز لأهل للذهب قرز (ومنها) استمسك اللين واندراره ولم يستمسك بل بقي في عدي المرأة أرشه ثلث دية التدي نصف دية المرأة كاملة (ومنها العلق) إذا ذهب ثم رجع ثم ذهب ثم رجع ففي كل مرة يذهب ثلث الدية يكرر كما قرر للذهب فن ذهب عقله بالتمر والحشيش ونحوه لمن أسفاه حتى ذهب ثم رجع ففيه حكومة كما قرر للذهب لكن إذا أفاق كاملا وإلا فهي الاولى قرز (ومنها) سلس الربيع والمخاط إذا وقعت جنابة حتى وقع السلس فلن أرشه في كل واحدة بما ذكر أرشد حكومة كذا قرز (ومنها) اندار الدمة من العين وحده الذي لا يشق عن العين أكثر الماء وإن لم يتتابع القطر أرشها ثلث أرشد العين كما هو في الأزهار فإن استويا الأمسك والاندرار أو التيس ففيه ربع دية العين كذا قرز للذهب قرز (وأما) الكي بالنار فمن جنى على غيره بالنار فقسما أو بمعدية فهي إما دامية كبرى أو باضعة أو متلاحة ينظر في الجنابة حسبما ذكرنا في تحديد ذلك وإذا وجد أحد صفات الجنابة ففيه أرشه كما تخدم تفصيله (وأما الجنابة) على الخنثى اللبسة وهوى الذي لم يسبق بوله من أي الفريقين أرشه ما في المرأة وذلك لأن الاصل برامة الذمة كما قرر للذهب قرز (ومن الجنابيات) ما سذكره (الاول) إذا جنى شخص على آخر حتى قطع سته وبعد أن قطعها بقيت من الهوى عليه فلا شيء عليه كما قرر للذهب وقد قيل إن في ذلك حكومة والمخاط لا شيء (ومنها) اسوداد الظفر وذهاب الشعر من جنى على غيره في ظفره حتى اسود أو ذهب شعر لحيته أو رأسه أو فعل ما يمكن عدم طلوع الشعر

سواء كان بجناية أو دواء فانه يلزمه حكومة اذا لم يعد فان عاد لحكومة أخرى (أو أما) سن الكبير
إذا طلعت بدقلمها بالجناية فديتها قد لزمها والصبي انما يلزم الحكومة اذا طلعت فإذا لم تطلع فاللازم
دية كاملة كذا قرز ومن جنى على صغير حتى أذهب أسنانه فأرشه حكومة مقاربة لدية السن بنظر
الحاكم اذا جنى على شخص حتى كسر سنه فالجناية على قدر المساحة ولا فرق بين سن وسن (من جنى)
على غيره حتى أذهب الوجهين فلا يقال ان ذلك زوج في البدن فتمزم الدية بل اذا ذهبنا فاعمل على
الحاضر الناظر للجنايات عند وقوعها بقدرها اما باضمة أو متلاحمة أو غير ذلك (من جنى) على
غيره حتى أوضعه ثم جنى مرة أخرى حتى هشم ثم جنى كذلك حتى تقل العظم فان الارش لازم في
كل جناية ولا يقال ان الارش يداخل كما قرز للذهب وهذا حيث كانت الجنايات المتفرقة في موضع
واحد وان كانت في مواضع فأرشفها في كل واحدة فظهر قرز (من جنى) على غيره جنايات متعددة
ثم قتل فان كان بفعل واحد ومات منها الجميع فدية واحدة وان كان بفعلين وتأخرت الجناية التي وقع الموت
منها لزمته الدية كاملة والأرش كذا قرز (من جنى) على غيره حتى أذهب الايتين لزمه دية كاملة قرز وان
كان أحدهما فخصف الدية لان ذلك زوج في البدن (من جنى) على غيره حتى أذهب أجناف العينين ففي كل جفن
رجح الدية وفي الجميع دية كاملة وتدخل أهداب الجفون في دية الجفن كما قرز للذهب (من جنى) على غيره حتى
أذهب العينين فالدية كاملة وفي أحدهما نصف الدية ولا تدخل دية الاسنان فيهما اذ في كل واحد منهما منفعة
مستقلة كذا قرز (من جنى) على غيره حتى خرق ذكره من الجهتين فأربع بواضع ولا يقاس على الساعد للفرق
بينهما بالعظم كذا قرز (من جنى) على غيره حتى خرق أذنه فان كان في أحد المتخريين فباضعتان كما
قالوا في الأذن وان كان في المتخريين فأربع بواضع كذا قرز (وإذا) قطع الأنف وبض لحة الوجه
لزمه الدية كاملة وحكومة في جلدة الوجه كذا قرز لأهل المذهب (من) رمى غيره بسهم أو طعنه
حتى خرق من الظهر ومدخله من البطن أو العكس فباضعتان أرشها ما تقدم كذا قرز (من جنى)
على غيره حتى هشم العظم من دون جرح فأرشف الحشم لازم وان لم يجرح وأرشفها ما تقدم فغده من
هناك كذا قرز (من جنى) على غيره حتى أذهب سنه العلية فأرشفه حكومة بنظر الحاكم وقد قيل يلزم
أرش السن والأول أصح لأن قد ضيفت السن بالعلة كذا قرز لأهل المذهب قرز (من جنى) على
غيره حتى أذهب السن الزائدة على الاثنين والثلاثين الذي في الأديم فأرشفها حكومة مقاربة لدية
السن وكذا العلية (من جنى) على غيره حتى أذهب شعر لحية أو شعر رأسه فان كان من أطرافه
الذي لم يذهب بها جماله فلا شيء وان كان النصف فأكثر الذي ذهب الجمال يلزمه في ذلك حكومة
في ذلك كذا قرز لأهل المذهب (من جنى) على صبي حتى قطع لسانه فلا يخلو ذلك الصبي أما أنه قد كان
يحكم أولا إن كان قد تكلم فاللازم فيها دية كاملة وان كان اللطفي وهو أنه لم يحكم وكان مثله يحكم
فاللازم فيه الحكومة لأن الاصل براة الذمة كذا قرز (و) كذا لسان الاخرس اذا قطعه لزمه
حكومة قرز (من جنى) على غيره حتى قطع أصول شعره فان نبت لزمه حكومة من النصف إلى
الثلاثين من الدية وان غاد حكومة دون ما ذكر هذا إذا قطع كذا قرز لأهل المذهب قرز (من جنى)

على غيرى حتى أذهب أهذاب العينين والحاجبين اذا زالا ففى كل واحد حكومة دون نصف الدية
اذا ماتت وأما اذا لم تعد كانت الحكومة الى قدر الثلثين من الدية كذا قرز (من) لم غيرة فى أه
حتى رعى ففى ذلك دامية كبرى وقد تقدم أرشها فغنه مما تخدم (من جنى) على امرأة حتى قطع شعر
لحيتها اذا كانت ثمة لزمته حكومة كذا قرز لأهل للذهب (من أعطى) غيره دواء يمنع من طلوع الشعر
فالملازم فيه حكومة كذا قرز وتكون من النصف الى الثلثين قرز (من جنى) على غيره حتى فك وركه
فى ذلك حكومة مطلقة بنظر الحاكم الخبير كذا قرز (الطلمة) التى لم تحمر ولم تسود ولا بان لما
أثر فيها حكومة كذا قرز (من جنى) على غيره حتى شلت أصبعه أو أكثر من أصبع فى كل واحدة
أرشها لأن قد بطل فيها فى المقصود كذا قرز (الشعرة) والثلثين والطلمة الخفيفة لاشء إلا التأديب
كذا قرز (اليده) الشلاء والرجل الشلاء اذا وقعت جناية حتى ذهبنا فى كل واحدة حكومة تلك دية
الصحيحة كما تقدم كذا قرز وقد دخل فى قوله فى الأضرار وفى كل زوج فى البدن وقيدته بقوله بطل
فعله فى المقصود والشلاء لم يكن لما تقع ولذا لزم حكومة (وفى) أذى الأصم فيها الدية وفى أحدهما
نصف الدية (المنى) اذا فسد بسبب سراية أو نحوها أو قال الطيب العبير ان ذلك يفسد المنى فى
ذلك الدية كاملة كذا قرز (انشقاق العظم) من دون هشم ولا قل أرشه دون أرش الماشحة وفوق
أرش الموضحة كذا قرز لأهل للذهب عليهم السلام (انشقاق العيين) اذا لم يكن مضغ مداخل الى
القم فيه الدية كاملة لأنه زوج فى البدن كذا قرز (أنف الأخشم) اذا وقعت جناية حتى جزع لزمه
الدية كاملة لأن الشم فى غير الأنف كذا قرز لأهل للذهب (من جنى) على غيره موضحة أو غيرها
لكنها أذهبت أحد الخواص بالسراية فالملازم أرش الجناية والحاسة كذا قرز (ولو جنى) عليه بموضحة
مثلا حتى أضر بالعصب فيبطل تقع الأصابع أو بعضها لزم أرش كل واحدة على أفرادها كذا قرز
(اذا وقعت جنايات) متصلة من أشخاص متصدين فيلزم كل واحد أرش ملحق كذا قرز (اذا وقعت
جناية) على جرح وعليه جيرة أو جرح الدم عليه فوقعت الجناية حتى مال قفيه حكومة مقاربة من أرش
ما أذمت به كذا قرز (الجنايات) أو جناية اذا كانت فى موضع واحد فعلى جناية واحدة طولت أو
عرضت وان كانت فى اللوضع الذى وقعت فيه الجناية بين كل واحدة وبين الأخرى حاجز لم يقع فيه
شء فنظرت جنايتين يلزم فى كل واحدة أرشها كذا قرز (من أذهب) السبع والشم لزم بدنان كذا قرز
هذا ولا بد من معصاة الجاني أو التناول أو رده للعين على الجاني عليه أو الشهادة فإذا ادعى أنه قد جمل
فعل أصبه مثلا فلا بد من معصاة الجاني أو رده للعين أو التناول كذا قرز (الحكومة) التى ذكرت
فى أى جناية من الجنايات التى ذكرناها الذى اختير للذهب أن الحاكم أو القدر للارث الخبير أن
ينظر فى الجنايات فى تقديرها ثم يقرب أرشها الى أقرب أرش من الجنايات المذكورة (مثاله) فى
السحق ينظر الى تلك الجناية هل بعضها أو ثلثها أو ربعها أو أقل أو أكثر ويسبب الى الأرض القدر
ويمسك ولذا قال الامام عليم فى الإضرار فصل وفيما عدا ذلك أى ما عدا ماله أرش مقدر من جهة الشارع
حكومة وهو ماله الحاكم مقربا الى ماله (المأفلة) اذ قيل من م تقول المأفلة الذى ورد الشرع

بمحملهم جناية الخطأ حيث ثبتت الدية لأعن صلح ولا عمد ولا اعتراف تحمل الدية من الموضحة
 فصاعدا لا دون ذلك فعل الجاني عمدا أو خطأ ولا بد أن تكون الموضحة بفعل واحد لا أكثر حتى
 أوضحه لم تلزم الماقلة شيء والعمرة بفعل الواحد وإن كان كل جناية دون موضحة ولكن مجموع
 الجنايات أرشها جميعا أرش الموضحة حملته الماقلة كالموضحة بشرم (١) أو شوك بفعل واحد وأق أرش
 الضربة أرش موضحة حملته الماقلة ويحمل كل واحد منهم دون عشرة دراهم منجمة في ثلاث سنين
 ويستوى الغنى والفقر فيما يعملوا وهذا هو الذي قرز ﴿وتعين﴾ العصبية يعني الماقلة هم البنون ثم
 ينوم على الترتيب وإن نزلوا ثم الآباء ثم الأجساد على الترتيب وإن علوا ثم الأخوة ثم ينوم على
 الترتيب وإن نزلوا ثم الأعمام ثم ينوم على الترتيب وإن نزلوا ثم الأب ثم ينوم وإن نزلوا على الترتيب
 ولا يدخل الأبعد مع حل الأقرب فإن لم تكمل الدية بحمل الأقرب دخل البطن الذي هو
 الأبعد مع احتمال البطن الأقرب تمام الدية وإذا لم تستكمل الدية مع تسطيحها على البطن الثاني واحتيج
 إلى تمام الدية من البطن الأسفل قسط الباقي من الدية على البطن الأبعد على قدر عددهم وإن لم يبلغ
 التسطيح دون عشرة دراهم ﴿مثاله﴾ لو زمت البنون وحملوا الدية وقسطن بينهم كل واحد دون
 عشرة دراهم وبقي من الدية مائة درهم قسطن للمائة درهم على البطن الأبعد ولو كانوا كثيراً
 قسطن ولو لم يكن كل واحد من البطن الثاني دون خمسة دراهم أو أقل ولا يقال إن الدية تلزم البطن
 الأعلى وإن سفل دون عشرة دراهم لأن البطن الثاني إنما يعمل ما بقي من الدية القاض على ما حله
 البطن الأول ﴿وهكذا﴾ في كل بطن إذا قامت الدية ولم يستكملها من هي عليه من البطن الأعلى وإذا
 قامت عليه وبقيت بقية كانت من مال الجاني ويغير الترتيب على الماقلة من يوم الحكم كذا قرز (وأما
 عصبية) ولد الزنا فبليهم ثم ينوم وإن نزلوا ثم عصبية أمه على الترتيب ﴿ثم﴾ والجاني إذا جنى خطأ ولم
 يكن له ماقلة أو لم تنف الماقلة بالدية فمن ماله إن كان له مال وإلا فأسلطان إن كان وإلا فأسلمون وهو
 الأزهار وكذا إذا كان الجاني مولى ولا عصبية له فمقتله سواء كان واحداً أو أكثر كل واحد دون
 عشرة دراهم كالأحرار والذي على هذا التفصيل كذا قرز ﴿القرة﴾ عبد أو أمة قيمة كل واحد
 خمس مائة درهم والعمرة بالقيمة لا بغيرها ولا تلزم القرة إلا إذا خرج الجنين من بطن أمه بسبب الجناية
 أما متخلفاً أو تبين فيه أنراخلقة وتخطيها ولا بد أن تعلم الحياة في بطن أمه بحركة أو نحوها وإلا فلا شيء
 ولا بد أن يكون البعد أو الأمة سليمة من جميع العيوب التي تنقص القيمة بما ذكر (وهذه) لازمة فإن عذمت
 في الناحية رجع إلى الخمس المائة درهم فلو وجد عبد أو أمة من أعلا جنسهما بدون الخمس مائة فليس على
 الجاني سوى القرة كذا قرز لعل المذهب رحمهم الله تعالى ﴿ثم﴾ قد ذكر أولاً فيما تقدم أنه لا بد من بيان معرفة
 الدية والابيضاح من زكاة وجزية وغيرها وكما تلزم من القروش الحديثة لأن المشايخ المتقدمين قد جعلوا
 النش في القرش ثلث قلة ثم حسبوا النش وزلوه حتى صحت الدية من القروش سبعة وثمانين قرش
 ونصفا فذكر المشايخ المتأخرون بأنه قد وقع إخبار القرش فوجدوا القصة الخالصة في القرش ثمان فقال ونصف

سدس قفلة بعد ايمان وذكروا أنه قد زاد الفش على التقرير الأول سدس ونصف سدس قفلة فلي هذا
صحيح قصص المائة القرش ثلاثة قروش وهي ثلاثة أعشار عشر المائة فزاد في كل مائة ثلاثة أعشار عشرها
وهكذا في الجزية والسرقة والزكاة والمهور ونحوها ألا ترى أن الدية سبعمائة وسبعة وثمانين قرشاً
ونصف عشرها ثمانية وسبعين قرشاً ونصف وربع قرش عُشر العشر ثمانية قروش إلا نحن إذا كررته
ثلاث مرات صحيح ذلك ثلاثة وعشرين قرشاً ونصف ونحن وهذه الثلاثة الأعشار من العشر هي التي
قصصت من الدية باعتبار زيادة الفش فزاد هذه الجملة على الدية التي قررناها المشايخ المخذمون رحمهم
الله تعالى فتكون جملة الدية الشرعية على تقرير المشايخ التأخرين ثمان مائة قرش وإحدى عشر قرشاً
ونحن قرش وهكذا تزداد في الارش وفي جميع الأنصاف (بيان) النصاب من الزكاة على التقرير الأول
سنة عشر قرشاً إلا ربع عُشره قرش ونصف وست بقش عشر العشر نحن وبقشئين ونصف • وإذا
كررت ذلك ثلاث مرات كان الزائد ثلاثة أعشار العشر تبعه ربع ونحن ونصف ونحن وربع ونحن فيصح
نصاب الزكاة باعتبار هذه الزيادة ستة عشر قرشاً ونحن ونصف ونحن وربع ونحن (بيان) ذلك في الجزية على
التقرير الأول قرش إلا نحن ونصف ونحن عشرة سبع بقش ونصف عشر العشر بقشة إلا ربع كره
ثلاث مرات بقشئين وربع تصبح جملة الجزية على التقرير قرش إلا نحن ونصف ونحن بقشئين (ومن) المتوسط
على التقرير الأول قرشين إلا نحن وبقشة عشرها نحن قرش ونصف ونحن عشر العشر بقشة ونصف وإذا كررته
ثلاثاً أربع بقش ونصف تصبح جملة الجزية على المتوسط قرشين إلا نحن ونصف ونحن ونصف بقشة وتصبح
جزية النبي بعد الزائد أربعة قروش إلا نحن وبقشة (وضابطه) أن الذي يزيد بقدر الارش أو النصاب
على تقرير المشايخ التأخرين رضي الله عنهم فينظر في التقدير الذي قدمناه ويزيد على ذلك ثلاثة أعشار
عشره ونضمه إليه والجملة على ذلك النصاب على تقرير المشايخ التأخرين رضي الله عنهم (وأما نصاب) •
الذهب في الزكاة فقال في الأزهار وهو عشرون مثقالاً مثقالاً سبعون شعيرة فنقول المثقال قد قدر
بالوزن خمسة عشر قيراطاً القيراط أربع شعيرات يأتي المثقال قفلة يسجز نحن قفلة بالعمنانة والضريرة في
الوقت من الذهب الآخر يأتي كل مثقال ثمانى عشر قيراطاً يأتي قفلة ونحن ويأتي بالنصاب بالمثقال ثمانى عشر
قفلة وثلاثة أرباع قفلة فيأتي من الحروف سبعة عشر حرفاً إلا ثلثها وإذا اختلفت الضريرة فليعمل على حساب
المثقال ونزله ويرجع إلى القفال ويأتي نصاب الزكاة من الذهب أولق وقية ونصف ونحن ونصف ونحن
قال ثمانية عشر قفلة قيراط شعيرات اثني عشر مائة صحيح المثقال خمسة أسداس الدينار لأن المثقال قفلة
يسجز نصف نحن قفلة إذا أردت معرفة شعيرات نصاب الذهب من شعيرات نصاب الفضة أربع وثمانين
مائة شعيرة شعيرات نصاب الذهب اثني عشر مائة إذا نسبت شعيرات الذهب من الفضة أتى مثل سبعمائة
(بيان) ذلك أن يقول ألف من سبعة وثمانين من أربعة عشر وقد أتى فأمثل وقال الله تعالى
وفوق كل ذي علم عليم وحسبي الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم • اللهم اجعل
أعمالنا خالصة لوجهك الكريم ومقربة لنا إلى جنات النعيم • اللهم اصنع علينا بالعلم النافع والعمل به
وأخرجنا من ظلمة اليوم وأكرمنا بنور النعم • اللهم انا نسألك علناً نافعاً ونعوذ بك من علم لا ينفع
اللهم زينا بزيينة الايمان واجعلنا برحمتك غير ضالين ولا مضلين آمين يارب العالمين قال في الام المتقول

منها وافق القراخ من زير هذه النسخة الجليلة يوم الجمعة عقيب المعر لعله سابع عشر يوم خلت من شهر ربيع الأول سنة ١٧٧٦ من خط قال فيه قل من خط مؤلفه

بسم الله الرحمن الرحيم هذه منظومة للقاضي اسماعيل بن حسين جفان رحمه الله تعالى للجنايات وتقديرها وفيها تسكة يسيرة لبعض الأئمة عليهم السلام وبعض أشياعهم ومورد معرفتها بالروايل الحجر المتعامل به الآن من المتأقيل أسقط من المتأقيل الخس ويعد متأقيل الجناية بقش فقط واجمع الباقي بحجده المقدر الشرعى المقرر لأهل المذهب الشريف صانه الله عن الزبغ والتحريف وهى هذه :

ألا إن حفظ العلم نظم ميسر	لطالبه فاصبح مقالة من نظم
أروش جنايات وجين على الذى	جناها كما قرروه ذو الهمم
فمخضرة مسودة وكذا التى	بهاجرة يثبت لها الدال بالذمم
ومارصة لم يظهر الدم وسطها	فتقديرها بالماء تم التى ترم
فان سال منها الدم فأياه أرشها	مع الباع ونصف فيه ذو العلم قد حزم
قان لحت بالدم فيها ولم يسـل	فواو مع ربيع اذا قيل فيه كم
قان بضمت فى اللحم من دون شطره	فكاف لها فى الأرض قرر بالقلم
فان لاحت شطراً فما فوقه اذا	فلام لها أرش تهرور واحكم
وسمحاتها ميم لما الارش يافى	تهرور ضمن صار فى العلم كالعلم
فان أوضحت عظام تهرور جسه	فتون لما فى الارش عن سيد الامم
فان هشتت فى العظم فالحاف أرشها	مسلة ممن بنى ولها هشم
فان هلت عظاما قتل أرشها أفى	بقاف وتون فيه طه التبي حكم
وما بلغت أم الدماغ مع التى تميف	ثك ما قرروه ذو الكرم
من الدية التى أتت عن نيتا	عليه سلام الله ما أهمل الدين
فتقديرها فى النفس حين أصلها	رموز لمن يعقل بمقول أتم
نظمت حروفاً للمتأقيل عدها	إذا شئت تهرورها عجرة بكم
مع قصصاً للخمس والمثل بقشة	من الكل ياذى الحلم والهمم والقلم
وهذا جميعاً واضعاً قد نظمه	إذا كان منها فى الوجوه والتمم
فان وقعت فى سائر الرء يافى	فتنصف الذى فيها تنظم وانظم
وهذا جميعاً فى الرجال فان يكن	بامرأة فالتنصف أبدان أو قم
وصلى الهى كل حين على الذى	له الشرع ثم الاكل ذو المجد والكرم

بسم الله الرحمن الرحيم روى القاضي احمد بن عبد الرحمن الجاهد عن والده المذكور أنه قد رجع عن القول بأن القرش فيه غش ووافق التقي حـسن الشيبى رحمه الله تعالى وهو اللائق بغطائه وذكراته وهذا زيادة يان تحقيق الدرهم والثقله والقيراط ويان إيصال الشهورات إلى أربع مائة شميرة وتمانية

آلاف شعيرة ﴿ فنقول ﴾ نصاب الفضة مائتي درهم كل درهم اثنتان وأربعون شعيرة تكون جملة الشعيرات ثمانية آلاف وأربع مائة شعيرة ﴿ من ﴾ ضرب أربعة عقود وفردين أعني شعيرات الدرهم في عشرين عقداً أعني عدد النصاب فتحصل من ضرب أربعة عقود في عشرين عقداً ثمانون مائة ومن ضرب شعيرتين في عشرين عقداً أو بمائة يكون مائة كرم ثم نقول القيراط وزن أربع شعيرات ناقبض الشعيرات المذكورات أعني الثمانية الآلاف والأربع المائة إلى الربع من ذلك يكون ذلك عدد القيراط وذلك إحدى وعشرون مائة قيراط ﴿ ثم قول ﴾ القفلة الإسلامية عبارة عن الدرهم وذلك عشرة قيراط ونصف باثنتين وأربعين شعيرة فتكون جملة القيراط باثنتين قفلة ﴿ وهذه ﴾ لا تدخل لها في معرفة القروش بل المعبر بقفلة الوقت إذ قفلة الوقت هي قفلة القروش وهي ستة عشر قيراطاً بأربعة وستين شعيرة فإذا أردت معرفة قدر النصاب من القروش القرائصة قلت فقال القروش تسع منها فقصتها ثمان وثلاث وثلاثون نحاس كل قفلة ستة عشر قيراطاً ف ضرب البان القفال والثلث في ستة عشر قيراطاً تبلغ جملة القيراط مائة قيراط وثلاثة وثلاثون قيراطاً وثلث قيراطاً ﴿ وهكذا ﴾ في كل قرش فيكون كل ثلاثة قروش بأربع مائة قيراط وإذا كررت الأربع مائة خمس مرات حصل من القيراط عشرون مائة ومن القروش خمسة عشر قرشاً والباقي إلى تمام النصاب مائة قيراط هي بنصف قرش وربع لأنها ثلاثة أرباع المائة والثلاثة والثلاثون والثلث إذ الكسور مثل ثلث المائة فينتد كل النصاب ستة عشر قرشاً إلى الأربع من إحدى وعشرين مائة قيراط وهي جملة النصاب ومن هنا نستخرج قاعدة معروفة في معرفة القفال بين القروش والدرهم في كل منطقة في الديار والمهور وما يلزم في الجزية على الفنى والمتوسط والفقير وذلك بمعرفة النسبة لأنك تحول نسبة القروش من النصاب عشر إلى أربع وثلاثة من خمس وربع عشر فيطرد ذلك في جميع الأجواب ﴿ مثاله في الديار ﴾ الدية عشرة آلاف درهم قدرها من القروش عشر الأربع وذلك سبعمائة وخمسين وثلاثة أرباع من خمس ربع العشر وربع العشر مائتان وخمسون فخمسة وخمسون وثلاثة أرباعها سبعة وثلاثون ونصف يضمها إلى الجملة الأولى يصير الجميع سبع مائة وسبعة وثمانون قرشاً ونصف ﴿ ومثال آخر ﴾ إذا أردت معرفة العشرة الدرهم كم هي من القروش المتصامل بها وجعلت ذلك بمقدار عشرة إلا ربع وذلك قرش إلا ربع وثلاثة أرباع من خمس ربع العشر وربع العشر هو ربع قرش إذ ربع القروش عشرون بقشة وخمس العشرين أربع بقش وثلاثة أرباع الخمس ثلاث بقش يضم إلى القروش إلا ربع صح جملة ذلك قرش إلا ربع وثلاث بقش ﴿ فهذه ﴾ هي مقدار العشرة الدرهم التي مقدار أقل المهر وعلى هذه قس كل مسئلة وأما معرفة استخراج القاعدة في نصاب الذهب فنقول نصاب الذهب عشرون مثقالاً كل مثقال ستون شعيرة عني خمس عشر قيراطاً فتكون جملة النصاب المذكور ثمانية قيراط من ضرب عقدين أعني عدد نصاب الذهب في عقد ونصف أعني عدد القيراط ويحصل من ضرب الثلاث المائتين في أربعة أعني عدد الشعيرات اثني عشر مائة شعيرة وتقدير نصاب الذهب بهذه القفلة التي هي خمس عشر قيراط من دون فرق بين القفلة الإسلامية أو الزقية هو إذا أردت معرفة جملة النصاب من الحروف الجمر الأفرنجية قلت كل حرف بمقال وثلاثة قيراط فقد زادت قيراط الحرف على قيراط

المتقال بمثل خمسة فتمار المزيد سداً فإذا جعلت عدد المتاقيل حروفاً وذلك عشرون أسقطت المزيد وهو (السدس) من عشرين ثلاثة وثلاث يقي ستة عشر وثلثان وهي عدد الحروف (واعلم) أنه لما اتفق المقدار والنسبة في الذهب والفضة في باب الزكاة والديات وهو أن اللازم عشرة دراهم في مقام المتقال في كل متقال في مقام العشرة الدرام كذلك (والضابط) أن يجعل الدرام متاقيل ثم تسلك تقدير المتقال وهو أن يسقط من كل متقال خمسة وبقشة وما بقي فهي قروش وهذه القاعدة في معرفة الذهب من القروش وفي معرفة الدرام أيضاً بواسطة ارجاعها إلى المتاقيل مثاله أن يجعل نصاب المتاقيل الدرهم عشرين أشياء بمقام العشرين المتقال ثم يسقط الخمس من تلك العشرين وعشرين بقشة يعني مع كل خمس بقشة فإذا أسقطت خمس العشرين ومع كل خمس بقشة كانت أربعة قروش وربع فالباقي ستة عشر قرشاً إلا ربع وهو النصاب * مثال آخر الدية من الذهب ألف متقال أسقط الخمس ما بقي وألف بقشة فاجعل المائتين قروشاً برأسها وألف البقشة تأتي بأربعين عشر قرشاً ونصف يصير الباقي سبعة وأربعين وثمانين ونصف وذلك هو قدر الدية من القروش * مثال آخر العشرة الدرام هي بمقال فاسقط الخمس وبقشة تكون سبعة عشر بقشة يقي ثلاث وستون بقشة هي قرش إلا ربع وثلاث بقش وهي العشرة الدرام وهي للمهر الشرعي وعلى هذا قس (مثال آخر) الذي في التلاحة هو ثلاثون مثقالاً فالخمس من الثلاثين ستة والثلاثين البقشة بربع قرش وثمانين والباقي ثلاثة وعشرون ونصف وثمان هو أرش التلاحة من القروش (تم الروي عن القاضي أحمد ابن عبد الرحمن المجاهد رحمه الله)

وقتل من خط العلامة حسين بن عبد الرحمن الأكوخ عن السيد العلامة أحمد بن علي السراجي رحمه الله تعالى ما نقله هذا ولا يلتفت إلى ما دقق فيه المتأخرون فقد رد من وجوه عشرة منها أن القائل بالشئ اعتمد على يهودي في معرفة غش القرش وأين الدال من الكفار ومنها أن الأصل في الأروشات ونحوها براءة الذمة فلا تحتاج إلى التدقيق ومنها أن النصاب على كلام سيدنا حسن قريب الإكوال للقرامو على كلام الدققين إذا بلغت إلى ستة عشر قرشاً فهي ساقطة ومنها أنه إن صبح النش وساننا فالذي اشتهر أن الأفرنج استخرجوا النش وهو القلي (١) فبلغ في المائة الرطل رطل قلي فصلوا في المائة القرش قرش نحاس وهو معروف لا يجملها أحد فالواجب أن يحكم بفسخ القروش المتقدمة كلها ومنها أن هذه الحجية لا يجملها سيدنا حسن ومنها أن هذا الاستخلاص إن صبح (صاح) في المائة الثالثة عشر فما تكون القروش المتأخرة عشر عشر المتبوة المتقدمة من قبل النش

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين آمين

الحمد لله الذي لا يعبأ إلا هو خالق كل شيء ورازقه الحمد لله الذي من علينا بالإسلام والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله (وبعد) فهذا تحصيل الحق على جميع مسائل الشبهة ظاهراً وخافياً حصلها شيخنا وركبتنا القاضي العلامة عبد الله بن حسن الحيمي رحمه الله تعالى قال ما نقله هذه أول صورتين من الحرب أحدهما تكون الشبهة فيه للجميع ولا أخصية

الصورة الأولى



هذه الصورة التي ثبتت الشفعة فيها لجميع أهل الدرب سواء كانت الميعة داخلية أم خارجية لأن كل مالك من أهل الدرب لم يقطع حقه من الاستطراق لأنه إذا أراد الدخول إلى داره فمن أين أراد دخل من أي الجهات شاء فإذا ثبت له الطريق من أي جهة ثبت له الشفعة ولا أخصية لأحد على الآخر والله سبحانه وتعالى أعلم وقرز

الصورة الثانية من صور الدرب الدوار وهو الذي إذا كان في وسطه درب فيه دور أبوابها إلى داخل الدرب وله رقية في مدخله فهذه صورة



هذه صورة الدرب الذي داخله دور إلى داخل الدرب فإذا باععت أحد الدور التي هي داخلية كانت الشفعة لهم جميعاً ميمناً وشمالاً لأن لكل واحد يدخل باب داره من أين شاء ميمناً وشمالاً بسبب

الاستطراق وهو موجود في الجميع إلا الدارين اللذين بابهما إلى خارج الدرب إذا بيعت واحدة منهما ثبتت الشفعة لمن جنبهما بالجوار فقط وأما أهل رقية الدرب فإن يمت الأولى من الدرب التي في الرقية كانت للمسامت ولين داخل جميعاً ولا شفعة لمن خارج الرقية فإن بيعت الثالثة كانت الشفعة للمسامت من أهل الرقية ولين داخل من أهل الدرب وأما من خارج الرقية قد انقطع حقه من الطريق قبال باب داره قرز (وأما الصورة) التي في الطريق فهي متعددة باعتبار هل هي منسدة أم لا وهل هي مملوكة أم لا وهل في أقصى اللسدة مسجد أم لا أو في أوسطها وسيأتي إن شاء الله تعالى لكل واحدة صورة (أما اللسدة فهذه صورتها)



هذه صورة الشارع المنسد وفيه أربع دور أو خمس أو أكثر فإن باععت الأولى ثبتت الشفعة لأهل الداخلات لأن حق كل واحد قد انقطع فهم على سواء مع

طلبهم للشفعة وإن يمت الثانية ثبتت الشفعة لأهل الداخلات وإن يمت الثالثة كانت الشفعة لأهل الداخلات وهو مالك الرابعة ومن خلفه وعلى هذا تقس (وأما أهل الخارجات) قد انقطع خفهم في الاستطراق كل واحد من باب داره وإن يمت الداخلات كانت الشفعة لصاحب الثالثة لأنه أخص وشفعته بالطريق لأن ملكه في الطريق وملك صاحب الداخلات لم يقطع وهو متصل أيضاً وهذه صورة شرح الأزهاري كما ذكره الدوايري والسميرى وقيل بالجوار وطائفة الخلاف لو كان إلى جانب الداخلات دار أخرى من خارج الشارع فمن قال بالجوار اشتركا أعني مالك الدار التي بابها فوق باب الميعة ومالك الدار التي بابها إلى خارج لاستوائهما في السبب وهو الجوار (والمنذهب) أنها لمن بابها فوق إلى داخل الشارع والسبب الطريق قرز (الصورة الثانية) في اللسدة إذا كانت الدور من الجهتين والشارع منسد



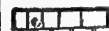
هذه الصورة الثانية إذا باععت الدار الأولى كانت الشفعة لأهل الشارع جميعاً ومالك المسامحة من مجتهد وإن باععت الثانية كانت الشفعة للمسامحة ولين داخل على سواء لا اشتراكهم في الطريق وإن باععت الثالثة كانت لمن سامتها ولين داخل وإن باععت

الراجعة كانت الشفعة لمن سامتها ولن داخل على سواء وإن اجاعت الخامسة كانت الشفعة لمن سامت ولن داخل من الجهتين وأما من خارج فقد انقطع حقه وعلى هذا قس وإن اجاعت الداخلية كانت الشفعة لمن سامتها لأنه أخص قلن لم يطلب قلن فوقها ولن سامت لأن حق الاستطراق متصل كما في الصورة الأولى والله أعلم (الصورة الثالثة) إذا كانت الطريق نافذة ولكنها مملوكة لاهل الشارع بين أملاكهم كأن تكون عرصة اشتراها جماعة متحصرين فعمروا فيها دورا من يمين وشمال فإذا اجاعت أحد الدور من أي الجهتين كانت الشفعة لهم جميعا كما قلنا في الدرب لأن لكل واحد من الملاك أن يدخل إلى داره من حيث أراد وقد ذكرها القاضي العلامة أحمد بن حابس في المقصد الحسن وهذه صورته



هذه صورة الدور من الجهتين إلى شارع نافذ لكنه مملوكا تركه أهل العرصة فإذا اجاعت أحد الدور كانت الشفعة لهم جميعا على السواء بحيث لا أخصية لأحد دون أحد كما ذكره العلامة أحمد بن حابس رحمه الله قرز

(الصورة الرابعة) إذا كانت غير منسدة وغير مملوكة كما قلنا في الصورة الثالثة فلا شفعة بالطريق



بل بالجوار وهذه صورتها هذه الصورة لا تثبت فيها الشفعة بالطريق لأن الظاهر فيها كانت نافذة السيل وهكذا في المتيسر فلا شفعة بالجوار فقط كما ذكره أهل المذهب الشريف أعزه



الله قرز (وأما الصورة) التي في أقصاها مسجد وهي منسدة فهذه صورتها هذه صورة الشارع للمسجد الذي في أقصاها مسجد إذا اجاعت الأولى أو أحد الدور كانت الشفعة تابعة للجوار أو الغلطة وأما بالطريق

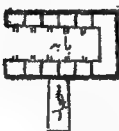
فلا شفعة بها لأن حكم الشارع المذكور حكم النافذة الذي الناس فيه المالكين على سواء وإنما كان كذلك لأن من شرط المسجد أن يفتح بابه إلى ما الناس فيه على سواء ففي هذه الصورة يحكم بأن الشارع وإن كان منسدا فهو مسيل وهكذا إذا كان الشارع مملوكا وأذنوا بعمارة مسجد فع إنهم بطل ملكهم من الاستطراق وكان لهم حق فقط وأما إذا عمروا المسجد من غير إذنهم فلا يصير مسجدا والشفعة فيه بالطريق وليس لمرق ظالم حق هذه قواعد أهل المذهب الشريف أعزه الله قرز (وأما المنسدة) التي في أوسطه مسجدا أو في ثلثه أو ربه أو خمسة أو أقل أو أكثر فالعمرة ببابه



لا بأصل جداره وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك وهذه صورته : هذه صورة الشارع الذي فيه مسجد ليس بأقصاء قلنا يمت أحد الدور لم تثبت الشفعة لأحد من أهل الشارع لأن الطريق مسيلة من

باب المسجد إلى خارج الشارع وأما من داخل بباب المسجد فالشفعة تابعة للطريق ولكن يفصل في الدور التي تفتح أبوابها إلى جدار المسجد يعني بقال الجدار فتقول إذا يمت إحداهن كانت الشفعة لمن تحتها من جهتها ولن شاركها في الطريق ولا شفعة لمن سامتها وهي التي بابها من الجهة الثانية إلى جدار المسجد وأما من داخل وهي الدار الراجعة التي قد جعلت الرمز فيها بينهما إذا اجاعت أحد الدور تثبت الشفعة للسامت ولن داخل الشارع (فان قلنا) إذا اجاعت التي تفتح بابها إلى بقال المسجد لم تثبت إلا

من داخل دون المسامة قلت لم تبت الشفة للمسامة لوسط المسجد لأنه اشتراك بينهم بالطريق لأن كل واحد من المسامتين طريقة منفردة كما مثلتا قرز (الصورة الثانية) إذا كان المسجد متوسطاً في الشارع فهو كالصورة الأولى ولم أمثله مرة أخرى إلا ليان المسامة لياب المسجد وهذه صورته



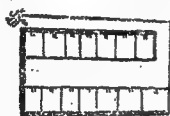
هذه الصورة لم نذكرها إلا ليان الدار للمسامة لياب المسجد فنقول إذا بيعت أحد الدور التي خارج المسجد فلا شفة بالطريق بل بالجوار وكذلك الدار التي بابها إلى قبال باب المسجد إذا ابتاعت لم تبت الشفة لأهل الدور الداخلة بالطريق لأن بابها إلى مباح الناس فيه على سواء فلا شفة إلا بالجوار وأما الدور الداخلة من باب المسجد فإذا بيعت الأولى تبت الشفة للداخلة

وللمسامة لها كما قرز لأن الطريق مملوكة من وراء باب المسجد وهذا لو كان مكان المسجد حمام أو وقف عام في صورتين معاً قرز وما يلحق بالشارع المنسد إذا تمة شارع منسد وكان في أوسطه ثلاثة أزقة فهذه صورته



هذه الصورة التي فيها ثلاثة أزقة فنقول إذا ابتاعت الأولى من الشارع فالشفة لمن ساحتها ولن داخلة في الشارع والأزقة ولا أخصية لأحد وإذا بيعت الثانية فالشفة لمن ساحتها ولن داخل جميعاً وأما من خارج فقد انقطع حقه بدخوله داره مع طلب أهل

الدور الداخلة وهذا سبب الاستطراق ثابت إلى انتهاء الشارع وذلك إلى الدارين الذين باعوا في أقصى الشارع من خلفها الأزقة إذ سبب الشفة ثابت لم الجميع ولا أخصية وأما الأزقة من بين الداخل والخارج والمقابل فكل زقاق تبت فيه الشفة فيها ابتاعت من الدور لا حله فإذا ابتاعت الطارفة من الزقاق الايمن للداخل كانت الشفة لهم الكل والمسامة وكذلك الثانية إذا ابتاعت كانت الشفة لهم الكل والمسامة وأما من خارج الزقاق فلا شفة له لا تقطاع حقه إلى أن تنضم إلى طريق الزقاق وأما الدارين التين في أقصى الزقاق إذا ابتاعت إحداها كانت الشفة لا قرب باب المسامة لأن الاستطراق متصل قرز وقال في القادة أن الشفة لأهل الزقاق جميعاً ولعل الظاهر سواء كان خارجاً أم داخلاً وأما بيان الاشتراك في مجاري الماء الانهار والسيول والبور وصبايات الجبال وشرب المروج من نهر أو سيل أو غيره وهكذا إذا كانت الأرض تشرب من نهرين أو بئرين أو مساقين على اختلاف أنواعها فسيأتي لكل واحدة صورة والله أعلم (الصورة الأولى) إذا كانت الأرض تشرب من نهر أو بئر أو مسقي وسواء كانت ساقية مستوية أو فيها اعوجاج فالحكم واحد وهي هذه

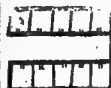


هذه صورته إذا كانت الساقية موعة فإذا بيعت الجربة (١) الأولى كانت الشفة لمن بعدهم ولا أخصية لأحد إلى انتهاء الساقية وإذا بيعت الثانية كانت الشفة لمن بعدها ولا شيء لمن خرج لا تقطاع حقه ثم نقول إذا بيعت الداخلة وهي آخر جربة التي شربها آخر منشرة كانت الشفة للجربة التي فوقها لا غير كما قلنا في الشارع المنسد قرز إذا بيعت الآخرة استحق الشفة الذي يليها وإذا بيعت التي جنب الجربة الآخرة كانت الشفة الآخرة منشرة لأن صاحبها أخص

في الصورة الثانية في الساقية النهر للموجة وهذه صورتها

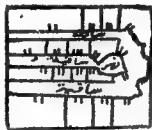


هذه صورة ما إذا كانت الساقية غير موجة إذا يمت الأولى كانت الشفة لمن بعدها و ينقطع حق الخارج إذا يمت أحد الداخلات (وأما الأرض) الداخلة إذا يمت كانت الشفة لصاحب الجربة التي مشربها أخرج منها لأن مرور الماء متصل فيكون أخص كما قالوا في الشارع الذي فيه ثلاث دور هكذا قرز وإذا اجاعت الثانية من الداخلة فالشفة لصاحب الجربة الداخلة لا خصيته لطريق الماء (هذه الصورة) إذا كانت الساقية تشرب منها جهتان وهي متوسطة فهذه صورتها



هذه صورة الساقية المتوسطة بين الاملاك إذا اجاعت الأولى كانت الشفة لمن ساهتها ولين داخل فإذا اجاعت الثانية بطل حق الخارجتين ونبتت الشفة لمن داخل ولين ساهتها حتى تنضم إلى آخر الساقية فإذا يمت الداخلة كان السامت أخص وكذا

لو كانت الساقية المتوسطة معوجة كان الحكم كذلك وكذا لو كان ابتدؤها بين أموال وآخرها ليس فيه إلا جربة واحدة كان الحكم لما ذكرنا (نعم) وهذه الثلاث الصور إذا اجاع المائع الأرض وأما إذا اجاع الماء وحده والأرض وحدها كان الحكم في هذه الأرض ما ذكرنا وفي النهر وألب أو العين القوارة المستخرج ماؤها تكون الشفة للجميع بالخلطة كما في البيان قرز وأما النهر الذي يخرج إلى ثلاث سواقي كل ساقية إلى جربة واحدة وكذلك البئر إذا كان الماء يجتمع في المايل وينشجر إلى ثلاث سواقي كل ساقية إلى جهة وكذلك السيل إذا كان يجتمع إلى محل ويضرع في ثلاث سواقي فإذا اجاعت أحد الأراضي في أي جهة كانت الشفة لاهل جهتها على ما بين هذه صورة



هذه صورة النهر أو البئر أو الملقى المجتمع إلى محل ويضرع إلى ثلاث جهات فنقول إذا اجاع موضع من أي الجهات كانت الشفة لاهلها خاصة دون غيرها ثم نقول بين أهل المياعة فنقول إذا اجاعت الأولى كانت الشفة لاهل الساقية جميعاً وإذا يمت التي بعدها كانت لمن بعدها دون الخارجة لأن قد اقتطع حق مالكها عند منشرة أرضه وإذا اجاعت

الثالثة كانت الشفة للداخلين فإذا يمت الداخلة كانت الشفة لصاحب الجربة التي نشرتها فوق منشرة الميعة لأن ملكه في الساقية وملك صاحب الميعة متصل كما قالوا في الاستطراق فإذا اجاعت كانت الشفة لمن فوقها لا غير لأن ملك صاحب الميعة والتي فوقها متصل وأما الساقية الوسطى التي تنبني جهتين فنقول إذا يمت الجربة الأولى كانت الشفة لمن داخل وللسامية ويطل حق الخارج إذا اجاعت الثانية نبتت الشفة للداخلية وللسامية ويطل حق الخارج إذا اجاعت الثالثة كانت الشفة لمن داخل وللسامية فإذا يمت أحد الداخلين كانت الشفة للسامية وإذا اجاعتها معاً كانت الشفة للملكي الملتزمين الذين فوقهما على السواء لأن ملكهم في الساقية متصل كما قالوا في الطريق كذا قرز (وأما صورة النهرين) للذين أحدهما في أسفل الضيقة يسرى به إلى أعلاه وأحدهما في أعلاه يسرى به في

أسفلها وهكذا إلى وهكذا المتساويين وهذه صورة



هذه الصورتين أعنى الأرض التي تشرب من نهرين ولا فرق بين أن يكون كل نهر يجري ساقية في رقة مفردة أو في ساقية واحدة فإذا بيع أحد الجرب

كانت الشفعة للجميع لأنك تقول إن الأولى هي التي أباعت بقيت الشفعة لمن داخل وذلك ظاهر وإن أباعت الثانية كانت الشفعة لمن داخل واقطع حق الخارج ولكن باعتبار النهر الثاني هي داخلة وإذا كان كذلك فالشفعة تابعة للجميع على كل حال كما ذكره في الإتمار وهذه صورة ما إذا كان كل نهر يجري في ساقية واحدة (وأما صورة) ما إذا كان كلا النهرين يجريان في ساقية واحدة فهذه صورته



وأما صورة ما إذا كانت الساقية تشرب منها جثمان



فهذه صورتها هذه صورة الساقية النافذة في النهر أو إلى التي تسمى إلى جبهتين فنقول إذا بيعت الأولى كانت الشفعة لمن داخل والمساومة أباعت الثانية كانت الشفعة لمن داخل ولم يسمت أباعت الثالثة كانت

الشفعة لمن داخل ولم يسمت أباعت الرابعة كانت الشفعة لمن داخل ولم يسمت ويقطع حق الخارج باقتراع السقي فإذا بيع أحد الداخلين كانت الشفعة لمن ساعتهما قطع فإذا بيعت الداخلين معاً كانت الشفعة التي منشرتها فوق ذلك ولم يسمت اتصال ملك السقي كما لو قلوا في الطريق قرز (وأما صورة)



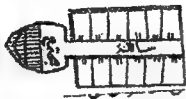
العين القوارة التي تشرب الأموال المحيطة بها من دون استخراج فهذه صورتها هذه صورة العين القوارة التي تشرب الأموال المحيطة بها كل أحد يسقى ملكه من جهة من دون استخراج الماء ولا يجمع الماء في شيء مملوك لم يجمعاً فإذا بيع أحد الأراضي المحيطة بها فلا شفعة بالشرب لأنه لا اشتراك في شيء ولا شركة في العين لأن كل واحد سقى ملكه من دون استخراج الماء فلا

شفعة إلا بالهوار والخلطة قرز



هذه صورة النهر الذي إلى ثلاث جهات فإذا بيعت جربة من أي الجهات كانت الشفعة لأهل تلك الجهة الأخص فالأخص إذا بيعت الأولى كانت الشفعة لمن معها فإذا بيعت الثانية كانت الشفعة لمن معها ولا شيء للأولى لأن حق الشرب في الساقية قد انقطع إلا أنه يقال إذا

أباعت الأولى في الجهة الوسطى كانت الشفعة لمن معها ولم يسمت وكذلك فيمن معها يكون الحكم واحد قرز وأما إذا بيعت أحد الجهات جميعاً كانت الشفعة لأهل الجهات الأخرى بسببهم العام قرز وأما صورة الجبال النازلة إلى السواحل فقول لا شفعة بالشفعة بالشرب إذا كان كل جربة تشرب من مشربها من السائلة كالسواحل هذه اللهم إلا إذا وقع من أهل الأموال التي تشرب من السائلة شيء



يوجب الملك لهم فيه ثبوت الشفعة ويكون لهم جميعا وهذه صورته
هذه الصورة التي ثبتت فيها الشفعة لأن السيل النازل من الجبل
ينصب إلى أهل الذي قد جعله أهل الاموال ملكا لهم واشتركوا
في ذلك فتحت الشفعة لانه صار مملوكا ولا يضر نزوله في مباح يد

اجتماعه في مملوك وذلك المباح السائلة كما ذكره أهل المذهب فتقول إذا ابتاع أحد المواضع العليا كانت
الشفعة للجميع لأجل اشتراكهم في جمع السيل المملوك لهم كذا قرز والله أعلم وأما صورة الجبل
النازل ماء إلى سائلة ولم يكن من أهل الاموال وضع شيء يوجب الملك ولكن فيها رزم لأهل الضيعة
فتقول الشفعة ثابتة بين أهل كل رزم كونهم قد اشتركوا في مقر السيل الذي وضع في أعلا السائلة
ووضعهم لذلك يوجب اشتراكهم وهذه صورته

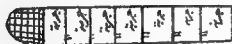


هذه صورة ما إذا كان الجبل ينزل ماء إلى السائلة فتقول لا شفعة
بالشرب بين أهل السائلة المالكين للاموال التي تشرب منها
ولكن فيها بينهم على جهة الصوم وأما أهل كل ضيعة الواضعون
الرزم قبالة ضياعهم فالشفعة فيها بينهم ثابتة بالشرب لأنهم
وضعو شيئا يجمع الماء فيوضعهم له صار سببا جامعاً فيها بينهم فتقول أهل الضيعة الاولى لما وصل الماء من
الجبل المباح إلى رزمهم الواضعون كان مجماً له مملوكا لهم ويدخل أيضا إلى مملوك وهو السقي فإذا بيعت
الجرية الأولى كانت الشفعة لمن تبعها فإذا بيعت الثانية بطل حق الخارج ونمت لمن داخل وهكذا في كل
جربة فإذا بيعت الارض الداخلة كانت الشفعة للمالك الجربة التي فوقها إذ سبب الشرب متصل كما قلنا
في الاستطراق وهكذا أهل الضيعة المتوسطة التي المسقى فيها يسقى إلى جهتين إذا بيعت الاولى كانت
الشفعة لمن داخل وللسمامة لمشرية الميعة وإذا بيعت الثانية بطل حق الخارجين وثبتت للسمامة ولمن
داخل فإذا بيعت الداخلة كانت الشفعة لمن سامتها لأنه أخص وهذا جميعه مع طلب الاخص فان تركها
أو بطلت ثبتت الشفعة لمن خارج بالسبب العام وهو مفهوم الازهار بقوله ولا فضل بصدد السبب
وكثره بل بخصوصه وأما إذا كان أحد الرزم يسقى الماء المجمع فيه إلى جهتين كان الحكم في ذلك
كما قلنا في البئر أو النهر الذي يسقى إلى جهتين فان الشفعة ثابتة بين كل أهل جهة وأما مشقة الرحي
المجاور قرارها لأصل النهر أو أصل البئر فان كان قرارها المجاور حق فلا خوض في ذلك وإن كان
مملوكا وكل بين في هذه صورته



هذه صورة الرحي التي على النهر بشرط أن يكون قرارها مملوكا إذ لو كان حق
لم تثبت الشفعة فتقول إذا كان قرار الرحي لرجل والنهر للارض لرجل آخر
فإذا ابتاعت أحد الاراضى المتصل بقرار الرحي ثبتت الشفعة بالمجاور كما صاحب
قرار الرحي وكذلك إذا ابتاع قرار الرحي كان للمالك النهر والارض الشفعة بالمجاور
كما ذكره في مشقة البيان قال في الصميرى وثبوت الشفعة في مشقة الرحي معبى على ثلاثة اصول الاول أن
الشفعة تثبت بالمجاور الثاني أن قرار الرحي مملوك الثالث أن ملك صاحب الرحي مجاور للارض وكذا ذكر

في حاشيته على البيان حيث قال وحاصل مسألة الرحي إن كان قرار موضع الرحي أو المقرر ملكاً لصاحبها فلا يتخلو إما أن يكون ملكه متصل بطرف المبيع أم لا إن اتصل وجبت الشفعة بالجوار وإن لم يتصل ملكه بالمبيع فلا شفعة سواء بيع النهر أو الأرض أو أحدهما إذ العلة في وجوب الشفعة حق الاتصال والله أعلم قرز وأما الأراضي التي تشرب من الصيابات وهي الاساحة من الأعلى إلى الأسفل ولم يكن لأهل الأرض محل مملوك يجمع فيه الماء فهذه صورته



هذه صورة الجبل التازل مائه إلى الجربة الأولى ثم إلى الثانية وهكذا إلى آخر جربة فنقول لاشفعة بالشرب بل بالجوار لا غير إذا لم يكن بينهم ملك يشترك أهل الأراضي إذ لو كان لتبنت الشفعة كما قلنا في مسألة البر والماسجل وهاتان انصبا بحق فقط والحقوق لا تنبثق بها الشفعة كما قرر في البيان قرزاً وأما صورة الأرض التي تشرب موجياً فإن كان في طرف الموضع ساقية مزوكة من أصل المال وفيها مائش لكل واحد من المالكين يسقى من مقابل ملكه فاشفعة ثابتة وهذه صورته



هذه صورة الموضع الذي فيه ساقية مزوكة من أصل المال وليس فيها غروس إذ لو كان فيها شيء من أي أنواع الأشجار المثمرة كان حكمها حكم الموج كما يقع ذلك في أكثر النواحي ولا عيرة بحفظها باقية وإنما جعلت لحفظ المال لا غير فحكم الجربة التي تشرب موجياً وسيأتي

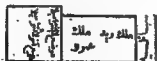
صورة ذلك إن شاء الله تعالى ففي هذه الصورة إذا بيعت الأولى كانت الشفعة لمن بعدها على السواء وإذا ابتاعت الثانية بطل حق الخارجة ثم كذا إلى آخرها الصورة الثانية حيث لم يترك المالك الساقية من أصل المال وإنما جعل لكل واحد من ملكه عرماً يحفظ له الماء لأجل يسقى مرتباً وقرار الساقية داخل

في مساحة الأرض وهذه صورته



هذه الصورة التي ذكرنا أنها ستأتي فنقول الشفعة ثابتة بحكمها حكم الموج فإذا ابتاع مدغر الجربة وهو ملك زيد كانت الشفعة لعمرو وخالد ويبرك وعبد الله بشتراكهم في أصل البر أو النهر لأن هذه الساقية إنما جعل لكل مالك عرماً يقال ملكه لأجل حفظ الفيل وإلا فشرب الموضع موجياً أصالة ويظهر ذلك بمرث الساقية والزرع فيها كل يقال ملكه فليس هي

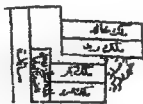
مثل الصورة الأولى ولا يقال إن صاحب الموقر كصاحب الصيابة وهكذا إذا ابتاع الموقر وهو ملك الداخلين كانت الشفعة لصاحب المدغر لا بشتراكهم في أصل النهر قرزاً وهكذا على القول بغير اشتراك اتصال عرهم كما هو في التذكرة قرزاً وأما صورة الموضع الذي يشرب موجياً من سائلة ويدخل من مدغرها فهذه صورتها



هذه صورة ما إذا كانت الجربة تشرب موجياً من سائلة عظم فنقول إذا ابتاع المدغر لم تبنت الشفعة بالشرب بل بالجوار لا غير لأن

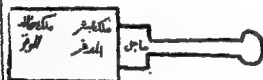
الشرب من السائلة لم تبنت سبب الشرب كما قلنا في مسألة الصيابة فهو حق لملك ففي هذه الصورة

إذا بيع ملك عمرو مثلاً كانت الشفعة لزيد ولصاحب الموضع الآخر وهو ملك خالد بالجوار بينهما نصتين كذا قرز وأما إذا كان تم نصيتين عليا وسفلى فأهل الضيقة العليا يجمعون الماء في موضع يملوك



لهم ويستقون به ثم يرسلون الفضلة إلى السفلى فهذا صورته هذه صورة ما إذا كانت الضيقة العليا وهي ملك زيد وعمرو قد جعل إمام الداخل من السائلة موضع يجتمع فيه قد صار يملوكا لهم فإذا اجتمع أحد الموضعين تحت الشفعة فيها بينهم بالشرب وأما أهل الضيقة السفلى

فلا شفعة بينهم وبين أهل العليا لأن ليس لأهل السفلى إلا حق الاساحة فقط وكذلك هم فيها بينهم لا شفعة بينهم بالشرب لأنه ليس لهم إلا منازل من العباية التي هي غير يملوك بخلاف ما لو كانت يملوك كذلك قرره في البيان قرز (وحاصله أن أهل الضيقة السفلى لا تثبت الشفعة فيها بينهم إلا إذا جعلوا صباية يملوكا لهم يجتمع بها الماء النازل من الضيقة العليا قرز وأما أهل المواضع التي يشرب من النهر أو البئر موجبا فهذه صورته



هذه الصورة هو إذا كان للموضع يشرب موجبا من البئر أو النهر فإذا اجتمع للدغ تحت الشفعة لصاحب الموقر وهو خالد بسبب الشرب لا اشتراكهم في أصل

البئر وكذلك العكس قرز وأما إذا كان الماء ينزل من صباية إلى ساقية وهي التي يقال لها مسقى إلى موضع فالأمر وإن كان صباية وذلك حق ولكنه قد صار إلى موضع يملوك وهو المسقى وهذه صورته

هذه الصورة هو إذا نزل الماء من صباية إلى المسقى حق الموضع فإن الشفعة تابعة بالشرب ما بين صاحب الموقر والدغرا باشتراكهم في المسقى

الملوك بينهم ولا يضر زول الماء من حق وهي العباية كونه قد صار في المسقى للملوك المستوعب لجميع الماء كذا قرز (وأما صورة العباية التي تبيع إلى الموضع من دون اجتماع الماء في ساقية أو مسقى وسواء كانت العباية أرضاً أو أكمة أو جبلا فهذه صورته

هذه الصورة إذا كان للموضع يشرب موجبا صباية فلا شفعة فيه

بالشرب لعدم الاشتراك في شيء وللماء الجاري من العباية حق ولا تثبت به الشفعة في هذه الصورة تكون الشفعة بالجوار كما قرره في البيان قرز قال شيخنا العلامة عبد الله بن حسن الحيمي هذه آخر الصور رقتها معاونة على البر رجاء من الله تعالى أن يقرئ الذنوب والمؤمنين والمؤمنات وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله ثم رقم هذه القوائد الجليلة بحمد الله تعالى وحسن توقيفه

(ويطو هذه الصور ضابط الجوار) وتبين صفاته العلامة القاضي عز الدين

يدين أحد الحلالى رحمه الله تعالى وهو من قوله في الأزهار: وتقي الصفقتين بعد اشتريهما فنقول لا يخلو إما أن يكون الشفيع جاراً أو خليطاً أو شريكاً في الشرب أو في الطريق إن كان جاراً فلا يخلو إما أن يكون الشراء مشاعاً أو غير مشاع إن كان غير مشاع فإن هدم شراء المياين استبد المشتري بالمياين واشتركا في الملاصق وهي آخر صفقة تكون مشتركة بين الشفيع والمشتري لأن شراء هذه الصفقة الملاصقة قد صارت استشفاعاً لتقدم الملك في الصفقتين المتقدمة وإن تقدم شراء الملاصق فالشفقة ثابته في الصفقة الأولى وهي الملاصقة فقط لأنها بعدها لأن قد صار ميايناً وإن كان الشراء مشاعاً فالشفقة ثابته في الصفقتين الأولى لأنها بعدها لأن قد صار خليطاً فلو كان سبب الجار متصل بجميع الصفقات ثبتت له الشفقة في الصفقة الأولى جميعاً للشافع والثانية نصفين وكذلك ما بعدها لاستواء المشتري والشافع في الجوار وهذه صورته فتأمل



وإن كان ملك المشتري والشفيع متصلاً بجميع الصفقات كانت بينهما على السواء على عدد الرؤوس وهذا يان الصفقات معينة كل باع معيناً إلا إذا كانت الصفقات غير معينة بل مشاعة كان للشفيع أول صفقة لا ما بعدها لأن المشتري قد صار خليطاً وهو أخص يباي الصفقات وأما إذا كان الشفيع خليطاً فإن كان المشتري أصلياً كان شراء استشفاع وتثبت جميع الصفقات بينهما نصفين أو أثلاثاً على حسب تعدد شركاء الخلطة لاستوائهما في السبب وهو الخلطة فإن لم يكن للمشتري خليطاً ثبتت الشفقة للشفيع الخليط في الصفقة الأولى جميعاً وما بعدها من الصفقات تكون بينهما نصفين أو أثلاثاً على ما تقدم لاستوائهما في السبب وهكذا إذا كان الشفيع خليطاً والمشتري جاراً فالشفقة ثابته في الصفقتين معاً أو صورة ذلك أن تكون جربة بين رجلين نصفين مفرزين وكل نصف بينهما مشاعاً فبى باع أحدهما نعيه في كل جانب صفقة فالشفيع خليط فثبتت له الشفقة في الصفقتين كذا قرز وأما إذا كانت الشفقة في الشرب فاما أن يكون الشراء مشاعاً أو معيناً إن كان مشاعاً ثبتت الشفقة للشفيع في الصفقة الأولى لأنها بعدها لأن قد صار المشتري خليطاً إلا أن يكون مفرزين كان تكون الصفقتين في موضعين واشترى كل صفقة في موضع مشاعاً لأن الشفيع شريك في الشرب في الموضع وتثبت الشفقة في جميع المصافق للشفيع إن كان أخص من المشتري وإن كان المشتري أخص فهو حق وإلا اشتركا وهكذا يكون الحكم في الطريق وأما إذا كان معيناً غير مشاع فالشفقة ثابته في الصفقتين الأولى للشريك في الشرب وأما ما بعدها من الصفقات فإن كان ثمة أخصية للمشتري يتفردها فلا شفقة عليه لأن قد صار شراؤه استشفاعاً فإن لم يكن ثمة أخصية بل هما متساويان في السبب كالمشتركان في جربة تشرب موحاً فهما في الصفقات الآخر على السوى إلا أن يكون الشراء مشاعاً وذلك إن كانت الجربة تشرب موحاً فإن الشفيع لاثبت له إلا الصفقة الأولى وما بعدها يستبد بها المشتري لأن قد صار خليطاً وهكذا يكون الحكم في سبب الشركة

في الطريق فان كان الشراء مشاعاً فالشقة تاجة للشفيع في الصفقة الاولى فقط لا فيما بعدها لأن قد صار
المشترى خليطاً وإن كان الشراء مبيعاً غير مشاع فالشقة تاجة في الصفقة الاولى للشريك في الطريق
وأما ما بعدها من الصفقات فان كان المشتري قد ائتمرد بأخصية من الطريق والأخصية كما ذكره في
الازهار ولا عيرة بتمدد السبب بل بخصوصه فقد صار شراؤه استشفاعاً فلا شقة عليه في الصفقات الاخر
وإن لم يكن تمة أخصية بل قد صار مستعين في الشركة في الطريق فهما في الصفقات الاخر على السواء
فيكون بينهما نصفين أو أثلاثاً على حسب تعدد الشركاء وإن كانت الأخصية للشفيع استحق الصفقة الثانية
والله أعلم ثم الحاصل في الصفقات والحمد لله رب العالمين انتهى طبع هذا في مطبعة حجازي بجوار قسم
الجمالية بمصر في صفر سنة ١٣٥٨ وحصل الله وسلم على سيدنا محمد وآله آمين آمين

